

مَوْرُوعَةُ عِلْمِيَّةُ تَسْيُرْمَلُ عَلَىٰ

تفسير المات المحتمام المحتمام

تَألِيفُ

صافي بن عبد السلام أحصد البديسوي عبد الغني بن نصير عبد الفتاح الالفي مجدي بن عطية حمودة بدر بن رجب أشرف الكسردي محمد بن عبد الجواد

إشراف

أيى إسْحَاقَ بَحْدِي بْنِ عَطِيَّة حَمُّودَة

-1 - + T - OVTT9/5

المكتب العلمي لتحقيق التراث







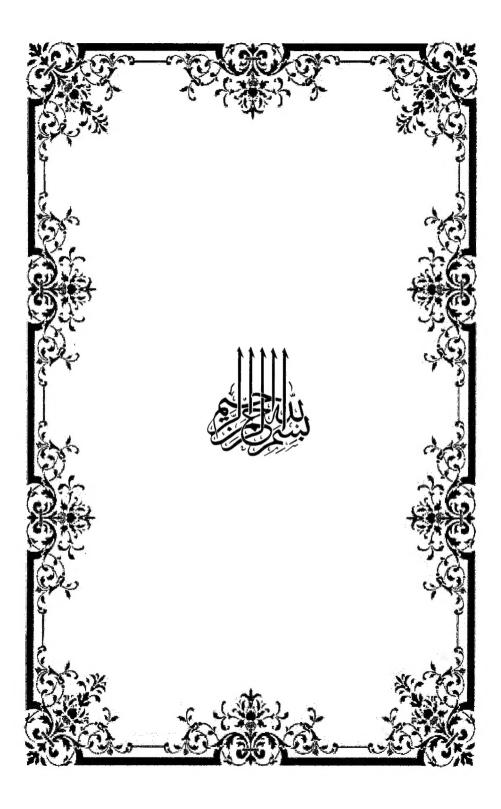
وبيان الأحكام الواردة فيها

تأليف

مجدي بن عطية حمودة صافي بن عبد السلام بـــدربــن رجـب أحــمــد البديـوي أشــرف الــكــردي عبد الغني بن نصير محمد بن عبد الجواد عبد الفتاح الألفي إشراف

أبي إسحاق مجدي بن عظية حمودة ت/١٠٠٢٠٥٧٢٣٩

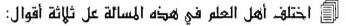
المجلد الثالث



مسألة: الهلال لليلة التي رؤي فيها

عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري قال :خرجنا للعمرة فلما نزلنا ببطن نخلة قال: تراءينا الهلال فقال بعض القوم: هو ابن ثلاث، وقال بعض القوم: هو ابن ثلاث ليلتين. قال: فلقينا ابن عباس فقلنا: إنا رأينا الهلال فقال بعض القوم: هو ابن ثلاث وقال بعض القوم: هو ابن ليلتين؟ فقال: أي ليلة رأيتموه؟ قال: فقلنا: ليلة كذا وكذا، فقال: إن رسول الله عليه قال: «إن الله مده للرؤية» فهو لليلة رأيتموه (١٠).

الهلال يرى في بلد ولا يرى في آخر (مسألة اختلاف المطالع)



القول الأول: عليهم أن يصوموا إذ ليس رؤية الجميع شرطًا في وجوب الصيام، وفرض الله تعالى على جميعهم واحد.

وهو قول جمهور أهل العلم من الحنفية (٢) ومالك في رواية عنه (٣) ووجه عند الشافعية (٤)، والحنابلة (٥).

القول الثاني: لا يلزمهم صيامه حتى يروه؛ لأن الطوالع والغوارب قد تختلف لاختلاف البلدان، وكل قوم خوطبوا بمطلعهم ومغربهم فلكل قوم رؤيتهم.

⁽۱) صحيح: أخرجه مسلم (۱۰۸۸) وأحمد (۳۰۲۱)، (۳۲۰۸)، (۳۵۱۵) وابن خزيمة (۱۹۱۹) وابن خزيمة (۱۹۱۹) وابن أبي شيبة (۱۹۲۰) والدارقطني (۲/ ۱۹۲، ۱۷۱) وابن الجعد في مسنده (۲۰۸۹) والطبراني في الكبير (۱۲/ ۱۲۸۷) وحلية الأولياء (٤/ ۳۸٦) كلهم من طريق عمرو بن مرة عن أبي البختري بألفاظ متقاربة.

⁽۲) حاشية رد المختار على الدر المختار (۲/ ۳۹۳)، (۲/ ۲۱۹) وفتح القدير (۳۱۳/۲) وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (۱/ ۳۱۳).

⁽٣) بداية المجتهد (١/ ٣٩٧) والاستذكار (٣/ ٢٨٢) والتمهيد (١٤/ ٥٦).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٢) والحاوي الكبير (٣/ ٤٠٩).

⁽٥) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١٢٨) ط/ ابن تيمية، والمغني (٤/ ٣٢٨) والإنصاف (٣/ ٣٩٣) الروض المربع شرح زاد المستنقع (٢٢٦) ط/ الرسالة.

وبه قال: ابن عباس وعكرمة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وإليه ذهب ابن المبارك وإسحاق بن راهويه وطائفة (١٠).

القول الثالث: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها لزم أهلها الصوم برؤية الهلال في إحداهما وإن كان بينها بعد فلكل أهل بلد رؤيتهم (٢).

القول الأول: عليهم أن يصوموا إذ ليس رؤية الجميع شرطًا في وجوب الصيام، وفرض الله تعالى على جميعهم واحد.

كرادلة القول الأول:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وبقول النبي عَيَيِّ: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاَثِينَ»(٣).

فإذا رآه أهل بلد ولم يره أهل بلد آخر فوجب على الجميع الصوم؛ إذ ليس رؤية الجميع شرطًا في وجوب الصيام، وفرض الله تعالى على جميعهم واحد. قال الشوكاني: وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين، فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم؛ لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهم (3).

وبقول النبي ﷺ: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون» (٥).

⁽۱) التمهيد لابن عبد البر (۱۶/ ۳۵٦) والمجموع شرح المهذب (۱۸۳/٦) والمغني (٤/ ٣٢٨) وعون المعبود (٦/ ٣٢٥) ومعالم السنن للخطابي (٢/ ٩٨).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٢٨) والحاوي الكبير (٣/ ٤٠٩) والمجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٠٩) ومسلم (١٠٨١).

⁽٤) نيل الأوطار (٣/ ٣٢٥).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٢٣٢٤) والدارقطني (٢١٧٨) والبيهقي (٣/٣١٧)، (٥/ ١٧٥) والبزار (٨٨١٠) وتقدم الكلام عليه.

قال شيخ الاسلام: فإذا شهد شاهد ليلة الثلاثين من شعبان أنه رآه بمكان من الأمكنة قريب أو بعيد وجب الصوم، وكذلك إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة إلى الغروب فعليهم إمساك ما بقى سواء كان من إقليم أو إقليمين والاعتبار ببلوغ العلم بالرؤية في وقت يفيد (۱).

كراقوال أهل العلم:

الأحناف: 🕸 قول الأحناف

قال ابن الهام: وإذا ثبت في مصر لزم سائر الناس فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب في ظاهر المذهب (٢).

قال ابن عابدين: قال في اللباب: ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق وإذا ثبت في مصر لزم سائر الناس في ظاهر الرواية (٣).

اللالكية: ﴿ وَالْمُوالِكِيةِ اللَّهِ ا

قال ابن عبد البر: وفيه قول آخر روي عن الليث بن سعد والشافعي وأحمد بن حنبل قالوا: إذا ثبت عند الناس أن أهل بلد رأوه فعليهم قضاء ما أفطروا وهو قول مالك فيها روي لابن القاسم (٤٠).

قال ابن رشد: وإذا قلنا: إن الرؤية تثبت بالخبر في حق من لم يره، فهل يتعدى ذلك من بلد إلى بلد؟ – أعني: هل يجب على أهل بلد ما إذا لم يروه أن يأخذوا في ذلك برؤية بلد آخر أم لكل بلد رؤية؟ – فيه خلاف، فأما مالك فإن ابن القاسم والمصريين رووا عنه أنه إذا ثبت عند أهل بلد أن أهل بلد آخر رأوا الهلال أن عليهم قضاء ذلك اليوم الذي أفطروه وصامه غيرهم، وبه قال الشافعي وأحمد (٥٠).

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۵/ ۱۰۳).

⁽٢) شرح فتح القدير (٢/ ٣١٣).

⁽٣) حاشية رد المختار (٢/ ٦١٩).

⁽٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤/ ٣٥٦).

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٩٧).

🕸 قول الشافعية:

قال الماوردي: فلو رآه أهل البلد، ولم يره أهل بلد آخر، فقد اختلف أصحابنا في أهل ذلك البلد الذين لم يروه على ثلاثة أوجه أحدهما: أن عليهم أن يصوموا إذ ليس رؤية الجميع شرطًا في وجوب الصيام، وفرض الله تعالى على جميعهم واحد (١١).

الحنابلة: 🕸 قول الحنابلة

قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن حديث كريب، تذهب إليه؟ يعني: حديث محمد بن أبي حرملة، عن كريب: قدمت - يعني: من الشام - فسألني ابن عباس...؟ قال: لا، يعنى لا أذهب إليه.

قال أحمد: «إذا استبان لهم أنهم رأوه في بلدة، يعني: قبل اليوم الذي صاموا قضى، يعني ذلك اليوم». يعني: هذا الحديث (٢).

قال المرداوي: قوله: (وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم). لا خلاف في لزوم الصوم على من رآه، وأما من لم يره: فإن كانت المطالع متفقة لزمهم الصوم أيضًا، وإن اختلفت المطالع، فالصحيح من المذهب: لزوم الصوم أيضًا (٣).

قال ابن قدامة: وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم جميع البلاد الصوم، قول الليث وبعض أصحاب الشافعي (٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فالصواب في هذا والله أعلم ما دل عليه قوله: «صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون» فإذا شهد شاهد ليلة الثلاثين من شعبان أنه رآه بمكان من الأمكنة قريب أو بعيد وجب الصوم، وكذلك إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة إلى الغروب فعليهم إمساك ما بقى سواء كان من إقليم أو إقليمين، والاعتبار ببلوغ العلم بالرؤية في وقت يفيد فأما إذا

⁽١) الحاوى الكبير (٣/ ٤٠٩).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢٨).

⁽٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/ ٢٧٣).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٢٨).

بلغتهم الرؤية بعد غروب الشمس فالمستقبل يجب صومه بكل حال(١).

قال البغوي: قال ابن المنذر: قال أكثر الفقهاء: إذا ثبت بخبر الناس أن أهل بلد من البلدان قد رأوه قبلهم فعليهم قضاء ما أفطروا، وهو قول مالك والشافعي، وأحمد، وأصحاب الرأي رحمهم الله (٢).

قال الشوكاني: وأما كونه إذا رآه أهل بلد لزم سائر البلاد الموافقة فوجهه الأحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والإفطار لرؤيته وهي خطاب لجميع الأمة، فمن رآه منهم في أي مكان كان ذلك رؤية لجميعهم.

وأما استدلال من استدل بحديث كريب عند مسلم وغيره... فغير صحيح؛ لأنه لم يصرح ابن عباس بأن النبي على أمرهم بأن لا يعملوا برؤية غيرهم من أهل الأقطار، بل أراد ابن عباس أنه أمرهم بإكهال الثلاثين أو يروه ظنًا منه أن المراد بالرؤية رؤية أهل المحل، وهذا خطأ في الاستدلال أوقع الناس في الخبط والخلط حتى تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب (٣).

وقال الشوكاني أيضًا: والذي ينبغي اعتهاده هو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية واختاره المهدي منهم أو حكاه القرطبي عن شيوخه؛ أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الإجماع، قال: لأنهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيها بعد من البلدان كخراسان والأندلس وذلك لأن الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجهاعة (٤).

القول الثاني: لا يلزمهم صيامه حتى يروه؛ لأن الطوالع والغوارب قد تختلف لاختلاف البلدان، وكل قوم خوطبوا بمطلعهم ومغربهم فلكل قوم رؤيتهم.

وبه قال: ابن عباس وعكرمة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله، وإليه ذهب

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۵/ ۱۰۳).

⁽٢) شرح السنة ـ للإمام البغوي (٦/ ٢٤٦).

⁽٣) الدراري المضية شرح الدرر البهية (٢/ ١٧٢).

⁽٤) نيل الأوطار (٣/ ٣٢٦).

ابن المبارك وإسحاق بن راهويه وطائفة (١).

كرادلة القول الثانى:

كرأقوال أهل العلم:

قال الترمذي بعد ذكره لحديث كريب: «والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم أن لكل أهل بلد رؤيتهم»(٣).

قال الماوردي: والوجه الثالث: إن كانوا من إقليم واحد لزمهم أن يصوموا، وإن كانوا من إقليم واحد لزمهم أن يصوموا، وإن كانوا من إقليمين لم يلزمهم؛ لما روي أن ثوبان قدم المدينة من الشام فأخبرهم برؤية الهلال قبل المدينة بليلة، فقال ابن عباس: لا يلزمنا لهم شامهم ولنا حجازنا. فأجرى على الحجاز حكمًا واحدًا، وإن اختلفت بلاده، وفرق بينه وبين الشام (٢٠).

قال ابن عبد البر: واختلف العلماء في الحكم إذا رأى الهلال أهل بلد دون غيره

⁽۱) التمهيد لابن عبد البر (۱۶/ ٣٥٦) والمجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٣) والمغني (٤/ ٣٢٨) وعون المعبود (٦/ ٣٢٥) ومعالم السنن للخطابي (٢/ ٩٨).

⁽۲) صحيح: أخرجه مسلم (۱۰۸۷) وأبو داود (۲۳۳۲) والترمذي (۲۹۳) والنسائي (۲۱۱۱) وأبو داود (۲۳۳۲) والدارقطني (۲۱۱۱) وأحمد (۲۷۸۹) والدارقطني (۲/۱۷۱) والبيهقي (٤/ ۲۰۱).

⁽٣) الترمذي (٦٩٣).

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٩).

من البلدان؛ فروي عن ابن عباس وعكرمة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله أنهم قالوا: لكل أهل بلد رؤيتهم، وبه قال إسحاق بن راهويه، وحجة من قال هذا القول... وذكر حديث كريب مع ابن عباس.

قال أبو عمر: إلى القول الأول أذهب؛ لأن فيه أثرًا مرفوعًا وهو حديث حسن تلزم به الحجة وهو قول صاحب كبير لا مخالف له من الصحابة وقول طائفة من فقهاء التابعين، ومع هذا إن النظر يدل عليه عندي؛ لأن الناس لا يكلفون علم ما غاب عنهم في غير أعواما بغير ما كان بالأندلس ثم ثبت ذلك بزمان عند أهل الأندلس أو عند بعضهم أو عند رجل واحد منهم، أكان يجب عليه قضاء ذلك وهو قد صام برؤية وأفطر برؤية أو بكهال ثلاثين يومًا كها أمر؟ ومن عمل بها يجب عليه عما أمر به فقد قضى الله عنه، وقول ابن عباس عندي صحيح في هذا الباب والله الموفق للصواب (۱).

قال ابن رشد: وروى المدنيون عن مالك أن الرؤية لا تلزم بالخبر عند غير أهل البلد الذي وقعت فيه الرؤية، إلا أن يكون الإمام يحمل الناس على ذلك، وبه قال ابن الماجشون والمغيرة من أصحاب مالك(٢).

القول الثالث: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها لزم القول الثالث: إن كان بينها بعد فلكل أهل بلد رؤيتهم (٣).

قال الكاساني: وليس على أهل البلد الآخر قضاؤه لما ذكرنا أن الشهر قد يكون ثلاثين وقد يكون تسعة وعشرين، هذا إذا كانت المسافة بين البلدين قريبة لا تختلف فيها المطالع، فأما إذا كانت بعيدة فلا يلزم أحد البلدين حكم الآخر؛ لأن مطالع البلاد عند المسافة الفاحشة تختلف فيعتبر في أهل كل بلد مطالع بلدهم دون البلد

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤/ ٣٥٦).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٩٧).

⁽٣) المغني (٤/ ٣٢٨) و الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٩) والمجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٢).

الآخر^(۱).

قال ابن قدامة: وقال بعضهم: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها؛ كبغداد والبصرة لزم أهلها الصوم برؤية الهلال في إحداهما وإن كان بينها بعد كالعراق والحجاز والشام فلكل أهل بلد رؤيتهم (٢).

قال ابن رشد: وأجمعوا أنه لا يراعى ذلك في البلدان النائية كالأندلس والحجاز^(٣).

قال ابن حجر: لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه، وقال: أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيها بعد من البلاد كخراسان والأندلس^(٤) لكن حكاية الإجماع هنا فيها نظر فقد قال الشوكاني: والذي ينبغي اعتهاده هو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية واختاره المهدي منهم أو حكاه القرطبي عن شيوخه؛ أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الإجماع، قال: لأنهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيها بعد من البلدان كخراسان والأندلس وذلك لأن الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجهاعة (٥).

قال النووي: (المسألة الثالثة) إذا رأوا الهلال في رمضان في بلد ولم يروه في غيره فإن تقارب البلدان فحكمها حكم بلد واحد ويلزم أهل البلد الآخر الصوم بلا خلاف، وإن تباعدا فوجهان مشهوران في الطريقتين أصحها لا يجب الصوم على أهل البلد الأخرى، وبهذا قطع المصنف والشيخ أبو حامد والبندنيجي وآخرون وصححه العبدري والرافعي والأكثرون (٢).

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٣).

⁽٢) المغني.

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٩٧).

⁽٤) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٢٣).

⁽٥) نيل الأوطار (٣/ ٣٢٦).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٢).

الاعتماد على الحساب الفلكي في رؤية هلال رمضان

ذهب جماهير أهل العلم بل نقل الإجماع على عدم جواز العمل بالحسابات الفلكية في رؤية هلال رمضان، وذهبت قلة من العلماء على جواز العمل بالحسابات الفلكية.

كروالأدلة على عدم جواز العمل بالحسابات الفلكية من كتاب الله:

قال تعالى: ﴿يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۚ قُلْ هِى مَوَقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأَتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبُوَابِهَا ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[البقرة:١٨٩].

وجه الشاهد: أن الله جعلها مواقيت لصوم المسلمين، وإفطارهم، ولحجهم، ومناسكهم، وعدة نسائهم، وحل ديونهم. وهذ مروي عن عدد من السلف كها ذكره الطبري عند تفسير هذه الآية وقول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمُهُ ﴾ الشَّهْرَ فَلْيَصُمُهُ السِّهْرَ فَلْيَصُمُهُ السِّهِ البقرة: ١٨٥].

كروالأدلة على عدم جواز العمل بالحسابات الفلكية من السنة:

عَنِ ابْنَ عُمَرَ ﴿ مُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، قَالَ: ﴿إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا – وَعَقَدَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ – وَالشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا».

عن عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ﴾ (٢).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُنْ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ أَوْ قَالَ: قَالَ أَبُو القَاسِم عَلَيْهُ: ﴿ صُومُوا لِرُوْيَتِهِ ، فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاَثِينَ ﴾ (٣).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩١٣) ومسلم (١٠٨٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٠٠) ومسلم (١٠٨٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٠٩) ومسلم (١٠٨١).

ففي هذه الأحاديث علق الصوم والفطر على أمرين لا ثالث لهما: الأول رؤية الهلال في قوله: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ الهلال في قوله: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ الهلال في قوله: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا» والأمر الثاني إن لم نره أن نكمل العدة ثلاثين يومًا كما في قوله: «فَإِنْ غُبِّي عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاَثِينَ» فلم يرشد عند العجز عن الرؤية إلى الحسابات الفلكية إنها أرشد إلى إكهال عدة شعبان ثلاثين.

كراقوال أهل العلم الذين نقلوا الإجماع:

قال ابن رشد: وأما النظر من أمرها فيها زاد على ذلك مما يتوصل به إلى معرفة نقصان الشهور من كهالها دون رؤية أهلتها فذلك مكروه؛ لأنه من الاشتغال بها لا يعني؛ إذ لا يجوز لأحد أن يعمل في صومه وفطره على ذلك فيستغني به عن النظر إلى الأهلة بإجماع من العلماء، فقد قال رسول الله عليه في رمضان: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»(١).

قال القرافي: قال سند: فلو كان الإمام يرى الحساب فأثبت الهلال به لم يتبع لإجماع السلف على خلافه (٢).

قال ابن الحاجب: ولا يلتفت إلى حساب المنجمين اتفاقًا، وإن ركن إليه بعض البغداديين (٣).

قال شيخ الإسلام: ولا ريب أنه ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق الصحابة أنه لا يجوز الاعتماد على حساب النجوم كما ثبت عنه في الصحيحين أنه قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته». والمعتمد على الحساب في الهلال كما أنه ضال في الشريعة مبتدع في الدين فهو مخطئ في العقل وعلم الحساب؛ فإن العلماء بالهيئة يعرفون أن الرؤية لا تنضبط بأمر حسابي وإنها غاية الحساب منهم

⁽١) المقدمات المهدات (٣/ ٤١٤).

⁽٢) الذخيرة للقرافي (٢/ ٤٩٣).

⁽٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٨٧).

إذا عدل أن يعرف كم بين الهلال والشمس من درجة وقت الغروب مثلًا(١).

وقال شيخ الإسلام أيضًا: وأما من ادعى ما يخالف الكتاب والسنة فهو مبطل في ذلك وإن زعم أن معه دليلًا حسابيًا؛ وهذا كثير فيمن ينظر في الفلك وأحواله؛ كدعوى جماعة من الجهال أنه يغلب وقت طلوع الهلال لمعرفة وقت ظهوره بعد استسراره بمعرفة بعده عن الشمس بعد مفارقتها وقت الغروب، وضبطهم قوس الرؤية وهو الخط المعروض مستديرًا - قطعة من دائرة - وقت الاستهلال؛ فإن هذه دعوى باطلة اتفق علماء الشريعة الأعلام على تحريم العمل بذلك في الهلال، واتفق أهل الحساب العقلاء على أن معرفة ظهور الهلال لا يضبط بالحساب ضبطًا تامًّا قط(٢).

وقال شيخ الإسلام أيضًا: فإنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن العمل في رؤية هلال الصوم أو الحج أو العدة أو الإيلاء أو غير ذلك من الأحكام المعلقة بالهلال بخبر الحاسب أنه يرى أو لا يرى لا يجوز، والنصوص المستفيضة عن النبي بذلك كثيرة، وقد أجمع المسلمون عليه ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلا ولا خلاف حديث؛ إلا أن بعض المتأخرين من المتفقهة الحادثين بعد المائة الثالثة زعم أنه إذا غم الهلال جاز للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب فإن كان الحساب دل على الرؤية صام وإلا فلا. وهذا القول وإن كان مقيدًا بالإغمام ومختصًا بالحاسب فهو شاذ مسبوق بالإجماع على خلافه (٣).

قال ابن حجر: وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم، قال الباجي: وإجماع السلف الصالح حجة عليهم، وقال ابن بزيزة: وهو مذهب باطل فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب مع أنه لو ارتبط

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۰ ۲۰۷).

⁽۲) مجموع الفتاوي (٦/ ٥٨٩).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٥/ ١٣٢).

الأمر بها لضاق إذ لا يعرفها إلا القليل(١).

كالقائلون بجواز العمل بالحساب الفلكي:

قال النووي: واختلف العلماء في معنى قوله ﷺ: «فإن غم عليكم فأقدروا له» فقال أحمد بن حنبل وطائفة قليلة: معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب وأوجب هؤلاء صيام ليلة الغيم، وقال مطرف بن عبد الله وأبو العباس بن سريج وابن قتيبة وآخرون: معناه قدروه بحساب المنازل(٢).

قال ابن الحاجب: ولا يلتفت إلى حساب المنجمين اتفاقًا، وإن ركن إليه بعض البغداديين، قال في التوضيح: قوله: وإن ركن إليه بعض البغداديين، يشير به إلى ما روي عن ابن سريج وغيره من الشافعية، وهو مذهب مطرف بن عبد الله بن الشخير ومن كبار التابعين ابن بزيزة، وهي رواية شاذة في المذهب، رواها بعض البغداديين عن مالك، انتهى (٣).

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَعَلَمَاتٍّ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [النحل:١٦].

وأجيب عن ذلك بها قاله الماوردي: وأما تعلق أصحاب النجوم بقوله تعالى: ﴿وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ فالمراد به دلائل القبلة، ومسالك السابلة في البر والبحر بدليل قوله تعالى: ﴿يَسُئَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ [البقرة:١٨٩](١).

قال الحافظ ابن حجر في شرح حديث: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لاَ نَكْتُبُ وَلا نَحْسُبُ»:

والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضًا إلا النزر اليسير فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية؛ لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك، بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلًا ويوضحه قوله في الحديث

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٢٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٧٩).

⁽٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٨٧).

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٨).

الماضي: «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» ولم يقل فسلوا أهل الحساب والحكمة فيه كون العدد عند الإغهاء يستوي فيه المكلفون فيرتفع الاختلاف والنزاع عنهم، وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم، قال الباجي: وإجماع السلف الصالح حجة عليهم، وقال ابن بزيزة: وهو مذهب باطل فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاق إذ لا يعرفها إلا القليل(١).

قال ابن عبد البر:...يمكن أن يكون ما قاله هذا القائل على التقريب؛ لأن أهل التعديل والامتحان ينكرون أن يكون هذا حقيقة؛ ولذا لم يكن حقيقة وكانت الحقيقة عندهم فيها لم توقف الشريعة عليه ولا وردت به سنة وجب العدول عنه إلى ما سن لنا وهدينا له.

وفيها ذكر هذا القائل من الضيق والتنازع والاضطراب ما لا يليق أن يتعلق به أولو الألباب وهو مذهب تركه العلماء قديمًا وحديثًا للأحاديث الثابتة عن النبي بي إلى الشهر الموابلة وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأتموا ثلاثين ولم يتعلق أحد من فقهاء المسلمين - فيما علمت - باعتبار المنازل في ذلك وإنها هو شيء روي عن مطرف بن الشخير وليس بصحيح عنه والله أعلم، ولو صح ما وجب اتباعه عليه لشذوذه ولمخالفة الحجة له، وقد تأول بعض فقهاء البصرة في معنى قوله في الحديث: «فاقدروا له» نحو ذلك والقول فيه واحد، وقال ابن قتيبة في قوله: «فاقدروا له» أي فقدروا السير والمنازل وهو قول قد ذكرنا شذوذه ومخالفة أهل العلم له وليس هذا من شأن ابن قتيبة ولا هو ممن يعرج عليه في هذا الباب، وقد حكي عن الشافعي أنه قال: من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر ثم تبين له من جهة النجوم قال الهلال الليلة وغم عليه جاز له أن يعتقد الصيام ويبيته ويجزئه، والصحيح عنه في كتبه وعند أصحابه أنه لا يصح اعتقاد رمضان إلا برؤية أو شهادة عادلة لقوله عليه:

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٢٧).

(صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يومًا(

قال النووي: قال الجمهور: ومن قال بتقدير تحت السحاب فهو منابذ لصريح باقي الروايات وقوله مردود، ومن قال بحساب المنازل فقوله مردود بقوله ﷺ في الصحيحين: «إنا أمة أمية لا نحسب ولا نكتب الشهر هكذا وهكذا...» الحديث.

قالوا: ولأن الناس لو كلفوا بذلك ضاق عليهم لأنه لا يعرف الحساب إلا أفراد من الناس في البلدان الكبار فالصواب ما قاله الجمهور وما سواه فاسد مردود بصرائح الأحاديث السابقة.

قال ابن قدامة: وكذلك إن بنى على قول المنجمين وأهل الحساب فوافق الصواب لم يصح صومه وإن كثرت إصابتهم؛ لأنه ليس بدليل شرعي يجوز البناء عليه ولا العمل به فكان وجوده كعدمه، قال النبي ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، وفي رواية: «لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه»(^{٢)}.

□ الراجع: هو القول الأول بأن الصوم والفطر يكون برؤية الهلال؛ للنصوص التي ذكرت في ذلك وإجماع أهل العلم على أن العمل يكون برؤية الهلال ولا يكون بالحسابات الفلكية، والله أعلم.

مسألة: لو شرع في الصوم في بلد ثم سافر إلى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال حين رآه أهل البلد الأول

قال النووي: فإن قلنا: لكل بلد حكم نفسه فوجهان أصحهما: يلزمه الصوم معهم؛ لأنه صار منهم والثاني: يفطر لأنه التزم حكم الأول.

وإن قلنا: تعم الرؤية كل البلاد لزم أهل البلد الثاني موافقته في الفطر إن ثبت عندهم رؤية البلد الأول بقوله أو بغيره وعليهم قضاء اليوم الأول، وإن لم يثبت

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤/ ٣٥٢).

⁽٢) الشرح الكبير على متن المقنع (٣/ ٢٦).

عندهم لزمه هو الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده ويفطر سرًّا ا(١).

قال العمراني: وإن رأى رجل الهلال في أول رمضان ليلة الجمعة في بلد، فصام ثم سافر إلى بلد بعيد في أثناء الشهر، وأهل ذلك البلد رأوا الهلال ليلة السبت... قال المسعودي في الإبانة: فحكمه حكم أهل البلد الذي انتقل إليه، وليس له أن يفطر قبلهم؛ لما روي أن ابن عباس أمر كريبًا أن لا يفطر إلا بإفطار أهل المدينة (٢).

قال ابن مفلح: قال في الرعاية تفريعًا على المذهب واختياره: لو سافر من بلد الرؤية ليلة الجمعة إلى بلد الرؤية ليلة السبت فبعد وتم شهره ولم يروا الهلال صام معهم وعلى المذهب يفطر، فإن شهد به وقبل قوله أفطروا معه على المذهب، وإن سافر إلى بلد الرؤية ليلة البيت وبعد أفطر معهم وقضى يومًا على المذهب ولم يفطر على الثاني.

ولو عيد ببلد بمقتضى الرؤية ليلة الجمعة في أوله وسارت به سفينة أو غيرها سريعًا في يومه إلى بلد الرؤية في أول ليلة السبت وبعد أمسك معهم بقية يومه لا على المذهب. كذا قال وما ذكره على المذهب واضح وعلى اختياره فيه نظر؛ لأنه في الأولى اعتبر حكم المنتقل إليه لأنه صار من جملتهم، وفي الثانية اعتبر حكم المتنقل المنتقل المنتقل منه لأنه التزم حكمه، والأصح للشافعية اعتبار ما انتقل إليه والثاني ما انتقل منه، قال صاحب المحرر: فيها إذا أفطر على المذهب وليكن خفية (٣).

قال الشيخ ابن عثيمين: مسألة: لو صام برؤية بلد، ثم سافر لبلد آخر قد صاموا بعدهم بيوم، وأتم هو ثلاثين يومًا ولم ير الهلال في تلك البلد التي سافر إليها، فهل يفطر، أو يصوم معهم؟

الصحيح أنه يصوم معهم، ولو صام واحدًا وثلاثين يومًا، وربها يقاس ذلك على ما لو سافر إلى بلد يتأخر غروب الشمس فيه، فإنه يفطر حسب غروب الشمس في

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٣).

⁽٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٨٠).

⁽٣) الفروع، وتصحيح الفروع (٤/ ٤١٥ - ٤١٦).

تلك البلد التي سافر إليها. وقيل - وهو المذهب: إنه يفطر سرَّا؛ لأنه إذا رئي في بلد لزم الناس كلهم حكم الصوم والفطر (١).

حكم صيام يوم الشك

کرما هو يوم الشك؟

قال النووي: قال أصحابنا: يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا وقع في ألسنة الناس إنه رئى ولم يقل عدل: إنه رآه، أو قاله وقلنا: لا تقبل شهادة الواحد أو قاله عدد من النساء أو الصبيان أو العبيد أو الفساق وهذا الحد لا خلاف فيه عند أصحابنا، قالوا: فأما إذا لم يتحدث برؤيته أحد فليس بيوم شك سواء كانت السهاء مصحية أو أطبق الغيم هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور.

وحكى الرافعي وجهًا عن أبي محمد البافي - بالموحدة وبالفاء - إن كانت السهاء مصحية ولم ير الهلال فهو شك، وحكى أيضًا وجهًا آخر عن أبي طاهر الزيادي من أصحابنا أن يوم الشك ما تردد بين الجائزين من غير ترجيح فإن شهد عبد أو صبي أو امرأة فقد ترجح أحد الجانبين فليس بشك؛ ولو كان في السهاء قطع سحاب يمكن رؤية الهلال من خلالها ويمكن أن يخفى تحتها ولم يتحدث برؤيته فوجهان: قال الشيخ أبو محمد: هو يوم شك، وقال غيره: ليس بيوم شك وهو الأصح. وقال إمام الحرمين: إن كان ببلد يستقل أهله بطلب الهلال فليس بشك وإن كانوا في سفر ولم تبعد رؤية أهل القرى فيحتمل جعله يوم شك. هذا كلامه (٢).

🗐 اختلف أهل العلم في حكم صيام يوم الشك على أقوال:

القول الأول: لا يجوز صوم يوم الشك.

حكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعلي وابن عباس وابن مسعود وابن عبار (٣) وحذيفة وأنس وأبي هريرة وأبي وائل وعكرمة وابن المسيب والشعبي

⁽١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/ ٣١٨).

⁽Y) Haraes (7/797-898).

⁽٣) هكذا في المطبوع ولعلها خطأ والصواب عمار.

والنخعي وابن جريج والأوزاعي. قال: وقال مالك: سمعت أهل العلم ينهون عنه. هذا كلام ابن المنذر، وممن قال به أيضًا عثمان بن عفان وداود الظاهري، قال ابن المنذر: وبه أقول وهو رواية عن أحمد (١).

القول الثاني: يصام على أنه من رمضان وكانت عائشة تقول: لأن أصوم يومًا من شعبان أحب إلى من أن أفطر يومًا من رمضان.

وروي هذا عن علي أيضًا، قال العبدري: ولا يصح عنه.

القول الثالث: إن صام الإمام صاموا وإن أفطر أفطروا.

وبه قال الحسن وابن سيرين وهو رواية عن أحمد.

القول الرابع: إن كانت السهاء مصحية لم يجز صومه وإن كانت مغيمة وجب صومه من رمضان.

وبه قال ابن عمر وأحمد بن حنبل.

القول الخامس: يصام يوم الشك بنية التطوع، قال الكاساني: وأما صوم يوم الشك بنية التطوع فلا يكره عندنا (٢).

القول الأول: لا يجوز صيام يوم الشك:

كرادلة القول الأول:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى اللَّهِ عَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ - أَوْ قَالَ: قَالَ أَبُو القَاسِم عَلَيْهُ: «صُومُوا لِرُوْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُوْيَتِهِ، فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاَثِينَ»(٣).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ ﴿ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْهِ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: ﴿ لاَ تَصُومُوا حَتَّى تَرُوهُ مَا اللهِ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ﴾ (١٠).

⁽¹⁾ ILAAQ3 (7/ 298).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٠٩) ومسلم (١٠٨١).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٠٦) ومسلم (١٠٨٠).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلاَ تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلاَثِينَ»(١).

عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَلَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فَأْتِيَ بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ، فَقَالَ: كُلُوا، فَتَنَحَّى بَعْضُ القَوْمِ، فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ عَلَّارٌ: مَنْ صَامَ اليَوْمَ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ النَّاسُ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِم ﷺ (٢).

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٧) ومسلم (١٠٨٠).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٢٣٣٤) والترمذي (٢٨٦) والنسائي في المجتبى (٢١٨٨) والكبرى (٢٥٩٦) وابن ماجه (١٦٤٥) وابن خزيمة (١٩١٤) وابن حبان (٣٥٨٥)، (٣٥٩٦) والدارمي (٢٠٠٩) وأبو يعلى (١٦٤٤) والدارقطني (٢١٥٠) والبزار (١٣٩٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٩١) والبغوي في شرح السنة (١٧٢٣) والحاكم (١/٤٢٤) وعنه البيهقي شرح معاني الآثار (٣٤٩١) والبغوي في شرح السنة (١٧٢٣) والحاكم (١/٤٢٤) وعنه البيهقي زفر به.

وذكره البخاري معلقًا تحت باب (قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلاَلَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا») قال: وَقَالَ صِلَةُ، عَنْ عَمَّارٍ: «مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكَ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِم ﷺ».

وأخرجه أبو سعيد الأشج في جزء حديثي له (٦٥) قال: ثنا أبو خالد الأحمر عن عمرو بن قيس عن أبي إسحاق قال: حدثت عن صلة بن زفر العبسي...فذكره، وفي هذا الإسناد قال أبو إسحاق: حُدثت عن صلة فكأنه يوجد واسطة بين أبي إسحاق وبين صلة لا سيها وأبو إسحاق مدلس ولم يصرح بالتحديث.

قال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق: وللحديث مع ذلك علة خفية ذكر الترمذي في العلل أن بعض الرواة قال فيه: عن أبي إسحاق قال: حدثت عن صلة... فذكره. انظر تغليق التعليق (٣/).

لكن ورد الحديث من طريق آخر غير طريق أبي إسحاق، أخرجه عبد الرزاق (٧٣١٨) عن الثوري، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن رجل قال: كنا عند عهار بن ياسر... فذكره.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٥) عن عبد العزيز بن عبد الصمد العمي، عن منصور، عن ربعي، أن عهار بن ياسر وناسًا معه أتوهم... فذكره فلم يذكر واسطة بين ربعي وعهار كها ذكر الثوري والثوري من أثبت الناس في منصور فروايته تقدم على غيره عند الاختلاف ولعل الرجل المبهم في طريق الثوري هو صلة بن زفر، وعلى كُلِّ فالحديث يحسن بهذه الطرق، والله أعلم.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لاَ يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمِ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلُ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ، فَلْيَصُمْ ذَلِكَ اليَوْمَ»(١).

عن حسين بن الحارث الجدلي، عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، أنه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه، فقال: ألا إني جالست أصحاب رسول الله عَلَيْهُ، وساءلتهم، وإنهم حدثوني أن رسول الله عَلَيْهُ قال: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، وانسكوا لها فإن غم عليكم فأكملوا ثلاثين، فإن شهد شاهدان فصوموا، وأفطروا»(٢).

عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن صيام ستة أيام قبل رمضان بيوم، والأضحى، والفطر، وثلاثة أيام التشريق (٣).

عن عبد الله بن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن تعجيل صوم يوم قبل الرؤية (٤).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩١٤) ومسلم (١٠٨٢).

⁽٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٢/ ٣٢١) ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٥٢٧) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والدارقطني (٢١٩٣) من طريق يزيد بن هارون، كلاهما (يحيى ويزيد) عن الحجاج بن أرطأة عن حسين بن الحارث الجدلي، عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب به، والحجاج بن أرطأة ضعيف وأخرجه النسائي في المجتبى (٢١١٦) والكبرى (٢٤٣٧) عن إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا سعيد بن شبيب أبو عثمان، وكان شيخًا صالحًا بطرسوس، قال: أنبأنا ابن أبي زائدة، عن حسين بن الحارث الجدلي، عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب به، ولم يذكر حجاج بن أرطأة. قال المزي في تهذيب الكهال (١٢/ ١٢٣): والصواب ذكره.

⁽٣) ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٠)، (٧٨٨٥) والبيهقي (٢٠٨/٤) من طريق الثوري، عن أبي عباد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به مرفوعًا، قال البيهقي: أبو عباد هو عبد الله بن سعيد المقبري غير قوي. وعبد الله بن سعيد متروك الحديث، وأخرجه الدارقطني (٢١٥١) عن محمد بن عمرو بن البختري، ثنا أحمد بن الحليل، ثنا الواقدي، ثنا داود بن خالد بن دينار، ومحمد بن مسلم، عن المقبري، عن أبي هريرة به، والواقدي هو محمد بن عمر الواقدي متروك الحديث.

⁽٤) ضعيف جدًّا: أخرجه ابن ماجه (١٦٤٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا حفص بن غياث، عن عبد الله بن سعيد متروك الحديث.

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن حفص عن مجالد عن عامر قال: كان علي وعمر ينهيان عن صوم يوم الذي يشك فيه من رمضان (١).

عَن عَبْدِ الله بْنِ عُكَيْم، قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُ يَقُولُ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ: أَلَا إِنَّ هَذَا كَتَبَ الله عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَلَا يَكْتُبْ عَلَيْكُمْ قِيَامَهُ، فَمَنْ قَامَ مِنْكُمْ فَإِنَّا مِنْ نُوَافِلِ الْخَيْرِ الَّتِي قَالَ الله عَلَيْكُمْ وَمَنْ لَا فَلْيَنَمْ عَلَى فِرَاشِهِ، وَلْيَتَّقِ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقُولَ: أَصُومُ إِنْ صَامَ أَوْ قَامَ فَلْيَجْعَلْ ذَلِكَ لله، يَقُولَ: أَصُومُ إِنْ صَامَ أَوْ قَامَ فَلْيَجْعَلْ ذَلِكَ لله، يَقُولَ: أَصُومُ إِنْ صَامَ أَوْ قَامَ فَلْيَجْعَلْ ذَلِكَ لله، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ فَقَالَ: أَلَا لَا يَتَقَدَّمِ الشَّهْرَ مِنْكُمْ أَحَدُ، أَلَا لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، ثَمَّ مَنْ صَامَ أَوْ قَامَ اللَّغُو فِي مَسَاجِدِ صُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ أَغْمِي عَلَيْكُمْ فَأَيَّتُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ، وَأَقِلُوا اللَّغُو فِي مَسَاجِدِ الله، وَلِيَعْلَمْ أَحَدُكُمْ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلَاةَ، أَلَا وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوُهُ اللَّيْلَ الله وَلا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوُهُ اللَّيْلَ اللهُ وَلا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوُهُ اللَّيْلَ اللَّيْلَ وَلا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ اللَّيْلَ مَا النَّيْلُ مَنْ عَلَى الظَّرُابِ (٢٠).

عن على أنه كان يخطب إذا حضر رمضان فيقول: ألا لا تقدموا الشهر إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتم الهلال فأفطروا فإن غم عليكم فأتموا العدة، قال: كان يقول ذلك بعد صلاة العصر وبعد صلاة الفجر (٣).

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٢) والبيهقي (٤/ ٢٠٩) من طريق مجالد، عن عامر يه.

 ⁽۲) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٠٨) وابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (٣١) وابن كثير في مسند الفاروق (١/ ٢٦٧) من طرق عن هلال بن أبي حميد عن عبد الله بن عكيم.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٤٨) من طريق الثوري، عن عبد الله بن خلاد، عن عبد الله بن عكيم الجهني به.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٢٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٩/٤)، وشعب الإيهان (٣٣٧٢)، وفضائل الأوقات (٦٠) من طريق هشيم، عن مجالد، عن الشعبي عن علي به.

عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه قال: قال عبد الله: لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب إلى من أن أزيد فيه ما ليس فيه (١).

عن عمرو بن دينار أنه سمع محمد بن حنين يقول: كان ابن عباس ينكر أن يتقدم في صيام رمضان إذا لم يروا الهلال هلال شهر رمضان، ويقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا لم تروا الهلال فأكملوا ثلاثين يومًا» (٢).

=

ومجالد بن سعيد ضعيف.

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٣). وأخرجه البيهقي في السنن (٢٠٩/٤) من طريق وكيع، عن أبي الضريس به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٩٤٤٩) من طريق أبي الضريس به.

وأبو الضريس عقبة بن عهار، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٤١)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣١٥) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٤٩٩).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٤٩): رواه الطبراني في الكبير. وعتبة وأبوه لم أجد من ذكرهما. (٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٢٠٣٧)، ومن طريقه ابن الجارود (٣٧٥) عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن حنين به.

وأخرجه الشافعي كما في السنن المأثورة للشافعي (٣٤١)، ومن طريقه الطحاوي في مشكل الآثار (٣٧٦٤) وأخرجه أحمد (١٩٣١)، والحميدي (٣٧٦٥)، والنسائي في الكبرى (٢٤٤٦)، والمجتبى (٣٧٦٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٧٦٥) كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينارعن محمد بن حنين به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٠٧) وفضائل الأوقات (١٣٣) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٩٨) ومعاني الآثار (٢٥٣٩)، (٢٥٣٠) من طريق زكريا بن إسحاق عن عمرو ابن دينار عن محمد بن محمد بن جبير به.

وأخرجه أحمد (٣٤٧٤) والدارمي (١٧٢٨)، وأبو يعلى (٢٣٨٨) من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو عن محمد بن جبير به.

فذكروا محمد بن جبير بدلًا من محمد بن حنين، والصحيح أنه ابن حنين.

قال الطحاوي في روايته (٣٧٦٤): عن عمرو بن دينار، سمع محمد بن جبير أو ابن حنين، قال أبو جعفر: والصحيح ابن حنين. عن وكيع عن سفيان عن عبد العزيز بن حكيم قال: سمعت ابن عمر يقول: لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه (١).

عن وكيع عن مهدي بن ميمون عن ابن سيرين قال: أصبحنا يومًا بالبصرة ولسنا ندري على ما نحن فيه من صومنا في اليوم الذي يشك فيه، فأتينا أنس بن مالك فإذا هو قد أخذ خزيرة كان يأخذها قبل أن يغدو ثم غدوا، ثم أتيت أبا السوار العدوي فدعا بغدائه ثم تغدى ثم أتيت مسلم بن يسار فوجدته مفطرًا (٢).

عن وكيع عن مسعر عن امرأة منهم يقال لها حفصة، عن بنت أو أخت لحذيفة قالت: كان حذيفة ينهى عن صوم يوم الذي يشك فيه (٣).

عن حفص وعلي بن مسهر عن الشيباني عن الشعبي قال: قال الضحاك بن

وقال الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٤٢٠): محمد بن حنين، ومحمد بن جبير. أما الأول بالحاء وبنونين فهو: محمد بن حنين مولى العباس بن عبد المطلب، سمع عبد الله بن عباس، روى عنه عمرو بن دينار المكى. ثم ذكر له هذا الحديث.

ومحمد بن حنين لم يرو عنه غير عمرو بن دينار ولم أقف على من وثقه، وقال الحافظ: مقبول.

(۱) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شبية (٩٥٨٤)، و البيهقي في السنن (٢٠٩/٤) من طريق عبدالعزيز بن حكيم به. ثم قال بعده: ورواه الثوري عن عبد العزيز قال: رأيت ابن عمر يأمر رجلًا يفطر في اليوم الذي يشك فيه.

وفي إسناده عبد العزيز بن حكيم، وثقه أبو داود وابن معين وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. فحديثه يحسن والله أعلم.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٧).

(٣) إسناده لين: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٠) وفي إسناده أخت حذيفة واسمها خولة أو فاطمة، صحابية وتروي عنها امرأة ربعي، ولعلها هي التي في هذا الإسناد، قال الحافظ: مقبولة.

وأخرجه أيضًا برقم (٩٥٨٦) قال: قال عبد الله بن إدريس عن الشيباني عن مولاة لسلمة بنت حذيفة قالت... فذكره.

ومولاة سلمة بنت حذيفة الذي وجدته في اسمها في الطبقات لابن سعد والثقات لابن حبان أنها أم سلمة بنت حذيفة، ولم يذكر فيها جرحًا ولا تعديلًا، فالله أعلم. قيس: لو صمت السنة كلها ما صمت اليوم الذي يشك فيه من رمضان(١٠).

عن إبراهيم قال: نا أبي قال: نا أبو أسامة، عن أبي كدينة يحيى بن المهلب، عن يحيى بن الحارث التيمي، عن حبال بن رفيدة، عن مسروق، أنه دخل على عائشة في اليوم الذي يشك فيه من رمضان، فقالت: يا جارية، خوصي له سويقًا، فقال: إني صائم، فقالت: تقدمت الشهر؟ فقلت: لا، ولكني صمت شعبان كله، فوافق ذلك هذا اليوم، فقالت: إن ناسًا كانوا يتقدمون الشهر، فيصومون قبل النبي عليه فأنزل الله عَلَيْ: ﴿ يَا الله عَلَيْ الله عَلْ الله عَلَيْ الله عَلْ الله عَلَيْ الله عَيْ الله عَلَيْ الله عَلْمُ الله عَلَيْ الله عَلَيْ ال

عن سهاك عن عكرمة قال: رأيته أمر رجلًا بعد الظهر فأفطر، وقال: «من صام هذا اليوم فقد عصى رسول الله ﷺ (٣).

عن ابن جريج قال: أخبرني مزاحم قال: خطب عمر بن عبد العزيز في خلافته، فقال: «انظروا هلال رمضان، فإن رأيتموه فصوموا، وإن لم تروه فاستكملوا ثلاثين يومًا» قال: وأصبح الناس منهم الصائم، والمفطر، ولم يروا الهلال، فجاءهم الخبر بأن قد رئي الهلال قال: فكلم الناس عمر، وبعث الأحراس في العسكر: «من كان أصبح صائمًا فليتم صيامه، فقد وفق له، ومن كان أصبح مفطرًا، ولم يذق شيئًا فليتم بقية يومه، ومن كان طعم شيئًا فليتم ما بقي من يومه، وليقض بعده يومًا مكانه، فإني بقية يومه، ومن كان طعم شيئًا فليتم ما بقي من يومه، وليقض بعده يومًا مكانه، فإني

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٥).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٨١٦)، وابن سعد في الطبقات (٦/ ٧٩) والطحاوي في مشكل الآثار (٣٣٩) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٣٧٣) (٢/ ٣٢٥) وأبو الشيخ في طبقات المحدثين (٢/ ٢٢٨) من طريق يحيى بن عبد الله التميمي عن حبال بن رفيدة، عن مسروق، عن عائشة به.

يحيى بن عبد الله بن الحارث التميمي فيه ضعف.

وحبال بن رفيدة قال الذهبي في الميزان: لا يعرف.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٦) وعبد الرزاق (٧٣١٩) من طريق الثوري، عن سياك، عن عكرمة به، ورواية سياك عن عكرمة فيها اضطراب.

قد لعقت اليوم لعقًا من عسل فأنا صائم ما بقي من يومي، ثم أبدله بعد»(١).

عن جعفر بن سليهان قال: أخبرني حبيب بن الشهيد قال: سمعت محمد بن سيرين يقول: «لأن أفطر يومًا من رمضان لا أعتمده أحب إلى من أن أصوم اليوم الذي يشك فيه من شعبان»(٢).

عن الشعبي، قال: «ما من يوم أصومه أبغض إلى من يوم يختلف الناس فيه» (٣).

وعن الشعبي أنه قال: لو صُمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه فيقال: من شعبان، ويقال: من رمضان؛ وذلك أن النصارى فُرض عليهم شهر رمضان كها فرض علينا فحوَّلوه إلى الفصل؛ وذلك أنهم كانوا ربها صاموه في القيظ يعدون ثلاثين يومًا، ثم جاء بعدهم قرن فأخذوا بالثقة من أنفسهم، فصاموا قبل الثلاثين يومًا وبعدها يومًا. ثم لم يزل الآخر يُستن سنة القرن الذي قبله حتى صارت إلى خسين، فذلك قوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبَلِكُمُ السِّمَاءُ .

عن إبراهيم؛ أنه قال: ما من يوم أبغض إلي أن أصومه من اليوم الذي يشك فيه من رمضان (٥٠).

عن سعيد بن جبير، «أنه كان يكره أن يصوم اليوم الذي يختلف فيه من

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢١) عن ابن جريج به، ومزاحم مقبول ولم يتابع.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٩).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٩) عن وكيع، عن إسهاعيل بن أبي خالد، عن الشعبى به، وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٧) عن ابن فضيل، عن بيان، عن الشعبى به.

⁽٤) أخرَجه الفراء في معاني القرآن (١/ ١١١) ومن طريقه الطبري (٣/ ١٥٣) عن يحيى بن زياد، عن محمد بن أبان القرشي، عن أبي أمية الطنافسي مع إبهام الواسطة بين الفراء والطبري (قال الطبري: حدثت عن يحيى بن زياد) وفي إسناده أبو عبيد الطنافسي لم أستطع تحديده ومحمد بن أبان القرشي فيه بعض الكلام.

⁽٥) إسناده صَحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٩) عن ابن فضيل، عن العلاء بن المسيب، عن إبراهيم به.

رمضان»^(۱).

كراقوال أهل العلم:

قال الكاساني: ومنها صوم يوم الشك بنية رمضان، أو بنية مترددة، أما بنية رمضان فلقول النبي على «لا يصام اليوم الذي يشك فيه من رمضان إلا تطوعًا» وعن عمر وعثمان وعلي ها أنهم كانوا ينهون عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان ولأنه يريد أن يزيد في رمضان.

وقد روي عن ابن مسعود الله أنه قال: لأن أفطر يومًا من رمضان ثم أقضيه أحب إلى أن أزيد فيه ما ليس منه (٢).

قول الإمام مالك؛ أنه سمع أهل العلم ينهون عن أن يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان - إذا نوى به صيام رمضان - ويرون أن على من صامه، على غير رؤية، ثم جاء الثبت أنه من رمضان؛ أن عليه قضاءه ولا يرون بصيامه تطوعا بأسا.

قال يحيى: قال مالك: وهذا الأمر عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا (٣).

قال ابن رشد: وأما يوم الشك، فإن جمهور العلماء على النهي عن صيام يوم الشك على أنه من رمضان؛ لظواهر الأحاديث التي يوجب مفهومها تعلق الصوم بالرؤية أو بإكمال العد إلا ما حكيناه عن ابن عمر (٤٠).

قال الشافعي: وإذا أصبح الرجل يوم الشك من رمضان وقد بيت الصوم من الليل على أنه من رمضان فهذه نية كاملة تؤدي عنه ذلك اليوم إن كان من شهر رمضان وإن لم يكن من شهر رمضان أفطر. قال الربيع: قال الشافعي في موضع

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٤) عن أبي داود، عن شعبة، عن أبي المعلى، عن سعيد بن جبير به.

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٨).

⁽٣) موطأ مالك، ت الأعظمي (٣/ ٤٤٣).

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٤).

آخر: لا يجزيه لأنه صام على الشك^(١).

قال النووي: فقال أصحابنا: لا يصح صوم يوم الشك عن رمضان بلا خلاف لما ذكره المصنف فإن صامه عن قضاء أو نذر أو كفارة أجزأه (٢).

قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: إذا صام شعبان كله؟ قال: لا بأس أن يصوم اليوم الذي يشك فيه إذا لم ينو أنه من رمضان (٣).

القول الثاني: يصام على أنه من رمضان:

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحِ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لأَنْ أَصُومَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَى مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ (٤٠).

عن إبراهيم بن العلاء الزبيدي من كتابه ثنا الوليد بن مسلم ثنا عبد الله بن العلاء عن أبي الأزهر المغيرة بن فروة قال: قام معاوية في الناس بدير مسحل الذي على باب حمص فقال: يا أيها الناس إنا قد رأينا الهلال يوم كذا وكذا وأنا متقدم بالصيام فمن أحب أن يفعله فليفعله. قال: فقام إليه مالك بن هبيرة السبئي فقال: يا معاوية أشيء سمعته من رسول الله عليه أم شيء من رأيك؟ قال: سمعت رسول الله عليه يقول: «صوموا الشهر وسره» (٥).

⁽١) الأم للشافعي (٨/ ٣٣٩).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٩٢).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٨٠).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد كما في مسائل الفضل بن زياد القطان والبيهقي في الكبرى (٢١١/٤) والخطيب البغدادي في الرد على القاضي أبي يعلى من طريق معاوية بن صالح عن أبي مريم عن أبي هريرة هذه قال: لأن أتعجل في صوم رمضان بيوم أحب إليَّ من أن أتأخر، لأني إذا تعجلت لم يفتني، وإذا تأخرت فاتني.

وهذا اللفظ لأحمد، وإسناده جيد، رجاله ثقات، وأبو مريم الأنصاري ثقة قليل الرواية. [من التحجيل في تخريج ما لم يخرج في إرواء الغليل].

⁽٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٢٩)، ومن طريقه البيهقي (٨٢٢٤) والطبراني في المعجم الكبير (٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٧٩٥)، ومن طريق الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الله بن العلاء، عن

وَسَأَلْتُهَا عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ فَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَعَثَ رَجُلاً عَلَى الصَّدَقَةِ قَالَتْ: فَجَاءَتْهُ عِنْدَ الظُّهْرِ فَصَلَّى رَسُولُ الله ﷺ الظُّهْرَ وَشُغِلَ فِي قِسْمَتِهِ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ صَلاَّهَا. وَقَالَتْ: عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ فَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ لاَ يَدَعُهُ فَإِنْ مَرضَ قَرَأً وَهُو قَاعِدٌ وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ أَحَدَّكُمْ يَقُولُ: بِحَسْبِي أَنْ أُقِيمَ مَا كُتِبَ لِي. فَإِنْ مَرضَ قَرَأً وَهُو قَاعِدٌ وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ أَحَدَّكُمْ يَقُولُ: بِحَسْبِي أَنْ أُقِيمَ مَا كُتِبَ لِي. وَأَنَّى لَهُ ذَلِكَ، وَسَأَلْتُهَا عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُخْتَلَفُ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَتْ: لأَنْ أَصُومَ وَأَنَّى لَهُ ذَلِكَ، وَسَأَلْتُها عَنِ الْيُومِ الَّذِي يُخْتَلَفُ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَتْ: لأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُ إِلَى مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ. قَالَ: فَخَرَجْتُ فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمْرَ وَأَبًا هُرَيْرَةَ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَالَ: أَزْوَاجُ النَّبِي ﷺ أَعْلَمُ بِذَاكَ مِنَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى إِلَى مِنْ أَنْ أَفُولَ وَاجِدٍ مِنْهُمَا قَالَ: أَزْوَاجُ النَّبِي عَلَيْهِ أَعْلَمُ بِذَاكَ مِنَا اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى إِلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَرَفْتُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَاهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ

أبي الأزهر المغيرة بن فروة به.

وأبو الأزهر مقبول ولم يتابع.

قال الجوزقاني في الأباطيل (٢/ ١٢٣): هذا حديث لا يرجع منه إلى الصحة، وهو مضطرب الإسناد والمتن ليس لإسناده قوام، ولا لمتنه نظام، وأبو الأزهر هذا ثقة إلا أن في حديثه بعض النكارة.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ١٢٥)، وقال عبد الله ابن الإمام أحمد بعده: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: يَزِيدُ بْنُ خُمَيْرِ صَالِحُ الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبِي: عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي مُوسَى هُوَ خَطَأُهُ أَخْطَأَ فِيهِ شُعْبَةُ هُوَ عَبْدُ اللهُ بْنُ أَبِي قَيْسٍ.

عن أبي عبد الله بن فنجويه الدينوري بالدامغان ثنا عبيد الله بن محمد بن شنبة ثنا محمد – يعني: الحضرمي – ثنا عثمان ثنا يحيى بن ضريس ثنا هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء والله الله كانت تصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان (۱).

عن يزيد، عن عاصم، عن أبي عثمان أنه كان يصوم يوم الذي يشك فيه من رمضان (٢).

القول الثالث: إن صام الإمام صاموا وإن أفطر أفطروا:

وبه قال الحسن وابن سيرين وهو رواية عن أحمد.

قال جعفر: وأخبرني أسهاء بن عبيد قال: أتينا محمد بن سيرين في اليوم الذي يشك فيه فقلنا: كيف نصنع؟ فقال لغلامه: اذهب فانظر أصام الأمير أم لا - قال: والأمير يومئذ عدي بن أرطاة - فرجع إليه، فقال: وجدته مفطرًا قال: فدعا محمد بغدائه فتغدى فتغدينا معه (٣).

عن يزيد بن هارون، عن عاصم، عن أبي عثمان، قال: قال عمر: ليتق أحدكم أن

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

وعبد الله بن أبي قيس أبو الأسود النصري الشامي الحمصي، ويقال: عبد الله بن قيس، ويقال: ابن أبي موسى، والأول أصح.

قال ابن حجر: ثقة.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ومن طريقه ابن الجوزي في درء اللوم (٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢١١) وفي المعرفة (٦/ ٢٣٤) من طريق يزيد بن خُمَيْر به.

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي في الكبرى (٢١١/٤)، و أخرجه الإمام أحمد كما في مسائل الفضل بن زياد، وسعيد بن منصور في سننه، ومن طريقه ابن الجوزي في درء اللوم (٥٦)، [من التحجيل في تخريج ما لم يخرج في إرواء الغليل]. يحيي بن الضريس ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٢٨٢)، وابن أبي حاتم في الثقات (٩/ ٢٥٢) وقال: ربها أخطأ.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦٠١).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٩).

يصوم يومًا من شعبان، أو يفطر يومًا من رمضان، فإن تقدم قبل الناس، فليفطر إذا أفطر الناس (١١).

عن أبي الأحوص، عن مغيرة، عن إبراهيم، والشعبي، أنها قالا: لا تصم إلا مع جماعة الناس (٢).

عن وكيع، عن أبي العيزار، قال: أتيت إبراهيم في اليوم الذي يشك فيه، فقال: لعلك صائم، لا تصم إلا مع الجهاعة (٢).

عن ابن فضيل، عن مطرف، عن عامر، في اليوم الذي يقول الناس: إنه من رمضان، قال: فقال: لا تصومن إلا مع الإمام، فإنها كانت أول الفرقة في مثل هذا (٤٠). وقال الحسن وابن سيرين: إن صام الإمام صاموا وإن أفطر أفطروا (٥٠).

قال أبو الفضل: وسألته عن يوم الشك فقال: الشك على جهتين: يوم غيم فهو الذي يصبح الناس فيه صيامًا ويوم صحو لا يرى فذلك يصبح الناس مفطرين، كان ابن عمر إذا حال دون منظره شيء أصبح صائمًا.

وبعث الحكم بن أيوب وكان على البصرة إلى أنس أني صائم فصام أنس وقال: هذا يكمل في أحدًا وثلاثين. وقد صامت أسهاء وعائشة ومعاوية وجماعة من التابعين يوم الشك (٦).

قال ابن قدامة: وقد روى حنبل عن أحمد: لا يصوم إلا في جماعة الناس. وروي نحوه عن الحسن وابن سيرين؛ لأنه يوم محكوم به من شعبان، فأشبه التاسع والعشرين (٧).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦٠٠).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٨).

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩١).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٨).

⁽٥) لم أقف على قولهما مسندًا.

⁽٦) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣/ ٣٠٣).

⁽٧) المغنى (٤/٦٦٤).

وقال أبو بكر الشاشي: قال أحمد: إن كانت السهاء مصحية كره صومه وإن كانت متغيمة وجب صومه من رمضان. وروي عنه أيضًا أنه إن صام الإمام صام الناس وإن أفطر الإمام أفطروا، وهو قول الحسن البصري(١).

القول الرابع: إن كانت السهاء مصحية لم يجز صومه وإن كانت مغيمة وجب صومه من رمضان:

وبه قال: ابن عمر وأحمد بن حنبل.

عن معمر، عن أيوب، عن ابن عمر، «أنه كان إذا كان سحاب أصبح صائهًا، وإذا لم يكن سحاب أصبح مفطرًا» (٢). عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه مثله.

عن وكيع، عن داود بن قيس، قال: قلت للقاسم: أتكره صوم آخر يوم شعبان الذي يلى رمضان؟ قال: لا، إلا أن يغمى الهلال(٣).

عن داود بن قيس قال: سألت القاسم بن محمد عن صيام اليوم الذي يشك فيه من رمضان، فلا يصمه (١٤).

قال أبو داود: «وسألت أحمد في عقب شعبان ليلة الثلاثين منها بعد المغرب عن الصوم؟ فنظر إلى السهاء، فقال: إذا قتر ولطخ يصبح صيام. فسمعته من الغد سئل، فقال: نحن صيام، فقيل له: إن أفطر الناس؟ فقال: لا، نحن صيام، أي: لا نفطر وإن أفطر الناس. وسمعته قال: أنا أذهب إلى حديث ابن عمر: إن حال دون منظره سحاب أو قتر أصبح صائمًا، فقال له: رجل أصبح – يعني: ابن عمر – صائمًا ينتظر الأخبار، قال: لا، يعني أن ابن عمر كان يتم صيامه، ولم يكن يفطر إذا أزمع على

⁽١) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (٣/ ١٤٨).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٣) عن معمر، عن أيوب، عن ابن عمر به، ورواية معمر عن أيوب متكلم فيها وأيوب لم يدرك ابن عمر فيكون الحديث منقطعًا لكن أخرجه عبد الرزاق بعده (٧٣٢٤) عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه مثله، وهذ إسناد صحيح.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٢).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٦).

الصوم من الليل، فأفطر الناس يومئذ، وأتممنا مع أحمد صيامنا»(١).

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: يوم الشك على وجهين: فأما الذي لا يصام، فإذا لم يحل دون منظره سحاب أو قتر، فأما إذا حال دون منظره سحاب أو قتر يصام (٢).

قال أبو الفضل: وَسَأَلته عَن يَوْم الشَّك فَقَالَ: الشَّك على جِهَتَيْنِ: يَوْم غيم فَهُوَ الَّذِي يصبح النَّاس فيهِ صيامًا وَيَوْم صحو لَا يرى فَذَلِك يصبح النَّاس مفطرين؛ كَانَ ابْن عمر إِذا حَال دون منظره شَيْء أصبح صَائِمًا (٣).

قال ابن قدامة: مسألة: قال: (وإن حال دون منظره غيم أو قتر وجب صيامه، وقد أجزأ إذا كان من شهر رمضان) اختلفت الرواية عن أحمد كِللله في هذه المسألة، فروي عنه مثل ما نقل الخرقي، اختارها أكثر شيوخ أصحابنا، وهو مذهب عمر، وابنه، وعمرو بن العاص، وأبي هريرة، وأنس، ومعاوية، وعائشة وأسماء بنتي أبي بكر، وبه قال بكر بن عبد الله، وأبو عثمان النهدي، وابن أبي مريم، ومطرف، وميمون بن مهران، وطاوس، ومجاهد(٤).

القول الخامس: يصام يوم الشك بنية التطوع:

قال الكاساني: وأما صوم يوم الشك بنية التطوع: فلا يكره عندنا(٥).

واستدلوا بهذا الحديث: قال عليه: «لا يصام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان إلا تطوعًا» (١٦).

⁽١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢٧).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢٧).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣/ ٢٠٢).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٣٠).

⁽٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٨).

⁽٦) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٤٤٠) وقال بعدما ذكره: غريب جدًّا. ولم أقف عليه مسندًا. وقال الحافظ ابن حجر في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»: لم أجده بهذا اللفظ.

عن القاسم أبي عبد الرحمن، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان على المنبر يقول: كان رسول الله ﷺ يقول على المنبر، قبل شهر رمضان: «الصيام يوم كذا وكذا، ونحن متقدمون، فمن شاء فليتقدم، ومن شاء فليتأخر»(١).

(۱) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (۱٦٤٧) والطبراني في الكبير (۱۹/ ۸۸۰) من طريق مروان بن محمد الطاطري، ثنا الهيثم بن حميد، عن العلاء بن الحارث، ثنا القاسم أبو عبد الرحمن هو الشامي متكلم فيه، وقيل: لم يسمع من معاوية، قال العلائي في جامع التحصيل (۲۵۳): وقال بعضهم: لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة الباهلي.

قال الجوزقاني في الأباطيل (٢/ ١١٩) هذا حديث منكر، والقاسم هذا شامي، كان يزعم أنه لقي أربعين بدريًّا، روى عنه أهل الشام، كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات.

قال جعفر بن أبان: سمعت أحمد بن حنبل ذكر القاسم الشامي، فقال: منكر الحديث، ما رئي البلاء إلا من قبل القاسم.

قال الجوزقاني: وقد روي هذا الحديث عن العلاء بن الحارث بن يزيد المري فخالف فيه الهيثم بن حميد أخبرنا أبو علي الحداد، إذنًا، قال: حدثنا أبو نعيم الحافظ، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن حمدان، قال: حدثنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا صفوان بن صالح، حدثني الوليد بن مسلم، أخبرني خالد بن زيد المري، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، أن معاوية كان إذا حضر شهر رمضان، قال: إنا رأينا هلال شعبان يوم كذا وكذا، ونحن متقدمون فمن أحب أن يتقدم فعل، ثم يقول معاوية: هكذا كان رسول الله عليه كل إذا حضر رمضان قال كما قلت.

هذا حديث باطل، ومكحول ثقة ثبت، وهو كثير الإرسال عن الصحابة، ولا يعلم بإرسال مكحول عن الصحابة إلا المتبحرون... وقد قيل: إنه سمع أنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، وأبا ثعلبة الخشني، فساعه من هؤلاء الثلاثة صحيح ثابت متصل، ولا يصح له سماع من أحد من الصحابة غير هؤلاء الثلاثة، وإن ذلك يخفى إلا على الحفاظ. قال ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٣٩): هذا حديث لا يصح عن رسول الله على ومكحول لم يسمع معاوية، وما صح أنه سمع من صحابي سوى ثلاثة: أنس وواثلة وأبو ثعلبة الخشني وأما خالد بن يزيد فقال أحمد: ليس بثيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وفي الصحيح: «لا تقدموا الشهر بيوم أو يومين». وأخرج أبو داود (٢٣٢٩)والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ١٠٩) ومسند

قال مالك: إنه سمع أهل العلم ينهون عن أن يصام اليوم الذي يشك فيه... ولا يرون بصيامه تطوعًا بأسًا.

قال يحيى: قال مالك: وهذا الأمر عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا (١).

قال الذهبي: إذا حال دون منظره غيم أو قتر ليلة ثلاثين من شعبان، فعن أحمد ثلاث روايات: يجب صوم ثلاثين بنية من رمضان. وهذا مذهب عمر، وعلي، وابن عمر، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وأنس، وأبي هريرة، وعائشة، وأسهاء، وطاوس، ومجاهد، وسالم، وبكر بن عبد الله، ومطرف، وميمون بن مهران. فعلى هذا لا يجوز أن يسمى يوم شك، بل هو من رمضان، من طريق الحكم، وهو ظاهر ما نقله مهنا، وبه قال الخلال وأكثر أصحابنا والثاني بل هو يوم شك، نقله المروذي عن أحمد؛ فعلى هذا يرجح جانب التعبد وإن كان شكًا.

فإذا قيل: فما يوم الشك؟ قلنا: قال أحمد: يوم الشك؛ أن يتقاعد الناس عن طلب

الشاميين (٧٩٥) والبيهقي (٤/ ٢١٠) من طريق الْوَلِيد بْن مُسْلِم، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ اللَّغِيرَةِ بْنِ فَرْوَةَ، قَالَ: قَامَ مُعَاوِيَةً فِي النَّاسِ بِدَيْرِ مِسْحَلِ الَّذِي عَلَى بَابِ حِمْصَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا قَدْ رَأَيْنَا الْهِلَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَأَنَا مُتَقَدِّمٌ، فَمَنْ أَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَهُ فَلْيَقْعَلْهُ، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ السَّبِيِّيُ، فَقَالَ: يَا مُعَاوِيَةُ، أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْقِ أَمْ شَيْءٌ مِنْ رَأْيِكَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْقِ أَمْ شَيْءٌ مِنْ رَأْيِكَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْقِ أَمْ شَيْءٌ مِنْ رَأْيِكَ،

قال الجوزقاني في الأباطَيل (٢/ ١٢٣): هذا حديث لا يرجع منه إلى الصحة، وهو مضطرب الإسناد والمتن ليس لإسناده قوام، ولا لمتنه نظام، وأبو الأزهر هذا ثقة إلا أن في حديثه بعض النكارة.

قال البيهقي (٤/ ٢١١): وحدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن عبد الواحد حدثنا أبو مسهر قال: كان سعيد بن عبد العزيز يقول: سره: أوله. قال الشيخ: ورواه غيره عن الأوزاعي أنه قال: سره: آخره. وهو الصحيح وأراد به اليوم أو اليومين اللذين يستتر فيهما القمر قبل يوم الشك أو أراد به صيام آخر الشهر مع يوم الشك إذا وافق ذلك عادته في صوم آخر كل شهر. وقيل: أراد بسره وسطه. وسر كل شيء جوفه. فعلى هذا أراد أيام البيض، والله أعلم.

(١) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٤٣).

الهلال، أو يشهد برؤيته من لا يقبل.

الرواية الثانية؛ لا يجوز صيامه من رمضان، ولا نفلًا، بل يجوز قضاء وكفارة ونذرًا، ونفلًا يوافق عادة. وهذا قول الشافعي.

الثالثة؛ أن المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والفطر.

وبه يقول الحسن وابن سيرين. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يجوز صومه بأنه من رمضان، ويجوز صومه في سوى ذلك(١).

□ الراجع: القول الأول وهو عدم جواز صيام يوم الشك.

كرمناقشة بعض الأقوال الأخرى:

قال البيهقي: ورواية أبي هريرة عن النبي ﷺ في النهي عن تقدم الشهر بصوم إلا أن يوافق صومًا كان يصومه أصح من هذا، قال البيهقي: وأما قول علي ﷺ في ذلك فإنها قاله عند شهادة رجل على رؤية الهلال فلا حجة فيه، قال: وأما مذهب ابن عمر في ذلك فقد روينا عنه أنه قال: لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه. وفي رواية عن عبد العزيز بن حكيم الحضرمي قال: رأيت ابن عمر يأمر رجلًا يفطر في اليوم الذي يشك فيه. قال: ورواية يزيد بن هارون تدل علي أن مذهب عائشة في في اليوم الذي يشك فيه. قال: الصوم إذا غم الشهر دون أن يكون صحوًا. قال البيهقي: ومتابعة السنة الثابتة وما عليه أكثر الصحابة وعوام أهل المدينة أولى بنا وهو منع صوم يوم الشك. هذا كلام البيهقي.

⁽١) تنقيح التحقيق للذهبي (١/ ٣٦٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٩٤ - ٢٩٥).

النية

ه معنى النية لغة: النية، مخففة، ومعناها القصد لبلد غير البلد الذي أنت فيه مقيم (١).

ه معنى النية شرعًا: هو اعتقاد القلب فعل شيء، وعزمه عليه، من غير تردد، فمتى خطر بقلبه في الليل أن غدًا من رمضان، وأنه صائم فيه، فقد نوى (٢).

حكم النية لصيام رمضان

قال النووي: قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب والمندوب إلا بالنية. وهذا لا خلاف فيه عندنا فلا يصح صوم في حال من الأحوال إلا بنية لما ذكره المصنف ومحل النية القلب ولا يشترط نطق اللسان بلا خلاف^(٣).

قال ابن قدامة: لا يصح صوم إلا بنية، إجماعًا، فرضًا كان أو تطوعًا، لأنه عبادة محضة، فافتقر إلى النية، كالصلاة (٤٠).

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن من نوى الصيام كل ليلة من الصيام شهر رمضان، فصام: أن صومه تام (٥).

واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَالِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البّنة: ٥].

وبقول النبي ﷺ: «إنها الأعمال بالنيات، وإنها لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»(٦).

⁽١) لسان العرب (١٥/ ٣٤٨).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٣٧).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٦).

⁽٤) المغني (٤/ ٣٣٣).

⁽٥) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٨).

⁽٦) أخرجه البخاري (١).

كرصفة النة:

قال النووي: صفة النية الكاملة المجزئة بلا خلاف أن يقصد بقلبه صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى، فأما الصوم فلا بد منه وكذا رمضان لا بد من تعيينه (١).

قال ابن قدامة: ويجب تعيين النية في كل صوم واجب، وهو أن يعتقد أنه يصوم غدًا من رمضان، أو من قضائه، أو من كفارته، أو نذره (٢).

وسئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن إمام جماعة بمسجد مذهبه حنفي ذكر لجماعته أن عنده كتابًا فيه أن الصيام في شهر رمضان إذا لم ينو بالصيام قبل عشاء الآخرة أو بعدها أو وقت السحور وإلا فها له في صيامه أجر: فهل هذا صحيح؟ أم لا؟

فأجاب: الحمد لله، على كل مسلم يعتقد أن الصوم واجب عليه وهو يريد أن يصوم شهر رمضان النية فإذا كان يعلم أن غدًا من رمضان فلا بد أن ينوي الصوم فإن النية محلها القلب وكل من علم ما يريد فلا بد أن ينويه. والتكلم بالنية ليس واجبًا بإجماع المسلمين فعامة المسلمين إنها يصومون بالنية وصومهم صحيح بلا نزاع بين العلماء، والله أعلم (٣).

كروقت النية:

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسائة على قولين:

القول الأول: لا يصح الصوم إلا بالنية من الليل.

وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف^(٤).

القول الثاني: يجزئ صيام رمضان وكل صوم متعين بنية من النهار، وبه قال أبو

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٠).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٣٨).

⁽٣) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢١٤).

⁽٤) انظر المغنى (٤/ ٣٣٣) والمجموع (٦/ ٢٠٧).

حنيفة^(١).

القول الأول: لا يصح الصوم إلا بالنية من الليل:

كر أدلة هذا القول:

عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة زوج النبي على أن رسول الله على قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» (٢٠).

(۱) انظر المغني (٤/ ٣٣٣) والمجموع (٦/ ٢٠٧) وشرح معاني الآثار (٢/ ٥٧) ومختصر اختلاف العلماء (٢/ ٩) والبناية شرح الهداية (٤/ ٤).

(۲) اختلف في رفعه ووقفه: أخرجه أبو داود (۲۵٤) وابن خزيمة (۱۹۳۳) والطحاوي في شرح معاني الآثار (۲/ ۵۶) والدارقطني في السنن (۲/ ۱۷۲) والبيهقي (٤/ ۲۰۲) كلهم من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة، ويحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة عن النبي عليه.

وأخرجه الترمذي (٧٣٠) والنسائي (٢٣٣٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٥) والبيهقي في السنن (٢/ ٢٠٤)، (٤ / ٢٢١) من طريق يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٤) والطبراني في الكبير (٢٣ / ٣٦٧) من طريق ابن لهيعة عن عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي عليه الله عن النبي المرابع الله عن النبي المربعة الله عن النبي المربعة الله عن النبي الله عن الله عن الله عن النبي الله عن الله

وأخرجه أحمد (٦/ ٢٨٧) من طريق حسن بن موسى عن ابن لهيعة عن عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن حفصة مرفوعًا (بدون ذكر ابن عمر).

وأخرجه النسائي (٢٣٣٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٤) كلاهما من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي عليه.

وأخرجه النسائي (٢٣٣١) والدارمي (١٦٩٨) كلاهما من طريق سعيد بن شرحبيل عن الليث عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم عن أبيه عن حفصة، مرفوعًا. (بدون ذكر الزهرى).

 وأخرجه ابن ماجه (١٧٠٠) من طريق خالد بن مخلد القطواني عن إسحاق بن حازم عن عبد الله ابن أبي بكر بن حزم عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ (بدون ذكر ابن شهاب).

وخالد بن مخلد متكلم فيه.

وقد تابع عبد الله بن أبي بكر على الرفع ابن جريج.

فرواه النسائي (٢٣٣٤) والبيهقي (٤ / ٢٠٢) كلاهما من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن حفصة مرفوعًا.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ليس بشيء في الزهري. وقال قريش بن أنس، عن ابن جريج: لم أسمع من الزهري شيئًا إنها أعطاني جزءًا فكتبته، و أجاز له الروايات الموقوفة.

وأخرجه النسائي (٢٣٣٥) من طريق معتمر عن عبيد الله عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن حفصة أنها كانت تقول... فذكره.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٦) عن معمر عن الزهري عن سالم عن حفصة به (بدون ذكر ابن عمر).

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٥) من طريق عبد الرزاق إلا إنه زاد فيه ذكر ابن عمر.

وأخرجه الطحاوي أيضًا (٢/ ٥٥) من طريق روح عن صالح بن أبي الأخضر عن ابن شهاب حدثه عن سالم عن أبيه بذلك ولم يذكر حفصة وشيخ ولم يرفعه (وصالح بن أبي الأخضر ضعيف).

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٢) من طريق ابن بكير ثنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر.

وأخرجه مالك في الموطأ (باب من أجمع الصيام قبل الفجر) عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة. وأخرجه مالك في الموطأ (باب من أجمع الصيام قبل الفجر) عن نافع عن ابن عمر، من قوله (ولم يذكر حفصة) وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢٦٥٢) من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، قوله أيضًا.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٧) عن ابن جريج وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن حفصة به.

ورواه الزهري عن حمزة واختلف عنه.

فرواه ابن عيينة عن الزهري عن حمزة عن حفصة به.

رواه عن ابن عيينة ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٢٠٥) وأحمد بن حرب وإسحاق بن إبراهيم أخرجه النسائي (٢٣٣٩) و(٢٣٤٠).

ورواه ابن عيينة عن الزهري عن حمزة عن أبيه عن حفصة.

رواه عن ابن عيينة روح والحسن بن عرفة كها عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٥) والدارقطني (٢/ ١٧٢).

وتابعه يونس ومعمر عن الزهري عن حمزة عن أبيه عن حفصة.

ورواه ابن عيينة ومعمر مقرونين عن الزهري عن حمزة عن أبيه عن حفصة.

أقوال أهل العلم:

قال أبو عبد الرحمن النسائي: والصواب عندنا موقوف ولم يصح رفعه والله أعلم؛ لأن يحيى بن أيوب ليس بذاك القوي وحديث بن جريج عن الزهري غير محفوظ والله أعلم أرسله مالك.

قال الترمذي في العلل الكبير: سألت محمدًا قلت: حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي على قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له». فقال: عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي على خطأ وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف، ويحيى بن أيوب صدوق.

وقال أبو عيسى بعدما روى الحديث: حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع عن ابن عمر، قوله، وهو أصح.

قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ معنُ القزَّازُ، عن إسحاق بنِ حازِم، عن عَبد الله ابنِ أبي بكرٍ، عن سالمٍ، عن أبيهِ، عن حفصة، عنِ النبِّيِّ ﷺ، قال: «لا صِيام لمِن لم ينو مِن اللّيلِ». ورواهُ يحيى بنُ أَيُّوب، عن عَبدِ اللهِ بنِ أبي بكرٍ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن سالمٍ، عن أبيهِ، عن حفصة، عنِ النَّه بنِ أبي بكرٍ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن سالمٍ، عن أبيهِ، عن حفصة، عنِ النَّه بيَّة.

قُلتُ لأبِي: أَيُّهُما أَصحُّ؟ قال: لاَ أدرِي، لأنَّ عَبد الله بن أبِي بكرٍ قد أدرك سالِمًا وروى عنهُ، ولا أدرِي هذا الحدِيث مِمّا سبِع مِن سالمٍ، أو سمِعهُ مِن الزُّهرِيِّ عن سالمٍ.

وقد رُوِي عنِ الزُّهرِيِّ، عن حَزَّة بنِِّ عَبدِ اللهِ بنِ عُمر، عَنَّ حفصة، قُولُها غيرُ مرفُوعٍ، وهذا عِندِي أشبهُ، واللهُ أعلمُ.

قَالَ أَبُو دَاوُد: لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ. (التلخيص الحبير).

كر أقوال أهل العلم:

قال ابن رشد: وأما اختلافهم في وقت النية: فإن مالكًا رأى أنه لا يجزئ الصيام إلا بنية قبل الفجر(١).

قال النووي: ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح إلا بالنية من الليل وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف، وقال أبو حنيفة: يصح بنية قبل الزوال، قال: وكذا النذر المعين ووافقنا على صوم القضاء والكفارة أنها لا يصحان إلا بنية من الليل^(٢).

قال ابن قدامة: إن كان فرضًا كصيام رمضان في أدائه أو قضائه، والنذر والكفارة، اشترط أن ينويه من الليل عند إمامنا ومالك والشافعي (٣).

القول الثاني: يجزئ صيام رمضان وكل صوم متعين بنية من النهار:

كر أدلة هذا القول:

عن سلمة بن الأكوع ﷺ: أن النبي ﷺ بعث رجلًا ينادي في الناس يوم عاشوراء: «إن من أكل فليتم أو فليصم، ومن لم يأكل فلا يأكل»(٤).

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ

قال ابن التركهاني في الجوهر النقي: وقد اضطرب إسناده اضطرابًا شديدًا والذين وقفوه أجل وأكثر من ابن أبي بكر، ولهذا قال الترمذي: وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح. حاشية سنن البيهقي (٤/ ٢٠٢).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤/ ١٤٢): واختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي والنسائي الموقوف بعد أن أطنب النسائي في تخريج طرقه، وحكى الترمذي في العلل عن البخاري ترجيح وقفه وعمل بظاهر الإسناد جماعة من الأئمة فصححوا الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم.

- (١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠٤).
 - (٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٧).
 - (٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٣٣).
- (٤) أخرجه البخاري (١٩٢٤) ومسلم (١١٣٥).

شَيْءُ؟» فَقُلْنَا: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي إِذَنْ صَائِمٌ» ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، أُهْدِيَ لَنَا حَيْسٌ فَقَالَ: «أَرِينِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» فَأَكَلَ (١١).

قال الطحاوي: وقد روي عن رسول الله ﷺ أيضًا أنه أمر الناس يوم عاشوراء بعدما أصبحوا أن يصوموا، وهو حينئذ عليهم صومه فرض، كما صار صوم رمضان من بعد ذلك على الناس فرضًا، ورويت عنه في ذلك آثار سنذكرها في باب صوم يوم عاشوراء... فلما جاءت هذه الآثار عن رسول الله ﷺ على ما ذكرنا، لم يجز أن يجعل بعضها مخالفًا لبعض، فتتنافى، ويدفع بعضها بعضًا، ما وجدنا السبيل إلى تصحيحها، وتخريج وجهها، فكان حديث عائشة ﴿ الذي ذكرناه عنها في هذا الباب، في صوم التطوع، فكذلك وجهه عندنا.

وكان ما روي في عاشوراء في الصوم المفروض في اليوم الذي بعينه. فكذلك حكم الصوم المفروض في ذلك اليوم جائز أن يعقد له النية بعد طلوع الفجر. ومن ذلك شهر رمضان فهو فرض في أيام بعينها كيوم عاشوراء إذا كان فرضا في يوم بعينه فكما كان يوم عاشوراء يجزئ من نوى صومه بعدما أصبح، فكذلك شهر رمضان يجزئ من نوى صوم يوم منه كذلك ".

لكن أجيب عن ذلك: بأن صوم عاشوراء كان نفلًا والشرع فرق بين النفل وبين الفريضة.

قال ابن حجر: وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبًا والذي يترجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضًا وعلى تقدير أنه كان فرضًا فقد نسخ بلا ريب^(٣).

قال ابن قدامة: فأما صوم عاشوراء، فلم يثبت وجوبه؛ فإن معاوية بن أبي سفيان على عاشوراء عام حج على المنبر يقول: يا أهل المدينة أين علماؤكم؟ سمعت

⁽١) أخرجه مسلم (١١٥٤).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ٥٧).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٤٢).

رسول الله ﷺ يقول هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر (١).

كم أثار الصحابة والتابعين:

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٠٠٣).

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن ابن عباس قال الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. [وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف].

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٦) من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا صام الرجل تطوعًا فليفطر متى شاء.

والوليد بن أبي ثور ضعفه جماعة من العلماء.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب، وقال سعيد البرديجي عن أبي زرعة: منكر الحديث يهم كثيرًا.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر: في حديثه وهاء عن أبيه شيخ يكتب حديثه و لا يحتج به.

وقال يعقوب بن سفيان والنسائي وصالح بن محمد: سألنا محمد بن الصباح عنه فقال: جاء إلى هشيم فأكرمه فكتبنا عنه.

وقال يعقوب الدورقي عن الوليد بن صالح: سألت شريكًا عنه فزكاه.

وقال العقيلي: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها.

سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهي.

وسئل أحمد عن الوليد بن أبي ثور فقال: ضعيف الحديث.

وقال النسائي: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

ورواية سهاك عن عكرمة فيها اضطراب، قال أحمد بن عبد الله العجلى: سهاك بن حرب بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربها وصل الشيء عن ابن عباس، وربها قال: قال رسول الله ﷺ وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سهاك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة.

لكن هذا الأثر أيضًا في صيام النوافل.

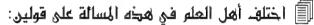
كراقوال أهل العلم:

قال الطحاوي: قال أصحابنا إلا زفر: لا يجوز صيام رمضان إلا بنية لكل يوم ويجوز أن ينويه قبل الزوال وإن لم ينوه من الليل(١).

قال بدر الدين العيني: والواجب ضربان: منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز الصوم بنية من الليل، وإن لم ينو حتى أصبح أجزأته النية ما بينه وبين الزوال(٢).

□ الراجع: هو قول الجمهور يجب تبييت النية من الليل في صيام رمضان.

مسألة: هل تكفى نية واحدة لجميع الشهر أمر لكل يوم نية؟



القول الأول: لابد من النية لكل يوم.

وبهذا قال أبو حنيفة، والشافعي، وابن المنذر ورواية عن الإمام أحمد.

القول الثاني: تجزئ نية واحدة لجميع الشهر وهذا مذهب مالك، وإسحاق والرواية الأخرى عن الإمام أحمد.

القول الأول: لابد من النية لكل يوم:

قال الكاساني: ويشترط لكل يوم من رمضان نية على حدة عند عامة العلماء (٣).

قال النووي: وتجب النية لكل يوم؛ لأن صوم كل يوم عبادة منفردة يدخل وقتها بطلوع الفجر ويخرج وقتها بغروب الشمس لا يفسد بفساد ما قبله ولا بفساد ما

قال يعقوب: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين.

⁽١) مختصر اختلاف العلماء (٢/ ٩).

⁽٢) البناية شرح الهداية (٤/٤).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٥).

بعده فلم يكفه نية واحدة كالصلوات(١).

قال ابن قدامة: ولنا أنه صوم واجب، فوجب أن ينوي كل يوم من ليلته، كالقضاء؛ ولأن هذه الأيام عبادات لا يفسد بعضها بفساد بعض، ويتخللها ما ينافيها، فأشبهت القضاء، وبهذا فارقت اليوم الأول، وعلى قياس رمضان إذا نذر صوم شهر بعينه، فيخرج فيه مثل ما ذكرناه في رمضان (٢).

🕸 القول الثاني: تجزئ نية واحدة لجميع الشهر:

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴿البقرة: ١٨٥] والشهر اسم لزمان واحد فكان الصوم من أوله إلى آخره عبادة واحدة كالصلاة والحج، فيتأدى بنية واحدة ".

قال ابن رشد: ورمضان كله كيوم واحد إذ لا يتخلله وقت فطر يصح صومه، فتجزئ فيه نية واحدة في أوله، ويكون حكم النية باقيًا مستصحبًا لا يحتاج إلى تجديد النية عند كل يوم؛ كالصلاة التي يلزمه إحضار النية لها عند أولها، ولا يلزمه تجديدها عند كل ركن من أركانها(٤٠).

قال إسحاق بن منصور: والصوم إذا دخل رمضان بنيّة صومه أجزأه وإن لم يجدد النية عند كل يوم؛ لأنه على نيته ما لم يغيرها، فلو غير ذلك يومًا واحدًا فنواها تطوعًا لم يجزه من رمضان، وكان كالمفطر فيه عليه الكفارة؛ لأنه لم يصم يومًا من رمضان تعمدًا، وإنها الكفارات في العمد (٥).

قال ابن قدامة: وعن أحمد أنه تجزئه نية واحدة لجميع الشهر، إذا نوى صوم جميعه. وهذا مذهب مالك، وإسحاق؛ لأنه نوى في زمن يصلح جنسه لنية الصوم،

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٨).

⁽٢) المغني (٤/ ٣٣٧).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٥) والذخيرة للقرافي (٢/ ٤٩٩).

⁽٤) المقدمات المهدات (١/ ٢٤٦).

⁽٥) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢/ ٤٢٣).

فجاز، كما لو نوى كل يوم في ليلته ^(١).

□ الراجع: هو قول الجمهور أن لكل يوم نية مستقلة أما قياسهم على الحج والصلاة فلا يصح؛ لأن بترك ركن من أركان الحج بطل الحج وكذلك الصلاة، أما في الصيام فكل يوم عبادة مستقلة يدخل وقتها بطلوع الفجر ويخرج وقتها بغروب الشمس لا يفسد بفساد ما قبله ولا بفساد ما بعده فلم يكفه نية واحدة كالصلوات والله اعلم.

مسألة: تعيين النية

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: يجب تعيين النية في صيام رمضان.

وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وداود والجمهور.

واستدل الجمهور بحديث عُمَرَ بْنِ الحَطَّابِ ﴿ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: ﴿ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئَ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ ﴾ (٢).

قال النووي: مذهبنا أن صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب لا يصح إلا بتعيين النية، وفي اشتراط نية الفريضة وجهان أصحها: لا يشترط وبه قال أبو علي بن أبي هريرة، والثاني: يشترط قاله أبو اسحاق المروزي. وبوجوب التعيين قال مالك وأحمد وإسحاق وداود والجمهور وأوجب هؤلاء الأربعة نية الفرضية (٣).

قال ابن رشد: وأما اختلافهم في تعيين النية المجزية في ذلك، فإن مالكًا قال: لا بد في ذلك من تعيين صوم رمضان، ولا يكفيه اعتقاد الصوم مطلقًا ولا اعتقاد صوم

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٣٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (١)، (٦٦٨٩) ومسلم (١٩٠٧).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٨).

معين غير صوم رمضان^(۱).

قال ابن قدامة: ويجب تعيين النية لكل صوم يوم واجب، وهو أن يعتقد أنه صائم غدًا من رمضان، أو من كفارته أو من نذره (٢).

قال شيخ الإسلام: وأصل هذه المسألة أن تعيين النية لشهر رمضان: هل هو واجب؟ فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد. أحدها: أنه لا يجزئه إلا أن ينوي رمضان فإن صام بنية مطلقة أو معلقة أو بنية النفل أو النذر لم يجزئه ذلك كالمشهور من مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايات. والثاني: يجزئه مطلقًا كمذهب أبي حنيفة. والثالث: أنه يجزئه بنية مطلقة لا بنية تعيين غير رمضان، وهذه الرواية الثالثة عن أحمد وهي اختيار الخرقي وأبي البركات.

وتحقيق هذه المسألة: أن النية تتبع العلم فإن علم أن غدًا من رمضان فلا بد من التعيين في هذه الصورة، فإن نوى نفلًا أو صومًا مطلقًا لم يجزئه؛ لأن الله أمره أن يقصد أداء الواجب عليه وهو شهر رمضان الذي علم وجوبه فإذا لم يفعل الواجب لم تبرأ ذمته، وأما إذا كان لا يعلم أن غدًا من شهر رمضان فهنا لا يجب عليه التعيين ومن أوجب التعيين مع عدم العلم فقد أوجب الجمع بين الضدين، فإذا قيل: إنه يجوز صومه وصام في هذه الصورة بنية مطلقة أو معلقة أجزأه (٣).

القول الثاني: لا يجب تعيين النية لصيام رمضان ويجزئه أن ينوي الصوم مطلقًا.

وهو قول أبي حنيفة.

واحتج أبو حنيفة بالقياس على الحج.

قال النووي: وقال أبو حنيفة: لا يجب تعيين النية في صوم رمضان فلو نوى فيه صومًا واجبًا أو صومًا مطلقًا أو تطوعًا وقع عن رمضان إن كان مقيمًا وكذا صوم النذر المتعين في زمان معين، قال: فلو كان مسافرًا ونوى فرضًا آخر وقع عن ذلك

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠٣).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٣٨).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٥/ ١٠٠).

الفرض وإن نوى تطوعًا فهل يقع تطوعًا كما نوى أم يقع عن رمضان؟ فيه روايتان (١).

قال الكاساني: أما الجواز عن رمضان؛ فلأن صوم رمضان لا يعتبر فيه تعيين النية؛ لكون الزمان متعينًا له فوقع عنه (٢).

قال سراج الدين، أبو حفص الحنفي: مسألة: مذهب أبي حنيفة وأصحابه الله في أن صوم رمضان يتأدى بمطلق النية وبنية النفل وبنية واجب آخر، ومذهب الشافعي كَنْلَتْهُ لا يتأدى إلا بتعيين النية أنه من رمضان.

حجة أبي حنيفة ﷺ أن الفرض يتعين في هذا الوقت وغيره غير مشروع فيه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا صوم رمضان» فلا يحتاج إلى التعيين فيصاب بمطلق النية ومع الخطأ في الوصف لوجود أهل النية (٣).

□ والراجح: قول الجمهور أنه لابد من تعيين النية لصيام رمضان ولا يجزئ إطلاق نية الصيام؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».

مسألة: من أصبح في رمضان بلانية فجامع قبل الزوال

قال النووي: قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور: لا كفارة عليه لكن يأثم، وقال أبو يوسف: عليه الكفارة، قال: ولو جامع بعد الزوال فلا كفارة والأكل عنده كالجماع في هذا، قال: لأن صومه قبل الزوال مراعى حتى لو نواه صح عنده فإذا أكل أو جامع فقد أسقط المراعاة فكأنه أفسد الصوم، بخلاف ما بعد الزوال فإنه لا يصح نية رمضان فيه بالإجماع. ودليلنا أن الكفارة تجب لإفساد الصوم بالجماع وهذا ليس بصائم (2).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/٨٠١).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٨٧).

⁽٣) الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة (ص: ٦٣).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٨).

مسألة: متى تكون النية في صوم التطوع

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن النية من النهار في صوم التطوع تجزئ ويصح الصوم.

وهو قول: أبي حنيفة والشافعي وأحمد، وروي ذلك عن أبي الدرداء، وأبي طلحة وابن مسعود، وحذيفة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والنخعي، وأصحاب الرأي(١).

القول الثاني: لا يجوز إنشاء النية من النهار بل لابد من تبييت النية من الليل
 كصيام الفريضة.

وهو قول: مالك وداود الظاهري(٢).

كرادلة القول الأول:

عن عَائِشَة بِنْت طَلْحَة، عَنْ عَائِشَة أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ اللهُ مَا اللهُ مَا الله مَا عِنْدَنَا الله مَا عِنْدَنَا وَمُولَ الله مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ، قَالَ: ﴿ فَا إِنِّي صَائِمٌ ﴾ قَالَتْ: فَخَرَجَ رَسُولُ الله عَيْلِهِ فَأُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ - قَالَتْ: فَلَيَّا رَجُعَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله الله الله الله عَلَيْهُ أَلْتُ الله الله عَلَيْهُ أَلْتُ الله الله الله الله الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ أَلْتُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ أَلْتُ الله عَلَيْهُ أَلْ الله عَلَيْهُ أَلْتُ الله عَلَيْهُ أَلْتُ الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَيْهُ عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْهُ الله عَلَى الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَى اللهُولُولُولُولُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ ﷺ النَّاسِ يَوْمَ عَلَيْهُ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: «إِنَّ مَنْ أَكُلَ فَلْأَيْرَمُ أَوْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلاَ يَأْكُلْ »(٤).

وجه الاستدلال من حديث سلمة: إن كان صوم عاشوراء نفلًا فهو نص، وإن

⁽١) المغني (٤/ ٣٤٠).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٤٠).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٥٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٢٤) ومسلم (١١٣٥).

كان فرضًا فجواز الفرض بنية من النهار يدل على جواز النفل بطريق الأولى(١).

كرآثار الصحابة:

عن ابن جريج قال: أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن رجلًا أتى على بن أبي طالب فقال: أصبحت ولا أريد الصيام، فقال: أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار فإن انتصف النهار فليس لك أن تفطر (٢).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه كان يأتي أهله حتى ينتصف النهار ويسألهم فيقول: هل من غداء؟ فنجده أو لا نجده فيقول: لا، غير هذا اليوم. فيصومه وقد أصبح مفطرًا (٣).

⁽١) المبسوط للسرخسي (٣/ ٨٥).

⁽٢) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٢) وفي إسناده انقطاع بين محمد بن على بن الحسين وبين علي ابن أبي طالب فروايته عنه مرسلة، قال العلائي في جامع التحصيل (٢٦٦/١): محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في أبو جعفر الباقر أرسل عن جديه الحسن والحسين وجده الأعلى علي في، وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٩) وابن أبي شيبة (٩١٧٦) من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب بألفاظ متقاربة، وفي إسناده الحارث وهو ابن عبد الله الأعور وهو ضعيف.

⁽٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٦).

وأخرجه الشافعي في مسنده (٣٨٥) من طريق ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء مباشرة بدون ذكر أم الدرداء.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٤) من طريق معمر عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني، وأخرجه أيضًا عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة كلاهما (أبو إدريس وأبو قلابة) عن أم الدرداء أن أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء فإن لم يكن قال: إنا صائمون.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٢٦) والبيهقي (٤/٤٠٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٥٠) وابن سعد في الطبقات (٤/٤٥) كلهم من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أم الدرداء قالت: كان أبو الدرداء يغدو أحيانًا فيجيء فيسأل الغداء فربها لم يوافقه عندنا فيقول: إني إذن صائم.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٥) وابن ابي شيبة (٩١٩٩) كلاهما من طريق ليث عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء.

عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، أن ابن عباس قال: «الصوم كالصدقة، أردت أن تصوم فبدا لك، وأردت أن تصدق فبدا لك»(١).

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٢).

[وليث هو ابن أبي سليم وشهر بن حوشب ضعيفان].

ويشهد له ما أخرجه الطحاوي (٢/ ٥٧) حدثنا بن مرزوق قال: ثنا وهب قال: ثنا شعبة قال: سمعت أبا الفيض قال: سمعت عبد الله بن سيار الدمشقي قال: ساوم أبو الدرداء رجلًا بفرس فحلف الرجل أن لا يبيعه، فلما مضى قال: تعال إني أكره أن أؤثمك إني لم أعد اليوم مريضًا ولم أطعم مسكينًا ولم أصل الضحى ولكني بقية يومى صائم.

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٨) عن معمر عن الزهري به.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. [وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف].

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٦) من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا صام الرجل تطوعًا فليفطر متى شاء.

والوليد بن أبي ثور ضعفه جماعة من العلماء.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب، وقال سعيد البرديجي عن أبي زرعة: منكر الحديث يهم كثرًا.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر: في حديثه وهاء عن أبيه شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن سفيان والنسائي وصالح بن محمد: سألنا محمد بن الصباح عنه، فقال: جاء إلى هشيم فأكرمه فكتبنا عنه.

وقال يعقوب الدورقي عن الوليد بن صالح: سألت شريكًا عنه فزكاه.

وقال العقيلي: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها.

سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهيً.

وسئل أحمد عن الوليد بن أبي ثور فقال: ضعيف الحديث.

وقال النسائي: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

=

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ حَتَّى يُظْهِرَ ثُمَّ يَقُولُ: وَالله لَقَدْ أَصْبَحْتُ وَمَا أُرِيدُ الصَّوْمَ وَمَا أَكْت مِنْ طَعَامِ وَلاَ شَرَابٍ مُنْذُ الْيَوْمِ وَلاَصُومَنَّ يَوْمِي هَذَا(١).

عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: أحدكم بأحد النظرين ما لم يأكل أو يشرب (٢٠).

عن معتمر بن سليان عن حميد عن أنس قال: من حدث نفسه بالصيام فهو

.

ورواية ساك عن عكرمة فيها اضطراب، قال أحمد بن عبد الله العجلي: ساك بن حرب بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربها وصل الشيء عن ابن عباس، وربها قال: قال رسول الله ﷺ. وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية ساك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، قال يعقوب: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، و هو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبين.

(١) إسناده حسن: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار(٢/٥٦) من طريق ابن أبي داود، عن الوحاظيّ، عن سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة به.

وابن أبي داود الظاهر أنه عبد الله بن أبي داود. وأكثر أهل العلم على توثيقه وعمرو بن أبي عمرو متكلم فيه:

قال يحيى بن معين: ضعيف. وقال النسائي: ليس بالقوي.

قال أحمد بن حنبل، ليس به بأس.

وقال أبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وقال الذهبي: حديثه حسن منحط عن الرتبة العلياء من الصحيح.

وقال الساجي: صدوق إلا أنه يهم.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود.

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٤) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله – هو ابن مسعود – به.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٤) عن ابن عيينة عن إسهاعيل بن أبي خالد قال: سمعت رجلًا يقول: قال ابن مسعود: أنت بالخيار إلى نصف النهار. وفي إسناده رجل مبهم.

بالخيار ما لم يتكلم حتى يمتد النهار(١).

عن ابن فضيل عن أبي مالك عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر قال: الرجل بالخيار ما لم يطعم إلى نصف النهار، فإن بدا له أن يجعله صومًا كان صائمًا (٢).

عن حميد عن أنس أن أبا طلحة كان يأتي أهله فيقول: هل عندكم من غداء؟ فإن قالوا: لا، قال: فإني صائم. زاد الثقفي: وإن كان عندهم أفطر (٣).

(١) ورد مرفوعًا وموقوفًا: فأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعًا.

وأخرجه أبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (٢٧٨) وابن حبان في المجروحين (١٩٧/٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٢/١٥) من طرق عن عون بن عهارة عن حميد الطويل عن أنس مرفوعًا [بدون ذكر أبي عبيدة].

وعون بن عمارة ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٥) عن معتمر بن سليهان عن حميد عن أنس موقوفًا.

وفي إسناده حميد الطويل عن أنس وحميد كثير التدليس عن أنس.

قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٤) والبيهقي (٢٧٧/٤) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار.

(٣) حسن بمجموع طرقه: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٠) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣) ١٩٨٨) كلاهما من طريق حميد عن أنس. وحميد الطويل كثير التدليس عن أنس قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

وتابع حميدًا قتادة.

عن قتادة عن أنس به.

فرواه عبد الرزاق (٧٧٧٧) عن عثمان عن سعيد عن قتادة به. وعثمان هو ابن مطر ضعيف. وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٧) عن علي بن شيبة قال: ثنا روح قال: ثنا سعيد عن سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أن حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام (١).

عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ أنه كان يأتي أهله بعد الزوال فيقول: عندكم غداء؟ فيعتذرون إليه فيقول: إني صائم بقية يومي، فيقال له: تصوم آخر النهار؟ فيقول: من لم يصم آخره لم يصم أوله (٢).

عن ابن جريج قال: أخبرني عبيد الله بن مهران، أن أبا هريرة، وأبا طلحة كانا

وعلى بن شيبة قد ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وصاحب مغاني الأخيار والذهبي في تاريخ الإسلام ولم يذكروا فيه جرحًا وتعديلًا.

وأخرجه البيهقي (٤/ ٤٠٢) من طريق سهل بن عمار عن روح عن شعبة وقتادة عن أنس.

وسهل بن عمار ترجم له الحافظ في لسان الميزان فقال: سهل بن عمار النيسابوري: عن يزيد بن هارون وغيره متهم كذبه الحاكم.

وقال أبو إسحاق الفقيه: كذب والله سهل على ابن نافع.

وعن إبراهيم السعدي قال: إن سهل بن عمار يتقرب إليَّ بالكذب يقول: كتبت معك عند يزيد بن هارون والله ما سمع معي عنه. اه.

(۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٤) وأورده من طريقه ابن حزم في المحلى (٦ / ١٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار(٢ / ٥٦) والشافعي في الأم (٧ / ٢٠٠) ومن طريقه البيهقي في السنن (٤ / ٢٠٤) ومعرفة السنن والآثار (٢٥٧٥) كلهم من طريق سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي أن حذيفة...

وأخرجه الدارقطني (١٤٣/٤) من طريق سفيان عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبدالرحمن السلمي عن حذيفة به. (بدون ذكر طلحة).

وتابع الأعمش على ذكر طلحة إسهاعيل بن حماد بن أبي سليمان كها عند الدارقطني (٤/ ١٤٤). وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٠) عن الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة قال: قال حذيفة: من بدا له الصيام بعد ما تزول الشمس فليصم. [بدون ذكر أبو عبد الرحمن السلمي]. وانظر علل الدارقطني (٤/ ١٦٥).

(٢) منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠١) عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ به، والعلاء بن الحارث لم يدرك معاذًا فالعلاء بن الحارث ولد سنة (٦٦) ومعاذ مات سنة (١٨).

يصبحان مفطرين، فيقولان: هل من طعام؟ فيجدانه أو لا يجدانه، فيتمان ذلك اليوم(١).

کرآثار التابعين:

عن جرير، عن مغيرة، قال: قلت لإبراهيم: الرجل في صيام التطوع بالخيار ما بينه وبين نصف النهار؟ قال: نعم (٢).

عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فإنها له بقدر ما بقى من النهار (٣).

عن معتمر، عن يونس، عن الحسن، في الصوم؛ يتخير ما لم يصبح صائمًا، فإذا أصبح صائمًا صام (٤).

عن الشعبي؛ في الرجل يريد الصوم؟ قال: هو بالخيار إلى نصف النهار(٥).

عن معمر، عن عطاء الخراساني قال: كنت أصوم يومًا، وأفطر يومًا، فكنت في سفر فكان يوم فطري، فسرنا فلم ننزل حتى كان بعد نصف النهار أو حين الصلاة. قال: قلت: لأصومن هذا اليوم، فصمت، فذكرت ذلك لابن المسيب، فقال: «أصبت» (1).

كرأقوال أهل العلم:

قال السرخسي: وتجوز نية صوم التطوع قبل انتصاف النهار... ولنا قوله ﷺ: «المتطوع بالخيار ما لم تزل الشمس» يعني المريد للصوم، وعن عائشة ﴿ الله النبي كان إذا أصبح دخل على نسائه وقال: «هل عندكن شيء؟» فإن قلن: لا، قال:

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨١) ولم أقف على ترجمة عبيد الله بن مهران.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٨).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٩) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٠).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٢) عن ابن فضيل، عن الشيباني، عن الشعبي به.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٣).

"إني صائم" وفي حديث عاشوراء أن النبي ﷺ قال: "ومن لم يأكل فليصم" فإن كان صوم عاشوراء نفلًا فهو نص، وإن كان فرضًا فجواز الفرض بنية من النهار يدل على جواز النفل بطريق الأولى(١).

قال الشافعي: والذي يتطوع بالصوم ما لم يأكل ولم يشرب، وإن أصبح يجزيه الصوم (٢٠).

قال في المجموع: وأما صوم التطوع فإنه يجوز بنية قبل الزوال، وقال المزني: لا يجوز الا بنية من الليل كالفرض، والدليل علي جوازه ما روت عائشة على أن النبي قال: «أصبح اليوم عندكم شيء تطعمون» فقالت: لا. فقال: «إني إذًا صائم»، ويخالف الفرض لأن النفل أخف من الفرض، والدليل عليه أنه يجوز ترك الصيام واستقبال القبلة في النفل مع القدرة ولا يجوز في الفرض (٣).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن صوم التطوع يجوز بنية من النهار، عند إمامنا، وأبي حنيفة، والشافعي. وروي ذلك عن أبي الدرداء، وأبي طلحة وابن مسعود، وحذيفة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والنخعي، وأصحاب الرأي(٤).

القول الثاني: لا يجوز إنشاء النية من النهار بل لا بد من تبييت النية من الليل كصيام الفريضة، وهو قول مالك وداود الظاهري.

كر أدلة القول الثاني:

عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»(٥).

⁽١) المبسوط للسرخسي (٣/ ٨٥).

⁽٢) الأم للشافعي (٣/ ٢٥٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب.

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٤٠).

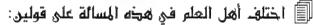
⁽٥) اختلف في رفعه ووقفه: أخرجه أبو داود (٢٤٥٤) وابن خزيمة (١٩٣٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٤) والدارقطني في السنن (٢/ ١٧٢) والبيهقي (٤/ ٢٠٢) وتقدم الكلام

قال ابن رشد: وأما اختلافهم في وقت النية: فإن مالكًا رأى أنه لا يجزئ الصيام إلا بنية قبل الفجر، وذلك في جميع أنواع الصوم. وقال الشافعي: تجزئ النية بعد الفجر في النافلة ولا تجزئ في الفروض. وقال أبو حنيفة: تجزئ النية بعد الفجر في الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان ونذر أيام محدودة، وكذلك في النافلة، ولا يجزئ في الواجب في الذمة (١).

لكن يجاب عن هذا الحديث بأنه لا يصح مرفوعًا والصواب فيه الوقف وحديث عائشة أصح منه وهو مرفوع، وهو أن النبي ﷺ قال لعائشة ﴿ عَنْ الله عَنْ مَا عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ ﴾ قَالَ: «فَإِنِّي صَائِمٌ ﴾ فأنشأ نية الصيام من النهار وهذا دليل صحيح صريح.

□ الراجع: هو ما ذهب إليه الجمهور وهو جواز إنشاء النية من النهار في صيام التطوع؛ لفعل النبي ﷺ ذلك ولأن ذلك أيضًا عمل أكثر الصحابة ﷺ.

مسألة: هل يجوز إنشاء النية من النهار بعد الزوال؟



القول الأول: لا تجزئه النية بعد الزوال.

وهذا مذهب أبي حنيفة، والمشهور من قولي الشافعي.

القول الثاني: في أي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده.

وهو ظاهر كلام أحمد، والخرقي(٢).

🕸 القول الأول: لا تجزئه النية بعد الزوال.

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر

عليه.

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠٤).

⁽٢) المغني (٤/ ٣٤١).

الغداء(١).

قال السرخسي: ولو نوى التطوع بعد انتصاف النهار لم يكن صائبًا عندنا... ولنا ما بينا أن الصوم ترك الغداء في وقته على قصد التقرب فإن العشاء باق في حق الصائم والمفطر جميعًا، ووقت الغداء ما قبل الزوال دون ما بعده فإذا لم ينو قبل الزوال لم يكن تركه الغداء على قصد التقرب فلا يكون صومًا (٢).

قال النووي: وهل تصح بنية بعد الزوال؟ فيه قولان أصحهم باتفاق الأصحاب وهو نصه في معظم كتبه الجديدة وفي القديم: لا يصح (٣).

القول الثاني: في أي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. وهو ظاهر كلام أحمد، والخرقي.

عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ أنه كان يأتي أهله بعد الزوال فيقول: عندكم غداء؟ فيعتذرون إليه فيقول: إني صائم بقية يومي، فيقال له: تصوم آخر النهار؟! فيقول: من لم يصم آخره لم يصم أوله (٤٠).

عن ابن جريج قال: أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن رجلًا أتى علي بن أبي طالب فقال: أصبحت ولا أريد الصيام، فقال: أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار فإن انتصف النهار فليس لك أن تفطر (٥).

عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: أحدكم بأحد النظرين ما لم يأكل أو

⁽١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس وتقدم ذكر طرقه.

⁽Y) المبسوط (T/ ۸۵).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٩).

⁽٤) منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠١) عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ به، والعلاء بن الحارث لم يدرك معاذًا فالعلاء بن الحارث ولد سنة (٦٦) ومعاذ مات سنة (١٨).

⁽٥) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٢) وتقدم الكلام عليه قريبًا.

بشرب^(۱).

عن سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن، أن حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام (٢).

عن معمر، عن عطاء الخراساني قال: كنت أصوم يومًا، وأفطر يومًا، فكنت في سفر فكان يوم فطري، فسرنا فلم ننزل حتى كان بعد نصف النهار أو حين الصلاة. قال: قلت: لأصومن هذا اليوم فصمت، فذكرت ذلك لابن المسيب، فقال: «أصبت» (٣).

عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فإنها له بقدر ما بقى من النهار^(٤).

قال ابن قدامة: وأي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. هذا ظاهر كلام أحمد، والخرقي، وهو ظاهر قول ابن مسعود فإنه قال: أحدكم بأخير النظرين، ما لم يأكل أو يشرب. وقال رجل لسعيد بن المسيب: إني لم آكل إلى الظهر، أو إلى العصر، أفأصوم بقية يومي؟ قال: نعم (٥).

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود به.

⁽٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٤) وأورده من طريقه ابن حزم في المحلى (٦ / ١٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار(٢ / ٥٠) والشافعي في الأم (٧ / ٢٠٠) ومن طريقه البيهقي في السنن (٤ / ٢٠٤) ومعرفة السنن والآثار (٢٥٧٥) وتقدم الكلام عليه.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٣).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٩) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٥) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٤١).

مسألة: صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه من شرع في صيام التطوع ثم أراد أن يفطر هل يلزمه القضاء أم لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع، استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه فلا قضاء عليه.

وبهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد والشافعي وإسحاق(١).

القول الثاني: يلزمه الإتمام فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج بعذر فلا قضاء.

وهو قول مالك وأبي ثور(٢).

القول الثالث: يلزمه الإتمام فإن خرج منها لعذر لزمه القضاء ولا إثم، وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الإثم.

وهو قول أبي حنيفة^(٣).

القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه فلا قضاء عليه.

كرادلة القول الأول:

عن عَائِشَة بِنْت طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ اللهُ عَائِشَة فَالَ لِي رَسُولُ الله عَلَيْ ذَاتَ يَوْم: ﴿ يَا عَائِشَةُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ ﴾ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ ، قَالَ: ﴿ فَإِنِّي صَائِمٌ ﴾ قَالَتْ: فَخَرَجَ رَسُولُ الله عَلَيْ فَأُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ - قَالَتْ: فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩) والمغنى لابن قدامة (٤/ ٤١٠).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٣) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

جَاءَنَا زَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: «مَا هُوَ؟» قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: «هَاتِيهِ» فَجِئْتُ بِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» (١٠).

عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: آخَى النَّبِيُّ عَلَيْ آبُنْ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً، فَقَالَ لَمَّا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ قَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ؟ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ؟ قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ، قَالَ: مَا أَنَا بِآكِلِ حَتَّى تَأْكُلَ، قَالَ: فَأَكَلَ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: نَمْ، فَلَمَا مَنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ اللَّيْلِ قَالَ اللَّيْلِ قَالَ اللَّيْلِ قَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَفُ اللَّذَيْ وَلَكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيِّ عَلَيْكَ حَقًا، وَلَوْكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيِّ عَلَيْكَ حَقًا، وَلَوْكَ لَهُ، فَقَالَ النَّيْ عَلَيْكَ عَلَى النَّبِي عَلَيْكَ عَلَى النَّيْ عَلَى اللَّهُ وَلَا لَكُومُ وَلِكَ لَهُ، فَقَالَ اللَّذَيْ عَلَى النَّيْ عَلَيْكَ عَلَى النَّيْ عَلَى اللَّهُ وَلَى اللَّالَ الْتَلَى اللَّهُ الْفَالَ لَلْ الْمَالَى اللَّهُ الْفَالَ الْمَالَى اللَّهُ الْمُعْلِى اللَّهُ الْمُ الْكَالِيْكَ عَلَى اللَّهُ الْمَلْكَ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْلَى اللَّهُ الْمُ الْمُؤْلَ الْمُلْكَ الْكَلَالَ الْمُؤْلَ الْمُؤْلَ الْمُؤْلَ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْف

عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الحَارِثِ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتِ أَمْسِ؟»، قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «تُريدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «تُريدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «قُريدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «قَالَ: «فَأَفْطِرِي»(٣).

عَنْ أُمِّ هَانِيَ قَالَتْ: كُنْتُ قَاعِدَةً عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَأْتِيَ بِشَرَابِ فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبْتُ مِنْهُ، قَالَ: «وَمَا ذَاكِ؟»، قَالَتْ: كُنْتُ فَاسْتَغْفِرْ لِي، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكِ؟»، قَالَتْ: كُنْتُ كُنْتُ مَعْفِرْكِ». صَائِمَةً، فَأَفَطَرْتُ، فَقَالَ: «فَلَا يَضُرُّكِ».

وفي لفظ آخر: عَنْ أُمِّ هَانِئِ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ الله ﷺ فَدَعَوْتُ لَهُ بِشَرَابِ فَشَرِبَ، أُوْ قَالَتْ: دَعَا بِشَرَابِ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُتُ فَدَعُوتُ لَهُ بِشَرَابِ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُتُ وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَرُدَّ سُؤْرَكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله وَقُلْتُ: «إِنْ كَانَ قَضَاءَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَصُومِي يَوْمًا مَكَانَهُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوَّعًا فَإِنْ شَئْتِ

⁽١) أخرجه مسلم (١١٥٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٦٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٨٦).

فَاقْضِي، وَإِنْ شَئْتِ فَلَا تَقْضِي ^(١).

(١) ضعيف: رواه سماك بن حرب، واختلف عنه:

فأخرجه الترمذي (٧٣١) وابن أبي شيبة (٩١٩١) والنسائي في الكبرى (٣٢٩٢) وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٣١٥٣) من طريق أبي الأحوص عن سياك بن حرب عن ابن أم هانئ، عن أم هانئ به. وتابع أبا الأحوص أبو عوانة أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٩٠) والدارقطني (٢٢٢٣) والبيهقي (٢٢٢٤) والطبراني في الكبير (٢٤١/ ٩٩٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٥)، (٣٤٧٦)، (٣٤٧٧) كلهم من طرق عن أبي عوانة ثنا سياك بن حرب، عن ابن أم هانئ أنه سمعه منها، أن النبي عليه أبي بشراب...الحديث.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/ ٩٩٢) من طريق يحيى الحماني، ثنا قيس بن الربيع، عن سماك بن حرب، عن ابن أم هانئ، عن أم هانئ به.

وخالفهما حماد بن سلمة فأخرجه الطيالسي (١٧٢١) والنسائي في الكبرى (٣٢٩١) والدارمي (١٧٧٦) والدارقطني (٢٢٢٧) والبيهقي (٢٧٨/٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٣)، (٣٤٧٣)، (٣٤٧٣) والطبراني في الكبير (٢٤/ ٩٩٠) كلهم من طرق عن سماك بن حرب، عن هارون بن أم هانئ، عن أم هانئ بنت أبي طالب، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ فلعوت له بشراب...فذكره.

وخالفهم إسرائيل كما عند أحمد (٦/ ٣٤٢) فرواه عن سماك بن حرب، عن رجل، عن أم هانئ، قالت: لما كان يوم فتح مكة، جاءت فاطمة حتى قعدت عن يساره، وجاءت أم هانئ، فقعدت عن يمينه، وجاءت الوليدة بشراب، فتناوله النبي ﷺ، فشرب، ثم ناوله أم هانئ عن يمينه، فقالت: لقد كنت صائمة... نحوه.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٩٣) عن أحمد بن عثمان قال: حدثنا عمرو، عن أسباط، عن سماك بن حرب، عن رجل، عن يحيى بن جعدة، عن أم هانئ بنحوه.

وأخرجه الدارقطني (٢٢٢٦) من طريق عباد بن يعقوب، ثنا الوليد بن أبي ثور، عن سهاك بن حرب، عن يحيى بن جعدة، عن جدته أم هانئ به، ثم قال الدارقطني مثل قول أبي عوانة: قوله: (يحيى بن جعدة) وهم من الوليد وهو ضعيف.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٨) عن سليهان بن شعيب، قال: ثنا أسد، قال: ثنا قيس بن الربيع، عن سهاك بن حرب، عن الرجل من آل جعدة بن هبيرة، عن جدته أم هانئ به.

وأخرجه أحمد (٦/٤٢٤) والنسائي في الكبرى (٣٢٩٤)، (٣٢٩٥) والدارقطني (٢٢٢٨)، (٢٢٩٥) والبيهقي (٢٢٦٨) وإسحاق بن راهويه (٢١٣٣) من طريق حاتم بن أبي صغيرة، عن سهاك بن حرب، عن أبي صالح مولى أم هانئ، عن أم هانئ به.

قال الدارقطني بعد ذكره هذا الحديث: اختلف عن سماك فيه، وإنها سمعه سماك من ابن أم هانئ، عن أبي صالح، عن أم هانئ، والله أعلم.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٦٩١) من طريق عبد الملك بن عبد ربه عن ابن السماك بن حرب عن أبيه عن جعدة بن هبيرة عن جدته أم هانئ بنت أبي طالب به.

وأخرجه الترمذي (٧٣٢) وأحمد (٢/١٦) والنسائي في الكبرى (٣٢٨٨)، (٣٢٨٩) والنسائي في الكبرى (٣٢٨٨)، (٣٢٨٩) والدارقطني (٢٢٢٤) والبيهقي (٤/ ٢٧٦) من طريق أبي داود الطيالسي، قال: حدثنا شعبة، عن جعدة، عن أم هانئ به. قال شعبة: فقلت: سمعته من أم هانئ؟ قال: لا، حدثناه أهلنا، وأبو صالح عن أم هانئ. قال شعبة: وكنت أسمع سماكًا يقول: حدثني ابنا جعدة، فلقيت أفضلهما فحدثني بهذا الحديث.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: لم يسمعه جعدة من أم هانئ.

وأخرجه الطبراني (٢٤/ ٩٩٦) عن علي بن عبد العزيز، ثنا داود بن عمرو الضبي، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا ثابت بن يزيد، عن هلال بن خباب، عن يحيى بن جعدة، عن أم هانئ به.

وأخرجه أبو داود (٢٤٥٦) والدارمي (١٧٧٧) وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢١٣٢) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٠٣٥) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن أم هانئ قالت: لما كان يوم فتح مكة جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله على وأم هانئ عن يمينه...

أقوال أهل العلم في الحديث:

قال الترمذي: «وحديث أم هانئ في إسناده مقال».

قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا الحديث مضطرب... وأما حديث أم هانئ فقد اختلف على سهاك بن حرب فيه، وسهاك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث؛ لأنه كان يقبل التلقين. انظر السنن الكبرى للنسائي تحت حديث (٣٢٩٥).

قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٧٣٥): وقال عبد الحق بعد أن رواه من طريق النسائي، عن حماد بن سلمة، عن سماك به: هذا أحسن أسانيد هذا الحديث، وإن كان لا يحتج به.

قال ابن القطان: هو كها ذكر إلا أن العلة لم يبينها وهي الجهل بهارون بن أم هانئ أو ابن ابنة أم هانئ فكل ذلك قيل فيه، وهو لا يعرف أصلًا. انظر بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٣٤).

عن أبي سعيد الخدري أنه قال: صنعت لرسول الله ﷺ طعامًا فأتاني هو وأصحابه، فلم وضع الطعام قال رجل من القوم: إني صائم، فقال رسول الله ﷺ: «دعاكم أخوكم وتكلف لكم» ثم قال له: «أفطر وصم مكانه يومًا إن شئت»(١).

عن أنس بن مالك أن النبي على قال: «الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار»(٢).

وقال المنذري في «مختصر السنن»: في إسناده مقال ولا يثبت. قال: وفي إسناده اختلاف كثير أشار إليه النسائي.

قلت: وحاصل الاختلاف فيه أنه اختلف على سهاك؛ فتارة رواه عن أبي صالح باذان، وهو ضعيف كها مر في الجنائز، وتارة عن جعدة وهو مجهول. قال البخاري في «تاريخه» (٢٣١٦): جعدة من ولد أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ، روى عنه شعبة، لا يعرف إلا بحديث فيه نظر.

وقال النسائي: لم يسمعه جعدة من أم هانئ وتارة عن هارون، وهو مجهول الحال كما قاله ابن القطان.

(۱) ضعيف: أخرجه الطيالسي (۲۳۱۷) ومن طريقه البيهقي، والدارقطني (۲۲۳۹) من طريق حماد ابن خالد، كلاهما من طريق محمد بن أبي حميد الأنْصَارِيّ عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الزرقي، عن أبي سعيد به، وأخرجه الطبراني في الأوسط (۳۲٤٠) من طريق عطاف بن خالد المخزومي قال: نا حماد بن أبي حميد قال: حدثني محمد بن المنكدر، عن أبي سعيد الخدري به، وحماد بن حميد هو محمد بن حميد الأنصاري وهو ضعيف، وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٩) وأبو عبد الرحمن السلمي في آداب الصحبة (١٦٣) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، ثنا أبو أويس، عن محمد بن المنكدر، عن أبي سعيد الخدري به، وإسماعيل بن أبي أويس ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (٢٢٤١) عن محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، ثنا علي بن سعيد الرازي، ثنا عمرو بن خلف بن إسحاق بن مرسال الخثعمي، ثنا أبي، ثنا عمي إسماعيل بن مرسال، ثنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله بنحوه.

على بن سعيد الرازي متكلم فيه، قال الدَّارَقُطْنِيِّ: ليس بذاك، تفرد بأشياء. ولم أقف على ترجمة عمرو بن خلف بن إسحاق بن مرسال ولا ترجمة أبيه ولا ترجمة عمه.

(٢) ورد مرفوعًا وموقوفًا: فأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعًا.

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن إسهاعيل بن أمية، أن عمر بن الخطاب قال لأصحابه يومًا: ما ترون علي؟ فإني أصبحت اليوم صائمًا، فرأيت جارية لي فوقعت عليها، فقال علي: صمت تطوعًا، فأتيت حلالًا لا أرى عليك شيئًا»(١).

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٢).

وأخرجه أبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (٢٧٨) وابن حبان في المجروحين (٢/ ١٩٧) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩٧/٢٥) من طرق عن عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس مرفوعًا [بدون ذكر أبي عبيدة].

وعون بن عمارة ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٥) وابن الأعرابي في معجمه (١٤٧٦) كلاهما من طريق حميد الطويل عن أنس موقوفًا.

وفي إسناده حميد الطويل عن أنس وحميد كثير التدليس عن أنس.

قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة حدثنا جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي على مثله، وعون بن عمارة ضعيف كما تقدم.

(١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٢) عن معمر، عن إسهاعيل بن أمية، عن عمر بن الخطاب به، وإسهاعيل بن أمية من الذين عاصروا صغار التابعين لم يدرك زمن عمر بن الخطاب.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. [وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف].

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٦) من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا صام الرجل تطوعًا فليفطر متى شاء.

والوليد بن أبي ثور ضعفه جماعة من العلماء.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

عن ابن فضيل عن أبي مالك عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر قال: الرجل بالخيار ما لم يطعم إلى نصف النهار، فإن بدا له أن يجعله صومًا كان صائبًا (١).

عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عباس لا يرى بإفطار التطوع بأسًا (٢).

عن إسرائيل، عن سماك بن حرب عن عكرمة، عن ابن عباس قال: من أصبح صائهًا تطوعًا إن شاء صام، وإن شاء أفطر، وليس عليه قضاء (٣).

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب، وقال سعيد البرديجي عن أبي زرعة: منكر الحديث يهم كثيرًا. وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر: في حديثه وهاء عن أبيه شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن سفيان والنسائي وصالح بن محمد: سألنا محمد بن الصباح عنه، فقال: جاء إلى هشيم فأكرمه فكتبنا عنه.

وقال يعقوب الدورقي عن الوليد بن صالح: سألت شريكًا عنه فزكاه.

وقال العقيلي: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها.

سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهيً.

وسئل أحمد عن الوليد بن أبي ثور فقال: ضعيف الحديث.

وقال النسائي: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

ورواية سهاك عن عكرمة فيها اضطراب، قال أحمد بن عبد الله العجلي: سهاك بن حرب بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربها وصل الشيء عن ابن عباس، وربها قال: قال رسول الله ﷺ. وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سهاك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، قال يعقوب: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين.

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٤) والبيهقي (٢٧٧/٤) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٩).

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٠) ورواية سماك عن عكرمة مضطربة.

عن معمر، عن أيوب، عن سعيد بن أبي الحسن قال: دخلت على ابن عباس أول النهار فوجدته صائمًا، ثم دخلت عليه آخر النهار فوجدته مفطرًا، فقلت: ما شأنك؟ فقال: رأيت جارية لي فأعجبتني، فوقعت عليها، أما إني أزيدك أخرى: إنها قد أصابت فاحشة فحصناها(١).

عن ابن جریج قال: أخبرني عطاء، أن ابن عباس كان لا يرى به بأسًا أن يفطر إنسان التطوع، ويضرب لذلك أمثالًا؛ رجل طاف سبعًا فقطع ولم يوفه فله ما احتسب، أو صلى ركعة ولم يصل أخرى قبلها فله ما احتسب، أو يذهب بهال يتصدق به، ويتصدق ببعضه، وأمسك بعضه (٢).

عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله كان لا يرى بإفطار التطوع بأسًا (٣).

عن ابن جريج قال: سأل سليهان بن موسى عطاء، فقال: أكان يقال: ليفطر الرجل في غير شهر رمضان لضيفه؟ قال: «نعم»(٤).

عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود قال: «إذا أصبحت وأنت تنوي الصيام فأنت بأحد النظرين إن شئت صمت وإن شئت أفطرت» (٥).

عن إبراهيم بن مزاحم، ثنا سريع بن نبهان، قال: سمعت أبا ذر يقول: سمعت

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٣)، (١٢٨١٠) ورواية معمر عن أيوب فيها بعض الكلام.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٧).

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧١) وأبو الزبير مدلس ولم يصرح بالتحديث عن جابر.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٩٥).

⁽٥) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي واللفظ له (٢٧٧/٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود.

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٤) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله – هو ابن مسعود به.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٤) عن ابن عيينة عن إسهاعيل بن أبي خالد قال: سمعت رجلًا يقول: قال ابن مسعود: أنت بالخيار إلى نصف النهار. وفي إسناده رجل مبهم.

خليلي أبا القاسم عَلَيْ يقول: «الصائم في التطوع بالخيار إلى نصف النهار»(١).

كر أقوال أهل العلم:

قال ابن رشد: وأما حكم الإفطار في التطوع: فإنهم أجمعوا على أنه ليس على من دخل في صيام تطوع فقطعه لعذر قضاء (٢).

قلت: في نقل الإجماع نظر؛ فإن أبا حنيفة يوجب القضاء سواء أفطر بعذر أو بغير عذر لكنه يفرق بين الإثم وعدمه، فعنده أن من أفطر في صوم التطوع بغير عذر عليه إثم ولزمه القضاء ومن أفطر بعذر لزمه القضاء وليس عليه إثم كما سيأتي في القول الثالث.

قال النووي: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب البقاء فيهما وأن الخروج منهما بلا عذر ليس بحرام ولا يجب قضاؤهما، وبهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق (٣).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه فلا قضاء عليه، روي عن ابن عمر وابن عباس أنها أصبحا صائمين، ثم أفطرا، وقال ابن عمر: لا بأس به، ما لم يكن نذرًا أو قضاء رمضان، وقال ابن عباس: إذا صام الرجل تطوعًا، ثم شاء أن يقطعه قطعه، وإذا دخل في صلاة تطوعًا، ثم شاء أن يقطعها قطعها. وقال ابن مسعود: متى أصبحت تريد الصوم، فأنت على أخير النظرين، إن شئت صمت وإن شئت أفطرت.

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي (٢٧٨/٤) عن أبي عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم البزاز ببغداد، ثنا محمد بن الفرج الأزرق، ثنا يحيى بن غيلان، ثنا إبراهيم بن مزاحم، ثنا سريع بن نبهان به.

قال البيهقي: إبراهيم بن مزاحم وسريع بن نبهان مجهولان.

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩).

هذا مذهب أحمد، والثوري، والشافعي، وإسحاق(١).

القول الثاني: يلزمه الإتمام فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج بعذر فلا قضاء، وهو قول مالك وأبي ثور (٢).

كرادلة هذا القول:

عن معمر، عن الزهري قال: أصبحت عائشة وحفصة صائمتين، فأهدي لهما طعام فأعجبهما فأفطرتا، فلما دخل النبي ﷺ عليهما بادرتها حفصة - وكانت بنت أبيها - فسألت النبي ﷺ فأمرهما أن تصوما يومًا مكانه (٣).

فرواه سفيان بن حسين كها عند أحمد (٦/ ١٤١)، (٦/ ٢٣٧) والنسائي في الكبرى (٣٢٧٩). وصالح بن أبي الأخضر كها عند النسائي في الكبرى (٣٢٧٩)، (٣٢٨٠) وإسحاق بن راهويه (٦٦٠) والبيهقي (٤/ ٢٨٠).

وجعفر بن برقان كما عند الترمذي (٧٣٥) وأحمد (٦/ ٢٦٣) والنسائي في الكبرى (٣٢٧٨) وأبو يعلى وإسحاق بن راهويه (٦٥٨) والبغوي (١٨١٤) والبيهقي (٤/ ٢٨٠).

وعبد الله بن عمر العمري كما عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٨١) وإسماعيل بن عقبة كما عند النسائي في الكبرى (٣٢٨١) من طريق يحيى بن أيوب عنه، كلهم (سفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر وجعفر بن برقان وعبد الله بن عمر العمري وإسماعيل بن عقبة) رووه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.

لكن كل هذه الطرق لا تخلو من مقال؛ فسفيان بن حسين ضعيف في روايته عن الزهري، وكذلك جعفر بن برقان ضعيف ومضطرب في حديث الزهري، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف، وكذلك عبد الله بن عمر العمري ضعيف، أما إسهاعيل فهو ابن إبراهيم بن عقبة ثقة لكن الراوي عنه يحيى بن أيوب الغافقي متكلم فيه بالضعف أيضًا؛ قال يحيى بن أيوب: وسمعت صالح بن كيسان بمثله، وجدته عندي في موضع آخر حدثني صالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد مثله، وهذا أيضًا خطأ.

وخالف هؤلاء جماعة منهم معمر بن راشد كها عند عبد الرزاق (۷۷۹۰) والنسائي في الكبرى (۳۲۸۳) وإسحاق بن راهويه (۲۰۹).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ١٠).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٣) ضعيف: اختلف فيه على الزهري:

وسفيان بن عيينة كها عند البيهقي (٤/ ٢٨٠) ويحيى بن سعيد كها عند البيهقي أيضًا (٤/ ٢٨١) ومالك بن أنس كها في الموطأ (١٠٨٤) والسنن الكبرى للنسائي (٣٢٨٥) وشرح معاني الآثار للطحاوي (٣٤٨٢) وعبيد الله بن عمر كها عند النسائي في الكبرى (٣٢٨٤) ويونس بن يزيد وعبد الله بن عمر كها عند البيهقي (٤/ ٢٧٩) كلهم رووه عن الزهري عن عائشة مرسلًا بدون ذكر عروة بن الزبير.

قال النسائي: وأما حديث الزهري الذي أسنده جعفر بن برقان، وسفيان بن حسين فليسا بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفها مالك، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين ومن جعفر بن برقان. انظر السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

قال أبو عبد الرحمن النسائي أيضًا: «الصواب ما روى ابن عيينة عن الزهري، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف في الزهري، وفي غير الزهري، وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان ليسا بالقويين في الزهري، ولا بأس بهما في غير الزهري» انظر السنن الكبرى (٣/ ٣٦٢).

وقال أبو عيسى الترمذي: سألت محمد بن إسهاعيل البخاري عن هذا الحديث، فقال: لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة، وكذلك قال محمد بن يحيى الذهلي، واحتج بحكاية ابن جريج وسفيان بن عينة وبإرسال الحديث عن الزهري من الأئمة، وقد روي عن جريج بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، وجرير بن حازم وإن كان من الثقات فهو واهم فيه وقد خطأه في ذلك أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلًا. انظر السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٨٠) والعلل الكبير للترمذي حديث (٣٠٢). وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٩١) وإسحاق بن راهويه (٨٨٥) والبيهقي (٤/ ٢٨٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٤٨) من طريق قال: قلت لابن شهاب: أحدثك عروة بن الزبير عن عائشة عن رسول الله عن عرفة في ذلك عن سمعت في خلافة سليهان بن عبد الملك من ناس عن بعض من يسأل عائشة أنها قالت: كنت أنا وحفصة صائمتين فقرب إلينا طعام فابتدرنا فأكلناه، فدخل النبي عن قبادرتني قاليه حفصة وكانت ابنة أبيها فقال رسول الله عن القضيا يوما آخر».

وأخرجه أبو داود (٢٤٥٧) والطبراني في الأوسط (٦٣٢١) والبيهقي (٤/ ٢٨١) من طريق ابن الهاد قال: حدثني زميل مولى عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة بنحوه.

وزميل هو ابن عباس مجهول.

قال البخاري: ولا يعرف لزميل سماع من عروة، ولا ليزيد سماع من زميل، ولا تقوم به الحجة. انظر التاريخ الكبير (٣/ ٤٥٠). وقال النسائي: أما حديث عروة فزميل ليس بالمشهور. انظر السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٨٢) وابن حبان (٣٥ ١٧) وابن الأعرابي في معجمه (١٤٦٢) والطبراني في الأوسط (٣٢٨٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٨٦) كلهم من طريق عبدالله بن وهب، عن جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة به. قال أبو عبد الرحمن: هما جميعًا خطأ أرسله معمر. قال البيهقي: وقد روي عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، وجرير بن حازم وإن كان من الثقات فهو واهم فيه وقد خطأه في سعيد عن عمرة عن عائشة، وجرير بن المديني، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلًا. انظر السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٨٠) وقال أحمد بن منصور الرمادي: قلت لعلي بن المديني: يا أبا الحسن تحفظ عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين...؟ فقال لي: من روى هذا؟! قلت: ابن وهب عن جرير بن حازم، عن يحيى ابن سعيد، قال: فضحك فقال: مثلك يقول مثل هذا؛ حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن الزهرى أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين، وروي من وجه آخر عن عروة عن عائشة.

قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبى عبد الله: يعنى أحمد بن حنبل: تحفظه عن يحيى عن عمرة عن عائشة: أصبحت أنا وحفصة صائمتين... فأنكره وقال: من رواه؟ قلت: جرير بن حازم، فقال: جرير كان يحدث بالتوهم. انظر السنن الكبرى للبيهقى (٤/ ٢٨١).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٣٩٢) عن محمد بن أبان، ثنا محمد بن عبادة الواسطي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، نا هشام بن عبد الله بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة به، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا هشام بن عكرمة، تفرد به يعقوب بن محمد الزهري.

وفي إسناده هشام بن عبد الله بن عكرمة قال ابن حبان: ينفرد بها لا أصل له من حديث هشام، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، و يعقوب بن محمد الزهري وهو واهي الحديث.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٨٨) عن سلامة بن ناهض المقدسي، ثنا عبد الله بن هاني بن عبد الرحمن بن أبي عبلة، عن عقبة بن وساج، عن عبد الرحمن بن أبي عبلة، عن عقبة بن وساج، عن عبدالرحمن بن مطرف، أن عائشة وحفصة زوجي النبي ﷺ صامتا في يوم شديد...الحديث. وسلامة بن ناهض قال ابن حجر في لسان الميزان: حدث عنه الدارقطني في غرائب مالك بواسطة وضعفه، وقيل: اسمه سلامة، وذكره مسلمة بن قاسم في الصلة فنسبه لجده وقال: مجهول، وهو كذلك في المعجم للطبراني.

عن عطاء، عن ابن عباس قال: إذا أصبح أحدكم صائرًا فبدا له أن يفطر فليصم يومًا مكانه - أو قال مكانه يومًا - شك مسعر (١١).

عن عبد الكريم أبي أمية، عن الحسن، وإبراهيم، قالا: إن بيَّت الصيام من الليل، ثم أفطر فعليه القضاء. قال: وقال إبراهيم: لا يفطر إلا عن عذر (٢).

عن إبراهيم قال: «إذا حدث الرجل نفسه بالصيام من الليل، ثم أصبح صائمًا، فإن له أجر الليل وأجر النهار، فإن أفطر فعليه القضاء»(٣).

كراقوال أهل العلم:

قال في المدونة في الذي يصوم متطوعًا ويفطر من غير علة: قلت: أرأيت مَنْ أصبح صائمًا متطوعًا، فأفطر متعمدًا أيكون عليه القضاء في قول مالك؟ قال: نعم (٤).

قال ابن رشد: وأما حكم الإفطار في التطوع: فإنهم أجمعوا على أنه ليس على من دخل في صيام تطوع فقطعه لعذر قضاء.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٨٧) والطبراني في المعجم الكبير (١١/١٧) عن علي بن عثمان قال: حدثنا المعافى بن سليمان قال: حدثنا خطاب بن القاسم، عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي على دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان... الحديث، قال أبو عبدالرحمن: هذا الحديث منكر وخصيف ضعيف في الحديث وخطاب لا علم لي به، والصواب حديث معمر ومالك وعبيد الله.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٨١) عن أبي زكريا بن أبي إسحاق، أنبأ أبو عبد الله بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، أنبأ جعفر بن عون، أنبأ مسعر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عباس، به.

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٩) عن إبراهيم بن عمر، عن عبد الكريم أبي أمية، عن الحسن، وإبراهيم به، وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق ضعيف.

⁽٣) إسناده حسن: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٨) عن الثوري، عن حماد، عن إبراهيم به، وحماد هو ابن أبي سليهان صدوق له أوهام.

⁽٤) المدونة (١/ ٣٠٥).

واختلفوا إذا قطعه لغير عذر عامدًا، فأوجب مالك وأبو حنيفة عليه القضاء، وقال الشافعي وجماعة: ليس عليه قضاء.

والسبب في اختلافهم: اختلاف الآثار في ذلك، وذلك أن مالكًا روى أن حفصة وعائشة زوجي النبي - عليه الصلاة والسلام - أصبحتا صائمتين متطوعتين، فأهدي لهما طعام فأفطرتا عليه، فقال رسول الله ﷺ: «اقضيا يومًا مكانه».

وعارض هذا حديث أم هانئ قالت: «لما كان يوم الفتح – فتح مكة – جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله على وأم هانئ عن يمينه، قالت: فجاءت الوليدة بإناء فيه شراب، فناولته فشرب منه، ثم ناول أم هانئ، فشربت منه، قالت: يا رسول الله لقد أفطرت وكنت صائمة (١)...

القول الثالث: يلزمه الإتمام فإن خرج منها لعذر لزمه القضاء ولا إثم، وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الإثم. وهو قول أبي حنيفة (٢).

كرادلة هذا القول:

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمَلَكُمْ ﴾ [ممد:٣٣].

وجه الاستدلال: من شرع في الصوم في وقته ونوى الإمساك لله تعالى انعقد فعله صومًا شرعيًّا فيجب عليه الإتمام ويحرم عليه الإفطار، سواء كان في صوم الفرض أو في التطوع؛ لأنه إبطال العمل لله تعالى وأنه منهي عنه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محد:٣٣] (٣).

واستدلوا كذلك بحديث طَلْحَة بْن عُبَيْدِ الله، يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرَ الرَّأْسِ، يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلاَ يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلاَم، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «خُسْ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْم وَاللَّيْلَةِ». هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلاَم، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «وَصِيَامُ فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لاَ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهَ: «وَصِيَامُ

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

⁽٣) تحفة الفقهاء للسمرقندي (١/ ٣٥١).

رَمَضَانَ». قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لاَ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ الزَّكَاة، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لاَ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهُ لاَ أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلاَ أَنْقُصُ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ» (١).

وجه الاستدلال: قالوا: وهذا الاستثناء متصل فمقتضاه وجوب التطوع بمجرد الشروع فيه. قالوا: ولا يصح حملكم على أنه استثناء منقطع بمعنى أنه يقدر لكن لك أن تطوع؛ لأن الأصل في الاستثناء الاتصال فلا تقبل دعوى الانقطاع فيه بغير دليل (٢).

واحتجوا أيضًا بالقياس على حج التطوع وعمرته فإنهما يلزمان بالشروع بالإجماع (٣).

لكن يجاب عن هذا بأجوبة:

أما عن احتجاجهم بحديث طلحة فهو أن معناه لكن لك أن تطوع، ويكون الاستثناء منقطعًا وهو إن كان خلاف الأصل لكن يتعين تأويله؛ ليجمع بينه وبين الأحاديث التي ذكرناها.

وأما القياس على الحج والعمرة فالفرق أن الحج لا يخرج منه الإفساد لتأكد الدخول فيه بخلاف الصوم (٤).

كراقوال أهل العلم:

قال الطحاوي: فالصلاة والصوم أيضًا في النظر كذلك ليس لمن دخل فيهما الخروج منهما وإبطالهما إلا من عذر، وإن خرج منهما قبل إتمامه إياهما بعذر أو بغير عذر فعليه قضاؤهما فهذا هو النظر في هذا الباب، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله وقد روي مثل ذلك أيضًا عن غير واحد من أصحاب رسول الله

⁽١) أخرجه البخاري (٤٦) ومسلم (١١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المصدر السابق.

□ الراجع: القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه، فلا قضاء عليه.

مسألة: على من يجب الصيام؟

يجب الصيام على كل مسلم بالغ عاقل مقيم صحيح خالٍ من الموانع.

قال ابن قدمة: يجب صيام رمضان على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الصوم ويؤمر به الصبي إذا أطاقه (٢٠).

قال النووي: ويتحتم وجوب ذلك علي كل مسلم بالغ عاقل طاهر قادر مقيم (٣).

- □ الشرط الأول: الإسلام، فلا يجب الصوم على الكافر في حق أحكام الدنيا بلا خلاف حتى لا يخاطب بالقضاء بعد الإسلام (٤٠).
- □ الشرط الثاني: البلوغ، فلا يجب صوم رمضان على الصبي وإن كان عاقلًا حتى لا يلزمه القضاء بعد البلوغ لقول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يمتيقظ».

علامات البلوغ في حق الغلام والجارية:

قال الزركشي: البلوغ يحصل في حق الغلام والجارية بالاحتلام، وهو خروج المني الدافق بلذة، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَالُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسَتَغْذِنُواْ ﴾ [النور:٩٥]. وقول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة، عن الصبي حتى يحتلم» (٥٠).

وبنبات الشعر الخشن حول ذكر الرجل، وفرج المرأة، وحول الفرجين إن كان

⁽١) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

⁽٢) عمدة الفقه (ص: ٤١).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٤).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٧).

⁽٥) سيأتي تخريجه قريبًا.

خنشى؛ لأن النبي على لل حكم سعد بن معاذ في بني قريظة، فحكم بقتل مقاتلتهم، وسبي ذراريهم، وأمر بأن يكشف عن مؤتزرهم، فمن أنبت فهو من المقاتلة، ومن لم ينبت ألحق بالذرية، وقال له النبي على الله الله النبي المقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرقعة».

وعن عمر الله الله كتب إلى عامله: أن لا تأخذ الجزية إلا ممن جرت عليه الموسى (١).

وباستكمال خمس عشرة سنة؛ لأن ابن عمر الله قال: عرضت على النبي الله ي الله و الل

وفي مسند الشافعي رضي أن عمر بن عبد العزيز أخبر بذلك، فكتب إلى عامله: أن لا تفرضوا إلا لمن بلغ خمس عشرة سنة.

وتزيد الجارية بالحيض لقول النبي عَلَيْنَ: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار».

وأما الحمل فهو دليل إنزالها، فيحكم ببلوغها إذا ولدت منذ ستة أشهر؛ لأنه اليقين، إذ الولد إنها يخلق من مائهها، قال الله في ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۞ خُلِقَ مِن مَائهها، قال الله في الطارق:٥-٧] (٣) .

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٤٠ ٣٣٣٠)، (٣٣٣٠) عن عبد الرحيم بن سليهان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن أسلم مولى عمر أن عمر كتب إلى عهاله: لا تضربوا الجزية على النساء والصبيان، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه الموسى، ويختم في أعناقهم، وجعل جزيتهم على رؤوسهم: على أهل الورق أربعين درهمًا، ومع ذلك أرزاق المسلمين، وعلى أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الشام منهم مُدَّي حنطة وثلاثة أقساط زيت، وعلى أهل مصر إردب حنطة وكسوة وعسل - لا يحفظ نافع كم ذلك - وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعًا حنطة، قال: قال عبيد الله: وذكر كسوة لا أحفظها. وعبد الرزاق (١٠٠٩٠)، (١٠٠٩٦)، (١٩٢٦٧)

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٦٦٤) ومسلم (١٨٦٨).

⁽٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/ ٩٣).

- □ الشرط الثالث: العقل، فالمجنون لا يلزمه الصوم في الحال بالإجماع للحديث وللإجماع (١).
- □ الشرط الرابع: الإقامة، فلا يجب على المسافر حال سفره وإنها يجب عليه عدة من أيام أخر لقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة:١٨٤].
- □ الشرط الخامس: القدرة، فيجب على الصحيح القادر على الصيام أما المريض الذي لا يقدر على الصيام فيجب عليه عدة من أيام أخر لقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرِ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [القرة:١٨٤].
- □ الشرط السادس: أن يكون خاليًا من الموانع، وهذا خاص بالنساء، فالحائض لا يلزمها الصوم، والنفساء لا يلزمها الصوم؛ لقول النبي ﷺ مقررًا ذلك: «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم» فلا يلزمها إجماعًا ولا يصح منها إجماعًا، ويلزمها قضاؤه إجماعًا، فهذه ثلاثة إجماعات، والنفساء كالحائض في هذا(٢).

مسألة :هل يجب الصوم على الكافر؟

قال النووي: قال أصحابنا: لا يطالب الكافر الأصلي بفعل الصوم في حال كفره بلا خلاف وإذا أسلم لا يجب عليه قضاؤه بلا خلاف، ولو صام في كفره لم يصح بلا خلاف سواء أسلم بعد ذلك أم لا بخلاف ما إذا تصدق في كفره ثم أسلم فإن الصحيح أنه يثاب عليه... وأما المرتد فهو مكلف به في حال ردته وإذا أسلم لزمه قضاؤه بلا خلاف كها ذكره ولا نطالبه بفعله في حال ردته ".

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٤).

⁽⁷⁾ الشرح الممتع على زاد المستقنع (7/7).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٤).

إذا أسلم الكافر في أثناء النهارهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه؟

قال في المدونة: قلت: أرأيت اليوم الذي أسلم؟ فقال: قال مالك: أحب إلي أن يقضيه ولست أرى عليه قضاءه واجبًا (١٠).

قال النووي: هل يجب عليه قضاء ذلك؟ فيه وجهان:

أحدهما: يجب؛ لأنه أدرك جزءًا من وقت الفرض ولا يمكن فعل ذلك الجزء من الصوم إلا بيوم فوجب أن يقضيه بيوم...

والثاني: لا يجب وهو المنصوص في البويطي؛ لأنه لم يدرك من الوقت ما يمكن الصوم فيه لأن الليل يدركه قبل التهام فلم يلزمه كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركعة ثم جن^(٢).

قال ابن قدامة: فأما اليوم الذي أسلم فيه، فإنه يلزمه إمساكه ويقضيه، هذا المنصوص عن أحمد وبه قال الماجشون، وإسحاق. وقال مالك، وأبو ثور وابن المنذر: لا قضاء عليه؛ لأنه لم يدرك في زمن العبادة ما يمكنه التلبس بها فيه، فأشبه ما لو أسلم بعد خروج اليوم، وقد روي ذلك عن أحمد. ولنا أنه أدرك جزءًا من وقت العبادة فلزمته، كما لو أدرك جزءًا من وقت الصلاة (٣).

مسألة: إذا أسلم الكافر هل يجب عليه قضاء ما مضى من الشهر؟

قال في المدونة: وقال مالك: من أسلم في رمضان فليس عليه قضاء ما مضى منه وليصم ما بقي (٤).

قال ابن قدامة: وأما قضاء ما مضى من الشهر قبل إسلامه، فلا يجب. وبهذا قال الشعبي، وقتادة، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

⁽١) المدونة (١/ ٢٨١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٧).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٤١٤).

⁽٤) المدونة (١/ ٢٨١).

وقال عطاء: عليه قضاؤه. وعن الحسن كالمذهبين. ولنا، أن ما مضى عبادة خرجت في حال كفره، فلم يلزمه قضاؤه، كالرمضان الماضي (١).

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿قُل لِلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرُ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدُ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال:٣٨].

وبحديث ابن شهاسة المهري، قال: حضرنا عمرو بن العاص، وهو في سياقة الموت، يبكي طويلًا، وحوَّل وجهه إلى الجدار...فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبي عَلَيْهُ، فقلت: ابسط يمينك فلأبايعك، فبسط يمينه، قال: فقبضت يدي، قال: «ما لك يا عمرو؟» قال: قلت: أردت أن أشترط، قال: «تشترط بهاذا؟» قلت: أن يغفر لي، قال: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله؟ وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها؟ وأن الحج يهدم ما كان قبلها؟

أما ما بقي من الشهر: قال ابن قدامة: أما صوم ما يستقبله من بقية شهره فلا خلاف فيه (٣).

مسألة: متى يؤمر الصبي بالصيام؟

🗐 اختلف أهل العلم في هده المسالة على أقوال:

القول الأول: يؤمر بالصيام إذا أطاقه.

وممن قال بهذا القول عطاء، والحسن، وابن سيرين، والزهري، وقتادة، والشافعي (٤).

القول الثاني: وقال الأوزاعي: إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعًا، لا يخور فيهن ولا يضعف، حمل صوم شهر رمضان (٥).

⁽١) المغني (٤/ ١١٤).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٢١).

⁽٣) المغنى (٤/ ٤١٤).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ١٣).

⁽٥) المصدر السابق.

القول الثالث: وقال إسحاق: إذا بلغ ثنتي عشرة أحب أن يكلف الصوم للعادة. واعتباره بالعشر أولى؛ لأن النبي على أمر بالضرب على الصلاة عندها، واعتبار الصوم بالصلاة أحسن لقرب إحداهما من الأخرى، واجتماعهما في أنهما عبادتان بدنيتان من أركان الإسلام، إلا أن الصوم أشق فاعتبرت له الطاقة، لأنه قد يطيق الصلاة من لا يطيقه (۱).

القول الرابع: قال مالك: إذا حاضت الجارية واحتلم الغلام، قال: ولا يشبه الصيام في هذا الصلاة (٢).

□ والراجح: أنه إذا أطاق الصيام فإنه يؤمر به ليتعود عليه.

مسألة: إذا آفاق المجنون في أثناء شهر رمضان هل يلزمه قضاء ما مضى من الشهر؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على أقوال:

القول الأول: لا يلزمه قضاء ما مضى من الشهر.

وبهذا قال أبو ثور، والشافعي في الجديد (٣).

قال النووي: المجنون لا يلزمه الصوم في الحال بالإجماع للحديث وللإجماع، وإذا أفاق لا يلزمه قضاء ما فاته في الجنون سواء قل أو كثر وسواء أفاق بعد رمضان أو في أثنائه هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع المصنف والجمهور... قال: ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الفقهاء أنه لا يلزمه القضاء وحكاه صاحب البيان عن ابن سريج ثم قال: وقيل: لا يصح عنه (٤).

قال المرداوي: والصحيح من المذهب: أن المجنون لا يلزمه القضاء سواء فات

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/٣/٤).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٧٨).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٥).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٥).

الشهر كله بالجنون أو بعضه وعليه الأصحاب. وعنه: يلزم القضاء مطلقًا. وعنه: إن أفاق في الشهر قضى وإن أفاق بعده لم يقض لعظم مشقته (١).

🕸 القول الثاني: يقضي، وإن مضى عليه سنون.

وهو قول مالك وعن أحمد مثله، وهو قول الشافعي في القديم (٢).

قال ابن القاسم: وسألت مالكًا عن المعتوه يصيبه الجنون فيقيم في ذلك السنين أو الأشهر ثم يبرأ بعلاج أو بغيره؟ قال: يقضي الصيام ولا يقضي الصلاة.

قلت لابن القاسم: فإن كان من حين بلغ مطبقًا جنونًا ثم أفاق بعد دهر أيقضي الصيام أيضًا في قول مالك؟

قال: لم أسأله عن هذا بعينه وهو رأيي أن يقضيه (٣).

القول الثالث: إن جن جميع الشهر فلا قضاء عليه، وإن أفاق في أثنائه قضى ما مضى؛ لأن الجنون لا ينافي الصوم بدليل ما لو جن في أثناء الصوم لم يفسد، فإذا وجد في بعض الشهر وجب القضاء، كالإغماء.

وهو قول أبي حنيفة^(٤).

قال الكاساني: وأما المجنون جنونًا مستوعبًا بأن جن قبل دخول شهر رمضان وأفاق بعد مضيه فلا قضاء عليه عند عامة العلماء، وعند مالك يقضي.

وجه القياس: أن القضاء هو تسليم مثل الواجب ولا وجوب على المجنون لأن الوجوب بالخطاب ولا خطاب عليه لانعدام القدرتين، ولهذا لم يجب القضاء في الجنون المستوعب شهرًا^(٥).

⁽۱) الإنصاف (۳/ ۲۰۸).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٥٥).

⁽٣) المدونة (١/ ١٨٥).

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٤١٥).

⁽٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٨).

مسألة: إذا أفاق المجنون في أثناء شهر رمضان وجب عليه صيام ما بقي من الشهر بلا خلاف

قال ابن قدامة: فأما المجنون إذا أفاق في أثناء الشهر، فعليه صوم ما بقي من الأيام، بغير خلاف^(۱).

مسألة: إذا أفاق المجنون بعد مضي الشهر ماذا عليه

قال الكاساني: وأما المجنون جنونًا مستوعبًا؛ بأن جن قبل دخول شهر رمضان وأفاق بعد مضيه فلا قضاء عليه عند عامة العلماء، وعند مالك يقضي (٢).

قال الماوردي: فأما المجنون إذا أفاق، فله حالان، أحدهما: أن يفيق بعد مضي زمان رمضان، فمذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الفقهاء لا يلزمه القضاء (٣).

مسألة: إذا أسلم الكافر وأفاق المجنون وبلغ الصبي في أثناء النهار هل يمسك باقي اليوم؟

اختلف أهل العلم في هذه المسائة على أقوال:

القول الأول: يلزمهم الإمساك في بقية اليوم.

قال ابن قدامة: فأما من يباح له الفطر في أول النهار ظاهرًا وباطنًا، كالحائض والنفساء والمسافر، والصبي، والمجنون، والكافر، والمريض، إذا زالت أعذارهم في أثناء النهار، فطهرت الحائض والنفساء، وأقام المسافر، وبلغ الصبي، وأفاق المجنون، وأسلم الكافر، وصح المريض المفطر، ففيهم روايتان؛ إحداهما، يلزمهم الإمساك في بقية اليوم. وهو قول أبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي، والحسن بن صالح، والعنبري؛ لأنه معنى لو وجد قبل الفجر أوجب الصيام، فإذا طرأ بعد الفجر أوجب الإمساك، كقيام البينة بالرؤية.

⁽١) المغنى (٤/ ١٥٥).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٨).

⁽٣) الحاوي الكبير (٣/ ٤٦٣).

القول الثاني: لا يلزمهم الإمساك.

وهو قول مالك، والشافعي. وروي ذلك عن جابر بن زيد (١١).

وروي عن ابن مسعود أنه قال: من أكل أول النهار فليأكل آخره (٢).

ولأنه أبيح له فطر أول النهار ظاهرًا وباطنًا، فإذا أفطر كان له أن يستديمه إلى آخر النهار، كما لو دام العذر.

قال في حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ...من زال عذره المبيح أي: الذي يبيح له الفطر مع العلم برمضان؛ كصبي بلغ بعد الفجر، ومريض صح ومسافر قدم

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٣٥)، (٩١٣٧) من طريق وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين قال: قال عبد الله: من أكل أول النهار فليأكل آخره.

وإسناده منقطع؛ محمد بن سيرين لم يدرك ابن مسعود.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ابن سيرين لم يسمع من ابن مسعود.

قال محمد ابن سيرين: كان أصحاب ابن مسعود خمسة الذين يؤخذ عنهم أدركت منهم أربعة وفاتني الحارث ولم أره. قال: وكان يفضل عليهم وكان أخسهم شريح ويختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل علقمة ومسروق وعبيدة... انظر التاريخ الكبير (٨/ ٣٥) والتاريخ الصغير (١/ ١٤٩) وتاريخ دمشق (٥// ٤١١).

عن هشام قال: شهدت ابن سيرين وعنده أبو معشر قال: فذكر أبو معشر نبيذ الجر، قال: وقال: كان ابن مسعود لا يرى به بأسًا، قال: فرفع ابن سيرين رأسه فقال: أيها الرجال قد لقينا أصحاب ابن مسعود فأنكروا ما تقول، مرتين أو ثلاثة. انظر العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٣/ ٤٦). ثم إن محمد ابن سيرين ولد سنة ٣٣ وعبد الله بن مسعود مات سنة ٣٣ ففي هذا دليل على أنه لم يدرك ابن مسعود.

⁽۱) قال ابن عبد البر في التمهيد (۲۲/ ۵۳): وروى الثوري عن أبي عبيد عن جابر بن زيد أنه قدم من سفر في شهر رمضان فوجد المرأة قد اغتسلت من حيضتها فجامعها. وإسناده منقطع أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال ابن معين: لم يسمع منه بل هو عن رجل عنه. وسئل عن أبي عبيدة مَنْ هو؟ فقال: شيخ. انظر جامع التحصيل (٣١٣).

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢٧٦) ومن طريقه البيهقي (٤/ ٢١٦) وفي إسناده يحيى بن الجزار وهو صدوق.

نهارًا وحائض أو نفساء طهرتا نهارًا، ومجنون أفاق ومضطر لفطر عن عطش أو جوع؛ فلا يندب له الإمساك بقية اليوم(١).

مسألة: إذا طهرت الحائض وقدم المسافر وصح المريض في أثناء النهار هل يلزمهم الإمساك بقية النهار؟

اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:



القول الأول: لهم أن يأكلوا ولا يلزمهم الإمساك.

وهو قول مالك والشافعي وأصحابها وهو قول ابن علية وداود(٢).

قال في حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ...من زال عذره المبيح أي: الذي يبيح له الفطر مع العلم برمضان؛ كصبي بلغ بعد الفجر ومريض صح ومسافر قدم نهارًا، وحائض أو نفساء طهرتا نهارًا، ومجنون أفاق ومضطر لفطر عن عطش أو جوع؛ فلا يندب له الإمساك بقية اليوم (٣).

قال في مغني المحتاج: والحائض والنفساء إذا طهرتا في أثناء النهار لا يلزمهما الإمساك على الصحيح (٢).

قال الماوردي: مسألة: قال الشافعي ﷺ: «وإن قدم رجل من سفر نهارًا مفطرًا كان له أن يأكل حيث لا يراه أحد، وإن كانت امرأته حائضًا فطهرت كان له أن يجامعها، ولو ترك ذلك كان أحب إلى»(٥).

القول الثاني: يلزمهم الإمساك بقية اليوم وعليهم القضاء وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

⁽١) حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٣/ ٢٤٦).

⁽٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٢/ ٥٣).

⁽٣) حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٣/ ٢٤٦).

⁽٤) مغنى المحتاج (١/ ٤٣٨).

⁽٥) الحاوي في فقه الشافعي (٣/ ٤٤٧).

قال الكاساني: أما وجوب الإمساك تشبهًا بالصائمين فكل من كان له عذر في صوم رمضان في أول النهار مانع من الوجوب أو مبيح للفطر، ثم زال عذره وصار بحال لو كان عليه في أول النهار لوجب عليه الصوم ولا يباح له الفطر؛ كالصبي إذا بلغ في بعض النهار وأسلم الكافر وأفاق المجنون وطهرت الحائض وقدم المسافر مع قيام الأهلية - يجب عليه إمساك بقية اليوم (١).

قال الماوردي: وقال أبو حنيفة: عليه أن يمسك بقية يومه؛ تعلقًا بها روي أن رسول الله ﷺ بعث إلى أهل العوالي في يوم عاشوراء فقال: «من أكل فليمسك، ومن لم يأكل فليصم» فأمرهم بالإمساك مع تقدم الفطر (٢).

□ الراجح: أنهم لا يلزمهم الإمساك بقية اليوم؛ لأن هذا لا يعد صومًا وهو سيقضي اليوم فلا يؤمر بتعذيب نفسه، والله أعلم.

مسألة: من نوى الصيام من الليل فأغمي عليه قبل طلوع الفجر فلم يفق حتى غربت الشمس هل يجزئه صيام ذلك اليوم؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: لا يصح صومه.

وهو قول: مالك(٣) والشافعي(١) وأحمد(٥) وهو قول الليث(١).

كرادلة هذا القول:

قال ابن قدامة: ولنا أن الصوم هو الإمساك مع النية؛ قال النبي عليه: «يقول الله تعالى: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام، فإنه لي، وأنا أجزي به، يدع طعامه وشرابه من

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٢).

⁽٢) الحاوي في فقه الشافعي (٣/ ٤٤٧).

⁽٣) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٥) المغنى (٤/ ٣٤٣).

⁽٦) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٢/١٧).

أجلي»(١) متفق عليه. فأضاف ترك الطعام والشراب إليه، وإذا كان مغمى عليه، فلا يضاف الإمساك إليه، فلم يجزئه؛ ولأن النية أحد ركني الصوم، فلا تجزئ وحدها، كالإمساك وحده، أما النوم فإنه عادة، ولا يزيل الإحساس بالكلية، ومتى نبه انتبه، والإغهاء عارض يزيل العقل، فأشبه الجنون(٢).

قال الشيرازي: والدليل على أن الصوم لا يصح أن الصوم نية وترك، ثم لو انفرد الترك عن النية لم يصح فإذا انفردت النية عن الترك لم يصح "".

قال في المدونة: قلت: فإن أصبح في رمضان ينوي الصوم ثم أغمي عليه قبل طلوع الشمس فلم يفق إلا عند غروب الشمس أيجزئه صومه في قول مالك أم لا؟ فقال: قال مالك: لا يجزئه؛ لأنه أغمى عليه أكثر النهار(٤).

قال الشيرازي: إذا نوى الصوم من الليل ثم أغمي عليه جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء^(٥).

قال النووي: لو نوى من الليل ثم أغمي عليه جميع النهار لم يصح صومه على المذهب (٦).

قال الخرقي: ومن نوى من الليل فأغمي عليه قبل طلوع الفجر، فلم يفق حتى غربت الشمس، لم يجزه صيام ذلك اليوم، قال ابن قدامة: وجملة ذلك أنه متى أغمي عليه جميع النهار، فلم يفق في شيء منه، لم يصح صومه، في قول إمامنا والشافعي (٧).

🕸 القول الثاني: يصح صومه.

⁽١) أخرجه البخاري (١٨٩٤) ومسلم (١١٥١).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٤٣).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٤) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٩).

⁽٧) المغنى (٤/ ٣٤٣).

وهو قول أبي حنيفة (١) والمزني من الشافعية (٢).

قال السرخسي: رجل أغمي عليه في شهر رمضان حين غربت الشمس فلم يفق إلا بعد الغد فليس عليه قضاء اليوم الأول؛ لأنه لما غربت الشمس وهو مفيق فقد صح منه نية صوم الغد^(٣).

قال ابن قدامة: وقال أبو حنيفة: يصح؛ لأن النية قد صحت، وزوال الاستشعار بعد ذلك لا يمنع صحة الصوم كالنوم (٤٠).

وقال المزني: يصح صومه كما لو نوى الصوم ثم نام جميع النهار (٥).

استدلوا بالقياس على النائم لأن النية قد صحت، وزوال الاستشعار بعد ذلك لا يمنع صحة الصوم، كالنوم (٦).

لكن يجاب عن هذا بأن الفرق بينه وبين الإغهاء أن النائم ثابت العقل لأنه إذا نبه انتبه والمغمى عليه بخلافة، ولأن النائم كالمستيقظ ولهذا ولايته ثابتة علي ماله بخلاف المغمى عليه (٧).

□ الراجح: قول الجمهور وهو عدم صحة الصوم لأن المغمى عليه فاقد العقل كالمجنون.

⁽١) المبسوط للسرخسي (٣/ ٧٠).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٣) المبسوط للسرخسي (٣/ ٧٠).

⁽٤) المغني (٤/ ٣٤٣).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٦) المغنى (٤/ ٣٤٣).

⁽٧) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

مسألة: من أغمي عليه بعض النهار وأفاق في بعضه هل يصح صومه؟

قال ابن قدامة: ومتى أفاق المغمى عليه في جزء من النهار، صح صومه، سواء كان في أوله أو آخره. وقال الشافعي، في أحد قوليه: تعتبر الإفاقة في أول النهار، ليحصل حكم النية في أوله. ولنا أن الإفاقة حصلت في جزء من النهار، فأجزأ، كما لو وجدت في أوله، وما ذكروه لا يصح؛ فإن النية قد حصلت من الليل، فيستغنى عن ذكرها في النهار، كما لو نام أو غفل عن الصوم، ولو كانت النية إنما تحصل بالإفاقة في النهار، لما صح منه صوم الفرض بالإفاقة؛ لأنه لا يجزئ بنية من النهار(١).

مبطلات الصيام

الأكل والشرب عامدًا يفطر:

ودليل ذلك من الكتاب والسنة والإجماع:

كرالأدلة من القرآن:

قال تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَآشُرَبُواْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسُودِ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسُودِ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسُودِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِى ٱلْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُونَ ﴾ [البقرة:١٨٧].

قال ابن قدامة: مَدَّ الأكل والشرب إلى تبين الفجر، ثم أمر بالصيام عنهما(٢).

كرالأدلة من السنة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُنَاتَهُ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهُ ، قَالَ: ﴿ الصِّيَامُ جُنَّةٌ فَلاَ يَرْفُثُ وَلاَ يَجْهَلْ ، وَإِنِ امْرُؤُ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمُهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ مَرَّتَيْنِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَظْيَبُ عِنْدَ الله تَعَالَى مِنْ رِيحِ المِسْكِ يَتُرُكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهُوتَهُ مِنْ أَجْلِي ، الصِّيَامُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْنَا لَهَا» (٣).

⁽١) المغنى (٤/ ٣٤٤).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٤٩).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٨٩٤) ومسلم (١١٥١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هَاكُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لله حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» (١).

كالإجماع:

قال الخرقي: ومن أكل أو شرب، أو احتجم، أو استعط، ... وهو ذاكر لصومه، فعليه القضاء بلا كفارة، إذا كان صومًا واجبًا (٢).

قال ابن قدامة: في هذه المسألة فصول: أحدها، أنه يفطر بالأكل والشرب بالإجماع، وبدلالة الكتاب والسنة، ...وأجمع العلماء على الفطر بالأكل والشرب بها يتغذى به، فأما ما لا يتغذى به، فعامة أهل العلم على أن الفطر يحصل به (٣).

قال النووي: فقال أصحابنا: أجمعت الأمة على تحريم الطعام والشراب على الصائم وهو مقصود الصوم ودليله الآية الكريمة والإجماع وممن نقل الإجماع فيه ابن المنذر^(٤).

قال ابن عبد البر: وقد أجمع العلماء على أن من استيقن الصباح لم يجز له الأكل ولا الشرب (°).

قال الكاساني: ولو أكره على الأكل أو الشرب فأكل أو شرب بنفسه مكرهًا وهو ذاكر لصومه فسد صومه بلا خلاف عندنا^(٦)، فإذا كان الذي يأكل ويشرب مكرهًا وهو ذاكر لصومه يفسد صومه بلا خلاف فالذي يأكل ويشرب مختارًا وهو ذاكر لصومه من باب أولى.

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٠٣).

⁽٢) المغني (٤/ ٣٤٩).

⁽٣) المغنى (٤/ ٣٤٩ – ٣٥٠).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٧).

⁽٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠/ ٦٣).

⁽٦) بدائع الصنائع (٢/ ٩١).

حكم الأكل والشرب ناسيا هل يفطر أم لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

- القول الأول: فذهب جمهور العلماء أبو حنيفة (١) والشافعي (٢) وأحمد والحسن ابن حي والثوري وابن أبي ذئب والأوزاعي وأبو ثور (١) إلى أن صيامه صحيح ولا قضاء عليه.
- القول الثاني: من أكل أو شرب ناسيًا في نهار رمضان يفسد صومه وعليه القضاء. وهو قول مالك(٥) وربيعة والليث بن سعد وابن علية(٢).

كرادلة القول الأول:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَأَ لَهَا مَا كَسَبَثْ وَعَلَيْهَا مَا السَّدَلُوا بقول الله تعلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ وَ الشَّعَبَتُ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ وَ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْنَا وَالْ حَمَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَا عَلَى اللَّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُوا عَلَا عَلَا عَلَا عَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَمُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَ

وسبب نزول هذه الآيات ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: لما نزلت على رسول الله على رسول الله على ألسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱللَّمَ وَمَا فِي ٱلْأَرْضُ وَإِن تُبُدُواْ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضُ وَإِن تُبُدُواْ مَا فِي النَّسَاءُ مَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ البقرة: ٢٨٣]، قال: فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله على أنوا رسول الله على الركب، فقالوا: أي رسول الله، كلفنا من الأعمال ما نطيق، الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، قال

⁽١) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (ص: ١٣٩).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٨).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٧).

⁽٤) الاستذكار (٣/ ٣٤٩).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٦) الاستذكار (٣/ ٣٤٨).

رسول الله على الله الم الله الكنابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير».

قالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلما اقترأها القوم، ذلت بها ألسنتهم، فأنزل الله في إثرها: ﴿ عَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ السنتهم، فأنزل الله في إثرها: ﴿ عَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا عَامَنَ بِاللّهِ وَمَلَيْكِتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا فَعُلُوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل الله عُفْرًانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ المَصِيرُ ﴿ البقرة: ٢٨٦]، فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل الله عُفْلًا: ﴿ لَا يُحَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسُعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتُ وَعَلَيْهَا مَا اللهُ تعلى، فأنزل الله تُواخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال: «نعم» ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا مَمُ لَنَا فَانَصُرُنَا عَلَى الله عَلَيْنَا أَنْ وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا أَوْلُولُ اللهُ عَلَقَةَ لَنَا مَا لَكُ اللّهُ وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا فَانُ وَلا تُحْمِلُ عَلَيْنَا فَانْصُرُنَا عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا وَاعْفِرُ لَنَا وَارْحَمُنَا أَنْتَ مَوْلَئِنَا فَانْصُرُنَا عَلَى اللّهُ وَلا اللهِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال: «نعم» ﴿ رَبَّنَا وَارْحَمُنَا أَنْتَ مَوْلَئِنَا فَانْصُرُنَا عَلَى اللّهُ وَمُ اللّهُ وَمُ اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ وَلَا تُعْمَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَيْكُ اللّهُ اللّهُ عَنَا وَاعْفِرُ لَنَا وَارْحَمُنَا أَنْتَ مَوْلَئِنَا فَانْصُرُنَا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

عن أبي هريرة رضي عن النبي عَلَيْهُ قال: «إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه فإنها أطعمه الله وسقاه»(٢).

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «من أفطر في شهر رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه و لا كفارة» (٣).

⁽١) أخرجه مسلم (١٢٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، (٦٦٦٩) ومسلم (١١٥٥).

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة (١٩٩٠) وابن حبان (٣٥٢١) والدارقطني (٢٢٤٣) والحاكم (١/ ٤٣٠) والحاكم (٢/ ٤٣٠) والبيهقي (٤/ ٢٢٩) والطبراني في الأوسط (٥٣٥٢) كلهم من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ومحمد بن عمرو يحسن حديثه لكن ابن عدي أعل الحديث.

قال ابن عدي: وهذا غريب المتن والإسناد فغربة متنه حيث قال: «فلا قضاء عليه ولا كفارة»، وغربة الإسناد من حديث محمد بن عمرو عن أبي سملة عن أبي هريرة ولم أر لابن مرزوق هذا أنكر من هذين الحديثين وهو لين وأبوه محمد بن مرزوق ثقة. انظر الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٩١).

عن أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إسحاق، أنها كانت عند رسول الله على فأتي بقصعة من ثريد فأكلت معه ومعه ذو اليدين فناولها رسول الله على عرقًا فقال: «يا أم إسحاق أصيبي من هذا»، فذكرتُ أني كنت صائمة فرددت يدي لا أقدمها ولا أؤخرها، فقال النبي على «ما لك؟» قالت: كنت صائمة فنسيت، فقال ذو اليدين: الآن بعدما شبعت! فقال النبي على «أتمي صومك فإنها هو رزق ساقه الله إليك» (١).

معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: من أكل ناسيًا أو شرب ناسيًا فليس عليه بأس إن الله أطعمه وسقاه (٢). وكان قتادة يقوله.

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة لا تخلو من مقال.

فأخرجه الدارقطني أيضًا (٢٢٤٢) عن عبيد الله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله، ثنا أحمد بن خليد الكندي، ثنا محمد بن عيسى بن الطباع، ثنا ابن علية، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله على: «إذا أكل الصائم ناسيًا أو شرب ناسيًا فإنها هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه». وأخرجه الدارقطني (٢٢٤٧)، (٢٢٤٨) من طريق مندل، وياسين بن معاذ الكوفي كلاهما عن عبد الله بن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله على: «من أكل أو شرب ناسيًا فإنها هو رزق رزقه الله إياه فليتم على صومه ولا قضاء عليه» ومندل ضعيف وياسين بن معاذ متروك الحديث، وعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري متروك الحديث.

وأخرجه الدارقطني (٢٢٤٤) من طريق عهار بن مطر، ثنا مبارك بن فضالة، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "من أكل في رمضان ناسيًا أو شرب ناسيًا فلا قضاء عليه، وليتم صومه فإن الله أطعمه وسقاه». وعهار بن مطر متروك الحديث. وأخرجه أيضًا (٢٢٤٦) من طريق نصر بن طريف، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: "من أكل أو شرب ناسيًا فليمض في صومه ولا قضاء عليه». نصر بن طريف متروك.

(۱) ضعيف: أخرجه أحمد (٦/ ٣٦٧) والطبراني (٢٥/ ٤١١) وعبد بن حميد (١٥٩٠) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٣٠٦) من طريق بشار بن عبد الملك قال: حدثتني جدتي أم حكيم ابنة دينار مولاة أم إسحاق، عن أم إسحاق به. وبشار بن عبد الملك ضعيف وأم حكيم مجهولة وحديث أبي هريرة السابق يشهد له.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٢) ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار(٢٦١٥)

عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن إنسانًا جاء أبا هريرة فقال: أصبحت صائمًا فنسيت فطعمت وشربت، قال: لا بأس الله أطعمك وسقاك. قال: ثم دخلت على إنسان آخر فنسيت فطعمت وشربت، قال: لا بأس الله أطعمك وسقاك. قال: ثم دخلت على إنسان آخر فنسيت وطعمت. فقال أبو هريرة: أنت إنسان لم تعود الصيام (۱).

من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة به. ورواية معمر عن أيوب فيها ضعف.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا. انظر تهذيب التهذيب، التعديل والتجريح.

وورد هذا الأثر مرفوعًا عند البخاري(٦٢٩٢) وأبي داود (٢٣٩٨) وغيرهما.

(١) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٨) عن ابن جريج عن عمرو بن دينار به.

وعمرو بن دينار لم يسمع من أبي هريرة، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبو زرعة: هل سمع عمرو بن دينار من أبي هريرة؟ قال: لا، لم يسمع منه. انظر الجرح والتعديل (٦/ ٢٣١).

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٧ / ٣٧٦) من طريق أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان عن أبيه قال: جاء رجل إلى أبي هريرة فقال: إني أصبحت صائبًا فأكلت، قال: ذاك طعامًا أطعمكه الله. قال: وقال: واقعت أهلي، قال: يا بن أخي أنت لم تعود الصيام. وأخرجه ابن عساكر أيضًا (٦٧ / ٣٧٦) والمطالب العالية (١٠٧٥) والإشراف لابن أبي الدنيا (٢١٨) من طريق محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رجلًا قال له: إني أصبحت صائبًا فجئت أبي فوجدت عنده خبرًا ولحبًا فأكلت حتى شبعت ونسيت أبي صائم، فقال أبو هريرة: الله أطعمك. قال: ثم خرجت حتى جئت – وقال ابن النقور: أتيت – فلانًا فوجدت عنده لقحة تحلب – وقال ابن النقور: أتيت – فلانًا فوجدت عنده لقحة رجعت إلى أهلي فَقِلْتُ – وقال المزرفي: فنمت – فلما استيقظت دعوت بهاء فشربته، فقال: أنت يا أخى لم تعود الصيام.

كان داود بن قيس يجلس إلى ابن عجلان يتحفظ عنه، ويقول: إنها اختلطت على ابن عجلان يعني في حديث سعيد المقرى.

عن ابن جريج عن عطاء قال: إن طعم إنسان ناسيًا فليتم صومه ولا يقضيه فإن الله أطعمه وسقاه (١).

عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: يتم صومه ولا يقضي، الله أطعمه وسقاه (٢).

كراقوال أهل العلم:

قال أبو حنيفة ه في رجل أكل ناسيًا أو شرب أو جامع: فلا شيء عليه وإن فعل ذلك متعمدًا فعليه القضاء والكفارة (٣).

قال النووي: إذا أكل أو شرب أو تقاياً أو استعط أو جامع أو فعل غير ذلك من منافيات الصوم ناسيًا لم يفطر عندنا، سواء قل ذلك أم كثر هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم... ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر بشيء من المنافيات ناسيًا للصوم، وبه قال الحسن البصري ومجاهد وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور وداود وابن المنذر وغيرهم (٤).

قال أبو داود: قلت لأحمد: الصائم إذا أكل ناسيًا عليه القضاء؟ قال: لا، وسأله غيري، وقال له: في رمضان؟ فقال مثله (٥٠).

قال الخرقي: ومن أكل أو شرب أو احتجم أو... أي ذلك فعل عامدًا وهو ذاكر

وقال يحيى القطان، عن ابن عجلان: كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة، فاختلطت عليه فجعلها كلها عن أبي هريرة.

ولما ذكر ابن حبان في كتاب الثقات هذه القصة قال: ليس هذا بوهن يوهن الإنسان به، لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، وربها قال ابن عجلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فهذا مما حمل عنه قديمًا قبل اختلاط صحيفته فلا يجب الاحتجاج إلا بها يروي عنه الثقات.

- (١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٣).
- (٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٤).
- (٣) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (ص: ١٣٩).
 - (٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٨).
- (٥) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١٣٣).

لصومه فعليه القضاء بلا كفارة إذا كان صومًا واجبًا، وإن فعل ذلك ناسيًا لم يقابل فهو على صومه ولا قضاء عليه (١).

قال ابن قدامة: وجملته أن جميع ما ذكره الخرقي في هذه المسألة لا يفطر الصائم بفعله ناسيًا، وروي عن علي الله شيء على من أكل ناسيًا، وهو قول أبي هريرة، وابن عمر، وعطاء، وطاوس، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأبي حنيفة، وإسحاق.

وقال ربيعة، ومالك: يفطر؛ لأن ما لا يصح الصوم مع شيء من جنسه عمدًا، لا يجوز مع سهوه، كالجهاع، وترك النية، ولنا: ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله على الله على الله على أو شرب ناسيًا، فليتم صومه، فإنها أطعمه الله وسقاه». متفق عليه وفي لفظ: «من أكل أو شرب ناسيا، فلا يفطر، فإنها هو رزق رزقه الله».

ولأنها عبادة ذات تحليل وتحريم، فكان في محظوراتها ما يختلف عمده وسهوه، كالصلاة والحج. وأما النية فليس تركها فعلًا، ولأنها شرط، والشروط لا تسقط بالسهو، بخلاف المبطلات، والجماع حكمه أغلظ ويمكن التحرز عنه (٢).

القول الثاني: من أكل أو شرب ناسيًا في نهار رمضان يفسد صومه وعليه القضاء وهو قول مالك (٣) وربيعة والليث بن سعد وابن علية (٤).

قال في المدونة فيمن أكل في رمضان ناسيًا: قلت: أرأيت من أكل أو شرب أو جامع امرأته في رمضان ناسيًا، أعليه القضاء في قول مالك؟ قال: نعم ولا كفارة عليه (٥).

واستدلوا بالقياس على الصلاة لكن هذا قياس مع النص فلا يعول عليه.

⁽١) مختصر الخرقي (٤٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٧).

⁽٣) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٤) الاستذكار (٣/ ٣٤٨).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٧٧).

فالراجح: هو قول الجمهور أن من نسي فأكل أو شرب في نهار رمضان فصيامه صحيح ولا قضاء عليه ولا كفارة.

مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيًا فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأكل وشرب وجامع متعمدًا لذلك ماذا عليه؟

قال محمد بن الحسن: وإن أكل ناسيًا أو شرب ناسيًا أو جامع ناسيًا أو ذرعه القىء أو قاء ناسيًا فظن أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك فعليه القضاء بلا كفارة (١).

قال الكاساني: ولو أكل أو شرب أو جامع ناسيًا أو ذرعه القيء فظن أن ذلك يفطر فأكل بعد ذلك متعمدًا، فعليه القضاء ولا كفارة عليه؛ لأن الشبهة ههنا استندت إلى ما هو دليل في الظاهر لوجود المضاد للصوم في الظاهر وهو الأكل والشرب والجهاع حتى قال مالك بفساد الصوم بالأكل ناسيًا، وقال أبو حنيفة: لولا قول الناس لقلت له يقضي (٢).

قال في المدونة: قلت: أرأيت من أكل أو شرب أو جامع امرأته في رمضان ناسيًا فظن أن ذلك يفسد عليه صومه، فأفطر متعمدًا لهذا الظن بعدما أكل ناسيًا أيكون عليه الكفارة في قول مالك؟

قال ابن القاسم: لا كفارة عليه وعليه القضاء، وذلك أني سمعت مالكًا وسئل عن امرأة رأت الطهر ليلًا في رمضان فلم تغتسل حتى أصبحت، فظنت أن من لم يغتسل قبل طلوع الفجر فلا صوم له فأكلت؟ فقال: ليس عليها إلا القضاء. قال: وسمعت مالكًا وسأله رجل عن رجل كان في سفر فدخل إلى أهله ليلًا فظن أنه من لم يدخل في نهار قبل أن يمسي أنه لا يجزئه صومه وأن له أن يفطر فأفطر؟ فقال مالك: عليه القضاء ولا كفارة عليه (٣).

⁽١) الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (٢/ ٣١٢).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٠) والمبسوط للشيباني (٢/ ٢١١).

⁽٣) المدونة (١/ ٢٧٧).

مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع ظانًا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

- القول الأول: أن عليه قضاء يوم مكانه، هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم وبه قال ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهد والزهري والثوري، كذا حكاه ابن المنذر عنهم، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو ثور والجمهور(۱).
- القول الثاني: صومه صحيح ولا قضاء عليه، وحكي ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري ومجاهد وبه قال إسحاق بن راهويه وداود (٢).

كرادلة القول الأول:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجُرِّ ثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة:١٨٧].

وهذا قد أكل في النهار فبطل صومه.

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ ﴿ قَالَتْ: ﴿ أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَيْمٍ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ﴾ قَيلَ لِحِشَامٍ: فَأُمِرُوا بِالقَضَاءِ ؟ قَالَ: لاَ بُدَّ مِنْ قَضَاءٍ ٣٠٠.

عن الثوري قال: حدثني زياد بن علاقة عن بشر بن قيس قال: كنا عند عمر بن الخطاب في رمضان والسماء مغيمة؛ فأتي بسويق وطلعت الشمس فقال: من أفطر فليقض يومًا مكانه (١٠).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤) والمغني (٤/ ٣٨٩).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤) والمغني (٤/ ٣٨٩).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٥٩).

⁽٤) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٩٤). وأخرجه البيهقي (٤ / ٢١٧) من طريق إسرائيل عن - زياد يعني بن علاقة - عن بشر بن قيس - عن عمر بن الخطاب رائيل عن - زياد يعني بن علاقة - عن بشر بن قيس - عن عمر بن الخطاب رائيل

عن سعيد بن قطن عن أبيه قال: كان عند معاوية في رمضان فأفطروا ثم طلعت الشمس فأمرهم أن يقضوا(١).

عنده عشية في رمضان وكان يوم غيم، فظن أن الشمس قد غابت فشرب عمر وسقاني، ثم نظروا إليها على سفح الجبل فقال عمر: لا نبالي والله نقضي يومًا مكانه. وقال: وكذلك رواه الوليد بن أبي ثور عن زياد وفي تظاهر هذه الروايات عن عمر بن الخطاب الله في القضاء دليل على خطأ رواية زيد بن وهب في ترك القضاء.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٧) قال: حَدَّثَنَا الحجاج، حَدَّثَنَا حماد عن الحجاج عن زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك قَال: كانوا مع عُمَر بن الخطاب، فافطروا يوم غيم، فكشف السحاب فإذا الشمس على الجبال، فقال عُمَر: لا نبالي نقضي يومًا آخر.

قال أبو يُوسُف (يعقوب بن سفيان): وهذا خطأ من حجاج، ومما يستدل على ضعف الحجاج هذا ونحوه من الرواية؛ لأن الحفاظ قالوا: عن بشر بن قيس وقد روى زياد عن قطبة شيئًا غير هذا، فجعل الحجاج الاثنين شيئًا واحدًا، ووجد هذا أخف عليه. وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٩٣) وابن أبي شيبة (٩١٣٨) والبيهقي (٢١٧/٤) ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ أبي شيبة (٧٦٦٢) من طرق عن جبلة بن سحيم قال: سمعت علي بن حنظلة يحدث عن أبيه قال: كنا عند عمر بن الخطاب في شهر رمضان فجيء بجفنة، فقال المؤذن: يا هؤلاء إن الشمس طالعة، فقال عمر: أعاذنا الله – أو أغنانا الله – من شرك إنا لم نرسلك راعيًا للشمس ولكنا أرسلناك داعيًا للصلاة، يا هؤلاء من كان أفطر فإن قضاء يوم يسير ومن لم يكن أفطر فليتم صيامه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٩) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٨) عن ابن عيينة عن زيد ابن أسلم عن أخيه عن أبيه: أفطر عمر في شهر رمضان فقيل له: قد طلعت الشمس، فقال: خطب يسير قد كنا جاهدين. وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٩٢) عن ابن جريج قال: حدثني زيد بن أسلم عن أبيه قال: أفطر الناس في شهر رمضان في يوم مغيم ثم نظر ناظر فإذا الشمس، فقال عمر بن الخطاب: الخطب يسير وقد اجتهدنا نقضي يومًا. «بدون ذكر أخيه»، وأخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات) والشافعي في مسنده (٤٦٨) والبيهقي (٤/ ٧٦٨) ومعرفة السنن والآثار (٢٠٢٦) والفسوي في المعرفة والتاريخ ((٤/ ٧٦٨)) كلهم من طريق زيد بن أسلم عن أخيه عن عمر (بدون ذكر أبيه).

(۱) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٦) عن أبي داود عن حماد بن سلمة عن سعيد بن قطن به، وفي إسناده سعيد بن قطن قال الحافظ في لسان الميزان: مجهول وبعضهم مشاه روى عنه حماد بن عن يوسف بن محمد بن يزيد بن صيفي بن صهيب صاحب النبي على الله منه شعيب بن عمرو بن سليم الأنصاري وكان أتى عليه مائة وخمس عشرة سنة قال: أفطرنا مع صهيب الخير أنا وأبي في شهر رمضان في يوم غيم وطش، فبينا نحن نتعشى إذ طلعت الشمس فقال صهيب: طعمة الله أتموا صيامكم إلى الليل واقضوا يومًا مكانه (۱).

عن مكحول قال: سئل أبو سعيد الخدري عن رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلًا وقد طلع الفجر؟ قال: إن كان شهر رمضان صامه وقضى يومًا مكانه وإن كان من غير شهر رمضان فليأكل من آخره فقد أكل من أوله(٢).

عن ابن سيرين، عن يحيى بن الجزار، قال: سئل ابن مسعود عن رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلًا، وقد طلع الفجر، قال: من أكل من أول النهار فليأكل آخره (٣).

سلمة. وقال البخاري: روى عبد الصمد بن عبد الله بن حبيب عن سعيد بن قطن عن أنس حديثًا منكرًا.

وقال أبو حاتم: شيخ.

(١) ضعيف: أخرجه البيهقي (٤ / ٢١٧ – ٢١٨) والبخاري في التاريخ الكبير (٢٥٦٧) من طريق يوسف بن محمد عن شعيب بن عمرو بن سليم الأنصاري به.

وفي إسناده شعيب بن عمرو بن سليم لم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولم يرو عنه إلا راوٍ واحد. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال فيه الحافظ: مقبول.

ثم إنه لم يتابع في هذه الرواية من أحد.

(٢) منقطع: أخرجه البيهقي (٤/ ٢١٦) عن سعيد ثنا عمر بن عبد الواحد - من أهل دمشق - عن النعمان بن المنذر الغساني عن مكحول به.

قال أبو حاتم: سألت أبا مسهر هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي رها على عال: ما صح عندي إلا أنس بن مالك. انظر جامع التحصيل (٢٨٥).

(٣) إسناده حسن: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢٧٦) عن هشيم، قال: نا خالد، ومنصور، عن ابن سيرين، عن يحيى بن الجزار به، وأخرجه من طريقه البيهقي (٢١٦/٤) وفي إسناده يحيى ابن الجزار وهو صدوق.

عن سعید بن جبیر، قال: إذا أكل بعد طلوع الفجر مضى على صیامه، وقضى يومًا مكانه (۱).

عن ابن عون؛ أن محمدًا تسحر وهو يرى أن عليه ليلًا، ثم استبان له أنه تسحر بعد ما أصبح، فقال: أما أنا اليوم فمفطر (٢).

عن مجاهد، قال: يقضي؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة:١٨٧] (٣).

عن ابن جريج، عن عطاء، قال: قلت: أفطرت في يوم مغيم في شهر رمضان، وأنا أحسبه الليل، ثم بدت الشمس، أفأقضي ذلك اليوم قط، ولا أكفر؟ قال:

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٣٥)، (٩١٣٧) من طريق وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين قال: قال عبد الله: من أكل أول النهار فليأكل آخره.

وإسناده منقطع؛ محمد بن سيرين لم يدرك ابن مسعود.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ابن سيرين لم يسمع من ابن مسعود.

قال محمد ابن سيرين: كان أصحاب ابن مسعود خمسة الذين يؤخذ عنهم أدركت منهم أربعة وفاتني الحارث ولم أره. قال: وكان يفضل عليهم وكان أخسهم شريح ويختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل علقمة ومسروق وعبيدة... انظر التاريخ الكبير (٨/ ٣٥) والتاريخ الصغير (١/ ١٤٩) وتاريخ دمشق (٥/ ٢١١).

عن هشام قال: شهدت ابن سيرين وعنده أبو معشر قال: فذكر أبو معشر نبيذ الجر، قال: وقال: كان ابن مسعود لا يرى به بأسًا قال: فرفع ابن سيرين رأسه فقال: أيها الرجال قد لقينا أصحاب ابن مسعود فأنكروا ما تقول، مرتين أو ثلاثة. انظر العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٣/ ٤٦).

ثم إن محمد ابن سيرين ولد سنة ٣٣ وعبد الله بن مسعود مات سنة ٣٣ ففي هذا دليل على أنه لم يدرك ابن مسعود.

- (۱) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣٤) عن وكيع، عن سفيان، عن حصين، عن سعيد ابن جبير به.
 - (٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣١) عن إسهاعيل ابن علية، عن ابن عون به.
 - (٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٢) عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد به.

عم(۱).

عن أبي إسحاق، قال: غزوت مع زياد بن النضر أرض الروم، قال: فأهللنا رمضان فصام الناس وفيهم أصحاب عبد الله؛ عامر بن سعد، وسميع، وأبو عبد الله، وأبو معمر، وأبو مسافع فأفطر الناس يومًا والسياء متغيمة، ونحن بين جبلين؛ الحارث والحويرث، ولم أفطر أنا حتى تبدى الليل، ثم إن الشمس خرجت فأبصرناها على الجبل، فقال زياد: أما هذا اليوم فسوف نقضيه، ولم نتعمد فطره (٢).

كرأقوال أهل العلم:

قال الكاساني: ولو تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو طالع أو أفطر على ظن أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب فعليه القضاء ولا كفارة؛ لأنه لم يفطر متعمدًا بل خاطئًا؛ ألا ترى أنه لا إثم عليه (٣).

قال ابن عبد البر: فإن ظن أن الشمس قد غربت بغيم أو بغيره فأفطر ثم ظهرت الشمس فعليه القضاء، ولو أفطر وهو شاك في غروبها كفى مع القضاء إلا أن يكون الأغلب عليها غروبها (٤).

قال في المغني: وإن أكل يظن أن الفجر لم يطلع، وقد كان طلع، أو أفطر يظن أن الشمس قد غابت، ولم تغب، فعليه القضاء هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم... ولنا أنه أكل مختارًا، ذاكرًا للصوم، فأفطر، كما لو أكل يوم الشك، ولأنه جهل بوقت الصيام، فلم يعذر به، كالجهل بأول رمضان، ولأنه يمكن التحرز منه، فأشبه أكل العامد، وفارق الناسي، فإنه لا يمكن التحرز منه.

⁽١) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٧) عن محمد بن بكر، عن ابن جريج، عن عطاء به، ومحمد بن بكر هو البرساني صدوق قد يخطئ.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٨) عن أبي أسامة، حدثنا زكريا، عن أبي إسحاق به، وسماع زكريا بن أبي زائدة من أبي إسحاق بأخرة وأبو إسحاق السبيعي اختلط بأخرة.

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٠).

⁽٤) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٥٠).

⁽٥) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٨٩).

قال النووي: إذا أكل أو شرب أو جامع ظانًا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه فقد ذكرنا أن عليه القضاء، وبه قال ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهد والزهري والثوري كذا حكاه ابن المنذر عنهم، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو ثور صومه صحيح ولا قضاء وحكي ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري ومجاهد (١).

القول الثاني: صومه صحيح ولا قضاء عليه، وحكي ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري ومجاهد، وبه قال إسحاق بن راهويه وداود (٢).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الله وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْحُطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^(٣).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤) والمغنى (٤/ ٣٨٩).

⁽٣) أخرجه ابن حبان (٧٢١٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٦٤٩) والدارقطني (٤٣٥١) والدارقطني (٤٣٥١) والحاكم (١/ ١٩٩) والبيهقي (٧/ ٣٥٦)، (١٠/ ٦٠) من طريق الربيع بن سليهان المرادي حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس به.

ورواه الوليد بن مسلم واختلف عنه، فرواه مرة عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس به، ومرة عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به، ومرة عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر، ومرة عن مالك عن نافع عن ابن عمر به، فأخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) والطبراني في الأوسط (٨٢٧٣) من طريق محمد بن المصفى الحمصي، حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس به، ولم يذكر فيه عبيد بن عمير قال في الزوائد: إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع. والظاهر أنه منقطع بدليل زيادة عبيد بن نمير في الطريق الثاني وليس ببعيد أن يكون السقط من جهة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس.

وأعله أبو حاتم بالانقطاع بين الأوزاعي وعطاء، قال أبن أبي حاتم في العلل (١٢٩٦): وقال أبي: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء؛ إنه سمعه من رجل لم يسمه، أتوهم أنه عبد الله بن عامر، أو إسهاعيل بن مسلم، ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده. وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨٢٧٥) عن موسى بن جمهور، نا محمد بن مصفى، ثنا الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي على مثله.

منكرة، كأنها موضوعة.

عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب قال: بينها نحن جلوس في مسجد المدينة في رمضان والسهاء متغيمة فرأينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا، فأخرجت لنا عساس من لبن من بيت حفصة فشرب عمر وشربنا فلم نلبث أن ذهب السحاب وبدت الشمس فجعل بعضنا يقول لبعض: نقضي يومنا هذا، فسمع ذلك عمر فقال: والله لا نقضيه وما تجانفنا لإثم (۱).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨٢٧٦) والبيهقي (٧/٣٥٧) من طريق محمد بن مصفى، ثنا الوليد، عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر، عن النبي على مثله. وابن لهيعة ضعيف والوليد هو ابن مسلم كثير التدليس والتسوية ولم يصرح بالتحديث، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨٢٧٥) عن موسى بن جمهور، نا محمد بن مصفى، ثنا الوليد بن مسلم، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي على مثله. قال الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال (١٣٤٠) عن حديث رواه محمد بن مصفى الشامي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عن حديث رواه محمد بن مصفى الشامي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله على قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه وعن الخطأ والنسيان». وعن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثله؟ فأنكره جدًّا وقال: ليس يروى فيه إلا عن الحسن عن النبي على النبي على أبو حاتم بعد ذكره لهذه الطرق في العلل (١٢٩٦): هذه أحاديث

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١/ ١١٧٤) عن علي بن عبد العزيز، ثنا معلى بن مهدي الموصلي، ثنا مسلم بن خالد الزنجي، حدثني سعيد – هو العلاف – عن ابن عباس به، وهذا إسناد ضعيف؛ مسلم بن خالد ضعيف وسعيد العلاف قال أبو زرعة: لين الحديث لا أظنه سمع من ابن عباس. انظر لسان الميزان (٤/ ٨٧) وأخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣) عن إبراهيم بن محمد ابن يوسف الفريابي قال: حدثنا أيوب بن سويد قال: حدثنا أبو بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه» وهذا إسناد ضعيف جدًّا أبو بكر الهذلي متروك الحديث وشهر بن حوشب ضعيف.

(١) معلول: أخرجه البيهقي (٤ /٢١٧) وابن أبي شيبة (٩١٤٣) كلاهما من طريق الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب عن عمر به.

وقال البيهقي: كذا رواه شيبان ورواه حفص بن غياث وأبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب، وكان يعقوب بن سفيان الفارسي يحمل على زيد بن وهب بهذه الرواية المخالفة للروايات

عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد؛ فيمن تسحر وهو يرى أن عليه ليلًا، فبان أنه تسحر وقد طلع الفجر؟ فليتم صيامه (١٠).

عن شعبة، قال: سألت الحكم عن الرجل يتسحر وهو يرى أن عليه ليلًا؟ قال: يتم صومه (٢).

عن عمرو بن هرم، عن جابر بن زيد، قال: يتم صومه^(٣).

عن أشعث، قال: كان الحسن يقول فيمن أفطر وهو يرى أن الشمس قد غابت، ثم استبان له أنها لم تغب، قال: كان يقول: أجزأ عنه (٤).

عن الحسن؛ في رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلًا، قال: يتم صومه (٥).

وسئل شيخ الإسلام عن رجل وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقدًا بقاء الليل ثم تبين أن الفجر قد طلع فما يجب عليه؟

المتقدمة ويعدها مما خولف فيه، وزيد ثقة إلا أن الخطأ غير مأمون والله يعصمنا من الزلل والخطايا بمنه وسعة رحمته. انتهى.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٩٥) وابن أبي شيبة (٩١٤٥) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٥) كلهم من طريق الأعمش عن زيد بن وهب قال: أفطر الناس في زمان عمر قال: فرأيت عساسًا أخرجت من بيت حفصة فشربوا في رمضان ثم طلعت الشمس من سحاب فكأن ذلك شق على الناس وقالوا: نقضى هذا اليوم، فقال عمر: ولم؟ فوالله ما تجانفنا لإثم.

وفي (تاريخ ابن معين للدوري) قال: سمعت يحيى يقول في حديث الأعمش عن زيد بن وهب قال: أي عمر بعساس...: أدخل بينها جرير الضبي رجلًا قال: عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب؟ قال: نعم.

- (١) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣٢) عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد به.
- (٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣٦) عن سهل بن يوسف، عن شعبة به.
- (٣) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣٣) عن أبي داود، عن حبيب، عن عمرو بن هرم، عن جابر بن زيد به، حبيب بن أبي حبيب صدوق يخطئ.
 - (٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٤) عن معاذ بن معاذ، عن أشعث به.
 - (٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣٥) عن سهل بن يوسف عن عمرو، عن الحسن به.

فأجاب: الحمد لله، هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم:

أحدها: أن عليه القضاء والكفارة وهو المشهور من مذهب أحمد.

والثاني: أن عليه القضاء وهو قول ثان في مذهب أحمد وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك.

والثالث: لا قضاء عليه ولا كفارة. وهذا قول طوائف من السلف؛ كسعيد بن جبير ومجاهد والحسن وإسحاق وداود وأصحابه والخلف، وهؤلاء يقولون: من أكل معتقدًا طلوع الفجر ثم تبين له أنه لم يطلع. فلا قضاء عليه. وهذا القول أصح الأقوال وأشبهها بأصول الشريعة ودلالة الكتاب والسنة وهو قياس أصول أحمد وغيره؛ فإن الله رفع المؤاخذة عن الناسي والمخطئ وهذا مخطئ وقد أباح الله الأكل والوطء حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، واستحب تأخير السحور ومن فعل ما ندب إليه وأبيح له لم يفرط فهذا أولى بالعذر من الناسي، والله أعلم (۱).

الراجع: القول الثاني وهو صحة الصيام وأنه لا قضاء عليه؛ إذ أنه لم يفرط، ولقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكِلِفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اَكْتَسَبَتْ رَبّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى اللّهِ يَن مِن قَبْلِنَا رَبّنا وَلَا تُحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى اللّهِ يَن مِن قَبْلِنَا رَبّنا وَلَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَة لَنَا بِيدٍ وَاعْفُ عَنّا وَاعْفِرُ لَنَا وَارْحَمُنَا أَنتَ مَولَلْنَا فَانصُرُنَا عَلَى اللّهَ عَلَى اللّه عَلْنَ قد فعلت. فالعبد غير مؤاخذ بالخطأ وهذا الذي يدل عليه الدليل، والله أعلم.

مسألة : من شك في طلوع الفجر هل له أن يطعم؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: إن أكل شاكًا في طلوع الفجر، ولم يتبين الأمر، فليس عليه قضاء، وله الأكل حتى يتيقن طلوع الفجر. نص عليه أحمد. وهذا قول ابن عباس، وعطاء،

 ⁽١) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٦٣).

والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي. وروي معنى ذلك عن أبي بكر الصديق، وابن عمر هي (١).

القول الثاني: يجب القضاء؛ لأن الأصل بقاء الصوم في ذمته، فلا يسقط بالشك وهو قول مالك^(٢).

كرادلة القول الأول:

قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسُودِ مِنَ ٱلْفَجْرِّ ثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلَ ﴾[البقرة:١٨٧].

قال ابن قدامة: مد الأكل إلى غاية التبين، وقد يكون شاكًا قبل التبين، فلو لزمه القضاء لحرم عليه الأكل^(٣).

عَنْ سَالَمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلاَّلا يُؤَذِّنُ بِلَيْلِ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِي ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»، ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى، لاَ يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ (3).

قال ابن قدامة: ولأن الأصل بقاء الليل، فيكون زمان الشك منه ما لم يعلم يقين زواله، بخلاف غروب الشمس، فإن الأصل بقاء النهار، فبني عليه (٥).

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن مسلم بن صبيح قال: قال رجل لابن عباس: أرأيت إذا شككت في الفجر وأنا أريد الصيام؟ قال: كُلْ ما شُكّكت حتى لا تشك (٢).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٩٠).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) أخرجه البخاري (٦١٧) ومسلم (١٠٩٢).

⁽٥) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٩٠).

⁽٦) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٨) وابن أبي شيبة (٩١٥٠، ٩١٦٠) والبيهقي (٢٢١/٤) كلهم من طريق أبي الضحى أَنَّ رَجُلاً قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَتَى أَدَعُ السَّحُورَ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: إِذَا

عن وهب بن نافع عن عكرمة مولى ابن عباس قال: اسقني يا غلام، قال: أصبحت فقلت: كلا، فقال ابن عباس: شك لعمر الله اسقنى، فشرب(١).

عن ابن جريج عن عطاء قال: قال ابن عباس: أحل الله لك الشراب ما شككت

شَكَكْتَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسِ: كُلْ مَا شَكَكْتَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ.

وفي العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٢٢٤٣): حدثني أبي قال: حدثنا هشيم عن التيمي عن أبي الضحى والحسن بن عبيد الله عن أبي الضحى أن رجلًا جاء إلى ابن عباس فقال: إني تسحرت فإذا شككت أمسكت، فقال له ابن عباس: كل ما شككت حتى لا تشك.

سمعت أبي يقول: لم يسمعه هشيم من التيمي ولا من الحسن بن عبيد الله شيئًا. يعني: لم يسمع منه هشيم شيئًا. انتهى.

وأخرجه عبد الرزاق أيضًا (٧٣٦٧) قال: أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال: قال ابن عباس: أحل الله لك الشراب ما شككت حتى لا تشك.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٦). حدثنا وكيع عن طلحة عن عطاء عن ابن عباس قال لغلامين له وهو في دار أم هانئ في شهر رمضان وهو يتسحر، فقال أحدهما: قد طلع الفجر وقال الآخر: لم يطلع، قال: اسقياني. وإسناده ضعيف جدًّا فيه طلحة بن عمرو، قال ابن حجر: متروك.

(۱) إسناده ضعيف: وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٦). عن وهب بن نافع عن عكرمة مولى ابن عباس به.

وفي إسناده وهب بن نافع، وهو عم عبد الرزاق، مجهول الحال، لم أقف على أحد روى عنه غيره، ولا عن أحد روى عنه غيره، ولا عن أحد روى هو عنه غير عكرمة، انظر: التاريخ الكبير (٨/ ١٦٤، ١٧٠)، والثقات (٧/ ٥٥٦)، والجرح والتعديل (٩/ ٢٤).

وأخرج عبد الرزاق (٧٣٧٠) عن ابن التيمي عن أبيه عن حيان بن عمير قال: سئل ابن عباس عن الرجل يسمع الأذان وعليه ليل، قال: فليأكل، قيل: وإنه سمع مؤذنًا آخر؟ قال: شهد أحدهما لصاحبه. وهو صحيح ابن التيمي، هو معتمر بن سليان بن طرخان التيمي.

وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٢١) من طريق محمد بن عبد الوهاب ثنا يعلى بن عبيد ثنا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت قال: أرسل ابن عباس رجلين ينظران إلى الفجر، فقال أحدهما: أصبحت وقال الآخر: لا. قال: اختلفتها أرنى شرابي.

وفي إسناده يعلى بن عبيد عن سفيان ويعلى ثقة إلا أن في روايته عن سفيان لين. قال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ضعيف في سفيان، ثقة في غيره.

حتى لا تشك^(١).

عن حيان بن عمير قال: سئل ابن عباس عن الرجل يسمع الأذان وعليه ليل، قال: فليأكل، قيل: وإنه سمع مؤذنًا آخر، قال: شهد أحدهما لصاحبه (٢).

عن عطاء، عن ابن عباس، قال لغلامين له، وهو في دار أم هانئ في شهر رمضان وهو يتسحر، فقال أحدهما: قد طلع الفجر، وقال الآخر: لم يطلع، قال: اسقياني^(٣).

عن أبي أسامة عن عبد الله بن الوليد قال: حدثنا عون بن عبد الله قال: دخل رجلان على أبي بكر وهو يتسحر، فقال أحدهما: قد طلع الفجر، وقال الآخر: لم يطلع بعد. قال أبو بكر: كُلْ قد اختلفا (٤٠).

عن وكيع عن عمارة بن زاذان عن مكحول قال: رأيت ابن عمر أخذ دلوًا من زمزم، فقال لرجلين: أطلع الفجر؟ فقال أحدهما: لا، وقال الآخر: نعم، قال: فشر ب (٥٠).

عن وكيع عن الفضل بن دلهم عن الحسن قال: قال عمر: إذا شك الرجلان في الفجر فليأكلا حتى يستيقنا (٢).

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٧).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٠) عن ابن التيمي عن أبيه عن حيان بن عمير به.

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٦) عن وكيع، عن طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس به، في إسناده طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي متروك الحديث.

(٤) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥١)، وأخرجه أيضًا ابن أبي شيبة (٩١٥٢) من طريق وكيع عن عبد الله بن الوليد به.

وفي إسناده عون بن عبد الله الظاهر أنه لم يسمع من أبي بكر. وانظر: جامع التحصيل (ص٢٤٩).

(٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٣). وابن حزم في المحلى (٨/ ١٢٧).

وفي إسناده عمارة بن زاذان، قال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.

(٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٩).

وفي إسناده الحسن، وهو البصري لم يسمع من عمر.

والفضل بن دلهم، قال الحافظ ابن حجر: لين ورمي بالاعتزال.

عن معمر عن أبان عن أنس عن أبي بكر الصديق قال: إذا نظر رجلان إلى الفجر فشك أحدهما فليأكلا حتى يتبين لهما(١).

عن علي بن الأقمر، عن إبراهيم، قال: كل حتى تراه معترضًا (٢). عن خالد، عن عكرمة، قال: كل حتى تراه مثل شق الطيلسان (٣).

عن أبي داود الطيالسي، عن يزيد بن زيد، قال: سمعت الحسن وقال له رجل: أتسحر وأمتري في الصبح؟ فقال: كل ما امتريت، إنه والله ليس بالصبح خفاء (٤).

عن وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن أبي جعفر، قال: كل حتى يتبين لك الفجر (٥).

عن إسرائيل أبي موسى عن الحسن قال: قال رجل: يا رسول الله أذن المؤذن والإناء على يدي وأنا أريد الصوم؟ قال: «اشرب»(٦).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أتكره أن أشرب وأنا في البيت لا أدري لعلي قد أصبحت؟ قال: لا بأس بذلك هو شك(٧).

⁽١) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٥).

وفي إسناده أبان، وهو أبان بن أبي عياش، قال الحافظ ابن حجر: متروك.

⁽٢) رجاله ثقات: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٤) عن وكيع، عن سفيان، عن علي بن الأقمر به، ويبقى النظر في سماع علي بن الأقمر من إبراهيم النخعي فلم يُذكر إبراهيم النخعي في مشايخ علي ابن الأقمر ولم يُذكر علي بن الأقمر في الرواة عن إبراهيم النخعي.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٥) عن الثقفي، عن خالد به.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٨) ويزيد بن زيد لم أقف له على ترجمة.

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٧) وفي إسناده جابر هو الجعفي ضعيف.

⁽٦) إسناده صحيح إلى الحسن: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٩) عن ابن عيينة عن إسرائيل أبي موسى عن الحسن به، ويبقى النظر في الرجل الذي روى عنه الحسن هل هو ممن سمع منه الحسن أم أنه أرسله عنه.

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧١).

كراقوال أهل العلم:

قال الكاساني: ولو شك في طلوع الفجر فالمستحب له أن لا يأكل، هكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: إذا شك في الفجر فأحب إلي أن يدع الأكل؛ لأنه يحتمل أن الفجر قد طلع فيكون الأكل إفسادًا للصوم فيتحرز عنه (١).

قال النووي: ولو شك في طلوع الفجر جاز له الأكل والشرب والجماع وغيرها بلا خلاف حتى يتحقق الفجر للآية الكريمة: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ ﴾ [البقرة:١٨٧] وقال أيضًا: وقد اتفق أصحابنا على جواز الأكل للشاك في طلوع الفجر وصرحوا بذلك فممن صرح به الماوردي والدارمي والبندنيجي وخلائق لا يحصون، وأما قول الغزالي في الوسيط: لا يجوز الأكل هجومًا في أول النهار، وقول المتولي في مسألة السحور: لا يجوز للشاك في طلوع الفجر أن يتسحر، فلعلها أرادا بقولهما لا يجوز أنه ليس مباحًا مستوي الطرفين بل الأولى تركه، فإن أراد به تحريم الأكل على الشاك في طلوع الفجر فهو غلط مخالف للقرآن ولابن عباس ولجميع الأصحاب بل لجماهير العلماء، ولا نعرف أحدًا من العلماء قال بتحريمه إلا مالكًا فإنه حرمه وأوجب القضاء على من أكل شاكًا في الفجر (٢).

قال ابن قدامة: وإن أكل شاكًا في طلوع الفجر، ولم يتبين الأمر، فليس عليه قضاء، وله الأكل حتى يتيقن طلوع الفجر (٣).

القول الثاني: يجب القضاء؛ لأن الأصل بقاء الصوم في ذمته، فلا يسقط بالشك وهو قول مالك(٤).

قال ابن عبد البر: ولو أفطر وهو شاك في غروبها كفى مع القضاء إلا أن يكون الأغلب عليها غروبها، ومن شك في طلوع الفجر لزمه عند مالك الكف عن الأكل

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٥).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١١).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٩٠).

⁽٤) المصدر السابق.

فإن أكل مع شكه فعليه القضاء كالناسي سواء، لم يختلف في ذلك قوله، ومن أهل العلم بالمدينة وغيرها من لا يرى عليه في ذلك شيئًا حتى يتبين له طلوع الفجر.

ومن تسحر في قضاء رمضان في الفجر أو بعده وهو يظنه ليلًا ثم علم لم يلزمه عند مالك صوم ذلك اليوم وأفطره وقضى يومه الذي كان عليه لا غير، ولو شك في طلوع الفجر فالمستحب له أن لا يأكل، هكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: إذا شك في الفجر فأحب إلي أن يدع الأكل لأنه يحتمل أن الفجر قد طلع فيكون الأكل إفسادًا للصوم فيتحرز عنه (۱).

مسألة: القيء هل يفطر الصائم أم لا؟ أهل العلم يفرقون بين صورتين الصورة الأولى: من ذرعه القيء الصورة الثانية: من استقاء عامدًا

الصورة الأولى من ذرعه القيء: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من ذرعه القيء فليس بمفطر، إلا ربيعة فإنه قال: مفطر، وجمهورهم أيضًا على أن من استقاء فقاء فإنه مفطر إلا طاوسًا(٢).

كرادلة هذا القول:

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من ذرعه القيء فلا قضاء عليه، ومن استقاء فعليه القضاء» (٣٠).

⁽١) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٥١).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠١).

عن أبي سعيد، قال رسول الله ﷺ: «ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء، والحجامة، والاحتلام»(١).

وهذا الإسناد إن كان ظاهره الصحة إلا أن أهل العلم لم يصححوا الحديث بل أعلوه؛ قال البخاري: ما أراه محفوظًا. وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم: أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم. انظر العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٥) وذكر الحديث في التاريخ الكبير (١/ ٩٢) ثم قال: ولم يصح وإنها يروى هذا عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال: ثنا معاوية قال: ثنا يحيى عن عمر بن حكم بن ثوبان سمع أبا هريرة قال: إذا قاء أحدكم فلا يفطر فإنها يخرج ولا يولج.

قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٤١٠): وقال أبو داود: وبعض الحفاظ لا يراه محفوظا، وأنكره أحمد، وقال في رواية: ليس من ذا شيء، قال الخطابي: يريد أنه غير محفوظ، وقال مهنا عن أحمد: حدث به عيسى وليس هو في كتابه غلط فيه وليس هو من حديثه. قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبى عليه الله من حديث عيسى بن يونس».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٠) وأبو يعلى (٦٦٠٤) والدارقطني (٢٢٧٥)و(٢٢٧٦) من طريق عبد الله بن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به، وعبد الله بن سعيد هو ابن أبي سعيد المقبري وهو متروك الحديث.

(۱) ضعيف: أخرجه الترمذي (۷۱۹) وأبو يعلى (۱۰۳۹) وعبد بن حميد (۹۵۷) والبيهةي (٤/ ٢٢٠)، (٤/ ٢٦٤) وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٥٧) والطبراني في الأوسط(٤٨٠) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الحدري عن النبي به وفي طريق الطبراني زاد هشام بن سعد مع عبد الرحمن بن زيد كلاهما عن زيد به وعبد الرحمن ابن زيد ضعيف.

وتابع عبد الرحمن بن زيد أخواه أسامة بن زيد بن أسلم وعبد الله بن زيد بن أسلم عن زيد بن أسلم به كما في علل الدارقطني (١١/ ٢٦٧).

قال ابن أبي حاتم في العلل (٦٩٨): وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم... قالا: هذا خطأ؛ رواه سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي عَلَيْقٍ، عن النبي عَلَيْقٍ؛ وهذا الصحيح.

وسألت أبي وأبا زرعة مرة أخرى عن هذا الحديث؟ فقال أبي: هذا أشبه بالصواب، والله تعالى أعلم. وقال أبو زرعة: هذا أصح.

كرآثار الصحابة والتابعين:

عَنْ نَافِعِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنِ اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ (١).

عن هشيم عن الحجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: من تقيأ فعليه القضاء وإن ذرعه القيء فلا قضاء عليه (٢).

وأخرجه الدارقطني في السنن (٢٢٦٩) وفي العلل (١١/ ٢٦٧) من طريق هشام بن سعد، ثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ.

قال الترمذي: «حديث أبي سعيد الخدري حديث غير محفوظ» وأخرجه ابن خزيمة (١٩٧٧) من طريق هشام بن سعد، ثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار مرسلًا، وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٠٨) من طريق بحيى بن سعيد وابن خزيمة (١٩٧٨) من طريق هشام بن سعد كلاهما عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار مرسلًا، قال ابن خزيمة: سمعت محمد بن يحيى يقول: «هذا الخبر غير محفوظ عن أبي سعيد، ولا عن عطاء بن يسار، والمحفوظ عندنا: حديث سفيان ومعمر» ورواه الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن من حدثه، أن النبي على مرسلًا كما في علل الدارقطني طريق سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي على طريق سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي على النبي على به قال الدارقطني في العلل: وهو الصحيح. وأخرجه البزار (٧٨٧) عن عبدالرحمن بن عيسى بن ساسان السوسي، قال: حدثنا محمد بن عبد العزيز الرملي، قال: حدثنا عباس عن النبي عن عن النبي على ترجمة وسليان بن حيان قال عباس عن النبي على النبي على المحمد عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس عن النبي عن عالى: حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس عن عدى: له أحاديث صالحة، وإنها أتي من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كها قال ابن معين: صدوق وليس بحجة. قال ابن حجر في التلخيص الحبر (٢/ ٤٢٢): وفي اللب عن ابن عباس عند البزار وهو معلول.

(١) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (باب: ما جاء في قضاء رمضان والكفارات).

وأخرجه عبد الرزاق (٧٥٥١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:١٥٨) والبيهقي في السنن الكبرى (٢:٢١٥)، ومعرفة السنن والآثار(٢٦٠٨) كلهم من طريق مالك.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٧٩) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧٥٥٣) وفي إسناده الحارث الأعور ضعيفٍ

عن إسحاق بن إبراهيم ثنا عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: إذا ذرع الصائم القيء وهو لا يريده فلا قضاء عليه وإذا استقاء فعليه القضاء.

قال عيسى: زعم أهل البصرة أن هشامًا أوهم فيه فموضع الخلاف ها هنا(١).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٧٨ - ٩٢٨٩) والبيهقي (٢١٩) كلهم من طريق الحارث.

ولفظ البيهقي: عن الحارث عن علي الله قال: إذا أكل الرجل ناسيًا وهو صائم فإنها هو رزق رزقه الله إياه؛ وإذا تقيأ وهو صائم فعليه القضاء وإذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء.

(١) أخرجه الدارمي في السنن (١٧٢٩) هكذا موقوفًا.

وأخرجه أبو داود (۲۳۸۰) والترمذي (۷۲۰) وابن ماجه (۱۲۲۱) والنسائي في السنن الكبرى (۲۳۸۰) ومسند أحمد (۱۰٤٦۳) والبخاري في التاريخ الكبير (۱/۹۱)، وابن خزيمة (۱۹۲۰، وابن حبان (۲۰۱۸) والحاكم (۱/ ۹۸۰ - رقم ۱۹۵۷) ط – العلمية، والطحاوي في شرح معاني الآثار (۲/۷۱) والدارقطني (۲/۱۸۱) والبيهقي (۱۸۶۲) وابن الجارود في المنتقى (۳۸۵) كلهم من طريق عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا.

وأخرجه ابن ماجه (١٦٧٦) والبيهقي (٢١٩/٤) والحاكم (١/ ٥٨٩ - رقم ١٥٥٦) من طريق حفص بن غياث عن هشام بن حسان به.

قال أبو داود: نخاف ألا يكون محفوظًا. قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ليس من ذا شيء والصحيح في هذا: مالك عن نافع عن ابن عمر.

وقال الترمذي عقب روايته للحديث: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس، وقال محمد: لا أراه محفوظًا.

قال أبو عيسى: وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي على ولا يصح إسناده، وقد روي عن أبي الدرداء وثوبان وفضالة بن عبيد أن النبي على قاء فأفطر، وإنها معنى هذا أن النبي على كان صائمًا متطوعًا فقاء فضعف فأفطر لذلك، هكذا روي في بعض الحديث مفسرًا، والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة عن النبي على أن الصائم إذا ذرعه القيء فلا قضاء عليه وإذا استقاء عمدًا فليقض، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. وفي التاريخ الكبير (١/ ٩١): قال أبو عبد الله: ولم يصح وإنها يروى هذا عن عبد الله بن سعيد عن

أبيه عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال: ثنا معاوية قال: ثنا يحيى عن عمر بن حكم ابن ثوبان سمع أبا هريرة قال: إذا قاء أحدكم فلا يفطر فإنها يخرج ولا يولج.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/ ١٧٥): وعبد الله ضعيف جدًّا ورواه الدارمي من طريق عيسى بن يونس ونقل عن عيسى أنه قال: زعم أهل البصرة أن هشامًا وهم فيه، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ليس من ذا شيء. ورواه أصحاب السنن الأربعة والحاكم من طريق عيسى ابن يونس به، وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من رواية عيسى بن يونس عن هشام، وسألت محمدًا عنه، فقال: لا أراه محفوظًا. انتهى.

وقد أخرجه بن ماجه والحاكم من طريق حفص بن غياث أيضًا عن هشام قال... وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة ولا يصح إسناده ولكن العمل عليه عند أهل العلم.

وقال العقيلي في الضعفاء (٤/ ٣٣٤–٣٣٥): ثنا عبد الله بن محمد بن نصر الرملي ثنا هارون بن سعيد ثنا خالد بن نزار عن القاسم بن مبرور عن يونس بن يزيد عن عباد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «من ذرعه القيء في شهر رمضان فلا يفطر ومن تقيأ أفطر».

ثناه عبدان ثنا هارون بن سعيد ثنا خالد بن نزار عن القاسم بن مبرور قال: قال عباد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي عليه مثله، ثنا القاسم بن حبيش بن سليمان بن برد ثنا هارون بن سعيد ثنا خالد بن نزار قال: قال عباد عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي عليه مثله.

وقال عباد عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وعن الحسن عن النبي ﷺ مثله، قال الشيخ: وهذا الحديث قد اضطرب فيه أيضًا عباد.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٠) وأبو يعلى (٦٦٠٤) والدارقطني (٢/ ١٨٤)، (٢/ ١٨٥) من طريق عبد الله بن سعيد هو المقبري متروك الحدث.

وعزاه الزيلعي في نصب الراية (٢ /٣٢٧) للنسائي فقال: ورواه النسائي من حديث الأوزاعي عن أبي هريرة موقوفًا.

وقال البخاري كَلَمْهُ (باب الحجامة والقيء للصائم): وقال لي يحيى بن صالح: حدثنا معاوية بن سلام حدثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان سمع أبا هريرة ﷺ: إذا قاء فلا يفطر إنها يخرج ولا يولج.

عن الثوري عن وائل بن داود عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود قال: إنها الوضوء مما خرج والصوم مما دخل وليس مما خرج (١).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: استقاء في رمضان؟ قال: «يقضي ذلك اليوم، ويكفر بها قال رسول الله ﷺ، فإن كان ناسيًا أو جاهلًا» (٢).

عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: «من استقاء فقد أفطر، وعليه القضاء،

وإسناده حسن فيه عمر بن الحكم بن ثوبان صدوق، وقد اختلف في هذا الحديث على الرفع والوقف قال البخاري في التاريخ الكبير (١:٩١) وقال لي مسدد: حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي رسي قال: «من استقاء فعليه القضاء»، قال أبو عبدالله: ولم يصح وإنها يروى هذا عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال: ثنا معاوية قال: ثنا يحيى عن عمر بن حكم بن ثوبان سمع أبا هريرة قال: إذا

قاء أحدكم فلا يفطر فإنها يخرج ولا يولج.

(۱) مرسل: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (۲۰۸) ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢٥١- ٩٢٣٧) إبراهيم بن يزيد النخعي لم يلق ابن مسعود وهو كثير الإرسال، قال ابن حجر كتلته في فتح الباري (٤:١٧٥): وإبراهيم لم يلق ابن مسعود وإنها أخذ عن كبار أصحابه، قال أحمد بن عبد الله العجلي: لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي على ورأى عائشة رؤيًا، عن شعبة عن سليهان الأعمش، قال: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله. وقال ابن المديني: لم يلق النخعي أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقلت له: فعائشة؟ قال: هذا لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم وهو ضعيف. وقال أبو حاتم: لم يلق أحدًا من الصحابة إلا عائشة، ولم يسمع منها، وأدرك أنسًا، ولم يسمع منه.

وقال الحافظ أبو سعيد العلائي: هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بها أرسله عن ابن مسعود.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩٤٦٠) من طريق عبد الرزاق، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عباس وسيأتي في باب الحجامة للصائم.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٩).

ومن ذرعه قيء فلا قضاء عليه»(١).

عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: «إن قئت أو استقأت سهوًا لم تفطر» $^{(7)}$.

عن الحسن، وابن سيرين قالا: إذا ذرع الصائم القيء فلا يفطر، وإذا تقيأ أفطر (٣).

عن عبدة بن سليمان، عن عبد الملك، عن عطاء في الصائم يقيء، قال: إن كان استقاء فعليه أن يقضي، وإن كان ذرعه فليس عليه أن يقضي (١٤).

عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: إذا ذرعه القيء فلا إعادة عليه، وإن تهوع فعليه الإعادة (٥).

عن القاسم بن محمد، قال: الصائم إذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء، وإن قاء متعمدًا فعليه القضاء (¹⁾.

عن محمد بن عبيد، عن يعقوب بن قيس، قال: سألت سعيد بن جبير عن الرجل يسبقه القيء وهو صائم، أيقضي ذلك اليوم؟ قال: لا(٧).

عن إبراهيم، عن علقمة، قال: إذا تقيأ الرجل وهو صائم فعليه القضاء، وإن

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٥١) وابن أبي شيبة (٩٢٧٩) نحوه.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٥٢).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨١) عن أزهر السهان، عن ابن عون، عن الحسن، وابن سيرين به.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٢)، وعبد الملك بن أبي سليمان صدوق.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٣) عن غندر، عن شعبة، عن مغيرة، عن إبراهيم به، ومغيرة هو ابن مقسم كان يدلس ولا سيها عن إبراهيم.

⁽٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٤) عن عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن حبان السلمي، عن القاسم بن محمد به، وحبان السلمي لم أستطع تمييزه.

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٥).

ذرعه القيء فليس عليه القضاء^(١).

عن عبد الرحيم بن سليمان، عن ليث، عن مجاهد، مثله (٢٠).

عن ابن فضيل، عن مطرف، قال: سئل عامر عن الصائم يقيء؟ قال: إذا فجأه القيء فلا يقضي، وإن كان تقيأ عمدًا فقد أفطر (٣).

عن هشيم، عن حصين، عن عكرمة، قال: الإفطار مما دخل، وليس مما خرج^(١).

قال ابن رشد: وأما القيء: فإن جمهور الفقهاء على أن من ذرعه القيء فليس بمفطر، إلا ربيعة فإنه قال: مفطر، وجمهورهم أيضًا على أن من استقاء فقاء فإنه مفطر إلا طاوسًا (٥٠).

قال مالك: إن ذرعه القيء في رمضان فلا شيء عليه، وإن استقاء فعليه القضاء^(١).

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أنه لا شيء على الصائم إذا ذرعه القيء، وانفرد الحسن البصري، فقال: عليه. ووافق في أُخرى(٧).

قال النووي: قال: وأما من ذرعه القيء فقال علي وابن عمر وزيد بن أرقم ومالك والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي: لا يبطل صومه، قال: وهذا قول كل من يحفظ عنه العلم وبه أقول (٨).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٨) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة به.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٩٠).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٩٤).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٩٣).

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠١).

⁽٦) المدونة (١/ ٢٧١).

⁽٧) الإجماع لابن المنذر (٤٨).

⁽٨) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٣ - ٢٢٤).

قال ابن قدامة: ومن ذرعه فلا شيء عليه؛ وهذا قول عامة أهل العلم. قال الخطابي: لا أعلم بين أهل العلم فيه اختلافًا (١).

قال البغوي: والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة، قال: «من استقاء عمدًا، فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء، فلا قضاء عليه»، لم يختلفوا في هذا^(٢).

قال ابن بطال: وأجمع الفقهاء أن من ذرعه القيء فلا قضاء عليه (٣).

الصورة الثانية: من استقاء عامدًا:

وذهب جماهير أهل العلم - بل قد حكى بعضهم الإجماع في هذه الصورة - إلى أن من تعمد القيء فإنه يبطل صومه وعليه القضاء.

كرادلة هذا القول:

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من ذرعه القيء فلا قضاء عليه، ومن استقاء فعليه القضاء»(٤).

عن أبي الدرداء أخبره أن النبي ﷺ قاء فأفطر، قال: فلقيت ثوبان، فقال: أنا صببت لرسول الله ﷺ وضوءه (٥٠).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٨).

⁽٢) شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٩٥).

⁽٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٨٠).

⁽٤) معلول: وتقدم تخريجه.

⁽٥) سنده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٨٣)، والترمذي (٨٧)، والنسائي في الكبرى (٣١٠٧-٣١) وأحمد (٥/ ١٩٥٥، ٦/ ٤٤٩)، وابن خزيمة (١٩٥٨، ١٩٥٩) وغيرهم منهم حسين المعلم وهشام الدستوائي وغيرهما من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن يعيش بن الوليد عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء به، وسنده صحيح.

ورواه معمر عن يحيى عن يعيش عن خالد بن معدان به، وأسقط الأوزاعي وقال فيه: استقاء النبي فأفطر فأتي بهاء فتوضأ، قال الترمذي: وحديث معمر خطأ، قلت: وذلك أن رواية معمر عن البصرين فيها مقال.

عن الفضل بن دكين عن إسرائيل عن جابر عن طلحة عن الضحاك عن ابن عباس قال: إذا تقيأ الصائم فقد أفطر (١).

عن أسباط بن محمد، عن مطرف، عن عامر إذا تقيأ متعمدًا فقد أفطر (٢). عن الضحاك، عن ابن عباس، قال: إذا تقيأ الصائم فقد أفطر (٣).

وقال بعضهم: عن يعيش عن أبيه عن معدان، والراجح إسقاطه كها قاله أحمد في العلل (٥٥٥)، وابن خزيمة (١٩٥٧) والحاكم (١٥٥٣) وقيل لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث؟ فقال: حسين المعلم يجوده. ومثله قال البخاري.

قال الترمذي في العلل الكبير (ص: ٥١): سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: جود حسين المعلم هذا الحديث، قال أبو عيسى: وحديث معمر خطأ.

وانظر لزامًا التلخيص الحبير ونصب الراية؛ فقد نقلا تصحيح عدد من أهل العلم لهذا الحديث. وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٩١)، والطحاوي في المعاني (٣١٥٨) وغيرهما من طريق بلج بن عبدالله عن أبي شيبة المهري عن أبي الدرداء به، وبلج وشيخه مجهولان وقال البخاري: إسناده لا يعرف. (تعجيل المنفعة).

(١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٢٨٧).

في إسناده جابر وهو ابن يزيد الجعفي ضعيف، وفيه انقطاع أيضًا؛ الضحاك بن مزاحم لم يلق ابن عباس، قال العلائي في جامع التحصيل (ص٩٩): كان شعبة ينكر أن يكون لقي ابن عباس. وروي عن يونس بن عبيد أنه قال: ما رأى ابن عباس قط.

وعن عبد الملك بن ميسرة: أنه لم يلقه إنها لقي سعيد بن جبير بالري فأخذ عنه التفسير.

وروى شعبة أيضًا عن مشاش أنه قال: سألت الضحاك: لقيت ابن عباس؟ قال: لا.

وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل: الضحاك لقي ابن عباس؟ قال: ما علمت، قيل: فممن سمع التفسير؟ قال: يقولون: سمعه من سعيد بن جبير.

وقال أبو زرعة: الضحاك عن علي الله مرسل ولم يسمع من ابن عمر شيئًا ولا من ابن عباس. وقال ابن حبان: أما رواياته عن أبي هريرة وابن عباس وجميع من روى عنهم ففي ذلك كله نظر وإنها اشتهر بالتفسير.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٦).

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٧)عن الفضل بن دكين، عن إسرائيل، عن جابر،
 عن طلحة، عن الضحاك، عن ابن عباس به، وجابر هو الجعفي ضعيف.

عن معمر، عن الزهري، وعن حفص، عن الحسن، قالا: «من استقاء فقد أفطر، وعليه القضاء»(١).

كر أقوال أهل العلم:

قال ابن قدامة: معنى استقاء: تقيأ مستدعيًا للقيء. وذرعه: خروج من غير اختيار منه، فمن استقاء فعليه القضاء؛ لأن صومه يفسد به. ومن ذرعه فلا شيء عليه؛ وهذا قول عامة أهل العلم. قال الخطابي: لا أعلم بين أهل العلم فيه اختلافًا(۲).

قال ابن رشد: وجمهورهم أيضًا على أن من استقاء فقاء فإنه مفطر إلا طاوسًا (٣). وقال ابن المنذر: وأجمعوا على إبطال صوم من استقاء عامدًا (٤).

قال البغوي: والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة، قال: «من استقاء عمدًا فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه»، لم يختلفوا في هذا (٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما من تدبر أصول الشرع ومقاصده فإنه رأى الشارع لما أمر بالصوم أمر فيه بالاعتدال حتى كره الوصال، وأمر بتعجيل الفطر وتأخير السحور وجعل أعدل الصيام وأفضله صيام داود، وكان من العدل أن لا يخرج من الإنسان ما هو قيام قوته؛ فالقيء يخرج الغذاء والاستمناء يخرج المني والحيض يخرج الدم وبهذه الأمور قوام البدن، لكن فرق بين ما يمكن الاحتراز منه وما لا يمكن فالاحتلام لا يمكن الاحتراز منه وكذلك من ذرعه القيء وكذا دم الاستحاضة فإنه ليس له وقت معين بخلاف دم الحيض فإن له وقتًا معينًا، فالمحتجم أخرج دمه وكذلك الخبروح فإن هذا أخرج دمه وكذلك المفتصد بخلاف من خرج دمه بغير اختياره كالمجروح فإن هذا

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٥٠).

⁽٢) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٨).

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٥٤).

⁽٤) الإجماع لابن المنذر (٤٨).

⁽٥) شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٩٥).

لا يمكن الاحتراز منه، فكانت الحجامة من جنس القيء والاستمناء والحيض وكان خروج دم الجرح من جنس الاستحاضة والاحتلام وذرع القيء، فقد تناسبت الشريعة وتشابهت ولم تخرج عن القياس (١).

لكن حدث بعض النزاع في هذه الصورة، واختلف العلماء فيمن استقاء بعد إجماعهم على أن من ذرعه القيء فلا شيء عليه؛ فقال مالك والثوري وأبو حنيفة وصاحباه والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق: من استقاء عامدًا فعليه القضاء قال أبو عمر على هذا جمهور العلماء فيمن استقاء أنه ليس عليه إلا القضاء، روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين وهو قول ابن شهاب (٢).

قال ابن قدامة: وحكي عن ابن مسعود وابن عباس أن القيء لا يفطر (٣).

ولم أقف على إسناد لأثر ابن مسعود وابن عباس ﷺ ولعله يحمل على من لم يتعمد.

وقال الحافظ ابن حجر: ونقل ابن المنذر الإجماع على بطلان الصوم بتعمد القيء، لكن نقل ابن بطال عن ابن عباس وابن مسعود: لا يفطر مطلقًا، وهي إحدى الروايتين عن مالك(٤).

قال الصنعاني: والحديث دليل على أنه لا يفطر بالقيء الغالب؛ لقوله: «فلا قضاء عليه»؛ إذ عدم القضاء فرع الصحة وعلى أنه يفطر من طلب القيء واستجلبه وظاهره وإن لم يخرج له قيء لأمره بالقضاء، ونقل ابن المنذر الإجماع على أن تعمد القيء يفطر.

قلت: ولكنه روي عن ابن عباس ومالك وربيعة والهادي أن القيء لا يفطر مطلقًا إلا إذا رجع منه شيء فإنه يفطر، وحجتهم ما أخرجه الترمذي والبيهقي

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۰/ ۵۲۸).

⁽٢) الاستذكار (٣/ ٣٤٧).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٨).

⁽٤) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٧٤).

بإسناد ضعيف: «ثلاث لا يفطرن القيء والحجامة والاحتلام» ويجاب عنه بحمله على من ذرعه القيء؛ جمعًا بين الأدلة وحملًا للعام على الخاص، على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سندًا فالعمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية (۱). كرادلة هذا القول:

عن أبي سعيد، قال رسول الله على: «ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء، والحجامة، والاحتلام»(٢).

قال الصنعاني: ويجاب عنه بحمله على من ذرعه القيء؛ جمعًا بين الأدلة وحملًا للعام على الخاص، على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سندًا فالعمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية (٣).

قال البخاري: وَقَالَ لِي يَخْيَى بْنُ صَالِح: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّام، حَدَّثَنَا يَخْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ الحَكَم بْنِ ثَوْبَانَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﴿ إِذَا قَاءَ فَلاَ يُفْطِرُّ إِنَّهَا يُخْرِجُ وَلاَ يُولِجُ»، وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿ أَنَّهُ يُفْطِرُ ﴾ وَالأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعِكْرِمَةُ: ﴿ الصَّوْمُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ ﴾ (٤).

قال ابن حجر: قلت: ويمكن الجمع بين قول أبي هريرة: «إذا قاء لا يفطر» وبين قوله: «إنه يفطر» عاد أنه تعمد القيء واستدعى به (٥).

عن أبي ظبيان، عن ابن عباس في الحجامة للصائم، قال: الفطر مما دخل، وليس مما يخرج (٦).

⁽١) سبل السلام (٢/ ١٦١).

⁽٢) ضعيف: وتقدم تخريجه.

⁽٣) سبل السلام (٢/ ١٦١).

⁽٤) صحيح البخاري (٣/ ٣٣).

⁽٥) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٧٥).

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤١١) عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، به.

وهذا الأثر ليس صريحًا في أن من استقاء عمدًا لا يفطر فهو أولًا ورد في الحجامة، ثم هو منتقض فهناك ما يخرج وهو ناقض للصيام فالمني مثلًا إذا خرج بجهاع فهو موجب للقضاء، والكفارة وإذا خرج باستمناء فهو موجب للقضاء، وكذلك دم الحيض فهو مما يخرج ومع ذلك يبطل به الصيام ويجب القضاء.

□ والراجح: أن من تعمد القيء فإن صومه يبطل وعليه القضاء.

مسألة: إذا ابتلع شيئًا صلبًا أو ما لا يؤكل في العادة هل يبطل صومه؟

قال النووي: إذا ابتلع الصائم ما لا يؤكل في العادة؛ كدرهم ودينار أو تراب أو حصاة أو حشيشًا أو نارًا أو حديدًا أو خيطًا أو غير ذلك أفطر بلا خلاف عندنا، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف، وحكى أصحابنا عن أبي طلحة الأنصاري الصحابي الصحابي المحلم والحسن بن صالح وبعض أصحاب مالك أنه لا يفطر بذلك (١).

قال ابن قدامة: فلو ابتلع حصاة أو نواة أو فستقة بقشرها، فلا كفارة عليه. واحتجوا بأنه أفطر بأعلا ما في الباب من جنسه، فوجبت عليه الكفارة كالمجامع. ولنا أنه أفطر بغير جماع، فلم توجب الكفارة، كبلع الحصاة أو التراب(٢).

والصواب: ما ذهب إليه الجمهور من أن من ابتلع شيئًا فوصل إلى جوفه ولو كان شيئًا لا يؤكل عادة فإنه يفطر وعليه القضاء.

مسألة: هل بلع الريق يفطر الصائم؟

قال النووي: ابتلاع الريق لا يفطر بالإجماع إذا كان على العادة؛ لأنه يعسر الاحتراز منه قال أصحابنا: وإنها لا يفطر بثلاثة شروط أحدها أن يتمحض الريق فلو اختلط بغيره وتغير لونه أفطر بابتلاعه سواء كان المغير طاهرًا؛ كمن فتل خيطًا مصبوغًا تغير به ريقه أو نجسًا؛ كمن دميت لثته أو انقلعت سنه أو تنجس فمه بغير

⁽١) المجموع شرح المهذب.

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٦).

ذلك فإنه يفطر بلا خلاف؛ لأن المعفو عنه هو الريق للحاجة وهذا أجنبي غير الريق (١).

قال ابن قدامة: وما لا يمكن التحرز منه، كابتلاع الريق لا يفطره، لأن اتقاء ذلك يشق، فأشبه غبار الطريق، وغربلة الدقيق، فإن جمعه ثم ابتلعه قصدًا لم يفطره؛ لأنه يصل إلى جوفه من معدته أشبه ما إذا لم يجمعه. وفيه وجه آخر، أنه يفطره؛ لأنه أمكنه التحرز منه، أشبه ما لو قصد ابتلاع غبار الطريق. والأول أصح (٢).

قال ابن حزم: وأما الريق فقل أو كثر فلا خلاف في أن تعمد ابتلاعه لا ينقض الصوم وبالله تعالى التوفيق (٣).

مسألة: لو ابتلع شيئًا يسيرًا جدًّا كحبة سمسم أو غيرها أو ابتلع شيئًا مما يبقى في الفم بعد الأكل أو بين أسنانه متعمدًا هل يبطل صومه؟

فأما إن كان يسيرًا يشق التحرز منه فهذا لا يفطر به.

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن لا شيء على الصائم فيها يزدرده (١٠) مما يجري مع الريق مما بين أسنانه، فيها لا يقدر على الامتناع منه (٥).

وأما إن كان كثيرًا يمكن لفظه ويمكن التحرز منه، فقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن صومه يبطل، وهو قول أكثر أهل العلم:

⁽١) المجموع شرح المهذب.

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٥٤).

⁽٣) المحل (٦/ ١٧٧).

⁽٤) أي: يبتلعه قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٥٣): وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «فَجَعَلَ مالكُ بْنُ سِنانٍ يَمْلَجُ الدَّمَ بِفِيهِ مِنْ وَجه رَسول الله ﷺ، ثُمَّ ازْدَرَدَه ۗ أَيْ: مَصَّه ثُمَّ ابْتَلَعَه. وانظر لسان العرب (٢/ ٣٦٩).

⁽٥) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٨).

قال الشافعي: نفطره بها بين أسنانه، إذا كان يقدر على طرحه(١).

قال النووي: لو ابتلع شيئًا يسيرًا جدًّا كحبة سمسم أو خردل ونحوهما أفطر بلا خلاف عندنا وبه قال جمهور العلماء، وقال المتولي: يفطر عندنا ولا يفطر عند أبي حنيفة كما قال في الباقي في خلل الأسنان (٢).

قال ابن قدامة: ومن أصبح بين أسنانه طعام؛ لم يخل من حالين: أحدهما؛ أن يكون يسيرًا لا يمكن الفظه، فازدرده، فإنه لا يفطر به؛ لأنه لا يمكن التحرز منه، فأشبه الريق، قال ابن المنذر: أجمع على ذلك أهل العلم. الثاني، أن يكون كثيرًا يمكن لفظه، فإن لَفَظَه فلا شيء عليه، وإن ازدرده عامدًا فسد صومه في قول أكثر أهل العلم. وقال أبو حنيفة: لا يفطر؛ لأنه لا بد له أن يبقى بين أسنانه شيء مما يأكله، فلا يمكن التحرز منه، فأشبه ما يجري به الريق. ولنا أنه بلع طعامًا يمكنه لفظه باختياره، ذاكرًا لصومه، فأفطر به (٣).

قال ابن حزم: وإنها الحق الواضح فإن كل ما سمي أكلًا أي شيء كان فتعمده يبطل الصوم، وأما الريق فقل أو كثر فلا خلاف في أن تعمد ابتلاعه لا ينقض الصوم وبالله تعالى التوفيق (٤٠).

القول الثاني: أن صومه صحيح ولا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة ومالك.

قال ابن القاسم: قلت: أرأيت الصائم يدخل حلقه الذباب أو الشيء يكون بين أسنانه مثل فلقة الحبة أو نحوها فيبتلعه مع ريقه؟ قال مالك: لا شيء عليه (٥).

قال الشيباني: قلت: أرأيت الصائم يدخل الذباب جوفه أو الشيء من الطعام يكون بين أسنانه فيدخل جوفه هل يفطره ذلك وقد دخل جوفه وهو ذاكر لصومه

⁽١) الأم للشافعي.

⁽٢) المجموع شرح المهذب.

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٠).

⁽٤) المحلي (٦/ ١٧٧).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٧١).

وهو كاره؟ قال: لا يفطره ذلك وهو على صومه؛ لأنه ليس بطعام ولأنه مغلوب(١).

والصواب والله أعلم: القول الأول بأن من تعمد ابتلاع طعام يسير يمكنه لفظه ولا يشق التحرز منه فإن صومه باطل.

مسألة: هل ابتلاع النخامة يبطل الصوم؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

فمنهم من ألحقها بالطعام والشراب فحكم بأنها تفطر ومنهم من ألحقها بالريق فقال: إنها لا تفطر.

قال ابن قدامة: وإن ابتلع النخامة ففيها روايتان، إحداهما، يفطر. قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: إذا تنخم، ثم ازدرده، فقد أفطر؛ لأن النخامة من الرأس تنزل، والريق من الفم. ولو تنخع من جوفه، ثم ازدرده، أفطر. وهذا مذهب الشافعي؛ لأنه أمكن التحرز منها، أشبه الدم، ولأنها من غير الفم، أشبه القيء. والرواية الثانية، لا يفطر. قال في رواية المروذي: ليس عليك قضاء إذا ابتلعت النخامة وأنت صائم؛ لأنه معتاد في الفم، غير واصل من خارج، أشبه الريق (٢).

قال النووي: قال أصحابنا: النخامة إن لم تحصل في حد الظاهر من الفم لم تضر بالاتفاق، فإن حصلت فيه بانصبابها من الدماغ في الثقبة النافدة منه إلى أقصى الفم فوق الحلقوم نُظِرَ إن لم يقدر على صرفها ومجها حتى نزلت إلى الجوف لم تضر، وإن ردها إلى فضاء الفم أو ارتدت إليه ثم ابتلعها أفطر على المذهب وبه قطع الجمهور، وحكى صاحب العدة والبيان وجهًا أنه لا يفطر لأن جنسها معفو عنه. وهذا شاذ مرود، وإن قدر على قطعها من مجراها ومجها فتركها حتى جرت بنفسها فوجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره:

أحدهما: يفطر لتقصيره، قال الرافعي: وهذا هو الأوفق لكلام الأصحاب.

⁽١) الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (٢/ ٢٣٩) وانظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ٢٤٢).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٥٥).

والثاني: لا يفطر؛ لأنه لم يفعل شيئًا وإنها ترك الدفع فلم يفطر كها لو وصل الغبار إلى جوفه مع إمكان إطباق فيه ولم يطبقه فإنه لا يفطر، قال الشيخ أبو عمر وابن الصلاح: ولعل هذا الوجه أقرب. قال: ولم أجد ذكرًا لأصحها والله تعالى أعلم (١).

قال النفراوي: البلغم يخرج من الصدر إلى طرف اللسان ويبلعه لا قضاء عليه ولو تمكن من طرحه، ومثله النخامة ولو وصلت إلى طرف اللسان وتعمد ابتلاعها لا قضاء عليه في شيء من ذلك، خلافًا لخليل في إيجابه القضاء على من تمكن من طرحه، ومما لا قضاء فيه بالأولى الريق يتعمد جمعه في فيه ويبلعه على أحد قولين وأظنه الراجح (٢).

سئل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين كَتْلَتْهُ: ما حكم بلع الصائم البلغم أو النخامة؟

فأجاب فضيلته بقوله: البلغم أو النخامة إذا لم تصل إلى الفم فإنها لا تفطر، قولًا واحدًا في المذهب، فإن وصلت إلى الفم ثم ابتلعها ففيه قولان لأهل العلم:

منهم من قال: إنها تفطر، إلحاقًا لها بالأكل والشرب.

ومنهم من قال: لا تفطر، إلحاقًا لها بالريق، فإن الريق لا يبطل به الصوم، حتى لو جمع ريقه وبلعه، فإن صومه لا يفسد.

وإذا اختلف العلماء فالمرجع الكتاب والسنة، وإذا شككنا في هذا الأمر هل يفسد العبادة أو لا يفسدها؟ فالأصل عدم الإفساد وبناء على ذلك يكون بلع النخامة لا يفطر.

والمهم أن يدع الإنسان النخامة ولا يحاول أن يجذبها إلى فمه من أسفل حلقه، ولكن إذا خرجت إلى الفم فليخرجها، سواء كان صائمًا أم غير صائم. أما التفطير فيحتاج إلى دليل يكون حجة للإنسان أمام الله على إفساد الصوم (٣).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٣).

⁽٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٠٩).

⁽٣) مجموع فتاوي ورسائل العثيمين (١٩/ ٣٥٥).

حكم التداوي بالحقن

قال النووي: الحقنة ذكرنا أنها مفطرة عندنا، ونقله ابن المنذر عن عطاء والثوري وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق، وحكاة العبدري وسائر أصحابنا أيضًا عن مالك ونقله المتولى عن عامة العلماء (١١).

قال السرخسي: والحقنة تفطر الصائم لوصول المفطر إلى باطنه (٢).

قال في المدونة: قلت: فلو أن رجلًا احتقن في رمضان؟ فقال: كرهه مالك ورأى أن عليه في ذلك القضاء.

قال ابن القاسم: ولا كفارة عليه وقد بلغني ذلك عن مالك.

قلت: أرأيت من احتقن في رمضان أو في صيام واجب عليه أن يكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك؟ قال: قال مالك: عليه القضاء، قال ابن القاسم: ولا كفارة عليه.

قلت: أفكان مالك يكره الحقنة للصائمة؟ قال: نعم... قال مالك: وإن احتقن بشيء يصل إلى جوفه فأرى عليه القضاء، قال ابن القاسم: ولا كفارة عليه (٣).

قال النووي: وأما الحقنة فتفطر على المذهب وبه قطع المصنف والجمهور... فعلى المذهب قال أصحابنا، سواء كانت الحقنة قليلة أو كثيرة وسواء وصلت إلى المعدة أم لا فهي مفطرة بكل حال عندنا(٤).

قال الماوردي: فأما إذا احتقن بالدواء فقد أفطر، قليلًا كان ذلك أو كثيرًا أو سواء وصل إلى المعدة أم لا (٥).

قال إسحاق بن منصور: قلت: الحقنة للصائم وغير الصائم تكرهها؟ قال: أما

⁽١) المجموع شرح المهذب.

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٣/ ٦٧).

⁽٣) المدونة (١/ ٢٦٩).

⁽٤) المجموع شرح المهذب.

⁽٥) الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٦).

للمضطر فلا بأس بها، وأما الصائم إذا كان في رمضان فقد أفطر(١١).

قال المرداوي: قوله: أو احتقن أو داوى الجائفة بها يصل إلى جوفه فسد صومه وهذا المذهب وعليه الأصحاب واختار الشيخ تقي الدين عدم الإفطار بمداواة جائفة ومأمومة وبحقنة (٢).

القول الثاني: وذهب إلى جوازها الحسن بن صالح وداود وكرهها مجاهد والشعبي وقال بعضهم: لا بأس بالاحتقان حال الضرورة، وهو قول النخعي (٣).

قال شيخ الإسلام: وأما الكحل والحقنة وما يقطر في إحليله ومداواة المأمومة والجائفة فهذا مما تنازع فيه أهل العلم، فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك ومنهم من فطر بالجميع لا بالكحل ومنهم من لم يفطر بالجميع لا بالتقطير ومنهم من لم يفطر بالكحل ولا بالتقطير ويفطر بها سوى ذلك. والأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك؛ فإن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام، فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام ويفسد الصوم بها لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة كما بلغوا سائر شرعه، فلما لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي علي في ذلك لا حديثًا صحيحًا ولا ضعيفًا ولا مسئدًا ولا مرسلًا – علم أنه لم يذكر شيئًا من ذلك (٤).

🗐 فتاوى أهل العلم المعاصرين:

س: ما حكم من حقن حقنة في الوريد والعضل أثناء النهار بشهر رمضان وهو صائم وأكمل صومه، هل فسد صومه ووجب قضاؤه أم لا؟

ج: صومه صحيح؛ لأن الحقنة في الوريد ليست من جنس الأكل والشرب،

⁽١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٣/ ١٢١٢).

⁽٢) الإنصاف (٣/ ٢١٢).

 ⁽٣) البناية شرح الهداية (٤/ ٦٣) والحاوى الكبير (٣/ ٤٥٦).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢٥/ ٢٣٣).

وهكذا الحقنة في العضل من باب أولى، لكن لو قضى من باب الاحتياط كان أحسن. وتأخيرها إلى الليل إذا دعت الحاجة إليها يكون أولى وأحوط؛ خروجًا من الخلاف في ذلك. وفق الله الجميع (١).

س: قرأت في بعض الكتب الفقهية ومنها كتاب (فقه السنة) لمؤلفه الشيخ سيد سابق أن الإبر المغذية وغيرها التي لا تدخل عن طريق الجوف أو الفم ليست مفطرة، وأعلم أن هناك رأيًا لبعض الفقهاء يقضي بغير ذلك، فها الرأي المعروف لدى جمهور العلماء؟ جزاكم الله خيرًا.

ج: الصواب أن الإبر المغذية تفطر الصائم إذا تعمد استعمالها، أما الإبر العادية فلا تفطر الصائم، والله ولي التوفيق (٢).

س: ما حكم استعمال الإبر التي في الوريد والإبر التي في العضل، وما الفرق بينهما وذلك للصائم؟

ج: الصحيح أنهما لا تفطران، وإنها التي تفطر هي إبر التغذية خاصة، وهكذا أخذ الدم للتحليل لا يفطر به الصائم؛ لأنه ليس مثل الحجامة، أما الحجامة فيفطر بها الحاجم والمحجوم في أصح أقوال العلماء؛ لقول النبي عليه: «أفطر الحاجم والمحجوم»(٣).

س: إذا حصل للإنسان ألم في أسنانه، وراجع الطبيب، وعمل له تنظيفًا أو حشوًا أو خلع أحد أسنانه، فهل يؤثر ذلك على صيامه؟ ولو أن الطبيب أعطاه إبرة لتخدير سنه، فهل لذلك أثر على الصيام؟

ج: ليس لما ذكر في السؤال أثر في صحة الصيام، بل ذلك معفو عنه، وعليه أن يتحفظ من ابتلاع شيء من الدواء أو الدم، وهكذا الإبرة المذكورة لا أثر لها في صحة الصوم؛ لكونها ليست في معنى الأكل والشرب. والأصل صحة الصوم

⁽۱) مجموع فتاوی ابن باز (۱۵/ ۲۵۷).

⁽۲) مجموع فتاوی ابن باز (۱۵/ ۲۵۷).

⁽٣) مجموع فتاوي ابن باز (١٥/ ٢٥٨).

وسلامته^(۱).

قال الشيخ ابن العثيمين: قوله: «أو احتقن» الاحتقان هو إدخال الأدوية عن طريق الدبر، وهو معروف، ولا يزال يعمل، فإذا احتقن فإنه يفطر بذلك؛ لأن العلة وصول الشيء إلى الجوف، والحقنة تصل إلى الجوف، أي: تصل إلى شيء مجوف في الإنسان، فتصل إلى الأمعاء فتكون مفطرة، فإذا وصل إلى الجوف شيء عن طريق الفم، أو الأنف، أو أي منفذ كان، فإنه يكون مفطرًا، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد، وعليه أكثر أهل العلم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله: لا فطر بالحقنة؛ لأنه لا يطلق عليها اسم الأكل والشرب لا لغة ولا عرفًا، وليس هناك دليل في الكتاب والسنة أن مناط الحكم وصول الشيء إلى الجوف، ولو كان لقلنا: كل ما وصل إلى الجوف من أي منفذ كان فإنه مفطر، لكن الكتاب والسنة دلا على شيء معين وهو الأكل والشرب.

وقال بعض العلماء المعاصرين: إن الحقنة إذا وصلت إلى الأمعاء فإن البدن يمتصها عن طريق الأمعاء الدقيقة، وإذا امتصها انتفع منها، فكان ما يصل إلى هذه الأمعاء الدقيقة كالذي يصل إلى المعدة من حيث التغذي به، وهذا من حيث المعنى قد يكون قويًا، لكن قد يقول قائل: إن العلة في تفطير الصائم بالأكل والشرب ليست مجرد التغذية، وإنها هي التغذية مع التلذذ بالأكل والشرب، فتكون العلة مركبة من جزأين: أحدهما: الأكل والشرب. الثاني: التلذذ بالأكل والشرب؛ لأن التلذذ بالأكل والشرب عما تطلبه النفوس، والدليل على هذا أن المريض إذا غذي بالإبر لمدة يومين أو ثلاثة، تجده في أشد ما يكون شوقًا إلى الطعام والشراب مع أنه متغذً.

فإن قيل: ينتقض قولكم إن العلة مركبة من جزأين... إلى آخره أن السعوط مفطر مع أنه لا يحصل به تلذذ بالأكل والشرب.

فالجواب: أن الأنف منفذ معتاد لتغذية الجسم، فألحق بها كان عن طريق الفم.

⁽١) مجموع فتاوي ابن باز (١٥/ ٢٥٩).

وبناء على هذا نقول: إن الحقنة لا تفطر مطلقًا، ولو كان الجسم يتغذى بها عن طريق الأمعاء الدقيقة.

فيكون القول الراجح في هذه المسألة قول شيخ الإسلام ابن تيمية مطلقًا، ولا التفات إلى ما قاله بعض المعاصرين.

ومن الحقن المعروفة الآن ما يوضع في الدبر عند شدة الحمى، ومنها أيضًا ما يدخل في الدبر من أجل العلم بحرارة المريض وما أشبه ذلك، فكل هذا لا يفطر.

ع فتاوى سماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين تَعَلَّله:

سئل فضيلة الشيخ تخلّله: ما حكم الحقن الشرجية التي يحقن بها المريض وهو صائم؟

فأجاب فضيلته بقوله: الحقن الشرجية التي يحقن بها المرضى في الدبر ضد الإمساك اختلف فيها أهل العلم:

فذهب بعضهم إلى أنها مفطرة، بناء على أن كل ما يصل إلى الجوف فهو مفطر.

وقال بعضهم: إنها ليست مفطرة، وممن قال بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية كنلة وعلل ذلك بأن هذا ليس أكلًا ولا شربًا، ولا بمعنى الأكل والشرب، والذي أرى أن ينظر إلى رأي الأطباء في ذلك فإذا قالوا: إن هذا كالأكل والشرب وجب إلحاقه به وصار مفطرًا، وإذا قالوا: إنه لا يعطي الجسم ما يعطيه الأكل والشرب فإنه لا يكون مفطرًا (٢).

سئل فضيلة الشيخ كَنَالله: الحقنة في العضل أو الوريد أو الإبر المغذية هل تفسد

⁽١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/ ٣٦٨).

⁽٢) مجموع فتاوي ورسائل ابن عثيمين (١٩/ ١٤٩).

الصوم؟

فأجاب فضيلته بقوله: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، جوابنا على هذا أن نقول: الصائم إذا احتقن بالإبر في وريده، أو في عضلاته فإن صومه لا يفسد بذلك؛ لأن هذا ليس بأكل ولا شرب، ولا بمعنى الأكل والشرب، والله تبارك وتعالى يقول للنبي على الأكل والشرب، والله تبارك وتعالى يقول للنبي على الأكل والشرب، والله تبارك وتعالى يقول للنبي المسلمين ورَحْمَةً وَبُشَرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ السحاد، ١٩ فكل شيء يحتاج الناس إليه لاسيها في عباداتهم العظيمة كالصوم فإن الشرع لابد أن يبينه، ولم يأت عن رسول الله على فظ عام يدل على أن الصائم يفطر بكل ما يدخل إلى جوفه من أي طريق، وإنها جاء بالفطر بالأكل والشرب.

وعلى هذا فالإبر في العضلات، أو في العرق لا تفطر حتى لو أحس بطعمها في حلقه، وإنها قال كثير من أهل العلم بأن الإبر المغذية التي يستغنى بها عن الطعام والشراب تفطر الصائم؛ لأنها بمعنى الأكل والشرب، وهي التي إذا استعملها المرء لم يحتج معها إلى الطعام والشراب، والشرع حكيم لا يفرق بين شيئين متماثلين بالمعنى، وعلى هذا إذا ركب للإنسان حقن مغذية تغنيه عن الطعام والشراب فإنه يكون بذلك كالأكل والشرب، ولا يصح له الصوم، والغالب أن مثل هذه الحقن لا يحتاج إليها إلا إنسان مريض يباح له الفطر، ولكننا نقول ذلك من أجل تبيين الحكم.

على أنه لقائل أن يقول: إن هذه الحقن أيضًا لا تفطر؛ لأنه لا يحصل بها ما يحصل بالأكل والشرب من التلذذ والشهوة، والتغذية الكاملة وملء المعدة، ولهذا تجد الذي يتغذى بها يكون معه شوق كبير إلى الأكل والشرب، ويرى أنه لم يستغن بها عن الأكل والشرب، ولا ندري فلعل الشرع عندما منع الأكل والشرب للصائم لا لأنه يتغذى به فقط، بل لأنه يتغذى به وينال به شهوته.

لكن يرد على هذا أن النبي على قال في الوضوء: «بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائعًا» ولهذا نرى أنه لا يستعمل مثل هذه الحقن وهو صائع إلا في حال مرض يبيح

له الفطر، وحينتذ يفطر ويستعملها ويقضي الصوم الواجب، والله الموفق(١).

سئل فضيلة الشيخ كتتشه: هل الإبر والحقن العلاجية في نهار رمضان تؤثر على الصيام؟

فأجاب فضيلته بقوله: الإبر العلاجية قسان:

أحدهما: ما يقصد به التغذية ويستغنى به عن الأكل والشرب، لأنها بمعناه، فتكون مفطرة؛ لأن نصوص الشرع إذا وجد المعنى الذي تشتمل عليه صورة من الصور حكم على هذه الصورة بحكم ذلك النص.

القسم الثاني: الإبر التي لا تغذي أي: لا يستغنى بها عن الأكل والشرب، فهذه لا تفطر؛ لأنه لا ينالها النص لفظًا ولا معنى، فهي ليست أكلًا ولا شرابًا، ولا بمعنى الأكل ولا الشرب، والأصل صحة الصيام حتى يثبت ما يفسده بمقتضى الدليل الشرعي^(۲).

ثانيا: الجماع

🗐 من مبطلات الصيام الجهاع عمدًا في نهار رمضان.

ودليل ذلك من الكتاب والسنة والإجماع:

كرأما من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَ إِلَى نِسَآمِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمٌ فَٱلْكَن بَيْسُ لَهُنَّ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنْكُمْ كُنتُمْ قَنْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمٌ فَٱلْكَن بَيْشُ وَهُنَّ وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ الْفَيْدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلنَّيْلِ وَلَا تُبَيْشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِي النَّيْطِ ٱلْأَسُودِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلنَّيْلِ وَلَا تُبَيْشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَنَاكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَتِهِ عَلِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَقُونَ ﴾ المُسَجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَنَاكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَتِهِ عَلِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَقُونَ ﴾ [البقرة:١٨٥].

⁽۱) مجموع فتاوي ورسائل ابن عثيمين (۱۹/ ۱۵۷).

⁽٢) كتب ورسائل للعثيمين (٢٣٣/ ٢١).

کروأما من السنة:

عنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهُ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَیْهُ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلُ فَقَالَ يَا رَسُولَ الله هَلَکْتُ. قَالَ: «هَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَقِي وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، قَالَ: لاَ، فَقَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ إطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا». قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: اللهُ عَلَيْهُ بِعَرَقٍ فِيهَا عَرُّ – وَالْعَرَقُ المِكْتُلُ فَمَكَثُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتِيَ النَّبِيُّ عَلِيْهُ بِعَرَقٍ فِيهَا عَرُّ – وَالْعَرَقُ المِكْتَلُ – قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا، قَالَ: «خُذْهَا، فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ مِنْ يَا رَسُولَ الله؟ فَوَالله مَا بَيْنَ لاَبَتَيْهَا – يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ – أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ مِنْ عَلَى النَّبِيُ عَلِيدٍ حَتَّى النَّبِيُ عَلِيدٍ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ» (١٠).

كروأما الإجماع:

قال النووي: أجمعت الأمة على تحريم الجماع في القبل والدبر على الصائم، وعلى أن الجماع يبطل صومه للآيات الكريمة التي ذكرها المصنف والأحاديث الصحيحة؛ ولأنه مناف للصوم فأبطله كالأكل، وسواء أنزل أم لا فيبطل صومه في الحالين بالإجماع لعموم الآية والأحاديث ولحصول المنافي، ولو لاط برجل أو صبي أو أولج في قبل بهيمة أو دبرها بطل صومه بلا خلاف عندنا سواء أنزل أم لا(٢).

قال ابن قدامة: لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في أن من جامع في الفرج فأنزل أو لم ينزل، أو دون الفرج فأنزل أنه يفسد صومه إذا كان عامدًا، وقد دلت الأخبار الصحيحة على ذلك (٣).

قال الرافعي: الجماع وهو مبطل للصوم بالإجماع (١٠).

قال البغوي: أجمعت الأمة على أن من جامع متعمدًا في نهار رمضان يفسد

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٣٦) ومسلم (١١١١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٦).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٢).

⁽٤) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي (٦/ ٣٥٠).

صومه، وعليه القضاء، ويعزر على سوء صنيعه... وذهب عامة أهل العلم إلى أن عليه الكفارة إذا أفسد صومه بالجاع على ما ورد في الحديث^(۱).

مسائل تتعلق بالجماع في صوم رمضان

مسألة القبلة للصائم

اختلفوا في القبلة للصائم، فمنهم من أجازها، ومنهم من كرهها للشاب وأجازها للشيخ، ومنهم من كرهها على الإطلاق(٢).

القول الأول: من رخص في القبلة للصائم:

وهو قول عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وعائشة هي، وبه قال عطاء والشعبي والحسن البصري، وهو قول أحمد وإسحاق وداود، واختاره ابن عبد البر^(٣).

كرادلة القول الأول:

عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب، قال: هششت إلى المرأة فقبلتها وأنا صائم، قال: فقال رسول الله ﷺ: «أرأيت لو تمضمضت بهاء وأنت صائم؟» قال: قلت: لا بأس، قال: «ففيم؟» (٤).

⁽١) شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٨٤).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠٠).

⁽٣) البناية شرح الهداية (٤/ ٤٤).

⁽٤) صحيح بشواهده: أخرجه أبو داود (٢٣٨٥) وأحمد (١/ ٢١)، (١/ ٥٢)، والنسائي في الكبرى (٢٩٤٥)، وابن أبي شيبة (٩٤٩٨)، وعبد بن حميد (٢١)، والدارمي (١٧٦٥) والبزار (٢٣٦)، وابن خزيمة (١٩٩٩)، والطحاوي (٣٣٦٤)، وابن حبان (٣٥٤٤)، والحاكم (١/ ٤٣١) والبيهقي (٢١٨٤) من طرق عن الليث بن سعد حدثنا بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري، عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب به.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: «وهذا حديث منكر، وبكير مأمون، وعبد الملك بن سعيد رواه عنه غير واحد، ولا ندرى ممن هذا».

عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن حزم عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، أن عاتكة بنت زيد قبلت عمر بن الخطاب وهو صائم فلم ينهها. قال: وأظنه قال: وهو يريد أن يخرج إلى الصلاة (١٠).

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَا يُرَخِّصَانِ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِم^(٢).

=

لكن للحديث شواهد؛ فحديث عائشة عند مسلم (١١٠٦) وحديث أم سلمة عند البخاري (٣٢٢)، (١٩٢٩) وحديث حفصة عند مسلم (١١٠٧) وفيهم نفس المعنى أن النبي ريالي كان يقبل وهو صائم.

(۱) رجاله ثقات: أخرجه عبد الرزاق (۷٤٢٩) وأخرجه ابن أبي شيبة (۹۰۰۰) بنفس إسناد عبدالرزاق إلا أنه قال: عبد الله بن عبيد الله بن عمر بدلًا من عبد الله بن عبد الله وابن سعد في الطبقات (۲۰۲۰،۱) وذكره ابن حزم في المحلي (۲/۲۱) إلا أنه قال: ومن طريق عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب... وأخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم) ومن طريقه ابن سعد في الطبقات (۱۰ /۲۵۳) عن يحيى بن سعيد أن عاتكة... مرسلًا.

لم تذكر عاتكة فيمن روى عنها عبد الله بن عبد الله، ولم يذكر عبد الله في الرواة عنها وسياعه منها محتمل، ولم أقف على من نفى السياع ولا من أثبته.

(٢) منقطع: أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم) وأخرج عبد الرزاق في المصنف (٧٤٢١) عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم قال: قيل لأبي هريرة: تقبل وأنت صائم؟ قال: نعم وأكفحها. يعني: يفتح فاه إلى فيها. قال: قيل لسعد بن مالك: تقبل وأنت صائم؟ قال: نعم وآخذ بمتاعها. وهو منقطع أيضًا.

زيد بن أسلم لم يسمع من أبي هريرة ولا سعد بن أبي وقاص.

قال يحيى بن معين: لم يسمع من أبي هريرة.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد: زيد بن أسلم عن جابر مرسل...وعن أبي هريرة... وبينه وبين أبي هريرة عطاء بن يسار.

وقال الترمذي: لا نعرف له سماعًا من أبي هريرة، وقال أبو زرعة: لم يسمع من سعد.

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٤٩٠) عن ابن علية عن حبيب بن شهاب عن أبيه عن أبي هريرة قال: سئل عن القبلة للصائم فقال: لا بأس إني أحب أن أرف شفتيها وأنا صائم. حبيب بن شهاب

عن ابن جريج عن عطاء قال: سمعت ابن عباس يُسأل عن القبلة للصائم فقال: لا بأس بها إن انتهى إليها. فقيل له: أفيقبض على ساقها؟ قال: أيضًا أعفوا الصائم لا يقبض على ساقها(١).

وثقه ابن معين، وقال أحمد: ليس به بأس، ونقل ابن خلفون عن التمييز للنسائي توثيقه.

وشهاب العنبري ذكر له الحافظ أثرًا في الإصابة (٣٩٤١) واستدل به على أن له صحبة.

وإسهاعيل ابن علية لم يذكر في تلاميذ حبيب بن شهاب ولم يذكر حبيبًا في مشايخ ابن علية.

وأخرج عبد الرزاق (٧٤٠٦) عن ابن جريج عن زيد بن أسلم عن سعيد المقبري أن رجلًا سأل أبا هريرة فقال: رجل قبل امرأته وهو صائم أأفطر؟ قال: لا، قال: فغيرها؟ قال: فأعرض أبو هريرة.

رجاله ثقات إلا أن فيه عنعنة ابن جريج وهو مدلس.

قوله: فغيرها المقصود بها امرأة غير زوجته. قال أبو محمد بن حزم في المحلى (٦:٢١٢) وسئل عن تقبيل غير امرأته؟! فأعرض بوجهه يعني أبا هريرة الله.

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٤٨٦) عن وكيع عن عبد الله بن مبشر عن زيد بن أبي عتاب قال: سئل سعد عن القبلة للصائم فقال: إني لأخذته منها وأنا صائم إسناده صحيح وعبد الله بن مبشر جليس ابن أبي ذئب وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات.

(۱) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (۷٤١٣) وابن أبى شيبة (٩٤٩٢) والبيهقي في السنن الكبرى (۲) صحيح: أخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. ولفظ ابن أبي شيبة: سئل عن القبلة للصائم فقال: لا بأس بها.

وفيه عنعنة ابن جريج لكنه متابع في الأثر الذي بعده.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٤١٤)عن عمر بن حبيب أنه سمع عطاء يقول: سمعت ابن عباس يقول... مثل حديث ابن جريج وهذا إسناد صحيح.

وأخرج عبد الرزاق أيضًا (٧٤١٥) وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ١١١) عن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد قال:سمعت ابن عباس يقول: لا بأس بها إذا لم يكن معها غيرها، يعني: القبلة. وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٣) عن حفص عن عاصم عن مورق قال: سألت ابن عباس عن القبلة للصائم فرخص فيها. حفص هو ابن غياث وعاصم هو ابن سليهان الأحول وإسناده

عن عمرو بن ميمون – هو الأودي – قال: سألنا عائشة عن الرجل يقبل وهو صائم فقالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم (١٠).

(١) صحيح: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٩٣) عن ربيع المؤذن قال: ثنا أسد قال: ثنا شيبان أبو معاوية عن زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون هو الأودى به، وهذا إسناد حسن لأجل أسد بن موسى فإنه صدوق وأصل الحديث في صحيح مسلم (١١٠٦) وغيره من نفس الطريق وقدمنا رواية الطحاوي لأن فيها أنهم سألوا عائشة ففيه بيان رأيها لا مجرد رواية. وقد ورد هذا الأثر من طرق كثيرة عن عائشة بألفاظ متقاربة. البخاري (١٨٢٦)، (١٨٢٧)، ومسلم (١١٠٦) وأبو داود (٢٣٨٢)، (٢٣٨٤)، (٢٣٨٦)، والترمذي (٧٢٩) وأحمد في أكثر من عشرين موضعًا أولها (٢٤١١٠) والدارمي (٦٣٤)، (١٧٢٢)، (١٧٢٣) وابن حبان (٣٥٣٧)، (٣٥٣٩)، (٣٥٤٠)، (٣٥٤١)، (٣٥٤٥)، (٣٥٤٥)، (٣٥٤٧) والشافعي في المسند (٤٧٥) والدارقطني في السنن (١/ ١٤١، ١٤٢)، (٢/ ١٨١) والطيالسي (١٣٩١)، (١٣٩٩)، (١٤٧٦)، (١٥٢٢)، (١٥٣٤)، (١٥٧٨)، (١٥٨٦) والطبراني في الأوسط (٩٣)، (١٧٠١)، (۱۷۸۰)، (۱۷۸۰)، (۲۶۸۳)، (۸۰۸۸)، (۷۰۶۸)، (۲۸۳۷)، (۲۳۷۸)، (۲۲۷۸) وأبو يعلى (٤٤٢٨)، (٤٦٩٦)، (٤٧١٤)، (٤٧١٥)، (٤٧٣٤) وعبد الرزاق (٧٤٠٨)، (٧٤٣١)، (٧٤٤١) وابن أبي شيبة (٩٤٨٢)، (٩٤٨٣)، (٩٤٨٤)، (٩٤٩٧) والبيهقي (٤ / ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤) والنسائي في الكبرى (٣٠٥١ إلى ٣٠٦٧)، (٣٠٨١)، (٣٠٨٥ إلى ٣١٠٩) وشرح معاني الآثار (۲ / ۹۱، ۹۲، ۹۳) وإسحاق بن راهويه (۹۰۱)، (۹۳۷)، (۱۰۲۱)، (۱۰۲۱)، (۱۰۹۶)، (۱۰۹۰)، (۱۰۹۳)، (۱۰۲۳)، (۱۰۲۷) وعبد بن حمید (۱۰۰۱) والحمیدي (١٩٦)، (١٩٧)، (١٩٨) ومسند ابن الجعد (٢٢٩٧)، (٢٥١١) والمنتقى لابن الجارود (٣٩١). وأخرج عبد الرزاق (٧٤٣٩) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن مسروق قال: سألت عائشة ما يحل للرجل من امرأته صائمًا؟ قالت: كل شيء إلا الجماع. وذكره ابن حزم في المحلى (٦/ 117).

وفي الإسناد معمر عن أيوب. قال ابن أبى خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا.

وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (٤ / ١٤٩).

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى (١:٣١٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣:٣٨) بسند صحيح كلاهما من طريق شعيب بن الليث بن سعد أخبرك أبوك عن بكير عن أبي مرة مولى عقيل

عن عائشة قالت: كان النبي على الله على الله الصوم (١٠).

عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ لا يمتنع من وجهي وأنا صائمة (٣).

ابن أبي طالب عن حكيم بن عقال أنه قال: سألت عائشة أم المؤمنين ما يحرم على من امرأتي وأنا صائم؟ قالت: فرجها، قال: فقلت: ما يحرم على من امرأتي إذا حاضت؟ قالت: فرجها،

ولفظ الطحاوي مقتصر على: ما يحرم علي من امرأتي إذا حاضت؟ قالت: فرجها. ليس فيه ذكر الصوم.

وأخرج مالك في الموطأ (باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم) وعبد الرزاق (٧٤١١) والطحاوي في شرح معانى الآثار (٧/ ٩٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٩ / ٢٥٢) كلهم من طريق مالك عَنْ أَيِ النَّضْرِ مَوْلَى حُمَر بْنِ عُبَيْدِ الله، أَنَّ عَائِشَة بِنْتَ طَلْحَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَة زَوْج النَّبِيِّ عَلَيْهَا زَوْجُهَا هُنَالِكَ وَهُوَ عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَيِ بَكُو عَائِشَة زَوْج النَّبِيِّ عَلَيْهَا زَوْجُهَا هُنَالِكَ وَهُوَ عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَيِ بَكُو الصِّدِيقِ وَهُو صَائِمٌ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَدُنُو مِنْ أَهْلِكَ فَتُقَبِّلُهَا وَتُلاعِبَهَا؟ فَقَالَ: الصَّدِيقِ وَهُو صَائِمٌ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَدُنُو مِنْ أَهْلِكَ فَتُقَبِّلُهَا وَتُلاعِبَهَا؟ فَقَالَ: أَلْ عَائِشَة بنت الصَّاعِمُ وأبو النضر هو سالم بن أبي أمية لم يذكر في الرواة عن عائشة بنت طلحة ولم تذكر عائشة في مشايخه، وأبو النضر وإن كان يرسل إلا أن احتيال سياعه منها قوي لأنه سمع أنس بن مالك وأنس مات قبلها.

فائدة: لم يذكر لأبي النضر رواية عن عائشة بنت طلحة إلا في هذا الحديث.

(١) أخرجه مسلم (١١٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (١١٠٦).

(٣) رواه عامر الشعبي، واختلف عنه فأخرجه أحمد (٦/ ١٠١) من طريق أبي عوانة والنسائي في الكبرى (٣٠٦٦) من طريق الحسن بن محمد بن عبيدة وأبو حنيفة في مسنده (١/ ٣٥٦) كلهم من طريق مطرف بن طريف عن عامر الشعبي عن مسروق عن عائشة مرفوعًا.

واختلف على أبي حنيفة؛ فرواه أبو يحيى الحهاني، عن أبي حنيفة، عن الهيثم – يعني الصير في – عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، وخالفه على بن سعيد، فرواه عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة كها في علل الدارقطني (١٥/ ١٣٧).

ورواه زكريا بن أبي زائدة، واختلف عنه؛ فأخرجه أحمد (١٦٢/٦)، (٢١٣/٦) والنسائي في الكبرى (٣٠٦٤)، (٩٠٨٤) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، قال: أخبرني أبي، عن صالح

عن شتير بن شكل، عن حفصة ﴿ فَالْتَ: «كَانَ رَسُولُ اللهُ ﷺ يقبل وهو صائم» (١).

عن عبد الله بن فروخ، عن أم سلمة قالت: كان النبي ﷺ يقبلني وأنا صائمة، وهو صائم (٢٠).

عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة قالت: كان النبي ﷺ يقبلها وهو صائم (٣).

عن محمد بن بشر قال: حدثنا مسعر قال: حدثنا سعيد بن مردانبه عن أبي كثير

الأسدي، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث بن قيس، عن عائشة به، وتابعه القاسم بن الحكم العرني فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٨٤) عن حمد بن سلام نا القاسم العرني عن زكريا، أخبرني صالح بن أبي صالح عن عامر قال: حدثني محمد بن الأشعث عن عائشة به.

وخالفهما وكيع؛ فأخرجه أحمد (٦/ ١٦٢)، (٢١٣/٦) والنسائي في الكبرى (٣٠٦٥) وابن أبي شيبة (٩٤٩٧) من طريق وكيع، عن زكريا، عن العباس بن ذريح، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة به.

قال الدارقطني في العلل (١٥/ ١٣٧): ورواه داود بن رشيد، عن عمر بن حفص بن عمر بن ثابت بن أبي سعيد الأنصاري، عن زكريا، عن صالح، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة، ولم يذكر بينهما عامرًا الشعبي.

ويشبه أن يكون القولان صحيحين عن الشعبي، عن مسروق، وعن محمد بن الأشعث، عن عائشة، والله أعلم.

وأخرجه النسائي (١٦٥٢) وفي الكبرى (٣٠٧٦)، (١٣٦١) والطيالسي (١٤٩٤) من طريق عمر ابن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة به. وهذا الإسناد صحيح.

(۱) أخرجه مسلم (۱۱۰۷).

(۲) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٨٩) وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٨٤٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٧٣) والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ١٥٤) من طريق طلحة بن يحيى، عن عبد الله بن فروخ، عن أم سلمة به، وعبد الله بن فروخ صدوق وطلحة بن يحيى متكلم فيه لكن يحسن حديثه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٢)، (١٩٢٩).

عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت له: لو دنوت لو قبلت. وكان تزوج في رمضان (١).

عن الشيباني، قال: سألت عكرمة، والشعبي عن القبلة والمباشرة للصائم؟ فرخصا فيهما(٢).

عن الشيباني، قال: سألت سعيد بن جبير عن القبلة للصائم؟ فقال: لا بأس بها، وإنها لبريد سوء (٣).

عن الوليد بن عبد الله بن جميع، قال: سألت أبا سلمة عن القبلة للصائم؟ فقال: إني لأقبل الكلبية وأنا صائم(٤).

عن مسروق؛ في القبلة للصائم، فقال: ما أبالي قبلتها، أو قبلت يدي(٥).

عن جرير بن عبد الحميد عن قابوس عن أبيه عن علي قال: V بأس بالقبلة للصائم V.

عن أبي المتوكل عن أبي سعيد أنه سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: لا بأس بها ما لم

⁽١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٩) وفي اسناده أبو كثير مولى أم سلمة وهو مقبول كما قال الحافظ ولم يتابع، وسعيد بن مردانبة لم يوثقه إلا ابن حبان.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٤) عن عباد بن العوام، عن الشيباني به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٥) عن علي بن مسهر، عن الشيباني به.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٦) عن وكيع، عن الوليد بن عبد الله بن جميع به، والوليد صدوق يهم.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٩٢)، (٩٥٠١) عن حميد بن عبد الرحمن، عن حسن بن صالح، عن أبيه، عن الشعبي، عن مسلم بن حيان، عن مسروق به، ومسلم بن حيان لم أقف له على أحد وثقه غير ابن حبان ذكره في الثقات وذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

 ⁽٦) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٨٥) وفي إسناده قابوس بن أبي ظبيان وقد ضعفه جماعة من
 العلماء منهم يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبو حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم وقال
 الحافظ ابن حجر: فيه لين.

يَعْدُ ذلك(١).

كراقوال أهل العلم:

قال الشافعي: ونقول: لا بأس أن يقبل الصائم (٢).

قال إسحاق بن منصور: قلت: الصائم يقبل أو يباشر؟ قال: أما المباشرة شديدة، والقبلة أهون. قال إسحاق: كما قال، إلا أنهما مباحان جميعًا (٣).

قال ابن قدامة: إذا قبل فأمنى أو أمذى، ولا يخلو المقبل من ثلاثة أحوال؛ أحدها، أن لا ينزل، فلا يفسد صومه بذلك، لا نعلم فيه خلافًا(٤).

🕸 القول الثاني: من منع من القبلة للصائم.

وهو قول ابن مسعود وابن عمر ک، وغيرهما.

كر أدلة هذا القول:

عن ميمونة مولاة النبي عَيَّالِيْهِ؛ أن النبي عَيَّالِيْهِ سئل عن رجل قبل امرأته وهما صائبان، فقال رسول الله عَيَّالِيْهِ: «أفطرا جميعًا معا» (٥).

عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب كان ينهى عن قبلة الصائم فقيل له: إن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم؟! فقال: ومن ذا له من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ (٦).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٨٧) عن ابن مبارك عن خالد الحذاء عن أبي المتوكل عن أبي سعيد به.

⁽٢) الأم للشافعي (٨/ ٥٠٧).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٣/ ١٢٤٠) (٣/ ١٢٤١).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٦٠).

⁽٥) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٩) والدارقطني (٢٢٧٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٥٧) كلهم من طريق عن الفضل بن دكين، قال: حدثنا إسرائيل، عن زيد بن جبير، عن أبي يزيد الضبي، عن ميمونة به، وأبو يزيد الضبي مجهول ولفظ ابن أبي شيبة: سئل عن صائم قبل؟ فقال: أفطر.

⁽٦) رجاله ثقات: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٠٦) وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢: ٦٦٣) من طريق

الزهري به مثله. وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٠٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٨٨) من طريق الزهري بلفظ: «أن عمر نهى عن القبلة للصائم» وفي سياع ابن المسيب من عمر خلاف مشهور.

قال عباس الدورى: سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن المسيب قد رأى عمر وكان صغيرًا. قلت ليحيى: ابن ثبان سنين صغيرًا. قلت ليحيى: إبن ثبان سنين يحفظ شيئًا؟ وقال أبو طالب: قلت لأحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب؟ فقال: ومن مثل سعيد بن المسيب، ثقة من أهل الخير، قلت: سعيد عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟

وقال محمد بن أبى ركين، عن ابن وهب: سمعت مالكًا وسئل عن سعيد بن المسيب قيل: أدرك عمر؟ قال: لا، ولكنه ولد في زمان عمر، فلما كبر أكب على المسألة عن شأنه وأمره حتى كأنه رآه. قال مالك: بلغني أن عبد الله بن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر وأمره. وقال الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد: إن ابن المسيب كان يسمى راوية عمر بن الخطاب ؟ لأنه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته.

قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٤ / ٨٧): وقد وقع لى حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسهاعه من عمر، قرأته على خديجة بنت سلطان أنبأكم القاسم بن مظفر شفاهًا، عن عبد العزيز بن دلف أن علي بن المبارك بن نغوبا أخبرهم: أخبرنا أبو نعيم محمد بن أبي البركات الجهازي، أخبرنا أحمد بن المظفر بن يزداد، أخبرنا الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثهان السقاء، حدثنا ابن خليفة، حدثنا مسدد في مسنده، عن ابن أبي عدي، حدثنا داود وهو ابن أبي هند، عن سعيد بن المسيب، قال: سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: عسى أن يكون بعدي أقوام يكذبون بالرجم، يقولون: لا نجده في كتاب الله، لولا أن أزيد في كتاب الله ما ليس فيه لكتبت إنه حق، قد رجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ورجم أبو بكر، ورجمت. هذا الإسناد على شرط مسلم.

وعلى كل سعيد من كبار التابعين ومراسيله من أصح المراسيل فإن ثبت سهاعه من عمر فالحمد لله وإلا فلعله أخذه عن بعض الصحابة عن عمر، والله أعلم.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٢: ٦٦٢) عن النضر عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة بلفظ: أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال: لا يقبلن أحدكم وهو صائم فإنه ليس لأحد منكم من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ. وفي إسناده صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف.

عن ابن عمر، قال: قال عمر: رأيت رسول الله ﷺ في المنام، فرأيته لا ينظرني، فقلت: يا رسول الله، ما شأني؟ فقال: ألست الذي تقبل وأنت صائم؟ قال: فوالذي بعثك بالحق، لا أقبل بعدها وأنا صائم(١).

عن داود بن أبي عاصم سمع سعيد بن المسيب أن عمر خرج على أصحابه فقال: ماترون في شيء صنعت اليوم أصبحت صائمًا فمرت بي جارية فأعجبتني فأصبت منها، فعظم القوم عليه ما صنع وعلي رضي الله تعالى عنه ساكت، فقال: ما تقول؟ قال: أتيت حلالًا ويوم مكان يوم. قال: أنت خيرهم فتيا(٢).

وأخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٨٨) حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ زَاذَانَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: لأَنْ أَعَضَّ عَلَى جَمْرَةٍ أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ أَنْ أُقَبِّلَ وَأَنَا صَائِمٌ. وإسناده حسن، فيه زاذان الكندي صدوق كثير الإرسال وله رواية عن عمر وقيل: إنه شهد خطبة عمر بالجابية.

وابن مرزوق وهو إبراهيم بن مرزوق بن دينار صدوق أيضًا وباقي رجال الإسناد ثقات.

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٥١٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٨٨) والبيهقي في السنن (٤: ٢٣٧) وأبو نعيم في حلية الأولياء (١: ٤٥) كلهم من طريق عمر بن حمزة قال: أخبرني سالم عن ابن عمر قال: قال عمر: رأيت رسول الله ﷺ في المنام فرأيته لا ينظر إلى فقلت: يا رسول الله ما شأني؟ فقال: ألست الذي تقبل وأنت صائم؟ قال: فوالذي بعثك بالحق لا أقبل بعدها وأنا صائم. وعمر بن حمزة ضعيف.

(١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٦)، (٣١١٤٤) عن أبي أسامة، عن عمر بن حمزة، قال: أخبرني سالم، عن ابن عمر به، وعمر بن حمزة ضعيف.

(٢) إسناده حسن: أخرجه الدارقطني في السنن (٣: ١٤٧) عن إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات ثنا محمد بن عبد الله المخرمي ثنا محمد بن سعيد عن سيف بن سليمان قال: سمعت قيس بن سعد حدثني داود بن أبي عاصم سمع سعيد بن المسيب... فذكره.

فيه إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات قال فيه الدارقطني: صدوق.

وفي سماع سعيد بن المسيب من عمر خلاف مشهور وسبق بيانه في القول الثاني.

تنبيه: هذا الحديث الظاهر أنه في الجماع إلا أن الدارقطني أورده في باب القبلة للصائم فلذلك أوردته هاهنا.

ينظر هذا الحديث هل المقصود الجماع أم القبلة (أورده الدارقطني في باب القبلة للصائم).

عن أبي حيان التيمي عن أبيه قال: سأل عمر بن الخطاب على بن أبي طالب عن قبلة الصائم فقال على: يتقي الله و لا يعود. فقال عمر: إن كانت هذه لقريبة من هذه (١).

عن أبي أسامة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان يكره القبلة للصائم (٢).

(١) أخرجه الطحاوي شرح معاني الآثار (٢: ٩٥) عن محمد بن خزيمة عن هشام بن إسهاعيل الدمشقى العطار عن مروان بن معاوية عن أبي حيان التيمي عن أبيه به.

فيه سعيد بن حيان التيمي لم يوثقه إلا العجلي وابن حبان قال الحافظ: وثقه العجلي. وقال الذهبي: ثقة.

وسعيد بن حيان لم أقف له على رواية عن عمر إلا هذه الرواية المذكورة ولم يذكر أحد ممن ترجم له – فيها اطلعت عليه – أن له رواية عن عمر فأخشى أن تكون هذه الرواية مرسله.

وأخرج عبد الرزاق (٧٤٢٨) عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمر بن سعيد قال:قال علي في القبلة للصائم ما أربه إلى خلوف فيها؟!

وعمر بن سعيد قال ابن حجر عنه في التهذيب: يروي المقاطيع وقال البخاري في التاريخ: روى عنه أبو إسحاق الهمداني منقطع في الكوفيين.

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٥٠٣) عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عبيد بن عمرو قال رجل لعلي: أيقبل الرجل وهو صائم؟ فقال علي: وما أربك إلى خلوف فم امرأتك؟!

وعبيد بن عمرو هو أبو المغيرة الخارفي قال ابن أبي حاتم: روى عن علي وروى عنه أبو إسحاق الهمداني وقال الحافظ ابن حجر: مجهول.

تنبيه: قال الأعظمي في تحقيق مصنف عبد الرزاق في التعليق على عمر بن سعيد: كذا في «ص» و «ز» وذكره ابن أبي حاتم وقال: روى عن على وعنه أبو إسحاق ورواه في «ش» عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عبيد بن عمرو وقال رجل لعلي فذكره، وما في «ش» عندي وهم من بعض الرواة أو سهو من النساخ. اهـ.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٥).

عَنْ نَافِعِ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْقُبْلَةِ وَالْبُاشَرَةِ لِلصَّائِمِ (١).

عن الثوري عن منصور عن هلال بن يساف عن الهزهاز عن ابن مسعود في الرجل يقبل وهو صائم قال: يقضى يومًا مكانه (٢).

قال سفيان: ولا يؤخذ مذا.

عن يزيد بن هارون عن حجاج عن أبي معشر عن إبراهيم عن عبد الله أنه سئل عن القبلة للصائم، فقال: ما تصنع بخلوف فيها؟! (٣).

(١) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم) ومن طريقه عبدالرزاق في المصنف (٧٤٢٣) بلفظ كان ينهى عن القبلة للصائم. وأخرجه عبد الرزاق أيضًا (٧٤٢٤) عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بمثله. وعبد الله بن عمر هو العمري وهو ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٥) عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ: كان يكره القبلة للصائم.

وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا (٩٥٠٦) عن حفص عن عاصم عن مورق قال: سألت ابن عمر عن القبلة للصائم؟ فنهى عنها. وأخرجه عبد الرزاق (٧٤٢٥) عن الثوري عن عمران بن مسلم عن زاذان قال: سئل ابن عمر أيقبل الرجل وهو صائم؟ قال: أفلا يقبل جمرة. ورواه ابن أبي شيبة (٩٥٠٥) عن وكيع عن سفيان بنحوه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٧٤٢٦) وابن أبي شيبة (٩٥٠٤) بلفظ: أن رجلاً لقي ابن مسعود وهو بالتهارين فسأله عن صائم قبل؟ فقال: أفطر.

والطحاوي في شرح معانى الآثار (٢:٨٨) عن ابن مرزوق عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن منصور عن هلال به. البيهقي (٤/ ٢٣٤) وعلق فقال: وهذا عندنا فيه إذا قبل فأنزل. والطبراني في المعجم الكبير (٩٥٧٢) من طريق عبد الرزاق ووقع عنده الهرمزان بدلاً من الهزهاز. وفي إسناده الهزهاز ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة هانئ بن الهزهاز قال: روى عن عبد الله بن مسعود وروى عنه هلال بن يساف سمعت أبي يقول ذلك. ولم يذكر فيه جرحًا ولا

تعديار. قال مسلم في المنفردات والوحدان (٩٢٨): وهاني وكان يسمى الهزهاز سأل ابن مسعود عن القبلة للصائم.

(٣) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٤) إبراهيم النخعي لم يدرك عبد الله بن مسعود.

عن ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس: قال سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: هي دليل إلى غيرها والاعتزال أكيس (١).

عن شبابة عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير قال: رأيت أصحاب رسول الله ﷺ وهم ينهون عن القبلة للصائم (٢٠).

عن مغيرة، عن إبراهيم؛ أنه كان يكره أن يقبل الرجل امرأته وهو صائم (٣).

عن سليهان الأعمش، قال: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، و إذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله.

قال أحمد بن عبد الله العجلي: لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ وقد أدرك منهم جماعة. وقال ابن المديني: لم يلق النخعي أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤١٦) وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٥ / ١١١).

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٨) وأحمد (٢٣٦٦٩) في شرح معاني الآثار (٢/ ٩٥) كلهم من طريق الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير إلا أن الطحاوي قال: عن ثعلبة بن صعير العذري.

وثعلبة بن صعير قال عنه الحافظ: مختلف في صحبته، وقال الذهبي: له صحبة.

وعبد الله بن ثعلبة بن صعير قال الحافظ: له رؤية، ولم يثبت له سماعًا وقال الذهبي: له صحبة إن شاء الله.

وعلى كل فهذا خلاف لا يضر لأنه يحكى عن الصحابة.

ولفظ أحمد: (عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير العذري، وكان رسول الله ﷺ قد مسح على وجهه وأدرك أصحاب رسول الله ﷺ قال: كانوا ينهوني عن القبلة تخوفا ان أتقرب لأكثر منها، ثم المسلمون اليوم ينهون عنها ويقول قائله إن رسول الله ﷺ كان له من حفظ الله ما ليس لأحد). ولفظ الطحاوى بنحو هذا.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٤١٧) من طريق: معمر عن الزهري قال: حدثني من سمع أصحاب النبي يتناهون عن القبلة للصائم ويقولون ربها تداعون إلى أكبر منها.

وذكره ابن حزم في المحلى (٦:٢١٠) عن الزهري عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير. ولم يذكر ابن حزم إسنادًا له إلى الزهري.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٠٧) عن أبي الأحوص، عن مغيرة، عن إبراهيم به، ومغيرة هو ابني

عن الشيباني، قال: سألت ابن مغفل، فكرهها(١).

عن ابن سيرين، عن شريح، قال: سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: يتقي الله ولا يعود(٢).

عن ابن علية، عن داود، عن سعيد بن المسيب؛ أنه قال في القبلة للصائم: ينقص صيامه، ولا يفطر ما^(٣).

عن محمد بن فضيل، عن ابن شبرمة، عن الشعبي، قال: القبلة تنقض الوضوء، وتجرح الصوم (١٠).

عن وكيع، عن مسعر، عن حبيب، قال: سألت أبا قلابة عن القبلة للصائم؟ قال: لا تقبل وأنت صائم (٥).

عن محمد ابن الحنفية، قال: إنها الصوم من الشهوة، والقبلة من الشهوة (١٠).

عن تعلبة بن عبد الله بن أبي صعير، قال: رأيت أصحاب رسول الله ﷺ وهم ينهون عن القبلة للصائم (٧).

=

مقسم الضبي ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولاسيها عن إبراهيم.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٠٨) عن عباد بن العوام، عن الشيباني به.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٠٩) عن حفص، عن عاصم (ح) وجرير، ووكيع، عن ابن عون، كلاهما عن ابن سيرين به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٠).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٢).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٣).

⁽٦) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٧) عن معاوية بن هشام، قال: حدثنا سفيان، عن سالم ابن أبي حفصة، عن أبي يعلى، عن محمد ابن الحنفية به. ومعاوية بن هشام صدوق له أوهام.

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٨) عن شبابة، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن تعلبة بن عبد الله بن أبي صعير به.

عن مسروق؛ أنه سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: الليل قريب(١١).

عن أيوب السختياني، قال: كنت مع محمد ابن سيرين في السوق فجاءه رجل، فقال: إني رأيت في المنام كأني آكل الخبيص وأنا في الصلاة فقال ابن سيرين: الخبيص حلو لين، وأكله في الصلاة لا ينبغي، ولكن لعلك تقبل وأنت صائم، قال: نعم. قال: فلا تفعل (٢).

القول الثالث: التفريق بين من يملك نفسه من غيره.

وهو قول ابن عباس ﷺ وقول أبي حنيفة ﷺ وأصحابه وسفيان الثوري والشافعي رَحِمَهُمُ الله(٣٠).

كرادلة هذا القول:

عن عبد الله بن عمرو بن العاصي، قال: كنا عند النبي عَلَيْهُ، فجاء شاب فقال: يا رسول الله، أقبل وأنا صائم؟ قال: «لا»، فجاء شيخ فقال: أقبل وأنا صائم؟ قال: «نعم» قال: فنظر بعضنا إلى بعض، فقال رسول الله عَلَيْهُ: «قد علمت لم نظر بعضكم إلى بعض، إن الشيخ يملك نفسه» (٤٠).

عن عائشة ﴿ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّلَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّلَّالِيلُولِي اللَّهُ الل

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٠) عن شبابة، قال: حدثنا شعبة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن مسروق به.

⁽٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيهان (٤٤٤٤) عن أبي محمد عبد الله بن يحيى السكري، أنا إسهاعيل الصفار، نا عباس، نا مسلم الخواص، أنا ابن عيينة، عن أيوب السختياني به، ومسلم الخواص لم أقف له على ترجمة.

⁽٣) البناية شرح الهداية (٤/ ٤٤).

⁽٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٢/ ١٨٥)، (٢/ ٢٢٠) والطبراني في الكبير (١٣٧/١٣) من طريق عبدالله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن قيصر التجيبي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص به، وعبد الله بن لهيعة ضعيف.

⁽٥) أخرجه البخاري (١٨٢٦) ومسلم (١١٠٦) والترمذي (٧٢٩) والنسائي في الكبرى (٣٠٨٥<u>)</u>

عَنْ مَسْرُوقِ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: رُبُّهَا قَبَّلَنِي رَسُولُ الله وَبَاشَرَنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَلاَ بَأْسَ بِهِ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ الضَّعِيفِ (١٠).

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارِ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ فَأَرْخَصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ (٢).

عن رجل من أهل المدينة عن يونس بن سيف عن ابن المسيب عن عمر، مثل

وابن ماجه (١٦٨٧).

(١) ضعيف: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٣/٢) عن أبي بِشْرِ الرَّقِّيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُبَجَاعٌ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ عَمْرِو عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ به، وحريث بن عمرو هو ابن أبي مطر ضعيف.

(٢) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم) ومن طريقه أخرجه الشافعي في مسنده (٤٧٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٩٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢).

وأخرجه عبد الرزاق (٧٤١٨) قال: أخبرنا معمر عن عاصم بن سليمان عن أبي مجلز قال: جاء رجل إلى ابن عباس - شيخ - يسأله عن القبلة وهو صائم فرخص له فجاءه شاب فنهاه. وإسناده صحيح.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٤٥٧) من طريق علي بن عبد العزيز حدثنا أبو نعيم حدثنا فضيل بن مرزوق عن عطية، قَالَ: سَأَلَ شَابُّ ابْنَ عَبَّاسٍ: أَيْقَبُّلُ وَهُوَ صَائِمٌ؟ قَالَ: لا، ثُمَّ جَاءَ شَيْخٌ، فَقَالَ: أَيْقَبُّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقُلْتَ: لا، شَمْ بَاتُكُ هَذَا مَا يَحُرُمُ عَلَيَّ وَنَحْنُ عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ؟! وَسَأَلَكَ هَذَا أَيْقَبُّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقُلْتَ: نَعَمْ، فَكَيْفَ يَحِلُّ هِذَا مَا يَحُرُمُ عَلَيَّ وَنَحْنُ عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ؟! فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ عُرُوقَ الْحُصْيِتِيْنِ مُعَلَّقَةٌ بِالأَنْفِ، فَإِذَا شَمَّ الأَنْفُ يَتَحَرَّكُ الذَّكُر، وَإِذَا تَحَرَّكُ الذَّكُرُ وَعَا إِلَى مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ ذَاكَ، وَالشَّيْخُ أَمْلَكُ لاٍ رَبِهِ. وَذَاكَ بَعْدَمَا ذَهَبَ بَصَرُ عَبْدِ الله، وَخَلْفَهُ الْرَأَةُ، فَقِيلَ: يَا بْنَ عَبَّاسٍ، إِنَّ خَلْفَكَ امْرَأَةً، قَالَ:أُفَّ لَكَ مِنْ جَلِيسٍ قَوْمٍ. ومن طريقه أخرجه ابن امْرَأَةٌ، فقيلَ: يَا بْنَ عَبَّاسٍ، إِنَّ خَلْفَكَ امْرَأَةٌ، قَالَ:أُفَّ لَكَ مِنْ جَلِيسٍ قَوْمٍ. ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١١١٥) مختصرًا وفي إسناده عطية العوفي وهو ضعيف.

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى (٤:٢٣٢) بإسناد صحيح من طريق مسعر عن حبيب عن مجاهد عن ابن عباس (بمثل حديث أبي هريرة ولفظه بنحو حديث ابن عباس المذكور ههنا وسيأتي).

قول ابن عباس(١).

عن ابن عمر: أنه سئل عن القبلة للصائم؟ فأرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب (٢).

عن ابن أبي سلمة عن أبيه قال: سأل شيخ أبا هريرة عن القبلة وهو صائم؟

(١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٢٠) وفي إسناده شيخ عبد الرزاق مبهم لم يسم، ويونس بن يوسف مقبول وفي سماع سعيد بن المسيب من عمر خلاف كها تقدم.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٨٩) عن محمد بن خزيمة قال: ثنا حجاج قال: ثنا حماد عن أبي حمزة عن مورق عن ابن عمر به، وفي إسناده أبو حمزة ولم أقف له على ترجمة.

وأخرج البيهقي (٤:٢٣٢) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب ثنا يحيى بن أبي طالب أنبأ عبدالوهاب بن عطاء أنبأ محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن: أن فتى سأل ابن عمر عن القبلة وهو صائم، فقال: لا فقال شيخ عنده: لم تحرج الناس وتضيق عليهم والله ما بذلك بأس ك قال ابن عمر: أما أنت فقبل فليس عند استك خير.

وفي إسناده عبد الوهاب بن عطاء وحاله لا يتحمل التفرد.

قال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق ليس بالقوي عندهم، خرج إلى بغداد من البصرة، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وهو يحتمل، وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه؟ فقال: يكتب حديثه، محله الصدق.

قلت: هو أحب إليك، أو أبو زيد النحوي في ابن أبي عروبة؟ فقال: عبد الوهاب، وليس عندهم بقوى الحديث وقال سعيد بن عمرو البرذعي: قيل لأبي زرعة وأنا شاهد: فالخفاف؟ قال: هو أصلح منه قليلاً ـ يعنى: من علي بن عاصم.

قال الميموني، عن أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث، وقال البخاري: يكتب حديثه. قيل له: يحتج به؟ قال: أرجو، إلا أنه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير.

وقال النسائي: ليس به بأس وكذا قال ابن عدي، وقال الحسن بن سفيان: ثقة وقال البزار: ليس بقوي، وقد احتمل أهل العلم حديثه.

قال ابن سعد: كان صدوقا إن شاء الله تعالى ليس بكذاب، ولكن ليس هو ممن يُتكل عليه وقال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: عبد الوهاب بن عطاء، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: مات ببغداد سنة أربع ومئتين في المحرم.

وقال الدارقطني: ثقة.

فرخص له ونهي عنها شابًا^(١).

عن شبابة، عن هشام بن الغاز، قال: سمعت مكحولاً، وأتاه رجل شاب، فقال: إني أقبل في شهر رمضان وأنا صائم، فقال: يا بني، أما أنا فأفعل ذلك، وأما أنت فلا تفعله (٢).

كر أقوال أهل العلم:

قال السرخسي: ويقبل الصائم ويباشر إذا كان يأمن على نفسه ما سوى ذلك، فمن رخص فيها فلما روي من حديث عائشة وأم سلمة: «أن النبي – عليه الصلاة والسلام – كان يقبل وهو صائم» (٣). ومن كرهها فلما يدعو إليه من الوقاع (١٤).

(١) أخرجه البيهقي (٤:٢٣٢) عن أبي زكريا بن أبي إسحاق أنبأ أبو عبد الله محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عبد الوهاب أنبأ جعفر بن عون أنبأ مسعر عن ابن أبي سلمة عن أبيه به، في إسناده عمر ابن أبي سلمة وهو إلى الضعف أقرب.

وقال إسحاق بن الهياج، عن أبي قدامة: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: شعبة أدرك عمر بن أبي سلمة، ولم يحمل عنه؟ قال: أحاديثه واهية.

وقال على ابن المديني، عن يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة.

وقال المزي: ذكره محمد بن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة، قال: ولم تسم لنا أمه، وكان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه.

وقال أبو الحسن بن البراء، عن على بن المديني: تركه شعبة، وليس بذاك.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال مرة أخرى: ضعيف الحديث. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ليس بقوي في الحديث.

وقال النسائي: ليس بالقوي وقال أبو بكر بن خزيمة: لا يحتج بحديثه.

قال البخاري في التاريخ: صدوق إلا أنه يخالف في بعض حديثه.

وقال الدوري: سألت ابن معين عن حديث من حديثه فقال: صحيح. وسألته عن آخر فاستحسنه. وحكى ابن أبي خيثمة أن ابن معين ضعفه. رواه هشيم عنه.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١١).

(٣) تقدم تخريجهما.

(٤) المبسوط للسرخسي (٣/ ٥٨).

قال الشافعي: ومن حركت القبلة شهوته كرهتها له وإن فعلها لم ينقض صومه، ومن لم تحرك شهوته فلا بأس له بالقبلة، وملك النفس في الحالين عنها أفضل؛ لأنه منع شهوة يرجى من الله تعالى ثوابها(١).

قال النووي: تكره القبلة على من حركت شهوته وهو صائم ولا تكره لغيره لكن الأولى تركها، ولا فرق بين الشيخ والشاب في ذلك فالاعتبار بتحريك الشهوة وخوف الإنزال فإن حركت شهوة شاب أو شيخ قوي كرهت وإن لم تحركها لشيخ أو شاب ضعيف لم تكره، والأولى تركها وسواء قبل الخد أو الفم أو غيرهما وهكذا المباشرة باليد والمعانقة لهما حكم القبلة (٢).

قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن القبلة للصائم؟ قال: إذا كان لا يخاف أن يأتي منه شيء، فإنه ربها كان شابًا فأمنى.

وسمعته مرة، قيل له يقبل الصائم؟ قال: إذا كان شابًّا لا (٣).

قال أبو الفضل: قلت: مَا تَقول فِي الصَّائِم يقبِّل امْرَأَته فِي رَمَضَان؟قَالَ: إِن كَانَ شَابًّا فخاف أَن يجرح صَوْمه فَلا يفعل فَإِن فعل عَامِدًا أَعَاد صَوْمه وَلَا كَفَّارَة عَلَيْهِ (٤).

قال ابن قدامة: إذا ثبت هذا، فإن المقبل إذا كان ذا شهوة مفرطة، بحيث يغلب على ظنه أنه إذا قبل أنزل، لم تحل له القبلة؛ لأنها مفسدة لصومه، فحرمت، كالأكل. وإن كان ذا شهوة، لكنه لا يغلب على ظنه ذلك، كره له التقبيل؛ لأنه يعرض صومه للفطر، ولا يأمن عليه الفساد^(٥).

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١٠٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٣١).

⁽٤) مسائل الإمام أحمد رواية أبي الفضل صالح (٢/ ١٥١).

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٠).

مسألة: حكم المباشرة للصائم؟

🗐 اختلف أهل العلم في مسالة المباشرة للصائم على أقوال:

فمن أهل العلم من أباحها مطلقًا، ومنهم من كرهها مطلقًا، ومنهم من فصل في المسألة بين الشاب وبين الشيخ الكبير وبين من يملك نفسه وبين من لا يملك.

القول الأول: جواز المباشرة للصائم.

كرادلة القول الأول:

عن عائشة ﴿ عَالَمُ عَالَمُ اللهِ عَلَيْهُ يَقْبُلُ وَهُو صَائمٌ وَيَبَاشُرُ وَهُو صَائمٌ وَلَا مَاكُكُمُ لَإِرِبُهُ (١).

عن أبي قلابة عن مسروق قال: سألت عائشة: ما يحل للرجل من امرأته صائبًا؟ قالت: كل شيء إلا الجهاع (٢٠).

عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله،أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله أخبرته أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق وهو صائم في رمضان، فقالت له عائشة أم المؤمنين: ما يمنعك أن تدنو من أهلك فتقبلها وتلاعبها؟ فقال: أقبلها وأنا صائم؟! قالت: نعم (٣).

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۸۲٦) ومسلم (۱۱۰٦) واللفظ له، والترمذي (۷۲۸ – ۷۲۹) وابن ماجه (۱٦۸۷) وأحمد (۲٤۱۷٦) وابن أبي شيبة (٩٤٨٤) والبيهقي (٤/ ٢٢٩–٢٣٠).

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٩) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن مسروق به، وذكره ابن حزم في المحلي (٦/ ٢١١) بسند عبد الرزاق.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا.

وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (٤ /١٤٩) [وقد تقدم الكلام عليه في باب القبلة للصائم].

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم) وعبد الرزاق (٧٤١١) والطحاوي في شرح معانى الآثار (٢/ ٩٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٩ / ٢٥٢) كلهم من طريق مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله به.

عن زكريا عن الشعبي عن أبي ميسرة عن ابن مسعود قال: كان يباشر امرأته بنصف النهار وهو صائم (١).

عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن سالم الأوسي قال: قال رجل لسعد: يا أبا إسحاق أتباشر وأنت صائم، قال: نعم، وآخذ بجهازها؟ (٢).

عن عكرمة عن ابن عباس قال: أن أعرابيًّا أتاه فسأله، فرخص له في القبلة والمباشرة ووضع اليد ما لم يَعْدُهُ إلى غيره (٣).

عن حنظلة بن سبرة بن المسيب بن نجبة الفزاري عن عمته جمانة بنت المسيب وكانت عند حذيفة بن اليهان فكان إذا صلى الفجر في رمضان (٤) دخل معها في لحافها فيوليها ظهره ليستدفئ بقربها ولا يقبل عليها.

وأبو النضر هو سالم بن أبى أمية لم يذكر في الرواة عن عائشة بنت طلحة ولم تذكر عائشة في مشايخه وأبو النضر وإن كان يرسل إلا أن احتمال سماعه منها قوى لأنه سمع أنس بن مالك وأنس مات قبلها.

فائدة: لم يذكر لأبي النضر رواية عن عائشة بنت طلحة إلا في هذا الحديث.

(۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٣) وعبد الرازق (٧٤٤٢) والبيهقي (٤/ ٢٣٤) والطبراني في الكبير (٩٥٧٣) كلهم من طريق زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي ميسرة عن ابن مسعود.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٩٠) من طريق أبي نعيم قال: ثما إسرائيل عن طارق بن حكيم بن جابر. وطارق هو ابن عبد الرحمن البجلي وهو صدوق له أوهام.

(٢) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار(٢/ ٩٥) كلاهما من طريق الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير عن سالم الدوسي عن سعد بن أبي وقاص، وسأله رجل: أتباشر وأنت صائم؟ فقال: نعم. وفي إسناده سالم الدوسي وهو صدوق.

(٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٤) عن حفص عن داود عن عكرمة عن ابن عباس به.

(٤) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٣٠) عن ابن فضيل عن عمر بن ذر قال: أخبرنا حنظلة بن سبرة بن سبرة بن المسيب بن نجبة الفزاري عن عمته جمانة بنت المسيب به، وفي إسناده حنظلة بن سبرة بن المسيب ذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

عن عكرمة قال: كان سعد بن مالك يفرك قبلها بيده وهو صائم (١١).

عن الشيباني قال: سألت عكرمة والشعبي عن المباشرة فرخصا فيها، وسألت ابن مغفل فكرهها(٢).

عن معمر قال: أخبرنا من سمع عكرمة يقول في المباشرة للصائم: لا بأس به إنها هي كالكسرة شمها.قال: أحل الله أن يأخذ بيدها، وبأدنى جسدها، ولا يأخذ بأقصاه (٣).

عن معمر، عن عبد الكريم الجزري، عن ابن المسيب: أنه ينقص من صومه الذي يلمس أو يجرد، ولك أن تأخذ بيدها، وبأدني جسدها، وتترك أقصاه (١٠).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: يباشرها مفضيًا بالنهار، قال: «لم يبطل صومه، ولكن يبدل يومًا مكان ذلك اليوم، ولا يفطر، قلت: باشرها مفضيًا حتى أصبح قال: لا بأس بذلك إن كان مستدفئًا، أو غير مستدفئ لم يخرج منه شيء. ثم قال بعد ذلك: إن كان مع الفجر فلا(٥).

كر أقوال أهل العلم:

قال إسحاق بن منصور: قلت: الصائم يقبل أو يباشر؟ قال: أما المباشرة شديدة، والقبلة أهون. قال إسحاق كما قال، إلا أنهما مباحان جميعًا(٦).

قال في المدونة: وسألت مالكًا عن المباشرة يباشر الرجل امرأته في رمضان فيجد

⁽١) صحيح: أخرجه عبد الرازق (٧٤٤٤) عن الثوري عن عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة به.

⁽٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٦) وأخرجه أيضًا (٩٥٠٨) عن الشيباني قال: سألت ابن مغفل فكرهها، وأخرجه أيضًا (٩٤٩٤) عن الشيباني قال: سألت عكرمة والشعبي عن المباشرة فرخصا فيها.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٥) وفي إسناده جهالة الراوي عن عكرمة لا يعرف من هو.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٣).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٦).

⁽٦) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٣/ ١٢٤٠) (٣/ ١٢٤١).

اللذة؟ فقال: إن أنزل الماء الدافق فعليه القضاء والكفارة، وإن أمذى فعليه القضاء ولا كفارة عليه، وإن أنعظ وحرك ذلك منه لذة وإن لم يمذِ رأيت عليه القضاء، وإن كان لم ينزل ذلك منه منيًّا أو لم يحرك ذلك منه لذة ولم ينعظ فلا أرى عليه شيئًا (١).

القول الثاني: تكره المباشرة للصائم.

قالوا: لأن عند المباشرة لا يؤمن على ما سوى ذلك وأنها تدعو إلى ما هو أشد منها فتكره لذلك.

كر آثار الصحابة والتابعين التي وردت بذلك:

عن مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم(٢).

عن عبد الكريم أبي أمية قال: رأيت الحسن لقي أبا رافع - قال: إني لبينهما - قال: فقال له الحسن: الصائم يقبل ويباشر؟ قال أبو رافع: لا يقبل ولا يباشر (٣).

عن عطاء قال: قيل لابن عباس: المباشرة؟ قال: أعفوا صومكم(٤).

عن ابن جريج عن عطاء قال: سمعت ابن عباس يسأل عن القبلة للصائم؟ فقال: لا بأس بها إن انتهى إليها. فقيل له: أفيقبض على ساقها؟ قال: أيضًا؟! أعفوا

⁽١) المدونة (١/ ٢٦٩).

⁽٢) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم) وعبد الرزاق في المصنف (٧٤٢٣) من طريق مالك بلفظ كان ينهى عن القبلة للصائم. وأخرجه عبد الرزاق أيضًا (٧٤٢٤) عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بمثله. وعبد الله بن عمر هو العمري وهو ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٩) والبيهقي (٤/ ٢٣٢) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر: أنه كان يكره القبلة والمباشرة للصائم. [وسيأتي الكلام على هذا الحديث في باب القبلة للصائم].

⁽٣) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٤٠) عن ابن عيينة عن عبد الكريم أبي أمية به، وفي إسناده عبد الكريم بن أبي المخارق واسمه قيس، ويقال: طارق المعلم، أبو أمية البصري وهو ضعيف.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٨) عن حفص عن عبد الملك عن عطاء به، ورجاله ثقات.

الصائم لا يقبض على ساقها^(١).

عن الشيباني قال: سألت عكرمة والشعبي عن المباشرة فرخصا فيها، وسألت ابن مغفل فكرهها(٢).

عن معمر، عن الزهري قال: ينهي عن لمس الصائم وتجريده (٣).

عن معمر، عن عبد الكريم الجزري، عن ابن المسيب: أنه ينقص من صومه الذي يلمس أو يجرد، ولك أن تأخذ بيدها، وبأدني جسدها، وتترك أقصاه (١٠).

عن معمر، عن علقمة بن أبي علقمة قال: سألت ابن المسيب عن الرجل يباشر وهو صائم قال: يتوب، عشر مرات (٥).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: باشرها في النهارجزلتها العليا، قال: لا يفعل، قلت: يباشرها بالنهار بينهما ثوب، قال: أما شيء يتعمده من ذلك فلا(١).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: قبض على قبلها مفضيًا قال: لا يفعل، فإن فعل

(١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤١٣) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢:٤) بنفس لفظ عبد الرزاق، وابن أبى شيبة (٩٤٩٢) من طريق ابن جريج أيضًا، ولكن بلفظ: سئل عن القبلة للصائم فقال: لا بأس بها. وفي هذا الإسناد عنعنة ابن جريج وهو مدلس.

وأخرجه عبد الرزاق عن عمر بن حبيب أنه سمع عطاء يقول: سمعت ابن عباس يقول: مثل حديث ابن جريج وهذا إسناد صحيح وأخرجه عبد الرزاق أيضا (٧٤١٥) عن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد قال:سمعت ابن عباس يقول: لا بأس بها إذا لم يكن معها غيرها، يعني القبلة، وإسناده صحيح.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٦) وأخرجه أيضًا (٩٥٠٨) عن الشيباني قال: سألت ابن مغفل فكرهها.

وأخرجه أيضا (٩٤٩٤) عن الشيباني قال: سألت عكرمة والشعبي عن المباشرة فرخصا فيها.

- (٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٢).
- (٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٣).
- (٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٤).
- (٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٧).

فلا يبدل يوما مكان ذلك اليوم^(١).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أيجس، ويمس ما تحت الثوب؟ قال: لا، قلت: في افوق الثوب؟ قال: ما أحب ذلك(٢).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أرأيت إن كشف وفتش، وجلس بين رجليها، ثم نزع فلم يأت منه الماء الدافق؟ قال: لم يبطل صومه، ولكن يبدل يومًا مكان ذلك اليوم، ولا يفطره (٣).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: فأراد أن يقضي حاجته دون فرجها، ثم نزع، ولم يأت منه الماء الدافق قال: لم يبطل صومه، ولكن يقضي يومًا مكان ذلك اليوم، ولا يفطره (٤٠).

عن ابن جريج، عن عطاء قال: إذا لاعب الرجل أهله، وهو صائم حتى يأتي منه الدافق فعليه الزكاة قال: قلت لعطاء: أرأيت ما حرك ذكر الصائم في شهر رمضان، وخرج مع تحريكه مذي؟ قال: ليس عليه في ذلك ما لم يكن مباشرة، أو شيء يقارب ذلك 60.

كراقوال أهل العلم:

قال الكاساني: وروي عن أبي حنيفة أنه كره المباشرة، ووجه هذه الرواية أن عند المباشرة لا يؤمن على ما سوى ذلك ظاهرًا وغالبًا بخلاف القبلة (٢٠).

قال علاء الدّين السَّمرقَنْدِي: وَأَمَا الْمُبَاشرَة فمكروهة على رَوَايَة الحُسن؛ لِأَن الْغَالِب أَن الْمُبَاشرَة تَدْعُو إِلَى مَا سواهَا بِخِلَاف الْقبْلَة وَهُوَ الْأَصَحِ(٧).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٤٥).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٤٦).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٤٧).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٤٨).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٥١).

⁽٦) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٧).

⁽٧) تحفة الفقهاء (١/ ٣٦٨).

قال الشافعي: إن تلذذ بامرأته حتى ينزل أفسد صومه وكان عليه قضاؤه وما تلذذ به دون ذلك كرهته ولا يفسد، والله أعلم (١٠).

قال ابن قدامة: فأما إن كان ممن لا تحرك القبلة شهوته، كالشيخ الهرم، ففيه روايتان؛ إحداهما، لا يكره له ذلك، والثانية، يكره؛ لأنه لا يأمن حدوث الشهوة، ولأن الصوم عبادة تمنع الوطء، فاستوى في القبلة فيها من تحرك شهوته، وغيره، كالإحرام. فأما اللمس لغير شهوة، كلمس يدها ليعرف مرضها، فليس بمكروه بحال؛ لأن ذلك لا يكره في الإحرام، فلا يكره في الصيام، كلمس ثوبها(٢).

القول الثالث: يمنع الشاب ومن لا يملك نفسه وتباح للشيخ ومن يملك نفسه.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِم، فَرَخَّصَ لَهُ، وَأَتَاهُ آخَرُ، فَسَأَلُهُ، فَنَهَاهُ، فَإِذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ شَيْخُ، وَالَّذِي نَهَاهُ شَابُّ (١٠٠).

عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا بأس للشيخ أن يباشر. يعني: وهو صائم (١٤).

عن مجالد عن وبرة قال:جاء رجل إلى ابن عمر فقال: أباشر امرأتي وأنا صائم؟ فقال: لا، ثم جاءه آخر فقال: أباشر امرأتي وأنا صائم؟ قال: نعم، فقيل له: يا أبا عبدالرحمن قلت لهذا: نعم وقلت لهذا: لا؟! فقال: إن هذا شيخ وهذا شاب(٥).

قال ابن حزم: ومن طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير أن رجلاً قال لابن عباس: إني تزوجت ابنة عم لي جميلة فبنيت بها في رمضان فهل لي بأبي أنت وأمي إلى

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١١٠).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٦٢).

⁽٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٨٧) ومن طريقه البيهقي (٢ ٢٣١) من طريق أبي أحمد الزبيري، أخبرنا إسرائيل، عن أبي العنبس، عن الأغر، عن أبي هريرة به، وأبو العنبس هو الكوفي العدوي، اسمه الحارث بن عبيد بن كعب، مقبول ولم يتابع.

⁽٤) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٥) عن وكيع عن أبي مكين عن عكرمة عن ابن عباس به. وفي إسناده أبو مكين نوح بن ربيعة الأنصاري وهو صدوق.

⁽٥) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٧) عن عبدة بن سليهان عن مجالد عن وبرة به، وفي إسناده مجالد وهو ابن سعيد وهو ضعيف.

قبلتها من سبيل؟ فقال له ابن عباس: هل تملك نفسك؟ قال: نعم، قال: قبل، قال: فبأبي أنت وأمي هل إلى مباشرتها من سبيل؟قال: هل تملك نفسك؟قال: نعم، قال: فباشرها، قال: فهل لي إلى أن أضرب بيدي على فرجها من سبيل؟ قال: وهل تملك نفسك؟ قال: نعم، قال: اضرب.

وهذه أصح طريق عن ابن عباس(١).

قال ابن قدامة: إذا ثبت هذا، فإن المقبل إذا كان ذا شهوة مفرطة، بحيث يغلب على ظنه أنه إذا قبل أنزل، لم تحل له القبلة؛ لأنها مفسدة لصومه، فحرمت، كالأكل. وإن كان ذا شهوة، لكنه لا يغلب على ظنه ذلك، كره له التقبيل؛ لأنه يعرض صومه للفطر، ولا يأمن عليه الفساد(٢).

قال الكاساني: ولا بأس للصائم أن يقبل ويباشر إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك^(٣).

□ والراجح: أن من كان يملك نفسه فيجوز له المباشرة ومن خشي على نفسه أن يقع في الجماع المحرم فلا يجوز له المباشرة، والله أعلم. هذا كله إذا لم يحدث إنزال أو خروج للمني.

مسألة: إذا باشر أو قبَّل فأمنى ماذا عليه؟

آ اتفق أهل العلم على أن من باشر امرأته فأمنى فسد صومه واختلفوا في الكفارة على قولين:

القول الأول: فقال مالك وأبو ثور ورواية عن أحمد: عليه القضاء والكفارة، وحكي هذا عن عطاء والحسن وابن المبارك وإسحاق؛ لأنه أفطر بجهاع، فأوجب الكفارة كالجهاع في الفرج(٤).

⁽١) المحلي (٦/ ٢١٠).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٠).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٦).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٥) والمغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٢).

القول الثاني: لا كفارة عليه، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والرواية الثانية عن أحمد؛ لأنه أفطر بغير جماع تام، فأشبه القبلة، ولأن الأصل عدم وجوب الكفارة، ولا نص في وجوبها ولا إجماع ولا قياس، ولا يصح القياس على الجماع في الفرج؛ لأنه أبلغ، بدليل أنه يوجبها من غير إنزال، ويجب به الحد إذا كان محرمًا، ويتعلق به اثنا عشر حكمًا، ولأن العلة في الأصل الجماع بدون الإنزال، والجماع هاهنا غير موجب، فلم يصح اعتباره به (۱).

قال ابن القاسم: وسألت مالكًا عن المباشرة يباشر الرجل امرأته في رمضان فيجد اللذة؟ فقال: إن أنزل الماء الدافق فعليه القضاء والكفارة، وإن أمذى فعليه القضاء ولا كفارة عليه، وإن أنعظ وحرك ذلك منه لذة وإن لم يمذِ رأيت عليه القضاء، وإن كان لم ينزل ذلك منه منيًّا أو لم يحرك ذلك منه لذة ولم ينعظ فلا أرى عليه شيئًا (٢).

قال ابن قدامة: الحال الثاني، أن يمني فيفطر بغير خلاف نعلمه؛ لما ذكرناه من إيهاء الخبرين، ولأنه إنزال بمباشرة، فأشبه الإنزال بالجهاع دون الفرج^(٣).

قال الشافعي: إن تلذذ بامرأته حتى ينزل أفسد صومه وكان عليه قضاؤه، وما تلذذ به دون ذلك كرهته و لا يفسد، والله أعلم (٤).

قال الماوردي: أما إن وطئ دون الفرج أو قبل أو باشر فلم ينزل فهو على صومه لا قضاء عليه ولا كفارة، وإن أنزل فقد أفطر، ولزمه القضاء إجماعًا، ولا كفارة عليه عندنا، وعند أبي حنيفة وقال مالك وأبو ثور: عليه الكفارة؛ لأنه إنزال عن مباشرة، فوجب أن تتعلق به الكفارة كالوطء في الفرج (٥).

⁽١) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٣ – ٣٧٤) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (١/ ٢٣٠).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٦٩).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٠).

⁽٤) الأم للشافعي (٣/ ٢٥٥).

⁽٥) الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٥).

قال النووي في المباشرة: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا كفارة فيها سواء فسد صومه بالإنزال أم لا وبه قال أبو حنيفة (١).

والصواب: أن من قبل أو باشر فأمنى فعليه القضاء فقط دون الكفارة، أما الكفارة فتكون بالجماع في الفرج أما من باشر فأنزل أو قبل فأنزل فعليه القضاء فقط ولا يستوي مع من جامع في الكفارة كما أنه لم يستو معه في الفعل، والله أعلم.

مسألة: إذا قبّل أو باشر فأمدى هل عليه القضاء

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: ليس عليه شيء وصومه صحيح وهو قول الشافعي وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والشعبي والأوزاعي وأبي حنيفة وأبي ثور (٢).

قال في المبسوط للشيباني: قلت: فإن لمس حتى يمذي؟ قال: لا قضاء عليه ولا كفارة؛ لأن المذي ليس بشيء (٣).

قال النووي: لو قبل امرأة وتلذذ فأمذى ولم يمن لم يفطر عندنا بلا خلاف، وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والشعبي والأوزاعي وأبي حنيفة وأبي ثور. قال: وبه أقول(1).

قال ابن رشد: وأما ما عدا المأكول والمشروب من المفطرات فكلهم يقولون: إن من قبل فأمنى فقد أفطر وإن أمذى فلم يفطر إلا مالكًا (٥).

القول الثاني: أن من باشر أو قبل فأمذى فسد صومه ويجب عليه القضاء وهذا قول المالكية والحنابلة.

قال سحنون: وروى ابن وهب وأشهب، عن مالك في رجل قبل امرأته في

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٥).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٧).

⁽٣) الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (٢/ ٢٣٨).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٧).

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠٠).

رمضان أو غمزها أو باشرها حتى أمذى في رمضان، قال: أرى أن يصوم يومًا مكانه، وإن لم يمذ فلا أرى عليه شيئًا (١).

قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن الصائم يقبل فيمذي؟ قال: يقضي يوما مكانه (٢).

قال المرداوي: فائدة: لو أمذى بالمباشرة دون الفرج أفطر أيضًا على الصحيح من المذهب نص عليه وعليه أكثر الأصحاب^(٣).

وقال ابن قدامة: إذا قبل فأمنى أو أمذى، ولا يخلو المقبل من ثلاثة أحوال... الحال الثالث، أن يمذي فيفطر عند إمامنا ومالك(٤٠).

□ الراجح: أن من قبل أو باشر فصيامه صحيح؛ لأن قياس المذي على المني لا يصح لوجود فرق بينهما فالمني يوجب الغسل والمذي لا يوجب الغسل منه فهو كالبول، والمذي ليس فيه قضاء للشهوة أما المني ففيه قضاء لبعض شهوته فيفسد به الصوم.

ثَالثًا: الحيض والنفاس

🗐 الحيض والنفاس من نواقض الصوم بالنص والإجماع:

أما النص: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ إِنَّهُ ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: ﴿...أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟ » قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: ﴿ فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا ﴾ (٥٠).

عَنْ مُعَاذَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ. قَالَتْ: كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ(٢٠).

⁽١) المدونة (١/ ٢٦٨).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٣٢).

⁽٣) الإنصاف للمرداوي (٣/ ٣١٥).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٣/ ١٢٧).

⁽٥) أخرجه البخاري (٣٠٤)، (١٩٥١).

⁽٦) أخرجه البخاري (٣٢١) ومسلم (٣٣٥) واللفظ له.

ك أما الإجماع فقد نقله عدد من أهل العلم:

قال النووي: لو حاضت في بعض النهار أو ارتد بطل صومهما بلا خلاف وعليهما القضاء وكذلك لو نفست بطل صومها بلا خلاف، ولو ولدت ولم تر دمًا أصلاً ففي بطلان صومها خلاف مبني على وجوب الغسل بخروج الولد وحده (١١).

قال ابن قدامة: أجمع أهل العلم على أن الحائض والنفساء لا يحل لهما الصوم، وأنهما يفطران رمضان، ويقضيان، وأنهما إذا صامتا لم يجزئهما الصوم، ولا نؤمر بقضاء عائشة: «كنا نحيض على عهد رسول الله على فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة». متفق عليه. والأمر إنها هو للنبي على وقال أبو سعيد: قال النبي السيال المسلاة إحداكن إذا حاضت لم تصل ولم تصم، فذلك من نقصان دينها». رواه البخاري. والحائض والنفساء سواء؛ لأن دم النفاس هو دم الحيض، وحكمه حكمه، ومتى وجد الحيض في جزء من النهار فسد صوم ذلك اليوم، سواء وجد في أوله أو في آخره، ومتى نوت الحائض الصوم، وأمسكت، مع علمها بتحريم ذلك، أقت، ولم يجزئها (٢).

قال الماوردي: وهذا صحيح لا اختلاف بين الفقهاء أن الحائض لا صوم عليها ولا زمان حيضها بل لا يجوز لها، ومتى طرأ الحيض على الصوم أبطله (٣).

قال النووي: أما حكم المسألة فأجمعت الأمة على تحريم الصوم على الحائض والنفساء وعلى أنه لا يصح صومها كها قدمنا نقله عن ابن جرير وكذا نقل الإجماع غيره، قال إمام الحرمين: وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه فإن الطهارة ليست مشر وطة فيها.

وأجمعت الأمة أيضًا على وجوب قضاء صوم رمضان عليها نقل الإجماع فيه الترمذي وابن المنذر وابن جرير وأصحابنا وغيرهم، والمذهب الصحيح الذي قطع

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/).

⁽٢) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٩٧).

⁽٣) الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٣).

به الجمهور أن القضاء يجب بأمر جديد(١١).

قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على أن الحائض لا تصلي ولا تصوم ما دام حيضها يجسها.

وأجمعوا أيضًا على أنها لا تقضي الصلاة وتقضي الصوم (٢).

رابعًا: من نوى الفطر

قال الشيرازي: ومن دخل في الصوم ونوى الخروج منه بطل صومه؛ لأن النية شرط في جميعه فإذا قطعها في أثنائه بقي الباقي بغير نية فبطل، وإذا بطل البعض بطل الجميع لأنه لا ينفرد بعضه عن بعض (٢).

قال الخرقي: ومن نوى الإفطار فقد أفطر. قال ابن قدامة: هذا الظاهر من المذهب. وهو قول الشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، إلا أن أصحاب الرأي قالوا: إن عاد فنوى قبل أن ينتصف النهار أجزأه، بناء على أصلهم أن الصوم يجزئ بنية من النهار... ولنا أنها عبادة من شرطها النية، ففسدت بنية الخروج منها، كالصلاة، ولأن الأصل اعتبار النية في جميع أجزاء العبادة، ولكن لما شق اعتبار حقيقتها اعتبر بقاء حكمها، وهو أن لا ينوي قطعها فإذا نواه زالت حقيقة وحكمًا، ففسد الصوم لزوال شرطه (٤).

قال سحنون: قلت: أرأيت لو أن رجلاً أصبح ونيته الإفطار في رمضان ولم يأكل ولم يشرب حتى غابت الشمس، أو مضى أكثر النهار أعليه القضاء والكفارة؟ فقال: نعم، قلت: وهذا قول مالك؟ فقال: نعم (٥).

وذهب الأحناف إلى أن من نوى الفطر لا يفطر حتى يأكل أو يشرب؛ لأن هذا

⁽١) المجموع شرح المهذب (٢/ ٣٥٤).

⁽٢) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ١٨٥).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٢٠٣/١).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٠).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٨٦).

حديث نفس والنبي ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمُ يَتَكَلَّمُوا، أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ»(۱).

قال السرخسي: إذا أصبح ناويًا للصوم ثم نوى الفطر لا يبطل به صومه عندنا (٢).

قال الشلبي: وفي جوامع الفقه والمرغيناني: إذا نوى الإفطار بعد شروعه في الصوم لم يكن ذلك فطرًا حتى يأكل، وكذا لو نوى الرجوع لا يكون رجوعًا (٣).

والصواب: أنه عبادة من شرطها النية، ففسدت بنية الخروج منها، كالصلاة، ولأن الأصل اعتبار النية في جميع أجزاء العبادة، ولكن لما شق اعتبار حقيقتها اعتبر بقاء حكمها، وهو أن لا ينوي قطعها فإذا نواه زالت حقيقة وحكمًا ففسد الصوم، والله أعلم.

خامسًا: الردة

قال ابن قدامة: لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في أن من ارتد عن الإسلام في أثناء الصوم، أنه يفسد صومه، وعليه قضاء ذلك اليوم، إذا عاد إلى الإسلام، سواء أسلم في أثناء اليوم، أو بعد انقضائه، وسواء كانت ردته باعتقاده ما يكفر به، أو شكه فيها يكفر بالشك فيه، أو بالنطق بكلمة الكفر، مستهزئًا أو غير مستهزئ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَيْنِ سَأَلْتَهُم لَيَقُولُنَ إِنَّمَا كُنّا خَفُوضُ وَنَلْعَبُ قُلُ أَبِاللّهِ وَءَايَتِهِ، وَرَسُولِهِ، كُنتُم تَسْتَهْزِءُونَ ۞ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُم التوبة: ١٥]. وذلك لأن الصوم عبادة من شرطها النية، فأبطلتها الردة، كالصلاة والحج، ولأنه عبادة محضة، فنافاها الكفر، كالصلاة من شرطها النية، فأبطلتها الردة، كالصلاة والحج، ولأنه عبادة محضة، فنافاها الكفر، كالصلاة أنه المنها النية، فأبطلتها الردة، كالصلاة والحج، ولأنه عبادة محضة، فنافاها الكفر، كالصلاة أنها المنه النية المؤلِّد الم

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٦٤) ومسلم (١٢٧).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٣/ ١٥٥).

⁽٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (١/ ٣١٦).

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٩).

قال الخرقي: ومن ارتد عن الإسلام فقد أفطر(١).

قال الزركشي: لأن الصوم عبادة محضة، فنافاها الكفر كالصلاة، مع أن أبا محمد قال: لا أعلم في هذا خلافًا، والله أعلم (٢).

قال في مواهب الجليل: لا كفارة على من ارتد في نهار رمضان. ذكره في المعونة. وفي العمدة مختصرة المعونة: والردة مبطلة، ولا يلزم قضاء ما أفطره فيها إذا أسلم كالكافر الأصلى، انتهى (٣).

مسألة: ما حكم الحجامة للصائم؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن الحجامة تفطر الحاجم والمحجوم، وهو قول علي بن أبي طالب وأبي هريرة وعائشة والحسن البصري وابن سيرين وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر وابن خزيمة. قال الخطابي: قال أحمد وإسحاق: يفطر الحاجم والمحجوم وعليهما القضاء دون الكفارة. وقال عطاء: يلزم المحتجم في رمضان القضاء والكفارة (٤).

القول الثاني: لا يفطر بها لا الحاجم ولا المحجوم. وبه قال ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبو سعيد الخدري وأم سلمة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والشعبي والنخعي ومالك والثوري وأبو حنيفة وداود وغيرهم. قال صاحب الحاوي: وبه قال أكثر الصحابة وأكثر الفقهاء (٥).

⁽١) مختصر الخرقي (٤٩).

⁽٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٥٨٩).

⁽٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٤٣٤).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٥٢) والمغني لابن قدامة (٤/ ٣٥٠).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٦/٢٥٢).

كر أدلة القول الأول:

استدلوا بقول النبي على «أفطر الحاجم والمحجوم»(١).

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن الحسن عن علي قال: أفطر الحاجم والمحجوم (٢).

(۱) صحيح: أخرجه أبو داود (۲۳٦٧) وابن ماجه (۱٦٨٠) وأحمد (٢٨٣/٥)، (٥/٢٧٧) وابن حبان والنسائي في الكبرى (٣١٢٥) والطيالسي (١٠٨١) وابن خزيمة (١٩٦٣)، (١٩٨٣) وابن حبان (٣٥٣١) والدارمي (١٧٧٢) وعبد الرزاق (٢٥٢١) كلهم من طرق عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو قلابة، عن أبي أسياء - يعني الرحبي -، عن ثوبان، عن النبي وللحديث طرق أخرى غير التي ذكرت وله شواهد منها حديث شداد بن أوس وقد حدث فيه اختلافًا كثيرًا لكن صحح عدد من أهل العلم كلا الحديثين.

قال الترمذي في العلل الكبير (ص: ١٢٢): وسألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان. فقلت له: كيف بها فيه من الاضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح ؛ لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة، عن أبي أسهاء، عن ثوبان. وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، روى الحديثين جميعًا، قال أبو عيسى: وهكذا ذكروا عن على بن المديني أنه قال: حديث شداد بن أوس وثوبان صحيحان. قال العقيلي كَالله: حديث شداد بن أوس وثوبان طعقيلي (٤/ ٣٥٦).

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: هذا من أصح حديث يروى عن النبي عليه في افطار الحاجم والمحجوم ؛ لأن شيبان جمع الحديثين جميعًا. يعني حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس. قال: قلت لأبي إن شيبان لم يسند حديث شداد يعني ترك من إسناده رجلاً قال أبي: هو وإن لم يسنده فقد صحح الحديثين حين جمعها.

قال ابن خزيمة: سمعت العباس بن عبد العظيم العنبري يقول: سمعت علي بن عبد الله يقول: لا أعلم في: «أفطر الحاجم والمحجوم» حديثًا أصح من ذا. صحيح ابن خزيمة (١٩٦٤).

قال علي بن المديني: حديث شداد بن أوس عن رسول الله على أنه رأى رجلا يحتجم في رمضان رواه عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث، ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسهاء عن ثوبان، ولا أرى الحديثين إلا صحيحين، فقد يمكن أن يكون سمعه منهها جميعًا. انظر المستدرك للحاكم (١/ ٤٢٨).

(٢) منقطع: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٥٢٤) عن معمر عن قتادة عن الحسن به.

عن أبي إسحاق قال قال علي ﷺ: لا تقض رمضان في ذي الحجة ولا تصم يوم الجمعة أظنه منفردا ولا تحتجم وأنت صائم (١).

الحسن البصري لم يسمع من علي بن أبي طالب.

قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٢ / ٢٦٦)

سئل أبو زرعة: هل سمع الحسن أحدا من البدريين؟ قال: رآهم رؤية، رأى عثمان

وعليًّا. قيل: هل سمع منهما حديثًا؟ قال: لا، رأى عليًّا بالمدينة ، وخرج علي إلى الكوفة والبصرة، ولم يلقه الحسن بعد ذلك، وقال الحسن: رأيت الزبير يبايع عليًّا.

وقال على ابن المديني: لم ير عليًّا إلا أن كان بالمدينة وهو غلام.

وقال الترمذي: لا يعرف له سماع من علي.

قال شعبة: سمعت قتادة يقول: ما شافه الحسن أحدًا من البدريين.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢١٢٤) عن همام وسعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن به، وسعيد بن بشير ضعيف وهمام هو ابن يحيى بن دينار قال الحافظ عنه: ثقة ربها وهم.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٩٧) من طريق مطر عن الحسن به.

ومطرهو ابن طهمان الوراق صدوق كثير الخطأ.

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٨٥) أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنبأ أبو عثمان البصري أنبأ محمد بن عبد الوهاب أنبأ يعلى بن عبيد ثنا سفيان عن أبي إسحاق قال: قال علي ﷺ: لا تقض رمضان في ذي الحجة ولا تصم يوم الجمعة أظنه منفردًا ولا تحتجم وأنت صائم. وإسناده ضعيف.

وقد اختلف في هذا الحديث على الرفع والوقف ورجح الدارقطني الوقف. أنظر علل الدارقطني (٣/ ١٧٥).

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٩٠٦) عن ابن ناصر قال: أخبرنا أبو غالب الباقلاني قال: أنا أبو بكر البرقاني قال: نا الدارقطني قال: روى مؤمل عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن علي عن النبي على قال: نا لا تقض رمضان في عشر ذي الحجة ولا تعمدن صوم يوم الجمعة ولا تحتجم وأنت صائم ولا تدخل الحمام وأنت صائم وروى محمد بن كثير عن أجلح عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعًا. ورواه الثوري عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي من كلامه. والحارث هو الأعور ضعيف.

قال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة قال أفطر الحاجم والمستحجم (١١).

(۱) ضعيف (معلول) ورد عن أبي هريرة مرفوعًا وموقوفًا: فرواه أبو عمرو محمد بن ميسرة بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا، وهو عند النسائي في السنن الكبرى (٣١٧٦) ورواه عبد الله بن بشر وهو عند النسائي في السنن الكبرى (٣١٧٦) وابن ماجه (١٦٧٩) وقال البوصيري في الزوائد: إسناد حديث أبي هريرة منقطع. قال أبو حاتم: عبد الله بن بشر لم يثبت سهاعه من الأعمش وإنها يقول: كتب إلي أبو بكر بن عياش عن الأعمش: ورواه شريك وهو في لسان الميزان (٣٤٤) وقال العقيلي في الضعفاء (١٣١٠): وليس يعرف هذا الحديث من حديث شريك. ورواه شعبة وأبو عوانة مقرونان. ذكره الدارقطني في العلل (١٠٠: ١٧٢) وقال: ولا يصح عنها.

كلهم (عبد الله بن بشر، وشريك، وشعبة وأبو عوانة مقرونان) عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به مرفوعًا. وخالفهم إبراهيم بن طهمان فرواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، ولم يرفعه وهو عند الدرقطني في العلل (١٠: ١٧٢) وقال الدارقطني وهو أشبهها بالصواب وقال: البخاري في التاريخ الكبير (٢١٢٤) وقال لنا عبد الله حدثني الليث حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي أمية البصري عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قوله. ورواه يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعا وهو في مسند أحمد (٢١٣٤) وابن أبي شيبة (٩٣٩٥) وأبي يعلى (٦٢٣٤)وهو منقطع فالحسن لم يسمع من أبي هريرة ورواه رباح بن أبي معروف عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا كها في السنن الكبرى للنسائي (٣١٨٠).

ورواه حجاج عن شعبة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن رجل عن أبي هريرة موقوفًا، وهو في السنن الكبرى للنسائي (٣١٨٦) وذكر الدارقطني في العلل (١٠: ١٧٢) أنه روي عن عمرو بن دينار أيضًا مرفوعًا وقال البخاري في التاريخ الكبير (٢١٢٤) بعد ذكر الحديث من طريق عمرو ابن دينار: رفعه بعضهم ولا يصح، ورواه يزيد وعبد الله عن عبد الملك بن أبي سليهان عن عطاء عن أبي هريرة موقوفًا، وهو في سنن النسائي الكبرى (٣١٨٧)، (٣١٨٨) ورواه خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن عطاء قوله، وهو عند النسائي في الكبرى (٣١٨٨).

ورواه الحسن بن الربيع كما عند الطبراني في الأوسط (٥٠٢١) وداود بن عبد الرحمن كما في مسند أبي يعلى (٦٣٦٥) ومحمد بن عبد الله الأنصاري (البيهقي ٤: ٢٦٦) وابن علية كما في مصنف ابن أبي شيبة (٩٣٩٦) كلهم عن ابن جريج مرفوعًا ورواه ابن أبي حسين وعبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعًا كما في علل الدارقطني (١١:١٠٦) ورواه النضر وحجاج جميعًا عن محمد بن أبي عدي عن حميد عن بكر عن أبي العالية قال دخلت على أبي موسى وهو أمير البصرة ممسيا فوجدته يأكل تمرا وكامخا وقد احتجم فقلت له ألا تحتجم بنهار فقال أتأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم (١).

عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة قوله.وقال أبو عبد الرحمن النسائي في السنن الكبرى (٣١٨٣ – ٣١٨٤): عطاء لم يسمعه من أبي هريرة، وموقوفًا كما في سنن النسائي الكبرى (٣١٨٥) وفيه: (عن عطاء سمعت أبا هريرة يقول...) فذكره. وقال النسائي عقبه: والصواب

رواية حجاج عن ابن جريج تابعه عمرو بن دينار إياه على ذلك. قال النسائي.

(٣١٨٦): أخبرني إبراهيم بن الحسن عن حجاج قال: حدثني شعبة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن رجل عن أبي هريرة قال: أفطر الحاجم والمحجوم.

سئل أبوحاتم عن هذا الحديث فقال: هَذَا خَطَأٌ، إِنَّهَا يُرُوَى عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ آخَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ موقوقًا.

قال الدارقطني في العلل (١١:١٠٧): والقول قول مِن وقفه على أبي هريرة لأنهم أثبات حفاظ وأن من رفعه ليسوا بمنزلتهم بالاتفاق.

قال العقيلي في الضعفاء:

حديث أبي هريرة في هذا الباب معلول فيه اختلاف وأصلح الأحاديث في هذا الباب حديث شداد بن أوس. انتهى. وحديث شداد بن أوس الذي أشار إليه العقيلي عند أبي داود (٢٣٦٩) وابن ماجه (١٦٨١) وأحمد في المسند (٥/ ٢٨٣) عن شداد بن أوس، أن رسول الله ﷺ أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجم وهو آخذ بيدي لثهان عشرة خلت من رمضان، فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

(۱) صحيح روي هذا الحديث عن أبي موسى على الرفع والوقف: فأخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٩٩) والنسائي في السنن الكبرى (٣١١٤) كلاهما من طريق حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي العالية عن أبي موسى مقتصرًا على هذه الفقرة: دخلت على أبي موسى وهو أمير البصرة ممسيًا فوجدته يأكل تمرًا وكامخًا وقد احتجم، فقلت له: ألا تحتجم بنهار؟ فقال: أتأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم. وأخرجه أيضًا النسائي في السنن الكبرى (٣٢١٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن قتادة عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى بنحوه. وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢١٣) من طريق عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن بعض أصحابه عن أبي بريدة بلفظ: قال النبي عليه: «أفطر الحاجم والمحجوم»؟ وأخرجه النسائي في السني

عن الحسن بن موسى عن شيبان عن ليث عن عطاء عن عائشة قالت: أفطر الحاجم والمحجوم (١).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أرأيت إن استحجم إنسان في رمضان يقضي يومًا مكان ذلك اليوم؟ قال: نعم قد أفطر، ويكفر بها قال النبي ﷺ. قلت: أرأيت أن إنسانًا حجم ساقه؟ قال: حسبه سواء قد أفطر (٢).

الكبرى (٣٢٠٨) والبيهقي (٤:٢٦٦) من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر الوراق عن بكر ابن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى.

وأخرجه أيضًا النسائي في السنن الكبرى (٣٢١٢) من طريق حفص عن سعيد بن أبي عروبة عن مالك عن أبي بريدة عن أبي موسى، وأخرجه كذلك النسائي (٣٢١١) من طريق سعيد بن عامر عن سعيد عن صاحب له عن عبد الله بن بريدة عن أبي موسى، كلهم (عبد الله بن بريدة وأبو رافع وأبو بريدة) بلفظ: (دخلت على أبي موسى ليلاً وهو يحتجم، فقلت: ألا كان هذا نهارًا قال: أهريق دمي وأنا صائم وقد سمعت رسول الله عليه يقول: «أفطر الحاجم». قال الدارقطني: والصواب من هذا قول من ذكر فعل أبي موسى دون الحديث المرفوع.

تنبيه في السنن الكبرى للنسائي طبعة دار الكتب العلمية في طريق عبد الأعلى وطريق حفص ذكروا الراوي (عن أبي موسى أبا بريدة ولم أجد له ترجمة) وفي طبعة الرسالة ذكر أن اسم الراوي (ابن بريدة) وفي تعليق الدارقطني والبيهقي على الحديث ذكروا أنه (أبو بردة) فالله أعلم بالصواب.

(١) ضعيف: ورد عن عائشة ﴿ الله على مرفوعًا وموقوفًا.

فرواه أحمد في مسنده (٦:١٥٧)، (٦:٢٥٦) والنسائي في السنن الكبرى (٣١٩٠)، (٣١٩١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٩٩) والطبراني في الأوسط (٥٠٢٠) كلهم من طرق عن ليث بن أبي سليم عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ.

ورواه ابن أبي شيبة (٩٤٠٢) والنسائي في السنن الكبرى (٣١٩٢) (٣١٩٢) من طرق عن ليث عن عطاء عن عائشة، ورواه النسائي (٣١٩٢) عن إبراهيم بن يعقوب قال: حدثنا الحسن بن موسى قال: حدثنا شيبان عن ليث عن عطاء عن عائشة، قال: وحدثنا شيبان عن ليث عن عبدالله بن عبيد بن عمير عن عياض بن عروة عن عائشة، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٣٤).

عن ابن جريج، عن عطاء قال: إن احتجم ناسيًا، أو جاهلاً، فليس عليه قضاء (١).

عن غندر، عن شعبة، عن أبي بشر، عن طلق بن حبيب، قال: أفطر الحاجم والمحجوم (٢).

عن أبي الضحي، عن مسروق، قال: لا يحتجم الصائم (٣).

كرأقوال أهل العلم:

قال أبو داود: سألت أحمد عمن احتجم في رمضان؟ قال: يقضي يومًا مكانه.

وقال أيضًا: سألت أحمد عن الحجامة للصائم؟ قال: في رمضان لا يعجبني، قلت: فإن احتجم؟ قال: يقضي يومًا مكانه، قلت لأحمد: الحجام إذا حجم في رمضان أيقضي يومًا مكانه؟ قال: نعم (٤).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: صح عندي حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» من حديث ثوبان وشداد بن أوس وأقول به (٥).

🕸 القول الثاني: الحجامة لا يفطر بها لا الحاجم ولا المحجوم.

كرادلة القول الثانى:

استدلوا بحديث ابن عباس على قال: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ عِلَيْةٌ وَهُوَ صَائِمٌ»(١).

عن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا خالد ابن مخلد نا عبد الله بن المثنى البناني عن أنس بن مالك قال: أول ما كرهت الحجامة

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٥).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٠٠).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٠١)، (٩٤٠٣) من طريقين عن أبي الضحى عن مسروق به.

⁽٤) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٣٠).

⁽٥) عون المعبود وحاشية ابن القيم (٦/ ٣٥٥).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٩٣٩)، (٥٦٩٤).

للصائم: أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فمر به النبي ﷺ فقال: «أفطر هذان» ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم (۱).

(١) أخرجه الدارقطني (٢:١٨٢) والبيهقي (٢٢٦٨) وقال: قال علي بن عمر الدارقطني: كلهم ثقات ولا أعلم له علة. قال الشيخ: وحديث أبي سعيد الخدري بلفظ الترخيص يدل على هذا فإن الأغلب أن الترخيص يكون بعد النهى، والله أعلم.

قال صاحب التنقيح: هذا حديث منكر لا يصح الاحتجاج به ؛ لأنه شاذ الإسناد والمتن وكيف يكون هذا الحديث صحيحًا سالمًا من الشذوذ والعلة ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة ولا هو في المصنفات المشهورة ولا في السنن المأثورة ولا في المسانيد المعروفة، وهم يحتاجون إليه أشد احتياج ولا نعرف أحدًا رواه في الدنيا إلا الدارقطني رواه عن البغوي عن عثمان بن أبي شيبة حدثنا خالد بن نحلد به، وكل من رواه بعد الدارقطني إنها رواه من طريقه ولو كان معروفًا لرواه الناس في كتبهم وخصوصا الأمهات كمسند أحمد و مصنف ابن أبي شيبة و معجم الطبراني وغيرهم، ثم إن خالد بن مخلد القطواني وعبد الله بن المثنى وإن كانا من رجال الصحيح فقد تكلم فيها غير واحد من الأئمة قال أحمد بن حنبل في خالد: له أحاديث مناكير، وقال ابن سعد: منكر الحديث مفرط التشيع.

وقال السعدي: كان معلنًا بسوء مذهبه ومشاه ابن عدي فقال: هو عندي إن شاء الله لا بأس به وأما ابن المثنى فقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن عبد الله بن المثنى الأنصاري فقال: لا أخرج حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربها أخطأ، وقال الساجي: فيه ضعف لم يكن صاحب حديث، وقال الموصلي: روى مناكير وذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال: لا يتابع على أكثر حديثه ثم قال: حدثنا الحسين الدارع حدثنا أبو داود سمعت أبا سلمة يقول: حدثنا عبد الله بن المثنى وكان ضعيفًا منكر الحديث، وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه فإنهم يدعون من حديثه ما تفرد به وينتقون ما وافق فيه الثقات وقامت شه اهده عندهم.

وأيضًا فقد خالف عبد الله بن المثنى في رواية هذا الحديث عن ثابت أمير المؤمنين في الحديث شعبة ابن الحجاج فرواه بخلافه كما هو في صحيح البخاري ثم لو سُلِّمَ صحة هذا الحديث لم يكن فيه حجة ؛ لأن جعفر بن أبي طالب ﷺ قتل في غزوة مؤتة وهي قبل الفتح وحديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» كان عام الفتح بعد قتل جعفر بن أبي طالب.انتهى كلام صاحب التنقيح.

وقال الحافظ في الفتح (٤:١٧٨): ورواته كلهم من رجال البخاري الا أن في المتن ما ينكر ؛ لأن

كلهم ثقات ولا أعلم له علة.

عن أبي سعيد، قال رسول الله ﷺ: «ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء، والحجامة، والاحتلام»(١).

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، حدثني رجل من أصحاب النبي عَلَيْهُ، أن رسول الله عَلَيْهُ نهى عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمها إبقاء على أصحابه، فقيل له: يا رسول الله، إنك تواصل إلى السحر، فقال: «إني أواصل إلى السحر، وربي يطعمني ويسقيني»(٢).

عن أبي سعيد الخدري: أن النبي عليه وخص في الحجامة للصائم (٣).

فيه أن ذلك كان في الفتح وجعفر كان قتل قبل ذلك.

(١) ضعيف: وتقدم تخريجه في مسألة القيء.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٧٤) وأحمد (٤/ ٣١٤) وابن أبي شيبة (٩٤٢٠)، ٩٦٨٣) وعبد الرزاق (٧٥٣٥) من طريق سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن عابس، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ.

(٣) اختلف فيه على الرفع والوقف: فرواه سفيان الثوري واختلف عنه، فأخرجه النسائي في الكبرى (٣) اختلف فيه على الرفع والوقف: فرواه سفيان (٤/ ٢٦٤) والدارقطني (٤/ ٢٦٤) من طرق عن إسحاق بن يوسف الأزرق، عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.

وقال الطبراني في الأوسط: لم يروه عن سفيان إلا إسحاق الأزرق.

وخالف إسحاق عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي فرواه عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري موقوفًا كما عند الدارقطني (٢٢٦٣) والبيهقي (٤/ ٢٦٤).

وقال أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح: كان إسحاق الأزرق حافظاً ولكنه كان كثير الخطأ عن سفيان) اهـ. وتابع عبد الله بن المبارك سفيان الثوري على الوقف أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٢٩) من طريق حبان، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن فرواه أبي سعيد الخدري، قال: «لا بأس بالحجامة للصائم» تابع حبان نعيم بن حماد

فرواه عن ابن المبارك، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري قال: «لا بأس بالحجامة للصائم» كما عند ابن خزيمة (١٩٨١).

وخالفهما الحسن بن عيسى بن ماسرجس فرواه عن ابن المبارك، قال: أخبرنا خالد الحذاء، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، أنه كان لا يرى بالحجامة للصائم بأسًا كما عند النسائي في الكبرى (٣٢٣٠)

ورواه قتادة موقوفًا أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤١٥) والنسائي في السنن الكبرى (٣٢٣١) وابن خزيمة (١٩٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٢٩) والبيهقي (٤/ ٢٦٤) من طريق شعبة، عن قتادة، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري قال: «إنها كرهت الحجامة للصائم مخافة الضعف». من قول أبي سعيد لم يرفعه وألفاظهم كلهم متقاربة.

ورواه حميد الطويل واختلف عنه فأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٢٤) وابن خزيمة (١٩٦٧) والدارقطني (٢٢٦٨) والبيهقي (٤/ ٢٦٤) والطبراني في الأوسط (٢٧٢٥) من طريق المعتمر بن سليهان، عن حميد الطويل، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد مرفوعا.

وخالف المعتمر حماد بن سلمة وأبو خالد سليهان بن حيان وإسهاعيل بن علية.

فرواه حماد بن سلمة كما عند ابن خزيمة (١٩٨٠) وأبو خالد الأحمر كما عند ابن أبي شيبة (٩٤١٤) وإسماعيل بن علية كما عند الترمذي في العلل الكبير (١٢٦) كلهم عن حميد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدرى من قوله لم يرفعه.

قال ابن خزيمة: إنها هو من قول أبي سعيد الخدري، لا عن النبي ﷺ، أدرج في الخبر لعل المعتمر حدث بهذا حفظًا فأدرج هذه الكلمة في خبر النبي ﷺ، أو قال: قال أبو سعيد: ورخص في الحجامة للصائم، فلم يضبط عنه: قال أبو سعيد، فأدرج هذا القول في الخبر.

أقوال أهل العلم في الحديث:

قال الدرقطني: في العلل (١١:٣٤٧): والذين رفعوه ثقات وقد زادوا، وزيادة الثقة مقبولة، والله أعلم.

قال الترمذي في العلل الكبير: سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: حديث إسحاق الأزرق عن سفيان هو خطأ. قال أبو عيسى: وحديث أبي المتوكل عن أبي سعيد موقوفًا هكذا روى قتادة وغير واحد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد قوله.

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه معتمر بن سليمان، عن حميد الطويل، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ كان يرخص في الحجامة والمباشرة للصائم؟

فقال: هذا خطأ؛ إنها هو عن أبي سعيد، قوله. رواه قتادة، وجماعة من الحفاظ، عن حميد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، قوله. قلت: إن إسحاق الأزرق رواه عن الثوري، عن حميد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ. قال: وهم إسحاق في الحديث قلت: قد تابعه معتمر

كر آثار الصحابة والتابعين:

عن محمد بن خزيمة قال: ثنا حجاج قال: ثنا حماد قال: أنا داود عن الشعبي أن الحسن بن على احتجم وهو صائم (١).

عبد الرزاق عن الثوري عن إبراهيم بن مهاجر وجابر وإسماعيل كلهم يحدث عن الشعبي قال: احتجم حسين بن علي بن أبي طالب وهو صائم (٢).

عن معمر عن الزهري أن سعد بن أبي وقاص وعائشة كانا لا يريان به بأسًا وكانا يحتجهان وهما صائهان (٣).

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَا يَحْتَجِهَانِ وَهُمَا صَائِهَانِ (١٤).

قال: وهم فيه أيضًا معتمر انظر علل الحديث لابن أبي حاتم (٦٧٦).

قال أبو بكر بن خزيمة: فخبر قتادة وخبر أبي يحيى عن حميد والضحاك بن عثمان دالان على أن أبا سعيد لم يحك عن النبي على الرخصة في الحجامة للصائم؛ إذ غير جائز أن يروي أبو سعيد أن النبي على رخص في الحجامة للصائم ويقول: كانوا يكرهون ذاك مخافة الضعف؛ إذ ما قد أباحه النبي على أباحه مطلقًا لا استثناء ولا شريطة فمباح لجميع الخلق غير جائز أن يقال: أباح النبي الحجامة للصائم وهو مكروه مخافة الضعف ولم يستثن النبي على في إباحتها من يأمن الضعف دون من يخافه، فإن صح عن أبي سعيد أن النبي على رخص في الحجامة للصائم كان مؤدى هذا القول أن أبا سعيد قال: كره للصائم ما رخص النبي على له فيها!! وغير جائز أن يتأول هذا على أصحاب رسول الله يكي أن يرووا عن النبي على رخصة في الشيء ويكرهونه.

(١) صحيح: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٠١).

(٢) ظاهره الصحة: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٤) في إسناده جابر الجعفي وإبراهيم بن مهاجر وهما ضعيفان وإسهاعيل ثقة، وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤١٧) من طريق مروان بن معاوية عن أبي أسامة عن الشعبى به.

(تنبيه) في هذا الأثر والذي قبله ذكر احتجام الحسن والحسين من رواية الشعبي عنهها، فهل هو محفوظ عنهها جميعًا أم تصحف اسم أحدهما في بعض الكتب، فالله أعلم.

(٣) مرسل: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٠).

(٤) ضعيف: مرسل: أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في حجامة الصائم) وقال ابن عبد البر في

عن معمر عن خلاد بن عبد الرحمن عن شقيق بن ثور أحسبه عن أبيه، قال: سألت أبا هريرة عن الصائم يحتجم؟ قال: يقولون أفطر الحاجم والمحجوم ولو احتجمت ما باليت. أبو هريرة القائل(١).

عن الثوري عن يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار قال: حجمت زيد بن أرقم وهو صائم (٢).

عن معمر والثوري عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: لا يفطر من قاء ولا من احتجم ولا من احتلم (٣).

الاستذكار في التعليق على الحديث: وأما سعد فإن حديثه في الموطأ منقطع).

(١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٢٧) والبخاري في التاريخ الكبير (٢١٠٤).

وفي إسناده ثور بن عفير قال الحافظ عنه في التقريب: مقبول. ولم يتابعه أحد.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٣) وابن أبي شيبة (٩٤١٦) من طريق يعلى بن عبيد عن يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار به، في إسناده دينار وهو مجهول. وذكر ابن حجر الحديث في لسان الميزان في ترجمة دينار وقال: كذا ذكره ابن أبي حاتم ولم يزد، وقال صاحب الحافل: قال دينار الحجام: حجمت زيد بن أرقم لا يصح قاله الموصلي، والظاهر أن صاحب كتاب الحافل المذكور هو (ابن الرومية) له ترجمة في طبقات الحفاظ.

(٣) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٣٨) وفي إسناده رجل مبهم.

وقد اختلف على سفيان، فرواه عنه محمد بن كثير وهو عند البيهقي (٢٢٠٠) وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عاصم ومحمد بن يوسف عند ابن خزيمة (١٩٧٣)، (١٩٧٤)، (١٩٧٥)، عنه به مرفوعا.

قال أبو بكر بن خزيمة: فلو كان هذا الخبر عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري لباح الثوري بذكرهما ولم يسكت عن اسميهما يقول: عن صاحب له عن رجل؟؟ وإنها يقال في الأخبار: عن صاحب له وعن رجل إذا كان غير مشهور.

وأخرجه البيهقي (٢:٢٦٤) وابن خزيمة (١٩٧٢) كلاهما من طرق عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي سعيد عن النبي ﷺ. وعبدالرحمن بن زيد ضعيف.

قال أبو بكر بن خزيمة (١٩٧٢): وهذا الإسناد غلط ليس فيه عطاء بن يسار ولا أبو سعيد وعبدالرحمن بن زيد ليس هو ممن يحتج أهل التثبيت بحديثه، لسوء حفظه للأسانيد وهو رجلي

قال: وذكره معمر عن النبي ﷺ.

عن وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس في الحجامة للصائم قال الفطر مما دخل وليس مما يخرج (١).

أبو أسامة عن الأحوص بن حكيم عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير أن معاذًا احتجم وهو صائم (٢).

عن ابن إدريس عن الشيباني عن أبان بن صالح عن مسلم بن سعيد قال: سئل ابن مسعود عن الحجامة للصائم؟ فقال: لا بأس بها^(۱).

عن عبدان بن أحمد ثنا زيد بن الحريش عن ابن عيينة عن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا بأس بالحجامة للصائم إنها كره من أجل الضعف(٤).

عن محمد بن حاتم قال: أنبأ حبان قال: أنبأ عبد الله عن الحسن بن يحيى عن الضحاك عن ابن عباس: أنه لم يكن يرى بالحجامة للصائم بأسًا^(ه).

عن شعبة قال: سمعت ثابتًا البناني يسأل أنس بن مالك رهون اكنتم تكرهون

صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد. وأخرجه عبد الرزاق (٧٥٣٩) وابن خزيمة (١٩٧٦) من طريق ابن أبي سبرة عن زيد بن أسلم عن عطاء عن بعض أصحاب النبي عن النبي ﷺ. وابن أبي سبرة متروك.

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٩٤١) والبيهقي (١١١٦)، (٢٦١٤).

(٢) ضعيف: اختلف فيه على الأحوص بن حكيم على الرفع والوقف: فرواه عنه أبو أسامة على الوقف كها عند ابن أبي شيبة (٩٤٢٢).

ورواه عيسى بن يونس على الرفع كما عند الطبراني في الكبير (١٨٠: ٢٠).

والأحوص بن حكيم ضعيف.

- (٣) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٠٩) وفي إسناده مسلم بن سعيد أبو سعيد لم يوثقه إلا ابن حيان.
- (٤) ضعيف: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١٦٩٩) وفي إسناده زيد بن الحريش ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربها أخطأ، ولم أجد من وثقه غيره وقال ابن القطان: مجهول الحال.
- (٥) ضعيف: أخرجه النسائي في الكبرى (٣١٩٧) وفي إسناده الحسن بن يحيى وهو مقبول ولم يتابع.

الحجامة للصائم؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف(١).

عن يحيى بن سليمان قال: ثنا ابن وهب أخبرنا مخرمة عن أبيه عن أم علقمة: كنا نحتجم عند عائشة ونحن صيام وبنو أخي عائشة فلا تنهاهم (٢).

عن الثوري عن فرات عن قيس عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها كانت تحتجم وهي صائمة (٣).

عن وكيع عن سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أصحاب محمد على قالوا: إنها نهى رسول الله على عن الحجامة للصائم والوصال في الصيام إبقاءً على أصحابه (٤).

عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: ما كانوا يكرهون الحجامة للصائم إلا من أجل الضعف^(٥).

عن فهد قال: ثنا محمد بن سعيد قال أنا شريك عن جابر عن أبي جعفر وسالم عن سعيد ومغيرة عن إبراهيم وليث عن مجاهد عن ابن عباس الله قال: إنها كرهت الحجامة للصائم مخافة الضعف(٦).

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۸۳۸) والبيهقي (۲:۲٦۳) والطحاوي في شرح معاني الآثار (۲:۱۰۰) ومسند علي بن الجعد (۱٤٦٦) وأخرجه بلفظ قريب عن أنس وأبو داود (۲۳۷۵) وابن أبي شيبة (۹٤۱۰) والطحاوي في شرح معاني الآثار (۲:۱۰۰).

⁽٢) ضعيف: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢:١٨٠) وفي إسناده أم علقمة وهي مقبولة ولم تتابع.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٢) وابن أبي شيبة (٩٤٢٧) من طريق الثوري عن فرات عن قيس عن أم سلمة، وفي إسناده قيس مولى أم سلمة لم أقف له على ترجمة.

⁽٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٤٢٠) وعبد الرزاق (٧٥٣٥) وأحمد في مسنده (٣١٤)، ٣١٥) و(٣٦٣،٥،٣٦٣).

⁽٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧٥٢٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:١٠١) من طريق يزيد بن سنان عن يحيي القطان عن الأعمش عن إبراهيم بلفظ: إنها كرهت من أجل الضعف.

⁽٦) ضعيف: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:١٠٠) في إسناده جابر الجعفي وهو

فدلت هذه الآثار على أن المكروه من أجله الحجامة في الصيام هو الضعف الذي يصيب الصائم فيفطر من أجله بالأكل والشرب، وقد روي نحو من هذا المعنى عن أبي العالية.

كراقوال أهل العلم:

قال الكاساني: ولا تكره الحجامة للصائم: لما روي عن ابن عباس عند «أن رسول الله على احتجم وهو رسول الله على احتجم وهو صائم» وعن أنس على «أن رسول الله على احتجم لا يفطره عند عامة العلماء (١١).

وقال مالك: إنها كره الحجامة للصائم لموضع التعزير، ولو احتجم رجل فسلم لم يكن عليه شيء (٢).

قال النووي: أما حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب: تجوز الحجامة للصائم ولا تفطره ولكن الأولى تركها هذا هو المنصوص وبه قطع الجمهور (٣).

قال ابن بطال: وأما الحجامة للصائم: فجمهور الصحابة والتابعين والفقهاء على أنه لا تفطره (٤٠).

قال الحافظ ابن حجر: وأما الحجامة فالجمهور أيضًا على عدم الفطر بها مطلقا وعن علي وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور: يفطر الحاجم والمحجوم وأوجبوا عليهما القضاء (٥).

كمناقشة أدلة القول الأول:

قال ابن القيم: وأجاب المرخصون عن أحاديث الفطر بأجوبة أحدها: القدح

ضعیف.

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٧).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٧٠).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/٢٥٢).

⁽٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٨١).

⁽٥) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٧٤).

فيها تعليلها، الثاني: دعوى النسخ فيها، الثالث: أن الفطر فيها لم يكن لأجل الحجامة بل لأجل الغيبة وذكر الحاجم والمحجوم للتعريف لا للتعليل.

الرابع: تأويلها على معنى أنه قد تعرض لأن يفطر لما يلحقه من الضعف فأفطر بمعنى يفطر، الخامس: أنه على حقيقته وأنها قد أفطرا حقيقة ومرور النبي بها كان مساء في وقت الفطر فأخبر أنها قد أفطرا ودخلا في وقت الفطر يعني: فليصنعا ما أحبا، السادس: أن هذا تغليظ ودعاء عليها لا أنه خبر عن حكم شرعي بفطرهما، السابع: أن إفطارهما بمعنى إبطال ثواب صومها كها جاء: خمس يفطرون الصائم الكذب والغيبة والنميمة والنظرة السوء واليمين الكاذبة، وكها جاء: الحدث حدثان حدث اللسان وهو أشدهما، الثامن: أنه لو قدر تعارض الأخبار جملة لكان الأخذ بأحاديث الرخصة أولى؛ تأيدها بالقياس وشواهد أصول الشريعة لها إذ الفطر إنها قياسه أن يكون بها يدخل الجوف لا بالخارج منه كالفصاد والتشريط ونحوه (۱).

وقال النووي: وأما حديث «أفطر الحاجم والمحجوم» فأجاب أصحابنا عنه بأجوبة (أحدها) جواب الشافعي ذكره في الأم وفيه اختلاف وتابعه عليه الخطابي والبيهقي وسائر أصحابنا وهو أنه منسوخ بحديث ابن عباس وغيره مما ذكرنا، ودليل النسخ أن الشافعي والبيهقي روياه بإسنادهما الصحيح عن شداد بن أوس قال: «كنا مع النبي على زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي: «أفطر الحاجم والمحجوم» وقد ثبت في صحيح البخاري في حديث بن عباس أن النبي كي «احتجم وهو محرم صائم» قال الشافعي: وابن عباس إنها صحب النبي كي محرمًا في حجة الوادع سنة عشرة من الملجرة ولم يصحبه محرمًا قبل ذلك وكان الفتح سنة ثمان بلا شك فحديث ابن عباس بعد حديث شداد بسنتين وزيادة. قال: فحديث ابن عباس ناسخ. قال البيهقي: ويدل علي النسح أيضًا قوله في حديث أنس السابق في قصة جعفر: ثم رخص النبي ويدل علي النسح أيضًا قوله في حديث أنس السابق في قصة جعفر: ثم رخص النبي بعد في الحجامة. وهو حديث صحيح كها سبق. قال: وحديث أبي سعيد الخدري

⁽١) عون المعبود وحاشية ابن القيم (٦/ ٣٥٣).

السابق أيضًا فيه لفظ الترخيص وغالب ما يستعمل الترخيص بعد النهي.

(الجواب الثاني) أجاب به الشافعي أيضًا أن حديث ابن عباس أصح ويعضده أيضًا القياس فوجب تقديمه.

(الجواب الثالث) جواب الشافعي أيضا والخطابي وأصحابنا أن المراد بأفطر الحاجم والمحجوم أنهما كانا يغتابان في صومهما وروى البيهقي ذلك في بعض طرق حديث ثوبان: قال الشافعي: وعلى هذا التأويل يكون المراد بإفطارهما أنه ذهب أجرهما كما قال بعض الصحابة لمن تكلم في حال الخطبة: لا جمعة لك، أي: ليس لك أجرها وإلا فهي صحيحة مجزئة عنه.

(الجواب الرابع) ذكره الخطابي أن معناه تعرضا للفطر أما المحجوم فلضعفه بخروج الدم فربها لحقه مشقة فعجز عن الصوم فأفطر بسببها، وأما الحاجم فقد يصل جوفه شيء من الدم أو غيره إذا ضم شفتيه على قصب الملازم كها يقال للمتعرض للهلاك: هلك فلان وإن كان باقيًا سالًا وكقوله ﷺ: «من جُعل قاضيًا فقد ذبح بغير سكين» أي تعرض للذبح بغير سكين.

(الخامس) ذكره الخطابي أيضًا أنه مر بهما قريب المغرب فقال: أفطرا أي: حان فطرهما كما يقال أمسى الرجل إذا دخل في وقت المساء أو قاربه.

(السادس) أنه تغليظ ودعاء عليهم لارتكابهما ما يعرضهما لفساد صومهما.

واعلم أن أبا بكر بن خزيمة اعترض على الاستدلال بحديث ابن عباس فروى عنه الحاكم أبو عبد الله في المستدرك أنه قال: ثبتت الأحاديث عن النبي على أنه قال: «أفطر الحاجم والمحجوم» فقال بعض من خالفنا في هذه المسألة وقال: لا يفطر لحديث ابن عباس أن النبي على: «احتجم وهو محرم صائم» ولا حجة له في هذا لأن النبي على إنها احتجم وهو محرم صائم في السفر؛ لأنه لم يكن قط محرمًا مقيمًا ببلده. والمسافر إذا نوى الصوم له الفطر بالأكل والشرب والحجامة وغيرها فلا يلزم من والمسافر إذا نوى الصوم له الفطر بالأكل والشرب والحجامة وغيرها فلا يلزم من حجامته أنها لا تفطر فاحتجم وصار مفطرًا وذلك جائز. هذا كلام ابن خزيمة وحكاه الخطابي في معالم السنن ثم قال: وهذا تأويل باطل لأنه قال: احتجم وهو

صائم فأثبت له الصيام مع الحجامة ولو بطل صومه بها لقال: أفطر بالحجامة كها يقال: أفطر الصائم بأكل الخبز ولا يقال: أكله وهو صائم. قلت: ولأن السابق إلى الفهم من قول ابن عباس: «احتجم وهو صائم» الإخبار بأن الحجامة لا تبطل الصوم ويؤيده باقي الأحاديث المذكورة، والله أعلم.

مسألة التبرع بالدمرفي نهار رمضان

هذه المسألة من المسائل النازلة فيرجع فيها لعلماء العصر الكبار، ومن العلماء الكبار الذين تكلموا في هذه المسألة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز تتخلّفه وسماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين تتخلّفه.

كرفتاوى العلماء في مسألة التبرع بالدم للصائم:

ما الحكم إذا خرج من الصائم دم كالرعاف ونحوه، وهل يجوز للصائم التبرع بدمه أو سحب شيء منه للتحليل؟

ج: خروج الدم من الصائم كالرعاف والاستحاضة ونحوهما لا يفسد الصوم، وإنها يفسد الصوم الحيض والنفاس والحجامة، ولا حرج على الصائم في تحليل الدم عند الحاجة إلى ذلك، ولا يفسد الصوم بذلك، أما التبرع بالدم فالأحوط تأجيله إلى ما بعد الإفطار، لأنه في الغالب يكون كثيرًا، فيشبه الحجامة. والله ولي التوفيق⁽¹⁾.

المثل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين كالله:

التبرع بالدم هل يفطر الصائم، وإذا أخذ شيء من الدم لغرض التشخيص؟

فأجاب فضيلته بقوله: إذا أخذ الإنسان شيئًامن الدم قليلاً لا يؤثر في بدنه ضعفًا فإنه لا يفطر بذلك، سواء أخذه للتجليل، أو لتشخيص المرض، أو أخذه للتبرع به لشخص يحتاج إليه.

أما إذا أخذ من الدم كمية كبيرة يلحق البدن بها ضعف فإنه يفطر بذلك، قياسًا

⁽۱) مجموع فتاوي ابن باز (۱۵/ ۲۷۳).

على الحجامة التي ثبتت السنة بأنها مفطرة للصائم.

وبناء على ذلك فإنه لا يجوز للإنسان أن يتبرع بهذه الكمية من الدم وهو صائم صومًا واجبًا، إلا أن يكون هناك ضرورة فإنه في هذا الحال يتبرع به لدفع الضرورة، ويكون مفطرًا يأكل ويشرب بقية يومه، ويقضى بدل هذا اليوم.

وذكرت هذا التفصيل وإن كان السؤال يختص بنهار رمضان، وبناء على ذلك فإنه إذا كان صائبًا في نهار رمضان فإنه لا يجوز أن يتبرع بدم كميته كثيرة، بحيث يلحق بدنه منها ضعف إلا عند الضرورة فإنه يتبرع بذلك(١).

الأحكام المتعلقة بالقضاء في الصيام

هل على من أكل ناسيا أو متعمدا قضاء؟

أولا: من أكل أو شرب ناسيًا: ذهب جمهور العلماء أبو حنيفة (٢) والشافعي (٣) وأحد وأبحد والحسن بن حي والثوري وابن أبي ذئب والأوزاعي وأبو ثور (٥) إلى أن صيامه صحيح ولا قضاء عليه.

وذهب مالك^(١) وربيعة والليث بن سعد وابن علية^(٧) إلى أن صومه يفسد وأن عليه القضاء.

□ والراجح: هو قول الجمهور أن من نسي فأكل أو شرب في نهار رمضان فصيامه صحيح ولا قضاء عليه ولا كفارة، وقد تقدم بحث هذه المسألة بعنوان (حكم الأكل والشرب ناسيًا هل يفطر أم لا؟) فلتراجع بتوسع هناك.

⁽١) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٩/ ٢٥٠).

⁽٢) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (ص: ١٣٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٨).

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٧).

⁽٥) الاستذكار (٣/ ٣٤٩).

⁽٦) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٧) الاستذكار (٣/ ٣٤٨).

انيا من أكل أو شرب متعمدًا:

قال الخرقي: ومن أكل أو شرب، أو احتجم، أو استعط... وهو ذاكر لصومه، فعليه القضاء بلا كفارة، إذا كان صومًا واجبًا (١٠).

قال ابن قدامة: أنه متى أفطر بشيء من ذلك فعليه القضاء، لا نعلم في ذلك خلافًا؛ لأن الصوم كان ثابتًا في الذمة، فلا تبرأ منه إلا بأدائه، ولم يؤده، فبقي على ما كان عليه؛ ولا كفارة في شيء مما ذكرناه، في ظاهر المذهب(٢).

قال السرخسي: وكذلك إن أكل أو شرب متعمدًا فعليه القضاء والكفارة عندنا وعند الشافعي تعمّلته لا كفارة عليه (٣).

قال الماوردي: مسألة: قال الشافعي ﷺ: وإن أكل عامدًا في صوم رمضان فعليه القضاء والعقوبة ولا كفارة إلا بالجهاع في شهر رمضان، قال الماوردي: وهذا كها قال: لا كفارة على الآكل عامدًا في رمضان، وقال مالك: عليه الكفارة بكل حال.

وقال أبو حنيفة: إن أفطر بجنس ما يقع به الاغتذاء غالبًا لزمته الكفارة، وإن أفطر بها لا يقع به الاغتذاء كجوزة أو حصاة لزمه القضاء ولا كفارة (٤).

قال الماوردي:...وهذا صحيح إذا ابتلع طعامًا أو شرابًا، أو ما ليس بطعام، ولا شراب كدرهم أو حصاة، أو جوزة أو لوزة، فقد أفطر بهذا كله ووجب عليه القضاء، إذا كان عامدًا ذاكرًا لصومه (٥).

قال ابن رشد: وأما المسألة الأولى: وهي هل تجب الكفارة بالإفطار بالأكل والشرب متعمدا؟ فإن مالكًا وأصحابه وأبا حنيفة وأصحابه والثوري وجماعة ذهبوا إلى أن من أفطر متعمدًا بأكل أو شرب أن عليه القضاء والكفارة المذكورة في هذا

⁽١) المغنى (٤/ ٣٤٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٥).

⁽٣) المبسوط للسرخسي (٣/ ٧٣).

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٤).

⁽٥) الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٦).

الحديث. وذهب الشافعي وأحمد وأهل الظاهر إلى أن الكفارة إنها تلزم في الإفطار من الجماع فقط(١).

والصواب أن من أكل أو شرب متعمدًا فعليه القضاء دون الكفارة.

مسألة : إذا خافت الحامل والرضع على أنفسهما أو على أنفسهما وولديهما عليهما القضاء

يجوز للحامل والمرضع الفطر سواء خافتا على أنفسهما أو على أنفسهما وولديهما وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم.

قال النووي: قال أصحابنا: الحامل والمرضع إن خافتا من الصوم على أنفسهما أفطرتا وقضتا ولا فدية عليهما كالمريض وهذا كله لا خلاف فيه، وإن خافتا على أنفسهما وولديهما فكذلك بلا خلاف صرح به الدارمي والسرخسي وغيرهما(٢).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن الحامل والمرضع، إذا خافتا على أنفسهم فلهما الفطر، وعليهما القضاء فحسب، لا نعلم فيه بين أهل العلم اختلافًا؛ لأنهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه (٣).

وإذا خافت الحامل والمرضع على ولديهما فقط أفطرتا وقضتا بلا خلاف.

قال النووي: وإن خافتا على ولديهما لا على أنفسهما أفطرتا وقضتا بلا خلاف(١).

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٤).

⁽Y) المجموع (T/ 1VV).

⁽٣) المغنى (٤/ ٣٩٤).

⁽٤) المجموع (٦/ ١٧٧).

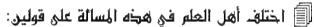
مسألة: من أغمي عليه جميع النهار هل يقضي يومًا مكانه؟

قال الشيرازي: إذا نوى الصوم من الليل ثم أغمي عليه جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء(١).

قال مالك: إن كان أغمي عليه من أول النهار إلى الليل، رأيت أن يقضي يومًا مكانه (٢).

وهذا الذي عليه جمهور العلماء، وقد تقدم بحث هذه المسألة بعنوان (من نوى الصيام من الليل فأغمي عليه قبل طلوع الفجر فلم يفق حتى غربت الشمس هل يجزئه صيام ذلك اليوم؟) فلتراجع.

مسألة: من أخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان الآخر



القول الأول: أن عليه قضاء رمضان الماضي ويلزمه عن كل يوم فدية وهي مُدُّ من طعام.

قال النووي: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمه صوم رمضان الحاضر ثم يقضي الأول ويلزمه عن كل يوم فدية وهي مد من طعام، وبهذا قال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء ابن أبي رباح والقاسم بن محمد والزهري والأوزاعي ومالك والثوري وأحمد وإسحاق، إلا أن الثوري قال: الفدية مدان عن كل يوم (٢).

القول الثاني: أن عليه قضاء ما مضى من رمضان ولا إطعام عليه، وبه قال الحسن البصري وإبراهيم النخعي وطاوس وأبو حنيفة والمزني وداود وحماد بن أبي سليان(١٠).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٧٦).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٦٦).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٦٦) والمحلي (٦/ ٢٦١).

كرادلة القول الأول:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمُ يَقْضِهِ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءٌ لَمُ يَتَقَبَّلُ مِنْهُ، وَمَنْ صَامَ تَطَوُّعًا وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمُ يَقْضِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُتَقَبَّلُ مِنْهُ حَتَّى يَصُومَهُ» (١).

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ ﴿ عَلَىٰ تَقُولُ: «كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَهَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ »، قَالَ يَحْيَى: الشُّغْلُ مِنَ النَّبِيِّ أَوْ بِالنَّبِيِّ (٢). عَلَيْهِ (٢).

عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي رَجُلٍ مَرِضَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ صَحَّ وَلَمْ يَصُمْ حَتَّى

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٢/ ٣٥٢) والطبراني في الأوسط (٣٢٨٤) من طريق ابن لهيعة، حدثنا أبو الأسود، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة به، وعبد الله بن لهيعة سييء الحفظ قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة واختلف فيه على ابن لهيعة.

وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن لهيعة، فاختلف على ابن لهيعة:

رواه عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة، عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي أبي الأسود، فقال: عن عبد الله بن أبي رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي رافع عن أبي رمضان شيء لم يقضه، لم يتقبل منه، ومن صام متطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه، لم يتقبل منه، ومن صام متطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه، لم يتقبل منه».

ورواه عبد الله بن عبد الحكم، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، وعمرو بن خالد الحراني، وأبو صالح كاتب الليث، والنضر بن عبد الجبار، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ....إلا عمرو بن خالد؛ فإنه أوقفه، ولم يرفعه، ورفع الباقون الحديث إلى النبي ﷺ.

ورواه ابن المبارك، فقال: أخبرنا عبد الله بن عقبة - نسب ابن لهيعة إلى جده؛ لأن ابن لهيعة هو: عبد الله بن لهيعة بن عقبة - عن أبي الأسود، عن عبد الله، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولم ينسب عبد الله.

فقال أبو زرعة: الصحيح: عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ انظر علل الحديث لابن أبي حاتم (٧٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٥٠) ومسلم (١١٤٦).

أَذْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ، قَالَ: «يَصُومُ الَّذِي أَذْرَكَهُ وَيُطْعِمُ عَنِ الْأَوَّلِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، فَإِذَا فَرَغَ فِي هَذَا صَامَ الَّذِي فَرَّطَ فِيهِ»(١).

عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيمَنْ فَرَّطَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّي أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ، قَالَ: «يَصُومُ هَذَا مَعَ النَّاسِ وَيَصُومُ الَّذِي فَرَّطَ فِيهِ، وَيُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْم مِسْكِينًا»^(٢).

عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَجُلِ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ مَرَضٍ ثُمَّ صَحَّ وَلَمْ يَصُمْ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ قَالً: «يَصُومُ الَّذِي أَدْرَكَهُ، ثُمَّ يَصُومُ الشَّهْرَ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ، وَيُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مِسْكِينًا» (٣).

عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «إِنَّ إِنْسَانًا مَرِضَ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ صَحَّ، فَلَمْ يَقْضِهِ حَتَّى أَدْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ آخَرُ، فَلْيَصُمِ الَّذِي أَحْدَثَ ثُمَّ يَقْضِ الْآخَرَ، وَيُطْعِمْ مَعَ كُلِّ يَوْم مِسْكِينًا»(١٠).

عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ فِي رَمَضَانَ، وَعَلَيْهِ رَمَضَانُ آخَرُ لَمْ يَصُمْهُ، قَالَ: «يَصُومُ هَذَا الَّذِي أَدْرَكَهُ، وَيَصُومُ الَّذِي عَلَيْهِ، وَيُطْعِمُ

(١) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢٣٤٣)، (٢٣٤٦)، (٢٣٤٨) من طرق عن عطاء عن أبي هريرة بألفاظ متقاربة.

(٢) أخرجه الدارقطني (٢٣٤٤) عن إسماعيل بن محمد الصفار، ثنا الحسن بن الفضل بن السمح، ثنا علي بن زمعة الرازي، ثنا عبد الصمد المقري الرازي، ثنا عمرو بن أبي قيس، عن مطرف، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة به، وقال: إسناد صحيح موقوف، وخالف مطرفًا سفيان ابن عيينة فرواه عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن ابن عباس به، وأخرج عبد الرزاق (٧٦٢٠) عَنْ مَعْمَر، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ: (هَمْ أَدْرَكُهُ رَمَضَانُ وَهُو مَرِيضٌ، ثُمَّ صَعَ فَلَمْ يَقْضِهِ حَتَّى أَدْرَكُهُ رَمَضَانُ آخَرُ صَامَ اللَّذِي أَدْرَكُ، ثُمَّ صَامَ الْأَوَّلَ، وَأَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاع مِنْ قَمْح» قَالَ مَعْمَرٌ: وَلَا أَعْلَمُ كُلَّهُمْ إِلَّا يَقُولُونَ هَذَا فِي هَذَا.

(٣) ضَعَيف: أخَّرجه الدارقطني (٢٣٤٥) عن محمد بن جعفر بن أحمد الصيرفي، ثنا بكر بن محمود ابن مكرم الفزاري، ثنا إبراهيم بن نافع أبو إسحاق الجلاب، ثنا عمر بن موسى بن وجيه، ثنا الحكم، عن مجاهد، عن أبي هريرة به، وعمر بن موسى متروك الحديث وإبراهيم بن نافع منكر الحديث.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٢١).

لِكُلِّ يَوْمِ مِسْكِينًا نِصْفَ صَاعِ "(١).

عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أنه كان يقول: من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه، وهو قوي على صيامه، حتى جاء رمضان آخر، فإنه يطعم مكان كل يوم مسكينًا. مدًا من حنطة، وعليه مع ذلك القضاء (٢).

القول الثاني: أن عليه قضاء ما مضى من رمضان ولا إطعام عليه.

كر أدلة هذا القول:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةُ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَّ﴾[البقرة:١٨٤].

قال في المحيط البرهاني: واختلف أصحابنا في وقت القضاء، منهم من قال بأن القضاء على الفور، ومنهم من قال بأنه مؤقت بها بين رمضانين، وبه أخذ أبو الحسن الكرخي، والصحيح أنه على التراخي لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنُ أَيَّامٍ أُخَرَّ من غير فصل...قال أصحابنا: إذا أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه، وهو بناءً على ما قلنا: إن القضاء غير مؤقت، فكان رجاء القضاء ثانيًا، ومع رجاء القضاء لا تلزمه الفدية (٣).

قال الكاساني: ولهذا قال أصحابنا: إنه لا يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع، ولو كان الوجوب على الفور لكره له التطوع قبل القضاء لأنه يكون تأخيرًا للواجب عن وقته المضيق، وإنه مكروه، وعلى هذا قال أصحابنا: إنه إذا أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه (٤).

قال ابن حزم: ومن كانت عليه أيام من رمضان فأخر قضاءها عمدًا لعذر لنسيان

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه علي بن الجعد في مسنده (۲۳۵) وعبد الرزاق (۷٦۲۸) والدارمي (۱۵٦) والبيهقي (۲۵۳/۶) من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس به.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١٠٩١) ط/ الأعظمي.

⁽٣) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٣٩١).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٤).

حتى جاء رمضان آخر فإنه يصوم رمضان الذي ورد عليه كما أمره الله تعالى فإذا أفطر في أول شوال قضى الأيام التي كانت عليه ولا مزيد ولا إطعام عليه في ذلك وكذلك لو أخرها عدة سنين ولا فرق، إلا إنه قد أساء في تأخيرها عمدا سواء أخرها إلى رمضان أو مقدار ما كان يمكنه قضاؤها من الأيام لقول الله تعالى: ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةِ مِن رَبِّكُم ﴾ [آل عمران ١٣٣] فالمسارعة إلى الله المفترضة واجبة وقال الله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مُريضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِن أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤] وأمر النبي عَيِ المتعمد للقيء والحائض والنفساء بالقضاء ولم يحد الله تعالى ولا رسوله عليه في ذلك وقتًا بعينه فالقضاء واجب عليهم أبدًا حتى يؤدى أبدًا ولم يأت نص قرآن ولا سنة بإيجاب إطعام في ذلك فلا يجوز إلزام ذلك أحدًا؛ لأنه شرع والشرع لا يوجبه في الدين إلا الله تعالى على لسان رسوله عليه فقط وهذا قول أبي حنيفة وأبي سليان، وقال مالك: يطعم مع القضاء عن كل يوم من الرمضان الأول (١٠).

كرالجواب على أدلة الجمهور:

وقال الشافعي: عليه الفدية. كأنه قال بالوجوب على الفور مع رخصة التأخير إلى رمضان آخر. وهذا غير سديد لما ذكرنا أنه لا دلالة في الأمر على تعيين الوقت، فالتعيين يكون تحكما على الدليل، والقول بالفدية باطل لأنها لا تجب خلفًا عن الصوم عند العجز عن تحصيله عجزًا لا ترجى معه القدرة عادة كما في حق الشيخ الفاني، ولم يوجد العجز؛ لأنه قادر على القضاء فلا معنى لإيجاب الفدية (٢).

قال ابن التركماني: قال (باب المفطر من رمضان يؤخر القضاء ما بينه وبين رمضان آخر) ثم ذكر قول عائشة (كان يكون عليَّ الصوم من رمضان فها أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان) قلت: عموم قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ يقتضي أن تأخير القضاء ليس بمقيد إلى مجيء رمضان آخر وتأخير عائشة إنها كان لانه عليه المناه المناه

⁽١) المحلي (٦/ ٢٦٠).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٤).

كان يستمتع بها وكان في شعبان يشتغل بالصوم فتشتغل هي بالقضاء وفي غير رمضان تتفرغ لخدمته (۱).

قال ابن عبد البر: وقال أبو حنيفة وأصحابه: يصوم رمضان الثاني ثم يقضي الأول ولا فدية عليه سواء قوي على الصيام أم لا، وهو قول الحسن وإبراهيم النخعي وبه قال داود: ليس على من أوجب الفدية في هذه المسألة حجة من كتاب ولا سنة ولا إجماع، وقال أبو جعفر الطحاوي: قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ فأوجب القضاء دون غيره فلا يجوز زيادة الطعام (٢).

وهناك قول ثالث: وهو أنه يصوم رمضان الآخر ولا يقضي الأول بصيام لكن يطعم عنه مكان كل يوم مسكينًا مدًا مدًا وهذا القول يروى عن ابن عمر وبه يقول أبو قتادة وعكرمة (٣).

عَن الْحُسَنِ بن الْحُرِّ، عَنْ نَافِع، أَنَّ عَبْدَ الله كَانَ يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ فَلْيُطْعِمْ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مِسْكِينًا مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ»(١٠).

□ الراجح: أن من أدركه رمضان وعليه أيام من رمضان الماضي أن عليه قضاء ما مضى من رمضان ولا إطعام عليه؛ لأن الله ﷺ قال: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾. فذكر القضاء ولم يذكر الإطعام والله تعالى أعلم.

⁽١) الجوهر النقى (٤/ ٢٥٢).

⁽٢) الاستذكار (٣/ ٢٦٦).

⁽٣) المحلي (٦/ ٢٦١).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢٣٤٢) عَنْ إِسْهَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارِ، نا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا يَخْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، نا زُهَيْرٌ، نا الْحُسَنُ بْنُ الْحُرِّ، عَنْ نَافِع به.

مسألة: هل يجوز التطوع بالصيام لن عليه أيام من رمضان؟

مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وجماهير السلف والخلف أن قضاء رمضان في حق من أفطر بعذر كحيض وسفر يجب على التراخي ولا يشترط المبادرة به في أول الإمكان (١).

قال الكاساني: قال أصحابنا: إنه لا يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع، ولو كان الوجوب على الفور لكره له التطوع قبل القضاء لأنه يكون تأخيرًا للواجب عن وقته المضيق، وإنه مكروه، وعلى هذا قال أصحابنا: إنه إذا أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه (٢).

قال بدر الدين العيني: قلت: يجوز التطوع بالصوم ممن عليه صوم رمضان، وبه قال أهل العلم، وقال أحمد: لا يجوز ممن عليه صوم يوم فرض لقوله عليه: «من صام تطوعًا وعليه شيء من رمضان لم يقضه، فإنه لا يقبل منه حتى يصومه» (٣). وفي سنده ابن لهيعة [...] الحال (٤).

قال ابن قدامة: واختلفت الرواية عن أحمد في جواز التطوع بالصوم ممن عليه صوم فرض، فنقل عنه حنبل أنه قال: لا يجوز له أن يتطوع بالصوم، وعليه صوم من الفرض حتى يقضيه، يبدأ بالفرض، وإن كان عليه نذر صامه، يعني: بعد الفرض. وروى حنبل، عن أحمد بإسناده عن أبي هريرة، أن رسول الله عليه قال: «من صام تطوعًا، وعليه من رمضان شيء لم يقضه فإنه لا يتقبل منه حتى يصومه» ولأنه عبادة يدخل في جبرانها المال، فلم يصح التطوع بها قبل أداء فرضها، كالحج. وروي عن أحمد، أنه يجوز له التطوع؛ لأنها عبادة تتعلق بوقت موسع، فجاز التطوع في وقتها قبل فعلها، كالصلاة يتطوع في أول وقتها، وعليه يخرج الحج ولأن التطوع بالحج قبل فعلها، كالصلاة يتطوع في أول وقتها، وعليه يخرج الحج ولأن التطوع بالحج

شرح النووي على مسلم (٨/ ٢٢).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٤).

⁽٣) ضعيف: وتقدم تخريجه قريبًا.

⁽٤) البناية شرح الهداية (٤/ ١٢٠).

يمنع فعل واجبه المتعين، فأشبه صوم التطوع في رمضان، بخلاف مسألتنا، والحديث يرويه ابن لهيعة، وفيه ضعف، وفي سياقه ما هو متروك، فإنه قال في آخره: «ومن أدركه رمضان، وعليه من رمضان شيء لم يتقبل منه»(١).

قال النووي: وقد اتفق العلماء على أن المرأة لا يحل لها صوم التطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه؛ لحديث أبي هريرة السابق في صحيح مسلم في كتاب الزكاة وإنها كانت تصومه في شعبان لأن النبي على كان يصوم معظم شعبان فلا حاجة له فيهن حينئذ في النهار ولأنه إذا جاء شعبان يضيق قضاء رمضان فإنه لا يجوز تأخيره عنه، ومذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وجماهير السلف والخلف أن قضاء رمضان في حق من أفطر بعذر كحيض وسفر يجب على التراخي ولا يشترط المبادرة به في أول الإمكان، لكن قالوا: لا يجوز تأخيره عن شعبان الآتي لأنه يؤخره حينئذ إلى نمان لا يقبله وهو رمضان الآتي فصار كمن أخره إلى الموت (٢٠).

قال ابن حجر: وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر: لا يصلح حتى يبدأ برمضان. وصله ابن أبي شيبة عنه نحوه، ولفظه لا بأس أن يقضي رمضان في العشر. وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم لمن عليه دين من رمضان إلا أن الأولى له أن يصوم الدين أولاً لقوله: لا يصلح، فإنه ظاهر في الإرشاد إلى البداءة بالأهم والآكد، وقد روى عبد الرزاق عن أبي هريرة أن رجلاً قال له: إن علي أيامًا من رمضان أفاصوم العشر تطوعًا قال: لا ابدأ بحق الله ثم تطوع ما شئت، وعن عائشة نحوه، وروى ابن المنذر عن علي أنه نهى عن قضاء رمضان في عشر ذي الحجة وإسناده ضعيف. قال: وروي بإسناد صحيح نحوه عن الحسن والزهري وليس مع أحد منهم حجة على ذلك، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمر أنه كان يستحب ذلك (٣).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٤٠١).

⁽۲) شرح النووي على مسلم (۸/ ۲۲).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٨٩).

قال القرطبي: لما قال تعالى: ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ دل ذلك على وجوب القضاء من غير تعيين لزمان؛ لأن اللفظ مسترسل على الأزمان لا يختص ببعضها دون بعض. وفي الصحيحين عن عائشة ﴿ عَلَى قالت: يكون على الصوم من رمضان فها أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان، الشغل من رسول الله، أو برسول الله على وفي رواية: وذلك لمكان رسول الله على وهذا نص وزيادة بيان للآية، وذلك يرد على داود قوله: إنه يجب عليه قضاؤه ثاني شوال (١).

قال ابن رشد: ومن كتاب أوله المحرم يتخذ الخرقة لفرجه مسألة وسئل مالك عن الرجل يكون عليه قضاء رمضان، أيصوم يوم عاشوراء قبل قضاء رمضان؟ قال: ما يعجبني ذلك، وعسى به أن يكون خفيفًا؟ قيل له: أفيصومه في قضاء رمضان؟ قال: لا بأس به. قال محمد بن رشد: قوله: ما يعجبني، وعسى به أن يكون خفيفًا، معناه: أني أكره ذلك كراهية خفيفة، وكراهيته له أن يصومه تطوعًا، يقتضي أن المستحب عنده أن يصومه في قضاء ما عليه من رمضان؛ وقوله بعد ذلك: لا بأس أن يصومه في قضاء رمضان – خالف لذلك؛ إذ لا يقال في الشيء المستحب فعله: لا بأس أن يفعل، وإنها يقال ذلك في المباح الذي فعله وتركه سواء؛ وفي سهاع ابن وهب، قيل له: أفيصومه في قضاء رمضان؟ قال: لا. معناه: لا ينبغي له أن يفعل ويصومه تطوعًا أحسن.

فهذه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الاختيار أن يصام لقضاء رمضان، والثاني: أن الاختيار أن يصام تطوعا ويؤخر قضاء رمضان، والثالث: أن الأمرين سواء، يفعل الفاعل أيها شاء، وهذا الاختلاف إنها يتصور على القول بأن قضاء رمضان على التراخي، بدليل قول عائشة عنه: إن كان ليكون على الصيام من رمضان، فها أستطيع أن أصومه حتى يأتي شعبان، للشغل برسول الله على إذ لو كان القضاء على الفور لما منعها من ذلك الشغل، والواجب على التراخي تعجيله أفضل، فلها كان إن صام يوم عاشوراء

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٢٨٢).

تطوعا، وأخر القضاء، أحرز فضل اليوم، وفاته تعجيل القضاء، وإن صامه للقضاء، أحرز تعجيل القضاء، ووفاته فضل صوم النهار؛ وقع الاختلاف، فوجه القول بأن صومه تطوعًا أحسن هو أن فضيلة صومه قد وردت الآثار عن النبي عليه بنصها، وقدرها، وفضيلة تعجيل القضاء إنها علمت بالنظر والقياس، فذلك فيها معدوم (١).

هل يشترط قضاء رمضان متتابعًا أم يجوز صيامه متفرقًا

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: يجوز قضاء الصيام متفرقًا ويستحب صيامه متتابعا.

وبه قال علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، وابن محيريز، وأبو قلابة ومجاهد، وأهل المدينة، والحسن، وسعيد بن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وإليه ذهب مالك، وأبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد وإسحاق(٢).

القول الثاني: وجوب التتابع في قضاء رمضان.

وحكي هذا القول عن علي وابن عمر والنخعي والشعبي، وقال داود: يجب، ولا يشترط (٣).

كرادلة القول الأول:

عن محمد بن المنكدر، قال: بلغني أن النبي ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان؟ فقال: «ذاك إليك»، فقال: «أرأيت لو كان على أحدكم دين، فقضى الدرهم والدرهمين، ألم يك قضى؟ والله أحق أن يعفو ويغفر»(١٤).

⁽١) البيان والتحصيل (٢/ ٣٢٥).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٨٠٨).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) ضعيف مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٦) ومن طريقه الدارقطني (٢٣٣٣) والبيهقي (٤/ ٢٥٩) من طريق يحيى بن سليم الطائفي، عن موسى بن عقبة، عن محمد بن المنكدر به مرسلاً ويحيى بن سليم ضعيف.

حفص، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، وأبي هريرة قالا: لا بأس بقضاء رمضان متفرقًا(١).

معتمر بن سليمان، عن أبيه، قال: أنبأني بكر، عن أنس، قال: إن شئت فاقض رمضان متتابعًا، وإن شئت متفرقًا^(٢).

عن أيوب، عن أبي قلابة، عن ابن محيريز، أنه قال في قضاء رمضان، قال: أحص العدة، وصم كيف شئت (٣).

عن معاذ بن جبل؛ أنه سئل عن قضاء رمضان؟ فقال: أحص العدة، وصم كيف شئت(٤).

عن ابن إدريس، عن شعبة، عن عبد الحميد بن رافع بن خديج، عن جدته، أن رافعًا كان يقول: أحص العدة وصم كيف شئت^(ه).

عن عطاء، قال: جاءت امرأة إلى ابن عباس تسأله عن قضاء صيام رمضان؟ فقال: أحصى العدة وفرقي، قال: وكان سعيد بن جبير وعكرمة يقولان ذلك (٢).

عن ليث، عن عطاء، ومجاهد، وطاوس، وسعيد بن جبير قالوا: إن شئت فاقض

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٧) وعبد الرزاق (٧٦٦٤)من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، وأبي هريرة به، ولفظ عبد الرزاق: «فرقه إذا أحصيته».

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٨).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٠) وعبد الرزاق (٧٦٦٨) من طريق أيوب، عن أبي قلابة، عن ابن محيريز به.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١١) عن زيد بن حباب، عن معاوية بن صالح، عن موسى بن يزيد ابن موهب، عن أبيه، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل به، وموسى بن يزيد لم أقف على أحد وثقه، وذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٢) عبد الحميد بن رافع بن خديج ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٣) عن معمر بن سليهان الرقي، عن حجاج، عن عطاء به، وحجاج هو ابن أرطأة كثير الخطأ والتدليس.

رمضان متتابعًا، أو متفرقًا(١).

عن عطاء، عن عبيد بن عمير، في قضاء رمضان، قال: «إن شاء فرق»(٢).

عن ابن علية، عن ليث، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، وطاوس؛ أنهم كانوا لا يرون بأسًا بتفريق قضاء رمضان (٣).

عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن مجاهد؛ في الرجل يكون عليه صوم من رمضان، فيفرق صيامه، أو يصله، قال: إن الله أراد بعباده اليسر، فلينظر أيسر ذلك عليه، إن شاء وصله، وإن شاء فرق(٤٠).

عن عبدة بن سليهان، عن مجالد، عن الشعبي، قال: إن شق عليك أن تقضي متتابعًا، فرق فإنها هي عدة من أيام أخر^(ه).

عن عبد الأعلى، عن داود، عن عكرمة؛ ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنُ أَيَّامٍ أُخَرَكُ ، قال: إن شاء وصل، وإن شاء فرق (١٠).

عن يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية، عن أبيه، عن الحكم، قال: كان لا يرى بقضاء رمضان متقطعًا بأسًا (٧).

عن يزيد بن هارون، عن جويبر، عن الضحاك؛ في قضاء رمضان: إن شئت

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٤) عن ابن إدريس، عن ليث، عن عطاء، ومجاهد، وطاوس، وسعيد بن جبير به، وليث بن أبي سليم ضعيف.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٩) عن وكيع، عن سفيان، عن حبيب بن ثابت، عن عطاء، عن عبيد بن عمير به.

⁽٣) إسناده ضعيف كسابقه: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٥).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٦) وأخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٠) عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن مجاهد قال: «إن شئت ففرق إنها هي عدة من أيام أخر».

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٨) مجالد هو ابن سعيد ضعيف.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٩).

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٠).

متتابعًا، وإن شئت متفرقًا(١).

عن ابن نمير، عن إسماعيل المكي، عن ربيعة، عن عطاء بن يسار، قال: لا بأس أن يفرق قضاء رمضان (٢).

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس قال: صم كيف شئت قال؛ الله: ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٣).

عن أبي عامر الهوزني، قال: سمعت أبا عبيدة بن الجراح، وسئل عن قضاء رمضان متفرقًا؟ قال: أحص العدة، وصم كيف شئت^(٤).

عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: صم كيف شئت إذا أحصيت صيامه (٥).

عن ابن جريج، عن رجل، عن عكرمة سئل عن قضاء رمضان: أمعًا أم شتى؟ فقال: أي ذلك شاء؛ قال الله: ﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [الساء: ٩٢] ولو شاء قال: فمن قضى رمضان فمعًا، ولكن لم يقل فيه شيئًا، ولم يحرمه صالح الناس، فهم تبع للحلال (٢).

عن الثوري، عن رجل من قريش، عن أمه أنها سألت أبا هريرة عن قضاء

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢١) وجويبر متروك الحديث.

 ⁽٢) رجاله ثقات: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٣) ولم أجد ابن نمير في الرواة عن إسماعيل المكي ولا
 إسماعيل في مشايخ ابن نمير.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٥) ومن طريقه الدارقطني (٢٣١٩) عن زيد بن الحباب، حدثني معاوية بن صالح، حدثنا أزهر بن سعيد، عن أبي عامر الهوزني به، أزهر بن سعيد صدوق تكلموا فيه للنصب.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٦٧).

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٧١) في إسناده رجل مجهول لا يعرف.

رمضان، فقال: لا بأس بأن يفرقه إنها هي عدة من أيام أخر(١).

عن أبي هريرة قال: صم كيف شئت، وأحص العدة (٢).

عن معمر، عن قتادة، عن ابن المسيب قال: «صمه كيف شئت، وأحص العدد(7).

وروى علي بن الجعد، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي أنه كان لا يرى به متفرقًا بأسًا^(٤).

قال الكاساني: ولنا ما روي عن جماعة من أصحاب رسول الله على الله على على، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وعائشة وغيرهم النهم قالوا: إن شاء تابع وإن شاء فرق، غير أن عليًا الله قال: إنه يتابع لكنه إن فرق جاز. وهذا منه إشارة إلى أن التتابع أفضل ولو كان التتابع شرطًا لما احتمل الخفاء على هؤلاء الصحابة ولما احتمل مخالفتهم إياه في ذلك لو عرفوه (٥٠).

قال في المدونة: قلت: ما قول مالك في كل صيام في القرآن أمتتابعًا أم لا؟ فقال: أما ما كان من صيام الشهور فهو متتابع؛ لأن الله على يقول: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ [الساء: ٩٢] وما كان من صيام الأيام التي في القرآن مثل قوله في قضاء مضان: ﴿فَعِدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ قال: فأحب إلى أن يتابع بين ذلك فإن لم يفعل أجزأه (١).

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٢) وشيخ سفيان الثوري مبهم لا يعرف فلا ندري من الرجل من قريش ولا ندري من أمه.

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٣) عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن هشام بن يحيى، عن أبي هريرة به، وهشام بن يحيى مستور.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٦٦٢) ورواية معمر عن قتادة فيها ضعف.

⁽٤) إسناده ضعيف: ذكره البيهقي في السنن (٤/ ٢٥٩) الحارث هو ابن عبد الله الأعور ضعيف.

⁽٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٦).

⁽٦) المدونة (١/ ٢٨٠).

قال النووى: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب تتابعه ويجوز تفريقه(١).

قال الخرقي: وقضاء شهر رمضان متفرقًا يجزئ، والمتتابع أحسن (٢).

🕏 القول الثاني: وجوب التتابع في قضاء رمضان.

كر أدلة القول الثانى:

عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من كان عليه صوم رمضان، فليسرده، ولا يقطعه» (٣).

عن نافع، عن ابن عمر، قال في قضاء رمضان: يتابع بينه (١٠).

عن نافع، عن ابن عمر؛ أنه كان يأمر بقضاء رمضان متتابعًا(٥).

عن علي، قال: من كان عليه صوم من رمضان، فليصمه متصلاً، ولا يفرقه(٦).

(١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٦٧).

(٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٨٠٤).

(٣) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٢٣١٢، ٢٣١٢) ومن طريقه البيهقي (٢٥٩/٤)، والمخلصيات (١٤٧١) من طريق حبان بن هلال، ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة به، وعبد الرحمن بن إبراهيم القاص متكلم فيه ضعفه الدارقطني وقال النسائي: ليس بالقوي. قال الذهبي: ومن مناكيره: عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: «من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه». ميزان الاعتدال (٢/ ٥٤٥).

قال ابن حبان في المجروحين: منكر الحديث يروي ما لا يتابع عليه وليس بمشهور في العدالة فيقبل منه ما انفرد، على أن التنكب عن أخباره أولى عند الاحتجاج.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٦) عن ابن علية، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر به.

- (٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٧) عن حفص، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر به.
- (٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٨) عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن الحارث عن على به، والحارث هو ابن عبد الله الأعور ضعيف.

عن عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: يواتر قضاء رمضان (١٠). عن أبي أسامة، عن هشام بن عروة، أنه قال: لا يقطعه إذا كان صحيحًا (٢).

عن ابن فضيل، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: كانوا يقولون: قضاء رمضان تناعًا(٣).

عن عبدة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: يقضيه كهيئته (١).

عن معتمر بن سليهان، عن أبيه، قال: كان الحسن يحب أن يتابع بين قضاء رمضان^(ه).

عن أبي خالد الأحمر، عن داود، عن الشعبي، قال: أحب إلي أن يقضيه كما أفطره (٢٠).

عن محمد بن أبي عدي، عن ابن عون، عن محمد، قال في قضاء رمضان: أحب إلى أن يصومه كما أفطره (٧).

عن ابن علية، عن علي بن الحكم، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، عن أبي هريرة، قال: يواتره إن شاء (^).

عن وكيع، عن شعبة، عن الحكم، قال: سألته عن قضاء رمضان؟ قال: متتابع أحب إلى (٩).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٩).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٠).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣١).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٢).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٣) وعبد الرزاق (٧٦٦٣).

⁽٦) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٤) أبو خالد الأحمر صدوق يخطيء.

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٥).

⁽٨) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٦).

⁽٩) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٧).

عن عبدة بن سليهان، عن عبد الملك بن أبي سليهان، عن عطاء، قال: يقضيه متتابعًا أحب إلى، وإن فرق أجزأه (١).

عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، قال في قضاء رمضان: صمه كما أفطرته (٢٠). عن الثوري، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: يقضيه تباعا (٢٠).

عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، وعن داود، عن الشعبي، قالا: تباعًا(؛). عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن على قال: تباعا(٥).

عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب قال: تباعا(١٠).

عن ابن التيمي، عن أبيه، عن الحسن: كان يستحبه تباعا(٧).

□ والصواب: القول الأول وهو جواز صيامه متفرقًا ويستحب التتابع ولا يجب، والله أعلم.

مسألة: من مات وعليه صيام أيام من رمضان لم يقضها ماذا عليه؟

أله في هذه المسألة لابد من التفريق بين صورتين:

الصورة الأولى: من مات وعليه صيام من رمضان ولم يتمكن من القضاء.

الصورة الثانية: من مات وعليه صيام من رمضان وتمكن من القضاء ولم يقض هل يصام عنه أو يطعم عنه؟

⁽١) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٩) عبد الملك بن أبي سليهان صدوق له أوهام.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٥٧)، (٧٦٥٧) من طريق الزهري به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٥٨).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٥٩).

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٦٠) الحارث هو ابن عبد الله الأعور ضعيف.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٦١).

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٦٣).

الصورة الأولى: من مات وعليه صيام من رمضان ولم يتمكن من القضاء

قال الشيرازي: ولو كان عليه قضاء شيء من رمضان فلم يصم حتي مات نظرت فإن أخره لعذر اتصل بالموت لم يجب عليه شيء؛ لأنه فرض لم يتمكن من فعله إلى الموت فسقط حكمه كالحج(١).

قال النووي: ذكرنا أن مذهبنا أنه لا شيء عليه ولا يصام عنه ولا يطعم عنه بلا خلاف عندنا، وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور قال العبدري: وهو قول العلماء كافة إلا طاوسًا وقتادة فقالا: يجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين لأنه عاجز فأشبه الشيخ الهرم.

واحتج البيهقي وغيره من أصحابنا لمذهبنا بحديث أبي هريرة عن النبي رهيه قال: «وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». رواه البخاري ومسلم.

واحتجو أيضًا بالقياس على الحج كها ذكره المصنف، وفرقوا بينه وبين الشيخ الهرم بأن الشيخ عامر الذمة ومن أهل العبادات بخلاف الميت (٢).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن من مات وعليه صيام من رمضان لم يخل من حالين؛ أحدهما أن يموت قبل إمكان الصيام، إما لضيق الوقت، أو لعذر من مرض أو سفر، أو عجز عن الصوم، فهذا لا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن طاوس وقتادة أنها قالا: يجب الإطعام عنه؛ لأنه صوم واجب سقط بالعجز عنه، فوجب الإطعام عنه، كالشيخ الهرم إذا ترك الصيام لعجزه عنه. ولنا أنه حق لله تعالى وجب بالشرع، مات من يجب عليه قبل إمكان فعله، فسقط إلى غير بدل، كالحج (٣).

قال الخطابي: واتفق عامة أهل العلم على أنه إذا أفطر في المرض أو السفر ثم لم يفرط في القضاء حتى مات فإنه لا شيء عليه ولا يجب الإطعام عنه غير قتادة فإنه

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٦٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٢).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٩٨).

قال: يطعم عنه وقد حكي ذلك أيضًا عن طاوس(١).

الصورة الثانية: من مات وعليه صيام من رمضان وتمكن من القضاء ولم يقض هل يصام عنه أو يطعم عنه؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه الصورة على أقوال منها:

القول الأول: أنه يصام عنه وممن قال بالصيام عنه طاوس والحسن البصري والزهري وقتادة وأبو ثور وداود (٢).

القول الثاني: يطعم عنه لكل يوم مسكين، وهذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن عائشة، وابن عباس، وبه قال مالك، والليث، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، والحسن بن حي، وابن علية، وأبو عبيد، في الصحيح عنهم وبه قال أبو حنيفة (٣).

القول الثالث: يصام عنه صوم النذر ويطعم عن صوم رمضان، وهو قول ابن عباس وأحمد وإسحاق (٤).

كرادلة القول الأول: أنه يصام عنه ولا يطعم:

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَكُ اللَّهِ عَائِشَةَ ﴿ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَاعَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ ﴾ (٥).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ مَا أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، فَقَالَ: ﴿ أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنُ أَكُنْتِ تَقْضِينَهُ؟ ﴾ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: ﴿ فَدَيْنُ اللهُ أَحَقُ بِالْقَضَاءِ ﴾ (1).

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٢٢).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٢).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٩٨) والمجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٢).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٢).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٩٥٢) ومسلم (١١٤٧).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٩٥٣) ومسلم (١١٤٨).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُرَيْدَة، عَنْ أَبِيهِ ﴿ مَنْ أَبِيهِ ﴿ مَنْ اَبَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ إِذْ أَتَتُهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ، قَالَ: فَقَالَ: ﴿ وَجَبَ أَتُنُهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتَ: إِنِّهَا مَاتَتْ، قَالَ: فَقَالَ: ﴿ وَجَبَ أَجُرُكِ، وَرَدَّهَا عَلَيْكِ الْمِرَاثُ ﴾ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَاصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ: ﴿ عَنْهَا ﴾ قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ، أَفَا حُجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ: ﴿ وَجَجِي عَنْهَا ﴾ (١).

قال البيهقي بعد ما ذكر بعض هذه الأحاديث: فثبت بهذه الأحاديث جواز الصوم عن الميت. وكان الشافعي كَنَابُهُ قال في كتاب القديم: وقد روي في الصوم عن الميت شيء فإن كان ثابتًا صيم عنه كما يحج عنه (٢).

كا أدلة القول الثاني: أنه يطعِم عنه لكل يوم مسكينًا.

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرٍ فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمِ مِسْكِينًا» (٣).

⁽١) أخرجه مسلم (١١٤٩).

⁽٢) السنن الكبري للبيهقي (٤/ ٢٥٦).

⁽٣) ضعيف مرفوع: أخرجه الترمذي (٧١٨) وابن ماجه (١٧٥٧) والطبراني في الأوسط (٤٥٣١) وابن خزيمة (٢٠٥٦) والبيهقي (٤/٢٥٤) من طريق عبثر بن القاسم، عن أشعث، عن محمد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ واختلف في محمد الراوي عن نافع هل هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي أو محمد بن سيرين، فقال الترمذي: ومحمد هو عندي ابن عبد الرحمن بن أبي ليلي وكذلك قال ابن خزيمة.

قال الحافظ ابن حجر: رواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد ابن سيرين بدل محمد ابن عبد الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه، وقال الدارقطني: المحفوظ وقفه على ابن عمر وتابعه البيهقي على ذلك انظر التلخيص الحبير (٢/ ٤٥٣) وقد ورد التصريح في بعض الطرق أنه محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وخالفه الحسن بن الحر والليث بن سعد فروياه عن نافع موقوفا وهو الصحيح قال الترمذي: «حديث ابن عمر لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، والصحيح عن ابن عمر موقوف قوله» وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٥٤) من طريق إبراهيم بن هاشم البغوي حدثنا عبد الله بن محمد بن أسهاء حدثني جويرية بن أسهاء عن نافع أن عبد الله كان يقول: من أفطر في رمضان أيامًا وهو مريض، ثم مات قبل أن يقضي فليطعم عنه مكان كل يوم أفطره من أفطر في رمضان أيامًا وهو مريض، ثم مات قبل أن يقضي فليطعم عنه مكان كل يوم أفطره

عَنْ عُبَادَةً بْنِ نُسِي قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ مَرِضَ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَزَلْ مَرِيضًا حَتَّى مَاتَ أَطْعِمَ عَنْهُ» (١٠).

عَنِ ابْنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: ﴿إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، وَعَلَيْهِ صِيَامُ رَمَضَانَ آخَرَ أُطْعِمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْم نِصْفُ صَاعِ مِنْ بُرِّ »(٢).

عَنِ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، وَنَافِعِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ نَذْرٌ، يَقُولُ: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَكِنْ تَصَدَّقُوا عَنْهُ مِنْ مَالِهِ لِلصَّوْمِ، لِكُلِّ يَوْمِ مِسْكِينًا»^(٣).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومَنَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَكِنْ إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا تَصَدَّقْتَ عَنْهُ أَوْ أَهْدَيْتَ»(١).

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِذَا مَرِضَ الرَّجُلُ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ مَاتَ وَلَمُ يَصُمْ أُطْعِمَ عَنْهُ، وَلَمُ يَكُنْ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ قَضَى عَنْهُ وَلِيُّهُ (٥٠).

عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ

من تلك الأيام مسكينًا مدًّا من حنطة، فإن أدركه رمضان عام قابل قبل أن يصومه فأطاق صوم الذى أدرك فليطعم عما مضى كل يوم مسكينا مدا من حنطة وليصم الذى استقبل. قال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف على ابن عمر، وقد رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع فأخطأ فيه.

(١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٣٥) عن الأسلمي، عن الحجاج بن أرطاة، عن عبادة بن نسي به، وحجاج بن أرطاة ضعيف والأسلمي هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي متروك.

(٢) إسناده منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٤٤) سليهان التيمي لم يدرك عمر بن الخطاب ١٠٠٠

(٣) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٥٤) عن أبي زكريا بن أبي إسحاق المزكي، أنبأ أبو عبدالله محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، أنبأ جعفر بن عون، أنبأ يحيى بن سعيد، عن القاسم، ونافع، أن ابن عمر به.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٦٣٤٦).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤٠١) عن محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير به.

أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَكِنْ يُطْعِمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ»(١).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي امْرَأَةٍ تُوُفِّيتْ، أَوْ رَجُلِّ، وَعَلَيْهِ رَمَضَانُ، وَنَذْرُ شَهْرٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُطْعَمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مِسْكِينٌ، أَوْ يَصُومُ عَنْهُ وَلِيَّهُ لِنَذْرِهِ»(٢).

عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ الْمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَجُلِ مَاتَ، وَعَلَيْهِ رَمَضَانُ، وَعَلَيْهِ نَذْرُ صِيَامٍ شَهْرٍ آخَرَ قَالَ: (يُطْعَمُ عَنْهُ سِتُّونَ مِسْكِينًا ﴾ (٣).

كر أقوال أهل العلم:

قال الكاساني: فإن برئ المريض أو قدم المسافر وأدرك من الوقت بقدر ما فاته يلزمه قضاء جميع ما أدرك؛ لأنه قدر على القضاء لزوال العذر، فإن لم يصم حتى أدركه الموت فعليه أن يوصي بالفدية وهي أن يطعم عنه لكل يوم مسكينًا؛ لأن القضاء قد وجب عليه ثم عجز عنه بعد وجوبه بتقصير منه فيتحول الوجوب إلى بدله وهو الفدية. والأصل فيه ما روى أبو مالك الأشجعي أن رجلاً سأل رسول الله عنه؟ فقال رسول الله عنه؟ فقال رسول الله عنه: "إن مات قبل أن يطيق الصيام فلا يقضى عنه، وإن مات وهو مريض وقد أطاق الصيام في مرضه ذلك فليقض عنه». والمراد منه القضاء وهو مريض وقد أطاق الصيام في مرضه ذلك فليقض عنه». والمراد منه القضاء بالفدية لا بالصوم. لما روي عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنه - موقوفا عليه ومرفوعًا إلى رسول الله عنه أنه قال: «لا يصومن أحد عن أحد ولا يصلين أحد عن

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه النَّسائي في السنن الكبرى (۲۹۳۰) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (۱۷۲/۳) والبيهقي (۲۵٦/۶) من طريق يزيد بن زريع قال: حدثنا حجاج الأحول، قال: حدثنا أيوب بن موسى، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس به.

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٥٤) من طريق أبي العباس الأصم حدثنا محمد بن إسحاق أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء أخبرنا سعيد عن روح بن القاسم عن علي بن الحكم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٥٠).

أحد» ولأن ما لا يحتمل النيابة حالة الحياة لا يحتمل بعد الموت كالصلاة (١).

قال الماوردي: وإن مات بعد إمكان القضاء سقط عنه الصوم أيضًا ووجب في ماله الكفارة عن كل يوم مد من طعام، ولا يجوز لوليه أن يصوم عنه بعد موته، هذا مذهب الشافعي في القديم والجديد، وبه قال مالك وأبو حنيفة وهو إجماع الصحابة (٢).

كر أدلة القول الثالث: أنه يصام عنه صوم النذر ويطعم عن صوم رمضان.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ الأَنْصَارِيُّ رَسُولَ الله ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، ثُوفَيِّتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اقْضِهِ عَنْهَا» (٣٠).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ عَنَّ اللهِ عَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرٍ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِيهِ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكِ عَنْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَصُومِي عَنْ أُمِّكِ» (٢٠).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتِ الْبَحْرَ فَنَذَرَتْ إِنْ نَجَّاهَا الله أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، فَنَجَّاهَا الله، فَلَمْ تَصُمْ حَتَّى مَاتَتْ، فَجَاءَتِ ابْنَتُهَا أَوْ أُخْتُهَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ: «فَأَمَرَهَا أَنْ تَصُومَ عَنْهَا» (٥٠).

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٣) والمبسوط للسرخسي (٣/ ٨٩).

⁽٢) الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٧٦١)، (٦٩٥٩) ومسلم (١٦٣٨).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٤٨).

⁽٥) صحيح: أخرجه ابن خزيمة (٢٠٥٤) والطيالسي (٢٧٥٢) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٩٤) والطبراني في المعجم الكبير (١٢٣٢٩/١) والبيهقي (٤/ ٢٥٥) كلهم من طريق شعبة، عن سليهان الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به، وهذا إسناد صحيح وأخرجه أبو داود (٣٣٠٨) وأحمد (١/ ٢١٦) والبيهقي (١٠/ ٨٥) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٩٦) كلهم من طريق هشيم بن بشير، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به، وهشيم بن بشير ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، لكنه متابع أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٩٥) عن عمران بن موسى الطائي، قال: حدثنا سليهان بن

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي تُوفِّيَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرُ صِيَامٍ، فَتُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لِيَصُمْ عَنْهَا الْوَلِيُّ»(١).

كراقوال أهل العلم:

قال أبو داود: سمعت أحمد، قال: لا يصام عن الميت إلا في النذر، قلت لأحمد: فشهر رمضان؟ قال: يطعم عنه (٢).

قال ابن قدامة: ولنا ما روى ابن ماجه، عن ابن عمر، أن النبي عَلَيْ قال: «من مات وعليه صيام شهر، فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينًا». قال الترمذي: الصحيح عن ابن عمر موقوف (٣).

وعن عائشة أيضًا قالت: يطعم عنه في قضاء رمضان، ولا يصام عنه وعن ابن عباس، أنه سئل عن رجل مات وعليه نذر؟ يصوم شهرًا، وعليه صوم رمضان. قال: أما رمضان فليطعم عنه، وأما النذر، فيصام عنه. رواه الأثرم في السنن. ولأن الصوم لا تدخله النيابة حال الحياة، فكذلك بعد الوفاة، كالصلاة، فأما حديثهم فهو في النذر؛ لأنه قد جاء مصرحًا به في بعض ألفاظه (٤).

□ الراجح والله أعلم: القول الأول أنه يصام عنه لثبوت ذلك عن النبي ﷺ،أما القول بالإطعام فلم أقف على خبر صحيح عن رسول الله ﷺ وإنها الوارد عنه

حرب، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن جعفر بن أبي وحشية، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

⁽۱) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (۲۱۳۳) عن محمد بن يحيى قال: حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا ابن لهيعة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله به، وابن لهيعة هو عبد الله بن لهيعة ضعيف.

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٣٧) ومسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٣/ ١٢١٨).

⁽٣) ضعيف مرفوع والصواب فيه الوقف: وتقدم تخريجه.

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٩٨).

بجواز الإطعام لا يصح والحجة في قول رسول الله على أما القول الثالث فليس فيه منع من صيام رمضان عن الميت غاية ما فيه أنه على سئل عن قضاء النذر عن الميت فأجازه وليس في ذلك منع من قضاء رمضان.

مسائل في الكفارات

مسألة: حكم من جامع امرأته في نهار رمضان عامدًا ذاكرًا؟

من جامع امرأته في نهار رمضان عامدًا ذاكرًا فإن عليه الكفارة المغلظة بالنص والإجماع والكفارة المغلظة هي عتق رقبة، فإن عجز عن العتق فصيام شهرين متتابعين فإن عجز عن الصوم فإطعام ستين مسكينًا.

قال الكاساني: ولا خلاف في وجوب الكفارة على الرجل بالجماع، والأصل فيه حديث الأعرابي(١).

قال النووي: وتجب الكفارة بالجماع بلا خلاف(٢).

وقال النووي: في الباب حديث أبي هريرة في المجامع امرأته في نهار رمضان، ومذهب العلماء كافة وجوب الكفارة عليه إذا جامع عامدًا جماعًا أفسد به صوم يوم من رمضان (٣).

قال ابن قدامة: المسألة الثانية: أن الكفارة تلزم من جامع في الفرج في رمضان عامدًا، أنزل أو لم ينزل في قول عامة أهل العلم (٤٠).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَا لَكَ ؟ بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله هَلَكْتُ. قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٩٨).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٣٥).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٧/ ٢٢٤).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٧٢).

شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، قَالَ: لاَ، فَقَالَ: فَهَلْ تَجِدُ إطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا. قَالَ: لاَ، قَالَ فَهَلْ تَجِدُ إطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا. قَالَ: لاَ، قَالَ فَمَكَثَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أُتِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ بِعَرَقِ فِيهَا مَّرُ - وَالْعَرَقُ الْمِكْتُلُ - قَالَ: «خُذْهَا، فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَرَ مِنْ أَهْلِ - قَالَ: «خُذْهَا، فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَرَ مِنْ أَهْلِ مِنِّي يَا رَسُولَ الله ؟ فَوَالله مَا بَيْنَ لاَبَتَيْهَا - يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ - أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ مِنْ اللهِ عَلَى النَّبِيُ عَلِيْهِ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ» (١).

مسألة: هل على المرأة كفارة كما على الرجل أم لا؟

🗐 في هذه المسألة لابد من التفريق بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كانت المرأة مطاوعة لزوجها في هذا الفعل.

الحالة الثانية: إذا كانت المرأة مكرهة على الجماع أو نائمة.

الحالة الأولى: إذا كانت المرأة مطاوعة لزوجها في هذا الفعل

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: يلزمها الكفارة وهو اختيار أبي بكر، وقول مالك، وأبي حنيفة، وأبي ثور، وابن المنذر والشافعي في قول؛ لأنها هتكت صوم رمضان بالجماع، فوجبت عليها الكفارة كالرجل(٢).

القول الثاني: أن المرأة إذا طاوعت زوجها على الجماع ليس عليها كفارة إنها هي كفارة واحدة فقط على الرجل أما المرأة فلا، وهو قول الشافعي وأظهر القولين عنه ونص عليه في الأم وهو قول أحمد وهو المذهب وداود والحسن والأوزاعي (٣).

قال ابن رشد: وسبب اختلافهم: معارضة ظاهر الأثر للقياس، وذلك أنه -

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۹۳٦)، (۱۹۳۷)، (۲۲۰۰)، (۵۳۸۸)، ومسلم (۱۱۱۱).

⁽۲) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٥)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٣٥)، المبسوط للسرخسي (٣/ ٧٣–٧٠)، المدونة (١/ ٢٨٤– ٢٨٥).

⁽٣) الإنصاف للمرداوي (٣/ ٣١٤)، الأم للشافعي (٣/ ٢٥١-٢٥٢)، بداية المجتهد (١/٢١٦)، المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٥).

عليه الصلاة والسلام - لم يأمر المرأة في الحديث بكفارة، والقياس أنها مثل الرجل إذ كان كلاهما مكلفًا (١).

كرادلة القول الأول:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَىٰهِ، أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ الله عَلِيَّةِ، فَقَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَأَلَّهِ مِيَامَ شَهْرَيْنِ» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِتِينَ مِسْكِينًا» (٢).

قال ابن الجوزي: قال أصحابنا: ووجه الاحتجاج أنه علق التكفير بالفطر وليس قولهم هذا بمعتمد فإنهم لا يقولون: إن الكفارة تجب على كل مفطر إنها المراد بالإفطار في هذا الحديث الإفطار بالجهاع (٣).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النّبِيِّ عَلَيْهُ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلُ فَقَالَ يَا رَسُولَ الله هَلَكْتُ. قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَقِ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لاَ، فَقَالَ: فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: اللّهُ عَلِيْهُ بَعْرَقِ فِيهَا غَرْ - وَالعَرَقُ المِكْتُلُ فَمَكَثَ النّبِيُ عَلَيْهُ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَقِيَ النّبِي عَلَيْهُ بِعَرَقٍ فِيهَا غَرْ - وَالعَرَقُ المِكْتُلُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ

وجه الاستدلال:

قال الكاساني: ولنا أن النص وإن ورد في الرجل لكنه معلول بمعنى يوجد فيها، وهو إفساد صوم رمضان بإفطار كامل حرام محض متعمدًا فتجب الكفارة عليها

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٢١٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٨٢١) ومسلم (١١١١).

⁽٣) التحقيق في مسائل الخلاف (٢/ ٨٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٣٦)، (١٩٣٧)، (٢٦٠٠)، (٥٣٦٨)، ومسلم (١١١١).

بدلالة النص، وبه تبين أنه لا سبيل إلى التحمل لأن الكفارة إنها وجبت عليها بفعلها وهو إفساد الصوم، ويجب مع الكفارة القضاء عند عامة العلماء(١).

قال المرغيناني: ولأن السبب جناية الإفساد لا نفس الوقاع وقد شاركته فيها ولا يتحمل؛ لأنها عبادة أو عقوبة ولا يجري فيها التحمل (٢).

وقالوا بأن الكفارة تجب على الرجل لأنه انتهك حرمة الشهر وحرمة الصوم فوجبت عليه الكفارة، والمرأة لما طاوعته في ذلك شاركته في الحكم فتجب عليها الكفارة كما وجبت على الرجل فالعلة واحدة.

قال الخطابي: قلت: وفي أمره الرجل بالكفارة لما كان منه من الجنابة دليل على أن على المرأة كفارة مثلها؛ لأن الشريعة قد سوت بين الناس في الأحكام إلا في مواضع قام عليه دليل التخصيص، وإذا لزمها القضاء لأنها أفطرت بجماع متعمد كما وجب على الرجل وجبت عليها الكفارة لهذه العلة كالرجل سواء وهذا مذهب أكثر العلماء (٣).

القول الثاني: أن المرأة إذا طاوعت زوجها على الجماع ليس عليها كفارة إنها هي كفارة واحدة فقط على الرجل أما المرأة فلا.

كر أدلة القول الثاني:

استدلوا بحديث أبي هريرة في الرجل الذي وقع على امرأته في نهار رمضان قال: (وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ».

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ أمر الرجل بالكفارة ولم يأمر المرأة.

قال القسطلاني في شرحه للحديث: واستدلَّ به على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة؛ إذ لم يؤمر بها هو مع الحاجة إلى البيان ولنقصان صومها بتعرضه للبطلان بعروض الحيض أو نحوه فلم تكمل حرمته حتى تتعلق به الكفارة، ولأنها غرم مالي

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٩٨).

⁽٢) الهداية في شرح بداية المبتدي (١/ ١٢٢).

⁽٣) معالم السنن (٢/ ١١٧).

يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمهر فلا يجب على الموطوءة(١).

وقال الخطابي أيضًا في شرح الحديث: واحتجوا لهذا القول بأن قول الرجل: أصبت أهلي سؤال عن حكمه وحكمها؛ لأن الاصابة معناها أنه واقعها وجامعها، وإذا كان هذا الفعل قد حصل منه ومنها معًا ثم أجاب النبي على عن المسألة فأوجب فيها كفارة واحدة على الرجل ولم يعرض لها بذكر دل أنه لا شيء عليها وأنها مجزئة في الأمرين معًا؛ ألا ترى أنه بعث أنيسًا إلى المرأة التي رميت بالزنا وقال: «إن اعترفت فارجمها» فلم يهمل حكمها لغيبتها عن حضرته فدل هذا على أنه لو رأى عليها كفارة لألزمها ذلك(٢).

لكن أجيب عن هذا الاستدلال: وجواب هذا من عشرة أوجه: أحدها: أنه استدلال بالعدم والعدم لا صيغة له فيستدل به. الثاني: يحتمل أن يكون قد ذكر حكمها، ولم ينقل. الثالث: إنها يجب البيان للسائل عن الحكم اللازم له، وهي فلم تأته، ولا سأله الزوج عن حكمها، فلا يجب البيان. فإن قيل: قد بين ما لم يسأل عنه في حديث العسيف بقوله: "واغديا أنيس على امرأة هذا؛ فإن اعترفت فارجمها".

قلنا: هذا تبرع منه، ثم إن في حديث العسيف ما يوجب حدًّا، والحدود حق لله يلزم الإمام إقامتها، بخلاف الكفارة. الرابع: أن حكمها في الكفارة واحد لا يختلف، بخلاف قصة العسيف؛ فإنها كانت محصنة والعسيف بكر، فحدهما مختلف للخلاف. الخامس: سكوته لا يدل على سقوط الوجوب، كما سكت عن غسلها وعن قضاء اليوم. السادس: يجوز أن يكون سكوته لعارض أو لشغل. السابع: يحتمل أن يكون قد علم أنها لا يلزمها كفارة لمرض أو حيض أو جنون، أو كانت ذمية، أو دون البلوغ. الثامن: أنه على قبل إقراره على نفسه، ولم يقبل قوله عليها، كما في قصة ماعز. التاسع: أنه أمره بالعتق، فذكر فقره وفقرها، فلم يكن في ذكر كفارتها فائدة، لفقرها. العاشر: أنه في بعض الألفاظ: «هلكت وأهلكت» ففيه بينة على أنه

⁽١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٣٧٩ - ٣٨٠).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١١٧).

أكرهها، والمكرهة لا كفارة عليها(١).

□ الراجع: أن المرأة عليها كفارة حكمها حكم الرجل فالنساء شقائق الرجال إلا ما خص بالدليل، والله أعلم.

الحالة الثانية: إذا كانت المرأة مكرهة على الجماع أو نائمة أو نحوذلك

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

- القول الأول: أنها إن أكرهت على الجماع فلا كفارة عليها وعليها القضاء فقط، وهذا قول الحسن ونحو ذلك قول الثوري، والأوزاعي وأصحاب الرأي وقال الشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر: إن كان الإكراه بوعيد حتى فعلت وعلى قياس ذلك، إذا وطئها نائمة (٢).
- القول الثاني: أن المكرهة عليه القضاء والكفارة أما النائمة فعليها القضاء فقط وهو قول مالك (٣).

كرادلة القول الأول:

نقل بعض أهل العلم الإجماع على عدم الكفارة على المرأة إذا أكرهت على الجماع. قال أبو بكر بن علي الزَّبِيدِيِّ: وإن أكرهها هو على الجماع فلا كفارة عليها المعاعًا(٤٠).

والصواب: أن المسألة محفوظ فيها الخلاف ولا يصح فيها إجماع.

وقالوا: لأن الكفارة تجب بالجناية الكاملة وهذه ليست بجناية لأن الإكراه يرفع المأثم والكفارة تجب لرفع المأثم ولا إثم هاهنا، وهذا كله إذا ابتدأ الجماع وقد نوى الصوم ليلاً (٥).

⁽١) التحقيق في مسائل الخلاف (٢/ ٨٣) لابن الجوزي وتنقيح التحقيق للذهبي (١/ ٣٧٣).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٦).

⁽٣) المدونة (١/ ١٨٤).

⁽٤) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/ ١٤٠).

⁽٥) المصدر السابق.

🕸 القول الثاني:

قال سحنون: قلت: فها قول مالك فيمن أكره امرأته في رمضان فجامعها نهارًا ما عليها وماذا عليه في قول مالك؟ قال: عليه القضاء والكفارة وعليه الكفارة أيضًا وعليها أيضًا هي القضاء (١).

وقال ابن عقيل: إن أكرهت حتى مكنت: لزمتها الكفارة، وإن غصبت أو أتيت نائمة فلا كفارة عليها(٢).

قال النووي: فرع: إذا أكرهها على الوطئ وهما صائبان في الحضر فلهما حالان أحدهما: أن يقهرها بربطها أو بغيره ويطأ فلا تفطر هي ويجب عليه كفارة عنه قطعًا والثاني: أن يكرهها حتى تمكنه ففي فطرها قولان سبقا أصحهما لا تفطر فيكون كالحال الأول والثاني تفطر وعليهما الكفارة وتكون الكفارة عليه وحده قطعًا (٣).

والذي يظهر لي والله أعلم أن التي أكرهت على الجماع عليها القضاء؛ لأن الجماع يفسد الصوم وليس عليها الكفارة لأنها غير مختارة ولحديث ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الله وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْحُطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكُرِهُوا عَلَيْهِ»⁽¹⁾ والله أعلم.

حكم من تكرر منه الجماع في يوم واحد هل عليه كفارة واحدة؟

قال ابن قدامة: وجملته أنه إذا جامع ثانيًا قبل التكفير عن الأول، لم يخل من أن يكون في يوم واحد، أو في يومين، فإن كان في يوم واحد، فكفارة واحدة تجزئه، بغير خلاف بين أهل العلم (٥).

قال ابن رشد: وأجمعوا على أنه من وطئ مرارًا في يوم واحد أنه ليس عليه إلا

⁽١) المدونة (١/ ٢٨٤).

⁽٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٣/ ٣١٣).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٣٩).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٨٥).

كفارة واحدة^(١).

قال ابن عبد البر: وأجمعوا على أن من وطىء في يوم واحد مرتين أو أكثر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة (٢).

حكم من جامع ناسيًا أو جاهلاً أو مكرهًا

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على أقوال:

- القول الأول: إذا جامع ناسيًا أو جاهلاً او مكرهًا لا قضاء عليه ولا كفارة، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ورواية عن الإمام أحمد ورجحها شيخ الإسلام ابن تيمية وهو قول الحسن، ومجاهد، والثوري (٣).
- القول الثاني: عليه القضاء بلا كفارة وهو قول مالك. وهو قول عطاء، وبه قال الأوزاعي، ومالك، والليث بن سعد (٤٠).
- **القول الثالث:** عليه القضاء والكفارة وهو المشهور عن أحمد وهو قول ابن الماجشون (٥).

كرادلة القول الأول:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَأَ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَأَ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اللّهُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ وَ الشّينَا أَوْ أَخْطَأُنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ وَعَلَى اللّهِ عَلَيْنَا إِنّ اللّهُ عَلَيْنَا وَالرّحَمُنَا أَنْتُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهَ وَاعْفُ عَنّا وَاعْفُورُ لَنَا وَارْحَمُنَا أَنْتُ مَوْلَلْنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُولُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا ع

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٨).

⁽٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٨١).

 ⁽٣) الأم للشافعي (٣/ ٢٥٣)، المبسوط للسرخسي (٣/ ٦٥)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ١٥)، المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٤).

⁽٤) المدونة (١/ ٢٧٧)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٥)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٦/ ٢٩٧). (٣/ ٥٠٩)، المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٤)، شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٩٢).

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٤)، القوانين الفقهية (ص: ٨٣).

وسبب نزول هذه الآيات ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: لما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿ لِللَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضُ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي السَّمَاوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضُ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي النَّهُ عَلَىٰ كُلِّ النَّهُ عَلَىٰ كُلِّ النَّهُ عَلَىٰ كُلِّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ اللَّهُ عَلَيْ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلُّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلَّ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَ

رسول الله على ألصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، نطيق، الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، قال رسول الله على: «أتريدون أن تقولوا كها قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير»، قالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير»، قالوا: سمعنا فأنزل الله وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلها اقترأها القوم، ذلت بها ألسنتهم، فأنزل الله في إثرها: ﴿ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَمَلّا وَاللّٰهُ اللّٰهُ وَمَلّا وَاللّٰهُ اللّٰهُ وَمَلّا وَاللّٰهُ اللّٰهُ نَفْسًا وَكُنّيهِ وَرُسُلِهِ وَلَا نُفَرّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِن رُسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غَفْرَانك رَبّنا وَإلَيْك وَكُنْبِهِ وَرُسُلِهِ وَمَلّا فَعُلوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل الله على: ﴿ لا يُحَلّفُ اللّهُ نَفْسًا وَلَا عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ اللهُ

عن أبي هريرة ولله عن النبي عليه قال: «إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه فإنها أطعمه الله وسقاه»(٢).

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «من أفطر في شهر رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه ولا كفارة» (٣).

⁽١) أخرجه مسلم (١٢٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، (٦٦٦٩) ومسلم (١١٥٥).

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة (١٩٩٠) وابن حبان (٣٥٢١) والدارقطني (٢٢٤٣) والحاكم (١/ ٤٣٠) والبيهقي (٢/ ٢٢٤) والطبراني في الأوسط (٥٣٥٢) كلهم من طريق محمد بن عبد الله

وجه الدلالة: نص على الأكل والشرب وقسنا عليهما كل ما يبطل الصوم من الجماع وغيره، فإن فعل ذلك وهو جاهل بتحريمه لم يبطل صومه لأنه يجهل تحريمه فهو كالناسي (١).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الله وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^(٢).

عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: لو وطيء رجل امرأته وهو صائم ناسيًا في رمضان لم يكن عليه فيه شيء (٣).

عن الثوري عن رجل عن الحسن قال: هو بمنزلة من أكل وشرب ناسيًا(٤).

كرأقوال أهل العلم:

قال أبو حنيفة ﷺ في رجل أكل ناسيًا أو شرب أو جامع: فلا شيء عليه وإن فعل ذلك متعمدًا فعليه القضاء والكفارة (٥).

قال الشافعي: وإن جامع ناسيًا لصومه لم يكفر، وإن جامع على شبهة مثل أن

الأنصاري عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْة.

ومحمد بن عمرو يحسن حديثه لكن ابن عدي أعل الحديث.

قال ابن عدي: وهذا غريب المتن والإسناد فغربة متنه حيث قال: «فلا قضاء عليه ولا كفارة» وغربة الإسناد من حديث محمد بن عمرو عن أبي سملة عن أبي هريرة ولم أر لابن مرزوق هذا أنكر من هذين الحديثين وهو لين وأبوه محمد بن مرزوق ثقة. انظر الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٩١).

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة لا تخلو من مقال.

(١) المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي (١/ ٣٣٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٥) عن معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد به، ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فيها كلام.

- (٤) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٧) وفي إسناده رجل مبهم لم يسم.
 - (٥) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (ص: ١٣٩).

يأكل ناسيًا فيحسب أنه قد أفطر فيجامع على هذه الشبهة فلا كفارة عليه في مثل هذا (١).

قال الماوردي: وهذا كما قال: إذا وطئ الصائم ناسيًا في نهاره، أو أكل ناسيًا فهو على صومه، ولا قضاء عليه ولا كفارة (٢).

قال البغوي: فأما إذا جامع ناسيا، فاختلفوا فيه، فقال قوم: لا يجب عليه القضاء، وهو قول مجاهد والحسن، وإليه ذهب الثوري، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، كما لو أكل ناسيًا. وقال قوم: عليه القضاء، وهو قول عطاء، وبه قال الأوزاعي، ومالك، والليث بن سعد، وقال أحمد: عليه القضاء والكفارة وعامة أهل العلم على أن لا كفارة على غير عامد (٣).

قال شيخ الإسلام: والمجامع الناسي فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره ويذكر ثلاث روايات عنه: أحدهما: لا قضاء عليه ولا كفارة وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والأكثرين. والثانية: عليه القضاء بلا كفارة وهو قول مالك. والثالثة: عليه الأمران وهو المشهور عن أحمد. والأول أظهر كها قد بسط في موضعه فإنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن من فعل محظورًا خطئًا أو ناسيًا لم يؤاخذه الله بذلك، وحينئذ يكون بمنزلة من لم يفعله فلا يكون عليه إثم ومن لا إثم عليه لم يكن عاصيًا ولا مرتكبًا لما نهي عنه وحينئذ فيكون قد فعل ما أمر به ولم يفعل ما نهي عنه. ومثل هذا لا يبطل عبادته إنها يبطل العبادات إذا لم يفعل ما أمر به أو فعل ما حظر عليه. وطرد هذا أن الحج لا يبطل بفعل شيء من المحظورات لا ناسيًا ولا مخطئًا لا الجهاع ولا غيره. وهو أظهر قولي الشافعي (٤٠).

قال النووي: إذا أكل أو شرب أو تقايأ أو استعط أو جامع أو فعل غير ذلك من

⁽١) الأم للشافعي ط دار الوفاء (٣/ ٢٥٣).

⁽٢) الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٠).

⁽٣) شرح السنة (٦/ ٢٩٢).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢٥/ ٢٢٦).

منافيات الصوم ناسيًا لم يفطر عندنا، سواء قل ذلك أم كثر هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم... ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر بشيء من المنافيات ناسيًا للصوم وبه قال الحسن البصري ومجاهد وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور وداود وابن المنذر وغيرهم (١).

القول الثاني: عليه القضاء بلا كفارة وهو قول مالك وعطاء، وبه قال الأوزاعي، ومالك، والليث بن سعد ورواية عن أحمد (٢).

عن ابن جريج قال: سألت عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسيًا في رمضان، قال: لا ينسى هذا كله، عليه القضاء لم يجعل الله له عذرًا (٣).

قال سحنون: قلت: أرأيت من أكل أو شرب أو جامع امرأته في رمضان ناسيًا، أعليه القضاء في قول مالك؟ قال: نعم، ولا كفارة عليه (٤).

قال ابن عبد البر: ومن أكل أو شرب أو جامع ناسيًا أو مجتهدًا متأولاً في نهار رمضان فليس عليه إلا القضاء وكذلك كل صوم واجب وإن كان متطوعًا فلا شيء عليه (٥).

قاسوا ناسي الصوم على ناسي الصلاة، قال ابن رشد: فمن شبهه بناسي الصلاة أوجب عليه القضاء كوجوبه بالنص على ناسى الصلاة (١٦).

قال الزركشي: وعن أحمد رواية أخرى: يجب القضاء ولا تجب الكفارة. نص عليها في رواية أبي طالب، واختارها ابن بطة، ولعله مبني على أن الكفارة ماحية،

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٨).

⁽۲) المدونة (۱/ ۲۷۷)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (۱/ ٤١٥)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (۳/ ۲۹۷)، المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٤)، شرح النركشي على مختصر الخرقي (۲/ ۲۹۲).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٦).

⁽٤) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٥) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٤١).

⁽٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٥).

ومع النسيان لا إثم يمحي(١).

قالوا بأن الجماع يفسد الصوم فيجب القضاء ولا تجب الكفارة؛ لأن الكفارة تكون إما عقوبة وإما لرفع الإثم ولا عقوبة على الناسي ولا إثم عليه، فلذلك لا تجب عليه الكفارة ويجب عليه القضاء فقط.

القول الثالث: عليه القضاء والكفارة وهو المشهور عن أحمد وهو قول ابن الماجشون (٢).

كرادلة القول الثالث:

استدلوا بحديث الرجل الذي وقع على امرأته فإن النبي على لم يستفصله بين أن يكون ناسيًا أو عامدًا، ولو اختلف الحكم لاستفصله وبينه له بذلك استدل

أحمد تخلّفه وما يورد من قول الأعرابي: هلكت. يحتمل أنه قال ذلك لعلمه أن النسيان هنا لا يؤثر (٣).

لكن يجاب عن هذا بأنه قد ورد في الحديث ما يدل على أن الرجل تعمد وهو قوله: (هلكت) وفي رواية (احترقت) فدل على أن الرجل كان عامدًا عالمًا بالتحريم؛ ولأن النسيان لا يوجب الهلاك أو الاحتراق لقول أهل الإيهان: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنَا ﴾ قال الله قد فعلت كها تقدم ذكره.

ويجاب أيضًا: أن حالة النسيان بالنسبة إلى الجماع، ومحاولة مقدماته، وطول زمانه، وعدم اعتباره في كل وقت: مما يبعد جريانه في حالة النسيان، فلا يحتاج إلى الاستفصال بناء على الظاهر، لا سيها وقد قال الأعرابي: «هلكت» فإنه يشعر بتعمده ظاهرا، ومعرفته بالتحريم (3).

وقالوا: ولأن الصوم عبادة تحرم الوطء، فاستوى فيها عمده وسهوه، كالحج،

⁽١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٥٩٢).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٤)، القوانين الفقهية (ص: ٨٣).

⁽٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٥٩٢)، المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٤).

⁽٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ١٤).

ولأن إفساد الصوم ووجوب الكفارة حكمان يتعلقان بالجماع، لا تسقطهما الشبهة، فاستوى فيهما العمد والسهو، كسائر أحكامه (١).

□ الراجح: أنه لا قضاء ولا كفارة على من جامع امرأته ناسيًا؛ لأن النسيان والجهل
 معفو عنهما بدليل قول أهل الإيهان: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَاۤ إِن نَّسِينَاۤ أَوۡ أَخْطَأْنَاۚ ﴾.

إذا أكل وشرب ليجامع

وسئل شيخ الإسلام كتلفه: عن رجل أراد أن يواقع زوجته في شهر رمضان بالنهار فأفطر بالأكل قبل أن يجامع ثم جامع فهل عليه كفارة أم لا؟ وما على الذي يفطر من غير عذر؟

فأجاب: الحمد لله، هذه المسألة فيها قولان للعلماء مشهوران: أحدهما: تجب وهو قول جمهورهم؛ كمالك وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم. والثاني: لا تجب وهو مذهب الشافعي وهذان القولان مبناهما: على أن الكفارة سببها الفطر من الصوم أو من الصوم الصحيح بجماع أو بجماع وغيره على اختلاف المذاهب، فإن أبا حنيفة يعتبر الفطر بأعلا جنسه ومالك يعتبر الفطر مطلقًا فالنزاع بينهما إذا أفطر بابتلاع حصاة أو نواة ونحو ذلك، وعن أحمد رواية أنه إذا أفطر بالحجامة كفّر كغيرها من المفطرات بجنس الوطء فأما الأكل والشرب ونحوهما فلا كفارة في ذلك، ثم تنازعوا هل يشترط الفطر من الصوم الصحيح؟ فالشافعي وغيره يشترط ذلك فلو أكل ثم جامع أو أصبح غير ناو للصوم ثم جامع أو جامع وكفر ثم جامع: لم يكن عليه كفارة؛ لأنه لم يطأ في صوم صحيح. وأحمد في ظاهر مذهبه وغيره يقول: بل عليه كفارة في هذه الصور ونحوها؛ لأنه وجب عليه الإمساك في شهر رمضان فهو صوم فاسد فأشبه الإحرام الفاسد.

وكما أن المحرم بالحج إذا أفسد إحرامه لزمه المضي فيه بالإمساك عن محظوراته فإذا أتى شيئًا منها كان عليه ما عليه من الإحرام الصحيح، وكذلك من وجب عليه صوم شهر رمضان إذا وجب عليه الإمساك فيه وصومه فاسد لأكل أو جماع أو عدم

⁽١) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٥).

نية فقد لزمه الإمساك عن محظورات الصيام، فإذا تناول شيئًا منها كان عليه ما عليه في الصوم الصحيح، وفي كلام الموضعين عليه القضاء، وذلك؛ لأن هتك حرمة الشهر حاصلة في الموضعين؛ بل هي في هذا الموضع أشد؛ لأنه عاص بفطره أو لا فصار عاصيًا مرتين فكانت الكفارة عليه أوكد، ولأنه لو لم تجب الكفارة على مثل هذا لصار ذريعة إلى ألا يكفر أحد فإنه لا يشاء أحد أن يجامع في رمضان إلا أمكنه أن يأكل ثم يجامع بل ذلك أعون له على مقصوده، فيكون قبل الغدا عليه كفارة وإذا تغدى هو وامرأته ثم جامعها فلا كفارة عليه وهذا شنيع في الشريعة لا ترد بمثله، فإنه قد استقر في العقول والأديان أنه كلما عظم الذنب كانت العقوبة أبلغ وكلما قوي الشبه قويت، والكفارة فيها شوب العبادة وشوب العقوبة وشرعت زاجرة وماحية فبكل حال قوة السبب يقتضي قوة المسبب. ثم الفطر بالأكل لم يكن سببًا مستقلاً موجبًا للكفارة كما يقوله أبو حنيفة ومالك، فلا أقل أن يكون معينًا للسبب المستقل بل يكون مانعًا من حكمه وهذا بعيد عن أصول الشريعة ثم المجامع كثيرًا ما يفطر قبل الإيلاج فتسقط الكفارة عنه بذلك على هذا القول، وهذا ظاهر البطلان، يفطر قبل الإيلاج فتسقط الكفارة عنه بذلك على هذا القول، وهذا ظاهر البطلان، والله أعلم (۱).

المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (١/ ٢٣٠) ومن أكل ثم جامع لزمته الكفارة وكذلك كل مفطر وطئ والإمساك يلزمه.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۵/ ۲۲۰).

مسالة: إذا أكل أو شرب أو جامع ظانًا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه (١)

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

- القول الأول: أن عليه قضاء يوم مكانه هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم، وبه قال ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهد والزهري والثوري كذا حكاه ابن المنذر عنهم، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو ثور والجمهور (٢).
- القول الثاني: صومه صحيح ولا قضاء عليه، وحكي ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري ومجاهد، وبه قال إسحاق بن راهويه وداود (٣).
 - □ الراجع: القول الثاني وهو صحة الصيام وأنه لا قضاء عليه إذ أنه لم يفرط؛

ولقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكِلِفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسُعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اللّهُ عَلَيْنَا إِلَا يُحْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ وَ الْحَتَسَبَتُ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ وَكَا مَا لَا طَاقَةً لَنَا بِهِ ء وَاعْفُ عَنّا وَاعْفِرُ لَنَا وَارْحَمُنَا أَنتَ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى ال

⁽١) المسألة تقدم بحثها بتوسع فلتراجع هناك، لكن أردت الإشارة إلى الخلاف فيها مع ذكر الترجيح فقط لمناسبة المسألة للباب.

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤) والمغني (٤/ ٣٨٩).

⁽T) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤) والمغني (٤/ ٣٨٩).

مسألة: من طلع عليه الفجر وهو يجامع ماذا عليه؟

🗐 في هذه المسألة لابد من التفريق بين صورتين:

الصورة الأولى: من طلع عليه الفجر وهو يجامع فنزع في الحال وانتهى. الصورة الثانية: من طلع عليه الفجر وهو يجامع فاستدام في جماعه.

الصورة الأولى: من طلع عليه الفجر وهو يجامع فنزع في الحال

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن صومه صحيح وليس عليه قضاء ولا كفارة وهو قول أبي حنيفة، والشافعي (١).

كرأدلة القول الأول:

استدلوا بأثر ابن عمر الذي أخرجه البيهقي: عن الليث بن سعد أن نافعا حدثه أن عبد الله بن عمر كان يقول: لو نودي بالصلاة والرجل على امرأته لم يمنعه ذلك أن يصوم إذا أراد الصيام قام واغتسل ثم أتم صيامه (٢).

وقالوا: لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا ولا يستطيع أن يفعل أكثر مما فعل فلا يلام؛ ولأنه بهذا ترك الجماع فصومه صحيح.

كراقوال أهل العلم:

قال الشافعي: وإن طلع الفجر وهو مجامع فأخرجه من ساعته أتم صومه؛ لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا، وإن ثبت شيئًا آخر أو حركه لغير إخراج وقد بان له الفجر كَفَر (٣).

(۱) المبسوط (۳/ ۱٤۰) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (۲/ ۹۱) الأم للشافعي (۳/ ۲٤٦) الحاوي الكبير (۳/ ٤١٧) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٣).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٢١٩/٤) من طريق أبي العباس هو الأصم حدثنا الربيع بن سليهان حدثنا ابن وهب أخبرني الليث بن سعد أن نافعا حدثه أن عبد الله بن عمر به.

⁽٣) الأم للشافعي (٣/ ٢٤٦).

قال الكاساني: ولو كان يجامع امرأته في النهار ناسيًا لصومه فتذكر فنزع من ساعته، أو كان يجامع في الليل فطلع الفجر وهو مخالط فنزع من ساعته فصومه تام (١).

قال السرخسي: قال: ولو أن رجلاً جامع امرأته ناسيًا في رمضان فتذكر ذلك وهو مخالطها فقام عنها من ساعته، فلا قضاء عليه في الوجهين جميعًا(٢).

القول الثاني: أن عليه القضاء فقط 🏶

وهو قول مالك (٣) والمزني وزفر وداود (١٤) ورواية للحنابلة (٥).

وقال مالك: يبطل صومه ولا كفارة عليه؛ لأنه لا يقدر على أكثر مما فعله من ترك الجهاع أشبه المكره^(١).

القول الثالث: أنه يجب عليه القضاء والكفارة وهي رواية لابن حامد والقاضي من الحنابلة (٧).

قال ابن قدامة: وأما إن نزع في الحال مع أول طلوع الفجر، فقال ابن حامد والقاضي: عليه الكفارة أيضًا؛ لأن النزع جماع يلتذ به، فتعلق به ما يتعلق بالاستدامة، كالإيلاج (٨).

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٩١).

⁽Y) Humed (T/ 12).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٩).

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٤١٧) والمجموع (٦/ ٢١٦).

⁽٥) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٤٦) والإنصاف للمرداوي (٣/ ٣٢٢).

⁽٦) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٩).

⁽٧) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٩) والمبدع في شرح المقنع (٣/ ٣٠) وكشاف القناع (٢/ ٣٢٥) والمحرر في الفقه (١/ والإنصاف للمرداوي (٣/ ٣٢١) والفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٤٤) والمحرر في الفقه (١/ ٣٠٠).

⁽٨) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٩).

الصورة الثانية: من طلع عليه الفجر وهو يجامع فلم ينزع واستمر:

قال ابن مفلح: فلو جامع ليلاً وطلع عليه الفجر، وهو مجامع، واستدام فعليه القضاء والكفارة، وإن نزع في الحال مع أول طلوعه، وكذلك اختاره ابن حامد والقاضي؛ لأن النزع جماع يلتذ به كالجماع، واختار أبو حفص عكسه، وقال ابن أبي موسى: يقضى قولاً واحدًا، وفي الكفارة خلاف(١).

قال المرداوي: فائدة: لو طلع الفجر وهو مجامع، فإن استدام فعليه القضاء والكفارة بلا نزاع، وإن لم يستدم، بل نزع في الحال، مع أول طلوع الفجر: فكذلك عند ابن حامد، والقاضي، ونصره ابن عقيل في الفصول، وجزم به في المبهج في موضع من كلامه (٢).

□ الراجح: القول الأول أنه لا قضاء عليه ولا كفارة إذا نزع في الحال مع أول طلوع الفجر؛ إذ أنه لا يستطيع أن يفعل أكثر من هذا والله أعلم.

من جامع في يوم رأى فيه الهلال فرد الحاكم شهادته

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن من رأى الهلال فرد الحاكم شهادته فجامع امرأته فعليه الكفارة،
 وهذا قول جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة.

القول الثاني: أنه لا كفارة عليه وهذا قول عطاء والحسن وابن سيرين وأبو ثور وإسحاق بن راهويه وأصحاب الرأي.

قال النووي: قال أصحابنا: وإذا رأى هلال رمضان وحده ولم يقبل القاضي شهادته فالصوم واجب عليه كها ذكرنا، فلو صام وجامع في ذلك اليوم لزمته الكفارة بلا خلاف لأنه من رمضان في حقه، هذا تفصيل مذهبنا في المسألتين وهذا الذي ذكرناه من لزوم الصوم برؤيته هلال رمضان وحده ووجوب الكفارة لو

⁽١) المبدع في شرح المقنع (٣/ ٣٠) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٤٤).

⁽٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٣/ ٣٢١).

جامع فيه مذهب عامة العلماء، وقال عطاء والحسن وابن سيرين وأبو ثور وإسحاق بن راهويه: لا. وقال أبو حنيفة: يلزمه الصوم ولكن إن جامع فيه فلا كفارة (١٠).

قال سحنون: قلت: أرأيت من رأى هلال رمضان وحده أيرد الإمام شهادته؟ فقال: نعم. قلت: أفيصوم هذا الذي رأى هلال رمضان وحده إذا رد الإمام شهادته؟ فقال: نعم. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم. قلت: فإن أفطر أيكون عليه الكفارة مع القضاء في قول مالك؟ قال: نعم (٢).

قال ابن قدامة: ومن رأى الهلال فردت شهادته لزمه الصوم؛ لقوله على «صوموا لرؤيته» فإن أفطر يومئذ بجهاع فعليه القضاء والكفارة؛ لأنه أفطر يومًا من رمضان بجهاع تام فلزمته كفارة، كها لو قبلت شهادته (۳).

القول الثاني: أنه لا كفارة عليه وهذا قول عطاء والحسن وابن سيرين وأبي ثور وإسحاق بن راهويه وأصحاب الرأي.

قال السرخسي: فإن أفطر بالجماع لم تلزمه الكفارة عندنا... ولنا أنه مفطر بالشبهة؛ لأن الإمام حين رد شهادته فقد حكم بأنه كاذب بدليل شرعي أوجب له الحكم به، ولو كان حكمه هذا حقًا ظاهرًا وباطنًا لكان يباح الفطر له فإذا كان نافذًا ظاهرًا يصير شبهة، وكفارة الفطر عقوبة تدرأ بالشبهات حتى لا يجب على المخطئ، ثم الكفارة إنها وجبت بالفطر في يوم رمضان مطلقا، وهذا اليوم رمضان من وجه شعبان من وجه أنه.

□ الراجح: قول الجمهور أن عليه الكفارة لأن هذا اليوم من رمضان في حقه.

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٨ - ١٨٩).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٦٢).

⁽٣) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٣٧).

⁽٤) المبسوط للسرخسي (٣/ ٦٤).

مسألة: إذا جامع في يوم ثم كفر ثم جامع في يوم آخر عليه كم كفارة؟

وهي تكرر الكفارة بتكرر الإفطار؛ فإنهم أجمعوا على من وطئ في يوم رمضان ثم كفر ثم وطئ في يوم آخر أن عليه كفارة أخرى (١١).

من جامع مرارًا في يوم واحد

وأجمعوا على أنه من وطئ مرارا في يوم واحد أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة (٢).

مسألة: هل تسقط الكفارة عند العجز؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

- القول الأول: أن الكفارة لا تسقط بل تستقر في ذمته حتى يمكن، وهو قول الزهري والرواية الثانية عن أحمد، وهو قياس قول أبي حنيفة، والثوري، وأبي ثور والشافعي في رواية (٣).
- القول الثاني: أن المجامع في نهار رمضان إن عجز عن العتق والصيام والإطعام القول الثاني: أن المجامع في نهار رمضان إن عجز عن الرواية الأخرى (٥) والشافعي في الرواية الأخرى (١) وإحدى الروايتين عن أحمد (٦).
 - القول الأول: أن الكفارة لا تسقط بل تستقر في ذمته.

قال النووي: إذا عجز عن جميع خصال الكفارة، فهل تستقر في ذمته؟ قال الأصحاب: الحقوق المالية الواجبة لله تعالى ثلاثة أضرب...وضرب يجب بسبب لا على جهة البدل، ككفارة الجهاع، واليمين، والقتل، والظهار، ففيها قولان أظهرهما:

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٨).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٨٥).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٨٥) وبداية المجتهد (١/ ٤١٨).

⁽٥) شرح النووي على مسلم (٧/ ٢٢٤).

⁽٦) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٨٥).

يثبت في الذمة عند العجز، فمتى قدر على إحدى الخصال، لزمته(١).

قال الخطابي: وأحسن ما سمعت فيه قول أبي يعقوب البويطي، وذلك أنه قال: رجل وجبت عليه الرقبة فلم يكن عنده ما يشتري به رقبة فقيل، له: صم فلم يطق الصوم، فقيل له: أطعم ستين مسكيناً فلم يجد ما يطعم، فأمر له النبي عليه بطعام ليتصدق به فأخبر أنه ليس بالمدينة أحوج منه، وقد قال النبي عليه: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى» فلم ير له أن يتصدق على غيره ويترك عياله، فلما نقص من ذلك بقدر ما أطعم أهله لقوت يومهم صار طعامًا لا يكفي ستين مسكيناً، فسقطت عنه الكفارة في ذلك الوقت فكانت في ذمته إلى أن يجدها وصار كالمفلس يمهل ويؤجل وليس في الحديث أنه قال: لا كفارة عليك (٢).

قال ابن حجر: قال بعضهم: يحتمل أن يكون سبب أمره له بالجلوس انتظار ما يوحى إليه في حقه ويحتمل أنه كان عرف أنه سيؤتى بشيء يعينه به ويحتمل أن يكون أسقط عنه الكفارة بالعجز، وهذا الثالث ليس بقوي لأنها لو سقطت ما عادت عليه حيث أمره بها بعد إعطائه إياه المكتل^(٣).

القول الثاني: أن المجامع في نهار رمضان إن عجز عن العتق والصيام والإطعام والإطعام سقطت الكفارة عنه.

قال ابن قدامة: وإن عجز عن العتق والصيام والإطعام، سقطت الكفارة عنه، في إحدى الروايتين، بدليل أن الأعرابي لما دفع إليه النبي ﷺ التمر، وأخبره بحاجته إليه، قال: «أطعمه أهلك» ولم يأمره بكفارة أخرى وهذا قول الأوزاعي(٤٠).

□ والراجح أنها لا تسقط عنه بالإعسار بل تبقى في ذمته والله أعلم؛ لأن النبي ﷺ لم يسقطها عنه لما أخبره بأنه معسر بل انتظر حتى أي بطعام فأعانه على أداء الكفارة.

⁽١) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣٨٠).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١١٩).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٦٨).

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٨٥).

مباحات الصيام

١- المضمضة والاستنشاق

🗐 ذكر أهل العلم في هذه المسألة صورًا:

الصورة الأولى: مجرد المضمضة هل تفطر الصائم؟ الجواب: المضمضة لا تفطر الصائم بالنص والإجماع.

عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب، قال: هششت يومًا فقبلت وأنا صائم، فقال صائم، فقال النبي ﷺ، فقلت: صنعت اليوم أمرًا عظيمًا، قبلت وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: «أرأيت لو تمضمضت بهاء وأنت صائم؟» قلت: لا بأس بذلك، فقال رسول الله ﷺ: «ففيم؟»(١).

قال ابن قدامة: ولا يفطر بالمضمضة بغير خلاف، سواء كان في الطهارة أو غيرها (٢).

الصورة الثانية: من تمضمض، أو استنشق في الطهارة، فسبق الماء إلى حلقه من غير قصد ولا إسراف ماذا عليه؟ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: صومه صحيح ولا شيء عليه.

قال ابن قدامة: وإن تمضمض، أو استنشق في الطهارة، فسبق الماء إلى حلقه من غير قصد ولا إسراف، فلا شيء عليه. وبه قال الأوزاعي، وإسحاق، والشافعي في

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٨٥) والنسائي في الكبرى (٣٠٣٦) وأحمد (١/٢١،٥٥) وابن أبي شيبة (٩٤٩٨) وابن خزيمة (١٩٩٩) والدارمي (١٧٦٥) وعبد بن حميد في المنتخب (٢١) كلهم من طريق الليث بن سعد، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري، عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب به، لكن قال النسائي: «وهذا حديث منكر، وبكير مأمون، وعبد الملك بن سعيد رواه عنه غير واحد، ولا ندري ممن هذا». وقال الشيخ أحمد شاكر (١/ ١٣٨) من المسند بتحقيقه: وقد نقل تصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم للحديث، قال: «ولا أدري وجه النكارة فيه». اهـ.

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٥٦).

أحد قوليه. وروي ذلك عن ابن عباس (١) قال النووي: وقال الحسن البصري وأحمد وإسحاق وأبو ثور: لا يبطل مطلقًا (٢).

🥸 القول الثاني: يبطل صومه.

قال النووي: قد ذكرنا أنه إن بالغ فالصحيح عندنا بطلان صومه وإلا فلا، وممن قال ببطلان الصوم مطلقًا مالك وأبو حنيفة والمزني قال الماوردي: وهو قول أكثر الفقهاء (٣).

قال ابن قدامة: وقال مالك، وأبو حنيفة: يفطر؛ لأنه أوصل الماء إلى جوفه ذاكرًا لصومه، فأفطر، كما لو تعمد شربه (٤).

قال سحنون: قلت: أرأيت من تمضمض فسبقه الماء فدخل حلقه أعليه القضاء في قول مالك؟ فقال: إن كان في رمضان أو في صيام واجب عليه فعليه القضاء ولا كفارة عليه، وإن كان في تطوع فلا قضاء عليه (٥).

قال السرخسي: وإذا تمضمض الصائم فسبقه الماء فدخل حلقه فإن لم يكن ذاكرًا لصومه فصومه تام كما لو شرب، وإن كان ذاكرًا لصومه فعليه القضاء عندنا خلافًا للشافعي (٦).

□ الراجح: القول الأول وهو أن من تمضمض أو استنشق فسبق الماء إلى جوفه من غير قصد فصومه صحيح ولا شيء عليه والله أعلم.

⁽١) المغني (٤/ ٣٥٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٣١).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٥٦).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٧١).

⁽٦) المبسوط للسرخسي (٣/ ٦٦).

الاغتسال والتبرد بالماء

قال ابن قدامة: ولا بأس أن يغتسل الصائم (١).

وقال الشيرازي: ويجوز للصائم أن ينزل الماء وينغطس فيه (٢).

قال الخطابي: قد أجمع عامة العلماء على أنه إذا أصبح جنبًا في رمضان فإنه يتم صومه ويجزئه، غير أن إبراهيم النخعي فرق بين أن يكون ذلك منه في الفرض وبين أن يكون في التطوع، فقال: يجزئه في التطوع ويقضي في الفريضة (٣).

قال النووي: أجمع أهل هذه الأمصار على صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام أو جماع وبه قال جماهير الصحابة والتابعين (٤).

كرومن الأدلة على ذلك:

ما ورد عن عائشة، وأم سلمة ﷺ «أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل، ويصوم»(٥).

عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض أصحاب النبي عَيَّةٍ قال: رأيت رسول الله عَيَّةٍ أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر، وقال: «تقووا لعدوكم»، وصام رسول الله عَيَّةٍ بالعرج على رأسه الماء، وهو صائم من العطش، أو من الحر⁽¹⁾.

عن المنذر بن أبي المنذر قال: رأيت ابن عباس رهم يكرع في حياض زمزم وهو

⁽١) المغنى (٤/ ٢٥٧)

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٥٠).

⁽٣) معالم السنن (٢/ ١١٥).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٧/ ٢٢٢)

⁽٥) أخرجه البخاري (١٩٢٦) ومسلم (١١٠٩).

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٦٥) وأحمد (٥/ ٣٨٠)، (٤٠٨/٥) والنسائي في الكبرى (٢٠١٧) وابن أبي شيبة (٩٣٠٨) والبيهقي (٢٦٣/٤) من طريق سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض أصحاب النبي ﷺ به.

صائم^(۱).

عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن أبي عثمان، قال: رأيت ابن عمر وهو صائم يبل الثوب، ثم يلقيه عليه (٢).

عن أزهر السمان، عن ابن عوب، قال: كان ابن سيرين لا يرى بأسًا أن يبل الثوب، ثم يلقيه على وجهه (٣).

عن يحيى بن سعيد، عن عثمان بن أبي العاص؛ أنه كان يصب عليه الماء، ويروح عنه وهو صائم عشية عرفة، أو يوم عرفة (٤).

عن حفص، عن الحسن بن عبيد الله، قال: رأيت عبد الرحمن بن الأسود ينقع رجليه في الماء وهو صائم (٥).

السواك للصائم

🗐 اختلف أهل العلم في حكم السواهك للصائم على قولين:

القول الأول: جواز استعمال السواك للصائم جميع النهار قال ابن المنذر: ورخص فيه في جميع النهار النخعي وابن سيرين وعروة بن الزبير ومالك وأصحاب الرأي. قال: وروي ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة .

واحتج القائلون بأنه لا يكره في جميع النهار بالأحاديث الصحيحة في فضله ولم ينه عنه (١).

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي (٢٦٣/٤) من طريق محمد بن يعقوب أنبأ محمد بن عبد الوهاب أنبأ جعفر بن عون أنبأ ابن أبي ذئب عن المنذر بن أبي المنذر به، والمنذر بن أبي المنذر قال فيه الحافظ ابن حجر: مقبول.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٠٣) وعبد الله بن أبي عثمان لم أعرفه ولم أقف له على ترجمة.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٠٥).

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٠٦) والإسناد منقطع يحيى بن سعيد لم يدرك عثمان بن أبي العاص.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٠٧).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (١/ ١٥٣) والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩/ ٥٨).

النفول الثاني: يكره استعمال السواك للصائم بعد الزوال، وهذا القول حكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وحكاه ابن الصباغ أيضًا عن ابن عمر والأوزاعي ومحمد بن الحسن (١١).

كرادلة القول الأول:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى أَنَّ رَسُولَ الله عَلِيَّةِ قَالَ: «لَوْ لاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمُونَهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلاَةٍ» (٢).

فهذا الحديث نص عام لم يفرق فيه بين الصائم وغيره ولم يستثن منه أحد.

وعَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أُحْصِي يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ (٣).

عن أبي نهيك الأسدي عن زياد بن حدير قال: ما رأيت أحدًا أدأب سواكًا وهو صائم من عمر، أراه قال بعود قد ذوي قال أبو عبيد: يعني: يبس^(٤).

عن عبد الله بن عمر، عن نافع، أن ابن عمر كان يستاك وهو صائم إذا راح إلى صلاة الظهر (٥).

⁽١) المجموع شرح المهذب (١/ ١٥٣) والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩/ ٥٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٨٨٧) ومسلم (٢٥٢).

⁽٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٦٤) والترمذي (٧٢٥) وأحمد (٣/ ٤٤٥) والطيالسي (١٢٤٠) وابن خزيمة (٢٠٠٧) وعبد بن حميد (٣١٨) والحميدي (١٤١) وأبو يعلى (٧١٩٣) من طريق عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه به، وعاصم ضعيف.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٨٥) وابن أبي شيبة (٩٢٤٢)، (٩٢٤٣) والبيهةي (٤/ ٢٧٢) من طريق أبي نهيك الأسدي عن زياد بن حدير به، وأبو نهيك مقبول ولم يتابع، وأخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال (١٩٠٣) من طريق شعبة عن أبي بكير عن زياد عن عمر.

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: وإنها هو أبو نهيك فأخطأ شعبة فيه فقال: أبو بكير.

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٨٨) وعبد الله بن عمر هو العمري ضعيف، وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٣)، (٢١٣/٥) من طريق وكيع عن عبد الله بن نافع مولى ابن عمر عن أبيه عن

عن ابن علية عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه لم يكن يرى بأسا بالسواك للصائم (١).

عن نافع، عن ابن عمر؛ أنه كان يستاك إذا أراد أن يدفع إلى الظهر وهو صائم (٢). عن نافع عن ابن عمر قال: لا بأس أن يستاك الصائم بالسواك الرطب

عن وكيع عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي هريرة أنه سئل عن السواك للصائم فقال: أدميت فمي اليوم مرتين (٤).

عن الفضل بن دكين عن عبد الجليل قال: حدثني شهر بن حوشب قال: سئل ابن عباس عن السواك للصائم فقال: نِعْمَ الطهور استك على كل حال (٥).

عن وكيع عن شداد بن أبي طلحة عن امرأة منهم يقال لها كبشة قالت: جئت إلى عائشة فسألت عن السواك للصائم، قالت: هذا سواكي في يدي وأنا صائمة (١٦).

عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا بأس بالسواك الأخضر للصائم، قال: لا أعلم إلا أن مسلمة أخبرنيه (٧).

ابن عمر: أنه كان يستاك وهو صائم. وعبد الله بن نافع ضعيف.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤٩) عن حفص، عن عبيد الله، عن نافع به.

(٣) إسناده صحبح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٤) عن علي بن الحسن بن شقيق، آخبرنا أبو حمزة عن إبراهيم الصائغ عن نافع به.

(٤) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٤) في إسناده قتادة لم يسمع من أبي هريرة، وفيه أيضًا سعيد ابن بشير وهو ضعيف خاصة في قتادة.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٤٨٦) من طريق معمر عن قتادة بنحوه، ورواية معمر عن قتادة متكلم فيها.

- (٥) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤٥) وفي إسناده شهر بن حوشب وهو ضعيف.
 - (٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤٤) وفي إسناده كبشة ولم أستطع تحديدها.
- (٧) أخرجه عبد الرزاق (٧٤٩٧) عن بعض أصحابه عن الحَكم بن أبان عن عكرمة به، وفيه إبهام

عن ابن المبارك، عن هشام، عن أبيه؛ أنه كان يستاك مرتين، غدوة وعشية وهو صائم (١).

عن جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: لا بأس بالسواك للصائم (٢).

عن غندر، عن شعبة، عن حصين، عن سالم؛ أنه كان لا يرى بأسًا بالسواك للصائم، إلا عند اصفرار الشمس^(٣).

عن أزهر، عن ابن عون، قال: كان محمد يستاك من أول النهار، ويكرهه من آخره (٤).

عن وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، قال: يستاك الصائم أيَّ النهار شاء (٥٠).

عن بشر بن المفضل، عن علي بن زيد، قال: سئل سعيد بن المسيب عن السواك للصائم؟ فقال: لا بأس به (٦).

عن أبي بكر بن عياش، عن ليث، عن مجاهد، قال: لا بأس بالسواك الرطب للصائم (٧).

عن وكيع، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: لا بأس بالسواك الرطب للصائم (^).

شيخ عبد الرزاق فلا يعرف من هو.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٢٥)، (٩٢٤٦).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٠).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤٨).

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٣) وجابر هو الجعفي ضعيف.

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٦) وعلي بن زيد هو ابن جدعان ضعيف.

⁽٧) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٨)، (٩٢٥٩) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٨) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦١).

عن عبيد بن سهل الغداني، عن عقبة بن أبي جسرة المازني، قال: أتى ابنَ سيرين رجلٌ، فقال: ما ترى في السواك للصائم؟ قال: لا بأس به، قال: إنه جريدة وله طعم، قال: والماء له طعم وأنت تمضمض (١٠).

عن زيد بن الحباب، عن حماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم قال: لا بأس أن يستاك بالعود الرطب وهو صائم (٢).

عن أبي أسامة، عن هشام، عن الحسن؛ أنه كان لا يرى بأسًا بالسواك الرطب وهو صائم (٣).

قال مالك: إنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره، ولم أسمع أحدًا من أهل العلم يكره ذلك، ولا ينهى عنه (٤).

قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم: لا يرون بالسواك للصائم بأسًا، إلا أن بعض أهل العلم كرهوا السواك للصائم بالعود والرطب، وكرهوا له السواك آخر النهار، ولم ير الشافعي بالسواك بأسًا أول النهار ولا آخره، وكره أحمد، وإسحاق السواك آخر النهار (٥).

كر أدلة القول الثاني:

عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَضِهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطُيْبُ عِنْدَ الله مِنْ رِيحِ المِسْكِ» (١٦).

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٢) وعبيد بن سهل الغداني، وعقبة بن أبي جسرة لم أقف على أحد وثقهها.

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٣) حماد هو ابن أبي سليهان صدوق له أوهام.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٠).

⁽٤) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٤٦).

⁽٥) بعد الحديث رقم (٧٢٥).

⁽٦) أخرجه البخاري (٩٢٧) ومسلم (١١٥١).

وجه الاستدلال: قال النووي: واحتجوا بها ذكره المصنف أنه أثر عبادة مشهود له بالطيب فكره إزالته كدم الشهيد، وأجابوا عن أحاديث فضل السواك بأنها عامة مخصوصة والمراد بها غير الصائم آخر النهار، وعن حديث الخوارزمي بأنه ضعيف فإن الخوارزمي ضعيف باتفاقهم، وعن المضمضة بأنها لا تزيل الخلوف بخلاف السواك والله أعلم (۱).

وعَنْ يَزِيدَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعَشِيِّ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَائِمٍ تَيَبَّسُ شَفَتَاهُ بِالْعَشِيِّ إِلَّا كَانَتْ نُورًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٢).

عن ابن فضيل، عن خصيف، عن عطاء، قال: استك أول النهار، ولا تستك آخره إذا كنت صائبًا، قلت: لم لا أستاك في آخر النهار؟ قال: إن خلوف الصائم أطيب عند الله من ريح المسك(٣).

عن ابن علية، عن ليث، عن مجاهد؛ أنه كره السواك للصائم بعد الظهر (١٠).

عن ابن أبي غنية، عن أبيه، عن الحكم؛ أنه كان لا يرى بأسًا بالسواك للصائم من أول النهار، وقال: إنها كره له آخر النهار، بعد ما يخلف فوه يستحب أن يرجع في جوفه (٥٠).

عن أبي خالد الأحمر، وابن نمير، عن حجاج، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة؛ أنه كره السواك الرطب للصائم (٢).

⁽١) المجموع شرح المهذب (١/ ١٥٣).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٢٣٧٢) ومن طريقه البيهقي (٤/ ٢٧٤)، والطبراني في الكبير (٤/ ٣٦٩٦) من طريق كيسان أبي عمر، عن يزيد بن بلال، عن علي به، وفي إسناده كيسان أبو عمر ويزيد بن بلال وكلاهما ضعيف.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤٧) وخصيف هو ابن عبد الرحمن الجزري ضعيف.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٢) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥).

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٧) وحجاج هو ابن أرطاة ضعيف.

عن وكيع، عن سلمة، عن الضحاك؛ أنه كرهه وقال: هو حلو ومر(١).

عن عبد الوهاب، عن خالد الحذاء، عن الحكم؛ أنه كره السواك الرطب للصائم (٢).

□ والراجح: أن السواك مباح للصائم في أي وقت من النهار الرطب منه واليابس، وليس هناك دليل صحيح يمنع من السواك والله أعلم.

حكم استعمال معجون الأسنان للصائم

سئل فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز تخلَّله: هل يجوز للصائم أن يستعمل معجون الأسنان وهو صائم في نهار رمضان؟

ج: لا حرج في ذلك مع التحفظ عن ابتلاع شيء منه، كما يشرع استعمال السواك للصائم في أول النهار وآخره، وذهب بعض أهل العلم إلى كراهة السواك بعد الزوال، وهو قول مرجوح، والصواب عدم الكراهة؛ لعموم قول النبي على «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن عائشة ولقوله على «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» متفق عليه. وهذا يشمل صلاة الظهر والعصر وهما بعد الزوال. والله ولي التوفيق (٣).

سئل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين تختلف: ما حكم استعمال معجون الأسنان للصائم في نهار رمضان؟

فأجاب فضيلته بقوله: استعمال المعجون للصائم لا بأس به إذا لم ينزل إلى معدته، ولكن الأولى عدم استعماله؛ لأن له نفوذًا قويًّا قد ينفذ إلى المعدة والإنسان لا يشعر به، ولهذا قال النبي ﷺ للقيط بن صبرة: «بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائبًا» فالأولى ألا يستعمل الصائم المعجون، والأمر واسع، فإذا أخره حتى أفطر فيكون قد

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٥).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٦).

⁽٣) مجموع فتاوي ابن باز (١٥/ ٢٦١).

توقى ما يُخشى أن يكون به فساد الصوم (١).

سئل فضيلة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: هل يجوز للصائم أن يستعمل معجون الأسنان وهو صائم في نهار رمضان؟

ج: يجوز للصائم أن يستعمل معجون الأسنان مع التَّحفُّظ من ذهاب شيء إلى حلقه، حلقه، ويستحب له أن ينظف فمه بالسواك وبغيره مما لا يصل إلى حلقه، كما أنه يتمضمض بالماء للوضوء ولا يبالغ (٢).

تذوق الطعامر

ابن فضيل عن الأعمش عن أبي إسحاق عن مسروق قال: أتيت عائشة أنا ورجل معي وذلك يوم عرفة فدعت لنا بشراب ثم قالت: لولا أني صائمة لذقته.

عن عطاء، عن ابن عباس، قال: لا بأس أن يذوق الحل، أو الشيء ما لم يدخل حلقه وهو صائم (٣).

عن ابن عباس، قال: لا بأس أن يتطاعم الصائم من القدر(١).

عن ليث، عن مجاهد، أو عطاء، قال: لا بأس أن يتطعم الصائم من القدر(٥).

عن عبد الأعلى، عن هشام، عن الحسن؛ أنه كان لا يرى بأسًا أن يتطاعم الصائم العسل والسمن ونحوه، ثم يمجه (٦).

عن أبي بكر الحنفي، عن الضحاك بن عثمان، قال: رأيت عروة بن الزبير صائمًا

⁽۱) مجموع فتاوي ورسائل ابن عثيمين (۱۹/ ۲۶۳).

⁽٢) المنتقى من فتاوى الفوزان (٥١/ ٣٠).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٦٩) عن وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عطاء، عن ابن عباس به، وجابر هو ابن يزيد الجعفي ضعيف رافضي.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٧٠) عن شريك، عن سليهان، عن عكرمة به، وفي إسناده شريك بن عبد الله النخعي ضعيف.

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٦٨) وفي إسناده ليث بن أبي سليم ضعيف.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٧١).

أيام مني، وهو يذوق عسلاً(١).

عن غندر، عن شعبة، قال: سألت الحكم عن الصائم يلحس الأنقاس؟ قال: لا بأس به(٢).

عن مسروق، قال: أتيت عائشة أنا ورجل معي، وذلك يوم عرفة فدعت لنا بشراب، ثم قالت: لولا أني صائمة لذقته (٣).

قال السرخسي: وإذا ذاق الصائم بلسانه شيئًا، ولم يدخل حلقه لم يفطر؛ لأن الفطر بوصول شيء إلى جوفه، ولم يوجد والفم في حكم الظاهر؛ ألا ترى أن الصائم يتمضمض فلا يضره ذلك ويكره له أن يعرض نفسه لشيء من هذا؛ لأنه لا يأمن أن يدخل حلقه بعد ما أدخله فمه فيحوم حول الحمى قال ﷺ: فمن رتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه (٤).

قال سحنون: قلت: أكان مالك يكره أن يذوق الصائم الشيء مثل العسل والملح وما أشبهه وهو صائم ولا يدخله جوفه؟ فقال: نعم لا يذوق شيئًا، قال: ولقد سألته عن الرجل يكون في فيه الجفر فيداويه في رمضان ويمج الدواء؟ فقال: لا يفعل ذلك، ولقد كره مالك للذي يعمل الأوتار أوتار العقب أن يمر ذلك في فيه يمضغه أو يملسه بفيه (٥).

قال النووي: يكره له مضغ الخبز وغيره من غير عذر وكذا ذوق المرق والخل وغيرهما فإن مضغ أو ذاق ولم ينزل إلى جوفه شيء منه لم يفطر، فإن احتاج إلى مضغه لولده أو غيره ولم يحصل الاستغناء عن مضغه لم يكره لأنه موضع ضرورة (٢٠).

⁽١) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٧٢).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٧٣).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٧٤) عن ابن فضيل، عن الأعمش، عن أبي إسحاق به.

⁽٤) المبسوط للسرخسي (٣/ ٩٣).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٧٠).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (٦/٢٥٢).

قال ابن قدامة: قال أحمد: أحب إلى أن يجتنب ذوق الطعام، فإن فعل لم يضره، ولا بأس به. قال ابن عباس: لا بأس أن يذوق الطعام والخل والشيء يريد شراءه. والحسن كان يمضغ الجوز لابن ابنه وهو صائم. ورخص فيه إبراهيم (١) قال ابن عقيل: يكره من غير حاجة، ولا بأس به مع الحاجة، فإن فعل فوجد طعمه في حلقه أفطر، وإلا لم يفطر (٢).

ابتلاع الريق

ابتلاع الريق لا يفطر بالإجماع إذا كان على العادة لأنه يعسر الاحتراز منه (٣).

صيام التطوع

صيام ستة أيام من شوال

🗐 اختلف أهل العلم في صيام الستة أيام من شوال على قولين:

القول الأول: استحباب صيام ستة أيام من شوال بعد صيام رمضان، روي ذلك عن كعب الأحبار، والشعبي، وميمون بن مهران، وبه قال الشافعي وأحمد (١٠).

القول الثاني: يكره صيام الستة أيام من شوال بعد صيام رمضان وهو قول مالك وأبي حنيفة (٥).

كرادلة القول الأول:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَهُ اللهِ عَلَيْهُ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَنْبَعَهُ سِتًا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» (١).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٥٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٥٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢١).

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٤٣٨).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٦) بدائع الصنائع (٢/ ٧٨) فتح القدير (٢/ ٣٤٩) نيل الأوطار (٤/ ٢٨٢).

⁽٦) صحيح بشواهده: أخرجه مسلم (١١٦٤) والترمذي (٧٥٩) وابن ماجه (١٧١٦) وأحمد

(۲۳۵۳)، (۲۸۷۷)، (۲۳۵۳)، (۲۳۵۳) والنسائي في الكبرى (۲۸۷۷)، (۲۸۷۷)، (۲۸۷۷) وابن أبي شيبة (۹۸۱) وعبد الرزاق (۷۹۱۸)، (۷۹۱۹)، (۷۹۲۱) والطيالسي (۹۵۰) وعبد بن حميد (۲۲۸) والشاشي (۱۱٤۲)، وأبو عوانة (۲۹۹۲)، (۲۲۹۷)، (۲۲۹۷)، (۲۲۹۸)، (۲۲۹۷)، (۲۲۹۷)، (۲۷۹۷)، (۲۷۰۷) والطبراني في الكبير(٤/ ۳۹۰، ۳۹۰، (۳۹۰۸) والأوسط(۲۶۲،)، (۷۷۸۵) وابن الأعرابي في معجمه (۱۵۰۰) والبيهقي في السنن(٤/ ۲۹۲) وشعب الإيهان (۷۲۸) وابن الأعرابي في معجمه (۱۲۰۰) والبيهقي في السنن(٤/ ۲۹۲) وشعب الإيهان (۲۸۵۳)، (۳۲۵۷)، (۳۲۵۷)، وفضائل الأوقات (۱۲۰) والطحاوي في شرح مشكل الاثار (۲۳۳۷)، (۲۳۳۷)، (۲۳۲۷)، (۲۳۲۷)، (۲۳۲۱)، (۲۳۲۱)، والبزار (۹۰۹۷) كلهم من طرق عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ.

وتوبع سعد بن سعيد على الرفع.

أخرجه أبو داود (٢٤٣٣) والحميدي (٣٨٥) والدارمي (١٧٩٥) وابن خزيمة (٢١١٤) وابن حرجه أبو داود (٢٤٣٣) والحميدي (٣٤٥٨) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٤٤) والشاشي (٣٦٣٤) والطبراني في الكبير (٤/ ٣٩١١) كلهم من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن صفوان بن سليم، وسعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت الأنصاري، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ. فقرن مع سعد بن سعيد صفوان بن سليم.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٤٣) من طريق سعيد بن منصور، عن عبد العزيز ابن محمد، عن صفوان بن سليم، وزيد بن أسلم، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي على فقرن صفوان بزيد بن أسلم.

وتابعهم على الرفع أيضًا يحيى بن سعيد.

أخرجه النسائي في الكبرى (٢٨٧٩) من طريق صدقة بن خالد، عن عتبة، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ. وفي إسناده عتبة بن أبي حكيم ضعيف.

وأخرجه الحميدي (٣٨٦) من طريق إسهاعيل بن إبراهيم الصائغ، عن يحيى بن سعيد، عن عمر ابن ثابت، عن أبي أيوب به، وإسهاعيل بن إبراهيم ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال فقال: قال البخاري: سكتوا عنه. يروي عن سلام بن مسلم، وعن سعيد بن جبير، ولم يسمع من سعيد. هكذا ذكره في الضعفاء؟ ولم أر غيره ذكره.

وخالفهما حفص بن غياث.

عن ثوبان، عن النبي على قال: «من صام رمضان فشهر بعشرة أشهر، وصيام ستة أيام بعد الفطر فذلك تمام صيام السنة»(١).

فأخرجه الطبراني في الكبير (٤/ ٣٩١٢) والأوسط (٤٩٧٩) وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٨٨) من طريق إبراهيم بن يوسف الصيرفي، عن حفص بن غياث، عن يحيى بن سعيد، عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي عليه.

قال الطبراني عقبه: قال حفص: ثم لقيت سعدًا فحدثني به، فيكون بذلك حفص رواه على الوجهين مرة عن يحيى عن سعد ومرة عن سعد بدون واسطة.

ورواه عبد ربه بن سعيد واختلف عليه.

فأخرجه النسائي في الكبرى (٢٨٧٨) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٤٧) من طريق شعبة بن الحجاج، عن عبد ربه بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري موقوفًا.

وخالفه ابن لهيعة فرواه عبد ربه بن سعيد، عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب أن النبي ﷺ... وابن لهيعة هو عبد الله بن لهيعة ضعيف.

ومدار الحديث على سعد بن سعيد وهو متكلم فيه قال النسائي: ليس بالقوي. وضعفه أحمد بن حنبل وضعفه ابن معين في رواية عنه. لكن للحديث شواهد لا تخلو من مقال يرتقي بها الحديث إلى الصحة والله أعلم وكذلك يشهد له الحديث الذي بعده.

قال الترمذي عقب الحديث: وفي الباب عن جابر، وأبي هريرة، وثوبان: حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح، وقد استحب قوم صيام ستة أيام من شوال بهذا الحديث. قال ابن المبارك: «هو حسن هو مثل صيام ثلاثة أيام من كل شهر». قال ابن المبارك: «ويروى في بعض الحديث ويلحق هذا الصيام برمضان»، «واختار ابن المبارك أن تكون ستة أيام في أول الشهر»، وقد روي عن ابن المبارك أنه قال: «إن صام ستة أيام من شوال متفرقا فهو جائز».

شرح مشكل الآثار (٦/ ١٢١).

قال أبو جعفر: فكان هذا الحديث مما لم يكن بالقوي في قلوبنا لما سعد بن سعيد عليه في الرواية عند أهل الحديث، ومن رغبتهم عنه، حتى وجدناه قد أخذه عنه من قد ذكرنا أخذه إياه عنه من أهل الجلالة في الرواية والثبت فيها؛ فذكرنا حديثه لذلك.

وانظر البدر المنير لابن الملقن (٥/ ٧٥١–٧٥٢) والتلخيص الحبير (٩٣٢) وعلل الدارقطني (١٠٨/٦).

(۱) إسناده صحيح: أخرجه أحمد (۲۲٤۱۲) والنسائي في الكبرى (۲۸۷۳) وابن ماجه (۱۷۱۵) والدارمي (۱۷۹۳) وابن خزيمة (۲۱۱۵) وابن حبان (۳۲۳ه) والروياني (۲۳۶) والطحاوي

كر أقوال أهل العلم:

قال النووي: أما حكم المسألة فقال أصحابنا: يستحب صوم ستة أيام من شوال لهذا الحديث، قالوا: ويستحب أن يصومها متتابعة في أول شوال فإن فرقها أو أخرها عن أول شوال جاز وكان فاعلاً لأصل هذه السنة؛ لعموم الحديث وإطلاقه وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال أحمد وداود (١).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن صوم ستة أيام من شوال مستحب عند كثير من أهل العلم روي ذلك عن كعب الأحبار، والشعبي، وميمون بن مهران وبه قال الشافعي (٢).

قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن هذه الأيام التي تصام بعد رمضان؟ قال: لا بأس بصيامها إنها قال النبي عَلَيْة: ستة أيام من شوال لا

في شرح مشكل الآثار (٢٣٤٨) والطبراني في الكبير(٢/ ١٤٥١) ومسند الشاميين (٤٨٥) وابن والبيهقي في السنن (٢٩٣) وشعب الإيهان (٣٤٦١) وفضائل الأوقات (١٦١) وابن الأعرابي في معجمه (١٢٢) من طرق عن يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي أسهاء الرحبي، عن ثوبان، عن النبي علي الله المعام ال

قال ابن أبي حاتم في العلل (٧٤٤): وسمعت أبي وذكر حديثًا رواه سويد بن عبد العزيز، عن يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسهاء الرحبي، عن ثوبان؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه بست من شوال».

قال أبي: هذا وهم شديد قد سمع يحيى بن الحارث الذماري هذا الحديث من أبي أسماء؛ وإنها أراد سويد: ما حدثنا صفوان بن صالح قال: حدثنا مروان الطاطري، عن يحيى بن حمزة، عن يحيى ابن الحارث، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، عن النبي على الشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، عن النبي على الله المنال المنا

وحديث ثوبان الصحيح: يحيى بن الحارث؛ أنه سمع أبا أسهاء الرحبي، عن ثوبان، عن النبي

- (١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٦).
 - (٢) المغني (٤/ ٤٣٨).

يبالي فرق أو تابع(١).

قال الشوكاني: استدل بأحاديث الباب على استحباب صوم ستة أيام من شوال، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وداود وغيرهم، وبه قالت العترة (٢).

القول الثاني: يكره صيام الستة أيام من شوال بعد صيام رمضان وهو قول مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف.

ولم يستدل أصحاب هذا القول بدليل من كتاب الله ولا من سنة رسول الله ﷺ، وإنها قالوا: إن أهل العلم يكرهون ذلك، ويخافون بدعته، وأن يُلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء.

قال الكاساني: ومنها إتباع رمضان بست من شوال كذا قال أبو يوسف: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صومًا خوفًا أن يلحق ذلك بالفرضية (٣).

قال يحيى: سمعت مالكًا يقول، في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان: إنه لم ير أحدًا من أهل العلم والفقه يصومها، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف، وإن أهل العلم يكرهون ذلك، ويخافون بدعته، وأن يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم، ورأوهم يعملون ذلك رخصة عند أهل العلم، ورأوهم يعملون ذلك (٤).

لكن أجيب عن هذا بها قاله النووي.

ودليلنا الحديث الصحيح السابق ولا معارض له وأما قول مالك: لم أر أحدًا يصومها فليس بحجة في الكراهة؛ لأن السنة ثبتت في ذلك بلا معارض فكونه لم ير لا يضر، وقولهم: لأنه قد يخفى ذلك فيعتقد وجوبه ضعيفٌ؛ لأنه لا يخفى ذلك على أحد ويلزم على قوله إنه يكره صوم عرفة وعاشوراء وسائر الصوم المندوب إليه

⁽١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٩٣).

⁽٢) نيل الأوطار (٤/ ٢٨٢).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٨).

⁽٤) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٤٧).

وهذا لا يقوله أحد^(١).

وقال الشوكاني: وقال أبو حنيفة ومالك: يكره صومها، واستدلا على ذلك بأنه ربها ظُنَّ وجوبها وهو باطل لا يليق بعاقل فضلاً عن عالم نصب مثله في مقابلة السنة الصحيحة الصريحة، وأيضًا يلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغب فيها ولا قائل به. واستدل مالك على الكراهة بها قال في الموطأ من أنه ما رأى أحدًا من أهل العلم يصومها، ولا يخفى أن الناس إذا تركوا العمل بسنة لم يكن تركهم دليلاً تُردَّ به السنة (٢).

فالصواب: استحباب صيام هذه الأيام لصحة الحديث عن رسول الله ﷺ بذلك ولا معارض له.

هل تصام متتابعة أم يجوز تفريقها

قال ابن قدامة: إذا ثبت هذا، فلا فرق بين كونها متتابعة أو مفرقة، في أول الشهر أو في آخره؛ لأن الحديث ورد بها مطلقًا من غير تقييد، ولأن فضيلتها لكونها تصير مع الشهر ستة وثلاثين يومًا، والحسنة بعشر أمثالها؛ فيكون ذلك كثلاثهائة وستين يومًا، وهو السنة كلها، فإذا وجد ذلك في كل سنة صار كصيام الدهر كله، وهذا المعنى يحصل مع التفريق. والله أعلم (٣).

قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن هذه الأيام التي تصام بعد رمضان؟ قال: لا بأس بصيامها إنها قال النبي عليه: ستة أيام من شوال فإذا صام ستة أيام من شوال لا يبالي فرق أو تابع (٤).

قال النووي: قال أصحابنا: والأفضل أن تصام الستة متوالية عقب يوم الفطر فإن فرقها أو أخرها عن أوائل شوال إلى أواخره حصلت فضيلة المتابعة؛ لأنه يصدق

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٦).

⁽٢) نيل الأوطار (٤/ ٢٨٢).

⁽٣) المغنى (٤/ ٤٤٠).

⁽٤) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٩٣).

أنه أتبعه ستًا من شوال.قال العلماء: وإنها كان ذلك كصيام الدهر لأن الحسنة بعشر أمثالها فرمضان بعشرة أشهر والستة بشهرين (١).

هل يجوز تقديم صيام الست من شوال على قضاء رمضان؟

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين كَنَالله: وهنا مسألة ينبغي التنبه لها:

وهي أن الأيام الستة من شوال لا تقدم على قضاء رمضان، فلو قدمت صارت نفلاً مطلقًا، ولم يحصل على ثوابها الذي قال عنه الرسول على إلى الله ومن من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوال كان كصيام الدهر»؛ وذلك لأن لفظ الحديث: «من صام رمضان» ومن كان عليه قضاء فإنه لا يصدق عليه أنه صام رمضان، وهذا واضح، وقد ظن بعض طلبة العلم أن الخلاف في صحة صوم التطوع قبل القضاء ينطبق على هذا، وليس كذلك، بل هذا لا ينطبق عليه؛ لأن الحديث فيه واضح؛ لأنه لا ستة إلا بعد قضاء رمضان (٢).

صيام العشر الأول من ذي الحجة

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللهُ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ» يَعْنِي أَيَّامَ الْعَشْرِ، قَالُوا: يَا رَسُولُ الله، وَلَا الجِّهَادُ فِي سَبِيلِ الله؛ إلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ الله؟ قَالَ: «وَلَا الجِّهَادُ فِي سَبِيلِ الله، إلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ» (٣).

قال الحافظ ابن حجر: واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل واستشكل بتحريم الصوم يوم العيد، وأجيب بأنه محمول على

⁽١) شرح النووي على مسلم (٨/ ٥٦) والمجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٦).

⁽٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/ ٤٤٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (٩٦٩) وأبو داود (٢٤٣٨) والترمذي (٧٥٧) وابن ماجه (١٧٢٧) واللفظ المذكور لفظ أبي داود ولفظ البخاري: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ؟» قَالُوا: وَلاَ الجِهَادُ؟ قَالَ: «وَلاَ الجِهَادُ، إِلَّا رَجُلُّ خَرَجَ مِثْنِي عِيْ أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ؟» قَالُوا: وَلاَ الجِهَادُ؟ قَالَ: «وَلاَ الجِهَادُ، إِلَّا رَجُلُّ خَرَجَ يُتَنْ عِنْ مِثْنِي عِ »

الغالب ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت: ما رأيت رسول الله على الله على الله على الله على العشر قط؛ لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يجب أن يعمله خشية أن يفرض على أمته كما رواه الصحيحان من حديث عائشة أيضًا، والذي يظهر أن السبب في امتياز عشر ذي الحجة لمكان اجتماع أمهات العبادة فيه وهي الصلاة والصيام والصدقة والحج ولا يتأتى ذلك في غيره (١).

قال المرداوي: ويستحب صوم عشر ذي الحجة بلا نزاع وأفضله يوم التاسع وهو يوم عرفة ثم يوم الثامن وهو يوم التروية وهذا المذهب وعليه الأصحاب(٢).

قال ابن مفلح: ويستحب صوم عشر ذي الحجة لما روى ابن عباس مرفوعًا قال: «ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه» لأيام العشرة قالوا: يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء» رواه البخاري والمراد به تسعة وإطلاق العشر عليها تغليبًا وآكده التاسع ثم الثامن ووهم بعضهم فعكس وظاهر المحرر أنها سواء (٣).

قال النووي: فليس في صوم هذه التسعة كراهة بل هي مستحبة استحبابًا شديدًا لاسيها التاسع منها وهو يوم عرفة (٤).

قال ابن حزم: مسألة: ونستحب صيام أيام العشر من ذي الحجة قبل النحر... ثم ذكر حديث ابن عباس قال قال النبي على «ما من أيام أحب إلى الله فيهن العمل أو أفضل فيهن العمل من أيام العشر...» قال أبو محمد هو عشر ذي الحجة والصوم عمل بر فصوم عرفة يدخل في هذا أيضا (٥).

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٤٦٠).

⁽٢) الإنصاف (٣/ ٢٤٤).

⁽٣) المبدع شرح المقنع (٢/ ٤٥٨).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٨/ ٧١).

⁽٥) المحلي (٧/ ١٩).

هل ثبت أن النبي ﷺ صام هذه الأيام؟

وردت بعض الأحاديث في هذه المسألة بعضها يثبت صوم النبي ﷺ وبعضها ينفى وإليك بيانها:

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَائِشَةَ مِنْ عَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ »(١).

(۱) أخرجه مسلم (۱۱۷٦) والترمذي (۷۰٦)والنسائي في الكبرى (۲۸۸۵)وأحمد (۲/۲)وابن أبي شيبة (۹۳۱۱) وابن حبان (۳۲۰۸) وإسحاق بن راهويه (۱۵۰۵) كلهم من طريق أبي معاوية عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة به، وعند أحمد قال: (حدثنا أبو معاوية، ويعلي).

وتوبع أبو معاوية من أبي عوانة كها عند أبي داود (٢٤٣٩) وأبي خالد الأحمر وسفيان الثوري كها عند ابن خزيمة (٢١٠٣) كلهم (أبو عوانة وأبو خالد وسفيان الثوري) عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة به، وخالف الأعمش منصور فرواه عن إبراهيم واختلف عنه فرواه سفيان الثوري كها في مسند الجعد (١٧٤٣) وعبد الرزاق (٨١٢٧) وجرير كها في مسند إسحاق بن راهويه (١٥٠٦) عن منصور، عن إبراهيم قال: «حدثت أن رسول الله ﷺ لم ير صائمًا في العشر قط» مرسلاً.

ورواه أبو الأحوص عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، به متصلاً.

قال الدارقطني في العلل (١٥/ ٧٥): فقال: يرويه إبراهيم النخعي، واختلف عنه؛ فرواه الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، ولم يختلف عن الأعمش فيه، حدث به عنه، أبو معاوية، وحفص بن غياث، ويعلى بن عبيد، وزائدة بن قدامة، و... بن سليهان، والقاسم ابن معن، وأبو عوانة واختلف عن الثوري؛ فرواه ابن مهدي، عن الثوري، عن الأعمش، كذلك، وتابعه يزيد بن زريع، واختلف عنه؛ فرواه حميد المروزي، عن يزيد بن زريع، عن الثوري، عن الأعمش، مثل قول عبد الرحمن بن مهدي، وحدث به شيخ من أهل أصبهان، يعرف بعبد الله بن محمد بن النعهان، عن منصور، عن يزيد بن زريع، عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

وتابعه معمر بن سهل الأهوازي، عن أبي أحمد الزبيري، عن الثوري.

والصحيح: عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، قال: حدثت أن رسول الله ﷺ... وكذلك رواه أصحاب منصور، عن منصور مرسلاً منهم فضيل بن عياض، وجرير.

عَنْ هُنَيْدَةَ بْنِ خَالِدٍ الْخُزَاعِيِّ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: «أَرْبَعٌ لَمْ يَكُنْ يَدَعُهُنَّ النَّبِيُّ عَنْ هُنَيْدَةَ بْنِ خَالِدٍ الْخُزَاعِيِّ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: «أَرْبَعٌ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ يَدَعُهُنَّ النَّبِيُّ عَيْنِيْهِ: صِيَامُ عَاشُورَاءَ، وَالْعَشْرُ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاقِ» (١٠).

وقال الترمذي: هكذا روى غير واحد عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وروى الثوري، وغيره هذا الحديث، عن منصور، عن إبراهيم، «أن النبي عليه لم ير صائمًا في العشر»، وروى أبو الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم، عن عائشة، ولم يذكر فيه: عن الأسود، وقد اختلفوا على منصور في هذا الحديث، ورواية الأعمش أصح وأوصل إسنادًا» وسمعت محمد ابن أبان يقول: سمعت وكيعًا يقول الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور.

والصواب ما رجحه الترمذي يَحَلَّقُهُ وأن الحديث صحيح متصل.

(۱) ضعيف اختلف في سنده ومتنه: رواه الحر بن الصياح واختلف عليه، رواه عنه عمرو بن قيس أخرجه أحمد (۲/۲۸) والنسائي في الكبرى (۲۷۳۷) وابن حبان (۲۶۲۲) وأبو يعلى (۲۸۳۱)، (۲۸۷)، (۷۰۶۱) والطبراني في المعجم الكبير (۲۳/ ۳۵۶)، (۲۳/ ۳۹۳) والأوسط (۷۸۳۱) من طريق أبي إسحاق الأشجعي عن عمرو بن قيس الملائي، عن الحر بن الصياح، عن هنيدة بن خالد الخزاعي، عن حفصة أم المؤمنين بلفظ: «صيام عاشوراء، والعشر، وثلاثة أيام من كل شهر، وركعتين قبل الغداة» وأبو إسحاق الأشجعي مقبول ولم يتابع.

وزهير بن معاوية أخرجه النسائي (٢٤١٥) والكبرى (٢٧٣٦) من طريق خلف بن تميم، عن زهير، عن الحر بن الصياح، قال: سمعت هنيدة الخزاعي، قال: دخلت على أم المؤمنين، سمعتها تقول: «كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، أول إثنين من الشهر، ثم الخميس، ثم الخميس الذي يليه» (بدون ذكر العشر).

وأبوعوانة فأخرجه أبو داود (٢٤٣٧) وأحمد (٢/ ٢٨٨)، (٢/ ٤٢٣) والنسائي (٢٤١٧)، (٢٤١٨) والكبرى (٢٧٣٨)، (٢٧٣٩) من طرق عن أبي عوانة عن الحر بن الصياح، عن هنيدة ابن خالد، عن امرأته، عن بعض أزواج النبي، على «أن رسول الله على كان يصوم تسعًا من ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر، أول إثنين من الشهر وخميسين بزيادة (امرأته) في الإسناد، وخالفهم شريك فرواه عن الحر بن الصياح، عن ابن عمر: «أن رسول الله على كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، يوم الإثنين من أول الشهر، والخميس الذي يليه، ثم الخميس الذي يليه، ثم الخميس الذي يليه، ثم الخميس الذي يليه وأبا زرعة عن حديث رواه شريك، عن الحر بن الصياح، عن ابن عمر: أن النبي على كان يصوم من الشهر الإثنين والخميس الذي يليه، ثم إثنين الذي يليه؟

كراقوال أهل العلم في الجمع بين الحديثين:

قال ابن حجر: واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل واستشكل بتحريم الصوم يوم العيد، وأجيب بأنه محمول على الغالب ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت: ما رأيت رسول الله على صائمًا العشر قط؛ لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يجب أن يعمله خشية أن يفرض على أمته (۱).

قال النووي: قال العلماء: هذا الحديث مما يوهم كراهة صوم العشر والمراد بالعشر هنا الأيام التسعة من أول ذي الحجة، قالوا: وهذا مما يتأول فليس في صوم هذه التسعة كراهة بل هي مستحبة استحبابًا شديدًا لاسيما التاسع منها وهو يوم عرفة، وقد سبقت الأحاديث في فضله وثبت في صحيح البخاري إن رسول الله على قال: «ما من أيام العمل الصالح فيها أفضل منه في هذه» يعني: العشر الأوائل من ذي الحجة فيتأول قولها: لم يصم العشر أنه لم يصمه لعارض مرض أو سفر أو غيرهما

فقالا: هذا خطأ؛ إنها هو: الحر بن صياح، عن هنيدة بن خالد، عن امرأته، عن أم سلمة، عن النبي عَلَيْهِ. انظر علل ابن أبي حاتم (٦٧١).

ورواه الحسن بن عبيد الله، عن هنيدة الخزاعي، عن أمه، عن أم سلمة، قالت: كان رسول الله ﷺ يأمر بصيام ثلاثة أيام: أول خميس، والإثنين والإثنين والحسن وإن كان ثقة لكن تكلم فيه البعض قال البخاري: لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب.

وضعفه الدارقطني بالنسبة للأعمش، فقال في العلل بعد أن ذكر حديثًا للحسن خالفه فيه الأعمش: الحسن ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش. اهـ. انظر تهذيب التهذيب.

وهنيدة بن خالد مختلف في صحبته قال العلائي: هنيدة بن خالد الخزاعي ذكره الصغاني فيمن اختلف في صحبته ولا وجه لذلك لأنه تابعي يروي عن علي وعائشة هي.اه. جامع التحصيل (٢٩٥). وكأن هذا هو الراجح فلم أقف له على حديث يصرح فيه بالسماع من النبي على قال ابن حجر في التهذيب: ذكره ابن حبان في الثقات قلت: وذكره في الصحابة وقال له صحبة، وكذا ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب وأخرج له أبو نعيم حديثين عن النبي على لكن ليس فيها تصريح بالسماع.

(١) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٤٦٠).

أو أنها لم تره صائمًا فيه، ولا يلزم من ذلك عدم صيامه في نفس الأمر، ويدل على هذا التأويل حديث هنيدة بن خالد عن امرأته (١).

وقال النووي: وعن هنيدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي على قالت: كان رسول الله على يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول إثنين من الشهر والخميس. رواه أبو داود ورواه أحمد والنسائي وقالا: وخميسين. وأما حديث عائشة قالت: ما رأيت رسول الله على صائبًا في العشر قط. وفي رواية: لم يصم العشر. رواهما مسلم في صحيحه فقال العلماء: هو متأول على أنها لم تره ولا يلزم منه تركه في نفس الأمر؛ لأنه على كان يكون عندها في يوم من تسعة أيام والباقي عند باقي أمهات المؤمنين رضي الله عنهن أو لعله على كان يصوم بعضه أيام والباقي عند باقي أمهات المؤمنين رضي الله عنهن أو لعله على كان يصوم بعضه غيرهما وبهذا يجمع بين الأحاديث (٢).

قال ابن القيم: وأما صيام عشر ذي الحجة فقد اختلف، فقالت عائشة: «ما رأيته صائرًا في العشر قط»، ذكره مسلم. وقالت حفصة: «أربع لم يكن يدعهن رسول الله على المعشر عاشوراء والعشر، وثلاثة أيام من كل شهر، وركعتا الفجر». ذكره الإمام أحمد يَحَلَنهُ.

وذكر الإمام أحمد عن بعض أزواج النبي ﷺ «أنه كان يصوم تسع ذي الحجة، ويصوم عاشوراء، وثلاثة أيام من الشهر، أو الاثنين من الشهر والخميس» وفي لفظ: الخميسين. والمثبت مقدم على النافي إن صح (٣).

قال الطحاوي: فكيف أن يكون للعمل في هذه الأيام من الفضل ما قد ذكره رسول الله على فيها، وهو من أفضل الأعمال؟ فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله على أنه قد يجوز أن يكون على لم يكن يصوم فيها على ما

شرح النووي على مسلم (٨/ ٧١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٨٧).

⁽٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٦٢-٦٣).

قالت عائشة عني الله كان إذا صام ضعف عن أن يعمل فيها ما هو أعظم منزلة من الصوم، وأفضل منه، من الصلاة، ومن ذكر الله على وقراءة القرآن كما قد روي عن عبد الله بن مسعود في ذلك مما كان يختاره لنفسه، كما حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال: حدثنا روح بن عبادة، ووهب بن جرير قالا: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد: أن عبد الله كان لا يكاد يصوم فإذا صام صام ثلاثة أيام من كل شهر ويقول: «إني إذا صمت ضعفت عن الصلاة والصلاة أحب إلي من الصوم» (١) فيكون ما قد ذكرته عائشة عني عنه عني من تركه الصوم في تلك الأيام ليتشاغل فيها بها هو أفضل منه، وإن كان الصوم فيها له من الفضل ما له مما قد ذكر سيا من قدر على جمع الصوم مع غيره من الأعمال التي يتقرب بها إلى الله على سواه، والله نسأله التوفيق (١).

صوم يوم عرفة

يستحب صيام يوم عرفة لغير الحاج لما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي قَتَادَةَ.... «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَحْتَسِبُ عَلَى الله أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ، وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، أَحْتَسِبُ عَلَى الله أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ»(٣).

وعن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله على: «من صام يوم عرفة

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (۷۹۰۳) والطبراني في الكبير (۸۷۷۸)، (۸۷۸۵)، (۸۸۷۸)، (۸۸۷۸)، والطبري في تهذيب الآثار (۸۱۳)، (۸۱۵) وابن سعد في الطبقات (۳/ ۱٤۳).

كلهم من طريق أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود به.

وأخرجه الطبراني (٨٧٧٩) من طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن يَزِيدَ عن ابن مسعود به بدون ذكر أبي إسحاق.

وأخرج الطبراني في الكبير (٨٧٧٧) والطبري في تهذيب الآثار (٨١٥) من طريق الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود بنحوه.

⁽٢) شرح مشكل الآثار (٧/ ٤١٨).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٦٢).

غفر له سنتين متتابعتين»(١).

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن أبي حريز أنه سمع سعيد بن جبير يقول: سأل رجل عبد الله بن عمر عن صوم يوم عرفة، قال: كنا ونحن مع رسول الله على نعدله بصوم سنة (٢).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٨١٠) وعبد بن حميد (٤٦٤) وأبو يعلى (٧٥٤٨) والطبري في تهذيب الآثار (٥٥٨) والطبراني (٦/ ٩٨٣) من طريق معاوية بن هشام، عن أبي حفص الطائفي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد به.

وأبو حفص الطائفي لم أقف له على ترجمة، ومعاوية بن هشام، صدوق له أوهام.

(۱) ضعيف: أخرجه النسائي في السنن الكبرى (۲۸۲۸) والطحاوي في شرح معاني الآثار (۲۱۲۹) والطبراني في الأوسط (۷۵۱) والطبري في تهذيب الآثار (۸٤٦) كلهم من طريق فضيل بن ميسرة عن أبي حريز عن سعيد بن جبير عن ابن عمر.

وفي إسناده أبو حريز.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: منكر الحديث.

وقال حرب بن إسهاعيل: سئل أحمد بن حنبل عن أبي حريز، فذكر أن يحيى بن سعيد كان يحمل عليه، ولا أراه إلا كها قال.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سألت يحيى بن معين، فقلت: أبو حريز، من أين هو؟ قال: بصرى ثقة. وقال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: ضعيف.

وقال أبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه. وقال أبو داود في موضع آخر: ليس حديثه بشيء.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: صدوق.

وقال أحمد بن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد. وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث. وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال سعيد بن أبى مريم: كان صاحب قياس، وليس في الحديث بشيء. وقال النسائي في الكنى: ليس بالقوي. اهـ.

قال أبو عبد الرحمن النسائي في التعقيب على الحديث: (أبو جرير ليس بالقوي واسمه عبد الله بن حسين قاضي سجستان وهذا حديث منكر) وقال ابن عدي بعدما ذكر الحديث: (وهذه الأحاديث عن معتمر عن فضيل عن أبي حريز التي ذكرتها عامتها مما لا يتابع عليه).

عن حميد الطويل قال: ذكر عند الحسن أن صيام عرفة يعدل صيام سنة فقال الحسن: ما أعلم ليوم فضلاً على يوم ولا لليلة على ليلة إلا ليلة القدر فإنها خير من ألف شهر، ولقد رأيت عثمان بن أبي العاص صام يوم عرفة يرش عليه الماء من إداوة معه يتبرد به (١).

وأخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٧٢) حدثنا ابن أبي داود قال: ثنا سهل بن بكار قال: ثنا أبو عوانة قال: ثنا رقبة عن جبلة بن سحيم قال: سمعت ابن عمر الله سئل عن صوم يوم الجمعة ويوم عرفة فأمر بصيامها، وإسناده صحيح.

وفي إسناده ابن أبي داود وهو عبد الله بن سليهان بن الأشعث مختلف فيه وأكثر أهل العلم على توثيقه.

وأخرج علي بن الجعد في مسنده (٢٢٢٣) قال: أنا شريك عن عبد الله بن شريك قال: رأيت ابن عمر عشية عرفة صائمًا فأفطر قبل أن يفيض الناس. وعبد الله بن شريك ضعفه جماعة من العلماء منهم: أبو حاتم، والنسائي وابن حبان في الضعفاء وأبو الفتح الأزدي، وقال: إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى: مختاري كذاب.

وأخرج أحمد في العلل ومعرفة الرجال (١٩٣٨) قال: حدثنا غندر قال حدثنا شعبة قال سمعت يحيى بن أبي إسحاق قال سألت سعيد بن المسيب عن صيام يوم عرفة، فقال: كان ابن عمر يصومه فقلت غير ابن عمر يصومه أخبرني عن نفسك قال: حسبك ابن عمر شيخًا، قال: أبي أخطأ إنها المعروف عن ابن عمر أنه كان لا يصومه قال أبي: حدثناه عبد الأعلى عن يحيى بن أبي إسحاق ويحيى عن شعبة، جميعًا عن يحيى بن أبي إسحاق عن سعيد أن ابن عمر كان لا يصوم يوم عرفة.

(۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٨١٥) والطبراني في الكبير (٨٣٣٣) والطبري (١٠٥٦) والطبري (١٠٥٦) والفاكهي في أخبار مكة (٢٧١٢) كلهم من طريق حميد الطويل عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص. وأخرجه عبد الرزاق (٧٥٠٥) عن معمر عمن سمع الحسن عن عثمان. وفي إسناده رجل مبهم. وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٠٥٥) من طريق النضر بن شميل عن أشعث ابن عبد الملك عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص.

وقال ابن حزم في المحلى (١٩/٧): روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سهل بن أبي الصلت عن الحسن البصري أنه سئل عن صوم يوم عرفة؟ فقال: صامه عثمان بن عفان في يوم حاريظلل عليه.

عن وكيع عن شعبة عن أبي قيس عن هذيل عن مسروق عن عائشة، أنها كانت تصوم عرفة (١) .

عن ابن جريج عن عطاء عن أبي الخليل عن أبي قتادة قال في صيام يوم عرفة: يكفر سنتين (٢٠).

(۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٨٠٨) والطبري في تهذيب الآثار (١٠٦٠) كلاهما من طريق وكيع به.

وأخرجه مالك في الموطأ (باب صيام يوم عرفة) والطبري في تهذيب الآثار (١٠٥٨)، (١٠٥٩) من طريق يحيي بن سعيد عن القاسم عن عائشة، أنها كانت تصوم عرفة. قال القاسم: ولقد رأيتها عشية عرفة يدفع الإمام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض ثم تدعو بشراب فتفطر.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٨٠٩) وعلي بن الجعد (٥١٢) والطبري في تهذيب الآثار (١٠٥٤) كلهم من طريق شعبة عن أبي قيس عن هزيل عن مسروق عن عائشة أنها قالت: (ما من السنة يوم أحب إلي أن أصومه من يوم عرفة) وإسناده حسن فيه أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان وهو صدوق. وأخرج ابن أبي شيبة (٩٨١٤) عن ابن فضيل عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد أن عائشة قالت: ان صوم عرفة كفارة نصف سنة. قال: وقال مجاهد: قال فلان: كفارة سنة. وفي إسناده يزيد ابن أبي زياد وهو ضعيف.

وأخرج أحمد في مسنده (٢٤٩٧٠) ثنا عفان قال: ثنا حماد بن سلمة قال: قال: أنا عطاء الخرساني: أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة يوم عرفة وهي صائمة والماء يرش عليها، فقال لها عبد الرحمن: أفطري فقالت أفطر وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن صوم يوم عرفة يكفر العام الذي قبله».

قال المنذري في الترغيب والترهيب: (ورواته ثقات محتج بهم في الصحيح إلا أن عطاء الخراساني لم يسمع من عبد الرحمن بن أبي بكر).

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٣٧٤) من طريق مسروق قال: أتيت عائشة أنا ورجل معي وذلك يوم عرفة فدعت لنا بشراب ثم قالت: لولا أني صائمة لذقته. وأخرجه عبد الرزاق (٧٣١٠) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٣٩) والبيهقي (٢٥٢/٤) وابن سعد في الطبقات (٨/ ٢٠٠) كلهم من طرق عن مسروق عن عائشة بنحوه.

(٢) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٢٨) أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة.

كر أقوال أهل العلم:

قال النووي: قال الشافعي والأصحاب: يستحب صوم يوم عرفة لغير مَنْ هو

قال في مواهب الجليل: يستحب صوم يوم عرفة لغير الحاج، لقوله ﷺ: «يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده "(١).

قال القسطلاني: وكذا يستحب صوم يوم عرفة لغير الحاج وهو تاسع الحجة؛ لأنه على الله عنه فقال: «يكفر السنة الماضية والمستقبلة» (٣).

قال الماوردي: يستحب صيام يوم عرفة لغير الحاج؛ لما روي عنه ﷺ أنه قال: «صيام يوم عرفة كفارة سنتين» وروى أبو قتادة: «كفارة السنة والسنة التي تليها» وفيه تأويلان: أحدهما: إن الله تعالى يغفر له ذنوب سنتين. والثاني: إن الله تعالى يعصمه في هاتين السنتين فلا يعصى فيهما(٤).

قَالِ فِي تَحْفَةُ الفَقَهَاءُ: وَأَمَا فِي حَقَ غَيْرِ الْحُاجِ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لِأَنْ لَهُ فَضِيلَةً على عَامَّة الْأَيَّام (٥).

قال فيه الترمذي: لم يسمع من أبي قتادة الأنصاري شيئًا. (جامع التحصيل). وقال ابن حجر في التهذيب: (وأرسل عن أبي قتادة).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٧).

⁽١) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٤٠١).

⁽٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٤٢٣).

⁽٣) الحاوى الكبر (٣/ ٤٧٢).

⁽٤) تحفة الفقهاء (١/ ٣٤٣).

صيام يوم عرفة لنكان بعرفة

عَنْ أُمِّ الفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ، فَشَرِبَهُ.

عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسِ عَنْ مَيْمُونَةَ عِنْ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ بِحِلاَبٍ وَهُوَ وَاقِفٌ فِي المَوْقِفِ فَشَرِبَ مِنْهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ (١).

سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْقَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَحَجَجْتُ مَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَأَنَا لًا أَصُومُهُ وَلَا آمُرُ بِهِ، وَلَا أَنَهْىَ عَنْهُ (٢).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٨٩) ومسلم (١١٢٤).

⁽٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٥١) وأحمد (٥٠٨٠) والنسائي في الكبرى (٢٨٢٦) من طريق إسهاعيل ابن إبراهيم وسفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن أبيه سئل ابن عمر عن صوم عرفة... فذكره.

ولفظ النسائي: (حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه).

وأخرجه أحمد (٥١١٧) وابن حبان (٣٦٠٤) وابن أبي شيبة (١٣٥٥١) والدارمي (١٧٦٥) وأبو يعلى (٥٩٥٥) كلهم من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه قال: سئل ابن عمر عن صوم عرفه... فذكره.

وأخرجه أحمد (٧٢٦) والنسائي في الكبرى (٢٨٢٧) وعبد الرزاق (٧٨٢٩) والحميدي (٦٨١) والطبري في تهذيب الآثار (٨٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧/ ٧٧) كلهم من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجل: أن رجلاً سأل ابن عمر عن صوم يوم عرفة بالموقف، فقال: خرجنا مع رسول الله على فلم يصمه ومع أبي بكر الله فلم يصمه ومع عمر الله فلم يصمه، وأنا لا أصومه ولا آمرك ولا أنهاك فان شئت فلا تصمه. وبعض الألفاظ أتم من بعض.

وهو ضعيف لإبهام الراوي عن ابن عمر.

عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فِي بَيْتِهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، بِعَرَفَاتٍ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتٍ» (١٦).

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٠٥٠) من طريق ابن وكيع عن أبيه عن سفيان عن إسماعيل ابن أمية عن رجل عن ابن عمر قال: لم يصم يوم عرفة النبي ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان... وهو ضعيف أيضًا كالذي قبله وابن وكيع ضعيف.

وأخرجه أحمد (٥٤١١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٧٢) من طريق سفيان عن إسهاعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر قال لم يصم رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على ﷺ يوم عرفة.

وهذا إسناد ضعيف ففي الطريق إلى سفيان مؤمل بن إسهاعيل وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي وكلاهما سيئ الحفظ.

وأخرج عبد الرزاق (٧٨٢٣) عن عبد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان يكره صيام يوم عرفة... وعبد الله بن عمر هو العمري ضعيف.

وأخرج النسائي في الكبرى (٢٨٢٣) والطبري في تهذيب الآثار (١٠٤٨) من طريق شعبة، عن عمرو بن دينار، عن أبي السوداء: أنه سأل ابن عمر عن صوم يوم عرفة فنهاه... وأبو السوداء مقبول.

وأخرج عبد الرزاق (٧٨١٩) قال: أخبرنا معمر عن الزهري عن مولى لابن عباس سياه قال: دخلت على ابن عمر وهو يأكل يوم عرفة، قال: أدن، قال: قلت: إن صائم، قال: أدن، قلت: إن شئت فعلتُ، قال: وتخبر الناس أني أمرتك أن تفطر؟ قال: نعم، قال: فسكت عني فلم يأمرني ولم ينهني.

وأخرج علي بن الجعد (٨٤٧) قال: أنا شعبة عن محمد بن مرة عن محمد بن سعيد قال: رأيت ابن عمر يوم عرفة وهو يأكل. ومحمد بن مرة مقبول.

وأخرج الطبراني في المعجم الكبير (١٣٠٩٠) حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا مسلم بن إبراهيم (ح) وحدثنا معاذ بن المثنى ثنا مسدد قالا: ثنا الحارث بن عبيد أبو قدامة ثنا هود بن شهاب بن عباد العصري عن أبيه عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر قال: حججت مع النبي على ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان في فكلهم كان لا يصومه - يعنى: يوم عرفة.

(۱) ضعيف: أخرجه أبو داود (۲٤٤٠) وابن ماجه (۱۷۳۲) والنسائي في الكبرى (۲۸٤٣)، (۲۸٤٤) وأحمد (۲/ ۳۰٤) وابن أبي شيبة (۱۳۵۵) وابن خزيمة (۲۱۰۱) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (۲۹٦٦) وشرح معاني الآثار (۳۲۲۳) والطبراني في الأوسط (۲۵۵۲) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ مِنَى أَيَّامُ مِنَى أَيَّامُ أَكُلِ وَشُرْبٍ (١).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول: طاف عمر يوم عرفة في منازل الحاج حتى أداه الحر إلى خباء قوم فسقي سويقًا فشرب(٢).

والحاكم (١/ ٤٣٤) والبيهقي (٤/ ٢٨٤) كلهم من طريق حوشب بن عقيل قال: حدثني مهدي العبدي، عن عكرمة، عن أبي هريرة به، ومهدى العبدي مجهول.

(۱) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (۲٤١٩) والترمذي (۷۷۳) والنسائي في المجتبى (۳۰۰۵) والكبرى (۲۸٤۲)، (۲۸۹۱)، (۲۱۹۷) وأحمد (۲۰۲۶) وابن أبي شيبة (۱۳۵۷)، (۱۳۵۷) والكبرى (۱۵۰۰۵) والدارمي (۱۸۰۵) وابن خزيمة (۲۱۰۰) وابن حبان (۳۲۰۳) والروياني (۲۰۰۱) (۲۰۳۱) والمحاوي في شرح معاني الآثار (۲۲۳۰)، (۲۲۲۱) وشرح مشكل الآثار (۲۹۲۶) والطبراني في المعجم الكبير (۲۸/۳/۱۸) والأوسط (۲۱۸۵) والحاكم (۲۸۲۱) والبيهقي (۲۸۸۶) كلهم من طرق عن موسى بن علي، عن أبيه، عن عقبة بن عامر به.

(٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨١٨) والنسائي في الكبرى (٢٨٣٢) والطبري في تهذيب الآثار (٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨١٨) وابن حزم في المحلى (٧/ ١٨) كلهم من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر به.

وأخرج ابن أبي شيبة (١٥٣٣٨) والطبري في تهذيب الآثار (٨٧٤) وابن سعد في الطبقات (٩/ ١٢٤) وحديث محمد بن عبد الله الأنصاري (٦٣) كلهم من طريق عمر بن الوليد الشني عن شهاب بن عباد العصري عن أبيه: وقف علينا عمر بعرفة، فقال: لمن هذه الأخبية؟ فقالوا: لعبد القيس. فدعا لهم واستغفر لهم، وقال: لا تصوموا هذا اليوم؛ فإن هذا يوم الحج الأكبر. ولفظ ابن أبي شيبة مختصر.

وتابع عمرَ بن الوليد الشني هودُ بن شهاب بن عباد عن أبيه عن جده عن عمر بنحوه وهو عند البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٣٤).

وشهاب بن عباد ذكره ابن حبان في الثقات وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٣٦١) وكذلك فعل البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٣٤) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً وقال عنه الدارقطني: صدوق زائغ، كما في تهذيب التهذيب. وقال عنه الحافظ: مقبول. وهو لم يتابع.

وأخرج الطبري في تهذيب الآثار (٨٧٣) حدثنا ابن المثنى، حدثنا حرمي بن عهارة، حدثنا شعبة، حدثني عهارة – يعني: ابن أبي حفصة – عن عكرمة، قال: كان عمر واقفًا بعرفات وعن يمينه

عن وكيع، عن عمارة بن زاذان، قال: سألت سالًا عن صوم يوم عرفة؟ فقال: لم يصمه عمر، ولا أحد من آل عمر، يا بني (١١).

عن أبي الثورين الجمحي، قال: سألت ابن عمر عن صيام يوم عرفة: فنهاني (٢). عن عبيد بن عمير، أن عمر كان ينهى عن صوم يوم عرفة (٣).

عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير؛ أنه كان إذا أراد أن يفيض دعا

سيد أهل اليمن، فأي بشراب فشرب، ثم ناول سيد أهل اليمن، فقال: إني صائم. فقال: أقسمت عليك لما شربت وسقيت أصحابك.

قال البيهقي في شعب الإيهان (٣/ ٣٩): عكرمة لم يسمع من عمر.

وأخرج ابن أبي شيبة (١٣٥٦٥) والطبري في تهذيب الآثار (٨٧٥) من طريق وكيع عن عهارة بن زاذان قال: سألت سالمًا عن صوم يوم عرفة، قال: لم يصمه عمر ولا أحد من آل عمر يا بني... وعهارة بن زاذان ضعفه كثير من أهل العلم.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٣٥٦٥) والطبري في تهذيب الآثار (٨٧٥) من طريق وكيع عن عمارة بن زاذان...به، وعمارة بن زاذان ضعفه كثير من أهل العلم.

(٢) ضعيف: أخرجه الحميدي (٦٩٩) والمعرفة والتاريخ (٢/ ٢١١) من طريق سفيان، قال: ثنا عمرو، عن أبي الثَّوْرين الجمحي والنسائي في الكبرى (٢٨٣٦) عن إسحاق بن منصور الكوسج، مروزي قال: أخبرنا عبد الرحمن، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن أبي السوداء به. قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه شعبة، عن عمرو بن دينار، عن أبي السوار؛ قال: سألت ابن عمر عن صوم يوم عرفة فنهاني؟

قال أبي: هذا خطأ؛ رواه ابن عيينة فقال: عن عمرو، عن أبي الثورين، عن ابن عمر؛ وهو الصحيح. قلت لأبي: ممن الخطأ؟ قال: من شعبة.

وقال الدارقطني في المؤتلف والمختلف (١/ ٣٣٥) والصواب: أبو النَّوْرين وهذا مما يعتد به على شُعْبة فيها يهم فيه. وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار(٥٨٨) عن يعقوب بن إبراهيم، حدثنا هشيم، عن الفضل بن عطية، قال: كنت عند عطاء بن أبي رباح، فسأله رجل عن صوم يوم عرفة بعرفات، فقال له شيخ عنده من قريش، يقال له: محمد بن عبد الرحمن: سألت ابن عمر عنه فنهاني ومحمد بن عبد الرحمن الجمحي قال الحافظ فيه مقبول وهو لم يتابع.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢٨٣٧)، (٢٨٤٥) من طريق عمرو بن دينار، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، به.

بإناء، ثم شرب، ثم أفاض (١).

عن ابن عباس، أنه دعا أخاه عبيد الله يوم عرفة إلى طعام، فقال: إني صائم، فقال: إنكم أهل بيت يقتدى بكم رأيت رسول الله على أي بحلاب لبن في هذا اليوم فشرب (٢).

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٣٥٧٠) عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير به.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه النسائي في الكبرى (٢٨٢١).

وأخرج أحمد (أ/ ٣٢١)، (١/ ٣٦٧) وأبو يعلى (٢٧٤٤) والبخاري في التاريخ الكبير (١٣٩٤) ولفظه مختصر .

كلهم من طريق ابن جريج عن زكريا بن عمر عن عطاء أن عبد الله بن عباس دعا الفضل يوم عرفة إلى طعام، فقال: إني صائم فقال عبد الله: لا تصم فإن النبي عليه قرب إليه حلاب فشرب منه هذا اليوم وإن الناس يستنون بكم. وزكريا بن عمر لم يوثقه إلا ابن حبان ذكره في الثقات.

وأخرجه أحمد (١/٣٦٧) وعبد الرزاق (٧٨١٧) ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٨/ ٦٩٣) والنسائي في الكبرى (٢٨٣٤)، (٢٨٣٥) كلهم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به بدون ذكر زكريا بن عمر.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٩١٨٦) من طريق أبي قرة قال: ذكر ابن جريج أخبرني ورقاء بن عمر أن عطاء أخبره أن عبد الله بن عباس... الحديث. فذكر ورقاء بن عمر بدلاً من زكريا بن عمر.

وأخرج عبد الرزاق (٧٨٢٠) عن الثوري عن عثمان بن حكيم عن ندبة مولاة لابن عباس قالت: قال ابن عباس يوم عرفة: لا يصحبنا أحد يريد الصيام، فإنه يوم تكبير وأكل وشرب، قال عبد الرزاق: ونهاني الثوري عن صيام يوم التروية ويوم عرفة. ولم أقف لندبة مولاة ابن عباس على ترجمة.

وأخرج أحمد (١/ ٣٤٩) والحميدي (٥١٢) والنسائي في الكبرى (٢٨١٤) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧٠١) والفاكهي في أخبار مكة (٢٧١٧) وابن حزم في المحلى (٨/ ٢٥٣) عن سفيان.

وأخرج أحمد (٢١٧/١)، (١/ ٣٥٩) والنسائي في الكبرى (٢٨١٥) وابن أبي شيبة (١٣٥٥٥) والطبرى في تهذيب الآثار (٨٦٦) عن ابن علية. عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، أنه كان لا يصوم يوم عرفة إذا كان مسافرًا بعرفة، وإذا كان مقيمًا في أهله صامه (١٠).

كر أقوال أهل العلم:

قال الطحاوي: حدثني أبو حريز، أنه سمع سعيد بن جبير يقول: سأل رجل ابن عمر عن عن صوم يوم عرفة، قال: كنا ونحن مع رسول الله على نعدله بصوم سنة. فثبت بهذا الأثر عن رسول الله على الترغيب في صوم يوم عرفة، فدل ذلك أن ما كره من صومه في الآثار الأول هو للعارض الذي ذكرنا من الوقوف بعرفة، لشدة تعبهم، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، رحمهم الله تعالى (٢).

قال السمرقندي: وَأَمَا صَوْم يَوْم عَرَفَة فِي حَق الْحَاجِ فَإِن كَانَ يُضعفهُ عَن الْوُقُوف بِعَرَفَة ويخل بالدعوات فَإِن المُسْتَحبَّ لَهُ أَن يتْرك الصَّوْم؛ لِأَن صَوْم يَوْم عَرَفَة يُوجد فِي غير هَذِه السَّنة فَأَمَا الْوُقُوف بِعَرَفَة فَيكون فِي حَق عَامَّة النَّاس فِي سنة وَاحِدَة وَأَمَا إِذَا كَانَ لَا يُخَالف الضعْف فَلَا بَأْس بِهِ (٣).

قال ابن عبد البر: وكان مالك والثوري والشافعي يختارون الفطر يوم عرفة

وأخرج عبد الرزاق (٧٨١٦) عن معمر.

وأخرج أحمد (٢٥١٦) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٨٣) عن وهيب.

وأخرج الطبري في تهذيب الآثار (٨٦٥) عن عبد الوهاب الثقفي.

كلهم: سفيان، ابن علية، معمر، وهيب، عبد الوهاب الثقفي.

مَنْ طَرِيقِ أَيُوبِ عَنْ سَعِيد بِنَ جَبِيرٍ قَالَ: أَتَيْتُ عَلَى أَبْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ يَأْكُلُ رُمَّانًا بِعَرَفَةَ وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ أَفْظُرَ بِعَرَفَةَ بَعَثَتْ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ بِلَبَنِ فَشَرِبَ... وبعض الألفاظ أتم من بعض.

إلا أن في طريق وهيب عند أحمد قال وهيب: عَن أيوب عن رجل به.

وفي طريق ابن علية يقول: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: لَا أَدْرِي أَسَمِعْتُهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَمْ نُبَّنَتُهُ عَنْهُ... وهو صحيح.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٢٥).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ٧٢).

⁽٣) تحفة الفقهاء (١/ ٣٤٣).

بعرفة. قال إسهاعيل عن ابن أبي أويس عن مالك أنه كان يأمر بالفطر يوم عرفة في الحج ويذكر أن رسول الله عليه كان ذلك اليوم مفطرًا.

وقال الشافعي: أحب صوم يوم عرفة لغير الحاج فأما من حج فأحب إلي أن يفطر ليقويه الفطر على الدعاء. قال أبو عمر: قول الشافعي أحسن شيء في هذا الباب، وكان ابن الزبير وعائشة يصومان يوم عرفة وعن عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاصي مثل ذلك إلا أنه قد جاء عن عمر أنه لم يصم يوم عرفة، وهذا عندي على أنه بعرفة لئلا تتضاد عنه الرواية في ذلك روى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن عبيد بن عمير، أن عمر بن الخطاب لم يصم يوم عرفة، وأما عثمان بن أبي العاصي فكان يصومه ذكر الفاكهي قال حدثنا حسين بن حسن ويعقوب بن حميد قالا: حدثنا المعتمر بن سليمان قال: سمعت حميدًا يحدث عن الحسن قال لقد رأيت عثمان بن أبي العاصي يرش عليه ماء في يوم عرفة وهو صائم. وهذا يحتمل أن يكون بغير عرفة أيضًا.

قال: وحدثنا يعقوب بن حميد: حدثنا الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن أبيه عن عطاء قال: صيام يوم عرفة كصيام ألف يوم وهذا أيضا بغير عرفة والله أعلم، وكان إسحاق بن راهويه يميل إلى صومه بعرفة وغير عرفة وقال قتادة لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء، وكان عطاء يقول: أصومه في الشتاء ولا أصومه في الصيف وهذا لئلا يضعفه صومه مع الحر عن الدعاء والله أعلم (١).

قال النووي: وأما الحاج الحاضر في عرفة فقال الشافعي في المختصر والأصحاب: يستحب له فطره لحديث أم الفضل وقال جماعة من أصحابنا: يكره له صومه وممن صرح بكراهته الدارمي والبندنيجي والمحاملي في المجموع والمصنف في التنبيه وآخرون، ونقل الرافعي كراهته عن كثيرين من الأصحاب ولم يذكر الجمهور الكراهة بل قالوا: يستحب فطره كما قاله الشافعي (٢).

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢١/ ١٥٨).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٧).

قال ابن قدامة: ولا يستحب لمن بعرفة أن يصوم؛ ليتقوى على الدعاء؛ لما روى ابن عمر قال: «حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه، ومع أبي بكر فلم يصمه، ومع عمر فلم يصمه، فأنا لا أصومه ولا آمر به، ولا أنهى عنه»(١).

قال ابن مفلح: ولا يستحب للحاج بعرفة صوم يوم عرفة وفطره أفضل، وكرهه جماعة، لفطره ﷺ بعرفة وهو يخطب الناس(٢٠).

قال القسطلاني: أما الحاج فلا يستحب له صومه وإن كان قويًا لأنه عليه الصلاة والسلام أفطر حينئذ، وتعقب بأن فعله المجرد لا يدل على نفي الاستحباب؛ إذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ، لكن روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم أن أبا هريرة حدثهم أنه على عن صوم يوم عرفة بعرفة، وقد أخذ بظاهره قوم منهم: يحيى بن سعيد الأنصاري فقال: يجب فطره للحاج والجمهور على استحباب فطره حتى قال عطاء: من أفطر ليتقوَّى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم فصومه له خلاف الأولى (٣).

فالصواب: أن الأفضل لمن كان بعرفة أن يفطر حتى يقوى على الدعاء ولأن النبي ﷺ أفطره وخير الهدي هدي محمد ﷺ وهو فعل الخلفاء الراشدين ﷺ أما من ليس بعرفة فليصمه ففي صيامه فضل عظيم وتكفير للخطايا والله أعلم.

صيام شهر الله المحرم وصيام عاشوراء

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ اللهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهُ المُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، صَلَاةُ اللَّيْلِ» (١٠).

قال ابن رجب: وهذا الحديث صريح في أن أفضل ما تطوع به من الصيام بعد رمضان صوم شهر الله المحرم، وقد يحتمل أن يراد: أنه أفضل شهر تطوع بصيامه

⁽١) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٥٠).

⁽٢) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٨٨).

⁽٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٤١٦).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٣).

كاملاً بعد رمضان (١).

عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلُ، فَقَالَ: أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ قَالَ لَهُ: مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَسْأَلُ عَنْ هَذَا، إِلَّا رَجُلًا سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ رَسُولَ الله، أَيُّ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ وَأَنَا قَاعِدٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ شَهْرِ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصُمُ اللَّحَرَّمَ، فَإِنَّهُ شَهْرُ الله، شَهْرِ رَمَضَانَ فَصُمُ اللَّحَرَّمَ، فَإِنَّهُ شَهْرُ الله، فيهِ يَوْمُ آنَابَ فِيهِ عَلَى قَوْمِ آخَرِينَ» هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

إشكال والجواب عنه:

وهو أن النبي عَلَيْ كان يصوم شهر شعبان ولم ينقل أنه كان يصوم المحرم إنها كان يصوم عاشوراء وقوله في آخر سنة: «لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع» يدل على أنه كان لا يصوم التاسع قبل ذلك(٢).

الجواب: قال ابن رجب: أن التطوع بالصيام نوعان:

أحدهما: التطوع المطلق بالصوم فهذا أفضله المحرم كها أن أفضل التطوع المطلق بالصلاة قيام الليل.

والثاني: ما صيامه تبع لصيام رمضان قبله وبعده فهذا ليس من التطوع المطلق بل صيامه تبع لصيام رمضان وهو ملتحق بصيام رمضان، ولهذا قيل: إن صيام ستة أيام من شهر شوال يلتحق بصيام رمضان ويكتب بذلك لمن صامها مع رمضان صيام الدهر فرضًا، وقد روي أن أسامة بن زيد كان يصوم الأشهر الحرم فأمره النبي عليه بصيام شوال فترك الأشهر الحرم وصام شوالاً وسنذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

فهذا النوع من الصيام ملتحق برمضان وصيامه أفضل التطوع مطلقًا فأما التطوع المطلق فأفضله صيام الأشهر الحرم وقد روي عن النبي على أنه أمر رجلاً أن يصوم الحرم وسنذكره في موضع آخر إن شاء الله تعالى، وأفضل صيام الأشهر الحرم

⁽١) لطائف المعارف لابن رجب (ص: ٣٣).

⁽٢) المصدر السابق.

شهر الله المحرم ويشهد لهذا أنه على قال في هذا الحديث: «وأفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل» ومراده بعد المكتوبة: ولواحقها من سننها الرواتب؛ فإن الرواتب قبل الفرائض وبعدها أفضل من قيام الليل عند جمهور العلماء لالتحاقها بالفرائض وإنها خالف في ذلك بعض الشافعية، فكذلك الصيام قبل رمضان وبعده ملتحق برمضان وصيامه أفضل من صيام الأشهر الحرم وأفضل التطوع المطلق بالصيام صيام المحرم (۱).

وقال النووي: فإن قيل: سيأتي قريبًا في الحديث الآخر أن أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم، فكيف أكثر منه في شعبان دون المحرم؟ فالجواب: لعله لم يعلم فضل المحرم إلا في آخر الحياة قبل التمكن من صومه أو لعله كان يعرض فيه أعذار تمنع من إكثار الصوم فيه كسفر ومرض وغيرهما(٢).

فضل صيام عاشوراء

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «..وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ»^(٣).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ فَضَّلَهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا اليَوْمَ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَهَذَا الشَّهْرَ يَعْنِي: «شَهْرَ رَمَضَانَ» (١٤).

عَنْ مُحَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَامِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ﴿ ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجَّ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: يَا أَهْلَ اللّهِ عَلَيْكُمْ عَلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْمُ، يَقُولُ: «هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكْتُبِ الله عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ وَمَنْ

⁽١) لطائف المعارف لابن رجب (ص: ٣٣).

⁽٢) شرح النووي على مسلم (٨/ ٣٧).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٦٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٠٠٦) ومسلم (١١٣٢) ولفظ مسلم: عَنِ ابْنَ عَبَّاسِ ﷺ وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: «مَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَامَ يَوْمًا يَطْلُبُ فَصْلَهُ عَلَى الْأَيَّامِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ وَلَا شَهْرًا إِلَّا هَذَا الشَّهْرَ». يَعْنِي رَمَضَانَ.

شَاءَ، فَلْيُفْطِرْ »(١).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء عن أبي الخليل عن قتادة (٢) أنه قال في صيام يوم عاشوراء: يكفر السنة (٣).

عن شعبة قال: أخبرني أبو إسحاق قال: سمعت الأسود بن يزيد يقول: ما رأيت أحدا أمر بصوم عاشوراء من علي بن أبي طالب وأبى موسى الله الله عنه عنه الله عنه

(١) أخرجه البخاري (٢٠٠٣) ومسلم (١١٢٩).

(٢) كذا في الأصل والصواب أبو قتادة فالحديث حديث أبي قتادة ورواية أبو الخليل إنها هي عن أبي قتادة ليست عن قتادة.

(٣) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٣٣) والنسائي في الكبرى (٢٨١٠).

وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٨٠٨، ٢٨٠٩) عن ابن أبي ليلي عن عطاء به مرفوعًا.

وابن أبي ليلي سيئ الحفظ جدًّا وأبو داود أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة.

وقال فيه الترمذي: لم يسمع من أبي قتادة الأنصاري شيئًا. (جامع التحصيل).

وقال ابن حجر في التهذيب وأرسل عن أبي قتادة.

وأخرجه أحمد (٢٢٥٣٠) من طريق سفيان قال: سمعناه من داود بن شابور عن أبي قزعة عن أبي الخليل عن أبي حرملة عن أبي قتادة قال: صيام عرفة يكفر السنة والتي تليها وصيام عاشوراء يكفر سنة.

أبو حرملة هو حرملة بن إياس وقيل: إياس بن حرملة وهو مقبول.

وقد روي هذا الحديث من طرق عن أبي الخليل عن أبي حرملة عن أبي قتادة مرفوعًا وهو عند النسائي في الكبرى في عدة مواطن أولها (٢٧٩٨).

وروي مرفوعًا أيضًا من طريق سفيان عن منصور عن مجاهد عن أبي حرملة عن أبي قتادة، وهو عند عبد الرزاق (٧٨٣٢) ومن طريقه عبد بن حميد (١٩٤) وأحمد (٢٢٥٨٨) والنسائي في الكبرى (٢٧٩٦)، (٢٧٩٧) والبيهقي في الشعب (٣٧٨١).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٨٠٧) من طريق مهدي بن ميمون عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة مرفوعًا.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود الطيالسي (١٢١٢) وابن أبي شيبة (٩٤٥٢)، (٩٤٥٣) وعبد الرزاق (٧٨٣٦) ومن طريقه البيهقي في السنن (٤/ ٢٨٦) وفي شعب الإيهان (٣٧٨٤) ومعجم مشايخ الدقاق (٤٢).

عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «تِيبَ عَلَى قَوْمٍ يُونُسَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ»(١).

هل عاشوراء هو العاشر من محرم؟

ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أن عاشوراء هو اليوم العاشر من لمحرم.

عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدٍ قَالاً: عَاشُورَاءُ يَوْمُ الْعَاشِر (٢).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنِ، وَالْحَسَنِ، وَعِكْرِمَةَ قَالُوا: عَاشُورًاءُ يَوْمُ الْعَاشِرِ^(٣).

عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: يَوْمُ الْعَاشِرِ (٤).

وأخرجه على بن الجعد في مسنده (٢٥٢٤) وابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ١٥٠) والطبري في تهذيب الآثار (١٠٢)، (١٠٣) وفوائد الحديث لأبي ذر الهروي (١٠) كلهم من طريق أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٥٤) من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب أنه كان يأمر بصوم يوم عاشوراء. وفي إسناده الحارث بن عبد الله الأعور وهو ضعيف. وأخرج ابن أبي شيبة (٩٤٦٧) حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن أبي بشير قال: سمعت عليًّا يأمر بصوم عاشوراء. وأخرج الباغندي في أماليه (٣٢) من طريق سفيان عن جابر الجعفي، عن يأمر بصوم عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال: كان علي بن أبي طالب على يأمرنا بصوم عاشوراء وجابر الجعفى ضعيف.

(١) ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١١٤٣٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الأَشْجَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ الأَشْقَرِ، عَنْ قَيْس بْنِ الرَّبِيع، عَنْ حَجَّاج، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ به.

وفي إسناده حجاج وهو ابن أرطأة، قال فيه الحافظ: صدوق كثير الخطأ والتدليس. وقال أبو حاتم: صدوق يدلس، فإذا قال: حدثنا فهو صالح... وقال الذهبي: أحد الأعلام، على لين فيه.

- (٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٧٦).
- (٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٧٧).
- (٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٧٨).

عَنْ يَزِيدِ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: عَاشُورَاءُ يَوْمُ الْعَاشِرِ (١).

عن معمر عن أيوب عن مسعود بن فلان عن ابن عباس قال: يوم عاشوراء العاشر $^{(7)}$.

أخبرنا ابن جريج قال أخبرني: عطاء أنه سمع ابن عباس يقول في يوم عاشوراء خالفوا اليهود وصوموا التاسع والعاشر (٣).

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٨١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٧٨٤١) فيه رواية معمر عن أبوب وهي متكلم فيها ومسعود بن فلان لم أقف له على ترجمة.

(٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٣٩) ومن طريقه البيهقي (٤/ ٢٨٧).

والطبري في تهذيب الآثار(١١١١) ولفظه: (أنه كان يصوم اليوم التاسع واليوم العاشر).

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار أيضًا (١١١٠) من طريق ابن عيينة، عن عمرو، سمع عطاء يقول: سمعت ابن عباس يقول: صوموا التاسع والعاشر، وخالفوا اليهود.

وأخرجه الطبري (١١٠٨) من طريق وكيع عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: أنه كان يصوم قبله يومًا وبعده يومًا.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٧٨) والبيهقي في شعب الإيهان (٣٧٨٨) من طريق روح بن عبادة عن ابن جربج عن عطاء عن ابن عباس به.

وقد روي هذا الحديث مرفوعًا بلفظ آخر وهو عند ابن خزيمة (٢٠٩٥) والبيهقي في السنن (٤/ ٢٨٧) وفضائل الأوقات (٢٤٣) والطبري في تهذيب الآثار (١٠٩٩).

من طريق ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن أبيه عن جده ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا قبله يومًا أو بعده يومًا.

وأخرجه ابن الجعد في مسنده (٢٤١١) من طريق شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس به.

وهو ضعيف لسوء حفظ ابن أبي ليلي.

أخرج الطبري في تهذيب الآثار (١١١١) حدثني سلم بن جنادة السوائي، حدثنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: أنه كان يصوم اليوم التاسع واليوم العاشر. وأخرجه أيضًا (١١٠٨) قال: حدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع، وحدثنا ابن وكيع، حدثنا أبي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: «أنه كان يصوم قبله يومًا وبعده يومًا».

قال النووي: وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم، وعمن قال ذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وأحمد وإسحاق وخلائق، وهذا ظاهر الأحاديث ومقتضى اللفظ، وأما تقدير أخذه من الإظهاء فبعيد، ثم ان حديث ابن عباس الثاني يرد عليه لأنه قال أن النبي على كان يصوم عاشوراء فذكروا أن اليهود والنصارى تصومه فقال: إنه في العام المقبل يصوم التاسع، وهذا تصريح بأن الذي كان يصومه ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر (۱).

قال ابن قدامة: إذا ثبت هذا فإن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم وهذا قول سعيد بن المسيب، والحسن؛ لما روى ابن عباس، قال: «أمر رسول الله على بصوم يوم عاشوراء العاشر من المحرم» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

وروي عن ابن عباس، أنه قال: التاسع وروي «أن النبي عَيَّالِيَّ كان يصوم التاسع» أخرجه مسلم بمعناه.

وروى عنه عطاء، أنه قال: «صوموا التاسع والعاشر، ولا تشبهوا باليهود» إذا ثبت هذا فإنه يستحب صوم التاسع والعاشر لذلك.

نص عليه أحمد وهو قول إسحاق.

قال أحمد: فإن اشتبه عليه أول الشهر صام ثلاثة أيام وإنها يفعل ذلك صوم التاسع والعاشر ليتيقن (٢).

وذهب بعض أهل العلم إلى أن عاشوراء هو التاسع من محرم.

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٤٨٠) عن يزيد بن هارون قال: أخبرني ابن أبي ذئب عن شعبة عن ابن عباس أنه كان يصوم يوم عاشوراء في السفر ويوالي بين اليومين مخافة أن يفوته. ومن طريق ابن أبي ذئب أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١١٠٩).

وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٧ / ٢١٣) وهو ضعيف، ففي إسناده شعبة مولى عبد الله بن عباس وهو ضعيف.

⁽۱) شرح النووي على مسلم (۸/ ۱۲).

⁽٢) المغني لابن قدامة (٤/ ٤٤١).

قال ابن حزم: ونستحب صوم يوم عاشوراء وهو التاسع من المحرم وإن صام العاشر بعده فحسن (١٠).

قال الشوكاني: الأولى أن يقال: إن ابن عباس أرشد السائل له إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه بتعيين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر؛ لأن ذلك عما لا يسأل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه فائدة؛ فابن عباس لما فهم من السائل أن مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب عليه بأنه التاسع. وقوله: «نعم» بعد قول السائل: «أهكذا كان النبي على يصوم؟» بمعنى نعم هكذا كان يصوم لو بقي؛ لأنه قد أخبرنا بذلك ولا بد من هذا؛ لأنه على مات قبل صوم التاسع. وتأويل ابن المنير في غاية البعد لأن قوله: «وأصبح يوم» التاسع صائمًا لا يحتمله (٢).

كرواستدلوا بالأحاديث الآتية:

عَنِ الْحَكَم بْنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ وَهُوَ مُتُوسِّدٌ رِدَاءَهُ فِي وَمُو مُتُوسِّدٌ رِدَاءَهُ فِي زَمْزَمَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: ﴿إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ اللَّحَرَّمِ فَاعْدُدْ، وَأَصْبِحْ يَوْمَ التَّاسِعِ صَائِمًا ﴾، قُلْتُ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصُومُهُ قَالَ: «نَعَمْ ﴾ (٣).

⁽١) المحلي (٧/ ١٧).

⁽٢) نيل الأوطار (٤/ ٢٨٧).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٣٣) وأبو داود (٢٤٤٦) والترمذي (٧٥٤) وأحمد (٢١٣٥)، (٢٢١٤)، (٢٢١٤)، (٢٠٩٨) وابن خزيمة (٢٠٩٦)، (٢٠٩٨) وابن خزيمة (٢٠٩٦)، (٢٠٩٨) وابن حبان (٣٦٣٣) وعبد الرزاق (٧٨٤٠) وابن أبي شيبة (٩٤٧١)، (٩٤٧٩) وعبد بن حميد في مسنده (٢٦٣٦)، (٢٧٠) والطبراني في الكبير (١٢٩٢٥) والبيهةي (٤ / ٢٨٧) كلهم من طريق الحكم بن الأعرج به.

لفظ عبد الرزاق: قال: إذا أصبحت بعد تسع وعشرين ثم أصبح صائمًا فهو يوم عاشوراء، قال يونس: وأخبرني ابن أخي الحكم عنه أنه قال: ذلك اليوم الذي أمر رسول الله عَلَيْقَ بصيامه.

واخرج ابن عبد البر في التمهيد (٧ / ٢١٤) قال: حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ قال حدثنا إبراهيم بن إسحاق النيسابوري قال: حدثنا محمد بن جعفر الوركاني قال: حدثنا سلام بن سالم الطويل عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار وابن عباس أنها قالا: يوم عاشوراء اليوم التاسع ولكن اسمه العاشوراء.

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةً، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا غَطَفَانَ بْنَ طَرِيفِ الْمُرِّيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَالله بْنَ عَبَّاسٍ عَنَّ يَقُولُ: حِينَ صَامَ رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ عَبْدَالله بْنَ عَبَّاسٍ عَنَّ يَقُولُ: حِينَ صَامَ رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ (فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ (فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الله الله عَلَيْهُ عَلَيْهُ النَّهُمَ التَّاسِعَ» قَالَ: فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ المُقْبِلُ حَتَّى تُؤفِّي رَسُولُ الله ﷺ (۱) وَسُولُ الله ﷺ (۱) وَسُولُ الله ﷺ (۱)

كرلكن أجيب عنه بالآتي:

قال الطحاوي: يحتمل لأصومن يوم التاسع مع العاشر أي: لئلا أقصد بصومي إلى يوم عاشوراء بعينه، كما يفعل اليهود، ولكن أخلطه بغيره، فأكون قد صمته بخلاف ما تصومه يهود. وقد روي عن ابن عباس ما يدل على هذا المعنى (٢).

قال ابن القيم: وأما الإشكال السادس: وهو قول ابن عباس: اعدد، وأصبح يوم التاسع صائرًا. فمن تأمل مجموع روايات ابن عباس تبين له زوال الإشكال، وسعة علم ابن عباس، فإنه لم يجعل عاشوراء هو اليوم التاسع بل قال للسائل: صم اليوم التاسع، واكتفى بمعرفة السائل أن يوم عاشوراء هو اليوم العاشر الذي يعده الناس كلهم يوم عاشوراء، فأرشد السائل إلى صيام التاسع معه، وأخبر أن رسول الله كله كان يصومه كذلك، فإما أن يكون فعل ذلك هو الأولى، وإما أن يكون حمل فعله على الأمر به، وعزمه عليه في المستقبل، ويدل على ذلك أنه هو الذي روى: «صوموا يوما قبله ويوما بعده»، وهو الذي روى: «أمرنا رسول الله على قبله ويوما بعده»، وهو الذي روى: «أمرنا رسول الله على العاشر». وكل هذه الآثار عنه يصدق بعضها بعضًا ويؤيد بعضها بعضًا.

وفي إسناده زيد العمي وهو ضعيف والراوي عنه سلام بن سالم الطويل متروك.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٧٤) قال عبد الوهاب: عن أيوب عن أبي سليمان مولى يحيى بن يعمر قال: سمعت ابن عباس يقول: يوم عاشوراء صبيحته تاسعة ليلة عشر.

وفي إسناده أبو سليمان مولى يحيى بن يعمر وهو مجهول.

⁽١) أخرجه مسلم (١١٣٤).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ٧٨).

فمراتب صومه ثلاثة أكملها: أن يصام قبله يوم وبعده يوم، ويلي ذلك أن يصام التاسع والعاشر وعليه أكثر الأحاديث، ويلي ذلك إفراد العاشر وحده بالصوم.

وأما إفراد التاسع فمن نقص فهم الآثار، وعدم تتبع ألفاظها وطرقها، وهو بعيد من اللغة والشرع، والله الموفق للصواب^(۱).

وقال ابن القيم أيضًا في حاشيتة على سنن أبي داود: والصحيح أن المراد صوم التاسع مع العاشر لا نقل اليوم؛ لما روى أحمد في مسنده من حديث ابن عباس يرفعه إلى النبي عَلَيْ قال: «خالفوا اليهود صوموا يوما قبله أو يوما بعده» وقال عطاء عن ابن عباس: صوموا التاسع والعاشر وخالفوا اليهود ذكره البيهقي.

وهو يبين أن قول ابن عباس: إذا رأيت هلال المحرم فاعدد فإذا كان يوم التاسع فأصبح صائرًا أنه ليس المراد به أن عاشوراء هو التاسع بل أمره أن يصوم اليوم التاسع قبل عاشوراء.

فإن قيل: ففي آخر الحديث «قيل: كذلك كان يصومه محمد عليه؟ قال: نعم» فدل على أن المراد به نقل الصوم لا صوم يوم قبله.

قيل: قد صرح ابن عباس بأن النبي على قال: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع» فدل على أن الذي كان يصومه هو العاشر. وابن عباس راوي الحديثين معًا فقوله: هكذا كان يصومه محمد أراد به والله أعلم قوله: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع» عزم عليه وأخبر أنه يصومه إن بقى.

قال ابن عباس: هكذا كان يصومه. وصدق هه هكذا كان يصومه لو بقي فتوافقت الروايات عن ابن عباس وعلم أن المخالفة المشار إليها بترك إفراده بل يصام يوم قبله أو يوم بعده (٢).

⁽١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٧٢).

⁽٢) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٧/ ٧٩).

مسألة: هل كان صوم عاشوراء واجبًا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن صيام عاشوراء كان واجبًا ثم نسخ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد ومذهب المالكية.

كرادلة القول الأول:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ ﴿ مَا اللَّهِ مَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ: ﴿ أَنْ أَذُنْ فِي النَّاسِ: أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ النَّاسِ: أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ » (٢).

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَلَىٰ الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ يَصُومُهُ فَلَمَّا فَلَمَّا فَلَمَّا فَلَمَّا فَلَمَّا فَلَمَّا فَكَا فَرَمَضَانُ كَانَ رَمَضَانُ الْفَرِيضَةَ، وَتُرِكَ عَاشُورَاءُ، فَكَانَ مَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَصُمْهُ (٣).

عَنِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ عَنَى أَنَّ أَهْلَ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانُوا يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ انْ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ (٤٠).

عَنِ عَبْدِ الله، قَالَ: دَخَلَ عَلَيْهِ الأَشْعَثُ وَهُوَ يَطْعَمُ فَقَالَ: الْيَوْمُ عَاشُورَاءُ؟ فَقَالَ: «كَانَ يُصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تُرِكَ فَادْنُ فَكُلْ» (٥).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٠ -٢٨١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٠٧) ومسلم (١١٣٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٥٠٤)، (١٥٩٢)، (١٨٩٣)، (٢٠٠١)، (٤٥٠٢) ومسلم (١١٢٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٨٩٢)، (٤٥٠١) ومسلم (١١٢٦).

⁽٥) أخرجه البخاري (٤٥٠٣) ومسلم (١١٢٧).

عَنْ أَبِي مُوسَى وَ اللَّهِ عَالَ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَعُدُّهُ اليَّهُودُ عِيدًا، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: (فَصُومُوهُ أَنْتُمُ (٢٠).

قال أصحاب أبي حنيفة: والأمر للوجوب وقوله ﷺ «من شاء صام ومن شاء أفطر» دليل على تخييره مع أنه سنة اليوم فلو لم يكن قبل ذلك واجبًا لم يصح التخيير (٣).

كر أقوال أهل العلم:

قال الطحاوي: ففي هذه الآثار نسخ وجوب صوم يوم عاشوراء، ودليل أن صومه قد رد إلى التطوع بعد أن كان فرضًا(٤).

قال ابن عبد البر: وأما قوله ﷺ: «فمن شاء فليصمه ومن شاء فليفطره» فإن هذه إباحة وردت بعد وجوب، وذلك أن طائفة من العلماء قالوا: إن صوم يوم عاشوراء كان فرضًا ثم نسخ بشهر رمضان (٥٠).

قال ابن رشد: المعنى في هذا الحديث - والله أعلم - أنه كان بعد أن فرض رمضان لأن صومه كان واجبًا قبل أن يفرض صوم رمضان، بدليل ما جاء عن عائشة في حديث الموطأ من قولها: «كان يوم عاشوراء يومًا تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله عليه يصومه في الجاهلية، فلما قدم رسول الله عليه المدينة صامه وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء، فمن شاء صامه بصيامه، فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء، فمن شاء صامه

⁽١) أخرجه مسلم (١١٢٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٠٥)، (٣٩٤٢) ومسلم (١١٣١).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٠ - ٢٨١).

⁽٤) شرح معاني الآثار (٢/ ٧٥).

⁽٥) التمهيد (٧/ ٣٠٣) والاستذكار (٣/ ٣٢٧).

ومن شاء تركه»؛ لأن في قولها: فلما فرض رمضان كان هو الفريضة دليل ظاهر على أنه كان هو الفريضة قبل أن يفرض رمضان، وقد دل على هذا أيضًا ما روي عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي عن عمه قال: غدونا على رسول الله على صبيحة عاشوراء وقد تغدينا، فقال: «فأتموا بقية يومكم» وقد تغدينا، فقال: «فأتموا بقية يومكم» وروي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله على ذكر يوم عاشوراء فعظم فيه، ثم قال لمن حوله: «من كان لم يطعم منكم فليصم يومه هذا، ومن كان قد طعم فليصم بقية يومه»؛ لأن هذا هو حكم الفرض لا حكم التطوع، إذ لا يصح صيام التطوع لمن لم يبيت، لقول النبي يكفي: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»(۱).

كر أدلة القول الثاني:

عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ﴿ مَا مَا مُورَاءَ عَامَ حَجَّ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: يَا أَهْلَ اللّهِ عَلَيْحُمْ صِيَامَهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيُصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيُصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيُصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيُصُمْ وَمَنْ

قال البيهقي: «ولم يكتب الله عليكم صيامه». يدل على أنه لم يكن واجبا قط لأن لم للماضي (٣).

قال الشافعي: لا يحتمل قول عائشة: «ترك عاشوراء» بمعنى يصح إلا «ترك إيجاب صومه»، إذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه، فأبان ذلك لهم رسول الله عليه وترك استحباب صومه، وهو أولى الأمرين عندنا به (٤).

⁽١) البيان والتحصيل (١٧/ ٣٢٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٠٣) ومسلم (١١٢٩).

⁽٣) السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي (٤/ ٢٨٩).

⁽٤) معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٥٧).

كمناقشة أدلة الشافعية:

قال ابن القيم: فإن قيل: حديث معاوية المتفق على صحته صريح في عدم فرضيته وإنه لم يفرض قط. فالجواب: أن حديث معاوية صريح في نفي استمرار وجوبه، وأنه الآن غير واجب، ولا ينفي وجوبًا متقدمًا منسوخًا، فإنه لا يمتنع أن يقال لما كان واجبًا ونسخ وجوبه: إن الله لم يكتبه علينا.

وجواب ثان: أن غايته أن يكون النفي عامًّا في الزمان الماضي والحاضر، فيخص بأدلة الوجوب في الماضي وترك النفي في استمرار الوجوب.

وجواب ثالث: وهو أنه على إنها نفى أن يكون فرضه ووجوبه مستفادًا من جهة القرآن، ويدل على هذا قوله: «إن الله لم يكتبه علينا» وهذا لا ينفي الوجوب بغير ذلك، فإن الواجب الذي كتبه الله على عباده هو ما أخبرهم بأنه كتبه عليهم كقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [البقرة:١٨٣] فأخبر على أن صوم يوم عاشوراء لم يكن داخلاً في هذا المكتوب الذي كتبه الله علينا؛ دفعًا لتوهم من يتوهم أنه داخل فيها كتبه الله علينا، فلا تناقض بين هذا وبين الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخا بهذا الصيام المكتوب. يوضح هذا أن معاوية إنها سمع هذا منه بعد فتح مكة، واستقرار فرض رمضان، ونسخ وجوب عاشوراء به.

والذين شهدوا أمره بصيامه والنداء بذلك، وبالإمساك لمن أكل، شهدوا ذلك قبل فرض رمضان عند مقدمه المدينة، وفرض رمضان كان في السنة الثانية من الهجرة، فتوفي رسول الله على وقد صام تسع رمضانات، فمن شهد الأمر بصيامه شهده قبل نزول فرض رمضان، ومن شهد الإخبار عن عدم فرضه شهده في آخر الأمر بعد فرض رمضان، وإن لم يسلك هذا المسلك تناقضت أحاديث الباب واضطربت (۱).

قال ابن حجر في شرح حديث معاوية بن أبي سفيان على أنه على أنه لم يكن فرضًا قط ولا دلالة فيه؛ لاحتمال أن يريد ولم يكتب الله عليكم صيامه على

⁽١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٦٨).

الدوام كصيام رمضان، وغايته أنه عام خص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه، أو المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن السابق قَبُلِكُمْ ﴾ [البترة:١٨٣] ثم فسره بأنه شهر رمضان، ولا يناقض هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخًا ويؤيد ذلك أن معاوية إنها صحب النبي عَلَيْ من سنة الأولى الفتح والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهدوه في السنة الأولى أوائل العام الثاني، ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبًا لثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالإمساك ثم زيادته بأمر الأمهات أن لا يرضعن فيه الأطفال، وبقول ابن مسعود الثابت في مسلم: لما فرض رمضان ترك عاشوراء. مع العلم بأنه ما ترك استحبابه، بل هو باق فدل على أن المتروك وجوبه.

وأما قول بعضهم: المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باق ولا سيها مع استمرار الاهتهام به حتى في عام وفاته على خيث يقول: «لئن عشت لأ صومن التاسع والعاشر» ولترغيبه في صومه وأنه يكفر سنة وأي تأكيد أبلغ من هذا(۱).

صوم الأشهر الحرم

قال النووي: ومن الصوم المستحب صوم الأشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب وأفضلها المحرم (٢).

عَنْ أَبِي السَّلِيلِ، عَنْ مُجِيبَةَ الْبَاهِلِيَّةِ، عَنْ أَبِيهَا، أَوْ عَمِّهَا، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ الله ﷺ وَمُ مُنَّ انْطَلَقَ فَأَتَاهُ بَعْدَ سَنَةٍ، وَقَدْ تَغَيَّرَتْ حَالُهُ وَهَيْئَتُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَمَا تَعْرِفُنِي، ثُمَّ انْطَلَقَ فَأَتَاهُ بَعْدَ سَنَةٍ، وَقَدْ تَغَيَّرَكَ، وَقَدْ قَالَ: «وَمَنْ أَنْتَ؟» قَالَ: (فَهَا غَيَّرَكَ، وَقَدْ كُنْتَ حَسَنَ الْهُيْئَةِ؟»، قَالَ: مَا أَكَلْتُ طَعَامًا إِلَّا بِلَيْلٍ مُنْذُ فَارَقْتُكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ كُنْتَ حَسَنَ الْهُيْئَةِ؟»، قَالَ: (صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ، وَيَوْمًا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ»، قَالَ: زِدْنِي (رَبْنِي عَنَّالَ: وَمُنْ اللهَ عَلَيْهُ اللهَ عَلَيْهِ اللهَ عَلَيْهِ اللهَ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهَ عَلَيْهُ اللهَ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهَ عَلَيْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَا اللهُ الل

⁽١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٤٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٣).

فَإِنَّ بِي قُوَّةً، قَالَ: «صُمْ يَوْمَيْنِ»، قَالَ: زِدْنِي، قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام»، قَالَ: زِدْنِي، قَالَ: «صُمْ مِنَ الْحُرُمِ وَاتْرُكْ»، وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثَةِ فَضَمَّهَا ثُمَّ أَرْسَلَهَا (۱).

عَنْ سَالِمٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَصُومُ أَشْهُرَ الْحُرُم (٢).

عَنِ مَعْمَٰرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ نَافِعِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَكَادُ أَنْ يُفْطِرَ فِي أَشْهُرِ الْخُرُم، وَلَا غَيْرِهَا (٣).

عن خالد بن أبي عِثمان، عن أيوب بن عبد الله بن يسار، وسليط أخيه، قالا: كَانَ ابْنُ عُمَرَ بِمَكَّةَ يَصُومُ أَشْهُرَ الْحُرُم (٤).

عن ابن علية، عن يونس، عن الحسن، أنه كان يصوم أشهر الحرام^(٥).

قال ابن رشد: وصيام الأشهر الحرم أفضل من غيرها، وهي أربعة: المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة. وفي الأشهر الحرم أيام هي أفضل من سائرها(١).

⁽١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٤٢٨) وابن ماجه (١٧٤١) وأحمد (٢٨/٥) وابن أبي شيبة في مسنده (٥٧٢) والنسائي في الكبرى (٢٧٥٦) وعبد بن حميد (٤٠٠) وعبد الرزاق (٧٨٦٨) والبيهقي (٤/ ٢٩١) من طريق سعيد الجريري، عن أبي السليل، عن مجيبة الباهلية، عن أبيها، أو عمها به، ومجيبة الباهلية مجهولة واختلف فيها في هذا الاسناد فقيل: مجيبة عجوز من باهلة وقيل: أبو مجيبة. وقال الذهبي في الميزان: لا يعرف.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٥٦) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم به.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٨٥٧) ورواية معمر عن أيوب فيها كلام لكن يصح بها قبَّله.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣١٦) وسليط مجهول وأيوب إسناد حديثه ليس بحجة قاله الأزدى. انظر لسان الميزان (٢/ ٢٤٧).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣١٥).

⁽٦) المقدمات المهدات (١/ ٢٤٢).

صوم رجب

لم يصح في فضل صيام شهر رجب حديث عن رسول الله على وإنها الوارد في ذلك أحاديث كلها ما بين شديد الضعف أو موضوعة ونحو ذلك.

قال النووي: ولم يثبت في صوم رجب نهي ولا ندب لعينه، ولكن أصل الصوم مندوب إليه وفي سنن أبي داود أن رسول الله ﷺ ندب إلى الصوم من الأشهر الحرم ورجب أحدها والله أعلم (١).

قال شيخ الإسلام: وأما صوم رجب بخصوصه فأحاديثه كلها ضعيفة بل موضوعة لا يعتمد أهل العلم على شيء منها، وليست من الضعيف الذي يروى في الفضائل بل عامتها من الموضوعات المكذوبات(٢).

وقال في منهاج السنة: وكذلك الأحاديث المروية في فضل رجب بخصوصه، أو فضل صيامه، أو صيام شيء منه، أو فضل صلاة مخصوصة فيه كالرغائب، كلها كذب مختلق^(٣).

وقال في اقتضاء الصراط المستقيم: ولم يثبت عن النبي عَلَيْهِ في فضل رجب حديث آخر، بل عامة الأحاديث المأثورة فيه عن النبي عَلَيْهِ كذب، والحديث إذا لم يعلم أنه كذب، فروايته في الفضائل أمر قريب، أما إذا علم كذبه فلا يجوز روايته إلا مع بيان حاله (٤).

قال ابن القيم: وكل حديث في ذكر صوم رجب وصلاة بعض الليالي فيه فهو كذب مفترى (٥).

قال ابن رجب: وأما الصيام فلم يصح في فضل صوم رجب بخصوصه شيء عن

شرح النووي على مسلم (٨/ ٣٩).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۵/ ۲۹۰).

⁽٣) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٣٤).

⁽٤) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٣٤).

⁽٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص: ٩٦).

النبي ﷺ ولا عن أصحابه (١).

قال ابن حجر: لم يرد في فضل شهر رجب، ولا في صيامه، ولا في صيام شيء منه معين، ولا في قيام ليلة مخصوصة فيه حديث صحيح يصلح للحجة، وقد سبقني إلى الجزم بذلك الإمام أبو إسهاعيل الهروي الحافظ، رويناه عنه بإسناد صحيح، وكذلك رويناه عن غيره (٢).

ولا حاجة إلى ذكر الأحاديث هنا ما دام أن أهل العلم حكموا عليها بالضعف لكن وردت بعض الأحاديث والآثار في النهي عن صيام رجب:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّا اللَّهِ مَهَى عَنْ صِيَامٍ رَجَبٍ (٣).

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَنْهَى عَنْ صِيَامِ رَجَبٍ كُلِّهِ؛ لَأَنْ لَا يُتَّخَذَ عِدًا (١٠).

عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ عَاصِم بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا رَأَى النَّاسَ، وَمَا يُعِدّونَ لِرَجَبٍ، كَرِهَ ذَلِكَ (٥٠).

فهذا هو الحاصل في صيام رجب لم يصح في الصوم فيه حديث وكذلك في النهي عنه لم يصح شيء عن رسول الله ﷺ، إنها هي بعض الآثار كها تقدم ذكره، ومن رأى استحباب صيام رجب إنها بنى على الأحاديث الضعيفة التي وردت في الباب والله أعلم.

⁽١) لطائف المعارف (ص: ١١٨).

⁽٢) تبيين العجب بها ورد في فضل رجب (ص: ٩).

⁽٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٧٤٣) والطبراني في الكبير (١٠ ١٠ ٦٨١) والبيهقي في فضائل الأوقات (١٥) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن سليهان بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه به، وداود بن عطاء ضعيف وزيد بن عبد الحميد مقبول ولم يتابع وكذلك سليهان ابن على بن عبد الله مقبول.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٥٤).

⁽٥) إسناده صحيح: ابن أبي شيبة (٩٨٥٤).

صومر شعبان

وردت بعض الأدلة عن رسول الله ﷺ تفيد استحباب صوم شعبان وإليك بعضها:

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ ﴿ عَنَّ اللَّهِ عَلَيْتُهُ قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ عَلِيَّةً يَصُومُ شَهْرًا أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ (١).

ولفظ لمسلم: سَأَلْتُ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: «كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ أَفْطَرَ، وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صَيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ كَلُهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا (٢).

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ إِلَّا شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ» (٣).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٣٦) والنسائي في المجتبى (٢١٧٥)، (٢٠٥٦) والكبرى (٢٩٢٦)، (٢٤٩٦)، (٢٠٧٦) وأبو يعلى (٢٦٤٨) وأحد (٢٩٣٦)، (٢٩٣١)، (٢٠٠١) وأبو يعلى (١٩٤٠) والطيالسي (١٩٤٨) وعلى بن الجعد (١٩١٩) وإسحاق بن راهويه (١٨٤٠)، (١٩٢٦)، (١٩٢٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩٣١) والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٥٣٧)، (٢٣/ ٢٥٥)، (٢٣/ ٢٥٥)، (٣٣٢) كلهم من طريق منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي سلمة، عن أم سلمة عن النبي وتوبع سالم بن أبي الجعد، عن أبي سلمة، عن أم سلمة عن النبي وتوبع سالم بن أبي الجعد من محمد بن إبراهيم التيمي أخرجه أبو داود (٢٣٣٦) والنسائي في المجتبى (١٣٥٣)، (٢١٧١) والكبرى (٢٤٩٧)، (٢٦٧٤) وأحمد (٦/ ٢١١) وإسحاق بن راهويه (١٨٣٩) والطبراني (٢٢٥٥) كلهم من طريق شعبة، عن توبة العنبري، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، عن النبي بي به، وأخرجه النسائي (٢١٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٣٣) من طريق محمد بن إبراهيم، حدثه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أنه سأل عائشة عن صيام رسول الله بي عن عبد الرحمن، أنه سأل عائشة عن صيام رسول الله بي عن عمد بن إبراهيم، حدثه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أنه سأل عائشة ين صيام رسول الله بي معاني المعان وعن من ماكان يصوم في شعبان أو عامة شعبان». ولفظ الطحاوي: "ماكان رسول الله ي شعبان، كان يصوم في شهر، ماكان يصوم في شعبان، كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصومه كله» وأخرجه يصوم في شهر، ماكان يصوم في شعبان، كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصومه كله» وأخرجه يصوم في شهر، ماكان يصوم في شعبان، كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصومه كله» وأخرجه يصوم في شهر، ماكان يصوم في شعبان، كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصومه كله» وأخرجه المناركة ويقول لا يقول كله والمناركة ويقول كله والمناركة ويصوم في شعبان أبي عامد شعبان أبي يصوم في شعبان أبو عامة شعبان المناركة ويقول كان يصومه كله والمناركة ويقول كان يصوم في شعبان أبي كان يصومه كله إلا قليلاً بل كان يصومه كله والمناركة ويقول كان يصوم كان يصوم في شعبان أبي كان يصوم في شعبان أبي كان يصوم كان يصوم في شعبان أبي كان يصوم كون يصوم كون يصوم في شعبان أبي كان يصوم كون يصو

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٧٠) ومسلم (٧٨٢).

⁽Y) amba (7011).

الجمع بين حديثين ظاهرهما التعارض

كيف يجمع بين حديث عائشة هيئ ، قالت: «كان رسول الله عَلَيْ يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم، فما رأيت رسول الله عَلَيْ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صيامًا منه في شعبان».

وبين حديث عائشة أيضًا في أن النبي ﷺ كان يصوم شعبان كله.

كركلام العلماء في الجمع بينهما:

قال إسحاق بن راهويه: فسره ابن المبارك، قال: يقال: صام شعبان كله، وإن كان يفطر يوما أو يومين مثل ما يقال فلان أحيا الليل كله، وقد نام منه قليلاً (١).

قال أبو عيسى: وروي عن ابن المبارك أنه قال في هذا الحديث: هو جائز في كلام العرب، إذا صام أكثر الشهر أن يقال: صام الشهر كله، ويقال: قام فلان ليله أجمع، ولعله تعشى واشتغل ببعض أمره. قال أبوعيسى: كأن ابن المبارك قد رأى كلا الحديثين متفقين، يقول: إنها معنى هذا الحديث أنه كان يصوم أكثر الشهر (٢).

قال الحافظ ابن حجر: وحاصله أن الرواية الأولى مفسرة للثانية مخصصة لها وأن المراد بالكل الأكثر وهو مجاز قليل الاستعمال (٣).

مسلم (١١٥٦) من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن أبي لبيد، عن أبي سلمة، قال: سألت عائشة نحو نحو لفظ النسائي، والبخاري (١٩٦٩) من طريق أبي النضر، عن أبي سلمة، عن عائشة بنحو لفظ مسلم.

⁽١) مسند إسحاق بن راهويه (٤/ ٧٦) حديث رقم (١٨٣٩).

⁽٢) سنن الترمذي ط/ شاكر (٣/ ١٠٥) حديث رقم (٧٣٧).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢١٤).

هل يجوز تخصيص يوم النصف من شعبان؟

وردت بعض الأحاديث في فضل صيام يوم النصف من شعبان لكنها لم تصح؛ فمنها ما ورد عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَقُومُوا لَيْلَهَا وَصُومُوا نَهَارَهَا، فَإِنَّ الله يَنْزِلُ فِيهَا لِغُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَلَا مِنْ مُسْتَغْفِر لِي فَأَغْفِرَ لَهُ أَلَا مُسْتَرْزِقُ فَأَرْزُقَهُ أَلَا مُبْتَلًى فَأَعَافِيهُ أَلَا كَذَا، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجُرُ ().

عَنِ الْحُكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بِن أَبِي طَالَب فَهُ : (رَأَيْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ قَامَ فَصَلَّى أَرْبَعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ الْفَرَاغ فَقَرَأَ بِأُمِّ الْقُرْآنِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِرَّة وَقل أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ بِأُمِّ الْقُرْآنِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِرَّة وَقل أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِرَّة وَقل أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِرَّة وَآيَة الْكُرْسِيِّ مِرَّة، ﴿لَقَدْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِرَّة وَآيَة الْكُرْسِيِّ مِرَّة، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُ ﴾ الآية، فللمَّا فَرَغَ مِنْ صَلاتِهِ سَأَلْتُ عَمَّ رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِهِ فَقَالَ: «مَنْ صَنِعِهِ فَقَالَ: «مَنْ صَنعَ مِثْلَ الَّذِي رَأَيْتُ كَانَ لَهُ كَعِشْرِينَ حِجَّةً مَبْرُورَةً وَكَصِيَامٍ عِشْرِينَ سَنَةً مَقْبُولَةً، فَإِنْ أَصْبَحَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ صَائِمًا كَانَ كَصِيَامٍ سِتِّينَ سَنَةٍ مَاضِيَةً وَسَنَةً مُسْتَقَبَلَةً »(٢).

(۱) ضعيف جدًا: أخرجه ابن ماجه (۱۳۸۸) والبيهقي في شعب الإيهان (۳۵٤۲) وفضائل الأوقات (۲۶) وابن الجوزي في العلل (۲/ ۷۱) من طريق ابن أبي سبرة، عن إبراهيم بن محمد، عن معاوية بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب به، وابن أبي سبرة هو أبو بكر ابن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة وهو متهم بالوضع وقال الذهبي: متروك.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢/ ١٠): هذا إسناد فيه ابن أبي سبرة واسمه أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة قال أحمد وابن معين: يضع الحديث.

(٢) موضوع: أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٣٠) من طريق أبي القاسم عبد الخالق بن علي المؤذن حدثنا أبو جعفر محمد بن بسطام القومسي حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن حدثنا أحمد بن عبد الكريم حدثنا خالد الحمصي عن عثمان بن أبي سعيد بن كثير عن محمد بن المهاجر عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن علي بن أبي طالب شهبه. وقال: وهذا موضوع أيضًا وإسناده مظلم وكان واضعه يكتب من الأسماء ما وقع له ويذكر قومًا ما يعرفون، وفي الإسناد محمد بن مهاجر قال ابن حنبل: يضع الحديث.

قال المباركفوري: لم أجد في صوم يوم ليلة النصف من شعبان حديثا مرفوعا صحيحًا وأما حديث علي الله الذي رواه بن ماجه بلفظ: «إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها...» إلخ فقد عرفت أنه ضعيف جدًّا(۱).

فلم الم يصح في صوم يوم النصف من شعبان حديث عن رسول الله على ولا في قيام ليلته فلا يجوز تخصيص يومه بصيام ولا ليلته بقيام.

صيام ثلاثة أيام من كل شهر

عن أبي هريرة ﷺ، قال: «أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام»(٢).

عن أبي الدرداء، قال: أوصاني حبيبي ﷺ بثلاث، لن أدعهن ما عشت: بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، وبأن لا أنام حتى أوتر (٣).

عبد الله بن عمرو عن قال: أخبر رسول الله على أني أقول: والله لأصومن النهار، ولأقومن الليل ما عشت، فقال له رسول الله على: «أنت الذي تقول والله لأصومن النهار ولأقومن الليل ما عشت؟» قلت: قد قلته، قال: «إنك لا تستطيع ذلك، فصم وأفطر، وقم ونم، وصم من الشهر ثلاثة أيام، فإن الحسنة بعشر أمثالها، وذلك مثل صيام الدهر» فقلت: إني أطيق أفضل من ذلك يا رسول الله، قال: «فصم يومًا وأفطر يومين» قال: قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: «فصم يومًا وأفطر يوما، وذلك صيام داود وهو أعدل الصيام» قلت: إني أطيق أفضل منه يا رسول الله، قال: «لا أفضل من ذلك».

عن أبي قتادة: رجل أتى النبي ﷺ، فقال: كيف تصوم؟ فغضب رسول الله ﷺ، فلم رأى عمر ﷺ، غضبه، قال: رضينا بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد نبيًّا، نعوذ

⁽١) تحفة الأحوذي (٣/ ٣٦٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (١١٧٨)، (١٩٨١) ومسلم (٧٢١).

⁽٣) أخرجه مسلم (٧٢٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٤١٨) ومسلم (١١٥٩).

بالله من غضب الله وغضب رسوله، فجعل عمر ولله يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه، فقال عمر: يا رسول الله، كيف بمن يصوم الدهر كله? قال: «لا صام ولا أفطر» أو قال «لم يصم ولم يفطر» قال: كيف من يصوم يومين ويفطر يومًا؟ قال: «ويطيق ذلك أحد؟» قال: كيف من يصوم يومًا ويفطر يومًا؟ قال: «ذاك صوم داود يهيه» قال: كيف من يصوم يوما ويفطر يومين؟ قال: «وددت أني طوقت ذلك» ثم قال رسول الله عليه: «ثلاث من كل شهر، ورمضان إلى رمضان، فهذا صيام الدهر كله، صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده، وصيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده،

ويستحب أن تكون هذه الأيام أيام البيض؛ لما ورد عن رسول الله ﷺ من الترغيب في ذلك فقد وردت بعض الأحاديث عن رسول الله ﷺ منها: عن

عبد الملك بن قتادة بن ملحان، عن أبيه، قال: «كان رسول الله عليه يأمرنا بصوم أيام الليالي الغر البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة ويقول: «هو كصوم الدهر»، أو «كهيئة صوم الدهر».

⁽١) أخرجه مسلم (١١٦٢).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٤٤٩) والنسائي في المجتبى(٢٤٣١) والكبرى (٢٧٥٢) وأحد (٥/ ٢٧)، (٥/ ٢٨) والطيالسي (١٣٢١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣١٧) وأحد (والطبراني في الكبير (٢ / ٢٣) والبيهقي (٤/ ٢٩٤) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٧٧) من طريق همام، قال: حدثنا أنس بن سيرين، قال: حدثني عبد الملك بن قتادة بن ملحان، عن أبيه عن رسول الله عليه .

وأخرجه ابن ماجه (١٧٠٧) وأحمد (٥/ ٢٨) وابن أبي شيبة في مسنده (٦٨٠) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٣١٠) والطبراني في الكبير (١٩٤/٤) والبيهقي (٤/ ٢٩٤) من طريق شعبة، عن أنس بن سيرين، عن عبد الملك بن المنهال، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ. وقال البيهقي: وروينا عن يحيى بن معين أنه قال: هذا خطأ إنها هو عبد الملك بن قتادة بن ملحان القيسي.

وقال ابن ماجه: أخطأ شعبة وأصاب همام. وقال الطبراني: هكذا رواه شعبة، عن أنس، عن عبد الملك بن المنهال، عن أبيه، وهم فيه، والصواب حديث همام.

قال عمر ﷺ: من حاضرنا يوم القاحة؟ قال: قال أبو ذر: أنا، أبي رسول الله ﷺ بأرنب فقال الرجل الذي جاء بها: إني رأيتها تدمى، فكان النبي ﷺ لم يأكل، ثم إنه قال: «كلوا» فقال رجل: إني صائم، قال: «وما صومك؟» قال: من كل شهر ثلاثة أيام، قال: «فأين أنت عن البيض الغر ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة» (١).

وعبد الملك بن قتادة قال فيه الحافظ: مقبول، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال على بن المديني: عبد الملك بن قتادة لم يرو عنه غير أنس بن سيرين. فهو إلى الجهالة أقرب ولكن للحديث شواهد يصح بها.

(۱) صحيح بشواهده: رواه موسى بن طلحة واختلف عنه ؛ فرواه عنه محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، كما عند النسائي في المجتبى (۲۳۱) والكبرى (٤٨٠٤)، (٢٧٤٦) وأحمد (٥/١٥٠) والحميدي (١٣٦) وعبد الرزاق (٧٨٧٤) وابن خزيمة (٢١٢٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٦٦) والطبري في تهذيب الآثار (١١٨١) وحكيم بن جبير كما عند النسائي في المجتبى (٤٣١١) والكبرى (٤٨٠٤)، (٢٧٤٦) وأحمد (٥/١٥٠) والحميدي (١٣٦١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٦٦) والطبري في تهذيب الآثار (١١٨١) وعمرو بن عثمان كما عند النسائي في المجتبى (٢٣١١) والكبرى (٤٨٠٤) وابن خزيمة (٢١٢٧) وبيان بن بشر كما عند النسائي في المجتبى (٢٤٢١) والكبرى (٤٨٠٤) قال أبو عبد الرحمن: هذا خطأ ليس من حديث النسائي في المجتبى (٢٤٢١) والكبرى (٢٧٤٥) قال أبو عبد الرحمن: هذا خطأ ليس من حديث بيان، ولعل سفيان، قال: حدثنا اثنان، فسقط الألف فصار بيان. جميعهم عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن أبي ذر عن النبي ﷺ.

وتابعهم الحكم بن عتيبة فأخرجه النسائي (٢٤٢٧) أحمد بن عثمان بن حكيم، عن بكر، عن عيسى، عن محمد، عن الحكم، عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، قال: قال أبي به، قال أبو عبد الرحمن بعد ذكره للحديث: «الصواب عن أبي ذر، ويشبه أن يكون وقع من الكتاب ذر، فقيل أبي».

ورواه المسعودي عن حكيم بن جبير، عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، قال: قال: أي عمر ابن الخطاب بطعام فدعا إليه رجلاً، فقال: إني صائم، ثم قال: وأي الصيام تصوم؟ لولا كراهية أن أزيد أو أنقص لحدثتكم بحديث النبي على حين جاءه الأعرابي بالأرنب، ولكن أرسلوا إلى عهار، فلما جاء عهار قال: أشاهد أنت رسول الله على يوم جاءه الأعرابي بالأرنب؟ قال: نعم. كها أخرجه أحمد (١/ ٣١) والطيالسي (٤٤) والمسعودي اختلط والراوي عنه في هذا الحديث أبو النضر والطيالسي وهما ممن روى عنه بعد الاختلاط.

قال النووي:...فكأنه يقول: يستحب أن تكون الأيام الثلاثة من سرة الشهر وهي وسطه، وهذا متفق على استحبابه وهو استحباب كون الثلاثة هي أيام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر (١).

عن أبي إسحاق، عن جرير بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر، وأيام البيض صبيحة ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة» (٢).

وخالفهم يحيى بن سام فرواه عن موسى بن طلحة، عن أبي ذر عن النبي على بدون ذكر ابن الحوتكية أخرجه الترمذي (٢٦١) والنسائي (٢٤٢٢)، (٢٤٢٣)، (٢٤٢٤) وأحمد (٥/١٥١)، (١٦٢٥) والرار (١٥٢٥)، (١٦٢٨) وابن حبان (٣٦٥٥)، (٣٦٥٦) والطبراني في تهذيب الآثار (١١٨١) والبزار (٢٠٤٤) والطبراني في الأوسط (٣٠٤٧) من طريق يحيى بن سام، عن موسى بن طلحة عن أبي ذر به، ويحيى بن سام مقبول وتابعه يزيد بن أبي زياد فرواه عن موسى بن طلحة، عن أبي ذر قال... أراه رفعه ويزيد بن أبي زياد ضعيف، وتابعه أيضًا عمرو بن عثمان في الرواية الأخرى عنه كما عند الحميدي (١٣٧) عن سفيان، عن عمرو بن عثمان، عن موسى بن طلحة، عن أبي ذر عن النبي على بمثله ولم يذكر فيه ابن الحوتكية والصواب – والله أعلم – إثبات ابن الحوتكية في الإسناد وابن الحوتكية مقبول، وقال الذهبي: لا يعرف.

تفرد عنه موسى بن طلحة.

وأخرجه النسائي (٢٤٢٨)، (٢٤٢٩) من طريق طلحة بن يحيى، عن موسى بن طلحة مرسلاً وطلحة بن يحيى متكلم فيه، وأخرجه النسائي (٤٣١٠) وأحمد (٢/ ٣٣٦)، (٢/ ٣٤٦) وابن حبان (٣٦٥) من طريق أبي عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن موسى بن طلحة، عن أبي هريرة به، قال أبو حاتم ابن حبان: سمع هذا الخبر موسى بن طلحة، عن أبي هريرة، وسمعه من ابن الحوتكية، عن أبي ذر، والطريقان جميعان محفوظان، وعبد الملك بن عمير متكلم فيه، قال أحمد ابن حنبل: عبد الملك بن عمير مضطرب الحديث جدًّا مع قلة روايته. وقال أبو حاتم: ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغير حفظه قبل موته. قال يحيى بن معين: مخلط. ويشهد له الحديث الذي قبله والذي بعده.

- (١) شرح النووي على مسلم (٨/ ٤٩).
- (٢) صحيح بشواهده: أخرجه النسائي في المجتبى (٢٤٢٠) والكبرى (٢٧٤١) والطبري في تهذيب

صيام يوم وإفطار يوم

وهو أحب الصيام إلى الله وهو صيام نبي الله داود عِيْش، وقد وردت بعض الأحاديث عن النبي ﷺ ترغب فيه:

وفي لفظ: قال النبي ﷺ: «إنك لتصوم الدهر، وتقوم الليل؟»، فقلت: نعم، قال: «إنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين، ونفهت له النفس، لا صام من صام الدهر، صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله»، قلت: فإني أطيق أكثر من ذلك، قال: «فصم صوم

الآثار (٥٣٩)، (٥٤٠) وأبو يعلى (٧٥٠٤) الطبراني في الكبير (٢٤٩٩/٢)، (٢٥٠٠) والأوسط (٧٥٠٠) والبيهةي في الشعب (٣٥٧٠) كلهم من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن جرير بن عبد الله البجلي، عن النبي ﷺ. وهذا الإسناد صحيح ليس فيه إلا عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس.

وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٤٥٣) من طريق غيلان بن جامع، عن أبي إسحاق، عن جرير به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢/ ٢٣٩١) عن عبدان بن أحمد، ثنا هشام بن عهار، ثنا سعيد بن يحيى اللخمي، عن الحسن البجلي وهو ابن عهارة، عن الحكم بن عتيبة، عن إسهاعيل بن جرير، عن جرير بن عبدالله، عن النبي ﷺ.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٧٨٥): وسمعت أبا زرعة وذكر حديثًا رواه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عليه فيه:

فروى زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن جرير بن عبد الله، فرواه زيد بن أبي أنيسة مرفوعًا عن النبي ﷺ ورواه المغيرة بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن جرير موقوفًا.

فقال أبو زرعة: حديث أبي إسحاق عن جرير مرفوع أصح من موقوف؛ لأن زيد بن أبي أنيسة أحفظ من مغيرة بن مسلم.

والحديث يصح بشواهده.

(١) أخرجه البخاري (١١٣١) ومسلم (١١٥٩).

الصيام المنهي عنه

صيام العيدين

لا يجوز صيام يومي العيد لورود النهي عن رسول الله على عن صيامهما، وانعقد الإجماع على تحريم صيام يوم الفطر ويوم الأضحى.

عن أبي عبيد، مولى ابن أزهر: أنه شهد العيد يوم الأضحى مع عمر بن الخطاب، فصلى قبل الخطبة، ثم خطب الناس، فقال: «يا أيها الناس، إن رسول الله على قد نهاكم عن صيام هذين العيدين، أما أحدهما فيوم فطركم من صيامكم، وأما الآخر فيوم تأكلون من نسككم»(٢).

وأجمع أهل العلم على حرمة صومهما.

قال ابن قدامة: أجمع أهل العلم على أن صوم يومي العيدين منهي عنه، محرم في التطوع والنذر المطلق والقضاء والكفارة (٤٠).

قال النووي: وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامها عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك (٥).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٧٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٩٠)، (٥٧١) ومسلم (١١٣٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٩١) ومسلم (١١٣٨).

⁽٤) المغنى (٤/ ٤٢٤).

⁽٥) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٥) ونقل الإجماع ابن حجر في فتح الباري (٤/ ٢٣٤).

صيام أيام التشريق

عن أبي المليح، عن نبيشة الهذلي، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام أكل وشرب»(١).

عن أبي الزبير، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، أنه حدثه أن رسول الله عَلَيْهِ بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق، فنادى «أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن وأيام منى أيام أكل وشرب» (٢٠).

عن يزيد بن الهاد، عن أبي مرة، مولى أم هانئ، أنه دخل مع عبد الله بن عمرو، على أبيه عمرو بن العاص، فقرب إليهما طعامًا، فقال: كل، فقال: إني صائم، فقال عمرو: كل، فهذه الأيام التي كان رسول الله على أمرنا بإفطارها، وينهانا عن صيامها. قال مالك: وهي أيام التشريق (٣).

عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﴿ عَنْ سَالُم، عن ابن عمر ﴿ قَالاً: «لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن، إلا لمن لم يجد الهدي (٤).

قال الطحاوي: فثبت بها ذكرنا أن أيام التشريق ليس لأحد صومها، في متعة، ولا قران، ولا إحصار، ولا غير ذلك من الكفارات، ولا من التطوع. وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد رحمهم الله (٥).

قال ابن عبد البر: وأما صيام أيام التشريق فلا خلاف بين فقهاء الأمصار فيها

⁽١) أخرجه مسلم (١١٤١).

⁽٢) أخرجه مسلم (١١٤٢).

⁽٣) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١٣٩٥) ومن طريقه أبو داود (٢٤١٨) وأحمد (١٩٧/٤) وابن خزيمة (٢١٤٩) والدارمي(١٨٠٨) كلهم من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي مرة، مولى أم هانئ به.

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٩٧).

٥) شرح معاني الآثار (٢/ ٢٤٨).

علمت أنه لا يجوز لأحد صومها تطوعًا(١).

قال النووي في شرح حديث نبيشة الهذلي: «أيام التشريق أيام أكل وشرب» وفي رواية: «وذكر لله كات وفي رواية: «أيام منى» وفيه دليل لمن قال: لا يصح صومها بحال وهو أظهر القولين في مذهب الشافعي وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر وغيرهما(٢).

قال الخطابي: وقوله: هذه الأيام أيام أكل وشرب فيه دليل على أن صوم أيام التشريق غير جائز؛ لأنه قد وسمها بالأكل والشرب كها وسم يوم العيد بالفطر ثم لم يجز صيامه فكذلك أيام التشريق. وسواء كان ذلك تطوعًا من الصائم أو سيرًا أو صامها الحاج عن التمتع (٣).

قال الخرقي: ولا يصام يوما العيدين ولا أيام التشريق لا عن فرض ولا عن تطوع؛ فإن قصد صيامها كان عاصيًا ولم يجزئه عن الفرض (٤).

قال ابن قدامة: ولا يجوز صيام أيام التشريق؛ لما روى نبيشة الهذلي قال: قال رسول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله ﷺ)(٥).

استقبال رمضان بصيام يوم أو يومين

عن أبي سلمة، عن أبي هريرة الله عن النبي على الله عن أله يتقدمن أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين، إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه، فليصم ذلك اليوم»(١).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء قال: كنت عند ابن عباس قبل رمضان بيوم أو

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٢/ ١٢٧).

⁽٢) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٧).

⁽٣) معالم السنن (٢/ ٢٣٣).

⁽٤) مختصر الخرقي (ص: ٥١).

⁽٥) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٥٢).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٩١٤) ومسلم (١٠٨٢).

يومين، فقرب غداؤه، فقال: «أفطروا أيها الصيام لا تواصلوا رمضان شيئا، وافصلوا»(١).

عن ابن جريج، عن عطاء قال: سمعت أبا هريرة يقول: «لا تواصلوا برمضان شيئًا، وافصلوا»(٢).

قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم: كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول شهر رمضان لمعنى رمضان، وإن كان رجل يصوم صومًا فوافق صيامه ذلك فلا بأس به عندهم (٣).

قال ابن عبد البر في شرح حديث أبي هريرة المتقدم: وهو حديث صحيح من جهة النقل وقد قيل: إن ذلك كراهة أن يدخل صيام شعبان برمضان

واستحب ابن عباس وجماعة من السلف - رحمهم الله - أن يفصلوا بين شعبان ورمضان بفطر يوم أو أيام كما كانوا يستحبون أن يفصلوا بين صلاة الفريضة والنافلة بكلام أو قيام أو مشي أو تقدم أو تأخر من المكان (٤).

قال النووي: وفيه التصريح بالنهي عن استقبال رمضان بصوم يوم ويومين لمن لم يصادف عادة له أو يصله بها قبله، فإن لم يصله ولا صادف عادة فهو حرام هذا هو الصحيح في مذهبنا لهذا الحديث^(ه).

قال الحافظ ابن حجر: قال العلماء: معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لر مضان (٦).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣١١).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣١٣).

⁽٣) سنن الترمذي (٣/ ٦٠) حديث رقم (٦٨٤).

⁽٤) الاستذكار (٣/ ٢٧١).

⁽٥) شرح النووي على مسلم (٧/ ١٩٤).

⁽٦) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٢٨).

الصيام المختلف فيه

صيام يوم السبت

عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر السلمي، عن أخته، - وقال يزيد: الصهاء - أن النبي على قال: «لا تصوموا يوم السبت إلا في ما افترض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبة، أو عود شجرة فليمضغه» (١).

(۱) رواه ثور بن يزيد واختلف عنه، فرواه عنه الوليد بن مسلم وسفيان بن حبيب كها عن أبي داود (١٢٢١) والترمذي (٢٤٢) وابن ماجه (١٧٢٦) والطبراني في الكبير (٢٤٢) وقرة بن عبد الرحمن كها عند الطبراني في الكبير (٢٤١) وأصبغ بن يزيد كها عند النسائي في الكبرى (٢٧٧٥) وأبو عاصم النبيل كها عند أحمد (٣٦٨) والدارمي (١٧٩٠) وابن خزيمة (٣١٦٢) وعبد الملك بن الصباح كها عند النسائي في الكبرى (٢٧٧٧) جميعهم عن ثور بن يزيد، عن خالد ابن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أخته.

وخالفهم عبد الله بن يزيد المقرئ فرواه عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أمه به، كها عند ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤١٣) وتمام في فوائده (٢٥٤) وبقية ابن الوليد فرواه عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن عمته الصهاء به، كها عند النسائي في السنن الكبرى (٢٧٧٨) وعيسى بن يونس فرواه عن ثور بن يزيد عن خالد ابن معدان، عن عبد الله بن بسر عن النبي على بدون ذكر واسطة بينه وبين النبي على كها عند النسائي في السنن الكبرى (٢٧٧٤) وابن ماجه (٢٧٢١) وعبد بن حميد في المنتخب (٥٠٨).

وتابع ثورًا على هذه الرواية عامر بن جشيب فرواه النسائي في الكبرى (٢٧٧٩) والطبراني في مسند الشاميين (١٨٥٠) من طريق بقية بن الوليد، قال: حدثني الزبيدي، قال: حدثنا لقهان بن عامر، عن عامر بن جشيب، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن رسول الله بي وخالف ثور بن يزيد جماعة منهم داود بن عبيد الله فرواه عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصهاء، عن عائشة، عن النبي والفضيل بن فضالة فرواه عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أبيه عن النبي كما عند النسائي في الكبرى (٢٧٨١) من طريق عمران، قال: حدثنا أبو تقي، قال: حدثنا ابن سالم، عن الزبيدي، قال: حدثنا الفضيل به، قال أبو عبد الرحمن: أبو تقي هذا ضعيف ليس بشيء، وإنها أخرجته لعلة الاختلاف.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٧٨٠) وابن أبي عاصم (٣٤١٢) من طريق الربيع بن روح، قال:

حدثنا محمد بن حرب، قال: حدثنا الزبيدي، عن الفضيل بن فضالة، عن عبد الله بن بشر، عن خالته الصهاء به، والفضيل بن فضالة لم أقف على أحد وثقه غير ابن حبان ذكره في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، وتابعه على هذه الرواية لقهان بن عامر فأخرجه أحمد (٢٨٨٦) والطبراني في مسند الشاميين (١٥٩١) من طريق إسهاعيل بن عياش، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن لقهان بن عامر، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصهاء به، وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٧٨٢) من طريق بقية بن الوليد، عن الزبيدي، عن لقهان بن عامر، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن خالته الصهاء، عن النبي عليه (فذكر عن عامر، عن أخته).

وخالف خالد بن معدان جماعة منهم حسان بن نوح واختلف عنه.

أخرجه النسائي في الكبرى (٢٧٧٢) وأحمد (١٨٩/٤) وابن حبان (٣٦١٥) والدولابي في الكنى (١٧٩٥) من طريق مبشر بن إسهاعيل عن حسان بن نوح، قال: سمعت عبد الله بن بسر المازني صاحب رسول الله على يقول: ترون يدي هذه؟ بايعت بها رسول الله على وسمعته يقول... فذكره، وخالفه أبو المغيرة فأخرجه الروياني في مسنده (١٢٥٨) عن سلمة، نا أبو المغيرة، نا حسان ابن نوح قال: سمعت أبا أمامة يقول: سمعت رسول الله على أحد وثقه غير العجلي وذكره ابن حبان في الثقات، وروي عن أبي أمامة من طريق آخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٧٧٢٧) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني الحكم بن موسى، أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٧٧٢٧) عن عبد الله بن أمامة به، وعبد الله بن دينار هو البهراني ضعيف.

ويحيى بن حسان أخرجه أحمد (٤/ ١٨٩) عن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال: حدثنا الوليد ابن مسلم، عن يحيى بن حسان، قال: سمعت عبد الله بن بسر المازني يقول: ترون يدي هذه... فذكره، ورجح الدارقطني في العلل (١٥/ ٣١٣) رواية ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، فقال: والصحيح عن ابن بسر، عن أخته، وقال بعض أهل العلم من أهل حص: إن أخت عبد الله بن بسر الصهاء اسمها بهيمة.

أقوال أهل العلم في الحديث:

قال ابن القيم: قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن صيام يوم السبت يفرد به، فقال أما صيام يوم السبت يفرد به فقد جاء فيه ذلك الحديث حديث الصهاء يعني: حديث ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أخته الصهاء عن النبي على: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيها افترض عليكم» قال أبو عبد الله: وكان يحيى بن سعيد يتقيه وأبي أن يحدثني به

وقد كان سمعه من ثور، قال: فسمعته من أبي عاصم.

قال الأثرم: حجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر... فقد فهم الأثرم من كلام أبي عبد الله أنه توقف عن الأخذ بالحديث وأنه رخص في صومه حيث ذكر الحديث الذي يحتج به في الكراهة، وذكر أن الإمام علل حديث يحيى ابن سعيد: وكان يتقيه وأبى أن يحدث به فهذا تضعيف للحديث... وقد ثبت صوم يوم السبت مع غيره بها تقدم من الأحاديث وغيرها كقوله في يوم الجمعة: «إلا أن تصوموا يومًا قبله أو يومًا بعده» فدل على أن الحديث غير محفوظ وأنه شاذ، وقد قال أبو داود: قال مالك: هذا كذب، انظر حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٧/ ٤٨).

قال أبو داود في السنن (٢٤٢٤): حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان، حدثنا الوليد، عن الأوزاعي، قال: ما زلت له كاتمًا حتى رأيته انتشر. يعني: حديث عبد الله بن بسر هذا في صوم يوم السبت، قال أبو داود: قال مالك: هذا كذب.

قال الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٨٠): ففي هذه الآثار المروية في هذا إباحة صوم يوم السبت تطوعًا، وهي أشهر وأظهر في أيدي العلماء من هذا الحديث الشاذ الذي قد خالفها.

وقال أيضًا في شرح معاني الآثار (٢/ ٨١): سئل الزهري عن صوم يوم السبت، فقال: لا بأس به، فقيل له: فقد روي عن النبي ﷺ في كراهته، فقال: ذاك حديث حمي. فلم يعده الزهري حديثًا يقال به، وضعفه.

قال أبو داود بعد ما ذكره: وهذا حديث منسوخ.

قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٧٦٢ - ٧٦٣):

ثم اعلم أن حديث الصهاء أعل بأمور: أحدها: بالاضطراب حيث روي عن عبد الله بن بسر عنها، وعنه عن رسول الله ﷺ وعن أبيه بسر عن النبي ﷺ، وعن الصهاء عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ. قال النسائي: وهذه أحاديث مضطربة:

ثانيها: أنه حديث كذب، قال أبو داود في سننه، قال مالك: هذا الحديث كذب. وتبعه ابن العربي فقال في القبس: وأما يوم السبت فلم يصح فيه الحديث، ولو صح لكان معناه مخالفة أهل الكتاب.

ثالثها: أنه منسوخ، قاله أبو داود في سننه.

قال شيخ الإسلام....وعلى هذا؛ فيكون الحديث: إما شاذًا غير محفوظ، وإما منسوخًا، وهذه طريقة قدماء أصحاب أحمد الذين صحبوه كالأثرم وأبي داود. انظر اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٥).

قال أبو داود: وهذا حديث منسوخ.

🗐 اختلف أهل العلم في حكم صيام يوم السبت:

فذهب مالك وأحمد كما فهم الأثرم كلامه وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم إلى جواز صيام يوم السبت مفردًا.

وذهب جمهور أهل العلم من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى كراهة إفراد يوم السبت بالصيام.

كرادلة القول الأول:

ذهبوا إلى ضعف الحديث او أنه منسوخ كها تقدم من أقوالهم، وقالوا بأن المعارضات له أقوى منه فاستدلوا ببعض الأحاديث التي تخالف حديث عبد الله بن بسر منها:

عن جويرية بنت الحارث وضن أن النبي على دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة، فقال: «أصمت أمس؟»، قالت: لا، قال: «تريدين أن تصومي غدًا؟» قالت: لا، قال: «فأفطري»(١)، وقال حماد بن الجعد: سمع قتادة، حدثني أبو أيوب، أن جويرية حدثته: فأمرها فأفطرت.

عن أبي هريرة الله عنه قال: سمعت النبي عَلَيْهُ، يقول: «لا يصومن أحدكم يوم الجمعة، إلا يومًا قبله أو بعده» (٢).

عن أبي قتادة:... قال رسول الله على: «ثلاث من كل شهر، ورمضان إلى رمضان، فهذا صيام الدهر كله، صيام يوم عرفة، أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده، وصيام يوم عاشوراء، أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله» (٣).

عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس الثقفي، سمع عبد الله بن عمرو، قال:

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٨٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٨٥).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٦٢).

قال لي رسول الله ﷺ: «أحب الصيام إلى الله صيام داود، كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه، وينام سدسه»(١).

عن عبد الملك بن قتادة بن ملحان، عن أبيه، قال: كان رسول الله عَلَيْهِ يأمرنا بصوم أيام الليالي الغر البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة ويقول: «هو كصوم الدهر»، أو «كهيئة صوم الدهر»(٢).

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَهُ اللَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ».

قال شيخ الإسلام: وقد اختلف الأصحاب وسائر العلماء فيه: قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن صيام يوم السبت يفترد به، فقال: أما صيام يوم السبت يفترد به فقد جاء في ذلك الحديث حديث الصهاء يعني حديث ثور عن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصهاء، عن النبي على «لا تصوموا يوم السبت إلا فيها افترض عليكم» قال أبو عبد الله: وكان يحيى بن سعيد يتقيه وأبى أن يحدثني به، وقد كان سمعه من ثور. قال: فسمعته من أبي عاصم. قال الأثرم: وحجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت: أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر (٣).

وذهب جمهور أهل العلم إلى كراهة إفراد صيام يوم السبت وقالوا بأن فيه تشبه باليهود فإن اليهود كانوا يعظمون يوم السبت.

قال الكاساني: ويكره صوم يوم السبت بانفراده، لأنه تشبه باليهود(٤).

⁽١) أخرجه البخاري (٣٤٢٠).

⁽٢) صحيح لشواهده: وسبق تخريجه.

⁽٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٢).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٩)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢/ ٢٧٨)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٤٣).

قال الترمذي: ومعنى كراهته في هذا: أن يخص الرجل يوم السبت بصيام؛ لأن اليهود تعظم يوم السبت (١).

قال البيهقي: وقد مضى في حديث جويرية بنت الحارث ويشف في الباب قبله ما دل على جواز صوم يوم السبت، وكأنه أراد بالنهى، تخصيصه بالصوم على طريق التعظيم له والله أعلم (٢).

قال الطيبي: قالوا: النهي عن الإفراد كها في الجمعة والمقصود مخالفة اليهود فيهها والنهي فيهها للتنزيه عند الجمهور، وما افترض يتناول المكتوب والمنذور وقضاء الفوائت وصوم الكفارة وفي معناه ما وافق سنة مؤكدة كعرفة وعاشوراء أو وافق وردًا.

وزاد ابن الملك: وعشر ذي الحجة أو في خير الصيام صيام داود فإن المنهي عنه شدة الاهتمام والعناية به حتى كأنه يراه واجبًا كما تفعله اليهود.

قلت: فعلى هذا يكون النهي للتحريم وأما على غير هذا الوجه فهو للتنزيه بمجرد المشابهة، قال الطيبي: واتفق الجمهور على أن هذا النهي والنهي عن إفراد الجمعة نهي تنزيه لا تحريم (٢٠).

⁽١) سنن الترمذي (٣/ ١١١) تحت حديث رقم (٧٤٤).

⁽٢) السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي (٤/ ٣٠٢).

⁽٣) عون المعبود (٧/ ٤٨).

مسائل تتعلق بصيام التطوع

مسألة: متى تكون النية في صوم التطوع

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن النية من النهار في صوم التطوع تجزئ ويصح الصوم، وهو قول أي حنيفة والشافعي وأحمد وروي ذلك عن أبي الدرداء، وأبي طلحة وابن مسعود، وحذيفة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والنخعي، وأصحاب الرأي (١).

القول الثاني: لا يجوز إنشاء النية من النهار بل لابد من تبييت النية من الليل كصيام الفريضة، وهو قول مالك وداود الظاهري (٢).

كرادلة القول الأول:

عن عَائِشَةٌ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ عَائِشَةَ أَمُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ عَائِشَةَ وَاللّٰهِ عَائِشَةً وَاللّٰهِ عَائِشٍ فَاللّٰهِ فَاللّٰهِ وَاللّٰهِ اللهِ عَائِشَةً وَاللّٰهِ عَائِشٍ فَاللّٰهِ وَاللّٰهِ عَلَيْهِ وَاللّٰهِ عَلَيْهِ وَاللّٰهِ عَلَيْهِ وَاللّٰهِ اللهِ عَلَيْهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهُ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهُ وَاللّٰمُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ ﷺ النَّاسِ يَوْمَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ ﷺ النَّاسِ يَوْمَ عَنْ أَكُلُ فَلاَ يَأْكُلُ لَا يُنْادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: «إِنَّ مَنْ أَكُلُ فَلاَ يَأْكُلُ فَلاَ يَأْكُلُ »(١٠).

وجه الاستدلال من حديث سلمة: إن كان صوم عاشوراء نفلاً فهو نص، وإن كان فرضًا فجواز الفرض بنية من النهار يدل على جواز النفل بطريق الأولى (٥٠).

⁽١) المغني (٤/ ٣٤٠).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٥٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٢٤) ومسلم (١١٣٥).

⁽٥) المبسوط للسرخسي (٣/ ٨٥).

كرآثار الصحابة:

عن ابن جريج قال: أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن رجلاً أتى علي بن أبي طالب فقال أصبحت ولا أريد الصيام، فقال: أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار فإن انتصف النهار فليس لك أن تفطر (١).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه كان يأتي أهله حتى ينتصف النهار ويسألهم فيقول: هل من غداء؟ فنجده أو لا نجده فيقول: لا، غير هذا اليوم. فيصومه وقد أصبح مفطرًا (٢).

(۱) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (۷۷۸۲) في إسناده انقطاع بين محمد بن على بن الحسين وبين علي ابن أبي طالب فروايته عنه مرسلة، قال العلائي في جامع التحصيل (۲٦٦/۱): محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في أبو جعفر الباقر أرسل عن جديه الحسن والحسين وجده الأعلى علي في. وأخرجه عبد الرزاق (۷۷۷۹) وابن أبي شيبة (۹۱۷۱) من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب بألفاظ متقاربة، وفي إسناده الحارث وهو ابن عبد الله الأعور وهو ضعيف.

(٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٦).

وأخرجه الشافعي في مسنده (٣٨٥) من طريق ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء مباشرة بدون ذكر أم الدرداء.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٤) من طريق معمر عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني، وأخرجه أيضًا عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة كلاهما (أبو إدريس وأبو قلابة) عن أم الدرداء أن أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء فإن لم يكن قال: إنا صائمون.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٢) والبيهقي (٤/ ٢٠٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٧) وابن سعد في الطبقات (٤ / ٣٥٤) كلهم من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أم الدرداء قالت كان أبو الدرداء يغدو أحيانًا فيجيء فيسأل الغداء فربها لم يوافقه عندنا فيقول: إني إذن صائم.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٥) وابن أبي شيبة (٩١٩٩) كلاهما من طريق ليث عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء.

وليث هو ابن أبي سليم وشهر بن حوشب ضعيفان.

ويشهد له ما أخرجه الطحاوي (٧/٢) حدثنا ابن مرزوق قال: ثنا وهب قال: ثنا شعبة قال سمعت أبا الفيض قال: سمعت عبد الله بن سيار الدمشقي قال: ساوم أبو الدرداء رجلاً بفرس

عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، أن ابن عباس قال: الصوم كالصدقة، أردت أن تصوم فبدا لك، وأردت أن تصدق فبدا لك(١).

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٢).

فحلف الرجل أن لا يبيعه، فلما مضى قال: تعال إنى أكره أن أؤثمك إني لم أعد اليوم مريضًا ولم أطعم مسكينًا ولم أصل الضحى ولكني بقية يومي صائم.

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٨) عن معمر عن الزهري به.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٦) من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا صام الرجل تطوعًا فليفطر متى شاء.

والوليد بن أبي ثور ضعفه جماعة من العلماء.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب، وقال سعيد البرديجي عن أبي زرعة: منكر الحديث يهم كثرًا.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر: في حديثه وهاء عن أبيه شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن سفيان والنسائي وصالح بن محمد: سألنا محمد بن الصباح عنه فقال: جاء إلى هشيم فأكرمه فكتبنا عنه.

وقال يعقوب الدورقي عن الوليد بن صالح: سألت شريكًا عنه فزكاه.

وقال العقيلي: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها.

سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهي.

وسئل أحمد عن الوليد بن أبي ثور فقال: ضعيف الحديث.

وقال النسائي: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

ورواية سماك عن عكرمة فيها اضطراب قال أحمد بن عبد الله العجلي: سماك بن حرب بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربها وصل الشيء عن ابن عباس، وربها قال: قال رسول الله ﷺ. وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال:

عن ابْنِ أَبِي دَاوُد، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوُحَاظِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيُهَانُ بْنُ بِلاَلِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيُهَانُ بْنُ بِلاَلِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرُو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ حَتَّى يُظْهِرَ ثُمَّ يَقُولُ: وَالله لَقَدْ أَصْبَحْتُ وَمَا أُرِيدُ الصَّوْمَ وَمَا أَكَلْت مِنْ طَعَامٍ وَلاَ شَرَابٍ مُنْذُ الْيَوْمِ وَلاَ صُومَنَ يَوْمِي هَذَا (۱).

عن أبي الأحوص قال قال عبد الله: أحدكم بأحد النظرين ما لم يأكل أو يشرب (٢).

عن معتمر بن سليهان عن حميد عن أنس قال من حدث نفسه بالصيام فهو بالخيار ما لم يتكلم حتى يمتد النهار (٣).

مضطربة. قال يعقوب: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين.

(١) إسناده حسن: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) من طريق ابن أبي داود، عن الوحاظي، عن سليهان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة به.

وابن أبي داود الظاهر أنه عبد الله بن أبي داود، وأكثر أهل العلم على توثيقه وعمرو بن أبي عمرو متكلم فيه.

قال يحيى بن معين: ضعيف. وقال النسائي: ليس بالقوي.

قال أحمد بن حنبل، عن أبيه: ليس به بأس.

وقال أبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وقال الذهبي: حديثه حسن منحط عن الرتبة العلياء من الصحيح.

وقال الساجي: صدوق إلا أنه يهم.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود.

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٤) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله هو ابن مسعود به.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٤) عن ابن عيينة عن إسهاعيل بن أبي خالد قال: سمعت رجلاً يقول: قال ابن مسعود: أنت بالخيار إلى نصف النهار. وفي إسناده رجل مبهم.

(٣) ورد مرفوعًا وموقوفًا: فأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة عن حميد الطويل

عن ابن فضيل عن أبي مالك عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر قال: الرجل بالخيار ما لم يطعم إلى نصف النهار، فإن بدا له أن يجعله صومًا كان صائها(١).

عن حميد عن أنس أن أبا طلحة كان يأتي أهله فيقول: هل عندكم من غداء فإن قالوا: لا، قال: فإني صائم. زاد الثقفي: وإن كان عندهم أفطر (٢).

عن أبي عبيدة عن أنس بن مالك مرفوعا.

وأخرجه أبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (٢٧٨) وابن حبان في المجروحين (١٩٧/٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥//١٥) من طرق عن عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس مرفوعًا بدون ذكر أبي عبيدة.

وعون بن عمارة ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٥) عن معتمر بن سليمان عن حميد عن أنس موقوفًا.

وفي إسناده حميد الطويل عن أنس وحميد كثير التدليس عن أنس.

قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٤) والبيهقي (٢٧٧/٤) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار.

(٢) حسن بمجموع طرقه: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٠) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢) حسن بمجموع طرقه: أخرجه ابن أبس، وحميد الطويل كثير التدليس عن أنس قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: ان معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

وتابع حميدًا قتادة.

فرواًه عبد الرزاق (٧٧٧٧) عن عثمان عن سعيد عن قتادة به. وعثمان هو ابن مطر ضعيف.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٧) عن علي بن شيبة عن روح عن سعيد عن قتادة عن أنس به.

وعلي بن شيبة قد ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وصاحب مغاني الأخيار والذهبي في تاريخ الإسلام ولم يذكروا فيه جرحًا وتعديلاً. عن سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن، أن حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام (١١).

عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ أنه كان يأتي أهله بعد الزوال فيقول: عندكم غداء؟ فيعتذرون إليه فيقول: إني صائم بقية يومي فيقال له: تصوم آخر النهار؟! فيقول: من لم يصم آخره لم يصم أوله (٢).

عن ابن جريج قال: أخبرني عبيد الله بن مهران، أن أبا هريرة، وأبا طلحة كانا يصبحان مفطرين، فيقولان: هل من طعام؟ فيجدانه، أو لا يجدانه فيتهان ذلك

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٤) من طريق سهل بن عمار عن روح عن شعبة وقتادة – عن أنس. وسهل بن عمار ترجم له الحافظ في لسان الميزان فقال: سهل بن عمار النيسابوري: عن يزيد بن

هارون وغيره متهم كذبه الحاكم. هارون وغيره متهم كذبه الحاكم.

وقال أبو إسحاق الفقيه: كذب والله سهل على ابن نافع.

وعن إبراهيم السعدي قال: أن سهل بن عمار يتقرب إلى بالكذب يقول: كتبت معك عند يزيد بن هارون والله ما سمع معي عنه. اهـ.

(۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٤) وأورده من طريقه ابن حزم في المحلى (٦ / ١٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٠) والشافعي في الأم (٧ / ٢٠٠) ومن طريقه البيهقي في السنن (٤ / ٢٠٤) ومعرفة السنن والآثار (٢٥٧٥) كلهم من طريق سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي أن حذيفة...

وأخرجه الدارقطني (١٤٣/٤) من طريق سفيان عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن حذيفة به. (بدون ذكر طلحة).

وتابع الأعمش على ذكر طلحة إسهاعيل بن حماد بن أبي سليهان كها عند الدارقطني (٤ / ١٤٤). وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٠) عن الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة قال: قال حذيفة: من بدا له الصيام بعد ما تزول الشمس فليصم. بدون ذكر أبي عبد الرحمن السلمي. وانظر علل الدارقطني (٤/ ١٦٥).

(٢) منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠١) عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ به، والعلاء بن الحارث لم يدرك معاذًا فالعلاء بن الحارث ولد سنة (٦٦) ومعاذ مات سنة (١٨).

اليوم(١).

کرآثار التابعين:

عن جرير، عن مغيرة، قال: قلت لإبراهيم: الرجل في صيام التطوع بالخيار ما بينه وبين نصف النهار؟ قال: نعم (٢).

عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فإنها له بقدر ما بقي من النهار (٣).

عن معتمر، عن يونس، عن الحسن، في الصوم؛ يتخير ما لم يصبح صائبًا، فإذا أصبح صائبًا صام (٤).

عن الشعبي؛ في الرجل يريد الصوم؟ قال: هو بالخيار إلى نصف النهار (٥).

عن معمر، عن عطاء الخراساني قال: كنت أصوم يومًا، وأفطر يومًا، فكنت في سفر فكان يوم فطري، فسرنا فلم ننزل حتى كان بعد نصف النهار، أو حين الصلاة قال: قلت: لأصومن هذا اليوم، فصمت، فذكرت ذلك لابن المسيب، فقال: أصبت (٦).

كراقوال أهل العلم:

قال السرخسي: وتجوز نية صوم التطوع قبل انتصاف النهار... ولنا قوله على المتطوع بالخيار ما لم تزل الشمس يعني المريد للصوم وعن عائشة ﴿ الله عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَي

النبي ﷺ كان إذا أصبح دخل على نسائه وقال: «هل عندكن شيء؟» فإن قلن: لا، قال: «ومن لم يأكل فليصم» لا، قال: «ومن لم يأكل فليصم»

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨١) ولم أقف على ترجمة عبيد الله بن مهران.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٨).

⁽٣) إسناده ضعيفُ: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٩) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٠).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٢) عن ابن فضيل، عن الشيباني، عن الشعبي به.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٣).

فإن كان صوم عاشوراء نفلاً فهو نص، وإن كان فرضًا فجواز الفرض بنية من النهار يدل على جواز النفل بطريق الأولى(١٠).

قال الشافعي: والذي يتطوع بالصوم ما لم يأكل ولم يشرب، وإن أصبح يجزيه الصوم (٢).

قال في المجموع: وأما صوم التطوع فإنه يجوز بنية قبل الزوال، وقال المزني: لا يجوز إلا بنية من الليل كالفرض، والدليل علي جوازه ماروت عائشة على أن النبي قال: «أصبح اليوم عندكم شيء تطعمون؟ فقالت: لا، فقال: إنى إذا صائم» ويخالف الفرض؛ لأن النفل أخف من الفرض والدليل عليه أنه يجوز ترك الصيام واستقبال القبلة في النفل مع القدرة ولا يجوز في الفرض".

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن صوم التطوع يجوز بنية من النهار، عند إمامنا، وأبي حنيفة، والشافعي. وروي ذلك عن أبي الدرداء، وأبي طلحة وابن مسعود، وحذيفة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والنخعي، وأصحاب الرأي (٤).

القول الثاني: لا يجوز إنشاء النية من النهار بل لابد من تبييت النية من الليل كصيام الفريضة، وهو قول مالك وداود الظاهري.

كر أدلة القول الثاني:

عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة زوج النبي ﷺ أن رسول ﷺ قال: «من لم يحمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» (٥).

⁽١) المبسوط للسرخسي (٣/ ٨٥).

⁽٢) الأم للشافعي (٣/ ٢٥٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٤٠).

⁽٥) اختلف في رفعه ووقفه: أخرجه أبو داود (٢٤٥٤) وابن خزيمة (١٩٣٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٤) والدارقطني في السنن (٢ / ١٧٢) والبيهقي (٤ / ٢٠٢) وتقدم الكلام علمه.

قال ابن رشد: وأما اختلافهم في وقت النية: فإن مالكًا رأى أنه لا يجزئ الصيام إلا بنية قبل الفجر، وذلك في جميع أنواع الصوم. وقال الشافعي: تجزئ النية بعد الفجر في النافلة ولا تجزئ في الفروض. وقال أبو حنيفة: تجزئ النية بعد الفجر في الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان ونذر أيام محدودة، وكذلك في النافلة، ولا يجزئ في الواجب في الذمة (١).

لكن يجاب عن هذا الحديث بأنه لا يصح مرفوعًا والصواب فيه الوقف، وحديث عائشة أصح منه وهو مرفوع وهو أن النبي ﷺ قال لعائشة ﴿ فَا الله عَائِشَةُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ ﴾ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ قَالَ: «فَإِنِّي صَائِمٌ » فأنشأ نية الصيام من النهار وهذا دليل صحيح صريح.

□ الراجع: هو ما ذهب إليه الجمهور وهو جواز إنشاء النية من النهار في صيام التطوع؛ لفعل النبي ﷺ ذلك ولأن ذلك أيضًا عمل أكثر الصحابة ﷺ.

مسألة: هل يجوز إنشاء النية من النهار بعد الزوال؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: لا تجزئه النية بعد الزوال. وهذا مذهب أبي حنيفة، والمشهور من قولى الشافعي.

القول الثاني: في أي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. وهو ظاهر كلام أحمد، والخرقي (٢).

القول الأول: لا تجزئه النية بعد الزوال.

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٣).

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/٤٠٤).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٤١).

⁽٣) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس وتقدم ذكر طرقه.

قال السرخسي: ولو نوى التطوع بعد انتصاف النهار لم يكن صائرًا عندنا... ولنا ما بينا أن الصوم ترك الغداء في وقته على قصد التقرب فإن العشاء باق في حق الصائم والمفطر جميعًا، ووقت الغداء ما قبل الزوال دون ما بعده فإذا لم ينو قبل الزوال لم يكن تركه الغداء على قصد التقرب فلا يكون صومًا(١).

قال النووي: وهل تصح بنية بعد الزوال فيه قولان أصحهما باتفاق الأصحاب وهو نصه في معظم كتبه الجديدة وفي القديم: لا يصح (٢).

القول الثاني: في أي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. وهو ظاهر كلام أحمد، والخرقي.

عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ، أنه كان يأتي أهله بعد الزوال فيقول: عندكم غداء؟ فيعتذرون إليه فيقول: إني صائم بقية يومي فيقال له: تصوم آخر النهار؟ فيقول: من لم يصم آخره لم يصم أوله (٣).

عن ابن جريج قال: أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن رجلاً أتى علي ابن أبي طالب فقال: أصبحت ولا أريد الصيام، فقال: أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار فإن انتصف النهار فليس لك أن تفطر (٤٠).

عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: أحدكم بأحد النظرين ما لم يأكل أو يشرب (٥).

عن سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن، أن

⁽¹⁾ المبسوط (٣/ ٨٥).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٩).

⁽٣) منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠١) عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ به، والعلاء بن الحارث لم يدرك معاذًا فالعلاء بن الحارث ولد سنة (٦٦) ومعاذ مات سنة (١٨).

⁽٤) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٢) وتقدم الكلام عليه قريبًا.

⁽٥) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٧) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود به.

حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام (١).

عن معمر، عن عطاء الخراساني قال: كنت أصوم يومًا، وأفطر يومًا، فكنت في سفر فكان يوم فطري، فسرنا فلم ننزل حتى كان بعد نصف النهار، أو حين الصلاة قال: قلت: لأصومن هذا اليوم فصمت، فذكرت ذلك لابن المسيب، فقال: أصبت (٢).

عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فإنها له بقدر ما بقى من النهار (٣).

قال ابن قدامة: وأي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. هذا ظاهر كلام أحمد، والخرقي. وهو ظاهر قول ابن مسعود فإنه قال: أحدكم بأخير النظرين، ما لم يأكل أو يشرب. وقال رجل لسعيد بن المسيب: إني لم آكل إلى الظهر، أو إلى العصر، أفأصوم بقية يومي؟ قال: نعم (٤٠).

مسألة: صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه. من شرع في صيام التطوع ثم أراد أن يفطر هل يلزمه القضاء أم لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه فلا قضاء عليه، وبهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر ابن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد والشافعي وإسحاق (٥).

⁽۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٤) وأورده من طريقه ابن حزم في المحلى (٦ / ١٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار(٢ / ٥٠) والشافعي في الأم (٧ / ٢٠٠) ومن طريقه البيهقي في السنن (٤ / ٢٠٤) ومعرفة السنن والآثار (٢٥٧٥) وتقدم الكلام عليه.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٣).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٩) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٤١).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩) والمغني لابن قدامة (٤/ ٢١٠).

القول الثاني: يلزمه الإتمام فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج بعذر فلا قضاء، وهو قول مالك وأبي ثور (١٠).

القول الثالث: يلزمه الإتمام فإن خرج منها لعذر لزمه القضاء ولا إثم وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الإثم وهو قول أبي حنيفة (٢).

القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه، فلا قضاء عليه.

كرادلة القول الأول:

عن عَائِشَة بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَة أُمِّ اللَّهُ مِنِينَ ﴿ اللهُ عَائِشَة أُمِّ اللهُ مِنِينَ ﴿ اللهُ عَائِشَة أَمُّ اللهُ عَنْدَنَا يَوْم ﴿ يَا عَائِشَةُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ ﴾ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ وَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله عَلَيْهُ فَأُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا وَرُرْ - قَالَتْ: فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله الله الله عَلَيْهُ - أَوْ جَاءَنَا وَرُرْ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: ﴿ مَا هُو؟ ﴾ قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: ﴿ هَاتِيهِ ﴾ خَاءَنَا زَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: ﴿ مَا هُو؟ ﴾ قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: ﴿ هَاتِيهِ ﴾ فَجَاءَنَا زَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: ﴿ مَا هُو؟ ﴾ قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: ﴿ هَاتِيهِ ﴾ فَجِئْتُ بِهِ فَأَكُلَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا ﴾ (٣).

عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: آخِي النَّبِيُّ عَلَيْ اللَّهُ مَا اللَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَوَالَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ فَتَالَ فَقَالَ: كُلْ، فَلَا الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ، قَالَ: فَإِنِّ صَائِمٌ، قَالَ: مَا أَنَا بِآكِلِ حَتَّى تَأْكُلَ، قَالَ: فَأَكَلَ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: مَا أَنَا بِآكِلِ حَتَّى تَأْكُلَ، قَالَ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: نَمْ، فَلَمَ مَنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ اللَّيْلِ قَالَ اللَّيْلِ قَالَ اللَّيْلِ قَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَامَ، ثَمَّ وَلَا لَهُ سَلْمَانُ إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَامَ النَّبِيِّ وَيَعْفِي وَلَى النَّبِي عَلَيْكَ عَلَيْكَ عَلَيْكَ عَلَى اللَّيْلِ وَلَكَ لَهُ اللَّهُ الْذَيْقِ وَلَا لَكَ عَلَى النَّيْقِ وَلِكَ لَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَكَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلْمَ عُلَى اللَّهُ الْفَالَ لَلْكَ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمَلْكَ عَلَيْكَ عَلَى الْمَالَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْفَالَ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْ

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٥٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٦٨).

عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الحَارِثِ ﴿ اللَّهِ عَالَمُ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتِ أَمْسِ؟»، قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «فَأَفْطِرِي» (١٠).

عَنْ أُمِّ هَانِءٍ قَالَتْ: كُنْتُ قَاعِدَةً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأْتِيَ بِشَرَابِ فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُ مِنْهُ، قَالَتْ: كُنْتُ نَاولَنِي فَشَرِبُ مِنْهُ، قَالَتْ: كُنْتُ كَاسْتَغْفِرْ لِي، فَقَالَ: «وَمَا ذَالِّهِ؟»، قَالَتْ: كُنْتُ صَائِمَةً، فَأَفْطَرْتُ، فَقَالَ: «فَلَا يَضُرُّكِ». صَائِمَةً، فَأَفْطَرْتُ، فَقَالَ: «فَلَا يَضُرُّكِ».

وفي لفظ آخر: عَنْ أُمِّ هَانِئِ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ الله ﷺ فَدَعَوْتُ لَهُ بِشَرَابِ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُنُ فَدَعُوتُ لَهُ بِشَرَابِ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُنُ وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَرُدَّ سُؤْرَكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنْ كَانَ قَضَاءَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَصُومِي يَوْمًا مَكَانَهُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوَّعًا فَإِنْ شَئْتِ فَاقْضِي، وَإِنْ كَانَ تَطَوَّعًا فَإِنْ شَئْتِ فَاقْضِي، وَإِنْ شَئْتِ فَلَا شَعْتِ فَلَا تَقْضِي» (٢٠).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٨٦).

⁽٢) ضعيف: رواه سماك بن حرب واختلف عنه.

فأخرجه الترمذي (٧٣١) وابن أبي شيبة (٩١٩١) والنسائي في الكبرى (٣٢٩٢) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٥٣) من طريق أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن ابن أم هانئ، عن أم هانئ به.

وتابع أبا الأحوص أبو عوانة أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٩٠) والدارقطني (٢٢٢٣) والبيهقي (٢٢٢٣) والطبراني في الكبير (٩٩٣/٢٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٥)، (٣٤٧٦)، (٣٤٧٦) كلهم من طرق عن أبي عوانة ثنا سماك بن حرب، عن ابن أم هانئ أنه سمعه منها، أن النبي علي أتي بشراب...الحديث.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/ ٩٩٢) من طريق يحيى الحماني، ثنا قيس بن الربيع، عن سماك بن حرب، عن ابن أم هانئ، عن أم هانئ به.

وخالفهها حماد بن سلمة فأخرجه الطيالسي (١٧٢١) والنسائي في الكبرى (٣٢٩١) والدارمي (١٧٧٦) والدارقطني (٢٢٢٧) والبيهقي (٢٧٨/٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٣)، (٣٤٧٣)، (٣٤٧٣) والطبراني في الكبير (٢٤/ ٩٩٠) كلهم من طرق عن سماك بن

حرب، عن هارون بن أم هانئ، عن أم هانئ بنت أبي طالب، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ فدعوت له بشر اب...فذكره.

وخالفهم إسرائيل كما عند أحمد (٦/ ٣٤٢) فرواه عن سماك بن حرب، عن رجل، عن أم هانئ، قالت: لما كان يوم فتح مكة، جاءت فاطمة حتى قعدت عن يساره، وجاءت أم هانئ، فقعدت عن يمينه، وجاءت الوليدة بشراب، فتناوله النبي عليه، فشرب، ثم ناوله أم هانئ عن يمينه، فقالت: لقد كنت صائمة... نحوه، وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٩٣) عن أحمد بن عثمان قال: حدثنا عمرو، عن أسباط، عن سماك بن حرب، عن رجل، عن يحيى بن جعدة، عن أم هانئ بنجه ه.

وأخرجه الدارقطني (٢٢٢٦) من طريق عباد بن يعقوب، ثنا الوليد بن أبي ثور، عن سماك بن حرب، عن يحيى بن جعدة، عن جدته أم هانئ به، ثم قال الدارقطني مثل قول أبي عوانة: قوله: يحيى بن جعدة وهم من الوليد وهو ضعيف.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٨)عن سليهان بن شعيب، قال: ثنا أسد، قال: ثنا قيس بن الربيع، عن سهاك بن حرب، عن الرجل من آل جعدة بن هبيرة، عن جدته أم هانئ به. وأخرجه أحمد (٢٢٨٦) والنسائي في الكبرى (٣٢٩٤)، (٣٢٩٥) والدارقطني (٢٢٢٨)، (٢٢٩٥) والبيهقي (٤/٢٧٦) وإسحاق بن راهويه (٣١٣٣) من طريق حاتم بن أبي صغيرة، عن سهاك بن حرب، عن أبي صالح مولى أم هانئ، عن أم هانئ به.

قال الدارقطني بعد ذكره هذا الحديث: اختلف عن سماك فيه، وإنها سمعه سماك من ابن أم هانئ، عن أبي صالح، عن أم هانئ، والله أعلم.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٦٩١)من طريق عبد الملك بن عبد ربه عن ابن السهاك بن حرب عن أبيه عن جعدة بن هبيرة عن جدته أم هانئ بنت أبي طالب به.

وأخرجه الترمذي (٧٣٢) وأحمد (٣٤١/٦) والنسائي في الكبرى (٣٢٨٨)، (٣٢٨٩) والدارقطني (٢٢٨٤) والبيهقي (٤/ ٢٧٦) من طريق أبي داود الطيالسي، قال: حدثنا شغبة، عن جعدة، عن أم هانئ به، قال شعبة: فقلت: سمعته من أم هانئ؟، قال: لا، حدثناه أهلنا وأبو صالح عن أم هانئ. قال شعبة: وكنت أسمع سماكًا يقول: حدثني ابنا جعدة، فلقيت أفضلهما فحدثني بهذا الحديث.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: لم يسمعه جعدة من أم هانئ.

وأخرجه الطبراني (٩٩٦/٢٤) عن علي بن عبد العزيز، ثنا داود بن عمرو الضبي، ثنا عبد الرحمن ابن مهدي، ثنا ثابت بن يزيد، عن هلال بن خباب، عن يحيى بن جعدة، عن أم هانئ به. عن أبي سعيد الخدري أنه قال: صنعت لرسول الله على طعامًا فأتاني هو وأصحابه فلما وضع الطعام، قال رجل من القوم: إني صائم، فقال رسول الله على «دعاكم أخوكم وتكلف لكم» ثم قال له: «أفطر وصم مكانه يومًا إن شئت»(١).

وأخرجه أبو داود (٢٤٥٦) والدارمي (١٧٧٧) وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢١٣٢) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٠٣٥) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن يزيد ابن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن أم هانئ قالت: لما كان يوم فتح مكة جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله عليه وأم هانئ عن يمينه...

أقوال أهل العلم في الحديث:

قال الترمذي: وحديث أم هانئ في إسناده مقال.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا الحديث مضطرب... وأما حديث أم هانئ فقد اختلف على سهاك بن حرب فيه، وسهاك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث لأنه كان يقبل التلقين. انظر السنن الكبرى للنسائي تحت حديث (٣٢٩٥).

قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٧٣٥) قال عبد الحق بعد أن رواه من طريق النسائي، عن حماد ابن سلمة، عن سماك به: هذا أحسن أسانيد هذا الحديث، وإن كان لا يحتج به.

قال ابن القطان: هو كها ذكر إلا أن العلة لم يبينها وهي الجهل بهارون بن أم هانئ أو ابن ابنة أم هانئ فكل ذلك قيل فيه، وهو لا يعرف أصلاً. انظر بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٣٤).

وقال المنذري في «مختصر السنن»: في إسناده مقال ولا يثبت. قال: وفي إسناده اختلاف كثير أشار إليه النسائي.

قلت: وحاصل الاختلاف فيه أنه اختلف على سهاك، فتارة رواه عن أبي صالح باذان، وهو ضعيف كها مر في الجنائز، وتارة عن جعدة وهو مجهول. قال البخاري في «تاريخه» (٢٣١٦): جعدة من ولد أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ، روى عنه شعبة، لا يعرف إلا بحديث فيه نظ.

وقال النسائي: لم يسمعه جعدة من أم هانئ وتارة عن هارون، وهو مجهول الحال كما قاله ابن القطان.

(١) ضعيف: أخرجه الطيالسي (٢٣١٧) ومن طريقه البيهقي، والدارقطني (٢٢٣٩) من طريق حماد ابن خالد كلاهما من طريق محمد بن أبي حميد الأنّصَارِيّ عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الزرقي، عن أبي سعيد، به، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٢٤٠) من طريق عطاف بن خالد المخزومي

عن أنس بن مالك أن النبي رضي قال: «الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار»(١).

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن إسماعيل بن أمية، أن عمر بن الخطاب قال لأصحابه يومًا: ما ترون علي؛ فإني أصبحت اليوم صائمًا، فرأيت جارية لي فوقعت عليها، فقال علي: صمت

قال: نا حماد بن أبي حميد قال: حدثني محمد بن المنكدر، عن أبي سعيد الخدري به، وحماد بن حميد هو محمد بن حميد الأنصاري وهو ضعيف، وأخرجه البيهقي (٢٧٩/٤) وأبو عبد الرحمن السلمي في آداب الصحبة (١٦٣) من طريق إسهاعيل بن أبي أويس، ثنا أبو أويس، عن محمد بن المنكدر، عن أبي سعيد الخدري به، وإسهاعيل بن أبي أويس ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (٢٢٤١) عن محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، ثنا علي بن سعيد الرازي، ثنا عمرو بن خلف بن إسحاق بن مرسال الخثعمي، ثنا أبي، ثنا عمي إسماعيل بن مرسال، ثنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله بنحوه.

على بن سعيد الرازي متكلم فيه قال الدَّارَقُطْنِيّ: ليس بذاك، تفرد بأشياء. ولم أقف على ترجمة عمرو بن خلف بن إسحاق بن مرسال ولا ترجمة أبيه ولا ترجمة عمه.

(١) ورد مرفوعًا وموقوفًا: فأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعا.

وأخرجه أبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (٢٧٨) وابن حبان في المجروحين (٢/ ١٩٧) وابن عبارة عن حميد الطويل عن وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩٧/٥) من طرق عن عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس مرفوعًا [بدون ذكر أبي عبيدة].

وعون بن عمارة ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٥) وابن الأعرابي في معجمه (١٤٧٦) كلاهما من طريق حميد الطويل عن أنس موقوفًا.

وفي إسناده حميد الطويل عن أنس وحميد كثير التدليس عن أنس.

قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة حدثنا جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أصلح أمامة عن النبي على الله مثله، وعون بن عمارة ضعيف كما تقدم.

تطوعًا، فأتيت حلالاً لا أرى عليك شيئًا(١).

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٢).

عن ابن فضيل عن أبي مالك عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر قال: لرجل بالخيار

(١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٢) عن معمر، عن إسهاعيل بن أمية، عن عمر بن الخطاب به، إسهاعيل بن أمية من الذين عاصروا صغار التابعين لم يدرك زمن عمر بن الخطاب.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: صائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. وليث هو ابن أبي أبي سليم وهو ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٦) من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا صام الرجل تطوعًا فليفطر متى شاء.

والوليد بن أبي ثور ضعفه جماعة من العلماء.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب. وقال سعيد البرديجي عن أبي زرعة: منكر الحديث يهم كثيرًا.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر: في حديثه وهاء عن أبيه شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن سفيان والنسائي وصالح بن محمد: سألنا محمد بن الصباح عنه فقال: جاء إلى هشيم فأكرمه فكتبنا عنه.

وقال يعقوب الدورقي عن الوليد بن صالح: سألت شريكًا عنه فزكاه.

وقال العقيلي: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها.

سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهيّ.

وسئل أحمد عن الوليد بن أبي ثور فقال:ضعيف الحديث.

وقال النسائي: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

ورواية سماك عن عكرمة فيها اضطراب قال أحمد بن عبد الله العجلي: سماك بن حرب بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربها وصل الشيء عن ابن عباس، وربها قال: قال رسول الله على وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، قال يعقوب: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين.

ما لم يطعم إلى نصف النهار، إن بدا له أن يطعم طعم وإن بدا له أن يجعله صومًا كان صائرًا(١).

عن ابن جریج، عن عمرو بن دینار قال: كان ابن عباس لا يرى بإفطار التطوع مأسا^(۲).

عن إسرائيل، عن سهاك بن حرب عن عكرمة، عن ابن عباس قال: من أصبح صائهًا تطوعًا إن شاء صام، وإن شاء أفطر، وليس عليه قضاء (٣).

عن معمر، عن أيوب، عن سعيد بن أبي الحسن قال: دخلت على ابن عباس أول النهار فوجدته صائمًا، ثم دخلت عليه آخر النهار فوجدته مفطرًا، فقلت: ما شأنك؟ فقال: رأيت جارية لي فأعجبتني، فوقعت عليها، أما إني أزيدك أخرى إنها قد أصابت فاحشة فحصناها(٤).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء، أن ابن عباس كان لا يرى به بأسًا أن يفطر إنسان التطوع، ويضرب لذلك أمثالاً؛ رجل طاف سبعًا فقطع ولم يوفه فله ما احتسب، أو صلى ركعة ولم يصل أخرى قبلها فله ما احتسب، أو يذهب بال يتصدق به، ويتصدق ببعضه، وأمسك بعضه (٥).

عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله كان لا يرى بإفطار التطوع بأسا(٦).

عن ابن جريج قال: سأل سليهان بن موسى عطاء، فقال: أكان يقال: ليفطر

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٤) والبيهقي (٢٧٧/٤) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٩).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٠) ورواية سماك عن عكرمة مضطربة.

⁽٤) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٣)، (١٢٨١٠) ورواية معمر عن أيوب فيها بعض الكلام.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٧).

⁽٦) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧١) وأبو الزبير مدلس ولم يصرح بالتحديث عن جابر.

الرجل في غير شهر رمضان لضيفه؟ قال: نعم(١١).

عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود قال: «إذا أصبحت وأنت تنوي الصيام فأنت بأحد النظرين إن شئت صمت وإن شئت أفطرت» $^{(1)}$.

عن إبراهيم بن مزاحم، ثنا سريع بن نبهان، قال: سمعت أبا ذر يقول: سمعت خليلي أبا القاسم علي يقول: «الصائم في التطوع بالخيار إلى نصف النهار»(٣).

كرأقوال أهل العلم:

قال ابن رشد: وأما حكم الإفطار في التطوع: فإنهم أجمعوا على أنه ليس على من دخل في صيام تطوع فقطعه لعذر قضاء (٤).

قلت: في نقل الإجماع نظر؛ فإن أبا حنيفة يوجب القضاء سواء أفطر بعذر أو بغير عذر لكنه يفرق بين الإثم وعدمه؛ فعنده أن من أفطر في صوم التطوع بغير عذر عليه إثم ولزمه القضاء ومن أفطر بعذر لزمه القضاء وليس عليه إثم كما سيأتي في القول الثالث.

قال النووي: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب البقاء فيهما وأن الخروج منهما بلا

⁽١) إسناده حسن: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٩٥).

⁽٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي واللفظ له (٤/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود.

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٤) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله: هو ابن مسعود به.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٤) عن ابن عيينة عن إسهاعيل بن أبي خالد قال: سمعت رجلاً يقول: قال ابن مسعود: أنت بالخيار إلى نصف النهار. وفي إسناده رجل مبهم.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي (٢٧٨/٤) عن أبي عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم البزاز ببغداد، ثنا محمد بن الفرج الأزرق، ثنا يحيى بن غيلان، ثنا إبراهيم بن مزاحم، ثنا سريع بن نبهان به.

قال البيهقي: إبراهيم بن مزاحم وسريع بن نبهان مجهولان.

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

عذر ليس بحرام ولا يجب قضاؤهما، وبهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عمر وابن عمر وابن عمر وابن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق (١).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن من دخل في صيام تطوع، استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه، فلا قضاء عليه، روي عن ابن عمر، وابن عباس أنها أصبحا صائمين، ثم أفطرا، وقال ابن عمر: لا بأس به، ما لم يكن نذرًا أو قضاء رمضان. وقال ابن عباس: إذا صام الرجل تطوعًا، ثم شاء أن يقطعه قطعه، وإذا دخل في صلاة تطوعًا، ثم شاء أن يقطعها قطعها. وقال ابن مسعود: متى أصبحت تريد الصوم فأنت على أخير النظرين، إن شئت صمت، وإن شئت أفطرت. وهذا مذهب أحمد، والثوري، والشافعي، وإسحاق (٢).

القول الثاني: يلزمه الإتمام فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج بعذر فلا قضاء، وهو قول مالك وأبي ثور (٣).

كرادلة هذا القول:

عن معمر، عن الزهري قال: أصبحت عائشة وحفصة صائمتين، فأهدي لهما طعام فأعجبهما فأفطرتا، فلما دخل النبي عليهما بادرتها حفصة، وكانت بنت أبيها فسألت النبي عليهما أن تصوما يوما مكانه (٤).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ١٠).

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٤) ضعيف: اختلف فيه على الزهري.

فرواه سفيان بن حسين كها عند أحمد (٦/ ١٤١)، (٦/ ٢٣٧) والنسائي في الكبرى (٣٢٧٩). وصالح بن أبي الأخضر كها عند النسائي في الكبرى (٣٢٧٩)، (٣٢٨٠) وإسحاق بن راهويه

⁽۱۲۰) والبيهقي (٤/ ٢٨٠). تاني المير التي أور (٦/ ٣٣٧) الني التي الكي و (٨٧٧٣) أور (٦/ ٣٣٧) التي التي الكي و (٨٧٧٣) أور (١/ ٣٣٧)

وجعفر بن برقان كما عند الترمذي (٧٣٥) وأحمد (٦/ ٢٦٣) والنسائي في الكبرى (٣٢٧٨) وأبو يعلى وإسحاق بن راهويه (٦٥٨) والبغوي (١٨١٤) والبيهقي (٤/ ٢٨٠).

وعبد الله بن عمر العمري كها عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٨١) وإسهاعيل بن عقبة كها عند النسائي في الكبرى (٣٢٨١) من طريق يحيى بن أيوب عنه، كلهم (سفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر وجعفر بن برقان وعبد الله بن عمر العمري وإسهاعيل بن عقبة) رووه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به، لكن كل هذه الطرق لا تخلو من مقال فسفيان بن حسين ضعيف في روايته عن الزهري، وكذلك جعفر بن برقان ضعيف ومضطرب في حديث الزهري، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف، وكذلك عبد الله بن عمر العمري ضعيف أما إسهاعيل فهو ابن إبراهيم بن عقبة ثقة لكن الراوي عنه يحيى بن أيوب الغافقي متكلم فيه بالضعف أيضًا. قال يحيى ابن أيوب: وسمعت صالح بن كيسان، بمثله وجدته عندي في موضع آخر حدثني صالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد مثله وهذا أيضًا خطأ.

وخالف هؤلاء جماعة منهم معمر بن راشد كها عند عبد الرزاق (۷۷۹۰) والنسائي في الكبرى (۳۲۸۳) وإسحاق بن راهويه (۲۸۰) ويحيى بن سعيد كها عند البيهقي (۶/ ۲۸۰) ويحيى بن سعيد كها عند البيهقي أيضًا (۶/ ۲۸۱).

ومالك بن أنس كها في الموطأ (١٠٨٤) والسنن الكبرى للنسائي (٣٢٨٥) وشرح معاني الآثار للطحاوي (٣٤٨١) وعبيد الله بن عمر كها عند النسائي في الكبرى (٣٢٨٤) ويونس بن يزيد وعبد الله بن عمر كها عند البيهقي (٤/ ٢٧٩) كلهم رووه عن الزهري عن عائشة مرسلاً بدون ذكر عروة بن الزبير.

قال النسائي: وأما حديث الزهري الذي أسنده جعفر بن برقان، وسفيان بن حسين فليسا بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفهما مالك، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين ومن جعفر بن برقان. انظر السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

قال أبو عبد الرحمن النسائي أيضًا: الصواب ما روى ابن عيينة، عن الزهري، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف في الزهري، وفي غير الزهري، وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان ليسا بالقويين في الزهري، ولا بأس بهما في غير الزهري. انظر السنن الكبرى (٣/ ٣٦٢): وقال أبو عيسى الترمذي: سألت محمد بن إسهاعيل البخاري عن هذا الحديث، فقال: لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة، وكذلك قال محمد بن يحيى الذهلي واحتج بحكاية ابن جريج وسفيان بن عيينة وبإرسال الحديث عن الزهري من الأئمة، وقد روي عن جريج بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، وجرير بن حازم وإن كان من الثقات فهو واهم فيه وقد خطأه في ذلك أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلاً. انظر السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٥٠) والعلل الكبير للترمذي حديث (٢٠٣).

وأخرجه عبد الرزاق (٧٩١) وإسحاق بن راهويه (٨٨٥) والبيهقي (٤/ ٢٨٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٨٤) من طريق قال: قلت لابن شهاب: أحدثك عروة بن الزبير عن عائشة عن رسول الله على أنه قال: «من أفطر في تطوع فليقضه؟» قال: لم أسمع من عروة في ذلك شيئ ا ولكني سمعت في خلافة سليان بن عبد الملك من ناس عن بعض من يسأل عائشة أنها قالت: كنت أنا وحفصة صائمتين فقرب إلينا طعام فابتدرنا فأكلناه، فدخل النبي على فبادرتني إليه حفصة وكانت ابنة أبيها فقال رسول الله على التحرير التحضيا يوما آخر».

وأخرجه أبو داود (٢٤٥٧) والطبراني في الأوسط (٦٣٢١) والبيهقي (٤/ ٢٨١) من طريق ابن الهاد قال: حدثني زميل مولى عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة بنحوه.

وزميل هو ابن عباس مجهول.

قال البخاري: ولا يعرف لزميل سماع من عروة، ولا ليزيد سماع من زميل، ولا تقوم به الحجة. انظر التاريخ الكبير (٣/ ٤٥٠).

وقال النسائي: أما حديث عروة فزميل ليس بالمشهور. انظر السنن الكبري (٣/ ٣٦٨).

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٨٢) وابن حبان (٣٥ ١٧) وابن الأعرابي في معجمه (١٤٦٢) والطبراني في الأوسط (٦٤٣٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٨٦) كلهم من طريق عبدالله بن وهب، عن جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة به قال أبو عبدالرحمن: هما جميعًا خطأ أرسله معمر. قال البيهقي: وقد روي عن جرير بن حازم عن يحيى ابن سعيد عن عمرة عن عائشة، وجرير بن حازم وإن كان من الثقات فهو واهم فيه وقد خطأه في ابن سعيد عن عمرة عن عائشة، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلاً. انظر السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٨٠) وقال أحمد بن منصور الرمادي: قلت لعلي بن المديني: يا أبا الحسن تحفظ عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين فقال لي: من روى هذا؟ قلت: ابن وهب عن جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد، قال: فضحك فقال: مثلك يقول مثل هذا؟! حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن الزهري أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين، وروي من وجه آخر عن عروة عن عائشة.

قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: يعنى - أحمد بن حنبل - تحفظه عن يحيى عن عمرة عن عائشة أصبحت أنا وحفصة صائمتين؟ فأنكره وقال: من رواه؟ قلت: جرير بن حازم، فقال: جرير كان يحدث بالتوهم. انظر السنن الكبرى للبيهقى (٤/ ٢٨١).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٣٩٢) عن محمد بن أبان، ثنا محمد بن عبادة الواسطي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، نا هشام بن عبد الله بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام،

عن عطاء، عن ابن عباس قال: إذا أصبح أحدكم صائمًا فبدا له أن يفطر فليصم يوما مكانه. أو قال: مكانه يومًا شك مسعر (١٠).

عن عبد الكريم أبي أمية، عن الحسن، وإبراهيم، قالا: إن بيت الصيام من الليل، ثم أفطر فعليه القضاء. قال: وقال إبراهيم: لا يفطر إلا عن عذر (٢).

عن إبراهيم قال: إذا حدث الرجل نفسه بالصيام من الليل، ثم أصبح صائمًا، فإن له أجر الليل وأجر النهار، فإن أفطر فعليه القضاء (٣).

عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا هشام بن عكرمة، تفرد به يعقوب بن محمد الزهري

وفي إسناده هشام بن عبد الله بن عكرمة، قال ابن حبان: ينفرد بها لا أصل له من حديث هشام، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد. ويعقوب بن محمد الزهري وهو واهي الحديث.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٨٨) عن سلامة بن ناهض المقدسي، ثنا عبد الله بن هاني بن عبد الرحمن بن أبي عبلة، ثنا أبي، ثنا عمي، إبراهيم بن أبي عبلة، عن عقبة بن وساج، عن عبدالرحمن بن مطرف، أن عائشة وحفصة زوجي النبي ﷺ صامتا في يوم شديد...الحديث، وسلامة بن ناهض قال ابن حجر في لسان الميزان: حدث عنه الدارقطني في «غرائب مالك» بواسطة وضعفه. وقيل: اسمه سلامة وذكره مسلمة بن قاسم في الصلة فنسبه لجده وقال: مجهول، وهو كذلك في المعجم للطبراني.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٨٧) والطبراني في المعجم الكبير (١١/٢٧/١) عن علي بن عثمان قال: حدثنا المعافى بن سليمان قال: حدثنا خطاب بن القاسم، عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي على دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان.... الحديث، قال أبو عبدالرحمن: هذا الحديث منكر وخصيف ضعيف في الحديث وخطاب لا علم لي به والصواب حديث معمر ومالك وعبيد الله.

- (١) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٨١) عن أبي زكريا بن أبي إسحاق، أنبأ أبو عبد الله بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، أنبأ جعفر بن عون، أنبأ مسعر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عباس به.
- (٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٩) عن إبراهيم بن عمر، عن عبد الكريم أبي أمية، عن الحسن، وإبراهيم به، وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق ضعيف.
- (٣) إسناده حسن: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٨) عن الثوري، عن حماد، عن إبراهيم به، وحماد هو

كراقوال أهل العلم:

قال في المدونة في الذي يصوم متطوعًا ويفطر من غير علة: قلت: أرأيت من أصبح صائمًا متطوعًا، فأفطر متعمدًا أيكون عليه القضاء في قول مالك؟ قال: نعم (١).

قال ابن رشد: وأما حكم الإفطار في التطوع: فإنهم أجمعوا على أنه ليس على من دخل في صيام تطوع فقطعه لعذر قضاء.

واختلفوا إذا قطعه لغير عذر عامدًا، فأوجب مالك وأبو حنيفة عليه القضاء، وقال الشافعي وجماعة: ليس عليه قضاء.

والسبب في اختلافهم: اختلاف الآثار في ذلك، وذلك أن مالكًا روى أن حفصة وعائشة زوجي النبي عليه الصلاة والسلام أصبحتا صائمتين متطوعتين، فأهدي لها طعام فأفطرتا عليه، فقال رسول الله عليه: اقضيا يوما مكانه.

وعارض هذا حديث أم هانئ قالت: لما كان يوم الفتح - فتح مكة - جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله على وأم هانئ عن يمينه، قالت: فجاءت الوليدة بإناء فيه شراب، فناولته فشرب منه، ثم ناول أم هانئ، فشربت منه، قالت: يا رسول الله لقد أفطرت وكنت صائمة...(٢).

القول الثالث: يلزمه الإتمام فإن خرج منها لعذر لزمه القضاء ولا إثم وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الإثم، وهو قول أبي حنيفة (٣).

كر أدلة هذا القول:

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تُبُطِلُواْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾ [ممد:٣٣].

=

ابن أبي سليمان صدوق له أوهام.

⁽١) المدونة (١/ ٢٠٥).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٣) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

وجه الاستدلال: من شرع في الصوم في وقته ونوى الإمساك لله تعالى انعقد فعله صومًا شرعيًّا فيجب عليه الإتمام ويحرم عليه الإفطار، سواء كان في صوم الفرض أو في التطوع؛ لأنه إبطال العمل لله تعالى وأنه منهي عنه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا أَعْمَالُكُمْ ﴾ [عمد:٣٣] (١).

واستدلوا كذلك بحديث طَلْحَة بْنَ عُبَيْدِ الله، يَقُولُ: جَاءَ رَجُلْ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرَ الرَّأْسِ، يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلاَ يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلاَم، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْم وَاللَّيْلَةِ». هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلاَم، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «وَصِيَامُ فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لاَ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «وَصِيَامُ رَمَضَانَ». قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُا؟ قَالَ: «لاَ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ الزَّكَاة، قَالَ: هَلْ عَلَيْ غَيْرُهُا؟ قَالَ: «لاَ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُو يَقُولُ: وَاللهُ لَا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُو يَقُولُ: وَاللهُ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلاَ أَنْقُصُ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ» (٢٠).

وجه الاستدلال: قالوا: وهذا الاستثناء متصل فمقتضاه وجوب التطوع بمجرد الشروع فيه، قالوا: ولا يصح حملكم على أنه استثناء منقطع بمعنى أنه يقدر لكن لك أن تطوع؛ لأن الأصل في الاستثناء الاتصال فلا تقبل دعوى الانقطاع فيه بغير دليل^(٣).

واحتجوا أيضًا بالقياس على حج التطوع وعمرته فإنهما يلزمان بالشروع بالإجماع^(١).

كرلكن يجاب عن هذا بأجوبة:

وأما عن احتجاجهم بحديث طلحة فهو أن معناه لكن لك أن تطوع ويكون الاستثناء منقطعًا، وهو إن كان خلاف الأصل لكن يتعين تأويله ليجمع بينه وبين

⁽١) تحفة الفقهاء للسمر قندي (١/ ٣٥١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٦) ومسلم (١١).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩).

⁽٤) المصدر السابق.

الأحاديث التي ذكرناها.

وأما القياس على الحج والعمرة فالفرق أن الحج لا يخرج منه الإفساد لتأكد الدخول فيه بخلاف الصوم(١).

كراقوال أهل العلم:

□ الراجح: القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه فلا قضاء عليه.

الاعتكاف

ه معنى الاعتكاف لغة: قال ابن منظور: والاعتكاف: الاحتباس وعكفوا حول الشيء: استداروا. وقوم عكوف: مقيمون (٣).

قال ابن قدامة: الاعتكاف في اللغة: لزوم الشيء، وحبس النفس عليه، برَّا كان أو غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا هَاذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيَ أَنتُمُ لَهَا عَلَكِفُونَ﴾ [الانبياء:٥٦] وقال: ﴿ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰۤ أَصۡنَامِ لَهُمُ ۚ الاعراف:١٣٨].

وهو في الشرع: الإقامة في المسجد، على صفة نذكرها، وهو قربة وطاعة (٤).

قال النووي: أصل الاعتكاف في اللغة اللبث والحبس والملازمة، قال الشافعي

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

⁽٣) لسان العرب (٩/ ٢٥٥).

⁽٤) المغنى (٤/ ٥٥٥).

في سنن حرملة: الاعتكاف لزوم المرء شيئًا وحبس نفسه عليه برًّا كان أو إثمًّا (١).

حكم الاعتكاف

أجمع أهل العلم على أن الاعتكاف سنة ولا يجب إلا إذا نذره الإنسان وأوجبه على نفسه فيجب بالإجماع.

عن أبي هريرة ولله عن النبي على النبي على النبي على الله عشرة أيام، فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يومًا (٢).

قال النووي: فالاعتكاف سنة بالإجماع ولا يجب إلا بالنذر بالإجماع ويستحب الإكثار منه ويستحب ويتأكد استحبابه في العشر الأواخر من شهر رمضان (٣).

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن الاعتكاف لا يجب على الناس فرضًا إلا أن يوجبه المرء على نفسه، فيجب عليه (٤).

قال ابن رشد: والاعتكاف مندوب إليه بالشرع واجب بالنذر، ولا خلاف في ذلك إلا ما روي عن مالك أنه كره الدخول فيه مخافة أن لا يوفي شرطه (٥٠).

قال ابن قدامة: قال أبو داود: قلت لأحمد يَخلَفه: تعرف في فضل الاعتكاف شيئًا؟ قال: لا، إلا شيئًا ضعيفًا. ولا نعلم بين العلماء خلافا في أنه مسنون(٦٠).

قال ابن قدامة: ومما يدل على أنه سنة فعل النبي ﷺ ومداومته عليه، تقربًا إلى الله تعالى، وطلبًا لثوابه، واعتكاف أزواجه معه وبعده، ويدل على أنه غير واجب أن أصحابه لم يعتكفوا، ولا أمرهم النبي ﷺ به إلا من أراده، وقال ﷺ: «من أراد أن

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/٣٢٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٤٤).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٢٣).

⁽٤) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٩).

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/٤٢٧).

⁽٦) المغني (٤/ ٥٥٥–٥٤٦).

يعتكف فليعتكف العشر الأواخر» ولو كان واجبًا لما علقه بالإرادة (١١).

مكان الاعتكاف

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يصح الاعتكاف إلا إذا كان في مسجد جامع تقام فيه الجمع والجهاعات، وهذا قول ابن عباس وروي هذا القول عن علي بن أبي طالب وابن مسعود، وبه قال عروة بن الزبير والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليهان والزهري وأبو جعفر محمد بن علي وهو أحد قولي مالك وهو قول أحمد (٢).

القول الثاني: يجوز الاعتكاف في أي مسجد.

روي عن سعيد بن جبير وأبي قلابة وإبراهيم النخعي وهمام بن الحارث وأبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي الأحوص والشعبي، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والثوري وهو أحد قولي مالك وبه يقول ابن علية وداود والطبري (٣).

القول الثالث: لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة (المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى) روي هذا القول عن حذيفة بن اليهان وسعيد بن المسيب.

القول الأول: لا يصح الاعتكاف إلا إذا كان في مسجد جامع تقام فيه الجمع والجهاعات، وهذا قول ابن عباس وروي هذا القول عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وبه قال عروة بن الزبير والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليهان والزهري وأبو جعفر محمد بن علي وهو أحد قولي مالك وهو قول أحمد أ.

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب قال: «لا اعتكاف إلا في

⁽١) المغنى (٤/ ٢٥٦).

⁽٢) الاستذكار (٣/ ٣٨٥).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المصدر السابق.

مسجد جماعة»(١).

عن ابن عباس قال: لا اعتكاف الا في مسجد تجمع فيه الصلوات (٢).

عن قتادة أن ابن عباس والحسن قالا: لا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلاة (٣).

عن عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، قال: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة يجمع فيه (٤).

عن غندر، عن شعبة، قال: سألت الحكم وحمادًا عن الاعتكاف؟ فقالا: لا تعتكف إلا في مسجد يجمعون فيه (٥).

عن وكيع، عن معمر، عن أبي جعفر، قال: لا اعتكاف إلا في مسجد يجمع فيه (٦).

عن وكيع، عن هشام، عن أبيه، قال: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة (٧).

عن معمر، عن رجل، عن الحسن، وعن هشام بن عروة، عن أبيه قال: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة (^).

(١) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٨٠٠٩) عن الثوري، عن جابر الجعفي، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب به، وجابر الجعفي ضعيف.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في مسائله (٧٣٣) من طريق بهز بن أسد حدثنا همام عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس به.

(٣) أخرجه البيهقي (٤/ ٣١٦) عن أبي الحسن بن أبي المعروف الفقيه أخبرنا أبو سعيد: عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الرازي حدثنا محمد بن أيوب أخبرنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة، أن ابن عباس والحسن به، وعبد الله بن محمد بن عبد الوهاب لم أقف على أحد وثقه.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٦) وعبد الرزاق (٨٠١٧).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٧).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٨) معمر هو ابن يحيى بن سام بن موسى مقبول.

(٧) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٩).

(٨) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٨٠١٠) وشيخ معمر مبهم لا يعرف من هو لكن تقدم أثر

عن الثوري، عن علي بن الأقمر، عن شداد بن الأزمع قال: اعتكف رجل في المسجد في خيمة له فحصبه الناس. قال: فأرسلني الرجل إلى عبد الله بن مسعود، فجاء عبد الله فطرد الناس، وحسَّن ذلك (١).

كراقوال أهل العلم:

قال مالك: والأمر الذي لا اختلاف فيه أنه لا ينكر الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة، قال: ولا أراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع إلا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه إلى الجمعة أو يدعها، قال: فإن كان مسجدًا لا تجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه إتيان الجمعة في مسجد سواه، فإني لا أرى بأسًا في الاعتكاف فيه؛ لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه: ﴿ وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِي ٱلْمَسَاجِدِ اللهِ المساجد كلها ولم يخص منها شيئًا (٢).

قال ابن قدامة:...فذهب أبو عبد الله إلى أن كل مسجد تقام فيه الجماعة يجوز الاعتكاف فيه، ولا يجوز في غيره (٣).

القول الثاني: يجوز الاعتكاف في أي مسجد.

روي عن سعيد بن جبير وأبي قلابة وإبراهيم النخعي وهمام بن الحارث وأبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي الأحوص والشعبي، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والثوري وهو أحد قولي مالك وبه يقول ابن علية وداود والطبري^(٤).

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، وعن رجل، عن الحسن كانا

هشام بن عروة، عن أبيه من طريق آخر صحيح.

⁽١) إسناده صحيح إلى شداد: أخرجه عبد الرزاق (٨٠١٥).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٩٨).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٦٤).

⁽٤) الاستذكار (٣/ ٣٨٥).

يرخصان في الاعتكاف في مسجد القبائل التي تقام فيها الصلاة(١١).

عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم قال: كان لا يرى بأسا بالاعتكاف في هذه المساجد مساجد القبائل، قال منصور: وكان سعيد بن جبير يعتكف في مسجد قومه (٢).

عن الثوري، عن عمرو بن عامر قال: كان أبو الأحوص يعتكف في مسجد قومه (٣).

كراقوال أهل العلم:

قال الكاساني: وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يجوز إلا في مسجد تصلى فيه الصلوات كلها^(٤).

قال الشافعي: والاعتكاف في المسجد الجامع أحب إلينا، وإن اعتكف في غيره فمن الجمعة إلى الجمعة (٥).

قال النووي: قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط المسجد لصحة الاعتكاف وأنه يصح في كل مسجد وبه قال مالك وداود (٢٠).

القول الثالث: لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة (المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى) روي هذا القول عن حذيفة بن اليهان وسعيد بن المسيب.

عن ابن عيينة عن جامع بن أبي راشد قال: سمعت أبا وائل يقول: قال حذيفة لعبد الله: قوم عكوف بين دارك ودار أبي موسى لا تنهاهم؟ فقال له عبد الله: فلعلهم أصابوا وأخطأت وحفظوا ونسيت. فقال حذيفة: لا اعتكاف إلا في هذه المساجد

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٨٠١١) وشيخ أبي سلمة مبهم لا يعرف من هو.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٢).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٠١٣).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٣).

⁽٥) الأم للشافعي ط دار الوفاء (٣/ ٢٦٦).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٢٧).

الثلاثة مسجد المدينة ومسجد مكة ومسجد إيلياء (١).

(١) صحيح موقوفًا: أخرجه عبد الرزاق (٨٠١٦)، وعنه الطبراني في الكبير (٩٣٩٧) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق به.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٣/ ٤٣٤) من طريق سفيان به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٢) قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن واصل الأحدب عن إبراهيم قال: جاء حذيفة إلى عبد الله فقال: ألا أعجبك من قومك عكوف بين دارك ودار الأشعري – يعني: المسجد – قال عبد الله: ولعلهم أصابوا وأخطأت، فقال حذيفة: أما علمت أنه لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد رسول الله عليه، وما أبالي اعتكف فيه أو في سوقكم هذه.

وأخرجه أيضا الطبراني في المعجم الكبير (٩٣٩٤) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ ابن الْمِنْهَالِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةً، عَنِ الحُجَّاجِ، عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ الْأَعْوَرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، أَنْ حُذَيْفَةً، قَالَ لابْنِ مَسْعُودٍ: أَلا تَعْجَبْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَ دَارِكَ، وَدَارِ أَبِي مُوسَى يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُعْتَكِفُونَ، فَقَالَ: لَعَلَّهُمْ أَصَابُوا، وَأَخْطَأْتَ».

وأخرجه أيضًا الطبراني في المعجم الكبير (٩٣٩٥) قال: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بن الْمِنْهَالِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ حُذَيْفَةَ قَالَ لاَبْنِ مَسْعُودٍ: أَلا تَعْجَبْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَ دَارِكَ وَدَارِ أَبِي مُوسَى يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُعْتَكِفُونَ، قَالَ: فَلَعَلَّهُمْ أَصَابُوا، وَأَخْطَأْتَ أَوْ حَفِظُوا، وَنَسِيتَ، قَالَ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لا اعْتِكَافَ إِلا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ.

قلت: ومدارها على إبراهيم النخعي وهو لم يسمع من أحد من الصحابة. انظر جامع التحصيل (ص١٤١)، ت (١٣).

وأخرجه مرفوعًا سعيد بن منصور كما في المحلى (٥/ ١٩٥)، والإسهاعيلي في معجم شيوخه (٣٤٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٧/ ٢٠١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٣٥٧)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ١٥) كلهم من طريق سفيان فذكره مرفوعًا. وفي رواية سعيد بن منصور: «أو قال: مسجد الجماعة».

والرواية الموقوفة أرجح، فقد رواها: عبد الرزاق بن همام الثقة الحافظ في «مصنفه»، وابن أبي عمر العدني الصدوق الحافظ، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي المتفق على توثيقه، كلاهما عند الفاكهي في أخبار مكة.

وأما الرواية المرفوعة فقد رواها جماعة من أصحاب ابن عيينة: هشام بن عمار عند الطحاوي في مشكل الآثار، ومحمد بن الفرج في معجم شيوخ الإسهاعيلي، ولم تصح عنهما، وقد صحت عن

وزاد بعضهم فيه: أو مسجد جماعة.

عن همام، عن قتادة، عن ابن المسيب، قال: لا اعتكاف إلا في مسجد نبي (١).

□ الراجع: القول الأول وهو عدم صحة الاعتكاف إلا إذا كان في مسجد جامع تقام فيه الجمع والجماعات.

وقت دخول المعتكف

🗐 اختلف أهل العلم في وقت حخول المعتكف على قولين:

القول الأول: أن المعتكف لابد أن يدخل المسجد قبل غروب شمس يوم عشرين من رمضان، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في رواية (٢).

قال النووي: قوله (إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه) احتج به من يقول: يبدأ بالاعتكاف من أول النهار. وبه قال الأوزاعي والثوري والليث في أحد قوليه، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد: يدخل فيه قبل غروب الشمس إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر، وأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف وانقطع فيه وتخلى بنفسه بعد صلاته الصبح لا أن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف بل كان من قبل المغرب معتكفًا لابئًا في جملة المسجد فلما صلى الصبح انفرد (٣).

قال النووي أيضًا: قال الشافعي والأصحاب: ومن أراد الاقتداء بالنبي ﷺ في

سعيد بن منصور الثقة الحافظ عند ابن حزم في المحلى لكنه شك في لفظ المتن، ومحمود بن آدم المروزي عند البيهقي والذهبي في السير، لكن شيخ البيهقي شك هو في المتن الذي حدثه به. وجزم راويه عند الذهبي بذكر المساجد الثلاثة لكن في إسناد الذهبي إليه مطاعن وعلل. اهد. من «أحاديث ومرويات في الميزان» (٩/٢) لمحمد عمرو عبد اللطيف كَلَتُهُ بتصرف. وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني (٦/ ٢٧٨٢) برقم (٢٧٨٦).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٥) وعبد الرزاق (٨٠٠٨).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١٣٨).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٨/ ٦٨).

اعتكاف العشر الأواخر من رمضان فينبغي أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين منه لكيلا يفوته شيء منه (١).

قال ابن حجر: وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري، وقال الأئمة الأربعة وطائفة: يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن إنها تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح (٢).

قال ابن عبد البر: وأما قولهم في هذا: عن يحيى بن سعيد بإسناده أن رسول الله على الله عند أراد أن يعتكف صلى الصبح ثم دخل في معتكفه، فلا أعلم من فقهاء الأمصار من قال به إلا الأوزاعي، وقد قال به طائفة من التابعين وهو ثابت عن النبي على ذكر الأثرم قال: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن المعتكف في أي وقت يدخل معتكفه؟ فقال: يدخله قبل غروب الشمس فيكون يبتدئ ليلته، فقيل له: قد روى يحيى ابن سعيد عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين أن النبي على كان يصلي الفجر ثم يدخل معتكفه، فسكت: وروي عن ابن مسعود مثله (٣).

قال ابن قدامة: وإن أحب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان تطوعًا، ففيه روايتان: إحداهما، يدخل قبل غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين؛ لما روي عن أبي سعيد أن رسول الله على كان يعتكف العشر الأوسط من رمضان، حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه، قال: «من كان اعتكف معي، فليعتكف العشر الأواخر» متفق عليه ولأن العشر بغير هاء عدد الليالي، فإنها عدد المؤنث، قال الله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرِ ﴾ [النجر: ٢] وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين (٥).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٢٣).

⁽٢) فتح الباري (٤/ ٢٧٧).

⁽٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١١/ ١٩٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٠٢٧) ومسلم (١١٦٧).

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٤٨٩).

القول الثاني: وهو أن يدخل المعتكف المسجد بعد صلاة فجر يوم عشرين من رمضان، وهذا قول أحمد في الرواية الأخرى عنه وقول الأوزاعي^(۱) وإسحاق بن راهويه^(۲) وسفيان الثوري والليث بن سعد في أحد قوليه^(۳) وأبو ثور^(٤) وابن المنذر وزفر بن الهذيل وأبو يوسف والقاضي عبد الوهاب والقرطبي^(٥).

كرواستدلوا بحديث عائشة عشنيا:

عن عائشة وإنه أمر بخبائه فضرب، أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من دخل معتكفه وإنه أمر بخبائه فضرب، أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان، فأمرت زينب بخبائها فضرب، وأمر غيرها من أزواج النبي والله والله الفجر، نظر، فإذا الأخبية فقال: «آلبر تردن؟» فأمر بخبائه فقوض، وترك الاعتكاف في شهر رمضان، حتى اعتكف في العشر الأول من شوال(٢).

قال الخطابي: فيه من الفقه أن المعتكف يبتدئ اعتكافه أول النهار ويدخل في معتكفه بعد أن يصلي الفجر، وإليه ذهب الأوزاعي وبه قال أبو ثور^(v).

كرتوجيه الجمهور لحديث عائشة هشك:

قال النووي: قوله: (إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه) احتج به من يقول: يبدأ بالاعتكاف من أول النهار، وبه قال الأوزاعي والثوري والليث في أحد قوليه وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد: يدخل فيه قبل غروب الشمس إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر، وأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٣٨) وشرح النووي على مسلم (٨/ ٦٨) وفتح الباري (٤/ ٢٧٧).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٤٨٩).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٨/ ٦٨) وفتح الباري (٤/ ٢٧٧).

⁽٤) معالم السنن (٢/ ١٣٨).

⁽٥) تفسير القرطبي (٢/ ٣٣٦).

⁽٦) أخرجه مسلم (١١٧٢).

⁽٧) معالم السنن (٢/ ١٣٨).

وانقطع فيه وتخلى بنفسه بعد صلاته الصبح لا أن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف بل كان من قبل المغرب معتكفًا لابثًا في جملة المسجد فلما صلى الصبح انفرد (١١).

قال ابن حجر: وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح، وهو قول الأوزاعي والليث والثوري، وقال الأئمة الأربعة وطائفة: يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن إنها تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح (٢).

□ والراجح والله أعلم: ما ذهب إليه الجمهور وهو أن المعتكف ينبغي أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين منه لكيلا يفوته شيء منه.

وقت الخروج من المعتكف

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن المعتكف يخرج من المسجد بعد غروب شمس آخر يوم من رمضان – ليلة العيد – وهو قول أبي حنيفة والشافعي والليث والأوزاعي وابن المنذر وابن حزم (٣).

القول الثاني: أنه يستحب للمعتكف أن يبت ليلة العيد في المعتكف، وهو قول مالك وأحمد وروي عن النخعي، وأبي مجلز، وأبي بكر بن عبد الرحمن، والمطلب بن حنطب، وأبي قلابة (٤).

القول الأول: أن المعتكف يخرج من المسجد بعد غروب شمس آخر يوم من رمضان.

قال ابن عبد البر: وكان الشافعي والأوزاعي يقولان: يخرج من اعتكافه إذا

⁽١) شرح النووي على مسلم (٨/ ٦٨).

⁽٢) فتح الباري (٤/ ٢٧٧).

⁽٣) انظر بداية المجتهد (١/ ٤٣٠) والاستذكار (٣/ ٣٩٥) والحاوي الكبير (٣/ ٤٨٨) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١١،١١٠) والمحلي (٥/ ١٩٨).

⁽٤) المغنى (٤/ ٤٩٠).

غربت الشمس من آخر أيامه، قال الشافعي: إذا أراد أن يعتكف العشر الأواخر دخل قبل الغروب فإذا أهل هلال شوال فقد أتم العشر وهو قول أبي حنيفة وأصحابه (١).

وقال عبد البر: قد أجمعوا في المعتكف في العشر الأول أو الوسط من رمضان أنه يخرج إذا غابت الشمس من آخر يوم من رمضان، وفي إجماعهم على ذلك ما يوهن رواية من روى يخرج من صبيحتها أو في صبيحتها، وإجماعهم على ذلك نقيض ما اختلفوا فيه من الخروج لمن اعتكف العشر الأواخر ويدل على تصويب رواية من روى يخرج فيها من اعتكافه، يعني: بعد الغروب والله أعلم (٢).

قال النووي: ويخرج بعد غروب الشمس ليلة العيد سواء تم الشهر أو نقص والأفضل أن يمكث ليلة العيد في المسجد حتى يصلي فيه صلاة العيد أو يخرج منه إلى المصلى لصلاة العيد إن صلوها في المصلى (٣).

قال الماوردي: مسألة: قال الشافعي الله ومن أراد أن يعتكف العشر الأواخر دخل فيه قبل الغروب، فإذا أهل شوال فقد أتم العشر. قال الماوردي: وهذا صحيح إذا أراد أن يعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان لنذر أو غيره، دخل فيه قبل غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين وخرج منه بعد غروب الشمس من ليلة شوال، وإنها أمرناه بالدخول فيه قبل الغروب والخروج منه بعد الغروب؛ ليكون مستوفيًا للعشر بكهاله، ولا يمكن استيفاء ذلك إلا بالمجاوزة، كها لا يمكن استيفاء الصيام إلا بمجاوزة الإمساك إلى جزء من الليل (٤).

قال ابن حزم: ويخرج إذا غاب جميع قرص الشمس سواء كان ذلك في رمضان أو غيره (٥).

⁽١) الاستذكار (٣/ ٣٩٥).

⁽٢) الاستذكار (٣/ ٣٩٦).

⁽٣) المجموع شرح المهذب.

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٤٨٨).

⁽٥) المحلي (٥/ ١٩٨).

القول الثاني: استحباب أن يبيت المعتكف في المسجد.

🅿 واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري ﷺ:

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: سألت أبا سعيد الخدري الله على العشر سمعت رسول الله على الله القدر؟ قال: نعم، اعتكفنا مع رسول الله العشر الأوسط من رمضان، قال: فخرجنا صبيحة عشرين، قال: فخطبنا رسول الله على صبيحة عشرين فقال: «إني أريت ليلة القدر، وإني نسيتها، فالتمسوها في العشر الأواخر في وتر، فإني رأيت أني أسجد في ماء وطين، ومن كان اعتكف مع رسول الله على فليرجع»، فرجع الناس إلى المسجد وما نرى في السماء قزعة، قال: فجاءت سحابة، فمطرت، وأقيمت الصلاة، فسجد رسول الله على الطين والماء حتى رأيت أثر الطين في أرنبته وجبهته (۱).

عن أبي قلابة؛ أنه أوتي يوم الفطر في مسجد قومه، واعتكف فيه بجويرية مزينة فأقعدها في حجره، ثم اعتنقها وخرج إلى المصلى كها هو من المسجد (٢).

عن أبي معشر، عن إبراهيم، قال: كانوا يستحبون للمعتكف أن يبيت ليلة الفطر في مسجده، حتى يكون غدوه منه (٣).

عن عمران، عن أبي مجلز، قال: بت ليلة الفطر في المسجد الذي اعتكفت فيه، حتى يكون غدوك إلى مصلاك منه (٤).

قال مالك بن أنس: إنه رأى أهل الفضل إذا اعتكفوا العشر الأواخر من رمضان، لا يرجعوا إلى أهاليهم حتى يشهدوا العيد مع الناس. قال مالك: وبلغني ذلك عن أهل الفضل الذين مضوا، وذلك أحسن ما سمعت (٥).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠١٦)، (٢٠٣٦)، (٢٠٤٠) ومسلم (١١٦٧).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٧٠) عن ابن علية، عن أيوب، عن أبي قلابة به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٧١) عن وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن أبي معشر، عن إبراهيم به.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٧٢) عن وكيع عن عمران به.

⁽٥) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٣٦) رقم (٨٧٥).

قال ابن عبد البر: والصحيح في تحصيل مذهب مالك أن قيام المعتكف ليلة الفطر في معتكفه، وخروجه منه إلى العيد استحباب وفضل لا إيجاب، وهو الذي ذكر فيه قوله في موطئه بل قد نص عليه وبالله التوفيق(١).

قال النووي: ويستحب أن يمكث في معتكفه بعد هلال شوال حتى يصلي العيد أو يخرج منه إلى المصلى إن صلوها في غيره (٢).

قال ابن قدامة: ومن اعتكف العشر الأواخر من رمضان، استحب أن يبيت ليلة العيد في معتكفه. نص عليه أحمد. وروي عن النخعي، وأبي مجلز، وأبي بكر بن عبد الرحمن، والمطلب بن حنطب، وأبي قلابة، أنهم كانوا يستحبون ذلك (٣).

الراجح والله أعلم: القول الأول وهو الخروج من المسجد بعد غروب شمس
 آخر يوم من رمضان.

حكم خروج المعتكف من المسجد لحاجته

يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لحاجته كالغائط والبول.

وكذلك لو احتاج إلى الطعام والشراب إذا لم يكن عنده من يأتيه بها فله الخروج للإتيان بها ولا ينتقض اعتكافه بذلك.

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن المعتكف ليس له الخروج من معتكفه، إلا لما لا بد له منه رواه أبو له منه. قالت عائشة ﴿ السنة للمعتكف أن لا يخرج إلا لما لا بد له منه رواه أبو داود. وقالت أيضا: «كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يدني إلي رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان (٤). متفق عليه، ولا خلاف في أن له الخروج لما لا بد له، منه قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن للمعتكف أن يخرج من معتكفه

⁽١) الاستذكار (٣/ ٣٩٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/؟).

⁽٣) المغنى (٤/ ٤٩٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٠٢٩) ومسلم (٢٩٧) واللفظ لمسلم، ولفظ البخاري: وإن كان رسول الله على رأسه وهو في المسجد، فأُرَجِّلُهُ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفًا.

للغائط والبول(١).

ولأن هذا مما لا بد منه، ولا يمكن فعله في المسجد، فلو بطل الاعتكاف بخروجه إليه لم يصح لأحد الاعتكاف، ولأن النبي ﷺ كان يعتكف، وقد علمنا أنه كان يخرج لقضاء حاجته، والمراد بحاجة الإنسان البول والغائط، كني بذلك عنهما؛ لأن كل إنسان يحتاج إلى فعلهما، وفي معناه الحاجة إلى المأكول والمشروب، إذا لم يكن له من يأتيه به، فله الخروج إليه إذا احتاج إليه، وإن بغته القيء، فله أن يخرج ليتقيأ خارج المسجد، وكل ما لا بد له منه، ولا يمكن فعله في المسجد، فله الخروج إليه، ولا يفسد اعتكافه وهو عليه، ما لم يطل، وكذلك له الخروج إلى ما أوجبه الله تعالى عليه، مثل من يعتكف في مسجد لا جمعة فيه، فيحتاج إلى خروجه ليصلي الجمعة، ويلزمه السعى إليها، فله الخروج إليها، ولا يبطل اعتكافه، وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا يعتكف في غير الجامع، إذا كان اعتكافه يتخلله جمعة فإن نذر اعتكافًا متتابعًا، فخرج منه لصلاة الجمعة، بطل اعتكافه، وعليه الاستئناف؛ لأنه أمكنه فرضه بحيث لا يخرج منه، فبطل بالخروج، كالمكفر إذا ابتدأ صوم الشهرين المتتابعين في شعبان أو ذي الحجة. ولنا أنه خرج لواجب، فلم يبطل اعتكافه؛ كالمعتدة تخرج لقضاء العدة، وكالخارج لإنقاذ غريق، أو إطفاء حريق، أو أداء شهادة تعينت عليه، ولأنه إذا نذر أيامًا فيها جمعة، فكأنه استثنى الجمعة بلفظه (٢).

إذا خرج المعتكف من المسجد لغير حاجة

ذهب جمهور العلماء؛ أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وابن حزم إلى أن المعتكف إذا خرج من المسجد لغير حاجة بطل اعتكافه؛ لأن الخروج ينافي الاعتكاف، فأبطله بغير عذر.

قال أبو حنيفة: إذا خرج من المسجد ساعة أو أكثر لغير غائط ولا بول ولا جمعة

⁽١) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٩) قال: وأجمعوا على أن للمعتكف أن يخرج من معتكفه للغائط والبول.

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٥).

فقد أفسد اعتكافه وعليه أن يستقبل الاعتكاف(١١).

قال الكاساني: فإن خرج من المسجد لغير عذر؛ فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة وإن كان ساعة، وعند أبي يوسف ومحمد: لا يفسد حتى يخرج أكثر من نصف يوم (٢).

قال الشافعي: وإذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه (٣).

وقال العمراني: وإن خرج المعتكف من المسجد بغير عذر. بطل اعتكافه؛ لأن الخروج ينافي الاعتكاف، فأبطله بغير عذر (٤).

قال ابن قدامة: فصل: إذا خرج لما له منه بد، بطل اعتكافه وإن قل، وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم؛ لأن اليسير معفو عنه (٥).

قال ابن حزم: مسألة: ولا يبطل الاعتكاف شيء إلا خروجه عن المسجد لغير حاجة عامدًا ذاكرًا؛ لأنه قد فارق العكوف وتركه (١).

⁽١) الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (٢/ ٢٧٨).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٥).

⁽٣) الأم للشافعي ط دار الوفاء (٣/ ٢٦٦).

⁽٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٥٨٥).

⁽٥) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٦٩).

⁽٦) المحلي (٥/ ٢١٢).

إذا خرج المعتكف من المسجد ناسيًا

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: اعتكافه صحيح لم يبطل.

🕸 القول الثاني: يبطل اعتكافه إذا خرج ناسًا.

كرواليك أقوالهم:

قال العمراني: وإن خرج المعتكف من المسجد ناسيًا أو مكرهًا.. لم يبطل اعتكافه؛ لقوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»(١).

قال ابن قدامة: وإن خرج ناسيًا، فقال القاضي: لا يفسد اعتكافه؛ لأنه فعل المنهي عنه ناسيًا، فلم تفسد العبادة، كالأكل في الصوم. وقال ابن عقيل: يفسد؛ لأنه ترك للاعتكاف، وهو لزوم للمسجد، وترك الشيء عمده وسهوه سواء، كترك النية في الصوم (٢).

قال السمرقندي: ولهذا إنه إذا خرج من المسجد ناسيا للاعتكاف يفسد اعتكافه فالنسيان لم يجعل عذرا في باب الاعتكاف وفي باب الصوم جعل عذرا بالنص الخاص (٣).

قال ابن حزم: ومن عصى ناسيًا أو خرج ناسيًا أو مكرهًا أو باشر أو جامع ناسيًا أو مكرهًا فالاعتكاف تام لا يكدح كل ذلك فيه شيئًا؛ لأنه لم يعمد إبطال اعتكافه وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»(٤).

الظاهر والله أعلم: أنه لا شيء عليه إذ لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، ولما قال الله

⁽١) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٥٩٣).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٧٤).

⁽٣) تحفة الفقهاء (١/ ٣٧٥).

⁽٤) المحلى (٥/ ٢١٢).

تعالى: ﴿ اَمْنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَيْكِهِ وَكُنُبِهِ وَرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ وَرَسُلِهِ وَلَيْكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الله وَالله وَ الله وَ الله وَ الله وَالله وَ الله وَ الله وَالله وَلَا يُكِلِّفُ الله وَسُعَهَا لَهُ الله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَسُعَهَا لَهُ وَسُعَها لَهُ وَسُعَها الله وَالله وَالله وَالله وَسُعَها لَهُ وَلَا مُن لَا تُوافِي وَعَلَيْها مَا الله وَالله وَلْهُ وَلِهُ وَالله وَلِهُ وَالله وَله وَالله وَلَا وَالله و

حكم خروج المعتكف من المسجد لعيادة المرضى واتباع الجنائز

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: لا يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد لعيادة المرضى ولا لاتباع الجنائز.

وهو قول: عطاء، وعروة، ومجاهد، والزهري، ومالك، والشافعي، وأصحاب الرأي ورواية عن أحمد (٢).

القول الثاني: وهو جواز عيادة المريض واتباع الجنائز للمعتكف.

وهو قول: علي رفيه وبه قال سعيد بن جبير، والنخعي والشعبي والحسن وقتادة وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهو رواية عن أحمد.

القول الأول: لا يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد لعيادة المرضى ولا لاتباع الجنائز.

كر آثار الصحابة والتابعين القائلين بهذا القول:

عن عروة، عن عائشة، أنها قالت: السنة على المعتكف: أن لا يعود مريضًا، ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة، ولا يباشرها، ولا يخرج لحاجة، إلا لما لا بد منه، ولا اعتكاف إلا بصوم، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع، قال أبو داود: غير عبد الرحمن

⁽١) أخرجه مسلم (١٢٥).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٤٧٠) والمجموع (٦/ ٣٤٩).

لا يقول فيه: «قالت السنة». قال أبو داود: جعله قول عائشة (١).

عن عبدِ الرحمنِ بن القاسِمِ، عن أبيه، عن عائشة، قال النَّفيليُّ: قالت: كان النبيُّ ﷺ يَمُرُّ بالمريضِ وهو معتكِفٌ، فيمرُّ كها هو ولا يُعرِّج يسألُ عنه. وقال ابنُ عيسى: قالت: إن كان النبيُّ ﷺ يعودُ المريضَ وهو مُعْتكِفُ (٢).

عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: إن كنت لأدخل البيت للحاجة، والمريض فيه، فها أسأل عنه إلا وأنا مارة، وإن كان رسول الله ﷺ ليدخل علي رأسه وهو في المسجد فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة، إذا كان معتكفًا (٣).

⁽۱) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (۲٤٧٣) عن وهب بن بقية، أخبرنا خالد، عن عبد الرحمن يعني: ابن إسحاق – عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به – وأخرجه الدارقطني (٢٣٦٣) (٢٣٦٤) من طريق محمد بن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعن عروة بن الزبير، عن عائشة أنها أخبرتها أن رسول الله كل كان يعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكفهن أزواجه من بعده، وأن السنة للمعتكف أن لا يخرج إلا لحاجة الإنسان ولا يتبع جنازة ولا يعود مريضًا ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة، ويأمر من اعتكف أن يصوم». يقال: إن قوله: وأن السنة للمعتكف إلى آخره ليس من قول النبي كل وأخرجه البيهقي في الشعب (٢٣٦٣) من طريق عبيد بن شريك، حدثنا عيى، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده، والسنة في يعتكف أن لا يخرج إلا للحاجة التي لا بد منها، ولا يعود مريضًا، ولا يمس امرأة، ولا يباشرها، ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة، والسنة في المعتكف أن يصوم. أخرجاه في الصحيح من حديث الليث دون قوله: والسنة في المعتكف أن يصوم. أخرجاه في الصحيح من حديث الليث دون قوله: والسنة في المعتكف أن يقد قيل: إنه من قول عروة، والله من حديث الليث دون قوله: والسنة في المعتكف... إلى آخره، فقد قيل: إنه من قول عروة، والله أعلم.

⁽٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٤٧٢) ومن طريقه البيهقي (٤/ ٣٢١) من طريق عبدِ السلامِ بنِ حَربٍ، أخبرنا الليثُ بن أبي سُلَيم، عن عبدِ الرحمنِ بن القاسِمِ، عن أبيه عن عائشة به، والليث بن أبي سليم ضعيف وأخرجه مسلم موقوفًا من قول عائشة كها في الحديث الذي بعده.

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٩٧).

عن وكيع، عن سفيان، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب (ح) وعن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء قالا: المعتكف لا يشهد جنازة، ولا يعود مريضًا (١).

عن الزهري، قال: لا يخرج المعتكف إلا لحاجة لا بدله منها، من غائط أو بول، ولا يتبع جنازة، ولا يعود مريضًا، ولا يجيب دعوة، ولا يمس امرأة، ولا يباشرها(٢).

عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: المعتكف لا يجيب دعوة، ولا يعود مريضًا ولا يتبع جنازة، ولا اعتكاف إلا بصيام، ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة (٣).

عن وكيع، عن هشام، عن أبيه، قال: لا يجيب دعوة، ولا يعود مريضا، ولا يحضر جنازة (٤).

عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: المعتكف لا يتبع جنازة، ولا يعود مريضًا (٥٠).

كرأقوال أهل العلم:

قال مالك: لا يأتي المعتكف حاجة، ولا يخرج لها، ولا يعين أحدًا إلا أن يخرج لحاجة الإنسان. ولو كان خارجا لحاجة أحد، لكان أحق ما يخرج إليه، عيادة

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٥) وعبد الرزاق (٨٠٥٦) من طريق سفيان، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة؛ أنها كانت تمر بالمريض من أهلها وهي معتكفة، فلا تعرض له. وإسناده صحيح.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٦) وأخرجه عبد الرزاق (٨٠٥٣) عن ابن جريج، عن عطاء قال: المعتكف لا يتبع جنازة، ولا يعود مريضًا

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٧) وعبد الرزاق (٨٠٥١)، (٨٠٥٢) من طرق عن الزهري.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٩) وأخرجه عبد الرزاق (٨٠٥٤) من طريق هشام ابن عروة به.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٩).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٨) ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد متكلم فيها.

المريض، والصلاة على الجنائز واتباعها(١).

وقال مالك أيضًا: ولا يكون المعتكف معتكفًا حتى يجتنب ما يجتنب المعتكف؟ من عيادة المريض، والصلاة على الجنائز، ودخول البيت، إلا لحاجة الإنسان^(٢).

قال الشافعي: ويخرج المعتكف لحاجته إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره ولا يمكث بعد فراغه من حاجته، ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله...قال: ولا يعود المريض ولا يشهد الجنازة إذا كان اعتكافًا واجبًا (٣).

قال في الشرح الكبير: ولا يعود مريضا ولا يشهد جنازة إلا أن يشترطه فيجوز، وعنه: له ذلك من غير شرط، اختلفت الرواية عن الامام أحمد في الخروج لعيادة المريض وشهود الجنازة مع عدم الشرط فروي عنه: ليس له فعله (٤).

قال المرداوي في الإنصاف: قوله: ولا يعود مريضًا ولا يشيع جنازة وكذا كل قربة كزيارة وتحمل شهادة وأدائها وتغسيل ميت وغيره إلا أن يشترط وهذا المذهب في ذلك كله نص عليه، قال في الفروع: اختاره الأصحاب (٥٠).

قال الماوردي: أما عيادة مريض في المسجد أو حضور جنازة في المسجد فلا يمنع منه المعتكف، فأما إن خرج من المسجد لعيادة مريض أو حضور جنازة من غير شرط كان في نيته، لم يَخْلُ حاله من أحد أمرين:

إما أن يكون من ذوي رحمه، وليس له من يقوم بمرضه، أو بدفنه، فهو مأمور بالخروج لأجله، وإذا خرج عاد وبنى على اعتكافه كالعدة التي تخرج المرأة لأجلها ثم ترجع فتبني، وفيه وجه آخر إنه يستأنف.

وإما أن يكون بخلاف ذلك فهو ممنوع من عيادته، وحضور جنازته، فإن خرج

⁽١) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٤٩) رقم (١١١٠).

⁽٢) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٤٩) رقم (١١١١).

⁽٣) الأم للشافعي ط دار الوفاء (٣/ ٢٦٦).

⁽٤) الشرح الكبير على متن المقنع (٣/ ١٣٧).

⁽٥) الإنصاف (٣/ ٢٦٦).

بطل اعتكافه. ولما روى الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت: قضاء السنة أن لا يعود المعتكف مريضًا، ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة ولا يباشرها، ولا يخرج إلا فيها له منه بد. وروت عائشة وسنط أن رسول الله عليه كان يمر بالمريض فيمر ولا يعرج عليه وكان يسأل عنه (١).

🕸 القول الثاني: وهو جواز عيادة المريض واتباع الجنائز للمعتكف.

وهو قول علي الله وبه قال سعيد بن جبير، والنخعي والشعبي والحسن وقتادة وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهو رواية عن أحمد.

عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «المعتكف يتبع الجنازة، ويعود المريض»(٢).

عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، قال: إذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة، وليَعُدِ المريض، وليحضر الجنازة، وليأت أهله، وليأمرهم بالحاجة وهو قائم (٣).

عن الشيباني، عن سعيد بن جبير، قال: يشهد الجمعة، ويعود المريض، ويشهد الجنازة، ويخرج إلى الحاجة، ويجيب الإمام، وذلك أن عمرو بن حريث أرسل إليه وهو معتكف فلم يأته، فأرسل إليه فأتاه (٤).

عن هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كانوا يحبون للمعتكف أن يشترط هذه الخصال وهي له وإن لم يشترط؛ عيادة المريض، وأن يتبع الجنازة، ويشهد الجمعة (٥).

⁽١) الحاوي الكبير (٣/ ٤٩٥).

⁽٢) ضعيف جدًّا: أخرجه ابن ماجه (١٧٧٧) من طريق الهياج الخراساني قال: حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن متروك الرحمن، عن عبد الخالق، عن أنس بن مالك به، وهياج ضعيف وعنبسة بن عبد الرحمن متروك وشيخه عبد الخالق مجهول.

⁽٣) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٤).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٥)، (٩٧٢٧) وعبد الرزاق (٨٠٥٠) من طريق الشيباني به.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٨).

عن ابن فضيل، عن مطرف، عن الشعبي، قال: يخرج إلى الغائط، ويعود المريض، ويأتي الجمعة، ويقوم على الباب(١١).

عن وكيع، عن علي بن مبارك، عن يحيى، عن أبي سلمة، قال: المعتكف يعود المريض، ويشهد الجمعة، ويقوم مع الرجل في الطريق يسائله (٢).

عن معمر، عن قتادة، كان يرخص للمعتكف أن يعود المريض، ولا يجلس، وكان يرخص له أن يشيع الجنازة (٣).

عن وكيع، عن يزيد، عن الحسن، قال: يأتي الغائط، ويتبع الجنازة، ويعود المريض (١٠).

قال ابن قدامة: وروى عنه الأثرم، ومحمد بن الحكم، أن له أن يعود المريض، ويشهد الجنازة، ويعود إلى معتكفه (٥٠).

والصواب والله أعلم ما ذهب إليه الجمهور وهو عدم جواز عيادة المريض ولا اتباع الجنائز؛ لأن فيه مخالفة لمعنى الاعتكاف وهو اللبث والمكث في المسجد.

هل يشترط الصيام للمعتكف؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: يجوز الاعتكاف بدون الصوم ولا يجب على المعتكف الصوم، وهو قول على بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٩).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣١) وعبد الرزاق (٨٠٥٧) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن به.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٨٠٥٨) ورواية معمر عن قتادة متكلم فيها.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٢).

⁽٥) المغنى (٤/ ٤٧٠).

وإسحاق في رواية عنهما وابن علية وداود(١).

القول الثاني: يجب على المعتكف الصوم وأنه لا اعتكاف إلا بصوم، وهو قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والليث والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وإسحاق وأحمد في الرواية الأخرى (٢).

القول الأول: يجوز الاعتكاف بدون الصوم ولا يجب على المعتكف الصوم، وهو قول على بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق في رواية عنها وابن علية وداود وابن حزم (٣).

كرادلة القول الأول:

عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب على الله، أنه قال: يا رسول الله، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، فقال له النبي عَلَيْهُ: «أوف نذرك فاعتكف ليلة»(٤).

قال القسطلاني: ولم يأمره عليه الصلاة والسلام بصوم فدل على أن الصوم ليس بشرط الاعتكاف كما مرَّ^(ه).

قال النووي: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في صحة الاعتكاف بغير صوم وفي صحته بالليل كما يصح بالنهار، سواء كانت ليلة واحدة أو بعضها أو أكثر ودليله حديث عمر هذا(٢).

⁽١) التمهيد (١١/ ١٩٩–٢٠٠) والاستذكار (٣/ ٣٩٣) والمغنى لابن قدامة (٤/ ٤٥٩).

 ⁽۲) معالم السنن (۲/۱۳۷) والاستذكار (۳/۳۹۳) والمغني لابن قدامة (٤/٩٥٤) والمحلى
 (٥/ ١٨١).

⁽٣) التمهيد (١١/ ١٩٩-٢٠٠) والاستذكار (٣/ ٣٩٣) والمغنى لابن قدامة (٤/ ٥٥٩).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٠٤٢) ومسلم (١٦٥٦) وبوب له البخاري: باب من لم ير عليه صومًا إذا اعتكف.

⁽٥) شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٤٤٧).

⁽٦) شرح النووي على مسلم (١١/ ١٢٤).

قال ابن بطال: احتج بهذا الحديث من أجاز الاعتكاف بغير صوم... وقالت طائفة: الصوم لا يجب على المعتكف فرضًا؛ لأن الله لم يوجبه في كتابه ولا رسوله، فلا يجب على المعتكف الصوم إلا أن يوجبه نذرًا، فيجب الوفاء بالنذر (١١).

عن عائشة وضاء قالت: كان رسول الله وسي يعتكف في كل رمضان، وإذا صلى الغداة دخل مكانه الذي اعتكف فيه، قال: فاستأذنته عائشة أن تعتكف، فأذن لها، فضربت فيه قبة، فسمعت بها حفصة، فضربت قبة، وسمعت زينب بها، فضربت قبة أخرى، فلم انصرف رسول الله وسي من الغداة أبصر أربع قباب، فقال: «ما هذا؟»، فأخبر خبرهن، فقال: «ما حملهن على هذا؟ آلبر؟ انزعوها فلا أراها»، فنزعت، فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال(٢).

وفي لفظ مسلم: فأمر بخبائه فقوض، وترك الاعتكاف في شهر رمضان، حتى اعتكف في العشر الأول من شوال.

قال ابن حجر: في رواية الأوزاعي فرجع فلما أن أعتكف، وفي رواية ابن فضيل: فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال، وفي رواية أبي معاوية: فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال، ويجمع بينه وبين رواية ابن فضيل بأن المراد بقوله: آخر العشر من شوال انتهاء اعتكافه، قال الإسماعيلي: فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم؛ لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام (٣).

كرجواب ابن القيم عن هذا الحديث:

قال ابن القيم: وقد احتج من لا يرى الصوم شرطًا في الاعتكاف لدخول يوم العيد في اعتكافه وهذا لا يدل، فإن الحديث رواه البخاري وقال: حتى اعتكف عشرًا من شوال لم يذكر غيره.

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ١٧٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٤١) ومسلم (١١٧٢).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢٧٦).

وفي صحيح مسلم: اعتكف في العشر الأول من شوال وهذا لا يقتضي دخول يوم العيد فيه كما يصح أن يقال: صام في العشر الأول من شوال، وفي لفظ له: حتى اعتكف في آخر العشر من شوال وعدم الدلالة في هذا ظاهرة.

وقولها: اعتكف العشر الأول من شوال ليس بنص في دخول يوم العيد في اعتكافه بل الظاهر أنه لم يدخله في اعتكافه؛ لاشتغاله فيه بالخروج إلى المصلى وصلاة العيد وخطبته ورجوعه إلى منزله لفطره في ذلك ذهاب بعض اليوم فلا يقوم بقية اليوم مقام جميعه (١).

عن ابن عباس، أن النبي عَلَيْ قال: «ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه» (٢). رفعه هذا الشيخ وغيره لا يرفعه.

عن عبد العزيز بن محمد، عن أبي سهيل، قال: كان على امرأي اعتكاف ثلاثة أيام في المسجد الحرام، فسألت عمر بن عبد العزيز، وعنده ابن شهاب، قال: قلت: عليها صيام. قال ابن شهاب: لا يكون اعتكاف إلا بصيام. فقال له عمر بن عبد العزيز: أعن النبي عليه الله عمر عمر؟ قال: لا قال: فعن عمر؟ قال: لا قال: فعن عمر؟ قال: لا قال: فعن عثمان؟ قال: لا قال عمر: ما أرى عليها صيامًا. فخرجت فوجدت فاوسًا وعطاء بن أبي رباح، فسألتها، فقال طاوس: كان ابن عباس لله لا يرى عليها صياما إلا أن تجعله على نفسها. قال: وقال عطاء: ذلك رأبي (٣).

عن ابن علية، عن ليث، عن الحكم، عن علي، وعبد الله، قالا: المعتكف ليس

⁽١) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٧/ ٩٨).

⁽٢) ضعيف: أخرجُه الدارقطني (٢٣٥٥) والحاكم (١/ ٤٣٩) والبيهقي (٣١٨/٤) من طريق عبدالله بن محمد بن نصر الرملي حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني حدثنا عبد العزيز بن محمد عن أبي سهيل عم مالك عن طاوس عن ابن عباس به مرفوعًا.

قال ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام: وعبد الله بن محمد بن نصر الرملي هذا لا أعرفه. وقال ابن حجر في الدراية (١/ ٢٨٨): والصواب موقوف.

⁽٣) إسناده حسن: أخرجه الدارمي (١٦٤) من طريق عبد العزيز بن محمد، عن أبي سهيل به، وعبد العزيز بن محمد هو الدراوردي وهو صدوق.

عليه صوم، إلا أن يشترط ذلك على نفسه (١).

عن عبدة بن سليمان، عن سعيد، عن أبي معشر، عن إبراهيم قال: ليس عليه صوم، إلا أن يكون أوجب ذلك على نفسه (٢).

قال ابن حزم: مسألة: وليس الصوم من شروط الاعتكاف لكن إن شاء المعتكف صام وإن شاء لم يصم (٣).

القول الثاني: يجب على المعتكف الصوم وأنه لا اعتكاف إلا بصوم، وهو قول ابن عمر وابن عباس (٤) وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والليث والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وإسحاق وأحمد في الرواية الأخرى (٥).

كر أدلة القول الثاني:

عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، أن عمر الله جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة، أو يومًا عند الكعبة، فسأل النبي ﷺ فقال: «اعتكف وصم»(١).

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (۹۷۱٦) الليث هو ابن أبي سليم ضعيف. والحكم هو ابن عتيبة والحكم لم يسمع من علي، ولا من ابن مسعود. انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (۱/ ۲۲۰).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢١).

(٣) المحلي (٥/ ١٨١).

(٤) قال ابن عبد البر: واختلف في هذه المسألة عن ابن عباس وروى عنه طاوس: ليس على المعتكف صوم إلا أن يجعله على نفسه. رواه أبو سهيل نافع بن مالك عن طاوس، وروى عنه عطاء ومقسم وأبو فاختة: لا اعتكاف إلا بصوم. وكذلك روى ليث عن طاوس، انظر الاستذكار (٣/ ٣٩٣).

(٥) معالم السنن (٢/ ١٣٧) والاستذكار (٣/ ٣٩٣) والمغني لابن قدامة (٤/ ٤٥٩) وشرح السنة للمغوي (٦/ ٣٩٥).

عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي قال: لا اعتكاف إلا بصوم (٢).

عن حاتم بن إسهاعيل، عن جعفر، عن أبيه، عن علي، قال: لا اعتكاف إلا صوم^(٣).

حدثنا حفص، عن ليث، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، وعائشة، قالا: لا اعتكاف إلا بصوم. وقال علي، وابن مسعود: ليس عليه صوم، إلا أن يفرضه هو على نفسه.

عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: لا اعتكاف إلا

قال الدارقطني: سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هذا حديث منكر ؛ لأن الثقات من أصحاب عمرو بن دينار لم يذكروه، منهم ابن جريج، وابن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد وغيرهم، وابن بديل ضعيف الحديث.

قال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٥٧): ولا أعلم ذكر في هذا الإسناد ذكر الصوم مع الاعتكاف إلا من رواية عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار. وسئل الدارقطني عن هذا الحديث في العلل (٢/ ٢٦) فقال: يرويه عبد الله بن بديل المكي وكان ضعيفًا، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر ولم يتابع عليه، ولا يعرف هذا الحديث عن أحد من أصحاب عمرو بن دينار.

(۱) ضعيف: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (۲۸۰۸) والدارقطني (۲۳٦٥) من طريق سعيد ابن بشير، عن الزهري، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب به، وفي إسناد الدارقطني بدون ذكر الزهري وسعيد بن بشير ضعيف، قال الدارقطني في العلل (۲/ ۲٦): وروي هذا الحديث عن سعيد بن بشير، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن عمر نذر أن يعتكف في الجاهلية ويصوم، فقال له النبي ريسية: «أوف بنذرك».

فإن كان سعيد بن بشير ضبط هذا فهو عنه صحيح، إذا كان في عقد نذره الصوم مع الاعتكاف.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه ابن المقرئ في معجمه (٩٥٨) ويحيى عن عبد الله، ثنا يحيى بن طلحة، ثنا أبو بكر، عن الأعمش به، ويحيى بن طلحة ضعيف.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٢).

بصوم^(۱).

عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن عائشة قالت: من اعتكف فعليه الصوم (٢).

عن ابن علية، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: الصوم عليه واجب (٣).

عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر، وابن عباس، قالا: لا جوار إلا بصيام (١٠).

عن عمرو بن دينار، أن أبا فاختة مولى جعدة بن هبيرة أخبره، عن ابن عباس، أنه قال: يصوم المجاور (٥) يعني: المعتكف (٦).

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٤) وعبد الرزاق (٨٠٣٦) من طريق ابن أبي ليلي، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ضعيف.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٥) وعبد الرزاق (٨٠٣٧) من طريق حبيب بن أبي ثابت.

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٧).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٠٣٣).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١١) وعبد الرزاق (٨٠٣٤)، (٨٠٣٥) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢١/ ٣٤٩) والبيهقي (٤/ ٣١٧) من طرق عن عمرو بن دينار عن أبي فاختة، عن ابن عباس قال: «يصوم المجاور، يعنى المعتكف».

قال البيهقي: فحكى لسفيان أن هشيها يقوله عن عمرو عن أبى فاختة أن ابن عباس قال: لا اعتكاف إلا بصوم». فقال سفيان: أخطأ هشيم هو كها قلت لك.

عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر، وابن عباس، قالا: «لا جوار إلا بصيام».

(٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١١) وعبد الرزاق (٨٠٣٤)، (٨٠٣٥) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٤٩/١٠) والبيهقي (٣١٧/٤) من طرق عن عمرو بن دينار عن أبي فاختة، عن ابن عباس قال: يصوم المجاور، يعني المعتكف. عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: لا اعتكاف إلا بصوم (١١).

عن أبي الأحوص، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: لم يكن يُرى اعتكافًا إلا بصوم (٢).

عن وكيع، عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: قال على: على المعتكف الصوم، وإن لم يفرضه على نفسه (٣).

عن وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، قال: لا اعتكاف إلا بصوم (١٠).

عن معمر، عن الزهري قال: لا اعتكاف إلا بصوم. قال معمر: وكان الزهري يوجبه عليه نواه أو لم ينوه (٥).

عن ابن جريج، عن ابن شهاب قال: سنة من اعتكف أن يصوم (٦).

□ الراجع: القول الأول وهو عدم وجوب الصوم على المعتكف، وعليه فيجوز للمرأة الحائض والنفساء والمريض الذي لا يقوى على الصيام أن يعتكف في رمضان؛ لأن الصوم ليس شرطًا في صحة الاعتكاف والله أعلم، وكذلك يجوز الاعتكاف في غير رمضان لأن النبى اعتكف عشرة أيام من شوال.

قال البيهقي: فحكى لسفيان أن هشيما يقوله عن عمرو عن أبي فاختة أن ابن عباس قال: لا اعتكاف إلا بصوم فقال سفيان: أخطأ هشيم هو كما قلت لك ؛ عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر، وابن عباس، قالا: لا جوار إلا بصيام.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٨) وعبد الرزاق (٨٠٤١) من طريق هشام بن عروة به.

(٢) ر**جاله ثقات**: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٩) ويبقى النظر في سماع مغيرة من إبراهيم فإنه كان يدلس ولا سيها عن إبراهيم.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٠).

(٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٣) جابر هو الجعفي ضعيف.

(٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٠٣٨).

(٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٠٣٩).

أقل الاعتكاف

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسائلة على قولين:

القول الأول: هو أن أقل الاعتكاف يوم، وهو قول أبي حنيفة ومالك في رواية ابن حبيب عنه ورواية عن أحمد.

قال الكاساني: فأما الإمساك عن الأكل والشرب فليس بشرط وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه شرط، واختلاف الرواية فيه مبني على اختلاف الرواية في اعتكاف التطوع أنه مقدر بيوم أو غير مقدر، ذكر محمد في الأصل أنه غير مقدر ويستوي فيه القليل والكثير ولو ساعة. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه مقدر بيوم، فلما لم يكن مقدرًا على رواية الأصل؛ لم يكن الصوم شرطًا له؛ لأن الصوم مقدر بيوم إذ صوم بعض اليوم ليس بمشروع فلا يصلح شرطًا لما ليس مقدرًا (١).

قال ابن عبد البر: واختلف العلماء في أقل مدة الاعتكاف فروى ابن وهب عن مالك أن أقله عنده ثلاثة أيام، وذكر ابن حبيب أن أقله عنده يوم وليلة (٢).

قال في المدونة في نذر الاعتكاف: قلت: أرأيت الرجل إذا قال: لله علي أن أعتكف يومًا أيكون ذلك يومًا دون ليلته؟ فقال: لا وذلك أن مالكًا قال: أقل الاعتكاف يوم وليلة.قال سحنون: وقاله عبد الله بن عمر وذكره ابن نافع (٣).

قال ابن مفلح: وفي أقله وجهان قال في منتهى الغاية: أحدهما يوم، اختاره أبو الخطاب وفاقًا لرواية عن أبي حنيفة، لأنه أقل ما يتأتى فيه الصوم (٤).

القول الثاني: أن أقل مدة الاعتكاف هو ما يسمى به المرء معتكفًا، وبه قال الشافعي ومحمد بن الحسن ورواية عند الحنابلة وابن حزم.

قال الماوردي: قال الشافعي ﴿ إِنَّ وَلَا بِأَسِ أَنْ يَعْتَكُفَ وَلَا يَنُوي أَيَامًا مَتَى شَاءَ

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٠).

⁽۲) الاستذكار (۳/ ۲۰۲).

⁽٣) المدونة (١/ ٢٩٧).

⁽٤) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ١٤٤) وانظر المغني لابن قدامة (٤/ ٤٦١).

خرج.

قال الماوردي: وهذا صحيح، قد ذكرنا أن الاعتكاف غير مقدر بزمان بل يصح فعله في قليل الزمان وكثيره، فإذا نذر اعتكافًا ولم يذكر قدره، فإذا اعتكف ولو ساعة أجزأه (١).

قال ابن مفلح: وفي أقله وجهان... الثاني أقله ما يقع عليه الاسم إذا وجد» (٢).

قال الكاساني: واختلاف الرواية فيه مبني على اختلاف الرواية في اعتكاف التطوع أنه مقدر بيوم أو غير مقدر، ذكر محمد في الأصل أنه غير مقدر ويستوي فيه القليل والكثير ولو ساعة (٣).

قال ابن حزم: الاعتكاف هو الإقامة في المسجد بنية التقرب إلى الله رضي ساعة فما فوقها ليلاً أو نهارًا (٤٠).

اعتكاف النساء

عن عائشة، قالت: اعتكفتْ مع رسول الله ﷺ امرأةٌ من أزواجه، فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهي تصلي (٥).

عن عائشة وشخ زوج النبي ﷺ: أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده (٦).

الحاوي الكبير (٣/ ٤٩٠).

⁽٢) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ١٤٤).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٠).

⁽٤) المحلى (٥/ ١٧٩).

⁽٥) أخرجه البخاري (٣١٠)، (٢٠٣٧).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٠٢٦) ومسلم (١١٧٢).

ليلة القدر

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۞ وَمَا أَدْرَنْكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ۞ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۞ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَتْمِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرِ ۞ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ١-٥]

كرفضل ليلة القدر:

قال ابن كثير: يخبر الله تعالى أنه أنزل القرآن ليلة القدر، وهي الليلة المباركة التي قال الله رَجِّكَ: ﴿إِنَّا أَنزَلُنَهُ فِي لَيُلَةِ مُّبَرَكَةٍ ﴾ [الدحان:٣] وهي ليلة القدر، وهي من شهر رمضان، كما قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيّ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة:١٨٥].

قال ابن عباس وغيره: أنزل الله القرآن جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من السماء الدنيا، ثم نزل مفصلاً بحسب الوقائع في ثلاث وعشرين سنة على رسول الله ﷺ (١).

قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿ لَيُلَةُ ٱلْقَدُرِ خَيْرٌ مِّنَ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ بين فضلها وعظمها، وفضيلة الزمان إنها تكون بكثرة ما يقع فيه من الفضائل، وفي تلك الليلة يقسم الخير الكثير الذي لا يوجد مثله في ألف شهر والله أعلم.

وقال كثير من المفسرين: أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، وقال أبو العالية: ليلة القدر خير من ألف شهر لا تكون في ليلة القدر (٢).

عن أبي هريرة رضي عن النبي عَلَيْهُ قال: «من قام ليلة القدر إيهانًا واحتسابًا، غفر له ما تقدم من ذنبه» (٣). له ما تقدم من ذنبه، ومن صام رمضان إيهانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه،

كرتعيين ليلة القدر:

عَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ مُجَاوِرُ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ

⁽١) تفسير ابن كثير (٨/ ٤٤١).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢٠/ ١٣١).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٠١) ومسلم (٧٦٠).

وَيَقُولُ: «تَّحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ»(١).

عَنْ جَبَلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ ﴿ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ مُلْتَمِسَهَا فَلْيَلْتَمِسْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ» (٢).

عَن سَالِم بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، أَنَّ أَبَاهُ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ ، يَقُولُ لِللهِ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ ال

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ اللهِ عَلَيْ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: «أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، ثُمَّ أَيْقَظَنِي بَعْضُ أَهْلِي، فَنُسِّيتُهَا الْفَوْدِي الْعَشْرِ الْغَوْلِيرِ» وقَالَ حَرْمَلَةُ: «فَنَسِيتُهَا» (٤٠).

عَنْ عُقْبَةَ - وَهُوَ ابْنُ حُرَيْثِ - قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ ﴿ مَهُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ - يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ - فَإِنْ ضَعْفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ، فَلَا يُعْلَبَنَّ عَلَى السَّبْعِ الْبَوَاقِي » (٥٠).

كرما ورد في أنها في الوتر من العشر الأواخر:

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ ، قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي الوِثْرِ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِر مِنْ رَمَضَانَ».

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُلْتَمِسًا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَلْيَلْتَمِسُهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وِتْرًا »(٦).

عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ هُ عَالَ: رَأَى رَجُلٌ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، فَقَالَ

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٢٠) ومسلم (١١٦٩).

⁽٢) أخرجه مسلم (١١٦٥).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٦٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٦).

⁽٥) أخرجه مسلم (١١٦٥).

⁽٦) إسناده حسن: أخرجه أحمد (١/ ٤٣) وابن أبي شيبة (٨٧٦١) من طريق عاصم بن كليب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر به.

النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَاطْلُبُوهَا فِي الْوِتْرِ مِنْهَا»(١).

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ صَلَّى الله عَلَيْ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ الْعَشْرَ الَّتِي فِي وَسَطِ الشَّهْرِ، فَإِذَا كَانَ حِينَ يُمْسِي مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً تَمْضِي، وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ رَجَعَ إِلَى مَسْكَنِهِ، وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجُاوِرُ مَعَهُ، وَأَنَّهُ أَقَامَ فِي شَهْرِ جَاوَرَ فِيهِ اللَّيْلَةَ الَّتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَأَمَرَهُمْ مَا شَاءَ الله، ثُمَّ قَالً: «كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذِهِ المَعْشَرَ الأَوَاخِرَ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي فَلْيَنْبُتُ الْعَشْرَ، ثُمَّ قَدْ بَدَا لِي أَنْ أُجَاوِرَ هَذِهِ المَعْشَرَ الأَوَاخِرَ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي فَلْيَنْبُتُ فِي الْعَشْرَ، ثُمَّ قَدْ بَدَا لِي أَنْ أُجَاوِرَ هَذِهِ المَعْشَرَ الأَوَاخِرَ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي فَلْيَنْبُتُ فِي الْعَشْرَ الأَوَاخِر، وَابْتَغُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِر، وَابْتَغُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِر، وَابْتَغُوهَا فِي الْعَشْرِ الأَوَاخِر، وَابْتَغُوهَا فِي مُعَنَّكُفِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ»، فَاسْتَهَلَّتِ السَّيَاءُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ فَى مُصَلَّى النَّيِّ عَيْكُ لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، فَوَكَفَ المَسْجِدُ فِي مُصَلَّى النَّيِّ عَيْكُ لَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ، فَصَرَتْ عَيْنِي وَمُولَ الله عَيْكِمْ، وَنَظَرْتُ إِلَيْهِ انْصَرَفَ مِنَ الصَّبْحِ وَوَجْهُهُ مُمْتَلِئٌ طِينًا وَمَاءً (٢).

كرما ورد في أنها في السبع الأواخر:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَ أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْ أُرُوا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، اللهِ عَلَيْ اللهَ عَلَيْ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، "كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ» ("").

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ هَيْ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْع الْأَوَاخِرِ» (٤٠).

عَنَ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مُ اللَّهُ عَالَ وَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ - يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ - فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ، فَلَا يُغْلَبَنَّ عَلَى السَّبْعِ الْبَوَّاقِي » (٥).

⁽١) أخرجه مسلم (١١٦٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠١٨) ومسلم (١١٦٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٠١٥) ومسلم (١١٦٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٥) (٢٠٦).

⁽٥) أخرجه مسلم (١١٦٥) (٢٠٩).

كرما ورد في أنها ليلة سبع وعشرين:

عَنْ عَبْدَةَ، وَعَاصِم بْنِ أَبِي النَّجُودِ، سَمِعَا زِرَّ بْنَ حُبَيْشٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أُبِيَّ بْنَ كَعْبٍ عَلَيْهَ، فَقُلْتُ: إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: مَنْ يَقُم الْحُوْلَ يُصِبْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؟ فَقَالَ يَعْلَفَهُ: أَرَادَ أَنْ لَا يَتَكِلَ النَّاسُ، أَمَا إِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ، وَأَنَّهَا فِي الْعَشْرِ فَقَالَ يَعْلَفْهُ، أَوْ إِلْآيَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، الْأَوَاخِرِ، وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ. ثُمَّ حَلَفَ لَا يَسْتَنْنِي، أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، فَقُدْ حَلَفَ لَا يَسْتَنْنِي، أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، فَقُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ تَقُولُ ذَلِكَ يَا أَبَا المُنْذِرِ؟ قَالَ: بِالْعَلَامَةِ، أَوْ بِالْآيَةِ الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْقِ أَنْهَا تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ، لَا شُعَاعَ لَهَا(١).

عَنْ أُبِيِّ بْنِ كَعْبِ ﷺ، قَالَ: قَالَ أُبِيُّ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: وَالله، إِنِّي لَأَعْلَمُهَا، - قَالَ شُعْبَةُ: - «وَأَكْبَرُ عِلْمِي هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ بِقِيَامِهَا، هِيَ لَيْلَةُ سَبْع وَعِشْرِينَ» وَإِنَّمَا شَكَّ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْحُرْفِ: هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا جِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعِشْرِينَ» وَإِنَّمَا شَكَّ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْحُرْفِ: هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا جِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: وَحَدَّثَنِي جِهَا صَاحِبٌ لِي عَنْهُ (٢).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ هُ ، قَالَ: ... وَكَانُوا لاَ يَزَالُونَ يَقُصُّونَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الرُّؤْيَا أَنْهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ» (٢٠).

عَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ ﴿ مَا اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ﴿ مَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعِ وَعِشْرِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ وَيَا لَمُ مُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَاطْلُبُوهَا فِي الْوِتْرِ مِنْهَا ﴾ (١).

عن ابن إدريس عن الأجلح عن الشعبي عن زر بن حبيش قال: سمعت أبيًّا يقول: ليلة القدر هي سبع وعشرين هي الليلة التي أخبرنا بها رسول الله ﷺ أن الشمس تطلع بيضاء ترقرق (٥).

⁽١) أخرجه مسلم (٧٦٢).

⁽٢) أخرجه مسلم (٧٦٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (١١٥٨).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٥).

⁽٥) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٧٧).

عن معاوية بن أبي سفيان قال: ليلة القدر ليلة سبع وعشرين (١).

عَنِ عَاصِم بْنُ كُلَيْبِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ خَالِهِ الْفَلْتَانِ بْنِ عَاصِم الْجُرْمِيِّ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا نَنْتَظُرُ النَّبِيَ عَلَيْ فَجَاءَنَا وَفِي وَجْهِهِ الْعَضَبُ حَتَّى جَلَسَ، ثُمَّ رَأَيْنَا وَجْهَهُ يُسْفِرُ فَقَالَ: "إِنَّهُ بُيِّنَتُ لِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ فَحَرَجْتُ لِأَبِيِّنَهَا لَكُمْ، فَلَقِيتُ بِسُدَّةِ الْسُجِدِ يُسْفِرُ فَقَالَ: "إِنَّهُ بُيْنَهُمَا فَأَنْسِيتُهَا الشَّيْطَانُ فَحَجَزْتُ بَيْنَهُمَا فَأَنْسِيتُهَا وَمَعَهُمَا الشَّيْطَانُ فَحَجَزْتُ بَيْنَهُمَا فَأَنْسِيتُهَا وَسَأَشْدُو لَكُمْ مِنْهَا شَدُوا، أَمَّا لَيْلَةُ الْقَدْرِ فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وِتُرًا. قَالَ أَنْ فَعَالَ: وَمَا أَعْجَبَكَ مِنْ ذَلِكَ، كَانَ عُمَرُ وَتُوا، فَلَا أَنْ فَكَانَ عَمَّلٍ عَلَيْهِ فَقَالَ: وَمَا أَعْجَبَكَ مِنْ ذَلِكَ، كَانَ عُمَرُ عَلَيْهِ إِذَا دَعَا الْأَشْيَاخَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ فَقَالَ: وَمَا أَعْجَبَكَ مِنْ ذَلِكَ، كَانَ عُمَرُ عَلَيْهِ إِذَا دَعَا الْأَشْيَاخَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ فَقَالَ: وَمَا أَعْجَبَكَ مِنْ ذَلِكَ، كَانَ عُمَرُ عَلَيْهِ إِذَا دَعَا الْأَشْيَاخَ مِنْ أَصْحَابٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ فَقَالَ: وَمَا عَجْبَكَ مِنْ ذَلِكَ، كَانَ عُمَر عَلَيْهِ إِنْ وَمُولِ اللهُ عَلَيْهِ قَالَ يَكَالَمُ فَي يَتَكَلَّمُ وَتُو يَوْ وَمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ الْقَدْرِ مَا قَدْ عَلِمْتُمُ الْتَعِسُوهَا فَا الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وِتُوا »، فَفِي أَيِّ وِتْ تَرُونَهُمَا ؟، فَقَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ: تَاسِعَةٌ، سَابِعَةٌ، فَالَ يَنِ عَالَكَ لَا تَتَكَلَّمُ يَا بْنَ عَبَّاسٍ؟

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه الطيالسي (۱۰۵٤) عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية موقوفًا به وخالف الطيالسي معاذ بن معاذ فرواه عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية ابن أبي سفيان عن النبي ﷺ، أخرجه أبو داود (۱۳۸٦) وابن حبان (۳۲۸۰) والطحاوي في شرح معاني الآثار (۳/ ۹۶).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٦٣٠) عن عفان، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية، قال: ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين.

قال الدارقطني في العلل (٧/ ٦٥) وقد سئل عن حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن معاوية: أن النبي ﷺ قال: «ليلة القدر ليلة أربع وعشرين».

فقال: يرويه معاذ بن معاذ، عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية مرفوعًا.

وكذلك قال فهد بن سليمان، عن عمرو بن مرزوق، وعباد بن زياد الساجي، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، ولا يصح عن شعبة مرفوعًا.

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: قلت لأحمد: يروى عن معاوية عن النبي عيشة، في ليلة القدر شيء؟ قال: أما في كتاب غندر وغيره من أصحاب شعبة فليس هو مرفوعًا، وبلغنا أن معاذ ابن معاذ رفعه. قلت: نعم قد رفعه معاذ كتبته عن ابنه من أصل كتابه؟ فكأنه لم ينكره. مسائل حرب (٣/ ١٢٦٢).

قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ شِئْتَ تَكَلَّمَتُ، فَقَالَ: مَا دَعَوْتُكَ إِلَّا لِتَتَكَلَّمَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ الله أَكْثَرَ ذِكْرَ السَّبْعِ، "إِنَّهَا أَقُولُ بِرَأْيِي»، فَقَالَ: عَنْ رَأْيِكَ أَسْأَلُكَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ الله أَكْثَرَ ذِكْرَ السَّبْعِ، فَذَكَرَ السَّمَوَاتِ سَبْعًا، وَالْأَرْضِينَ سَبْعًا، حَتَّى قَالَ فِيهَا قَالَ: وَمَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ سَبْعًا، فَقَالَ: كُلُّ مَا قُلْتَ قَدْ عَرَفْتُهُ غَيْرَ هَذَا، مَا تَعْنِي بِقَوْلِكَ: مَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ سَبْعًا؟ فَقَالَ: ﴿ وَمُ مَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًا ۞ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۞ وَعِنْبَا وَقَضْبَا ۞ وَزَيْتُونَا سَبْعًا؟ فَقَالَ: ﴿ وَمُ مَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًا ۞ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۞ وَعِنْبَا وَقَضْبَا ۞ وَزَيْتُونَا وَنَكُلَّ ۞ وَحَدَآبِقَ كُلُّ مُلْتَفَّ حَدِيقَةٌ، وَأَبَّا ﴾ [عبس: ٢٦-٣١] فَالْحَدَائِقُ كُلُّ مُلْتَفِّ حَدِيقَةٌ، وَالْأَبُ مَا النَّاسُ، فَقَالَ عُمَرُ ﴿ اللَّهُ مَا الْمَنْ عَدْنَتُم مَعَهُمْ فَإِذَا دَعَوْتُوا مِثْلَ مَعَهُمْ فَإِذَا دَعَوْتُكَ مَتَكُلَّمُ مَعَهُمْ أَلَا يَأْكُلُ النَّاسُ، فَقَالَ عُمَرُ ﴿ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ نَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ فَإِذَا دَعَوْتُكَ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ أَقَالَ عَمُولُوا مِثْلَ مَعَةُمْ فَإِذَا دَعَوْتُكَ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ أَوْذَا دَعَوْتُكَ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ أَلَا اللَّهُ مَعَهُمْ فَإِذَا دَعَوْتُكَ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ أَلَا فَيَا لَا اللَّهُ اللَّهُ الْمَالُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُوا مِثْلَ مَعَهُمْ فَإِذَا دَعَوْتُكَ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ أَلَا اللَّهُ الْمَالَ عَلَى اللَّهُ الْمَعْتُولُوا مِثْلَ الْمُؤْلُولُ الْمَالُ اللَّهُ الْمَالُ الْمَالِقُولُوا مِثْلَ الْمَاسُ الْمَالَا الْمُعْلَى أَنْ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ أَلَا الْمَالُ الْمُعْتَلِقُ الْمُ الْمَالُ الْمُؤْلُولُ الْمَالَ الْمَالُ الْمَالَ الْمُعَلِّمُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمَالُ الْمَالُ الْمُلْتُلُ مُ اللَّذِي الْمُؤْلُولُوا مِنْ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمَالُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ السَّالِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُعَلِّمُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُل

(١) حسن: أخرجه محمد بن نصر في «قيام رمضان» (٢٥٢) من طريق المغيرة بن سلمة المخزومي، ثنا عبد الواحد بن زياد، ثنا عاصم بن كليب قال: حدثني أبي، عن خاله الفلتان بن عاصم الجرمي به.

وأخرجه أحمد (١/ ١٤) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٦٨٦) من طريق عفان بن مسلم، عن عبد الواحد بن زياد، حدثنا عاصم بن كليب الجرمي، عن أبيه عن عبد الله بن عباس به، ولفظ الطحاوي مطول ولفظ أحمد مختصر.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٦١) وابن خزيمة (٢١٧٣) وأبو يعلى (١٦٨) ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١٩٨١) والحاكم (٤٣٨/١) من طريق ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر به مختصرًا ولفظ الحاكم مطول بذكر قصة عبد الله بن عباس مع عمر على الله عن عمر على الله بن عباس مع عمر الله الله بن عباس مع عمر الله الله بن عباس الله بن عبا

وأُخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٧٦)، (٩٦٢٠) والطبراني في الكبير (٨١/ ٨٥٧)، (٨٥٩/١٨) من طريق عاصم بن كليب، عن أبيه، عن خاله الفلتان بن عاصم، عن رسول الله ﷺ مختصرًا.

وأخرجه البيهقي في السنن (٤/ ٣١٣) وشعب الإيهان (٣٤١٢) من طريق محمد بن فضيل، عن عاصم بن كليب، عن أبيه عن ابن عباس، قال: كنت عند عمر هي..فذكر القصة مطولة، وأخرجه البزار (٣٦٩٨) من طريق محمد بن فضيل، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن خاله الفلتان هي، قال: قال رسول الله على: «أريت ليلة القدر ثم أنسيتها، وأريت مسيح الضلالة، فرأيت رجلين يتلاحيان فحجزت بينها فأنسيتها فاطلبوها في العشر الأواخر وترا، فأما مسيح الضلالة فرجل أجلى الجبهة، ممسوح العين اليسرى، عريض النحر كأنه عبد العزى بن قطن»

عن مروان بن معاوية عن قنان بن عبد الله النهمي قال: سألت زِرًّا عن ليلة القدر؟ فقال: كان عمر وحذيفة وناس من أصحاب رسول الله ﷺ لا يشكون فيها

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٨/ ٨٦٠) من طريق صالح بن عمر، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن خاله الفلتان بن عاصم، بهذا اللفظ.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٩) ومن طريقه البيهقي في السنن (٣١٣/٤) وفضائل الأوقات (١٠٣١) والطبراني في المعجم الكبير (١٠٦١٨/١) من طريق معمر، عن قتادة وعاصم، أنها سمعا عكرمة يقول: قال ابن عباس: دعا عمر بن الخطاب أصحاب محمد على فسألهم عن ليلة القدر، فأجمعوا أنها في العشر الأواخر. قال ابن عباس: فقلت لعمر: إني لأعلم - أو إني لأظن - أي ليلة هي. قال عمر: وأي ليلة هي؟ فقلت: سابعة تمضي أو سابعة تبقى من العشر الأواخر. فقال عمر: ومن أين علمت ذلك؟ فقال: خلق الله سبع سهاوات وسبع أرضين وسبعة أيام، وإن الدهر يدور في سبع، وخلق الله الإنسان من سبع، ويأكل من سبع، ويسجد على سبع، والطواف بالبيت سبع، ورمي الجهار سبع لأشياء ذكرها. فقال عمر: لقد فطنت لأمر ما فطنا له.

وكان قتادة يزيد على ابن عباس في قوله يأكل من سبع، قال: هو قول الله: ﴿فَأَنْبَتُنَا فِيهَا حَبًّا ۞ وَعِنَبًا﴾ [عبس:٢٧] الآية.

ومعمر بن راشد ضعيف في قتادة، وفي عاصم بن أبي النجود أيضًا:

قال ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩٨/٥٩ – ٣٩٩): قرأنا على أبي عبد الله يحيى بن الحسن، عن أبي تمام على بن محمد، عن أبي عمر بن حيويه، أنا محمد بن القاسم الكوكبي، نا ابن أبي خيثمة، قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد.

وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير. تاريخ الدوري \$/ ١٩٤ وقال الدارقطني في العلل ٢٢١/١٦ معمر سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش. وقال ابن عساكر في تاريخ دمشق [٤١٦/٥٩]: ذكر عبد الغني بن سعيد الحافظ أن سماع معمر من قتادة وثابت البناني فيه ضعف.

وقال ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١٤/٥٩): قرأنا على أبي عبد الله بن البنا، عن أبي تمام الواسطي، عن أبي عمر بن حمويه، أنا الكوكبي، نا ابن أبي خيثمة، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخافه، إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، وأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا، قال: وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وعن هذا الضرب مضطرب كثير الأوهام.

أنها ليلة سبع وعشرين، قال: زر فواصلها(١١).

عَنْ خَارِجَةَ بِن زَيْدِ بِن ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يُحْيِي لَيْلَةَ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَخُصُّ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَخُصُّ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ؟ فَقَالَ: إِنَّ فِيهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ وَفِي صَبِيحَتِهَا فُرِّقَ بَيْنَ الحُقِّ وَالْبَاطِلِ. وَكَانَ فِيهَا يُصْبِحُ مُبْهَجَ الْوَجُهِ (٢).

عَنْ لَاحِقِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَعِكْرِمَةَ، قَالَا: قَالَ عُمَرُ: مَنْ يَعْلَمُ مَتَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ؟ قَالَا: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هِيَ فِي الْعَشْرِ، فِي سَبْعٍ يَمْضِينَ، أَوْ سَبْعٍ يَهْضِينَ، أَوْ سَبْعٍ يَهْضِينَ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ

كرما ورد في أنها ليلة ثلاث وعشرين:

عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أُنيْسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، ثُمَّ أَنْسِيتُهَا، وَأَرَانِي صُبْحَهَا أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ» قَالَ: فَمُطِرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، فَصَلَى بِنَا رَسُولُ الله ﷺ، فَانْصَرَفَ وَإِنَّ أَثْرَ اللَّاءِ وَالطِّينِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ. قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَنَيْسٍ يَقُولُ: ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ (٤).

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦٠٧) وقنان بن عبد الله مقبول ولم يتابع.

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني (٥/ ٤٧٣٢) عن عمر بنّ حفص السدوسي، ثنا أبو بلال الأشعري، ثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه به.

وأبو بلال الأشعري قال ابن القطان: لا يعرف البتة ولينه الحاكم أيضًا. وضعفه الدارقطني. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٧٧): رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبو بلال الأشعري، وهو ضعيف.

⁽٣) صحيح: أخرجه أحمد (١/ ٢٨١) عن عفان، حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا عاصم الأحول، عن لاحق بن حميد.

وأخرجه البخاري (٢٠٢٢) عن عبد الله بن أبي الأسود، حدثنا عبد الواحد، حدثنا عاصم، عن أبي مجلز، وعكرمة، قال ابن عباس على قال رسول الله ﷺ: «هي في العشر الأواخر، هي في تسع يمضين، أو في سبع يبقين».

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٨).

عن عكرمة عن ابن عباس قال: أتيت في رمضان وأنا صائم فقيل: أن الليلة ليلة القدر قال: فقمت وأنا ناعس فتعلقت ببعض أطناب فسطاط رسول الله على فأتيت النبي على وهو يصلي فنظرت في الليلة فإذا هي ليلة ثلاث وعشرين. قال: وقال ابن عباس: الشيطان يطلع مع الشمس كل يوم إلا ليلة القدر، قال: وذلك أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها(١).

عن الصنابحي قال: سألت بلالاً عن ليلة القدر فقال: ليلة ثلاث وعشرين (٢). عن مطرف عن معاوية قال: ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين (٣).

عن وكيع، قال: أخبرنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة؛ أنها كانت توقظ أهلها ليلة ثلاث وعشرين (٤٠).

عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله بن مَسْعُودٍ: تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ صَبِيحَةً بَدْرٍ، أَوْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ (٥).

عَنْ خَارِجَةً بِن زَيْدِ بِن ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يُحْيِي لَيْلَةَ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ

⁽١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٥٧) عن أبي الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس به، ورواية سماك عن عكرمة مضطربة.

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٦٠)، (٩٦١٩) عن عبد الأعلى وابن نمير عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن الصنابحي به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦٣٠) عن عفان قال: حدثنا شعبة عن قتادة عن مطرف عن معاوية به.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٧٩)، (٩٦٣٣).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٩٧) ومن طريقه الطبراني (٩/ ٩٥٧٩) والبيهقي في فضائل الأوقات (٩٨)، وابن أبي شيبة (٨٧٦٢) كلهم من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود به.

ولفظ ابن أبي شيبة: تحروا ليلة القدر لسبع تبقى، تحروها لتسع تبقى، تحروها لإحدى عشرة تبقى صبيحة بدر، فإن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان إلا صبيحة بدر فإنها تطلع بيضاء ليس لها شعاع.

سَهْرِ رَمَضَانَ وَلَيْلَةَ سَبْعِ وَعِشْرِينَ وَلا كَإِحْيَائِهِ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَخُصُّ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَخُصُّ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ؟ فَقَالَ: إِنَّ فِيهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ وَفِي صَبِيحَتِهَا فُرِّقَ بَيْنَ الْحُقِّ وَالْبَاطِلِ. وَكَانَ فِيهَا يُصْبِحُ مُبْهَجَ الْوَجْهِ^(۱).

عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: رأيت ابن عباس يرش على أهله الماء ليلة ثلاث وعشرين (٢).

كر أقوال أهل العلم في تعيين ليلة القدر:

قال الشافعي: وحديث النبي ﷺ يدل على أنها في العشر الأواخر، والذي يشبه أن يكون في ليلة إحدى أو ثلاث وعشرين ولا أحب ترك طلبها فيها كلها (٣).

قال شيخ الإسلام: ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان هكذا صح عن النبي على أنه قال: «هي في العشر الأواخر من رمضان». وتكون في الوتر منها. لكن الوتر يكون باعتبار الماضي، فتطلب ليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وليلة خس وعشرين، وليلة سبع وعشرين، وليلة تسع وعشرين.

ويكون باعتبار ما بقي، كها قال النبي ﷺ: «لتاسعة تبقى، لسابعة تبقى، لخامسة تبقى، للشهر ثلاثين يكون ذلك ليالي الأشفاع. وتكون الاثنين وعشرين تاسعة تبقى، وليلة أربع وعشرين سابعة تبقى. وهكذا فسره أبو سعيد الخدري في الحديث الصحيح. وهكذا أقام النبي ﷺ في الشهر.

وإن كان الشهر تسعًا وعشرين، كان التاريخ بالباقي، كالتاريخ الماضي.

وإذا كان الأمر هكذا فينبغي أن يتحراها المؤمن في العشر الأواخر جميعه. كما قال النبي ﷺ: «تحروها في العشر الأواخر» وتكون في السبع الأواخر أكثر، وأكثر ما

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني (٥/ ٤٧٣٢) وتقدم الكلام عليه قريبًا.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٨٠) وأخرجه الطبراني (١١/ ١١٥٩) من طريق أبي بحر البكراوي، عن ابن جريج، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن ابن عباس، عن النبي على الله و أبو بحر هو عبد الرحمن بن عثمان بن أمية ضعيف.

⁽٣) مختصر المزني (٨/ ١٥٦).

تكون ليلة سبع وعشرين كما كان أبي بن كعب يحلف أنها ليلة سبع وعشرين. فقيل له: بأي شيء علمت ذلك؟ فقال بالآية التي أخبرنا رسول الله؛ أخبرنا أن الشمس تطلع صبحة صبيحتها كالطشت، لا شعاع لها(١).

فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢٦٠):

(قوله باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر):

في هذه الترجمة إشارة إلى رجحان كون ليلة القدر منحصرة في رمضان ثم في العشر الأخير منه ثم في أوتاره لا في ليلة منه بعينها، وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الأخبار الواردة فيها، وقد ورد لليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد أن تقضي، منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب: أن الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها، وفي رواية لأحمد من حديثه: مثل الطست، ونحوه لأحمد من طريق أبي عون عن ابن مسعود وزاد: صافية. ومن حديث ابن عباس نحوه، ولابن خزيمة من حديثه مرفوعًا: «ليلة القدر طلقة لا حارة ولا باردة تصبح الشمس يومها حمراء ضعيفة ». ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعًا: «إنها صافية بلجة كأن فيها قمرا ساطعا ساكنة صاحية لا حر فيها ولا برد ولا يحل لكوكب يرمى به فيها». ومن أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ.

ولابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود أيضًا أن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان إلا صبيحة ليلة القدر، وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعًا: ليلة القدر ليلة مطر وريح» ولابن خزيمة من حديث جابر مرفوعًا: «في ليلة القدر وهي ليلة طلقة بلجة لا حارة ولا باردة تتضح كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يضئ فجرها». ومن طريق قتادة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة مرفوعًا: «وأن الملائكة تلك الليلة أكثر في الأرض من عدد الحصي» وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء، ومن طريق الضحاك: يقبل الله التوبة فيها من كل تائب

⁽١) مجموع الفتاوي (٢٥/ ١٨٤ - ٢٨٥) والفتاوي الكبري لابن تيمية (٢/ ٤٧٦).

وتفتح فيها أبواب السهاء وهي من غروب الشمس إلى طلوعها، وذكر الطبري عن قوم أن الأشجار في تلك الليلة تسقط إلى الأرض ثم تعود إلى منابتها وأن كل شيء يسجد فيها.

وروى البيهقي في فضائل الأوقات من طريق الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة أنه سمعه يقول: إن المياه المالحة تعذب تلك الليلة. وروى ابن عبد البر من طريق زهرة بن معبد نحوه.

قال النووي: وأجمع من يعتد به على وجودها ودوامها إلى آخر الدهر؛ للأحاديث الصحيحة المشهورة؛ قال القاضي: واختلفوا في محلها فقال جماعة: هي منتقلة تكون في سنة في ليلة وفي سنة أخرى في ليلة أخرى وهكذا وبهذا يجمع بين الأحاديث، ويقال كل حديث جاء بأحد أوقاتها ولا تعارض فيها. قال: ونحو هذا قول مالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور وغيرهم قالوا: وإنها تنتقل في العشر الأواخر من رمضان. وقيل: بل في كله، وقيل: إنها معينة فلا تنتقل أبدًا بل هي ليلة معينة في جميع السنين لا تفارقها وعلى هذا قيل في السنة كلها، وهو قول ابن مسعود وأبي حنيفة وصاحبيه. وقيل: بل في شهر رمضان كله وهو قول ابن عمر وجماعة من الصحابة. وقيل: بل في العشر الوسط والأواخر. وقيل: في العشر الأواخر. وقيل: قي العشر الأواخر. وقيل: بل في ثلاث تختص بأوتار العشر. وقيل: بأشفاعها كها في حديث أبي سعيد. وقيل: بل في ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو قول ابن عباس وقيل: تطلب في ليلة سبع عشرة (۱۰).

قال الماوردي: قال بعض الناس: يجوز أن يكون الله تعالى يجعل في كل عام في ليلة من العشر حتى لا يكون زمانها معروفًا ليقع الجد في طلبها، وترك الاتكال عليها ثقة بأن الله تعالى يجيب الدعاء فيها فيكون الناس على جد وحذر، ولعمري إن لهذا القول وجه (٢).

قال النووي: وجمهور أصحابنا أنها منحصرة في العشر الأواخر من رمضان

⁽١) شرح النووي على مسلم (٨/ ٥٧).

⁽٢) الحاوي الكبير (٣/ ٤٨٤).

مبهمة علينا ولكنها في ليلة معينة في نفس الأمر لا تنتقل عنها ولا تزال في تلك الليلة إلى يوم القيامة، وكل ليالي العشر الأواخر محتملة لها لكن ليالي الوتر أرجاها وأرجى الوتر عند الشافعي ليلة الحادي والعشرين، ومال الشافعي في موضع إلى ثلاثة وعشرين وقال البندنيجي مذهب الشافعي: أن أرجاها عنده ليلة إحدى وعشرين، وقال في القديم، ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين فهما أرجى لياليها عنده وبعدهما ليلة سبع وعشرين، هذا هو المشهور في المذهب أنها منحصرة في العشر الأواخر من رمضان.

وقال إمامان جليلان من أصحابنا وهما المزني وصاحبه أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة: أنها منتقلة في ليالي العشر تنتقل في بعض السنين إلى ليلة وفي بعضها إلى غيرها جمعًا بين الأحاديث، وهذا هو الظاهر المختار لتعارض الأحاديث الصحيحة في ذلك كما سنوضحه إن شاء الله تعالى ولا طريق إلى الجمع بين الأحاديث إلا بانتقالها (۱).

زكاة الفطر

حكم زكاة الفطر: ذهب جماهير أهل العلم بل نقل إجماع أهل العلم على وجوب زكاة الفطر.

قال ابن المنذر: أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم، على أن صدقة الفطر فرض (٢).

وقال إسحاق بن راهويه: هو كالإجماع من أهل العلم (٣).

قال البيهقي: وقد أجمع أهل العلم على وجوب زكاة الفطر وإن اختلفوا في تسميتها فرضًا فلا يجوز تركها وبالله التوفيق(٤).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٤٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٨١).

⁽٣) انظر المغني لابن قدامة (٤/ ٢٨١) وشرح النووي على مسلم (٧/ ٥٨).

⁽٤) السنن الكيرى (٤/ ١٥٩).

كراكن خالف في هذا بعض أهل العلم:

قال النووي: وقال بعض أهل العراق وبعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي وداود في آخر أمره: إنها سنة ليست واجبة، قالوا: ومعنى فرض قدر على سبيل الندب. وقال أبو حنيفة: هي واجبة ليست فرضًا بناء على مذهبه في الفرق بين الواجب والفرض، قال القاضي: قال بعضهم: الفطرة منسوخة بالزكاة قلت هذا غلط صريح والصواب أنها فرض واجب(١).

لذلك قال ابن حجر: فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة، وفي نقل الإجماع مع ذلك نظر؛ لأن إبراهيم ابن علية وأبا بكر بن كيسان الأصم قالا: إن وجوبها نسخ (٢).

واستدل الجمهور بحديث ابن عمر ﷺ، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (٢٠).

واستدل من قال بعدم الوجوب أو بالنسخ بحديث قيس بن سعد بن عبادة قال: أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله(٤).

⁽١) شرح النووي على مسلم (٧/ ٥٨).

⁽٢) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٧ - ٣٦٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٤).

⁽٤) أخرجه النسائي في المجتبي (٢٥٠٧) والكبرى (٢٢٩٨) وابن ماجه (١٨٢٨) وأحمد (٦/٦) وعبد الرزاق (٥٨٠١) وأبو يعلى (١٤٣٤) وابن خزيمة (٢٣٩٤) والحاكم (١/ ٤١٠) والطبراني (١٨/ ٨٨٦، ٨٨٧) والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١٤٧٦) والبيهقي (٤/ ١٥٩) من طريق سلمة بن كهيل، عن القاسم بن مخيمرة، عن أبي عمار الهمداني، عن قيس بن سعد به مرفوعًا. وأخرجه أحمد (٣/ ٤٢١) والنسائي في الكبري (٢٨٥٤) من طريق سلمة بن كهيل به بلفظ: (أمرنا النبي ﷺ أن نصوم عاشوراء قبل أن ينزل صيام رمضان، فلم نزل صيام رمضان لم يأمرنا، ولم ينهنا ونحن نفعله) بدون ذكر زكاة الفطر.

كراكن يجاب عن هذا الاستدلال بها قاله ابن حزم:

وهذا الخبر حجة لنا عليهم؛ لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر فصار أمرًا مفترضًا ثم لم ينه عنه فبقي فرضًا كما كان، وأما يوم عاشوراء فلولا أنه على صح أنه قال بعد ذلك: «من شاء صامه ومن شاء تركه» لكان فرضه باقيًا ولم يأت مثل هذا القول في زكاة الفطر فبطل تعلقهم بهذا الخبر، وقد قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ الرَّكُوٰةَ ﴾ وقد سمى رسول الله ﷺ زكاة الفطر زكاة فهي داخلة في أمر الله تعالى بها والدلائل على هذا تكثر جدًّا(۱).

كالحكمة من مشروعية زكاة الفطر:

شرعت زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين، لما ورد عن ابن عباس عن اللغو والرفث وطعمة للصائم عن اللغو والرفث وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد

وأخرجه النسائي في المجتبى (٢٠٥٦) والكبرى (٢٢٩٧) والطيالسي (١٣٠٧) والبزار (٣٧٤٥) والعبراني والطبراني في تهذيب الآثار (٦٣٨) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٢٥٨) والطبراني (٨٨/٨٨) والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١٤٧٣) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٨٤) من طريق شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن القاسم بن مخيمرة، عن عمرو بن شرحبيل، عن قيس بن سعد، قال: كنا نصوم عاشوراء ونؤدي زكاة الفطر، فلما نزل رمضان ونزلت الزكاة لم نؤمر به ولم ننه عنه، وكنا نفعله.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: أبو عمار اسمه عريب بن حميد، وعمرو بن شرحبيل يكني أبا ميسرة، وسلمة بن كهيل خالف الحكم في إسناده، والحكم أثبت من سلمة بن كهيل.

قال الترمذي: سألت محمدًا عن هذا الحديث وقلت له: حديث الحكم عن القاسم بن مخيمرة، عن عمرو بن شرحبيل، عن قيس بن سعد أصح أو حديث سلمة بن كهيل، عن القاسم، عن أبي عار، عن قيس بن سعد؟ فقال: لم أسمع أحدًا يقضي في هذا بشيء، إلا أن حديث سلمة بن كهيل أشبه عندي، إلا أن هذا خلاف ما يروى عن النبي على في زكاة الفطر. قال ابن عمر: فرض رسول الله على ذكاة الفطر...

(١) المحلى (٦/ ١١٩).

الصلاة فهي صدقة من الصدقات(١).

قال الخطابي: وقد عللت بأنها طهرة للصائم من الرفث واللغو فهي واجبة على كل صائم غني ذي جدة ويسر أو فقير يجدها فضلا عن قوته إذ كان وجوبها عليه بعلة التطهير، وكل من الصائمين محتاجون إليها، فإذا اشتركوا في العلة اشتركوا في الوجوب (٢).

كرعلى من تجب زكاة الفطر:

تجب زكاة الفطر على الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد من المسلمين:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَا عَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ، صَاعًا مِنْ شَعِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ نُحُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ (٣).

عَنِ ابْنِ عُمَرِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرِ عَلَى كُلِّ حُرِّ، أَوْ عَبْدِ ذَكَرِ أَوْ أَنْثَى مِنَ المُسْلِمِينَ (٤).

قال ابن قدامة: زكاة الفطر تجب على كل مسلم، مع الصغير والكبير، والذكورية والأنوثية، في قول أهل العلم عامة، وتجب على اليتيم، ويخرج عنه وليه من ماله، لا نعلم أحدًا خالف في هذا، إلا محمد بن الحسن، قال: ليس في مال الصغير من المسلمين صدقة (٥).

⁽۱) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (۱٦٠٩) وابن ماجه (۱۸۲۷) والدارقطني (۲۰۲۷) والحاكم (۱۸۲۷) والحاكم (۱۸۲۷) والبيهقي في السنن (٤/ ١٦٢) وفضائل الأوقات (۱٤۷) من طريق مروان بن محمد قال: حدثنا أبو يزيد الخولاني، عن سيار بن عبد الرحمن الصدفي، عن عكرمة، عن ابن عباس به، وسيار بن عبد الرحمن الصدفي صدوق وأبو يزيد صدوق كذلك.

⁽٢) معالم السنن (٢/ ٤٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٥٠٤) ومسلم (٩٨٤).

⁽٥) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٨٣).

زكاة فطر الزوجة

على من تجب زكاة فطر الزوجة؟ على نفسها أم على زوجها؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

- القول الأول: أنها تجب على الزوج، وبه قال على بن أبي طالب وابن عمر ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور (١١).
- القول الثاني: ليس على الزوج فطرتها بل تجب عليها، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه والثوري واختاره ابن المنذر (٢٠).

كَا أَدُلَةُ القولُ الأول: أنها تجب على الزوج وبه قال علي بن أبي طالب وابن عمر ومالك والله وابن عمر ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور:

عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكر والأنثى ممن تمونون.

قال ابن التركماني: الحديث الذي فيه: «عن من تمونون «لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي، وقوله على في صحيح البخاري: على الذكر والأنثى من حديث ابن عمر دليل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج ووجوبها عليها فلا تسقط عنها إلا بدليل، ولأنه يلزمها الإخراج عن عبيدها فلأن يلزمها عن نفسها أولى، ويلزم الشافعي الإخراج عن اجيره ورقيقه الكافر لأنه يمونهما".

قال ابن حزم: وليس على الإنسان أن يخرجها عن أبيه ولا عن أمه ولا عن ولده ولا عن زوجته ولا عن أحد ممن تلزمه نفقته ولا تلزمه إلا عن نفسه ورقيقه فقط (٤).

القول الثاني: ليس على الزوج فطرتها بل تجب عليها، وهو قول أبي حنيفة

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٨) والمغني لابن قدامة (٤/ ٣٠١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٨) والمغني لابن قدامة (٤/ ٣٠١).

⁽٣) الجوهر النقى (٤/ ١٦٠).

⁽٤) المحلي (٦/ ١٣٧).

وصاحبيه والثوري واختاره ابن المنذر.

كرادلة هذا القول:

عن ابن عمر هن، قال: فرض رسول الله على ذكاة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من المسلمين، صاعًا من شعير على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (١).

قال ابن التركماني: الحديث الذي فيه: «عن من تمونون» لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي وقوله عليه في صحيح البخاري: «على الذكر والأنثى من حديث ابن عمر دليل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج ووجوبها عليها فلا تسقط عنها الابدليل، ولأنه يلزمها الاخراج عن عبيدها فلأن يلزمها عن نفسها أولى(٢).

قال الحافظ ابن حجر: قوله: «والذكر والأنثى» ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا(٣).

قال النووي: وقوله: «ذكر أو أنثى» حجة للكوفيين في أنها تجب على الزوجة في نفسها ويلزمها إخراجها من مالها، وعند مالك والشافعي والجمهور: يلزم الزوج فطرة زوجته لأنها تابعة للنفقة، وأجابوا عن الحديث بها سبق في الجواب لداود في فطرة العيد^(٤).

□ الراجح: قول الجمهور وهو أن فطرة الزوجة على الزوج لأنها تابعة للنفقة.

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٦).

⁽٢) الجوهر النقي (٤/ ١٦٠).

⁽٣) فتح الباري - ابن حجر (٣/ ٣٦٩).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٧/ ٥٩).

زكاة فطر المرأة قبل الزواج

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن المرأة قبل أن تنكح تخرج الزكاة لفطر عن نفسها (١).

زكاة فطر الصغير

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن صدقة الفطر تجب في مال الصغير إن كان له مال ولا تجب على والده، وهذا قول أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وأبي ثور وبه قال الشافعي ومالك(٢).

القول الثاني: أنها تجب على الأب مطلقًا وإن كان للصغير مال هو قول الحسن ومحمد بن الحسن وزفر^(٣).

القول الثالث: لا تجب إلا على من صام، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن البصرى(٤).

القول الأول: أن صدقة الفطر تجب في مال الصغير إن كان له مال.

استدل الجمهور بحديث ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرِ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأَنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ (٥).

قال الحافظ ابن حجر: قوله: «والصغير والكبير»ظاهره وجوبها على الصغير لكن المخاطب عنه وليه فوجوبها على هذا في مال الصغير وإلا فعلى من تلزمه نفقته وهذا قول الجمهور⁽¹⁾.

⁽١) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩) وبداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٨٥).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٠) وبداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٨٥).

⁽٤) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٩).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٤).

⁽٦) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٩).

قال النووي: مسألة: إذا لم يكن للطفل مال ففطرته على أبيه لزم أباه فطرته بالإجماع، نقله ابن المنذر وغيره وإن كان للطفل مال ففطرته فيه (١).

قال ابن رشد: وأما عن من تجب؟ فإنهم اتفقوا على أنها تجب على المرء في نفسه، وأنها زكاة بدن لا زكاة مال، وأنها تجب في ولده الصغار عليه إذا لم يكن لهم مال، وكذلك في عبيده إذا لم يكن لهم مال، واختلفوا فيها سوى ذلك... والجمهور على أنه لا تجب على المرء في أولاده الصغار إذا كان لهم مال زكاة فطر، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك (٢). قال الكاساني: وقال محمد وزفر: لا فطرة عليها حتى لو أدى الأب أو الوصي من مالها لا يضمنان عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد وزفر يضمنان.

وجه قولها: إنها عبادة، والعبادات لا تجب على الصبيان والمجانين كالصوم والصلاة والزكاة. ولأبي حنيفة وأبي يوسف أنها ليست بعبادة محضة بل فيها معنى المؤنة فأشبهت العشر (٣).

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن صدقة الفطر تجب على المرء إذا أمكنه أداؤها عن نفسه، وأولاده الأطفال الذين لا أموال لهم (٤).

القول الثاني: أنها تجب على الأب مطلقا وإن كان للصغير مال.

قال الحافظ ابن حجر: وقال محمد بن الحسن: هي على الأب مطلقًا فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه (٥).

قال ابن رشد: وقال الحسن: هي على الأب وإن أعطاها من مال الابن فهو

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٨٥).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٠).

⁽٤) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٦).

⁽٥) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٩).

ضامن^(۱).

القول الثالث: لا تجب إلا على من صام.

قال الحافظ ابن حجر: وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري: لا تجب إلا على من صام واستدل لهما بحديث ابن عباس مرفوعًا: «صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث» أخرجه أبو داود، وأجيب بأن ذكر التطهير خرج على الغالب كما أنها تجب على من لم يذنب كمتحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة (٢).

زكاة فطر الجنين

ذهب جماهير أهل العلم إلى أنه لا تجب على الجنين بل نقل في ذلك الإجماع قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن لا زكاة على الجنين في بطن أمه، وانفرد ابن حنبل فكان يجبه ولا يوجبه (٣).

قال النووي: لا تجب فطرة الجنين لا على أبيه ولا في ماله بلا خلاف عندنا، ولو خرج بعضه قبل غروب الشمس وبعضه بعد غروبها ليلة الفطر لم تجب فطرته؛ لأنه في حكم الجنين ما لم يكمل خروجه منفصلاً وأشار ابن المنذر إلى نقل الإجماع على ما ذكرته فقال: كُلُّ من يُحفظ عنه العلم من علماء الأمصار لا يوجب فطرة عن الجنين. قال: وكان أحمد يستحبه ولا يوجبه قال: ولا يصح عن عثمان خلافه (٤).

قال ابن قدامة: مسألة: قال: ومن أخرج عن الجنين، فحسن، وكان عثمان بن عفان هي يخرج عن الجنين.

المذهب: أن الفطرة غير واجبة على الجنين. وهو قول أكثر أهل العلم (٥).

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: يعطى زكاة الفطر عن الحمل إذا تبين (١).

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٨٥).

⁽٢) فتح الباري (٣/ ٣٦٩).

⁽٣) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٦).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٧).

⁽٥) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣١٦).

عن إسماعيل بن إبراهيم، عن حميد، عن بكر: أن عثمان كان يعطي صدقة الفطر عن الحبل (٢).

عن عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن أبي قلابة، قال: كانوا يعطون صدقة الفطر حتى يعطون عن الحبل.

هل يعتبر في صدقة الفطر نصاب؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن زكاة الفطر تجب على كل من قدر عليها، ولا يشترط فيها النصاب بل من كان عنده فضل عن قوت يومه وليلته وجبت عليه صدقة الفطر، وبهذا قال أبو هريرة وأبو العالية، والشعبي، وعطاء، وابن سيرين، والزهري، ومالك، وابن المبارك، والشافعي، وأبو ثور وأحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية (٣).

كرادلة هذا القول:

عن الزهري، عن ابن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «أدوا صاعًا من قمح، أو صاعًا من بر - وشك حماد - عن كل اثنين، صغير أو كبير، ذكر أو أنثى، حر أو مملوك، غني أو فقير، أما غنيكم فيزكيه الله، وأما فقيركم، فيرد عليه أكثر مما يعطي» (٤).

⁽١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٧٠).

 ⁽۲) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (۱۰۸٤۰) وأخرجه الإمام أحمد في المسائل رواية ابنه عبد الله عنه (٦٤٤).

⁽٣) المغنى (٤/ ٣٠٧).

⁽٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٦١٩) وأحمد (٥/ ٤٣٢) والدارقطني (٢١٠٥)، (٢١٠٧) والبخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٦) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣١٢٤) ومعاني الآثار (٢/ ٤٥) والبيهقي (٤/ ١٦٧) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦٢٨)، (٢٦٠٣) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٨٦٧) من طريق حماد بن زيد، عن النعمان بن راشد، عن الزهري، قال

مسدد: عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير، عن أبيه، وقال سليهان بن داود: عن عبد الله بن ثعلبة، أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير، عن أبيه، عن النبي عَلَيْقٍ.

وقد انفرد النعمان بن راشد في هذا الحديث بإيجاب صدقة الفطر على الغني والفقير، فقد رواه دون ذكر الغني والفقير بكر بن وائل، فرواه عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير العذري، عن أبيه، أن رسول الله على قام خطيبًا وأمر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير، والحر والعبد صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير، عن كل واحد أو عن كل رأس أو صاع قمح بين اثنين. كما عند ابن خزيمة (٢١٤١) والدارقطني (٢/ ٢١٩)، (٢١١٩) والطبراني (٢/ ١٣٨٩) وابن الأعرابي في معجمه (١١٥١) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ٢٦٠١) وأخرجه الدارقطني (٢١١١) من طريق المعتمر قال: أنبأني على بن صالح، عن يحيى بن جرجة، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة ابن أبي صعير، أن رسول الله على بن صالح، عن يحيى بن جرجة، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة ابن أبي صعير، أن رسول الله على بن صالح، ويحيى بن جرجه لا يعرف وعلى بن صالح مقبول.

وأخرجه عبد الرزاق (٥٧٨٥) عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن ثعلبة قال: خطب رسول الله ﷺ الناس قبل الفطر بيوم أو يومين...فذكره.

وأخرجه الدارقطني (٢١١٠) من طريق ثنا نعيم، ثنا سفيان، عن الزهري، عن ابن أبي صعير، عن أبي هريرة، رواية أنه قال: زكاة الفطر على الغنى والفقير.، ثم قال: أخبرت عن الزهري.

وسفيان هو ابن عيينة ونعيم هو ابن حماد، ونعيم بن حماد متكلم فيه فليس بذاك وقول سفيان أخبرت عن الزهري فالواسطة بين سفيان والزهري مجهولة.

وأخرجه الدارقطني (٢١١٧) والحاكم (١/ ٤١١) من طريق سليهان بن أرقم عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «من كان عنده طعام فليتصدق بصاع من بر أو صاع من شعير أو صاع من تبيب أو صاع من دقيق أو صاع من زبيب أو صاع من سلت» وسليهان بن أرقم ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٨) عن هشيم، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، يرفعه؛ أنه سئل عن صدقة الفطر؟ فقال: «عن الصغير، والحبير، والحر، والمملوك، نصف صاع من بر، أو صاع من تمر، أو شعير». هكذا رواه سعيد بن المسيب مرسلا قال الدارقطني في العلل (٧/ ٤٠):

وأصحها: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً.

وقال ابن قدامة: وقال مهنا: ذكرت لأحمد حديث ثعلبة بن أبي صعير في صدقة الفطر نصف صاع

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكْرِ وَالأَنْشَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ (١).

قال النووي: وفيه دليل للشافعي والجمهور في أنها تجب على من ملك فاضلاً عن قوته وقوت عياله يوم العيد.

عن حفص، عن عاصم، عن الشعبي، وأبي العالية، وابن سيرين قالوا: صدقة الفطر عن الصغير، والكبير، والحر، والعبد، والشاهد، والغائب، والذكر، والأنثى، والغنى، والفقير (٢).

قال ابن قدامة: مسألة: قال إذا كان عنده فضل عن قوت يومه وليلته، وجملة ذلك أن صدقة الفطر واجبة على من قدر عليها، ولا يعتبر في وجوبها نصاب. وبهذا قال أبو هريرة وأبو العالية، والشعبي، وعطاء، وابن سيرين، والزهري، ومالك، وابن المبارك، والشافعي، وأبو ثور (٣).

قال النووي: ذكرنا أن مذهبنا أنه يشترط أن يملك فاضلاً عن قوته وقوت من يلزمه نفقته ليلة العيد ويومه، حكاه العبدري عن أبي هريرة وعطاء والشعبي وابن سيرين وأبي العالية والزهري ومالك وابن المبارك وأحمد وأبي ثور⁽³⁾.

قال ابن رشد: وليس من شرط هذه الزكاة الغنى عند أكثرهم ولا نصاب، بل أن

من بر، فقال: ليس بصحيح، إنها هو مرسل، يرويه معمر وابن جريج، عن الزهري مرسلاً قلت:منْ قِبَلِ من هذا؟ قال: من قبل النعمان بن راشد، ليس هو بقوي في الحديث وضعف حديث ابن أبي صعير. وسألته عن ابن أبي صعير، أمعروف هو؟ قال: من يعرف ابن أبي صعير؟! ليس هو بمعروف. وذكر أحمد وعلي بن المديني ابن أبي صعير فضعفاه جميعًا. انظر المغنى (٤/ ٢٨٧).

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٤).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٦٤).

⁽٣) المغنى (٤/ ٣٠٧).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٤).

تكون فضلاً عن قوته وقوت عياله. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تجب على من تجوز له الصدقة؛ لأنه لا يجتمع أن تجوز له وأن تجب عليه، وذلك بيِّن والله أعلم (١٠).

قال شيخ الإسلام: ولا يعتبر في زكاة الفطر ملك نصاب، بل تجب على كل من ملك صاعًا فاضلاً عن قوته يوم العيد، وهو مذهب أحمد، ومن عجز عن صدقة الفطر وقت وجوبها عليه ثم أيسر فأداها فقد أحسن (٢).

القول الثاني: لا تجب إلا على من يملك مئتي درهم، أو ما قيمته نصاب فاضل عن مسكنه، وهو قول أبي حنيفة وأصحاب الرأي (٣).

كرادلة هذا القول:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَابْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ».

وجه الدلالة: قال ابن حجر: وعن الحنفية: لا تجب إلا على من ملك نصابًا ومقتضاه أنها لا تجب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير، واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدم: «لا صدقة إلا عن ظهر غنى»(٤).

قال الكاساني: وأما الغنى الذي يحرم به أخذ الصدقة وقبولها فهو الذي تجب به صدقة الفطر والأضحية، وهو أن يملك من الأموال التي لا تجب فيها الزكاة ما يفضل عن حاجته وتبلغ قيمة الفاضل مئتي درهم من الثياب والفرش والدور والحوانيت والدواب والخدم زيادة على ما يحتاج إليه، كلَّ ذلك للابتذال والاستعمال لا للتجارة والإسامة، فإذا فضل من ذلك ما يبلغ قيمته مائتي درهم وجب عليه صدقة الفطر والأضحية وحرم عليه أخذ الصدقة".

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٨٥).

⁽٢) المستدرك على مجموع الفتاوي (٣/ ١٥٩).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٤٨).

⁽٤) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٩).

⁽٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٤٨).

وقال أصحاب الرأي: لا تجب إلا على من يملك مائتي درهم، أو ما قيمته نصاب فاضل عن مسكنه؛ لقول رسول الله ﷺ: «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» والفقير لا غنى له فلا تجب عليه، ولأنه تحل له الصدقة، فلا تجب عليه، كمن لا يقدر عليها(١).

قال النووي: وقال أبو حنيفة: لا تجب إلا على من يملك نصابًا من الذهب أو الفضة أو ما قيمته نصاب فاضلا عن مسكنه وأثاثه الذي لا بد منه. قال العبدري: ولا يُحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن من لا شيء له فلا فطرة عليه (٢).

قال الشوكاني: فائدة: وقد اختلف في القدر الذي يعتبر ملكه لمن يلزمه الفطرة فقال الهادي والقاسم وأحد قولي المؤيد بالله: إنه يعتبر أن يملك قوت عشرة أيام فاضل عها استثنى للفقير وغير الفطرة لما أخرجه أبو داود في حديث ابن أبي صعير عن أبيه في رواية بزيادة: «غني أو فقير» بعد «حر أو عبد».

ويجاب عن هذا الدليل بأنه وإن أفاد عدم اعتبار الغنى الشرعي فلإ يفيد اعتبار ملك قوت عَشْم.

وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه: إنه يعتبر أن يكون المخرج غنيًا غِنًى شرعيًا واستدل لهم في البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنها الصدقة ما كانت عن ظهر غنى» وبالقياس على زكاة المال، ويجاب بأن الحديث لا يفيد المطلوب؛ لأنه بلفظ: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى» كها أخرجه أبو داود ومعارض أيضًا بها أخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «أفضل الصدقة جهد المقل» وما أخرجه الطبراني من حديث أبي أمامة مرفوعًا: «أفضل الصدقة سر إلى فقير وجهد من مقل» وفسره في النهاية بقدر ما يحتمل حال قليل المال.

وما أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه واللفظ له والحاكم

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٠٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٤).

وقال على شرط مسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «سبق درهم مائة ألف درهم» فقال رجل: وكيف ذاك يا رسول الله؟! قال: «رجل له مال كثير أخذ من عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها ورجل ليس له إلا درهمان فأخذ أحدهما فتصدق به فهذا تصدق بنصف ماله...» الحديث.

وأما الاستدلال بالقياس فغير صحيح؛ لأنه قياس مع الفارق إذ وجوب الفطرة متعلق بالأبدان والزكاة بالأموال. وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل وإسحاق والمؤيد بالله في أحد قوليه: إنه يعتبر أن يكون مخرج الفطرة مالكًا لقوت يوم وليلة لما تقدم من أنها طهرة للصائم ولا فرق بين الغني والفقير في ذلك، ويؤيد ذلك ما تقدم من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم من لا يحل له السؤال بمن يملك ما يغديه ويعشيه.

وهذا هو الحق لأن النصوص أطلقت ولم تخص غنيًا ولا فقيرًا، ولا مجال للاجتهاد في تعيين المقدار الذي يعتبر أن يكون مخرج الفطرة مالكًا له، ولا سيها والعلة التي شرعت لها الفطرة موجودة في الغني والفقير وهي التطهرة من اللغو والرفث.

واعتبار كونه واجدًا لقوت يوم وليلة أمر لا بد منه؛ لأن المقصود من شرع الفطرة إغناء الفقراء في ذلك اليوم كما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر وقال: «أغنوهم في هذا اليوم» وفي رواية للبيهقي: «أغنوهم عن طواف هذا اليوم» وأخرجه أيضًا ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد، فلو لم يعتبر في حق المخرج ذلك لكان ممن أمرنا بإغنائه في ذلك اليوم لا من المأمورين بإخراج الفطرة وإغناء غيره، وبهذا يندفع ما اعترض به صاحب البحر عن أهل هذه المقالة من أنه يلزمهم إيجاب الفطرة على من لم يملك إلا دون قوت اليوم ولا قائل به (۱).

⁽١) نيل الأوطار (٣/ ٣١٢ – ٣١٣).

الأصناف التي تخرج منها زكاة الفطر

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على أقوال منها ما يلي:

القول الأول: تجب الفطرة من غالب قوت البلد، وبه قال مالك والشافعي وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

القول الثاني: وذهب أحمد إلى أنها صاع من تمر، أو صاع من بر، أو صاع من شعير.

القول الثالث: وذهب ابن حزم أن الذي يخرج هو التمر والشعير ولا يجوز غيرهما.

القول الأول: تجب الفطرة من غالب قوت البلد.

قال في المدونة: قلت: ما الذي تؤدى منه زكاة الفطر في قول مالك؟ قال: القمح والشعير والذرة والسلت والأرز والدخن والزبيب والتمر والأقط. قال: وقال مالك: لا أرى لأهل مصر أن يدفعوا إلا القمح لأن ذلك جل عيشهم، إلا أن يغلو سعرهم فيكون عيشهم الشعير فلا أرى بأسًا أن يدفعوا شعيرًا. قال مالك: وأما ما ندفع نحن بالمدينة فالتمر(١).

قال النووي: مسألة: ذكرنا أن الأصح عندنا وجوب الفطرة من غالب قوت البلد وبه قال مالك(٢).

قال الماوردي: قال الشافعي ﷺ: وأي قوت كان الأغلب على الرجل أدى منه زكاة الفطر كان حنطة أو ذرة أو عسلاً أو شعيرًا أو تمرًا أو زبيبًا (٣).

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله: عن زكاة الفطر: هل تخرج تمرًا أو زبيبًا أو برًا أو شعيرًا أو دقيقًا؟ وهل يعطي للأقارب ممن لا تجب نفقته؟ أو يجوز إعطاء القيمة؟

⁽١) المدونة (١/ ٣٩١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب.

⁽٣) الحاوى الكبير (٣/ ٣٧٧).

فأجاب: الحمد لله، أما إذا كان أهل البلد يقتاتون أحد هذه الأصناف جاز الإخراج من قوتهم بلا ريب. وهل لهم أن يخرجوا ما يقتاتون من غيرها؟ مثل أن يكونوا يقتاتون الأرز والدخن فهل عليهم أن يخرجوا حنطة أو شعيرًا أو يجزئهم الأرز والدخن والذرة؟ فيه نزاع مشهور.

وهما روايتان عن أحمد: إحداهما لا يخرج إلا المنصوص، والأخرى: يخرج ما يقتاته، وإن لم يكن من هذه الأصناف. وهو قول أكثر العلماء، كالشافعي وغيره.

وأما الدقيق: فيجوز إخراجه في مذهب أبي حنيفة وأحمد دون الشافعي، ويخرجه بالوزن فإن الدقيق يربع إذا طحن.

والقريب الذي يستحقها إذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبي فهو أحق بها منه فإن صدقتك على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة، والله أعلم (١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:...وكذلك لما كان يأكل الرطب والتمر وخبز الشعير، ونحو ذلك من قوت بلده، فهل التأسي به أن يقصد خصوص الرطب والتمر والشعير، حتى يفعل ذلك من يكون في بلاد لا ينبت فيها التمر، ولا يقتاتون الشعير، بل يقتاتون البر أو الرز أو غير ذلك، ومعلوم أن الثاني هو المشروع، والدليل على ذلك أن الصحابة لما فتحوا الأمصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده، ويلبس من لباس بلده من غير أن يقصد أقوات المدينة ولباسها، ولو كان هذا الثاني هو

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۵/ ۸۸).

الأفضل في حقهم، لكانوا أولى باختيار الأفضل.

وعلى هذا يبنى نزاع العلماء في صدقة الفطر: إذا لم يكن أهل البلد يقتاتون التمر والشعير، فهل يخرجون من قوتهم كالبر والرز، أو يخرجون من التمر والشعير؛ لأن النبي عليه فرض ذلك فإن في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال: فرض رسول الله عليه مدقة الفطر صاعا من تمر، أو صاعا من شعير على كل صغير أو كبير ذكر أو أنثى، حر أو عبد، من المسلمين.

وهذه المسألة فيها قولان للعلماء، وهما روايتان عن أحمد، وأكثر العلماء على أنه يخرج من قوت بلده، وهذا هو الصحيح كما ذكر الله ذلك في الكفارة بقوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة:٨٩](١).

قال ابن القيم: فصل صدقة الفطر لا تتعين في أنواع

المثال الرابع: أن النبي على فرض صدقة الفطر صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير أو صاعًا من زبيب أو صاعاً من أقط. وهذه كانت غالب أقواتهم بالمدينة، فأما أهل بلد أو محلة قوتهم غير ذلك فإنها عليهم صاع من قوتهم، كمن قوتهم الذرة والأرز أو التين أو غير ذلك من الحبوب، فإن كان قوتهم من غير الحبوب كاللبن واللحم والسمك أخرجوا فطرتهم من قوتهم كائنًا ما كان، هذا قول جمهور العلماء، وهو الصواب الذي لا يقال بغيره؛ إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من الحبس ما يقتاته أهل بلدهم، وعلى هذا فيجزئ إخراج الدقيق وإن لم يصح فيه الحديث، وأما إخراج الخبز والطعام فإنه وإن كان أنفع للمساكين لقلة المؤنة والكلفة فيه فقد يكون الحب أنفع لهم لطول بقائه وأنه يتأتى منه ما لا يتأتى من الخبز والطعام، ولا سيما إذا كثر الخبز والطعام عند المسكين فإنه يفسد ولا يمكنه حفظه، وقد يقال: لا اعتبار بهذا، فإن المقصود إغناؤهم في ذلك اليوم العظيم عن التعرض للسؤال، كما قال النبي: «أغنوهم في هذا اليوم عن المسألة» وإنها نص على تلك للسؤال، كما قال النبي: «أغنوهم في هذا اليوم عن المسألة» وإنها نص على تلك الأنواع المخرجة؛ لأن القوم لم يكونوا يعتادون اتخاذ الأطعمة يوم العيد، بل كان

⁽١) مجموع الفتاوي (٢٢/ ٣٢٦) والفتاوي الكبري لابن تيمية (٢/ ١٥٧).

قوتهم يوم العيد كقوتهم سائر السنة (١).

القول الثاني: تخرج صدقة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من بر، أو صاعًا من شعر.

قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن زكاة الفطر؟ قال: صاعًا من تمر، أو صاعًا من بر، أو صاعًا من شعير (٢).

قال ابن قدامة: ومن قدر على التمر، أو الزبيب، أو البر، أو الشعير، أو الأقط فأخرج غيره لم يجزه، ظاهر المذهب أنه لا يجوز له العدول عن هذه الأصناف، مع القدرة عليها سواء كان المعدول إليه قوت بلده أو لم يكن (٣).

🕸 القول الثالث: لا يجوز إخراج غير التمر والشعير.

قال ابن حزم: وأجاز قوم أشياء غير ما أمر به رسول الله ﷺ فقال قوم: يجزيء فيها القمح وقال آخرون: والزبيب والأقط، واحتجوا بأشياء منها أنهم قالوا: إنها يخرج كل أحد مما يأكل ومن قوت أهل بلده. فقلنا: هذه دعوى باطلة بلا برهان ثم قد نقضتموها لأنه إنها يأكل الخبز لا الحب فأوجبوا أن يعطي خبزًا؛ لأنه هو أكله وهو قوت أهل بلده، فإن قالوا: هو غير ما جاء به الخبر، قلنا: صدقتم وكذلك ما عدا التمر والشعير.

وقالوا: إنها خص على بالذكر التمر والشعير؛ لأنها كانا قوت أهل المدينة، قال أبو محمد: وهذا قول فاحش جدًّا أول ذلك أنه كذب على رسول الله على مكشوف لأن هذا القائل قوله على ما لم يقل وهذا عظيم جدًّا، ويقال له: من أين لك أن رسول الله على أراد أن يذكر القمح والزبيب فسكت عنها وقصد إلى التمر والشعير لأنها قوت أهل المدينة؟! وهذا لا يعلمه إلا من أخبره على بذلك عن نفسه أو من نزل عليه وحي بذلك، وأيضًا فلو صح لهم ذلك لكان الفرض في ذلك لا يلزم إلا

⁽١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/ ١٨).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢١).

⁽٣) المغنى (٤/ ٢٩١).

أهل المدينة فقط، وأيضًا فإن الله تعالى قد علم وأنذر بذلك، رسوله على أن الله تعالى سيفتح لهم الشام والعراق ومصر وما وراء البحار، فكيف يجوز أن يلبس على أهل هذه البلاد دينهم فيريد منهم أمرًا ولا يذكره لهم ويلزمهم بكلامه ما لا يلزمهم من التمر والشعير (١).

متى تجب زكاة الفطر؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: وهو أن زكاة الفطر تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان، وهو قول الثوري، وإسحاق، ومالك، في إحدى الروايتين عنه، والشافعي، في أحد قوليه وبه قال أحمد (٢٠).

القول الثاني: تجب زكاة الفطر بطلوع فجر يوم العيد، وبه قال الليث، وأبو ثور، وأصحاب الرأي وهو رواية عن مالك، وبه قال الشافعي في القديم وهو قول ابن حزم (٣).

القول الأول: وهو أن زكاة الفطر تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان، وهو قول الثوري، وإسحاق، ومالك، في إحدى الروايتين عنه، والشافعي، في أحد قوليه ويه قال أحمد.

واستدلوا بحديث عُمَرَ بْنِ نَافِعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَ قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله عَلَيْ العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكِرِ الله عَلِيْ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرِ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكِرِ وَالأَنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ (٤).

قال الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: واستدل به على أن وقت وجوبها

⁽١) المحلي (٦/ ١١٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٩٨) والمجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩) والمحلى (٦/ ١٤٢).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٢٩٨) والمجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩) والمحلى (٦/ ١٤٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٦).

غروب الشمس ليلة الفطر لأنه وقت الفطر من رمضان(١).

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيَّ ﴿ مَا عَلَٰهِ ، يَقُولُ: ﴿ كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ » (٢) .

قال الشوكاني: وقد استدل بقوله: زكاة الفطر على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر؛ لأنه وقت الفطر من رمضان (٣).

قال ابن رشد: وأما متى تجب زكاة الفطر؟ فإنهم اتفقوا على أنها تجب في آخر رمضان لحديث ابن عمر: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان....

واختلفوا في تحديد الوقت: فقال مالك في رواية ابن القاسم عنه: تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر، وروى أشهب أنها تجب بغروب الشمس من آخر يوم رمضان، وبالأول قال أبو حنيفة، وبالثاني قال الشافعي (٤).

قال الشافعي: ومن قلت: يجب عليه أن يزكي عنه زكاة الفطر، فإذا ولد له ولد، أو كان أحد في ملكه، أو عياله في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه، وإن مات من ليلته، وإذا غابت الشمس من ليلة الفطر ثم ولد بينهم، أو صار واحد منهم في عياله لم تجب عليه زكاة الفطر في عامه ذلك عنه، وكان في سقوط زكاة الفطر عنه كالمال يملكه بعد الحول (٥).

قال النووي: تجب الفطرة بغروب الشمس ليلة عيد الفطر على الصحيح عندنا^(١).

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٠٦) ومسلم (٩٨٥).

⁽٣) نيل الأوطار (٣/ ٣٠٦).

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد.

⁽٥) الأم للشافعي ط دار الوفاء (٣/ ١٦٤).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩).

قال ابن قدامة: فأما وقت الوجوب فهو وقت غروب الشمس من آخر يوم من رمضان، فإنها تجب بغروب الشمس من آخر شهر رمضان (١١).

القول الثاني: تجب زكاة الفطر بطلوع فجر يوم العيد، وبه قال الليث، وأبو ثور، وأصحاب الرأي وهو رواية عن مالك وبه قال الشافعي في القديم وهو قول ابن حزم.

قال الكاساني: وأما وقت وجوب صدقة الفطر فقد اختلف فيه، قال أصحابنا: هو وقت طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر^(٢).

قال ابن حزم: ووقت زكاة الفطر الذي لا تجب قبله وإنها تجب بدخوله لا تجب بخروجه فهو إثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ممتدًّا إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم نفسه (٣).

□ والراجح والله أعلم: القول الأول وهو أن زكاة الفطر تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان.

فائدة: قال الماوردي: ووجه القول أنها تجب بطلوع الفجر ما روي عن النبي علم أنه قال: «أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم» فدل على تعلق الوجوب به وأوله طلوع الفجر، وروي عن النبي علم أنه قال: «أدوا زكاة فطركم» وأضاف الأداء إلى الفطر وعلقه به، وإطلاق الفطر إشارة إلى نهار اليوم دون ليله (٤).

كرما الذي يترتب على هذا الخلاف؟

فعلى القول الأول أن زكاة الفطر تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان فمن أسلم قبل غروب الشمس ومن ولد له مولود قبل غروب شمس ذلك اليوم فتجب عليه صدقة الفطر، ومن مات قبل الغروب فلا شيء على أوليائه أما من أسلم بعد

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٩٨).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٤).

⁽٣) المحلي (٦/ ١٤٢).

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٣٦١) بتصرف يسير.

غروب الشمس أو من ولد له مولود فليس عليه زكاة، ومن مات بعد غروب الشمس ليلة الفطر فعليه صدقة الفطر.

أما على القول الثاني وهو أنها تجب بطلوع فجر يوم العيد فمن ولد له مولود أو ملك عبدًا أو نكح امرأة ودخل بها قبل الفجر من يوم الفطر لزمه عندهم زكاة الفطر، وكذلك لو أسلم كافر قبل طلوع الفجر من يوم الفطر لزمه زكاة الفطر وما كان بعد ذلك لم يلزمه (١).

هل يجوز إخراج صدقة الفطر نقودًا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز إخراج صدقة الفطر نقودًا، وأنها لا تجزئ إلا طعامًا كما أمر النبي عليه أن تخرج طعامًا وبه قال ابن المنذر وابن حزم.

القول الثاني: وهو جواز إخراج زكاة الفطر نقودًا وبه قال الثوري وعمر بن عبد العزيز والحسن وأبو حنيفة.

كرادلة القول الأول:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَلَى اللهِ عَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ صَدَقَةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ، وَالحُرِّ وَالمَمْلُوكِ (٢).

عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِع، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَ قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأَنْثَى، وَالصَّغِيرِ

⁽١) انظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٤) والكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٢١).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥١٢) ومسلم (٩٨٤).

وَالْكَبِيرِ مِنَ الْسُلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ (١).

عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرَّحِ العَامِرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ وَهُمَّا مَنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَعْدِ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبِ(٢).

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ، وَكَبِيرٍ، حُرِّ أَوْ مَمْلُوكٍ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرِ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبِ فَلَمَّ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَكَانَ فِيهَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ: إِنِي أَرَى أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ سَمْرَاءِ الشَّامِ، تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَهَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ ، أَبَدًا مَا عِشْتُ (٣).

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «خُذِ الحُبَّ مِنَ الْجُبِّ، وَالشَّاةَ مِنَ الْعَنَمِ، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرَةَ مِنَ الْبَقَرِ» (٤٠).

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٠٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٠٦) ومسلم (٩٨٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥٠٨) ومسلم (٩٨٥).

⁽٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٥٩٩)، وابن ماجه (١٨١٤)، والحاكم (١/ ٣٨٨)، والبيهقي في السنن (٤/ ١١٢) ومعرفة السنن (٨٠٨٥) والدارقطني (١٩٢٩) وابن زنجويه (١٥٩٨) من طريق سليمان بن بلال، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل به مرفوعًا. وعطاء بن يسار لم يسمع من معاذ.

قال الحاكم: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل فإنى لا أتقنه.

وقال البزار: لا نعلم أن عطاء سمع من معاذ.

قال الترمذي في السنن (٢٥٣٠): وعطاء لم يدرك معاذ بن جبل، ومعاذ قديم الموت، مات في خلافة عمر. قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٥٣٤): وقال البيهقي في خلافياته: هذا الحديث رواته ثقات. وقال عبد الحق في أحكامه: عطاء بن يسار لم يدرك معاذ بن جبل. قلت: لأن عطاء

كراقوال أهل العلم:

وقال مَالِكُّ: وَلَا يُجْزِئُ الرَّجُلَ أَنْ يُعْطِيَ مَكَانَ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَرْضًا مِنْ الْعُرُوضِ(۱).

قال أبن زنجويه: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ مَالِكٍ وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي مَوْضِع لَيْسَ فِيهِ طَعَامٌ، أَيُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ دَرَاهِمَ؟ قَالَ: لَا وَالله، ثُمَّ قَالَ: وَيَكُونُ أَحَدٌ بِمَوْضِع لَيْسَ فِيهِ طَعَامٌ، فَأَيُّ شَيْءٍ يَأْكُلُ؟ فَقِيلَ: إِنَّهُ يُقِيمُ فِي ثُمَّ قَالَ: إِذَا رَجَعَ أَخْرَجَ ذَلِكَ طَعَامًا، وَلَا يُعْطِي غَيْرَ الطَّعَامُ (٢). الطَّعَامُ (٢). الطَّعَامُ (٢).

قال النووي: لا تجزئ القيمة في الفطرة عندنا - وبه قال مالك وأحمد وابن المنذر جماعة - إلى مسكين واحد (٣).

وقال أيضًا: ولم يجز عامة الفقهاء إخراج القيمة(٤).

قال الماوردي: قد ذكرنا أن دفع القيم في الزكوات لا يجوز، ولا يجوز إخراج القيمة في زكاة الفطر، فلو أخرج قيمة الصاع دراهم أو دنانير لا يجوز لما مضى، ولأن رسول الله على نص على قدر متفق في أجناس مختلفة، فسوى بين قدرها مع اختلاف أجناسها وقيمها فدل على أن الاعتبار بقدر المنصوص عليه دون قيمته -؛ ولأنه لو جاز اعتبار القيمة فيه لوجب إذا كان قيمة صاع من زبيب ضروع - وهو الزبيب الكبار - أضعاف حنطة، فأخرج من الزبيب نصف صاع قيمته من الحنطة صاع أن لا يجزئه فلم أجمعوا على أنه لا يجزئه وإن كان بقيمة المنصوص عليه دل على أنه لا يجزئه وإن كان بقيمة المنصوص عليه دل على أنه لا يجوز

ولد سنة تسع عشرة، ومعاذ توفي في طاعون عمواس سنة ثهان عشرة، وقيل: سنة سبع عشرة. وأما ابن القطان فأعله بشريك بن أبي نمر، وهو من رجال الصحيحين وكفي بهما أسوة.

⁽١) المدونة (١/ ٣٩٢).

⁽٢) الأموال لابن زنجويه (٢٤٥٦).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٧/ ٦٠).

إخراج القيمة دون المنصوص عليه(١).

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يكره أن يعطي القيمة في زكاة الفطر يقول: أخشى إن أعطى القيمة ألا يجزئه ذلك (٢).

قال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن الخبز في زكاة الفطر؟ قال: لا، قيل لأحمد، وأنا أسمع: يعطي دراهم؟ قال: أخاف أن لا يجزئه، خلاف سنة رسول الله ﷺ "".

قال ابن قدامة: مسألة: قال: ومن أعطى القيمة، لم تجزئه (٤). قال أبو داود: قيل لأحمد وأنا أسمع: أعطى دراهم - يعني في صدقة الفطر - قال: أخاف أن لا يجزئه خلاف سنة رسول الله على وقال أبو طالب: قال لي أحمد: لا يعطي قيمته، قيل له: قوم يقولون: عمر بن عبد العزيز كان يأخذ بالقيمة؟ قال: يدعون قول رسول الله على ويقولون: قال فلان! قال ابن عمر: فرض رسول الله على وقال الله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ وقال قوم يردون السنن: قال فلان، قال فلان! وظاهر مذهبه أنه لا يجزئه إخراج القيمة في شيء من الزكوات (٥).

القول الثاني: وهو جواز إخراج زكاة الفطر نقودًا وبه قال الثوري وعمر بن عبد العزيز والحسن وأبو حنيفة.

عن أبي معشر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر، وقال: «أغنوهم في هذا اليوم»(٦). وقال يوسف: صدقة الفطر.

⁽١) الحاوى الكبير (٣/ ٣٨٣).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٧١).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢٣).

⁽٤) متن مختصر الخرقي (ص: ٤٨).

⁽٥) المغنى لابن قدامة، تحقيق التركي (٤/ ٢٩٥).

⁽٦) ضعيف: أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢١٣٣)، والبيهقي (٤ / ١٧٥)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص (١٣١)، وابن وهب في جامعه (١٩٨) وابن عدي في «الكامل» (٨ / ٣٩٥)، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٣٩٧)، وابن حزم في «المحلي» (٦ / ١٢١) كلهم من طريق أبي معشر، عن نافع، عن عبد الله بن عمر به، وأبو معشر هو: نجيح بن عبد الرحمن

وجه الاستدلال:

قال السرخسي: فإن أعطى قيمة الحنطة جاز عندنا؛ لأن المعتبر حصول الغنى وذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالحنطة (١).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ، وَكَبِيرٍ، حُرِّ أَوْ مَمْلُوكِ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ ثَبِيبٍ» فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ» فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَكَانَ فِيهَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ سَمْرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَهَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ، أَبَدًا مَا عِشْتُ (٢).

عَنْ طَاوُسِ قَالَ: قَالَ مُعَاذٌ: - يَعْنِي ابْنَ جَبَلِ - بِالْيَمَنِ: ائْتُونِي بِخَمِيسٍ أَوْ لَبِيسٍ آَوْ لَبِيسٍ آَخُذُهُ مِنْكُمْ مَكَانَ الصَّدَقَةِ فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ، وَخَيْرٌ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمِدِينَةِ.

كرآثار بعض التابعين:

عن وكيع، عن قرة، قال: جاءنا كتاب عمر بن عبد العزيز في صدقة الفطر: نصف صاع عن كل إنسان، أو قيمته نصف درهم (٣).

عن وكيع، عن سفيان، عن هشام، عن الحسن، قال: لا بأس أن تعطي الدراهم في صدقة الفطر (٤).

السندي ضعيف أسن واختلط. وانظر العلل للدارقطني حديث رقم (٢٧٧٠) فقد ذكر طرق الحديث والاختلاف الذي فيه.

⁽١) المبسوط للسرخسي (٣/ ١٠٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٠٨) ومسلم (٩٨٥).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٧٠) وأخرج ابن أبي شيبة (١٠٤٦٩) عن أبي أسامة، عن عوف، قال: سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يُقرأ إلى عدي بالبصرة: يؤخذ من أهل الديوان من أعطياتهم، عن كل إنسان نصف درهم.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٧١) وفي رواية هشام بن حسان عن الحسن مقال ؛ لأنه كان يرسل

عن أبي أسامة، عن زهير، قال: سمعت أبا إسحاق يقول: أدركتهم وهم يعطون في صدقة رمضان الدراهم بقيمة الطعام^(١).

قال السرخسي: فإن أعطى قيمة الحنطة جاز عندنا؛ لأن المعتبر حصول الغني وذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالحنطة، وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز، وأصل الخلاف في الزكاة وكان أبو بكر الأعمش رحمه الله تعالى يقول: أداء الحنطة أفضل من أداء القيمة؛ لأنه أقرب إلى امتثال الأمر وأبعد عن اختلاف العلماء فكان الاحتياط فيه، وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول: أداء القيمة أفضل؛ لأنه أقرب إلى منفعة الفقير فإنه يشتري به للحال ما يحتاج إليه، والتنصيص على الحنطة والشعير كان؛ لأن البياعات في ذلك الوقت بالمدينة يكون بها فأما في ديارنا البياعات تجري بالنقود، وهي أعز الأموال فالأداء منها أفضل (٢).

قال الكاساني: الزكاة على التيسير، والتيسير في الوجوب من حيث إنه مال لا من حيث إنه العين والصورة، وههنا الواجب في الوقت إراقة الدم شرعًا غير معقول المعنى فيقتصر الوجوب على مورد الشرع، وبخلاف صدقة الفطر أنها تتأدى بالقيمة عندنا؛ لأن الواجب هناك معلول بمعنى الإغناء؛ قال النبي عليه الصلاة والسلام «أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم» والإغناء يحصل بأداء القيمة والله عز شأنه أعلم (٣).

عنه.

قال جرير بن حازم قاعدت الحسن سبع سنين ما رأيت هشامًا عنده، قيل له: قد حدث عن الحسن بأشياء فمن تراه أخذها؟ قال: من حوشب أراه. وقال بن المديني: كان أصحابنا يثبتون حديثه ويحيى ابن سعيد يضعفه ويرون أنه أرسل حديث الحسن عن حوشب. قال إسهاعيل ابن علية: كنا لا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئًا.

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٧٢) وزهير هو ابن معاوية قال أبو زرعة: ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط. وقال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: زهير فيها روى عن المشايخ ثبت بخ بخ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأخرة.

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٣/ ١٠٧).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٦٧).

مسألة: تقديم زكاة الفطر قبل وقت وجوبها هل يجوز ذلك؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على أقوال:

القول الثاني: يجوز من أول شهر رمضان؛ لأن سبب الصدقة الصوم والفطر عنه وهو قول الشافعي.

القول الثالث: يجوز تعجيلها من أول الحول؛ لأنها زكاة فأشبهت زكاة المال وهو قول أبي حنيفة.

لكن خالفهم ابن حزم فقال: ولا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً فإن ذكروا خبر أبي هريرة إذ أمره رسول الله على الله الله الله الله الله وثانية وثالثة فلا حجة لهم فيه؛ لأنه لا تخلو تلك الله أن تكون من رمضان أو من شوال ولا يجوز أن تكون من رمضان؛ لأنه ليس ذلك في الخبر ولا يظن برسول الله على أنه حبس صدقة وجب أداؤها عن أهلها، وإن كانت من شوال فلا يمنع من ذلك إذ لم يكمل وجود أهلها وفي تأخيره عليه الصلاة والسلام إعطاءها برهان على أن وقت إخراجها لم يحن بعد، فإن كان ذلك في ليالي رمضان فلم يخرجها على فصح أنه لم يجز تقديمها قبل وقتها ولا يجزيء وإن كانت من ليالي شوال فبلا شك أن أهلها لم يوجدوا فتربص عليه الصلاة والسلام وجودهم فبطل تعلقهم بهذا الخبر (۱).

القول الأول: يجوز تقديم صدقة الفطر قبل العيد بيوم، أو يومين، لا يجوز أكثر من ذلك وهو مروي عن ابن عمر والحسن والزهري وهو قول المالكية (٢).

عن نافع قال: إن كان ابن عمر يبعث صدقة رمضان حين يجلس الذين يقبضونها، وذلك قبل الفطر بيوم أو يومين (٣).

⁽١) المحلى (٦/ ١٤٣).

⁽٢) المدونة (١/ ٣٨٥) والمقدمات الممهدات (١/ ٣٣٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥١١).

عن عبد السلام، عن عمرو بن مساور، عن الحسن، أنه كان لا يرى بأسًا أن يعجل الرجل صدقة الفطر قبل الفطر بيوم أو يومين (١).

عن معمر، عن الزهري قال: لا بأس أن تؤدوا زكاة الفطر قبله بيوم أو يومين أو بعد الفطر بيوم أو يومين قال: وكان يخرجها هو قبل أن يغدو^(٢).

قال سحنون: قلت: متى يستحب مالك إخراج زكاة الفطر؟ فقال: قبل الغدو إلى المصلي قال: فإن أخرجها قبل ذلك بيوم أو يومين لم أر بذلك بأسًا (٣).

قال ابن رشد: ويستحب لمن وجبت عليه زكاة الفطر أن يؤديها يوم الفطر قبل الغدو إلى المصلى، فإن أخرجها قبل ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة أجزأ على الاختلاف فيمن أخرج زكاته قبل حلول الحول بيسير (٤).

قال الحافظ ابن حجر:... ولمالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة، وأخرجه الشافعي عنه وقال: هذا حسن وأنا أستحبه يعنى تعجيلها قبل يوم الفطر. انتهى.

ويدل على ذلك أيضًا ما أخرجه البخاري في الوكالة وغيرها عن أبي هريرة قال: وكلني رسول الله على بخفظ زكاة رمضان... الحديث، وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر فدل على أنهم كانوا يعجلونها، وعكسه الجوزقي فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للأمرين (٥).

القول الثاني: يجوز من أول شهر رمضان؛ لأن سبب الصدقة الصوم والفطر عنه وهو قول الشافعي.

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (۱۰۸۹٦) وعمرو بن مساور ويقال (عمر بن مساور) ضعيف.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٥٨٤١).

⁽٣) المدونة (١/ ٣٨٥).

⁽٤) المقدمات المهدات (١/ ٣٣٥).

⁽٥) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٧٦).

قال الشيرازي: ويجوز تقديم الفطرة من أول رمضان؛ لأنها تجب بسببين بصوم رمضان والفطر منه، فإذا وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر كزكاة المال بعد ملك النصاب وقبل الحول، ولا يجوز تقديمها على رمضان لأنه تقديم على السببين فهو كإخراج زكاة المال قبل الحول والنصاب(۱).

قال النووي في الشرح: قال أصحابنا: يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل وجوبها بلا خلاف لما ذكره المصنف، وفي قت التعجيل ثلاثة أوجه والصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور: يجوز في جميع رمضان ولا يجوز قبله، والثاني: يجوز بعد طلوع فجر اليوم الأول من رمضان وبعده إلى آخر الشهر ولا يجوز في الليلة الأولى؛ لأنه لم يشرع في الصوم حكاه المتولي وآخرون، والثالث: يجوز في جميع السنة حكاه البغوي وغيره، واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن الأفضل أن يخرجها يوم العيد قبل الخروج إلى صلاة العيد".

القول الثالث: يجوز تعجيلها من أول الحول؛ لأنها زكاة فأشبهت زكاة المال وهو قول أبي حنيفة.

قال السرخسي: والصحيح من المذهب عندنا أن تعجيله جائز لسنة ولسنتين؛ لأن السبب متقرر وهو الرأس فهو نظير تعجيل الزكاة بعد كهال النصاب^(٣).

قال الشوكاني في شرح حديث ابن عمر: قوله: (بيوم أو يومين) فيه دليل على جواز تعجيل الفطرة قبل يوم الفطر، وقد جوزه الشافعي من أول رمضان وجوزه الهادي والقاسم وأبو حنيفة وأبو العباس وأبو طالب ولو إلى عامين عن البدن الموجود، وقال الكرخي وأحمد بن حنبل: لا تقدم على وقت وجوبها إلا ما يغتفر كيوم أو يومين، وقال مالك والناصر والحسن بن زياد: لا يجوز التعجيل مطلقًا كالصلاة قبل الوقت، وأجاب عنهم في البحر بأن ردها إلى الزكاة أقرب. وحكى

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٥٥).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/٥٥).

⁽٣) المبسوط (٣/ ١١٠).

الإمام يحيى إجماع السلف على جواز التعجيل(١١).

حكم تأخير صدقة الفطر إلى ما بعد صلاة العيد

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أنه لو أخرها بعد صلاة العيد وأداها في يوم العيد بعد الصلاة كانت أداءً ولم يأثم، وإن أخرها عن يوم الفطر أثم ولزمه إخراجها وتكون قضاء، وهذا هو قول جمهور أهل العلم مالك وأبي حنيفة والليث وأحمد (٢).

قال النووي: ومذهبنا أنه لو أخرها عن صلاة الإمام وفعلها في يومه لم يأثم وكانت أداء، وإن أخرها عن يوم الفطر أثم ولزمه إخراجها وتكون قضاء (٣).

قال ابن قدامة: المستحب إخراج صدقة الفطر يوم الفطر قبل الصلاة؛ لأن

النبي ﷺ أمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة في حديث ابن عمر، وفي حديث ابن عباس: «من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات» فإن أخرها عن الصلاة ترك الأفضل، لما ذكرنا من السنة، ولأن المقصود منها الإغناء عن الطواف والطلب في هذا اليوم، فمتى أخرها لم يحصل إغناؤهم في جميعه، لا سيما في وقت الصلاة.

ومال إلى هذا القول عطاء، ومالك، وموسى بن وردان، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وقال القاضي: إذا أخرجها في بقية اليوم لم يكن فَعَلَ مكروها؛ لحصول الغناء بها في اليوم (٤).

قال الزركشي: فإن أخرها عن الصلاة ففي بقية اليوم تجوز، وتقع إذًا؛ لحصول الغنى في ذلك اليوم(٥).

نيل الأوطار (٣/ ٣٠٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٩٧).

⁽٥) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٥٣٦).

واستدلوا بحديث أبي سَعِيدِ الحُدْرِيِّ ﴿ مَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ يَوْمَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَكَانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ وَالأَقِطُّ وَالتَّمْرُ.

قال ابن بطال: وقول أبي سعيد: كنا نخرج يوم الفطر، هو مجمل يحتمل أن يكون قبل الصلاة، ويحتمل أن يكون بعد الصلاة، وإذا كانت صدقة الفطر لإغناء السُّوَّال عن المسألة ذلك اليوم جاز إخراجها بعد الصلاة؛ لأن ذلك كله يوم الفطر، وفي المدونة: إن أداها بعد الصلاة فواسع (۱).

كرآثار التابعين:

عن أبي أسامة، عن ابن عون، عن ابن سيرين؛ أنه كان يعطي صدقة الفطر بعد الصلاة (٢).

عن أبي أسامة، عن زهير، قال: حدثنا أبو إسحاق، قال: كان أبو ميسرة يطعم بعد ما يصلي (٣).

عن الحكم، قال: كانوا يستحبون إخراجها قبل الصلاة. وقال عامر: إن شاء عجلها، وإن شاء أخرها(٤).

القول الثاني: وهو أن وقتها إثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ممتدًا إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم نفسه.

قال ابن حزم: ووقت زكاة الفطر الذي لا تجب قبله وإنها تجب بدخوله لا تجب بخروجه فهو إثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ممتدًّا إلى أن تبيض الشمس وتحل

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٦٦).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٢).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٤) وأبو إسحاق السبيعي اختلط بأخرة وسماع زهير بن معاوية منه بعد الاختلاط.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣١) عن وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن الحكم به، وجابر هو ابن يزيد الجعفي وهو ضعيف.

الصلاة من ذلك اليوم(١).

واستدل بحديث ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ (٢).

قال ابن حزم: فهذا وقت أدائها بالنص وخروجهم إليها إنها هو لإدراكها، ووقت صلاة الفطر هو جواز الصلاة بابيضاض الشمس يومئذ، فإذا تم الخروج إلى صلاة الفطر بدخولهم في الصلاة فقد خرج وقتها (٣).

قال في عون المعبود: وحمل الشافعي التقيد بقبل صلاة العيد على الاستحباب لصدق اليوم على جميع النهار، وقد رواه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلي فإذا انصرف قسمه بينهم، وقال: «أغنوهم عن الطلب» أخرجه سعيد بن منصور ولكن أبو معشر ضعيف وَهِمَ ابنُ العربي في عزو هذه الزيادة لمسلم، وقد استدل بالحديث على كراهة تأخيرها عن الصلاة وحمله ابن حزم على التحريم (٤).

واستدل كذلك بحديث: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغُو وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ رَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِي صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ (٥).

قال في عون المعبود: (من أداها قبل الصلاة) أي: قبل صلاة العيد (فهي زكاة

⁽١) المحلي (٦/ ١٤٢).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) المحلي (٦/ ١٤٢).

⁽³⁾ ag i llange (6/3).

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٦٠٩) وابن ماجه (١٨٢٧) والدارقطني (٢٠٦٧) والحاكم (٢٠٩١) والحاكم (٤٠٩/١) والبيهقي (١٦٢/٤) من طريق مروان بن محمد قال: حدثنا أبو يزيد الخولاني، عن سيار بن عبدالرحمن الصدفي، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

سيار بن عبد الرحمن الصدفي: صدوق. أبو يزيد الخولاني ذكره أبو أحمد الحاكم فيمن لا يعرف اسمه. ولم أقف على أحد من أهل العلم وثقه.

مقبولة) المراد بالزكاة صدقة الفطر (صدقة من الصدقات) يعني: التي يتصدق بها في سائر الأوقات وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى، والظاهر أن من أخرج الفطرة بعد الصلاة كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكهما في ترك هذه الصدقة الواجبة، وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن إخراجها قبل صلاة العيد إنها هو مستحب فقط وجزموا بأنها تجزئ إلى آخر يوم الفطر. والحديث يرد عليهم (۱).

كرالآثار الواردة بهذا القول:

عن الزهري، قال: أمر رسول الله ﷺ بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة (٢). عن نافع، عن ابن عمر؛ أنه كان يخرجها قبل الصلاة (٣).

عن نافع، عن ابن عمر (ح) وعن الحجاج، عن نافع، عن ابن عمر؛ مثله (٤). عن عطاء، عن ابن عباس، قال: إن السنة أن يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة (٥).

عن أبي معشر، عن إبراهيم؛ أنه كان يجب أن يخرج زكاة الفطر قبل أن يخرج إلى الجبانة (٦).

عن عبد الله بن مسلم بن يسار، عن أبيه؛ أنه كان يعطي صدقة الفطر قبل الصلاة (٧).

(١) عون المعبود (٥/٣).

⁽٢) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢١) عن وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري به. والزهري من طبقة التابعين لم يدرك زمن النبي ﷺ.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٢) عن وكيع، عن ابن أبي ليلي، عن نافع به، وابن أبي ليلي هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي سيء الحفظ جدًّا.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٣) عن ابن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع به.

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٤) عن عبد الرحيم بن سليمان، عن حجاج، عن عطاء، عن ابن عباس به.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٥) عن أبي الأحوص، عن مغيرة، عن أبي معشر، عن إبراهيم به، وأبو معشر هو زياد بن كليب التميمي ثقة.

⁽٧) أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٦) عن أبي أسامة، عن ابن عون، عن عبد الله بن مسلم بن يسارٍ،

عن وكيع، عن أفلح، عن القاسم؛ أنه كان يخرجها قبل الصلاة(١١).

عن غسان بن مضر، عن سعيد بن يزيد، قال: كان أبو نضرة يقعد يوم الفطر في مسجد الحي، فيؤتى بزكاته فيقسمها في فقراء الحي، ثم يخرج (٢).

عن يزيد بن هارون، عن جويبر، عن الضحاك، قال: لا يخرج الرجل يوم الفطر إلى المصلى حتى يؤدي صدقة الفطر، وما على أهله (٣).

عن ابن عيينة، عن عمرو، عن عكرمة، قال: قدم زكاتك قبل صلاتك(؛).

قال ابن القيم: وكان من هديه ﷺ إخراج هذه الصدقة قبل صلاة العيد، وفي السنن عنه: أنه قال: «من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات» وفي «الصحيحين» عن ابن عمر، قال: أمر رسول الله على الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة.

ومقتضى هذين الحديثين أنه لا يجوز تأخيرها عن صلاة العيد، وأنها تفوت بالفراغ من الصلاة، وهذا هو الصواب، فإنه لا معارض لهذين الحديثين ولا ناسخ، ولا إجماع يدفع القول بها، وكان شيخنا يقوي ذلك وينصره، ونظيره ترتيب الأضحية على صلاة الإمام، لا على وقتها، وأن من ذبح قبل صلاة الإمام لم تكن ذبيحته أضحية بل شاة لحم. وهذا أيضًا هو الصواب في المسألة الأخرى، وهذا هدي رسول الله علي في الموضعين (٥).

عن أبيه به، وعبد الله بن مسلم لم أقف على أحد وثقه، ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه شيئًا.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٧).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٨).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٩) جويبر بن سعيد ضعيف جدًّا.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٠).

⁽٥) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢ / ٢١).

قال الخطابي: وأما وقت إخراجها فالسنة أن تخرج قبل الصلاة، وهو قول عامة أهل العلم، وقد رخص ابن سيرين والنخعي في إخراجها بعد يوم الفطر. وقال أحمد: أرجو أن لا يكون بذلك بأس. وقال بعض أهل العلم: تأخير إخراجها عن وقتها من يوم الفطر كتأخير إخراج زكاة الأموال عن ميقاتها فمن أخرها كان آثها إلا من عذر (١).

مسألة: تأخير زكاة الفطر بعد يوم العيد وحكم ذلك

قال النووي: وإن أخرها عن يوم الفطر أثم ولزمه إخراجها وتكون قضاء... وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن ابن سيرين والنخعي أنه يجوز تأخيرها عن يوم الفطر (٢).

قال ابن قدامة: فإن أخرها عن يوم العيد أثم ولزمه القضاء (٣).

قال ابن بطال: وفي المدونة: إن أداها بعد الصلاة فواسع، وقد رخص قوم في تأخيرها عن يوم الفطر، روي ذلك عن النخعي وابن سيرين، وقال أحمد بن حنبل: أرجو ألا يكون به بأس، وروي عن ابن شهاب أنه لا بأس أن تؤدى زكاة الفطر قبله بيوم أو بعده بيوم أو يومين. وكان يخرجها هو قبل أن يغدو⁽³⁾.

قال الشوكاني: وأما تأخيرها عن يوم العيد فقال ابن رسلان: إنه حرام بالاتفاق؛ لأنها زكاة فوجب أن يكون في تأخيرها إثم كما في إخراج الصلاة عن وقتها (٥).

⁽١) معالم السنن للخطابي (٢/ ٤٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤ / ٢٩٧).

⁽٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٦٧).

⁽٥) نيل الأوطار (٣/ ٣١١).

مصارف زكاة الفطر

قال ابن قدامة: مسألة: قال: ويعطي صدقة الفطر لمن يجوز أن يعطي صدقة الأموال إنها كانت كذلك؛ لأن صدقة الفطر زكاة، فكان مصرفها مصرف سائر الزكوات، ولأنها صدقة، فتدخل في عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾ الآية [التوبة: ٢٠]. ولا يجوز دفعها إلى من لا يجوز دفع زكاة المال إليه، ولا يجوز دفعها إلى ذمي، وبهذا قال مالك، والليث، والشافعي، وأبو ثور، وقال أبو حنيفة: يجوز (١).

وسئل شيخ الإسلام عن صدقة الفطر: هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية في صرفها إلى شخص واحد؟ وما أقوال العلماء في ذلك؟

فأجاب: الحمد لله، الكلام في هذا الباب في أصلين: أحدهما: في زكاة المال كزكاة الماشية والنقد وعروض التجارة والمعشرات، فهذه فيها قولان للعلماء أحدهما: أنه يجب على كل مزك أن يستوعب بزكاته جميع الأصناف المقدور عليها وأن يعطي من كل صنف ثلاثة، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي وهو رواية عن الإمام أحمد.

الثاني: بل الواجب أن لا يخرج بها عن الأصناف الثهانية ولا يعطي أحدًا فوق كفايته ولا يحابي أحدًا بحيث يعطي واحدًا ويدع مَنْ هو أحق منه أو مثله مع إمكان العدل. وعند هؤلاء إذا دفع زكاة ماله جميعها لواحد من صنف. وهو يستحق ذلك مثل أن يكون غارما عليه ألف درهم لا يجد لها وفاء فيعطيه زكاته كلها وهي ألف درهم أجزأه. وهذا قول جمهور أهل العلم كأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه، وهو المأثور عن الصحابة: كحذيفة بن اليهان وعبد الله بن عباس ويذكر ذلك عن عمر نفسه.

وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي على قال لقبيصة بن مخارق الهلالي: «أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها».

⁽١) المغنى (٤/ ٣١٤).

وفي سنن أبي داود وغيرها أنه قال لسلمة بن صخر البياضي: «اذهب إلى عامل بني زريق فليدفع صدقتهم إليك». ففي هذين الحديثين أنه دفع صدقة قوم لشخص واحد لكن الآمر هو الإمام وفي مثل هذا تنازع.

وفي المسألة بحث من الطرفين لا تحتمله هذه الفتوى. فإن المقصود هو الأصل الثاني: وهو صدقة الفطر فإن هذه الصدقة هل تجري مجرى صدقة الأموال أو صدقة الأبدان كالكفارات؟ على قولين. فمن قال بالأول وكان من قوله وجوب الاستيعاب فيها(١).

قال ابن القيم: وكان من هديه على تخصيص المساكين بهذه الصدقة، ولم يكن يقسمها على الأصناف الثمانية قبضة قبضة، ولا أمر بذلك، ولا فعله أحد من أصحابه، ولا من بعدهم، بل أحد القولين عندنا: إنه لا يجوز إخراجها إلا على المساكين خاصة، وهذا القول أرجح من القول بوجوب قسمتها على الأصناف الثمانية (٢).

مسألة: قال الشافعي رضي الله على من تقسم عليه زكاة المال»

قال الماوردي: وهذا كما قال: مصرف زكاة الفطر مصرف زكاة المال في الأصناف المذكورين في كتاب الله تعالى، وقال مالك: على الفقراء خاصة، ويجوز أن يدفعها إلى فقير لقوله ﷺ: «أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم» وأشار إلى الفقراء وأمر بإغنائهم وإغناؤهم لا يكون بأقل من صاع^(٣).

قال ابن رشد: وأما لمن تصرف: فأجمعوا على أنه تصرف لفقراء المسلمين لقوله عليه الصلاة والسلام: «أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم». واختلفوا هل تجوز لفقراء الذمة؟ والجمهور على أنها لا تجوز لهم، وقال أبو حنيفة: تجوز لهم.

 ⁽١) مجموع الفتاوي (٢٥/ ٧١).

⁽٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٢١).

⁽٣) الحاوي الكبير (٣/ ٣٨٧).

وسبب اختلافهم: هل سبب جوازها هو الفقر فقط، أو الفقر والإسلام معًا؟ فمن قال: الفقر والإسلام لم يجزها للذميين، ومن قال: الفقر فقط أجازها لهم، واشترط قوم في أهل الذمة الذين تجوز لهم أن يكونوا رهبانًا، وأجمع المسلمون على أن زكاة الأموال لا تجوز لأهل الذمة لقوله عليه الصلاة والسلام: «صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»(١).

نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٤٢٢):

ومصرف صدقة الفطر مصرف زكوات الأموال، فلا بد من صرفها إلى الأصناف الثهانية، وذهب أبو سعيد الإصطخري إلى أن الفطرة يُنحى بها نحو الكفارة والإطعام فيها.

* 8888 *

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد.





باب فرض الحج

وقوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمٌ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَن ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران:٩٧]

المسألة الأولى: قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ ﴾

ما المقصود بالآيات البينات؟

قال الطبري يَخْتَلَثه: اختلف أهل التأويل في تأويل قوله: ﴿فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ ﴾، وما تلك الآيات.

القول الأول: قال بعضهم: مقام إبراهيم والمشعر الحرام.

□ أثر عبدالله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس، قوله: ﴿فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَكُ ﴾ «مقام إبراهيم، والمشعر»(١).

أثر قتادة ومجاهد رحمهما الله:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَقَتَادَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ عَالَيْتُ بَيِّنَتُ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ» (٢).

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري (٦/ ٢٦) وابن أبي حاتم (٣٨٤٤) بسند العوفيين وهو سند تالف.

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري (٦/ ٢٦) وعبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٠٣) من طريق معمر وابن أبي نجيح، عن قتادة ومجاهد.

القول الثاني: الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمٌ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران: ٩٧].

أثر الحسن البصري تَعْلَقْهُ:

فِي قَوْلِهِ: ﴿ فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ ﴾ قَالَ: ﴿ مَّقَامُ إِبْرَهِيمٌ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران:٩٧]

أثر السدي تَعَلَشه:

عَنِ السُّدِّيِّ، قَوْلُهُ: ﴿فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمٍ ﴿ آلَ عَرَانَ ١٩٧] أَمَّا الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ فَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عران ١٩٧] أَمَّا الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ فَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٣٠).

القول الثالث: وقال بعضهم: أَثَرَ قَدَمَيْهِ فِي الْمُقَامِ آيَةٌ بَيِّنَةٌ.

🗖 أثر مجاهد يَخلَفهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ ﴾ قَالَ: «قَدَمَاهُ فِي الْمُقَامِ آيَةً بَيِّنَةٌ »، يَقُولُ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ و كَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران:٩٧](٤).

تفسير الطبري (٥/ ٩٩٥).

(٢) صحيح لغيره: أخرجه الطبري (٥/ ٥٩٩)، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: ثنا أَبُو بَكْرِ الْحُنَفِيُّ، قَالَ: ثنا عَبَّادٌ، عَنِ الْحُسَنِ.

وأخرجه الأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٦٤): حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ أَبِي المُهْدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، قَالَ: سَأَلَ حَفْصٌ الْحَسَنَ، وَأَنَا أَسْمَعُ، عَنْ قَوْلِهِ فَ لَيْ أَقِلَ بَيْتِ وُضِعَ لِلنَّاسِ [آل عمران: ٦٦] قَالَ: «هُوَ أَقَلُ مَسْجِدٍ عُبِدَ الله فِيهِ فِي الْأَرْضِ، فَوْلِهِ فَيْلِنَ إِنَّ أَقِلَ بَيْنَتُ ﴾ قَالَ: فَعَدَّهُنَّ الْحُسَنُ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِهِ، ﴿مَقَامُ إِبْرَهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ عَامِنَا أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِهِ، ﴿مَقَامُ إِبْرَهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ عَامِنَا أَيْطُولُ إِلَى أَصَابِعِهِ، ﴿مَقَامُ إِبْرَهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ عَامِنَا أَنْظُولُ إِلَى أَصَابِعِهِ، ﴿مَقَامُ إِبْرَهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ عَامِنَا أَوْلَكُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَالِي عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَالَ عَلَى اللّهُ عِلْمُ اللّهُ عَلِيهِ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَمُ عَلَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَاللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَيْكُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولَ

(٣) أخرجه الطبري (٥/ ٩٩٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَن السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

(٤) لهَ طرق عن مجاهد، وفي كلها مقال: أخرجه الطبري (٥/ ٥٩٩) وابن أبي حاتم (٣/ ٧١١) عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عن مجاهد. ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فيها مقال.

وأُخَرَجه الْأَزْرقي في أخبار مكة (٢/ ٢٩)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي، عَنْ مُسْلِم

قال الطبري تعمّله: وأولى الأقوال في تأويل ذلك بالصواب، قول من قال: الآيات البينات منهن مقام إبراهيم، وهو قول قتادة ومجاهد الذي رواه معمر عنها، فيكون الكلام مرادا فيهن «منهن»، فترك ذكره اكتفاء بدلالة الكلام عليها. فإن قال قائل: فهذا المقام من الآيات البينات، فها سائر الآيات التي من أجلها قيل: فاكث بيّنك ؟ قيل: منهن المقام، ومنهن الحجر، ومنهن الحطيم. وأصح القراءتين في ذلك قراءة من قرأ: فيه عَايَكُ بَيّنت ؟ على الجماع، لإجماع قراء أمصار المسلمين على أن ذلك هو القراءة الصحيحة دون غيرها.

وأما اختلاف أهل التأويل في تأويل: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ ۖ فقد ذكرناه في سورة البقرة، وبينا أولى الأقوال بالصواب فيه هنالك، وأنه عندنا: المقام المعروف به. فتأويل الآية إذًا: إن أول بيت وضع للناس مباركًا وهدى للعالمين، للذي ببكة، فيه علامات من قدرة الله وآثار خليله إبراهيم، منهن أثر قدم خليله إبراهيم عليه الحجر الذي قام عليه (۱).

قال الماوردي تعمّلة: ﴿ فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ ﴾ [آل عمران: ٩٧] الآية في مقام إبراهيم أثر قدميه، وهو حجر صلد، والآية في غير المقام: أمن الخائف، وهيبة البيت وامتناعه من العلو عليه، وتعجيل العقوبة لمن عتا فيه، وما كان في الجاهلية من أصحاب الفيل (٢).

قال السمعاني تَعْلَشُهُ: ﴿فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمُ ﴾ [آل عمران: ٩٧] قرى: ﴿فِيهِ آيَة بَيِّنَكُ مُقَامُ الْمُعْرُوف: ﴿فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ مَّقَامُ الْمُعْرُوف: ﴿فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ مَّقَامُ

ابْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ ﴾ [قَالَ: ﴿أَثُرُ قَدَمَيْهِ فِي الْمُقَام». وهذا سند ضعيف.

وأخرَّجه الطبري (٥/ ٢٠٠)، قال: حُدِّثْتُ عَنْ عَمَّارٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: (فِيهِ آيَةٌ بَيِّنَةٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ). وهذا سند ضعيف كذلك.

⁽١) تفسير الطبري (٥/ ٢٠٠).

⁽٢) تفسير الماوردي (١/ ٤١١).

إِبْرَاهِيمً ﴾ [آل عمران:٩٧].

من تِلْكَ الْآيَات: مقَام إِبْرَاهِيم: وَهُوَ الْحَجرِ الَّذِي فِيهِ أَثْرَ أَصَابِع قدم إِبْرَاهِيم، وَكَانَ قد بَقِي أَثْره فِيهِ، فاندرس من كَثْرَة الْمُسْح بِالْأَيْدِي، وَقيل: مقَام إِبْرَاهِيم: جَمِيع الْحُرم.

وَمن الْآيَات فِي الْبَيْت أَيْضًا: أَن الطير يطير فَلَا يَعْلُو فَوْقه، كَذَا قيل، وَمِنْهَا: أَن الْجَارِحَة إِذَا قصدت صيدًا، فَإِذَا دخل الصَّيْد الحْرم كفت عَنهُ، وَمِنْهَا: أَنه مَا قَصده جَبَّار إِلَّا قصمه الله - تَعَالَى -، وَمِنْهَا: أَن المُطَر إِذَا أَصَابِ الرُّكْنِ الْيَهَانِيّ، (كَانَ الحصب بِالشَّام، وَإِن أَصَاب جَمِيع الحصب بِالشَّام، وَإِن أَصَاب جَمِيع الجوانب آلَى الجوانب كَانَ الخصب بِالشَّام، وَإِن أَصَاب جَمِيع الجوانب (١).

قال القرطبي تَعَالَثُهُ: ﴿ فِيهِ عَانَتُ بَيِّنَكُ ﴾ رَفْعٌ بِالإِبْتِدَاءِ أَوْ بِالصِّفَةِ. وَقَرَأَ أَهْلُ مَكَّةَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُجُاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: ﴿ آَيَةٌ بَيِّنَةٌ ﴾ عَلَى التَّوْحِيدِ، يَعْنِي: مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَحْدَهُ. قَالُوا: أَثْرُ قَدَمَيْهِ فِي الْمُقَامِ آيَةٌ بَيِّنَةٌ. وَفَسَّر مُجَاهِدٌ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ بِالْحُرَمِ كُلّهِ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ مِنْ آيَاتِهِ الصَّفَا، وَالْمُرْوَةَ، وَالرُّكْنَ، وَالْمُقَامَ. وَالْبَاقُونَ بِالجُمْعِ ؛ أَرَادُوا: مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ، وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، والحطيم، وزمزم، والمشاعر كلها.

قال أبو جعفر النَّحَّاسُ: مَنْ قَرَأَ: «آياتُ بَيِّنَاتُ» فَقِرَاءَتُهُ أَبْيَنُ، لِأَنَّ الصَّفَا وَالمُرْوَةَ مِنَ الْآيَاتِ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْجَارِحَ يَطْلُبُ مِنَ الْآيَاتِ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْجَارِحَ يَطْلُبُ الصَّيْدَ فَإِذَا دَخَلَ الْحُرَمَ تَرَكَهُ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْغَيْثَ إِذَا كَانَ نَاحِيَةَ الرُّكْنِ الْيَهَانِيِّ كَانَ الْخَصْبُ بِالْيَمَنِ، وَإِذَا كَانَ بِنَاحِيَةِ الشَّامِي كَانَ الخصب بالشّام، وإذا عَمَّ الْبَيْتَ كَانَ الْخِصْبُ بِالشّام، وإذا عَمَّ الْبَيْتَ كَانَ الْخِصْبُ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْجِهَارَ عَلَى مَا يُزَادُ عَلَيْهَا ثُرَى عَلَى قَدْرٍ وَاحِدٍ (٢).

* 8888

⁽١) تفسير السمعاني (١/ ٣٤٢).

⁽٢) تفسير القرطبي (٤/ ١٣٩).

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمٌ ﴾ [آل عمران:٩٧]

قال الطبري يَحَلَفُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ ﴾. ﴿ القول الأول: قَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ ﴾: هُوَ الحُجُّ كُلُّهُ (١).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمً ﴾ قَالَ: «الْحَجُّ كُلُّهُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ»(٢).

🗖 أثر مجاهد تِخَلَلْهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِ عَمْ مُصَلَّى ﴾ [البقرة:١٢٥] قَالَ: الْحُبُّ كُلُّهُ ﴾ (٣).

أثر عطاء بن أبي رباح كَالله:

عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «الْحَجُّ كُلُّهُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ»(٤).

القول الثاني: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ: عَرَفَةُ، وَالْمُزْدَلِفَةُ، وَالْجُمَارُ.

وجه عن عطاء بن أبي رباح تخلّله: عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ: (﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِ عَمَ مُصَلِّحً ﴾ [القرة:١٢٥] قَالَ: لِأَنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ إِمَامًا فَمَقَامُهُ عَرَفَةُ، وَالْجِعَادُ ﴾ [القرة:١٢٥] عَرَفَةُ، وَالْجُعَادُ ﴾ [القرة: ١٢٥]

⁽١) تفسير الطبري (٢/ ٥٢٥) بتصرف.

⁽٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٩٢)، والطبري (٢/ ٥٢٥)، وابن أبي حاتم (٣/ ٧١١)، وابن زنجويه في الأموال (١/ ٢٠٧) من طرق، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس. وسنده صحيح.

⁽٣) أخرجه الطبري (٢/ ٥٢٥)، وعبد الرزاق في مصنفه (١/ ٢٩٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٣٣) من طرق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وفيها مقالٍ.

⁽٤) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٢/ ٥٢٥)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُفْيَانَ ،عن ابن جريج، عن عطاء. وسنده صحيح.

⁽٥) أخرجه الطبري (٢/ ٥٢٥)، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: ثَنَا أَبُو عَاصِم، قَالَ: ثَنَا عِيسَي،

وجه عن مجاهد تخلله: عن مجاهد في قَوْلِهِ: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة:١٢٥] قَالَ: مَقَامُهُ جَمْعٌ، وَعَرَفَةُ، وَمِنَّى، لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا وَقَدْ ذَكَرَ مَكَّةَ » (١٠).

أثر الشعبى تَخَلَّلْهُ:

عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «نَزَلَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكُمَلُتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المالدة:٣] الْآيةَ. حَدَّثَنَا عَمْرٌ و قَالَ: ثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: ثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: ثَنَا وَدُهُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، مِثْلُهُ (٢).

القول الثالث: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ: الْحُرَمُ.

وجه ثالث عن مجاهد تَعَلَّلَهُ: عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الْحُرَمُ كُلَّهُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ»(٣).

القول الرابع: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ: الحُجَرُ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ حِينَ ارْتَفَعَ بِنَاؤُهُ،
 وَضَعُفَ عَنْ رَفْعِ الحِْجَارَةِ.

□ أثر عبد الله بنَ عباس عُنْكُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «جَعَلَ إِبْرَاهِيمُ يَبْنِيهِ، وَإِسْمَاعِيلُ يُنَاوِلُهُ الْحِجَارَةَ، وَيَقُولَانِ: ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلُ مِثَا ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [البقرة:١٢٧]، فَلَمَّا ارْتَفَعَ الْجُجَارَةِ، قَامَ عَلَى حَجَرٍ، فَهُوَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (١٠).

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ. وهذا سند رجاله ثقات إلا أن الوجه الأول أقوى. وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣/ ١٠٦٩)، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: نَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدِ الزَّنْجي، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجيح، عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ. ومسلم بن خالد الزنجي «ضعيف».

(١) أخرجه الطَبريَ (٢ُ/ ٥٢٥)، قال: حَدَّثَنَا الحُسَنُ بْنُ يُحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

(٢) سنده صحيح: أخرَجه الطَّبري (٢٦ ٥٢٦)، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: ثَنَا دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ. وسنده صحيح.

(٣) فيه مقال: أخرجه ابن زنجويه في الأموال (١/ ٢٠٧) والطبري في تفسيره (٢/ ٥٢٦) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وفيه مقال.

(٤) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٢/ ٥٢٧) ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، حَدَّثَنَا سِنَانٌ الْقَزَّازُ، قَالَ:

🗖 أثر سعيد بن جبير كِثَلَثُهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِءَمَ مُصَلَّى ۗ [البقرة:١٢٥] قَالَ: «الحُجَرُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ لَيَّنَهُ الله، قَدْ جَعَلَهُ رَحْمَةً، فَكَانَ يَقُومُ عَلَيْهِ، وَيُنَاوِلُهُ إِسْمَاعِيلُ الحِجَارَةَ، وَلَوْ غَسَلَ رَأْسَهُ – كَمَا يَقُولُونَ – لَاخْتَلَفَ رِجْلَاهُ ۗ (١٠).

القول الخامس: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ: هُوَ مَقَامُهُ الَّذِي هُوَ فِي الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ.

أثر قتادة بن دعامة السدوسي تخلّلة:

عَنْ قَتَادَةَ: «﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة:١٢٥] إِنَّمَا أُمِرُوا أَنْ يُصَلُّوا عِنْدَهُ، وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِمَسْحِهِ، وَلَقَدْ تَكَلَّفَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ شَيْئًا مِمَّا تَكَلَّفَتْهُ الْأُمَمُ قَبْلَهَا، وَلَقَدْ ذَكَرَ لَنَا بَعْضُ مَنْ رَأَى عَقِبَهُ وَأَصَابِعَهُ، فَهَا زَالَتْ هَذِهِ الْأُمَمُ يَمْسَحُونَهُ حَتَّى اخْلَوْلَقَ وَانْمَحَى ﴾ (٢).

🗖 أثر السدي يَخلَلهُ:

عن أَسْبَاطُّ، عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿ ﴿ وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِ عَمَّ مُصَلَّى ﴾ [البقرة: ١٢٥] وَهُوَ الصَّلَاةُ عِنْدَ مَقَامِهِ فِي الحُجِّ » وَالْمُقَامُ: هُو الْحُجَرُ الَّذِي كَانَتْ زَوْجَةُ إِسْمَاعِيلَ وَضَعَتْهُ كُتْ قَدَمِ إِبْرَاهِيمُ رِجْلَهُ عَلَيْهِ وَهُو رَاكِبٌ، فَعَسَلَتْ رَأْسَهُ، فَوَضَعَ إِبْرَاهِيمُ رِجْلَهُ عَلَيْهِ وَهُو رَاكِبٌ، فَعَسَلَتْ شِقَّهُ، ثُمَّ دَفَعَتْهُ مِنْ تَحْتِهِ، وَقَدْ غَابَتْ رِجْلَهُ فِي الْحُجَرِ، فَوَضَعَتْهُ تَحْتَ الشِّقِّ الْآخِرِ، فَعَسَلَتْهُ، فَعَابَتْ رِجْلُهُ أَيْضًا فِيهِ، فَجَعَلَهَا الله مِنْ شَعَاثِرِهِ، فَقَالَ: ﴿ وَاتَّخِذُواْ مِن مَقَامِ إِبْرُهِ مَ مُصَلِّى ﴾ [البقرة: ١٢٥] (٣).

ثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ المُجِيدِ الْحَنَفِيُّ، قَالَ: ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَثِيرَ بْنَ كَثِيرٍ، يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) ضعيف: أَخرجه ابن أبي حاتم (١/ ٢٢٦) قال: حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا قَبِيصَةُ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الله ابْنِ مُسْلِم، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وفي سنده عبد الله بن مسلم بن هرمز، وهو «ضعيف».

(٢) سَنده حَسن: أخرجه الطبري (٢/ ٥٢٧)، وفي أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢٩)، قال: حَدَّثَنَا بِشْرُ ابْنُ مُعَاذِ، قَالَ: ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعِ، قَالَ: ثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ.

(٣) سنده حسن: أخرجه الطبري (٢/ ٥٢٨)، قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: ثَنَا عَمْرُو، قَالَ: ثَنَا أَسْبَاطُ،

قال الطبري تخلفه: وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِالصَّوَابِ عِنْدَنَا مَا قَالَهُ الْقَائِلُونَ: إِنَّ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ: هُوَ اللَّقَامُ اللَّعْرُوفُ بِهَذَا الإسْمِ، الَّذِي هُوَ فِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ؛ لَمَّا رُوِّينَا آنِفًا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ.

وَلِمَا حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ سُلَيْهَانَ، قَالَ: ثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْهَاعِيلَ، قَالَ: ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ اللهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ، قَالَ: «اسْتَلَمَ رَسُولُ الله عَلَيْ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَرَأً: ﴿ وَالتَّخِذُواْ مِن مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلَّى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى المُقَامَ بِيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ». فَهَذَانِ الْخَبَرَانِ يُنْبَعَانِ أَنَّ الله - تَعَالَى فَجَعَلَ المُقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ». فَهَذَانِ الْخَبَرَانِ يُنْبَعَانِ أَنَّ الله - تَعَالَى فَجَعَلَ المُقَامَ بِينَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ». فَهَذَانِ الْخَبَرَانِ يُنْبَعَانِ أَنَّ الله - تَعَالَى فَخَرُهُ - إِنَّمَا عَنَى بِمَقَامِ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي أَمَرَنَا الله بِالْحِاذِهِ مُصَلِّى هُوَ اللهِ عَلَيْهِ وَصَفْنَا. وَلَوْ لَمُ يَكُنْ عَلَى صِحَةِ مَا اخْتَرْنَا فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ خَبَرٌ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْهِ، لَكَانَ الْوَاجِبُ فِيهِ مِنَ الْقُولِ مَا قُلْنَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ خُمُولٌ مَعْنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ اللهُ عُرُوفِ دُونَ بَاطِنِهِ مِنَ الْقُولِ مَا قُلْنَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ خُمُولٌ مَعْنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ اللهُ عُرُوفِ دُونَ بَاطِنِهِ اللهُ عَلَى ظَاهِرِهِ اللهُ عَلَى طَلْهِرِهِ اللهُ عَلَى عَلَى طَلِيهِ مُعَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَيْ عَلَى عَلَى

قال ابن العربي كَلَّلَهُ: المُسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ ﴿ فِيهِ قَوْلانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْحُجَرُ المُعْهُودُ، وَإِنَّمَا جُعِلَ آيَةً لِلنَّاسِ؛ لِأَنَّهُ جَمَادٌ صَلْدٌ وَقَفَ عَلَيْهِ إَبْرَاهِيمُ، فَأَظْهَرَ الله فِيهِ أَثْرَ قَدَمِهِ آيَةً بَاقِيَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

النَّانِي: قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ (٢): ﴿ مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ ﴾ هُوَ الْحُجُّ كُلُّهُ؛ وَهَذَا بَيِّنٌ، فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ قَامَ بِأَمْرِ الله سُبْحَانَهُ، وَنَادَى بِالْحُجِّ عِبَادَ الله، فَجَمَعَ الله الْعِبَادَ عَلَى قَصْدِهِ، وَكَانَتْ شِرْعَةً مِنْ عَهْدِهِ، وَحَجَّةً عَلَى الْعَرَبِ الَّذِينَ اقْتَدَوْا بِهِ مِنْ بَعْدِهِ (٣).

قال السمعاني تخلفه: وَمَعْنَاهُ على القَوْلِ الصَّحِيحِ: أَن مَقَامٍ إِبْرَاهِيمٍ هُوَ الْحُجرِ الَّذِي فِي الْمُسْجِد، يُصَلِّي إِلَيْهِ الْأَئِمَّة، وَذَلِكَ الْحُجرِ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيم عِنْد بِنَاء الْبَيْت، وَبِذَلِك سمى مَقَامٍ إِبْرَاهِيم.

عَنِ السُّدِّيِّ.

⁽١) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٢/ ٥٢٨).

⁽٢) صحيح وقد سبق.

⁽٣) أحكام القرآن (١/ ٣٧٢).

وَقيل: كَانَ أَثْر أَصَابِع رجله بَيِّنَة فِيهِ، واندرس من كَثْرَة مسح الْأَيْدِي.

وَفِي الْخَبَر: «أَن الرُّكْن وَالْمُقَام ياقوتتان من يَوَاقِيت الْجُنَّة، وَلَوْلَا مَا مسته أَيدي الشُركين، لأضاءا مَا بَين المُشرق وَالمُغْرب».

وَقد روي عَن عمر رضي الله عَالَ: وَافقنِي رَبِّي فِي ثَلَاث:

قلت لرَسُول الله: لَو اتَّخذت من مقَام إِبْرَاهِيم مصلى، فَنزل قَوْله تَعَالَى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِۓمَ مُصَلَّى ﴾[البقرة:١٢٥]...

وَفِيه قَول آخر: أَنه أَرَادَ بمقام إِبْرَاهِيم: جَمِيع مشَاهد الْحَج، مثل عَرَفَة والمزدلفة، وَسَائِر الْمُشَاهد (١).

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ و كَانَ عَامِنًا ﴾ [آل عمران:٩٧]

قَالَ الطبري تَعْلَفُهُ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَأْوِيلُهُ الْحَبَرُ عَنْ أَنَّ كُلَّ مَنْ جَرَّ فِي الجُاهِلِيَّةِ جَرِيرَةً، ثُمَّ عَاذ بِالْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ بِهَا مَأْخُوذًا (٢٠).

أثر الحسن البصري تَعَلَّشُهُ:

وَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّ الْحُسَنَ كَانَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الْحُرَمَ لَا يَمْنَعُ مِنْ خُدُودِ الله، لَوْ أَصَابَ حَدًّا فِي غَيْرِ الْحُرَمِ، فَلَجَأً إِلَى الْحُرَمِ، لَمْ يَمْنَعْهُ ذَلِكَ أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُّ (٣).

⁽١) تفسير السمعاني (١/ ١٣٧).

⁽۲) تفسير الطبري (٥/ ٦٠١).

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٠١) والأزرقي في أخبار مكة (٢/ ١٣٩)، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: كَانَ الْحُسَنُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الْحُرَمَ لَا يُمْنَعُهُ حَدَّ الله، إِذَا أَصَابَ حَدًّا فِي غَيْرِ الْحُرَمِ، فَلَجًا فِي الْحُرَمِ، لَمْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ». وَرَأَى قَتَادَةُ مِثْلَ مَا قَالَ الْحُسَنُ. وهذا سند صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٥٥٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكُرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِذْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحُسَنِ، وَعَطَاءٍ، قَالَا: ﴿إِذَا أَصَابَ حَدًّا فِي غَيْرِ الْخُرَمِ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْحُرَمِ، أُخْرِجَ مِنَ الْحُرَم حَتَّى يُقَامَ عَلَيْهِ».

أثر قتادة بن دعامة كَلَشْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران: ٩٧] ﴿ وَهَذَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ لَوْ جَرَّ كُلَّ جَرِيرَةٍ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ أَلْجُأَ إِلَى حَرَمِ الله، لَمْ يُتَنَاوَلُ وَلَمْ يُطْلَبْ، فَأَمَّا فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ حُدُودِ الله، مِنْ سَرَقَ فِيهِ قُطِعَ، وَمَنْ زَنَى فِيهِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْجُنَّ، مَنْ قَتَلَ فِيهِ قُتِلَ» (١).

أثر مجاهد يَخلَشه:

عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْحُرَمَ، قَالَ: «يُؤْخَذُ، فَيُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ، ثُمَّ يُقْامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ، يَقُولُ: الْقَتْلُ(٢).

أثر الحسن البصري تعلقه:

عَنِ الْحُسَنِ، وَعَطَاءٍ، فِي الرَّجُلِ يُصِيبُ الْحَدَّ، وَيَلْجَأُ إِلَى الْحُرَمِ: «يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ فَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدَّ»^(٣).

﴿ الْقُولُ الثاني: إِذَا دَخَلَ الْقَاتِلُ الْحُرَمَ، لَمْ يُجَالَسْ، وَلَمْ يُبَايَعْ، وَلَمْ يُؤُوَ، وَيَأْتِيهِ الَّذِي يَطْلُبُهُ، فَيَقُولُ: يَا فَلَانُ، اتَّقِ الله فِي دَمِ فُلَانٍ، وَاخْرُجْ مِنَ الْمُحَارِمِ، فَإِذَا خَرَجَ أُقِيمَ عَلَيْهِ

(۱) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٦٠١)، وأخرجه ابن المنذر في تفسيره (١/ ٣٠٤) من طريق سعيد، عن قتادة، وهذا سند حسن. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٠٥) وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٨٥١) من طريق معمر، عن قتادة. ورواية معمر عن قتادة فيها مقال.

(٢) ضَعيفُ: أخرجه الطبري (٥/ ٦٠٢) وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٥٥٤) من طريق عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ رَجُلًا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُرَمَ، قَالَ: «يُؤْخَذُ، فَيُخْرَجُ بِهِ مِنَ الْحُرَم، ثُمَّ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ»، يَقُولُ: «الْقَتْلُ».

(٣) أخرجهُ الطّبري (٥/ ٢٠٢) من طريق حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَأَبُو السَّائِبِ، قَالَا: ثنا ابْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٥٥٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحُسَنِ، وَعَطَاءٍ، قَالَا: «إِذَا أَصَابَ حَدًّا فِي غَيْرِ الْحُرَمِ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْحَرَمِ، أُخْرِجَ مِنَ الْحَرَمِّ حَتَّى يُقَامَ عَلَيْهِ». وكلا الطريقين مدارهما على هشام بن حسان، عن الحسن البصري، وفيها مقال، ولكن يشهد لها ما سبق عن الحسن.

الحُدُّ.

🗖 أثر عمر بن الخطاب عليه:

عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «لَوْ وَجَدْتُ فِيهِ قَاتِلَ الْخَطَّابِ، مَا مَسَسْتُهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ» (١١).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ الْحُرَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُجَالَسُ، وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يُؤُوى، وَيُنَاشَدُ حَتَّى يَخُرُجَ، فَيُقَامُ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ، فَأَخِذَ فِي الْحِلِّ، فَأَدْخِلَ الْحُرَمَ، فَأَرَادُوا أَنْ يُقِيمُوا عَلَيْهِ مَا أَصَابَ، أُخْرِجَ مِنَ الْحُرَمِ إِلَى الْحِلِّ، وَإِنْ تُتِلَ فِي الْحُرَمِ إِلَى الْحِلِّ، وَإِنْ تُتِلَ فِي الْحُرَمِ أَوْ سَرَقَ أُقِيمَ عَلَيْهِ فِي الْحُرَمِ» (٢).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🕮:

عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «لَوْ وَجَدْتُ قَاتِلَ عُمَرَ فِي الْحَرَمِ مَا هِجْتُهُ» (٣).

أثر الشعبى تَعَلَّمْة:

عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: «إِذَا أَصَابَ الْحَدَّ، ثُمَّ هَرَبَ إِلَى الْحُرَمِ، فَقَدْ أَمِنَ، فَإِذَا أَصَابَهُ فِي

⁽۱) منقطع: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۵/ ۱۵۳) والأزرقي في أخبار مكة (۱۳۹/۲) وابن المنذر في تفسيره (۱/ ۳۰٤) من طريق ابْنِ جُرَيْج، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي حُسَيْنِ يُحَدِّثُ عَنْ عِكْرِمَةَ ابْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ. وهذا سند منقطع؛ عكرمة بن خالد لم يسمع من عمر بن الخطاب، قاله أحمد بن حنبل تَعَلَنْهُ مُنْجُهُ انظر: جامع التحصيل (۱/ ۲۳۹).

⁽۲) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۹/ ٣٠٤)، والأزرقي في أخبار مكة (۱۳۹/)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (۹/ ٣٧٦)، والطبري في تفسيره (٥/ ٢٠٤)، وغيرهم من طرق لا تعد، ومن مخارج مختلفة عن ابن عباس .

⁽٣) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٠٤) والطحاوي في مشكل الآثار (٩/ ٣٧٨) من طريق هُشَيْمٌ، قَالَ: ثنا حَجَّاجٌ، عن عطاء، عن ابن عمر. وهذا سند فيه مقال.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٥٣) وفي أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٣٩) عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «لَوْ وَجَدْتُ فِيهِ قَاتِلَ عُمَرَ مَا نَدَهْتُهُ». وهذا سندِ رجاله ثقات.ً

الْحَرَم أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الْحَرَمِ»(١).

أثر مجاهد تَعَلَّلْهُ:

عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَمُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «إِذَا قَتَلَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ أَصَابَ حَدًّا فِي الْحَرَمِ، أَوْ أَصَابَ حَدًّا فِي الْحَرَمِ، أَوْ أَصَابَ حَدًّا فِي الْحَرَمِ، أُقِيمَ عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ، وَإِذَا قَتَلَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ، أَمِنَ »(٢).

أثر عطاء بن أبي رباح تَعَلَشه:

عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: وَمَا ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران ١٩١]؟ قَالَ: ﴿ يَأْمَنُ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ دَخَلَهُ ﴾ قَالَ: وَإِنْ أَصَابَ فِيهِ دَمًا ؟ فَقَالَ: ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ ، فَقُتِلَ فِيهِ ، قَالَ: وَتَلا: ﴿ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَى يُقْتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ [البقرة: ١٩١] ، فَإِنْ كَانَ قَتَلَ فِي غَيْرِهِ ، ثُمَّ دَخَلَهُ ، أَمِنَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ ﴾ فَقَالَ لِي: أَنْكُرَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَتْلَ ابْنِ كَانَ قَتَلَ فِي غَيْرِهِ ، ثُمَّ دَخَلَهُ ، أَمِنَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ ﴾ فَقَالَ لِي: أَنْكُرَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَتْلَ ابْنِ الزُّبَيْرِ سَعْدًا مَوْلَى عُتْبَةً وَأَصْحَامِهِ ﴾ قَالَ: ﴿ تَرَكَهُ فِي الْحِلِّ حَتَّى إِذَا دَخَلَ الْحُرَمَ ، الْمَرْجَهُ مِنْهُ ، فَقَالَ لِي : أَنْكُرَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَتْلَ ابْنُ مَوْسَى : فَعَبْدٌ أَبَقَ ، فَدَخَلَهُ ؟ فَقَالَ: خُذُهُ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَقْتُلُهُ وَ فَقَالَ: خُذُهُ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَقْتُلُهُ وَلَا لَهُ سُلَيُهَانُ بْنُ مُوسَى : فَعَبْدٌ أَبَقَ ، فَدَخَلَهُ ؟ فَقَالَ: خُذُهُ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَقْتُلُهُ وَلَهُ لَلْهُ مُنْهُ مُوسَى : فَعَبْدٌ أَبَقَ ، فَدَخَلَهُ ؟ فَقَالَ: خُذُهُ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَقْتُلُهُ اللّهُ اللّه مُلْكِمُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللل

(١) صحيح: أخرجه الطبري (٥/ ٦٠٥)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَأَبُو السَّائِبِ، قَالَا: ثنا ابْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ عَامِرٍ.وسنده صحيح.

وأُخرَجه ابن المنذر في تفسيره (١/ ٣٠٦)، قال: حَدَّثَنَا أبو سعد، قَالَ: حَدَّثَنَا عمرو بْن زرارة، قَالَ: أَخْبَرَنَا هشيم، عَنْ مطرف، عَنْ الشعبي.

وأخرجه الطبري (٥/ ٦٠٥)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا مُؤَمَّلٌ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَن الشَّعْمِّ.

وأُخَرجه عَبْد الرزاق في مصنفه (٩/ ٣٠٤) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَمُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبيِّ.

(٢) صَحَيْح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩/ ٣٠٤) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَمُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

(٣) صحيح: أخرجه عَبَّد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٥١) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ.

🗖 أثر الزهري يَخَلَلْهُ:

عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ فِي الْحُرَمِ قُتِلَ فِي الْحُرَمِ، وَمَنْ قُتِلَ فِي الْجِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ فِي الْحُرَمِ، أَخْرِجَ إِلَى الْجِلِّ فَيُقْتَلُ»، قَالَ: «تِلْكَ السُّنَّةُ»(١).

□ أثر السدي يَعْلَشْهُ:

عن أَسْبَاطُ، عَنِ الشَّدِّيِّ: أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران:٩٧] ﴿ فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ رَجُلًا، ثُمَّ أَتَى الْكَعْبَةَ، فَعَاذَ بِهَا، ثُمَّ لَقِيَهُ أَخُو الْمُقْتُولِ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَبَدًا أَنْ يَقْتُلُهُ ﴾ (٢).

القول الثالث: قالوا: وَمَنْ دَخَلَهُ يَكُنْ آمِنًا مِنَ النَّارِ.

عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ و كَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران: ١٩] قَالَ: «آمِنًا مِنَ النَّارِ» (٣).

قال الطبري تخلفه: وَأَوْلَى الْأَقُوالِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا بِالصَّوَابِ، قَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَمُخَاهِدٍ، وَالْحُسَنِ، وَمَنْ قَالَ مَعْنَى ذَلِكَ: وَمَنْ دَخَلَهُ مِنْ غَيْرِهِ مِيْنْ جَاً إِلَيْهِ عَائِذًا بِهِ، كَانَ آمِنًا مَا كَانَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ، فَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، إِنْ كَانَ أَصَابَ مَا يَسْتَوْجِبُهُ فِي كَانَ آمِنًا مَا كَانَ فِيهِ آيَاتُ بَيِّنَاتُ غَيْرِهِ، ثُمَّ جَا إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَهُ فِيهِ أَقِيمَ عَلَيْهِ فِيهِ. فَتَأْوِيلُ الْآيَةِ إِذًا: فِيهِ آيَاتُ بَيِّنَاتُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَنْ يُدْخُلُهُ مِنَ النَّاسِ مُسْتَجِيرًا بِهِ يَكُنْ آمِنًا مِيَّا اسْتَجَارَ مِنْهُ مَا كَانَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَنْ يُدْخُلُهُ مِنَ النَّاسِ مُسْتَجِيرًا بِهِ يَكُنْ آمِنًا عِيَّا اسْتَجَارَ مِنْهُ مَا كَانَ فِيهِ، حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: وَمَا مَنعَكَ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ فِيهِ؟ فِيلَ: لِاتِّفَاقِ فِيهِ، حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: وَمَا مَنعَكَ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ فِيهِ؟ فِيلَ: لِاتِّفَاقِ فِيهِ، حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ لَا يُؤْخَذُ بِجَرِيرَتِهِ فِيهِ؟ فِيلَ: لاِتّفَاقِ مَنْهُ لاَ يُؤْخَذُ بِجَرِيرَتِهِ فِيهِ؟ فَيلَ: لاِتّفَاقِ مَنْهُ لاَ يُؤْخَذُ بِجَرِيرَتِهِ فِيهِ؟ وَيلَ: مَا أَنْ مَنْ كَانَتْ جَرِيرَتُهُ فِي غَيْرِهِ، ثُمَّ عَاذَ بِهِ، فَإِنَّهُ لاَ يُؤْخَذُ بِجَرِيرَتِهِ فِيهِ؟ فِيكَا أَنْتُ مَرْهِ عَنْهُ لاَ يُؤْخَذُ بِجَرِيرَتِهِ فِيهِ؟ وَيلَكَ مَنْهُ لاَ يُؤْخَذُ بِجَرِيرَتِهِ فِيهِ؟ وَيلَكَ مَنْهُ لاَ يُؤْخَذُ بِجَرِيرَةِهِ

⁽۱) صحیح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۹/ ۳۰۳) من طریق معمر، عن الزهري. وسنده صحیح.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري (٥/ ٦٠٦)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْخُسَيْنِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْخُصَيْنِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ اللَّهُ عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

⁽٣) أخرجُه الطبري (٥/ ٢٠٦) و ابن المنذر في تفسيرُه (١/ ٣٠٤) عن رُزَيْقُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمُخْزُومِيُّ، قَالَ: ثنا زِيَادُ بْنُ أَبِي عِيَاضٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ.

المُعَانِي الَّتِي يُضْطَرُّ مَعَ مَنْعِهِ وَفَقْدِهِ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ.

وقال آخَرُونَ: لَا صِفَةَ لِذَلِكَ غَيْرَ إِخْرَاجِهِ مِنْهُ بِهَا أَمْكَنَ إِخْرَاجُهُ مِنَ الْمُعَانِي الَّتِي تُوصِلُ إِلَى إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ إِنْ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ إِنْ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ إِنْ أَضَابَ الْحَدَّ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الجُمِيعِ فِي أَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ فِيهِ إِخْرَاجِهِ مِنْهُ، فَأَمَّا مَنْ أَصَابَ الْحَدَّ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الجُمِيعِ فِي أَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ فِيهِ الْحَدُّ، فَكِلْتَا المُسْأَلَتَيْنِ أَصْلُ مُحْمَعٌ عَلَى حُكْمِهَا عَلَى مَا وَصَفْنَا. فَإِنْ قَالَ لَنَا قَائِلْ: وَمَا الْحَدُّ، فَكِلْتَا المُسْأَلَتَيْنِ أَصْلُ لَنَا قَائِلْ: وَمَا كَلَيْتُ إِلَّا لِمَا عُلِي إِذَا أَتَاهُ مُسْتَجِيرًا بِهِ مِنْ جَرِيرَةٍ جَرَّهَا أَوْ مِنْ حَدِّ لَا لَكُنْ الله رَجِيلًا إِنَّا الله رَجِيلًا الله وَعَلَى مَا وَصَفْنَا. فَإِنْ الله وَعَلَى مَا وَصَفْنَا. فَإِنْ الله وَعَلَى مَا عَلَى مَنْ جَرِيرَةٍ جَرَّهَا أَوْ مِنْ حَدِّ مَا أَنْ الله وَعَلَى مَنْ وَعَلَى مَنْ وَمَعْنَى الْأَمِنِ غَيْرُ مَعْنَى الْخَائِفِ، فِيهَا هُمَا فِيهِ خُتَلِقَانِ؟ وَمَعْنَى الْآمِنِ غَيْرُ مَعْنَى الْخَائِفِ، فِيهَا هُمَا فِيهِ خُتَلِفَانِ؟

قِيلَ: قُلْنَا ذَلِكَ لِإِجْمَاعِ الجُمِيعِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، عَلَى أَنَّ إِخْرَاجَ الْعَائِذِ بِهِ مِنْ جَرِيرَةٍ أَصَابَهَا أَوْ فَاحِشَةٍ أَتَاهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِهِ عُقُوبَةٌ مِنْهُ بِبَعْضِ مَعَانِي الْإِخْرَاجِ لِأَخْذِهِ بِهَا لَزِمَهُ؛ وَاجِبٌ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْإِسْلَامِ مَعَهُ. وَإِنَّهَا اخْتَلَفُوا فِي السَّبَ الَّذِي يُحُوزُ إِخْرَاجُهُ بِهِ مِنْهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمُ: السَّبَ الَّذِي يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ بِهِ مِنْهُ تَوْلُ جَمِيعِ المُسْلِمِينَ مُبَايَعَتَهُ، وَإِطْعَامَهُ، وَسَقْيَهُ، وَإِيَواءَهُ، وَكَلَامَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ المُعَانِي الَّتِي لَا قَرَارَ لِلْعَائِذِ بِهِ فِيهِ مَعَ بَعْضِهَا، فَكَيْفَ مَعَ جَمِيعِهَا؟

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: بَلْ إِخْرَاجُهُ لَإِقَامَةِ مَا لَزِمَهُ مِنَ الْعُقُوبَةِ وَاجِبٌ بِكُلِّ مَعَانِي الْإِخْرَاجِ. فَلَمَّا كَانَ إِجْمَاعًا مِنَ الجُمِيعِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الله فِيمَنْ عَاذَ بِالْبَيْتِ مِنْ حَدَّ أَصَابَهُ أَوْ جَرِيرَةٍ جَرَّهَا؛ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ لِإِقَامَةِ مَا فَرَضَ الله عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِقَامَتُهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَصَابَهُ أَوْ جَرِيرَةٍ جَرَّهَا؛ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ لَإِقَامَةِ مَا فَرَضَ الله عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِقَامَتُهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي السَّبِ الَّذِي يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ بِهِ مِنْهُ، كَانَ اللَّازِمُ لَمُهُمْ وَلِإِمَامِهِمْ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ حَتَّى يُقِيمُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ الَّذِي لَزِمَهُ خَارِجًا مِنْهُ إِذَا كَانَ بِلَيْ مَعْنَى أَمْكَنَهُمْ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ حَتَّى يُقِيمُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ الَّذِي لَزِمَهُ خَارِجًا مِنْهُ إِذَا كَانَ لِمَا مَنْ لَزِمَهُ خَارِجًا مِنْهُ إِذَا كَانَ لَكُمْ اللهِ عَلَى مَا قَدْ بَيَنَا قَبْلُ. وَبَعْدُ، فَإِنَّ الله عَلَى لَمْ فَرَاجً مِنْ حُدُودِهِ عَنْ أَجُلِ مِنْ خُورِجِ عَلَى مَا قَدْ بَيَنَا قَبْلُ. وَبَعْدُ، فَإِنَّ الله عَلَى لَوْمَهُ ذَلِكَ. وَقَدْ تَظَاهَرَتِ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ مِنْ أَجْلِ بُقْعَةٍ وَمَوْضِعِ صَارَ إِلَيْهَا مَنْ لَزِمَهُ ذَلِكَ. وَقَدْ تَظَاهَرَتِ اللهُ عَنْ رَسُولِ الله عَيْقِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ إِنِّي حَرَّمْتُ اللَّذِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةً ﴾.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ أَنَّ عَائِذًا لَوْ عَاذَ مِنْ عُقُوبَةٍ لَزَمَّتُهُ بَحَرَٰمِ النَّبِيِّ ﷺ، يُؤَاخَذُ بِالْعُقُوبَةِ فِيهِ. وَلَوْلَا مَا ذَكَرْتُ مِنْ إِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى أَنَّ حَرَمَ إِبْرَاهِيمَ لَا يُقَامُ فِيهِ عَلَى مَنْ عَاذَ بِهِ مِنْ عُقُوبَةٍ لَزِمَتْهُ حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ مَا لَزِمَهُ؛ لَكَانَ أَحَقَّ الْبِقَاعِ أَنْ تُؤدَّى فِيهِ فَرَائِضُ الله الَّتِي أَلْزَمْهَا عِبَادَهُ مِنْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ أَعْظَمُ الْبِقَاعِ إِلَى الله كَحَرَمِ الله وَحَرَم رَسُولِهِ ﷺ وَلَكِنَّا أُمِرْنَا بِإِخْرَاجِ مَنَّ أُمِرْنَا بِإِخْرَاجِ مَنَّ أُمِرْنَا بِإِخْرَاجِهِ مِنْ حَرَم الله لِإِقَامَةِ الْحُدِّ لِمَا ذَكُرْنَا مِنْ فِعْلِ الْأُمَّةِ ذَلِكَ وِرَاثَةً. فَمَعْنَى الْكَلَّمِ - إِذْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا الْحُدِّ لِمَا أُمَّةِ ذَلِكَ وَرَاثَةً. فَمَعْنَى الْكَلَّمِ - إِذْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَا - وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا مَا كَانَ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَمَنْ لَجَاً إِلَيْهِ مِنْ عُقُوبَةٍ لَزِمَتُهُ عَائِدًا بِهِ، فَهُو آمِنُ مَا كَانَ بِهِ حَتَّى يَخْرُجُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ إِلَى الْخُوْفِ بَعْدَ الْخُرُوجِ أَو الْإِخْرَاجِ مِنْهُ، فَحِينَئِذٍ هُو غَيْرُ دَاخِلِهِ، وَلَا هُوَ فِيهِ (١٠).

قَالَ القرطبي تَغَلَثه: الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ عَامِنَا ﴾ اسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى تَرْكِ إِقَامَةِ الْحُدِّ فِي الْحُرَمِ عَلَى الْمُحْصَنِ وَالسَّارِقِ إِذَا جَمَّا إِلَيْهِ، وَعَضَدُوا ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ عَامِنَا ﴾ [آل عراه: ٥٧] كَأَنَّهُ قَالَ: آمِنُوا مَنْ دَخَلَ الْبَيْتِ. وَالصَّحِيحُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِي الْحَرَمِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ المُنْسُوخ؛ لِأَنَّ مَنْ وَالْجَنَّمِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ المُنْسُوخ؛ لِأَنَّ الْإِنَّفَاقَ حَاصِلٌ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ فِي الْبَيْتِ، وَيُقْتَلُ خَارِجَ الْبَيْتِ. وَإِنَّمَا الْجِلَافُ: هَلَ يُقْتَلُ فِي الْجَرَمِ أَمْ لَا؟ وَالْحُرَمُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْبَيْتِ حَقِيقَةً.

وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ فِي الْحُرَمِ قُتِلَ بِهِ، وَلَوْ أَتَى حَدًّا أُقِيدَ مِنْهُ فِيهِ، وَلَوْ حَارَبَ فِيهِ حُورِبَ، وَقُتِلَ مَكَانَهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ جَأَ إِلَى الْحُرَمِ لَا يُقْتَلُ فِيهِ، وَلَا يُتَابَعُ، وَلَا يُورِبَ، وَقُتِلَ مَكَانَهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ جَأَ إِلَى الْحُرَمِ لَا يُقْتَلُ فِيهِ، وَهُو يَقْتُلُهُ بِالْجُوعِ يَزَالُ يُضَيَّقُ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَخْرُجَ. فَنَحْنُ نَقْتُلُهُ بِالسَّيْفِ، وَهُو يَقْتُلُهُ بِالْجُوعِ وَالصَّدِ، فَأَيُّ قَتْلِ أَشَدُ مِنْ هَذَا. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿ وَالصَّدِّ، فَأَكِيدٌ لِلْأَمْرِ بِاسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ، وَلا يَحْبُهُ إِلَيْهِ النَّاسُ، وَمَنِ اسْتَعَاذَ بِالْحُرَمِ أَيْ لَيْ لَيْ النَّاسُ، وَمَنِ اسْتَعَاذَ بِالْحُرَمِ أَيْ اللهُ تَعَالَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: هُوا مِن مَقَامٍ إِبْرَهِمَ مُصَلِّقُ إِلَيْهِ النَّاسُ، وَمَنِ اسْتَعَاذَ بِالْحُرَمِ فَوْلَهُ تَعَالَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: هُوا مِن مَقَامٍ إِبْرَهِمَ مُصَلِّقُ إِلَيْهِ النَّاسُ، وَمَنِ اسْتَعَاذَ عَلَى اللهُ تَعَالَى: وَقَالَ الْعَرْمُ مِنْ أَنْ يُغَارَ عَلَيْهِ. وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي ﴿ الْمُؤْلِدَةِ ﴾ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى. قَوْلُهُ تَعَالَى: هُوا مِن مَقَامٍ إِبْرَهِمَ مُصَلِّقُ إِلَيْهِ النَّامِ الْمُؤْتِلُ إِلَيْهِ النَّاسُ مَنْ أَنْ يُعَارَ عَلَيْهِ مُنَامًا عَلَيْهُ الْمَائِدَةِ اللهُ عَنْ مَنْ أَنْ يُعْلَى الْمُؤْمِ السَّيْفِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمُ

قال الشوكاني تتلله: قَوْلُهُ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ جُمْلَةٌ مُسْتَأَنْفَةٌ، لِبَيَانِ حُكْم مِنْ أَحْكَام الْحَرَمِ، وَهُوَ: أَنَّ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا. وَبِهِ اسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَنْ لَجَأً إِلَى الْحَرَمِ، وَقُدَ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ مِنَ الْحُدُودِ، فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، وَهُوَ الْحَرَمِ، وَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ مِنْ الْحُدُودِ، فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، وَهُوَ

⁽١) تفسير الطبري (٥/ ٢٠٦).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ١١١).

قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ تَابَعَهُ، وَخَالَفَهُ الجُّمْهُورُ، فَقَالُوا: تُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ فِي الحُرَم. وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ: إِنَّ الْآيَةَ خَبَرٌ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ، أَيْ: وَمَنْ دَخَلَهُ فَأَمِّنُوهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة:١٩٧] أَيْ: لَا تَرْفُتُوا، وَلَا تَفْسُقُوا، وَلَا ثَجُادِلُوا^(١).

قال ابن العربي تَعَلَّلَهُ: المُسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا، وَاسْتَوْجَبَ بِهِ حَدًّا، ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحُرَمِ عَصَمَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ، كَانَ ءَامِئًا ﴾ وَاسْتَوْجَبَ بِهِ حَدًّا، ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحُرَمِ عَصَمَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ، كَانَ عَامِئًا ﴾ وَاسْتَوْجَبَ الله سُبْحَانَهُ الْأَمْنَ لَمِنْ دَخَلَهُ، وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ السَّلَفِ، مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ مِنْ النَّاسِ.

وَكُلُّ مَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ وَهِمَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّهُ خَبَرٌ عَلَمْ وَكُلُّ مَنْ قَالُ مَنْ قَالُ مَضَى، وَلَمْ يُقْصَدْ بِهَا إِثْبَاتُ حُكْمٍ مُسْتَقْبَلٍ. الثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْنَ قَدْ ذَهَبَ، وَأَنَّ الْقَتْلَ وَالْقِتَالَ قَدْ وَقَعَ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهَا، وَخَبَرُ الله سُبْحَانَهُ لَا يَقَعُ بِخِلَافِ مُخْبِرِهِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ فِي الْقَاضِي.

ُ هَذَا وَقَدْ نَاقَضَ أَبُو حَنِيفَةَ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يُطْعَمُ، وَلَا يُسْقَى، وَلَا يُعَامَلُ، وَلَا يُكَلَّمُ حَتَّى يَخُرُجَ، فَاضْطِرَارُهُ إِلَى الْخُرُوجِ لَيْسَ يَصِحُّ مَعَهُ أَمْنٌ. وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَقَعُ الْقِصَاصُ فِي الْأَطْرَافِ فِي الْحُرَمِ، وَلَا أَمْنَ أَيْضًا مَعَ هَذَا، وَقَدْ مَهَّدْنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ (٢).

قال ابن عبد البر تعتلفه: وَهَذَا مَوْضِعٌ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، فَأَمَّا مَالِكٌ فَقَالَ: مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ فِي الْحُرَمِ اقْتُصَّ مِنْهُ، وَمَنْ قَتَلَ، وَدَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ يُحِرْهُ، وَلَمْ يَمْنَعِ الْحَرَمُ حَدًّا وَجَبَ. وَهُو قُولُ الشَّافِعِيِّ، وَرَوَاهُ ابْنُ سَمَاعَةً عَنْ أَبِي يُحِرْهُ، وَلَمْ يَمْنَعِ الْحَرَمُ حَدًّا وَجَبَ عَلَيْهِ قِصَاصٌ أَوْ حَدُّ، (فَدَخَلَ الْحُرَمَ)، لَمْ يُقْتَصَّ يُوسُفَ. وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ قِصَاصٌ أَوْ حَدُّ، (فَدَخَلَ الْحُرَمَ)، لَمْ يُقْتَصَّ مِنْهُ فِي النَّفْسِ، وَلَا يُحَدُّ فِيهَا يَأْتِي عَلَى النَّفْسِ، وَتُقَامُ الْحُدُودُ عَلَيْهِ فِيهَا دُونَ النَّفْسِ مِمَّا مِنْهُ فِي النَّفْسِ، وَلَا يُحَدِّمَ الْحُرَمِ. وَكَذَلِكَ قَالَ زُفَرُ، قَالَ: وَإِنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ (أَوْ زَنَى سِوَى ذَلِكَ حَتَّى يَحْرُجَ مِنَ الْحُرَمِ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنِ الْحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِلَى الْحُرَمِ، وَرُوى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنِ الْحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ فِي الْحُرَمِ، وَوَتِلَ فِي الْحُرَمِ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنِ الْحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْمُسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْمُو رَبَى الْحَرَمِ.

⁽١) فتح القدير للشوكاني (١/ ٤١٥).

⁽٢) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣٧٣).

أَبِي يُوسُفَ قَالَ: يُخْرَجُ مِنَ الْحُرَمِ، فَيُقْتَلُ، وَكَذَلِكَ فِي الرَّجْمِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمُسْأَلَةَ، وَبَيَّنَاهَا، وَأَوْضَحْنَا وَجْهَ الصَّوَابِ فِيهَا فِي كِتَابِ الْأَجْوِبَةِ عَنِ الْمُسَائِل الْمُسْتَغْرَبَةِ (١).

قال ابن حزم تعتلف: وَهَلْ يُسْتَقَادُ فِي الْحُرَمِ؟ قَالَ عَلِيٌّ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُقَادُ فِي الْحُرَمِ، كَمَا حَدَّثَنَا مُمَّامٌ، نا ابْنُ مُفَرِّجٍ، نا ابْنُ الْأَعْرَابِيّ، نا اللَّبَرِيُّ، نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، نا مَعْمَزُ، عَنْ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ فِي الْحُرَم، أَوْ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ، فَإِنَّهُ لَا يُجَالِسُ، وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يُؤذَى، وَيُنَاشَدُ حَتَّى يَخْرُجَ، فَيُقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُّ.

وَمَنْ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ، فَأَخَذَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ أُدْخِلَ الْحُرَمَ، فَأَرَادُوا أَنْ يُقِيمُوا عَلَيْهِ مَا أَصَابَ أَخْرَجُوهُ مِنْ الْحُرَمِ إِلَى الْحِلِّ، فَإِنْ قَتَلَ فِي الْحُرَمِ أَوْ سَرَقَ، أُقِيمَ عَلَيْهِ فِي الْحُرَمِ.

وَعَابَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي رَجُلٍ أَخَذَهُ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ الْحُرَمَ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ إِلَى الْحِلِّ فَقَتَلَهُ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُنَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُس، عَنْ ابْنِ عَبَّاس، فِيمَنْ قَتَلَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ أُدْخِلَ الْحُرَم، قَالَ: لَا يُجَالَسُ، وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يُبَايَعُ، وَلَا يُجَالِمُ، وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يُبَايَعُ، وَلَا يُجَالِمِ. يُبَايَعُ، وَلَا يُجُرِجُ مِنْ المُحَارِمِ.

نا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْم، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ اللّهِ بْنِ اللّهِ بِنِ اللّهِ بْنِ اللّهِ بْنَ عَبْدَ الله اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

وَبِهِ إِلَى إِسْهَاعِيلَ، نَا سُلَيُهَانُ بْنُ حَرْبِ، نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿مَقَامُ إِبْرُهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران ٩٧]. قَالَ: إِذَا أَحْدَثَ الرَّجُلُ حَدَثًا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ يُجَالَسْ، وَلَمْ يُبَايَعْ، وَلَمْ يُطْعَمْ، وَلَمْ

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/ ١٦٩).

يُسْقَ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ الْحُرَم، فَيُؤْخَذَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْج: سَمِعْت ابْنَ أَبِي حُسَيْنٍ يُحَدِّثُ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَوْ وَجَدْت فِيهِ - يَعْنِي حَرَمَ مَكَّةَ - قَاتِلَ الْخَطَّاب، مَا مَسِسْته حَتَّى يَخُرُجَ مِنْهُ.

قال ابْنُ جُرَيْجٍ: وَحَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَوْ وَجَدْت فِيهِ – يَعْنِي حَرَمَ مَكَّةَ – قَاتِلَ عُمَرَ، مَا نَدَهْته.

وَعَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَوْ وَجَدْت قَاتِلَ أَبِي فِي الْحَرَمِ، مَا عَرَضْته.

قال عَطَاءٌ: وَالشُّهْرُ الْحُرَامُ كَذَلِكَ مِثْلُ الْحُرَم فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

وقال الزُّهْرِيُّ: مَنْ قَتَلَ فِي الْحُرَمِ قُتِلَ فِي الْخُرَمِ، وَمَنْ قَتَلَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ الْخُرَمِ، وَمَنْ قَتَلَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ الْخُرَامَ، أُخْرِجَ إِلَى الْحِلِّ، فَقُتِلَ فِي الْحِلِّ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: تِلْكَ السُّنَّةُ.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةً، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ، وَإِسْحَاقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ قَوْمِ خِلَافُ هَذَا [وَشَيْءٌ يُظَنُّ أَنَّهُ خِلَافُ هَذَا]، وَهُو كَمَا حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، نا عَبْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ، نا أَبِي، نا أَشْعَثُ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمُلِكِ -، عَنْ الْحَسَنِ فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عران: ٩٧] قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي الجُمَاهِلِيَّةِ يَقْتُلُ الرَّجُلَ، ثُمَّ يُعَلِّقُ فِي رَقَبَتِهِ الصُّوفَة، ثُمَّ يَدْخُلُ الْحُرَم، فَيَلْقَاهُ ابْنُ المُقْتُولِ أَوْ أَبُوهُ فَلَا يُحَرِّكُهُ.

وَعَنْ قَتَادَةً فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ دَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عدان:٩٧] قَالَ: كَانَ ذَلِكَ فِي اجْمَاهِلِيَّةٍ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَوْ سَرَقَ فِيهِ أَحَدُ قُطِعَ، وَإِنْ قَتَلَ قُتِلَ، وَلَوْ قُدِرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ فِيهِ قُتِلُوا.

وَعَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ جَرَحَ رَجُلًا فِي الْحَرَمِ: أَنَّهُ يُقَادُ بِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَرَحَ فِي الْحِرَمِ، وَحَيْثُ وُجِدَ.

وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَّيْهَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَؤُلَاءِ مِنْ الصَّحَابَةِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَابْنُهُ عَبْدِ الله، وَابْنُ

عَبَّاسٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَبُو شُرَيْحٍ - عَلَى مَا نَذْكُرُ بَعْدَ هَذَا، إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى - وَلَا نُحَالِفَ لَمُمْ مِنْ الصَّحَابَةِ ﴿ ﴿ .

وَمِنْ التَّابِعِينَ: عَطَاءٌ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالزُّهْرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَيُخْبِرُ بِذَلِكَ عَنْ عُلَمَائِهِمْ، وَهُمْ التَّابِعُونَ مِنْ أَهْلِ الْمُدِينَةِ، وَيُخْبِرُ: أَنَّ السُّنَّةَ مَضَتْ بِذَلِكَ، فَهَا تَعَلَّقَ مَنْ تَعَلَّقَ بِخِلَافِ ذَلِكَ إِلَّا بِرِوَايَةٍ عَنْ رَبِيعَةً.

وَأَمَّا قَتَادَةُ، وَالْحَسَنُ، فَلَيْسَ فِي قَوْلِهِمَا خِلَافٌ لَيْنْ ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَمَّنْ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ الْإِسْلَامَ جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ إِلَّا بِهِ، وَأَمَّا قَتَادَةُ فَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ مَنْ أَصَابَ فِي الْحِلَ دَمًا أُقِيدَ بِهِ فِي الْحَرَم.

فَبَطَلَ تَعَلَّقُهُمْ بِقَتَادَةً، وَالْحُسَنِ(١).

وقال تَخَلَّلُهُ: وَلَا يَحِلُّ أَنْ يُسْفَكُ فِي حَرَم مَكَّةَ دَمٌ بِقِصَاصٍ أَصْلًا، وَلَا أَنْ يُقَامَ فِيهَا حَدٌّ، وَلَا يُسْجَنَ فِيهَا أَحَدٌ، فَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أُخْرِجَ عَنْ الْحُرَم، وَأُقِيمَ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ أَنْ يُسْفَكَ جِهَا دَمٌ، وَلِقَوْلِ اللهَ تَعَالَى: عَلَيْهِ الْحُدُّ لِيَا ذَكُونَا مِنْ نَهْي رَسُولِ الله عِيْهِ أَنْ يُسْفَكَ جِهَا دَمٌ، وَلِقَوْلِ اللهَ تَعَالَى: هُمَّقَامُ إِبْرَهِيمٌ وَمَن دَخَلَهُ مَانَ عَامِنَا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وَهَذَا عُمُومٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَصَّ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَأَمَّا إِخْرَاجُ الْعَاصِي مِنْهُ فَلِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَٱلْعَكِفِينَ وَٱلْعَكِفِينَ وَٱلْعَكِفِينَ وَٱلْتَعَلَّمِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَٱلْعَرِفِ اللهِ يَعَلَى وَٱلرُّكَعِ ٱلسَّجُودِ ﴾ [البغرة: ١٢٥]، فَتَطْهِيرُهُ مِنْ الْعُصَاةِ وَاجِبُ، وَلَيْسَ هَذَا فِي حَرَمِ اللّهِ ينَةِ؛ لِأَنّهُ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ نَصُّ، وَلَا يُسَمَّى ذَبْحُ الْحَيَوانِ الْمُتَمَلَّكِ وَلَا الْحِجَامَةُ، وَلَا فَتْحُ الْعِرْقِ: سَفْكَ دَم.

رُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُييْنَةَ، أَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ - وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا - قَالَ: سَمِعْت طَاوُسًا يَقُولُ: مَنْ أَصَابَ حَدًّا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ سَمِعْت طَاوُسًا يَقُولُ: مَنْ أَصَابَ حَدًّا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ يُجَالَسْ وَلَمْ يُبَايَعْ - وَذَكَرَ كَلَامًا - وَفِيهِ: فَإِذَا خَرَجَ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ. وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بُنِ جُبَيْرٍ، وَالْحُكَم بْنِ عُتَيْبَةً، وَهُو قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

⁽١) المحلي بالآثار (١١/ ١٤٣).

ومنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَوْ وَجَدْتُ فِيهِ قَاتِلَ عُمَرَ مَا نَدَهْتُهُ، يَعْنِي: حَرَمَ مَكَّةً.

وقال ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ وَجَدْت قَاتِلَ أَبِي فِي الْحَرَمِ، مَا عَرَضْت لَهُ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمْ يَخُصُّوا مَنْ أَصَابَ حَدًّا فِي الْحَرَمِ مِمَّنْ أَصَابَهُ خَارِجَ الْحَرَمِ، ثُمَّ لِجَاً إِلَى الْحَرَم. وَفَرَّقَ عَطَاءً، وَمُجَاهِدٌ بَيْنَهُمَا.

وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ خَرَّجَ قَوْمًا مِنْ الْحُرَمِ إِلَى الْحِلِّ فَصَلَبَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْهَانَ فِيمَنْ قَتَلَ، ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ؟ قَالَ: يُخْرَجُ مِنْهُ، فَيَقْتَلُ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْحَرَمِ إِلَّا الْقَتْلَ وَحْدَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ فِيهِ حَدُّ قَتْلٍ وَلَا قَوْدٍ حَتَّى يَخْرُجَ بِاخْتِيَارِهِ.

وقال أَبُو يُوسُفَ: يُخْرَجُ، فَيُقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَتْلِ.

قال عَلِيُّ: تَقْسِيمُ أَبِي حَنِيفَةَ فَاسِدٌ، وَمَا نَعْلَمُ لَمِنْ أَبَاحَ الْقَتْلَ فِي الْحَرَمِ حَجَّةً أَصْلًا، وَلَا سَلَفًا، إِلَّا الْحُصَيْنَ بْنَ نُمَيْرٍ، وَمَنْ بَعَثَهُ، وَالْحُجَّاجَ، وَمَنْ بَعَثَهُ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا مَنْ تُعُدِّيَ عَلَيْهِ فِي الْحُرَمِ فَلْيَدْفَعْ عَنْ نَفْسِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا شَعْلُوهُمْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحُرَامِ حَتَى يُقَاتِلُوكُمْ فِيةٍ قَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴿ البَرَةَ ١٩١٠] وَبِالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ (١).

قال ابن قدامة تخلفه: (وَمَنْ قَتَلَ، أَوْ أَتَى حَدًّا خَارِجَ الْحُرَم، ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحُرَم، لَمُ يُبَايَعْ، وَلَمْ يُشَارَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ الْحُرَم، فَيُقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُّ)، وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ جَنَى جِنَايَةً تُوجِبُ قَتْلًا خَارِجَ الْحُرَمِ، ثُمَّ لَجُأَ إِلَيْهِ، لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ. وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمُجَاهِدٍ، وَإِسْحَاقَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةً، وَأَصْحَابِهِ.

⁽١) المحلي بالآثار (٥/ ٣٠٠).

وَأَمَّا غَيْرُ الْقَتْلِ مِنْ الْحُدُّودِ كُلِّهَا وَالْقِصَاصِ فِيهَا دُونَ النَّفْسِ، فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رِوَايتَانِ:

إحْدَاهُمَا: لَا يُسْتَوْفَى مِنْ الْمُلْتَجِئِ إِلَى الْحُرَمِ فِيهِ. وَالثَّانِيَةُ: يُسْتَوْفَى. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ الْمُرُويَّ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهَا النَّهْيُ عَنْ الْقَتْلِ بِقَوْلِهِ هِئِد: «فَلَا يُسْفَكْ فِيها دَمُ». وَحُرْمَةُ النَّفْسِ أَعْظَمُ، فَلَا يُقَاسُ غَيْرُهَا عَلَيْهَا؛ وَلِأَنَّ الْحُدَّ بِالجُلْدِ جَرَى جَرْى وَحُرْمَةُ النَّفْسِ أَعْظَمُ، فَلَا يُقَاسُ عَيْرُهَا عَلَيْهَا؛ وَلِأَوْلَى ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُرَقِيِّ، وَهِي النَّأْدِيبِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ. وَالْأَوْلَى ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُرَقِيِّ، وَهِي ظَاهِرُ المُذْهَبِ، قَالَ أَبُو بَكُرِ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَجَدْتَهَا مُفْرَدَةً لِحِنْبِلِ عَنْ عَمِّهِ، أَنَّ الْحُدُودَ ظَاهِرُ المُذْهَبِ، قَالَ أَبُو بَكُرِ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَجَدْتَهَا مُفْرَدَةً لِحِنْبِلِ عَنْ عَمِّهِ، أَنَّ الْحُدُودَ ظَاهِرُ المُذْهَبِ، قَالَ أَبُو بَكْرِ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَجَدْتَهَا مُفْرَدَةً لِحِنْبِلِ عَنْ عَمِّهِ، أَنَّ الْحُدُودَ كُلَّهُا تُقَامُ فِي الْحُرَمِ، إلَّا الْقَتْلُ. وَالْعَمَلُ عَلَى أَنَّ كُلَّ جَانٍ دَخَلَ الْحَرَمَ، لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ حَدُّ جَنَيْتِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ. وَإِنْ هَتَكَ حُرْمَةَ الْحَرَمِ بِالْجِنَايَةِ فِيهِ، هُتِكَتْ حُرْمَتُهُ بِإِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَيْهِ فِيهِ. هُتِكَتْ حُرْمَةُ بِإِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَيْهِ فِيهِ.

وقال مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ المُنْذِرِ: يُسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهِ؛ لِعُمُومِ الْأَمْرِ بِجَلْدِ الزَّانِي، وَقَطْعِ السَّارِقِ، وَاسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَان، وَقَدْ رُويَ عَنْ النَّبِيُّ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «الحُرَمُ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا، وَلَا فَارًّا بِخَرْبَةٍ وَلَا دَمٍ». وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ عَنْ النَّبِيِّ بِقَتْلِ ابْنِ حَنْظَلِ وَهُو مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ. حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلِأَنَّهُ حَيَوانٌ أَبِيحَ دَمُهُ لِعِصْيَانِهِ، فَأَشْبَهَ الْكَلْبَ الْعَقُورَ.

وَلَنَا قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران: ١٩] يعْنِي: الحُرَم، بدليل قَوْلِهِ: ﴿ فِيهِ ءَائِكُ بَيِّنَكُ مَقَامُ إِبْرَهِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَالْحَبَرُ أُرِيدَ بِهِ الْأَمْرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ بِهِ الْخَبَرُ، لَأَفْضَى إِلَى وُقُوعِ الْحَبَرِ خِلَافَ المُخْبَرِ. وَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ ﴿ إِنَّ الله حَرَّمَ مَكَةَ وَلَمُ يُحَرِّمُهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ مُسْلِم يُؤْمِنُ بِالله وَالْيُومِ الْآخِرِ، أَنْ يَسْفِكَ فِيهَا دَمًا، وَلَا يَعْضِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدُ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ الله عَلَيْهُ، فَقُولُوا: إِنَّ الله كَرُمُ مَتِهَا الْيُومُ أَذِنَ لِكُمْ. وَإِنَّهَا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيُومُ لَكُمْ. وَإِنَّهَا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيُومُ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبِ»، وَقَالَ النَّبِيُّ عَلِيدٍ: ﴿ إِنَّ الله حَرَّمَ مَكَةً يَوْمَ كَدُنْ الله حَرَّمَ مَكَةً يَوْمَ السَّاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَإِنَّهَا أُحِلَتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى حُرْمَتِهَا، فَلَا يُسْعَلُواتِ وَالْأَرْضَ، وَإِنَّهَا أُحِلَتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى حُرْمَتِهَا فَلَا لَكُمْ مَتَهَا مُولُ النَّيْ عَلِيمَا وَاتِ وَالْأَرْضَ، وَإِنَّهَا أُحِلَتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى حُرْمَتِهَا، فَلَا يُسْعَلُ فِيهَا دَمُّ». مُتَفَقُ عَلَيْهَمَا.

فَالْحُجَّةُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَرَّمَ سَفْكَ الدَّمِ بِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَتَخْصِيصُ مَكَّةَ بِهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْعُمُومَ، فَإِنَّهُ لَوْ أَرَادَ سَفْكَ الدَّمِ الْحَرَامِ، لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ مَكَّةَ، فَلَا يَكُونُ التَّخْصِيصُ مُفِيدًا.

وَالثَّانِي: قَوْلُهُ: (وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا». وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّهَا أُحِلَّ لَهُ سَفْكُ دَمِ حَلَالٍ فِي غَيْرِ الْحُرَم، فَحَرَّمَهَا الْحُرَمُ، ثُمَّ أُحِلَّتْ لَهُ سَاعَةً، ثُمَّ عَادَتْ أُحِلَّ لَهُ سَفْكُ دَمِ حَلَالٍ فِي غَيْرِ الْحُرَم، فَحَرَّمَهَا الْحُرَمُ، ثُمَّ أُحِلَّ فِيهِ بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ أَحَدُ الْحُرْمَةُ، ثُمَّ أَكَدَ هَذَا بِمَنْعِهِ قِياسَ غَيْرِهِ عَلَيْهِ. وَالإِقْتِدَاءُ بِهِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ أَحَدُ تَرَخَصَ لِقِتَالِ رَسُولِ الله عَلَيْهِ، فَقُولُوا: إِنَّ الله أَذِنَ لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ». وَهَذَا يَدْفَعُ مَا احْتَجُوا بِهِ مِنْ قَتْلِ أَبْنِ حَنْظَلٍ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رُخْصَةِ رَسُولِ الله عَلَيْهُ الَّتِي مَنَعَ لَانْاسَ أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ فِيهَا، وَبَيَّنَ أَنَّهَا لَهُ عَلَى الْخُصُوصِ، وَمَا رَوَوْهُ مِنْ الْحَدِيثِ، فَهُو النَّاسَ أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ فِيهَا، وَبَيَّنَ أَنَّهَا لَهُ عَلَى الْخُصُوصِ، وَمَا رَوَوْهُ مِنْ الْحَدِيثِ، فَهُو النَّاسَ أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ فِيهَا، وَبَيَّنَ أَنَّهَا لَهُ عَلَى الْخُصُوصِ، وَمَا رَوَوْهُ مِنْ الْحَدِيثِ، فَهُو مَنْ كَلام عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْأَشْدَقِ يَرُدُ بِهِ قَوْلَ رَسُولِ الله عَيْقِ حِينَ رَوَى لَهُ أَبُو شُرَيْ لَهُ مَا الْتَكِيثِ ، وَقَوْلُ رَسُولِ الله عَيْقِ أَنَ يُتَبَعَ (اللهُ عَلَى اللهُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْأَشْدَقِ يَرُدُهُ بِهِ قَوْلَ رَسُولِ الله عَيْقِ قَوْلُ رَسُولِ الله عَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ أَلُو اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

قال أبو الحسن الماوردي تَعَلَّلُهُ: فَأَمَّا اسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ وَالْحُدُّودِ فِي الْحُرَمِ فَيَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَّ فِي الْحُرَمِ مِنَ الْقَاتِلِ فِي الْحِلِّ وَالْحُرَم، وَكَذَلِكَ إِقَامَةُ الْحُدُّودِ.

وقال أَبُو حَنِيفَّةُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَّ مِنَ الْقَاتِلِ فِي الْخِلِّ إِذَا جَمَّا إِلَى الْحَرَمِ، وَيُلْجَأُ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ بِالْهُجْرِ وَتَرْكِ الْمُبَايَعَةِ وَالْمُشَارَاةِ مَعَهُ حَتَّى يَخْرُجَ، فَيُقْتَصَّ مِنْهُ فِي الْحِلِّ، اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَلَ بَيْتِ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدَى لِلْعَلَمِينَ ۞ فِيهِ ءَائِتُ بَيِّنَتُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ وكانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عران: ٩٦].

وقوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوُا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنَا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمُ ﴾ [العنكبرت:٦٧] فَوَجَبَ بِهَاتَيْنِ الْآيتَيْنِ أَنْ يَكُونَ دَاخِلُهُ آمِنًا، وَلَيْسَ قَتْلُهُ فِيهِ أَمْنًا.

وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَيَالِيَّةً أَنَّهُ قَالَ: «أَعْتَى النَّاسِ عَلَى الله: الْقَاتِلُ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَالضَّارِبُ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَالْقَاتِلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ».

وَقَوْلُهُ: «الْقَاتِلُ فِي الْحُرَمِ»: يَعْنِي قَودًا وَقِصَاصًا، لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الْقَاتِلِ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «الْقَاتِلُ غَيْرُ قَاتِلِهِ» وَلِأَنَّ حُرْمَةَ الْحُرَمِ مُنْتَشِرَةٌ عَنْ حُرْمَةِ الْكَعْبَةِ، فَلَمَّا لَمْ يَجُزُ قَتْلُهُ فِي

⁽١) المغني لابن قدامة (٩/ ١٠٠).

الْكَعْبَةِ لَمْ يَجُزْ قَتْلُهُ فِيهَا انْتَشَرَتْ حُرْمَتُهَا إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْحَرَمِ، وَلِأَنَّ حُرْمَةَ الْآدَمِيِّنَ أَغْلَظُ مِنْ حُرْمَةِ الصَّيْدِ، فَلَمَّا حُرِّمَ قَتْلُ الصيد إذا أَلِجاً إِلَى الْحُرَمِ كَانَ قَتْلُ الْآدَمِيِّ أَشَدَّ تَعْريبًا.

وَدَلِيلُنَا عُمُومُ الظَّوَاهِرِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ فِي الْقِصَاصِ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهَا تَخْصِيصُ الْخِلِّ مِنَ الْحُرَمِ، وَلِأَنَّ كُلَّ قِصَاصٍ اسْتُوفِي مِنْ جَانِيهِ فِي الْحُرَمِ اسْتُوفِي مِنْهُ إِذَا الْمَتِيفَاوُهُ فِي الْحُرَمِ اسْتُوفِي مِنْهُ إِذَا الْحَرَمِ كَالْقَاتِلِ فِي الْحُرَمِ الْمُتُوفِي مِنْ جَانِيهِ فِي الْحُرَمِ اسْتُوفِي مِنْهُ إِذَا الْحَرَمِ كَالْأَطْرَافِ، لِأَنَّ أَبًا حَنِيفَةً وَافَقَ عَلَيْهَا، وَلِأَنَّ كُلَّ مَوْضِع كَانَ مَحَلَّ لِلْقِصَاصِ إِذًا جَنَى فِيهِ كَانَ مَحَلًّ لَهُ وَإِنْ جَنَى فِي غَيْرِهِ كَالْحِلِّ، وَلِأَنَّ النَّصَ وَارِدُ لِلْقِصَاصِ إِذًا جَنَى فِيهِ كَانَ مَحَلًّ لَهُ وَإِنْ جَنَى فِي غَيْرِهِ كَالْحِلُ، وَلِأَنَّ النَّصَ وَارِدُ لِلْقِصَاصِ إِذًا جَنَى فِيهِ كَانَ مَحَلًّ لَهُ وَإِنْ جَنَى فِي غَيْرِهِ كَالْحَقِ الْبَيْعِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَحَلَّ اللهُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ وَالْمَلُ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَالْمَالُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

وإليك تفصيل ذلك كما ذكره الشنقيطي تخلفه: فِي حُكْمِ مَنْ قَتَلَ أَوْ أَصَابَ حَدًّا خَارِجَ الْحَرَمِ، ثُمَّ لَجَاً إِلَى الْحُرَمِ، هَلْ يُسْتَوْفَى مِنْهُ الْحُقَّ فِي الْحَرَمِ، أَوْ لَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ؟ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَم؟

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ السَّالَّةَ فِيهَا لِلْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ:

الْأُوَّلُ: أَنَّهُ يُسْتَوْفَى مِنْهُ الْحُتُّى قِصَاصًا كَانَ أَوْ حَدًّا، قَتْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ حَدُّ وَلَا قِصَاصٌ مَا دَامَ فِي الْحَرَمِ، سَوَاءٌ كَانَ قَتْلًا أَوْ

النَّالِثُ: أَنَّهُ يُسْتَوْفَى مِنْهُ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ إِلَّا الْقَتْلَ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ فِي حَدِّ كَالرَّجْمِ، وَلَا فِي قِصَاصٍ، وَالْحِلَافُ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قال ابْنُ قَدَامَةَ فِي «المُغْنِيِ»: وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ جَنَى جِنَايَةً تُوجِبُ قَتْلًا خَارِجَ الْحُرَمِ،

⁽١) الحاوي الكبير (١٢/ ٢٢٠).

ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ، لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَالنَّهْرِيِّةِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْقَتْلِ مِنَ الْحُدُودِ كُلِّهَا وَالْقَصَّاصِ فِيهَا دُونَ النَّفْسِ، فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رِوَايتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: لَا يُسْتَوْفَى مِنَ الْمُلْتَجِيِّ إِلَى الْحَرَم فِيهِ.

وَالثَّانِيَةُ: يُسْتَوْفَى، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ الْمُرْوِيَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيُ عَنِ الْقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "فَلَا يُسْفَكُ فِيهَا دَمُ"، وَحُرْمَةُ النَّفْسِ أَعْظَمُ، فَلَا يُشْفَكُ فِيهَا دَمُ"، وَحُرْمَةُ النَّفْسِ أَعْظَمُ، فَلَا يُقَاسُ غَيْرُهَا عَلَيْهَا، وَلِأَنَّ الْحَدَّ بِالجُلْدِ جَرَى مَجُرى التَّأْدِيبِ، فَلَمْ يُمْنَعْ كَتَأْدِيبِ السَّيِّدِ يُقَاسُ غَيْرُهَا عَلَيْهَا، وَلِأَنَّ الْحِدَّ بِالْجُلْدِ جَرَى مَجُرى التَّأْدِيبِ، فَلَمْ يُمْنَعْ كَتَأْدِيبِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ، وَالْأَوْلَى ظَاهِرُ كَلَام الْخِرَقِيِّ، وَهِي ظَاهِرُ الْمُذْهَبِ.

قال أَبُو بَكُر: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَجَدْتُهَا مُفْرَدَةً لِجَنْبَلِ عَنْ عَمِّهِ: أَنَّ الْحُدُودَ كُلَّهَا تُقَامُ فِي الْحُرَمِ إِلَّا الْقَتْلَ، وَالْعَمَلَ عَلَى أَنَّ كُلَّ جَانٍ دَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ حَدُّ جِنَايَتِهِ حَتَّى لَخْرَمِ إِلَّا الْقَتْلَ، وَالْعَمَلَ عَلَى أَنَّ كُلَّ جَانٍ دَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ حَدُّ جِنَايَتِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ النَّذِرِ: يُسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهِ لِعُمُومِ يَخْرُجَ مِنْهُ، النَّارِقِ، وَاسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بِمَكَانٍ دُونً مَكَانٍ. اه عَلَى الْغَرَض مِنْهُ.

وقال ابْنُ حَجَرٍ فِي ﴿فَتْحِ الْبَارِيِ»: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُقْتُلُ فِي الْحَرَمِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ بِاخْتِيَارِهِ، وَلَكِنْ لَا يُجَالِسُ، وَلَا يُكَلَّمُ، وَيُوعَظُ، وَيُذَكَّرُ حَتَّى يَخْرُجَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُخْرَجُ مُضْطَرًّا إِلَى الْحِلِّ، وَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَنْ أَصَابَ حَدًّا، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ، لَمْ يُجَالَسْ، وَلَمْ يُبَايَعْ. وَعَنْ مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ إِقَامَةُ الحُدِّ مُطْلَقًا فِيهَا؛ لِأَنَّ الْعَاصِيَ هَتَكَ حُرْمَةَ نَفْسِهِ، فَأَبْطَلَ مَا جَعَلَ الله لَهُ مِنَ الْأَمْنِ. اه مَحَلُ الْغَرَض مِنْهُ.

وقال الشَّوْكَانِيُّ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» مُشِيرًا إِلَى إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَاسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ فِي الْحُرَمِ. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْمُنْذِرِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ عُمُومُ الْأَدِلَّةِ الْقَاضِيَةِ بِاسْتِيفَاءِ الْحُدُودِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ، وَذَهَبَ الجُمْهُورُ مِنَ عُمُومُ الْأَدِلَّةِ الْقَاضِيَةِ بِاسْتِيفَاءِ الْحُدُودِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ، وَذَهَبَ الجُمْهُورُ مِنَ

الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَالْحَنَفِيَّةِ، وَسَائِرِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَأَحْمَدَ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَأَحْمَدَ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالْعِتْرَةِ: إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْفِكَ بِالْحُرَمِ دَمًا، وَلَا يُقِيمَ بِهِ حَدًّا حَتَّى يَخُرُجَ مِنْهُ مَنْ جَمَّا إِلَيْهِ. اه مَحَلُّ الْعَرَض مِنْهُ.

وَإِذَا عَرَفْتَ مِنْ هَذِهِ النَّقُولِ أَقْوَالَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْسُأَلَةِ، فَهَذِهِ أَدِلَّتُهُمْ وَمُنَاقَشَتُهَا، أَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: يُسْتَوْفَى مِنْهُ كُلُّ حَدٍّ فِي الْحَرَمِ إِنْ لَجَاً إِلَيْهِ كَمَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، فَقَدِ اسْتَذَلُّوا بِأَدِلَّةٍ:

مِنْهَا: أَنَّ نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الدَّالَّةَ عَلَى إِقَامَةِ الْحُدُّودِ وَاسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ، لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَخْصِيصُ مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَلَا زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ، وَظَاهِرُهَا شُمُولُ الْحُرَم وَغَيْرِهِ، قَالُوا: وَالْعَمَلُ بِظَوَاهِرِ النَّصُوصِ وَاجِبٌ، وَلَا سِيَّا إِذَا كَثُرَتْ.

وَمِنْهَا: أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ وَإِقَامَةَ الْخُدُودِ حَقَّ وَاجِبٌ بِتَشْرِيعِ الله عَلَى لِسَانِ نَبِيّهِ عَلَى لِسَانِ نَبِيّهِ عَلَى لِسَانِ نَبِيهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ فَي الْحَرَمِ لَيْسَ فِيهِ أَيُّ انْتِهَاكِ لِجُرْمَةِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى حَرَمُهُ، وَطَاعَةُ الله اللهِ عَرَمِهِ لَيْسَ فِيهَا انْتِهَاكُ لَهُ كَمَا تَرَى.

وَأَمَّا الَّذِينَ مَنَعُوا الْقَتْلَ فِي الْحَرَمِ دُونَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْخُدُودِ الَّتِي لَا قَتْلَ فِيهَا وَالْقِصَاصَ فِي غَيْرِ النَّفْسِ، فَقَد احْتَجُّوا بِأَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ الَّذِي هُو حَدِيثُ أَبِي شُرَيْحِ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ فِيهِ: "فَلَا يَحِلُّ لِإِمْرِئٍ يُؤْمِنُ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بَهَا دَمًا الْحَدِيثَ. قَالُوا: تَصْرِيحُهُ عَلَيْهِ بِالنَّهْي عَنْ سَفْكِ الدَّم دُونً غَيْرِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْحَدِيثَ. قَالُوا: تَصْرِيحُهُ عَلَيْهِ بِالنَّهْي عَنْ سَفْكِ الدَّم دُونً غَيْرِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَعْمُرهِ، وَلَا يُقَاسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ إِلْاَنَّالَيْهُ مَا الْقَتْلِ مَا عُرْمَةً مِمَّا لَا يَسْتَوْجِبُ الْقَتْل مِنْ حَدِّ أَوْ قَصَاصٍ فِي غَيْرِ النَّفْسِ، فَيَبْقَى غَيْرُ الْقَتْل دَاخِلًا فِي عُمُومِ النَّصُوصِ اللَّقَتْل مِنْ حَدِّ الْقَتْل مِنْ حَدِّ الْقَتْل مِنْ عَلْكَ الْعُمُومَ النَّصُوصِ اللَّقَتْل مِنْ عَلْ كُلُ مَكَانٍ وَزَمَانٍ، وَيَحْرُبُ خُصُوصُ الْقَتْلِ مِنْ تِلْكَ الْعُمُومَ النَّصُوصِ المُعْتَفِيةِ لَهُ فِي كُلُ مَكَانٍ وَزَمَانٍ، وَيُحْرُبُ خُصُوصُ الْقَتْلِ مِنْ تِلْكَ الْعُمُومَ النَّصُومِ المُعْرَاتِ مِنْ عَلَيْ الْعُمُومِ النَّوْ الْعُمُومَ النَّصُومِ الْقُتْلِ مِنْ تِلْكَ الْعُمُومَ النَّعُمُ وَمُ الْمُدُومُ الْمُومِ النَّعُمُ وَمُ الْمُعُومُ الْمُومِ الْعُمُومَ النَّعُمُومَ النَّعُمُومَ النَّا عُمُومَ النَّعُمُ وَالْوا الْعُمُومِ النَّعُمُومَ النَّهُ عَنْ الْعُمُومِ النَّعُمُومَ الْمُ عُرِيلُ الْمُعْمُ مُ اللَّهُ الْمُومُ اللَّهُ الْمُومِ الْمُ فَي قِصَاصِ أَوْ حَدِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: لَوْ وَجَدْتُ قَاتِلَ عُمَرَ فِي الْحُرَمِ، مَا هِجْتُهُ. قَالَ الْمُجْدُ فِي الْمُنْتَقَى: حَكَاهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثْرَمِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّ الْحُرَمَ لَا يُسْتَوْفَى فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْحُدُودِ، وَلَا مِنَ الْقِصَاصِ قَتْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، فَقَدِ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾، قَالُوا: وَجُمْلَةً ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾، قَالُوا: وَجُمْلَةً ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾، قَالُوا: وَجُمْلَةً ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾، قَالُوا: وَجُمْلَةُ ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ فَجَبُرُ أُرِيدَ بِهِ الْإِنْشَاءُ، فَهُو أَمْرٌ عَامٌ ، يَسْتَوْجِبُ أَمْنَ مَنْ دَخَلَ الْحَرَمِ، وَعَدَمَ التَّعَرُّضِ لَهُ بِسُوءٍ ، وَبِعُمُومِ النَّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَرَمِ.

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِآثَارِ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، كَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يُصِيبُ حَدًّا، ثُمَّ يَلْجَأُ إِلَى الحُرَم: يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَرَم. قَالَ المُجْدُ فِي رُوَايَةِ الْأَثْرَمِ. وَهَذَا مُلَخَّصُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَدِلَّتِهِمْ فِي هَذِهِ المُسْأَلَةِ.

قال مُقَيِّدُهُ - عَفَا الله عَنْهُ وَغَفَرَ لَهُ -: الَّذِي يَظْهُرُ - وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّ أَجْرَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ عَلَى الْقِيَاسِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: يُسْتَوْفَى مِنَ اللَّاجِئِ إِلَى الْحَرَمِ كُلُّ حَقِّ وَجَبَهُ الله، عَلَيْهِ شَرْعًا، قَتْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ وَاسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ مِمَّا أَوْجَبَهُ الله، وَفِعْلُ ذَلِكَ طَاعَةٌ، وَتَقَرُّبُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي طَاعَةِ الله، وَامْتِثَالِ أَمْرِهِ انْتِهَاكُ لِحُرْمَةِ وَفِعْلُ ذَلِكَ طَاعَةٌ، وَتَقَرُّبُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي طَاعَةِ الله، وَامْتِثَالِ أَمْرِهِ انْتِهَاكُ لِحُرْمَةِ حَرَمِهِ. وَأَجْرَاهَا عَلَى الْأُصُولِ، وَهُو أَوْلَاهَا، هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَدِلَةِ، وَذَلِكَ بِقَوْلِ مَنْ عَلَمْ يَعْدَا عَلَى الْأُصُولِ، وَهُو أَوْلَاهَا، هُو الْجُمْعُ بَيْنَ الْأَدِلَةِ، وَذَلِكَ بِقَوْلِ مَنْ قَالَ: يُضَيَّقُ عَلَى الْخُرُوجِ، فَيُسْتَوْفَى مِنْهُ حَقَّ الله إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحُرَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا كُو بَعْ يَكُلُمُ حَتَى يُضْطَرَّ إِلَى الْخُرُوجِ، فَيُسْتَوْفَى مِنْهُ حَقَّ الله إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَكُولُ جَامِعٌ بَيْنَ النَّصُوصِ، فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ اسْتِيفَاءِ الْحُقِّ، وَكُونِ ذَلِكَ لَيْسَ فِي الْحَرَمِ، وَلِي هَذَا خُرُوجٍ مِنَ الْخِلَافِ (''.

مسألة: هل تقام الحدود على الجاني في الحرم؟

كالأمر الأول: إذا اقترف الجاني في الحرم ذنبا، فإنه يعاقب به بالإجماع.

قال القرطبي كَتَلَلَهُ: وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ فِي الْحُرَمِ قُتِلَ بِهِ، وَلَوْ أَتَى حَدًّا أُقِيدَ مِنْهُ فِيهِ، وَلَوْ حَارَبَ فِيهِ حُورِبَ، وَقُتِلَ مَكَانَهُ (٢).

قال الطبري تَعْلَلْهُ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ أَنَّ عَائِذًا لَوْ عَاذَ مِنْ عُقُوبَةٍ لَزِمَتْهُ

⁽١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٥/ ٤٦٠).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ١١١).

بَحَرَم النَّبِيِّ عَلَيْكِيَّهُ، يُؤَاخَذُ بِالْعُقُوبَةِ فِيهِ (١).

كَ الْأَمْرُ الثاني: مَنْ قَتَلَ أَوْ أَصَابَ حَدًّا خَارِجَ الْحُرَمِ، ثُمَّ جَأَ إِلَى الْحُرَمِ هَلْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ الْخَرَمِ، ثُمَّ جَأَ إِلَى الْحُرَمِ هَلْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ؟

اختلف أهل العلم في ذلك؛ فذهب جماعة من أهل العلم إلى عدم استيفاء الحق منه في الحرم، ويخرج منه.

دليلهم قوله تعالى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ رِكَانَ ءَامِنَا ﴾ [ال عمران:٩٧].

باب وجوب الحج

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[آل عمران:٩٧] هذه الآية أصل في وجوب الحج، وهي من جملة استدلالات العلماء على وجوب الحج.

قال ابن قدامة تخلفه: وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ؛ أَمَّا الْكِتَابُ، فَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَن ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ ٱللّهَ غَنِيُ عَنِ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَمِنْ كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبِ. وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللّهِ ﴾ [المرة: ١٩٦].

وَأَمَّا السُّنَةُ، فَقُولُ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِي الْإِسْلَامُ عَلَى خُسْ». وَذَكَرَ فِيهَا الْحَجَّ، وَرَوَى مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ الله عَلَيْكُمْ الحُجَّ، فَحُجُّوا». فَقَالَ رَجُلُ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ الله؟ فَسَكَتَ حَتَّى فَرَضَ الله عَلَيْكُمْ الحُجَّةِ، فَحُجُّوا». فَقَالَ رَجُلُ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ الله؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَ: قَالَتُ ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَوْ قُلْت نَعَمْ لَوَجَبَّتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُمْ». ثُمَّ قَالَ: ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّهَا هَلَكُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَلَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». فِي أَنْبِيائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَلَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». في أنْبِيائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَلَعُونُ الْأُمَّةُ عَلَى وُجُوبِ الحُبِّ عَلَى المُسْتَطِيعِ فِي الْعُمْرِ أَجْبَارٍ كَثِيرَةٍ سِوى هَذَيْنِ. وَأَجْعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى وُجُوبِ الحُبِّ عَلَى المُسْتَطِيعِ فِي الْعُمْرِ

⁽١) تفسير الطبري (٥/ ٢٠٤).

مَرَّةً وَاحِدَةً(١).

قال البغوي تَعَلَّلُهُ: قَوْلُهُ عَلَى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، أَيْ: وَللهُ قَرْضٌ وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ (٢).

قال الجصاص تختلف: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَيِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عران: ٧٠] قَالَ أَبُو بَكْرِ: هَذَا ظَاهِرٌ فِي إِيجَابِ فَرْضِ الْحَجِّ عَلَى شَرِيطَةِ وُجُودِ السَّبِيلِ إِلَيْهِ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مِنْ حُكْمِ السَّبِيلِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَمْكَنَهُ الْوُصُولُ إِلَى الْحَجِّ لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ إِذْ كَانَتْ اسْتِطَاعَةُ السَّبِيلِ إلَيْهِ هِيَ إِمْكَانُ الْوُصُولِ إلَيْهِ كَقَوْلِهِ الْحَجِّ لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ إِذْ كَانَتْ اسْتِطَاعَةُ السَّبِيلِ إلَيْهِ هِيَ إِمْكَانُ الْوُصُولِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَهَلُ إِلَى مُرَدِّ مِن سَبِيلٍ ﴾ يعنى: من وصول ﴿ هَلْ إِلَى مَرَدِّ مِن سَبِيلٍ ﴾ ، وَقَدْ جَعَلَ النَّبِيُ يَظِيَةٍ مِنْ شَرْطِ اسْتِطَاعَةِ السَّبِيلِ إلَيْهِ وُجُودُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ (٣).

قال الطبري تَعْتَلَثُهُ: يعني بذلك جل ثناؤه: وفرض واجب لله على من استطاع من أهل التكليف السبيل إلى حج بيته الحرام الحج إليه (٤).

قال ابن بطال تخلّله: أجمع العلماء على أن على المرء في عمره حجة واحدة، حجة الإسلام إذا كان مستطيعًا (٥).

قال الكاساني تخلفه: فَالْحُجُّ فَرِيضَةٌ ثَبَتَتْ فَرْضِيَّتُهُ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَالمُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَالمُّنَّةِ،

كَ أُمَّا الْكِتَابُ:

فَقُوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] فِي الْآيَةِ دَلِيلُ وُجُوبِ الْحَبِّ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ ، وَعَلَى: كَلِمَةُ إِيجَابٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ قِيلَ فِي التَّأْوِيلِ: ٱلْبَيْتِ ﴾ ، وَعَلَى: كَلِمَةُ إِيجَابٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ قِيلَ فِي التَّأْوِيلِ:

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢١٣).

⁽٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٤٧٣).

⁽٣) أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٢/ ٣٠٧).

⁽٤) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٥/ ٢٠٩).

⁽٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ١٨٥).

وَمَنْ كَفَرَ بِوُجُوبِ الْحُجِّ، حَتَّى رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّهُ قَالَ: أَيْ: وَمَنْ كَفَرَ بِالْحَجِّ، فَلَمْ يَرَ حَجَّهُ بِرًّا، وَلَا تَرْكَهُ مَأْتُهَا، وقَوْله تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿ وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِالْحَجِ ﴾ [الج: ٢٧] أَيْ: أَدْعُ النَّاسَ، وَنَادِهِمْ إِلَى حَجِّ الْبَيْتِ، وَقِيلَ: أَيْ: أَدْعُ النَّاسَ، وَنَادِهِمْ إِلَى حَجِّ الْبَيْتِ، وَقِيلَ: أَيْ: أَعْلِمُ النَّاسَ أَنَّ الله فَرضَ عَلَيْهِمْ الْحُجَّ، دَلِيلُهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ يَأْتُوكَ رَجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧].

ك وَأَمَّا السُّنَّةُ:

فَقُوْلُهُ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خُسْ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْم رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».

وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَحُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ، وَخُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ، وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ طَيِّبَةً بِهَا أَنْفُسُكُمْ، تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ».

وَرُوِيَ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْنَعَهُ سُلْطَانٌ جَائِرٌ، أَوْ مَرَضٌ حَابِسٌ، أَوْ عَدُقٌ ظَاهِرٌ، فَلْيَمُتْ إِنَّ شَاءَ يَهُودِيَّا، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا، أَوْ مَجُوسِيًّا».

وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله الْحَرَامِ فَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا».

كُ وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ:

فَلِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى فَرْضِيَّتِهِ.

كَ وَأَمَّا المُّعْقُولُ:

فَهُو أَنَّ الْعِبَادَاتِ وَجَبَتْ لِحِقِّ الْعُبُودِيَّةِ، أَوْ لِحِقِّ شُكْرِ النِّعْمَةِ؛ إِذْ كُلُّ ذَلِكَ لَازِمٌ فِي الْمُعْقُولِ، وَفِي الْحَبِّ إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ، وَشُكْرُ النَّعْمَةِ، أَمَّا إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ؛ فَلِأَنَّ إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ؛ فَلِأَنَّ إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ هُوَ إِظْهَارُ التَّذَلُّلِ لِلْمَعْبُودِ، وَفِي الْحَبِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَاجَّ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ يُظْهِرُ الشَّعْثَ، وَيَرْفُضُ أَسْبَابَ التَّزَيُّنِ، وَالإِرْتِفَاقِ، وَيَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ عَبْدِ سَخِطَ عَلَيْهِ الشَّعَثَ، وَيَرْفُضُ أَسْبَابَ التَّزَيُّنِ، وَالإِرْتِفَاقِ، وَيَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ عَبْدِ سَخِطَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ، وَهَرْحَمَتِهِ إِيَّاهُ، وَفِي حَالِ وُقُوفِهِ بِعَرَفَةَ مَوْلَاهُ، فَيَعَرَضُ بِسُوءِ حَالِهِ لِعَطْفِ مَوْلَاهُ، وَهَرْحَمَتِهِ إِيَّاهُ، وَفِي حَالٍ وُقُوفِهِ بِعَرَفَة بِمَنْزِلَةٍ عَبْدٍ عَصَى مَوْلَاهُ فَوَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَضَرًّ عًا حَامِدًا لَهُ مُثْنِيًا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَّاتِهِ بِمَنْ لَةٍ عَبْدٍ عَصَى مَوْلَاهُ فَوَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَضَرِّعًا حَامِدًا لَهُ مُثْنِيًا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَّاتِهِ فِي الْمَعْبُولِ اللَّهِ لِعَلَى اللَّهُ مَا الْهُ مُثَنِيًا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَاتِهِ عَمْ عَلَيْهِ مُسَامِ عَلَى الْمَعْمُ عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَاتِهِ عَمْ عَلَى اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُثْنِيًا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَاتِهِ الْعَلَى الْمَالَامُ الْمُؤْلِلَةِ عَبْدِ عَصَى مَوْلَاهُ فَوقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَعْلَى الْتَهِ لَا الْمَلْوِي الْمَالِقَ لَا عَلَيْهِ مُورَاءً الْمَالِقَالَ الْهُ الْمُعْتَعْمُ الْمَالَقُولُهُ الْمُؤْلِقِيْنِ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُولِهِ الْمِعْمَلِي الْمُسْتِعْفِي الْمُعْلَى الْمُثَالِقُولُ الْمَالِي الْمُؤْلِقِي الْمُؤْلِقُ الْمِنْ الْمَالِمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَلِهِ الْعَلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْمَلِهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَعْمُ الْمُؤْلِقُ الْمَعْلِي الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَعْلَى الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْ

مُسْتَقِيلًا لِعَثَرَاتِهِ، وَبِالطَّوَافِ حَوْلَ الْبَيْتِ يُلَازِمُ الْمُكَانَ الْمُسُوبَ إِلَى رَبِّهِ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ مُعْتَكِفٍ عَلَى بَابِ مَوْلَاهُ لَائِذٍ بجَنَابِهِ.

وَأَمَّا شُكْرُ النَّعْمَةِ؛ فَلِأَنَّ الْعِبَادَاتِ بَعْضُهَا بَدَنِيَّةٌ، وَبَعْضُهَا مَالِيَّةٌ، وَاخْتُجُ عِبَادَةٌ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْبَدَنِ، وَالْمَالِ؛ وَلِجَذَا لَا يَجِبُ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ المَّالِ وَصِحَّةِ الْبَدَنِ، فَكَانَ فِيهِ شُكْرُ النَّعْمَةِ الْسَعْمَاهُمَا فِي طَاعَةِ المُنْعِمِ، وَشُكْرُ النَّعْمَةِ شُكْرُ النَّعْمَةِ وَالله أَعْلَمُ الله عَلَيْ الله أَعْلَمُ الله وَشَرْعًا، وَالله أَعْلَمُ (١).

قوله: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧]

هذه الآية تبين شرطًا من شروط وجوب الحج، وهو الاستطاعة.

قال الطبري تعتلله: واختلف أهل التأويل في تأويل قوله ﷺ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [ال عمران:٩٧]، وما السبيل التي يجب مع استطاعتها فرض الحج؟ فقال بعضهم: هي الزاد والراحلة.

قلت: ورد ذلك مرفوعًا من عدة طرق لايسلم منها طريق. والله أعلم.

منها: عن ابن عمر، قال: قام رجل إلى النبي عَلَيْ فقال: مَنِ الحَاجُّ، يا رَسُولَ الله؟ قال: «الشعثُ التفلُ» فقامَ رجلُ آخرُ، فقالَ: أيُّ الحَجِّ أفضلُ يا رسولَ الله؟ قالَ: «العَجُّ والثَّجُّ» فقامَ رجلُ آخرُ، فقال: ما السبيلُ، يا رسولَ الله؟ قال: «الزادُ والرَّاحلةُ» (۱۲).

قال الترمذي تعلّله: والعمل عليه عند أهل العلم: أن الرجل إذا ملك زادًا وراحلة، وجب عليه الحج (٣).

ومنها: عن أنس رضي الله على الله على الله عن أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿ قَالَ: قَالَ: يَا

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٨).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٩٩٨)، وابن ماجه (٢٨٩٦)، وغيرهم من طرق، عن إبراهيم بن يزيد يزيد، قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر، يحدث عن ابن عمر. وفي سنده إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو «ضعيف».

⁽٣) سنن الترمذي (٣/ ١٦٨).

رسول الله، ما السَّبيلُ؟ قال: «الزَّادُ، وَالرَّاحِلَةُ» (١).

ومنها: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ مَا أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «الزَّادُ، وَالرَّاحِلَةُ » يَعْنِي: قَوْلَهُ: ﴿ مَن ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] (٢).

ومنها: عَنْ عَلِيٍّ هَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله، وَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ الله يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلِلّهِ عَلَى ٱلنّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]» (٣).

⁽۱) الصحيح فيه الإرسال: أخرجه الحاكم (١٦١٣) ، والدارقطني (٢/ ٢١٦) ، من طريق ابن أبي زائدة، عن ابن أبي عروبة، عن الحسن البصري، عن أنس مرفوعًا. وتوبع ابن ابي عروبة؛ تابعه حاد بن سلمة. إلا أن في السند إليه أبا قتادة عبد الله بن واقد، وهو متروك، فهي متابعة واهية. وأخرجه الطبري في تفسير الآية (٣/ ٣٥٧) بسند صحيح عن كل من حماد بن سلمة على الإرسال، تابعه هشام، ومنصور، ويونس بن عبيد، كما عند أبي شيبة (٧٠٧٥، ١٥٧١٤) ، وابن جرير (٣/ ٣٥٧)، وصوب إرساله الدارقطني، والبيهقي، وابن المنذر.

⁽۲) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (۲۸۹۷) من طريق عكرمة، عن ابن عباس مرفوعا. وفي سنده هشام بن سليان، وهو مضطرب الحديث، محله الصدق، وفيه عمر بن عطاء بن وراز، ضعيف وروي عن سياك، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا. كها عند الدارقطني (۲/ ۲۱۸). وفي سنده حصين بن مخارق، يضع الحديث. ورواية سياك عن عكرمة مضطربة، وروي عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعًا كها عند الدارقطني (۲/ ۲۱۸). وفي سنده داود بن الزبرقان، متروك، وكذبه الأزدي. وأخرجه ابن أبي شيبة (۲۰۷۱) من طريق الضحاك، عن ابن عباس موقوقًا، وتابعه علي بن أبي طلحة كها عند الطبري في تفسير الآية والبيهقي (۲۲۸۸)، وكلاهما (الضحاك وعلي بن أبي طلحة) لم يسمع من ابن عباس. وأخرجه ابن أبي شيبة (۱۵۷۱) من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن عمر شيء قوله. وعطاء لم يدرك عمر شيء.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الترمذي (٨١٢)، والطبري في تفسيره (٥/ ٦١٣) وغيرهما من طريق الحَارِثِ الأعور، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ.

قال الترمذي كَتَلَتْهُ كَلَتْهُ (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهِلَالُ ابْنُ عَبْدِ الله تَجْهُولٌ، وَالحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ».

كالآثار الواردة عن الصحابة والتابعين:

عن ابن جريج، قال: قال عمر بن الخطاب على: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] قال: «الزاد والراحلة»(١).

□ أثر عبد الله بن عباس ك:

عن ابن عباس، في قوله: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عدان:٩٧] قال: «الزاد والبعير»(٢٠).

وفي رواية عن ابن عباس، قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عران:٩٧] «والسبيل: أن يصح بدن العبد، ويكون له ثمن زاد وراحلة من غير أن يجحف به» (٣).

□ أثر سعيد بن جبير تَخَلَلْتُهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عىران:٩٧] قَالَ: «مَنْ وَجَدَ زَادًا وَرَاحِلَةً، فَقَدُّ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُجُّ» (٤٠).

⁽١) معضل: أخرجه الطبري (٥/ ٦١٠) وابن أبي شيبة (١٥٧١٠) من طريق محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: قال عمر بن الخطاب ﷺ.

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري (٥/ ٦١٠) من طريق أبي جناب، عن الضحاك، عن ابن عباس.وسنده ضعيف جدًا.

⁽٣) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٠) من طريق معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وسنده منقطع.

وطريق آخر أخرجه الطبري (٥/ ٦١١)، حدثني محمد بن الحسين، قال: ثنا أحمد بن المفضل، قال: ثنا أسباط، عن السدي، عن ابن عباس. وسنده منقطع.

⁽٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٤٣٢) والطبري (٥/ ٦١١) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْن جُبَيْرِ به.

□ أثر الحسن البصري تَعَلَقهُ:

عَنِ الْحَسَنِ، فِي قَوْلِهِ ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] «السَّبِيلُ: زَادٌ

🗖 أثر عمرو بن دينار كِغَلَتْهُ:

عن ابن جريج قال: قال عمرو بن دينار: «الزاد والراحلة»(؟).

أثر عطاء تَعْلَشْهُ:

عن عطاء يَقُولُ: «السَّبيلُ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»(٣).

القول الثاني: السَّبِيلُ الَّتِي إِذَا اسْتَطَاعَهَا الْمُرْءُ كَانَ عَلَيْهِ الْحُجُّ: الطَّاقَةُ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ، قَالَ: وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ بِاللَّشِي وَبِالرُّكُوبِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ وُجُودِهِمَا الْعَجْزُ عَنِ الْعُجْزُ عَنِ الْعُجْزُ عَنِ الْعُجْزُ عَنِ الْعُجْزُ عَنِ الْعُدُولِ إِلَيْهِ، بِامْتِنَاعِ الطَّرِيقِ مِنَ الْعَدُولِ الْحُيالِ، وَبَقِيَّةِ اللَّهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَالُوا: فَلَا الْوُصُولِ إِلَيْهِ السَّبِيل، وَذَلِكَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بَيَانَ فِي ذَلِكَ أَبْيَنُ مِمَّا بَيْنَهُ الله وَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ السَّبِيل، وَذَلِكَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بِعَيْرِ مَانِعِ وَلَا حَائِلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ بِاللَّشِي وَحْدَهُ، وَإِنْ أَعْوَزَهُ اللَّرْكَب، وَقَدْ يَكُونُ بِاللَّشِي وَحْدَهُ، وَإِنْ أَعْوَزَهُ اللَّرْكَب، وَقَدْ يَكُونُ بِاللَّشِي وَحْدَهُ، وَإِنْ أَعْوَزَهُ اللَّرْكَب، وَغَيْرِ ذَلِك.

🗖 أثر ابن الزبير ﷺ:

عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، قَوْلُهُ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَآ ﴾ [آل عران:٩٧] قَالَ: ﴿ عَلَى قَدْرِ الْقُوَّةِ ﴾ (٤٠).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٤٣٣) من طريق هِشَامٍ بن حسان، عن الحسن، وغير هشام قد رواه على الإرسال كما سبق، وهو الصواب.

(٢) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٠) من طريق ابن بشار، قال: ثنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، عن عمرو بن دينار به.

(٣) أُخرجه الطبري (٥/ ٦١١) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عُثْهَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً. وسنده حسن.

(٤) ضَعيف: أخرَجه الطبري في تفسيره (٥/ ٦١٤) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيِّ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ الزَّبَيْرِ. وفيه رجل مبهم.

□ أثر الضحاك تعتشه:

عَنِ الضَّحَّاكِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ١٧] قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، فَإِنْ كَانَ شَابًا صَحِيحًا لَيْسَ لَهُ مَالُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُوَاجِرَ نَفْسَهُ بِأَكْلِهِ وَعَقِبِهِ حَتَّى يَقْضِي حَجَّتَهُ، فَقَالَ لَهُ قَائِلُ: كَلَّفَ الله النَّاسَ أَنْ يَمْشُوا إِلَى الْبَيْتِ؟ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ لِبَعْضِهِمْ مِيرَاثًا بِمَكَّةَ أَكَانَ تَارِكَهُ؟ وَالله لَانْطَلَقَ إِلَيْهِ وَلَوْ حَبُوًا، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَبُّ ﴾ (١).

وجه أخر عن عطاء تخلّله: قال عطاء: «من وجد شيئًا يبلغه فقد وجد سبيلًا»، كما قال الله ﷺ. هُمَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧] (٢).

أثر الشعبي تَعَلَّلْهُ:

قال: سئل عامر عن هذه الآية: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] قال: «السبيل: ما يسره الله» (٣).

القول الثالث: السبيل: الصحة.

🗖 أثر عكرمة مولى ابن عباس كَفَلَتْهُ:

عن شرحبيل بن شريك المعافري، أنه سمع عكرمة، مولى ابن عباس يقول في هذه الآية: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] قال:

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري (٥/ ٦١٥) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جُوَيْبِرٌ، عن الضحاك. وهو متروك.

⁽٢) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٥): حدثنا محمد بن بشار، قال: ثنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: قال عطاء.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٦١٥) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٢١) من طريق عُمَرُ بْنُ بِشْيرِ ابْنِ قَيْسِ بْنِ هَانِي أَلَيْ هَانِي الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: سُئِلَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَاً ﴾ [آل عمران: ١٧] الْآيَةُ. قَالَ: «السَّبِيلُ مَنْ يَسَّرَ اللهُ لَهُ، وَغِنَى اللهُ عَمَّنْ كَفَرَ مِنَ الْعَالَمِينَ، فَإِنَّ اللهُ عَنْهُ غَنِيُّ». وفي سنده عُمَرُ بْنُ بِشْيرِ، قال أحمد: صالح، وقال الدَارقطني: يعتبر به، وقال ابن معين: «ضعيف».

«السبيل: الصحة» (١).

القول الرابع: قال الطبري كَتَلَهُ: وقال آخرون بها: حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قول الله عَلَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ اللّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ اللّهَ عَلَى ٱلنَّاسِ عِلْمَ وَالحِملان، والحملان، قال: وإن كان في جسده ما لا يستطيع الحج، فليس عليه الحج، وإن كان له قوة في مال، كها إذا كان صحيح الجسد، ولا يجد مالًا ولا قوة، يقولون: لا يكلف أن يمشي (٢).

قال الطبري تخلفه: وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب، قول من قال بقول ابن الزبير وعطاء، أن ذلك على قدر الطاقة؛ لأن السبيل في كلام العرب: الطريق، فمن كان واجدًا طَرِيقًا إِلَى الحُبِّ لا مَانِعَ لَهُ مِنْهُ مِنْ زَمَانِه، أَوْ عَجْزِ، أَوْ عَدُوّ، أَوْ قِلَةٍ فَمَن كان واجدًا طَرِيقًا إِلَى الحُبِّ لا مَانِعَ لَهُ مِنْهُ مِنْ زَمَانِه، أَوْ عَجْزِ، أَوْ عَدُوّ، أَوْ قِلَةٍ مَاءٍ فِي طَرِيقِه، أَوْ زَادٍ، وَضَعْفِ عَنِ المُشْي، فَعَلَيْهِ فَرْضُ الحُبِّ بِتَعَدُّرِ بَعْضِ هَذِهِ المُعَانِي مَاءٍ فِي طَرِيقِه، أَوْ زَادٍ، وَضَعْفِ عَنِ المُشْي، فَعَلَيْهِ فَرْضُ الحُبِّ بِتَعَدُّر بَعْضِ هَذِهِ المُعَانِي الله يَكُنْ مُطِيقًا الحُبِّ بِتَعَدُّر بَعْضِ هَذِهِ المُعَانِي وَصَفْنَاهَا عَلَيْه، فَهُو مِكْنُ لَا يَجِدُ إِلَيْهِ طَرِيقًا، وَلَا يَسْتَطِيعُهُ؛ لِأَنَّ الإسْتِطَاعَةَ إِلَى السَّيلِ ذَلِكَ، فَهُو عَيْرُ مُطِيق وَلَا مُستَطِيعِ إِلَيْهِ السَّيلِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا: هَذِهِ المُقَالَةُ أَوْلَى بِالصِّحَةِ مِكَا ذَلِكَ، فَهُو عَيْرُ مُطِيق وَلَا مُستَطِيعِ إِلَيْهِ السَّيلِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا: هَذِهِ المُقَالَةُ أُولَى بِالصِّحَةِ مِكَا ذَلِكَ، فَهُو عَيْرُ مُطِيق وَلَا مُستَطِيعِ إِلَيْهِ السَّيلِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا: هَذِهِ المُقَالَةُ أَوْلَى بِالصِّحَةِ مِكَا فَالله السَّيلِ . وَالنَّاسَ فَرْضَ الْحَبِ بَعْضَ مُستَطِيعِي السَّيلِ الله عَمُومِ الْلَيقِ، فَلَكَ عَلَى كُلِّ مُسْتَطِيعِ إِلَيْهِ سَبِيلًا بِعُمُومِ الْآيَةِ، فَأَمَّا أَنْهُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، فَإِنَّمَ الْآيَةِ، فَأَمَّا أَنْ الله وَيَعْفَى أَلَّ الله وَيَقِي فَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، فَإِنَّمَا أَخْبَارُ فِي الله الله عَمُومِ الْآيَةِ، فَالمَّا فِي الدِّينِ الله وَلِي الله وَيَقِي فَلَاكَ عَلَى كُلُّ مُسْتَطِيعِ إِلَيْهِ السَّيلِ المَالِقَالَةُ الْوَالِمُ وَالرَّاحِلَةُ، فَإِنَّهُ الْوَلَادُ وَالرَّاحِلَةُ، فَإِنَّمَا أَخْبَارُ فِي الله وَالْوَاحِلَةُ وَالْوَاحِلَةُ مُولَوْلًا الله وَالْمَاحِلُهُ فَي اللّه وَالْوَاحِلَةُ وَالْمَاحِلَةُ الْمُعْرَادُ الْوَلَا وَالْمَاحِلَةُ الْمُؤْلِقُ الْمُولِ الله وَلَوْلَا الْمُعْرِي الْمَاحِقِ الله وَالْمَاحِقُولَ الْمُولِ الله وَالْمُقَالَةُ اللهُ وَالْمَاحِقُولُ الله الله وَ

⁽۱) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٦) قال: حدثنا محمد بن حميد، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، والمثنى بن إبراهيم، قالوا: حدثنا أبو عبد الرحمن المقري، قال: ثنا حيوة بن شريح، وابن لهيعة، قالا: أخبرنا شرحبيل بن شريك المعافري، أنه سمع عكرمة، مولى ابن عباس.

⁽٢) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٥/ ٦١٤).

⁽٣) تفسير الطبري (٥/ ٦١٧).

قال الماوردي تعمّلة: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩] وفي الاستطاعة ثلاثة أقاويل: أحدها: أنها بالمال، وهي الزاد والراحلة، وهو قول الشافعي. والثاني: أنها بالمبدن، وهو قول مالك. والثالث: أنها بالمال والبدن، وهو قول أبي حنيفة (١).

قال القرطبي يَخلَقه: الرابعة: قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ١٩] «من» في موضع خفض على بدل البعض من الكل، هذا قول أكثر النحويين. وأجاز الكسائي أن يكون «من» في موضع رفع بحج، التقدير أن يحج البيت من. وقيل: هي شرط، و «استطاع» في موضع جزم، والجواب محذوف، أي: من استطاع إليه سبيلاً فعليه الحج.

روى الدارقطني عن ابن عباس قال: قيل: يا رسولَ الله، الحجُّ كُل عامٍ؟ قال: «لا، بل حجةٌ»؟ قيل: فها السبيل؟ قال: «الزادُ والراحلةُ» (٢).

ورواه عن أنس، وابن مسعود، وابن عمر، وجابر، وعائشة، وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده (٣).

وعن على بن أبي طالب على عن النبي عَلَيْةِ ﴿ وَبِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] قال: فسئل عن ذلك، فقال النبي عَلَيْةِ: ﴿ إِن تَجِد ظَهْرَ بَعيرٍ ﴾ (٤).

وأخرج حديث ابن عمر أيضًا ابن ماجه في سننه، وأبو عيسى الترمذي في جامعه وقال: حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم، أن الرجل إذا ملك زادًا وراحلة وجب عليه الحج. وإبراهيم بن يزيد هو الخوزي المكي، وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه. وأخرجاه عن وكيع، والدارقطني عن سفيان بن سعيد

تفسير الماوردي (١/ ٤١١).

⁽٢) ضعيف، وقد سبق.

⁽٣) طرقه كلها ضعيفة.

⁽٤) ضعيف، وقد سبق.

قالوا: حدثنا إبراهيم بن يزيد، عن محمد بن عباد، عن ابن عمر قال: قام رجل إلى النبي عَلَيْ فقال: يا رسولَ الله، ما يوجِبُ الحجَّ؟. قال: «الزادُ والراحلةُ»، قال: يا رسولَ الله، وما رسولَ الله، فها الحاج؟ قال: «الشعث التفل». وقام آخر فقال: يا رسولَ الله، وما الحجُّ؟ قال: «العَجُّ والثَّجُّ». قال وكيع: يعني بالعج: العجيج بالتلبية، والثج: نحر البدن، لفظ ابن ماجه.

وممن قال إن الزاد والراحلة شرط في وجوب الحج: عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وعبد الله بن عباس، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد. وإليه ذهب الشافعي، والثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، وأحمد، وإسحاق، وعبد العزيز ابن أبي سلمة، وابن حبيب، وذكر عبدوس مثله عن سحنون. قال الشافعي: الاستطاعة وجهان: أحدهما: أن يكون مستطيعًا ببدنه واجدًا من ماله ما يبلغه الحج.

والثاني: أن يكون معضوبًا في بدنه، لا يثبت على مركبه، وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يحج عنه بأجرة وبغير أجرة، على ما يأتي بيانه. أما المستطيع ببدنه فإنه يلزمه فرض الحج بالكتاب بقوله على: ﴿مَنِ اَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:١٩]. وأما المستطيع بالمال فقد لزمه فرض الحج بالسنة بحديث الخثعمية على ما يأتي. وأما المستطيع بنفسه وهو القوي الذي لا تلحقه مشقة غير محتملة، في الركوب على الراحلة، فإن هذا إذا ملك الزاد والراحلة لزمه فرض الحج بنفسه، وإن عدم الزاد والراحلة أو أحدهما سقط عنه فرض الحج، فإن كان قادرًا على المشي مطيقًا له، ووجد الزاد، أو قدر على كسب الزاد في طريقه بصنعة مثل الخرز، والحجامة، أو نحوهما؛ فالمستحب له أن يحج ماشيًا رجلًا كان أو امرأة. قال الشافعي: والرجل أقل عذرًا من المرأة؛ لأنه أقوى. وهذا عندهم على طريق الاستحباب لا على طريق الإيجاب، فأما إن قدر على الزاد بمسألة الناس في الطريق، كرهت له أن يحج؛ لأنه يصير كلًا على الناس.

وقال مالك بن أنس كَنَلَثه: إذا قدر على المشي، ووجد الزاد، فعليه فرض الحج، وإن لم يجد الراحلة، وقدر على المشي، نظر، فإن كان مالكا للزاد، وجب عليه فرض الحج، وإن لم يكن مالكا للزاد، ولكنه يقدر على كسب حاجته منه في الطريق، نظر

أيضًا، فإن كان من أهل المروءات ممن لا يكتسب بنفسه، لا يجب عليه، وإن كان ممن يكتسب كفايته بتجارة أو صناعة، لزمه فرض الحج، وهكذا إن كانت عادته مسألة الناس، لزمه فرض الحج. وكذلك أوجب مالك على المطيق المشي الحج، وإن لم يكن معه زاد وراحلة. وهو قول عبد الله بن الزبير، والشعبي، وعكرمة.

وقال الضحاك: إن كان شابًا قويًا صحيحًا ليس له مال، فعليه أن يؤجر نفسه بأكله أو عقبه حتى يقضي حجه. فقال له مقاتل: كلف الله الناس أن يمشوا إلى البيت؟ فقال: لو أن لأحدهم ميراثًا بمكة أكان تاركه؟! بل ينطلق إليه ولو حبوا، كذلك يجب عليه الحج. واحتج هؤلاء بقوله كلّن: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنّاسِ بِٱلْحَتِج يَأْتُوك رِجَالًا ﴾ [الحج:٢٧] أي: مشاة. قالوا: ولأن الحج من عبادات الأبدان من فرائض الأعيان، فوجب ألا يكون الزاد من شروط وجوبها، ولا الراحلة كالصلاة والصيام. قالوا: ولو صح حديث الخوزي: «الزّاد وَالرّاحِلة» لحملناه على عموم الناس والغالب منهم في الأقطار البعيدة. وخروج مطلق الكلام على غالب الأحوال كثير في الشريعة، وفي كلام العرب، وأشعارها.

وقد روى ابن وهب، وابن القاسم، وأشهب، عن مالك: أنه سئل عن هذه الآية، فقال: الناس في ذلك على قدر طاقتهم، ويسرهم، وجلدهم. قال أشهب لمالك: أهو الزاد والراحلة?. قال: لا، والله، ما ذلك إلا على قدر طاقة الناس، وقد يجد الزاد والراحلة، ولا يقدر على السير، وآخر يقدر أن يمشي على رجليه. إذا وجدت الاستطاعة وتوجه فرض الحج يعرض ما يمنع منه كالغريم يمنعه عن الخروج حتى يؤدي الدين، ولا خلاف في ذلك. أو يكون له عيال يجب عليه نفقتهم فلا يلزمه الحج حتى يكون لهم نفقتهم مدة غيبته لذهابه ورجوعه، لأن هذا الإنفاق فرض على الفور، والحج فرض على التراخي، فكان تقديم العيال أولى. وقد قال النبي على الفور، والحج فرض على التراخي، فكان تقديم العيال أولى. وقد قال النبي على المراء إنها أن يضيع من يقوت»(١).

قال ابن رشد يَخلَلهُ: فَأَمَّا المُبَاشَرَةُ فَلَا خِلَافَ عِنْدَهُمْ أَنَّ مِنْ شُرُوطِهَا الإسْتِطَاعَة

⁽١) تفسير القرطبي (٤/ ١٤٦).

بِالْبَدَنِ وَالْمَالِ مَعَ الْأَمْنِ. وَاخْتَلَفُوا فِي تَفْصِيلِ الْاسْتِطَاعَةِ بِالْبَدَنِ وَالْمَالِ: فَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْدُ، - وَهُو قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ -: إِنَّ مِنْ شَرْطِ ذَلِكَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ. وَقَالَ مَالِكُ: مَنِ اسْتَطَاعَ الْمُشْيَ، فَلَيْسَ وُجُودُ الرَّاحِلَةِ مِنْ شَرْطِ الْوُجُوبِ فِي حَقِّهِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُجُّ، وَكَذَلِكَ لَيْسَ الزَّادُ عِنْدَهُ مِنْ شَرْطِ الْوُجُوبِ فِي حَقِّهِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُجُّ، وَكَذَلِكَ لَيْسَ الزَّادُ عِنْدَهُ مِنْ شَرْطِ الْاسْتِطَاعَةِ، إِذَا كَانَ مِثَنْ يُمْكِنُهُ الْإِكْتِسَابُ فِي طَرِيقِهِ، وَلَوْ بِالسُّوَالِ.

وَالسَّبَ فِي هَذَا الْخِلَافِ مُعَارَضَةُ الْأَثْرِ الْوَارِدِ فِي تَفْسِيرِ الاِسْتِطَاعَةِ لِعُمُومِ لَفْظِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَرَدَ أَثَرٌ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: أَنَّهُ سُئِلَ: مَا الاِسْتِطَاعَةُ؟ لَفُظِهَا، وَذَلِكَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّف، وَحَلَهُ فَقَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». فَحَمَلَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّف، وَحَمَلَهُ مَالِكٌ عَلَى مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ المُشْيَ، وَلَا لَهُ قُوَّةٌ عَلَى الإِكْتِسَابِ فِي طَرِيقِهِ، وَإِنَّهَا اعْتَقَدَ الشَّافِعِيُّ هَذَا الرَّأْيَ؛ لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ إِذَا وَرَدَ الْكِتَابُ مُجْمَلًا، فَوَرَدَتِ السُّنَّةُ بِتَفْسِيرِ الشَّافِعِيُ هَذَا الرَّأْيَ؛ لِأَنْ مِنْ مَذْهَبِهِ إِذَا وَرَدَ الْكِتَابُ مُجْمَلًا، فَوَرَدَتِ السُّنَّةُ بِتَفْسِيرِ .

وَأَمَّا وُجُوبُهُ بِاسْتِطَاعَةِ النِّيَابَةِ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ: فَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَيِ حَنِيفَةَ أَنْ لَا تَلْزَمَهُ النِّيَابَةُ إِذَا اسْتَطِيعَتْ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تَلْزَمُ، فَيَلْزَمُ لَا تَلْزَمَهُ النِّيَابَةُ إِذَا اسْتَطِيعَتْ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تَلْزَمُ، فَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِهِ الَّذِي عِنْدَهُ مَالُ يَقْدِرُ أَنْ يَحُجَّ بِهِ عَنْهُ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ هُو بِبَدَنِهِ أَنْ يُحُجَّ عَنْهُ عَلَى مَذْهُبِهِ اللّهِ وَبَدَنِهِ مِنْ أَخِ أَوْ قَرِيبِ سَقَطَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَهِي غَيْرُهُ بِهِ لِي يَعْرِفُونَهَا بِالمُعْضُوب، وَهُو الَّذِي لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ (١).

قال السمعاني تَعْلَقْهُ: قَوْله - تَعَالَى -: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران:٩٧] قد ذكرنَا معنى الْحَج.

﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧] روى الحُسن مُرْسلًا عَن النَّبِي: أَنه شُئِلَ عَن النَّبِي: أَنه شُئِلَ عَن النَّبِي: أَنه شُئِلَ: أَي الحُاج عَن الإسْتِطَاعَة، فَقَالَ: «الرَّاد وَالرَّاحِلَة»، وروى ابْن عمر: أَنه شُئِلَ: أَي الحُاج أَفضل؟ فَقَالَ: «العج، والثج». قيل: مَا السَّبِيل؟ فَقَالَ: «الرَّاد وَالرَّاحِلَة».

وقال مَالك: الإسْتِطَاعَة بِقُوَّة الْبدن، فَمَتَى وجد الزَّاد، وقوي على المُشْي لزمَه

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٨٤).

الْحَج. وَالْأَصَح أَن الاِسْتِطَاعَة: هِيَ الْقُدْرَة على مَا يوصله إِلَى الْحَج، فَمِنْهَا: الزَّاد، وَالرَّاحِلَة، وَمِنْهَا: أَمْن الطَّرِيق، وَنَفْقَة الْأَهْل، وَنَحْو ذَلِك (١).

قال البغوي تخلّله: وَالْإِسْتِطَاعَةُ نوعان: أحدهما: أن يكونِ قادرًا مُسْتَطِيعًا بِنَفْسِهِ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مُسْتَطِيعًا بِنَفْسِهِ عَلَى وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مُسْتَطِيعًا بِغَيْرِهِ، أَمَّا الْإِسْتِطَاعَةُ بِنَفْسِهِ، فأن يَكُونَ قَادِرًا بِنَفْسِهِ عَلَى الذِّهَابِ [بنفسه]، وَوَجَدَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ.

وَتَفْصِيلُهُ: أَنْ يَجِدَ رَاحِلَةً تَصْلُحُ لِمُثْلِهِ، وَوَجَدَ الزَّادَ للذهاب والرجوع، فاضلًا عن [نفقته، و] نَفَقَةِ عِيَالِهِ، وَمَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ وَكُسُوَيْهُمْ لِذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ، وَعَنْ دَيْن يَكُونُ عَلَيْهِ، وَوَجَدَ رُفْقَةً يَخْرُجُونَ فِي وَقْتٍ جَرَتْ عَادَةً أَهْل بَلَدِهِ بِالْخُزُوج فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَإِنْ خَرَجُوا قَبْلَهُ أَوْ أَخَّرُواْ الْخُرُوجَ إِلَى وَقْتٍ لَا يَصَِلُونَ إِلَّا أَنْ يَقَّطَعُوا كُلَّ يَوْم أَكْثَرَ مِنْ مَرْحَلَةٍ؛ لَا يَلْزَمُهُمُ الْخُرُوجُ [َفِي ذَلِكَ الْوَقْتِ]، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الطِّرِيقُ آمِنًا، فَإِنْ كَانَ فِيهِ خَوْفٌ مِنْ عَدُوٍّ مُسْلِّم، أَوْ كَافِرٍ، أَوْ رَصْدِيِّ يَطْلُبُ شَيْئًا، لَا يَلْزَمُهُ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْمُنَازِلُ [الْمَاْهُولَةُ] مَغْمُورَةً يجِدَ الزَّادَ وَالْماءَ، فَإِنْ كَانَ زَمَانُ جُدُوبَةٍ تَفَرَّقَ أَهْلُهَا، أَوْ غَارَتْ مياهها، فلا يلزمه الحج، وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الرَّاحِلَة، لَكِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى المُشْي، أَوْ لَمْ يَجِدِ الزَّادَ، وَلَكِنْ يُمْكِنُهُ أَنْ يَكْتَسِبَ فِي الطَّرْيِقِ، لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ، وَيُسْتَحَبُّ لَوْ َفَعَلَ، وَعِنْدَ مالك: يلزمه. [و] أمّا الاستطاعة باَلغير فهي أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ عَاجِزًا بِنَفْسِهِ، بأَنْ كَانَ زَمِنًا أَوْ بِهِ مَرَضٌ غَيْرُ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ، لَكِنْ لَهُ مَالُ يُمَكِنْهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ [به مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ]، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَكِنْ بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنَبِيُّ الطَّاعَة فِي أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ، يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْمُرَهُ إِذَا كَانَ يَعْتَمِدُ صِدْقَهُ، لِأَنَّ وُجُوبَ الْحُجِّ يَتَعَلَّقُ بالإسْتِطَاعَةِ، وَيُقَالُ فِي الْعُرْفِ: فُلَانٌ مُسْتَطِيعٌ لِبنَاءِ دَارٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّهَا يَفْعَلُهُ بِهَالِهِ وأعوانه (٢).

قال ابن عطية كَلَهُ: واختلف الناس في حال مستطيع السبيل كيف هي؟ فقال عمر بن الخطاب، وابن عباس، وعطاء، وسعيد بن جبير: هي حال الذي يجد زادًا

⁽١) تفسير السمعاني (١/ ٣٤٣).

⁽٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٤٧٤).

وراحلة، وروى الطبري عن الحسن من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي: أن رسول الله على قرأ هذه الآية، فقال له رجل: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة»، وأسند الطبري إلى على بن أبي طالب شخف: أنه قال: قال رسول الله على «من ملك زادًا وراحلة، فلم يحج، فلا عليه أن يموت يهوديًا أو نصرانيًا»، وروى عبد الرزاق وسفيان، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عمر قال: قام رجل إلى النبي المنه فقال: ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة».

قال القاضي: وضعّف قوم هذا الحديث؛ لأن إبراهيم بن يزيد الخوزي تكلم فيه ابن معين وغيره، والحديث مستغن عن طريق إبراهيم، وقال بعض البغداديين: هذا الحديث مشير إلى أن الحج لا يجب مشيًا.

قال القاضي: والذي أقول: إن هذا الحديث إنها خرج على الغالب من أحوال الناس، وهو البعد عن مكة واستصعاب المشي على القدم كثيرًا، فأما القريب الدار فلا يدخل في الحديث، لأن القرب أغناه عن زاد وراحلة، وأما الذي يستطيع المشي من الأقطار البعيدة، فالراحلة عنده بالمعنى والقوة التي وهب، وقد ذكره الله تعالى في قوله: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ وكذلك أيضًا معنى الحديث: الزاد والراحلة لمن لم يكن له عذر في بدنه، من مرض أو خوف على أقسامه أو استحقاق بأجرة أو دين، وهو يحاول الأداء ويطمع فيه بتصرفه في مال بين يديه، وأما العديم فله أن يجج إذا تكلف واستطاع.

فمقصد الحديث: أن يتحدد موضع الوجوب على البعيد الدار، وأما المشاة وأصحاب الأعذار فكثير منهم من يتكلف السفر، وإن كان الحج غير واجب عليه، ثم يؤديه ذلك التكلف إلى موضع يجب فيه الحج عليه، وهذه مبالغة في طلب الأجر ونيله إن شاء الله تعالى. وذهبت فرقة من العلماء إلى قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ كلام عام لا يتفسر بزاد وراحلة ولا غير ذلك، بل إذا كان مستطيعًا غير شاق على نفسه، فقد وجب عليه الحج، قال ذلك ابن الزبير والضحاك، وقال الحسن: من وجد شيئًا يبلغه، فقد استطاع إليه سبيلًا، وقال عكرمة: استطاعة السبيل الصحة، وقال ابن عباس: من ملك ثلاثهائة درهم، فهو السبيل إليه، وقال مالك بن

أنس ﷺ، في سماع أشهب من العتبية، وفي كتاب محمد، وقد قيل له: أتقول إن السبيل الزاد والراحلة؟ فقال: لا، والله، قد يجد زادًا وراحلة، ولا يقدر على مسير، وآخر يقدر أن يمشي راجلًا، وربّ صغير أجلد من كبير، فلا صفة في هذا أبين مما قال الله تعالى.

قال القاضي: وهذا أنبل كلام، وجميع ما حكي عن العلماء لا يخالف بعضه بعضًا، الزاد والراحلة على الأغلب من أمر الناس في البعد، وأنهم أصحاء غير مستطيعين للمشي على الأقدام، والاستطاعة - متى تحصلت - عامة في ذلك وغيره، فإذا فرضنا رجلًا مستطيعًا للسفر ماشيًا معتادًا لذلك، وهو ممن يسأل الناس في إقامته ويعيش من خدمتهم وسؤالهم ووجد صحابة، فالحج عليه واجب دون زاد ولا راحلة، وهذه من الأمور التي يتصرف فيها فقه الحال، وكان الشافعي يقول: الاستطاعة على وجهين: بنفسه أولا، فمن منعه مرض أو عذر، وله مال، فعليه أن يجعل من يحج عنه، وهو مستطيع لذلك (۱).

قال ابن كثير تَوَلَقه: وَأَمَّا الإِسْتِطَاعَةُ فَأَقْسَامٌ: تَارَةً يَكُونُ الشَّخْصُ مُسْتَطِيعًا بِنَفْسِهِ، وَتَارَةً بِغَيْرِهِ كُمَا هُو مُقَرَّرٌ فِي كُتُبِ الْأَحْكَام، قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدُ بْنُ مِيدِ، حَدْثنا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَوٍ كُدِّتُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَى، قَالَ: قَامَ رَجُلُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْ فَقَالَ: مَنِ الْحَابُّ، يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: مَا السَّبِيلُ، يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: وَالنَّجُ ، فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: مَا السَّبِيلُ، يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: رَسُولَ الله؟ قَالَ: مَا السَّبِيلُ، يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: وَالزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ »، وَهَكَذَا رَوَاهُ أَبْنُ مَاجَهُ مِنْ حَدِيثٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يزيد، وهو الحوزي، وَلَلَّ اللهِ عَلْمُ الْعِلْمِ مِنْ قِبلِ اللهِ عَضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قِبلِ اللهِ عَضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قِبلِ عَفْلُ اللهِ عَلْمُ الْعِلْمِ مِنْ قَالَ اللهِ اللهِ عَنْ اللهُ اللهِ عَمْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهُ عَلْمُ الْعِلْمِ مِنْ قَبلِ اللهِ اللهِ الْعَلْمِ مِنْ اللهِ الْعِلْمِ مِنْ قَبلُ الْعِلْمِ مِنْ اللهِ الْمِلْهِ اللهِ الْمِعْ مُنْ اللهِ الْمُعَلَى اللهُ الْعِلْمِ مِنْ الْمِلْ الْعِلْمِ مِنْ الْمِلْ الْعِلْمِ مِنْ اللهِ اللهِ اللهُ الْمُعْمَلُ الْعِلْمِ مِنْ الْمِلْ الْعِلْمِ مِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الْمُعْمَلُ الْعِلْمِ مِنْ اللهِ الْمُولِ اللهِ اللهِ الْمُلْ الْعِلْمِ مِنْ اللهِ اللهِ اللهُ الْعِلْمِ مِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

⁽١) تفسير ابن عطية (١/ ٤٧٧).

فَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمِ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الله الْعَامِرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الله الْعَامِرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الله الْعَبْدِ الله بْنِ عُمْرَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ: مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالراحِلة» وهكذا رَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّد بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرِ بِهِ، وَالراحِلة» وهكذا رَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّد بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرِ بِهِ، وَعَطَّاءٍ، وَعَطَّاءٍ، وَعَطَّاءٍ، وَعَطَّاءٍ، وَعَطَّاءٍ، وَعَلْمَ بْنِ أَنسٍ، وَقَتَادَةَ نَحْوُ ذَلِكَ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحُدِيثُ مِنْ طرق أَحرى مِنْ حَدِيثِ أَنسٍ، وَعَبْدِ الله بْنِ عَبَاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، كُلُّهَا طرق أَحرى مِنْ حَدِيثِ أَنسٍ، وَعَبْدِ الله بْنِ عَبَاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، كُلُّهَا طرق أَحرى مِنْ حَدِيثِ أَنسٍ، وَعَبْدِ الله بْنِ عَبَاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، كُلُّهَا مَوْنُ وَقَدِ الله أَعْدَى الْعَافِ الْأَحْكَامِ. وَالله أَعْلَمُ. وَقَدِ الْعَافِطُ أَبُو بَكُرِ بْنُ مَرْدَويْهِ بِجَمْع طُرُقِ هَذَا الْحُدِيثِ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةً عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةً، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنْسِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ مُثِلًا عن قول الله ﷺ (آل عمران:٩٧] فقيلَ: مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»، ثُمَّ قَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِم، وَلَمْ يُحُرِّجَاهُ.

وقال ابْنُ جَرِير: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ الله عَلَيَّةً ﴿ وَلِلَهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ١٧] فقالوا: يَا رَسُولَ الله، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»، وَرَوَاهُ وَكِيعٌ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ بِهِ.

وقال الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَنْبَأَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ إِسْهَاعِيلَ، وَهُوَ أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيُّ، عَنْ فُضَيْلٍ، يَعْنِي: ابْنَ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "تَعَجَّلُوا إِلَى الحَّجِّ - يَعْنِي: الْفَرِيضَةَ - ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ فَعُرُو يَعْدِي مَا يَعْرِضُ لَهُ". وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً، حَدَّثَنَا الْحُسَنُ بْنُ عَمْرٍ و الْفُقَيْمِيُّ، عَنْ مِهْرَانَ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "من أَلُو مُعَاوِيَةً الضَّرِيرِ بِهِ. أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلُ " وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ مُسَدَّدٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةً الضَّرِيرِ بِهِ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ جُبَيْرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنِ ٱَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴾ قَالَ: مَنْ مَلْكَ ثَلَا ثَبِائَةِ دِرْهَم فَقَدِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَعَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَاهُ أَنَّهُ قَالَ: السَّبِيلُ مَلَكَ ثَلَاثُمَا ثَالَهُ أَنَّهُ قَالَ: السَّبِيلُ الصِّحَةُ، وَرَوَى وَكِيعُ بْنُ الْجُرَّاحِ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ ـ يَعْنِي: الْكَلْبِيَّ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ الصِّحَةُ، وَرَوَى وَكِيعُ بْنُ الْجُرَّاحِ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ ـ يَعْنِي: الْكَلْبِيَّ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ

مُزَاحِم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ قال: «الزاد والبعير »(١).

قالُ الشوكاني تَعَلَّقُهُ: وَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمُ فِي الْاسْتِطَاعَةِ، مَاذَا هِيَ؟ فَقِيلَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَحَكَاهُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ الْحَتُّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَحَكَاهُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ أَكْنُ لَهُ زَادُ الْعِلْمِ، وَهُوَ الْحَتُّ، وَإِنْ لَمُ يَكُنْ لَهُ زَادُ وَرَاحِلَةٌ، إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى التَّكَسُبِ، وَبِهِ قَالَ عَبْدُ الله بْنُ الزَّبَيْرِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَرَاحِلَةٌ، إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى التَّكَسُبِ، وَبِهِ قَالَ عَبْدُ الله بْنُ الزَّبَيْرِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَعِكْرِمَةُ. وَقَالَ الضَّحَاكُ: إِنْ كَانَ شَابًا قَوِيًّا صَحِيحًا، وَلَيْسَ لَهُ مَالُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَاجِرَ وَعِكْرِمَةُ. وَقَالَ الضَّحَاكُ: إِنْ كَانَ شَابًا قَوِيًّا صَحِيحًا، وَلَيْسَ لَهُ مَالُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَاجِرَ وَعِكْرِمَةُ. وَقَالَ الضَّحَاكُ: إِنْ كَانَ شَابًا قَوِيًّا صَحِيحًا، وَلَيْسَ لَهُ مَالُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَاجِرَ نَوْسُهِ حَتَّى يَقْضِي حَجَّهُ. وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا يَدْخُلُ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا: أَنْ تَكُونَ الطَّرِيقُ إِلَى الْحَبِّ آمِنَةً ، بِحَيْثُ يَأْمَنُ الْحَاجُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ الَّذِي لَا يَجِدُ زَادًا غَيْرَهُ، أَمَّا لَوْ كَانَتْ غَيْرَ آمِنَةٍ فَلَا اسْتِطَاعَ إِنْهِ سَبِيلًا فِي سَبِيلًا بِلَا شَكَعُ وَلَا شُبْهَةٍ (٢).

قال الشنقيطي تَخَلَّفُهُ: وَمَعْنَى الاِسْتِطَاعَةِ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعْرُوفٌ، وَتَفْسِيرُ الاِسْتِطَاعَةِ فِي الْأَغَةِ الْعَلَاءُ. الاِسْتِطَاعَةِ فِي الْآيَةِ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ.

فَالِاسْتِطَاعَةُ فِي مَشْهُورِ مَذْهَبِ مَالِكٍ الَّذِي بِهِ الْفَتْوَى: هِيَ إِمْكَانُ الْوُصُولِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى مَشَقَّةِ السَّفَرِ الْعَادِيَّةِ مَعَ الْأَمْنِ عَلَى النَّفْسِ وَالْمَالِ، وَلَا يُشْتَرَطُ عَنْدَهُمُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، بَلْ يَجِبُ الْحَجُّ عِنْدَهُمْ عَلَى الْقَادِرِ عَلَى الْشَي، إِنْ كَانَتْ لَهُ صَنْعَةٌ يُحَصِّلُ مِنْهَا قُوتَهُ فِي الطَّرِيقِ؛ كَالْجَمَّالِ، وَالْخَرَّازِ، وَالنَّجَّارِ، وَمَنْ أَشْبَهُهُمْ.

وقال الشَّيْخُ الْحُطَّابُ فِي كَلَامِهِ عَلَى قَوْلِ حَلِيلٍ فِي مُخْتَصَرِهِ: وَوَجَبَ بِاسْتِطَاعَةٍ بِإِمْكَانِ الْوُصُولِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظُمَتْ، وَأَمْنِ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ، مَا نَصُّهُ: وَقَالَ مَالِكُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ، وَفِي سَهَاعِ أَشْهَبَ لَمَا سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ كِتَابِ مُحَمَّدٍ، وَفِي سَهَاعِ أَشْهَبَ لَمَا سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ أَذَلِكَ إِلَّا طَاقَةُ النَّاسِ، الرَّجُلُ يَجِدُ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ ؟ قَالَ: لَا، وَالله، مَا ذَلِكَ إِلَّا طَاقَةُ النَّاسِ، الرَّجُلُ يَجِدُ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ ، وَلَا صِفَةً فِي هَذَا وَالرَّاحِلَةَ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى المُسِيرِ، وَآخَرُ يَقْدِرُ أَن يَمْشِيَ عَلَى رِجْلَيْهِ، وَلَا صِفَةً فِي هَذَا أَبِينُ عَلَى الله تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، وَزَادَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ: وَرُبَّ صَغِيرٍ أَبِينَ عَلَى الله تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، وَزَادَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ: وَرُبَّ صَغِيرٍ أَبِينَ عَلَى الله تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، وَزَادَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ: وَرُبَّ صَغِيرٍ وَالْمَالِ الله تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، وَزَادَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ: وَرُبَّ صَغِيرٍ الْهَالِي اللهُ لَلْهُ لَوْلُولُ اللهُ لَالَالِهُ لَلْهُ لَا لِلْهُ لَا لَاللّهُ لَعَالَى: ﴿ مُعَلِي اللّهِ لَاللّهُ لَهُ اللّهُ لَا لَلْهُ لَعَلَى اللّهُ لَلْهُ لَا لَاللّهُ لَا لِللّهُ لَعَلَى اللّهُ لَكُولُولُ اللهُ لَهُ لَا اللهُ لَالِهُ لَهُ لَا لَاللّهُ لَلْهُ لَلْهُ لَاللّهُ لَا لَاللّهُ لَا لَلِكُ اللّهُ لَا لَهُ لَا لِللّهُ لَا لَاللّهُ لَلْهُ لَا لَاللّهُ لَا لَاللّهُ لَلْهُ لِلْهِ لَا لَاللّهِ لَا لَاللّهِ لَعْلَى اللّهِ لَلْهِ لَا لَاللّهُ لَاللّهُ لَا لَاللّهِ لَلْهِ لَلْهُ لَاللّهِ لَهُ لَا لِلْهُ لَا لَاللّهُ لَا لَاللّهُ لَا لَهُ لَا لَعْلَالِهُ لَا لَهُ لَا لَاللّهُ لَا لَهُ لَا لَاللّهُ لَا لَهُ لَا لَعْلِي لَيْ لَا لَاللّهُ لَا لَلْهُ لَا لَلْهُ لَا لَاللّهُ لَا لَهُ لَا لَاللّهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَاللّهُ لَا لَهُ لَا لَلْهُ لَا لَهُ لَا لِلللّهُ لَا لَا لَا لَا لَاللّهُ لَا لَهُ

⁽١) تفسير ابن كثير ط العلمية (٢/ ٧١).

⁽٢) فتح القدير للشوكاني (١/ ٤١٦).

أَجَلَدُ مِنْ كَبِيرٍ، وَنَقَلَ فِي الْمُقَدِّمَاتِ كَلَامَ مَالِكٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: فَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَكَّةَ، إِمَّا رَاجِلًا بِغَيْرِ كَبِيرِ مَشَقَّةٍ، أَوْ رَاكِبًا بِشِرَاءٍ أَوْ كِرَاءٍ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُجُّ، وَنَقَلَهُ فِي التَّوْضِيح. انْتَهَى مِنَ الْحُطَّابِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ الْمَالِكِيَّةِ يَشْتَرِطُونَ فِي الصَّنْعَةِ الْمُذْكُورَةِ أَلَّا تَكُونَ مُزْرِيَةً بِهِ(١).

قال ابن بطال تَعَلَّمُهُ: واختلفوا في الاستطاعة، فذهبت طائفة إلى أن من قدر على الوصول إلى البيت ببدنه، فقد لزمه فرض الحج، وإن لم يجد راحلة، وهو بمنزلة من يجد الراحلة، ولا يقدر على المشى، وهو قول ابن الزبير، وعكرمة، والضحاك، وبه قال مالك.

وذهب الحسن البصري، ومجاهد، وسعيد بن جبير إلى أن الاستطاعة: الزاد والراحلة، وبه قال أبو حنيفة، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

قال المهلب: في هذا الحديث أن الاستطاعة لا تكون الزاد والراحلة؛ ألا ترى أن ما اعتذرت به هذه المرأة عن أبيها ليس بزاد ولا راحلة، وإنها كان ضعف جسمه، فثبت أن الاستطاعة شائعة كيفها وقعت، وتمكنت. قال ابن القصار: والاستطاعة في لسان العرب القدرة، فإن جعلناها في كل قادر جاز، سواء قدر ببدنه، أو ببدنه وماله، أو بهاله، إلا أن تقوم دلالة. وإن قلنا: إن حقيقة الاستطاعة أن تكون صفة قائمة في المستطيع كالقدرة، والكلام، والقيام، والقعود، فينبغي أن تكون الاستطاعة صفة فيه تختصه، وهذا لا يكون إلا لمن هو مستطيع ببدنه دون ماله. فإن احتجوا بها روى عن الرسول أنه قال: «السبيل: الزاد والراحلة» فإن ابن معين وغيره قالوا: راوايه إبراهيم الخوزي، وهو ضعيف.

وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة، وليس بمتصل، والآية عامة ليست مجملة، ولا تفتقر إلى بيان، فكأنه تعالى كلف كل مستطيع على أي وجه قدر بهال أو ببدن، والدليل على ذلك قوله عليه «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي»، فجعل صحة الجسم مساوية للغنى، فسقط قول من اعتبر الراحلة.

⁽١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤/ ٣٠٥).

وقال إسهاعيل بن إسحاق: لو أن رجلًا كان في موضع يمكنه المشي إلى الحج، وهو لا يملك راحلة، لوجب عليه الحج؛ لأنه مستطيع إليه سبيلًا. وما روي عن السلف في ذلك أن السبيل: الزاد والراحلة، فإنها أرادوا التغليظ على من ملك هذا المقدار، ولم يحج؛ لأنهم ذكروا أقل الأملاك التي يبلغ بها الإنسان إلى الحج. فإن قيل: فإنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة، فوجبت فيها الراحلة، أصله الجهاد، قيل: لا فرق بينهها، وعندنا أن من تعين عليه فرض الجهاد، وهو قادر ببدنه على المشي، فليست الراحلة شرطًا في وجوبه عليه؛ لأنه منكسر بالهجرة (١).

قال ابن عبد البر تَخَلَقَهُ: قَالَ ابن الزُّبَيْرِ: وَالاِسْتِطَاعَةُ الْقُوَّةُ وقال عِكْرِمَةُ: الاِسْتِطَاعَةُ الصِّحَّةُ

وقال أَشْهَبُ: قِيلَ لِمَالِكِ: الإِسْتِطَاعَةُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ؟ قَالَ: لَا، وَالله، وَمَا ذَاكَ إِلَّا عَلَى قَدْرِ طَاقَةِ النَّاسِ فَرُبَّ رَجُلِ يَجِدُ زَادًا وَرَاحِلَةً، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُسِيرِ، وَآخَرُ يَقْوَى يَمْشِي عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ الله ﷺ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧].

قَال أَبُو عُمَرَ: وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الإسْتِطَاعَةَ تَكُونُ فِي الْبَدَنِ وَالْقُدْرَةِ، وَتَكُونُ أَيْضًا بِالْمَالِ لِمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِبَدَنِهِ. وَاسْتَدَلُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ.

وَكِمَّنْ قَالَ بِذَٰلِكَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَالْحُسَنِ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَالسُّدِّيِّ، كُلُّهُمْ وَجَمَاعَةٌ سِوَاهُمْ يَقُولُونَ: السَّبِيلُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الْبَدَنِ وَالْمَالِ.

وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عِلَىٰ أَنَّهُ قَالَ: «السَّبِيلُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» مِنْ وُجُوهِ مِنْهَا مُرْسَلَةٌ، وَمِنْهَا ضَعِيفَةٌ.

وَالْإِسْتِطَاعَةُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ تَكُونُ بَالْمَالِ، وَتَكُونُ بِالْبَدَنِ، وَتَقُولُ الْعَرَبُ: أَنَا

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ١٨٥).

أَسْتَطِيعُ أَنْ أَبْنِيَ دَارِي، يَعْنِي: بِهَالِهِ(١).

كرواليك أقوال الفقهاء في ذلك:

قال السرخسي تَعْلَشُهُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] وَفَسَّرَ رَسُولُ الله ﷺ الإسْتِطَاعَةَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ (٢٠).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَرَضَ الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الحُجَّ عَلَى كُلِّ حُرٍّ بَالِغِ اسْتَطَاعَ إلَيْهِ سَبِيلًا بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ حَجَّ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي دَهْرِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْإِسْتِطَاعَةُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُسْتَطِيعًا بِبَدَنِهِ وَاجِدًا مِنْ مَا لِيسْتَطِيعًا بِبَدَنِهِ وَاجِدًا مِنْ مَا لِيسْتِطَاعَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ مَا لِيسْتِطَاعَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ مَا لِإِسْتِطَاعَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ وَيَلَ: يَا رَسُولَ الله، مَا الْإِسْتِطَاعَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ وَيَلِهُ: «زَادٌ وَرَاحِلَةٌ» (٣).

قال النووي تَعْلَقُهُ: فأما غير المستطيع فلا يجب عليه لقوله على أنه لا يجب على غير حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴿ آل عران ١٩٤]، فدل على أنه لا يجب على غير المستطيع. والمستطيع اثنان: مستطيع بنفسه، ومستطيع بغيره، والمستطيع بنفسه ينظر فيه فان كَانَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى مَسَافَةٍ تَقْصُرُ فِيهَا الصلاة، فهو أن يكون صحيحًا واجدًا للزاد والماء بثمن المثل في المواضع التي جرت العادة أن يكون فيها في ذهابه ورجوعه وواجدًا لراحلة تصلح لمثله بثمن المثل أو بأجرة المثل، وأن يكون الطريق آمنًا من غير خفارة، وأن يكون عليه من الوقت ما يتمكن فيه من السير والأداء. فأما إذا كان مريضًا تلحقه مشقة غير معتادة، فلا يلزمه لمّا رَوَى أَبُو أُمَامَةَ عَلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ مريضًا تلحقه مشقة غير معتادة، فلا يلزمه لمّا رَوَى أبُو أُمَامَةَ عَلَى عَلَيْرُ، فَلْيَمُتْ إِنْ اللّه عَلَيْ فَا فَرَضٌ حَابِسٌ، أَوْ سُلْطَانُ جَائِزٌ، فَلْيَمُتْ إِنْ شَاء يهوديًا أو نصرانيًا (٤٠).

قال ابن قدامة يَعْتَنهُ: فَصْلٌ: وَالْإِسْتِطَاعَةُ الْمُشْتَرَطَةُ مِلْكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ. وَبِهِ قَالَ

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٦٥).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٨/ ١٥٨).

⁽٣) مختصر المزني (٨/ ١٥٨).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٧/ ٦٣).

الْحُسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. قَالَ التَّرْمِذِيُّ: وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: هِيَ الصِّحَّةُ. وَقَالَ الضَّحَّاكُ: إِنْ كَانَ شَابًا فَلْيُوَاجِرْ نَفْسَهُ بِأَكْلِهِ وَعَقِبِهِ، حَتَّى يَقْضِى نُسُكَهُ.

وَعَنْ مَالِكٍ : إِنْ كَانَ يُمْكِنُهُ الْمُشْيُّ، وَعَادَتُهُ سُؤَالُ النَّاسِ، لَزِمَهُ الْحُجُّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الإَسْتِطَاعَةُ فِي حَقِّهِ، فَهُوَ كَوَاجِدِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ.

قال ابن حزم تعلقه: مَسْأَلَةٌ: وَاسْتِطَاعَةُ السَّبِيلِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْحَجُّ: إِمَّا صِحَّةُ الْجِسْمِ وَالطَّاقَةُ عَلَى الْمُشِي وَالتَّكَسُّبُ مِنْ عَمَلٍ أَوْ يَجَارَةٍ مَا يَبْلُغُ بِهِ إِلَى الْحُجِّ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَوْضِعِ عَيْشِهِ أَوْ أَهْلِهِ، وَإِمَّا مَالٌ يُمَكِّنُهُ مِنْ رُكُوبِ الْبَحْرِ أَوْ الْبَرِّ وَالْعَيْشِ مِنْهُ حَتَّى يَبْلُغُ مَكَّةً، وَيَرُدَّهُ إِلَى مَوْضِعِ عَيْشِهِ أَوْ أَهْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحَ الجِسْمِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ مَكَّةً، وَيَرُدَّهُ إِلَى مَوْضِعِ عَيْشِهِ أَوْ أَهْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحَ الجِسْمِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَشْعَرَ مَكَّةً عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ بَرًّا أَوْ بَحْرًا؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَنْ يُطِيعُهُ، فَيَحُجَّ عَنْهُ، وَيَعْتَمِرَ بِأَجْرَةٍ أَوْ بِغَيْرِ أَجْرَةٍ، إِنْ كَانَ هُو لَا يَقْدِرُ عَلَى النَّهُوضِ لَا رَاكِبًا وَلَا رَاجِلًا؛ فَأَيُّ هَذِهِ الْوُجُوهِ أَوْ بِغَيْرِ أَجْرَةٍ، إِنْ كَانَ هُو لَا يَقْدِرُ عَلَى النَّهُوضِ لَا رَاكِبًا وَلَا رَاجِلًا؛ فَأَيُّ هَذِهِ الْوُجُوهِ أَوْكُنَتُ الْإِنْسَانَ المُسْلِمَ الْعَاقِلَ الْبَالِغَ، فَاخْتُجُ وَالْعُمْرَةُ فَرْضُ عَلَيْهِ، وَمَنْ الْوُجُوهِ أَمْكَنَتُ الْإِنْسَانَ المُسْلِمَ الْعَاقِلَ الْبَالِغَ، فَا لَحْتُجُ وَالْعُمْرَةُ فَرْضُ عَلَيْهِ، وَمَنْ

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٢١٥).

عَجَزَ عَنْ جَمِيعِهَا فَلَا حَجَّ عَلَيْهِ وَلَا عُمْرَةً.

وقال قَوْمٌ: الإستِطَاعَةُ: زَادٌ وَرَاحِلَةٌ.

وقال مَالِكُ: الإسْتِطَاعَةُ: قُوَّةُ الجِسْمِ أَوْ الْقُوَّةُ بِاللَّالِ عَلَى الْحُجِّ بِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَرَ وُجُودَ مَنْ يُطِيعُهُ اسْتِطَاعَةً، وَلَا أَوْجَبَ بِذَلِكَ حَجَّا.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمُقْعَدَ مِنْ رِجْلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَاسِعٌ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الثَّبَاتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَلَا حَجَّ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْأَعْمَى، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ: أَنَّ عَلَيْهِ الْحَجَّ وَعَلَى الْأَعْمَى.

وَرَأَى الشَّافِعِيُّ: أَنَّ الإِسْتِطَاعَةَ إِنَّهَا هِيَ بِهَالٍ يَحُبُّ بِهِ، أَوْ مَنْ يُطِيعُهُ، فَيَحُبُّ عَنْهُ فَقَطْ، وَلَمْ يَرَ قُوَّةَ الْجِسْم وَالْقُدْرَةَ عَلَى الرَّاحِلَةِ اسْتِطَاعَةً.

وَحُجَّةُ مَنْ قَالَ: الْإِسْتِطَاعَةُ: زَادٌ وَرَاحِلَةٌ بِآثَارِ رُوِّينَاهَا:

مِنْهَا: عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرِ الْمُخْزُومِيّ، عَنْ الْإِسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ: «الزَّادُّ وَالرَّاحِلَةُ؟» عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ الإِسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ: «الْأَشْعَثُ التَّفِلُ».

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةً: أَنَا قَتَادَةُ، وَحُمَيْدٌ عَنْ الْحُسَنِ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ الله، مَا السَّبِيلُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: «زَادٌ وَرَاحِلَةٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُسْلِم بْنِ إِبْرَاهِيمَ، نا هِلَالُ بْنُ عَبْدِ الله مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُسْلِم الْبَاهِلِيِّ، نا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلْم يَكِيَّةٍ: «مَنْ مَلَكُ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله عَلَى، فَلَم يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنْ مَلَكُ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ اللهَ عَلَى اللَّهِ عَنِ الْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقالوا: لَمَّا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ١٩ عَلِمْنَا أَنَّهَا اسْتِطَاعَةٌ غَيْرُ الْقُوَّةِ بِالْجِسْمِ ؛ إذْ لَوْ كَانَ تَعَالَى أَرَادَ قُوَّةَ الْجِسْمِ لَمَا احْتَاجَ إِلَى ذِكْرِهَا ؛ لِأَنَّنَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الله تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.

وقالوا: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِلَىٰ بَلَدِ لَّمُ تَكُونُواْ بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِ ٱلْأَنفُسِ ﴾ [النحل:٧]،

فَصَحَّ أَنَّ الرِّحْلَةَ شِقُّ الْأَنْفُسِ بِالضَّرُورَةِ، وَلَا يُكَلِّفُنَا الله تَعَالَى ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج:٧٨].

وَذَكَرُوا مَا رُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّهُ قَالَ فِي اسْتِطَاعَةِ السَّبِيلِ إِلَى الحُجِّ: زَادُ وَرَاحِلَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: زَادٌ وَبَعِيرٌ، وَمِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ الْحُسَنِ، عَنْ أَنْسٍ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عران: ١٧] قَالَ: زَادٌ، وَرَاحِلَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴾ [آل عمران: ١٧] قَالَ: مِلْءُ بَطْنِهِ، وَرَاحِلَةٌ يَرْكَبُهَا. وَهُوَ قَوْلُ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَمُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَأَيُّوبُ السِّحْتِيَانِيِّ وَأَحَدُ قَوْلَيُ عَطَاءٍ. السِّحْتِيَانِيِّ وَأَحَدُ قَوْلَيُ عَطَاءٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَادَّعَوْا فِي هَذَا أَنَّهُ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ لَا يُعْرَفُ هُمْ مِنْهُمْ مِنْهُمْ مُنْهُمْ مُنْهُمْ وَكَيْعِ وَغَيْرِهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُحَالِفٌ، وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا أَصْلًا؛ لِأَنْنَا قَدْ رُوِّينَا عَنْ وَكِيعٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ خَالِفٌ خُدَيْرٍ، عَنْ النَّزَالِ بْنِ عَبَّارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ثَلَاثِهِ وَرُهُمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَبُّ، وَحَرُمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْإِمَاءِ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ فِي الْحَجِّ: سَبِيلُهُ مَنْ وَجَدَلَهُ سِعَةً، وَلَمْ يُحِلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ. وَهَذَا هُوَ قَوْلُنَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِي، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ١٧] قَالَ: عَلَى قَدْرِ الْقُوَّةِ. وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ عَطَّاءٍ.

قال عَلِيُّ: أَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِأَنَّ الإسْتِطَاعَةَ لَوْ كَانَتْ عَلَى الْعُمُومِ لَمَا كَانَ لِذِكْرِهَا مَعْنَى، فَكَلَامٌ فَاسِدٌ، وَاعْتِرَاضُ عَلَى الله تَعَالَى، وَإِخْرَاجٌ لِلْقُرْآنِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِلَا بُرْهَانٍ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَوْجَبَ الْحَجَّ عَلَى مَنْ لَا

يَسْتَطِيعُهُ بِجِسْمِهِ، وَلَا بِهَالِهِ - إِذَا وَجَدَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ - كَمَا نَذْكُرُ بَعْدَ هَذَا ـ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ـ؛ فَكَانَ ذَلِكَ دَاخِلًا فِي الإسْتِطَاعَةِ بِبِيَانِ رَسُولِ الله ﷺ.

وَأَمَّا قَوْهُمْ: إِنَّ الرِّحْلَةَ مِنْ شِقِّ الْأَنْفُسِ وَاخْرَجِ، وَالله تَعَالَى لَا يُكلِّفُ ذَلِكَ عِبَادَهُ، فَصَحِيحٌ، وَلَمْ نَقُلْ نَحْنُ: إِنَّ مَنْ كَانَتْ الرِّحْلَةُ تَشْقُ عَلَيْهِ – وَعَلَيْهِ فِيهَا حَرَجٌ – وَعَلَيْهِ فِيهَا حَرَجٌ عَمَّنْ هَذِهِ صِفَتْهُ سَاقِطٌ كَمَا قَالُوا؛ وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ مَنْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ المُشْيَى الْمُشْيَ الْمُشْيَ الْمُهُلُ عَلَيْهِ المُشْيَى الْمُشْيَ الْمُشْيَ الْمُثَلِّمَةُ وَلَا الْمُحْبَارُ الَّتِي ذَكَرُوا: فَإِنَّ فِي أَحَدِهَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَزِيدَ، وَهُو سَاقِطٌ لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ. وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي ذَكَرُوا: فَإِنَّ فِي أَحَدِهَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَزِيدَ، وَهُو سَاقِطٌ مُطْرَحٌ؛ وَفِي الثَّانِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ، وَهُو مَذْكُورٌ بِالْكَذِب، وَحَدِيثُ الْحُسَنِ مُرْسَلٌ، وَالْمَسْفِ الْحُبَنِ مُرْسَلُ الْحَسَنِ؛ فَإِنَّهُمُ ادَّعُوا أَنَّهُ كَانَ لَا يُرْسِلُ وَلَا حُجَّةَ فِي مُرْسَلِ، وَالْمُسْفَدِ سَوَاءٌ لَا سِيمًا مُرْسَلُ الْحَسَنِ؛ فَإِنَّهُمْ ادَّعُوا أَنَّهُ كَانَ لَا يُرْسِلُ الْحَسَنِ؛ فَإِنَّهُمُ الْقُوا هَهُنَا أَحْسَنَ مَرَاسِيلِ الْحَسَنِ. وَالشَّافِعِيُّونَ لَا يَقُولُونَ إِلَّا بِالمُسْنَدِ الصَّحِيحِ وَأَخَذُوا هَهُنَا أَحْسَنَ مَرَاسِيلِ وَالْمُونِيُّونَ لَا يَقُولُونَ إِلَّا بِالمُسْنَدِ الصَّحِيحِ وَأَخَذُوا هَهُنَا بِالسَّاقِطِ، وَالمُرْسَلِ. وَالشَّافِعِيُّونَ لَا يَقُولُونَ إِلَّا بِالمُسْنَدِ الصَّحِيحِ وَأَخَذُوا هَهُنَا بِالسَّاقِطِ، وَالْمُولِ.

وَأَمَّا الرِّوَايَاتُ فِي ذَلِكَ عَنْ الصَّحَابَةِ ﴿ فَوَاهِيَةٌ كُلُّهَا؛ لِأَنَّهَا إِمَّا مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ مُرْسَلَةٌ، وَإِمَّا مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، وَإِمَّا مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ لَمْ يُسَمَّ، وَأَحْسَنُهَا النُّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْهُ فِي الثَّلَاثِمِائَةِ دِرْهَمٍ، اللَّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْهُ فِي الثَّلَاثِمِائَةِ دِرْهَمٍ، إلَّا أَنَّ هَذَا مِمَّا خَالَفَ فِيهِ المُالِكِيُّونَ جُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ، وَهُمْ يُعَظِّمُونَ ذَلِكَ.

وَاخْنَفِيُّونَ يُبْطِلُونَ السُّنَنَ الصِّحَاحَ، كَنَفْيِ الزَّانِي، وَحَدِيثِ: «لَا ثُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا اللَّمَّتَانِ»، وَحَدِيثِ رَضَاع سَالِم، وَغَيْرِهَا؛ لِزَعْمِهِمْ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ، أَوْ مُحَالِفَةٌ لَهُ، وَأَخَذُوا هَهُنَا بِأَخْبَارٍ سَاقِطَةٍ لَا يَجِلُّ الْأَخْذُ بِهَا مُخَصِّصَةٌ لِلْقُرْآنِ مُحَالِفَةٌ لَهُ، ثُمَّ خَالَفُوهَا مَعَ ذَلِكَ فِي تَخْصِيصِهِمْ المُقْعَدِ.

وَأَطْرَفُ شَيْءِ احْتِجَاجُهُمْ فِي تَخْصِيصِ الْمُقْعَدِ بِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ [الور: ٦١]، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَعْرَجَ يَلْزَمُهُ الْحَبُّ، إِذَا وَجَدَ زَادًا وَرَاحِلَةً، وَقَدَرَ عَلَى الرُّكُوبِ، وَكَذَلِكَ الْأَعْمَى؛ فَخَالَفُوا مَا فِي الْآيَةِ، وَحَكَمُوا بِهَا فِيهَا لِيْسَ فِيهَا مِنْهُ شَيْءٌ؟ قَالَ عَلِيٌّ: فَلَمَّا بَطَلَ كُلُّ مَا

شَغَبُوا بِهِ وَجَبَ طَلَبُ الْبُرُهَانِ مِنْ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، فَوَجَدْنَا الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ مَنِ السَّطَاعَةِ بِهَالٍ أَوْ هَمَنِ السَّطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧]، فَكَانَ هَذَا عُمُومًا لِكُلِّ اسْتِطَاعَةٍ بِهَالٍ أَوْ جِسْمٍ، هَذَا الَّذِي يُوجِبُهُ لَفْظُ الْآيَةِ ضَرُورَةً، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُخُصَّ مِنْ ذَلِكَ مُقْعَدُ، وَلَا أَعْرَجُ، إِذَا كَانُوا مُسْتَطِيعِينَ الرُّكُوبَ، وَمَعَهُمْ سِعَةٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ الْحُرجِ الَّذِي أَسْقَطَهُ الله تَعَالَى عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا حَرَجَ فِيهِ عَلَيْهِمْ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الجِهَادِ، وَهُوَ الَّذِي يَخْتَاجُ فِيهِ إِلَى الشَّدِّ وَالتَّحَفُّظِ وَالجُرْيِ، وَكُلُّ ذَلِكَ حَرَجٌ ظَاهِرٌ عَلَى الْأَعْرَجِ وَالْأَعْمَى؛ وَأَمَّا الحُجُّ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَصْلًا.

وَبَقِيَ مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا قُوَّةَ جِسْم إِلَّا أَنَّهُ يَجِدُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِلَا أُجْرَةٍ أَوْ بِأُجْرَةٍ يَقْدِرُ عَلَيْهَا؛ فَوَجَدْنَا اللَّغَةَ الَّتِي بِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَبِهَا خَاطَبَنَا الله تَعَالَى فِي كُلِّ مَا أَلْزَمَنَا إِيَّاهُ، لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِهَا فِي أَنَّهُ يُقَالُ: الْخَلِيفَةُ مُسْتَطِيعٌ لِفَتْح بَلَدِ كَذَا، وَلِنَصْبِ المُنْجَنِيقِ عَلَيْهِ - وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا مُثْبَتًا -؛ لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ لِذَلِكَ بِأَمْرِهِ وَطَاعَةِ النَّاسِ لَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ دَاخِلًا فِي نَصِّ الْآيةِ.

وَوَجَدْنَا مِنْ السُّنَنِ: مَا حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الله بْنُ يُوسُف، نَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْح، نَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُف، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٌّ بْنُ الْمَهْلِمُ بْنُ الْحُجَّاج، نَا عَلِيُّ بْنُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا مُسْلِمُ بْنُ الْحُجَّاج، نَا عَلِيُّ بْنُ يَسَارٍ، خَشْرَم، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ ابْنِ شِهَاب، نَا سُلَيَهَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ قَالَّتْ: يَا رَسُولَ الله عَيْقَة، وَعُو لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ اللهُ عَيْقَة، وَهُو لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِه، فَقَالَ هَا النَّبِيُ عَيْقَةٍ: «حُجِّي عَنْهُ».

وَرُوِّينَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْحُثْعَمِيَّةَ قَالَتْ لِرَسُولِ الله: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

ونا عَبْدُ الله بْنُ رَبِيعٍ، نا عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، نا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، نا عَلِيُّ بْنُ

عَبْدِ الْعَزِيزِ، نا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، نا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عبد الله ابْنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ: «كُنْتُ رَدِيفَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ، فَأَتَاهُ رَجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أُمِّي عَجُوزٌ كَبِيرَةٌ إِنْ حَزَمَهَا خَشِيَ أَنْ يَقْتُلَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْزِمْهَا لَا تَسْتَمْسِكْ؟ فَأَمَرَهُ هَنَ أُمْ يَعْجُوزٌ كَبِيرَةٌ إِنْ حَزَمَهَا خَشِيَ أَنْ يَقْتُلَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْزِمْهَا لَا تَسْتَمْسِكْ؟ فَأَمَرَهُ هَنَ الله عَبْدُ الله بْنُ رَبِيع، نا محمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَة، نا أَحْدُ بْنُ شُعَيْب، نا إِسْحَاقُ بَنْ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ رَاهُويْهِ -، نا وَكِيعُ بْنُ الْجُوَّاحِ، نا شُعْبَةُ، عَنْ النَّعْرَانِ - هُوَ ابْنُ سَلَمٍ -، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أَبِي سَلَمٍ -، عَنْ عَمْرو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أَبِي سَلَمٍ -، عَنْ عَمْرو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أَبِي شَعْبَعُ عَنْ النَّعْرَةَ وَالْظَعْنَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله عَيْشٍ: «حُجَ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ».

ُ رُوِّينَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الزَّبَيْرِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وَهَذِهِ أَخْبَارٌ مُتَظَاهِرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ مِنْ طُرُقٍ صِحَاحٍ عَنْ خَمْسَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ ﷺ: اَلْفَضْلُ، وَعَبْدُ الله، وَعُبَيْدُ الله بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَابْنُ الزَّبَيْرِ، وَأَبُو رَزِينِ الْعُقَيْلِيُّ.

فَبَيَّنَ فِيَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ قَطُّ صَحِيحًا، فَإِنَّ فَرِيضَةَ الْحُجِّ لَا زِمَةٌ لَهُ، إِذَا وَجَدَ مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ وَلِأَنَّهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ قَطُّ صَحِيعًا، فَإِنَّ فَرِيضَةَ الله تَعَالَى أَدْرَكَتْهُ، وَجَدَ مَنْ يُحُرُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى أَدْرَكَتْهُ، وَهُوَ شَيْخُ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبَاتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ »، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى أَبِي وَهُوَ شَيْخُ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبَاتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ »، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى أَبِي وَهُو شَيْخِ مِنْكُ وَلِيكَ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى أَبِي وَيْفُ وَلَا عَلَى أَلْفُوضَ بَاقٍ عَلَى هَذَيْنِ، إِذَا وَجَدَا مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ عَلَى الْتَوْضَ بَاقٍ عَلَى هَذَيْنِ، إِذَا وَجَدَا مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ].

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ. وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي رَزِينٍ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ رَاحِلَةٌ، وَلَا فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ الله بْنِ الْعَبَّاسِ أَيْضًا؛ فَهَذِهِ زِيَادَةٌ فَاسِدَةٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي شَيْحِ كَبِيرٍ، وَعَجُوزٍ كَبِيرَةٍ، فَمِنْ أَيْنَ تَعَدَّيْتُمْ مَا فِيهَا إِلَى كُلِّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُرَكَةَ بِزَمَانَةً، أَوْ مَرَضٍ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْخًا كَبِيرًا؟ قُلْنَا: لَيْسَ كُلُّ شَيْخٍ كَبِيرِ تَكُونُ هَذِهِ صِفَتَهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِهَذِهِ الصَّفَةِ مَنْ غَلَبَهُ الضَّعْفُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِهَذِهِ الصَّفَةِ مَنْ غَلَبَهُ الضَّعْفُ، فَإِنَّمَا أَمَرَ عَلِيهِ بِذَلِكَ فِيمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ ثَبَاتًا عَلَى الدَّابَّةِ، وَلَيْسَ لِلشَّيْخِ هُنَالِكَ مَعْنَى أَصْلًا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْخِ حَدٌّ مَحْدُودٌ إِذَا بَلَغَهُ المُّرْءُ سُمِّيَ: شَيْخًا، وَلَم يُسَمَّ: شَيْخًا،

حَتَّى يَبْلُغَهُ؛ وَدِينُ الله تَعَالَى لَا يُتَسَامَحُ فِيهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِالظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ المُفْتَرَاةِ الْمُشْرُوعِ بِهَا مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ الله تَعَالَى، وَلَوْ كَانَ لِلشَّيْخِ فِي ذَلِكَ خُكْمٌ لَبَيَّنَ رَسُولُ الله ﷺ وَلَهُ كَا أَثْبَتَ ذَلِكَ فِيمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبَاتَ عَلَى الزَّيِي بِهِ يَنْتَقِلُ حُكْمُهُ إِلَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ، كَمَا أَثْبَتَ ذَلِكَ فِيمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبَاتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا المُشْيَ إِلَى الْحُجِّ؛ فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْخِ فِي ذَلِكَ حُكْمٌ أَصْلًا، وَإِنَّا الْحُكُمُ لِلْعَجْزِ عَنْ الرُّكُوبِ وَالمُشِي فَقَطْ - وَبِالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ -، فَكَانَ هَذَا اسْتِطَاعَةً لِلسَّبِيلِ مُضَافَةً إِلَى الْقُوقِ بِالْجِسْمِ وَبِالله لَا اللهِ يَعَالَى التَّوْفِيقُ -، فَكَانَ هَذَا اسْتِطَاعَةً لِلسَّبِيلِ مُضَافَةً إِلَى الْقُوّةِ بِالْجِسْمِ وَبِالله لَا اللهُ اللهُ يَعَالَى التَّوْفِيقُ -، فَكَانَ هَذَا اسْتِطَاعَةً لِلسَّبِيلِ مُضَافَةً إِلَى الْقُوّةِ بِالْجِسْمِ وَبِاللهُ لَا اللهُ اللهُ عَالِمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ ال

مسالة: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال عدان ٩٧]

قال الطبري تَعْلَقَهُ: الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ الْفَلَمِينَ ﴾ [آل عبران ١٧٠] يَعْنِي بِذَلِكَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: وَمَنْ جَحَدَ مَا أَلْزَمَهُ الله مِنْ فَرْضِ حَجِّ الْفَائِكَرَهُ وَكَفَرَ بِهِ، فَإِنَّ الله غَنِيُّ عَنْهُ، وَعَنْ حَجَّهِ وَعَمَلِهِ، وَعَنْ سَائِرِ خَلْقِهِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ (٢).

أثر عبدالله بن عباس ﷺ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمُجَالِدِ، قَالَ: سَمِعْتُ مِقْسَمًا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْضِ عَلَيْهِ»(٣).

🗖 أثر عبد الله بن مسعود ﷺ:

قال: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿ [آل عمران: ٩٧] قَالَ: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ فَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ، فَهُوَ الْكَافِرُ ﴾ (٤).

⁽١) المحلى بالآثار (٥/ ٢٧).

⁽۲) تفسير الطبري (٥/ ٦١٨).

⁽٣) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٨) كَمَا: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الحُنجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي المُجَالِدِ، قَالَ: سَمِعْتُ مِقْسَمًا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وفي سنده الحجاج، وهو إلى الضعف أقرب.

⁽٤) أخرجه ابن المنذر (١/ ٣١٠) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُخَاهِدُ الله. وفي سنده جهالة هُشَيْمٌ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله. وفي سنده جهالة

□ أثر الحسن البصري تَعَلَقْهُ:

عَنِ الْحُسَنِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال عدان: ١٩] قَالَ: ﴿ كُفْرُهُ: الْجُحُودِيَّةُ، وَالزَّهَادَةُ فِيهِ ﴾ (١٠).

وفي وجه عن الحسن فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال عداد: ٩٠] قَالَ: «مَنْ أَنْكَرَهُ، وَلَا يَرَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَقًّا، فَذَلِكَ كُفْرٌ " (٢).

وعنه فِي قَوْلِ الله ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَأَ وَمَن كَا كَفَرَ﴾[آل عمران:٩٧] قَالَ: «مَنْ لَمْ يَرَهُ عَلَيْهِ وَاجِبًا»(٣).

□ أثر الضحاك تخلّلة:

عَنْ عَطَاءٍ، وَجُوَيْبِرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عىران: ١٧] قَالَ: «مَنْ جَحَدَ الْحُجَّ، وَكَفَرَ بِهِ» (٤).

أثر عطاء بن أبي رباح تَعَلَشه:

عن عطاء: قَالَ: "مَنْ جَحَدَ بِهِ"(٥).

=

وإنقطاع.

(١) صحيح لغيره: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٠٥) من طريق معمر، عن الحسن. وهو لم يسمع منه، ولكن له طرق عن الحسن تأتي تباعًا.

(٢) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٩) من طريق تُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: ثنا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادٍ، عَنِ الْحُسَنِ. وفي الإشراف في منازل الأشراف لابن أبي الدنيا (ص: ٣١٨) قال: حَدَّثْنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، قَالَ: حَدَّثْنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحُسَنِ.

(٣) أخرجه الطبري (٥/ ٢٢٠) قال: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا يَعْلَى بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: ثنا خَالِدٌ، عَنْ هِشَامِ بْن ،حَسَّانَ عن الحسن.

(٤) ضَعيف: أخرجه الطبري (٥/ ٦١٩) من طريق يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: أُخْبَرَنَا الْحُجَّاجُ به. وسنده ضعيف.

(٥) أُخرجه الطبري (٥/ ٦١٩) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةً، عَنْ عَطَاءٍ. وحجاجِ هذا «ضعيف».

أثر عمران القطان كَفَاللهُ.

عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ، يَقُولُ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحَجَّ لَيْسَ عَلَيْه» (١١).

القول الثاني: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفْرَ ﴾ قَالَ: «هُوَ أَنَّ مَنْ حَجَّ لَمْ يَرَهُ بِرًّا، وَإِنْ قَعَدَ لَمْ يَرَهُ مَأْتُمًا».

ورد في ذلك خبر مرفوع عنه ﷺ:

عن أَبِي دَاوُدَ نُفَيْعٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّه غَنِيًّ غَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ آل عمران ١٩٧] فَقَامَ رَجُلُ مِنْ هُذَيْلٍ، فَقَالَ: (مَنْ تَرَكُهُ، وَلَا يَخَافُ عُقُوبَتُهُ، وَمَنْ حَجَّ، وَلَا يَخَافُ عُقُوبَتُهُ، وَمَنْ حَجَّ، وَلَا يَرْجُو ثَوَابَهُ، فَهُو ذَاكَ ().

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عدان:٩٧] يَقُولُ: «مَنْ كَفَرَ بِالْحُجِّ، فَلَمْ يَرَ حَجَّهُ بِرًّا، وَلَا تَرْكَهُ مَأْثُمًا » (٣).

أثر مجاهد تَعَلَّشُة:

عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ قَالَ: «هُوَ أَنَّ مَنْ حَجَّ لَمْ يَرَهُ بِرًّا، وَإِنْ قَعَدَ لَمْ يَرَهُ مِأْثُمًا ﴾ (٤) وَإِنْ قَعَدَ لَمْ يَرَهُ مَأْثُمًا ﴾ (٤) .

(٢) ضعيف جدًا: أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٠) من طريق أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: ثنا مَطَرٌ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ نُفَيْعٍ. وفيه نفيع، وهو متروك.

⁽١) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٩) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ. وسنده صحيح.

⁽٣) فيه مقال: أخرجه الطَّبري (٥/ ٦٢١) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: ثني مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وفي سنده عبد الله بن صالح، فيه مقال، وعلي بن أبي طلحة لم يسمع التفسير من ابن عباس.

⁽٤) حسن لطرقه: أخرجه عبد الرزاق (١/ ٤٠٦) والطبري في تفسيره (٥/ ٦١٩) من طريق مَعْمَرٌ.

🗖 أثر ابن حيان كِتَلَلْثُهُ:

فِي قول الله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَلِلَهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ إِلَى قوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ [ال عران ١٠٠] يقول: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ [ال عران ١٠٠] يقول: ﴿ مِن أَهْلِ الأديان كلهم ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال عران ١٠٠] وكفرت اليهود، والنصارى، وسائر أَهْل الأديان بالحج، وآمن بِهِ المسلمون، ولم يكفروا بِهِ ﴾ (١).

﴿ القول الثالث: قالوا: قَالَ: مَنْ كَفَرَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فإن الله غني عنه.

ورد في ذلك خبر مرفوع ولكنه ضعيف جدًا.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي قَوْلِ الله: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ [ال عدران: ٧٠] قَالَ: ﴿ وَمَن كَفَرَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (٧٠).

أثر مجاهد تَخَلَّتُهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ﴾ [ال عسراه:٩٧]، مَا هَذَا الْكُفْرُ؟ قَالَ: مَنْ كَفَرَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»(٣).

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وابن أبي نجيحٍ لم يسمع مجاهد.

وأُخَرجَه الطبريُّ (٥/ ٢٢٠): حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا ابْنُ عُلَيَّةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: ثني عَبْدُ الله بْنُ مُسْلِم، عَنْ مُجَاهِدٍ به.

وأخرَّجه الطبري (٥/ ٦٢٠) وفيَّ أخبار مكة للفاكهي (١/ ٣٧٤) من طريق ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: هُوَ مَا إِنْ حَجَّ لَمُ يَرَهُ بِرًّا، وَإِنْ قَعَدَ لَمْ يَرَهُ مَأْتُهَا.

⁽١) أخرجه ابن المنذر (١/ ٣١٠) قال: حَدَّثَنَا زُكْرِيَّا، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاق، قَالَ: حدثت عَنْ ابْن حيان. وفي سنده جهالة.

⁽٢) ضعيف جدًّا: أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٢) و ابن أبي حاتم (٣/ ٧١٤) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: ثنا أَبُو حُذَيْفَةَ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الخوزي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ عن ابن عمر. وفي سنده إبراهيم الخوزي، متروك.

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري (٥/ ٦٢١) و ابن أبي حاتم (٣/ ٧١٥) و تفسير سفيان الثوري (ص: ٧٩) من طرق، عن منصور، عن مجاهد به.

أثر الشعبي تَخَلَلْهُ:

عن أَبِي هَانِي، قَالَ: سُئِلَ عَامِرٌ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ قَالَ: «مَنْ كَفَرَ مِنَ الْخَلْقِ، فَإِنَّ الله غَنِيُّ عَنْهُ ﴾ (١).

القول الرابع: كُفْرُهُ بِهِ: تَرْكُهُ إِيَّاهُ حَتَّى يَمُوتَ.

عن السدي يَعَلَنهُ يَخَلَنهُ ﴿أَمَّا مَنْ كَفَرَ فَمَنْ وَجَدَ مَا يَحُجُّ بِهِ، ثُمَّ لَا يَحُجُّ، فَهُوَ كَافِرْ » (٢).

وثم أقوال أخرى.

🗖 أثر عكرمة عَلَيْهُ:

فِي قَوْلِ الله كَاكَ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَامِ دِينَا ﴾ [آل عمران: ٨٥] فَقَالَتِ الْمِلَلُ: نَحْنُ مُسْلِمُونَ، فَأَنْزَلَ الله كَاكَ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن صَلَّمُونَ، فَأَنْزَلَ الله كَاكَةً وَلَا عَمَلُ وَاللَّهُ عَنِي الْعَلْمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧] ﴿ فَحَجَّ الْمُؤْمِنُونَ، وَقَعَدَ الْكُفَّارُ ﴾ (٣).

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد كَمُلَلَّهُ:

عن ابن زيد في قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران:١٧] فَقَرَأُ وَلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ [آل عران:٩٦]، فَقَرَأً حَتَّى بَلَغَ: ﴿ مَنِ السَّتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ۚ وَمَن كَفَرَ ﴾ [آل عران:٩١] قَالَ: «مَنْ كَفَرَ بَهَذِهِ الْآياتِ» ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَنِيًّا عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران:٩٠] قَالَ: «مَنْ كَفَرَ بَهَذِهِ الْآياتِ» ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَنِي ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران:٩٠] لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ: إِذَا لَمْ يَحُجَّ، وَكَانَ غَنِيًّا، وَكَانَتْ لَهُ قُوةً فَي قَلَدُ كَفَرَ بِهَا. وَقَالَ الله وَكَانَتْ لَهُ قُوتًا فَقَدْ كَفَرَ بِهَا. وَقَالَ الله وَلَا نَفْعَلُ، فَقَالَ الله وَلَا نَفْعَلُ، فَقَالَ الله وَلَا نَفْعَلُ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران:٩٠] أَلَكُ الله عَنْ عَن ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران:٩٠]

⁽١) أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٢) من طريق أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: ثنا أَبُو هَانِيٍ، قَالَ: سُئِلَ عَامِرٌ.

⁽٢) أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٤) من طريق أسباط، عن السدي. وسنده حسن.

⁽٣) أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٢) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده حَسن.

⁽٤) صَحَيْحٍ: أَخْرِجُهُ الطَّبِرِي (٥/ ٦٢٣) مَّن طريق يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ

قال الطبري كَنَلَهُ: وَأَوْلَى التَّأُويلاتِ بِالصَّوَابِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَى وَمَن حَجِهِ وَمَن حَجَهِ وَمَن حَجَد فَرْضَ ذَلِكَ، وَأَنْكَرَ وُجُوبَهُ، فَإِنَّ الله غَنِيُ عَنْهُ وَعَنْ حَجِه وَعَنِ الْعَالَمِينَ جَمِيعًا. وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ أَوْلَى بِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ وَمَن صَفَرَ ﴾ يَعْقُبُ قَوْلَهُ: ﴿ وَمَن صَفَرَ ﴾ يَعْقُبُ قَوْلَهُ: ﴿ وَمَن صَفَرَ ﴾ يَعْقُبُ قَوْلَهُ: ﴿ وَمِن صَفَرَ ﴾ يَعْقُبُ قَوْلَهُ: ﴿ وَمِن اللهِ عَلَى النَّاسِ حِبُّ الْبَيْتِ مَنِ السَّطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران ١٩٠] بِأَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنِ الْكَافِرِ بِالحُبِّ عَلَى مَنْ الْكَافِرِ بِالحُبِّ عَلَى مَنْ الْكَافِر بِالْحُبِّ عَلَى مَنْ الْكَافِر بِاللهِ كَافِرْ، وَإِنَّ الْكُفْرَ أَصْلُهُ الْجُحُودُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ جَاحِدًا وَلِفَرْضِهِ مُنْكِرًا، فَلَا شَكَ إِنْ حَجَّ لَمْ يَرْجُ بِحَجِّهِ بِرًّا، وَإِنْ تَرَكَهُ، فَلَمْ يَحُجَّ، لَمْ يَرَهُ مَأْتُهَا، فَهَذِهِ النَّا وَيِلَاتُ وَإِنْ الْحَلَقَتِ الْعِبَارَاتُ بِهَا فَمُتَقَارِبَاتُ المُعَانِي (١٠).

قال الزجاج تَعَلَّلُهُ: وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال

قيل فيه غير قول: قال بعضهم: من كفر: من قال: إن الحج غير مفترض.

وقال بعضهم: من أمكنه الحج، فأخره إلى أن يموت، وهو قادر عليه، فقد كفر. وقيل: إنها إنها قيلت لليهود؛ لأنهم قالوا: إن القصد إلى مكة غير واجب في حج أو صلاة.

فأما الأول فمجمع عليه؛ ليسِ بين الأمة اختلاف في أن من قال: إن الحج غير واجب على من قدر عليه كافر^(٢).

قال الواحدي تَعْلَشُهُ: وقوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عدان:٩٧] قال ابن عباس والحسن وعطاء: جحد فرض الحج، وزعم أنه ليس بواجب عليه.

وهذا قول جماعة من المفسرين.

قال الضحاك: لما نزلت آية الحج جمع رسول الله على أهل الأديان كلهم،

زَيْدٍ.

⁽١) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٥/ ٦٢٣).

⁽٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٤٧).

فخطبهم، فقال: «إن الله كتب عليكم الحج فحجوا» فآمن به المسلمون، وكفر الباقون، فأنزل الله تعالى قوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال عبران:٩٧]

قال القرطبي يخالثه: التّاسِعةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ ٱللّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال عران ١٠] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: المُعْنَى: وَمَنْ كَفَرَ بِفَرْضِ الْحُجِّ، وَلَمْ يَرَهُ وَاجِبًا. وَقَالَ الْحُسَنُ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ مَنْ تَرَكَ الْحُجَّ، وَهُو قَادِرٌ عَلَيْهِ، فَهُو كَافِرٌ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله، وَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَ انِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله، وَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَ انِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله، وَلَمْ يَحْجَ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَ انِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ وَرَاحِلَةً يُتَلِغُهُ إِلَى بَيْتِ الله عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عران ١٩٠]». الله يَقُولُ فِي كِتَابِهِ ﴿ وَلِي إِسْنَادِهِ مَقَالُ، وَلَي عَيسَى: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالُ، وَهِ إِللهُ بَهُ هُولٌ، وَالْحَارِثُ يُضَعَّفُ). وَرُويَ نَحْوَهُ عَنْ أَبِي أَمَامَةً وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَابِ عَنْ اللهُ عَنْ أَبِي أَمَامَةً وَعُمَرُ بْنِ

وَعَنْ عَبْدِ خَيْرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿ أَنْ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «يَا أَيُّمَا النَّاسُ، إِنَّ الله فَرَضَ عَلَيْكُمُ الحُجَّ عَلَى مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَمَنْ لَمْ يَغُطْ فَلْيَمُتْ عَلَى أَيِّ حَالٍ شَاءَ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ بَحُوسِيًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ يَفْعَلْ فَلْيَمُتْ عَلَى أَي حَالٍ شَاءَ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ بَحُوسِيًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ عَدْرٌ مِنْ مَرَضِ أَوْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ، أَلَّا نَصِيبَ لَهُ فِي شَفَاعَتِي وَلَا وُرُودِ حَوْضِي». وقَالَ ابْنُ عَبَّسٍ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ يُبَلِّغُهُ الحُجَّ، فَلَمْ يَحُجَّ، أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ يَبَلِّغُهُ الحُجَّ، فَلَمْ يَكُحَبَّ أَوْ عَنْدَهُ مَالٌ يَبَلِّغُهُ الحُجَّ، فَلَمْ يَكُونِ يَنْ مَالُونِ يَا لَكُنَّ مَنَ اللهُ عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ وَمَنَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلِهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُو

قَالَ الْحُسَنُ بْنُ صَالِح فِي تَفْسِيرِهِ: فَأُزْكِي وَأَحُجُّ. وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا سأله

⁽١) التفسير الوسيط للواحدي (١/ ٤٧٠).

عَنِ الْآيَةِ، فَقَالَ: «مَنْ حَجَّ لَا يَرْجُو ثَوَابًا، أَوْ جَلَسَ لَا يَخَافُ عِقَابًا، فَقَدْ كَفَرَ بِهِ». وَرَوَى قَتَادَةُ، عَنِ الْحُسَنِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ عَلَيْهِ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبْعَثَ رِجَالًا إِلَى الْأَمْصَارِ، فَيَنْظُرُونَ إِلَى مَنْ كَانَ لَهُ مَالُ، وَلَمْ يَحُجَّ، فَيَضْرِبُونَ عَلَيْهِ الْجِزْيَةَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال عدران: ١٧].

قال ابن كثير يَحْلَقهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عداه: ١٧] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ: أَيْ: وَمَنْ جَحَد فَرِيضَةَ الْحُجِّ، فَقَدْ كَفَرَ، وَالله عَنِيٌّ عَنْهُ.

وقال سَعيد بْنُ مَنْصُورِ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ عِكْرِمة قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسُّلَمِ دِينَا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عران: ٨٥] قَالَتِ الْيَهُودُ: فَنَحْنُ مُسْلِمُونَ. قَالَ الله، عَلَى الْإِسُّلَةِ وَيَنَا فَلَن يُقْبَلُ مِنْهُ ﴾ [تل عران: ٨٥] قَالَتِ الْيَهُودُ: فَنَحْنُ مُسْلِمُونَ. قَالَ الله، عَلَى الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

وَرَوَى ابْنُ أَبِي نَجيح، عَنْ مُجَاهِدٍ، نَحْوَه.

وقال أَبُو بَكُرِ بْنُ مَرْدَوَيْهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الله ابْنِ مَسْعُودٍ، أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وشَاذ بْنُ فَيَّاضٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا هِلَالُ أَبُو هَاشِمِ الْبُنِ مَسْعُودٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْمُمْدَانِيُّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، فَهُمْ، قَالَ: قَالَ اللهُ عَلَيْهِ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً، وَلَمْ يَحُجَّ بَيْتَ الله، فَلا يَضُرُّهُ مَاتَ يَهُودِيّا أَوْ رَصُولُ الله عَلَيْهِ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً، وَلَمْ يَحُجَّ بَيْتَ الله، فَلا يَضُرُّهُ مَاتَ يَهُودِيّا أَوْ نَصْرانِيّا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ قَالَ: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى ٱلنّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن صَانَاتِهُ وَلَا عَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧]».

وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، بِهِ.

وَهَكَذَا رَوَاهُ ابنُ أَبِي حَاتِم عَنْ أَبِي زُرْعة الرَّازِيِّ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ فياض، حدثنا هلال أبو هاشم الْخُرَاسَانِيُّ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ. وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَخْيَى اللهُ مَوْلَى رَبِيعة بْنِ عَمْرو بْنِ مُسْلِمٍ اللهُ عَنْ مُسْلِمٍ بَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَبْدِ الله مَوْلَى رَبِيعة بْنِ عَمْرو بْنِ مُسْلِمٍ

⁽١) تفسير القرطبي (٤/ ١٥٣).

الْبَاهِلِيِّ، بِهِ، وَقَالَ: [هَذَا] حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهِلَالٌ مَجْهُولٌ، وَالْحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وقال الْبُخَارِيُّ: هِلَالُ هَذَا مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ عَدِيِّ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بمَحْفُوظٍ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ الْحَافِظُ مِنْ حَدِيثِ [أَبِي] عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللهُ بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْم أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: «مَنْ أَطَاقَ الْحُجَّ فَلَمْ يَحُجَّ، فَسَوَاءٌ عَلَيْهِ يَهُودِيًّا مَاتَ أَوْ نَصْرَانِيًّا».

وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِلَى عُمَرَ ﷺ، وَرَوَى سَعِيد بْنُ مَنْصُور فِي سُنَنِهِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْحُطَّابِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنَّ أَبْعَثَ رِجَالًا إِلَى هَذِهِ الْأَمْصَارِ، فَيَنْظُرُوا كُلَّ مَنْ كَانَ لَهُ جَدَةٌ، فَلَمْ يَحُجَّ، فَيَضْرِبُوا عَلَيْهِمُ الجِزْية؛ مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ. مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ»(١).

قال الشافعي تَعَلَّلَهُ: قال عكرمة: «من كفر من أهل الملل، فإن الله عني عن العالمين»، وما أشبه ما قال عكرمة بها قال – والله أعلم -؛ لأن هذا كفر بفرض الحج، وقد أنزله الله.

والكفر بآية من كتاب الله كفر.

أخبرنا مسلم بن خالد، وسعيد بن سالم، عن ابن جريج قال: قال مجاهد في قول الله عَلَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾، قال: «هو ما إن حج لم يره برًا، وإن جلس لم يره إثبًا». كان سعيد بن سالم يذهب إلى أنه كفر بفرض الحج.

قال الشَّافِعِي تَخْلَلُهُ: ومن كفر بآية من كتاب الله كان كافراً، وهذا ـ إن شاء الله ـ كما قال مجاهد تَخْلَلُهُ، وما قال عكرمة فيه أوضح، وإن كان هذا واضحاً (٢).

⁽١) تفسير ابن كثير ت سلامة (٢/ ٨٤).

⁽٢) تفسير الإمام الشافعي (١/ ٤٨١).

مسألة: ومن الاستطاعة أن يستأجر غيره للحج عنه إذا كان مريضًا لا يثبت على الراحلة

ذهب جمهور العلماء إلى وُجُوبِ الحُجِّ عَلَى المُعْضُوبِ إذَا وَجَدَ مَالًا وَأَجِيرًا بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ.

قال النووي تعتلله في مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي وُجُوبِ الْحُجِّ عَلَى الْمُعْضُوبِ إِذَا وَجَدَ مَالًا وَأَجِيرًا بِأُجْرَةِ الْمِثْلُونِ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا وُجُوبُهُ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ عَلِيُّ الْبُحْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْدُ، وَإِسْحَاقُ، وَالْبُنُ أَبِي طَالِبٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْدُ، وَإِسْحَاقُ، وَالْبُنُ الْبُحْرِيُّ وَالثَّوْرِيُّ، وَلَا يَجِبُ إلَّا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْحُجِّ اللَّا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْحُجِّ بَغْسِهِ (۱).

كرواستدلوا على ذلك:

بها رواه البخاري ومسلم عن عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: كَانَ الفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ الله عَلَيْق، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَنْعَمَ، فَجَعَلَ الفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِا، وَتَنْظُرُ إِلَى اللهِ عَلَى عَبَادِهِ فِي الحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لاَ يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَنْ فَريضَةَ الله عَلَى عَبَادِهِ فِي الحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لاَ يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَنْ أَنْ عَنْهُ ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الوَدَاع (٢).

قال الشافعي تخلفه: الإستطاعَةُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُسْتَطِيعًا بِبَدَنِهِ وَاجِدًا مِنْ مَالِهِ مَا يُبَلِّغُهُ الْحَجَّ، فَتَكُونُ اسْتِطَاعَتُهُ تَامَّةً، وَيَكُونُ عَلَيْهِ فَرْضُ الْحَجِّ، لَا يُجْزِيهِ مَا كَانَ بِهَذَا الْحَالِ، إِلَّا أَنْ يُؤَدِّيهُ عَنْ نَفْسِهِ.

وَالإِسْتِطَاعَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مُضْنُوَّا فِي بَدَنِهِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَثُبُتَ عَلَى مَرْكَب، فَيَحُجَّ عَلَى الْمُرْكَبِ بِحَالٍ، وَهُو قَادِرٌ عَلَى مَنْ يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بِطَاعَتِهِ لَهُ، أَوْ قَادِرٌ عَلَى مَنْ يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بِطَاعَتِهِ لَهُ، أَوْ قَادِرٌ عَلَى مَالٍ يَجِدُ مَنْ يَسْتَأْجِرُهُ بِبَعْضِهِ، فَيَحُجَّ عَنْهُ، فَيَكُونُ هَذَا مِّنْ لَزِمَتُهُ فَرِيضَةُ الْحَجِّ كَمَا

⁽¹⁾ المجموع (V/ 10.1).

⁽٢) البخاري (١٥ ١٣) ومسلم (١٣٣٤).

قَدَرَ. وَمَعْرُوفٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ أَنَّ الإِسْتِطَاعَةَ تَكُونُ بِالْبَدَنِ، وَبِمَنْ يَقُومُ مَقَامَ الْبَدَنِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ: أَنَا مُسْتَطِيعٌ لَأَنْ أَبْنِيَ دَارِي، يَعْنِي: بِيَدِهِ وَيَعْنِي: بِأَنْ يَأْمُرَ مَنْ يَبْنِهَا بِإِجَارَةِ، أَوْ يَتَطَوَّعُ بِبِنَائِهَا لَهُ، وَكَذَلِكَ: مُسْتَطِيعٌ لَأَنْ أَخِيطَ ثَوْبِي، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِسْتَطِيعٌ لَأَنْ أَخِيطَ ثَوْبِي، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَعْمَلُهُ هُو بِنَفْسِهِ، وَيَعْمَلُهُ لَهُ غَيْرُهُ.

قَالَ سُفْيَانُ: هَكَذَا حَفِظْته عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَأَخْبَرَنِيهِ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَعَنْ سُلَيْهَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، وَزَادَ: فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، فَهَلْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، مِثْلُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَيْته نَفَعَهُ. فَكَانَ فِيهَا حَفِظ سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ مَا بَيْنَ أَنَّ أَبَاهَا إِذَا أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ الْحُجِّ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَشْتَمْسِكَ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَنَّ جَائِزًا لِغَيْرِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ، وَلَدٌ أَوْ غَيْرُهُ، وَأَنَّ لِغَيْرِهِ أَنْ يُؤَدِّي يَسْتَمْسِكَ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَنَّ جَائِزًا لِغَيْرِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ، وَلَدٌ أَوْ غَيْرُهُ، وَأَنَّ لِغَيْرِهِ أَنْ يُوَلِّي يَسْتَمْسِكَ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَنَّ جَائِزًا لِغَيْرِهِ أَنْ يَعْرَهُ مُطِيقٍ لِتَأْدِيَتِهِ بِبَدَنِهِ؛ فَالْفَرْضُ لَازِمٌ لَهُ عَنْهُ مُطِيقٍ لِتَأْدِيَتِهِ بِبَدَنِهِ؛ فَالْفَرْضُ لَازِمٌ لَهُ، وَلَوْ لَمْ يَلْوَا لَهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى الْوَاحِلَةِ عَلَى اللهُ الْعَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ الْعَلَى الْوَاحِلَةِ عَلَى الْعَلْمُ اللهُ الْعَلْمُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلْمُ الْوَاحِلَةِ الْعَلْمُ اللهُ الْعَلِي الْعَلْمُ اللهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللهُ الْعَلْمُ اللهُ اللهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْمُ الْمُ اللهُ اللهُ الْعَلْمُ اللهُ الْعَلْمُ اللهُ الْعَلْمُ اللهُ الْعَلْمُ اللَّهُ اللهُ الْعُلْمُ اللهُ الْعَلْمُ اللهُ الْعُلْمُ اللهُ الْ

⁽١) صحيح وقد سبق.

إِنَّمَا يَعْمَلُ الْمُرُّءُ عَنْ نَفْسِهِ. ثُمَّ بَيَّنَ سُفْيَانَ. عَنْ عَمْرِو، عَنْ الزُّهْرِيِّ فِي الْحُدِيثِ مَا لَمُ يَدَعْ بَعْدَهُ فِي قَلْبِ مَنْ لَيْسَ بِالْفَهْمِ شَيْئًا، فَقَالَ فِي الْحُدِيثِ: «فَقَالَتْ لَهُ: أَيَنْفَعُهُ ذَلِكَ، يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ «نَعَمْ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيك دَيْنٌ فَقَضَيْته نَفَعَهُ».

وَتَأْدِيَةُ الْدَّيْنِ عَمَّنْ عَلَيْهِ حَيًّا وَمَيِّتًا فَرْضٌ مِنْ الله ﷺ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ عِيْكِةٍ، وَفِي إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ الله عَلِيْ الْمُرْأَةَ أَنَّ تَأْدِيَتَهَا عَنْهُ فَرَيضَةَ الْحُجُّ نَافِعَةٌ لَهُ كَمَا يَنْفَعُهُ تَأْدِيَتُهَا عَنْهُ دَيْنًا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ، وَمَنْفَعَتُهُ إِخْرَاجُهُ مِنْ الْمَآتِم وَإِيجَابُ أَجْرِ تَأْدِيَتِهِ الْفَرْضَ لَهُ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الدَّيْنِ، وَلَا شَيْءَ أَوْلَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا مِمَّا جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَهُ، وَنَحْنُ نَجْمَعُ بِالْقِيَاسِ بَيْنَ مَا أَشْبَهَ فِي وَجْهِ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي وَجْهِ غَيْرِهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَشَدٌّ مُجَامَعَةً لَهُ مِنْهُ، فَيَرَى أَنَّ الْحُجَّةَ تَلْزَمُ بِهِ الْعُلَمَاءَ، فَإِذَا جَمَعَ رَسُولُ الله ﷺ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، فَالْفَرْضُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ مَا جَمَعَ رَسُولُ الله ﷺ بَيْنَهُ. وَفِيهِ فَرْقٌ آخَرُ؛ أَنَّ الْعَاقِلَ لِلصَّلَاةِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ حَتَّى يُصَلِّيَهَا جَالِسًا، إَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَام، أَوْ مُضْطَجِعًا أَوْ مُومِيًا، وَكَيْفَهَا قَدَرَ، وَأَنَّ الصَّوْمَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ قَضَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ۚ عَلَى قَضَاءٍ كَفَّرَ، وَالْفَرْضُ عَلَى الْأَبَدَانِ مُجْتَمِعٌ فِي أَنَّهُ لَازِمٌ فِي حَالٍ، ثُمَّ يَخْتَلِفُ بِمَا خَالَفَ الله ﷺ بَيْنَهُ وَرَسُولُهُ ﷺ تُمَّ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ بِهَا يُفَرِّقُ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ بَعْضُ مَنْ ِهُوَ دُونَهُمْ، فَٱلَّذِي يُخَالِفُنَا ٰ، وَلَا يُجِيزُ أَنْ يَحُجُّ أَحَدُ عَنْ أَحَدٍ يَزْغُمُ أَنَّ مَنْ نَسِيَ، فَتَكَلَّمَ فِي صَلَاةٍ، لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ، وَمِنْ نَسِيَ، فَأَكَلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَسَدَ صَوَّمُهُ، وَيَزْعُمُ أَنَّ مَنْ جَامَعَ فِي الْحَجِّ أَهْدَى، وَمَنْ جَامَعَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ تَصَدَّقَ، وَمَنْ جَامَعَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْفَرَائِضِ فِيهَا لَا يُخْصَى كَثْرَةً.

وَعِلَّتُهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهَا خَبَرٌ وَإِجْمَاعٌ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ عِلْتَهُ فَلِمَ رَدَّ مِثْلَ الَّذِي أَخَذَ بِهِ؟ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَادٍ، عَنْ عَبْدِ الله ابْنِ عَبَّاسٍ وَدِيفَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَجَاءَتُهُ امْرَأَةٌ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَدِيفَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَجَاءَتُهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتْعَمَ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَصْلُ يَنْظُرُ إلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إليْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ الله عَلَى عَبَادِهِ فِي الْحَبِّ وَجُهَ الْفَصْلِ إلى الشِّقِ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عَبَادِهِ فِي الْحَبِّ وَجُهَ الْفَصْلُ إلى الشِّقُ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عَبَادِهِ فِي الْحَبِّ وَجُهَ الْفَصْلِ إلى الشِّقِ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عَبَادِهِ فِي الْحَبِّ وَبُعُمْ » وَجُهَ الْفَصْلُ إلى الشِّقُ الْآ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَا حُبُّ عَنْهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»،

وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ(١).

قَالُ النووي تَعَلِّقُهُ: وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله فِي الْحُجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَشْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَعَنْ أَبِي رزين الفضلى أَنَّهُ أَبَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِن أَبِي شَيخٌ كَبيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظَّعْنَ، قَالَ: «حُجَّ عَنْ أَبِيك، وَاعْتَمِرْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتَّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيِّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله تعالى عَنْهُ: أَنَّ جَارِيَةً شَابَّةً مِنْ خَثْعَمَ اسْتَفْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهُ، فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي شَيخ كبير قَدْ أَقَرَّ وَقَدْ أَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ الله تَعَالَى فِي الْحُجِّ، فَهَلْ يُجْزِئُ عَنْهُ أَنْ أُودِيَ عَنْ أَبِيكِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَنْ عَبْدِ الله ابن الزُّبَيْرِ عَنَّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ خَثْعَمَ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ، وَهُو شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ رُكُوبَ الرَّحْلِ، وَالْحُجُّ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينٌ، فَقَضَيْتَهُ عَنْهُ، أَكَانَ ذَلِكَ يُجْزِئُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْجُجْ عَنْهُ». رَوَاهُ أَحْدُ وَالنَّسَائِيُّ (٢).

قال أبن قدامة تخالله: مَسْأَلَةٌ: قَالَ (فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ، أَوْ شَيْخًا لَا يَسْتَمْسِكُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَقَامَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ وَيَعْتَمِرُ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ، وَإِنْ عُوفِي). وَجُمْلَةُ يَسْتَمْسِكُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَقَامَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ وَيَعْتَمِرُ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ لَإِنْعِ مَأْيُوسٍ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وُجِدَتْ فِيهِ شَرَائِطُ وُجُوبِ الْحُجِّ، وَكَانَ عَاجِزًا عَنْهُ لَمَانِعٍ مَأْيُوسٍ مِنْ زَوَالَهُ، أَوْ كَانَ نِضْوَ الْخَلْقِ، لَا يَقْدِرُ عَلَى النَّبُوتِ عَلَى النَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرٍ مُحْتَمَلَةٍ، وَالشَّيْخُ الْفَانِي، وَمَنْ كَانَ مِثْلَهُ، مَتَى وَجَدَ مَنْ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَا بِمَشَقَّةٍ غَيْرٍ مُحْتَمَلَةٍ، وَالشَّيْخُ الْفَانِي، وَمَنْ كَانَ مِثْلَهُ، مَتَى وَجَدَ مَنْ

الأم للشافعي (٢/ ١٢٣).

⁽Y) المجموع (V/ ١٠٠).

يَنُوبُ عَنْهُ فِي الْحُجِّ، وَمَالًا يَسْتَنِيبُهُ بِهِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ. وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ (۱). وَلَنَا، حَدِيثُ أَبِي رَزِينٍ، وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنْعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، «إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الحُجِّ أَدْرَكَتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاع». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَفِي عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُ عَنْهُ ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاع». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَفِي لَفُظٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ الله فِي الْحَجِّ، وَهُو لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «فَحُجِّي عَنْهُ». وَسُئِلَ عَلَيْ، عَلَيْهِ، فَلِيهُ فَرِيضَةُ الله فِي الْحَجِّي عَنْهُ». وَسُئِلَ عَلَيْ، عَلَيْهِ فَي شَعْرِهُ لَا يَعِدُ الاِسْتِطَاعَةَ، قَالَ: يُجَهَّزُ عَنْهُ. وَلِأَنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ ثَجِبُ بإِفْسَادِهَا عَنْ شَيْحٍ لَا يَجِدُ الاِسْتِطَاعَةَ، قَالَ: يُجَهَّزُ عَنْهُ. وَلِأَنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ ثَجِبُ بإِفْسَادِهَا الْكَفَّارَةُ، فَجَازَ أَنْ يَقُومَ غَيْرُ فِعْلِهِ فِيهَا مَقَامَ فِعْلِهِ، كَالصَّوْمِ إِذَا عَجَزَ عَنْهُ افْتَدَى، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ (٢).

قال القرطبي تعلله: السَّابِعَةُ: المُريضُ وَالمُعْضُوبُ، وَالْعَضْبُ الْقَطْعُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ السَّيْفُ عَضْبًا، وَكَأَنَّ مَنِ انْتَهَى إِلَى أَلَّا يَقْدِرَ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا يَشْبَتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا يَشْبَتَ عَلَى الْوَاحِلَةِ، وَلَا يَشْبَتَ عَلَى الْوَاحِلَةِ، وَلَا يَشْبَعُ عَلَى عَلَى الْوَاحِلَةِ، وَلَا يَشْبَعُ عَلَى عَلَى الْعُلَاءُ فِي عَلَى هُو الْعَلَى الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِهِمَا بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُمَ المُسِيرُ إِلَى الحُبِّ الْإَنَّ الحُبِّ إِنَّمَا فَرْضُهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى مَنْ يَحْبُعُ عَنْهُ بِالمَالِ أَوْ بِغَيْرِ المَالِ، لَا سَقِطَ عَنْهُ فِرْضُ الحُبِّ أَصْلًا، سَوَاءٌ كَانَ قَادِرًا عَلَى مَنْ يَحْبُحُ عَنْهُ بِالمَالِ أَوْ بِغَيْرِ المَالِ، لَا يَلْزُمُهُ فَرْضُ الحُبِّ أَصْلًا، سَوَاءٌ كَانَ قَادِرًا عَلَى مَنْ يَحْبُحُ عَنْهُ بِالمَالِ أَوْ بِغَيْرِ المَالِ، لَا يَلْزُمُهُ فَرْضُ الحُبِّ .

وَلُوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُجُّ، ثُمَّ عُضِبَ وَزَمِنَ، سَقَطَ عَنْهُ فَرْضُ الْحُجِّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، حَجَّ عَنْهُ مِنَ يَحُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، حَجَّ عَنْهُ مِنَ الثَّلْثِ، وَكَانَ تَطَوُّعًا، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَنِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النحم: ٣٦]. الثَّلْثِ، وَكَانَ تَطَوُّعًا، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَنِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النحم: ٣٩]. فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَهُ سَعْيُ غَيْرِهِ، فَقَدْ خَالَفَ ظَاهِرَ الْآيَةِ. وَبَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ لَهُ سَعْيُ غَيْرِهِ، فَقَدْ خَالَفَ ظَاهِرَ الْآيَةِ. وَبَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَهُ لَهُ مَا النَّيابَ هُ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهَا النَّيَابَةُ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهَا النَّيَابَةُ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهَا النَّيَابَةُ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهَا

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢٢١).

⁽٢) المصدر السابق.

كَالْصَّلَاةِ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿إِنَّ الله ظَلَ كَالْحَلَةِ وَالْمَنْقَدِ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الله ظَلَقَ اللهِ عَنْهُ، وَالْمُنَفِّذَ ذَلِكَ». خَرَّجَهُ الطَّبَرَانِيُّ أَبُو الْقَاسِم سُلَيُهَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حُصَيْنِ السَّدُوسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرِ اسْمُهُ نَجِيحٌ، وَهُو ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، فَذَكَرَهُ. قُلْتُ: أَبُو مَعْشَرِ اسْمُهُ نَجِيحٌ، وَهُو ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي المُرِيضِ الزَّمِنِ، وَالمُعْضُوبِ، وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ يَكُونُ قَادِرًا عَلَى مَنْ يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ بِالْحُجِّ عَنْهُ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ اسْتِطَاعَةً مَا. وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَنْ يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ بِالْحُجِّ عَنْهُ فَهُو مَسْتَطِيعٌ اسْتِطَاعَةً مَا. وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى مَالِ يَسْتَأْجِرُ بِهِ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ فَرْضُ الْحَجِّ، وَهَذَا قَوْلُ عَلِي مَا لِبِ فَلِي مَالٍ يَسْتَأْجِرُ بِهِ مَنْ يَخُجُّ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ فَرْضُ الْحَجِّ عَنْهُ، وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَحْدُ، وَإِسْحَاقُ. وَالنَّابِةَ، فَيَحُجُّ عَنْهُ، فَهَذَا أَيْضًا يَلْزَمُهُ وَالنَّابِةَ، فَيَحُجُّ عَنْهُ، فَهَذَا أَيْضًا يَلْزَمُهُ الْحُجُّ [عَنْهُ].

عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَابْنِ رَاهُويْهِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَلْزُمُ الْحُجُّ بِبَذْلِ الطَّاعَةِ بِحَالٍ. اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ بِهَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنْعَمَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ عَلِيْهِ فِعَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عَبَادِهِ فِي الحُجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَشْتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاع. فِي يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِي عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ: «فَحُجِّي عَنْهُ، أَرَأَيْتِ رَوَايَةٍ: لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِي عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: «فَحُجِّي عَنْهُ، أَرَأَيْتِ لَوَايَةٍ: لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِي عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ: «فَحُجِّي عَنْهُ، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ الله أَحَقُّ أَنْ يُشْتَوِي عَلَى طَهْرِ بَعِيرِهِ. قَالَ: «فَدَيْنُ الله أَحَقُّ أَنْ يُشْتَوِي عَلَى طَهْرِ بَعِيرِهِ. قَالَ: «فَدَيْنُ الله أَحَقُّ أَنْ يُشْتَوي عَلَى قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ الله أَحَقُّ أَنْ يُشْتِي عَنْهُ، أَرَأَيْتِ

فَأُوْجَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْحُجَّ بِطَاعَةِ ابْنَتِهِ إِيَّاهُ وَبَذْهِا مِنْ نَفْسِهَا لَهُ بِأَنْ تَحُجَّ عَنْهُ، فَإِذَا وَجَبَ ذَلِكَ بِطَاعَةِ الْبَنْتِ لَهُ، كَانَ بَأَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ بِقُدْرَتِهِ عَلَى المَّالِ الَّذِي يَسْتَأْجِرُ بِهِ أَوْلَى. فَأَمَّا إِنْ بَذَلَ لَهُ المَّالَ دُونَ الطَّاعَةِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ وَالحُجُّ بِهِ عَنْ أَوْلَى. فَأَمَّا إِنْ بَذَلَ المَّالِ لَهُ مُسْتَطِيعًا. وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: حَدِيثُ الخُثْعَمِيَّةِ لَيْسَ مَقْصُودُهُ الْحُثُّ عَلَى بِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَالنَّظَرُ فِي مَصَالِحِهِمَا دُنْيَا مَقْصُودُهُ الْحُثُّ عَلَى بِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَالنَّظَرُ فِي مَصَالِحِهِمَا دُنْيَا وَدِينًا، وَجَلْبُ المُنْفَعَةِ إِلَيْهِمَا جِبِلَّةً وَشَرْعًا، فَلَمَّا رَأَى مِنَ المُرْأَةِ انْفِعَالًا، وَطَوَاعِيَةً وَدِينًا، وَجَلْمُ وَالثَّوَابِ إِلَيْهِ، وَرَغْبَةً صَادِقَةً فِي بِرِّهَا بِأَبِيهَا، وَحِرْصًا عَلَى إِيصَالِ الْخَيْرِ وَالثَّوَابِ إِلَيْهِ، فَلَاهِرَةً، وَرَغْبَةً صَادِقَةً فِي بِرِّهَا بِأَبِيهَا، وَحِرْصًا عَلَى إِيصَالِ الْخَيْرِ وَالثَّوَابِ إِلَيْهِ،

وَتَأَسَّفَتْ أَنْ تَفُونَهُ بَرَكَةُ الْحَجِّ؛ أَجَابَهَا إِلَى ذَلِكَ.

كَمَا قَالَ لِلْأُخْرَى الَّتِي قَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تُحُجَّ، فَلَمْ تُحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيتَهُ»؟ قَالَتْ: نَعَمْ. فَفِي هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّطَوُّ عَاتِ وَإِيصَالِ الْبِرِّ وَالْحُيْرَاتِ لِلْأَمْوَاتِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ شَبَّهَ فِعْلَ الْحُجِّ بِالدَّيْنِ. وَبِالْإِجْمَاعِ لَوْ مَاتَ مَيِّتُ، وَعَلَيْهِ لِلْأَمْوَاتِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ شَبَّهَ فِعْلَ الْحُجِّ بِالدَّيْنِ. وَبِالْإِجْمَاعِ لَوْ مَاتَ مَيِّتُ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، لَمْ يَجِبْ عَلَى وَلِيِّهِ قَضَاؤُهُ مِنْ مَالِهِ، فَإِنْ تَطَوَّعَ بِذَلِكَ تَأَدَّى الدَّيْنُ عَنْهُ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الحُجَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِفَرْضِ عَلَى أَبِيهَا مَا صَرَّحَتْ بِهِ هَذِهِ المُرْأَةُ بِقَوْلِهَا: لَا يَسْتَطِيعُ، وَمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ. وَهَذَا تَصْرِيحُ بِنَفْيِ الْوُجُوبِ وَمَنْعِ الْفَرِيضَةِ، فَلَا يَجُوزُ مَا انْتَفَى فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ قَطْعًا أَنْ يَثْبُتَ فِي آخِرِهِ الْوَجُوبِ وَمَنْعِ الْفَرِيضَةِ، فَلَا يَجُوزُ مَا انْتَفَى فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ قَطْعًا أَنْ يَثْبُتَ فِي آخِرِهِ الْوَجُوبِ وَمَنْعِ الْفَرِيمِ إِجْمَاعًا، فَإِنَّ دُيْنَ ظَنَّا، يُحَقِّقُهُ قَوْلُهُ: «فَدَيْنُ الله أَحَقُ أَنْ يُقْضَى» فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ إِجْمَاعًا، فَإِنَّ دُيْنَ الله أَحَقُ أَنْ يُقْضَى» فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ إِجْمَاعًا، فَإِنَّ دُيْنَ الله تَعَلَى، قَالَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِ. الْعَبْدِ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ، وَبِهِ يُبْدَأُ إِجْمَاعًا لِفَقْرِ الْآدَمِيِّ وَاسْتِغْنَاءِ الله تَعَالَى، قَالَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِ. وَذَكَرَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ حَدِيثَ الْخَثْعَمِيَّةِ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ خَصُوصٌ بِهَا. وَقَالَ آخَرُونَ: فِيهِ اضْطِرَابٌ.

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَأَبُو مُصْعَبٍ: هُوَ فِي حَقِّ الْوَلَدِ خَاصَّةً. وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: جَاءَتِ الرُّخْصَةُ فِي الْحُبِّ عَنِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا مَنْهَضَ لَهُ، وَلَمْ يَحُجَّ، وَعَمَّنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ، أَنْ يَحُبَّ عَنْهُ وَلَدُهُ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهِ، وَيُجْزِئُهُ لَ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى لَ فَهَذَا الْكَلَامُ عَلَى لَعُضُوبِ وَشَبَهِهِ. وَحَدِيثُ الْخَثَعَمِيَّةِ أَخْرَجَهُ الْأَئِمَّةُ، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى الْحَسَنِ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَجُّ الْمُرْادُ عَلَى الْحَسَنِ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَجُّ الْمُرَادُ عَلَى الْحَسَنِ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَجُّ الْمُرَادُ عَلَى الْحَسَنِ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَجُّ الْمُرَادُ عَلَى الْحَسَنِ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَجُّ الْمُؤَادِ وَشَبَهِهِ.

قال البيهقي تخلله: وَالإِسْتِطَاعَةُ فِي دَلَالَةِ السُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ثَلَاثُ: أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ يَقْدِرُ عَلَى مَرْكَبٍ، وَزَادٍ يُبَلِّغُهُ ذَاهِبًا وَجَائِيًا، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْمُرْكَبِ لَيْسَ بِزَمِنٍ، لَا يَشْبُتُ عَلَى مَرْكَبٍ، وَلَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ ذَلِكَ لَهُ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ، وَأَيُّ يَثْبُتُ عَلَى مَرْكَبٍ، وَلَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ ذَلِكَ لَهُ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ، وَأَيُّ هَذَا لَمْ يَكُنْ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ، أَوْ كَانَ دُونَهُ حَائِلٌ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ، أَوْ كَانَ غَيْرَ وَاجِدًا لِلْمَالِ، وَهُو قَوِيُّ الْبَدَنِ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ، أَوْ كَانَ وَاجِدًا لِلْمَالِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى وَاجِدًا لِلْمَالِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى وَاجِدًا لِلْمَالِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَالِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى وَاجِدًا لِلْمَالِ، وَهُو قَوِيُّ الْبَدَنِ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ، أَوْ كَانَ وَاجِدًا لِلْمَالِ، وَهُو قَوِيُّ الْبَدَنِ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ، أَوْ كَانَ وَاجِدًا لِلْمَالِ، وَهُو قَوِيُّ الْبَدَنِ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ، أَوْ كَانَ وَاجِدًا لِلْمَالِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى اللَّهِ الْمَالِ مِنْ اللَّهُ فَالِمُ وَهُو لَيْ الْمُولَةِ عَلَى اللَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِدًا لِلْمَالِ مَنْ وَالْمَالِ مُ لَكِنْ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَالِ مَلْكُونَ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُ

⁽١) تفسير القرطبي (٤/ ١٥٠).

قال الخطابي تختفه: عن عبد الله بن عباس قال: كان الفضل بن عباس رديف النبي على فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه، فجعل الفضل ينظر إليها، وتنظر إليه، فجعل رسول الله على يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخًا كبيرًا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم». وذلك في حجة الوداع.

قلت: في هذا الحديث بيان جواز حج الإنسان عن غيره حيًا وميتًا، وأنه ليس كالصلاة والصيام وسائر الأعمال البدنية التي لا تجري فيها النيابة، وإلى هذا ذهب الشافعي.

وكان مالك لا يرى ذلك، وقال: لا يجزئه إن فعل، وهو الذي روى حديث ابن عباس، وكان يقول في الحج عن الميت إن لم يوص به الميت: إن تصدق عنه، وأعتق أحب إلى من أن يحج عنه. وكان إبراهيم النخعي وابن أبي ذئب يقولان: لا يحج أحد عن أحد. والحديث حجة على جماعتهم.

قلت: وفيه دليل على أن فرض الحج يلزم من استفاد مالًا في حال كبره وزمانته، إذا كان قادرًا به على أن يأمر غيره، فيحج عنه، كما لو قدر على ذلك بنفسه. وقد يتأول بعضهم قولها: إن فريضة الله أدركت أبي شيخًا، فقال: معناه: أنه أسلم، وهو شيخ كبير (٢).

قال أبو الحسن المباركفوري تَعَلَّتُهُ: وقال الخطابي: استدل الشافعي بخبر الخثعمية على وجوب الحج على المعضوب الزمن، إذا وجد من يبذل له طاعته من ولده وولد ولده. ووجه ما استدل به من هذا الحديث: أنها ذكرت وجوب فرض الحج على أبيها

⁽١) معرفة السنن والآثار (٧/ ١٢).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١٧١).

في حال الزمانة، ولا بد من تعلق وجوبه بأحد أمور: إما بهال، أو بقوة بدن، أو وجود طاعة من ذي قوة، وقد علمنا عجزه ببدنه، ولم يجر للهال ذكر، وإنها جرى الذكر لطاعتها وبذلها نفسها عنه، فدل على أن الوجوب تعلق به، ومعلوم في اللسان أن يقال: فلان مستطيع لأن يبني داره، إذا كان يجد من يطيعه في ابتنائها، كها إذا وجد مالاً ينفقه في بنائها، وكها لو قدر عليه بنفسه. انتهى.

قال صاحب القرى: ولقائل أن يقول: استفسارها عن جواز الحج عنه وقع بعد إخبارها بإدراك الفرض له، فدل على تعلق الوجوب بأمر آخر غير الطواعية، فإن من لم يعلم جواز حجه عن أبيه لا يعلم وجوب الحج على أبيه بطواعيته، وهذا ظاهر لمن تأمله، وليس ذلك الأمر الآخر إلا المال لتعذر القسمين الآخرين، أما الطواعية فلها ذكرناه، وأما القوة في البدن فلإخبارها أن الفرض أدركه، وهو بحالة العجز، هذا هو الظاهر، ولا وجه لصرف اللفظ عن ظاهره، وتكون هي قد علمت أن الاستطاعة بالمال كالاستطاعة بالبدن. وعلى هذا يكون الحديث حجة على وجوب الحج على المعضوب بسبب الاستطاعة بالمال، أو بطواعية الولد قياسًا عليه، وأما غير الولد فيمكن إلحاقه به لوجود مطلق الاستطاعة. انتهى. وقال الحافظ: استدل بالحديث على أن الاستطاعة تكون بالغير كها تكون بالنفس، وعكس بعض المالكية، فقال: من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب(۱).

قال ابن بطال تختلف: واختلف العلماء في الذي لا يستطيع أن يستوي على الراحلة لكبر أو ضعف أو زمانة، فذكر الطبرى أن رجلا أتى على بن أبى طالب فقال: كبرتُ وضعفتُ، وفرطت في الحج. فقال: إن شئت، فجهزت رجلًا، فحج عنك. وقال مالك: لا يلزمه فرض الحج أصلًا، وإن وجد المال، وأمكنه أن يحمل من يحج عنه. وقال أبو حنيفة والشافعى: هو مستطيع يلزمه أن يحج غيره يؤدي عنه الحج (٢).

قال أبو الوليد الباجي يَعْلَلهُ: وَالَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ لَا يَخْلُو أَنْ

⁽١) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣٢٢).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٥٢٦).

يَكُونَ ذَلِكَ لِأَمْرٍ عَارِضٍ أَوْ لِأَمْرٍ ثَابِتٍ، فَإِنْ كَانَ لِأَمْرٍ عَارِضٍ يَرْجُو بُرْأَهُ وَزَوَالَهُ كَالْأَمْرَاضِ الْمُعْتَادَةِ، فَإِنَّ هَذَا يَنْتَظِرُ الْبُرْءَ، وَيُؤَدِّي الحُبَّ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ لِأَمْرٍ ثَابِتٍ عَنْهُ كَاهُرَم وَالزَمَانَةِ، فَهُو الَّذِي سُمِّيَ المُعْضُوبَ، وَلَا يَلْزَمُهُ عِنْدَنَا الْحَبُّ، وَإِنْ وَجَدَ الْمَالَ، كَاهُرَم وَالزَمَانَةِ، فَهُو الَّذِي سُمِّيَ المُعْضُوبَ، وَلَا يَلْزَمُهُ عِنْدَنَا الْحَبُّ، وَإِنْ وَجَدَ الْمَالَ، وَأَمْكَنَهُ أَنْ يَعْمِلَ مَنْ يَحْبَع عَنْهُ الْحَبَّ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: لَا يَلْزَمُهُ الْحَبُّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُو مَسْتَطِيعٌ يَلْزَمُهُ الْحَبُّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُو مَسْتَطِيعٌ يَلْزَمُهُ الْحَبُّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ وَجَدَ مَنْ يَبْذُلُ لَهُ الطَّاعَةَ مِنْ وَلَدٍ، أَوْ أَخِ، أَوْ عَبْدٍ أَعْتَقَهُ، فَإِنَّهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ وَجَدَ مَنْ يَبْذُلُ لَهُ الطَّاعَةَ مِنْ وَلَدٍ، أَوْ أَخِ، أَوْ عَبْدٍ أَعْتَقَهُ، فَإِنَّهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ وَجَدَ مَنْ يَبْذُلُ لَهُ الطَّاعَة مِنْ وَلَدٍ، أَوْ أَخِ، أَوْ عَبْدٍ أَعْتَقَهُ، فَإِنَّهُ يَتُولُهُ الْمَانِةِ مِنَ السَّيْطِع عَلَى النَّاسِ وَعَلَى الشَّافِعِيُّ الْبَيْتِ مَنِ السَّعَظِع كَالْعِلْمِ وَالْمَيْلُ إِلَى الْمَاعِقِ كَالْمِ لَمُ وَالْمَعْفِع كَالْمِلُ عَلَى الْمَاعِقِع كَالْعِلْمِ وَالْمُ وَالْمَاعَةُ وَلَا الْمَاعَةُ ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ ، فَلَمْ مُوجَدْ بِهِ اسْتِطَاعَةٌ ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ ، فَلَمْ مَوْجُودَةٌ بِالْسَعْطِيعِ كَالْعِلْمِ وَالْحَيْاةِ، وَإِذَا لَمْ تُوجَدْ بِهِ اسْتِطَاعَةٌ ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ ، فَلَمْ فَيَدُ مَا عَلَيْهِ حَجُّ .

وَدَلِيلُنَا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ أَنَّ هَذَا مُكَلَّفٌ لَمْ عَيْبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْجَّ غَيْرُهُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ. أَصْلُ ذَلِكَ الصَّحِيحُ. أَمَّا هُمْ فَاحْتَجَّ مِنْ نَصِّ قَوْهِمْ بِقَوْلِ الْخَنْعَمِيَّةِ بِالْحُدِيثِ اللَّرْوِيِّ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله فِي الحُجِّ أَدْرَكَتْ أَي شَيْخًا كَبِيرًا، أَخْبَرَتْ أَنَّ الحُجَّ أَدْرَكَتْ أَي شَيْخًا كَبِيرًا، أَخْبَرَتْ أَنَّ الْخَجَّ عَلَيْهِ، وَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُبَاشِرَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا ثَبَتَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وُجُوبُ الْحَجِّ عَلَيْهِ، وَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُبَاشِرَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا ثَبَتَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وُجُوبُ الْحَجِّ عَلَيْهِ، وَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُبَاشِرَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا ثَبَتَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وُجُوبُ الْحَجِّ عَلَيْهِ، وَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُبَاشِرَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الْسَلَمُ أَمَّا أَرَادَتْ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الشَّمُ أَمَّا أَرَادَتْ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الشَّمُ أَمَّا أَرَادَتْ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الشَّلْمِ عَلَى الْرَادِينَ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الشَّمُ أَمَّا أَرَادَتْ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الشَّمْ فَيَانُ بُن عُينَةً، وَهَذَا عَيْرَ بَنْ الرَّهُ فِي الْمُرَكِّ أَنِي شَلْعُومِ الْمُعَلِيعِ فَلَ الرَّاحِلَةِ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ سُفْيَانُ بُن عُينَةً كَنْ الْمُرَادِ وَيَا وَالْمَاسِ وَقَدْ عَلَى النَّاسِ وَقَدْ عَلَى النَّامِ وَالْمَالِكُ وَالْمَا الْمُعْرِيرِ بُنُ أَيْ مَلْمَةَ فِي هَذَا الْحُدِيثِ : أَنَّهَا قَالَتْ: هَلْ يُقْضَى عَنْهُ أَنْ أَحُمْ عَنْهُ أَنْ أَحُرِهُ الْمَعْرِيرِ بُنُ أَيْ مَلْمَةً فِي هَذَا الْحُدِيثِ: أَنَّهَا قَالَتْ: هَلْ يُقْضَى عَنْهُ أَنْ أَحْمُ عَنْهُ أَنْ أَحُرِهُ عَمْ هُ الْمُ الْمُعَمِّى عَنْهُ أَنْ أَحْمُ الْمُ الْمُولِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُنَا الْمُعَلِي الْمُ الْمُعَلِي الْمُعَمِّى عَنْهُ أَنْ أَحْمُ الْمُ الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُنَا الْمُعْرِيلِ الْمُ الْمُلْولُولُ الْمَالِقُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْرِيلِ الْمُ الْمُعْرِيلُ الْمُ الْمُولِيلُونَ الْمُؤَالِقُومُ الْمُعْمُ الْمُؤَالِقُ الْمُعْرِقُ الْمُ الْمُعَلِي الْمُؤَالُولُ الْمُؤَالِقُولُ الْمُؤْمِ الْ

قَالُوا: فَوَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ قَالَ لَمَا: «نَعَمْ» وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ

يُقْضَى عَنْهُ حَجُّهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَجُّ لَا قَضَتْ عَنْهُ شَيْئًا، كَمَا لَا تَقْضِي عَنْهُ مَا لَا يَجُبُ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صَوْمٍ. وَالْجُوَابُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَكُونُ إلَّا فِي يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صَوْمٍ. وَالْجُوَابُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَكُونُ إلَّا فِي الْوَاجِبِ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقْضَى عَنَّهُ مَا وَجَبَ مِثْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُلْحِقُهُ ذَلِكَ بِحَالَةِ مَنْ قَلْ وَجَبَ مِثْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُلْحِقُهُ ذَلِكَ بِحَالَةِ مَنْ قَلْ وَجَبَ مِثْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُلْحِقُهُ ذَلِكَ بِحَالَةِ مَنْ قَلْ وَجَبَ مِثْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُلْحِقُهُ ذَلِكَ بِحَالَةِ مَنْ قَلْ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَلَا يُوبُ عَلَيْهِ، وَلَا يُحِبُ عَلَيْهِ، وَلَا يَكِنْ مَعَهُ مَا يَقْضِى بِهِ دَيْنَهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى ال

قال البغوي تَحَلَّلُهُ: [و] أمّا الاستطاعة بالغير فهي أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ عَاجِزًا بِنَفْسِهِ، بِأَنْ كَانَ زَمِنًا، أَوْ بِهِ مَرَضٌ غَيْرُ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ، لَكِنْ لَهُ مَالُ يُمَكِنُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ [به مَنْ يَخُبُّ عَنْهُ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ]، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالُ، لَكِنْ بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ لِلطَّاعَة فِي أَنْ يَحُبُّ عَنْهُ، يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْمُرَهُ، إِذَا كَانَ يَعْتَمِدُ صِدْقَهُ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْحَبِّ الطَّاعَة فِي أَنْ يَكُنْ لَهُ مَالُ فِي الْعُرْفِ: فُلَانٌ مُسْتَطِيعٌ لِبِنَاءِ دَارٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفْعَلُهُ بِنَا لِاسْتِطَاعَة، وَيُقَالُ فِي الْعُرْفِ: فُلَانٌ مُسْتَطِيعٌ لِبِنَاءِ دَارٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفْعَلُهُ بِنَاهِ وأعوانه. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَة: لَا يَجِبُ الْحَجُّ بِبَذْلِ الطَّاعَةِ، وَعِنْدَ مَالِكِ: لا يجب على المغصوب فِي المُالِ (٢).

القول الثاني: ذهب بعض العلماء إلى عدم وجوب ذلك، وأنه ليس من الاستطاعة.

قال النووي يَخَلَتُهُ: وَقَالَ مَالِكُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْخَجِّ بِنَفْسِهِ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النحم: ٣٩] وبقوله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] وَهَذَا لَا

⁽١) المنتقى شرح الموطإ (٢/ ٢٦٩).

⁽٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٤٧٥).

يَسْتَطِيعُ، وَبِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا تَصِحُّ فيها النيابة مع القدرة، فكذا مع العجر كَالصَّلَاةِ (١٠).

قَالَ ابنَ قدامة تَعَلَّلهُ: وَقَالَ مَالِكُ: لَا حَجَّ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَطِيعَ بِنَفْسِهِ، وَلَا أَرَى لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عران: ١٩]. وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ، وَلِأَنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ لَا تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ، فَلَا تَدْخُلُهَا مَعَ الْعَجْزِ، كَالصَّوْمُ وَالصَّلَةِ (٢).

قال ابن العربي تعلقه: المُسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: إِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ مَغْصُوبًا لَمْ يَتَوجَّهُ عَلَيْهِ الْمُسِيرُ إِلَى الْحَجِّ بِإِجْمَاعٍ مِنْ الْأُمَّةِ؛ فَإِنَّ الْحَجَّ إِنَّمَا فَرَضَهُ الله عَلَى المُسْتَطِيعِ إِجْمَاعًا؛ وَالمُريضُ وَالمُغْصُوبُ لَا اسْتِطَاعَةَ هَمُّا؛ فَإِنْ رَوَوْا أَنَّ الصَّحِيحَ قَدْ تَضَمَّنَ عَنْ النَّبِيِّ وَالمُريضُ وَالمُغْصُوبُ لَا اسْتِطَاعَةَ هَمُّا؛ فَإِنْ رَوَوْا أَنَّ الصَّحِيحَ قَدْ تَضَمَّنَ عَنْ النَّبِيِّ وَالمُريضُ وَالمُخْصُوبُ لَا اسْتِطَاعَةَ هَمُّا؛ فَإِنْ وَوَوْا أَنَّ الصَّحِيحَ قَدْ تَضَمَّنَ عَنْ النَّبِي وَيُهُذَّ أَنَّ الْمُرَأَةُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَريضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الحُجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي وَيُهُ الشَّاعِيمُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِي عَنْهُ». وَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهُ: «أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكِ دَيْنٌ، أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: «فَدَيْنُ اللهُ أَحَقُ أَنْ يُقْضَى».

وَقَدْ قَالَ بِهَذَا الْحَدِيثِ جَمَاعَةٌ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَاخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَبَى ذَلِكَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمُالِكِيَّةُ، وَهُمْ فِيهِ أَعْدَلُ قَضِيَّةً؛ فَإِنَّ مَقْصُودَ الْحَدِيثِ الْحُثُّ عَلَى بِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَالنَّظُرُ فِي مَصَالِحِهِمْ دِينًا وَدُنْيَا، وَجَلْبُ الْمُنْفَعَةِ إِلَيْهِمَا جِبِلَّةً وَشَرْعًا فَإِنَّهُ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَالنَّظُرُ فِي مَصَالِحِهِمْ دِينًا وَدُنْيَا، وَجَلْبُ المُنْفَعَةِ إِلَيْهِمَا جِبِلَّةً وَشَرْعًا فَإِنَّهُ رَأًى مِنْ اللَّرْأَةِ انْفِعَالًا بَيِّنَا، وَطَوَاعِيَةً ظَاهِرَةً، وَرَغْبَةً صَادِقَةً فِي بِرِّ أَبِيهَا، وَتَأْسَفَتْ أَنْ تَفُوتَهُ بَرَكَةُ الْحُبِّ، وَيَكُونَ عَنْ ثَوَابِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ بِمَعْزِلٍ، وَطَاعَتْ بِأَنْ تَحُجَّ عَنْهُ؛ فَأَذِنَ لَمُ النَّبِيُّ وَيَكُونَ عَنْ ثَوَابِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ بِمَعْزِلٍ، وَطَاعَتْ بِأَنْ تَحُجَّ عَنْهُ؛ فَأَذِنَ لَمَا النَّبِيُ وَيَكُونَ عَنْ ثَوَابِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ بِمَعْزِلٍ، وَطَاعَتْ بِأَنْ تَحْجَ عَنْهُ؛ فَأَذِنَ لَمَا النَّبِيُ وَيَكُونَ عَنْ ثَوَابِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ بِمَعْزِلٍ، وَطَاعَتْ بِأَنْ تَحْبَ

وَكَأَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازَ حَجِّ الْغَيْرِ عَنْ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ مَالِيَّةٌ، وَالْبَدَنُ

⁽۱) المجموع (۷/ ۱۰۰) وقال كَنْلَتْهُ: وَالْجُوَابُ عَنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[الحمرة: ٣٩]: أَنَّهُ وَجَدَ مِنْ المُعْضُوبِ السَّعْيَ، وَهُوَ بَذْلُ المال والاستئجار، وعن قَوْله تَعَالَى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾[الحمران: ٩٧]: أَنَّ هَذَا مُسْتَطِيعٌ بِهَالِهِ، وَعَنْ الْقِيَاسِ عَلَى الصَّلَاةِ: أَنَّهَا لَا يَدْخُلُهَا المُالُ. وَالله أَعْلَمُ.

⁽٢) المغني لابن قدامة (٣/ ٢٢١).

وَإِنْ كَانَ لَا يَخْتَمِلُ النّيَابَةَ فَإِنَّ الْمَالَ يَحْتَمِلُهَا، فُرُوعِي فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ جِهَةُ الْمَالِ، وَجَازَتْ فِيهِ النّيَابَةُ. وقَدْ صَرَّحَ النّبِيُّ عَلِيْ بِجَوَازِ النّيَابَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمُوْضِع، وَضَرَبَ الْمُثَلُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيهَا دَيْنُ عَبْدٍ لَسَعَتْ فِي قَضَائِهِ، فَدَيْنُ الله أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ، إِنْ لَا يُلزَمُهَا تَخْلِيصُهُ مِنْ مَأْثُمِ الدّيْنِ وَعَارِ الإِقْتِضَاء، فَدَيْنُ الله أَحَقُّ بِالْقَضَاء؛ وَهَذِهِ كَانَ لَا يَلْزَمُهَا تَخْلِيصُهُ مِنْ مَأْثُمِ الدّيْنِ وَعَارِ الإِقْتِضَاء، فَدَيْنُ الله أَحَقُّ بِالْقَضَاء؛ وَهَذِهِ الْكَلِمةُ أَقْوَى مَا فِي الْجَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ دَيْنًا، وَلَكِنْ لَمْ يُرِدْ بِهِ هَذَا الشَّخْصَ الْكَلِمةُ أَقْوَى مَا فِي الْجَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ دَيْنًا، وَلَكِنْ لَمْ يُرِدْ بِهِ هَذَا الشَّخْصَ اللهُ إِنَّا أَرَادَ بِهِ دَيْنَ الله إِذَا وَجَبَ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ، وَالتَّطَوُّعُ بِهِ أَوْلَى مِنْ الله إِبْتِدَاءِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحُجَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِفَرْضٍ: مَا صَرَّحَتْ بِهِ الْمُرْأَةُ فِي قَوْلِمَا: "إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثُبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ»، وَهَذَا تَصْرِيحُ بِنَفْيِ الْوُجُوبِ وَمَنْعِ الْفَرِيضَةِ، وَلَا يَجُوزُ مَا انْتَفَى فِي أَوَّلِ اللهَ اَحَقُ أَنْ يَعْضَى لَيْسَ عَلَى الْجَدِيثِ قَطْعًا أَنْ يَثْبُتَ فِي آخِرِهِ ظَنَّا. يُحَقِّقُهُ أَنَّ دَيْنَ الله أَحَقُ أَنْ يُقضَى لَيْسَ عَلَى طَاهِرِهِ بِإِجْمَاعٍ؛ فَإِنَّ دَيْنَ الْعَبْدِ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ، وَبِهِ يُبْدَأُ إِجْمَاعًا لِفَقْرِ الْآدَمِيِّ وَاسْتِغْنَاءِ فَلَهِ مِنْ اللهِ تَعَلَى، فَيَتَعَيَّنُ الْعَرَضُ الَّذِي أَشَرْنَا إلَيْهِ، وَهُو تَأْكِيدُ مَا ثَبَتَ فِي النَّفْسِ مِنْ الْبِرِّ حَيَاةً وَمَوْتًا وَقُدْرَةً وَعَجْزًا. وَالله أَعْلَمُ (١).

قال ابن رشد تعلله: وَأَمَّا وُجُوبُهُ بِاسْتِطَاعَةِ النِّيَابَةِ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ، فَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ: أَنْ لَا تَلْزَمَهُ النِّيَابَةُ إِذَا اسْتُطِيعَتْ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهَا تَلْزَمُ، فَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِهِ الَّذِي عِنْدَهُ مَالْ يَقْدِرُ أَنْ يُحُجَّ بِهِ عَنْهُ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهَا تَلْزَمُ، فَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِهِ الَّذِي عِنْدَهُ مَالُ يَقْدِرُ أَنْ يُحُجَّ بِهِ عَنْهُ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ هُوَ بِبَدَنِهِ أَنْ يُحُجَّ عَنْهُ بِهَالِهِ وَبَدَنِهِ مِنْ أَخِ أَوْ يَقْدِرْ هُوَ بِبَدَنِهِ أَنْ يُحُجَّ عَنْهُ عَيْرُهُ بِهَالِهِ، وَإِنْ وُجِدَ مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ بِهَالِهِ وَبَدَنِهِ مِنْ أَخِ أَوْ قَرِيبٍ سَقَطَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَهِي التِي يَعْرِفُونَهَا بِالْمُعْضُوبِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَشْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ. الرَّاحِلَةِ.

وَكَذَلِكَ عِنْدَهُ: الَّذِي يَأْتِيهِ الْمُوْتُ، وَلَمْ يُحُجَّ، يَلْزَمُ وَرَثَتُهُ عِنْدَهُ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ مَالِهِ مِنَّ عَلَا عُجُجُّ بِهِ عَنْهُ. وَسَبَبُ الْخِلَافِ فِي هَذَا مُعَارَضَةُ الْقِيَاسِ لِلْأَثْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنَّ الْعِبَادَاتِ لَا يَنُوبُ فِيهَا أَحَدُ عَنْ أَحَدٍ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ بِاتِّفَاقٍ،

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣٧٨).

وَلَا يُزَكِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

الْأَثُرُ اللَّعَارِضُ لِهَذَا، فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسِ الْشُهُورِ، خَرَّجَهُ الشَّيْخَانِ، وَفِيهِ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَمْعَم قَالَتْ لِرَسُولِ الله ﷺ: يَا رَسُّولَ الله، فَرِيضَةُ الله فِي الحُبِّ عَلَى عِبَادِهِ الْمُرَأَةً مِنْ خَمْعَم قَالَتْ لِرَسُولِ الله ﷺ: يَا رَسُّولَ الله، فَرِيضَةُ الله فِي الْحُبِّ عَلَى عَبَادِهِ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاع. فَهَذَا فِي الْحَيِّ.

وَأَمَّا فِي الْمِيِّ فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ جُهَيْنَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّالِهُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنْ أُمِّي نَذَرَتِ الحُبَّ، فَهَاتَتْ، أَفَأَحُبُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ؟ دَيْنُ الله أَحَقُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ؟ دَيْنُ الله أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ». وَلَا خِلَافَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ أَنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْغَيْرِ تَطَوُّعًا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي وُقُوعِهِ فَرُضًا (١).

قال الشنقيطي يَعْمَلِهُ: وَأَمَّا مَا يُسَمُّونَهُ المُسْتَطِيعَ بِغَيْرِهِ فَهُوَ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ مِنْهُمَا: هُوَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ، لِكَوْنِهِ زَمِنًا، أَوْ هَرِمًا وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَكَنَّهُ لَهُ مَالٌ يَدْفَعُهُ إِلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْحُجُّ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ بِغَيْرِهِ، وَلَكِنَّهُ لَهُ مَالٌ يَدْفَعُهُ إِلَى أَنَّهُ مَسْتَطِيعٌ بِغَيْرِهِ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُوم الْآيَةِ؟ مَسْتَطِيع بِالنَّظَرِ إِلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي عُمُوم الْآيَةِ؟

وَبِالْقُوْلِ الْأَوَّلِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ؛ فَيَلْزَمُهُ عِنْدَهُمْ أُجْرَةُ أَجِيرٍ يَحُجُّ عَنْهُ بِشَرْطِ أَنْ يَجِدَ ذَلِكَ بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ. قَالَ النَّووِيُّ: وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَلِي طَالِبِ، وَالْحُسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْدُ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَدَاوُدُ. وَقَالَ مَالِكُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْحُجِّ بِنَفْسِهِ، وَدَاوُدُ. وَقَالَ مَالِكُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْحُجِّ بِنَفْسِهِ، وَالْحَرَبُ بَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿ السَمِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٨٥).

مِنْهَا: مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِم، عَنِ ابْنِ جُرَيْح، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الْبُنُ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ مَنْ خَثْعَمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله عَلَيْهُ، إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ الْوَدَاعِ قَالَ: «نَعَمْ». وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْوَدَاعِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أَحُجَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَفِي رِوَايَةٍ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَشْخُ كَبِيرًا لَا وَيُولِ وَايَةٍ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا وَمَا لَا الرَّاحِلَةِ، أَفَا كُبِيرًا لَا الْهَاسُ فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَشْخُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَا مُحْجَ عَنْهُ ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (''.

مسألة: حج الإنسان عن غيره قبل أن يحج عن نفسه

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: لا يجوز له أن يحج عن غيره قبل حجه عن نفسه. واستدلوا على ذلك بها روى أصحاب السنن عن ابن عباس: أن النبي على الله السمع رجلاً يقول: ليك عن شبرمة. قال: «حججت عن نفسك؟» قال: لا. قال: «حج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة» (۲).

⁽١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤/ ٣١٩).

⁽۲) معلول: أخرجه أبو داود (۱۸۱۱)، وابن ماجه (۲۹۰۳)، والدارقطني (۲/ ۲٦۸ – ۲۷۰)، وأبو يعلى (۲/ ۲۶۵)، وابن عدي في الكامل (۲/ ۲۸۹) وغيرهم من طريق عبدة بن سليهان، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعًا. ووجه آخر عن عبدة بإسقاط عزرة. وتوبع عبدة بن سليهان؛ تابعه محمد بن مبشر، ولكن الراوي عنه حميد بن الربيع، وهو كذاب، وتابعه محمد بن عبد الله الأنصاري، وأبو يوسف القاضي، وأبو يعلى في مسنده. وخالفهم محمد بن جعفر، والحسن بن صالح، وعبد الوهاب بن عطاء، فأوقفوه، إلا أن عبد الوهاب أسقط عزرة من السند.

وخولف ابن أبي عروبة؛ خالفه عمرو بن الحارث، فرواه عن قتادة: أن سعيدًا حدثه عن ابن عباس موقوفًا. وهذا وهم؛ فإن قتادة لم يسمع من سعيد. وأعل السند بثلاث علل (١) عدم تصريح قتادة (٢) والاختلاف في عزرة، هل هو ابن يحيى أم هو ابن عبد الرحمن أم هو ابن تميم؟

قال الشافعي تختنه: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا نُسِبَ إِلَى عِلْم بِبَلَدٍ يُعْرَفُ أَهْلُهُ بِالْعِلْم خَالَفَنَا فِي أَنْ يُحْجَّ عَنْ الْمُرْءِ إِذَا مَاتَ الْحَجَّةَ الْوَاجِبَةَ عَنْهُ إِلّا بَعْضُ مَنْ أَدْرَكُنَا بِاللّدِينَةِ، وَأَعْلَامُ أَهْلِ اللّهِ عَلَى مُسَنَّةِ رَسُولِ الله عَلَى، ثُمَّ أَمَرَ عَلِيُّ أَهُلِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عَبَّس بِهِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَنْهُ، وَابْنُ الْمُسَيّب، ابْنُ أَي طَالِبٍ وَابْنُ الْمُسَيّب، وَابْنُ الْمُسَيّب، وَابْنُ الْمُسَيّب، وَاللّذِي قَالَ: لَا يُحَبُّجُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، قَالَهُ، وَقَدْ رُوي عَنْ النَّبِيِّ عَنْهُ مِنْ شَلَاثُة وَكُرْ وَلِكَ : أَنَّهُ أَمَرَ بَعْضَ مَنْ سَالَهُ أَنْ وَجُوهٍ سِوى مَا رَوى النَّاسُ عَنْ النَّبِيِّ عَلَى مَا النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى اللّهُ عَنْ عَرْهِ وَلِهِ بِأَنَّ عَمْرَ فَالْ بَعْضُ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ بِأَنَّ يَحْمَرَ قَالَ: لَا يُحَبُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ. وَهُو يَرُوي عَنْ النَّبِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ ثَلَاثَةً وَسِتِينَ حَدِيثًا يُخْصُ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ بِأَنَّ يُحْمَر قَالَ: لَا يُحَبُّ أَحَدُ عَنْ أَلْبَي عَلَى اللّبَي عَنْ الْبَي عَمْرَ فَلَا بَعْضُ مَنْ قَالَ بِعَنْ الْبَي عَمْرَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ عَنْ الْبَي عَمْرَ فَلَكُ اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى وَاللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ عَيْرُونَ فَيهُ السَّنَةُ فِي السَّنَةُ فِي اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ الللهُ الللهُ عَلَى الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الل

الأول والثاني ثقة، والثالث فيه ضعف (٣) وأعل بالوقف، وقال العيني: ورواية همام عن قتادة موقوفاً قاله في شرح البخاري، ولم أقف لروايته على سند. ورواه أبو قلابة عن ابن عباس موقوفاً، كما عند ابن أبي شيبة (١٣٣٧) ، والشافعي في المسند (٤٩٦، ١٦٧٤) ، ولكن أبا قلابة لم يسمع من ابن عباس، ورواه طاوس عن ابن عباس مرفوعاً، كما عند الدارقطني (٢/ ٢٦٨) وفي السند إليه الحسن بن عهارة، متروك الحديث، ورواه ابن جريج، وتابعه ابن أبي ليلي، عن عطاء مرسلا، كما عند ابن أبي شيبة (١٣٣٨) ، والبيهقي (١٤٦٨) ، ووصله ابن أبي ليلي في وجه آخر عن عائشة مرفوعاً، كما عند أبي يعلى (٤٦٧)، رواه عنه هشيم، وقد صرح بالتحديث. والأول المرسل عائشة مرفوعاً، كما عند أبي يعلى (٤٦٧)، رواه عنه هشيم، وقد صرح بالتحديث. والأول المرسل أصح، كما رجحه الدارقطني والبيهقي وغيرهما. روي عن عطاء عن ابن عباس من عدة طرق، كما ضعيفة، أسلمها طريق حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء به، كما عند الطبراني في الصغير (٦٣٠). وقال: لم يروه عن عمرو إلا حماد، ولا عن حماد إلا يزيد؛ تفرد به عبد الرحمن ابن خالد.

مَا لَا يَسَعُ عَالِمًا؟ وَالله أَعْلَمُ^(١).

قال الماوردي تَعَالَثُهُ: وَهُذَا كَمَا قَالَ: لَيْسَ لِمَنْ لَمْ يُؤَدِّ فَرْضَ الْحُجِّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، سَوَاءٌ أَمْكَنَهُ الْحُجُّ أَمْ لَا. وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ أَبُو حنيفة وَمَالِكُ: يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ جَازَهُ وَاللَّهُ وَلِيكَانِ الْحَجْ عَلْمُ عَبَادِهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْحًا كَبِيرًا، فَهَلْ تَرَى أَنْ أَحُجَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَفِيهِ دَلِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ، تَقَدُّمَ حَجِّهَا عَنْ نَفْسِهَا.

وَالنَّانِي: أَنَّهُ شَبَّهُ قَضَاءَ الْحُجِّ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ، وَبِرَوَايَةِ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي عَنْ نُبَيْشَة، فَقَالَ: «حُجَّ عَنْ نبيشة، ثُمَّ حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ» وَهَذَا نَصُّ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةً تَدْخُلُهَا النيّابَةُ، فَجَازَ أَنْ يَفْعَلَهَا عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا مِثْلُهَا كَالزَّكَاةِ. وَدَلِيلُنَا رَوَايَةُ أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي عَنْ شبرمة، فَقَالَ لَهُ: «أَحَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكً؟» قَالَ: لَا قَالَ: لا قَالَ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ».

وَرَوَى عَطَّاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي عَنْ شبرمةٍ، فَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ فَلَبِّ عَنْهُ، وَإِلَّا فَلَبِّ عَنْ نَفْسِكَ».

فَأَمَرُهُ أَنْ يُقَدِّمَ حَجَّ نَفْسِهِ عَلَى حَجِّ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا الْحَبَرُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَدِ انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِنَقْلِهِ إِلَى نَفْسِهِ، وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِكُمْ؛ لِأَنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِحْرَامَ قَدِ انْعَقَدَ عَنْهُ لَا عَنْ غَيْرِهِ.

قِيلَ: إِنَّمَا أَمَرَهُ أَنْ يَنْقُلَ التَّلْبِيَةَ لَا الْإِحْرَامَ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «إِنْ كُنْتَ حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ »(٢). نَفْسِكَ فَلَبِّ عَنْ نَفْسِكَ »(٢).

الأم للشافعي (٢/ ١٢٥).

⁽٢) الحاوي الكبير (٤/ ٢١).

قال النووي تعتله: قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ: لَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ أَوْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ - إِذَا أَوْجَبْنَاهَا - أَوْ عَجْةُ قَضَاءٍ أَوْ نَذْرٍ أَنْ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا لَمِنْ عَلَيْهِ عُمْرَةُ الْإِسْلَامِ - إِذَا أَوْجَبْنَاهَا - أَوْ عُمْرَةُ قَضَاءٍ أَوْ نَذْرٍ أَنْ يَعْتَمِرَ عَنْ غَيْرِهِ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا، فَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عَمْرَةُ قَضَاءٍ أَوْ نَذْرٍ أَنْ يَعْتَمِرَ عَنْ غَيْرِهِ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا، فَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ لَا عَنْ الْغَيْر. هَذَا مَذْهَبُنَا، وبه قال أبن عباس، والأوزاعي، وأحمد، عَنْ نَفْسِهِ وَلَا غَيْرِهِ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ قَالَ: وإسحق. وَعَنْ أَحْدَ رَوَايَةٌ: أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا غَيْرِهِ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ قَالَ: يَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ عَنْ الْغَيْر، ثُمَّ يَنْقَلِبُ عَنْ نَفْسِهِ (١).

سئل الإمام أحمد يَعْتَشُهُ: لَا يحبِّ عَن الْغَيْرِ حَتَّى يحبِّ عَن نَفسه

٧٠٦ – قلت: مَا تَقُول فِي رجل لم يحجّ عَن نَفسه أيج عَن غَيره؟ وَمَا جَاءَ عَن النّبِي عَلَيْهِ أَنه قَالَ: «حج عَن نَفسك، ثمّ احجج عَن شبرمَة» وَمَا سَأَلت الخثعمية: إِن أَبي شَيْعٍ كَبِير أَفاحج عَنهُ؟ فَقَالَ: «نعم» فَقَالَ: لَا يحجّ عَن أحد حَتَّى يحجّ عَن نَفسه، وقد بَين ذَلِك النّبِي عَلَيْهِ. فَقَالَ: «أحجج عَن نَفسك، ثمّ احجج عَن شبرمَة»، وحَديث ابْن عَبّاس إِذْ قَالَت المُرْأَة: يَا رَسُول الله، إِن أبي شيخ كَبِير لَا يسْتَمْسك على الرحل، أَفاحج عَنهُ؟ قَالَ: «نعم، حجي عَن أَبِيك» وَهُوَ جَلَة لم تبين حجت أَو لم تحجي؟ ".

قال ابن قدامة تخلفه: (وَمَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، رَدَّ مَا أَخَذَ، وَكَانَتْ الْحَجَّةُ عَنْ نَفْسِهِ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ فَعَلَ وَقَعَ إِحْرَامُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ. وَبِهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقً.

وقال أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ: يَقَعُ الْحَجُّ بَاطِلًا، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَنْهُ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ اَبْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ شَرْطِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ تَعْيِينُ النَّيَّةِ، فَمَتَى نَوَاهُ لِغَيْرِهِ، وَلَمْ يَنْوِ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ، كَذَا الطَّوَافُ حَامِلًا لِغَيْرِهِ، لَمْ يَقَعْ عَنْ نَفْسِهِ.

وقال الحُسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمَالِكٌ، وَأَبُو

⁽١) المجموع شرح المهذب (٧/ ١١٨).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٢/ ١٣٩).

حَنِيفَةَ: يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ. وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ مِثْلُ ذَلِكَ. وَقَالَ النَّوْرِيُّ: إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْحُجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ فَشِهِ حَجَّ عَنْ فَشِهِ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الْحَجَّ مِمَّا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، فَجَازَ أَنْ يُؤَدِّيهُ عَنْ نَفْسِهِ، كَالزَّكَاةِ.

وَلَنَا، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: «لَبَيْكَ عَنْ شُبْرُمَةً. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ شُبْرُمَةُ؟» قَالَ: قَرِيبٌ لِي. قَالَ: «هَلْ حَجَجْت قَطُّ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِك، ثُمَّ أُحْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ». رَوَاهُ الْإِمَامُ قَطُّ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِك، ثُمَّ أُحْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُد، وَابْنُ مَاجَهْ، وَهَذَا لَفْظُهُ. وَلِآنَهُ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْحُجِّ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَمْ يَقَعْ عَنْ الْغَيْرِ، كَمَا لَوْ كَانَ صَبِيًّا.

وَيُفَارِقُ الزَّكَاةَ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنُوبَ عَنْ الْغَيْرِ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهَا، وَهَاهُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَنُوبَ عَنْ الْغَيْرِ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهَا، وَهَاهُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ الْغَيْرِ مَنْ شَرَعَ فِي الْحُجِّ قَبْلَ إِثْمَامِهِ، وَلَا يَطُوفَ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَطُفْ عَنْ نَفْسِهِ. إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّ عَلَيْهِ رَدَّ مَا أَخَذَ مِنْ النَّفَقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ الْحَجُّ عَنْهُ، فَأَشْبَهَ مَا لُوْ لَمْ يَحُجُّ (١).

قَالُ البَّعُوي تَعْلَلْهُ: أَمَّا الإِسْتِطَاعَةُ بِالْغَيْرِ: هُوَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ عَاجِزًا بِنَفْسِهِ، بِأَنْ كَانَ زَمِنًا أَوْ بِهِ مَرَضٌ غَيْرُ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ، لَكِنْ لَهُ مَالُ يُمَكِنُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ، كَانَ زَمِنًا أَوْ بِهِ مَرَضٌ غَيْرُ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ، لَكِنْ بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنَبِيُّ الطَّاعَة فِي أَنْ يَجْبُ عَنْهُ، يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَأْجِرَ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالُ لَكِنْ بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنِبِيُّ الطَّاعَة فِي أَنْ يَجْبُ عَنْهُ، يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْمُرَهُ إِذَا كَانَ يَعْتَمِدُ صِدْقَهُ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْحُجِّ [يَتَعَلَّقُ] بِالإسْتِطَاعَةِ، وَيُقَالُ فِي الْعُرْفِ: فُلَانٌ مُسْتَطِيعٌ لِبِنَاءِ دَارٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّ كَانَ لَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّ كَانَ لَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ،

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَجِبُ الْحَجُّ بِبَذْلِ الطَّاعَةِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ: لَا يَجِبُ عَلَى المُعْضُوبِ في المَّالِ.

وَحُجَّةُ مَنْ أَوْجَبَهُ مَا أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ السَّرَخْسِيُّ، أَخْبَرَنَا زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ السَّرَخْسِيُّ، أَخْبَرَنَا زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُصْعَبٍ، عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢٣٥).

ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ الله عَلَيْهُ فَجَاءَتُهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَنْعَمَ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ الله، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ الله، إِنَّ رَسُولُ الله، إِنَّ وَسُولُ الله، إِنَّ وَسُولُ الله عَلَيْهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» (۱).

قال البغوي تَعْلَقُهُ: قَالَ الإِمَامُ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّرُورَةَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، سُئِلَ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي أَوْفَى عَنِ الرَّجُلِ لَمْ يَحُجَّ: أَيْسْتَقْرِضُ للحَجَّ؟ فَقَالَ: لَا، وَهُوَ قَوْلُ الأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ.

وَفِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الصَّرُورَةَ عَنْ غَيْرِهِ يَنْقَلِبُ عَنْ فَرْضِ نَفْسِهِ، وَهُوَ قَوْلُ هَؤُلاءِ^(٢).

قال الخطابي كتلفه: قلت: فيه من الفقه: أن الصرورة لا يحج عن غيره حتى يحج عن نفسه، جائز، وفيه: أن عن نفسه، جائز، وفيه: أن من أهل بحجتين لم يلزمه إلا واحدة، ولو كان لاجتهاع وجوبها مساغ في وقت واحد، لأشبه أن يجمع عليه الأمرين؛ فدل على أن الإحرام لا ينعقد إلا بواحدة (٣).

القول الثاني: قالوا بجواز ذلك، واستدلوا على ذلك بها أخرجه البخاري ومسلم عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ مَنْ قَالَ: كَانَ الفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ الله عَلَيْ، فَجَاءَتِ امْرَأَةُ مِنْ خَثْعَمَ، فَجَعَلَ الفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، يَصْرِفُ وَجْهَ الفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الحَجِّ الفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الحَجِّ الفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الآخِر، فَقَالَتْ: عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ (١٠).

⁽١) تفسير البغوي - طيبة (٢/ ٧٣).

⁽٢) شرح السنة للبغوي (٧/ ٣١).

⁽٣) معالم السنن (٢/ ١٧٢).

⁽٤) البخاري (١٥١٣)، (١٣٣٤).

قال الخطابي كَالله: قلتُ: في هذا الحديث بيان جواز حج الإنسان عن غيره حيًا وميتًا، وأنه ليس كالصلاة والصيام وسائر الأعمال البدنية التي لا تجري فيها النيابة، وإلى هذا ذهب الشافعي.

وكان مالك لا يرى ذلك، وقال: لا يجزئه إن فعل، وهو الذي روى حديث ابن عباس، وكان يقول في الحج عن الميت: إن لم يوص به الميت، إن تصدق عنه وأعتق، أحب إلي من أن يحج عنه. وكان إبراهيم النخعي وابن أبي ذئب يقولان: لا يحج أحد عن أحد. والحديث حجة على جماعتهم.

قلت: وفيه دليل على أن فرض الحج يلزم من استفاد مالًا في حال كبره وزمانته، إذا كان قادرًا به على أن يأمر غيره، فيحج عنه، كما لو قدر على ذلك بنفسه. وقد يتأول بعضهم قولها: إن فريضة الله أدركت أبي شيخًا، فقال: معناه: أنه أسلم، وهو شيخ كبير (١).

قال السرخسي تخالله: (قَالَ): وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُحِجَّ رَجُلًا عَنْ نَفْسِهِ، فَأَحَبُّ إِنَّ أَنْ يُحِجَّ رَجُلًا قَدْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنّهُ أَبْعَدُ عَنْ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ - رَحِمَهُمْ الله تَعَالَى - وَلِمَانَهُ أَهْدَى فِي إِقَامَةِ أَعْهَالِ الْحُجِّ لِصَيْرُورَتِهَا مَعْهُودَةً عِنْدَهُ، فَإِنْ أَحَجَّ صَرُورَةً عَنْ نَفْسِهِ يَجُوزُ عِنْدَنَا. وَعَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ يَحْلَلُهُ: لَا يَجُوزُ، وَيَكُونُ حَجُّ الصَّرُورَةِ عَنْ نَفْسِهِ لَا عَنْ الْآمِرِ. وَحُجَّتُهُ مَا رُوِي عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يُلبِي عَنْ شُبرُمَةً، نَفْسِهِ لَا عَنْ الْآمِرِ. وَحُجَّتُهُ مَا رُوي عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يُلبِي عَنْ شُبرُمَةً، فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «حُجَّ عَنْ شُبرُمَةَ؟» فَقَالَ: أَخْ لِي أَوْ صَدِيقٌ لِي، فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ عَنْ شُبرُمَةَ». وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَنْ أَبْيَهَا، وَلَمْ يَسْتَفْسِرُ أَنْهَا حَجَّتُ عَنْ أَبْلِهُ عَيْقَةً عَنْ أَبْعَلَهُ عَلْ أَنْ تَعُجَّ عَنْ أَبِيهَا، وَلَمْ يَسْتَفْسِرْ أَنْهَا حَجَّتُ عَنْ فَشِهَا أَوْ لَا.

وَفِي الْحَدِيثِ الْأَخِيرِ تَعَارُضُ، فَقَدْ رُوِيَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي عَنْ نُبَيْشَةَ، فَقَالَ: «إِذَا حَجَجْت عَنْ نُبَيْشَةَ، فَحُجَّ عَنْ نَفْسِك» «مَنْ نُبَيْشَةَ؟»، فَقَالَ: هإذَا حَجَجْت عَنْ نُبَيْشَةَ، فَحُجَّ عَنْ نَفْسِك» وَتَأْوِيلُ الْحُدِيثِ الْأَخِيرِ أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ لَمْ يُحْرِمْ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيمِ لِلْكَيْفِيَّةِ فِي

معالم السنن (٢/ ١٧١).

التَّلْبِيَةِ عَنْ الْغَيْرِ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِأَنْ يَبْدَأَ بِالْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ، وَبِهِ نَقُولُ، أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَوَّلًا(١).

الدليل الثاني: ما رواه الزهري قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «ثَلَاثُ سُنَّةٌ عَلَيَّ أَجُرُهُنَّ، يَعْنِي: مِنْ عَظِيمَةٍ: المُنِيحَةُ وَالْأُضْحِيَّةُ، وَالرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ لَمْ يَحُجُّ

🕸 وهذه بعض الآثار عن الصحابة والتابعين:

أثر على بن أبي طالب ﷺ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا «كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَحُجَّ الصَّرُورَةُ عَنِ الرَّجُلِ»(٣).

أثر مجاهد يخلشه:

عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ، وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ قَطُّ قَالَ: «يُجْزِي عَنْهُ وَعَنْ صَاحِبِهِ الْأَوَّلِ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: الصَّرُورَةُ: الَّذِي لَمْ يَحُجَّ قَطَّ^(١).

أثر الحسن البصري تعلله:

عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحُسَنِ، فِي الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ يَحُجَّ قَطُّ، قَالَ: «يُجْزِئُهُ» (٥).

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/ ١٥١).

⁽٢) مُرَسَلُ مِن أَضَعَفُ المُراسِيلِ: أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٤٧٣) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وهذا من مراسيل الزهري.

⁽٣) مُنقَطَّع: أُخرِجُه ابن أَبي شيبة (٣/ ١٩٤) قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَلِيًّا. ومحمد بن علي بن الحسين لم يسمع من علي بن أبي طالب.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شَيبة (٣/ ١٩٤) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وعمر بن ذر يروى عن مجاهد أحاديث منكرة، وهذا ليس محلها.

⁽٥) صَحَيْح: أَخْرَجُهُ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفُهُ (٣/ ٤١٤) قَالَ: نَا وَكِيْعٌ، عَنْ شُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحُسَن. وسنده صحيح.

وجه أخر عن الحسن البصري:

عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحُسَنِ: "أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَحُجَّ الصَّرُورَةُ عَنِ الرَّجُلِ "(١).

□ أثر سعيد بن المسيب كقلقة:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: ﴿إِنَّ الله تَعَالَى لَوَاسِعٌ لَهُمَا جَمِيعًا ۗ (٢).

قال البغوي تخلفه: وَفِي الحُدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يُحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ المُحْجُوجُ عَنْهُ عَاجِزًا عَنْ أَدَائِهِ بِنَفْسِهِ، بِأَنْ كَانَ مَيِّتًا، أَوْ حَيًّا بِهِ عِلَّةٌ لَا يُرْجَى زَوَالْهَا مِنْ زَمَانَةٍ، أَوْ كِبَرِ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْحَجَّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ. وَذَهَبَ مَالِكٌ، وَالثَّافِعِيِّ. وَالشَّافِعِيِّ. وَالثَّافِعِيِّ. وَالثَّافِعِيِّ. وَالثَّافِعِيْ مَعَهُ الْحَجُوزُ عَنِ اللَّيِّ عِنِ الْحَيِّ الْعَاجِزِ، وَقَالَ مَالِكُ: إِنَّمَا يُحَجُّ عَنِ اللَّيْتِ إِذَا أَوْصَى بِهِ، وَإِذَا أَوْصَى يُقْضَى مِنَ وَيَجُوزُ عَنِ اللَّيْتِ، وَقَالَ مَالِكُ: إِنَّمَا يُحَجُّ عَنِ اللَّيْتِ إِذَا أَوْصَى بِهِ، وَإِذَا أَوْصَى يُقْضَى مِنَ النَّخَعِيِّ ، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: لَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَيُرْوَى عَنِ النَّخَعِيِّ الْتَخْعِيُّ، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: لَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَيُرْوَى عَنِ النَّخَعِيِّ مِثَلُ قَوْلِ مَالِكٍ (٣).

قال ابن عبد البر تخلفه: في هَذَا الْحُدِيثِ الْحُجُّ عَنِ الْيُّتِ، وَفِي هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ قَدْ ذَكَرْنَا أَكْثَرَهَا فِي التَّمْهِيدِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنْ لَا تُقْضَى الصَّلَاةُ عَنْ حَيٍّ وَلَا مَيْتٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي الصِّيَامِ لِإِخْتِلَافِ الْآثَارِ فِي ذَلِكَ. وَالله أَعْلَمُ. فَفِي هَذَا الْحُدِيثِ مَعَ إِيجَابِ الْحُجِّ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ بِهَالِهِ وضعف عن إقامته ببدنه جواز حج الرَّجُلِ عَنْ غَيْرِهِ، وَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ: فَقَالَ الْحُسَنُ بْنُ صَالِح بْنِ حَيِّ: لَا يَحُجُّ أَحَدُ عَنْ أَحَدٍ إِلَّا عَنْ مَيِّ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَام، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: لِلصَّحِيحِ أَنْ يَأْمُر مَنْ يَحُجَّ عَنْهُ يَكُونُ ذَلِكَ فِي ثُلْثِهِ، وَإِنْ تَطَوَّعَ رَجُلٌ بِالْحَجِّ عَنْهُ بَعْدَ الْمُوْتِ أَجْزَاهُ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يُؤَاجِرَ أَحَدٌ نَفْسَهُ فِي الْحَجِّ،

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٩٤) قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحُسَنِ. ورواية هشام عن الحسن فيها مقال.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٩٤) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ. وسنده صحيح.

⁽٣) شرح السنة للبغوي (٧/ ٢٦).

وَقَوْلُ الثَّوْرِيِّ نَحْوُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.

قال سُفْيَانُ الْتُوْرِيِّ: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، وَلَمْ يَحُجَّ، فَلْيُوصِ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ، فَإِنْ هُوَ لَمْ يُوصِ، فَحَجَّ عَنْهُ وَلَدُ كَانَ يُسْتَحَبُّ لِذِي يُوصِ، فَحَجَّ عَنْهُ وَلَدُهُ، فَحَسَنُ ؛ فَإِنَّمَا هُوَ دَيْنٌ يَقْضِيهِ، قال: وَقَدْ كَانَ يُسْتَحَبُّ لِذِي الْقَرَابَةِ أَنْ يُحُجَّ عَنْ قَرَابَتِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا قَرَابَةَ لَهُ فَمَوَالِيهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَوَالِي، فَإِنَّ ذَلِكَ الْقَرَابَةِ أَنْ يُحُبُّ عَنْ قَرَابَتِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا قَرَابَةَ لَهُ فَمَوَالِيهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَوَالِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُسْتَحَبُّ، فَإِنْ أَحَجُّوا عَنْهُ رَجُلًا تَطَوُّعًا فَلَا بَأْسَ.

قال سُفْيَانُ: وَإِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ، فَلْيُحَجَّ عَنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِرَجُلٍ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَحُجَّ عن نفسه.

وقال ابن أَبِي لَيْلَى، والْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ: يُحَجُّ عَنِ الْمَيِّتِ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهِ، وَكِيْزِيهِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

وقال مَالِكٌ: يَجُوْزُ أَنْ يَحُجَّ عَنِ الْمَيِّتِ مَنْ َلَمْ يَحُجَّ قَطُّ، وَلَكِنَّ الاِخْتِيَارَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ والْأَوْزَاعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ،وَقَالَ: لَا يَحُجُّ عَنِ المُيِّتِ إِلَّا مَنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ (۱).

مسألة حج المرأة عن الرجل

ذهب جمهور العلماء إلى جواز حج المرأة عن الرجل، ولم يخالف في ذلك إلا الحسن ابن صالح، واستدلوا على ذلك.

قال البخاري رحمه الله: بَابُ حَجِّ المُرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ.

ثم ساق بسنده عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ هُ ، قَالَ: كَانَ الفَضْلُ رَدِيفَ النَّبِيِّ عَيَّاهِ فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ، فَجَعَلَ الفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ عَيَّاهُ فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ، فَجَعَلَ الفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ عَيَّاهُ يَعْمُ عَصْرِفُ وَجُهَ الفَضْلِ إِلَى الشِّقِّ الآخِرِ، فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَي شَيْخًا كَبِيرًا لاَ يَشْبُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الوَدَاع (٢٠).

وكذلك بوب النسائي(٥/ ١١٨): حَجُّ المُرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ، وبوب أبن حبان (٩/

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٦٧).

⁽٢) البخاري (١٨٥٥) ومسلم (١٣٤٤).

٣٠٩): ذكر إباحة حج المرأة عن الرجل ضد قول من كره.

قال ابن المنذر كَتَلَثُهُ: وأجمعوا على أن حج الرجل عن المرأة، والمرأة عن الرجل؛ يجزئ، وانفرد الحسن بن صالح؛ فكره ذلك(١٠).

قال القرطبي يَخلَته: وَحَدِيثُ الْخَثْعَمِيَّةِ أَخْرَجَهُ الْأَئِمَّةُ، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى الْحَسَنِ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَجُّ الْمُرْأَةِ عَنِ الرَّجُل^(٢).

قال البغوي تَخَلَّلُهُ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَجَّ المُرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ يَجُوزُ، وَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لأَنَّ المُرْأَةَ تَلْبَسُ فِي الإِحْرَامِ مَا لَا يَلْبَسُهُ الرَّجُلُ، فَلا يَحُجُّ عَنْهُ إِلا رَجُلٌ مِثْلُهُ (٣).

قال ابن بطال كتشه: وأما قول البخارى في الترجمة: والرجل يحج عن المرأة وأدخل حديث المرأة التي سألت النبي على عن ذلك، فكان ينبغى أن يقول: والمرأة تحج عن المرأة. فالجواب عن ذلك: أن النبي على خاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء، وهو قوله: «اقضوا الله»، وهذا يصح للمذكر والمؤنث، ولا خلاف في حج الرجل عن المرأة، والمرأة عن الرجل، إلا الحسن ابن صالح، وسأذكر قوله في الباب بعد هذا - إن شاء الله - (1).

قال ابن عبد البر عَدِّلَهُ: وَفِي حَدِيثِ الْخُثْعَمِيَّةِ حَدِيثِ مَالِكٍ هَذَا رَدُّ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيِّ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ الْمُرْأَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَحُجَّ عَنِ الرَّجُلِ. وَهُوَ حُجَّةٌ لَمِنْ أَجَازَ ذَلِكَ (٥).

قال ابن حجر تَخَلَّلهُ: وَأَجَابِ ابن بَطَّالٍ بِأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ خَاطَبَ الْمُوْأَةَ بِخِطَابٍ دَخَلَ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَهُوَ قَوْلُهُ: «اقْضُوا الله»، قَالَ: وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ حَجِّ الرَّجُلِ

⁽١) الإجماع لابن المنذر (ص: ٦٠).

⁽٢) تفسير القرطبي (٤/ ١٥٢).

⁽٣) شرح السنة للبغوي (٧/ ٢٧).

⁽٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٥٢٥).

⁽٥) الاستذكار (٤/ ١٦٨).

عَنِ الْمُرَّاةِ وَالْمُرَّاةِ عَنِ الرَّجُلِ، وَلَمْ يُخَالِفْ فِي جَوَازِ حَجِّ الرَّجُلِ عَنِ المُرْأَةِ وَالمُرْأَةِ عَنِ المُرَّأَةِ وَالمُرْأَةِ عَنِ المُرَّأَةِ وَالمُرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ إِلَّا الْحُسَنُ بْنُ صَالِح (١).

□ وإليك أقوال أصحاب المذاهب رحمهم الله:

قال السرخسي كَاللهُ وَإِنْ أَحَجُّوا عَنْهُ امْرَأَةً، فَإِنَّهُ يُجْزِيهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحُثْعَمِيَّةَ حِينَ اسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ اللهُ ﷺ فِي أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا، أَذِنَ لَهَا فِي ذَلِكَ، وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ مِنْهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِحْجَاجُ المُرْأَةِ عَنْ الرَّجُلِ، وَقَدْ أَسَاءُوا فِي ذَلِكَ لِنُقْصَانِ حَالِ النِّسَاءِ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ حَتَّى إِنَّ المُرْأَةَ تَلْبَسُ الْخِيطَ فِي إِحْرَامِهَا، وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا النِّسَاءِ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ حَتَّى إِنَّ المُرْأَةَ تَلْبَسُ الْخِيطَ فِي إِحْرَامِهَا، وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ، وَلَا تَرْمُلُ فِي الطَّوَافِ، وَلَا تَسْعَى فِي بَطْنِ الْوَادِي، وَتَتْرُكُ طَوَافَ الصَّذِرِ بِالتَّلْبِيَةِ، وَلَا تَرْمُلُ فِي الطَّوَافِ، وَلَا تَسْعَى فِي بَطْنِ الْوَادِي، وَتَتْرُكُ طَوَافَ الصَّذِرِ بِالتَّلْبِيَةِ، وَلَا ضَرُورَةَ لَهُمْ فِي إِحْجَاجِهَا عَنْ اللَّيْتِ؛ لِأَنَّ فِيمَنْ يَحُجُّ عَنْ الرِّجَالِ بِعُدْرِ الْحَيْضِ، وَلَا ضَرُورَةَ لَهُمْ فِي إِحْجَاجِهَا عَنْ اللَّيْتِ؛ لِأَنَّ فِيمَنْ يَحُجُّ عَنْ الرِّجَالِ كَثُورُ الْمُهُونِ الْوَالِي الْمَاسُ الْمَاسُ الْمَاسُ الْمُولِي الْمُولِي اللَّهُ فِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُنْ الْمَاسُ الْمَلْوَافِ الْمَاسُ الْمَاسُ الْهَالَةِ عَلَى اللَّهُ الْمُؤَلِقُ وَلَا ضَرُورَةً هَمْ فِي إِحْجَاجِهَا عَنْ اللَّيْتِ؛ لِأَنَّ فِيمَنْ يَحُبُّ عَنْ الرِّجَالِ كَثُورَا الْمُؤْمِ

قال الشافعي تَعْلَقُهُ: وَإِذَا أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ الْخَنْعَمِيَّةَ أَنْ ثَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا، وَرَجُلًا أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ لَنَذَرَ نَذْرَهُ أَبُوهُ؛ دَلَّ هَذَا دَلَالَةً بَيِّنَةً أَنَهُ يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ لَنَذَرَ نَذْرَهُ أَبُوهُ؛ دَلَّ هَذَا دَلَالَةً بَيِّنَةً أَنَهُ يَجُوزُ أَنْ يَحُرُمُ اللَّرُجُلِ عَنْ الرَّجُلِ عَنْ الرَّجُلِ عَنْ الرَّجُلِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَذَا كَانَ أَنْ يُحُرِمَ الرَّجُلُ عَنْ الرَّجُلِ عَنْ الرَّجُلِ وَالرَّجُلِ عَنْ المُرْأَةِ أَوْلَى، مِنْ قِبَلِ أَنَّ الرَّجُلِ أَدْمَلُ إِحْرَامًا مِنْ المُرْأَةِ أَوْلَى مَنْ قِبَلِ أَنَّ الرَّجُلِ الْمَالِمُ عَنْ المُرَأَةِ أَوْ عَنْ رَجُلٍ اللهَ عَنْ الْمَرَأَةِ عَنْ الْمَرَأَةِ أَوْ عَنْ رَجُلٍ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ المُرَأَةِ أَوْ عَنْ رَجُلٍ اللّهُ عَنْ المُرَأَةِ أَوْ عَنْ رَجُلٍ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ المُرَأَةِ أَوْ عَنْ رَجُلٍ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ المُرَأَةِ أَوْ عَنْ رَجُلٍ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللمُ اللللللمُ اللّهُ الللللمُ الللّهُ الللللمُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللمُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللللمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللللمُ الللللمُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللّ

سئل الإمام أحمد تخلله: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، قَالَ: كَانَ سُفْيَانُ بُّنُ عُيَيْنَةَ إِذَا قِيلَ لَهُ فِي الْحُجِّ الْحُجِّ عَمَّنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحُجُّ، لَا يَأْمُرُ بِهِ، يَقُولُ: اسْتَغْفِرْ لَهُ، ادْعُ الله لَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَجَبَ عَلَيْهِ.

سَمِعْتُ أَحْدَ، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ عَنْ أُمِّي، أَتَرْجُو أَنْ يَكُونَ لِي أَجْرُ حَجَّةٍ أَيْضًا؟ قَالَ: نَعَمْ، تَقْضِي عَنْهَا دَيْنًا عَلَيْهَا.

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٦٥).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٢٧/ ١٧٢).

⁽⁷⁾ الأم للشافعي (7/ 177).

سَمِعْتُ أَحْدَ، قالَ لَهُ رَجُلُ: أُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ عَنْ أُمِّي فَأَنْفِقُ مِنْ مَالِي وَأَنْوِي عَنْهَا، أَلَيْسَ جَائِزًا؟ قَالَ: نَعَمْ.

سَمِعْتُ أَحْمَدَ، سُئِلَ: تَحُبُّ الْمُرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ إِذَا كَانَتْ مُتَبَرِّعَةً. سَمِعْتُ أَحْمَدَ، يَقُولُ: «لَا يَحُبُّ عَنِ اللَّيِّتِ إِلَّا مَنْ قَدْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ»(١).

وسئل تَعْلَقَهُ: ٨٤٦ – حَدثنَا قَالَ: سَأَلت أَبِي، قلت: تحج المُرْأَة عَن المُرْأَة وَالرجل عَن المُرْأَة؟ قَال: نعم.

قال إسحاق: كما قال، [لقول] النبي على الله عن أبيك «(٢).

قال ابن قدامة كَنْلَثُهُ: [فَصْل: حَجّ الرَّجُل عَنْ المُرْأَة وَالمُرْأَة عَنْ الرَّجُل]

(٢٢٢٤) فَصْلُ: يَجُوزُ أَنْ يَنُوبَ الرَّجُلُ عَنْ الرَّجُلِ وَالْمُرْأَةِ، وَالْمُرْأَةِ عَنْ الرَّجُلِ وَالْمُرْأَةِ فِي الْحُبِّ فِي الْحُبِّ فِي الْحُبِّ فِي الْحُبِّ فِي الْحُبِّ فِي الْحُبَّ فِي الْحُبَّ فِي الْحُبَّ فِي الْحُبَّ فِي الْحُبَّ فِي الْحُبَّ فَي اللَّهُ وَالْحُبُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَنْ طَاهِرِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ فَإِنَّهُ كَرِهَ حَجَّ المُرْأَةِ عَنْ الرَّجُلِ. قَالَ ابْنُ المُنْذِر: هَذِهِ غَفْلَةٌ عَنْ ظَاهِرِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ فَإِنَّهُ الْمَرَ المُرْأَةَ أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا، وَعَلَيْهِ يَعْتَمِدُ مَنْ أَجَازَ حَجَّ المُرْءِ عَنْ غَيْرِهِ. وَفِي الْبَابِ عَلِيهُ أَمْرَ اللَّهُ أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا، وَعَلَيْهِ يَعْتَمِدُ مَنْ أَجَازَ حَجَّ المُرْءِ عَنْ غَيْرِهِ. وَفِي الْبَابِ عَدِيثُ أَمِرَ الْرُأَةَ أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا، وَعَلَيْهِ يَعْتَمِدُ مَنْ أَجَازَ حَجَّ المُرْءِ عَنْ غَيْرِهِ. وَفِي الْبَابِ عَدِيثُ أَمِرَ الْرَيْنِ، وَأَحَادِيثُ سِوَاهُ (٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تخلف: يجوز للمرأة أن تحج عن امرأة أخرى باتفاق العلماء، سواء كانت بنتها أو غير بنتها، وكذلك يجوز أن تحج المرأة عن الرجل عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء، كما أمر النبي على المرأة الخثعمية أن تحج عن أبيها لما قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي، وهو شيخ كبير، فأمرها النبي على أن تحج عن أبيها، مع أن إحرام الرجل أكمل من إحرامها (٤).

قال الشنقيطي تَعْلَقُهُ: وَقَدْ دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ اللَّذْكُورَةُ عَلَى جَوَازِ حَجِّ الرَّجُلِ عَنِ المُزاَّةِ وَعَكْسِهِ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْعُلَهَاءِ، وَلَمْ يُخَالِفْ فِيهِ إِلَّا الْحُسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ.

⁽١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٨٤).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٠٨٧).

⁽٣) المغني (٣/ ٢٢٦).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢٦ / ١٣).

وَالْأَحَادِيثُ اللَّذْكُورَةُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ مَالِكًا يَخَلَقُهُ وَمَنْ وَافَقُوهُ لَمْ يَعْمَلُوا وَالْأَحَادِيثُ اللَّذْكُورَةُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ مَالِكًا يَخْلَفَهُ وَمَنْ وَافَقُوهُ لَمْ يَعْمَلُوا بِظَاهِرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرْنَا مَعَ كَثْرَتِهَا وَصِحَّتِهَا؛ لِأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ عِنْدَهُمْ لِظَاهِرِ الْقُورُ اللَّهُ عَنْدُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَيْدُ اللَّهُ عَيْدُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَيْدُ اللَّهُ عَيْدُ اللَّهُ عَيْدُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَيْدُ اللَّهُ عَيْدُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُلْمُ الللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُوالِمُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِمُ الللللْمُلِلْمُ

وَاغَّلَمْ أَنَّ مَا اشْتُهِرَ عَنْ مَالِكٍ مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ: لَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ؛ مَعْنَاهُ عِنْدَهُ: أَنَّ الصَّحِيحَ الْقَادِرَ لَا يَصِحُّ الْحُجُّ عَنْهُ فِي الْفَرْضِ.

وَالْمُعْضُوبُ عِنْدَهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ، وَأَحْرَى الْمُيِّتُ، فَالْحُجُّ عَنْهُمَا مِنْ مَالِهِمَا لَا يَلْزَمُ عِنْدَهُ إِلَّا بِوَصِيَّةٍ، فَإِنْ أَوْصَى بِهِ صَحَّ مِنَ الثَّلُثِ، وَتَطَوُّعُ وَلَيِّهِ بِالْحُجِّ عَنْهُ خِلَافُ الْأَوْلَى عِنْدَهُ، بَلْ مَكْرُوهُ (١).

قوله تعالى: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجِ عَمِيقٍ ۞ لِّيَشْهَدُواْ مَنَفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلِمُ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ۞ ثُمَّ لُيَقْضُواْ تَفَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلِمُ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ۞ ثُمَّ لُيقُضُواْ تَقَفَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُدُورَهُمْ وَلْيَطَّوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الح:٢١-٢١]

قوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ ﴾ [الح:٢٧]

قال الطبري تخلفه: يعني بقوله: ﴿وَأَذِن ﴾: أعلم، وناد في الناس أن حجوا أيها الناس، بيت الله الحرام ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ يقول: فإن الناس يأتون البيت الذي تأمرهم بحجه مشاة على أرجلهم ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ يقول: وركبانًا على كل ضامر، وهي الإبل المهازيل ﴿يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍ عَمِيقٍ ﴾ يقول: تأتي هذه الضوامر من كل فج عميق، يقول: من كل طريق ومكان ومسلك بعيد وقيل: يأتين، فجمع لأنه أريد بكل ضامر النوق، ومعنى الكل الجمع فلذلك قيل: يأتين. وقد زعم الفراء أنه قليل في كلام العرب: مررت على كل رجل قائمين، قال: وهو صواب، وقول الله: ﴿وَعَلَىٰ

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٣٢٧).

كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ ينبئ عن صحة جوازه. وذكر أن إبراهيم ـ صلوات الله عليه ـ لما أمره الله بالتأذين بالحج، قام على مقامه، فنادي: يا أيها الناس، إن الله كتب عليكم الحج، فحجوا بيته العتيق (١).

قال الطبري كَنْشُهُ: اختلف في صفة تأذين إبراهيم بذلك فقال بعضهم: نادى بذلك...

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس، قال: «لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قيل له: ﴿وَأَذِن فِي النَّاسِ بِالْحَبِ ﴾ [الحج: ٢٧] قال: رب، وما يبلغ صوتي؟ قال: أذن، وعلى البلاغ، فنادى إبراهيم: أيها الناس، كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق، فحجوا، قال: فسمعه ما بين السهاء والأرض، أفلا ترى الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبون؟ (٢).

وعن ابن عباس، قال: «لما بنى إبراهيم البيت أوحى الله إليه، أن أذن في الناس بالحج، قال: فقال إبراهيم: ألا إن ربكم قد اتخذ بيتًا، وأمركم أن تحجوه، فاستجاب له ما سمعه من شيء: من حجر، وشجر، وأكمة، أو تراب، أو شيء: لبيك اللهم لبيك»(٣).

⁽١) الطبري ط هجر (١٦/ ١١٥).

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٦/ ٥١٤)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٢٩)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٤٢١) من طريق قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: « لما فرغ إبراهيم عليه من بناء البيت العتيق قيل له: أذن في الناس بالحج، قال: «رب، وما يبلغ صوتي»، قال: أذن، وعلي البلاغ، قال: فقال إبراهيم عليه: يا أيها الناس، كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق، قال: فسمعه ما بين السهاء إلى الأرض، ألا ترى أن الناس يجيئون من أقاصي الأرض يلبون. وفي سنده قابوس ابن أبي ظبيان، ضعيف الحديث.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥١٥) من طريق محمد بن فضيل بن غزوان الضبي، عن عطاء بعد عن عطاء بعد السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. ومحمد بن فضيل سمع من عطاء بعد الاختلاط، وقد روي من طريق الأثبات عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، قوله. وهو الصواب.

وعن ابن عباس: قوله: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ ﴾ [الحج: ٢٧] قال: «قام إبراهيم خليل الله على الحجر، فنادى: يا أيها الناس، كتب عليكم الحج، فأسمع من في أصلاب الرجال، وأرحام النساء، فأجابه من آمن ممن سبق في علم الله أن يحج إلى يوم القيامة: لبيك اللهم لبيك (١).

أثر سعيد بن جبير تَخْلَلْتُهُ:

عن سعيد بن جبير: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج:٢٧] قال: «وقرت في قلب كل ذكر وأنثى»(٢).

وسند أخر عن عطاء، عن سعيد بن جبير، قال: «لما فرغ إبراهيم من بناء البيت، أوحى الله إليه: أن أذن في الناس بالحج، قال: فخرج فنادى في الناس: يا أيها الناس، إن ربكم قد اتخذ بيتًا، فحجوه، فلم يسمعه يومئذ من إنس، ولا جن، ولا شجر، ولا أكمة، ولا تراب، ولا جبل، ولا ماء، ولا شيء إلا قال: لبيك اللهم لبيك(٣).

⁽١) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (١٦/ ٥١٥) قال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا يحيى بن واضح، قال: ثنا ابن واقد، عن أبي الزبير، عن مجاهد، عن ابن عباس. وفي سنده ابن حميد شيخ الطبري هذا، «ضعيف جدا».

 ⁽٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (١٦/ ٥١٥) قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: ثنا عبد
 الرحمن، قال: ثنا سفيان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير.

⁽٣) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٥/ ٢٠٠٦) قال: حدثنا أبو يحيى الرازي، حدثنا سهل بن عثمان، حدثني يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن إسرائيل، عن عطاء، عن سعيد بن جبير شه، قال: أذن يعني: إبراهيم ـ صلى الله على نبينا وعليه وسلم ـ، فأجابه كل رطب، ويابس، وجبل، وأهل الأرض وأهل السماء: لبيك اللهم لبيك.

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/ ٢٨٣) قال: حدثنا محمد بن أحمد، ثنا محمد بن عثمان، ثنا أبي، ثنا جرير، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، قال: «لما أمر إبراهيم أن يؤذن في الناس بالحج قال: إن الله قد بنى بيتًا، وإنه يأمركم أن تحجوه. قال: فأجابه كل شيء من البنيان، من حجر، أو شجر، أو مدر».

أثر مجاهد يَغْلَشُهُ:

عن مجاهد: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ ﴾[الحج:٢٧]، قال: «أمر إبراهيم أن يؤذن بالحج، فقام فقال: يا أيها الناس، أجيبوا ربكم، فأجابوه: لبيك اللهم لبيك (١).

🗖 أثر عكرمة بن خالد المخزومي كَثَلَتْهُ:

عن عكرمة بن خالد المخزومي، قال: «لما فرغ إبراهيم عيش من بناء البيت، قام على المقام، فنادى نداء سمعه أهل الأرض: إن ربكم قد بنى لكم بيتًا فحجوه، قال داود: فأرجو من حج اليوم من إجابة إبراهيم عيش (٢٠).

وعن أبي الطفيل، قال: قال ابن عباس: «هل تدري كيف كانت التلبية؟ قلت: وكيف كانت التلبية؟ الله وكيف كانت التلبية؟ قلت له وكيف كانت التلبية؟ قال: إن إبراهيم لما أمر أن يؤذن في الناس الله الله ورفعت القرى، فأذن في الناس (٣).

عن ابن عباس، قوله: ﴿ وَأَذِن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِ ﴾ [الحج: ٢٧] «يعني بالناس: أهل القبلة، ألم تسمع أنه قال: ﴿ إِنَّ أَوِّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارِكًا ﴾ [آل عمران: ١٩] إلى قوله: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ مَا الناس الذين إلى قوله: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ مَا الناس الذين أمر أن يؤذن فيهم، وكتب عليهم الحج، فإنه آمن، فعظموا حرمات الله تعالى، فإنها من تقوى القلوب يقول: فإن الناس يأتون البيت الذي تأمرهم بحجه مشاة على من تقوى القلوب يقول: فإن الناس يأتون البيت الذي تأمرهم بحجه مشاة على

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٣٠) قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن سلمة، عن مجاهد.

وأخرجه الطبرى في تفسيره، قال: حدثنا القاسم قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد، في قوله: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَيِّ ﴾ [الحج: ٢٧] قال: «قام إبراهيم على مقامه، فقال: يا أيها الناس، أجيبوا ربكم، فقالوا: لبيك اللهم لبيك، فمن حج اليوم فهو ممن أجاب إبراهيم يومئذ. وسنده ضعيف.

⁽٢) أخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥١٦) من طريق ابن المثنى، قال: ثنا ابن أبي عدي، عن داود، عن عكرمة بن خالد المخزومي. وسنده صحيح.

⁽٣) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (١٦/ ١٦٥) حدثني محمد بن سنان القزاز، قال: ثنا حجاج، قال: ثنا حماد، عن أبي عاصم الغنوي، عن أبي الطفيل، قال: قال ابن عباس.

أرجلهم(١).

وأما قوله: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الح:٢٧]

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الح: ٢٧] قال: «مشاة» (٢٠). وعن الحجاج بن أرطأة، قال: قال ابن عباس: «ما آسى على شيء فاتني إلا أن لا أكون حججت ماشيًا؛ سمعت الله يقول: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج: ٢٧] (٣).

(١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥١٧) حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي قال: ثني عمي قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس. وسنده مسلسل بالضعفاء.

(٢) له طرق يحسن بها: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥١٨) قال: حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثنى حجاج، عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٧) من طريق صفوان بن عيسى، قال: ثنا حميد الخراط، عن عكرمة، عن ابن عباس في في هذه الآية: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧] قال: «مشاة وركانًا.

وأخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥١٨) من طريق معمر، عن قتادة، عن ابن عباس: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج: ٢٧] قال: «على أرجلهم» يقول: «وركبانًا على كل ضامر، وهي الإبل المهازيل. وقتادة لم يسمع من عبد الله بن عباس، ورواية معمر عنه فيه مقال.

وَأَخْرِجَ عَبْدَ الرزاقِ فِي تَفْسِيرِه (٢/ ٣٠٤) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنُ عَبَاسُ فِي قُولُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾[الحج:٢٧] ، قال: على أرجلهم ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَاهِرِ﴾[الحج:٢٧]

وأخرجه الطبري طهجر (١٦/ ٥١٨) حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي قال: ثني عمي، قال: ثني أبي قال: (الإبل». وهذا سند ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَكَالَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧] قال: (الإبل». وهذا سند مسلسل بالمجاهيل.

(٣) له طرق يصح بها: أخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥١٨) قال: حدثنا الحسين، قال: ثنا أبو معاوية، عن الحجاج بن أرطأة، قال: قال ابن عباس. وسنده ضعيف.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٥) من طريق محمد بن أبي عمر، قال: ثنا سفيان، قال: ثنا عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن الوليد الوصافى، «ضعيف».

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٥) من طريق سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج قال:

وعن عبد الله بن عبيد بن عمير، قال: قال ابن عباس على أسى على شيء إلا أن لم أحج ماشيًا؛ إني سمعت الله يقول: « ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧] فأراه بدأ بهم (١).

أثر مجاهد يَعْلَشْهُ:

عن عمر بن ذر، قال: قال مجاهد: «كانوا لا يركبون، فأنزل الله: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾[الحج:٢٧] قال: فأمرهم بالزاد، ورخص لهم في الركوب والمتجر^(٢).

أثر عطاء تَعْلَشْهُ:

عن ابن جريج قال: قال إنسان لعطاء: المشي خير أم الركوب؟ قال: «النية في ذلك (٣).

قال السمعاني تَعَلَّلُهُ: وقوله: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾[الحج:٢٧] أي: رجالة، وهم المشاة، وفي بعض الأخبار: أن آدم – صلوات الله عليه – حج أربعين حجة ماشيًا.

وقوله: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج:٢٧] أي: وعلى كل بعير ضامر، والضامر هو

أخبرني موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب، قال: قال ابن عباس عن فذكر نحوه، إلا أنه قال: لو أني زرت البيت ماشيًا. وفي سنده موسى بن عبيدة، «ضعيف جدًا».

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٤/ ٥٤٢) من طريق ابن وهب، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: « ما آسي على شيء ما آسي على أني لم أحج ماشيًا.

⁽١) ضعيف: أخرجه الفاكهي في أُخبار مكة (١/ ٣٩٥) من طريق محمد بن أبي عمر، قال: ثنا سفيان قال: ثنا سفيان قال: ثنا عبيد الله بن عبيد بن عمير، قال: ثنا سفيان

⁽٢) رجاله ثقات: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦ / ٥١٩)، و عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣٢٢)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٤٣) من طريق عمر بن ذر، قال: سمعت مجاهدًا، يقول: كانوا يحجون، ولا يتزودون، فرخص لهم في الزاد، وكانوا يحجون، ولا يركبون، فأنزل الله: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرِ ﴾ [الح: ٢٧]، ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقَوَىٰ ﴾ [البقرة: ١٩٧]. غير أن عمر ابن ذريروي أحاديث مناكير عن مجاهد، ولا شك أن هذا ليس منها.

 ⁽٣) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٦) من طريق سعيد بن عبد الرحمن، قال: ثنا عبد المجيد،
 عن ابن جريج، قال: قال إنسان لعطاء: المشى خير أم الركوب؟ قال: «النية في ذلك»

المهزول، قال ابن عباس: ما أتأسف على شيء، تأسفي أني لم أحج ماشيًا؛ لأن الله تعالى قدم المشاة على الركبان.

قال القرطبي يَخَالِثُهُ: الثالثة: قوله تعالى: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الح: ٢٧] وعده إجابة الناس إلى حج البيت ما بين راجل وراكب، وإنها قال: ﴿ يَأْتُوكَ ﴾ وإن كانوا يأتون الكعبة؛ لأن المنادي إبراهيم، فمن أتى الكعبة حاجًا فكأنها أتى إبراهيم، لأنه أجاب نداءه، وفيه تشريف إبراهيم. ابن عطية: ﴿ رِجَالًا ﴾ جمع راجل، مثل تاجر وتجار، وصاحب وصحاب.

وقيل: الرجال جمع رجل، والرجل جمع راجل، مثل: تجار وتجر وتاجر، وصحاب وصحب وصاحب. وقد يقال في الجمع: رجال بالتشديد، مثل كافر وكفار. وقرأ ابن أبي إسحاق وعكرمة: «رجالًا» بضم الراء، وتخفيف الجيم، وهو قليل في أبنية الجمع، ورويت عن مجاهد. وقرأ مجاهد «رجالي» على وزن فعالى، فهو مثل كسالى. قال النحاس: في جمع راجل خمسة أوجه، ورجالة مثل ركاب، وهو الذي روي عن عكرمة، ورجال مثل قيام، ورجلة، ورجل، ورجالة. الذي روي عن مجاهد رجالًا غير معروف، والأشبه به أن يكون غير منون مثل كسالى وسكارى، ولو نون لكان على فعال، وفعال في الجمع قليل. وقدم الرجال على الركبان في الذكر لزيادة تعبهم في المشي. ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ [الح:٢٧] لأن معنى ﴿ضَامِرٍ » معنى ضوامر.

قال الفراء: ويجوز «يأتي» على اللفظ. والضامر: البعير المهزول الذي أتعبه السفر، يقال: ضمر يضمر ضمورًا، فوصفها الله تعالى بالمآل الذي انتهت عليه إلى مكة. وذكر سبب الضمور، فقال: ﴿يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَحٍّ عَمِيقٍ ﴿ [الح: ٢٧] أي: أثر فيها طول السفر. ورد الضمير إلى الإبل تكرمة لها لقصدها الحج مع أربابها، كها قال: ﴿وَٱلْعَادِيَتِ ضَبْحًا ﴾ [العاديات: ١] في خيل الجهاد تكرمة لها حين سعت في سبيل الله. الرابعة: قال بعضهم: إنها قال «رجالا» لأن الغالب خروج الرجال إلى الحج دون الإناث، فقوله «رجالا» من قولك: هذا رجل، وهذا فيه بعد، لقوله: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ

ضَامِرِ الحج: ٢٧] يعني: الركبان، فدخل فيه الرجال والنساء (١).

مسألة: هل الركوب في الحج أفضل أمر المشي؟

اختلف أهل العلم في الأفضل في الحج، هل الركوب أم المشي؟ فذهب بعضهم إلى أن المشي أفضل، واستحلوا بالأحاديث الآتية:

أولًا: حديث أبي سعيد ﷺ قال: حج النبي ﷺ وأصحابه مشاة من المدينة إلى مكة، وقال: «اربطوا أوساطكم بأزركم»، ومشى خلط الهرولة (٢).

ثانيًا: أثر عبد الله بن عباس عنا الله المنافقة :

عن ابن عباس: «ما آسى على شيء فاتني إلا أن لا أكون حججت ماشيًا؛ سمعت الله يقول: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج:٢٧] (٣).

(۱) تفسير القرطبي (۱۲/ ۳۸).

(٢) إسناده ضعيف جدًا: أخرجه ابن ماجة [٣١١٩]، وابن خزيمة [٢٥٣٥]، والحاكم [١/ ٦١٠]، وابن عدي في الكامل [٢/ ٤٣٧]، وغيرهم من طريق حمران بن أعين، عن أبي الطفيل، عن أبي سعيد.

وفي سنده حمران بن أعين، ضعيف جدًا.

قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو داود: رافضي. تراجع ترجمته في تهذيب التهذيب

(٣) له طرق يصح بها: أخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥١٨) قال: حدثنا الحسين، قال: ثنا أبو معاوية، عن الحجاج بن أرطأة، قال: قال ابن عباس. وسنده ضعيف.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٥) من طريق محمد بن أبي عمر، قال: ثنا سفيان، قال: ثنا عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن الوليد، عن عبد الله بن عبيد الله بن الوليد الوصافى، «ضعيف».

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٥) من طريق سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج، قال: أخبرني موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب، قال: قال ابن عباس على فذكر نحوه، إلا أنه قال: «لو أني زرت البيت ماشيًا» وفي سنده موسى بن عبيدة، «ضعيف جدًا».

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٤/ ٥٤٢) من طريق ابن وهب، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: « ما آسي على شيء ما آسي على أني لم أحج ماشيًا». وذهب جمهور العلماء إلى أن الحج راكبًا أفضل، وذلك اقتداء بالنبي ﷺ ولأنه أكثر نفقة، ولأنه أعون على أداء المناسك على أكمل وجه (١).

قال القرطبي كتاته: الخامسة: لا خلاف في جواز الركوب والمشي، واختلفوا في الأفضل منهما، فذهب مالك والشافعي في آخرين إلى أن الركوب أفضل، اقتداء بالنبي على ولكثرة النفقة ولتعظيم شعائر الحج بأهبة الركوب. وذهب غيرهم إلى أن المشي أفضل لما فيه من المشقة على النفس، ولحديث أبي سعيد قال: حج النبي على وأصحابه مشاة من المدينة إلى مكة، وقال: «اربطوا أوساطكم بأزركم»، ومشى خلط الهرولة. أخرجه ابن ماجه في سننه (٢).

ولا خلاف في أن الركوب عند مالك في المناسك كلها أفضل، للاقتداء بالنبي (٣).

وقال كَالله: ولما قال تعالى: ﴿ رِجَالًا ﴾، وبدأ بهم، دل ذلك على أن حج الراجل أفضل من حج الراكب. قال ابن عباس: ما آسى على شيء فاتني إلا أن لا أكون حججت ماشيًا؛ فإني سمعت الله على يقول: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج: ٢٧]. وقال ابن أبي نجيح: حج إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ماشيين. وقرأ أصحاب ابن مسعود: «يأتون»، وهي قراءة ابن أبي عبلة والضحاك والضمير للناس (٤).

قال ابن العربي تخلفه: المسألة السابعة: قال علماؤنا - رحمهم الله -: لما قدم الله تعالى ذكره رجالًا على كل ضامر دل على أن حج الراجل أفضل من حج الراكب. وقد قال ابن عباس: إنها لحوجاء في نفسي أن أموت قبل أن أحج ماشيًا؛ لأني سمعت الله يقول: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧]، فبدأ بأهل الرجلة.

⁽١) قال النووي كَنْلَهُ في شرح مسلم (٨/ ١٧٤): قال مالك، والشافعي، وجمهور العلماء: الركوب أفضل اقتداء بالنبي ﷺ، ولأنه أعون له على وظائف مناسكه، ولأنه أكثر نفقة.

⁽٢) إسناده ضعيف جدًا: وقد سبق.

⁽٣) تفسير القرطبي (١٢/ ٣٩).

⁽٤) المصدر السابق.

وقد جاء في الأخبار أن إبراهيم وعيسى حجا ماشيين، وإنها «حج النبي ﷺ راكبًا ولم يحج ماشيًا»؛ لأنه إن اقتدى به أهل ملته لم يقدروا، وإن قصروا عنه تحسروا، وكان بالمؤمنين رءوفًا رحيهًا. ولعمر الله لقد طاف راكبًا ليرى الناس هيئة الطواف (١).

قال النووي تختفه: واختلف العلماء في الأفضل منهما: فقال مالك والشافعي وجمهور العلماء: الركوب أفضل اقتداء بالنبي على وظائف مناسكه، ولأنه أكثر نفقة. وقال داود: ماشيًا أفضل لمشقته. وهذا فاسد؛ لأن المشقة ليست مطلوبة (٢).

قال ابن حجر تخلفه: قال ابن المنذر: اختلف في الركوب والمشي للحجاج أيها أفضل؟ فقال الجمهور: الركوب أفضل لفعل النبي ﷺ، ولكونه أعون على الدعاء والابتهال، ولما فيه من المنفعة. وقال إسحاق بن راهويه: المشي أفضل لما فيه من التعب، ويحتمل أن يقال يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، فالله أعلم (٣).

قال السرخسي يَختِشه: ولأن الحج ماشيًا أفضل، فإن الله تعالى قدم المشاة على الركبان، فقال: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج:٢٧]، ولهذا كان ابن عباس ﷺ بعد ما كف بصره يتأسف على تركه الحج ماشيًا.

قال الشافعي كَتَلَثْهُ: ما أحب لأحد ترك الحج ماشيًا إذا قدر عليه ولم يقدر على

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٢٨٢).

⁽٢) شرح مسلم (٨/ ١٧٤).

⁽٣) فتح الباري (٣/ ٣٨٠).

⁽³⁾ المبسوط (1/ 181).

مركب رجل أو امرأة، والرجل فيه أقل عذرًا من المرأة، ولا يبين لي أن أوجبه عليه؛ لأني لم أحفظ عن أحد من المفتين أنه أوجب على أحد أن يحج ماشياً، وقد روي أحاديث عن النبي ﷺ تدل على أن لا يجب المشي على أحد إلى الحج، وإن أطاقه، غير أن منها منقطعة، ومنها ما يمتنع أهل العلم بالحديث من تثبيته.

قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن إبراهيم بن يزيد، عن محمد بن عباد بن جعفر، قال: قعدنا إلى عبد الله بن عمر، فسمعته يقول: «سأل رجل رسول الله ﷺ، فقال: ما الحاج؟ فقال: «الشعثُ التفلُ»، فقام آخر، فقال: يا رسول الله، أي الحج أفضل؟ قال: «العجُّ والثجُّ»، فقام آخر، فقال: يا رسول الله، ما السبيل؟ فقال: «زادٌ وراحلةٌ». قال: وروي عن شريك بن أبي نمر، عمن سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «السبيلُ الزَّادُ والرَّاحلةُ»(۱).

قال النووي يَعْلَلْهُ في مذاهب العلماء في الحج ماشيًا وراكبًا، أيهما أفضل؟:

قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أن الراكب أفضل، قال العبدري: وبه قال أكثر الفقهاء. وقال داود: ماشيًا أفضل، واحتج بحديث عائشة: أن النبي على قال لعائشة: «ولكنّها عَلَى قَدْرِ نفقَتِكِ - أو نَصَبِكِ -»، رواه البخاري ومسلم، وفي رواية لعائشة: «عَلَى قَدْرِ عَنَائِكِ وَنَصَبِكِ»، وروى البيهقي بإسناده عن ابن عباس، قال: «ما آسى على شيء ما آسى أني لم أحج ماشيًا»، وعن عبيدة وعمير، قال ابن عباس: «ما ندمت على شئ فاتني في شبابي إلا أني لم أحج ماشيًا»، ولقد حج الحسن بن علي خسًا وعشرين حجة ماشيًا وإن النجائب لتقاد معه، ولقد قاسم الله تعالى ماله ثلاث مرات حتي كان يعطي الخف، ويمسك النعل، ابن عمير يقول ذلك رواية عن مرات حتي كان يعطي الخف، ويمسك النعل، ابن عمير يقول ذلك رواية عن الحسن بن علي. قال البيهقي: وقد روي فيه حديث مرفوع من رواية ابن عباس، وفيه ضعف. عن ابن عباس، عن النبي على قال: «مَن حَجَّ مِن مكَّة ماشِيًا حَبَى رَجَعَ إِنْ عَالَ عَمْ وَمِعْ مَن رواية الحَرَمِ الحَسَنَةُ الْمَ حَبَّ مِن مكَّة ماشِيًا حَبَى رَجَعَ إِنْ قَلْ حَسَنَةٍ». وهو ضعيف، وبإسناده عن مجاهد: أن إبراهيم وإسماعيل حجا بطأيَة ألفِ حَسَنَةٍ». وهو ضعيف، وبإسناده عن مجاهد: أن إبراهيم وإسماعيل حجا

الأم للشافعي (٢/ ١٢٦).

ماشيين. ومن حيث المعنى: أن الأجر على قدر النصب، قال المتولي: ولهذا كان الصوم في السفر أفضل من الفطر لمن أطاق الصوم، وصيام الصيف أفضل.

* واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة: «أن رسول الله ﷺ حج راكبًا»، فإن قيل: حج راكبًا لبيان الجواز، وكان يواظب في معظم الأوقات على الصفة الكاملة، فأما ما لم يفعله إلا مرة واحدة فلا يفعله إلا على أكمل وجوهه، ومنه الحج، فإنه لم يحج ﷺ بعد الهجرة إلا حجة واحدة بإجماع المسلمين، وهي حجة الوداع، سميت بذلك؛ لأنه ودع الناس فيها، لا سيها وقد قال ﷺ: «لِتَأْخُذُوا عني مَنَاسِكَكُمْ»، ولأنه أعون له على المناسك كما سبق. والله أعلم (۱).

سئل الإمام أحمد يَعَلَنهُ: قلت: الحج ماشياً أحب إليك أم راكباً؟ قال: لا أدري.

قال إسحاق: الماشي أفضل إلا أن يحمل على نفسه ما يشق عليه، قال الله على: ﴿ يَأْتُوكَ رَجَالًا ﴾ [الحج: ٢٧] بدأ بالرجال (٢).

قال الشنقيطي تعمّلة: اعلم أنه قد تقرر في الأصول: أن منشأ الخلاف في هذه المسألة ـ التي هي: هل الركوب في الحج أفضل أو المشي؟ ـ ونظائرها؛ كون أفعال النبي ﷺ بالنظر إلى الجبلة والتشريع ثلاثة أقسام:

القسم الأول: هو الفعل الجبلي المحض، أعني: الفعل الذي تقتضيه الجبلة البشرية بطبيعتها؛ كالقيام، والقعود، والأكل، والشرب، فإن هذا لم يفعل للتشريع والتأسي، فلا يقول أحد: أنا أجلس وأقوم تقربًا لله واقتداء بنبيه على لأنه كان يقوم ويجلس؛ لأنه لم يفعل ذلك للتشريع والتأسي. وبعضهم يقول: فعله الجبلي يقتضي الجواز، وبعضهم يقول: يقتضي الندب. والظاهر ما ذكرنا من أنه لم يفعل للتشريع، ولكنه يدل على الجواز.

القسم الثاني: هو الفعل التشريعي المحض، وهو الذي فعل لأجل التأسي والتشريع، كأفعال الصلاة وأفعال الحج مع قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»

المجموع شرح المهذب (٧/ ٩١).

⁽٢) مسائل الإمام (٥/ ٢١٤٧).

وقوله: ﴿خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ».

القسم الثالث: وهو المقصود هنا هو الفعل المحتمل للجبلي والتشريعي، وضابطه: أن تكون الجبلة البشرية تقضيه بطبيعتها، ولكنه وقع متعلقًا بعبادة، بأن وقع فيها أو في وسيلتها، كالركوب في الحج، فإن ركوبه في حجه محتمل للجبلة؛ لأن الجبلة البشرية تقتضي الركوب، كما كان يركب في أسفاره غير متعبد بذلك الركوب، بل لاقتضاء الجبلة إياه، ومحتمل للشرعي؛ لأنه في عله في حال تلبسه بالحج، وقال: «خُذُوا عنِّي مَنَاسَكُكُم».

ومشهور مذهب مالك: أن الركوب في الحج أفضل، إلا في الطواف والسعي، فالمشي فيهما واجب.

وقال سند واللخمي من المالكية: إن المشي أفضل للمشقة، وركوبه ﷺ جبلي لا تشريعي.

وما ذكرنا عن مالك من أن الركوب في الحج أفضل من المشي، هو قول أكثر أهل العلم، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي، وغيرهما.

قال النووي في شرح المهذب: قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أن الركوب أفضل (١).

وقوله: ﴿لِّيَشِّهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٨]

🗐 اختلف أهل التاويل في معنى المنافع:

🕸 فقال بعضهم: هي التجارة ومنافع الدنيا.

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس: ﴿ لِّيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٨] قال: «هي الأسواق» (٢).

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٣٠٢).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٠) من طريق ابن حميد، قال: ثنا حكام، قال: ثنا حكام، قال: ثنا عمرو، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس. وفي سنده «ابن حميد»، وهو ضعيف

أثر أبي رزين ﴿ عَلَشْهُ:

عن عاصم بن بهدلة، عن أبي رزين، في قوله: ﴿لِّيَشُّهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٨] قال: «أسواقهم» (١٠).

□ أثر سعيد بن جبير كَغَلَلْهُ:

عن واقد، عن سعيد بن جبير: ﴿لِّيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

القول الثاني: هي الأجر في الآخرة، والتجارة في الدنيا.

أثر مجاهد تخلّف:

عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ﴾[الحج:٢٨] قال: «التجارة، وما يرضي الله من أمر الدنيا والآخرة»^(٣).

جدا. وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٠) من طريق القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثنا الحسين، قال: «تجارة». والله تعيف عن أبي حمزة، عن جابر بن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: «تجارة». وسنده ضعيف.

⁽۱) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٠) من طريق ابن بشار، قال: ثنا أبو أحمد، قال: ثنا سفيان، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي رزين. وسنده حسن.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجو (١٦/ ٥٢٠) من طريق الحارث، قال: ثنا الحسين قال: ثنا سنان، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [المج:٢٨] قال: «الأسواق». وأخرجه مجاهد في تفسيره (ص: ٤٧٩) من طريق شيبان، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين، في قوله: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [المج:٢٨] قال: «يعني الأسواق».

⁽٢) حسن: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٠) من طرق، عن سفيان، عن واقد، عن سعيد بن جبير.

⁽٣) فيه مقال: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢١) وعبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٤٠٣) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وسنده منقطع.

🕸 القول الثالث: بل هي العفو والمغفرة.

أثر أبي جعفر تَعْلَلْتُهُ:

عن جابر، عن أبي جعفر: ﴿لِّيَشَّهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٨] قال: «العفو»(١).

قال الطبري تَعْلَقُهُ: وأولى الأقوال بالصواب قول من قال: عنى بذلك: ليشهدوا منافع لهم من العمل الذي يرضي الله والتجارة؛ وذلك أن الله عم لهم منافع جميع ما يشهد له الموسم، ويأتي له مكة أيام الموسم من منافع الدنيا والآخرة، ولم يخصص من ذلك شيئًا من منافعهم بخبر ولا عقل، فذلك على العموم في المنافع التي وصفت (٢).

قال القرطبي تَعَلَّلُهُ: قوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُواْ﴾ أي: أذن بالحج يأتوك رجالًا وركبانًا ليشهدوا، أي: ليحضروا. والشهود الحضور. ﴿مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ أي: المناسك، كعرفات والمشعر الحرام. وقيل: المغفرة. وقيل: التجارة. وقيل: هو عموم، أي: ليحضروا منافع لهم، أي: ما يرضي الله تعالى من أمر الدنيا والآخرة، قال مجاهد وعطاء، واختاره ابن العربي، فإنه يجمع ذلك كله من نسك، وتجارة، ومغفرة، ومنفعة دنيا وأخرى. ولا خلاف في أن المراد بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلًا مِن رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨] التجارة (٣).

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢١) من طريق سفيان، عن جابر، عن أبي جعفر. وفي سنده جابر الجعفى، وهو ضعيف جدًا.

⁽٢) تفسير الطبري ط هجر (١٦/ ٥٢٢).

⁽٣) تفسير القرطبي (١٢/ ٤١).

قوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَمِ ﴾[الحج:٢٨]

قال الطبري يَعْلَشُهُ: كي يذكروا اسم الله على ما رزقهم من الهدايا والبدن التي أهدوها من الإبل والبقر والغنم، ﴿ فِي أَيَّامِ مَّعُلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٨](١).

🗐 اختلف أهل العلم في الأيام المعلومات:

🕸 فقال بعضهم: «أيام العشر»، وورد ذلك عن بعض الصحابة والتابعين.

□ أثر عبدالله بن عباس ك:

عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه قال في هذه الأيام: ﴿وَاَذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيَ أَيَّامِ مَّعُدُودَاتٍ ﴾ [البترة:٢٠٣] قال: «هي أيام التشريق»، وقال في هذه: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامِ مَّعُلُومَاتٍ ﴾ [الحج:٢٨] قال: «أيام العشر»(٢).

أثر سعيد بن جبير كَالله:

عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، قال: «الأيام المعلومات: أيام العشر، والأيام المعدودات: أيام التشريق» $^{(7)}$.

□ أثر الضحاك نَعَلَشُة:

عن يحيى بن عبد الرحمن التميمي، عن الضحاك بن مزاحم، في قوله: ﴿ أَيَّامِ مَعْلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٨] قال: العشر، قال: والمعدودات: الثلاث اللاتي بعدها (٤٠).

⁽١) الطبري ط هجر (١٦/ ٥٢٢).

⁽٢) صحيح: أخرجه البيهقي في فضائل الأوقات (٢١٩)، والطبراني في فضل عشر ذي الحجة (٢٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٧/ ٥١٠) من طرق، عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «الأيام المعلومات أيام العشر، والمعدودات أيام التشريق». وسنده صحيح.

⁽٣) أخرجه سعيد بن منصور في تفسيره (٣/ ٨٢٤) من طريق أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير. وسنده صحيح.

⁽٤) أخرجه الدولابي (١/ ٣٩١) من طريق عبيد الله بن سعيد، عن مروان، قال، ثنا أبو بسطام يحيي

أثر قتادة يَخْلَشْهُ:

عن معمر، عن قتادة: ﴿فِق أَيَّامِ مَّعْلُومَنتٍ﴾[الحج:٢٨] قال: «أيام العشر، والمعدودات: أيام التشريق»^(١).

🧇 القول الثاني: قالوا: الأيام المعلومات: هي أيام التشريق.

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَيَذْكُرُواْ آسْمَ ٱللَّهِ فِيّ أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ ﴾ [الحج:٢٨] «يعني: أيام التشريق» (٢).

أثر الضحاك تعلقه:

عبيد بن سليهان، قال: سمعت الضحاك، في قوله: ﴿ أَيَّامِ مَّعُلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٨] «يعني: أيام التشريق»، ﴿ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَمِ ﴾ [الحج: ٢٨] «يعني: البدن» (٣).

قال ابن بطال تعلقه: وقد اختلف العلماء في الأيام المعلومات: فقال بقول ابن عباس: أنها أيام العشر، النخعى، وبه قال الشافعى، وقال: وفيها يوم النحر. وروي عن على، وابن عمر: أن المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، وبه قال مالك، قال الطحاوى: وإليه أذهب لقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ اللَّانَعَ اللَّهِ اللهاب: إنها سميت معلومات؛ لأنها عند الناس كلهم معلومة للذبح فيتوخى المساكين القصد فيها معلومات؛ لأنها عند الناس كلهم معلومة للذبح فيتوخى المساكين القصد فيها

ابن عبد الرحمن التميمي، عن الضحاك بن مزاحم.

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٤٠٥) و الطبري ط هجر (١٦/ ٥٢٣) من طريق معمر، عن قتادة، قال: « الأيام المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق». وسنده فيه مقال؛ رواية معمر عن قتادة فيها ضعف.

⁽٢) ضعيف جدًا: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٢): حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي قال: ثني عمي قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس. وهذا سند مسلسل بالضعفاء.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٣) قال: حدثت عن الحسين، قال: سمعت أبا معاذ، يقول: ثنا عبيد بن سليمان، قال: سمعت الضحاك. وسنده ضعيف.

فيُعْطون(١).

قال ابن عبد البر يَخَلَفُهُ: وأجمعوا على أن قوله ﷺ: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ۗ [الحج:٢٨] إنها قصد به أيام الذبح والنحر.

واختلفوا في تعيينها: فقالت طائفة: هي أيام العشر، وروي هذا عن ابن عباس، وإليه ذهب الشافعي والطبري وفرقة، واحتج بعض من ذهب إلى هذا بأنه جائز أن يكون مراد الله من قوله في أيام معلومات بعض تلك الأيام، وهو يوم النحر، كما قال على الحَدِّ: ﴿ الْحَبُّ أَشُهُرٌ مَّعُلُومَتُ ﴾ [البترة:١٩٧] يريد: بعض الأشهر وأقلها، كما قال على الحَقَدَ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورَا ﴾ [نوح:١٦]. وليس القمر في السبع السموات، وإنها هو في بعضهن.

وقال الآخرون: الأيام المعلومات: هي أيام الذبح، وذلك يوم النحر ويومان بعده، وروي ذلك عن علي، وابن عمر، وابن عباس أيضًا، وعلى هذا القول أكثر الناس^(۲).

قال أبو الوليد الباجي تَعَلَّهُ: وقد استدل القاضي أبو الحسن في ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعُلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِيمَةِ الْأَنْعَلَمُ ﴿ اللهِ الله المعلومات يوم النحر ويومان بعده، والأيام المعدودات ثلاثة بعد يوم النحر فيوم النحر معلوم غير معدود، واليومان بعده معلومان معدودان، والرابع معدود غير معلوم، وفائدة وصفنا له بأنه معلوم أنه من أيام الذبح، وفائدة وصفنا له بأنه معلوم أنه من أيام الذبح، وفائدة وصفنا له بأنه معدود أنه من أيام الرمى (٣).

قال بدر الدين العيني كَتَلَقَهُ: قوله: ﴿فِي أَيَّامِ مَّعُلُومَتِ ﴾ [الحج: ٢٨]، يعني: عشر ذي الحجة، وقيل: تسعة أيام من العشر، وقيل: يوم الأضحى وثلاثة أيام بعده، وقيل: أيام التشريق، وقيل: ثلاثة أيام أولها يوم التروية، وقيل: ثلاثة أيام أولها يوم

⁽۱) شرح صحیح البخاری (۲/ ۵۹۲).

⁽٢) التمهيد (٢٣/ ١٩٥).

⁽٣) المنتقى (٣/ ٩٩).

قال الماوردي تخلله: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِى أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٨]، فيها ثلاثة أقاويل: أحدها: أنها عشر ذي الحجة، آخرها يوم النحر، وهذا قول ابن عباس، والحسن، وهو مذهب الشافعي.

والثاني: أنها أيام التشريق الثلاثة، وهذا قول عطية العوفي. والثالث: أنها يوم التروية، ويوم عرفة، ويوم النحر، وهذا قول الضحاك (٢).

قال القرطبي تَخَلَقُهُ: ﴿ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهِ فِي أَيَّامِ مَّعُلُومَتِ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمةِ الْأَنْعَلِم اللهِ النحر، وكان النحر في اليوم الأول، وهو يوم الأضحى، والثاني، والثالث، ولم يكن في الرابع نحر بإجماع من علمائنا، فكان الرابع غير مراد في قوله تعالى: ﴿ مَّعُلُومَتِ ﴾ [الحج: ٢٨] لأنه لا ينحر فيه، وكان مما يرمى فيه، فصار معدودًا لأجل الرمي، غير معلوم لعدم النحر فيه. قال ابن العربي: والحقيقة فيه: أن يوم النحر معدود بالرمي معلوم بالذبح، لكنه عند علمائنا ليس مرادًا في قوله تعالى: ﴿ وَأَذْكُرُواْ اللّهَ فِي أَيَّامِ مَّعُدُودَتِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]. وقال أبو حنيفة والشافعي: الأيام المعلومات: العشر من أول يوم من ذي الحجة، وآخرها يوم النحر، لم يختلف قولهما في ذلك، ورويا ذلك عن ابن عباس.

وروى الطحاوي عن أبي يوسف: أن الأيام المعلومات: أيام النحر، قال أبو يوسف: روي ذلك عن عمر وعلى، وإليه أذهب؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي َ أَيَّامٍ مَّعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلِمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَن عن عن عمد بن الحسن: أن الأيام المعلومات أيام النحر الثلاثة: يوم الأضحى، ويومان

⁽۱) عمدة القارى (۱۰/ ٥٦).

⁽٢) تفسير الماوردي (٤/ ١٩).

بعده. قال الكيا الطبري: فعلى قول أبي يوسف ومحمد لا فرق بين المعلومات والمعدودات، لأن المعدودات المذكورة في القرآن أيام التشريق بلا خلاف، ولا يشك أحد أن المعدودات لا تتناول أيام العشر، لأن الله تعالى يقول: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ البقرة:٢٠٣]، وليس في العشر حكم يتعلق بيومين دون الثالث. وقد روي عن ابن عباس: أن المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهو قول الجمهور. قلت: وقال ابن زيد: الأيام المعلومات: عشر ذي الحجة وأيام التشريق، وفيه بعد، لما ذكرناه، وظاهر الآية يدفعه. وجعل الله الذكر في الأيام المعدودات والمعلومات يدل على خلاف قوله، فلا معنى للاشتغال به (۱).

قال ابن كثير تخلقه: وقوله: ﴿وَيَذْكُرُواْ اُسْمَ اللَّهِ فِىٓ أَيَّامِ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْكُمِ ﴿ الْحِيهِ اللهِ العبد الهِ العبد اللهِ العبد اللهِ عنه بصيغة الجزم به. ويروى عباس: الأيام المعلومات: أيام العشر، وعلقه البخاري عنه بصيغة الجزم به. ويروى مثله عن أبي موسى الأشعري، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير، والحسن، وقتادة، والضحاك، وعطاء الخراساني، وإبراهيم النخعي. وهو مذهب الشافعي، والمشهور عن أحمد بن حنبل.

قول ثان في الأيام المعلومات: قال الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: الأيام المعلومات: يوم النحر، وثلاثة أيام بعده. ويروى هذا عن ابن عمر، وإبراهيم النخعى، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في رواية عنه.

قول ثالث: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا علي بن المديني، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن عجلان، حدثني نافع: أن ابن عمر كان يقول: الأيام المعلومات والمعدودات هن جميعهن أربعة أيام، فالأيام المعلومات: يوم النحر، ويومان بعده، والأيام المعدودات: ثلاثة أيام يوم النحر. هذا إسناد صحيح إليه، وقاله السدي، وهو مذهب الإمام مالك بن أنس، ويعضد هذا القول والذي قبله قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ [الحج:٢٨] يعني به: ذكر الله عند ذبحها.

 ⁽١) تفسير القرطبي (٣/ ٢).

قول رابع: إنها يوم عرفة، ويوم النحر، ويوم آخر بعده. وهو مذهب أبي حنيفة.

وقال ابن وهب: حدثني ابن زيد بن أسلم، عن أبيه: أنه قال: المعلومات: يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق(١).

قال الكاساني يَعَلَقُهُ: وقوله: ﴿ وَأَذِن فِي النَّاسِ بِالْحَجِ ﴾ [الحج: ٢٧] إلى قوله: ﴿ فِي آيَّامِ مَّعُلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٧] قيل: الأيام المعدودات: أيام التشريق، والمعلومات: أيام العشر، وقيل: كلاهما أيام التشريق، وقيل: المعلومات: يوم النحر، ويومان بعده، والمعدودات أيام التشريق؛ لأنه أمر في الأيام المعدودات بالذكر مطلقًا، وذكر في الأيام المعلومات الذكر على ما رزقهم من بهيمة الأنعام، وهي الذبائح، وأيام الذبائح يوم النحر ويومان بعده. ومطلق الأمر للوجوب.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبِّ إلى اللهِ تَعَالَى الْعَمَلُ فِيْهِنَّ مِن هَذِهِ الْأَيَام، فأكْثِرُوا فِيها مِنَ التَّكْبِيرِ والتَّهْلِيلِ والتَّسْبِيْح»(٢).

قَالَ فِي المقدمات والممهدات: وأيام النحر ثلاثة: يوم النحر، ويومان بعده، وهي الأيام المعلومات التي ذكر الله في كتابه، فقال: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ۗ [الحج:٢٨] (٣).

قال ابن رشد كالله: وسبب اختلافهم شيئان:

أحدهما: اختلافهم في الأيام المعلومات ما هي في قوله تعالى: ﴿لِيَشُهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِى أَيَّامِ مَعْلُومَتِ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ۗ [الحج:٢٨]؟ فقيل: يوم النحر ويومان بعده، وهو المشهور، وقيل: العشر الأول من ذي الحجة.

والسبب الثاني: معارضة دليل الخطاب في هذه الآية لحديث جبير بن مطعم، وذلك أنه ورد فيه عنه – عليه الصلاة والسلام – أنه قال: «كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنْحَرٌ، وكُلُّ أَيَّام التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ». فمن قال في الأيام المعلومات: إنها يوم النحر ويومان بعده

⁽١) تفسير ابن كثير ت سلامة (٥/ ٢١٦).

⁽٢) بدائع الصنائع (١/ ١٩٥).

⁽٣) المقدمات المهدات (١/ ٤٣٧).

في هذه الآية؛ ورجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور قال: «لا نحر إلا في هذه الأيام». ومن رأى الجمع بين الحديث والآية، وقال: لا معارضة بينهما؛ إذ الحديث اقتضى حكما زائدًا على ما في الآية، مع أن الآية ليس المقصود منها تحديد أيام الذبح، والحديث المقصود منه ذلك؛ قال: يجوز الذبح في اليوم الرابع؛ إذ كان باتفاق من أيام التشريق^(۱).

قال الماوردي تَخَلَفُهُ: وأصل هذا أن الله تعالى ذكر في كتابه العزيز أيامًا معلومات، وأيامًا معدودات، قال الله عَلَى: ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِى أَيّامٍ مَّعْدُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ [الحج: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿ وَاذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِى أَيّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

فاختلف الناس في المعلومات والمعدودات: فذهب الشافعي الله إلى أن الأيام المعلومات: العشر من ذي الحجة، آخرها يوم النحر، والأيام المعلومات: أيام التشريق الثلاثة، وهي الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر.

وقال مالك: يوم النحر من المعلومات المحضة دون ما قبله من العشر، واليوم الثالث عشر، وهو آخر أيام التشريق من المعدودات المحضة، واليوم الحادي عشر، والثانى عشر مشتركان في المعلومات والمعدودات.

وقال أبو حنيفة: يوم عرفة ويوم النحر من المعلومات المحضة، واليوم الثاني عشر والثالث عشر من المعدودات المحضة، واليوم الحادي عشر مشترك في المعلومات والمعدودات، واستدلالًا بقوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهِ فِي أَيّامِ مَعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلِمُ اللهِ المعدودات،

قال ابن قدامة كَنْلَة: وكذلك يستحب التكبير في أيام العشر كلها؛ لقول الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَعْلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٨]، كما قال: ﴿وَاَذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١٩٩).

⁽٢) الحاوي الكبير (٤/ ٣٦٦).

مَّغُدُودَاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]. والأيام المعلومات أيام العشر، والمعدودات أيام التشريق (١).

قال ابن حزم يَعْلَلله: مسألة: والأيام المعدودات والمعلومات واحدة، وهي يوم النحر، وثلاثة أيام بعده؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِىۤ أَيَّامِ مَّعْدُودَاتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴿ البقرة:٣٠٣].

والتعجيل المذكور والتأخير المذكور إنها هو بلا خوف من أحد في أيام رمي الجمار. وأيام رمي الجمار. بلا خلاف ـ هي يوم النحر وثلاثة أيام بعده.

وقال - تعالى -: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيَ أَيَّامِ مَعْلُومَتِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ۗ [الحج: ٢٨] فهذه بلا شك أيام النحر التي تنحر فيها بهيمة الأنعام، وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده.

روينا من طريق محمد بن المثنى، نا عبيد الله بن موسى، نا ابن أبي ليلى، عن الحكم ابن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: الأيام المعلومات: يوم النحر وثلاثة أيام بعده، أيام التشريق.

ومن طريق ابن أبي شيبة، نا علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فِيْ أَيَّامِ مَّعُدُودَاتِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] قال: يوم النحر، وثلاثة أيام بعد،: أيام التشريق. وهذا قولنا.

وقد روي غير هذا، وقبل وبعد، فذكر الله - تعالى - واجب في كل يوم، فلا يجوز تخصيص ذلك إلا بنص، وأما بالدعوى وقول قائل قد خولف فلا.

صح عن ابن عباس، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وعطاء، والحسن البصري: أن الأيام المعلومات: عشر ذي الحجة، آخرها يوم النحر، وأن المعدودات: ثلاثة أيام بعد يوم النحر.

روينا ذلك من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن هشيم، نا أبو بشر، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس، وعن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، وعن

⁽١) المغني (٢/ ٢٩٥).

يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم، وعن سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، وعن حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد، عن عطاء، وعن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن. وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

وروينا من طريق إسهاعيل بن إسحاق، نا علي بن عبد الله، نا عبيد الله بن موسى، عن ابن أبي ليلى، عن زر ونافع، قال زر: عن علي بن أبي طالب، وقال نافع: عن ابن عمر، ثم اتفق علي، وابن عمر، قالا جميعًا: الأيام المعدودات: يوم النحر، ويومان بعده، اذبح في أيها شئت، وأفضلها أولها.

وروينا من طريق محمد بن المثنى، نا حماد بن عيسى الجهني، نا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، قال ﴿فِيَّ أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ ﴾ [الحج:٢٨]: أيام التشريق.

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان، نا ابن عجلان، نا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول: الأيام المعلومات: يوم النحر، ويومان بعده، والمعدودات: ثلاثة أيام بعد النحر، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه. وبه يقول مالك.

قال أبو محمد: ما نعلم له حجة إلا تعلقه بابن عمر، وقد روينا عن ابن عمر خلاف هذا، وخالفه ابن عباس، وعلي، فليس التعلق ببعضهم أولى من بعض.

واحتج الآخرون بأن قالوا: قد فرق الله – تعالى – بين اسميهما؟ قلنا: نعم، وجمع بين حكميهما في أنه أمر بذكره ﷺ فقط، وذكر الله – تعالى – لا يجوز أن يخص به يوم دون يوم، وكذلك لا يجوز أن يخص بالنحر لله – تعالى – يوم دون يوم؛ لأنه فعل خير وبر إلا بنص، ولا نص في تخصيص ذلك. وبالله – تعالى – التوفيق (١).

⁽١) المحلى بالآثار (٥/ ٣٢٠).

قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الح:٢٨]

قال الطبري تَعْلَقُهُ: وقوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾ [الحج: ٢٨] يقول: كلوا من بهائم الأنعام التي ذكرتم اسم الله عليها أيها الناس هنالك. وهذا الأمر من الله جل ثناؤه أمر إيجاب، وذلك أنه لا خلاف بين جميع الحجة أن ذابح هديه، أو بدنته هنالك، إن لم يأكل من هديه، أو بدنته، أنه لم يضيع له فرضًا كان واجبًا عليه، فكان معلومًا بذلك أنه غير واجب(١).

قلت: والصحيح من أقوال العلماء أن الأمر بالأكل والإطعام ليس واجبًا، بل هو مستحب.

🗖 أثر عطاء يَخَلَقَهُ:

عن ابن جريج، عن عطاء، قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾[الحج:٢٨] قال: «كان لا يرى الأكل منها واجبًا»^(٢).

أثر مجاهد يخلّشه:

عن حصين، عن مجاهد، أنه قال: «هي رخصة: إن شاء أكل، وإن شاء لم يأكل، وهي كقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا ﴾ [المائدة:٢] (٣).

أثر إبراهيم النخعي تَعْلَشهُ:

عن مغيرة، عن إبراهيم، في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج:٢٨] قال: «هي رخصة، فإن

⁽١) الطبري ط هجر (١٦/ ٥٢٣).

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٣) من طريق يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء. وسنده صحيح.

وأخرَجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤) من طريق هشيم، قال: أخبرنا حجاج، عن عطاء، في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾[الحج:٢٨] قال: «هي رخصة، فإن شاء أكلها، وإن شاء لم يأكل».

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٩٥) من طريق حصين، قال: سئل مجاهد: أيأكل الرجل من أضحيته؟ قال: «لا يضره أن لا يأكل منها، إنها قوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الح: ٢٨] مثل قوله: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمُ فَاصَطَادُواً ﴾ [المائدة: ٢]، فمن شاء اصطاد.

شاء أكل، وإن شاء لم يأكل »(١).

قال القرطبي تَعَلَّقُهُ: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج: ٢٨] أمر معناه الندب عند الجمهور. ويستحب للرجل أن يأكل من هديه وأضحيته، وأن يتصدق بالأكثر، مع تجويزهم الصدقة بالكل وأكل الكل. وشذت طائفة؛ فأوجبت الأكل والإطعام بظاهر الآية، ولقوله عليه: «فَكُلُوا، وادَّخِرُوا، وتَصَدَّقُوا» (٢).

قال الشنقيطي كَاللهُ: في هاتين الآيتين الكريمتين مبحثان:

الأول: حكم الأكل المأمور به في الآيتين، هل هو الوجوب لظاهر صيغة الأمر.، أو الندب، والاستحباب؟

المبحث الثاني: فيها يجوز الأكل منه لصاحبه، وما لا يجوز له الأكل منه، ومذاهب أهل العلم في ذلك.

أما المبحث الأول: فجمهور أهل العلم على أن الأمر بالأكل في الآيتين للاستحباب، والندب، لا للوجوب، والقرينة الصارفة عن الوجوب في صيغة الأمر هي ما زعموا من أن المشركين كانوا لا يأكلون هداياهم، فرخص للمسلمين في ذلك.

وعليه فالمعنى: فكلوا إن شئتم، ولا تحرموا الأكل على أنفسكم كها يفعله المشركون، وقال ابن كثير في تفسيره: إن القول بوجوب الأكل غريب، وعزا للأكثرين أن الأمر للاستحباب، قال: وهو اختيار ابن جرير في تفسيره، وقال القرطبي في تفسيره: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾: أمر معناه: الندب عند الجمهور، ويستحب للرجل أن يأكل من هديه وأضحيته، وأن يتصدق بالأكثر مع تجويزهم الصدقة بالكل وأكل الكل، وشذت طائفة؛ فأوجبت الأكل والإطعام بظاهر الآية، ولقوله بالكل وأكل الكل، وتصدّق قُوا»، قال الكيا في قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ﴾:

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤) من طريق هشيم، قال: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم. ومغيرة يدلس، لا سيها عن إبراهيم.

⁽٢) تفسير القرطبي (١٢/ ٤٤).

يدل على أنه لا يجوز بيع جميعه، ولا التصدق بجميعه. انتهى كلام القرطبي.

ومعلوم أن بيع جميعه لا وجه لحليته، بل ولا بيع بعضه، كما هو معلوم.

قال مقيده - عفا الله عنه وغفر له -: أقوى القولين دليلًا: وجوب الأكل والإطعام من الهدايا والضحايا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ في موضعين. وقد قدمنا أن الشرع واللغة دلا على أن صيغة (افعل) تدل على الوجوب إلا لدليل صارف عن الوجوب، وذكرنا الآيات الدالة على ذلك كقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنَ أَمْرِهِ مَ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةً أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الور: ١٣]، وأوضحنا جميع أدلة ذلك في مواضع متعددة من هذا الكتاب المبارك، منها آية «الحج» التي ذكرنا عندها مسائل الحج.

ومما يؤيد أن الأمر في الآية يدل على وجوب الأكل وتأكيده: «أن النبي ﷺ نحر مائة من الإبل، فأمر بقطعة لحم من كل واحدة منها، فأكل منها، وشرب من مرقها».

وهو دليل واضح على أنه أراد ألا تبقى واحدة من تلك الإبل الكثيرة إلا وقد أكل منها، أو شرب من مرقها، وهذا يدل على أن الأمر في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ ليس لمجرد الاستحباب والتخيير؛ إذ لو كان كذلك لاكتفى بالأكل من بعضها، وشرب مرقه دون بعض، وكذلك الإطعام، فالأظهر فيه الوجوب.

والحاصل أن المشهور عند الأصوليين أن صيغة (افعل) تدل على الوجوب إلا لصارف عنه، وقد أمر بالأكل من الذبائح مرتين، ولم يقم دليل يجب الرجوع إليه صارف عن الوجوب وكذلك الإطعام، هذا هو الظاهر بحسب الصناعة الأصولية، وقد دلت عليها أدلة الوحى، كما قدمنا إيضاحه (۱).

* 0000 *

⁽١) أضواء البيان (٥/ ١٩٤).

مسألة: الأكل من الهدي

🕸 أولًا: إذا كان الهدي تطوعًا^(١).

اتفق العلماء على أن الأكل من هدي التطوع جائز مع الاختلاف في وجوبه من استحبابه، والصحيح أن الأكل منه مستحب، كما سبق بيانه، وهو قول جمهور العلماء.

قال البغوي تَعَلَّلُهُ: واتفق العلماء على أن الهدي إذا كان تطوعًا يجوز للمهدي أن أكل منه (٢).

قال ابن عبد البر تختش: وأجمع العلماء على جواز الأكل من التطوع إذا بلغ محله لقول الله على: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتُ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج: ٣٦]، واختلفوا في جواز الأكل مما عدا هدي التطوع (٣٠).

قال الشوكاني يَخْلَللهُ: قال النووي: وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع

⁽۱) وإن كان ثم آثار تخالف هذا الإجماع، منها الصحيح، ومنها الضعيف؛ أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ۱۷۵) من طريق وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، وعن عبد الكريم، عن معاذ بن سعد، عن سنان بن سلمة: أن النبي ﷺ قال: «الهديُّ التطوعُ لا يُؤْكِلُ منه، فإنْ أَكَلَ غَرِمَ». وسنده ضعيف.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن محمد بن ذكوان، عن الشعبي، عن علي، وعبد الله، قالا: «إن أكل منه غرم». وسنده ضعيف، ومحمد بن ذكوان «ضعيف».

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، في البدنة: «ليس عليه شيء في التطوع إلا أن يأمر فيها بأمر، أو يأكل أو يطعم، فإن فعل أبدل». وسنده صحيح.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق ابن عيينة، عن عمرو، عن جابر بن زيد قال: «إذا أكلت من هدي التطوع غرمته». وسنده صحيح.

⁽٢) تفسير البغوي (٣/ ٣٣٥).

⁽٣) التمهيد (٢/ ١١٣).

وأضحيته سنة(١).

🗖 أثر إبراهيم النخعي كَلَمُهُ:

عن منصور، عن إبراهيم، قال: «كانوا لا يأكلون من شيء جعلوه لله، ثم رخص لهم أن يأكلوا من الهدي، والأضاحي، وأشباهه»(٢).

قال الماوردي تَعَمِّقُهُ: قال الشافعي ﷺ: وما كان منها تطوعًا أكل منها لقول الله جل وعز: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتُ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج: ٣٦]، وأكل النبي ﷺ من لحم هديه، وأطعم، وكان هديه تطوعا (٣).

قال البغوي تخلفه: إذا كان الهدي تطوعًا يجوز للمهدي أن يأكل منه، وكذلك أضحية التطوع، فأما ما كان واجبًا بالشرع من الهدي، مثل دم التمتع، والقران، والواجب بإفساد الحج، وفواته، وجزاء الصيد، فلا يجوز للمهدي أن يأكل منه شيئًا، بل عليه التصدق بالكل عند بعض أهل العلم، وبه قال الشافعي، وكذلك ما أوجبه على نفسه بالنذر(1).

ثانيًا: إذا كان الهدى واجبًا.

١ – هدي التمتع والقران.

اختلف أهل العلم في الأكل من هدي التمتع والقرامُ على أقوال:

القول الأول: يؤكل من هدي التمتع والقران.

⁽١) نيل الأوطار (٥/ ١٢٦).

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق جرير، عن منصور، عن إبراهيم. وسنده صحيح.

⁽٣) الحاوي الكبير (٤/ ٣٧٨).

⁽٤) شرح السنة للبغوي (٧/ ١٩٠).

وهو قول: مالك، و أحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وهو الصحيح.

□ واستدلوا على ذلك:

وعن جابر بن عبد الله قال في قصة حجة الوداع: فنحر ثلاثًا وستين بيده، ثم أعطى عليًا، فنحر ما غبر، وأشركه في هديه، ثم أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فطبخت، فأكلا من لحمها وشربا من مرقها (٢).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🕮:

عَنْ عُبَيْدِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ، وَيُؤْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ»(٣).

قال الإمام مالك تخلله: قلت لابن القاسم: أرأيت الهدي الذي يكون مضمونًا،

⁽١) البخاري (١٧٠٩) ومسلم (١٢١١).

⁽۲) مسلم (۱۲۱۸).

⁽٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢/ ١٧٢) تعليقًا قال: وقال عبيد الله: أخبرني نافع، عن ابن عمر، ولله الله على الله على

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٧) من طريق ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِالله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وسنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق ابن نمير، عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يقول: «إذا أعطبت البدنة أو كسرت، أكل منها صاحبها، أو أطعمه، ولم يبدلها إلا أن يكون نذرًا، أو جزاء صيد». وفي سنده عبد الله بن عمر، وفيه ضعف، وقد توبع من «عبيد الله ابن عمر».

أي هدي هو عند مالك؟

قال: الهدي الذي إذا هلك، أو عطب، أو استحق كان عليه أن يبدله، فهذا مضمون، قلت: فإن لم يعطب، ولم يستحق حتى نحره، أيأكل منه في قول مالك؟

قال: نعم، يأكل منه. قال: وقال مالك: يؤكل من الهدي كله إلا فدية الأذى، وجزاء الصيد، وما نذره للمساكين.

قال: وقال مالك: يأكل من هديه الذي ساقه لفساد حجه أو لفوات حجه، أو هدي تمتع أو تطوع، ومن الهدي كله إلا ما سميت لك.

قال ابن القاسم: قال مالك: كل هدي مضمون إن عطب فليأكل منه صاحبه، ولا وليطعم منه الأغنياء، والفقراء، ومن أحب، ولا يبيع من لحمه، ولا من جلاله، ولا من خطمه، ولا من قلائده شيئًا، وإن أراد أن يستعين بذلك في ثمن بدنة من الهدي فلا يفعل، ولا يبيع منه شيئًا (۱).

قال ابن قدامة تغلّله: (ولا يأكل من كل واجب إلا من هدي التمتع). المذهب: أنه يأكل من هدي التمتع والقران دون ما سواهما. نص عليه أحمد. ولعل الخرقي ترك ذكر القران؛ لأنه متعة، واكتفى بذكر المتعة؛ لأنها سواء في المعنى، فإن سببها غير محظور، فأشبها هدي التطوع. وهذا قول أصحاب الرأي.

وعن أحمد: أنه لا يأكل من المنذور وجزاء الصيد، ويأكل مما سواهما. وهو قول ابن عمر، وعطاء، والحسن، وإسحاق؛ لأن جزاء الصيد بدل، والنذر جعله لله على بخلاف غيرهما.

ولنا: أن أزواج النبي ﷺ تمتعن معه في حجة الوداع، وأدخلت عائشة الحج على العمرة، فصارت قارنة، ثم ذبح عنهن النبي ﷺ البقرة، فأكلن من لحومها. قال أحمد: قد أكل من البقرة أزواج النبي ﷺ في حديث عائشة خاصة. وقالت عائشة: إذ النبي ﷺ أمر من لم يكن معه هدي، إذا طاف بالبيت، أن يحل، فدخل علينا يوم

⁽١) المدونة (١/ ٤١٠).

النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ فقيل: ذبح النبي عَلَيْ عن أزواجه.

وروى أبو داود، وابن ماجه: «أن رسول الله ﷺ ذبح عن آل محمد في حجة الوداع بقرة». وقال ابن عمر: «تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فساق الهدي من ذي الحليفة». متفق عليه.

وقد ثبت «أن النبي على أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فأكل هو وعلي من لحمها، وشربا من مرقها». رواه مسلم. ولأنها دما نسك، فأشبها التطوع، ولا يؤكل من غيرهما؛ لأنه يجب بفعل محظور، فأشبه جزاء الصيد (١).

قال ابن بطال تختلف: قال ابن المنذر: اختلف العلماء فيها يؤكل من الهدي، وما لا يؤكل؛ فكان ابن عمر يقول: لا يؤكل من جزاء الصيد، ولا من النذر، ويؤكل مما سوى ذلك، وروي مثله عن طاوس والحسن، وبه قال أحمد وإسحاق (٢).

قال القرطبي تعتشه: دماء الكفارات لا يأكل منها أصحابها. ومشهور مذهب مالك ربح أنه لا يأكل من ثلاث: جزاء الصيد، ونذر المساكين، وفدية الأذى، ويأكل مما سوى ذلك إذا بلغ محله، واجبًا كان أو تطوعًا. ووافقه على ذلك جماعة من السلف وفقهاء الأمصار (٣).

قال البغوي كتلفه: وقال أحمد، وإسحاق: له أن يأكل من الكل إلا من جزاء الصيد، والمنذور، ويروى ذلك عن ابن عمر. وقال أصحاب الرأي: له أن يأكل من دم التمتع والقران، ولا يأكل من واجب سواهما(٤).

قال ابن حزم تغلّشه: ويأكل من هدي التطوع إذا بلغ محله ولا بد، كما قلنا، ولا يحل له أن يأكل من شيء من الأهداء الواجبة إذا بلغت محلها، فإن أكل ضمن مثل ما أكل فقط، ولا يعطى في جزارة الهدي شيء منه أصلًا، ويتصدق بجلاله وجلوده ولا

⁽١) المغنى (٣/ ٢٦٦).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٩٤).

⁽٣) تفسير القرطبي (١٢/ ٤٤).

⁽٤) شرح السنة للبغوي (٧/ ١٩٠).

د(۱).

القول الثاني: لا يجوز للمهدي أن يأكل منه شيئًا، بل عليه التصدق بالكل. وهو قول الشافعي.

قال الشافعي تخلف: والهدي هديان: واجب، وتطوع. فكل ما كان أصله واجبًا على الإنسان، ليس له حبسه، فلا يأكل منه شيئًا، وذلك مثل هدي الفساد، والطيب، وجزاء الصيد، والنذور، والمتعة، فإن أكل من الهدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه، ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع (٢).

قال ابن بطال تَعْلَقْهُ: وقال الشافعي: لا يأكل إلا هدي التطوع خاصة، ولا يأكل من المتعة والقران؛ لأنه عنده واجب، وهو قول أبي ثور. واحتج ابن القصار لقول مالك بقول الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللّهِ فِي آَيَّامٍ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ مَالكُ بقول الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ اللّهَ الله الله الله الله وأَطْعِمُواْ ﴿ [الحج: ٢٨] ولم يخص واجبًا من تطوع، فهو عام في جواز الأكل إلا بدلالة، وأيضًا، فإن الإجماع حاصل على جواز الأكل من دم المتعة، ولا نعلم أحدًا منعه قبل الشافعي. وقول عائشة: (فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر) يرد قوله؛ لأنه لا خلاف أن لحم البقر التي نحر النبي عَنِي عن أزواجه كانت هدى المتعة التي متعن، وقد أمر الرسول ﷺ أن يحمل إليهن منه ليأكلنه (٣).

🕸 القول الثالث: جواز الأكل عمومًا من الهدي، سواءً كان واجبًا أو تطوعًا.

قال الشوكاني تعتلفه: والظاهر أنه يجوز الأكل من الهدي من غير فرق بين ما كان منه تطوعًا وما كان فرضًا؛ لعموم قوله تعالى ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج: ٢٨]، ولم يفصل، والتمسك بالقياس على الزكاة في عدم جواز الأكل من الهدي الواجب لا ينتهض لتخصيص هذا العموم؛ لأن شرع الزكاة لمواساة الفقراء، فصرفها إلى المالك إخراج لها عن موضوعها، وليس شرع الدماء كذلك؛ لأنها إما لجبر نقص أو لمجرد التبرع،

⁽١) المحلي (٥/ ٣١٢) ولكن يظهر أن ابن حزم لا يرى وجوب هدي التمتع والقران.

⁽٢) الأم (٢/ ٢٨٢).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٩٤).

فلا قياس مع الفارق، فلا تخصيص (١).

وحاصل أقوال العلماء في هذه المسألة كما ذكره الشنقيطي تختلف: وأما المبحث الثاني: وهو ما يجوز الأكل منه وما لا يجوز، فقد اختلف فيه أهل العلم، وهذه مذاهبهم وما يظهر رجحانه بالدليل منها: فذهب مالك تختلف، وأصحابه إلى جواز الأكل من جميع الهدي واجبه وتطوعه إذا بلغ محله إلا ثلاثة أشياء: جزاء الصيد، وفدية الأذى، والنذر الذي هو للمساكين، وقال اللخمي: كل هدي واجب في الذمة عن حج أو عمرة من فساد، أو متعة، أو قران، أو تعدي ميقات، أو ترك النزول بعرفة نهارًا، أو ترك النزول بمزدلفة، أو ترك رمي الجهار، أو أخر الحلق؛ يجوز الأكل منه قبل بلوغ محله وبعده. أما جزاء الصيد، وفدية الأذى فيؤكل منهما قبل بلوغهما معلما، ولا يؤكل منهما بعده. وأما النذر المضمون إذا لم يسمه للمساكين: فإنه يأكل منه بعد بلوغه محله، وإن كان منذورًا معينًا، ولم يسمه للمساكين، أو قلده، وأشعره من غير نذر أكل منه بعد بلوغه محله، ولم يأكل منه قبله، وإن عين النذر للمساكين أو من غير نذر أكل منه بعد بلوغه محله، ولم يأكل منه قبل ولا بعد.

والحاصل أن النذر المعين للمساكين لا يجوز له الأكل منه مطلقًا، عند مالك، وأن النذر المضمون للمساكين، حكمه عند المالكية حكم جزاء الصيد وفدية الأذى، فيمتنع الأكل منه بعد بلوغه محله، ويجوز قبله؛ لأنه باق في الذمة حتى يبلغ محله. وأما النذر المضمون الذي لم يسم للمساكين كقولة: علي لله نذر أن أتقرب إليه بنحر هدي، فله ـ عند المالكية ـ الأكل منه قبل بلوغ محله، وبعده، وقد قدمنا أن هدي التطوع إن عطب في الطريق، لا يجوز له الأكل منه عند المالكية، وأوضحنا دليل ذلك. هذا هو حاصل مذهب مالك في الأكل من الهدايا، ولا خلاف في جواز الأكل من الضحايا.

وقد قدمنا قول اللخمي من المالكية: أن كل هدي جاز أن يأكل منه جاز أن يطعم منه من شاء من غني وفقير، وكل هدي لم يجز له أن يأكل منه، فإنه يطعمه

⁽١) نيل الأوطار (٥/ ١٢٦). .

فقيرًا، لا تلزمه نفقته كالكفارة. وكره ابن القاسم من أصحاب مالك إطعام الذمي من الهدايا، كما تقدم. ومذهب أبي حنيفة كَنْشُهُ: أنه يأكل من هدي التمتع والقران، وهدي التطوع إذا بلغ محله، أما إذا عطب هدي التطوع قبل بلوغ محله، فليس لصاحبه الأكل منه عند أبي حنيفة، كما تقدم إيضاحه. ولا يأكل من غير ذلك، هو ولا غيره من الأغنياء، بل يأكله الفقراء. هذا حاصل مذهب أبي حنيفة كَنْشَهُ.

وأما مذهب الشافعي تخلّله فهو: أن الهدي إن كان تطوعًا، فالأكل منه مستحب، واستدل بعضهم لعدم وجوب الأكل بقوله: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَنَيِرِ اللَّهِ ﴿ وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَنَيِرِ اللَّهِ ﴾ [الحج:٣١]. قالوا: فجعلها لنا، وما هو للإنسان فهو مخير بين تركه وأكله، ولا يخفى ما في هذا الاستدلال.

واعلم أنا حيث قلنا في هذا المبحث: يجوز الأكل، فإنا نعني: الإذن في الأكل الصادق بالاستحباب وبالوجوب؛ لما قدمنا من الخلاف في وجوب الأكل والإطعام، واستحبابها، والفرق بينهما بإيجاب الإطعام دون الأكل. وكل هدي واجب لا يجوز الأكل منه في مذهب الشافعي، كهدي التمتع، والقران، والنذر، وجميع الدماء الواجبة، قال النووي: وكذا قال الأوزاعي، وداود الظاهري: لا يجوز الأكل من الواجب. هذا هو حاصل مذهب الشافعي.

وأما مذهب أحمد كتلته: فهو أنه لا يأكل من هدي واجب، إلا هدي التمتع والقران، وأنه يستحب له أن يأكل من هدي التطوع، وهو ما أوجبه بالتعيين ابتداء من غير أن يكون عن واجب في ذمته، وما نحره تطوعًا من غير أن يوجبه، هذا هو مشهور مذهب الإمام أحمد. وعنه رواية: أنه لا يأكل من المنذور وجزاء الصيد، ويأكل مما سواهما.

قال في «المغني»: وهو قول ابن عمر، وعطاء، والحسن، وإسحاق؛ لأن جزاء الصيد بدل، والنذر جعله لله ـ تعالى ـ بخلاف غيرهما.

وقال ابن أبي موسى: لا يأكل أيضًا من الكفارة، ويأكل مما سوى هذه الثلاثة، ونحوه مذهب مالك؛ لأن ما سوى ذلك لم يسمه للمساكين، ولا مدخل للإطعام

فيه، فأشبه التطوع. وقال الشافعي: لا يأكل من واجب؛ لأنه هدي واجب بالإحرام، فلم يجز الأكل منه كدم الكفارة. انتهى من «المغني».

فقد رأيت مذاهب الأربعة فيها يجوز الأكل منه، وما لا يجوز.

قال مقيده – عفا الله عنه، وغفر له –: الذي يرجحه الدليل في هذه المسألة: هو جواز الأكل من هدي التطوع وهدي التمتع والقران دون غير ذلك، والأكل من هدي التطوع لا خلاف فيه بين العلماء بعد بلوغه محله، وإنها خلافهم في استحباب الأكل منه أو وجوبه، ومعلوم أن النبي عليه ثبت عنه في الأحاديث الصحيحة في حجة الوداع: «أنه أهدى مائة من الإبل»، ومعلوم أن ما زاد على الواحدة منها تطوع، وقد أكل منها، وشرب من مرقها جميعا.

وأما الدليل على الأكل من هدى التمتع والقران، فهو ما قدمنا مما ثبت في الصحيح: «أن أزواج النبي عَلَيْ ذبح عنهن عَلَيْ بقرًا، ودخل عليهن بلحمه، وهن متمتعات، وعائشة منهن قارنة، وقد أكلن جميعًا مما ذبح عنهن في تمتعهن وقرانهن بأمره عَلَيْ وهو نص صحيح صريح في جواز الأكل من هدى التمتع والقران. أما غير ما ذكرنا من الدماء فلم يقم دليل يجب الرجوع إليه على الأكل منه، ولا يتحقق دخوله في عموم: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾؛ لأنه لترك واجب أو فعل محظور، فهو بالكفارات أشبه، وعدم الأكل منه أظهر وأحوط. والعلم عند الله تعالى (١١).

٢ - الأكل من هدي جزاء الصيد والنذر والفدية.

🗐 اختلف أهل العلم في جواز الأكل من جزاء الصيد والنذر والفدية:

فذهب أكثرهم إلى عدم جواز ذلك، وورد ذلك عن بعض الصحابة والتابعين.

🗖 أثر على بن أبي طالب راكات

عن الحكم، قال: قال علي: «لا يؤكل من النذر، ولا من جزاء الصيد، ولا مما جعل للمساكين» (٢).

⁽١) أضواء البيان (٥/ ١٩٥).

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق شريك، عن أشعث، عن

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «لا تأكل من جزاء الصيد»(١).

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ عُبَيْدِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ، وَيُؤْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ»(٢).

أثر عطاء يَخلَشُهُ:

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «ثَلَاثٌ لَا يُؤْكَلُ مِنْهُنَّ: جَزَاءُ الصَّيْدِ، وَجَزَاءُ النُّسُكِ، وَنَذْرُ الْسُاكِينِ» (٣).

وعن ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: «لَا يَأْكُلُ مِنْ بَدَنَتِهِ الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ حَرَامًا، وَالْكَفَّارَاتُ كَذَلِكَ اللهِ عَلَا عَظَاءٌ: «لَا يَأْكُلُ مِنْ بَدَنَتِهِ الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ حَرَامًا،

الحكم، قال: قال علي. وشريك هذا «ضعيف»، والحكم هذا لم يسمع علي بن أبي طالب ره.

⁽۱) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ۱۷٦) من طريق يجيى بن آدم، قال: ثنا حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس. ورواية حماد بن سلمة عن قيس بن سعد تكلم فيها العلياء.

 ⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٧) من طريق ابْنُ الْمُثنَّى، قَالَ: ثنا يُخيّى،
 عَنْ عُبَيْدِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وسنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق ابن نمير، عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يقول: «إذا أعطبت البدنة أو كسرت، أكل منها صاحبها، أو أطعمه، ولم يبدلها إلا أن يكون نذرًا، أو جزاء صيد». وفي سنده عبد الله بن عمر، وفيه ضعف، وقد توبع من «عبيد الله ابن عمر».

⁽٣) صحيح وله طرق: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٦) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق عَبْدَ الْمُلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ. وسيأتي من طريق ابن جريج، عن عطاء.

⁽٤) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره طُ هجر (٣/ ٤٠٧) مَن طريق مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ.

أثر مجاهد يَعْلَشْهُ:

عَنْ سَالِم، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «جَزَاءُ الصَّيْدِ، وَالْفِدْيَةِ، وَالنَّذْرِ لَا يَأْكُلُ مِنْهَا صَاحِبُهَا، وَيَأْكُلُ مِنْ التَّطَوُّع، وَالتَّمَتُّع»(١).

🗖 أثر طاوس يَخْلَلْلُهُ:

عَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، أَنَّهُمْ قَالُوا: «لَا يُؤْكَلُ مِنَ الْفِدْيَةِ ـ وَقَالَ مَرَّةً: مِنْ هَدْي الْكَفَّارَةِ ـ وَلَا مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ» (٢).

أثر إبراهيم تَعَلَّشُهُ:

عن الحكم، عن إبراهيم قال: «لا يأكل من جزاء الصيد»(٣).

أثر سعيد بن جبير تَخَلَقهُ:

عن سالم، عن سعيد بن جبير، قال: «لا يؤكل من النذر، ولا من الكفارة، ولا مما جعل للمساكين»(٤).

أثر عبد الرحمن بن أبي ليلي تَعَلَشُهُ:

عن عنبسة، عن ابن أبي ليلي، قال: «من الفدية، وجزاء الصيد، والنذر»(٥).

(١) سنده ضعيف جدًا: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٧) من طريق ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا حَكَّامٌ، وَهَارُونُ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ سَالِم، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده ضعيف.

(٢) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تُفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق إسهاعيل ابن علية، عن ليث، عن عطاء، وطاوس، ومجاهد، أنهم قالوا: «لا يؤكل من الفدية، ولا من جزاء الصيد». وليث هذا هو «ليث بن أبي سليم»، وهو ضعيف.

(٣) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق وكيع، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم. وسنده صحيح.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق شريك، عن سالم، عن سعيد بن جبير. وسنده ضعيف.

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٨) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا هَارُونُ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَ. وسنده ضعيف.

وإلى هذا ذهب أصحاب المذاهب الأربعة رحمهم الله:

المذهب الحنفي:

قال السرخسي تعلقه: وإذا أكل المحرم من جزاء الصيد فعليه قيمة ما أكل؛ لأن حق الله تعالى بالتصدق تعلق بالمذبوح، فإذا صرفه إلى حاجته صار ضامنًا قيمته للمساكين، وكذلك إن أكله بعدما ذبحه بمكة فعليه قيمته مذبوحًا بخلاف ما إذا سرق فإن الهدي قد بلغ محله حين ذبحه بمكة، وبقي وجوب التصدق معلقًا بعين المذبوح، فإذا هلك من غير صنعه لا يلزمه شيء، وإذا استهلكه بالأكل فعليه ضمان قيمته للفقراء، بمنزلة مال الزكاة (۱).

المذهب المالكي:

وقال مالك تَعَلَّلُهُ: يؤكل من الهدي كله إلا فدية الأذى، وجزاء الصيد، وما نذره للمساكين (٢).

المذهب الشافعي:

قال الشافعي تتخلفه: والهدي هديان: واجب، وتطوع. فكل ما كان أصله واجبًا على الإنسان ليس له حبسه فلا يأكل منه شيئًا، وذلك مثل هدي الفساد، والطيب، وجزاء الصيد، والنذور، والمتعة، فإن أكل من الهدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه، ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع (٣).

المذهب الحنبلي:

وقال ابن أبي موسى: لا يأكل أيضًا من الكفارة، ويأكل مما سوى هذه الثلاثة. ونحوه مذهب مالك؛ لأن ما سوى ذلك لم يسمه للمساكين، ولا مدخل للإطعام فيه، فأشبه التطوع.

⁽١) المبسوط (٤/ ١٠٠).

⁽٢) المدونة (١/ ٤١٠).

⁽٣) الأم (٢/ ٢٨٢).

وقال الشافعي: لا يأكل من واجب؛ لأنه هدي وجب بالإحرام، فلم يجز الأكل منه، كدم الكفارة.

ولنا: أن أزواج النبي عَلَيْهِ تمتعن معه في حجة الوداع، وأدخلت عائشة الحج على العمرة، فصارت قارنة، ثم ذبح عنهن النبي عَلَيْهُ البقرة، فأكلن من لحومها. قال أحمد: قد أكل من البقرة أزواج النبي عَلَيْهُ في حديث عائشة خاصة. وقالت عائشة: إن النبي عَلَيْهُ أمر من لم يكن معه هدي، إذا طاف بالبيت، أن يحل، فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ فقيل: ذبح النبي عَلَيْهُ عن أزواجه.

وروى أبو داود، وابن ماجه: «أن رسول الله ﷺ ذبح عن آل محمد في حجة الوداع بقرة». وقال ابن عمر: «تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فساق الهدي من ذي الحليفة». متفق عليه.

وقد ثبت «أن النبي ﷺ أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فأكل هو وعلي من لحمها، وشربا من مرقها». رواه مسلم. ولأنها دما نسك، فأشبها التطوع، ولا يؤكل من غيرهما؛ لأنه يجب بفعل محظور، فأشبه جزاء الصيد(١).

وذهب بعضهم إلى جواز ذلك. والصحيح الأول.

أثر حماد تعتلفه:

عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ: «الشَّاةُ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، يَأْكُلُ مِنْهُ إِنْ شَاءَ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، يَأْكُلُ مِنْهُ إِنْ شَاءَ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ» (٢)

أثر الحسن البصري تَعْلَقْهُ:

عن هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمُلِكِ، قَالَ: ثني مَنْ سَمِعَ الْحَسَنَ، يَقُولُ: «كُلْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، يَعْنِي: مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَالنَّذْرِ، وَالْفِدْيَةِ» (٣).

⁽١) المغني (٣/ ٤٦٦).

⁽٢) أخرَجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٨) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ خُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ خَمَّادٍ. وسنده ضعيف.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٨) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى،

وقوله تعالى: ﴿ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الح:٢٨]

قال الطبري تخلّفه: وأطعموا مما تذبحون أو تنحرون هنالك من بهيمة الأنعام من هديكم وبدنكم البائس، وهو الذي به ضر الجوع والزمانة والحاجة، والفقير الذي لا شيء له(١).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عن ابن عباس، قوله: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨] يعني: «الزمن الفقير» (٢٠).

أثر عبد الرحمن بن زيد تَحَلَّلَهُ:

عن ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨] قال: «هو القانع» (٣).

أثر عكرمة يَخلَله:

عن ابن جريج، قال: أخبرني عمر بن عطاء، عن عكرمة، قال: «﴿ٱلْبَآبِسَ﴾: المضطر الذي عليه البؤس، و﴿ٱلْفَقِيرَ﴾: المتعفف(٤).

أثر عطاء يَخلَشه:

طلحة بن عمرو، عن عطاء، في قول الله ﴿ وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨]

قَالَ: ثنا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: ثنا الْأَشْعَثُ، عَنِ الْحُسَنِ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْأَكْلِ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَنَذْرِ الْمُسَاكِينِ.

(١) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤).

- (٢) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤) من طريق محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس. وسنده ضعيف.
- (٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٥) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد.
- (٤) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٥) من طريق القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني عمر بن عطاء، عن عكرمة.

قال: الذي يسألك(١).

أثر مجاهد تعتشه:

عن مسلم بن خالد، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ اللَّهِ اللَّهِ مَا اللّ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج:٢٨] قال: البائس: الذي يسأل بيده (٢٠).

قال يحيي: قال مالك: وسمعت أن البائس هو الفقير، وأن المعتر هو الزائر (٣).

قال مالك: وسمعت أن: «البائس هو الفقير، وأن المعتر هو الزائر»، قال مالك: «فذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب والأكل»، قال مالك: «والقانع هو الفقير أيضًا» (٤).

قال ابن عبد البر تعمَلَثه: وأما قوله: ﴿ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ فلا أعلم فيه خلافًا، وربها عبروا عنه بالمسكين، والمعنى واحد، وهو الذي قد تباءس من ضر الفقر. والله أعلم (٥٠).

قال بدر الدين العيني كَالله: قوله: ﴿وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآيِسَ ﴾ [الح: ٢٨]. أي: الذي اشتد فقره، وقال أبو الليث: البائس: الصرير الزمن، والفقير: الذي ليس له شيء. وقال الزجاج: البائس: الذي أصابه البؤس، وهو الشدة. وما يتعلق بذلك من الفقه عرف

⁽١) ضعيف جدًا: أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/ ٤٩٤) من طريق سعدان بن نصر، ثنا وكيع بن الجراح، ثنا طلحة بن عمرو، عن عطاء. وفي سنده طلحة بن عمرو، «متروك الحديث».

⁽٢) حسن بطرقه: أخرجه أبو عبيد في الأموال (١٩٤٧) والبيهقي في الكبرى (٩/ ٤٩٥) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وفيه مقال.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٥) من طريق ابن جريج، عن مجاهد، قوله: ﴿ ٱلۡبَآبِسَ ﴾: «الذي يبسط يديه». وفيه مقال.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٥) من طريق محمد بن ثور، عن معمر، عن رجل، عن مجاهد: ﴿ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾[الحج:٨٨]: «الذي يمد إليك يديه». وفي سنده مبهم.

⁽٣) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٧١١).

⁽٤) موطأ مالك ت عبد الباقى (٢/ ٤٩٧).

⁽٥) الاستذكار (٥/ ٢٩٨).

في موضعه^(۱).

قال البيهقي كَتَلَثَهُ: باب: إطعام البائس الفقير وإطعام القانع والمعتر، وما جاء في تفسيرهم قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨]، وقال: ﴿ وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَ ﴾ [الحج: ٣٦]، قال الشافعي كَتَلَثُهُ: القانع: هو السائل، والمعتر: هو الزائر، والمار بلا وقت. وقال في موضع آخر: القانع: الفقير، والمعتر: الزائر، وقيل: الذي يتعرض العطية منها (٢).

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَتَّهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ [الح:٢٩]

قال الطبري تَعَلَّلَهُ: وقوله: ﴿ثُمَّ لَيَقُضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الحج:٢٩] يقول: تعالى ذكره: ثم ليقضوا ما عليهم من مناسك حجهم: من حلق شعر، وأخذ شارب، ورمي جمرة، وطواف بالبيت (٣).

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عن أشعث، عن نافع، عن ابن عمر قال: «ما عليهم في المناسك»(١).

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: «التفث: الرمي، والذبح، والحلق، والتقصير، والأخذ من الشارب والأظفار واللحية» (٥).

⁽١) عمدة القاري (٩/ ١٢٩).

⁽٢) السنن الكبرى (٩/ ٤٩٤).

⁽٣) تفسير الطبري ط هجر (١٦/ ٥٢٥).

⁽٤) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره طهجر (١٦/ ٥٢٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق أشعث ب،ن سوار عن نافع، عن ابن عمر: أنه قال: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «ما هم عليه في الحج». وفي سنده «أشعث بن سوار»، وهو «ضعيف».

⁽٥) صحيح لطرقه: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٦)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩)، من طرق، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس: أنه قال في قوله: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «التفث: حلق الرأس، وأخذ من الشاربين، ونتف الإبط، وحلق العانة، وقص الأظفار، والأخذ من العارضين، ورمي الجهار، والموقف بعرفة، والمزدلفة ».

أثر مجاهد يَخلَشه:

عن مجاهد، قال: «الحلق، وأخذ من الشوارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط»(١).

أثر محمد بن كعب القرظي تَعَلَّلْهُ:

عن محمد بن كعب القرظي، قال: «التفث: حلق العانة، ونتف الإبط، وأخذ من الشارب، وتقليم الأظفار»(٢).

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٨) من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَثَهُمُ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «يعني بالتفث: وضع إحرامهم، من حلق الرأس، ولبس الثياب، وقص الأظفار، ونحو ذلك».

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق عبيد الله بن موسى، عن عثمان ابن الأسود، عن مجاهد به.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٧) من طريق محمد بن المثنى، قال: ثنا محمد بن المثنى، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: ثنا شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، أنه قال في هذه الآية: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الحج: ٢٦] قال: «هو حلق الرأس. وذكر أشياء من الحج، قال شعبة: لا أحفظها »، قال: ثنا ابن أبي عدي، عن مجاهد، مثله. وسنده صحيح.

وأخرجه مجاهد في تفسيره (ص: ٤٨٠) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَقَنَّهُمُ ﴾ [الحج:٢٦]، قال: التفث: حلق الرأس والعانة، وقص اللحية والشارب والأظفار، ورمي الجمار. وفيه ابن أبي نجيح عن مجاهد، وهو لم يسمع منه.

وأخرجه سفيان الثوري (ص: ٢١١) عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿لْيَقْضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ قال: حلق الرأس، ورمي الجهار، ونتف الابط، وقصر الشارب والاظفار، وحلق العانة. وليث بن أبي سليم «ضعيف الحديث».

(٢) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٦) من طريق ابن وهب، قال: أخبرني أبو صخر، عن محمد بن كعب القرظي، أنه كان يقول في هذه الآية ﴿ثُمَّ لَيُقَضُواْ تَفَتَّهُمُ ﴾ [الج: ٢١]: «رمي الجهار، وذبح الذبيحة، وأخذ من الشاربين، واللحية والأظفار، والطواف بالبيت، وبالصفا والمروة». وفي سنده حميد بن صخر، «صدوق له أوهام».

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق موسى بن عقبة، عن محمد بن كعب

أثر عطاء تَخَلَشُهُ:

عن عطاء، قال: «الحلق، والذبح، وتقليم الأظفار، ومناسك الحج»(١).

أثر عكرمة يَخلَشه:

عن خالد، عن عكرمة، قال: «الشعر والظفر»(٢).

□ أثر الحسن البصري تختلثه:

عن منصور، عن الحسن: أنه قال: «التفث: حلق الرأس»(٣).

أثر ابن جريج كَالله:

عن ابن جريج، عن قوله: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَتَهُم ﴾ [الح: ٢٩] قال: «الأخذ من اللحية، ومن الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط، وحلق العانة، ورمى الجار»(٤).

أثر قتادة بن دعامة كَالله:

عن سعيد عن قتادة قال: «حلق الرءوس»(٥).

=

القرظي به.

⁽١) تفسير يحيى بن سلام (١/ ٣٦٧): حدثنا حماد، عن قيس بن سعد، عن عطاء، قال: التفث: حلق الشعر، وقطع الأظفار. وأخرجه أبن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق أبي خالد، عن عطاء.

⁽٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) والطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٦). من طريق خالد، عن عكرمة، قال: «التفث: الشعر والظفر»، حدثني يعقوب، قال: ثنا ابن علية، عن خالد، عن عكرمة، مثله.

⁽٣) أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع (ص: ١٦٤) من طريق هشيم، قال: أخبرنا منصور، عن الحسن. وسنده صحيح.

⁽٤) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٧) من طريق نصر بن عبد الرحمن الأودي، قال: ثنا المحاربي، قال: سمعت رجلا يسأل ابن جريج.

⁽٥) سنده صحيح: أخرجه يحيى بن سلام (١/ ٣٦٧) من طريق سعيد، عن قتادة.

أثر عبد الرحمن بن زيد كَلَّلَهُ:

عن ابن وهب: قال ابن زيد، في قوله: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «التفث: حرمهم» (١٠).

قال بدر الدين العيني كَتَلَشُّه: قوله: ﴿ ثُمَّ لَيَقَضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الح: ٢٩]، قال عطاء، عن ابن عباس: التفث، حلق الرأس، وأخذ الشارب، ونتف الإبط، وحلق العانة، وقص الأظفار، والأخذ من العارضين، ورمي الجهار، والوقوف بعرفة، وقيل: مناسك الحج، والتفث في الأصل: الوسخ والقذارة من طول الشعر والأظفار والشعث، وقضاؤه: نقضه، وإذهابه. وقال الزجاج: أهل اللغة لا يعرفون التفث إلا من التفسير، وكأنه الخروج من الإحرام إلى الإحلال (٢).

قال ابن كثير تَعَلَّقُهُ: وقوله: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَنَّهُمْ ﴾ قال علي بن أبي طلحة: عن ابن عباس: وهو وضع الإحرام من حلق الرأس، ولبس الثياب، وقص الأظافر، ونحو ذلك، وهكذا روى عطاء ومجاهد عنه، وكذا قال عكرمة ومحمد بن كعب القرظي. وقال عكرمة: عن ابن عباس ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾ قال: التفث المناسك (٣).

قال القرطبي تعلقه: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] أي: ثم ليقضوا بعد نحر الضحايا والهدايا ما بقي عليهم من أمر الحج، كالحلق ورمي الجهار وإزالة شعث ونحوه. قال ابن عرفة: أي: ليزيلوا عنهم أدرانهم. وقال الأزهري: التفث: الأخذ من الشارب، وقص الأظفار، ونتف الإبط، وحلق العانة، وهذا عند الخروج من الإحرام. وقال النضر بن شميل: التفث في كلام العرب: إذهاب الشعث، وسمعت الأزهري يقول: التفث في كلام العرب لا يعرف إلا من قول ابن عباس وأهل التفسير.

⁽۱) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٨) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد. وسنده صحيح.

⁽۲) عمدة القارى (۱۰/ ٥٦).

⁽٣) تفسير ابن كثير (٥/ ٣٦٧).

وقال الحسن: هو إزالة قشف الإحرام. وقيل: التفث: مناسك الحج كلها، رواه ابن عمر وابن عباس (١).

قَالَ ابن العربي تَعَلَّلُهُ: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقُضُواْ تَفَثَهُمْ وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلَيَطَّوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]: فيها أربع مسائل:

المسألة الأولى: في ذكر التفث: قال القاضي الإمام: هذه لفظة غريبة عربية لم يجد أهل المعرفة فيها شعرًا، ولا أحاطوا بها خبرًا، وتكلم السلف عليها على خمسة أقوال:

الأول: قال ابن وهب عن مالك: التفث: حلق الشعر، ولبس الثياب، وما أتبع ذلك مما يحل به المحرم.

الثاني: أنه مناسك الحج، رواه ابن عمر، وابن عباس.

الثالث: حلق الرأس، قاله قتادة.

الرابع: رمي الجمار، قاله مجاهد.

الخامس: إزالة قشف الإحرام، من تقليم أظفار، وأخذ شعر، وغسل، واستعمال طيب، قاله الحسن، وهو قول مالك الأول.

فأما قول ابن عباس وابن عمر فلو صح عنهم الكان حجة، لشرف الصحبة والإحاطة باللغة.

وأما قول قتادة: إنه حلق الرأس فمن قول مالك.

وأما قول مجاهد: إنه رمي الجهار فمن قول ابن عمر وابن عباس، ثم تتبعت التفت لغة فرأيت أبا عبيدة معمر بن المثنى قد قال: إنه قص الأظفار، وأخذ الشارب، وكل ما يحرم على المحرم، إلا النكاح، ولم يجيء فيه بشعر يحتج به.

وقال صاحب العين: التفث: هو الرمي، والحلق، والتقصير، والذبح، وقص الأظفار والشارب، ونتف الإبط.

وذكر الزجاج والفراء نحوه، ولا أراه أخذه إلا من قول العلماء.

⁽١) تفسير القرطبي (١٢/ ٥٠).

وقال قطرب: تفث الرجل إذا كثر وسخه، وقال أمية بن أبي الصلت:

حف وارءوسهم لم يحلق واتفتُّ ولم يسلوا لهم قم للا وصئبانا

وإذا انتهيتم إلى هذا المقام ظهر لكم أن ما ذكر أشار إليه أمية بن أبي الصلت، وما ذكره قطرب هو الذي قاله مالك؛ وهو الصحيح في التفث، وهذه صورة قضاء التفث لغة.

وأما حقيقته الشرعية فإذا نحر الحاج أو المعتمر هديه، وحلق رأسه، وأزال وسخه، وتطهر وتنقى، ولبس الثياب، فيقضى تفثه (١).

قوله تعالى: ﴿وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن علي، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴿ [الحج: ٢٩]: «نحر ما نذروا من المدن (٢٠).

أثر مجاهد تعملشه:

عن مجاهد: ﴿وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج:٢٩]: «نذر الحج والهدي، وما نذر الإنسان من شيء يكون في الحج» (٣).

قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوُّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]

قال الطبري تخليفه: وعنى بالطواف الذي أمر جل ثناؤه حاج بيته العتيق به في هذه الآية: طواف الإفاضة الذي يطاف به بعد التعريف، إما يوم النحر، وإما بعده، لا

⁽١) أحكام القرآن (٣/ ٢٨٥).

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٨) من طريق معاوية، عن علي، عن ابن عباس. وسنده ضعيف.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٩) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. ولم يسمع منه.

أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٩) من طرق عن ابن جريج، عن مجاهد: ﴿وَلَيُوفُواْ لَنُورَهُمْ ﴾ [الحج:٢٩] قال: «نذر الحج والهدي، وما نذر الإنسان على نفسه من شيء يكون في الحج».

خلاف بين أهل التأويل في ذلك(١).

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن علي، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الح: ٢٩] يعني: «زيارة البيت»(٢).

أثر الحسن البصري يَعَلَشْهُ:

عن أشعث، عن الحسن: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «طواف الزيارة» (٣٠).

أثر عطاء تَخلَشُهُ:

عن حجاج وعبد الملك، عن عطاء، في قوله: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الج: ٢٩] قال: «طواف يوم النحر»(٤).

□ أثر زهير كَاللهُ:

عن عمرو بن أبي سلمة، قال: سألت زهيرًا عن قول الله: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ اللهِ: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ اللهِ: ﴿ وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِيَّا اللهُ اللهُ

قال ابن بطال تَعَلَّمْهُ: وأجمع العلماء أن هذا الطواف هو الواجب: طواف الإفاضة؟

⁽١) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٣١).

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٣٢) من طريق معاوية، عن علي، عن ابن عباس. وسنده منقطع.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٣٢) من طرق عن أشعث، عن الحسن، قال في قوله: ﴿وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[الحج:٢٩] قال: «الطواف الواجب». وفي سنده «أشعث بن سوار»، وهو ضعيف.

⁽٤) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٣٢) من طريق هشيم، عن حجاج وعبد الملك، عن عطاء.

⁽٥) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٣٢) من طريق عمرو بن أبي سلمة، قال: سألت زهيرًا.

ألا ترى أن النبى عليه لما توهم أن صفية لم تطف يوم النحر، قال: «أَحابِسَتُنا هِي؟» فلم أخبر أنه الله عن غيره (١).

قال القرطبي تَعْلَشُهُ: والطواف الواجب الذي لا يسقط بوجه من الوجوه، وهو طواف الإفاضة الذي يكون بعد عرفة، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ وَلَيُوفُواْ نَفَتَهُمْ وَلَيُوفُواْ نَفَتَكُمْ وَلَيُوفُواْ نَفَتَكُمْ وَلَيُوفُواْ بَالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]. قال: فهذا هو الطواف المفترض في كتاب الله عَيْلٌ، وهو الذي يحل به الحاج من إحرامه كله (٢).

قال بدر الدين العيني تَعَلَّشُهُ: ﴿ وَلَيَطَّوَّفُواْ ﴾ [الحج:٢٩]، أراد الطواف الواجب، وهو طواف الإفاضة، والزيارة الذي يطاف بعد الوقوف، إما يوم النحر أو بعده (٣).

قال البغوي تخلّله: ﴿ وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾، أراد به الطواف الواجب عليه، وهو طواف الإفاضة يوم النحر بعد الرمي والحلق (٤).

قال القرطبي تخلفه: ﴿ وَلَيَطَّوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] الطواف المذكور في هذه الآية هو طواف الإفاضة الذي هو من واجبات الحج. قال الطبري: لا خلاف بين المتأولين في ذلك (٥٠).

قال ابن العربي تعلقه: ﴿ وَلَيَطَّوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الح: ٢٩] هذا هو طواف الزيارة، وهو طواف الإفاضة، وهو ركن الحج باتفاق، وبه يتم الحج؛ لأنه أحد أعماله ونهاية أركانه (٦).

قال ابن رشد تَعْلَلهُ: وأجمعوا على أن الواجب منها الذي يفوت الحج بفواته هو طواف الإفاضة، وأنه المعني بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلَيَطَّوَّفُواْ

⁽۱) شرح صحيح البخاري (٤/ ٤٠٥).

⁽٢) تفسير القرطبي (١٢/ ٥١).

⁽٣) عمدة القارى (١٠/ ٥٦).

⁽٤) تفسير البغوي (٣/ ٣٣٦).

⁽٥) تفسير القرطبي (١٢/ ٥٠).

⁽٦) أحكام القرآن (٣/ ٢٨٥).

بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج:٢٩]، وأنه لا يجزئ عنه دم.

وجمهورهم على أنه لا يجزئ طواف القدوم على مكة عن طواف الإفاضة إذا نسي طواف الإفاضة؛ لكونه قبل يوم النحر. وقالت طائفة من أصحاب مالك: إن طواف القدوم يجزئ عن طواف الإفاضة، كأنهم رأوا أن الواجب إنها هو طواف واحد(١).

قال ابن قدامة تخلفه: ثم يزور البيت، فيطوف به سبعًا، وهو الطواف الواجب الذي به تمام الحج، ثم يصلي ركعتين، إن كان مفردًا أو قارنًا). وجملة ذلك أنه إذا رمى ونحر وحلق، أفاض إلى مكة، فطاف طواف الزيارة؛ لأنه يأتي من منى فيزور البيت، ولا يقيم بمكة، بل يرجع إلى منى، ويسمى طواف الإفاضة؛ لأنه يأتي به عند إفاضته من منى إلى مكة، وهو ركن للحج؛ لا يتم إلا به، لا نعلم فيه خلافًا، ولأن الله على قال: ﴿وَلَيْطَوّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩].

قَالَ أَبِنَ عَبِدَ البِرِ: هُو مِن فَرائضِ الحِجِ، لا خَلاف في ذلك بِينِ العلماء، وفيه عند جميعهم قال الله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩].

وعن عائشة، قالت: «حجَجْنَا معَ النبيِّ ﷺ فأفَضْنَا يومَ النَّحر، فحَاضَتْ صَفِيَّةُ، فأرادَ النبيُّ ﷺ منها ما يُريدُ الرجلُ منْ أهلِه، فَقُلْتُ: يا رسولَ الله، إنَّها حائضٌ، قال: «أحابِسَتُنا هِيَ؟ قالوا: يا رسولَ الله، إنَّها قدْ أفاضَتْ يومَ النَّحرِ، قال: اخْرُجُوا» متفق عليه. فدل على أن هذا الطواف لا بد منه، وأنه حابس لمن لم يأت به. ولأن الحج أحد النسكين، فكان الطواف ركنًا كالعمرة (٢٠).

أخذ العلماء من هذه الآية منسكًا من مناسك الحج، وهو الطواف، وهو ركن من أركان الحج لا يتم إلا به، وهو أنواع، ولكل نوع منها أحكام تتعلق به.

⁽١) مداية المجتهد (٢/ ١٠٩).

⁽٢) المغنى (٣/ ٣٩١).

المسألة الأولى: أنواع الطواف وحكم كل نوع

قال ابن رشد يَخْتَفَهُ: العلماء أجمعوا على أن الطواف ثلاثة أنواع: طواف القدوم على مكة، وطواف الإفاضة بعد رمي جمرة العقبة يوم النحر، وطواف الوداع.

وأجمعوا على أن الواجب منها الذي يفوت الحج بفواته هو طواف الإفاضة، وأنه المعني بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقَضُواْ تَفَتَهُمُ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] وأنه لا يجزئ عنه دم (١).

النوع الأول: طواف القدوم

قال السرخسي تختلته: أما أحد الأطوفة في الحج فهو طواف التحية، ويسمى طواف القدوم وطواف اللقاء، وذلك عند ابتداء وصوله إلى البيت (٢).

قلت: أخرج مسلم كَنَلَثُهُ عن عمرو بن دينار، قال: سألنا ابن عمر عن رجل قدم بعمرة، فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة، أيأتي امرأته؟ فقال: «قدم رسولُ الله ﷺ فَطَافَ بالبَيْتِ سَبْعًا، وصَلَّى خَلْفَ المَقَامِ رَكْعَتَينِ، وبَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ سَبْعًا،

وأخرج مسلم تَعَلَّهُ: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن وبرة، قال: كنت جالسًا عند ابن عمر، فجاءه رجل، فقال: أيصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف، فقال: نعم، فقال: فإن ابن عباس يقول: لا تطف بالبيت حتى تأتي الموقف، فقال ابن عمر: «فَقَدْ حَجَّ رسولُ الله ﷺ، فَطَافَ بِالبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ المَوْقِفَ»، فبقول رسول الله ﷺ أحق أن تأخذ، أو بقول ابن عباس إن كنت صادقًا؟ (٤٠).

قال النووي تَعَلَّمْهُ: طواف القدوم، فله خمسة أسهاء: طواف القدوم، والقادم

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١٠٩).

⁽Y) المبسوط (٤/ ٣٤).

⁽٣) مسلم (١٢٣٤).

⁽٤) مسلم (١٢٣٣).

والورود، والوارد، وطواف التحية.

ومحل طواف القدوم أول قدومه، ومحل طواف الإفاضة بعد الوقوف بعرفات ونصف ليلة النحر، ومحل طواف الوداع عند إرادة السفر من مكة بعد قضاء مناسكه كلها(١).

وقال كَتْلَثَهُ: فيه: أن المحرم إذا دخل مكة قبل الوقوف بعرفات يسن له طواف القدوم، وهو مجمع عليه (٢٠).

كرحكم طواف القدوم:

ذهب جمهور العلماء إلى أن طواف القدوم مستحب، وخالف الجمهور الإمام مالك تَعَلَيْتُه، فقال بوجوبه. واستدل الجمهور بالآتي.

قال السرخسي تعمّلته: اعلم بأن الطواف أربعة: ثلاثة في الحج، وواحد في العمرة.

أما أحد الأطوفة في الحج فهو طواف التحية، ويسمى طواف القدوم وطواف اللقاء، وذلك عند ابتداء وصوله إلى البيت، وهو سنة عندنا، وقال مالك - كَلَّهُ تعالى -: هو واجب؛ لأن «النبي عَلَيْ أتى به، ثم قال لأصحابه على: «خُذُوا عني مَنَاسِكُكُمْ»، فهذا أمر، والأمر على الوجوب، ولأن المقصود زيارة البيت للتعظيم، فالنسك الذي يكون عند ابتداء الزيارة يكون واجبًا بمنزلة الذكر عند افتتاح الصلاة، وهو التكبر.

وحجتنا في ذلك: أن الله ﷺ أمر بالطواف، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار، وبالإجماع طواف يوم النحر واجب، فعرفنا أن ما تقدم ليس بواجب، ولأنه ثبت بالإجماع أن الطواف الذي هو ركن في الحج مؤقت بيوم النحر حتى لا يجوز قبله، فها يؤتى به قبل يوم النحر لا يكون واجبًا؛ لأنه يؤتى به في الإحرام، ولا يتكرر ركن واحد في الإحرام واجبًا، كالوقوف بعرفة، فجعلناه سنة لهذا، بخلاف طواف الصدر، فإنه يؤتى به بعد تمام التحلل، فلو جعلناه واجبًا لا يؤدي إلى تكرار الطواف

⁽١) المجموع (٨/ ١٢).

⁽٢) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٧٥).

واجبًا في الإحرام، والطواف في الحج بمنزلة ثناء الافتتاح في الصلاة؛ لأن التلبية عند الإحرام هنا كالتكبير هناك، وكها أن ثناء الافتتاح الذي يؤتى به عقيب التكبير سنة، فكذلك الطواف الذي يؤتى به عقيب الإحرام سنة. ومما يحتج به مالك كَلَّنْهُ: أن السعي الذي بعد هذا الطواف واجب، ولا يكون الواجب بناء على ما ليس بواجب. وقد بينا العذر عن هذا فيها مضي (١).

قال ابن رشد تَعَلَّتُهُ: وأجمعوا - فيها حكاه أبو عمر بن عبد البر - أن طواف القدوم والوداع من سنة الحاج إلا لخائف فوات الحج، فإنه يجزئ عنه طواف الإفاضة. واستحب جماعة من العلماء لمن عرض له هذا أن يرمل في الأشواط الثلاثة من طواف الإفاضة، على سنة طواف القدوم من الرمل (٢).

قال ابن بطال تعلّله: قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من ترك طواف القدوم، وطاف للزيارة، ثم رجع إلى بلده، أن حجه تام، ولم يوجبوا عليه الرجوع، كما أوجبوه عليه في طواف الإفاضة (٣).

قال ابن عبد البر كالله: وجمهور العلماء على أن طواف القدوم لا يجزئ عن طواف الإفاضة؛ لأن طواف قبل عرفة ساقط عن المكي وعن المراهق، وهم مجمعون على أن طواف الإفاضة الذي يجزئ عن طواف القدوم، إذا وصل بالسعي بين الصفا والمروة للناسي والجاهل إذا رجع إلى بلده، وعليه دم، فإن كان مراهقًا أو مكيًا فلا دم عليه ولا شيء، وهذا ما لا خلاف فيه عن مالك وغيره (3).

قال النووي تخلله: في مذاهبهم في حكم طواف القدوم قد ذكرنا أنه سنة عندنا؛ لو تركه لم يأثم، ولم يلزمه دم، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر. وقال أبو ثور: عليه دم. وعن مالك رواية كمذهبنا، ورواية أنه إن كان مضايقًا للوقوف فلا دم في تركه، وإلا

⁽¹⁾ Humed (3/ 27).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ١٠٩).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٩٦).

⁽٤) الاستذكار (٤/ ١٧٤).

فعليه دم^(۱).

قال البغوي كَالله: الطواف ثلاثة: طواف القدوم، وهو سنة لا شيء على من تركه. وطواف الإقامة، ويسمى طواف الزيارة، ركن من أركان الحج، لا يحصل التحلل بدونه، ولا يقوم الدم مقامه.

والثالث: طواف الوداع، لا رخصة في تركه لمن أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر، مكيًا كان أو آفاقيًا، حج أو لم يجج، فإن خرج، ولم يطف، رجع إن كان قريبًا، روي أن عمر بن الخطاب رد رجلًا من مر الظهران لم يكن ودع البيت.

ولو مضى، ولم يرجع، فلا دم عليه عند بعض أهل العلم، وبه قال عروة بن الزبير، وهو مذهب مالك، وقال بعضهم: من تركه، فعليه دم، وهو قول الشافعي، إلا المرأة الحائض أو النفساء يجوز لها أن تنفر، وتترك طواف الوداع، ولا دم عليها، وهو قول أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم، وإليه ذهب مالك، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي(٢).

قال بدر الدين العيني كتالله: ثم الابتداء بالطواف مستحب لكل أحد، سواء كان محرمًا أو غيره، إلا إذا خاف فوت الصلاة المكتوبة عن وقتها، أو فوتها مع الجماعة، وإن كان الوقت واسعًا، أو كان عليه مكتوبة فائتة، فإنه يقدم هذا كله على الطواف، ثم هذا الطواف يسمى طواف القدوم، وهو سنة، فلو تركه صح حجه، ولا شيء عليه إلا فوت الفضيلة (٣).

قال القرطبي تغلّثه: للحج ثلاثة أطواف: طواف القدوم، وطواف الإفاضة، وطواف الوداع. قال إساعيل بن إسحاق: طواف القدوم سنة، وهو ساقط عن المراهق، وعن المكي، وعن كل من يحرم بالحج من مكة. قال: والطواف الواجب الذي لا يسقط بوجه من الوجوه، وهو طواف الإفاضة الذي يكون بعد عرفة، قال

⁽١) المجموع (٨/ ١٩).

⁽٢) شرح السنة (٧/ ٢٣٥).

⁽٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩/ ٢٥٧).

الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج ٢٦]. قال فهذا هو الطواف المفترض في كتاب الله على الله وهو الذي يحل به الحاج من إحرامه كله. قال الحافظ أبو عمر: ما ذكره إسهاعيل في طواف الإفاضة هو قول مالك عند أهل المدينة، وهي رواية ابن وهب، وابن نافع، وأشهب عنه. وهو قول جمهور أهل العلم من فقهاء أهل الحجاز والعراق. وقد روى ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك: أن طواف القدوم واجب. وقال ابن القاسم في غير موضع من المدونة، ورواه أيضًا عن مالك: الطواف الواجب طواف القادم مكة (١٠).

قال النووي تخلّله: (وأما) طواف القدوم فسنة ليس بواجب، فلو تركه فحجه صحيح، ولا شئ عليه، لكنه فاتته الفضيلة. هذا هو المذهب، ونص عليه الشافعي، وقطع به جماهير العراقيين والخراسانيين، وذكر جماعة من الخراسانيين وغيرهم في وجوبه وجهًا ضعيفًا شاذًا، وأنه إذا تركه لزمه دم(٢).

قال ابن قدامة كتللثه: وطواف القدوم، وهو سنة، لا شيء على تاركه (٣).

قال الشنقيطي تَعَلَلْهُ: اعلم أن الطواف في الحج المفرد والقران ثلاثة أنواع: طواف القدوم، وطواف الإفاضة، وهو طواف الزيارة، وطواف الوداع.

أما طواف الإفاضة فهو ركن من أركان الحج بإجماع العلماء، وأما طواف الوداع، وطواف القدوم فقد اختلف فيهما العلماء: فذهب مالك وأصحابه إلى أن طواف القدوم واجب يجبر بدم، وأن طواف الوداع سنة، ولا يلزم بتركه شيء، واستدل لوجوب القدوم بحديث عائشة، وعروة المتفق عليه الذي قدمناه بسنده ومتنه عند الشيخين، وفيه: أن النبي عليه إذا قدم أول ما يبدأ به الطواف، وكذلك الخلفاء الراشدون، والمهاجرون، والأنصار مع قوله عليه الذي مَنَاسِكَكُمْ».

واستدل لعدم وجوب طواف الوداع، بترخيص النبي على للحائض في تركه، ولم

⁽١) تفسير القرطبي (١٢/ ٥١).

⁽Y) المجموع (N/ NY).

⁽٣) المغنى (٣/ ٣٩٣).

يأمرها بدم ولا شيء، قالوا: فلو كان واجبًا لأمر بجبره، وأكثر أهل العلم: على أن طواف القدوم لا يلزم بتركه شيء. وقال ابن حجر في الفتح: وذهب الجمهور إلى أن من ترك طواف القدوم لا شيء عليه، وعن مالك وأبي ثور: عليه دم. ومن حججهم على أن طواف القدوم لا شيء في تركه: أنه تحية، فلم يجب كتحية المسجد. وأكثر أهل العلم على أن طواف الوداع واجب، يجب بتركه الدم (۱).

النوع الثاني: طواف الزيارة

أخرج البخاري تَعَلَّقُهُ: عن ابن عباس هُ قال رجل للنبي ﷺ: زرت قبل أن أرمي، قال: «لا حَرَجَ». قال: ذبحت أرمي، قال: «لا حَرَجَ». قال: ذبحت قبل أن أدبح، قال: «لا حَرَجَ».

قال السرخسي تعلقه: والطواف الثاني طواف الزيارة، وهو ركن الحج، ثبت بقوله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْفَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] وبقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ ٱلْحَجِ ٱلْأَكْبَرِ ﴾ [النوبة: ٣]، والمراد به طواف الزيارة (٤٠).

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٠٤).

⁽٢) البخاري (١٧٢٢).

⁽٣) البخاري (٦٦٦٦).

⁽³⁾ Thime d (3/ 37).

قال ابن عبد البر: هو من فرائض الحج، لا خلاف في ذلك بين العلماء، وفيه عند جميعهم قال الله تعالى: ﴿وَلِيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩].

وعن عائشة، قالت: «حججنا مع النبي عَلَيْهُ فأفضنا يوم النحر، فحاضت صفية، فأراد النبي عَلَيْهُ منها ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يا رسول الله، إنها حائض، قال: «أحابستنا هي؟» قالوا: يا رسول الله، إنها قد أفاضت يوم النحر، قال: «اخْرُجُوا» متفق عليه. فدل على أن هذا الطواف لا بد منه، وأنه حابس لمن لم يأت به. ولأن الحج أحد النسكين، فكان الطواف ركنًا كالعمرة (١١).

کر أما عن صفته:

قال ابن قدامة تختش: وصفة هذا الطواف كصفة طواف القدوم، سوى أنه ينوي به طواف الزيارة، ويعينه بالنية. ولا رمل فيه، ولا اضطباع. قال ابن عباس: إن النبي لله على السبع الذي أفاض فيه». والنية شرط في هذا الطواف. وهذا قول إسحاق، وابن القاسم صاحب مالك، وابن المنذر. وقال الثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي: يجزئه، وإن لم ينو الفرض الذي عليه. ولنا: قول النبي عليه: "إنها الأعهال بالنيات، وإنها لكل امرئ ما نوى». ولأن النبي عليه صلاة، والصلاة لا تصح إلا بالنيات اتفاقًا(٢).

كرأما عن حكمه وماذا عليه أن يفعل من تركه:

قال ابن قدامة كتلثة: (ومن ترك طواف الزيارة، رجع من بلده حرامًا حتى يطوف بالبيت)، وجملة ذلك أن طواف الزيارة ركن الحج، لا يتم إلا به. ولا يحل من إحرامه حتى يفعله، فإن رجع إلى بلده قبله، لم ينفك إحرامه، ورجع متى أمكنه محرمًا، لا يجزئه غير ذلك. وبذلك قال عطاء، والثوري، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، وابن المنذر.

وقال الحسن: يجج من العام المقبل. وحكي نحو ذلك عن عطاء قولًا ثانيًا.

⁽١) المغني (٣/ ٣٩١).

⁽٢) المصدر السابق.

وقال: يأتي عامًا قابلًا من حج أو عمرة. ولنا: قول النبي على حين ذكر له أن صفية حاضت، قال: «أحابستنا هي؟» قيل: إنها قد أفاضت يوم النحر. قال: «فلتنفر إذًا». يدل على أن هذا الطواف لا بد منه، وأنه حابس لمن لم يأت به. فإن نوى التحلل، ورفض إحرامه، لم يحل بذلك؛ لأن الإحرام لا يخرج منه بنية الخروج، ومتى رجع إلى مكة، فطاف بالبيت، حل بطوافه؛ لأن الطواف لا يفوت وقته، على ما أسلفناه (۱).

قال الطحاوي كتلفه: ومنها: طواف الزيارة، الذي هو أوكدها، والذي لو لحق ببلده، ولم يفعله أمر بالرجوع إلى مكة حتى يفعله بها، وإنه باق في حرمة إحرامه على حاله (٢).

قال البغوي كتانثة: الطواف ثلاث: طواف القدوم، وهو سنة لا شيء على من تركه. وطواف الإقامة، ويسمى طواف الزيارة، ركن من أركان الحج، لا يحصل التحلل بدونه، ولا يقوم الدم مقامه (٣).

قال العظيم آبادي كَالله: والثاني: طواف الزيارة، ويسمى طواف الركن، والإفاضة، وطواف الحج، وطواف الفرض، وطواف يوم النحر، وهو ركن لا يتم الحج إلا به (٤).

قال السرخسي تَعْتَشُهُ: وطواف الزيارة ركن الحج، وهو الحج الأكبر في تأويل قوله تعالى: ﴿وَأَذَنُ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلحُجِّ ٱلْأَكْبَرِ ﴾ [التوبة:٣]، ووقته أيام النحر، فلا ينبغي أن يؤخره عن أيام النحر، والأفضل أداؤه في أول أيام النحر كالتضحية لقوله ﷺ: «أيام النحر ثلاثة، أفضلها أولها» (٥).

قال النووي يَعْمَلْنه: (ثم يفيض إلى مكة، ويطوف طواف الافاضة، ويسمى طواف

⁽١) المغنى (٣/ ٤٠٨).

⁽٢) شرح مشكل الآثار (١٢/ ٣٤٨).

⁽٣) شرح السنة (٧/ ٢٣٥).

⁽٤) عون المعبود (٥/ ٢٣٢).

⁽⁰⁾ المبسوط (٤/ ٢٢).

الزيارة لما روى جابر على: أن النبي على «رمى الجمرة، ثم ركب، وأفاض إلى البيت» وهذا الطوف ركن من أركان الحج، لا يتم الحج إلا به، والأصل فيه قوله على: ﴿وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْمَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] وروت عائشة: أن صفية على حاضت، فقال النبي على: «أحابستنا هي؟» قلت: يا رسول الله، إنها قد أفاضت، قال: «فلا إذًا» فدل على أنه لا بد من فعله. وأول وقته إذا انتصفت ليلة النحر لما روت عائشة: أن النبي على «أرسل أم سلمة يوم النحر، فرمت قبل الفجر، ثم أفاضت» والمستحب أن يطوف يوم النحر؛ لأن النبي على «طاف يوم النحر» فان أخر إلى ما بعده وطاف جاز؛ لأنه أي به بعد دخول الوقت (١).

النوع الثالث: طواف الوداع

قال السرخسي تخلفه: والطواف الثالث: طواف الصدر، وهو واجب عندنا، سنة عند الشافعي تخلفه، قال: لأنه بمنزلة طواف القدوم، ألا ترى أن كل واحد منهما يأتي به الآفاقي دون المكي، وما يكون من واجبات الحج فالآفاقي والمكي فيه سواء (٢).

قال ابن قدامة تخلفه: والأطوفة المشروعة في الحج ثلاثة: طواف الزيارة: وهو ركن الحج، لا يتم إلا به، بغير خلاف. وطواف القدوم: وهو سنة، لا شيء على تاركه. وطواف الوداع: واجب، ينوب عنه الدم إذا تركه. وبهذا قال أبو حنيفة، وأصحابه، والثوري. وقال مالك: على تارك طواف القدوم دم، ولا شيء على تارك طواف الوداع. وحكي عن الشافعي كقولنا في طواف الوداع، وكقوله في طواف القدوم. وما عدا هذه الأطوفة فهو نفل، ولا يشرع في حقه أكثر من سعي واحد، بغير خلاف علمناه (٢).

قال ابن قدامة كتلفه: مسألة: قال (فإذا أتى مكة لم يخرج حتى يودع البيت، يطوف به سبعًا، ويصلي ركعتين إذا فرغ من جميع أموره، حتى يكون آخر عهده بالبيت).

⁽١) المجموع (٨/ ٢٢٠).

⁽Y) المبسوط (٤/ ٣٤).

⁽٣) إلمغني (٣/ ٣٩٣).

وجملة ذلك أن من أتى مكة لا يخلو؛ إما أن يريد الإقامة بها، أو الخروج منها، فإن أقام بها، فلا وداع عليه؛ لأن الوداع من المفارق، لا من الملازم، سواء نوى الإقامة قبل النفر أو بعده. وبهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: إن نوى الإقامة بعد أن حل له النفر، لم يسقط عنه الطواف، ولا يصح، لأنه غير مفارق، فلا يلزمه وداع، كمن نواها قبل حل النفر، وإنها قال النبي على «لا يَنْفِرِنَ أحدٌ حتَّى يكونَ آخرُ عهدِهِ بالبيتِ». وهذا ليس بنافر.

فأما الخارج من مكة، فليس له أن يخرج حتى يودع البيت بطواف سبع، وهو واجب؛ من تركه لزمه دم. وبذلك قال الحسن، والحكم وحماد، والثوري، وإسحاق، وأبو ثور. وقال الشافعي في قول له: لا يجب بتركه شيء؛ لأنه يسقط عن الحائض، فلم يكن واجبًا، كطواف القدوم، ولأنه كتحية البيت، أشبه طواف القدوم. ولنا: ما روى ابن عباس، قال: «أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يكونَ آخرُ عَهْدِهِمْ بِالبيتِ، إلا أنَّه خفَّفَ عنِ المرأةِ الحائضِ». متفق عليه. ولمسلم، قال: كان الناس ينصرفون كل وجه، فقال رسول الله ﷺ: «لا ينفر أحدٌ حتَّى يكونَ آخرُ عَهْدِهِ بالبيتِ». وليس في سقوطه عن المعذور ما يجوز سقوطه لغيره، كالصلاة تسقط عن الحائض، وتجب على غيرها، بل المعذور ما يجوز سقوطه لغيره، كالصلاة تسقط عن الحائض، وتجب على غيرها، بل الكل لم يكن لتخصيصها بذلك معنى.

وإذا ثبت وجوبه، فإنه ليس بركن، بغير خلاف، ولذلك سقط عن الحائض، ولم يسقط طواف الزيارة، ويسمى طواف الوداع؛ لأنه لتوديع البيت، وطواف الصدر؛ لأنه عند صدور الناس من مكة. ووقته بعد فراغ المرء من جميع أموره؛ ليكون آخر عهده بالبيت، على ما جرت به العادة في توديع المسافر إخوانه وأهله، ولذلك قال النبي على المحرن آخر عهده بالبيت» (١).

⁽١) المغني (٣/ ٤٠٣).

المائلة الثانية: شروط صحة الطواف

كر أولا: الطهارة.

🗐 اختلف أهل العلم في حكم الطهارة من الحجث الأصغر والأكبر للطواف:

فذهب جمهور العلماء إلى اشتراط الطهارة للطواف، وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط ذلك وإليك بيان المسألة وأدلة كل قول.

القول الأول: الطهارة شرط لصحة الطواف.

قال النووي كتالله في مذاهب العلماء في الطهارة في الطواف: قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط الطهارة عن الحدث والنجس، وبه قال مالك، وحكاه الماوردي عن جمهور العلماء، وحكاه ابن المنذر في طهارة الحدث عن عامة العلماء، وانفرد أبو حنيفة فقال: الطهارة من الحدث والنجس ليست بشرط للطواف فلو طاف وعليه نجاسة أو محدثًا أو جنبًا صح طوافه، واختلف أصحابه في كون الطهارة واجبة مع اتفاقهم على أنها ليست بشرط (١).

□ أدلة أصحاب هذا القول:

قال النووي يَعْلَمْهُ:

١- واحتج أصحابنا بحديث عائشة: "أن النبي ﷺ أول شئ بدأ به حين قدم مكة أن توضأ، ثم طاف بالبيت". رواه البخاري ومسلم.

٢- وثبت في صحيح مسلم من رواية جابر: أن النبي ﷺ قال في آخر حجته:
 «لتأخذوا عني مناسككم». قال أصحابنا: ففي الحديث دليلان:

أحدهما: أن طوافه ﷺ بيان للطواف المجمل في القرآن.

والثاني: قوله ﷺ: «لتأخذوا عني مناسككم» يقتضي وجوب كل ما فعله إلا ما قام دليل على عدم وجوبه.

٣- وعن عائشة أيضًا أن النبي ﷺ قال لها حين حاضت، وهي محرمة: «اصنعي

⁽١) المجموع (٨/ ١٧).

ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي». رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ، وفيه تصريح باشتراط الطهارة؛ لأنه على نهاها عن الطواف حتى تغتسل، والنهي يقتضي الفساد في العبادات: (فان قيل): إنها نهاها؛ لأن الحائض لا تدخل المسجد. (قلنا): هذا فاسد؛ لأنه على قال: «حتى تغتسلي»، ولم يقل: حتى ينقطع دمك.

وبحديث ابن عباس السابق: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أباح فيه الكلام»(١) وقد سبق أن الصحيح أنه موقوف على ابن عباس، وتحصل منه الدلالة

(١) الصحيح فيه الوقف: واختلف في هذا الحديث على طاوس اختلافًا شديدًا.

أخرجه الترمذى (٩٦٠)، وابن خزيمة (٢٧٣٩)، والدارمى (١٨٤٨)، وابن الجارود (٤٦١)، وابن حبان (٩٦٠)، والحاكم (١/ ١٣٠) من طرق (جرير – موسى بن أعين – الفضيل بن عياض – الثورى – والطريق إليه ضعيف، وابن عيينة من طرق عن عطاء بن السائب، عن طاوس، عن ابن عباس مرفوعًا.

وأخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٧)، وعبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٤٩٦)، وأشار البيهقى (٥/ ٨٧) إلى طرق (جعفر بن سليهان – حماد بن سلمة – شجاع بن الوليد –ابن فضيل) من طرق عطاء بن السائب، عن طاوس، عن ابن عباس موقوفًا. وبذلك يتبين أنه حدث خلاف على عطاء، بغض النظر عن الترجيح.

وأخرجه البيهقي (٥/ ٨٧) من طريق موسى بن أعين، عن ليث بن أبي سليم، عن طاوس، عن ابن عباس مرفوعًا. وليث بن أبي سليم حاله معروف.

وأخرجه أحمد (٣/ ٤١٤)، والنسائي (٢٩٢٢)، وغيرهم من طرق عن ابن جريج، عن الحسن ابن مسلم، عن طاوس، عن رجل أدرك النبي ﷺ. وهذا مبهم.

وأخرجه النسائى (٢٩٢٣)، والشافعى فى مسنده (٥٩٨)، وغيرهم من طريق حنظلة بن أبى سفيان، عن ابن عمر موقوفا. وهناك طريق مرفوع، أخرجه الطبرانى فى الأوسط عن حنظلة مرفوعًا. ولا يثبت.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٤٩٦)، والنسائى فى الكبرى (٣٩٤٤) من طريق (ابن جريج – أبي عوانة) عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس موقوفًا. وخالفهما (محمد ابن عبد الله بن عبيد)، كما عند الطبرانى (١١/ ٤٠) ـ وهو ضعيف جدًا ـ فرفعه، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٤٩٦)، وابن أبى شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٧)، والبيهقى في الكبرى (٥/

أيضًا؛ لأنه قول صحابي اشتهر، ولم يخالفه أحد من الصحابة؛ فكان حجة، كما سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح. وقول الصحابي حجة أيضًا عند أبي حنيفة (١).

قال ابن قدامة كَتَلَثُهُ: (ويكون طاهرا في ثياب طاهرة). يعني: في الطواف؛ وذلك لأن الطهارة من الحدث والنجاسة والستارة شرائط لصحة الطواف، في المشهور عن أحمد. وهو قول مالك، والشافعي.

وعن أحمد: أن الطهارة ليست شرطًا، فمتى طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة، فإن خرج إلى بلده، جبره بدم. وكذلك يخرج في الطهارة من النجس والستارة. وعنه في من طاف للزيارة، وهو ناس للطهارة: لا شيء عليه.

وقال أبو حنيفة: ليس شيء من ذلك شرطًا. واختلف أصحابه، فقال بعضهم: هو واجب. وقال بعضهم: هو سنة؛ لأن الطواف ركن للحج؛ فلم يشترط له

۸۷) من طرق (معمر - ابن عيينة - الثورى)، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس موقوفًا. وبذلك يتبين الخلاف.

«إبراهيم بن ميسرة – عبد الله بن طاوس، ورواية عن عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس موقوفًا.

ورواية عن عطاء وليث بن أبي سليم عن طاوس مرفوعًا. ورواية الحسن بن مسلم عن طاوس عن رجل أدرك النبي على ورواية حنظلة في الراجح عن طاوس عن ابن عمر موقوفًا. ولا شك أن الأقوى هو عبد الله بن طاوس وإبراهيم بن ميسرة، حتى مع طرح الوجه الوارد عن عطاء بن السائب تبين أن الرواية الموقوفة أولى. والله أعلم، ورجح ذلك (البيهقي - النسائي - ابن الصلاح - المنذري - النووي) كما في نصب الراية (٣/ ٤٨)، وتلخيص الحبير (١/ ١٢٩)، وقال الترمذي: وقد روي هذا الحديث عن ابن طاوس وغيره عن طاوس عن ابن عباس موقوفًا. ولا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث عطاء بن السائب. ورجح الدارقطني في العلل (١٣/ ١٦٣) الحديث من حديث ابن عمر قوله. والله أعلم.

وقال النووي في المجموع (٨/ ١٤): أما الحديث الأول ـ يقصد حديث ابن عباس ـ فمروي من رواية ابن عباس مرفوعًا بإسناد ضعيف (والصحيح): أنه موقوف على ابن عباس، كذا ذكره البيهقي وغيره من الحفاظ. ويغني عنه ما سنذكره من الأحاديث الصحيحة.

(١) المجموع (٨/ ١٨).

الطهارة، كالوقوف. ولنا: ما روى ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «الطُّوافُ بالبيتِ صلاةٌ، إلا أنَّكُم تتكلَّمُونَ فيهِ». رواه الترمذي، والأثرم.

وعن أبي هريرة: أن أبا بكر الصديق بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله عليها رسول الله عليها مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان». ولأنها عبادة متعلقة بالبيت، فكانت الطهارة والستارة فيها شرطًا، كالصلاة، وعكس ذلك الوقوف(١).

قال ابن رشد تخلفه: وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ الطَّوَافِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ مِنْ سُنَتِهِ الطَّهَارَةَ: فَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يُجْزِئُ طَوَافٌ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ، لَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُجْزِئُهُ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِعَادَةُ، وَعَلَيْهِ دَمٌ. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: إِذَا طَافَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ أَجْزَأَهُ طَوَافُهُ إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ، وَلَا يُجْزِئُهُ إِنْ كَانَ يُعْلَمُ.

وَالشَّافِعِيُّ يَشْتَرِطُ طَهَارَةَ ثَوْبِ الطَّائِفِ، كَاشْتِرَاطِ ذَلِكَ لِلْمُصَلِّي. وَعُمْدَةُ مَنْ شَرَطَ الطَّهَارَةَ فِي الطَّوَافِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ لِلْحَائِضِ، وَهِي أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ: «اصْنَعِي مَا شَرَطَ الطَّهَارَةَ فِي الطَّوافِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ لِلْحَائِضِ، وَهِي أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ: «اصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الحُاجُّ غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» (٢). وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيثٌ. وَقَدْ يَخْتَجُونَ أَيْضًا بِهَا رُوي : أَنَّهُ عَلَيْهُ قَالَ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةً، إِلَّا أَنَّ الله أَحَلُّ فِيهِ النَّطْقَ، فَلَا يُنْطَقُ إِلَّا رُوي : أَنَّهُ عَلَيْهِ النَّطْقَ، فَلَا يُنْطَقُ إِلَّا مُنَا الله أَحَلُّ فِيهِ النَّطْقَ، فَلَا يُنْطَقُ إِلَّا بِخَيْرٍ» (٣).

وَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَ الطَّوَافَ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ السَّغْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ مِنْ غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عِبَادَةٍ يُشْتَرَطُ فِيهَا الطُّهْرُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ شَرْطِهَا الطَّهْرُ مِنَ الْحُدَثِ. أَصْلُهُ الصَّوْمُ.

قال الخطابي يَخلَلنه: وفيه بيان أن الطواف لا يجوز إلا طاهرًا وهو قول عامة أهل العلم، إلا أنه قد حكي عَن أبي حنيفة: أنه قال: إذا طاف جنبًا، وانصرف من مكة، لم يلزمه الإعادة، ويجبره بدم. وعند الشافعي: أن الطواف لا يجزئه إلا بما يجزىء به

⁽١) المغني (٣/ ٣٤٣).

⁽٣) الصحيح فيه الوقف، وقد سبق.

الصلاة من الطهارة وستر العورة، فإن ترك شيئًا منهم أعاد (١١).

قال أبو الوليد الباجي كَالله: اعلم أن الطواف عندنا من شرطه الطهارة، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: الطهارة واجبة له، وليست من شرطه. والدليل على ما نقوله ما روي عن عائشة على قالت: «أول شيء بدأ به رسول الله على حين قدم من مكة أن توضأ، ثم طاف»، وأفعاله على عندنا على الوجوب، ودليلنا من جهة القياس: أن هذه عبادة لها تعلق بالبيت، فوجب أن يكون من شرطها الطهارة، كالصلاة (٢٠).

أخرج مسلم كَلَنَهُ عن عروة، عن عائشة بين أنها قالت: خرجنا مع رسول الله على عام حجة الوداع، فأهللنا بعمرة، ثم قال رسول الله على «من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعًا» قالت: فقدمت مكة، وأنا حائض، لم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله على فقال: «انقضي رأسك، وامتشطي، وأهلي بالحج، ودعي العمرة» قالت: ففعلت، فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله على مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم، فاعتمرت، فقال: «هذه مكان عمرتك»، فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبالصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافًا آخر، بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة، فإنها طافوا طوافًا واحدًا.

قال النووي تخالفه: وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في علته على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف: فقال مالك والشافعي وأحمد: هي شرط. وقال أبو حنيفة: ليست بشرط. وبه قال داود، فمن شرط الطهارة قال: العلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة، ومن لم يشترطها قال: العلة فيه كونها ممنوعة من اللبث في المسجد (٣).

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٥٠).

⁽٢) المنتقى (٢/ ٢٩٠).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٤٧).

قال زين الدين العراقي كتالله: استدل به الخطابي على اشتراط الطهارة في صحة الطواف؛ لأنه صلاة، فقد قال النبي على الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله - تعالى - أحل فيه الكلام»، وقال الشيخ فتح الدين العمري في شرح الترمذي: المشبه لا يقوى قوة المشبه به من كل وجه، ومعلوم أن قوله على الطواف صلاة» أي: يشبه الصلاة، وقد نبه على الفرق بينهما بجواز الكلام فيه، وكما أنه يجوز فيه ما لا يجوز في الصلاة، فكذلك لا يشترط فيه كل ما يشترط في الصلاة، ويرد على الخطابي إباحة الكلام فيه والمشي، وليسا مما يباح. في الصلاة انتهى كلامه، وفيه نظر في مواضع:

أحدها: في قوله: إن قوله ﷺ: «الطواف صلاة» أي: يشبه الصلاة، فلقائل أن يقول: إنه صلاة حقيقة؛ فإن الأصل في الإطلاق الحقيقة، وهي حقيقة شرعية، ويكون لفظ الصلاة مشتركًا بين الصلاة المعهودة والطواف اشتراكًا لفظيًا.

ثانيها: في قوله: وقد نبه على الفرق بينهما بجواز الكلام فيه، فيقول: قد ذكر النبي على الفرق بينهما بجواز الكلام فيه، فيقول: قد ذكر النبي أنه صلاة، فثبت له جميع أحكام الصلاة إلا ما استثنى، والاستثناء معيار العموم.

ثالثها: في قوله: وكما أنه يجوز فيه ما لا يجوز في الصلاة، فكذلك لا يشترط فيه كل ما يشترط في الصلاة، فنقول: هذا قياس معارض لظاهر الحديث، وأيضًا فلا ملازمة بينهما تصحح القياس، ثم لو سلمنا صحته فذلك لا يمنع من الاستدلال بهذا الحديث على شيء يخالف القياس.

رابعها: في قوله: ويرد على الخطابي إباحة الكلام فيه والمشي، وليسا مما يباح في الصلاة، فنقول: هذا مما تقدم أن جميع ما يشترط في الصلاة يشترط في الطواف إلا ما يستثنى، وإباحة الكلام مستثناة بقوله وفعله، والمشي مستثنى بفعله، ولأنه لا يصدق اسم الطواف شرعًا إلا بالمشي. والله أعلم.

وقد دل على اشتراط الطهارة في صحة الطواف قوله – عليه الصلاة والسلام – لعائشة والعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري»، وأنه عليه الصلاة والسلام ـ طاف متطهرًا، وقال: «خذوا عني مناسككم»، وبهذا قال

الجمهور. وسيأتي إيضاحه في الحج^(١).

وهذا يدل على اشتراط الطهارة في صحة الطواف، وقد ذكر هذا الاستدلال ابن المنذر وغيره، ويدل له أيضًا ما رواه البيهقي وغيره من حديث ابن عباس: أن النبي قال: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام»، لكن الصحيح وقفه على ابن عباس، كما ذكره البيهقي وغيره، وقد يقال: إنه مرفوع حكمًا، وإن لم يكن مرفوعًا لفظًا؛ لأن مثله لا يقال من قبل الرأي، ويدل له أيضًا ما رواه البخاري ومسلم عن عائشة: أن النبي على أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ، ثم طاف بالبيت مع قوله على: «خذوا عنى مناسككم».

وبهذا قال مالك، والشافعي، وأحمد، وأكثر العلماء من السلف والخلف، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر، والحسن بن علي، وأبي العالية، ومالك، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وحكاه الخطابي عن عامة أهل العلم، وحكاه النووي - في شرح المهذب - عن عامة العلماء. قال: وانفرد أبو حنيفة، فقال: الطهارة ليست بشرط للطواف، فلو طاف، وعليه نجاسة، أو محدثًا أو جنبًا، صحطوافه. واختلف أصحابه في كون الطهارة واجبة مع اتفاقهم على أنها ليست شرطًا، فمن أوجبها منهم قال: إن طاف محدثًا لزمه شاة، وإن طاف جنبًا لزمه بدنة، قالوا: ويعيده ما دام بمكة. وعن أحمد روايتان:

إحداهما: كمذهبنا.

الثانية: إن أقام بمكة أعاده، وإن رجع إلى بلده جبره بدم. وقال داود: الطهارة للطواف واجبة، فإن طاف محدثًا أجزأه إلا الحائض، وقال المنصوري من أصحاب داود: الطهارة شرط كمذهبنا. انتهى. وفيها ذكره من انفراد أبي حنيفة بذلك نظر؛ فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن غندر، عن شعبة، قال: سألت الحكم وحمادًا ومنصورًا وسليهان عن الرجل، يطوف بالبيت على غير طهارة، فلم يروا به بأسًا، وروى ابن أبي شيبة أيضًا عن عطاء قال: إذا طافت المرأة ثلاث أطواف فصاعدًا، ثم

⁽١) طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ٢١٨).

حاضت، أجزأ عنها. وذكر ابن حزم في المحلى عن عطاء قال: حاضت امرأة، وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين، فأتمت بها عائشة بقية طوافها. قال ابن حزم فهذه أم المؤمنين لم تر الطهارة من شروط الطواف. انتهى. وفي تقييد هذه الرواية عن أحمد بالعود إلى بلده نظر؛ فقد حكى المجد بن تيمية في المحرر رواية عن أحمد: أن الطهارة واجبة تجبر بالدم، ولم يقيد ذلك بشيء. وعند المالكية قول يوافق هذا، فحكى ابن شاس . في الجواهر .، عن المغيرة: أنه إن طاف غير متطهر أعاد ما دام بمكة، فإن أصاب النساء، وخرج إلى بلده، أجزأه، وقال ابن حزم من أهل الظاهر: الطواف بالبيت على غير طهارة جائز، وللنفساء، ولا يحرم إلا على الحائض فقط للنهي فيه. وهذا جمود عجيب (١).

القول الثاني: ذهب الأحناف، وأهل الظاهر، ورواية عن الإمام أحمد إلى أن الطهارة ليست شرطًا من شروط صحة الطواف.

قال النووي كَلَنَهُ: وقال داود: الطهارة للطواف واجبة، فإن طاف محدثًا أجزأه إلا الحائض، وقال المنصوري من أصحاب داود: الطهارة شرط كمذهبنا.

واحتج أبو حنيفة وموافقوه بعموم قوله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ﴾[الحج:٢٩]، وهذا يتناول الطواف بلا طهارة قياسًا على الوقوف وسائر أركان الحج^(٢).

قال ابن رشد تَعْلَقَهُ: وَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَ الطَّوَافَ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ مِنْ غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عِبَادَةٍ يُشْتَرَطُ فِيهَا الطَّهْرُ مِنَ

⁽١) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ١٢٠).

⁽٢) قال النووي في المجموع يَخلَللهُ (٨/ ١٨).

⁽وأجاب) أصحابنا عن عموم الآية التي احتج بها أبو حنيفة بجوابين: (أحدهما): أنها عامة، فيجب تخصيصها بها ذكرناه.

⁽والثاني): أن الطواف بغير طهارة مكروه عند أبي حنيفة، ولا يجوز حمل الآية على طواف مكروه؛ لأن الله تعالى لا يأمر بالمكروه. (والجواب) عن قياسهم على الوقوف وغيره: أن الطهارة ليست واجبة في غير الطواف من أركان الحج، فلم تكن شرطًا، بخلاف الطواف، فإنهم سلموا وجوبًا فيه على الراجح عندهم. والله أعلم.

الْحَيْضِ مِنْ شَرْطِهَا الطُّهْرُ مِنَ الْحُدَثِ.

قال السرخسي تختلف: وإن طاف لعمرته على غير وضوء، وللتحية كذلك، ثم سعى يوم النحر، فعليه دم من أجل طواف العمرة من غير وضوء. والحاصل أنه يبني المسائل بعد هذا على أصل، وهو أن طواف المحدث معتد به عندنا، ولكن الأفضل أن يعيده، وإن لم يعده فعليه دم. وقال الشافعي تختلف: لا يعتد بطواف المحدث؛ لأن الطواف بالبيت بمنزلة الصلاة من حيث إنها عبادة متعلقة بالبيت، ولأن النبي علي شبه الطواف بالصلاة فقال: «الطواف بالبيت صلاة، فأقلوا فيه الكلام»، ثم الطهارة في الصلاة شرط الاعتداد به، فكذلك الطهارة في الطواف(١).

قال ابن قدامة كَالله: وعن أحمد: أن الطهارة ليست شرطًا، فمتى طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة، فإن خرج إلى بلده جبره بدم. وكذلك يخرج في الطهارة من النجس والستارة (٢).

قال ابن حزم تعتلف: والطواف بالبيت على غير طهارة جائز، وللنفساء، ولا يحرم إلا على الحائض فقط؛ لأن رسول الله على المؤمنين - إذ حاضت - من الطواف بالبيت، كما ذكرنا قبل.

وولدت أسماء بنت عميس بذي الحليفة، فأمرها يشير بأن تغتسل وتهل، ولم ينهها عن الطواف؛ فلو كانت الطهارة من شروط الطواف لبينه [رسول الله] على الله الله عن أمر الحائض، ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱللهَوَى ﴾ [النحم: ٣] ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مم: ٢٤]. ولا فرق بين إجازتهم الوقوف بعرفة، والمزدلفة، والسعي بين الصفا والمروة، ورمي الجمرة على غير طهارة، وبين جواز الطواف على غير طهارة، إلا حيث منع منه النص فقط.

روينا عن سعيد بن منصور، نا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن عطاء، قال: حاضت امرأة، وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين، فأتمت بها عائشة بقية طوافها، فهذه أم

⁽¹⁾ المبسوط (٤/ ٣٨).

⁽٢) المغنى (٣/ ٣٤٣).

المؤمنين لم تر الطهارة من شروط الطواف، ولا نقول بهذا في الحيض خاصة للنص الوارد في ذلك^(۱).

قال شيخ الإسلام تختش: وأما الطواف فلا يجوز للحائض بالنص، والإجماع، وأما الحدث ففيه نزاع بين السلف، وقد ذكر عبد الله بن الإمام أحمد في المناسك بإسناده عن النخعي، وحماد بن أبي سليمان: أنه يجوز الطواف مع الحدث الأصغر، وقد قيل: إن هذا قول الحنفية أو بعضهم، وأما مع الجنابة، والحيض فلا يجوز عند الأربعة، لكن مذهب أبي حنيفة: أن ذلك واجب فيه لا فرض، وهو قول في مذهب أحمد. وظاهر مذهبه كمذهب مالك، والشافعي أنه ركن فيه. والصحيح في هذا الباب ما ثبت عن الصحابة، - رضوان الله عليهم -، وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة، وهو أن مس المصحف لا يجوز للمحدث، ولا يجوز له صلاة الجنازة، ولا يجوز له سجود التلاوة، فهذه الثلاثة ثابتة عن الصحابة. وأما الطواف فلا أعرف الساعة فيه نقلًا خاصًا عن الصحابة، لكن إذا جاز سجود التلاوة مع الحدث فالطواف أولى، كما قاله من التابعين (٢).

كرثانيًا: أن يجعل البيت على يساره.

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لو جعل البيت على يمينه أن ذلك لا يجزئه، ودليلهم: أن النبي ﷺ جعل البيت في الطواف على يساره، وقال ﷺ: «لتأخذوا عني مناسككم».

قال ابن قدامة تختله: فصل: ولو نكس الطواف، فجعل البيت على يمينه، لم يجزئه. وبه قال مالك، والشافعي. وقال أبو حنيفة: يعيد ما كان بمكة، فإن رجع جبره بدم؛ لأنه ترك هيئة، فلم تمنع الإجزاء، كما لو ترك الرمل والاضطباع.

ولنا: «أن النبي ﷺ جعل البيت في الطواف على يساره، وقال الميله: «لتأخذوا عني مناسككم». ولأنها عبادة متعلقة بالبيت، فكان الترتيب فيها واجبًا كالصلاة،

⁽١) المحلي (٥/ ١٨٩).

⁽۲) الفتاوى الكبرى (۱/ ۳٤۲).

وما قاسوا عليه مخالف لما ذكرنا، كما اختلف حكم هيئة الصلاة وترتيبها(١).

قال ابن بطال تَخَلَقُهُ: فإن لم يطف كها وصفنا، وجعل البيت عن يمينه، ومضى من الركن الأسود على يساره، فقد نكس طوافه، ولم يجزئه عند مالك، والشافعى، وأبى ثور، وعليه أن يرجع من بلاده ويطوف؛ لأنه كمن لم يطف، لخلافه سنة النبى المنه في طوافه، ومن خالفه ففعله رد، والمردود غير مقبول. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يعيد الطواف ما كان بمكة، فإذا بلغ الكوفة أو أبعد كان عليه دم، ويجزئه، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلِيَطُّونُوا بِاللَّهِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]. قالوا: ولم يفرق بين طواف منكوس أو غيره، فوجب أن يجزئ (٢).

قال ابن عبد البر تعلّش: واختلف الفقهاء فيمن طاف الطواف الواجب منكوسًا: فقال مالك، والشافعي، وأصحابها: لا يجزئه الطواف منكوسًا، وعليه أن ينصر ف من بلاده، فيطوف؛ لأنه كمن لم يطف، وهو قول الحميدي وأبي ثور. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يعيد الطواف ما دام بمكة، فإذا بلغ الكوفة أو أبعد كان عليه دم، ويحزئه (٢).

قال النووي تعلقه: ثم يطوف، فيجعل البيت على يساره، ويطوف على يمينه، لما روى جابر: «أن النبي ﷺ لما أخذ في الطواف أخذ عن يمينه»، فان طاف عن يساره لم يجزه لأنه ﷺ طاف على يمينه، وقال «خذوا عني مناسككم»، ولانه عبادة تتعلق بالبيت، فاستحق فيها الترتيب، كالصلاة (٤٠).

وذهب الأحناف إلى أنه ليس من شرائط الطواف عندهم، واستدلوا على ذلك بعموم قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾.

قال الكاساني كَتَلَثْهُ: وأما الابتداء من يمين الحجر لا من يساره، فليس من شرائط

⁽١) المغني (٣/ ٣٤٧).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٨٦).

⁽٣) الاستذكار (٤/ ١٩١).

⁽٤) المجموع (٨/ ٣٠).

الجواز بلا خلاف بين أصحابنا، حتى يجوز الطواف منكوسًا بأن افتتح الطواف عن يسار الحجر، ويعتد به، وعند الشافعي: هو من شرائط الجواز، لا يجوز بدونه، واحتج بها روي: «أن رسول الله على المنتج الطواف من يمين الحجر، لا من يساره»، وذلك تعليم منه على مناسك الحج، وقد قال – عليه الصلاة والسلام –: «خذوا عني مناسككم»، فتجب البداية بها بدأ به النبي على ولنا قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ المنجنة عَلَى: ﴿ وَلَمْ عَبْر شرط البداية باليمين أو باليسار.

وفعل رسول الله على الوجوب، وبه نقول: إنه واجب، كذا ذكره الإمام القاضي في شرحه مختصر الطحاوي، أنه تجب عليه الإعادة ما دام بمكة، وإن رجع إلى أهله يجب عليه الدم(١).

كم ثالثًا: من شروط صحة الطواف إدخال الحجر في الطواف.

قال ابن رشد تَعَلَّلُهُ: جمهورالْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْحِجْرَ مِنَ الْبَيْتِ، وَأَنَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ لَزِمَهُ إِدْخَالُ الْحِجْرَ فِيهِ، وَأَنَّهُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: هُوَ سُنَّةٌ.

وَحُجَّةُ الجُمْهُورِ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَوْ لَا حَدَثَانِ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَصَيَّرْتُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؛ فَإِنَّهُمْ تَرَكُوا مِنْهَا سَبْعَةَ أَذْرُع مِنَ الْحِجْرِ، ضَاقَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ وَالْحُشَبُ» (٢).

وَّهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَانَ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿ طَافَ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ ﴾ "". وَحُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٣٠).

⁽٢) البخاري (٤٨٤) و مسلم (١٣٣٣) بلفظ قريب.

⁽٣) فيه مقال: أخرجه الشافعي في مسنده (١/ ١٢٩)، وعبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٢٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٧٤٠)، والطبراني في الكبير (١١/ ٤٤)، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٣٠) من طرق، عن سفيان بن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاوس، قال فيها أحسبه: عن ابن عباس، في بعض الطرق، وفي بعضها بغير شك، وفي بعضها: قال طاوس أو غيره. و هشام بن حجير مختلف فيه، ولا يتحمل هذا التفرد، خاصة مع الترد الذي في السند.

ظَاهِرُ الْآيَةِ.

قال ابن قدامة كَاتَهُ: (ويكون الحجر داخلًا في طوافه؛ لأن الحجر من البيت)، إنها كان كذلك، لأن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت جميعه، بقوله: ﴿وَلْيَطُّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ كَانَ كَذَلك، والحجر منه، فمن لم يطف به، لم يعتد بطوافه. وبهذا قال عطاء، ومالك، والشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر. وقال أصحاب الرأي: إن كان بمكة، قضى ما بقي، وإن رجع إلى الكوفة، فعليه دم. ونحوه قال الحسن. ولنا: أنه من البيت، بدليل ما روت عائشة، قالت: «سألت رسول الله عليه عن الحجر، فقال: «هو من البيت، وعنها قالت: قال رسول الله عليه المتقصروا من بنيان البيت، ولولا حداثة عهدهم بالشرك، أعدت ما تركوا منها، فإن بدا لقومك»(١).

قال النووي تختلثه: ولا يجزئه حتى يطوف حول جميع البيت، فان طاف على جدار الحجر لم يجزه؛ لأن الحجر من البيت، والدليل عليه ما روت عائشة: أن النبي عليه قال: «الحجر من البيت»، وإن طاف علي شاذروان البيت لم يجزه؛ لأن ذلك كله من البيت ".

قال البغوي تعدّلله: وروي عن سالم، عن ابن عمر: أنه أخبر بقول عائشة: إن الحجر بعضه من البيت، فقال ابن عمر: والله إني لأظن إن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله على ألم يترك استلامهما إلا أنهما ليسا على قواعد البيت، ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك.وروي عن ابن عباس، أنه قال في الحجر: من البيت، وقال الله على: ﴿وَلَيْطَوّفُواْ بِالنّبِيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج، ٢٥]. وقد طاف رسول الله على من وراء الحجر.وهذا قول عامة أهل العلم أن الطواف في الحجر لا يحسب (٣).

قال ابن بطال كنتلثه: وفي الحديث دليل أن الحجر من البيت، وإذا كان ذلك فإدخاله واجب في الطواف (٤).

⁽١) المغنى (٣/ ٣٤٦).

⁽٢) المجموع (٨/ ٢٢).

⁽٣) شرح السنة (٧/ ١١٢).

⁽٤) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٦٤).

وقال يَعْلَلْهُ: واختلف العلماء فيمن سلك الحجر في طوافه، فكان عطاء، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور يقولون: يقضي ما طاف قبل أن يسلك فيه، ولا يعتد بها طاف في الحجر. وقال أبو حنيفة: إن كان بمكة قضى ما بقى عليه، وإن رجع إلى بلده فعليه دم. واحتج المهلب وأخوه لهذا القول، فقالا: إنها عليه أن يطوف بها بني من البيت؛ لأن الحكم للبنيان لا للبقعة، لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] أشار إلى البناء، والبقعة دون البناء لا تسمى بيتًا، والنبي عِينِه، إنها طاف بالبيت، ولم يكن على الحجر علامة، وإنها علمها عمر إرادة استكمال البيت. ذكر ذلك عبيد الله بن أبي يزيد وعمرو بن دينار في باب: بنيان الكعبة في آخر مناقب الصحابة في هذا الديوان، قالا: «لم يكن حول البيت حائط، إنها كانوا يصلون حول البيت، حتى كان عمر فبني حوله حائطًا جدره قصير، فبناه ابن الزبير » وكذلك كان الطواف قبل تحجير عمر حول البيت الذي قصرته قريش عن القواعد، كما قال تعالى: ﴿ وَطَهِّرُ بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ ﴾ [الحج: ٢٦]، والطواف فرضه البيت المبنى، ولو كان ذراعًا منه، وقد حج الناس من زمن النبي ﷺ إلى زمن عمر، فلم يؤمر أحد بالرجوع من بلده إلى استكمال. وقد قال مالك: من حلف لا يدخل دار فلان، فهدمت، فدخلها، أنه لا يحنث، فهذا يدل أن الدار والبيت إنها يخص بالبنيان لا بالبقعة(١).

قال ابن عبد البر تخلف: وأجمع العلماء أن كل من طاف بالبيت لزمه أن يدخل الحجر في طوافه، واختلفوا فيمن لم يدخل الحجر في طوافه: فالذي عليه جمهور أهل العلم أن ذلك لا يجزئ، وأن فاعل ذلك في حكم من لم يطف الطواف كاملًا، وأن من لم يطف الطواف الواجب كاملًا يرجع من طوافه حتى يطوفه، وهو طواف الإفاضة، وعمن قال ذلك الشافعي، وأحمد، وأبو ثور، وداود، قال مالك والشافعي ومن وافقها: من لم يدخل الحجر في طوافه، ولم يطف من ورائه شوطًا أو شوطين أو أكثر، ألغى ذلك، وبنى على ما كان طاف طوافًا كاملًا قبل أن يسلك في الحجر، ولا

⁽١) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٦٥).

يعتد بها سلك في الحجر.

وقال أبو حنيفة: من سلك في الحجر، ولم يطف من ورائه، وذكر ذلك وهو بمكة، أعاد الطواف، فإن كان شوطًا قضاه، وإن كان أكثر قضى ما بقي عليه من ذلك، فإن خرج من مكة، وانصرف إلى الكوفة، فعليه دم، وحجة تام.

وروي عن الحسن البصري نحو ذلك، قال: من فعل ذلك فعليه الإعادة، فإن حل أهراق دمًا.

وأما حديثه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أنها قالت: «ما أبالي أصليت في الحجر أم في البيت»، فليس فيه أكثر من أن الحجر من البيت، وأن من صلى فيه كمن صلى في البيت. وسنذكر اختلاف العلماء في الصلاة في البيت في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله -(١).

قال النووي تعلقه: فإن طاف في الحجر، وبينه وبين البيت أكثر من ستة أذرع، ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: يجوز، لظواهر هذه الأحاديث، وهذا هو الذي رجحه جماعات من أصحابنا الخراسانيين. والثاني: لا يصح طوافه في شيء من الحجر، ولا على جداره، ولا يصح حتى يطوف خارجًا من جميع الحجر. وهذا هو الصحيح، وهو الذي نص عليه الشافعي، وقطع به جماهير أصحابنا العراقيين، ورجحه جمهور الأصحاب، وبه قال جميع علماء المسلمين سوى أبي حنيفة؛ فإنه قال: إن طاف في الحجر، وبقي في مكة، أعاده، وإن رجع من مكة بلا إعادة أراق دمًا، وأجزأه طوافه. واحتج الجمهور بأن النبي عليه طاف من وراء الحجر، وقال: «لتأخذوا مناسككم»، ثم أطبق المسلمون عليه من زمنه عليه إلى الآن، وسواء كان كله من البيت أم بعضه، فالطواف يكون من ورائه، كما فعل النبي عليه. والله أعلم من البيت أم بعضه، فالطواف يكون من ورائه، كما فعل النبي المنه أعلم أله.

قال السرخسى تعتشه: وليكن طوافك في كل شوط وراء الحطيم. والحطيم: اسم

الاستذكار (٤/ ١٨٩).

⁽٢) شرح النووي (٩/ ٩١).

لموضع بينه وبين البيت فرجة يسمى الموضع حطيًا وحجرًا، فتسميته بالحجر على معنى أنه حجر من البيت، أي: منع منه، وتسميته بالحطيم على معنى أنه محطوم من البيت، أي: مكسور منه، فعيل بمعنى مفعول، كالقتيل بمعنى مقتول، وقيل: بل فعيل بمعنى فاعل، أي: حاطم، كالعليم بمعنى عالم، وبيانه فيها جاء في الحديث: «من دعا على من ظلمه فيه حطمه الله تعالى»، فينبغي لمن يطوف أن لا يدخل في تلك الفرجة في طوافه، ولكنه يطوف وراء الحطيم، كما يطوف وراء البيت؛ لأن الحطيم من البيت، وهكذا روي: أن عائشة على «نذرت إن فتح الله مكة على رسول الله على أن تصلي في البيت ركعتين، فأخذ رسول الله على بيدها، وأدخلها الحطيم، وقال: صلى هنا؛ فإن الحطيم من البيت إلا أن قومك قصرت بهم النفقة، فأخرجوه من البيت، ولولا حدثان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة، وأظهرت قواعد الخليل علوات الله عليه على وبابًا غربيًا، ولئن عشت إلى قابل لأفعلن ذلك، فلم وجعلت لها بابين بابًا شرقيًا، وبابًا غربيًا، ولئن عشت إلى قابل لأفعلن ذلك، فلم يعش على هيه المنهن المنهن الله المنهن المنهن المنهن المنهن المنهن المنهن المنهن المنهن المنهن الله منه المنهن المنه المنهن الله عليه المنهن المنه المنهن المنهن المنهن المنهن المنهن المنهن المنهن المنه المنه المنهن المنهن المنه المنهن المنهن المنهن المنه المنهن ا

⁽١) المبسوط (٤/ ١٢).

كرابعًا: من شروط الطواف ستر العورة:

ذهب جمهور العلماء إلى أن من شروط الطواف ستر العورة، واستدل الجمهور بها أخرجه البخاري ومسلم عن حميد بن عبد الرحمن: أن أبا هريرة، أخبره: أن أبا بكر الصديق والمحمد في الحجة التي أمره عليها رسول الله والله والمحمد في رهط، يؤذن في الناس: «ألا لا يجج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان» (١).

قال النووي كالثة: ستر العورة شرط لصحة الطواف عندنا، وعند مالك، وأحمد والجمهور. وقال أبو حنيفة: ليس بشرط. دليلنا الحديث الذي ذكره المصنف: «لا يطوف بالبيت عريان». وهو في الصحيحين، كما سبق.

وعن ابن عباس قال: «كانت المرأة تطوف بالبيت، وهي عريانة، وتقول:

اليوم يبدوا كله أو بعضه فها بدا منه فلا أحله

فنزلت: ﴿ يَابَنِي ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١] رواه مسلم (٢).

وقال تَخْلَفْهُ: «ولا يطوف بالبيت عريان»، هذا إبطال لما كانت الجاهلية عليه من الطواف بالبيت عراة، واستدل به أصحابنا وغيرهم على أن الطواف يشترط له ستر العورة. والله أعلم (٣).

قال بدر الدين العيني تخلقه: «ولا يطوف بالبيت عريان»، فإن منع الطواف عاريًا يدل على وجوب ستر العورة (٤).

وقال كذلك: أن لا يطوف بالبيت عريان، واحتج مالك، والشافعي، وأحمد في رواية بهذا، فقالوا باشتراط ستر العورة، وذهب أبو حنيفة، وأحمد في رواية إلى أنه لو

⁽١) البخاري (١٦٢٢) ومسلم (١٣٤٧).

⁽Y) المجموع (A/ 19).

⁽٣) شرح مسلم (٩/ ١١٦).

⁽٤) عمدة القاري (٤/ ٧٧).

طاف عريانًا يجبر بدم (١).

قال الشوكاني كَتَلَهُ: قوله: (لا يطوف بالبيت عريان)، فيه دليل على أنه يجب ستر العورة في حال الطواف، وقد اختلف هل الستر شرط لصحة الطواف أو لا؟ فذهب الجمهور إلى أنه شرط، وذهبت الحنفية والهادوية إلى أنه ليس بشرط، فمن طاف عريانًا عند الحنفية أعاد ما دام بمكة، فإن خرج لزمه دم، وذكر ابن إسحاق في سبب طواف الجاهلية كذلك: أن قريشًا ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم، فإن لم يجد طاف عريانًا، فإن خالف، فطاف بثيابه، ألقاها إذا فرغ، ثم لم ينتفع بها، فجاء الإسلام بهدم ذلك (٢).

كم أقوال أصحاب المذاهب:

قال ابن قدامة تخلفه: (ويكون طاهرًا في ثياب طاهرة)، يعني: في الطواف؛ وذلك لأن الطهارة من الحدث والنجاسة والستارة شرائط لصحة الطواف، في المشهور عن أحمد. وهو قول مالك، والشافعي.

وعن أحمد: أن الطهارة ليست شرطًا، فمتى طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة، فإن خرج إلى بلده جبره بدم. وكذلك يخرج في الطهارة من النجس والستارة. وعنه في من طاف للزيارة، وهو ناس للطهارة: لا شيء عليه.

وقال أبو حنيفة: ليس شيء من ذلك شرطًا. واختلف أصحابه، فقال بعضهم: هو واجب. وقال بعضهم: هو سنة؛ لأن الطواف ركن للحج؛ فلم يشترط له الطهارة، كالوقوف. ولنا: ما روى ابن عباس: أن النبي على قال: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أنكم تتكلمون فيه». رواه الترمذي، والأثرم.

وعن أبي هريرة: أن أبا بكر الصديق بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله عليها وعن أبي هريرة: أن أبا بكر الصديق عليها وعن أبي قبل حجة الوداع يوم النحر، يؤذن: «لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف

⁽١) عمدة القاري (٩/ ٢٦٦).

⁽٢) نيل الأوطار (٥/ ٥٥).

بالبيت عربان». ولأنها عبادة متعلقة بالبيت، فكانت الطهارة والستارة فيها شرطًا، كالصلاة، وعكس ذلك الوقوف^(۱).

قال ابن حزم تخلف: ولا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريانًا، فإن فعل لم يجزه، فإن غطى قبله ودبره، فلا يسمى: عريانًا، فإن انكشف ساهيًا لم يضره، قال الله على: ﴿ خُدُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف:٣١] روينا من طريق شعبة، عن المغيرة، عن الشعبي، عن المحرر بن أبي هريرة، عن أبيه، قال: «كنت مع علي بن أبي طالب حين بعثه رسول الله عليه إلى مكة ببراءة، كنا ننادي: إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ولا يطوف بالبيت عريان».

وقال تعالى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاتٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ عَ الْأحراب: ٥] (٢).

وذهب الأحناف إلى أن ستر العورة في الطواف واجب، وليس شرطا، فلو طاف عريانًا لزمه الإعادة إن كان بمكة، وإن خرج أجبر ذلك بدم.

قال الكاساني كِهُلِمَهُ: وأما ستر العورة فهو مثل الطهارة عن الحدث والجنابة، أي: إنه ليس بشرط الجواز، وليس بفرض، لكنه واجب عندنا، حتى لو طاف عريانًا فعليه الإعادة ما دام بمكة، فإن رجع إلى أهله فعليه الدم (٣).

كرخامسًا: من شروط الطواف: أن يطوف سبعة أشواط.

قال ابن قدامة تختشه: فإن ترك بعض الطواف، فهو كما لو ترك جميعه، فيما ذكرنا. وسواء ترك شوطًا أو أقل أو أكثر. وهذا قول عطاء، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور.

وقال أصحاب الرأي: من طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة، أو طواف العمرة، وسعى بين الصفا والمروة، ثم رجع إلى الكوفة، إن سعيه يجزئه، وعليه دم؛ لما ترك من الطواف بالبيت. ولنا: أن ما أتى به لا يجزئه إذا كان بمكة، فلا يجزئه إذا

⁽١) المغنى (٣/ ٣٤٣).

⁽۲) المحلي (٥/ ١٨٨).

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٢٩).

حرج منها، كما لو طاف دون الأربعة أشواط (١١).

قال النووي تخلفه: أما حكم المسألة فشرط الطواف أن يكون سبع طوفات، كل مرة من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود، ولو بقيت خطوة من السبع لم يحسب طوافه، سواء كان باقيًا في مكة أو انصرف عنها، وصار في وطنه، ولا ينجبر شئ منه بالدم، ولا بغيره، بلا خلاف عندنا، ولو شك في عدد الطواف أو السعي لزمه الأخذ بالأقل، ولو غلب على ظنه الأكثر لزمه الأخذ بالأقل. قد ذكرنا أنه لو بقي شئ من الطوفات السبع لم يصح طوافه، سواء قلت البقية أم كثرت، وسواء كان بمكة أم في وطنه، ولا يجبر بالدم. هذا مذهبنا، وبه قال جمهور العلماء، وهذا مذهب عطاء، ومالك، وأحمد، وإسحق، وابن المنذر.

وقال أبو حنيفة: إن كان بمكة لزم الإتمام في طواف الإفاضة، وإن كان قد الصرف منها، وقد طاف ثلاث طوفات، لزمه الرجوع للإتمام، وإن كان قد طاف أربعًا لم يلزمه العود، بل أجزأه طوافه، وعليه دم.

دليلنا: أن النبي ﷺ بين الطواف المأمور به سبعًا، فلا يجوز النقص منه، كالصلاة (٢٠).

كرسادسًا: هل الطواف راكبًا شرطٌ من شروط الطواف؟.

اختلف أهل العلم في ذلك، مع اتفاقهم في صحة طواف الراكب إذا كان له عذر، وكذلك اتفاقهم أن طواف الراكب أفضل.

قال ابن قدامة كتاته: لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في صحة طواف الراكب إذا كان له عذر، فإن ابن عباس روى: «أن النبي على طاف في حجة الوداع على بعير، يستلم الركن بمحجن». وعن أم سلمة، قالت: «شكوت إلى رسول الله على أن أشتكي، فقال: «طوفي من وراء الناس، وأنت راكبة». متفق عليهما. وقال جابر: «طاف النبي على راحلته، بالبيت، وبين الصفا والمروة، ليراه الناس، وليشرف

⁽١) المغني (٣/ ٤٠٨).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٨/ ٢٢).

عليهم، ليسألوه، فإن الناس غشوه». والمحمول كالراكب فيها ذكرناه (١).

قال ابن بطال تَعَلَّلُهُ: قال ابن المنذر: وأجمع أهل العلم على جواز طواف المريض على الدابة (٢).

قال ابن قدامة كَالله: ولا خلاف في أن الطواف راجلًا أفضل؛ لأن أصحاب النبي على طافوا مشيًا، والنبي على في غير حجة الوداع طاف مشيًا، وفي قول أم سلمة: «شكوت إلى النبي على أني أشتكي، فقال: طوفي من وراء الناس، وأنت راكبة»، دليل على أن الطواف إنها يكون مشيًا، وإنها طاف النبي على راكبًا لعذر، فإن ابن عباس روى: «أن رسول الله على كثر عليه الناس، يقولون: هذا محمد، هذا محمد. حتى خرج العواتق من البيوت، وكان رسول الله على لا يضرب الناس بين يديه، فلها كثروا عليه ركب». رواه مسلم. وكذلك في حديث جابر: «فإن الناس غشوه».

وروي عن ابن عباس: «أن رسول الله على طاف راكبا؛ لشكاة به». وبهذا يعتذر من منع الطواف راكبًا عن طواف النبي على والحديث الأول أثبت. فعلى هذا يكون كثرة الناس، وشدة الزحام عذرًا. ويحتمل أن يكون النبي على قصد تعليم الناس مناسكهم، فلم يتمكن منه إلا بالركوب. والله أعلم (٣).

قال الشيرازي كلفة: والأفضل أن يطوف راجلًا؛ لأنه إذا طاف راكبًا زاحم الناس، وأذاهم، وان كان به مرض يشق معه الطواف راجلًا لم يكره الطواف راكبًا؛ لما روت أم سلمة: أنها قدمت مريضة، فقال لها رسول الله على: «طوفي وراء الناس، وأنت راكبة»، وان كان راكبًا من غير عذر جاز؛ لما روى جابر: «أن النبي على طاف راكبًا؛ ليراه الناس ويسألوه» (٤٠).

⁽١) المغنى (٣/ ٣٥٨).

⁽۲) شرح صحیح البخاری (۶/ ۳۱۲).

⁽٣) المغني (٣/ ٥٥٩).

⁽٤) المجموع (٨/ ٢٦).

كرثانيًا: الطواف راكبًا لغير عذر، هل يصح؟

اختلف أهل العلم في ذلك: فذهب الشافعية وابن حزم، ـ وقال النووي: وهذا هو الصحيح من مذهب أحمد، وبه قال داود وابن المنذر. ـ: إلى جواز ذلك، واستدلوا على ذلك بفعل النبي ﷺ.

قال النووي كَالله: قوله: (أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير، يستلم الركن بمحجن)، المحجن ـ بكسر الميم، وإسكان الحاء، وفتح الجيم، وهو عصا معقفة يتناول بها الراكب ما سقط له، ويحرك بطرفها بعيره للمشي. وفي هذا الحديث جواز الطواف راكبًا(۱).

قال النووي كتالله: قد ذكرنا مذهبنا في طواف الراكب، ونقل الماوردي إجماع العلماء على أن طواف الماشي أولى من طواف الراكب، فلو طاف راكبًا لعذر أو غيره صح طوافه، ولا دم عليه عندنا في الحالين، وهذا هو الصحيح من مذهب أحمد، وبه قال داود وابن المنذر.

وقال مالك وأبو حنيفة: إن طاف راكبًا لعذر أجزأه، ولا شئ عليه، وإن طاف راكبًا لغير عذر فعليه دم، قال أبو حنيفة: وإن كان بمكة أعاد الطواف، واحتجا بأنها عبادة تتعلق بالبيت، فلا يجزئ فعلها على الراحلة، كالصلاة (٢٠).

قال ابن حزم تختلف: والطواف والسعي راكبًا جائز، وكذلك رمي الجمرة لعذر ولغير عذر، روينا من طريق مسلم، ثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى، أنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس: «أن رسول الله على على على على بعير، يستلم الركن بمحجن». ورويناه أيضًا من طريق عائشة، وجابر بن عبد الله.

ومن طريق مسلم، نا عبد بن حميد، أنا محمد بن بكر، أنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير: أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «طاف النبي عليه في حجة الوداع على راحلته

⁽۱) شرح مسلم (۹/ ۱۸).

⁽٢) المجموع (٨/ ٢٧).

بالبيت وبالصفا والمروة ليراه الناس، وليشرف، وليسألوه».

ومن طريق مسلم، حدثني أحمد بن حنبل: نا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، هو خال محمد بن سلمة، واسمه خالد بن أبي يزيد، عن زيد بن أبي أنيسة، عن يحيى بن الحصين، عن جدته أم الحصين، قالت: «حججت مع رسول الله على حجة الوداع، فرأيت أسامة بن زيد وبلالًا، أحدهما آخذ بخطام ناقة رسول الله على والآخر رافع ثوبه يستره من الحر، حتى رمى جمرة العقبة». وقد روينا عن عمر، وعروة: المنع من ذلك، ولا حجة في أحد مع رسول الله على الل

قال الشنقيطي كتلثة: اعلم أن أظهر أقوال أهل العلم دليلًا: أنه لو سعى راكبًا أو طاف راكبًا أجزأه ذلك، لما قدمنا في الصحيح من أنه على طاف في حجة الوداع بالبيت، وبين الصفا والمروة، وهو على راحلته، ومعلوم أن من أهل العلم من يقول: لا يجزئه السعي، ولا الطواف راكبًا إلا لضرورة، ومنهم من منع الركوب في الطواف، وكرهه في السعي إلا لضرورة، ومنهم من يقول: إن ركب، ولم يعد سعيه ماشيًا، حتى رجع إلى وطنه، فعليه الدم. والأظهر هو ما قدمنا؛ لأن النبي على طاف راكبًا، وسعى راكبًا، وهو ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ لا يفعل إلا ما يسوغ فعله، وقد قال لنا: «خذوا عني مناسككم».

والذين قالوا: إن الطواف والسعي يلزم فيها المشي، قالوا: إن ركوبه لعلة، وبعضهم يقول: هي كونه مريضًا، كما جاء في بعض الروايات، وبعضهم يقول: هي كراهيته أن يرتفع، ويشرف حتى يراه الناس، ويسألوه، وبعضهم يقول: هي كراهيته أن يضرب عنه الناس، وقد قدمنا الروايات بذلك في صحيح مسلم، ففي حديث جابر عند مسلم: «طاف رسول الله على بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه، لأن يراه الناس، وليشرف، وليسألوه؛ فإن الناس قد غشوه». وفي رواية في صحيح مسلم عن جابر رضي الله: «طاف النبي على في حجة الوداع، على راحلته بالبيت، وبالصفا والمروة، ليراه الناس، وليشرف، وليسألوه؛ فإن الناس قد غشوه».

⁽١) المحلي (٥/ ١٩٠).

وفي صحيح مسلم من حديث عائشة على النبي على في عجة الوداع حول النبي على في على الوداع حول الكعبة على بعير يستلم الركن، كراهية أن يضرب عنه الناس»(١).

القول الثاني: وذهب الحنفية والمالكية إلى أن الطواف ماشيًا يجزئه، ويجبره بدم. وهو قول مالك. وبه قال أبو حنيفة، إلا أنه قال: يعيد ما كان بمكة، فإن رجع جبره بدم؛ لأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج، فأشبه ما لو وقف بعرفة نهارًا، ودفع قبل غروب الشمس.

قال الكاساني تختلف: من واجبات الطواف أن يطوف ماشيًا لا راكبًا إلا من عذر، حتى لو طاف راكبًا من غير عذر فعليه الإعادة ما دام بمكة، وإن عاد إلى أهله يلزمه الدم، وهذا عندنا. وعند الشافعي: ليس بواجب؛ فإذا طاف راكبًا من غير عذر لاشيء عليه، واحتج بها روي عن رسول الله ﷺ: «أنه طاف راكبًا».

(ولنا): قوله تعالى: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]، والراكب ليس بطائف حقيقة، فأوجب ذلك نقصًا فيه، فوجب جبره بالدم.

وأما فعل رسول الله على فقد روي أن ذلك كان لعذر، كذا روي عن عطاء، عن ابن عباس عن أن ذلك «كان بعد ما أسن، وبدن»، ويحتمل أنه فعل ذلك لعذر آخر، وهو التعليم، كذا روي عن جابر على: «أن النبي على طاف راكبًا؛ ليراه الناس، فيسألوه، ويتعلموا منه»، وهذا عذر، وعلى هذا أيضًا يخرج ما إذا طاف زحفًا، أنه إن كان عاجزًا عن المشي أجزأه، ولا شيء عليه؛ لأن التكليف بقدر الوسع، وإن كان قادرًا عليه الإعادة إن كان بمكة، والدم إن كان رجع إلى أهله؛ لأن الطواف مشيًا، واجب عليه، ولو أوجب على نفسه أن يطوف بالبيت زحفًا، وهو قادر على المشي عليه أن يطوف ماشيًا؛ لأنه نذر إيقاع العبادة على وجه غير مشروع فلغت الجهة، وبقي النذر بأصل العبادة، كما إذا نذر أن يطوف للحج على غير طهارة، فإن طاف زحفًا أعاد إن كان بمكة، وإن رجع إلى أهله فعليه دم؛ لأنه ترك الواجب. كذا ذكر في الأصل. وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي: أنه إذا طاف زحفًا أجزأه؛ لأنه

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٣٣).

أدى ما أوجب على نفسه، فيجزئه، كمن نذر أن يصلي ركعتين في الأرض المغصوبة، أو يصوم يوم النحر، أنه يجب عليه أن يصلي في موضع آخر، ويصوم يومًا آخر، ولو صلى في الأرض المغصوبة، وصام يوم النحر، أجزأه، وخرج عن عهدة النذر، كذا هذا، وعلى هذا أيضًا يخرج ما إذا طاف محمولًا، أنه إن كان لعذر جاز، ولا شيء عليه، وإن كان لغير عذر جاز، ويلزمه الدم؛ لأن الطواف ماشيًا واجب عند القدرة على المشي، وترك الواجب من غير عذر يوجب الدم (1).

قال ابن قدامة تخلقه: فأما الطواف راكبًا أو محمولًا لغير عذر، فمفهوم كلام الخرقي أنه لا يجزئ. وهو إحدى الروايات عن أحمد؛ لأن النبي على قال: «الطواف بالبيت صلاة»، ولأنها عبادة تتعلق بالبيت، فلم يجز فعلها راكبًا لغير عذر، كالصلاة. والثانية: يجزئه، ويجبره بدم. وهو قول مالك. وبه قال أبو حنيفة، إلا أنه قال: يعيد ما كان بمكة، فإن رجع جبره بدم؛ لأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج، فأشبه ما لو وقف بعرفة نهارًا، ودفع قبل غروب الشمس. والثالثة: يجزئه، ولا شيء عليه. اختارها أبو بكر. وهي مذهب الشافعي، وابن المنذر؛ لأن النبي على طاف راكبًا. قال ابن المنذر: لا قول لأحد مع فعل النبي على ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقًا، فكيفها أتى به أجزأه، ولا يجوز تقييد المطلق بغير دليل (٢).

القول الثالث: أن الطواف راكبًا لا يجزئه.

قال ابن قدامة تعتقه: فأما الطواف راكبًا أو محمولًا لغير عذر، فمفهوم كلام الخرقي أنه لا يجزئ. وهو إحدى الروايات عن أحمد؛ لأن النبي على قال: «الطواف بالبيت صلاة»، ولأنها عبادة تتعلق بالبيت، فلم يجز فعلها راكبًا لغير عذر، كالصلاة (٣).

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٣٠).

⁽٢) المغنى (٣/ ٣٥٨).

⁽٣) المصدر السابق.

المسألة الثالثة: سنن الطواف

كمن سنن الطواف: استلام الركن اليهاني.

أجمع أهل العلم على أن من سنن الطواف استلام الركن اليماني كذلك، كما يستلم الحجر الأسود، ولكن لا يقبله، واستدلوا لهذا الإجماع بالوارد في الصحيح وغيره.

أخرجه البخاري عن نافع، عن ابن عمر على قال: «ما تركت استلام هذين الركنين في شدة ولا رخاء، منذ رأيت النبي ﷺ يستلمهما»، قلت لنافع: أكان ابن عمر يمشي بين الركنين؟ قال: «إنها كان يمشي؛ ليكون أيسر لاستلامه»(١).

وأخرجه مسلم عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر: أنه قال: «لم أر رسول الله على يمسح من البيت إلا الركنين اليهانيين»(٢).

وأخرج مسلم عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، قال: «لم يكن رسول الله عليه عليه عن أركان البيت إلا الركن الأسود، والذي يليه، من نحو دور الجمحيين» (٣).

قال النووي تخلفه: وقد أجمعت الأمة على استحباب استلام الركنين اليهانيين، واتفق الجهاهير على أنه لا يمسح الركنين الآخرين، واستحبه بعض السلف، وممن كان يقول باستلامهها الحسن والحسين ابنا علي، وابن الزبير، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعروة بن الزبير، وأبو الشعثاء جابر بن زيد على قال القاضي أبو الطيب: أجمعت أئمة الأمصار والفقهاء على أنها لا يستلهان، قال: وإنها كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين، وانقرض الخلاف، وأجمعوا على أنها لا يستلهان (٤٠).

⁽۱) البخاري (۱۲۰٦) و مسلم (۲/ ۹۲۶) عن عبيد الله، حدثني نافع، عن ابن عمر، قال: «ما تركت استلام هذين الركنين اليهاني، والحجر، مذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمهها، في شدة ولا رخاء».

⁽٢) أخرجه مسلم (١٢٦٧).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٢٦٨).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٩/ ١٤).

قال ابن البر كَتَلَثَهُ: ولا خلاف بين العلماء أن الركنين جميعًا يستلمان، الأسود واليماني، وإنما الفرق بينهما أن الأسود يقبل، واليماني لا يقبل(١).

قال ابن بطال تَخَلَقُهُ: وجمهور العلماء على استلام الركنين اليمانيين، وهو قول مالك، وأبى حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقد روي عن أنس، وجابر ومعاوية، وابن الزبير، وعروة: أنهم كانوا يستلمون الأركان كلها. والحجة عند الاختلاف في السنة، وكذلك قال ابن عباس لمعاوية حين قال له معاوية: ليس شيء من البيت مهجورًا، فقال ابن عباس: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللّهِ أُسُوةً حَسَنَةً ﴾ (٢).

قال ابن قدامة تعلقه: (ولا يستلم، ولا يقبل من الأركان إلا الأسود واليماني) الركن اليماني قبلة أهل اليمن، ويلي الركن الذي فيه الحجر الأسود، وهو آخر ما يمر عليه من الأركان في طوافه، وذلك أنه يبدأ بالركن الذي فيه الحجر الأسود، وهو قبلة أهل خراسان، فيستلمه، ويقبله، ثم يأخذ على يمين نفسه، ويجعل البيت على يساره، فإذا انتهى إلى الركن الثاني، وهو العراقي، لم يستلمه، فإذا مر بالثالث، وهو الشامي، لم يستلمه أيضًا، وهذان الركنان يليان الحجر، فإذا وصل إلى الرابع، وهو الركن اليماني، استلمه.

قال الخرقي: (ويقبله). والصحيح عن أحمد: أنه لا يقبله. وهو قول أكثر أهل العلم وحكي عن أبي حنيفة: أنه لا يستلمه. قال ابن عبد البر: جائز عند أهل العلم أن يستلم الركن اليهاني، والركن الأسود، لا يختلفون في شيء من ذلك، وإنها الذي فرقوا به بينها التقبيل؛ فرأوا تقبيل الأسود، ولم يروا تقبيل اليهاني، وأما استلامها فأمر مجمع عليه (٣).

قال ابن رشد تخلفه: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الطَّوَافِ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ الْأَسْوَدِ وَالْيَهَانِيِّ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ. وَاخْتَلَفُوا هَلْ تُسْتَلَمُ الْأَرْكَانُ كُلُّهَا؟ أَمْ لَا؟ فَذَهَبَ

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٩٨).

⁽۲) شرح صحیح البخاری (۶/ ۲۹۱).

⁽٣) المغنى (٣/ ٣٤٤).

الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَلَمُ الرُّكْنَانِ فَقَطْ؛ لِجَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ الله عَيَالِيَّةً لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ فَقَطْ» (١).

وَاحْتَجَّ مَنْ رَأَى اسْتِلَامَ جَمِيعِهَا بِمَا رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كُنَّا نَرَى إِذَا طُفْنَا أَنْ نَسْتَلِمَ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا^(٢).

وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ لَا يُحِبُّ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَيْنِ إِلَّا فِي الْوِتْرِ مِنَ الْأَشْوَاطِ».

وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ تَقْبِيلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ خَاصَّةً مِنْ سُنَنِ الطَّوَافِ إِنْ قَدَرَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الدُّخُولِ إِلَيْهِ قَبَّلَ يَدَهُ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْحُطَّابِ (٣) الَّذِي رَوَاهُ مَالِكُ: أَنَّهُ قَالَ وَهُو يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حِينَ بَلَغَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ: «إِنَّمَا أَنْتَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ، ثُمَّ قَبَّلَهُ (٤).

كم ثالثًا: من سنن الطواف: أن يدنو من البيت:

قال الشافعي كتلته: وأحب إلى أن يدنو من البيت في الطواف، وإن بعد عن البيت، وطمع أن يجد السبيل إلى الرمل، أمرته بالبعد(٥).

قال ابن قدامة كتلفه: يستحب الدنو من البيت؛ لأنه هو المقصود، فإن كان قرب البيت زحام فظن أنه إذا وقف لم يؤذ أحدًا، وتمكن من الرمل، وقف ليجمع بين الرمل والدنو من البيت. وإن لم يظن ذلك، وظن أنه إذا كان في حاشية الناس تمكن من الرمل، فعل، وكان أولى من الدنو.

⁽١) صحيح وقد سبق تخريجه.

⁽٢) ضعيف: أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ١٥٤) من طريق علي بن الحسين بن واقد، عن الحسين بن واقد، عن الحسين بن واقد، عن أبي الزبير، عن جابر. وعلي بن الحسين فيه مقال. وقد رواه زهير بن معاوية عن أبي الزبير، عن جابر، موقوفا. وهو الصواب، كها عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٨٣/٢).

⁽٣) البخاري (١٦١٠) ومسلم (١٢٧٠).

⁽٤) بداية المجتهد (٢/ ١٧٠).

⁽٥) الأم (٢/ ١٩١).

وإن كان لا يتمكن من الرمل أيضًا، أو يختلط بالنساء، فالدنو أولى، ويطوف كيفها أمكنه، وإذا وجد فرجة رمل فيها. وإن تباعد من البيت في الطواف أجزأه ما لم يخرج من المسجد، سواء حال بينه وبين البيت حائل، من قبة أو غيره، أو لم يحل؛ لأن الحائل في المسجد لا يضر، كها لو صلى في المسجد مؤتمًا بالإمام من وراء حائل، وقد روت أم سلمة، قالت: «شكوت إلى رسول الله عليه أني أشتكي، فقال: «طُوفي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ، وأُنَّتِ رَاكِبَةٌ». قالت: فطفت ورسول الله عليه حينئذ يصلي إلى جنب البيت». متفق عليه (۱).

قال ابن حزم تَعَلَّلَهُ: ولا يجوز التباعد عن البيت عند الطواف إلا في الزحام؛ لأن التباعد عنه عمل بخلاف فعل رسول الله ﷺ، وعبث لا معنى له، فلا يجوز^(٢).

قال النووي تخلفه: والمستحب أن يدنو من البيت؛ لأنه هو المقصود، فكان القرب منه أفضل، فإذا بلغ الركن اليهاني فالمستحب أن يستلمه، لما روى ابن عمر: أن النبي على «كان يستلم الركن اليهاني والأسود، ولا يستلم الآخرين»، ولأنه ركن بني على قواعد إبراهيم عليه الله فيسن فيه الاستلام، كالركن الأسود (٣).

كرابعًا: هل رفع اليدين عند رؤية البيت من سنن الطواف؟

اختلف أهل العلم في رفع اليدين عند رؤية البيت: فذهب بعضهم إلى جواز ذلك، واستدلوا على ذلك بخبر ضعيف عن النبي على الله قال: «لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن: افتتاح الصلاة، واستقبال البيت، وعلى الصفا والمروة، وعلى الموقفين والجمرتين» (١٠).

⁽١) المغنى (٣/ ٣٤١).

⁽٢) المحلي (٥/ ١٩٠).

⁽T) المجموع (N/ TT).

⁽٤) ضعيف مرفوعًا: أخرجه ابن خزيمة (٢٧٠٣)، والطبراني في الكبير (١١/ ٣٨٥)، وابن أبي شيبة (٣/ ٤٣٦) من طرق، مدارها علي ابن أبي ليلي، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس. وعن نافع، عن ابن عمر. وفي السند ابن أبي ليلي، ضعيف. وقد أخرجه الشافعي (٩٥٠) من طريق ابن جريج، قال: حدثت عن مقسم، عن ابن عباس. وهذا سند ضعيف.وقد روي موقوفًا

وقد روي موقوفًا عن ابن عباس على الله

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «ترفع الأيدي في سبع مواطن: إذا رأى البيت، وعلى الصفا والمروة، وفي جمع، والعرفات، وعند الجمار»(١).

قال ابن قدامة كَالله: ويستحب رفع اليدين عند رؤية البيت. روي ذلك عن ابن عمر (٢)، وابن عباس (٣). وبه قال الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وإسحاق.

وكان مالك لا يرى رفع اليدين؛ لما روي عن المهاجر المكي، قال: سئل جابر بن عبد الله، عن الرجل يرى البيت، أيرفع يديه؟ قال: «ما كنت أظن أحدًا يفعل هذا إلا اليهود؛ حججنا مع رسول الله ﷺ فلم يكن يفعله». رواه النسائي(٤).

ولنا: ما روى أبو بكر بن المنذر، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تُرْفَعُ الأَيْدِي إِلَّا في سَبْعِ مَوَاطِنَ: افتتاحِ الصَّلَاةِ، واسْتِقْبَالِ البَيْتِ، وعَلَى الصَّفَا والمَرْوَةِ، وعَلَى الموقِفَيْنِ

على ابن عباس. وسنده أفضل من هذا.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٣٦) من طريق ابن فضيل، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. ومحمد بن فضيل ممن سمع من عطاء بعد الاختلاط.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٣٧) كذلك من طريق ابن فضيل، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواضع: إذا قمت إلى الصلاة، وإذا جئت من بلد، وإذا رأيت البيت، وإذا قمت على الصفا والمروة، وبعرفات، وبجمع، وعند الجهار». وفي سنده ابن أبي ليلي، ضعيف، وفي رواية الحكم عن مقسم كلام.

(٢) ضعيف، و سيأتي.

(٣) ضعيف، وقد سبق.

(٤) ضعيف: أخرجه أبوداود (١٨٧٠)، والنسائي (٢٨٩٥)، والترمذي (٨٥٥)، والطيالسي (٢٨٩٩)، والطيالسي (٢٨٧٩)، وغيرهم من طرق، عن شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَزَعَةَ الْبَاهِلِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ الْمُهَاجِرِ اللهُ. وفي سنده مهاجر بن عكرمة المكي، قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٢٠/ ٣٢٢): قال أبو حَاتم في «العلل»: لا أعلم أحدًا روى عن المهاجر بن عكرمة غير يحيى بن أبي كثير، و المهاجر ليس بالمشهور.

وقال الخطابى: ضعف الثورى، و ابن المبارك، وأحمد، و إسحاق حديث مهاجر فى رفع اليدين عند رؤية البيت؛ لأن مهاجرًا عندهم مجهول.

والجَمْرَتَيْنِ»(١).

وهذا من قول النبي على الله وذاك من قول جابر، وخبره عن ظنه وفعله، وقد خالفه ابن عمر، وابن عباس. ولأن الدعاء مستحب عند رؤية البيت، وقد أمر برفع اليدين عند الدعاء (٢).

قال البغوي تَعَلَّلُهُ: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «تُرْفَعُ الأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا رُئِيَ البَيْتُ، وعَلَى الصَّفَا والمَرْوَةِ، وعَشِيَّةَ عَرَفَةً، وَبِجَمْعٍ، وعِنْدَ الجَمْرَتَيْنِ، وعِلَى اللَّيْتِ» (٣).

قال الإمام: هذا حديث منقطع، واختلف أهل العلم في رفع اليدين عند رؤية البيت: فذهب قوم إلى أنها ترفع، روي ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وبه قال سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق. وكرهه قوم، لما روي عن المهاجر المكي، قال: سئل جابر عن الرجل يرى البيت يرفع يديه؟ قال: «قد حججنا مع رسول الله عليه، فلم يكن يفعله» (٤٠).

وروي عن أبي هريرة، قال: «أقبل رسول الله عَلَيْةِ، فدخل مكة، فأقبل إلى الحجر فاستلمه، ثم طاف بالبيت، ثم أتى الصفا، فعلاه حتى ينظر إلى البيت، فرفع يديه، فجعل يذكر الله ما شاء أن يذكره، ويدعو». وقال: «والأنصار تحته» (٥).

قال البيهقي تخلف: قال الشافعي في رواية أبي سعيد في الإملاء: وليس في رفع اليدين شيء أكرهه، ولا أستحبه عند رؤية البيت، وهو عندي حسن.

قال أحمد: وكأنه لم يعتمد على الحديث لانقطاعه. ورواه محمد بن عبد الزحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، وعن نافع، عن ابن عمر، مرة

⁽١) ضعيف مرفوعًا: وقد تقدم قريبًا.

⁽٢) المغنى (٣/ ٣٣٦).

⁽٣) ضعيف، وقد سبق.

⁽٤) ضعيف، وقد سبق.

⁽٥) شرح السنة (٧/ ٩٩).

موقوفًا عليهما، ومرة مرفوعًا إلى النبي ﷺ دون ذكر البيت.

وروينا عن المهاجر المكي، أنه ذكر لجابر بن عبد الله رفع اليدين عند رؤية البيت، فقال: «ما كنت أرى أحدًا يفعل هذا إلا اليهود؛ قد حججنا مع رسول الله ﷺ، فلم نكن نفعله»، وفي رواية أخرى: «أفكنا نفعله».

وقد روينا عن ابن جريج، عن النبي على النوري، عن أبي سعيد الشامي، عن وقال، فذكر الدعاء الذي ذكرنا، ورواه سفيان الثوري، عن أبي سعيد الشامي، عن مكحول، عن النبي النبي الله مرسلا، وروى سفيان، عن حبيب، عن طاوس، قال: لما رأى النبي النبي البيت «رفع يديه، فوقع زمام ناقته، فأخذه بشاله، ورفع يده اليمنى»، فهذه المراسيل انضمت إلى حديث مقسم فوكدته، وليس في حديث جابر، عن النبي بنهي نفي ما أثبتوه من فعل النبي الله النبي على ولا نفي ما أثبت في رواية مقسم من قوله، إنها في حديث جابر نفي فعله وفعل رفاقه، ولو صرح جابر بأنه لم ير رسول الله على يفعل ذلك، وأثبته غيره، كان القول قول المثبت، وإن كان إسناد حديثه دون إسناد حديث جابر حتى ما اجتمع فيه شرائط القبول،

وحديث ابن عباس، وابن عمر، برواية ابن أبي ليلى اجتمع فيه شرائط القبول عند بعض من يدعي الجمع بين الآثار، فهو يحتج به وبأمثاله، ونحن لا نحتج بها ينفرد به لسوء حفظه، لكن حديثه هذا صار مؤكدًا بانضهام ما ذكرنا من الشواهد إليه. فهو إذًا حسن كها قال الشافعي كَلَيْتُهُ، وليس فيه كراهية، والله أعلم (۱).

قال الخطابي كنته: اختلف الناس في هذا: فكان ممن يرفع يديه إذا رأى البيت سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. وضعف هؤلاء حديث جابر؛ لأن مهاجراً ـ راويه عندهم ـ مجهول، وذهبوا إلى حديث ابن عباس، عن النبي عليه، قال: «ترفع الأيدي في سبعة مواطن: افتتاح الصلاة، واستقبال البيت، وعلى الصفا والمروة، والموقفين، والجمرتين». وروي عن ابن عمر: «أنه كان

⁽١) معرفة السنن والآثار (٧/ ٢٠١).

يرفع اليدين عند رؤية البيت»، وعن ابن عباس مثل ذلك(١).

قال شيخ الإسلام كَ لَهُ لَهُ: فإذا رأى البيت رفع يديه، وكبر الله، وحمده، ودعا.

قال أحمد - في رواية المروذي -: إذا رأيت البيت فارفع يديك بباطن كفيك، وقل: الله أكبر الله أكبر، اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالإسلام، اللهم زدبيتك هذا تعظيًا، وتكريبًا، وإيهانًا، ومهابة....

وروي عن سعيد بن المسيب، قال: «سمعت من عمر كلمة لم يبق أحد سمعها غيري - حين رأى البيت - قال: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام» وفي لفظ: «أن عمر بن الخطاب كان إذا نظر إلى البيت قال: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، حينا ربنا بالسلام». رواه سعيد، والشافعي، وأحمد، وغيرهم.

وعن حذيفة بن أسيد: أن النبي ﷺ «كان إذا نظر إلى البيت قال: «اللهم زد بيتك هذا تشريفًا، وتعظيمًا، وتكريمًا، ومهابة». رواه الطبراني في مناسكه (٢).

مسألة: الدعاء عند رؤية البيت

أخرج النسائي (٥/ ٢١٣) من طريق ابن جريج، قال: حدثني عبيد الله بن أبي يزيد، أن عبد الرحمن بن طارق بن علقمة، أخبره عن أمه: «أن النبي عَلَيْهُ، كان إذا جاء مكانا في دار يعلى استقبل البيت، ودعا»(٣).

وأخرج الشافعي في مسنده عن ابن جريج: أن رسول الله عليه كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: «اللهم زد هذا البيت تشريفًا، وتعظيمًا، وتكريمًا، ومهابة، وزد من شرفه، وكرمه ممن حجه، واعتمره تشريفًا وتكريمًا وتعظيمًا وبرًا»(٤).

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٩١).

⁽٢) شرح عمدة الفقه (٣/ ٤١٤).

⁽٣) سنده ضعيف: أخرجه أبو داود (٢/ ٢٠٩) وغيره. وسنده ضعيف.

⁽٤) ضعيف: أخرجه الشافعي في مسنده (٨٧٤) وفي الأم (٢/ ١٨٤) من طريق سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن النبي ﷺ مرسلًا.

قال الشافعي كَتَلَثُهُ: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج: «أن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: «اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتعظيمًا وتكريمًا ومهابة، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه، أو اعتمره تشريفًا، وتكريمًا، وتعظيمًا، وبرًا»(١).

أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، قال: حدثت عن مقسم مولى عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، عن النبي على: أنه قال: «ترفع الأيدي في الصلاة، وإذا رأى البيت، وعلى الصفا والمروة، وعشية عرفة، وبجمع، وعند الجمرتين، وعلى الميت»(٢).

أخبرنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن سعيد بن المسيب، عن أبيه: أنه كان حين ينظر إلى البيت يقول: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام (٣).

قال الشافعي: فأستحب للرجل إذا رأى البيت أن يقول ما حكيت، وما قال من حسن أجزأه ـ إن شاء الله تعالى ـ(٤).

قال ابن قدامة كتالله: ويستحب أن يدعو عند رؤية البيت، فيقول: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، حينا ربنا بالسلام، اللهم زد هذا البيت تعظيهًا، وتشريفًا، وتكريهًا، ومهابةً، وبرًا، وزد من عظمه وشرفه، ممن حجه واعتمره تعظيهًا، وتشريفًا، وتكريهًا، ومهابةً، وبرًا، الحمد لله رب العالمين كثيرًا، كها هو أهله، وكها ينبغي لكرم وجهه، وعز جلاله، الحمد لله الذي بلغني بيته، ورآني لذلك أهلًا، والحمد لله على

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٣٧) عن وكيع، عن سفيان، عن رجل من أهل الشام، عن مكحول مرسلًا أيضًا. وأخرجه الأزرقي في أخبار مكة (٣٢٥) عن مسلم بن خالد، عن ابن جريج، حدثت عن مكحول. وأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ١٨١) من طريق عاصم بن سليمان الكوزي، عن زيد بن أسلم، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسد. وعاصم الكوزي هذا متروك. وانظر كلام الحافظ في تلخيص الحبير (٢/ ٢٤١).

⁽١) ضعيف، وقد سبق.

⁽٢) ضعيف، وقد سبق.

⁽٣) سنده ضعيف: فيه محمد بن سعيد بن المسيب، «قال الحافظ: مقبول».

⁽٤) الأم للشافعي (٢/ ١٨٤).

كل حال، اللهم إنك دعوت إلى حج بيتك الحرام، وقد جئتك لذلك، اللهم تقبل مني، واعف عني، وأصلح لي شأني كله، لا إله إلا أنت. قال الشافعي، في «مسنده»: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج: «أن رسول الله على كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: اللهم زد هذا البيت تشريفًا، وتكريبًا، وتعظيبًا، ومهابة، وبرًا، وزد من شرفه، ممن حجه، واعتمره تشريفًا، وتكريبًا، وتعظيبًا، وبرًا».

وروى بإسناده عن سعيد بن المسيب: أنه كان حين ينظر إلى البيت، يقول: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، حينا ربنا بالسلام». قال بعض أصحابنا: يرفع صوته بذلك(١).

قال الشوكاني كتالله: وأما الدعاء عند رؤية البيت فقد رويت فيه أخبار وآثار، منها: ما في الباب، ومنها: ما أخرجه ابن المغلس: أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام، ورواه سعيد بن منصور في السنن عن ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، ولم يذكر عمر، ورواه الحاكم عن عمر أيضًا، وكذلك رواه البيهقي عنه (١).

قال الشيرازي تغلقه: (وإذا رأى البيت دعا، لما روى أبو أمامة: أن رسول الله على قال: (تفتح أبواب السهاء، وتستجاب دعوة المسلم عند رؤية الكعبة)، ويستحب أن يرفع اليد في الدعاء، لما روى ابن عمر قال: قال رسول الله على: «ترفع الايدي في الدعاء لاستقبال البيت»، ويستحب أن يقول: اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتكريبًا وتعظيمًا ومهابة، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفًا وتكريبًا وتعظيمًا وبرًا، لما روى ابن جريج: أن النبي على «كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال ذلك» ويضيف إليه: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام، لما روى: أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال ذلك".

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٣٧).

⁽٢) نيل الأوطار (٥/ ٤٥).

⁽٣) قال النووي تَعَلَشُهُ في المجموع (٨/ ٨): أما حديث أبي أمامة فغريب ليس بثابت.

كر خامسًا: من سنن الطواف «الرمل».

ذهب أكثر أهل العلم إلى استحباب الرمل في الطواف الذي يتبع بسعى، ويكون في الأشواط الثلاثة الأول، ويمشي في الأشواط الأربعة.

قال ابن عبد البر تخلقه: وأما الرمل فهو المشي خببًا، يشتد فيه دون الهرولة، وهيئته أن يحرك الماشي منكبيه لشدة الحركة في مشيه. هذا حكم الثلاثة الأشواط في الطواف بالبيت طواف دخول لا غيره، وأما الأربعة الأشواط تتمة السبعة فحكمها المشي المعهود، هذا أمر مجتمع عليه، أن الرمل لا يكون إلا في ثلاثة أطواف من طواف الدخول للحاج والمعتمر، دون طواف الإفاضة وغيره (١).

قال بدر الدين العيني كتلفه: اختلف العلماء فيه: هل هو سنة من سنن الحج لا يجوز تركها؟ أو ليس بسنة لأنه كان لعلة وقد زالت، فمن شاء فعله اختيارًا؟ فروي عن عمر، وابن مسعود، وابن عمر: أنه سنة، وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد. وقال آخرون: ليس بسنة، فمن شاء فعله، ومن شاء تركه، روي ذلك عن جماعة من التابعين منهم طاوس وعطاء، والحسن، والقاسم، وسالم، وروي ذلك عن ابن عباس (٢).

□ الأدلة على ذلك:

عن ابن عباس على قال: «قدم رسول الله ﷺ وأصحابه، فقال المشركون: إنه يقط عليكم وقد وهنهم حمى يثرب، فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة،

⁽وأما) حديث ابن عمر فرواه الإمام سعيد بن منصور، والبيهقي، وغيرهما، وهو ضعيف باتفاقهم؛ لأنه من رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الإمام المشهور، وهو ضعيف عند المحدثين.

⁽وأما) حديث ابن جريج فكذا رواه الشافعي والبيهقي عن ابن جريج، عن النبي ﷺ. وهو مرسل معضل. (وأما) الأثر المذكور عن عمر ﷺ فرواه البيهقي. وليس إسناده بقوي.

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٩٢).

⁽٢) عمدة القارى (٩/ ٢٤٩).

وأن يمشوا ما بين الركنين، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم»(١).

وعن سالم، عن أبيه الله قال: رأيت رسول الله على حين يقدم مكة «إذا استلم الركن الأسود، أول ما يطوف، يخب ثلاثة أطواف من السبع»(٢).

وعن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله على أنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ رمل من الحجر الأسود، حتى انتهى إليه، ثلاثة أطواف»(٤).

وعن أبي الطفيل، قال: قلت لابن عباس: أرأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف، ومشي أربعة أطواف، أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة، قال فقال: صدقوا، وكذبوا، قال قلت: ما قولك: صدقوا وكذبوا؟ قال: "إن رسول الله على قدم مكة، فقال المشركون: إن محمدًا وأصحابه لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزال، وكانوا يحسدونه، قال: فأمرهم رسول الله على أن يرملوا ثلاثًا، ويمشوا

⁽۱) أخرجه البخاري (۲/ ۱۵۰) ۱۲۰۲ قال: حدثنا سليهان بن حرب، حدثنا حماد، هو ابن زيد، عن أيوب، عن سعيد بن جبير به.

⁽٢) صحيح البخاري (٢/ ١٥٠) ١٦٠٣ حدثنا أصبغ بن الفرج، أخبرني ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب،

⁽٣) صحيح البخاري (٢/ ١٥١) ١٦٠٤ حدثني محمد بن سلام، حدثنا سريج بن النعمان، حدثنا فليح، عن نافع.

ولفظ مسلم صحيح مسلم (٢/ ٩٢٠): ٣٣٠ – (١٢٦١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن نمير، ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: «أن رسول الله على كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول، خب ثلاثًا ومشى أربعًا، وكان يسعى ببطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة»، وكان ابن عمر يفعل ذلك.

⁽٤) صحيح مسلم (٢/ ٩٢١).

وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، حدثنا مالك، ح وحدثنا يحيى بن يحيى، - واللفظ له - قال: قرأت على مالك.

أربعًا»، قال: قلت له: أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبًا، أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة، قال: صدقوا وكذبوا، قال قلت: وما قولك: صدقوا وكذبوا؟ قال: «إن رسول الله عليه الناس، يقولون: هذا محمد، هذا محمد، حتى خرج العواتق من البيوت قال: وكان رسول الله عليه لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثر عليه ركب، والمشى والسعى أفضل»(١).

وعن عطاء، عن ابن عباس، قال: «إنها سعى رسول الله ﷺ ورمل بالبيت، ليري المشركين قوته»(٢).

كر أقوال أهل العلم من أصحاب المذاهب وغيرهم.

قال ابن عبد البر تخلله: لا أعلم خلافا أن الرمل - وهو الحركة والزيادة في المشي - لا يكون إلا في ثلاثة أطواف من السبعة في طواف دخول مكة خاصة للقادم الحاج أو المعتمر (٣).

قال البغوي كَلَّلَهُ: العمل على هذا عند أهل العلم في الطواف، أن يرمل ثلاثًا من الحجر الأسود إلى أن ينتهي إليه، ويمشي أربعًا، فلو ترك الرمل عمدًا، قال الشافعي: فقد أساء، ولا شيء عليه.

وهو قول عامة أهل العلم، إلا سفيان الثوري، فإنه قال: من ترك الرمل في الطواف، فعليه دم.

والرمل سنة في طواف الدخول، فأما طواف الإفاضة والوداع، فلا رمل فيه، لما روي عن ابن عباس: أن النبي ﷺ «لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه».

وكذلك كل من أحرم من مكة، فلا رمل عليه في الطواف، على قول بعض العلماء، وهو أظهر قولي الشافعي، والقول الآخر: إنه يرمل في كل طواف يعقبه

⁽۱) صحيح مسلم (۲/ ۹۲۱).

⁽٢) صحيح مسلم (٢/ ٩٢٣). ٢٤١ - (١٢٦٦) وحدثني عمرو الناقد، وابن أبي عمر، وأحمد بن عبدة، جميعًا عن ابن عيينة، قال ابن عبدة: حدثنا سفيان، عن عمرو.

⁽٣) الاستذكار (٤/ ١٩٠).

السعى بين الصفا والمروة (١).

قال ابن رشد تخلفه: وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ الرَّمَلِ فِي ثَلَاثَةِ الْأَشْوَاطِ الْأُولِ لِلْقَادِم، هَلَ هُوَ سُنَّةٌ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةً، وَإِللهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةً، وَإِللهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةً، وَإِللهُ وَأَصْحَابِهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ مَنْ جَعَلَهُ سُنَّةً أَوْجَبَ فِي تَرْكِهِ الدَّمَ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ سُنَّةً لَمْ يُوجِبْ فِي تَرْكِهِ الدَّمَ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ سُنَّةً لَمْ يُوجِبْ فِي تَرْكِهِ شَيْئًا.

وَاحْتَجَّ مَنْ لَمْ يَرَ الرَّمَلَ سُنَّةً بِحَدِيثِ ابْنِ الطُّفَيْلِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: زَعَمَ قَوْمُكَ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ حِينَ طَافَ بِالْبَيْتِ رَمَلَ، وَأَنَّ ذَلِكَ سُنَّةً، لَا بُنِ عَبَّاسٍ: زَعَمَ قَوْمُكَ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ حِينَ طَافَ بِالْبَيْتِ. وَكَذَبُوا، وَمَا كَذَبُوا؟ قَالَ: صَدَقُوا، رَمَلَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ حِينَ طَافَ بِالْبَيْتِ. وَكَذَبُوا، لَيْسَ بِسُنَّةٍ. إِنَّ قُرَيْشًا زَمَنَ الْحُدَيْبِيةِ قَالُوا: وَسُولُ الله عَلَيْهِ وَبِأَصْحَابِهِ هَزْلًا، وَقَعَدُوا عَلَى قُعَيْقِعَانَ يَنْظُرُونَ إِلَى النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ. فَبَلَغَ وَلَا الله عَلَيْهِ وَلَا الله عَلَيْهِ وَأَصْحَابِهِ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَ عَلَيْهِ وَأَصْحَابِهِ. ارْمُلُوا، أَروهُمْ أَنَّ بِكُمْ قُوَّةً! فَكَانَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ وَلَا الله عَلَيْهِ وَلَا الله عَلَيْهِ وَالْمَانِيِّ، فَإِذَا تَوَارَى عَنْهُمْ مَشَى ('').

وَحُجَّةُ الجُّمْهُورِ حَدِيثُ جَابِرٍ: أَنَّ «رَسُولَ اللهُ ﷺ رَمَلَ فِي الْأَشُواطِ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، وَمَشَى أَرْبَعًا» (٣).

⁽١) شرح السنة للبغوي (٧/ ١٠٥).

⁽٢) الحديث في مسلم (١٢٦٤) وغيره من طرق، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس، بغير قوله: «فَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَرْمُلُ مِنَ الحُجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْيَهَائِيِّ، فَإِذَا تَوَارَى عَنْهُمْ مَشَى».

وهذه الزيادة فيها مقال؛ أخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٨٠) من طريق حجاج ابن نصير، عن فطر بن خليفة. وحجاج ضعيف. وأخرجه أحمد (١/ ٢٢٩) من طريق ، عن فطر ابن خليفة. ولم يذكرها.

وأخرجه أحمد (١/ ٣١٤)، وابن ماجة (٢٩٥٣)، والطحاوي (٢/ ١٨٠) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم. وفيه مقال، كلاهما (فطر –عبد الله بن عثمان) عن أبي الطفيل، عن ابن عباس.

 ⁽٣) صحيح من حديث جابر، وقد سبق.وكذلك من حديث ابن عمر عند مسلم (١٢٦٢) عَنْ
 نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَر ﷺ، قَالَ: «رَمَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا».

وَهُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ.

قالوا: وَقَدِ اخْتُلِفَ عَلَى أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَرُوِيَ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهُ عَلِيْ رَمَلَ مِنَ الْحُجَرِ الْأَسْوَدِ» (١٠)، وَذَلِكَ بِخِلَافِ الرِّوَايَةِ الْأُولَى.

وَعَلَى أُصُولِ الظَّاهِرِيَّةِ يَجِبُ الرَّمَلُ؛ لِقَوْلِهِ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» (٢). وَهُوَ قَوْلُمُ، أَوْ قَوْلُ بَعْضِهِمُ الْآنَ فِيهَا أَظُنُّ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا رَمَلَ عَلَى مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَهُمُ الْمُتَمَتِّعُونَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ رَمَلُوا فِي حِينِ دُخُولِهِمْ حِينَ طَافُوا لِلْقُدُوم.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَهْلِ مَكَّةَ، هَلْ عَلَيْهِمْ إِذَا حَجُّوا رَمَلْ؟ أَمْ لَا؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ طَوَافٍ قَبْلَ عَرَفَةَ مِمَّا يُوصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّعْيِ فَإِنَّهُ يُرْمَلُ فِيهِ، وَكَانَ مَالِكٌ يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَرَى عَلَيْهِمْ رَمَلًا إِذَا طَافُوا بِالْبَيْتِ، عَلَى مَا رَوَى عَنْهُ مَالِكُ".

وَسَبَبُ الْخِلَافِ: هَلِ الرَّمَلُ كَانَ لِعِلَّةٍ؟ أَوْ لِغَيْرِ عِلَّةٍ؟ وَهَلْ هُوَ مُخْتَصُّ بِالْمَسَافِرِ؟ أَمْ لَا؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – حِينَ رَمَلَ وَارِدًا عَلَى مَكَّةَ.

قال ابن قدامة كتلفه: (ورمل ثلاثة أشواط، ومشى أربعة، كل ذلك من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود) معنى الرمل: إسراع المشي مع مقاربة الخطو من غير وثب. وهو سنة في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم. ولا نعلم فيه بين أهل

⁽۱) أما من حديث ابن عباس فهي ضعيفة، أخرجها أحمد (٢٣٨٠٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٨١) من طريق عبيد الله بن أبي زياد، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس. وعبيد الله هذا ضعيف.

ولكن أخرجه مسلم (١٢٦٢) عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: «رَمَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْحُجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا».

⁽٢) صحيح. وقد سبق.

⁽٣) صحيح: أُخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٦٥) عَنْ نَافِع: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ «إِذَا أُخْرَمَ مِنْ مَكَّةَ، لَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرُورَةِ، حَتَّى يَرْجِعُ مِنْ مِنِّى. وَكَانَ لَا يَرْمُلُ إِذَا طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ، إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ».

العلم خلافًا. وقد ثبت «أن النبي عَلَيْهُ رمل ثلاثًا، ومشى أربعًا». رواه جابر، وابن عباس، وابن عمر، وأحاديثهم متفق عليها. فإن قيل: إنها رمل النبي عَلَيْهُ وأصحابه لإظهار الجلد للمشركين، ولم يبق ذلك المعنى، إذ قد نفى الله المشركين، فلم قلتم: إن الحكم يبقى بعد زوال علته؟ قلنا: قد رمل النبي عَلَيْهُ وأصحابه، واضطبع في حجة الوداع بعد الفتح، فثبت أنها سنة ثابتة.

وقال ابن عباس: «رمل النبي على عمره كلها، وفي حجه» وأبو بكر، وعمر، وعثمان، والخلفاء من بعده. رواه أحمد، في (المسند). وقد ذكرنا حديث عمر. إذا ثبت هذا، فإن الرمل سنة في الأشواط الثلاثة بكمالها، يرمل من الحجر إلى أن يعود إليه، لا يمشي في شيء منها. روي ذلك عن عمر، وابن عمر، وابن مسعود، وابن الزبير وبه قال عروة، والنخعي، ومالك، والثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي.

وقال طاوس، وعطاء، والحسن، وسعيد بن جبير، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله: يمشي ما بين الركنين؛ لما روى ابن عباس، قال: «قدم رسول الله عليه وأصحابه مكة، وقد وهنتهم الحمى، فقال المشركون: إنه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حمى يثرب، ولقوا منها شرًا. فأطلع الله نبيه على ما قالوا، فلما قدموا قعد المشركون مما يلي الحجر، فأمر النبي عليه أصحابه أن يرملوا الأشواط الثلاثة، ويمشوا ما بين الركنين، ليرى المشركون جلدهم، فلما رأوهم رملوا، قال المشركون: هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم، هؤلاء أجلد منا». قال ابن عباس: ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها، إلا الإبقاء عليهم. متفق عليه.

ولنا: ما روى ابن عمر: «أن النبي على رمل من الحجر إلى الحجر». وفي مسلم.عن جابر، قال: «رأيت رسول الله على رمل من الحجر، حتى انتهى إليه». وهذا يقدم على حديث ابن عباس؛ لوجوه، منها: أن هذا إثبات، ومنها: أن رواية ابن عباس إخبار عن عمرة القضية، وهذا إخبار عن فعل في حجة الوداع، فيكون متأخرًا، فيجب العمل به وتقديمه، الثالث: أن ابن عباس كان في تلك الحال صغيرًا، لا يضبط مثل جابر وابن عمر، فإنها كانا رجلين، يتتبعان أفعال النبي على ولأن جلة الصحابة عملوا بها ذكرنا، ولو علموا من النبي

على ما قال ابن عباس ما عدلوا عنه إلى غيره، ويحتمل أن يكون ما رواه ابن عباس اختص بالذين كانوا في عمرة القضية؛ لضعفهم، والإبقاء عليهم، وما رويناه سنة في سائر الناس (١١).

قال النووي كَاللهُ: والسنة أن يرمل في الثلاثة الأولى ويمشي في الأربعة لما روى ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثًا، ومشى أربعًا» (٢٠).

قال ابن عبد البر كتلقه: العلماء اختلفوا في الرمل، هل هو سنة من سنن الحج لا يجوز تركها أم ليس بسنة واجبة؛ لأنه كان لعلة ذهبت وزالت، فمن شاء فعليه اختيارا؟ فروي عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهم والثوري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه: أن الرمل سنة لكل قادم مكة حاجًا أو معتمرًا في الثلاثة الأطواف الأول.

وقال آخرون: ليس الرمل بسنة، ومن شاء فعله، ومن شاء لم يفعله، روي ذلك عن جماعة من التابعين منهم عطاء، وطاوس، ومجاهد، والحسن، وسالم، والقاسم، وسعيد بن جبير، وهو الأشهر عن ابن عباس، وقد روي عنه مثل قول عمر ومن تابعه. وحجة من لم ير الرمل سنة: حديث أبي الطفيل عن ابن عباس، روى فطر، عن أبي الطفيل، قال: قلت لابن عباس: زعم قومك أن رسول الله رمل بالبيت، وقال: ذلك سنة، فقال: صدقوا وكذبوا! قلت: ما صدقوا وما كذبوا؟ قال: صدقوا، «رمل رسول الله عين حين طاف بالبيت، وكذبوا ليس ذلك بسنة؛ إن قريشًا زمن الحديبية قالوا: إن به وبأصحابه هزلًا، وقعدوا على قعيقعان ينظرون إلى النبي على وأصحابه، فبلغ ذلك النبي على فقال لأصحابه: «ارملوا، أروهم أن بكم قوة»،

⁽١) المغنى (٣/ ٣٤٠).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٨/ ٤٠).

فكان رسول الله علي يرمل من الحجر الأسود إلى اليهاني، فإذا توارى عنهم مشى (١١).

قال النووي تخلفه: وفيه أن السنة أيضًا الرمل في الثلاث الأول، ويمشي على عادته في الأربع الأخيرة، قال العلماء: الرمل هو أسرع المشي مع تقارب الخطا، وهو الخبب، قال أصحابنا: ولا يستحب الرمل إلا في طواف واحد في حج أو عمرة، أما إذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل بلا خلاف، ولا يسرع أيضًا في كل طواف حج، وإنها يسرع في واحد منها، وفيه قولان مشهوران للشافعي أصحهها: طواف يعقبه سعي، ويتصور ذلك في طواف القدوم، ويتصور في طواف الإفاضة، ولا يتصور في طواف الوداع. والقول الثاني: أنه لا يسرع إلا في طواف القدوم، سواء أراد السعي بعده أم لا، ويسرع في طواف العمرة؛ إذ ليس فيها إلا طواف واحد. والله أعلم (٢).

مسألة: هل الرمل للنساء جائز؟

ذهب عامة العلماء إلى أن النساء لا يشرع لهن الرمل، وقد نقل الاتفاق على ذلك.

قال ابن قدامة كالله: قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم، على أنه لا رمل على النساء حول البيت، ولا بين الصفا والمروة، وليس عليهن اضطباع. وذلك لأن الأصل فيهما إظهار الجلد، ولا يقصد ذلك في حق النساء، ولأن النساء يقصد فيهن الستر، وفي الرمل والاضطباع تعرض للتكشف^(٣).

قال النووي تختشه: واتفق العلماء على أن الرمل لا يشرع للنساء، كما الإيشرع لهن شدة السعى بين الصفا والمروة (٤٠).

قال ابن عبد البر كَتْلَلهُ: وأجمعوا أنه ليس على النساء رمل في طوافهن بالبيت، ولا

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٩٢).

⁽۲) شرح النووي (۸/ ۱۷۵).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٣/ ٥٥٥).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٩/ ٧).

هرولة في سعيهن بين الصفا والمروة (١).

وورد في ذلك بعض الآثار عن الصحابة والتابعين.

□ أثر عائشة ﴿ إِنَّ اللَّهِ اللَّلَّمِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

عن مجاهد، عن عائشة: أنها سئلت: على النساء رمل؟ فقالت: «أليس لكن بنا أسوة؟ ليس عليكن رمل بالبيت، ولا بين الصفا والمروة»(٢).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عن نافع، عن ابن عمر، قال: «ليس على النساء رمل، ولا بين الصفا والمروة»(٣).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عن ابن عباس قال: «ليس على النساء رمل»(٤).

أثر عطاء يَخْلَشْهُ:

عن عبد الملك، عن عطاء، قال: «ليس على النساء رمل بالبيت، ولا بين الصفا والمروة» (٥).

أثر الحسن البصري يَحَلَّلْهُ:

عن هشام، عن الحسن، وعطاء، قال: «ليس على النساء رمل، ولا بين الصفا

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٩٥).

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٥٠) من طريق ابن فضيل، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة. وفي سنده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

⁽٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٥١)، والدارقطني (٣/ ٣٦٥)، والبيهقي في الكبرى وغيرهم من طرق، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «ليس على النساء سعي بالبيت وبين الصفا والمروة، يعني: الرمل بالبيت، والسعي في بطن المسيل» ورويناه عن فقهاء التابعين من أهل المدينة.

⁽٤) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٥١) من طريق وكيع، عن ابن أبي ليلي، عن عطاء، عن ابن عباس. وفي سنده ابن أبي ليلي، «ضعيف».

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٥١) من طريق عبدة، عن عبد الملك، عن عطاء.

والمروة»(١).

كرسادسًا: من سنن الطواف الاضطباع.

قال البيهقي كَتَلَثُهُ: والاضطباع: أن يشتمل بردائه على منكبه الأيسر، ومن تحت منكبه الأيمن، فيكون منكبه الأيمن بارزًا حتى يكمل سبعة (٢).

اختلف أهل العلم في الاضطباع: فذهب الجمهور إلى أنه سنة في الطواف، وقال مالك تَعَلَّلُهُ: لا يستحب؛ لأنه لم يعرف، ولم ير أحدًا يفعله.

قال البغوي تغلّثه: والاضطباع سنة في الطواف، وهو أن يشتمل بردائه على منكبه الأيسر من تحت منكبه الأيمن، فيكون منكبه الأيمن مكشوفًا، فلا يزال كذلك حتى يفرغ من الطواف والسعى بين الصفا والمروة.

روي عن يعلى بن أمية، قال: طاف رسول الله عَيْكِيُّ مضطبعًا ببرد أخضر (١٠).

كرأقوال أصحاب المذاهب

قال الشافعي كَتَلَقُهُ: والاضطباع أن يشتمل بردائه على منكبه الأيسر ومن تحت منكبه الأيمن، حتى يكون منكبه الأيمن بارزًا حتى يكمل سبعة، فإذا طاف الرجل

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٥١) من طريق أبي أسامة، عن هشام، عن الحسن، وعطاء.

⁽٢) معرفة السنن والآثار (٧/ ٢١٧).

⁽٣) حسن لغيره: أخرجه أحمد (١/ ٣٠٦) (١/ ٣٧١)، وأبوداود (١٨٨٤)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٧٩) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس عباس وعبد الله بن عثمان بن خثيم فيه بعض المقال. وله شاهد من حديث يعلى بن أمية عند أبي داود (١٨٨٣) والترمذي (٨٥٩).

⁽٤) شرح السنة للبغوي (٧/ ١٠٦).

ماشيًا لا علة به تمنعه الرمل لم أحب أن يدع الاضطباع مع دخوله الطواف، وإن تهيأ بالاضطباع قبل دخوله الطواف فلا بأس، وإن كان في إزار وعهامة أحببت أن يدخلها تحت منكبه الأيمن، وكذلك إن كان مرتديًا بقميص أو سراويل أو غيره، وإن كان مؤتزرًا لا شيء على منكبيه فهو بادي المنكبين لا ثوب عليه يضطبع فيه ثم يرمل حين يفتتح الطواف، فإن ترك الاضطباع في بعض السبع اضطبع فيها بقي منه، وإن لم يضطبع بحال كرهته له، كها أكره له ترك الرمل في الأطواف الثلاثة، ولا فدية عليه، ولا إعادة، أخبرنا سعيد، عن عبد الله بن عمر، عن نافع: عن ابن عمر أنه سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء: أن رسول الله عليه خببًا، ليس بينهن مشي»، أخبرنا سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء: أن رسول الله عليه خببًا، ليس بينهن مشي»، أخبرنا سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء: أن رسول الله عليه سعيد في عمره كلهن الأربع بالبيت وبالصفا والمروة» (١٠).

قال ابن قدامة تعمله: (ويضطبع بردائه) معنى الاضطباع: أن يجعل وسط الرداء تحت كتفه اليمنى، ويرد طرفيه على كتفه اليسرى، ويبقي كتفه اليمنى مكشوفة. وهو مأخوذ من الضبع، وهو عضد الإنسان، افتعال منه، وكان أصله: اضتبع، فقلبوا التاء طاء؛ لأن التاء متى وضعت بعد ضاد أو صاد أو طاء ساكنة قلبت طاء. ويستحب الاضطباع في طواف القدوم؛ لما روى أبو داود، وابن ماجه، عن يعلى بن أمية، أن النبي على ها شاف مضطبعًا». ورويا أيضًا عن ابن عباس: «أن النبي وأصحابه اعتمروا من الجعرانة، فرملوا بالبيت، وجعلوا أرديتهم تحت آباطهم، ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى». وبهذا قال الشافعي، وكثير من أهل العلم.

وقال مالك: ليس الاضطباع بسنة. وقال: لم أسمع أحدًا من أهل العلم ببلدنا ينكر أن الاضطباع سنة. وقد ثبت بها روينا أن النبي عَلَيْ وأصحابه فعلوه، وقد أمر الله تعالى باتباعه، وقال: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسُوةً حَسَنَةٌ ﴾ [الاحزاب: ٢١].

وقد روى أسلم، عن عمر بن الخطاب: أنه اضطبع ورمل، وقال: ففيم الرمل،

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١٩٠).

ولم نبدي مناكبنا، وقد نفى الله المشركين؟ بلى، لن ندع شيئًا فعلناه على عهد رسول الله ﷺ. رواه أبو داود. وإذا فرغ من الطواف سوى رداءه؛ لأن الاضطباع غير مستحب في الصلاة.

وقال الأثرم: إذا فرغ من الأشواط التي يرمل فيها، سوى رداءه. والأول أولى؛ لأن قوله: طاف النبي ﷺ مضطبعًا. ينصرف إلى جميعه. ولا يضطبع في غير هذا الطواف، ولا يضطبع في السعي.

وقال الشافعي: يضطبع فيه؛ لأنه أحد الطوافين، فأشبه الطواف بالبيت. ولنا: أن النبي عَلَيْهُ لم يضطبع فيه، والسنة في الاقتداء به. قال أحمد: ما سمعنا فيه شيئًا. والقياس لا يصح إلا فيها عقل معناه، وهذا تعبد محض (١).

قال النووي تخلله: والسنة أن يضطبع فيجعل وسط ردائه تحت منكبه الأيمن، ويطرح طرفيه على منكبه الأيسر، ويكشف الأيمن، لما روى ابن عباس عباس رسول الله على وأصحابه «اعتمروا فأمرهم النبي على فاضطبعوا، فجعلوا أرديتهم تحت آباطهم، وقذفوها على عواتقهم».

(الشرح) حديث ابن عباس هذا صحيح، رواه أبو داود بإسناد صحيح، ولفظه: عن ابن عباس: «أن رسول الله على وأصحابه اعتمروا من الجعرانة، فرملوا بالبيت، فجعلوا أرديتهم تحت آباطهم، ثم قذفوها على عواقتهم اليسرى» ورواه البيهقي بإسناد صحيح، قال: عن ابن عباس قال: «اضطبع النبي على هو وأصحابه، ورملوا ثلاثة أشواط، ومشوا أربعًا» وعن يعلى بن أمية هي: «أن رسول الله على طاف بالبيت مضطبعًا ببرد». رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه بأسانيد صحيحة، قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وفي رواية البيهقي: «رأيت رسول الله على يطوف بالبيت مضطبعا» إسناده صحيح.

وعن أسلم مولى عمر بن الخطاب الله قال: سمعت عمر يقول: «فيم الرملان الدان، والكشف عن المناكب، وقد وطد الله الإسلام، ونفى الكفر وأهله؟ ومع ذلك

⁽١) المغني (٣/ ٣٣٩).

واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على استحباب الاضطباع في الطواف، واتفقوا على أنه لا يسن في غير طواف الحج والعمرة، وأنه يسن في طواف العمرة، وفي طواف واحد في الحج، وهو طواف القدوم أو الإفاضة، ولا يسن إلا في أحدهما، وحاصله أنه يسن في طواف يسن فيه الرمل، ولا يسن فيها لا يسن فيه الرمل، وهذا لا خلاف فيه، وسيأتي قريبًا إن شاء الله تعالى بيان الطواف الذي يسن فيه الرمل، وختصره أن الأصح من القولين: أنه إنها يسن الرمل والاضطباع في طواف يعقبه سعي، وهو إما القدوم، وإما الافاضة، ولا يتصوران في طواف الوداع. (والثاني): أنهما يسنان في طواف القدوم مطلقًا، سواء سعى بعده أم لا، قال أصحابنا: لكن يفترق الرمل والاضطباع في شئ واحد، وهو أن الاضطباع مسنون في جميع الطوفات السبع، وأما الرمل إنها يسن في الثلاث الأول، ويمشي في الأربع الأواخر(١).

قال الكاساني تختلفه: وأما الاضطباع فلما روينا: «أن رسول الله على كان يرمل مضطبعًا بردائه»، وتفسير الاضطباع بالرداء: هو أن يدخل الرداء من تحت إبطه الأيمن، ويرد طرفه على يساره، ويبدي منكبه الأيمن، ويغطي الأيسر، سمي اضطباعًا لما فيه من الضبع، وهو العضد، لما فيه من إبداء الضبعين، وهما العضدان، فإن زوحم في الرمل وقف فإذا، وجد فرجة رمل؛ لأنه ممنوع من فعله إلا على وجه السنة، فيقف إلى أن يمكنه فعله على وجه السنة، ويستلم الحجر في كل شوط يفتتح به إن استطاع من غير أن يؤذي أحدًا لما روي: «أن رسول الله على على كل مر

⁽١) المجموع شرح المهذب (٨/ ٢٠).

بالحجر الأسود استلمه»، ولأن كل شوط طواف على حدة، فكان استلام الحجر فيه مسنونًا كالشوط الأول، وإن لم يستطع استقبله وكبر وهلل(١).

وذهب مالك كَلَنْهُ إلى أن الاضطباع لا يشرع لزوال سببه.

قال النووي تَعَلَّقُهُ: قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الاضطباع، وقال مالك: لا يشرع الاضطباع لزوال سببه، قال أصحابنا: هذا منتقض بالرمل بها قدمناه عن عمر ابن الخطاب الشهد(٢).

كرسابعًا: من سنن الطواف صلاة ركعتين بعد الطواف:

عن نافع، عن عبد الله بن عمر على: «أن رسول الله على كان إذا طاف في الحج أو العمرة، أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف، ومشى أربعة، ثم سجد سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة (٣).

قال ابن رشد تَخَلَفُه: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الطَّوَافِ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الطَّوَافِ، وَجُمْهُورُهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا الطَّائِفُ عِنْدَ انْقِضَاءِ كُلِّ أُسْبُوعٍ إِنْ طَافَ أَكْثَرَ مِنْ أَسْبُوعٍ وَاحِدٍ. وَأَجَازَ بَعْضُ السَّلَفِ أَلَّا يُفَرِّقَ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ، وَأَلَّا يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا بِرُكُوعٍ. ثُمَّ يَرْكُعُ لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ. وَهُو مَرْوِيٌّ عَنْ عَائِشَةً: أَنَّهَا كَانَتْ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ الْأَسَابِيعِ، ثُمَّ تَرْكَعُ سِتَّ رَكَعَاتٍ.

وَحُجَّةُ الجُمْهُورِ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمُقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» (٤٠).

وَحُجَّةُ مَنْ أَجَازَ الْجُمْعَ: أَنَّهُ قَالَ: الْمُقْصُودُ إِنَّمَا هُوَ رَكْعَتَانِ لِكُلِّ أُسْبُوع، وَالطَّوَافُ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَعْلُومٌ، وَلَا الرَّكْعَتَانِ الْمُسْنُونَتَانِ مِنْ بَعْدِهِ، فَجَازَ الْجُمْعُ بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَعْلُومٌ، وَلَا الرَّكْعَتَانِ الْمُسْنُونَتَانِ مِنْ بَعْدِهِ، فَجَازَ الْجُمْعُ بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ أَسْبُوعَيْنِ. وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ مَنْ يَرَى أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَسَابِيعَ؛ لِأَنَّ رَكْعَتَيْنِ لِأَكْثَرَ مِنْ أَسْبُوعَيْنِ. وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ مَنْ يَرَى أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَسَابِيعَ؛ لِأَنَّ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٤٧).

⁽Y) المجموع (N/ Y).

⁽٣) البخاري (١٦١٦).

⁽٤) صحيح، وقد سبق تخريجه.

رَسُولَ الله ﷺ انْصَرَفَ إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ وِتْرِ مِنْ طَوَافِهِ ('). وَمَنْ طَافَ أَسَابِيعَ غَيْرَ وِتْرٍ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا – لَمْ يَنْصَرِفْ عَنْ وِتْرِ مِنْ طَوَافِهِ (''.

قال ابن قدامة كَوْلَشْهُ: (ويصلي ركعتين خلف المقام)، وجملة ذلك أنه يسن للطائف أن يصلي بعد فراغه ركعتين، ويستحب أن يركعها خلف المقام؛ لقوله تعالى: ﴿ وَالتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة:١٢٥]. ويستحب أن يقرأ فيها: ﴿ قُلْ يَآ أَيُهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون:١] في الأولى، ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُ ﴾ [الإحلاص:١] في الثانية، فإن جابرًا روى في صفة حجة النبي على قال: ﴿ حتى أتينا البيت معه، استلم الركن، فرمل ثلاثًا، ومشى أربعًا، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم، فقرأ: ﴿ وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة:١٢٥]، فجعل المقام بينه وبين البيت ».

قال محمد بن على: ولا أعلمه إلا ذكره عن النبي عَلَيْهُ: كان يقرأ في الركعتين ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ [الكافرون:١]. وحيث ركعها، هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ [الإحلاص:١]، و﴿ قُلْ يَآ أَيُهَا ٱلْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون:١]. وحيث ركعها، ومها قرأ فيها، جاز؛ فإن عمر ركعها بذي طوى. وروي: أن رسول الله عَلَيْهِ قال لأم سلمة: ﴿ إِذَا أقيمت صلاة الصبح، فطوفي على بعيرك، والناس يصلون، ففعلت ذلك، فلم تصل حتى خرجت ».

ولا بأس أن يصليهما إلى غير سترة، ويمر بين يديه الطائفون من الرجال والنساء، فإن «النبي على صلاهما، والطواف بين يديه، ليس بينهما شيء». وكان ابن الزبير يصلي والطواف بين يديه، فتمر المرأة بين يديه، فينتظرها حتى ترفع رجلها، ثم يسجد. وكذلك سائر الصلوات في مكة، لا يعتبر لها سترة. وقد ذكرنا ذلك (٣).

قال الماوردي تختلثه: قال الشافعي ﷺ: «فإذا فرغ صلى ركعتين خلف المقام، فيقرأ في الأولى بأم القرآن و ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَكَا اللَّهُ اللَّالَا اللَّهُ الللَّهُ الللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّالَةُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ ا

⁽١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن معناه صحيح؛ لأن النبي ﷺ انصرف بعد سبع، وهذا وتر.

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ١٠٧).

⁽٣) المغنى (٣/ ٣٤٧).

قال الماوردي: وهذا كما قال، إذا أكمل الطائف طوافه سبعًا صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم، يقول فيهما بها ذكره الشافعي؛ لرواية جعفر بن محمد، عن أبيه جابر: أن النبي عليه «طاف بالبيت سبعًا، وصلى عند المقام ركعتين، وقرأ: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلَّى البقرة:١٢٥]»، وقد علق الشافعي القول في هاتين الركعتين، فخرجهما أصحابنا على قولين:

أحدهما: إنهما واجبتان؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِ عَمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة: ١٢٥] يعني صلاة، ولأن رسول الله ﷺ فعلهما، وفعله إما أن يكون بيانًا أو ابتداء شرع، وأيهما كان دل على الوجوب.

والقول الثاني: إنها مستحبان؛ لقوله ﷺ للأعرابي حين قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا. إلا أن تتطوع» فجعل ما سوى الخمس تطوعًا.

وروى ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من طاف أسبوعًا، وصلى ركعتين، كان له كعدل رقبة»، وأخرجه مخرج الفضل، وجعل له ثوابه محدودًا، فدل على أنه تطوع؛ لأن الواجب غير محدود الثواب(١).

قال أبو الحسن المباركفوري تخلفه: وفي الحديث دليل لما أجمع عليه العلماء من مشروعية صلاة ركعتين بعد الطواف، واختلفوا، هل هما واجبتان أم سنتان؟ والصحيح عند الحنفية أنها واجبتان، والأصح عند الشافعية أنها سنة. واستدل للوجوب بصيغة الأمر في قوله تعالى: ﴿وَٱتّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلَّى البنرة: ١٧٥] على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي. قيل: والنبي على طاف قرأ هذه الآية الكريمة وصلى ركعتين خلف المقام ممتثلاً بذلك الأمر، وقد قال طاف قرأ هذه الآية الكريمة والأمر في قوله: ﴿وَٱتّخِذُواْ على القراءة المذكورة يقتضى الوجوب. وأجيب عن ذلك الاستدلال بأن الأمر في الآية إنها هو باتخاذه يقتضى الوجوب. وأجيب عن ذلك الاستدلال بأن الأمر في الآية إنها هو باتخاذه المصلى لا بالصلاة، وقد قال الحسن البصري وغيره: أن قوله: ﴿مُصَلَّى اَي: قبلة، ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف، واستدل لعدم الوجوب بحديث ضمام بن

⁽١) الحاوى الكبر (٤/ ١٥٣).

تعلبة، لما قال النبي عَلَيْ بعد أن أخبره بالصلوات الخمس: هل عليَّ غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، ففي هذا الحديث التصريح بأنه لا يجب شيء من الصلاة غير الخمس المكتوبة. وقد يجاب عن هذا الاستدلال بأن الأمر بصلاة ركعتي الطواف وارد بعد قوله عَلَيْ: «لا، إلا أن تطوع» (١).

قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيُ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ تَحِلَةُ وَفَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ عَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ الْغُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيُ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةٍ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَامُ ثَلَاثَةٍ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَامُ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ فَلَاثَةً وَاللَّهُ وَالْمَلْقُواْ اللَّهُ وَالْمَلْقُواْ أَلَالًا وَاللَّهُ وَالْمُواْ أَنَّ اللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [البترة: ١٩]

الله الله الله ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلَّحِجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [المترة:١٩٦] عدة مسائل:

المسألة الأولى: المراد بقوله تعالى: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [القرة:١٩٦]

🗐 اختلف أهل العلم في كلك على أقوال:

القول الأول: قالوا: أي: أَيْتُوا الحُجَّ بِمَنَاسِكِهِ، وَسُنَنِهِ، وَأَيْتُوا الْعُمْرَةَ بِحُدُودِهَا، وَسُنَنِهَا.
 وَسُنَنِهَا.

□ أثر عبد الله بن عباس عند:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: ﴿ مَنْ أَحْرَمَ بِحَجِّ، أَوْ بِعُمْرَةٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحِلَّ حَتَّى يُتِمَّهَا عَمَامَ الْحُجِّ يَوْمَ النَّحْرِ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَزَارَ الْبَيْتَ فَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ كُلِّهِ، وَتَمَامُ الْعُمْرَةِ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا، وَالْمُرُوةِ، فَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ كُلِّهِ، وَتَمَامُ الْعُمْرَةِ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا، وَالمُرُوةِ، فَقَدْ حَلَ » (٢).

⁽١) مرعاة المفاتيح (٩/ ٩٠).

⁽٢) منقطع: أخرجه الطبري (٣/ ٣٢٨) قال: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: ثنا مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وعلي بن أبي طلحة لم يسمع ابن عباس.

أثر علقمة يَعْلَشْهُ:

عَنْ عَلْقَمَةَ: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: هُوَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ الله: (وَأَقِيمُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ). قَالَ ﴿ لَا تَجَاوَزُوا بِالْعُمْرَةِ الْبَيْتَ ﴾ (١).

أثر إبراهيم النخعي تَعَلَّشُهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ قَرَأَ: «وَأَقِيمُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ»(٢).

أثر مجاهد تَعَلَّشُهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: مَا أُمِرُوا فِيهِمَا (٣٠).

القول الثاني: قالوا: تَمَامُهُمَا: أَنْ تُحْرِمَ بِهِمَا مُفْرَدَيْنِ مِنْ دُوَيْرِةِ أَهْلِكَ.

□ أثر على بن أبي طالب ﷺ:

عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ لَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] «أَنْ تُحْرِمَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ» (٤).

🗖 أثر سعيد بن جبير كَفَلَتْهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «مِنْ عَمَامِ الْعُمْرَةِ أَنْ تَحْرِمَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ»(٥٠).

⁽١) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٢٨) من طريق الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةً. وسنده صحيح.

 ⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٢٨) حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيًّ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

سيون، عن سيسور، عن بير ربيم. (٣) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٣٢٩) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِم، قَالَ: ثنا عِيسَى، وَحَدَّثَنِي المُثنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو حُذَيْفَةَ، قَالَ: ثنا شِبْلٌ، جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فيها مقال.

⁽٤) أخرجه الطبري (٣/ ٣٢٩)، وابن أبي حاتم، في تفسيره (١/ ٣٣٣)، وابن الجعد في مسنده (ص: ٢٦)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٢٥) من طريق شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِاللهُ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ. ورواية عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة فيها مقال.

⁽٥) سنده صَحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٠) قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا وَكِيعٌ، عَنْ شُفْيَانَ،

🗖 أثر طاوس كِغَلَقْهُ:

عَنْ طَاوُسِ، قَالَ: «عَامُهُمَا: إِفْرَادُهُمَا مُؤْتَنَفَتَيْنِ مِنْ أَهْلِكِ»(١).

﴿ القول الثالَث: قالوا: ثَمَامُ الْعُمْرَةِ: أَنْ تَعْمَلَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ، وَثَمَامُ الْحُجِّ: أَنْ يُؤْتَى بِمَنَاسِكِهِ كُلِّهَا حَتَّى لَا يَلْزَمَ عَامِلَهُ دَمُ بِسَبَبِ قِرَانٍ وَلَا مُتَّعَةٍ.

🗖 أثر قتادة كِعَلَشُهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلَهُ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [الفرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ وَكَمَامُ الْعُمْرَةِ مَا كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ. وَمَا كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى يَحُجَّ فَهِي مُتْعَةٍ، عَلَيْهِ فِيهَا الْهَدْيَ إِنْ وُجِدَ، وَإِلَّا صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ ﴾ (٢).

وعَنْ قَتَادَةَ، قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحُبَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البَقرة:١٩٦] قَالَ: «مَا كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ فَهِيَ عَمْرَةٌ تَامَّةٌ، وَمَا كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ فَهِيَ مُتْعَةٌ، وَعَلَيْهِ الْهَدْي ﴾ (٣).

□ أثر القاسم بن محمد تَعَلَّشُة:

سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، يَقُولُ: «إِنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لَيْسَتْ بِتَامَّةٍ. قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: الْعُمْرَةُ فِي الْمُحْرِمِ؟ قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَهَا تَامَّةً» (٤٠).

﴿ القول الرابع قالوا: إِثَمَامُهُمَا: أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَهْلِكِ لَا تُرِيدُ غَيْرَهُمَا.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةً، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

⁽١) أُخرجه الطَّبري (٣/ ٣٣٠) قالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا وَكِيعٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ طَاوُسٍ.

⁽٢) حسن: أخرجه الطبرّي (٣/ ٣٣٠) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣١) حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ.

⁽٤) أخرجه الطبري (٣/ ٣٣١) من طريق يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحُمَّدٍ.وفيه هشيم، مدلس، وقد عنعنه.

🗖 أثر سفيان كَاللهُ:

عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: «هُو يَعْنِي: مَمَّامَهُمَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَهْلِكِ لَا تُرِيدُ الَّا الْحَجَّ، وَالْعُمْرَةَ، وَتُهِلُّ مِنَ الْمِيقَاتِ لَيْسَ أَنْ تَخْرُجَ لِتِجَارَةٍ، وَلَا لِحَاجَةٍ، حَتَّى إِذَا كُنْتَ قَرِيبًا مِنْ مَكَّةَ قُلْتُ: لَوْ حَجَجْتُ، أَوِ اعْتَمَرْتُ. وَذَلِكَ يُجْزِئُ، وَلَكِنَّ التَّهَامَ أَنْ تَخْرُجَ لَهُ، لَا تَخْرُجُ لِغَيْرِهِ (۱).

القول الخامس قالوا: أَيِّوا الحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لله وَإِذَا دَخَلْتُمْ فِيهِمَا.

🗖 أثر ابن زيد تَعَلَّشُهُ:

قال ابْنُ زَيْدِ: «لَيْسَتِ الْعُمْرَةُ وَاجِبَةً عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُوا ۗ الْحُنْ يَنْبَغِي لَهُ إِذَا لَيْسَ مِنَ الْخَلْقِ أَحَدٌ يَنْبَغِي لَهُ إِذَا دَخَلَ فِيهَا لَمْ يَنْبَغِ لَهُ أَنْ يُمِلَّ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ يَرْجِعَ، كَمَا لَوْ صَامَ يَوْمًا لَمْ يَنْبَغِ لَهُ أَنْ يُمِلًا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ يَرْجِعَ، كَمَا لَوْ صَامَ يَوْمًا لَمْ يَنْبَغِ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ فِي نِصْفِ النَّهَارِ» (٢).

المسألة الثانية: استدل عدد من العلماء على وجوب الحج والعمرة بهذه الآية كا أولًا: حكم الحج.

لم يختلف أهل العلم في وجوب الحج بهذه الآية وغيرها، وقد دل على وجوبه الكتاب، والسنة، والإجماع.

قال ابن قدامة تخلله: وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ؛ أَمَّا الْكِتَابُ، فَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ فَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ ٱللَّهَ غَنِيُ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧]. رُوي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَمِنْ كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ وَالْعَمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ [القرة: ١٩٦].

⁽١) أخرِجه الطبري (٣/ ٣٣١) قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ، عَنْ سُفْيَانَ. وسنده ضعيف.

⁽٢) أخرجه الطبري (٣/ ٣٣١) قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، ِقَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ. وسنده صحيح.

وَأَمَّا السُّنَةُ، فَقُولُ النَّبِيِّ عَلَيْ الْمِسْلامُ عَلَى خُسِ». وَذَكَرَ فِيهَا الْحُجَّ، وَرَوَى مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: (خَطَبَنَا رَسُولُ الله عَلَيْ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ الله عَلَيْكُمْ الْحُجَّ، فَحُجُّوا. فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامَ يَا رَسُولَ الله ؟ فَسَكَتَ حَتَّى فَرَضَ الله عَلَيْكُمْ الْحُجَّ، فَحُجُّوا. فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامَ يَا رَسُولَ الله عَلَيْكُمْ الْحَجَّةِ الله عَلَيْكُمْ الْحَجَّةِ الله عَلَيْكُمْ الله عَلَيْكُمْ الله عَلَيْكُمْ الله عَلَيْ أَنْبِيائِهِمْ، فَإِذَا مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّا هِلَكُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيائِهِمْ، فَإِذَا مَرَتُكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». فِي أَنْبِيائِهِمْ، فَإِذَا مَهَنْكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ سُوى هَذَيْنِ، وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى وُجُوبِ الْحُجِّ عَلَى المُسْتَطِيعِ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً (۱).

قال البغوي تَخَلَّلُهُ: قَوْلُهُ عَلَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴾ [آل عمران:٩٧]، أَيْ: وَللهَّ فَرْضٌ وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ (٢).

قال الجصاص تعلقه: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النّاسِ حِبُّ الْبَيْتِ مَنِ اَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٧٧] قَالَ أَبُو بَكْرِ: هَذَا ظَاهِرٌ فِي إِيجَابِ فَرْضِ الحُبِّ عَلَى شَرِيطَةِ وُجُودِ السَّبِيلِ إِلَيْهِ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مِنْ حُكْمِ السَّبِيلِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَمْكَنَهُ الْوُصُولُ إِلَى الْحُبِّ لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذْ كَانَتْ اسْتِطَاعَةُ السَّبِيلِ إِلَيْهِ هِيَ إِمْكَانُ الْوُصُولِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا لَهُ مُولِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مَلْ إِلَى مَرَدِ مِن سَبِيلٍ ﴾ يَعْنِي: مِنْ وصول ﴿ هَلْ إِلَى مَرَدِ مِن سَبِيلٍ ﴾ يَعْنِي: مِنْ وُصُولٍ السَّبِيلِ إِلَيْهِ وُجُودُ الزَّادِ وُصُولٍ، وَقَدْ جَعَلَ النَّبِيُ عَيْفٍ مِنْ شَرْطِ اسْتِطَاعَةِ السَّبِيلِ إِلَيْهِ وُجُودُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ (٣).

قال ابن بطال تَعْلَلُهُ: أَجْمَع العلماء على أن على المرء في عمره حجة واحدة، حجة الإسلام إذا كان مستطيعًا (٤).

قال الكاساني تَعَلَّلُهُ: فَالْحُبُّ فَرِيضَةٌ ثَبَتَتْ فَرْضِيَّتُهُ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَالْمُعْقُولِ.

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢١٣).

 ⁽٢) تفسير البغوى - إحياء التراث (١/ ٤٧٣).

⁽٣) أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٢/ ٣٠٧).

⁽٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ١٨٥).

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقُوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] فِي الْآيَةِ دَلِيلُ وُجُوبِ الْحَجِّ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، وَعَلَى: كَلِمَةُ إِيجَابٍ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ بِوُجُوبِ الْحَجِّ، حَتَى رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ مُنَا اللّهِ مَن كَفَرَ بِوُجُوبِ الْحَجِّ، حَتَى رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ مُنَّا أَنَّهُ اللّهُ وَمَنْ كَفَرَ بِالْحَجِّ فَلَم يَرَ حَجَّهُ بِرًّا، وَلا تَرْكَهُ مَأْتُهَا، وقَوْله تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ وَلَكُ اللهُ وَمَنْ كَفَرَ بِالْحَجِ فَلَم النَّاسَ وَلَا تَرْكَهُ مَأْتُهَا، وقَوْله تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَى: أَوْعُ النَّاسَ، وَنَادِهِمْ إِلَى حَجِّ الْبَيْتِ، وَقِيلَ: أَيْ: أَعْلِمُ النَّاسَ أَنَّ الله فَرَضَ عَلَيْهِمْ الْحَجَّ، دَلِيلُهُ قَوْله تَعَالَى: إِلَى حَجِّ الْبَيْتِ، وَقِيلَ: أَيْ: أَعْلِمُ النَّاسَ أَنَّ الله فَرَضَ عَلَيْهِمْ الْحَجَّ، دَلِيلُهُ قَوْله تَعَالَى: إِلَى حَجِّ الْبَيْتِ، وَقِيلَ: أَيْ: أَعْلِم النَّاسَ أَنَّ الله فَرَضَ عَلَيْهِمْ الْحَجَّ، دَلِيلُهُ قَوْله تَعَالَى: هُنْ لَا إِلَهُ إِلَّا الله، وَإِقَامِ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».

وَقَوْلُهُ ﷺ: "أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَحُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ، وَخُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ، وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ طَيِّبَةً بِهَا أَنْفُسُكُمْ؛ تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ».

وَرُويَ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَاتَ، وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْنَعَهُ سُلْطَانٌ جَائِرٌ، أَوْ مَرَضٌ حَابِسٌ، أَوْ عَدُوُّ ظَاهِرٌ، فَلْيَمُتْ إِنَّ شَاءَ يَهُودِيًّا، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا، أَوْ مَجُوسِيًّا».

وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله الْحُرَامِ، فَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا».

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَلِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى فَرْضِيَّتِهِ.

وَأَمَّا الْمَعْقُولُ: فَهُو أَنَّ الْعِبَادَاتِ وَجَبَتْ لِحَقِّ الْعُبُودِيَّةِ، أَوْ لِحَقِّ شُكْرِ النِّعْمَةِ؛ إِذْ كُلِّ ذَلِكَ لَازِمٌ فِي المُعْقُولِ، وَفِي الحُجِّ إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ، وَشُكْرُ النِّعْمَةِ، أَمَّا إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ، وَشُكْرُ النِّعْمَةِ، أَمَّا إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ؛ فَلِأَنَّ إِظْهَارَ الْعُبُودِيَّةِ هُو إِظْهَارُ التَّذَلُّلِ لِلْمَعْبُودِ، وَفِي الحُجِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعُبُودِيَّةِ؛ فَلِأَنَّ إِظْهَارَ الْعُبُودِيَّةِ هُو إِظْهَارُ التَّذَلُّلِ لِلْمَعْبُودِ، وَفِي الحُجِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحُبُودِيَّةِ، فَلَانُ إِلْمُعْبُودِ، وَفِي الْحُجِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعُبُودِيَّةِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ يُطْهِرُ الشَّعَثَ، وَيَرْفُضُ أَسْبَابَ التَّزَيُّنِ، وَالإِرْتِفَاقِ، وَيَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ عَبْدِ سَخِطَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ، فَيَتَعَرَّضُ بِسُوءِ حَالِهِ لِعَطْفِ مَوْلَاهُ، وَمَرْحَمَتِهِ إِيَّاهُ، وَفِي حَالِ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ عَصَى مَوْلَاهُ، فَوقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَصَرِّعًا حَامِدًا لَهُ وَفِي حَالِ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ عَصَى مَوْلَاهُ، فَوقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَصَرِّعًا حَامِدًا لَهُ

مُثْنِيًا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَّاتِهِ مُسْتَقِيلًا لِعَثَرَاتِهِ، وَبِالطَّوَافِ حَوْلَ الْبَيْتِ يُلَازِمُ الْمُكَانَ الْمُنْسُوبَ إِلَى رَبِّهِ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ مُعْتَكِفٍ عَلَى بَابِ مَوْلَاهُ لَائِذٍ بِجَنَابِهِ.

وَأَمَّا شُكْرُ النِّعْمَةِ؛ فَلِأَنَّ الْعِبَادَاتِ بَعْضُهَا بَدَنِيَّةٌ، وَبَعْضُهَا مَالِيَّةٌ، وَالْحَجُّ عِبَادَةٌ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْبَدَنِ وَاللَّالِ؛ وَلِهِذَا لَا يَجِبُ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ اللَّالِ وَصِحَّةِ الْبَدَنِ، فَكَانَ فِيهِ شُكْرُ النَّعْمَةِ لَيْسَ إِلَّا اسْتِعْمَالُهُا فِي طَاعَةِ الْمُنْعِمِ، وَشُكْرُ النَّعْمَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ النَّعْمَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ عَمَّةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ اللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ اللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ عَمِيْ اللَّهُ الْمُ الْمُعْمَةِ اللَّهُ الْمُعْمَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْتِعْمُ اللَّهُ الْعَلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْ

المسألة الثالثة: في بيان حكم العمرة

🗐 اختلف أهل العلم في حكم العمرة على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور العلماء (٢) إلى وجوب العمرة، واستدلوا بالكتاب والسنة على ذلك:

كر أولًا: الكتاب العزيز.

استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البغرة:١٩٦]. وقد سبق بيان أقوال أهل العلم في ذلك.

قال الطبري تَعْلَقُهُ: فَتَأْوِيلُ هَؤُلَاءِ فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦،] أَنَّهُمَا فَرْضَانِ وَاجِبَانِ مِنَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمَرَ بِإِقَامَتِهِمَا، كَمَا أَمَرَ بِإِقَامَةِ السَّمَاةِ، وَأَنَّهُمَا فَرِيضَتَانِ، وَأَوْجَبَ الْعُمْرَةَ وُجُوبَ الْحُجِّ. وَهُمْ عَدَدُ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْحَالِفِينَ كَرِهْنَا تَطْوِيلَ الْكِتَابِ بِذِكْرِهِمْ، وَذِكْرِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْحَالِفِينَ كَرِهْنَا تَطْوِيلَ الْكِتَابِ بِذِكْرِهِمْ، وَذِكْرِ الرَّوَايَاتِ عَنْهُمْ. وَقَالُوا: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦، وأقيمُوا

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٨).

⁽٢) قال البغوي تَحَلِّلَةِ شرح السنة (٧/ ١٥): وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي وُجُوبِ الْعُمْرَةِ، فَلَهَبَ أَكْثَرُهُمْ إِلَى وُجُوبِهَا كَوُجُوبِ الْحُجِّ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قال ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّهَا لَقَرِينَتُهَا فِي كِتَابِ الله ﷺ: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِۗ﴾[ابعرة:١٩٦]، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ (١).

كرثانيًا: السنة.

□ الدليل الأول: حديث عائشة والمعطية:

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ مَا عَمَ مَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهِلَ بِالحَجِّ وَالعُمْرَةِ، ثُمَّ لاَ يَجِلُّ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا »، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَنَا، أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرْتُ، مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَنَا، أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ ﷺ: «هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكِ»، فَطَافَ الَّذِينَ أَهلُوا بِالعُمْرَةِ، ثُمَّ حَلُوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنْي، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا (٢٠).

🗖 الدليل الثاني: حديث عبد الله بن مسعود ركه:

عَنْ عَبْدِ الله قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «تَابِعُوا بَيْنَ الحُجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذَّهُ عَبْدَ اللهِ عَلَيْهِ الْكِيرُ خَبَثَ الحُدِيدِ والذهب والفضة، وليس للحجّة المبرورة جَزَاءٌ إِلَّا الجُنَّةَ».

□ الدليل الثالث: حديث زيد بن ثابت ﷺ:

عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مرفوعًا، قال: فِي الَّذِي يَعْتَمِرُ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ، قَالَ: «نُسُكَانِ للهَّ عَلَيْكَ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهَا بَدَأْتُ» (٣).

⁽١) تفسير الطبري (٣/ ٣٣٤).

⁽٢) البخاري (١٦٣٨) ومسلم (١٢١١).

⁽٣) الصحيح فيه الوقف: أخرجه الدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦) والحاكم في مستدركه (١/ ٦٤٣) وغيرهم من طريق إسهاعيل بن مسلم، عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت. وفي سنده إسهاعيل بن مسلم، وهو ضعيف، وخولف من الأثبات في محمد بن سيرين؛ فقد رواه (أيوب هشام بن حسان) كلاهما عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت المسام موقوفًا، كما أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦)، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٤٣). وقال الحاكم: والصحيح من قول زيد بن ثابت.

□ الدليل الرابع: حديث جابر بن عبدالله ك:

عن جابر الله عنه الله عنه عنه عنه عنه عنه عنه عنه عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله علم الله عنه الله عن

🗖 الدليل الخامس: حديث أبي هريرة كالله:

عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ » (٢).

مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «دَخَلَ أَعْرَابِيُّ حَسَنُ الْوَجْهِ أَبِيضُ الثِّيَابِ عَلَى رَسُولِ اللهِ؟ فَقَالَ: «أَنْ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ وَتَعْمَر، وَتَغْتَسِلَ مِنَ الجُنَابَةِ» (٣).

□ الدليل السابع: حديث عائشة ﴿ الله السابع:

عن عائشة والله الله عن عائشة الله على النساء من جهاد؟ قال: «نعم،

(١) ضعيف: أخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٦٨/٤) والبيهقي في السنن (٤/ ٣٥٠–٣٥١) من طريق ابن لهيعة، عن عطاء، عن جابر ﷺ مرفوعاً: وفي سنده عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف.

⁽٢) البخاري (١٧٧٣).

⁽٣) الحديث في الصحيح بغير لفظ: «وتغتسل من الجنابة»: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٣١)، والنسائي في الكبرى (٥٨٥٢)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٣٧٤)، والآجري في الشريعة (٢٠٨). من طريق (عطاء بن السائب – العوام بن حوشب) عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن بريدة، عن عبد الله بن عمر به. وسنده صحيح، ولكن الحديث عند مسلم وغيره من طرق عن ابن بريدة بغير هذه الزيادة.

وأخرجه ابن خزيمة (١)، (٣٠٦٥)، وابن حبان (١٧٣)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤١)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٧٠) من طريق معتمر بن سليهان، عن أبيه، عن يحيي بن يعمر، عن ابن عمر. وقال الدارقطني: إسناد صحيح ثابت.

وقد أخرجه مسلما ولم يذكر متنه ٤ - (٨) قال: حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

عليهن جهاد لا قتال فيه: الحج و العمرة»(١).

حدیث عمر بن الخطاب ظاهیه:

عن الصبي بن معبد قال: أتيت عمر، رهم، فقلت: يا أمير المؤمنين، إني أسلمت، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي، فأهللت بها، فقال: هديت لسنة نبيك (٢).

□ حديث أبي المنتفق ﷺ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةً، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَمِيلٍ لَهُ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ يُكَنَّى أَبَا الْنَبِي عَلَيْ الْمَنْ عُنُقُ رَاحِلَتِي وَعُنْقُ الْمُنْتَفِقِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيِّ عَيَلِيْ بِعَرَفَةَ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ، حَتَّى اخْتَلَفَتْ عُنْقُ رَاحِلَتِي وَعُنْقُ

(١) سنده حسن: أخرجه أحمد (٦/ ٧٥)، والدارقطني في السنن (٢/ ٢٨٤)، والبيهقي في الكبرى (٨٥٤٠) من طرق عن حميد بن مهران، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حطان، عن عائشة وهذا سند حسن. ورواه ابن فضيل، عن حبيب بن أبي عمرة، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة ﴿ شُكُ به. ولكن ابن فضيل خالفه الجهاعة، فرووه عن حبيب دون: (والعمرة). ورواية الجهاعة من هذا الوجه مقدمة على رواية ابن فضيل. وتوبع حبيب بن أبي عمرة على هذا الوجه، تابعه معاوية ابن إسحاق في رواية جماعة عنه، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: "جهادكن الحج"، ولم يذكر: "العمرة" كما عند البخاري (٢٧٢٠) وأحمد (٦/ ١٢٠، ١٦٨). ووجه آخر رواه ابن فضيل عن معاوية بن صالح به، وذكر: (العمرة) كما عند أحمد (٦/ ١٦٥) ، وابن ماجه (٢٩٠١) ، وابن خزيمة (٣٠٧٤). وله شاهد عن أم سلمة ﷺ مرفوعًا: «الحج والعمرة جهاد كل ضعيف» أخرجه ابن ماجه (٢٩٠٢). وفي سنده أبو جعفر محمد بن على بن الحسين لم يسمع من أم سلمة ﴿ فَهُ اللَّهُ عَلَى بن الحسين لم يسمع من أم سلمة ﴿ فَاللَّهُ النَّسائي (٢٦٢٦) ، والطبراني في الأوسط (٨٧١٥) ، والبيهقي (١٧٥٩١) من طريق ابن أبي بلال، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا: "جهاد الكبير، والصغير، والضعيف، والمرأة: الحج والعمرة». وسنده حسن. وخالف ابن وهب، فرواه عن حيوة وعمرة بن الحارث، عن يزيد به. وأسقط أبا سلمة، وأخرجه عبد الرزاق (٩٧٠٩) عن يزيد، عن محمد بن إبراهيم مرسلًا.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٩٩)، والنسائي (١٧١٩، ٢٧٢١)، وأحمد (١/ ٢٥، ٢٥، ٣٥، ٣٥، ٣٥) وغيرهم من طرق متعددة عن أبي وائل، عن الصبي بن معبد، عن عمر الله الدارقطني في العلل (٢/ ١٦٥): وهو حديث صحيح، وأحسنها إسنادًا حديث منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن الصبي بن معبد، عن عمر ...

السلام وَيُدْخِلُنِي جَنَّتُهُ. وَاحِلَتِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أَنْبِئْنِي بِعَمَلِ يُنْجِينِي مِنْ عَذَابِ الله، وَيُدْخِلُنِي جَنَّتُهُ. قَالَ: «اعْبُدِ الله، وَلا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَأَقِم الصَّلاَة المُكْتُوبَة، وَأَدِّ الزَّكَاة المُفُرُوضَة، وَأَدِّ الزَّكَاة المُفْرُوضَة، وَأَحْبُ مِنَ النَّاسِ وَحُجَّ وَاعْتَمِرْ » قَالَ أَشْهَلُ: وَأَظُنُّهُ قَالَ: «وَصُمْ رَمَضَانَ، وَانْظُرْ مَاذَا ثُحِبُ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَأْتُوهُ إِلَيْكَ، فَذَرْهُمْ مِنْهُ »(۱).

🗖 حديث أبي رزين عليه:

عَنْ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ، رَجُلِ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظَّعْنَ، وَقَدِ أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «حُجَّ عَنْ أَبِيكَ، وَاعْتَمِرْ» (٢).

حديث أبي قلابة تَعَلَّشُهُ:

عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَطَبَ، فَقَالَ: «اعْبُدُوا الله، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَآثُوا الزَّكَاةَ، وَحُجُّوا، وَاعْتَمِرُوا، وَاسْتَقِيمُوا يَسْتَقِمْ لَكُمْ» (٣٠).

كرالآثار عن الصحابة والتابعين:

□ أثر علي بن أبي طالب ﷺ:

عَنْ عَلِيٍّ: ﴿ وَأَقِيمُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلْبَيْتِ ﴾ ، ثُمَّ هِيَ وَاجِبَةٌ مِثْلُ الْحُجِّ () .

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٣٨) والطبراني في الكبير (٢١٠/١٩) من طريق ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَمِيلٍ لَهُ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ يُكَنَّى أَبَا الْمُنْتَفِقِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ. وهذا سند فيه جهالة.

⁽٢) أخرجه الطبرى (٣/ ٣٣٩).

حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعُقَيْلِيِّ، رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ.

⁽٣) مرَّسل: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٩) من طريق ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ.وهذا مرسل.

⁽٤) ضَعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٤) من طريق ثُوَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ. وثوير بن أبى فاختة هذا ضعيف، ومدار الأثر عليه، ثم حدث عليه خلاف، كها عند أبي داود في المصاحف (ص:

🗖 أثر جابر بن عبد الله 🍩:

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الله أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ عُمْرَةٌ وَاجِبَةٌ (١).

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الله أَحَدُّ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ»(٢).

🗖 أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الْعُمْرَةُ الْحُجُّ الْخُجُّ الْأَصْغَرُ» (٣).

وفي رواية عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «وَاللهِ إِنَّهَا لَقَرِينَتُهَا فِي كِتَابِ اللهِ ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴿ [البقرة: ١٩٦](٤).

١٧٠) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله، حَدَّثَنَا عَمِّي، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا ثُوَيْرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله: (وَأَقِيمُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلْنَبَيْتِ) قَالَ عَبْدُ اللهُ: «لَوْلَا التَّحَرُّجُ وَأَنِّي لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ الله عَلَيْكُ فِيهَا شَيْنًا لَقُلْتُ: إِنَّ الْعُمْرَةَ وَاجِبَةٌ مِثْلُ الْحُجِّ».

وكذا البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٥٧٣) قال: أُخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الله الْحَافِظُ، وَأَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو قِالَا: ثنيا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الْوَرَّاقُ، ثنا عَبْدُ الله بْنُ رَجَاءٍ، ثَنا إِسْرَاثِيلُ، عَنْ ثُوَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: (وَأَقِيمُوا الْحُجَّ وَالْعُمُرَةَ إِلَى الْبَيْتِ، ثُمَّ يَقُولُ: وَالله لَوْلَا التَّحَرُّجُ إِنِّي لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ فِيهَا شَيْنًا لَقُلْتُ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ مِثْلُ الْحُجِّ. وعلى كلّ فالمدار فيه على ثوير بن أبى فاختة، وهو َضعيف.

(١) صَحيح: أخرجه ابن خزيمة (٤/ ٣٥٦) من طريق ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

(٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤)، وابن خزيمّة (٣٠٦٦)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٧٢)، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٤٤)، من طريق ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.

(٣) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤) وابن أبي حاتم (١٧٦٢) من طريق فضيل بن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس. وسنده صحيح، وثم طرق أخري عن عكرمة.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري معلقًا، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٧٢) من طريق عمرو بن دينارٍ.

□ أثر زيد بن ثابت ﷺ:

عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فِي الَّذِي يَعْتَمِرُ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ، قَالَ: «نُسُكَانِ للهُّ عَلَيْكَ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّمَا بَدَأْتُ » (١٠).

أثر عبد الله بن شداد تَخَلَلهُ:

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ شَدَّادٍ عَنِ الْحُجِّ الْأَكْبَرِ، فَقَالَ: «الْحُجُّ الْأَكْبَرُ الْعُمْرَةُ» (٢).

أثر محمد بن سيرين تَعْلَلْلهُ:

عَنِ الْحُسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ قَالَا: «الْحُبُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ»(٣).

□ أثر الحسن البصري كَالله:

عَنِ الْحُسَنِ قَالَ: «الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ»(٤).

أثر مجاهد تَعَلَّمْة:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «كَانَ يُقَالُ: الْعُمْرَةُ هِيَ الْحُجَّةُ الصَّغْرَى(٥).

عن طاوس، عن ابن عباس ﷺ.

⁽۱) صحيح موقوفا: أخرجه الدارقطني في السنن (۳/ ٣٤٦)، والحاكم في مستدركه (۱/ ٣٤٣)، وغيرهم من طريق إسهاعيل بن مسلم، عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت. وفي سنده إسهاعيل بن مسلم، وهو ضعيف، وخولف من الأثبات في محمد بن سيرين، فقد رواه (أيوب مشام بن حسان)، كلاهما عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت هي موقوفًا، كها أخرجه ابن أبي شيبة (۳/ ۲۲۲)، والدارقطني في السنن (۳/ ۳٤٦)، والحاكم في مستدركه (۱/ ٣٤٣). وقال الحاكم: والصحيح من قول زيد بن ثابت.

 ⁽٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُفْيَانُ، عَنْ
 أبي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنَ شَدَّادٍ. وسنده صحيح.

⁽٣) صَحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَن الْحُسَن، وَابْن سِيرِينَ قَالَا.

⁽٤) صَحيح: أخرجُه ابنَ أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ يُونُسَ به.

⁽٥) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٥) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ

🗖 أثر أبي بردة كِتَلَلْثُهُ:

عن سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ: أَنَّ الشَّعْبِيَّ، وَأَبَا بُرْدَةَ، تَذَاكَرَا الْعُمْرَةَ، قَالَ: فَقَالَ الشَّعْبِيُّ، وَأَبَا بُرْدَةَ، تَذَاكَرَا الْعُمْرَةَ، قَالَ: فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: تَطَوُّعُ، ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] (١).

🗖 أثر مسروق كَغَلَثْهُ:

سَمِعْتُ مَسْرُوقًا، يَقُولُ: «أُمِرْتُمْ فِي كِتَابِ الله بِأَرْبَعِ: بِإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَالْعُمْرَةِ؛ قَالَ: ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حَجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ١٧]، ﴿ وَالتَّهُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ [المرة: ١٩٦] إلى الْبَيْتِ (٢).

□ أثر علي بن حسين وسعيد بن جبير رحمهما الله:

عن ابن جريج، قَالَ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَسُئِلًا: أَوَاجِبَةٌ الْعُمْرَةُ عَلَى النَّاسِ؟ فَكِلَاهُمَا قَالَ: هُوَأَتِتُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ النَّاسِ؟ فَكِلَاهُمَا قَالَ: هَا نَعْلَمُهَا إِلَّا وَاجِبَةً، كَمَا قَالَ الله: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴿ وَأَيْتُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴿ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَاللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ ا

طريق أخر عن سعيد بن جبير كَ الله:

عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْهَانَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ الْعُمْرَةِ،

مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

⁽١) صحيع: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٢) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شَعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ: أَنَّ الشَّعْبِيِّ، وَأَبَا بُرْدَةَ. وأخرجه الطبري (٣/ ٣٣٢) قال: خَدَّثَنِي بِهِ المُثَنَّى، قَالَ: ثنا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، قَالَ: ثنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ المُّغِيرَةِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ، نَصَبَهَا بِمَعْنَى: أَقِيمُوا فَرْضَ الْحُجِّ، وَالْعُمْرَةُ.

⁽٢) صحيح: أُخرجه الطبري (٣/ ٣٣٣) والبيهقي في السَّنن الكبري (٤/ ٥٧٣) وغيرهم من طرق عن مسروق به.

⁽٣) حسن لغيره: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٣) و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) من طريق ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْر. وابن جريج مدلس، ولم يصرح بالسماع.وله شاهدُ في الطريق الذي بعده.

فَرِيضَةٌ هِيَ أَمْ تَطَوُّعٌ؟ قَالَ: فَرِيضَةٌ. قَالَ: فَإِنَّ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: هِيَ تَطَوُّعٌ. قَالَ: كَذَبَ الشَّعْبِيُّ وَقَرَأً: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] (١).

أثر عطاء يَخلَشه:

عن عطاء كان يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البفرة:١٩٦] قَالَ: هُمَا وَاجِبَانِ: الْحُجُّ، وَالْعُمْرَةُ (٢).

□ أثر السدي تعلقه:

عَنِ السُّدِّيِّ، قَوْلَهُ: ﴿ وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: ﴿ أَقِيمُوا الْحَجَّ، وَالْعُمْرَةَ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: ﴿ أَقِيمُوا الْحَجَّ،

قال الشَّافِعِيُّ كَاللهُ: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَأَيْمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ يَلَهُ ﴾ [البقرة: ١٩٦٠] فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْعُمْرَةِ: فَقَالَ بَعْضُ المُشْرِقِيِّينَ: الْعُمْرَةُ تَطَوُّعُ، وَقَالَهُ سَعِيدُ بْنُ سَالِم، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي صَالِحَ الْخَنَّفِيِّ فَلَ اللهُ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ الْحُجُّ جِهَادُ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعُ ﴾ فَقُلْت لَهُ: أَبْبَتَ مِثْلُ الْخَنُوفِيِّ النَّيْ عَلَيْهِ ؟ فَقَالَ: هُوَ مُنْقَطِعٌ وَهُوَ وَإِنْ لَمْ تَشْبُتْ بِهِ الْحُجَّةُ فَإِنَّ حُجَّتَنَا فِي أَبْهَا عَنْ النَّيِّ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: هُو مُنْقَطِعٌ وَهُو وَإِنْ لَمْ تَشْبُتْ بِهِ الْحُجَّةُ فَإِنَّ حُجَتَنَا فِي أَبْهَا تَطَوَّعُ : أَنَّ الله عَلَى يَقُولُ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [ال

⁽۱) أخرجه الطبري (۳/ ۳۳۳) من طريق سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ الله، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيُهَانَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ. و عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيُهَانَ يحسن حديثه ما لم يخالف.

 ⁽٢) صحيح لطرقه: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٤) من طريق الحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَمَّنْ سَمِعَ عَطَاءً. وفيه جهالة.

وأخرَجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، قَالُوا: «الحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ».وفيه ليث هَذا ضعيف.

وأخرجهً ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ دَاوُدَ قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءً، فَقُلْتُ: الْعُمْرَةُ فَرِيضَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

⁽٣) حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٤) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطُ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

عران: ١٩]، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي المُوْضِعِ الَّذِي بَيَّنَ فِيهِ إِيجَابَ الْحُجِّ إِيجَابَ الْعُمْرَةِ، وَأَنَّا لَمْ نَعْكَنَ أَحَدًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَمِرَ بِقَضَاءِ الْعُمْرَةِ عَنْ مَيَّتٍ. فَقُلْت لَهُ: قَدْ يَحْتَمِلُ قَوْلُ الله وَ الله والله

قال: وَمَنْ ذَهَبَ هَذَا المُذْهَبَ أَشْبَهَ أَنْ يَتَأَوَّلَ الْآيَةَ ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [المترة:١٩٦] إذَا دَخَلْتُمْ فِيهِمَا، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَرْخَصَ فِي تَرْكِهَا، (قَالَ): وَهَذَا قَوْلُ يَحْتَمِلُ إِيجَابَهَا إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنَّ الْآيَةَ تَحْتَمِلُ إِيجَابَهَا، وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ذَهَبَ إِلَى إِيجَابِهَا، وَلَمْ يُخَالِفُهُ غَيْرُهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ وَيُحْتَمَلُ تَأْكِيدُهَا لَا إِيجَابُهَا.

قال الشَّافِعِيُّ: وَالَّذِي هُو أَشْبَهُ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَأُولَى بِأَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدِي، وَأَسْأَلُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَالَهُ غَيْرُهُ مِنْ مَكِّينَا، وَهُو قَوْلُ الْأَكْثِرِ مِنْهُمْ (قَالَ الشَّافِعِيُّ): قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [البقرة:١٩٦]، وَسَنَّ رَسُولُ الله عَلَيْهِ فِي قِرَانِ الْعُمْرَةِ مَعَ الْحَجِ هَدْيًا، وَلَوْ كَانَ أَصْلُ الْعُمْرَةِ تَطَوُّعًا أَشْبَهَ أَنْ لَا يَكُونَ لِأَحَدِ أَنْ يَقْرِنَ الْعُمْرَةَ مَعَ الْحَجِ ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُدْخِلُ فِي نَافِلَةٍ فَرْضَا أَشْبَهَ أَنْ لَا يَكُونَ لِأَحَدِهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْآخَرِ، وَقَدْ يَدْخُلُ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ وَأَكْثَر نَافِلَةً قَبْلَ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا بِسَلَام، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي مَكْتُوبَةٍ وَنَافِلَةٍ مِنْ الصَّلَاةِ، فَأَشْبَهَ نَافِلَةً قَبْلَ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا بِسَلَام، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي مَكْتُوبَةٍ وَنَافِلَةٍ مِنْ الصَّلَاةِ، فَأَشْبَهَ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ بِالتَّمَتُّعِ أَوْ الْقِرَانِ هَدْيُ، إِذَا كَانَ أَصْلُ الْعُمْرَةِ تَطَوُّعًا بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ أَصُلُ الْعُمْرَةِ تَطَوُّعًا بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ أَصُلُ الْعُمْرَةِ تَطَوُّعًا بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ خَعْمَ مَا لَا يَكُونُ فَرْضًا فِي حَالٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: « ذَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الحُجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لِسَائِلِهِ عَنْ الطِّيْبِ وَالثِّيَابِ: «افْعَلْ فِي عُمْرَتِك مَا كُنْتَ فَاعِلَا فِي حَجَّتِك » (أَخْبَرَنَا) مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْر: أَنَّ فِي الْحَجْتِك » (أَخْبَرَنَا) مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْر: أَنَّ الْعُمْرة هِي الحُجُّ الْأَصْغَر، قَالَ ابْنُ الْكِتَابِ اللهِ عَلِيْهِ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ شَيْئًا إِلَا قُلْتَ لَهُ يُكِدِّ فِي عَبْدُ الله بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ كِتَابِ رَسُولِ الله عَلِيْهِ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ شَيْئًا إِلّا قُلْتَ لَهُ: أَفِي شَكِّ أَنْتُمْ مِنْ أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ الله عَلِيْهِ؟ فَقَالَ: لَا.

قال الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ امْرَأَةً أَنْ تَقْضِيَ الْحُجِّ عَنْ أَبِيهَا وَلَمْ يُخْفَظُ عَنْهُ أَنْ تَقْضِيَ الْعُمْرَةَ عَنْهُ، قِيلَ لَهُ - إِنْ شَاءَ الله -: قَدْ يَكُونُ فِي الْحَدِيثِ فَيُحْفَظُ يَخْفَهُ دُونَ بَعْضِ، وَيُجِيبُ عَمَّا يَسْأَلُ عَنْهُ، بَعْضُهُ دُونَ بَعْضِ، وَيُجِيبُ عَمَّا يَسْأَلُ عَنْهُ، وَيَسْتَغْنِي أَيْضًا بِأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْحُجَّ إِذَا قُضِيَ عَنْهُ فَسَبِيلُ الْعُمْرَةِ سَبِيلُهُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا يُشْبِهُ مَا قُلْت؟ قِيلَ: رَوَى عَنْهُ طَلْحَةُ: أَنَّهُ شُئِلَ عَنْ الْإِسْلَام، فَقَالَ: «خَسُ صَلَواتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». وَذَكَرَ الصِّيَامَ وَلَمْ يَذْكُرْ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً مِنْ الْإِسْلَام، وَغَيْرَ هَلَى اللَّهُ مُذَا مَا يُشْبِهُ هَذَا، وَاللَّيْلَةِ». وَذَكَرَ الصِّيَامَ وَلَمْ يَذْكُرْ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً مِنْ الْإِسْلَامِ، وَغَيْرَ هَلَا يَشْبِهُ هَذَا، وَاللَّا أَعْلَمُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا وَجْهُ هَذَا؟ قِيلَ لَهُ: مَا وَصَفْت مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَبَرِ، فَيُؤَدَّى بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ، أَوْ يُكْتَفَى بِعِلْمِ السَّائِلِ، أَوْ يُكْتَفَى بِعِلْمِ السَّائِلِ، أَوْ يُكْتَفَى بِالْجُوَابِ عَنْ المُسْأَلَةِ، ثُمَّ يَعْلَمُ السَّائِلُ بَعْدُ، وَلَا يُؤَدَّى ذَلِكَ فِي مَسَأَلَةِ السَّائِلِ، وَيُؤَدَّى بِالْجُوَابِ عَنْ المُسْأَلَةِ، ثُمَّ يَعْلَمُ السَّائِلُ بَعْدُ، وَلَا يُؤَدَّى ذَلِكَ فِي مَسَأَلَةِ السَّائِلِ، وَيُؤَدَّى

فِي غَيْرِهِ (١).

سئل الإمام أحمد كَالله: قلت لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل: العمرة واجبة؟ قال: هي واجبة. [قلت]: ويقضي منها المتعة؟ قال: نعم. قال إسحاق: كما قال وأجاد، ظننت أنّ أحداً لا يتابعني عليه، وبيان ذلك في كتاب الله قوله: ﴿وَأَيْتُواْ الْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. [ألا يرى من رآها تطوعا قرأها: «والعمرة» لله] حتى يكون استئنافاً (٢).

قال ابن قدامة كَالله: فَصْلُ: وَتَجِبُ الْعُمْرَةُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ، فِي إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَر، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عُمَر، وَابْنِ سِيرِين، الْسُيِّب، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، وَعَطَاء، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحُسَنِ، وَابْنِ سِيرِين، السَّعْبِيِّ. وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ. وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيةُ: وَالشَّانِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ. وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيةُ: لَيْسَتْ وَاجِبَةً، وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَبِهِ قَالَ مَالِكُ، وَأَبُو ثَوْر، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ لِلَا رَوَى جَابِرٌ: أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ «سُئِلَ عَنْ الْعُمْرَةِ: أُواجِبَةٌ هِي؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ النَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَنْ طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: «الحُجُّ جِهَادُ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ. وَلِأَنَّهُ نُسُكُ غَيْرُ مُوقَّتِ، فَلَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، كَالطَّوَافِ المُجَرَّدِ. وَلَنَا: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ الْحُجَرِّدِ. وَلَنَا: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ الْحُجِرِ وَالْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴿ اللهِ مَعْكِمُ وَالْحُمْرَةَ وَالْعُمْرَةَ وَالْعُمْرَةَ لِللَّهِ وَعَنْ المُعْطُوفِ وَالمُعْطُوفِ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ عَبَاسٍ: إنَّهَ لَقَرِينَةُ الحُجِّ فِي كِتَابِ الله. وَعَنْ الصَّبِيّ بْنِ مَعْبَدِ، قَالَ: «أَتَيْت عُمَرَ، فَقُلْت: يَا أَمِيرَ لَقَرِينَةُ الْحُجِّ فِي كِتَابِ الله. وَعَنْ الصَّبِيّ بْنِ مَعْبَدِ، قَالَ: «أَتَيْت عُمَرَ، فَقُلْت: يَا أَمِيرَ اللهُ إِنْ وَجَدْت الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ، فَأَهْلَلْت بِهَا، فَقَالَ النَّهُ إِنِي وَجَدْت الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ، فَأَهْلَلْت بِهَا، فَقَالَ النَّهُ إِنَّ أَسُلَمْت، وَإِنِي وَجَدْت الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ، فَأَهْلَلْت بِهَا، فَقَالَ عُمْرَدَ هُولِكَ النِّيْرِ عَلَيْ، وَعَنْ أَبِي رَزِينِ اللهُ إِنَّ أَبِي شَيْخُ كَبِيرٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا النَّمْوَةَ، وَلَا النَّمْ وَالَّذِي وَالَا اللهُ إِنَّ أَبِي شَيْخُ كَبِيرٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظَّعْنَ. قَالَ: «أَبِيك عَنْ أَبِيك، وَاعْتَمِرْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَسَائِقُ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالَّاللَاقُ مُو النَّالِقُ مُ وَاللَّالُولُولُ وَالْمَالِيُّ مُ وَالنَّالُ عُنْ مَا أَلْهُ وَالْمُ الْعُمْرَةَ الْعُمْرَةَ، وَالنَسَائِقُ وَاللَّالِيْتُ مُولَا الْعُمْرَةَ، وَقَالَ: الْعُمْرَةَ مَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَسَائِقُ، وَالتَّرْمِذِيُّ مَنْ أَبِي اللهُ الْعُمْرَة وَالْمُ

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١٤٤).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٠٧٤).

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ، ثُمَّ قَالَ: وَحَدِيثٌ يَرْوِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَقَالَ: أَوْصِنِي. قَالَ: «تُقِيمُ الصَّلَاة، وَتُغَوِّي الزَّكَاة، وَتَحُجُّ، وَتَعْتَمِرُ».

وَرَوَى الْأَثْرَمُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ، وَكَانَ فِي الْكِتَابِ: «إِنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الحُجُّ الْأَصْغَرُ». وَلِأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنْ الصَّحَابَةِ، وَلَا مُخَالِفَ لَمُمْ نَعْلَمُهُ، إلّا ابْنُ مَسْعُودٍ، عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ فَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: هُو ضَعِيفٌ، لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ، وَلَيْسَ فِي الْعُمْرَةِ شَيْءٌ ثَابِتٌ بِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: رُوِيَ ذَلِكَ بِأَسَانِيدَ لَا تَصِحُّ، وَلَا تَقُومُ بِمِثْلِهَا الْحُجَّةُ. ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى المُعْهُودِ، وَهِيَ الْعُمْرَةُ الَّتِي بِأَسَانِيدَ لَا تَصِحُّ وَ لَا تَقُومُ بِمِثْلِهَا الْحُجَّةُ. ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى المُعْهُودِ، وَهِيَ الْعُمْرَةُ الَّتِي عَلَى الْعُمْرَةِ الَّتِي اعْتَمَرُوهَا مَعَ حَجَّتِهِمْ، مَعَ النَّيِ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ النَّيِ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ النَّتِي اعْتَمَرُ وَاجِبَةً عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ، أَوْ نَحْمِلُهُ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ الْوَاحِدَةِ، وَتُفَارِقُ الْعُمْرَةُ الطَّوافَ بِخِلَافِهِ (١).

قال ابن حزم تخلله: [قَالَ أَبُو مُحَمَّدً]: الحُبُّ إِلَى مَكَّة، وَالْعُمْرَةُ [إلَيْهَا] فَرْضَانِ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ، عَاقِل، بَالِغ، ذَكَر، أَوْ أُنْثَى، بِكْر، أَوْ ذَاتِ زَوْج. الحُرُّ وَالْعَبْدُ، وَالحُرَّةُ وَالْأَمَةُ، فِي كُلِّ ذَلِكَ سَوَّاءٌ، مَرَّةً فِي الْعُمْرِ، إِذَا وَجَدَ مَنْ ذَكَرْنَا إلَيْهَا سَبِيلًا، وَهُمَا أَيْضًا عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا بَعْدَ – الْإِسْلَامِ، وَلَا يُتْرَكُونَ وَدُخُولَ الحُرَمِ حَتَّى يُؤْمِنُوا.

أَمَّا قَوْلُنَا بِوُجُوبِ الْحَجِّ - عَلَى الْمُؤْمِنِ، الْعَاقِلِ، الْبَالِغِ، الْحُرِّةِ الَّتِي هَا زَوْجُ الْمَا وَرُجُ وَالْحَرِّمِ يُحُجُّ مَعَهَا مَرَّةً فِي الْعُمْرِ - فَإِجْمَاعٌ مُتَيَقِّنٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُرَّةِ، لَا زَوْجَ لَهَا، وَلَا ذَا مُحُرِّمٍ، وَفِي الْأُمَةِ وَالْعَبْدِ، وَفِي الْعُمْرَةِ. بُرْهَانُ صِحَّةِ قَوْلِنَا: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِيَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِيلَةٍ عَلَى النَّاسِ حِبُّ الْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿ [آل عمران: ٩٧]، فَعَمَّ تَعَالَى، وَلَمْ فَيَصَّ.

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢١٨).

وقال ﷺ: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البفرة:١٩٦].

وقال قَوْمٌ: الْعُمْرَةُ لَيْسَتْ فَرْضًا، وَاحْتَجُّوا بِهَا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِر: سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ الْعُمْرَةِ، أَفَرِيضَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ» (١).

وَبِهَا رُوِّينَاهُ عَنْ مُعَاوِيَةً بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَاهَانَ الْحَنَفِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «الحُجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعُ».

وَمِنْ طَرِيقِ يَخْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ الله بْن عُمَرَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِر، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، الْعُمْرَةُ فَرِيضَةٌ كَالْحَجِّ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ».

وَمِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْن غَيْلَانَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَمِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ وَمَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ تَطَقُّعٍ فَهِيَ كَحَجَّةٍ، وَمَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ تَطَقُّعٍ فَهِيَ كَعُمْرَةٍ تَامَّةٍ».

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «مَنْ مَشَى إِلَى مَكْتُوبَةٍ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْحَاجِ، وَمَنْ مَشَى إِلَى تَسْبِيحِ الضَّحَى فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْحُاجِ، وَمَنْ مَشَى إِلَى تَسْبِيحِ الضَّحَى فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ المُعْتَمِر».

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَاضِرِ بْنِ الْمُورِّعِ، عَنْ الْأَحْوَصِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ حَكِيم، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ حَكِيم، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَابِرِ الْأَلْمَانِيِّ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ السُّلَمِيِّ، وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، كَنْ عَبْدِ السُّلَمِيِّ، وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، كَنْ مَلْ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْةِ: «مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ فِيهِ سُبْحَةَ الضَّحَى، كَانَ كَأَجْرِ حَاجٍ وَمُعْتَمِرٍ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعِ حَدِيثًا فِيهِ عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُوسَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُوسَى، عَنْ طَلِحَةَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَمِّهِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الحُجُّ جِهَادُ، وَالْعُمْرَةُ تَطُوَّعُ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ قَانِعٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْن بَحِيرٍ الْعَطَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارَ، عَنْ

⁽١) ضعيف، وقد سبق.

مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ ابْنِ عُلَيَّةَ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «الحُجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعِ، نا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، نا ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، نا جَرِيرٌ وَأَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ وَأَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ وَالْحُمْرَةُ تَطَوَّعٌ».

وقالوا: قَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ عَيْكِيا أَنَّهُ قَالَ: «دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْم الْقِيَامَةِ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُد: نَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: نَا زَيْدُ بَّنُ هَارُونَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنِ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسِ قَالَ: «يَا رَسُولَ الله، الحُجُّ فِي كُلِّ عَام، أَمْ مَرَّةً وَاحِدَةً؟ قَالَ: «بَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَالْعُمْرَةُ تَطَوَّعُ لِدُخُولِهَا فَهَا زَادً فَتَطُونُعُ». قَالُوا: فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِلَّا حَجَّةٌ وَاحِدَةً، فَالْعُمْرَةُ تَطَوَّعُ لِدُخُولِهَا فَهَا الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ ﴾ [البقرة: ١٩٦] لَا يُوجِبُ كَوْنَهَا فَي الْحُجِّ، وَقَالُوا: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ ﴾ [البقرة: ١٩٦] لَا يُوجِبُ كَوْنَهَا فَي مَنْ دَخَلَ فِيهَا، لَا ابْتِدَاءَهَا؛ لَكِنْ كَمَا تَقُولُ: أَتِمَّ الصَّلَاةَ التَّطُونُّ عَ، وَالصَّوْمَ التَّطُونُ عَ.

وقالوا: لَمَّا كَانَتْ الْعُمْرَةُ غَيْرَ مُرْتَبِطَةٍ بِوَقْتٍ وَجَبَ أَنْ لَا تَكُونَ فَرْضًا، وَرُوِّينَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ: أَنَّهَا تَطَوُّعٌ؟

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كُلُّ مَا مَوَّهُوا بِهِ، وَكُلُّهُ بَاطِلْ، أَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرُوا فَمَكْذُوبَةٌ كُلُّهَا؛ أَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ فَالْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ سَاقِطٌ لَا يُخْتَجُّ بِهِ.

وَالطَّرِيقُ الْأُخْرَى أَسْقَطُ وَأَوْهَنُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَنْ الْعُمَرِيِّ الصَّغِيرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ مَاهَانَ الْحَنَفِيِّ فَهُوَ مُرْسَلُ، وَمَاهَانُ هَذَا ضَعِيفٌ كُوفِيُّ. وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ فَأَحَدُ طُرُقِهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ غَيْلانَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: وَلَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ أَبِي أُمَامَةَ شَيْئًا.

وَالْأُخْرَى مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَالثَّالِثَةُ: مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُؤرِّعِ، وَهُوَ سَاقِطٌ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ المُورِّعِ، وَهُوَ سَاقِطٌ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ

عَابِرٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ؛ وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ظَاهِرُ الْكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَجْرُ الْعُمْرَةِ كَأَجْرِ مَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةِ تَطَوُّع لَمَا كَانَ لِمَا تَكَلَّفَهُ النَّبِيُّ عِيَالِةً مِنْ الْقَصْدِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى مَكَّةً مِنْ الْمُدِينَةِ مَعْنَى، وَلَكَانَ فَارِغًا، وَنَعُوذُ بِالله مِنْ هَذَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ طَلْحَةَ فَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعٍ، وَقَدْ أَصْفَقَ أَصْحَابُ الْجَدِيثِ عَلَى تَرْكِهِ، وَهُوَ رَاوِي كُلِّ بَلِيَّةٍ وَكَذِبَةٍ؛ ثُمَّ فِيهِ عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ سندل، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعٍ، وَيَكْفِي؛ ثُمَّ هُوَ عَنْ ثَلَاثَةٍ جَهُولِينَ فِي نَسَقٍ، لَا يُدْرَى مَنْ هُمْ؟

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَكَذِبٌ بَحْتٌ مِنْ بَلَايَا عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا، وَالنَّاسُ رَوَوْهُ مُرْسَلًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ مَاهَانَ، كَمَا أَوْرَدْنَا قَبْلُ، فَزَادَ فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَالنَّاسُ رَوَوْهُ مُرْسَلًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ مَاهَانَ، كَمَا أَوْرَدْنَا قَبْلُ، فَزَادَ فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَوْهَمَ أَنَّهُ صَالِحٌ السَّمَّانُ. فَسَقَطَتْ كُلُّهَا، وَللهَ الْحُمْدُ.

وَلُوْ شِئْنَا لَعَارَضْنَاهُمْ بِهَا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهَيعَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِر، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ وَاجِبَتَانِ» وَلَكِنْ يُعِيذُنَا الله ﷺ وَالنَّهُمْ الله وَالشَّهْرِ الْحُرَامِ مِنْ أَنْ نَحْتَجَّ بِهَا لَيْسَ حُجَّةً؛ وَلَكِنَّ ابْنَ لَهِيعَةَ إِذَا رَوَى مَا يُوَافِقُهُمْ صَارَ ضَعِيفًا؛ وَالله مَا هَذَا فِعْلُ مَنْ يُوقِنُ أَنَّهُ مُحَاسَبُ صَارَ ضَعِيفًا؛ وَالله مَا هَذَا فِعْلُ مَنْ يُوقِنُ أَنَّهُ مُحَاسَبُ بِكَلَامِهِ فِي دِينِ الله تَعَالَى؟ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَعَهْدُنَا مِهِمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الصَّاحِبَ إِذَا رَوَى مَا يُحَالِكُ الْحَبَرِ. خَبَرًا وَتَرَكَهُ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى ضَعْفِ ذَلِكَ الْحَبَرِ.

وَقَدْ حَدَّنَنَا أَحْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْمَنْكِيُّ، نا ابْنُ مُفَرِّجٍ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنِ أَحْدَ بْنِ فِرَاسٍ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيْ بْنُ مَنْصُورَ، نا سُفْيَانُ هُوَ ابْنُ عُيْنَةً، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: "الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ وَاجِبَتَانِ».

وَبِهِ نَصًّا إِلَى شُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ: إِنَّهَا لَقَرِينَتُهَا فِي كِتَابِ الله. وَهَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طُرُقٍ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ كَوُجُوبِ الْحَجِّ.

وِنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَنْسٍ، نَا عَبْدُ الله بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عِقَالٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ

الدِّينَورِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الجُهْمِ، نَا أَبُو قِلَابَةَ، نَا الْأَنْصَارِيُّ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله يَقُولُ: لَيْسَ الله الْقَاضِي، أَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: لَيْسَ مُسْلِمٌ إِلَّا عَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمَّرَةٌ، ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧].

قال أَبُو مُحَمَّد: فَلَوْ صَحَّ مَا رَوَوْا مِنْ الْكَذِبِ الْمُلَقَّقِ لَوَجَبَ عَلَى أُصُولِهِمْ الْخَبِيثَةِ اللَّفْتَرَاةِ إِسْقَاطُ كُلِّ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ رَوَيَا تِلْكَ الْأَخْبَارَ بِزَعْمِهِمْ قَدْ صَحَّ عَنْهُمَ خِلَافُهَا، وَلَكِنَّ الْقَوْمَ مُتَلَاعِبُونَ كَمَا تَرَوْنَ، وَنَعُوذُ بِالله مِنْ الْخِذْلَانِ.

قَالَ أَبُو مُحُمَّدٍ: ثُمَّ لَوْ صَحَّتُ كُلُّهَا - وَمَعَاذَ الله مِنْ أَنْ يَصِحَّ الْبَاطِلُ وَالْكَذِبُ -لَمَا كَانَتْ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا حُجَّةٌ.

لَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ رَبِيعِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ، نَا خَالِدُ، هُو ابْنُ الْحَارِثِ، نَا شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ سَالِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ الله، قَالَ: «فَحِجَّ عَنْ أَبِيكَ، إِنَّ أَبِي شَيْخُ كَبِيرٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ وَلَا الْغُمْرَةَ وَلَا الظَّعْنَ، قَالَ: «فَحِجَّ عَنْ أَبِيكَ، وَاعْتَمِرْ».

فَهَذَا أَمْرُ رَسُولِ الله ﷺ بِأَدَاءِ فَرْضِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ عَمَّنْ لَا يُطِيقُهُمَا؛ فَهَذَا حُكُمٌ وَائِدٌ وَشَرْعٌ وَارِدٌ؛ وَكَانَتْ تَكُونُ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ مُوَافِقَةً لِمَعْهُودِ الْأَصْلِ، فَإِنَّ الحُجَّ وَالْعُمْرَةَ قَدْ كَانَا بِلَا شَكِّ تَطَوُّعًا لَا فَرْضًا، فَإِذَا أَمَرَ بِهَمَا الله تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ فَقَدْ كَوْنُهُمَ تَطُوُّعًا بِلَا شَكِّ، وَصَارَا فَرْضَيْنِ، فَمَنْ اذَّعَى بُطْلَانَ هَذَا الْحُكْمِ وَعَوْدَةَ المُنْسُوخِ فَقَدْ كَذَب، وَأَفِك، وَافْتَرَى، وَقَفَا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمُ؛ فَبَطَلَ كُلُّ خَبَرِ المُنْسُوخِ فَقَدْ كَذَب، وَأَفِك، وَافْتَرَى، وَقَفَا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمُ؛ فَبَطَلَ كُلُّ خَبَر النَّسُوخِ فَقَدْ كَذَب، وَأَفِكَ، وَافْتَرَى، وَقَفَا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمُ؛ فَبَطَلَ كُلُّ خَبَر النَّيْ عَلَى اللهُ عِلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عِلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَمَلُ وَاحِدٌ فَى اللهُ عَمَلُ وَاحِدٌ فَى اللهُ عَمَلُ وَاحِدٌ فِي الْحَبِ اللهُ عَمَلُ وَاحِدٌ فَى اللهُ عَمَلُ وَاحِدٌ فَي اللهُ عَمَلُ وَاحِدٌ فَي الْمُ اللهُ عَمَلُ وَاحِدٌ فِي الْمُؤْمِلُ وَاحِدٌ فَي الْمُرْدِ فَقُولُ مَا عَمَلُ وَاحِدٌ فِي الْمُؤْمِ وَلَا عَمَلُ وَاحِدٌ فَي الْمُؤْمِ وَاحِدٌ فَي اللهُ عَمَلُ وَاحِدٌ فَي الْمُؤْمِ وَاحِدُ فَي اللهُ وَاحِدٌ اللهُ عَمَلُ وَاحِدٌ فَي اللهُ وَاحِدُ فَي اللهُ الل

وَالنَّانِي: دُخُوهُمَا فِي أَنَّهَا فَرْضُ كَاخُجِّ. فَإِنْ قَالُوا: قَدْ جَاءَ أَنَّهَا الْحُجُّ الْأَصْغَرُ؟ فَلَنَا: لَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانَ حُجَّةً لَنَا؛ لِأَنَّ الْقِرَانَ [قَدْ] جَاءَ بِإِيجَابِ الْحُجِّ فَكَانَتْ حِينَئِدْ تَكُونُ فَوْصًا بِنَصِّ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَقَدْ قَالَ فِيهِ عُقَيْلٌ: سِنَانٌ هُو عَبَّاسٍ لَا حُجَّةً لَمُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيهُ أَبُو سِنَانِ الدُّوَلِيُّ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ عُقَيْلُ: سِنَانٌ هُو عَبَّاسٍ لَا حُجَّةً لَمُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيهُ أَبُو سِنَانِ الدُّوَلِيُّ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ عُقَيْلُ: سِنَانٌ هُو عَبَّاسٍ لَا حُجَّةً لَمُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيهُ أَبُو سِنَانِ الدُّوَلِيُّ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ عُقَيْلُ: سِنَانٌ هُو عَبَّاسِ لَا حُجَّةً لَمُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيهُ أَبُّهُمْ كَذَبُوا فِيهِ، وَحَرَّفُوهُ، وَأَوْهُمُوا أَنَّ فِيهِ مِنْ لَفُظِ عَبُولُ غَيْرُ مَعْرُوفِ، وَأَوْهُمُوا أَنَّ فِيهِ مِنْ لَفُظِ النَّيِّ عَيْقِ أَنَّهُ: «لَيْسَ عَلَى المُوءِ إلَّا حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ» لَيْسَ هَذَا فِي ذَلِكَ الْحَبِرَ أَصُلًا، وَإِنَّهَ النَّي عَيْقِ أَنَّ الْحُجَّ مَوَّةً وَاحِدَةً لَنَا عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا قَوْهُمْ أَ إِنَّ الله تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَ بِإِمَّامِهَا مَنْ دَخَلَ فِيهَا لَا بِابْتِدَائِهَا، وَأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَرَأَ: ﴿ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البنرة:١٩٦] بِالرَّفْع، فَقُوْلٌ كُلُّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهَا دَعْوَى بِلَا بُرْهَانٍ وقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البنرة:١٩٦] لَا يَقْتَضِي مَا قَالُوا، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي وَقُوْله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهَ ﴾ [البنرة:١٩٦] لَا يَقْتَضِي مَا قَالُوا، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي وَحُوبَ المُجِيءِ بِهَا تَامَّيْنِ، وَحَتَّى لَوْ صَحَّ مَا قَالُوهُ لَكَانَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ وُجُوبَ المُجِيءِ بِهَا تَامَّيْنِ، وَحَتَّى لَوْ صَحَّ مَا قَالُوهُ لَكَانَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُمُ اللَّاخِلُ فِيهَا مَأْمُورًا بِإِثْمَامِهَا فَقَدْ صَارَتْ فَرْضًا مَأْمُورًا بِهِ؛ وَهَذَا قَوْلُنَا لَا قَوْلُمُمُ اللَّاسِ حُجَّةً فِي اللَّعَةِ.

وَقَدْ رُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَادٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: وَالله إِنَّهَا لَقَرِينَتُهَا فِي كِتَابِ الله وَ لَكُنْ: ﴿ وَأَتِمُواْ الْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] فَأَبْنُ عَبَّاسٍ يَرَى هَذَا النَّصَ مُوجِبًا لِكُوْنِهَا فَرْضًا كَالْحَجِّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلّهِ كَيْسٍ هَوُلَاءِ الْحُذَّاقِ بِاللَّعَةِ بِالضِّدِّ، وَبِهَذَا احْتَجَ مَسْرُوقٌ، وَسَعِيدُ بْنُ الْحَبِّ بِنِ اللَّهَ بِنُ الْحُسَيْنِ، وَنَافِعٌ فِي إِيجَابِهَا. وَمَسْرُوقٌ وَسَعِيدٌ حُجَةٌ فِي اللَّعَةِ.

فَإِنْ قَالُواْ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ: جِهَذَا فِي الْحُجِّ التَّطَوَّعِ، وَالْعُمْرَةِ التَّطَوُّعِ؟ قُلْنَا: لَا بَلْ هُمَا تَطَوُّعٌ غَيْرُ لَازِم جُمْلَةً، إِنْ تَمَادَى فِيهِمَا أُجِرَ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ الْحُجُّ يَتَكَرَّرُ فَرْضُهُ مَرَّاتٍ، وَهَذَا خِلَافُ حُكْمِ الله تَعَالَى فِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الدَّهْرِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّكُمْ تَقُولُونَ بِإِثْمَامِ النَّذْرِ، وَإِثْمَامِ قَضَاءِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ عَلَى مَنْ أَفْطَر

فِيهِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ صَارَ فَرْضًا زَائِدًا بِأَمْرِ الله تَعَالَى بِذَلِكَ وَأَمْرِ رَسُولِهِ فِيهِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ صَارَ فَرْضًا زَائِدًا بِأَمْرِ الله تَعَلَى مَنْ نَذَرَهُ؛ بَلْ هُوَ عَلَى مَنْ نَذَرَهُ فَإِنَّمَا الْحُبُّ فَرْضُ آخَرُ، لَا نَضْرِبُ أَوَامِرَ الله تَعَالَى بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، بَلْ نَضُمُّ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضِ، وَنَأْخُذُ بِجَمِيعِهَا.

وَأُمَّا الْقِرَاءَةُ: (وَٱلْعُمْرَةَ لِلّهِ) بِالرَّفْعِ فَقِرَاءَةٌ مُنْكُرَةٌ لَا يَحُلُّ لِأَحَدِ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا، وَسُبْحَانَ مَنْ جَعَلَهُمْ يَلْجَنُونَ إِلَى تَبْدِيلِ الْقُرْآنِ، فَيَحْتَجُّونَ بِهِ؟ وَأَمَّا قَوْهُمْ: لَوْ كَانَتْ فَرْضًا لَكَانَتْ مُرْتَبِطَةً بِوَقْتِ؟ فَكَلَامٌ سَخِيفٌ لَمْ يَأْتِ بِهِ قَطَّ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَةُ صَحِيحَةٌ، وَلَا رَوَايَةٌ سَقِيمَةٌ، وَلَا قَوْلُ صَاحِب، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا قِياسٌ يُعْقَلُ، وَهُمْ مُوافِقُونَ لَنَا عَلَى أَنَّ الصَّلاةَ عَلَى رَسُولِ الله عَلَيْ فَرْضٌ، وَلَوْ مَرَّةً فِي الدَّهْرِ، وَلَيْسَتْ مُرْتَبِطَةً بِوقْتٍ، وَأَنْ قَضَاءَ رَمَضَانَ فَرْضٌ، وَلَيْسَ مُرْتَبِطًا بِوقْتٍ، وَالْإِحْرَامُ لِلْحَجِّ عِنْدَهُمْ فَرْضٌ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مُرْتَبِطًا بِوقْتٍ، فَظَهَرَ هَوسُ مَا وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مُرْتَبِطًا بِوقْتٍ، فَظَهَرَ هَوسُ مَا وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مُرْتَبِطًا بِوقْتٍ، فَظَهَرَ هَوسُ مَا يَأْتُونَ بِهِ؟ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رُوِينَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَيِي شَيْبَةَ، نا عَبْدُ الْوَهَّابِ، هُو ابْنُ عَبْدِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُوبَ السِّخْتِيَانِيُّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ فِيمَنْ يَعْتَمِرُ الْمُ عَنْ أَيُوبَ السِّخْتِيَانِيُّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ فِيمَنْ يَعْتَمِرُ لَكُمْ تَكَانِ لللهُ عَلَيْكَ لَا يَضُرُّ لِ بِأَيِّهَا بَدَأَتْ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، نا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الله أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَمَنْ زَادَ بَعْدَهُمَا شَيْئًا فَهُوَ خَيْرٌ وَتَطَوُّعٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: أُمِرْتُمْ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالْعُمْرَةِ إِلَى الْبَيْتِ. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ آنِفًا عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، كُتِبَتْ عَلَيْكُمْ الْعُمْرَةَ.

وَعَنْ أَشْعَثَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: كَانُوا لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فَرِيضَةٌ. وَابْنُ سِيرِينَ أَدْرَكَ الصَّحَابَةِ وَأَكَابِرَ التَّابِعِينَ.

وَعَنْ مَعْمَرِ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقٍ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَعْمَرٍ، عَنْ دَاوُد بْنِ أَبِي هِنْدٍ، قُلْت لِعَطَاءٍ: الْعُمْرَةُ

عَلَيْنَا فَرِيضَةٌ كَالْحُجِّ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَعَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحُسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ جَمِيعًا: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ. وَعَنْ طَاوُسِ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ؛ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ: لَيْسَتْ وَاجِبَةً، فَقَالَ: كَذَبَ؛ إِنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ مَسْرُوقًا يَقُولُ: أُمِرْتُمْ فِي الْقُرْآنِ بِإِقَامَةِ أَرْبَع: الصَّلاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَالحُجُّ، وَالْعُمْرَةُ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ شَدَّادٍ يَقُولُ: الْعُمْرَةُ الْحُجُّ الْأَصْغَرُ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ: الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ وَعَنْ مُجَاهِدٍ: الْحُجْ وَالْعُمْرَةُ وَعَنْ مُجَاهِدٍ: الْحُمْرَةُ الْحُجَّةُ الصَّغْرَى، وَعَنْ مُجَاهِدٍ: الْحُسُنِنِ: وَعَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: الْعُمْرَةُ الْحُجَّةُ الصَّغْرَى، وَعَنْ مَا يَعْلَمُهَا إلا وَاجِبَةً، ﴿وَأَيْتُواْ ٱلْحُجَّ وَالْعُمْرَةُ الْحُمْرَةُ الْحُجَّةُ الصَّغْرَى، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: لِللَّهُ سَئِلَ عَنْ الْعُمْرَةِ؟ فَقَالَ: مَا نَعْلَمُهَا إلا وَاجِبَةً، ﴿وَأَيْتُواْ ٱلْحُجَّ وَالْعُمْرَةُ الْكُجُونَ الْعُمْرَةِ؟ وَالْعُمْرَةُ الْحُجَةُ الصَّغْرَى، وَعَنْ عَلِيِّ الْحُسَيْنِ: لِللَّهِ اللَّهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ ا

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورِ، نا هُشَيْمٌ، نا مُغِيرَةً، هُوَ ابْنُ مَقْسَم، عَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ. وَعَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحُكَم، قَالَ: الْعُمْرَةُ وَّاجِبَةٌ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْأُوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي سُلَيْهَانَ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِمْ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكُ: لَيْسَتْ فَرَّضًا. وَالْقَوْمُ يُعَظِّمُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ لَهُ مُخَالِفٌ، وَهُمْ قَدْ خَالَفُوا هَاهُنَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَابْنَهُ عَبْدَ الله، وَابْنَ عَبْدِ الله، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَزَيْدَ بْنَ تَابِتِ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ عَبَّاسٍ، وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَزَيْدَ بْنَ تَابِتِ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحْدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ هَمْ فِي هَذَا إلَّا رِوَايَةً سَاقِطَةً مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ هَذَا لَكَا ذَكَرْنَا.

وَعَهْدُنَا بِهِمْ يُعَظِّمُونَ خِلَافَ الجُمْهُورِ، وَقَدْ خَالَفُوا [هَاهُنَا] عَطَاءً، وَطَاوُسًا،

وَجُاهِدًا، وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرِ، وَالْحُسَنَ، وَابْنَ سِيرِينَ، وَمَسْرُوقًا، وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، وَنَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، وَهُ شَامَ بْنَ عُرْوَةَ، وَالْحُكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسِيِّب، وَقَتَادَةَ. وَمَا نَعْلَمُ لَلْ قَالَ: لَيْسَتْ وَاجِبَةً لَا سَلَفًا مِنْ التَّابِعِينَ إلَّا إبْرَاهِيمَ وَالشَّعْبِيَّ، وَقَتَادَةً. وَمَا نَعْلَمُ لَلْمُ لِيْ قَالَ: لَيْسَتْ وَاجِبَةً لَا شَلَفًا مِنْ التَّابِعِينَ إلَّا إبْرَاهِيمَ النَّخَعِيّ وَحْدَهُ؛ وَرَوَايَةٌ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَدْ صَحَّ عَنْهُ خِلَافُهَا، كَمَا ذَكَرْنَا، وَتَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْهَانَ.

قال أَبُو مُحَمَّد: وَمَوَّهَ بَعْضُهُمْ بِحَدِيثَيْنِ هُمَا مِنْ أَعْظَمِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ: أَحَدُهُمَا: الْخَبَرُ الثَّابِتُ فِي الَّذِي سَأَلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ الْإِسْلَامِ؟ فَأَخْبَرَهُ بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالنَّكَامِ، وَالْحَبِّ فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا يَا رَسُولُ الله؟ قَالَ: «لَا، إلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». وَالصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةَ، وَالصَّلَاةَ، وَالصَّلَاةَ، وَالصَّيَامَ، وَالْحَبِ وَالصَّلَاةَ، وَالصَّلَاةَ، وَالصَّيَامَ، وَالْحَبَدِ، وَالصَّلَاةَ، وَالرَّكَاةَ، وَالصِّيَامَ، وَالْحَبَدِ، وَالصَّلَاةَ،

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُمَا أَقْوَى حُجَجِنَا عَلَيْهِمْ، لِصِحَّةِ قَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ: «دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الْحُجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» فَصَحَّ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ بِوُجُوبِ الْحَجِّ، وَأَنَّ فَرْضَهَا دَخَلَ فِي فَرْضِ الْحَجِّ.

وَأَيْضًا، فَحَتَّى لَوْ لَمْ يَأْتِ هَذَا الْحَبَرُ لَكَانَ أَمْرُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَوُرُودُ الْقُرْآنِ بِهَا شَرْعًا زَائِدًا وَفَرْضًا وَارِدًا مُضَافًا إِلَى سَائِرِ الشَّرَائِعِ المُذْكُورَةِ، وَكُلُّهُمْ يَرَى النَّذْرَ فَرْضًا، وَالْمُشَاءِ وَعُسْلَ الْجُنَابَةِ فَرْضًا، وَالْوُضُوءَ فَرْضًا، وَلَيْسَ وَالْجُهَادَ إِذَا نَزَلَ بِالمُسْلِمِينَ فَرْضًا، وَعُسْلَ الْجُنَابَةِ فَرْضًا، وَالْوُضُوءَ فَرْضًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَذْكُورًا فِي الْحُدِيثَيْنِ المُذْكُورَيْنِ، وَلَمْ يَرَوْا الْحَدِيثَيْنِ المُذْكُورَيْنِ حُجَّةً فِي سُقُوطِ فَرْضِ كُلِّ مَا ذَكُرْنَا، فَوَضَحَ تَنَاقُضُهُمْ وَفَسَادُ مَذْهَبِهِمْ فِي ذَلِكَ. وَالْحَمْدُ اللهِ وَلِي الْعَالَمِينَ اللهُ يَنْ اللهُ يَا اللهُ اللهُ يَرْنُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالْمَادُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَاكَ. وَالْحَمْدُ الله وَلَا الْعَالَمِينَ (١).

قال البغوي تَعَلِّقُهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الْعُمْرَةِ: فَذَهَبَ أَكْثُرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى وُجُوبِ الْعُمْرَةِ: فَذَهَبَ أَكْثُرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى وُجُوبِ الْعُمْرَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: وُجُوبِهَا، وَهُو قَوْلُ عُمْرَ، وَعِلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَرَوَى عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: وَالله إِنَّ الْعُمْرَةَ لَقَرِينَةُ الْحُبِّ فِي كِتَابِ الله، [قَالَ الله تَعَالَى]: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَبِّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللهِ عَالَى عَطَاءُ، وَطَاوُسٌ، ومجاهد، والحسن، وَقَتَادَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَإِلَيْهِ لِللَّهِ مَا عَطَاءُ، وَطَاوُسٌ، ومجاهد، والحسن، وَقَتَادَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَإِلَيْهِ

⁽١) المحلى بالآثار (٥/ ١٣).

ذَهَبَ النَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ. وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ، وَهُو قَوْلُ جَابِر، وَبِهِ قال الشَّعبي، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَبِهِ قال الشَّعبي، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَلِهُمَا وَاللَّهُ مَا إِذَا دَخَلَتُم فَيهَا، أَمَّا ابْتِدَاءُ الشُّرُوعِ فِيهَا فَتَطَوَّعٌ. وَاحْتَجَ مِن لَم يوجبها بها:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ: أُواجبة هِيَ؟ فَقَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ» (١).

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴿ ، أَي: ابْتَدِئُوهُمَا، فَهُو أَمْر بالإبداء وَالْإِثْمَام، أَيْ: أَقِيمُوهُمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَيْذَا دَخَلْتُمْ فَيهِم ا فَأَيْوَهُ مَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَيْدُوهُ مَا السِّيَامَ إِلَى ٱلَيْلِ ﴾ [الغرة:١٨٧]، أي: ابْتَدِئُوهُ، وَأَيْمُوهُ.

وعَنْ عَبْدِ الله: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تَابِعُوا بَيْنَ الحُجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذَّنُوبَ، كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ خَبَثَ الحُدِيدِ والذهب والفضة، وليس للحجّة المبرورة جَزَاءٌ إِلَّا الجُنَّةَ».

وقال ابْنُ عُمَرَ: لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الله أَحَدُّ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ، إِنِ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سبيلا، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَأُتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾، فمن زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ خَيْرٌ وَتَطَوَّعٌ (٢).

قال ابن عطية كتلثه: واختلف في فرض العمرة: فقال مالك كتلثه: هي سنة واجبة، لا ينبغي أن تترك كالوتر، وهي عندنا: مرة واحدة في العام، وهذا قول جمهور أصحابه. وحكى ابن المنذر في الإشراف عن أصحاب الرأي أنها عندهم غير واجبة، وحكى بعض القرويين والبغداديين عن أبي حنيفة أنه يوجبها كالحج، وبأنها سنة.

وقال ابن مسعود وجمهور من العلماء، وأسند الطبري النص على ذلك عن رسول الله ﷺ، وروي عن على بن أبي طالب (٣)،.....

⁽١) ضعيف، وقد سبق.

⁽٢) تفسير البغوي (١/ ٢٤١).

⁽٣) ضعيف وقد سبق.

وابن عباس^(۱)، وابن عمر^(۱)، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، والشعبي، وجماعة تابعين: أنها واجبة كالفرض، وقاله ابن الجهم من المالكيين.

وقال مسروق: «الحج والعمرة فرض، نزلت العمرة من الحج منزلة الزكاة من الصلاة»، وقرأ الشعبي وأبو حيوة: «والعمرة لله» برفع العمرة على القطع والابتداء، وقرأ ابن أبي إسحاق: «الحج» بكسر الحاء، وفي مصحف ابن مسعود: «وأتموا الحج والعمرة إلى البيت لله»، وروي عنه: «وأقيموا الحج والعمرة إلى البيت»، وروي غير هذا مما هو كالتفسير (٣).

وَمِنَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا سُنَّةٌ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله. وَمِنْ جُمْلَةِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ

⁽١) صحيح وقد سبق.

⁽٢) صحيح وقد سبق.

⁽٣) تفسير ابن عطية (١/ ٢٦٦).

الْأُوَّلُونَ: مَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ فِي الصَّحِيحِ: أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذَيٌ فَلَيُهِلَّ بِحَجِّ وَعُمْرَةً». وَثَبَتَ عَنْهُ أَيْضًا فِي الصَّحِيحِ: أَنَّهُ قَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الحُجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الحُجَّ وَالْعُمْرَةَ فَرِيضَتَانِ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهَا بَدَأْتَ». وَاسْتَدَلَّ رَسُولُ الله عَلَيْهُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ الْآخِرُونَ بِهَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْآيَةِ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ عَنْ أَبِي صَالِح الْحَنْفِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الحُجُّ جِهَادُ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ».

وَأَخْرَجَ أَبْنُ مَاجَهْ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ الله مَرْفُوعًا مِثْلَهُ. وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدُ بْنُ حُيْدٍ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ - عَنْ جَابِرِ: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ عَنِ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِي؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ» وَأَجَابُوا عَنِ الْآيَةِ، وَعَنِ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِي؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ» وَأَجَابُوا عَنِ الْآيَةِ، وَعَنِ الْعُمْرَةِ: الْمُحَرِّحَةِ بِأَنْهَا فَرِيضَةٌ: بِحَمْلِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الدُّخُولَ فِيهَا، وَهِي الْأَحَرِيثِ المُصَرِّحَةِ بِأَنْهَا فَرِيضَةٌ: بِحَمْلِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الدُّخُولَ فِيهَا، وَهِي الْأَحْرَبُهُ اللهُ عَلَى وَجُوبِ، وَعَلَى هَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ بُعْدٌ لَكِنَّهُ يَجِبُ المُصِيرُ إِلَيْهِ، بَعْدُ الشَّرُوعِ فِيهَا وَاجِبَةٌ بِلَا جَلَافٍ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ بُعْدٌ لَكِنَّهُ يَجِبُ المُصِيرُ إِلَيْهِ، عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى وَجُوبِ، وَعَلَى هَذَا أَنْ فِيهِ وَلَاللهُ عَلَى وَجُوبِ، وَعَلَى هَذَا أَنْ فِيهِ وَلَاللهُ عَلَى وَجُوبِ، وَعَلَى هَذَا أَنْ فِيهِ اللهُ عَلَى وَبُوبَ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى وَاللّهُ عَلَى وَبُوبِ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الله

قال ابن بطال كتله: اختلف الناس فى وجوب العمرة، فكان ابن عباس وابن عمر يقولان: هى واجبة فرضًا. وهو قول عطاء، وطاوس، والحسن، وابن سيرين، والشعبى، وإليه ذهب الثورى، والشافعى، وأحمد، وإسحاق.

وقال ابن مسعود: العمرة تطوع. وهو قول أبى حنيفة وأبى ثور، وقال النخعى: هي سنة. وهو قول مالك، قال: ولا يعلم لأحد الرخصة في تركها.

واحتج الذين أوجبوها فرضًا بقول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۗ﴾

⁽١) فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٢٤).

[البقرة:١٩٦] ومعنى أتموا عندهم: أقيموا، قالوا: فإذا كان الإتمام واجبًا، فالابتداء واجب (١).

قال بدر الدين العيني تعمّلة: وَمِمَّنْ قَالَ بفرضية الْعمرة من الصَّحَابَة: عمر بن الْخطاب، وَابْنه عبد الله بن عمر، وَعبد الله بن مَسْعُود، وَجَابِر، رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ، وَمن التَّابِعين وَغَيرهم: عَطاء، وطاووس، وَمُجاهد، وَعلي بن الْحُسَيْن، وَسَعِيد بن جُبَير، وَالْحسن، وَابْن سِيرِين، وَعبد الله بن شَدَّاد، وَابْن الحبيب، وَابْن الجهم، وَاحْتَج هَوُلاءِ أَيْضا بِأَحَادِيث أُخْرَى. مِنْها: مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِي من رِوَايَة إِسْمَاعِيل ابن مُسلم، عَن مُحمَّد بن سِيرِين، عَن زيد بن ثَابت ـ رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ ـ قَالَ: قَالَ رَسُول الله، ﷺ: ﴿إِن الحُج وَالْعمْرة فريضتان، لَا يَضرك بِأَيْهَا بدأت».

قلت: الصَّحِيح أَنه مَوْقُوف، رَوَاهُ هِشَام بن حسان، عَن ابْن سِيرِين، عَن زيد.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ ابْن مَاجَه من رِوَايَة حبيب بن أبي عمْرَة، عَن عَائِشَة بنت طَلْحَة، عَن عَائِشَة بنت طَلْحَة، عَن عَائِشَة بنت طَلْحَة، عَن عَائِشَة على النِّسَاء جِهَاد؟ قَل رَسُول الله، على النِّسَاء جِهَاد؟ قَالَ: «نعم، عَلَيْهِنَّ جِهَاد لَا قتال فِيهِ: الحُج وَالْعمْرَة». قلت: أخرجه البُخَارِيّ، وَلم يذكر فِيهِ الْعمرَة.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ ابْن عدي فِي (الْكَامِل) من رِوَايَة قُتَيْبَة، عَن ابْن لَهِيعَة، عَن عَطاء، عَن جَابر: أَن رَسُول الله ﷺ قَالَ: «الحُج وَالْعمْرَة فريضتان واجبتان». قلت: قَالَ ابْن عَدي: هُوَ عَن ابْن لَهِيعَة عَن عَطاء غير مَحْفُوظ، وَأخرجه الْبَيْهَقِيّ، وَقَالَ: ابْن لَهِيعَة غير مَحْفُوظ، وَأخرجه الْبَيْهَقِيّ، وَقَالَ: ابْن لَهِيعَة غير مُحْتَج بِهِ.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ التَّرْمِذِيِّ من حَدِيثُ عَمْرُو بن أَوْس، عَن أَبِي رزين الْعقيلِيِّ: أَنه أَتَى النَّبِي ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُول الله! إِن أَبِي شَيخ كَبِير، لَا يَسْتَطِيع الحُج وَالْعمْرَة، وَلَا الطّعن، قَالَ: «حج عَن أَبِيك، وَاعْتمر». وَقَالَ: هَذَا حَدِيث حسن صَحِيح، وَأَبُو رزين اسْمه: لَقِيط بن عَامر. قلت: أَمْره بِأَن يعْتَمر عَن غَيره.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيِّ من رِوَايَة يُونُس بن مُحَمَّد، عَن مُعْتَمر بن سُلَيْهَان، عَن

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٣٤).

أبيه، عَن يحيى بن يعمر، عَن ابْن عمر، عَن عمر بن الخطاب - رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ - قَالَ: بَينا نَحن جُلُوس عِنْد رَسُول الله ﷺ فِي أَنَاس، إِذْ جَاءَ رجل لَيْسَ عَلَيْهِ سحناء سفر، فَذكر الحَدِيث، وَفِيه: فَقَالَ: يَا مُحَمَّد مَا الإسلام؟ فَقَالَ: «الإِسْلام أَن تشهد أَن لا إِلهَ إِلاَّ الله، وَأَن مُحَمَّدًا رَسُول الله، وتقيم الصَّلاة، وتؤتي الزَّكَاة، وتحج، وتعتمر». وقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: هَذَا إِسْنَاد ثَابت، أخرجه مُسلم بِهَذَا الْإِسْنَاد، وَقَالَ ابْن الْقطَّان: وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: هَذَا إِسْنَاد ثَابت، أخرجه مُسلم بِهَذَا الْإِسْنَاد، وَقَالَ ابْن الْقطَّان؛ وَيَادَة صَحِيحَة، وَأَخرجه أَبُو عَوَانَة فِي (صَحِيحه)، والجوزقي، وَالْحَاكِم أَيْضًا قلت: الْمُراد بِإِخْرَاج مُسلم لَهُ: أَنه أخرج الْإِسْنَاد هَكَذَا، وَلم يسق لفظ هَذِه الرِّوَايَة، وَإِنَّا اللهُ عَلَى الطّرق المُتَقَدّمَة إِلَى يحيى بن يعمر بقوله: كنحو حَدِيثهم، وَذكر أَبُو عَمْرو عَن الشَّافِعِي وَأَحمد فِي رَوَايَة: أَن الْعمرة لَيست بواجبة، وروى ذَلِك عَن ابْن عَمْرو عَن الشَّافِعِي وَأَحمد فِي رَوَايَة: أَن الْعمرة لَيست بواجبة، وروى ذَلِك عَن ابْن مَسْعُود، وَبِه قَالَ أَبُو حنيفَة، وَأَصْحَابه، وَمَالك، وَعنهُ: أَنَّهَا سنة.

قلت: قَالَ أَصْحَابِنَا: الْعمرة سنة، وَينْبَغِي أَن يَأْتِي بِهَا عقيب الْفَرَاغ من أَفعَال الْخَج، وَاحْتَجُوا بِهَا رَوَاهُ التَّرْمِذِيِّ من حَدِيث جَابِر: أَن النَّبِي ﷺ سُئِلَ عَن الْعمرة: أَوَاجِبَة هِي؟ قَالَ: هَذَا حَدِيث حسن صَحِيح. أَوَاجِبَة هِي؟ قَالَ المُنْذِرِيِّ: وَفِي تَصْحِيحه لَهُ نظر، فَإِن فِي سَنَده الحُجَّاج بِن أَرْطَاة، وَلَم فَإِن قلت: قَالَ المُنْذِرِيِّ: وَفِي تَصْحِيحه لَهُ نظر، فَإِن فِي سَنَده الحُجَّاج بِن أَرْطَاة، وَلَم يُخْتَج بِهِ الشَّيْخَانِ فِي (صَحِيحَيْهِ). وَقَالَ ابْن حَبَان: تَركه ابْن المُبَارك، وَيحيى الْقطَّان، وَابْن معِين، وَأَحمد، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيِّ: لَا يُخْتَج بِهِ، وَإِنَّهَا روى هَذَا الحَدِيث مَوْقُوفًا على جَابِر، وَقَالَ البَيْهَقِيِّ: وَرَفعه ضَعِيف. قلت: قَالَ الشَّيْخ تَقِيِّ الدِّين بن مَوْقُوفًا على جَابِر، وَقَالَ الْبَيْهَقِيِّ: وَرَفعه ضَعِيف. قلت: قَالَ الشَّيْخ تَقِيِّ الدِّين بن مَوْقِيق الْعِيد فِي حَابِ (الإِمَام): وَهَذَا الحَكم بالتصحيح فِي رِوَايَة الْكَرْخِي لكتاب التِّرْمِذِيّ، وَفِي رِوَايَة غَيره: حسن لَا غير.

وَقَالَ شَيخنَا زين الدّين تَعَلَّقُهُ: لَعَلَّ التِّرْمِذِيّ إِنَّهَا حكم عَلَيْهِ بِالصِّحَّةِ لمجيئه من وَجه آخر، فقد رَوَاهُ يحيى بن أَيُّوب، عَن عبد الله ابْن عمر، عَن أبي الزبير، عَن جَابر، قلت: يَا رَسُول الله، الْعمرة فَرِيضَة كَاخْجٌ ؟ قَالَ: «لَا، وَإِن تعتمر خير لَك». ذكره صَاحب (الإمَام)، وقَالَ: اعْترض عَلَيْهِ بِضعْف عبد الله بن عمر الْعمريّ. قلت: رَوَاهُ الدَّارَقُطُّنِيّ من رِوَايَة يحيى بن أَيُّوب، عَن عبيد الله بن المُغيرَة، عَن أبي الزبير عَن جَابر، قَالَ: قلت: يَا رَسُول الله، الْعمرة وَاجِبة فريضتها كفريضة الحُج؟ قَالَ: «لَا،

وَإِن تعتمر خير لَك». وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ من رِوَايَة يحيى بن أَيُّوب، عَن عبيد الله ـ غير مَنْسُوب ـ عَن أَبِي الزبير، ثمَّ قَالَ: وَهُوَ عبيد الله بن المُغيرَة، تفرد بهِ عَن أَبِي الزبير، وَهُوَ عبيد الله بن عمر، وروى ابْن مَاجَه من حَدِيث طَلْحَة بن عبيد الله: أَنه سمع رَسُول الله عَنِي يَقُول: «الحُج جِهَاد، وَالْعمْرَة تطوع»، وروى عبد الباقي بن قانِع من حَدِيث أَبِي هُرَيْرَة، عَن النّبِي عَنِي نَحوه، وَكَذَا روي عَن ابْن عَبّاس، عَن النّبِي عَنِي نَحوه، وَكَذَا روي عَن ابْن عَبّاس، عَن النّبِي عَنِي نَحوه (١).

قال ابن رشد تخلفه: وَقَدْ بَقِيَ مِنْ هَذَا الْبَابِ الْقَوْلُ فِي حُكْمِ النَّسُكِ الَّذِي هُوَ الْعُمْرَةُ، فَإِنَّ قَوْمًا قَالُوا: إِنَّهُ وَاجِبٌ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَهُو قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ (٢) مِنَ الصَّحَابَةِ وَابْنِ عُمَر (٣) وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ.

وقال مَالِكُ وَجَمَاعَةُ: هِيَ سُنَّةٌ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هِيَ تَطَوُّعٌ، وَبِهِ قَالَ أَبُو تَوْرٍ وَدَاوُدُ، فَمَنْ أَوْجَبَهَا احْتَجَ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلحَجَ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴿ البَرَة:١٩٦] وَدَاوُدُ، فَمَنْ أَوْجَبَهَا احْتَجَ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلحَجَ وَٱلْعُمْرَةَ لِللّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] وَبِآثَارٍ مَرْوِيَةٍ، مِنْهَا: مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «دَخَلَ أَعْرَابِيُّ حَسَنُ الْوَجْهِ وَبِآثَادٍ مَرْوِيَةٍ، مِنْهَا: هَا رُسُولِ الله عَلَيْ رَسُولِ الله عَلَيْقَ ، فَقَالَ: هَا الْإِسْلَامُ يَا رَسُولَ الله ؟ فَقَالَ: «أَنْ تَشْهَدَ أَيْدُ إِلّهُ إِلّهُ إِلّهُ إِلّا الله ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُوعَى شَهْرَ رَسُولُ الله ، وَتُغْتَمِر ، وَتَغْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتُعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَسُولُ الله ، وَتُعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمْ وَتُعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمِر ، وَتَعْتَمْ وَتَعْتَمْ وَتَعْتَمْ وَتُعْتَمْ وَتُعْتُمْ وَتَعْتُمْ وَتُعْتَمْ وَتُعْتَمْ وَتُعْتُمْ وَتُعْتُمْ وَتُعْتُمْ وَتُعْتَمْ وَالْ اللهُ وَالْمُ وَالْمُعْمُ وَالْمُ وَالْمُ

(۱) عمدة القارى (۱۰/ ۱۰۷).

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤) وابن أبي حاتم (١٧٦٢) من طريق فضيل بن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس. وسنده صحيح، وثم طرق أخري عن عكرمة.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤)، وابن خزيمة (٣٠٦٦)، والدارقطني في السنن (٣٠٦٦)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٧٢)، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٤٤) من طريق ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.

⁽٤) الحديث في الصحيح بغير لفظ: وتغتسل من الجنابة: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٣١)، والنسائي في الكبرى (٥٨٥٢)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٣٧٤)، والآجري في الشريعة (٢٠٨) من طريق (عطاء بن السائب – العوام بن حوشب)، عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن بريدة، عن

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ: ﴿ لَمَا نَزَلَتْ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّالِ وَمُولُ اللهِ اللهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] قَالَ رَسُولُ الله عَلِيلًا ﴿ وَلِللَّهِ عَلَى ٱلنَّالِ وَاللَّهُ اللهُ عَلَى الْفَرِيضَةَ ﴾ (١٠).

وَرُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: أَنَّهُ قَالَ: «الحُجُّ وَالسَّلَامُ -: أَنَّهُ قَالَ: «الحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهَا بَدَأْتَ» (٢).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ» (٣). وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّكِيّ

عبد الله بن عمر به. وسنده صحيح، ولكن الحديث عند مسلم وغيره من طرق عن ابن بريدة، بغير هذه الزيادة.

وأخرجه ابن خزيمة (١) ، (٣٠٦٥)، وابن حبان (١٧٣)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤١)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٧٠) من طريق معتمر بن سليهان، عن أبيه، عن يحيي بن يعمر، عن ابن عمر. وقال الدارقطني: إسناد صحيح ثابت.

وقد أخرجه مسلم ولم يذكر متنه ٤ - (٨) قال: حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

(١) لم أقف عليه.

- (۲) الصحيح فيه الوقف: أخرجه الدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٦٤٣)، وغيرهم من طريق إسهاعيل بن مسلم، عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت. وفي سنده إسهاعيل بن مسلم، وهو ضعيف، وخولف من الأثبات في محمد بن سيرين، فقد رواه (أيوب هشام بن حسان) كلاهما عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت شهم موقوفًا، كها أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦)، والحاكم في مستدركه (١/ ٣٤٦). وقال الحاكم: والصحيح من قول زيد بن ثابت.
- (٣) ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه البيهقي في الكبرى (٥٧٣/٤) والدارقطني في السنن (٣٤٧/٣)، وفي سنده إبراهيم بن أبي يحيي، وهو ضعيف.ولم أقف عليه مرفوعًا.

ولكن ورد عن ابن عباس موقوفًا، قال: هي الحج الأصغر. وسنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤) وابن أبي حاتم (١٧٦٢) من طريق فضيل بن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس. وسنده صحيح. وثم طرق أخري عن عكرمة.

وَأَمَّا حُجَّةُ الْفَرِيقِ الثَّانِي - وَهُمُ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً - فَالْأَحَادِيثُ الْمُشْهُورَةُ الثَّابِيَّةُ الْوَارِدَةُ فِي تَعْدِيدِ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكُرَ مَعَهَا الْعُمْرَةَ، مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَ»(١) ذُكرَ الْحُجَّ مُفْرَدًا.

وَمِثْلُ حَدِيثِ السَّائِل عَنِ الْإِسْلَام، فَإِنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ: «**وَأَنْ يَحُجَّ الْبَيْتَ**»^(٢). وَرُبُّهَا قَالُوا: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْإِثْمَامِ لَيْسَ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، لِأَنَّ هَذَا يَخُصُّ السُّنَنَ وَالْفَرَائِضَ - أَعْنِي: إِذَا شَرَعَ فِيهَٰا أَنْ تَتِمَّ، وَلَا تُقْطَعَ -.

وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءِ أَيْضًا - أَعْنِي: مَنْ قَالَ إِنَّهَا سُنَّةٌ - بِآثَارٍ، مِنْهَا: حَدِيثُ الْحَجَّاج بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: «سَأَلَ رَجُلُ النَّبِيِّ ﷺ عَنَ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: ﴿لَا، وَلَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ ﴾(٣).

قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَلَيْسَ هُوَ حُجَّةً فِيهَا انْفَرَدَ بِهِ. وَرُبَّهَا احْتَجَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَطَوَّعٌ بِهَا رُوِيَ عَنْ أَبِي صَالِحِ الْحَنَفِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**الحُجُّ وَاجِبُ**، · وَالْغُمْرَةُ تَطَوُّعٌ »(٤). وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ.

⁽١) متفق عليه، وقد سبق.

⁽٢) صحيح، وقد سبق.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٣١٦/٣) ، (٣٠٧/٣)، والترمذي (٩٣١)، وابن خزيمة (٣٠٦٨)، والدارقطني (٢/ ٢٨٥)، وأبو يعلى (١٩٣٨) من طريق الحجاج بن أرطأة، عن محمد ابن المنكدر، عن جابر. والحجاج بن أرطأة ضعيف.

وأخرجه البيهقي (٤/ ٣٤٩) والدارقطني (٢/ ٢٥٨) من طريق يحيى بن أيوب، عن ابن جريج. والحجاج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر موقوفًا. وقال البيهقي: وهو المحفوظ.

قال البيهقي في السنن الصغير (٢/ ١٤٣) : وَرُوِي عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَالْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةً، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوَاجِبَةٌ؟ أَوْ قَالَ: فَرِّيضَةٌ كَفَرِيَضَةَ الْحُجِّ؟ قَالَ: «لا، وَأَنْ تَعْتَمِرْ خَيْرٌ لَكَ» وَهَذَا هُوَ المُحْفُوظُ مَوْقُوفٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا، وَرَفْعُهُ ضَعِيفٌ.

⁽٤) ضعيف: أخرجه الشافعي في مسنده (٧٣٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣) من طريق معاوية بن صالح، عن أبي صالح الحنفي مرسلًا.

وله طرق ضعيفة، منها ما أخرجه ابن ماجة (٢٩٨٩) من حديث طلحة بن عبيدالله. وفي سنده عمر بن قيس، متروك، وكذلك الحسن الخشني ضعيف كذلك.

فَسَبَبُ الْخِلَافِ فِي هَذَا تَعَارُضُ الْآثَارِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَتَرَدُّدُ الْأَمْرِ بِالتَّامِ بَيْنَ أَنْ يَقْتَضِيهِ. يَقْتَضِي الْوُجُوبَ أَمْ لَا يَقْتَضِيهِ.

قَالَ القرطبي تَعَالَثُهُ: الرَّابِعَةُ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِإِثْمَامِ الْحُجِّ. قَالَ الصُّبَيُّ بْنُ مَعْبَدِ: أَتَيْتُ عُمَرَ عَلَيْهُ: فَقُلْتُ إِنِّي كُنْتُ نَصْرَانِيًّا، فَأَسْلَمْتُ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَتَيْنِ عَلَيَّ، وَإِنِّي أَهْلَلْتُ كُنْتُ نَصْرَانِيًّا، فَأَسْلَمْتُ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَتَيْنِ عَلَيْ، وَإِنِّي أَهْلَلْتُ بِهِا جَمِيعًا. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: هُدِيتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ. قَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: وَلَمْ يُنكِرْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: (وَجَدْتُ الْحُجْرِةِ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَتَيْنِ عَلَيَّ ». وَبِوُجُوبِهَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عُمْرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ.

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الله أَحَدُ إِلَّا عَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ، مَنِ اسْتَطَاعَ ذَلِكَ سَبِيلًا، فَمَنْ زَادَ بَعْدَهَا شَيْنًا فَهُو خَيْرٌ وَتَطَوُّعٌ. قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ يَقُولُ فِي أَهْلِ مَكَّةَ شَيْئًا. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأُخْبِرْتُ عَنْ عِكْرِمَةً: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ مَنِ الْنَعْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا. وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى وُجُوبِهَا مِنَ التَّابِعِينَ: عَطَاءً، وَطَاوُسٌ، وَجُوبِهَا مِنَ التَّابِعِينَ: عَطَاءً، وَطَاوُسٌ، وَجُهَاهِدٌ، وَالْحَسَنُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَابْنُ الْجَهْمِ وَمَسْرُوقٌ، وَعَبْدُ الله بْنُ شَدَّادٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَابْنُ الْجُهْمِ مِنَ اللَّالِكِينِ. وقال الثوري: سمعنا أنها واجبة. وسئل زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ مِنَ اللَّالِكِينِ. وقال الثوري: سمعنا أنها واجبة. وسئل زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ مِنَ المَالِكِينِ. وقال الثوري: سمعنا أنها واجبة. وسئل زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ مِنَ المَالِكِينِ. وقال الثوري: سمعنا أنها واجبة. وسئل زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ مِنَ المَالِكِينِ. وقال الثوري: سمعنا أنها واجبة. وسئل زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ

وَرُوِيَ مَرْفُوعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الحُجَّ وَالْعُمْرَةَ فَرِيضَتَانِ، لَا يَضُّرُكَ بِأَيِّهَا بَدَأْتَ». وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: «الْعُمْرَةُ شَنَّةٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَرْخَصَ فِي تَرْكِهَا». وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ فِيهَا صَنَّةٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَرْخَصَ فِي تَرْكِهَا». وَهُو قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ فِيهَا حَكَى ابْنُ اللَّذِرِ. وَحَكَى بَعْضُ الْقَزْوِينِيِّينَ وَالْبَعْدَادِيِّينَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ كَانَ يوجبها كالحج، وبأنها سنة ثابتة، قاله ابْنُ مَسْعُودٍ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله. رَوَى يوجبها كالحج، وبأنها سنة ثابتة، قاله ابْنُ مَسْعُودٍ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله. رَوَى

ومن حديث ابن عباس أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ ٤٤٢). وفي سنده محمد بن الفضل بن عطية، كذبوه.

الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيُهَانَ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَلْ اللهِ عَلْ عَنْ عَنْ اللهِ عَلَيْهُ عَنِ الصَّلَاةِ وَالنَّكَاةِ وَالْحَجِّ: أَوَاجِبٌ هُو؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ».

«نَعَمْ» فَسَأَلَهُ عَنِ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ».

رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ حَجَّاجٍ، وابن جريج، عن ابن المنكدر، عَنْ جَابِرِ مَوْقُوفًا مِنْ قَوْلِ جَابِر. فَهَذِهِ حَجَّةٌ مَنْ لَمْ يُوجِبْهَا مِنَ السُّنَةِ. قَالُوا: وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِلْوُجُوبِ الْإِثْمَامِ، لَا فِي الإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّهُ حُجَّةَ فِيهَا لِلْوُجُوبِ الْإِثْمَامِ، لَا فِي الإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّهُ الْبَتَدَأَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ، فقال: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلرَّكُوٰةً ﴾. وَالْبَتَدَأَ بِإِيجَابِ الْحُجِّ، الْبَتَدَأَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ، فقال: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلرَّكُوٰةً ﴾. وَالْبَتَدَأَ بِإِيجَابِ الْحُجِّ، فَقَالَ: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلرَّكُوٰةً ﴾. وَالْمُعْرَةِ أَمَر بِإِثْمَامِهَا، لَا بِابْتِدَائِهَا، فَلَوْ حَجَّ عَشْرَ حِجَجٍ، أَوِ اعْتَمَرَ عَشْرَ عُمْر، لَزِمَ الْإِثْمَامُ فِي جَمِيعِهَا، فَإِنَّا بِابْتِدَائِهَا، فَلَوْ حَجَّ عَشْرَ حِجَجٍ، أَوِ اعْتَمَرَ عَشْرَ عُمَر، لَزِمَ الْإِثْمَامُ فِي جَمِيعِهَا، فَإِنَّا بَابْتِدَائِهَا، فَلَوْ حَجَّ عَشْرَ حِجَجٍ، أَوْ اعْتَمَرَ عَشْرَ عُمْر، لَزِمَ الْإِثْمَامُ فِي جَمِيعِهَا، فَإِنَّا بَالْقَلْوِ عَلَى وُجُومِهَا بِأَنْ قَالًا: عَمَادُ الْمُعْمُرةِ وَالله أَعْلَمُ. وَاحْتَجَ المُحْرَةِ وَقُوفٌ، فَلُو النَّا الْمُثَولِ عَلَى وُجُومِهَا بِأَنْ قَالًا: عَمَادَ الْحُبُولُةِ وَلَاهُ الْمُؤْوفُ بِعَرَفَةٍ، وَلَيْسَ فِي الْعُمْرةِ وُقُوفٌ، فَلَوْ لَكَالُهِ مُكَا أَنَّ سُنَةَ الْحَبِّ لَوْ تُسَاوِي فَرِيضَتَهَا فِي أَنْ اللهُ الْمُعَامِ الْمَالِهِ الْمَالِهِ الْمَالِهِ الْمُعَامِ وَاللهُ الْمَالِهِ الْمَالِهِ الْمَالِهِ الْمُعْرَةِ وَلَوْلَهُ الْمُعْلِولَةُ الْمَالِةِ الْمُعَلِيةِ الْمُعَامِ الْمَالِةِ الْمُؤْولُونُ اللهُ الْمُعْلِقِ الْمُعَالِمِ الْمَالِةِ الْمُعَامِلَةُ الْمُعَلِقِ الْمُعَامِ الْمَالِهِ الللهُ اللهُ الْمُؤْمِلُونَ اللهُ الْمُؤْمِ الْمُعَامِ الْمُؤْمُ وَالْمُ اللهُ الْمُعْلِقُ اللهُ الْمُؤْمُ وَاللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ال

القول الثاني: قالوا باستحباب العمرة، واستدلوا على ذلك بأحاديث من السنة وآثار عن الصحابة والتابعين:

كر الأحاديث:

الدليل الأول: حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله عَانِد

عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: «سَأَلَ رَجُلُ النَّبِيِّ عَنِ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِي؟ قَالَ: «لَا، وَلَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ»(٢).

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٦٨).

⁽۲) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (۳/ ۳۱٦) ، (۳/ ۳۰۷)، والترمذى (۹۳۱)، وابن خزيمة (۳۰ ۲۸)، والدارقطنى (۲/ ۲۸۵)، وأبو يعلى (۱۹۳۸) من طريق الحجاج بن أرطأة، عن محمد ابن المنكدر، عن جابر. والحجاج بن أرطأة ضعيف.

الدليل الثاني: مارُوِيَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْحَنَفِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الْحُجُّ وَاجِبٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ»(١).

كرالآثار الواردة عن الصحابة والتابعين:

🗖 أثر عبد الله بن مسعود رفي الله عنها 🗖

قَالَ عَبْدُ الله: «الحُجُّ فَرِيضَةٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ»(٢).

أثر سعيد بن جبير تخلّلة:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «الْعُمْرَةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ» (٣).

وأخرجه البيهقي (٤/ ٣٤٩) والدارقطني (٢/ ٢٥٨) من طريق يحيى بن أيوب، عن ابن جريج والحجاج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر موقوفًا. وقال البيهقي: وهو المحفوظ.

قال البيهقي في السنن الصغير (٢/ ١٤٣): وَرُوِي عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَالْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوَاجِبَةٌ؟ أَوْ قَالَ: فَرِيضَةٌ كَفَرِيضَةِ الْحَجِّ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرْ خَيْرٌ لَكَ»، وَهَذَا هُوَ المُحْفُوظُ، مَوْقُوفٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا، وَرَفْعُهُ ضَعِيفٌ.

(١) ضعيف: أخرجه الشافعي في مسنده (٧٣٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣) من طريق معاوية بن صالح، عن أبي صالح الحنفي مرسلًا.

وله طرق ضعيفة منها: ما أخرجه ابن ماجة (٢٩٨٩) من حديث طلحة بن عبيدالله. وفي سنده عمر ابن قيس، متروك، وكذلك الحسن الخشني ضعيف كذلك.

ومن حديث ابن عباس، أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ ٤٤٢). وفي سنده محمد بن الفضل بن عطمة، كذبه ه.

(٢) ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٥)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣)، وفي المناسك لابن أبي عروبة (ص: ٩٢) من طرق عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: «الحُبُّجُ فَرِيضَةٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوَّعٌ».

وهذا فيه علل، منها ضعف أبي معشر. وعدم سماع إبراهيم النخعي من عبد الله بن مسعود.

(٣) أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٦) من طريق سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. ورواية سعيد عن قتادة فيها مقال.

أثر إبراهيم النخعي تخلّله:

عَنْ سِمَاكٍ، قَالَ: «سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعُمْرَةِ، فَقَالَ: سُنَّةٌ حَسَنَةٌ»(١).

أثر الشعبي تَعْلَشْهُ:

عن سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، أَنَّ الشَّعْبِيَّ، وَأَبَا بُرْدَةَ تَذَاكَرَا الْعُمْرَةَ، قَالَ: فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: تَطَوُّعُ، ﴿وَأَيْتُواْ مُرْدَةَ: هِيَ وَاجِبَةٌ، ﴿وَأَيْتُواْ لَخُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦]» وَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: هِيَ وَاجِبَةٌ، ﴿وَأَيْتُواْ الْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] ﴿ وَأَيْتُواْ الْحُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] ﴿ اللهُ ا

🗖 أثر حماد يَخَلَلْنُهُ:

عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَأَلْتُ حَمَّادًا عَنْ الْعُمْرَةِ: وَاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «قَدِ اخْتُلِفَ فِيهَا»(٣).

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد كَمَلَتُهُ:

قال ابن زيد في قوله: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿ البَره: ١٥٨]، من تطوع خيرًا، فاعتمر، فإن الله شاكر عليمٌ. قال: فالحج فريضةٌ، والعمرةُ تطوع، ليست العمرة واجبةً على أحد من الناس^(٤).

⁽۱) أخرجه الطبري (۳/ ۳۳٦) قال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، مِثْلَهُ. حَدَّثَنَا مُثْلَهُ. حَدَّثَنَا مُثْلَهُ. حَدَّثَنَا أَبُو عَوانَةً، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، مِثْلَهُ. حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، مِثْلَهُ. ومغيرة مدلس، وقد عنعنه.

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٢) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ: أَنَّ الشَّعْبِيَّ وَأَبَا بُرْدَةَ. وأخرجه الطبري (٣/ ٣٣٢) قال: شُعْبَةَ، قَالَ: عِنَا الْمُعْبَقِ، قَالَ: ثنا الْحُجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، قَالَ: ثنا أَبُو عَوانَةَ، عَنِ الْمُغْبَرَةِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ» فَقِرَاءَةُ مَنْ قَالَ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ، نَصَبَهَا بِمَعْنَى: أَقِيمُوا فَرْضَ الحُبِّ، وَالْعُمْرَةِ. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ عَبْدِ اللَّلِكِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «هِيَ تَطَوُّعُ».

⁽٣) صحَبِع: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣) قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ

⁽٤) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٢٤٨) من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن زيد.

ثم ذكر بعض الأخبار الضعيفة في ذلك، ثم قال: وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَإِنَّ هَذِهِ أَخْبَارٌ لَا يَثْبُتُ بِمِثْلِهَا فِي الدِّينِ حُجَّةٌ لِوَهِي أَسَانِيدُهَا، وَأَنَّهَا مَعَ وَهْيِ أَسَانِيدُهَا فَوَاجِبٌ أَسَانِيدِهَا لَمَا فِي الْأَخْبَارِ أَشْكَالُ تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ الْعُمْرَةَ تَطَوُّعٌ لَا فَرْضٌ وَاجِبٌ (١).

قال الكاساني تخلله: (أمَّمَا) الْأَوَّلُ فَقَدْ أُخْتُلِفَ فِيهَا، قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَالْأُضْحِيَّةِ، وَالْوِثْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ اسْمَ السُّنَّةِ، وَهَذَا الْإِطْلَاقُ لَا يُنَافِي الْوَاجِبَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهَا فَرِيضَةٌ.

وقال بَعْضُهُمْ: هِي تَطَوُّعُ، وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءِ بِهَا رُوِي عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْقِ: أَنَّهُ قَالَ: «الحُجُّ مَكْتُوبٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوَّعٌ» وَهَذَا نَصُّ، وَعَنْ جَابِر عَلَيْهُ: ﴿ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ الله، مَكْتُوبٌ، وَالْعُمْرَةُ أَهِي وَاجِبَةٌ؟ قَالَ: ﴿ لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ». وَاحْتَجَ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: الْعُمْرَةُ أَهِي وَاجِبَةٌ؟ قَالَ: ﴿ لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ». وَاحْتَجَ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

⁽١) أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٩).

﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ [المرة:١٩٦] وَالْأَمْرُ لِلْفَرْضِيَّةِ، وَرُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ: «الْعُمْرَةُ هِيَ الْحَجَّةُ الصَّغْرَى»، وَقَدْ ثَبَتَ فَرْضِيَّةُ الْحُجِّ بِنَصِّ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَلَذَا عَلَى الشَّافِعِيِّ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱستَطَاعَ إِلَيْهِ مَلَى النَّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ مَلَى النَّاسِ عَلَى النَّعْمُرَةِ، فَمَنْ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] وَلَمْ يَذْكُرْ الْعُمْرَةَ، لِأَنَّ مُطْلَقَ اسْمِ الْحَجِ لَا يَقَعُ عَلَى الْعُمْرَةِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا فَرِيضَةٌ، فَقَدْ زَادَ عَلَى النَّصِّ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِدَلِيلِ.

وَكَذَا حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي جَاءَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، وَسَأَلَهُ عَنْ الْإِيمَانِ وَلَا يَكُنُ فِيهَا الْعُمْرَةَ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: وَالشَّرَائِعَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا الْعُمْرَةَ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: هَلُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ شَيْءٌ غَيْرُ هَذَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، إلَّا أَنْ تَطَوَّعَ» فَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي انْتِفَاءَ فَرضيةِ الْعُمْرَةِ.

وَأَمَّا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فَلَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى فَرْضِيَّةِ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهَا قُرِئَتْ بِرَفْعِ الْعُمْرَةِ: ﴿ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّامِ اللَّهُ الْعُمْرَةَ لِلْآَمْرِ بِالْحَجِّ، أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ الْعُمْرَةَ لِلْأَصْنَامِ عَلَى مَا اللهُ تَعَالَى أَنَّ الْعُمْرَةَ لِلْأَصْنَامِ عَلَى مَا اللهُ تَعَالَى أَنَّ الْعُمْرَةَ لِلْأَصْنَامِ عَلَى مَا كَانُوا يَجْعَلُونَ الْعُمْرَةَ لِلْأَصْنَامِ عَلَى مَا كَانَوْ عَبَادَةُ مُ مِنْ الْإِشْرَاكِ.

وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ فَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ فِيهَا أَمْرٌ بِإِثَمَامِ الْعُمْرَةِ، وَإِثْمَامُ الشَّيْءِ يَكُونُ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ، وَبِهِ نَقُولُ، أَنَّهَا بِالشُّرُوعِ تَصِيرُ فَرِيضَةً، مَعَ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِي وَابْنِ مَسْعُودٍ هُمَ أَنَّهَا قَالاً فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ: إِثْمَامُهُمَا أَنْ ثُحْرِمَ بِهَا مِنْ دُويْرَةِ أَهْلِك. عَلَى أَنَّ هَفَلَا إِنْ كَانَ أَمْرًا بِإِنْشَاءِ الْعُمْرَةِ فَهَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مُطَلَقَ الْأَمْرِ يُفِيدُ الْفَرْضِيّة بَلْ الْفَرْضِيَّةُ ؟ عِنْدَنَا ثَبَتَتْ بِدَلِيلِ زَائِدٍ وَرَاءَ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّا يُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ بَلْ الْفَرْضِيَّةُ ؟ عِنْدَنَا ثَبَتَتْ بِدَلِيلِ زَائِدٍ وَرَاءَ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّا يُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ الْقَرْضِيَّةَ وَالْمَنْ بِفَرِيضَةٍ ، وَتَسْمِيتُهَا حَجَّةً وَلِيلًا الْفَرْضِيقِ الْمُعْرَى فِي الْحَبْرِيثِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الثَّوْابِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَجَّةٍ حَقِيقَةً، أَلَا مُعْفَى الْمُعْرَى فِي الْحَبْرِيثِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الثَّوابِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَجَّةٍ حَقِيقَةً، أَلَا تَكُونَ فِي أَنْ يَكُونَ فِي أَلْكُونُ وَي الْمَعْرَى وَمَا اعْتَمَرَ، عَلَى أَنْ يَكُونَ هِي وَالشَّيْءُ لَا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْأَصْلِ ، وَيُقَالُ: كَوْنَ هِي وَاجِبَةٌ؛ لِيَظْهَرَ الإِنْحِطَاطِ رُبْبَتِهَا عَنْ الْحَجِّةِ ، فَإِنَا عَلَى الشَّافِعِيِّ لَا عَلَى الشَّافِعِيِّ لَا عَلَى الشَّافِعِيِّ لَا عَلَى الشَّافِعِيِّ لَا عَلَيْنَا ؛ وَمُونَ الْمُؤْتُ الْمُعُمْرَةِ، وَالتَّطُوعُ لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا، وَنَحْنُ نَقُولُ بِوجُوبِ لِائْتُ فَي الشَّافِعِيِّ لَا عَلَيْنَا ؛

الْعُمْرَةِ، وَالْوَاجِبُ مَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَطَوُّعًا، فَكَانَ إطْلَاقُ الْعُمْرَةِ، وَالْوَاجِبُ مَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَطَوُّعًا، فَكَانَ إطْلَاقُ السَّمِ التَّطَوُّعِ صَحِيحًا عَلَى أَحَدِ الإِحْتَمَالَيْنِ، وَلَيْسَ لِلْفَرْضِ هَذَا الإِحْتَمَالُ فَلَا يَصِحُّ الْإِطْلَاقُ، وَقَوْلُ السَّائِلِ فِي الْحُدِيثِ السَّابِقِ: (أَهِي وَاجِبَةٌ؟) مَحْمُولٌ عَلَى الْفَرْضِ؛ إذْ هُو الْوَاجِبُ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَمَلًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقَوْلُ النَّبِيِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَمَلًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقَوْلُ النَّبِيِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَمَلًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقَوْلُ النَّبِيِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَمَلًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقُولُ النَّابِيِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَمَلًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقُولُ النَّابِيِّ عَلَى الْمُعْرَاقِ عَمَالًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقُولُ النَّابِيِّ عَلَى الْمُعْلِقِ عَمَالًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقُولُ النَّذِي عَلَى الْمُعْرِفِ

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيِّ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ تَحِلَّهُ ﴿ البَدِهَ:١٩٦]

🗐 فيها مسائل:

المسألة الأولى: في سبب نزول الآية

قال الشَّافِعِيُّ تَخَلَّلُهُ: قَالَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيِ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدِّى مَحِلَّهُ ﴿ النَّهِ فَإِنْ أَحْرِا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ خَالِفًا فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةِ نَزَلَتْ بِالْحُكَدُيْبِيَةَ أَسْمَعْ مِمَّنْ حَفِظْتُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ خَالِفًا فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةِ نَزَلَتْ بِالْحُكَدُيْبِيَةَ حَيْنَ الْبَيْتِ، وَأَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْقِهُ نَحَرَ حِينَ أُحْصِرَ النَّبِيُّ عَلَيْقِهُ، فَحَالً المُشْرِكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، وَلَا أَصْحَابُهُ إِلَّا عُثْمَانَ بْنَ بِالْحُكْدُيْبِيَةَ، وَحَلَقَ، وَرَجَعَ حَلَالًا، وَلَمَ يُصَلِّ إِلَى الْبَيْتِ، وَلَا أَصْحَابُهُ إِلَّا عُثْمَانَ بْنَ عَلَى الْبَيْتِ، وَلَا أَصْحَابُهُ إِلَّا عُثْمَانَ بْنَ

قال ابن العربي تخلفه: وَقَدْ اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ سَنَةَ سِتً فِي عُمْرَةِ الْخُدَيْبِيَةِ حِينَ صَدَّ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ مَكَّةَ، وَمَا كَانُوا حَبَسُوهُ، وَلَكِنْ حَبَسُوا الْبَيْتَ، وَمَا كَانُوا حَبَسُوهُ، وَلَكِنْ حَبَسُوا الْبَيْتَ، وَمَنَعُوهُ، وَقَدْ ذَكَرَ الله تَعَالَى الْقِصَّةَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، فَقَالَ: ﴿ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبُلُغَ مَحِلَّهُ ﴿ وَ اللهَ تَعَالَى الْقِصَّةَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، فَقَالَ: ﴿ وَٱلْهَدْى مَعْكُوفًا أَن يَبُلُغَ مَحِلَّهُ ﴿ وَ اللهَ عَالَى الْقِصَّةَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، فَقَالَ: ﴿ وَٱللَّهَدُى اللهِ عَلَى الْقِصَدِةُ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، فَقَالَ: ﴿ وَٱللَّهُ مَعْلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْقِيلُةُ فِي سُورَةِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْقِيلَةُ عَلَى اللَّهُ عَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّ

قال ابن كثير تَعْلَقُهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيِّ ﴾ [القرة:١٩٦] ذَكَرُوا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي سَنَةِ سِتِّ، أَيْ: عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ، حِينَ حَالَ الْمُشْرِكُونَ بَيْنَ

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٢٢٦).

⁽٢) معرفة السنن والآثار (٧/ ٤٨٦).

⁽٣) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٧١).

رسُول الله عَلَيْهُ وَيَيْنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، وَأَنْزَلَ الله فِي ذَلِكَ سورةَ الْفَتْحِ بِكَمَالِهَا، وَأَنْزَلَ لَمُهُمْ رُخْصَةً: أَنْ يَذْبَحُوا مَا مَعَهُمْ مِنَ الْمُدْيِ، وَكَانَ سَبْعِينَ بَدَنَةً، وَأَنْ يَتَحَللوا مِن إِحْرَامِهِمْ، فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَهُمْ اللهِ بِأَنْ يَحْلِقُوا رُؤُوسَهُمْ، وَيَتَحَلَّلُوا، فَلَمْ يَفْعَلُوا انْتِظَارًا لِلنَّسْخِ حَتَّى خَرَجَ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ، فَفَعَلَ النَّاسُ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ قَصِر رَأْسَهُ، فَلَعَلُ النَّاسُ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ قَصِر رَأْسَهُ، وَلَمْ يَعْلُوا وَلَمْ يَعْلُوا الله؟ وَلَمْ يَعْلُوا الله؟ وَلَمْ يَعْلِقُهُ، فَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ: "رَحِم الله المُحَلِّقِينِ". قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ الله؟ وَلَمْ يَعْلُوا الله؟ فَقَالَ فِي النَّالِيَةِ: "وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ فِي النَّالِيَةِ: "وَالْمُقَصِّرِينَ". وَقَدْ كَانُوا اشْتَرَكُوا فِي هَدْيِهِمْ ذَلِكَ، كُلَّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنة، وَكَانُوا أَنْفًا وَأَرْبَعَائَةٍ، وَكَانَ مَنْزِهُمْ بِالْحُدَيْبِيَةِ خَارِجَ الْحُرَمِ، وَقِيلَ: بَلْ كَانُوا عَلَى طَرف الْحَرَم، فَالله أَعْلَمُ (ا).

قال ابن عطية كتلفه: قال القاضي أبو محمد عبد الحق الله والصحيح أن حصر إنها هي فيها أحاط وجاور، فقد يحصر العدو والماء ونحوه، ولا يحصر المرض، وأحصر معناه: جعل الشيء ذا حصر، كأقبر، وأحمى، وغير ذلك، فالمرض، والماء، والعدو، وغير ذلك قد يكون محصرًا لا حاصرًا، ألا ترى أن العدو كان محصرًا في عام الحديبية، وفي ذلك نزلت هذه الآية عند جمهور أهل التأويل، وأجمع جمهور الناس على أن المحصر بالعدو يحل حيث أحصر، وينحر هديه إن كان ثم هدي، ويحلق رأسه (٢).

قال الشنقيطي يَخَلَفُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [القرة:١٩٦] نَزَلَتْ فِي صَدِّ الْمُشْرِكِينَ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَأَصْحَابَهُ وَهُمْ مُحُرِّمُونَ بِعُمْرَةِ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ عَامَ سِتِّ بِإِطْبَاقِ الْعُلَهَاءِ (٣).

⁽١) تفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٥٣٢).

⁽٢) تفسير ابن عطية (١/ ٢٦٦).

⁽٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٧٧).

السألة الثانية: ما المقصود بالإحصار في الآية؟

🗐 اختلف أهل العلم في المراك بالإحصار في الآية على أقوال:

القول الأول: الإحصار: هو كل مانع أو حابس منع المحرم، وحبسه عن العمل الذي فرضه الله عليه في إحرامه ووصوله إلى البيت الحرام.

□ واستدلوا على ذلك بوجوه:

الوجه الأول: احتجوا بِحَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى»(١).

الْوَجْهُ الثَّانِي: قال الشنقيطي تَعَلَّقُهُ: هُوَ حَمْلُ حِلِّهِ المُذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَطَ فِي إِحْرَامِهِ أَنَّهُ يَحِلُّ حَيْثُ حَبَسَهُ الله بِالْعُذْرِ، وَالتَّحْقِيقُ: جَوَازُ الإشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ بِأَنْ يُحْرِمَ وَيَشْتَرِطَ أَنَّ عَجِلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ مَنَعَ الإشْتِرَاطَ؛ لِشُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ.

فَقَدْ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَمَا: «لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الحُجَّ؟» قَالَتْ: وَالله مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً. فَقَالَ لَمَا: «حُجِّي وَاشْتَرْطِي، وَقُولِي: اللهمَّ تَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»، وَكَانَتْ تَحْتَ الْمِقْدَادِ الْمُ سُودِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَأَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ ابْنِ

⁽۱) سنده صحيح: أخرجه أبوداود (۱۸٦٣)، والترمذي (۹٤٠)، وابن ماجه (۳۰۸۷)، والطحاوي في معاني الآثار (۲/ ۲۷)، والطبراني في الكبير (۳۲۱٤) من طرق (معمر – معاوية ابن سلام – سعيد بن يوسف) عن يحيي بن أبي كثير، عن عكرمة عن عبد الله بن رافع، عن الحجاج بن عمرو. وسنده صحيح.

وأخرجه الترمذي (٩٤٠)، وأبوداود (١٨٦٢)، والنسائي (١٩٨/٥)، وابن ماجه (٣٠٧٧)، وابن ماجه (٣٠٧٧)، واخرجه البن أبي شيبة (٣/ ١٦٢)، وأحمد (١٥٧٣١) من طريق حجاج بن الصواف، عن يحيي بن أبي كثير، عن عكرمة، عن الحجاج بن عمرو. فأسقط عبد الله بن رافع، والأول من المزيد في متصل الأسانيد. ورجح البخاري الوجه الأول، كما في علل الترمذي (١/ ١٣٨).

عَبَّاسٍ ﴿ أَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي؟ أَأْهِلُّ؟ قَالَ: «أَهِلِّي، وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي »، قَالَ: فَأَدْرَكَتْ.

وَلِلنَّسَائِيِّ فِي رِوَايَةٍ: وَقَالَ: «فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكِ مَا اسْتَثْنَيْتِ».

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ۗ يَقُولُ: «مَنْ أَحْرَمَ بِحَجِّ، أَوْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ حُبِسَ عَنِ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ يَجْهَدُهُ، أَوْ عُذْرٍ يَجْبِسُهُ، فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهَا» (١).

🗖 أثر عبد الله بن مسعود رَهُ اللهِ:

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البترة:١٩٦] قَالَ: إِذَا أُحْصِرَ الرَّجُلُ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ كَسْرٍ، أَوْ شِبْهِ ذَلِكَ، بَعَثَ بَهَدْيهِ، وَمَكَثَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدْيُ مَحِلَّهُ، وَيَنْحَرَ، ثُمَّ قَدْ حَلَّ، وَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ جَمِيعًا، وَهَدْيُ أَيْضًا، قَالَ: «فَإِنْ وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ مِنْ وَجْهِهِ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْحَجُّ مِنْ قَابِلِ (٢٠).

□ أثر عبدالله بن الزبير ك:

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ: «إِنَّمَا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْخُجِّ، فَيَحْصُرُهُ إِمَّا مَرَضٌ، أَوْ عُذْرٌ يَحْبِسُهُ (٣).

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) قال: حَدَّثَنِي الْمُنْنَى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيًّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده منقطع.

⁽٢) منقطع: أخرجه عبَد الَرزاق (١/ ٣١٦) في مصنفه من طريق مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وسنده منقطع.

⁽٣) سنده حَسنَ: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢١٣) من طريق مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيُهَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُويْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَارِ. وسنده حسن.

أثر عروة بن الزبير كِتَالَثْهُ:

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ حَبَسَ المُحْرِمَ فَهُوَ إِحْصَارٌ»(١).

أثر مجاهد نَتِغَالَثْهُ:

عن مجاهد أنه كان يقول: «الحصر» الحبس كله. يقول: أيها رجل اعترض له في حجته أو عمرته، فإنه يبعث بهديه من حيث يحبس. قال: وقال مجاهد في قوله: ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ ﴾ [القرة: ١٩٦] فإن أحْصِرتم: يَمرض إنسانٌ أو يُكْسر، أو يحبسه أمرٌ، فغلبه كائنًا ما كان، فليرسل بها استيسَر من الهدي، ولا يحلِق رأسَه، ولا يحل، حتى يوم النحر(٢).

أثر عطاء بن أبي رباح تَحَلَشه:

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «الْإِحْصَارُ كُلِّ شَيْءٍ يَحْبِسُهُ".

أثر قتادة كتلشه:

عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّهُ قَالَ «فِي المُحْصَرِ: هُوَ الْخَوْفُ، وَالْمَرْضُ، وَالْحَابِسُ إِذَا أَصَابَهُ ذَلِكَ بَعَثَ بِهَدْيِهِ، فَإِذَا بَلَغَ الْهُدْي مَحِلَّهُ حَلَّ»(٤).

وَعَنْ قَتَادَةً، قَوْلَهُ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البغرة:١٩٦] قَال: «هَذَا رَجُلٌ أَصَابَهُ خَوْفٌ، أَوْ مَرَضٌ، أَوْ حَابِسٌ حَبَسَهُ عَنِ الْبَيْتِ، يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ، فَإِذَا بَلَغَ عَلَهُ صَارَ حَلَاً لا ﴾ .

⁽۱) سنده فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢١٣) من طريق أبي مُعَاوِيَةً، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ حَبَسَ المُحْرِمَ فَهُوَ إِحْصَارٌ». ورواية أبي معاوية عن هشام بن عروة فيها مقال.

⁽٢) فيه مقال: أخرجه الطبري: (٣/ ٣٤٢) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فيها مقال.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٢) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢١٣) من طريق ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «لَا إِحْصَارَ إِلَّا مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَدُوًّ أَوْ أَمْرٍ حَابِسٍ».

⁽٤) سندًه صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

⁽٥) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

أثر إبراهيم النخعي تَعَلَّلهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، ﴿ ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: مَرَضٌ، أَوْ خَوْفٌ ﴾ (١٩٦٠) قَالَ: مَرَضٌ، أَوْ خَوْفٌ ﴾ (١).

قال الطبري تعلقه: حَدَّثِنِي بِذَلِكَ يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، عَنْهُ. قَالَ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أُخْصِرَ بِعَدُوِّ، وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ؟ فَقَالَ: يُحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَنْحَرُ هَدْيَهُ، وَيَخْلِقُ رَأْسَهُ حَيْثُ يُحْبَسُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يُحُجَّ قَطُّ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَحُجَّ قَطُّ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَكُوبَ بِغَيْرِ عَدُوِّ بِمَرَضٍ أَوْ مَا فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْدَأَ بِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَيَفْتَدِي، ثُمَّ يَجْعَلُهَا عُمْرَةً، وَيَحِجُّ عَامًا قَابِلًا وَيُهْدِي. وَعِلَّةُ مَنْ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ، أَعِنِي مَنْ قَالَ قَوْلَ مَالِكٍ ـ: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَصْرِ الْعَدُةِ مَنْ قَالَ الله يَقِيَّةُ وَأَصْحَابَهُ عَنِ الْبَيْتِ، فَأَمَرَ الله نَبِيَّهُ وَمَنْ مَعَهُ بِنَحْرِ هَدَايَاهُمْ وَالْمَرِينَ رَسُولَ الله يَقِيَّةُ وَأَصْحَابَهُ عَنِ الْبَيْتِ، فَأَمَرَ الله نَبِيَّهُ وَمَنْ مَعَهُ بِنَحْرِ هَدَايَاهُمْ وَالْمَرِكِينَ رَسُولَ الله يَقِيَّةُ وَأَصْحَابَهُ عَنِ الْبَيْتِ، فَأَمَرَ الله نَبِيَّهُ وَمَنْ مَعَهُ بِنَحْرِ هَدَايَاهُمْ وَالْمَ عَلَيْهِ الْعَنْقَ إِنَّى اللّهُ عَنْ الْمَعْفِى اللّهُ عَنْ الْبَيْتِ، فَأَمَو اللهُ نَبِيَّهُ وَمَنْ مَعَهُ بِنَحْرِ هَدَايَاهُمْ وَالْعَلَقَ إِلَى عَنْ اللّهُ عَنْ الْمَعْفَى اللّهُ عَنْ الْمَا الْمَلِي عَنْ الْمَعْفَى اللّهُ عَنْ الْمُعْفَى اللّهُ عَنْ الْمَعْمُ الْمَعْمُ الْمَا اللهُ يَقُولُ مَلْ اللهُ اللهُ عَنْ الْمَعْمُ الْمُوا عَلَى اللهُ الْمَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمَا اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْمَا اللهُ اللهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ الْمُعْفَى اللهُ الْمَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ الْمَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ الْمُؤْمِقُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ اللهُ الْمُؤْمِلُ اللهُ اللهُ

وَأُوْلَى التَّأُوِيلَيْنِ بِالصَّوَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩] تَأْوِيلُ مَنْ تَأَوَّلُهُ بِمَعْنَى: فَإِنْ أَحْصَرَكُمْ خَوْفُ عَدُونُ عَدُونَ أَوْ مَرَضٍ، أَوْ عِلَّةٍ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، أَيْ: صَيَّرَكُمْ خَوْفُكُمْ أَوْ مَرَضُكُمْ مَحْوُفُ عَدُونَ أَنْفُسكُمْ، فَتَحْبِسُونَهَا عَنِ النَّفُوذِ لِلَا أَوْجَبْتُمُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ، وَالْعُمْرَةِ. فَلِذَا قِيلَ: ﴿ أُحْصِرُتُمْ ﴾ لَمَا أَسْقَطَ ذِكْرَ الْحَوْفِ، عَلَى أَنْفُسِكُمْ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ، وَالْعُمْرَةِ. فَلِذَا قِيلَ: ﴿ أُحْصِرُتُمْ ﴾ لَمَا أَسْقَطَ ذِكْرَ الْحَوْفِ، وَالْمُرْضِ. يُقَالُ مِنْهُ: أَحْصَرَنِي خَوْفِي مِنْ فُلَانٍ عَنْ لِقَائِكَ، وَمَرَضِي عَنْ فُلَانٍ، يُرَادُ بِهِ: وَالْمُرْضِ. يُقَالُ مِنْهُ: أَحْصَرَنِي خَوْفِي مِنْ فُلَانٍ عَنْ لِقَائِكَ، وَمَرَضِي عَنْ فُلَانٍ، يُرَادُ بِهِ: جَعَلَنِي أَحْبِسُ نَفْسِي عَنْ ذَلِكَ. فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْحَابِسُ الرَّجُلَ وَالْإِنْسَانَ، قِيلَ: حَصَرَنِي خَفُونَ عَنْ لِقَائِكَ، بِمَعْنَى: حَبَسَنِي عَنْهُ.

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) من طريق المُثَنَّى، قَالَ: ثنا سُوَيْدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: أَحْسَبُهُ - عَنْ شَرِيكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وسنده ضعيف.

فَلَوْ كَانَ مَعْنَى الْآيَةِ مَا ظَنَّهُ الْمُتَأَوِّلُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [الغرة:١٩٦] فَإِنْ حَبَسَكُمْ حَابِسٌ مِنَ الْعَدُوِّ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ: فَإِنْ حُصِرْتُمْ. وَمِمَّا يُبَيِّنُ صِحَّةً مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ تَأْوِيلَ الْآيَةِ مُرَادٌ بِهَا إِحْصَارُ غَيْرِ الْعَدُقِ، وَأَنَّهُ إِنَّهَا يُرَادُ بِهَا الْحَوْفُ مِنَ الْعَدُوِّ، قَوْلِهِ: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ ۚ إِلَى ٱلْحَجِ ﴾ [البعرة:١٩٦] وَالْأَمْنُ إِنَّمَا يَكُونُ بِزَوَالِ الْخَوْفِ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِحْصَارَ الَّذِي عَنَى الله فِي هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ الْخَوْفُ الَّذِي يَكُونُ بِزَوَالِهِ الْأَمْنُ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ حَبْسُ الْحَابِسِ الَّذِي لَيْسَ مَعَ حَبْسِهِ خَوْفٌ عَلَى النَّفْسُ مِنْ حَبْسِهِ دَاخِلًا فِي حُكْم الْآيَةِ بِظَاهِرِهَا الْمُتَّلُوِّ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَلْحَقُ حُكْمُهُ عِنْدَنَا بِحُكْمِهِ مِنْ وَجْهِ الْقِيَاس، مِنْ أَجْلَ أَنَّ حَبْسَ مَنْ لَا خَوْفَ عَلَى النَّفْسِ مِنْ حَبْسِهِ كَالسُّلْطَانِ غَيْرِ الْمُخُونَةِ عُقُوبَتُهُ، وَالْوَالِدِ، وَزَوْجِ الْمُرْأَةِ، إِنْ كَانَ مِنْهُمْ أَوْ مِّنْ بَغْضِهِمْ حَبْسٌ، وَمَنْعٌ عَنَ الشُّخُوصِ لِعَمَلِ الْحَجِّ، أَوِ الْوَصُولِ إِلَى الْبَيْتِ بَعْدِ إِيجَابِ الْمَمْنُوعِ الْإِحْرَامَ، غَيْرَ دَاخِل فِي َ ظَاهِرِ ۚ قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] لَمَا ۖ وَصَٰفْنَا مِنْ ۖ أَنُّ مَعْنَاهُ: فَإِنْ أَحْصَرَكُمْ خَوْفُ عَدُوِّ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ ﴾ [النفرة:١٩٦] وَقَدْ بَيَّنَ الْحِبَرَ الَّذِي ذَكَرْنَا آنِفًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: الْحَصْرُ: حَصْرُ الْعَدُّةِ. وَإِذْ كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى التَّأُويلَيْنِ بِالْآيَةِ لِمَا وَصَفْنَا، وَكَانَ ذَلِكَ مَنْعًا مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، فَكُلُّ مَانِعِ عَرَضَ لِلْمُحْرِمِ، فَصَدَّهُ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، فَهُوَ لَهُ نَظِيرٌ فِي

🯶 القول الثاني: المقصود بالحصر: هو حصر العدو.

قال الطبري يَخَلَفُهُ: وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرُتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِي ﴿ وَاللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ بَنِي اللَّهُ اللَّهُ مَا أَلْهُ مَا أَوْ حَابِسٌ قَاهِرٌ مِنْ بَنِي اللَّهُ مَا أَلْوَصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، أَوْ حَابِسٌ قَاهِرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ. قَالُوا: فَأَمَّا الْعِلَلُ الْعَارِضَةُ فِي الْأَبْدَانِ كَالْمُرْضِ، وَالْجِرَاحِ، وَمَا أَشْبَهَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ عَيْرُ دَاخِل فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرُ تُمْ ﴾ [العرة: ١٩٦١] (٢).

⁽١) الطبري (٣/ ٣٤٦).

⁽٢) الطبرى (٣/ ٣٤٥).

□ أثر عبدالله بن عباس كا:

عن ابن عباس قَالَ: «لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ، فَأَمَّا مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ أَوْ وَجَعٌ أَوْ ضَلَالٌ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»، إِنَّمَا قَالَ الله: ﴿ فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] فَلَيْسَ الْأَمْنُ حَصْرً ١» (١).

وفي رواية عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَا إِحْصَارَ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ عُذْرٌ»، قَالَ: وَقَالَ: «إِنَّ الْيَوْمَ لَيْسَ إِحْصَارٌ» (٢).

□ واستدلوا على ذلك:

الأمر الأول: أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البنرة:١٩٦] نَزَلَتْ فِي صَدِّ الْمُشْرِكِينَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَهُمْ مُحُرِمُونَ بِعُمْرَةِ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ عَامَ سِتِّ بِإِطْبَاقِ الْعُلَمَاءِ.

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ أَنَّ صُورَةَ سَبَ النَّزُولِ قَطْعِيَّةَ الدُّخُولِ، فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهَا بِمُخَصَّصٍ، فَشُمُولُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لِإِحْصَارِ الْعَدُقِ، الَّذِي هُوَ سَبَبُ نُزُولِمِا قَطْعِيُّ، فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ مِنَ الْآيَةِ بِوَجْهِ^(٣).

الأمر الثاني: قال الشنقيطي كَوْلَتُهُ: الْأَمْرُ الثَّانِي: مَا وَرَدَ مِنَ الْآثَارِ فِي أَنَّ الْمُحْصَرَ بِمَرَضٍ وَنَحْوهِ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي بِمَرَضٍ وَنَحْوهِ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِهِ»، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ.

قال النَّووِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِم، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ حَجَرٍ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ

⁽۱) صحيح: أخرجه الطبري (۳/ ۳٤٥)، وابن أبي حاتم، في تفسيره (۱/ ٣٣٦)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ۲۱۳) وغيرهم من طرق «عمرو بن دينار – طاوس – مجاهد – عطاء» عن ابن عباس.

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢١٣) عن يَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن ابن عباس.

⁽٣) أفاده الشنقيطي كَثَلَثُهُ في أضواء البيان، وسيأتي.

كَانَ يَقُولُ: ﴿أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَةٌ رَسُولِ الله ﷺ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحُجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ يَجُلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيُهْدِي أَوْ يَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيًا » وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي ﴿الْمُوطَّا »، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: يَصُومُ، إِنْ لَمُ حَجَّرٍ بِمَرَضٍ لَا يَجُلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، أَنَّهُ قَالَ: ﴿ الْمُوطَّ إِلَى لُبُسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا أَوِ الدَّوَاءِ صَنعَ ذَلِكَ، وَافْتَدَى » وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي ﴿ اللَّولَا ﴾ وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبِ السِّخْتِيانِيِّ، وَافْتَدَى » وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي ﴿ اللَّولَةِ وَمَا عَبْدُ اللهُ بْنُ عَبَّى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ وَافْتَدَى » وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي ﴿ اللَّولَةِ فَالَ : خَرَجْتُ إِلَى مَكَةً حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ عَنْ رَجُلِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ كَانَ قَدِيهًا: أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَةً حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ عَنْ رَجُلِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ كَانَ قَدِيهًا: أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَةً حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ عَنْ أَيْ وَالنَّاسُ فَلَمْ يُرَخِّعِي إِلَى مَكَةً وَمَا اللهِ بْنُ عَبَلِ اللهُ بْنُ وَلِكَ اللهُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَيْ وَمَا عَلَى اللهُ مِنْ أَيْ وَلَا اللهُ مُنْ كَيَا رَوَاهُ مَنْ عَلَى اللهُ بْنِ عَبْدِ اللهُ بْنِ وَلِكَ اللهُ بْنُ وَلِهُ اللهُ بْنُ وَلِهُ اللهُ بْنِ وَلَوْهُ اللهِ مِنْ أَيْ وَلِكَ اللهُ مِنْ أَيْ وَلَا لَهُ مِنْ أَيْ وَلَا اللهُ مُنْ كَيْ لِكَ اللهُ اللهُ مُن وَيُولَ اللهُ مِنْ أَيْ وَلَكُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «الْمُوطَّاهِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ: «أَنَّ سَعِيدَ بْنَ حُزَابَةَ المُخْزُومِيَّ صُرِعَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَسَأَلَ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ، فَوَجَدَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَر، وَعَبْدَ الله بْنَ الزَّبَيْر، وَمَرُوانَ بْنَ الْحُكَمِ، فَذَكَرَ هُمُّ الَّذِي عَرَضَ لَهُ، فَكُلُّهُمْ أَمَرَهُ أَنْ يَتَدَاوَى بِهَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَيَفْتَدِيَ، فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَر، فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجُّ قَابِلُ، وَيَهْدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدْي».

قَال مَالِكُ: وَعَلَى هَذَا الْأَمْرِ عِنْدَنَا فِيمَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوِّ، وَقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ وَهَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ حِينَ فَاتَهُمَّا الْحُبُّ، وَأَتَيَا يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَجُلَّا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَالًا، ثُمَّ يَحُجَّانِ عَامًا قَابِلًا، وَيَهْدِيَانِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّام فِي الْحُجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «اللُّوطَّالِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ الْمَاكُ فَ الْبَيْثُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ إِلَّا الْبَيْتُ » وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَعْنِي: غَيْرَ اللَّحْصَرِ بِعَدُقِ، كَمَا جَزَمَ بِهِ

الزَّرْقَانِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُوطَّاِ»، هَذَا هُوَ حَاصِلُ أَدِلَّةِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِحْصَارِ فِي الْآيَةِ: هُوَ مَا كَانَ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ.

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ﴿ لَا إِحْصَارَ إِلَّا مِنْ عَدُوٍّ ﴾ (١).

قال الطبري تخلفه: وقال مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: «بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ حَلَّ وَأَصْحَابُهُ بِالْحُدَيْبِيةِ، فَنَحَرُوا الْهَيُ الله ﷺ حَلَّوا رُءُوسَهُم، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ، ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ وَلَا مِنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلَا أَنْ يَعُودُوا لِشَيْءٍ (٢).

قال الماوردي تخلفه: قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البغرة: ١٩٦] في هذا الإحصار قولان: أحدهما: أنه كل حابس من عدوّ، أو مرض، أو عذر، وهو قول مجاهد، وقتادة، وعطاء، وأبي حنيفة.

والثاني: أنه الإحصار بالعدوّ، دون المرض، وهو قول ابن عباس، وابن عمر، وأنس بن مالك، والشافعي^(٣).

قال البيهقي تخلفه: بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الْإِحْلَالَ بِالْإِحْصَارِ بِالْمُرْضِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿ وَأَتِمُواْ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَالَى اللّهِ اللّهِ عَالَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَأَتِمُواْ اللّهُ اللّهَ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ال

قال ابن العربي تَعَلَّقُهُ: مَسْأَلَةٌ: قَوْله تَعَالَى ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البترة:١٩٦].

المُسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]: هَذِهِ آيَةٌ مُشْكِلَةٌ عُضْلَةٌ

⁽١) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢١٣) عن وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِع، عن ابن عمر.

⁽٢) الطبري (٣/ ٤٦).

⁽٣) تفسير الماوردي (١/ ٢٥٤).

⁽٤) السنن الكبرى للبيهقى (٥/ ٣٥٨).

مِنْ الْعُضْلِ، فِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: مُنِعْتُمْ بِأَيِّ عُذْرٍ كَانَ، قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

الثَّانِي: [مُنِعْتُمْ] بِالْعَدُّوِّ خَاصَّةً، قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنَسٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ عُلَمَائِنَا، وَرَأْيُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللَّغَةِ وَمُحُصِّلِيهَا عَلَى أَنَّ أُحْصِرَ: عُرِّضَ لِلْمَرَضِ، وَحُصِرَ: نَزَلَ بِهِ الْحُصْرُ^(١).

قال ابن الجوزي تَعَلَّلُهُ: وللعلماء في هذا الإحصار قولان: أحدهما: أنه لا يكون إلا بالعدو، ولا يكون المريض محصراً. وهذا مذهب ابن عمر، وابن عباس، وأنس، ومالك، والليث، والشافعي، وأحمد. ويدل عليه قوله: ﴿فَإِذَاۤ أَمِنتُمُ ﴾.

والثاني: أنه يكون بكل حابس من مرض، أو عدو، أو عذر، وهو قول عطاء، ومجاهد، وقتادة، وأبي حنيفة. وفي الكلام اختصار وحذف، والمعنى: فإن أُحصرتم دون تمام الحج والعمرة، فحللتم، فعليكم ما استيسر من الهدي(٢).

قال القرطبي تَخَلَّقُهُ: الْإِحْصَارُ هُوَ المُنْعُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تقصده بالعوائق جملة، فرجملة اَيْ: بِأَي عُذْرٍ كَانَ ، كَانَ حَصْرُ عَدُوِّ، أَوْ جَوْرُ سُلْطَانٍ، أَوْ مَرَضْ، أَوْ مَا كَانَ. وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَعْيِينِ اللَّانِعِ هُنَا على قولين: الأول: قال علقمة وعروة ابن الزُّبيْرِ وَغَيْرُهُمَا: هُوَ الْمُرَضُ لَا الْعَدُوُّ. وَقِيلَ: العدو خاصة، قاله ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَأَنْسُ وَالشَّافِعِيُّ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَهُوَ اخْتِيَارُ عُلَمَائِنَا. وَرَأَي أَكْثُرُ أَهْلِ اللَّغَةِ وَمُحَمِّلِيهَا عَلَى أَنَّ الْعَدُوْ.

قُلْتُ: مَا حَكَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ مِنْ أَنَّهُ اخْتِيَارُ عُلَمَائِنَا فَلَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا أَشْهَبُ وَحْدَهُ، وَخَالَفَهُ سَائِرُ أَصْحَابِ مَالِكٍ فِي هَذَا، وَقَالُوا: الْإِحْصَارُ إِنَّمَا هُوَ الْمُرْضُ، وَأَمَّا الْعَدُوُّ فَإِنَّمَا يُقَالُ فِيهِ: حَصِرَ حَصْرًا، فَهُو مَحْصُورٌ، قَالَهُ الْبَاجِيُّ فِي الْمُنْتَقَى. وَحَكَى أَبُو فَإِنَّمَا يُقَالُ فِيهِ: حَصِرَ حَصْرًا، فَهُو مَحْصُورٌ، قَالَهُ الْبَاجِيُّ فِي الْمُنْتَقَى. وَحَكَى أَبُو إِنَّمَا لَيْعَالُ فِيهِ اللَّهُ عَلَى مَا يَأْتِي. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ إِسْجَاقَ الزَّجَاجُ أَنَّهُ كَذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعٍ أَهْلِ اللَّغَةِ، عَلَى مَا يَأْتِي. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَة وَالْكِسَائِيُّ: «أَحْصِرَ» بِالْمَرْضِ، وَ«حُصِرَ» بِالْعَدُقِ. وَفِي الْمُجْمَلِ لِابْنِ فَارِسٍ عَلَى وَالْكِسْرِ عَلَى

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٧٠).

⁽٢) زاد المسير في علم التفسير (١/ ١٥٩).

الْعَكْسِ، فَحُصِرَ بِالْمُرَضِ، وَأُحْصِرَ بِالْعَدُوِّ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُقَالُ أُحْصِرَ فِيهِمَا جَمِيعًا مِنَ الزُّبَاعِيِّ، حَكَاهُ أَبُو عُمَرَ. قُلْتُ: وَهُوَ يُشْبِهُ قَوْلَ مَالِكٍ حَيْثُ تَرْجَمَ فِي مُوَطَّئِهِ «أُحْصِرَ» فِيها، فَتَأَمَّلُهُ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْمَرْضِ وَالْعَدُّوِّ. قَالَ الْقُشَيْرِيُّ أَبُو َنَصْرٍ: وَادَّعَتِ الشَّافِعِيَّةُ أَنَّ ٱلْإحْصَارَ يُسْتَغْمَلُ فِي الْعَدُقِ، فَأَمَّا المُرضُ فَيُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْخَصْرُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ فِيهَا. قُلْتُ : مَا ادَّعَتْهُ الشَّافِعِيَّةُ قَدْ نَصَّ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَغَيْرُهُ عَلَى خِلَافِهِ. قَالَ الْحَلِيلُ: كَحَصَرْتُ الرَّجُلَ حَصْرًا: مَنَعْتُهُ، وَحَبَسْتُهُ، وَأُحْصِرَ الْحَاجُّ عَنْ بُلُوغ الْمُنَاسِكِ مِنْ مَرَضَ أَو نحوه، هَكَذَا قَالَ، جُعِلَ الْأَوَّلُ ثُلَاثِيًّا مِنْ: حَصَرْتُ، وَالْثَّانِي فِي الْمُرَض رُبَاعِيًّا. وَعَلَى هَذَا خَرَجَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاس: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ. وَقَالَ أَبْنُ السِّكِّيَتِ: أَحْصَرَهُ الْمُرَضُ: إِذَّا مَنَعَهُ مِنَ السَّفِّرِ أَوْ مِنْ حَاجَةٍ يُرِيدُهَا. وَقَدْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ يَحْصُرُونَهُ: إِذَا ضَيَّقُوا عَلَيْهِ، فَأَطَافُوا بِهِ، وَحَاصَرُوهُ مُحَاصَرَةً وَحِصَارًا. قَالَ الْأَخْفَشُ: حَصَرْتُ الرَّجُلَ فَهُوَ مَحْصُورٌ، أَيْ: حَبَسْتُهُ. قَالَ: وأحصرني بولي، وأحصرني مرضي، أَيْ: جَعَلَنِي أَحْصُرُ نَفْسِي. قَالَ أَبُو عَمْرُو الشَّيْبَانِيُّ: حَصَرَنِي الشَّيْءُ وَأَجْصَرَنِي، أَيْ: حَبَسَنِيّ. قُلْتُ: فَالْأَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِّ عَلَى أَنَّ "َحُصِرَ»: فِي الْعَدُّوِّ، وَ«أُحْصِرَ »: فِي الْمُرَضِّ، وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣] وَقَالَ ابْنُ مَيَّادَةً:

وَمَا هَجْرُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ تَبَاعَدَتْ عَلَيْكَ وَلَا أَنْ أَحْصِرَتْكَ شُعُولُ(١)

قال ابن كثير تخلله: وَلِهِذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ يُخْتَصُّ الْحُصُرُ بِالْعَدُوِّ، فَلَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا مَنْ حَصَرَهُ عَدُو، لَا مَرَضٌ وَلَا غَيْرُهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

فَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بن يزيد المقري، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ أَلَهُ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حصرُ الْعَدُوِّ، فَأَمَّا مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ، أَوْ وَجَعٌ، أَوْ ضَلَالٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِنَّهَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ مَرضٌ، أَوْ وَجَعٌ، أَوْ ضَلَالٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِنَّهَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾

تفسير القرطبي (٢/ ٣٧١).

[البقرة:١٩٦] فَلَيْسَ الْأَمْنُ حَصْرًا (١).

قال: وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ (٢)، وَطَاوُس، وَالزُّهْرِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ نَحْوُ ذَلِكَ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْحَصْرَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِعدُوّ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ ضَلَالٍ، وَهُوَ التَّوَهانَ عَنِ الطَّرِيقِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا وَهُو حَجَّاجِ بْنُ الصَوَّافُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِحْرِمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو الله عَلَيْهِ يَقُول: «من كُسِر أَوْ عَرِج فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ خَجَّةُ أُخْرَى» (٣).

قال: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَا: صَدَقَ.

وَأَخْرَجَهُ أَصْحَابُ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِير، بِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهْ: مَنْ عَرَجَ أَوْ كُسر أَوْ مَرض، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ. وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِم، عَنِ الْحُسَنِ بْنِ عَرَفَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُلَيَّة، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْهَانَ الصَّوَّافِ، بِهِ. وَعُرْوَةَ ثُمَّ قَالَ: وَرُويَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَلْقَمَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ اللَّسَيِّبِ، وَعُرْوَةَ ابْنِ النَّبَيْرِ، وَعُلْقَمَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ اللَّسَيِّبِ، وَعُرْوَةَ ابْنِ اللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْوَادِ الْإِحْصَارُ مِنْ عَلَوادًا الْإِحْصَارُ مِنْ عَلَوْهِ مَرَضِ، أَوْ كَسْرِ.

وقال الثَّوْرِيُّ: الْإِحْصَارُ مِنْ كُلِّ شَيْءِ آذَاهُ. وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلِيْهُ دَخَلَ عَلَى ضُبَاعة بِنْتِ الزَّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِب، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، وَرَوَاهُ إِنِي أُرِيدُ الْحُجَّ وَأَنَا شَاكِيَةً. فَقَالَ: ﴿ حُجِّي، وَاشْتَرَطِي: أَنَّ مَحِلِّ حِيثُ حَبَسْتَني ﴾. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ. فَذَهَبَ مِنْ ذَهَبَ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى صِحَّةِ الإشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ لِمِذَا الْحُدِيثِ. وَقَدْ عَلَّق الإمام محمد بن إدريس الشَّافِعِيُّ القولَ بِصِحَّةِ هَذَا الْحُديثِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ: فَقَدْ صَحَّ، وَللهُ الْجُمُدُدُ الْحُمُدُدُ الْحُديثِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ: فَقَدْ صَحَّ، وَللهُ الْحُمُدُدُ الْحُمُدُ الْحُمُدُ الْحُمُدُ الْحُديثِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ: فَقَدْ صَحَّ، وَللهُ الْحُمُدُ الْحُمُدُ الْحُمُدُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الْمَامِ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحُدِيثِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ: فَقَدْ صَحَّ، وَللهُ الْحُمُدُونَ اللهُ الْمُؤْدُ الْحُدِيثِ.

⁽١) صحيح وقد سبق.

⁽٢) صحيح وقد سبق.

⁽٣) سنده صحيح وقد سبق.

⁽٤) تفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٥٣٣).

قال الشنقيطي تَعَلَّقُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْإِحْصَارِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ صَدُّ الْعَدُوِّ الْمُحْرِم، وَمَنْعُهُ إِيَّاهُ مِنَ الطُّوَافِ بِالْبَيْتِ.

وقال قَوْمٌ: الْمُرَادُ بِهِ: حَبْسُ الْمُحْرِم بِسَبَبِ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ.

وقال قَوْمٌ: الْمُرَادُ بِهِ: مَا يَشْمَلُ الْجُمِيعَ مِنْ عَدُوٍّ وَمَرَضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَكِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى بَعْدَ هَذَا: ﴿ فَإِذَا آَمِنتُم ﴾ [الغرة ١٩٦٠] يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمُرادَ بِالْإحْصَارِ هُنَا: صَدُّ الْعَدُوِ الْمُعْرَمِ وَلَا الْمُلْ الْأَمْنَ إِذَا أُطْلِقَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ انْصَرَفَ إِلَى الشَّيْءُ الَّافِي مِنْهُ الْخُوفِ، لَا إِلَى الشَّيْءُ اللَّرْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَا يُذْكِرِ الشَّيْءُ الَّذِي مِنْهُ الْأَمْنُ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ المُرادَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِحْصَارِ، فَتَبَتَ أَنَّهُ الْخُوفُ مِنَ الْعَدُوِّ، فَهَا الْأَمْنُ عَلَى أَنَّ الْمُرادَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِحْصَارِ، فَتَبَتَ أَنَّهُ الْحُوفُ مِنَ الْعَدُوِّ، فَهَا أَكُولِ مِنَ الْعَلَى اللَّمْنِ مِنَ الْمُرْضِ، كَمَا فِي حَدِيثِ: الْمَنْ سَبَقَ الْعَاطِسَ بِالْحُمْدِ أَمِنَ مِنَ الشَّوْصِ، وَاللَّوْصِ، وَالْعِلَوْصِ، وَالْعِلُوصِ، الْمُرْخِ، مَنَ الْمُرْخِ، فَلَوْ أُطْلِقَ مَنَ الْمُرْخِ، وَالْعَلْوَسِ، فَلَوْ أُطْلِقَ مَا اللَّهُ فِي مُنْ الْمُرْفِي مِنَ المُرْضِ، فَلَوْ أُطْلِقَ مَا اللَّهُ وَ وَجَعُ اللَّنَّ مِنَ الْمُرْفِقِ مِنَ الْمُرْفِقِ مِنَ اللَّوْصِ الَّذِي هُو وَجَعُ اللَّنَّ مِنَ الْمُؤْنِ مِنَ اللَّوْصِ الَّذِي هُو وَجَعُ اللَّنَّ مُ اللَّوْصِ الَّذِي هُو وَجَعُ اللَّنَ مُنْ وَقُوعِهَا بِهِ يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَائِفٌ مِنْ وُقُوعِهَا، فَإِذَا أَمِنَ مِنْ حُوْفِ. وَقَوْعِهَا بِهِ فَقَدْ آمِنَ مِنْ خَوْفِ.

أَمَّا لَوْ كَانَتْ وَقَعَتْ بِهِ بِالْفِعْلِ فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: أَمِنَ مِنْهَا؛ لَأَنَّ الْخُوْفَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: هُوَ الْغَمُّ مِنْ أَمْرٍ مُسْتَقْبِلِ، لَا وَاقِع بِالْفِعْلِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ زَعْمَ إِمْكَانِ الْعَرَبِ: هُوَ الْغَمُّ مِنْ أَمْرٍ مُسْتَقْبِلِ، لَا وَاقِع بِالْفِعْلِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ زَعْمَ إِمْكَانِ إِطْلَاقِ الْأَمْنِ عَلَى الشِّفَاءِ مِنَ الْمُرضِ خِلَافُ الظَّاهِرِ. وَحَاصِلُ تَعْرِيرِ هَذِهِ النَّسَالَةِ فِي مَعْنَى الْإِحْصَارِ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

الثَّانِي: فِي تَحْقِيقِ الْمُرَادِ بِهِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَأَدِلَّتِهَا فِي ذَلِكَ، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى.

اعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِحْصَارَ: هُوَ مَا كَانَ عَنْ مَرَضٍ أَوْ

نَحْوِهِ، قَالُوا: تَقُولُ الْعَرَبُ: أَحْصَرَهُ الْمُرضُ، يُحْصِرُهُ - بِضَمِّ الْيَاءِ، وَكَسْرِ الصَّادِ - إِحْصَارًا، وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْعَدُوِّ فَهُوَ الْحُصْرُ، تَقُولُ الْعَرَبُ: حَصَرَ الْعَدُوُّ، يَحْصُرُهُ - بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الصَّادِ - حَصْرًا، - بِفَتْحِ فَسُكُونٍ -، وَمِنْ إِطْلَاقِ الْحُصْرِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ التوبة: هَ وَمِنْ إِطْلَاقِ الْحُصْرِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَدُوِّ مَوْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ التوبة: هَ وَمِنْ إِطْلَاقِ الْإِحْصَارِ عَلَى عَيْرِ الْعَدُوِّ كَمَا ذَكُونَا عَنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِي عَلَى عَيْرِ الْعَدُوِّ كَمَا ذَكُونَا عَنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِي صَلِيلِ ٱللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمِلْ الْعَلَى الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللْعُلُولُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللللللللّهُ الللللللللّهُ الللللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللللللللللّهُ الللللللللللللّ

وَمَا هَجْرُ لَا يُلَى أَنْ تَكُونَ تَبَاعَدَتُ عَلَيْكَ وَلَا أَنْ أَحْصَرَتُكَ شَعُولُ

وَعَكَسَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ. فَقَالَ: الْإِحْصَارُ: مِنَ الْعَدُوِّ، وَالْحُصْرُ: مِنَ الْمَرْضِ، قَالَهُ ابْنُ فَارِسِ فِي «اللَّجْمَلِ» نَقَلَهُ عَنْهُ الْقُرْطُبِيُّ، وَنَقَلَ الْبَغَوِيُّ نَحْوَهُ عَنْ ثَعْلَبٍ.

وقال جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ: إِنَّ الْإِحْصَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْجُمِيعِ، وَكَذَلِكَ الْحُصْرُ، وَمِمَّنْ قَالَ: بِأَنَّ الْحُصْرَ وَالْإِحْصَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْجُمِيعِ الْفَرَّاءُ، وَمِمَّنْ قَالَ: بِأَنَّ الْحُصْرَ وَالْإِحْصَارَ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْجُمِيعِ أَبُو نَصْرٍ الْقُشَيْرِيُّ.

قال مُقيِّدُهُ عَفَا الله عَنْهُ: لَا شَكَّ فِي جَوَازِ إِطْلَاقِ الْإِحْصَارِ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَدُوّ، كَمَا سَتَرَى تَحْقِيقَهُ إِنْ شَاءَ الله، هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ أَهْلِ الْعَرِبيَّةِ فِي مَعْنَى الْإِحْصَارِ. وَأَمَّا الْمُرَادُ بِهِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَقَدِ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: المُرادُ بِهِ فَي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَقَدِ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُرادَ بِهِ: حَصْرُ الْعَدُوِّ خَاصَّةً دُونَ المُرضِ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَر، وَأَنْسٍ، وَابْنِ عُمَر، وَأَنْسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُو قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ وَبِهِ قَالَ مَرْ وَانَ، وَاللّهُ وَلَيْهُ الللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا الللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالللللّهُ وَاللّهُ وَاللللللّهُ وَالللللّهُ وَاللّهُ وَاللللللّهُ وَاللللللّهُ وَاللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالللللّهُ وَالللللّهُ وَالللللّهُ وَاللّه

وَعَلَى هَذَا الْقُوْلِ - أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِحْصَارِ مَا كَانَ مِنَ الْعَدُوِّ خَاصَّةً -، فَمَنْ أُحْصِرَ بِمَرَضِ وَنَحْوِهِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلَّلُ حَتَّى يَبْرَأَ مِنْ مَرَضِهِ، وَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى، فَيكُونُ مُتَحَلِّلًا بِعُمْرَةٍ، وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ مُتَرَكِّبَةٌ مِنْ أَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ الْكَرِيمَةَ الْكَرِيمَةَ النَّتِي هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمُ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البقرة: ١٩٦] نَزَلَتْ فِي صَدِّ الشَّرِكِينَ النَّبِي عَيْنِ وَأَصْحَابَهُ وَهُمْ مُحْرِمُونَ بِعُمْرَةِ عَامَ الْخُدَيْبِيةِ عَامَ سِتَّ بِإِطْبَاقِ الشَّرِكِينَ النَّبِي عَيْنِ وَأَصْحَابَهُ وَهُمْ مُحْرِمُونَ بِعُمْرَةِ عَامَ الْخُدَيْبِيةِ عَامَ سِتَّ بِإِطْبَاقِ

الْعُلَمَاءِ.

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ أَنَّ صُورَةَ سَبَبِ النَّزُولِ قَطْعِيَّةَ الدُّخُولِ، فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهَا بِمُخَصَّصٍ، فَشُمُولُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لِإِحْصَارِ الْعَدُوِّ، الَّذِي هُوَ سَبَبُ نُزُولِهَا قَطْعِيٌّ، فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ مِنَ الْآيَةِ بِوَجْهِ، وَرُويَ عَنْ مَالِكٍ كَلَّتُهُ: أَنَّ صُورَةَ سَبَبِ النَّزُولِ ظَنَيَّةُ الدُّخُولِ لَا قَطْعِيَّتُهُ، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ الجُّمْهُورِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي «مَرَاقِي الشَّعُودِ» بقَوْلِهِ: [الرَّجَز]

وَاجْدِ زِمْ بِإِذْ خَدِ الِ ذَوَاتِ السَّبِ وَارْوِعَ نِ الْإِمَ امْ ظَنَّا تُصِبِ

وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ إِطْلَاقَ الْإِحْصَارِ - بِصِيغَةِ الرُّبَاعِيِّ - عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَدُوِّ صَحِيخُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِلَا شَكَّ كَهَا تَرَى، وَأَنَّهُ نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي هُوَ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْفَصَاحَةِ وَالْإِعْجَازِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: مَا وَرَدَ مِنَ الْآثَارِ فِي أَنَّ الْمُحْصَرَ بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِالطَّوَافِ وَالشَّعْيِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» وَالْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ.

قال النّوويُّ في «شَرْحِ المُهذَّبِ»: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِم، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ حَجَر، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالنّسَائِيُّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولِ الله ﷺ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الحُجِّ طَافَ كَانَ يَقُولُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولِ الله ﷺ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالمُرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيُهْدِي، أَوْ يَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيًا» وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكَ فِي «الْمُوطَّأِ»، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: وَلَكُ مَا رَوَاهُ مَالِكَ فِي «الْمُوطَّأِ»، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: وَالْبُهُ قَالَ: «اللّهُ حَصَرُ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَالْمُوطَّةِ وَاللّهُ وَالْبَيْقِ عَلَى اللّهُ عَلَى السَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَالْمُوطُّ وَاللّهُ فِي «الْمُوطَّأِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضِ عَنْ أَيُوبَ السِّغَةَ وَلَكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «الْمُوطَأِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبَ السِّغْتِيانِيّ، وَافْتَدَى » وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «الْمُوطَّأِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبَ السِّغْتِيانِيِّ، وَافْتَدَى » وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «الْمُوطَأِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبَ السِّغْتَ إِنْ أَعْمَ وَمِنْ ذَلِكَ مَا مُولُولُ فَيْ وَلِكَ اللّهِ سَبْعَةً أَشْهُ وَلَى اللّهِ مِنْ عَبَاسٍ، وَعَبْدُ الله بْنُ عَبَاسٍ، وَعَبْدُ الله بُنُ عَمَرَ، وَالنَّاسُ، فَلَمْ يُرَحِّعُ لِي أَحَدٌ أَنْ أُحِلَ، فَأَوْمَ عَلَى ذَلِكَ الله مِنْ عَلَى ذَلِكَ الله مِنْ عَبَاسٍ وَعَبْدُ الله مُو اللّهُ مِنْ عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى الللّه عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللللّهُ الله عَلَى الللّهُ عَلَى اللّه عَلَى الللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّهُ عَلَى اللّه عَلَى الللّهُ عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى الللّه عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى الللّه عَلَى اللّهُ عَلَى

حَتَّى أَحْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ. وَالرَّجُلُ الْبَصْرِيُّ الْمُذْكُورُ الَّذِي أَبْهَمَهُ مَالِكُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. هُوَ أَبُو وَلَابَةَ عَبْدُ اللهُ بْنُ زَيْدٍ الْجُرْمِيُّ، شَيْخُ أَيُّوبَ وَمُعَلِّمُهُ، كَمَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبُو بَ وَسَمَّى الرَّجُلَ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الله بْنِ الشَّعْيِر.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «الْمُوطَّاِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ سُلَيُهانَ بْنِ يَسَارٍ: «أَنَّ سَعِيدَ بْنَ حُزَابَةَ اللَّذُرُومِيَّ صُرِعَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَسَأَلَ عَلَى اللَّهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ، فَوَجَدَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، وَعَبْدَ الله بْنَ الزُّبَيْرِ، وَمَرْوَانَ بْنَ الْحُكَمِ، فَذَكَرَ هَمُ اللَّذِي عَرَضَ لَهُ، فَكُلُّهُمْ أَمَرَهُ أَنْ يَتَدَاوَى بِهَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَيَفْتَدِيَ، فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَرَ، فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجِّ قَابِلُ، وَيَهْدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدِي».

قَال مَالِكُ: وَعَلَى هَذَا الْأَمْرِ عِنْدَنَا فِيمَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوِّ، وَقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ وَهَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ حِينَ فَاتَهُمَّا الْحَجُّ، وَأَتَيَا يَوْمَ النَّحْرِ، أَنْ يَحِلَّا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَالًا، ثُمَّ يَحُجَّانِ عَامًا قَابِلًا وَيَهْدِيَانِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «المُوطَّاِ»، وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَهَ اللّهُ الْبَيْهَ أَنَهَا كَانَتْ تَقُولُ: «المُحْرِمُ لَا يُحِلُّهُ إِلّا الْبَيْتُ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَعْنِي: غَيْرَ المُحْصَرِ بِعَدُوِّ، كَهَا جَزَمَ بِهِ الزَّرْقَانِيُّ فِي «شَرْحِ المُوطَّالِ». هَذَا هُوَ حَاصِلُ أَدِلَّةِ الْقَوْلِ بِأَنَّ المُرَادَ بِالْإِحْصَارِ فِي الْآيَةِ هُوَ مَا كَانَ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمُرَادِ بِالْإِحْصَارِ: أَنَّهُ يَشْمَلُ مَا كَانَ مِنْ عَدُوًّ وَنَحْوِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ مَرُضٍ وَنَحْوِهِ، مِنْ جَمِيعِ الْعَوَائِقِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْحُرَمِ. وَمِحَنْ قَالَ جِهَذَا الْقَوْلِ الْنُ مَسْعُودٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَطَاءٌ، وَقَتَادَةُ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَعَلْقَمَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحُسَنُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَدَاوُدُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ جِهَةِ شُمُولِهِ لِإِحْصَارِ الْعَدُوِّ قَدْ تَقَدَّمَتْ فِي حُجَّةِ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ شُمُولِهِ لِلْإِحْصَارِ بِمَرَضٍ فَهِيَ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ

السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو السُّنَنِ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى»، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَا: صَدَقَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهْ: «مَنْ عَرِجَ، أَوْ كُسِرَ، أَوْ مَرِضَ»، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ ذَكَرَهَا أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمُرْوَزِيِّ: «مَنْ حُبِسَ بِكَسْرٍ أَوْ مَرَضٍ». هَذَا الْحَدِيثُ سَكَتَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ، وَالْمُنْذِرِيُّ، وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وقال النَّووِيُّ فِي «شَرْحِ المُهنَّبِ» بَعْدَ أَنْ سَاقَ حَدِيثَ عِكْرِ مَهَ هَذَا: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسْانِيدَ صَحِيحَةٍ، وَبَهَذَا تَعْلَمُ وَالنِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَانِيدَ صَحِيحَةٍ، وَبَهَذَا مِنْ قُوَّةَ حُجَّةٍ أَهْلِ هَذَا الْقَوْلِ. وَرَدَّ المُخَالِفُونَ الإحْتِجَاجَ بِحَدِيثِ عِكْرِ مَةَ هَذَا مِنْ وَجُهَيْنِ: الْأُوَّلُ: مَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّننِ الْكُبْرَى»، قَالَ: وَقَدْ حَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ وَجُهَيْنِ: الْأُوَّلُ: مَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّننِ الْكُبْرَى»، قَالَ: وَقَدْ حَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ - إِنْ صَحَّ - عَلَى أَنَّهُ يَعِلُّ بَعْدَ فَوَاتِهِ بِهَا يَحِلُّ بِهِ مَنْ يَفُوتُهُ الْحَجُّ بِعَيْرِ مَرَضٍ. فَقَدُ رُوِينَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ثَابِتًا عَنْهُ، قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ عَدُوِّ. وَاللهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى مِنْهُ بِلَفْظِهِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: هُوَ حَمْلُ حِلِّهِ المُذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَطَ فِي إِحْرَامِهِ أَنَّهُ يَكُلُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله بِالْعُذْرِ. وَالتَّحْقِيقُ: جَوَازُ الاِشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ بِأَنْ يُحْرِمَ، وَيَشْتَرِطَ أَنَّ مَحِلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ مَنَعَ الاِشْتِرَاطَ؛ لِثَبُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَقَدْ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى حَيْثُ حَبَسْتَنِي » وَكَانَتْ تَحْتَ الْمِقْدَادِ اللَّهُ مَعْلَى حَيْثُ حَبَسْتَنِي » وَكَانَتْ تَحْتَ الْمِقْدَادِ اللّهم عَلَى حَيْثُ حَبَسْتَنِي » وَكَانَتْ تَحْتَ الْمِقْدَادِ اللّهم عَلَى حَيْثُ حَبَسْتَنِي » وَكَانَتْ تَحْتَ الْمِقْدَادِ اللّهم عَلَى اللّهم عَلَهُ عَلَى اللّهم عَلَى عَلَى اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى عَلْمُ عَلَى اللّهم عَلَى عَلْمَ اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى عَلْمَ عَلَى اللّهم عَلَى عَلْمُ اللّهم عَلَى عَلْمُ عَلَى اللّهم عَلَى عَلْمُ عَلَى اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى عَلَى اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمَ عَلَى اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى اللّهم عَلَى اللّ

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيجِهِ»، وَأَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَنَا أَنْ ضُبَاعَةً بِنْتَ الزُّبَيْرِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي امْرَأَةٌ تَقِيلَةٌ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي؟ أَأْهِلُّ؟ قَالَ: «أَهِلِّي، وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»، قَالَ: فَأَدْرَكَتْ.

وَلِلنَّسَائِيِّ فِي رِوَايَةٍ: وَقَالَ: «فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكِ مَا اسْتَثْنَيْتِ».

﴿ الْقَوْلُ الثَّالِثُ فِي الْمُرَادِ بِالْإِحْصَارِ: أَنَّهُ مَا كَانَ مِنَ الْمُرَضِ وَنَحْوِهِ خَاصَّةً، دُونَ مَا كَانَ مِنَ الْمُرَضِ وَنَحْوِهِ خَاصَّةً، دُونَ مَا كَانَ مِنَ الْعَدُوِّ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ الْمُنْقُولُ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ اللَّغَةِ، وَإِنَّهَا جَازَ التَّحَلُّلُ مِنْ إِحْصَارِ الْعَدُقِّ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِلْغَاءِ الْفَارِقِ وَأَخْذِ حُكْمِ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ مِنَ الْمُنْطُوقِ بِهِ، فَإِحْصَارُ الْمُرْضِ بِنَفْي الْفَارِقِ. المُنْطُوقِ بِهِ، فَإِحْصَارُ الْمُرَضِ بِنَفْي الْفَارِقِ.

وَلَا يَخْفَى سُقُوطُ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ نَزَلَتْ فِي إِحْصَارِ الْعَدُوِّ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَأَنَّ صُورَةَ سَبَبِ النَّزُولِ قَطْعِيَّةُ الدُّخُولِ، كَمَا عَلَيْهِ الجُمْهُورُ، وَهُوَ الْحُقُّ.

قال مُقَيِّدُهُ عَفَا الله عَنْهُ: الَّذِي يَظْهَرُ لَنَا رُجْحَانُهُ بِالدَّلِيلِ مِنَ الْأَقُوالِ الْمَذْكُورَةِ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي أَشْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ؛ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِحْصَارِ فِي الْآيَةِ إِحْصَارُ الْعَدُوِّ، وَأَنَّ مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ أَوْ نَحْوُهُ لَا يَجِلُّ إِلَّا بِعُمْرَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْآيَةِ إِحْصَارُ الْعَدُوِّ، وَأَنَّ مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ أَوْ نَحْوُهُ لَا يَجِلُّ إِلَّا بِعُمْرَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ الْآيَةُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦].

وَلَا سِيَّمَا عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الرُّخْصَةَ لَا تَتَعَدَّى مِجَلَّهَا، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عِكْرِمَةَ الَّذِي رَوَاهُ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرِو، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَكَا فَلَا تَنْهَضُ بِهِ حُجَّةٌ؛ لِتَعَيُّنِ حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ؛ بِدَلِيلِ مَا قَدَّمْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ الشَّيْخِيْنِ، وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ مُسْلِم، وَأَصْحَابِ قَدَّمْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ النَّكَيِّ قَالَ لِضُبَاعَةَ بِنْتِ الزَّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّطَّلَبِ: «حُجِّي، السُّنَنِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَنَّهُ عَيْقِةً قَالَ لِضُبَاعَةَ بِنْتِ الزَّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّطَّلَبِ: «حُجِّي، وَالشَّيْرِطِي» وَلَوْ كَانَ التَّحَلُّلُ جَائِزًا دُونَ شَرْطٍ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ حَدِيثِ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرِو، وَاجْمُعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَاجِبٌ إِذَا أَمْكَنَ، وَإِلَيْهِ عَمْرِو، وَاجْمُعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَاجِبٌ إِذَا أَمْكَنَ، وَإِلَيْهِ مَرَاقِي الشَّعُودِ» بِقَوْلِهِ: [الرَّجَزِ]

وَالْجُمْتُ عُ وَاجِتُ مُتَدَى مَا أَمْكَنَا ۚ إِلَّا فَلِلْأَخِدِ بِرِ نَسْدَخٌ بَيَّنَا

وَهُوَ مُمُكِنٌ فِي الْحَدِيثَيْنِ بِحَمْلِ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي الْإِحْرَامِ، فَيَتَّفِقُ مَعَ الْحَدِيثَيْنِ التَّابِتَيْنِ فِي الصَّحِيحِ، فَإِنْ قِيلَ: يُمْكِنُ الجُّمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِغَيْرِ هَذَا، وَهُوَ حَمْلُ أَحَادِيثِ الإشْتِرَاطِ عَلَى أَنَّهُ يَجِلُّ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْزَمَهُ لَا خَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ يَجِلُّ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْزَمَهُ حُجَّةً أُخْرَى، وَحُلَ حَدِيثُ عِكْرِمَة، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّهُ يَكُلُ، وَعَلَى أَنَّهُ يَكُلُ، وَعَلَى أَنَّهُ يَكُلُ، وَعَلَى أَنَّهُ يَكُلُ، وَعَلَى أَنَّهُ عَرْدِهِ وَعَنْرِهِ عَلَى أَنَّهُ مَكِلًا الْجُمْعِ أَنَّ أَحَادِيثَ الْإِشْتِرَاطِ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ حَجَّةٍ أُخْرَى، وَيَدُلُّ لِهِذَا الجُمْعِ أَنَّ أَحَادِيثَ الْإِشْتِرَاطِ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ حَجَّةٍ أُخْرَى،

وَحَدِيثُ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: «فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى».

فَاجُوَابُ: أَنَّ وُجُوبَ الْبَكلِ بِحَجَّةٍ أُخْرَى أَوْ عُمْرَةٍ أُخْرَى لَوْ كَانَ يَلْزَمُ، لَأَمَرَ النَّبِيُ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَقْضُوا عُمْرَتَهُمُ الَّتِي صَدَّهُمْ عَنْهَا الْمُشْرِكُونَ.

قال الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي بَابِ «مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْصَرِ بَدَلُّ» مَا نَصُّهُ: وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: يَنْحَرُ هَدْيَهُ، وَيَحْلِقُ فِي أَيِّ مَوْضِعِ كَانَ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَأَصْحَابَهُ بِالْحُدَيْبِيَةِ نَحَرُوا، وَحَلَقُوا، وَحَلَّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ، وَقَبْلَ أَنْ يَضِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يُذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهٍ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلَا يَعُودُوا لَهُ، وَالْحُدِيبَةُ خَارِجٌ مِنَ الْحُرَمِ. انْتَهَى مِنْهُ بِلَفْظِهِ.

وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي «الْمُوطَّابِ»: إِنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحُدَيْبِيَةِ، فَنَحَرُوا الْهَدْي، وَحَلَقُوا رُءُوسَهُمْ، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ، ثُمَّ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا يَعُودُوا لِشَيْءٍ. انْتَهَى بِلَفْظِهِ مِنَ أَصْحَابِهِ، وَلَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلَا يَعُودُوا لِشَيْءٍ. انْتَهَى بِلَفْظِهِ مِنَ [المُوطَلِّا].

وَلَا يُعَارَضُ مَا ذَكَرْنَا بِهَا رَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ فِي المُغَازِي مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ أَي مَعْشَرِ وَغَيْرِهِمَا، قَالُوا: أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَعْتَمِرُوا، فَلَمْ يَتَخَلَّفْ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ قُتِلَ بِخَيْبَرَ، أَوْ مَاتَ، وَخَرَجَ مَعَهُ جَمَاعَةٌ مُعْتَمِرِينَ مِمَّنْ لَمْ يَشْهَدُوا الْحُدَيْبِيَة، وَكَانَتْ عِدَّتُهُمْ أَلْفَيْنِ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ يَحْنَلَتُهُ قَالَ: وَالَّذِي أَعْقِلُهُ فِي أَخْبَارِ أَهْلِ المُغَازِي شَبِيهٌ بِهَا ذَكَرْتُ؛ لِأَنَّا عَلِمْنَا مِنْ مُتَوَاطِئِ أَحَادِيثِهِمْ: أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ عَامُ الْحُدَيْبِيةِ رِجَالً

مَعْرُوفُونَ، ثُمَّ اعْتَمَرَ عُمْرَةَ الْقَضِيَّةِ، فَتَخَلَّفَ بَعْضُهُمْ بِالْمُدِينَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالِ. اهـ.

فَهَذَا الشَّافِعِيُّ يَحْلَفُهُ جَزَمَ بِأَنَّهُمْ تَخَلَّفَ مِنْهُمْ رِجَالٌ مَعْرُوفُونَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالٍ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْمُثْبِتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي.

وقال ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ»: وَيُمْكِنُ الجُمْعُ بَيْنَ هَذَا ـ إِنْ صَحَّ ـ وَبَيْنَ الَّذِي قَبْلَهُ، بِأَنَّ الْأَمْرَ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الإِسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ جَازِمٌ بِأَنَّ جَمَاعَةً تَخَلَّفُوا بِغَيْرِ عُذْرٍ.

وقال الشَّافِعِيُّ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ: إِنَّهَا سُمِّيَتْ عُمْرَةُ الْقَضَاءِ وَالْقَضِيَّةِ لِلْمُقَاضَاةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ، لَا عَلَى أَنَّهُمْ وَجَبَ عَلَيْهِمْ قَضَاءُ تِلْكَ الْعُمْرَةِ.اهـ.

وَرَوَى الْوَاقِدِيُّ نَحْوَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ.

وقال الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي الْبَابِ الْمُذْكُورِ مَا نَصُّهُ: «وَقَالَ رَوْحُ، عَنْ شِبْل، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ عَنْ ابْنِ أَبِي الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَضَ حَجَّهُ عِن ابْنِ أَبِي الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَضَ حَجَّهُ بِالتَّلَذُذِ، فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عُذْرٌ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجِلُّ، وَلَا يَرْجِعُ». انْتَهَى مَحُلُّ الْعَرَضِ مِنْهُ بِلَفْظِهِ.

وَقَدْ وَرَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُ هَذَا بِإِسْنَادٍ آخَرَ، أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ، وَفِيهِ: «فَإِنْ كَانَتْ حَجَّةَ الْإِسْلَام فَعَلَيْه قَضَاؤُهَا، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ الْفِي طَلْحَة عَنْهُ، وَفِيهِ: «فَإِنْ كَانَتْ حَجَّةَ الْإِسْلَام فَعَلَيْه قَضَاؤُهَا، وَإِنْ كَانَتْ غَيْنُ رَوَى عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرو، وَأَنَّ رَاوِيَ الْحَدِيثِ مِنْ أَعْلَم النَّاسِ بِهِ، وَلَا سِيمًا إِنْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ الَّذِي دَعَا لَهُ النَّبِيُّ عَيْرٍ أَنْ يُعَلِّمُهُ التَّأُويل، وَهُوَ النَّاسِ بِهِ، وَلَا سِيمًا إِنْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ الَّذِي دَعَا لَهُ النَّبِيُّ عَيْرٍ أَنْ يُعَلِّمُهُ التَّأُويل، وَهُو النَّاسِ بِهِ، وَلَا سِيمًا إِنْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ الَّذِي دَعَا لَهُ النَّبِيُّ عَيْرٍ أَنْ يُعِلِّمُ أَنْ يَعِلَمُهُ التَّأُويل، وَهُو مُصَرِّحٌ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ فَعَيْدٍ فَي حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرو: «وَعَلَيْهِ حَجَّةُ أُخْرَى»، مَحِلُّهُ مُصَرِّحٌ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ فَ حَجَّةُ الْإِسْلَام؛ تَعْلَمُ أَنَّ الجُمْعَ الْأَوَّلَ الَّذِي ذَكَرْنَا هُو اللَّعَيِّنُ، وَالْعَالَمُ الْمَالِمِ عَلَمُ اللَّهُ وَيَعْرُهُ مِنْ عُلَمُ أَنَّ الْجُمْعَ الْأَوْلِ اللَّذِي ذَكَرْنَا هُو اللَّعَيْنُ، وَاللَّهُ وَالْعَيْنُ مَوْلِهُ عَلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَاللَّافِعِيَّةِ، وَأَنَّ الجُمْعَ الْأَخِيرَ لَا يَصِحُ وَي عَيْرُهُ مِنْ عُلَمَ الْمَاهِ عَلَيْهِ وَأَنَّ الْجَمْعَ الْأَخِيرَ لَا يَصِحُ وَي عَيْرُهُ مِنْ عُلَمَ الْمَاهِ عَلَيْهِ مَا اللَّذِي وَعَلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ. اهد.

وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا إِحْصَارَ إِلَّا بِالْعَدُوِّ خَاصَّةً، وَأَنَّ الْمُحْصَرَ بِمَرَضَ لَا يَكُلُ حَتَّى يَبْرَأً، وَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ يَجُلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَجُجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيَهْدِي أَوْ يَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيًا، كَمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيح الْبُخَارِيِّ» مِنْ حَدِيثِ قَابِلًا، فَيَهْدِي أَوْ يَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيًا، كَمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيح الْبُخَارِيِّ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، كُمَا تَقَدَّمَ؛ فَهُو مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُريضَ عِنْدَهُمْ غَيْرُ مُحْصَر، فَهُو كَمَنْ أَحْرَمَ، وَفَاتَهُ وُقُوفَ عَرَفَةَ يَطُوفُ، وَيَسْعَى، وَيَحُجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَيَهْدِي أَوْ يَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا. اهـ.

﴿ وَفِي الْمُسْأَلَةِ قَوْلٌ رَابِعٌ: وَهُو أَنَّهُ لَا إِحْصَارَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِعُذْرٍ، كَائِنًا مَا كَانَ، وَهُو ضَعِيفٌ جِدًّا، وَلَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْإِحْصَارِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي ضَعِيفٌ جِدًّا، وَلَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْإِحْصَارِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْقُوْرَانِ وَالسُّنَّةِ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ نَسْخٌ، فَادِّعَاءُ دَفْعِهِ بِلَا دَلِيلِ وَاضِحُ السُّقُوطِ، كَمَا تَرَى، هَذَا هُوَ خُلَاصَةُ الْبَحْثِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦](١).

قال ابن العربي تَخلَقه: [مَسْأَلَةٌ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]]

المُسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]: هَذِهِ آيَةٌ مُشْكِلَةٌ عُضْلَةٌ مِنْ الْعُضْلِ، فِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: مُنِعْتُمْ بِأَيِّ عُذْرٍ كَانَ، قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

الثَّانِي: [مُنِعْتُمْ] بِالْعَدُوِّ خَاصَّةً، قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنَسُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ عُلَمَائِنَا. وَرَأْيُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللَّعَةِ وَمُحَصِّلِيهَا عَلَى أَنَّ أُخْصِرَ عُرِّضَ لِلْمَرَضِ، وَحُصِرَ نَزَلَ بِهِ الْحُصْرُ (٢).

□ أقوال أصحاب المذاهب:

كالذهب المالكي:

قال الإمام مالك يَعْلَفُهُ: قَالَ مَالِكُ: فَهذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا، فِي مَنْ أُحْصِرَ بِعَدُوِّ، كَمَا أُحْصِرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ، وَأَصْحَابُهُ.

⁽١) أضواء البيان (١/ ٧٥).

⁽٢) أحكام القرآن (١/ ١٧٠).

قال مَالِكٌ: فَأَمَّا مَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ فَإِنَّهُ لاَ يَحِلُّ دُونَ الْبَيْتِ.

قال مَالِكٌ: مَنْ حُبِسَ بِعَدُوِّ، فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ يَجِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَنْحَرُ هَدْيَهُ، وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ حَيْثُ حُبِسَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ (١).

وقال تَخَلَقُهُ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ حَلَّ هُو، وَأَصْحَابُهُ بِالْحُدَيْبِيَةِ، فَنَحَرُوا الله ﷺ وَحَلَّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ. ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَمَرَ أَحَداً مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلاَ مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ، أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلاَ يَعُودُوا لِشَيْءٍ (٢).

قال ابن رشد تخلفه: الْقَوْلُ فِي الْإِحْصَارِ: وَأَمَّا الْإِحْصَارُ فَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا السَّتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَا السَّتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦]. فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُيِجِ فَمَا السَّتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦].

فَنَقُولُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَهُوَ السَّبَّ فِي اخْتِلَافِهِمْ فِي حُكْمِ الْمُحْصَرِ بِمَرَضٍ أَوْ بِعَدُوِّ: فَأَوَّلُ اخْتِلَافِهِمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ هَلِ الْمُحْصَرُ هَهُنَا هُوَ الْمُحْصَرُ هَهُنَا هُوَ الْمُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ، الْمُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ، الْمُحْصَرُ بَالْعَدُوّ، وَقَالَ آفَوْمٌ: الْمُحْصَرُ هَهُنَا هُوَ الْمُحْصَرُ بِالْعَدُوّ، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلِ الْمُحْصَرُ بِالْمُرضِ.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُحْصَرَ هَهُنَا هُوَ الْمُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ فَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنصَّم وَلَهُ مَانُ مَن مَّا مَن مَن رَّأُسِهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. قَالُوا: فَلَوْ كَانَ الْمُحْصَرُ بِمَرَضٍ كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ مَ أَذَى مِن رَّأُسِهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. قَالُوا: فَلَوْ كَانَ الْمُحْصَرُ بِمَرَضٍ لَمَا كَانَ لِذِكْرِ الْمُرْضِ بَعْدَ ذَلِكَ فَائِدَةٌ، وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَهَذِهِ حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْآَيَةَ إِنَّهَا وَرَدَتْ فِي الْمُحْصَرِ بِالْمُرْضِ فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْمُحْصَرَ هُوَ مَنْ أَحْصِرَ، وَلَا يُقَالُ: أَحْصِرَ فِي الْعَدُوِّ، وَإِنَّهَا يُقَالُ: حَصَرَهُ الْعَدُوُّ، وَأَحْصَرَهُ الْمُرْضُ. وَاللَّهُ الْمُرْضُ صِنْفَانِ: صِنْفٌ مُحْصِرٌ، وَصِنْفٌ غَيْرُ قَالُوا: وَإِنَّهَا ذَكَرَ المُرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ المُرْضَ صِنْفَانِ: صِنْفٌ مُحْصِرٌ، وَصِنْفٌ غَيْرُ مُحْضِرٍ. وَقَالُوا: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ وَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ [البترة:١٩٦] مَعْنَاهُ: مِنَ المُرضِ.

⁽١) موطأ مالك (٣/ ٥٢٦).

⁽٢) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٥٢٤).

وَأَمَّا الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ فَقَالُوا عَكْسَ هَذَا، وَهُو أَنَّ «أَفْعَلَ» أَبدًا، و «فَعَلَ» فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ إِنَّهَا يَأْتِي لَمْغِنِيِّنَ: أَمَّا «فَعَلَ» فَإِذَا أَوْقَعَ بِغَيْرِهِ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَأَمَّا «أَفْعَلَ» فَإِذَا وَقَعَ بِغَيْرِهِ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَأَقْتَلَهُ: إِذَا فَإِذَا عَرَّضَهُ لِوُقُوعِ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِهِ. يُقَالُ: قَتَلَهُ إِذًا فَعَلَ بِهِ فِعْلَ الْقَتْلِ، وَأَقْتَلَهُ: إِذَا عَرَّضَهُ لِلْقَتْلِ. وَإِذًا كَانَ هَذَا هَكَذَا فَأَحْصَرَ أَحَقُ بِالْعَدُوّ، وَحَصَرَ أَحَقُ بِالْعَدُوّ، وَحَصَرَ أَحَقُ بِالْمَرْضِ؛ لِأَنَّ الْعَدُوّ إِنَّمَا عَرَّضَ لِلْإِحْصَادِ، وَالْمُرضُ فَهُو فَاعِلُ الْإِحْصَادِ. وَقَالُوا: لَا يُطْلَقُ الْأَمْنُ إِلَّا فِي الْمَرْضِ فَبِاسْتِعَارَةٍ، وَلَا يُصَارُ إِلَى الْإِسْتِعَارَةٍ، وَلَا يُصَارُ إِلَى الْاسْتِعَارَةِ إِلَّا لِأَمْرِ يُوجِبُ الْخُرُوجَ عَنِ الْحَقِيقَةِ.

وَكَذَلِكَ ذِكْرُ حُكْمِ المَّرِيضِ بَعْدَ الْحُصْرِ، الظَّاهِرِ مِنْهُ أَنَّ الْمُحْصَرَ غَيْرُ المُريضِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّانِي مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

وقال قَوْمٌ: بَلِ الْمُحْصَرُ هَهُنَا الْمُنْوعُ مِنَ الْحُجِّ بِأَيِّ نَوْعٍ امْتَنَعَ، إِمَّا بِمَرَضٍ، أَوْ بِعَدُوِّ، أَوْ بِخَطَأٍ فِي الْعَدَدِ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ (١).

كرالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة تخلفه: مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (وَإِنْ حُصِرَ بِعَدُوِّ، نَحَرَ مَا مَعَهُ مِنْ الْهَدْيِ، وَحَلَّ). أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا حَصَرَهُ عَدُوٌّ مِنْ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ غَيْرِهِمْ، فَمَنَعُوهُ الْوُصُولَ إِلَى الْبَيْتِ، وَلَمْ يَجِدْ طَرِيقًا آمِنًا، فَلَهُ التَّحَلُّلُ. وَقَدْ نَصِّ الله تَعَالَى عَلَيْهِ فَمَنَعُوهُ الْوُصُولَ إِلَى الْبَيْتِ، وَلَمْ يَجِدْ طَرِيقًا آمِنًا، فَلَهُ التَّحَلُّلُ. وَقَدْ نَصِّ الله تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ النَّبِي عَلِيْهِ أَمَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦]. وَثَبَتَ أَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ أَمَرَ أَصْحَابَهُ يَوْمَ حُصِرُوا فِي الْحُدَيْبِيةِ أَنْ يَنْحَرُوا، وَيَحْلِقُوا، وَيَحِلُّوا.

وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِحْرَامُ بِحَجِّ أَوْ بِعُمْرَةٍ، أَوْ بِهَا، فِي قَوْلِ إِمَامِنَا، وَأَبِي حَنِيفَةً، وَالشَّافِعِيِّ. وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُعْتَمِرَ لَا يَتَحَلَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ الْفَوَاتَ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْآيَةُ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي حَصْرِ الْحُدَيْبِيَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكَ وَأَصْحَابُهُ مُحْرِمِينَ بِعُمْرَةٍ، فَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكَ وَأَصْحَابُهُ مُحْرِمِينَ بِعُمْرَةٍ، فَحَلُوا جَمِيعًا.

وَعَلَى مَنْ تَحَلَّلَ بِالْإِحْصَارِ الْهُدْيُ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ، لَكُ مِنْ عَلَيْهِ مَدْيٌ؛ لِأَنَّهُ تَحَلَّلُ أَبِيحَ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ، أَشْبَهَ مَنْ أَتَمَّ حَجَّهُ. وَلَيْسَ

⁽١) بداية المجتهد.

بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦]. قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَصْرِ الْحُدَيْبِيَةِ. وَلِآنَهُ أُبِيحَ لَهُ التَّحَلُّلُ قَبْلَ إِثْمَامِ نُسُكِهِ، فَكَانَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ، كَالَّذِي فَاتَهُ الْحُجُّ، وَبِهَذَا فَارَقَ مَنْ أَبْعَ حَجَّهُ (١).

قال ابن قدامة تخلله: مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (وَإِنْ مُنِعَ مِنْ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ بِمَرَضٍ، أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ، بَعَثَ بِهَدْيٍ، إِنْ كَانَ مَعَهُ، لِيَذْبَحَهُ بِمَكَّةً، وَكَانَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَقْدِرَ عَلَى الْبَيْتِ). المُشْهُورُ فِي المُذْهَبِ: أَنَّ مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَى الْبَيْتِ بِغَيْرِ حَصْرِ الْعَدُوّ، مِنْ مَرَضِ، أَوْ عَرَج، أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ، وَنَحْوِه، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ بِذَلِكَ.

رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَرْوَانَ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَعِنْ أَخْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى: لَهُ التَّحَلُّلُ بِذَلِكَ. رُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَإِسْحَاقُ. وَعَنْ أَبْنِ مَسْعُودٍ، وَهُو قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالنَّخْعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ وَأَبِي ثَوْرٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَهُو قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالنَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ وَأَبِي ثَوْرٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «مَنْ كُسِرَ، أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى». رَوَاهُ النَّسَائِيِّ.

وَلِأَنَّهُ مُحْصَرٌ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] يُحَقِّقُهُ (٢).

كرالمذهب الشافعي:

قال الله ﷺ: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيُّ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدُىُ مَحِلَّهُۥ ﴿ [البقرة:١٩٦] الْآيَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلَمْ أَسْمَعْ مِمَّنْ حَفِظْت عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ مُخَالِفًا فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ بِالحُّدَيْبِيةِ حِينَ أُحْصِرَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ، فَحَالً الْمُشْرِكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، وَلَا وَأَنَّ رَسُولَ اللهَّ عَلَيْهِ نَحَرَ بِالحُّدَيْبِيةِ، وَحَلَقَ، وَرَجَعَ حَلَالًا، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى الْبَيْتِ، وَلَا وَأَنَّ رَسُولَ اللهُ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَحْدَهُ، وَسَنَذْكُرُ قِصَّتَهُ. وَظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّ أَمْرَ الله عَلَى إِيَاهُمْ أَنْ لَا يَحْلِقُوا حَتَّى يَبْلُغَ الْمُدْيُ مِحَلَّهُ، وَأَمْرَهُ وَمَنْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ بِفِدْيَةٍ إِيَّاهُمْ أَنْ لَا يَحْلِقُوا حَتَّى يَبْلُغَ الْمُدْيُ مِحَلَّهُ، وَأَمْرَهُ وَمَنْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ بِفِدْيَةٍ

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٢٦).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٣١).

سَهَّاهَا، وَقَالَ عَلَىٰ ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [القرة:١٩٦] الْآيَةَ وَمَا بَعْدَهَا؛ يُشْبِهُ ـ وَالله أَعْلَمُ ـ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُحْصَرِ بِعَدُقِّ قَضَاءٌ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى لَمُ يَذْكُرْ عَلَيْهِ قَضَاءً، وَذَكَرَ فَرَائِضَ فِي الْإِحْرَام بَعْدَ ذِكْرِ أَمْرِهِ.

(قَالَ): وَالَّذِي أَعْقِلُ فِي أَخْبَارِ أَهْلِ المُعَازِي شَبِيهٌ بِمَا ذَكُرْت مِنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا فِي مُتَوَاطِئِ أَحَادِيثِهِمْ أَنْ قَدْ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ عَامَ الْحُدَيْبِيةِ وَجَالٌ يُعْرَفُونَ بِأَسْهَا فِي مُتَوَاطِئِ أَحَادِيثِهِمْ أَنْ قَدْ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ عَمْرَةَ الْقَضِيَّةِ، وَتَخَلَّفَ بَعْضُهُمْ إِلْخُدَيْبِيةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسِ وَلَا مَالِ عَلِمْتَه، وَلَوْ لَزِمَهُمْ الْقَضَاءُ لَأَمْرَهُمْ رَسُولِ الله وَلَيْ الله عَلَيْةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسِ وَلَا مَالِ عَلِمْتَه، وَلَوْ لَزِمَهُمْ الْقَضَاءُ لَأَمْرَهُمْ رَسُولِ الله وَلَيْ الله عَلَيْةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسِ وَلَا مَالِ عَلِمْتَه، وَمَا تَخَلَّفُوا عَنْ أَمْرِ رَسُولِ الله وَلِي الله وَلَيْ تَوَاطُؤٍ أَخْبَرَ أَهْلُ المُغَازِي وَمَا وَصَفْت مِنْ ثَخَلُّفُوا عَنْ أَمْرِ رَسُولِ الله وَلِي الله وَلَيْ الله وَلِي الله وَلَيْ الله وَلَا مَا الله وَلَيْ الله وَلَا الله وَلَيْ الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَيْ الله وَلِي الله وَلِي الله وَلِي الله وَلِي الله وَلَا الله وَلِي الله وَلَا الله وَلَوْ الله وَلَا الله وَلَوْ الله وَلَا الله وَلَمْ الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَمْ الله وَلْ الله وَلَوْلَ الله وَلَا أَلُو الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الل

 ⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١٧٣).

لِلْوَلِيِّ عَلَى الْمُوْلَى عَلَيْهِ. وَلَوْ تَأَنَّى الَّذِي أُحْصِرَ رَجَاءَ أَنْ يُحَلَّى، كَانَ أَحَبُ إِلَيَّ اَوْ جَدَّدَ إِحْرَامًا، وَإِنْ لَمْ يَفْعُلْ فَلَا شَيْءَ أَنَّهُ لَا يُحَلِّى حَلَّى وَإِذَا حَلَّى، فَأَحَبُ إِلَيَّ لَوْ جَدَّدَ إِحْرَامًا، وَإِنْ لَمْ يَفْعُلْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنِّى إِذَا أَوْنْت لَهُ أَنْ يَجِلَّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، لَمْ أَجْعَلْ عَلَيْهِ الْعَوْدَةَ. وَإِذَا لَمْ يَجِدْ شَاةً يَذْبَحُهَا لِلْفُقَرَاءِ، فَلَوْ صَامَ عَدْلَ الشَّاةِ قَبْلَ أَنْ يَجِلَّى، كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، يَذْبَحُهَا لِلْفُقَرَاءِ، فَلَوْ صَامَ عَدْلَ الشَّاةِ قَبْلَ أَنْ يَجِلَّى، كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، وَحَلَّى، رَجُوْت أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَمَتَى أَصَابَهُ أَذًى، وَهُو يَرْجُو أَنْ يُحْلَى، نَحَاهُ وَحَلَّى، وَافْتَدَى فِي مَوْضِعِهِ، كَمَا يَفْتَذِي الْمُحْصَرُ إِذَا خُلِي عَنْهُ فِي عَيْرِ الْحَرَمِ، وَكَانَ مُحَالِقًا عَنْهُ فِي عَيْرِ الْحَرَمِ، وَكَانَ مُحَالِقًا لِللَّهُ هَذِيهُ أَلْ الشَّواهُ لِينَ قَدَرَ عَلَى الْحُرَم، ذَلِكَ لَا يُجْزِيهِ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ هَذَيْهُ أَخْرَمَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ كَاللهُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ الْعَدُوِّ»، وَزَادَ أَحَدُهُمَا: «ذَهَبَّ الْحَصْرُ الْعَدُوِّ»، وَزَادَ أَحَدُهُمَا: «ذَهَبَ الْحَصْرُ الْآنَ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالَّذِي يَذْهَبُ إِنَّ أَنَّ الْحُصْرَ الَّذِي ذَكَرَ الله ظَلَّ يَجِلُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ حَصْرُ الْعَدُوِّ، فَمَنْ حُسِ بِخَطَأِ عَدَدٍ أَوْ مَرَضٍ، فَلَا يَجِلُّ مِنْ إحْرَامِهِ، وَإِنْ احْتَاجَ إِلَى دَوَاءٍ عَلَيْهِ فِيهِ فِدْيَةٌ أَوْ تَنْحِيَةُ أَذًى، فَعَلَهُ، وَافْتَدَى، وَيَفْتَدِي فِي الْحُرَمِ بِأَنْ يَفْعَلَهُ، وَافْتَدَى، وَيَفْتَدِي فِي الْحُرَمِ بِأَنْ يَفْعَلَهُ، وَيَبْعَثَ بِهَدْي إِلَى الْحُرَمِ، فَمَتَى أَطَاقَ المُضِيَّ مَضَى، فَحَلَّ مِنْ إحْرَامِهِ بِالطَّوافِ وَيَبْعَثَ بِهَدْي إِلَى الْحُرَمِ، فَمَتَى أَطَاقَ المُضِيِّ مَضَى، فَحَلَّ مِنْ إحْرَامِهِ بِالطَّوافِ وَالسَّعْي، فَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا فَلَا وَقْتَ عَلَيْهِ، وَيَجِلُّ، وَيَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ حَاجًا فَأَدْرَكَ وَالسَّعْي، فَإِنْ كَانَ مَعْتَمِرًا فَلَا وَقْتَ عَلَيْهِ، وَيَجِلُّ، وَيَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ حَاجًا فَأَدْرَكَ اللهَ فَا السَّعْي، فَإِنْ كَانَ مَعْتَمِرًا فَلَا وَقْتَ عَلَيْهِ، وَيَجِلُّ، وَيَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ حَاجًا فَأَدْرِكَ اللهَ عَلَيْهِ حَجُّ قَابِلُ وَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْمُدِي، وَهَكَذَا مَنْ أَخْطَأَ الْعَدَدُ (١٠).

كرالمذهب الحنفي:

قال الكاساني تَخَلَّلُهُ: أمَّا الْأُوَّلُ فَالمُحْصَرُ فِي اللَّغَةِ: هُوَ المُمْنُوعُ، وَالْإِحْصَارُ: هُوَ المُنْعُ، وَفِي عُرْفِ الشَّرْعِ: هُوَ اسْمٌ لَمِنْ أَحْرَمَ، ثُمَّ مُنِعَ عَنْ المُضِيِّ فِي مُوجَبِ الْإِحْرَامِ، سَوَاءٌ كَانَ المُنْعُ مِنْ الْعَدُوِّ، أَوْ المُرْضِ، أَوْ الْحُبْسِ، أَوْ الْكَسْرِ، أَوْ الْعَرَجِ، وَغَيْرِهَا مِنْ المُوانِع مِنْ إثْمَام مَا أَحْرَمَ بِهِ حَقِيقَةً أَوْ شَرْعًا، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا.

وَقَالَ الشَّافَعِيُّ: لَا إَحْصَارَ إِلَّا مِنْ الْعَدُقِّ، وَوَجْهُ قَوْلِهِ: أَنَّ آيَةَ الْإِحْصَارِ، وَهِيَ

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ٢٤٠).

قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] نَزَلَتْ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ حِينَ أُحْصِرُوا مِنْ الْعَدُقِ، وَفِي آخِرِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿ فَإِذَا آَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] وَالْأَمَانُ مِنْ الْعَدُوِّ يَكُونُ.

وَرُوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ ﴿ اللَّهُ وَالْمِعْرَةُ بِعُمُومِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُعْرَةُ بِعُمُومِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُعْرَةُ بِعُمُومِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُعْرَةُ وَالْمُعْرَةُ بِعُمُومِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَعَنْ الْكِسَائِيّ، وَأَبِي عِنْدَنَا لَلْ السَّبَب. وَعَنْ الْكِسَائِيّ، وَأَبِي عِنْدَنَا لَلْ السَّبَب. وَعَنْ الْكِسَائِيّ، وَأَبِي عَنْدَنَا لَلْ السَّبَب. وَعَنْ الْكِسَائِيّ، وَأَبِي مُعَاذِ اللَّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَىٰ: ﴿ فَإِذَا آَمِنتُم ﴾ [البترة:١٩٦] فَالْجُوَابُ عَنْ التَّعَلَّقِ بِهِ مِنْ وَجُهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَمْنَ كَمَا يَكُونُ مِنْ الْعَدُوّ، يَكُونُ مِنْ زَوَالِ الْمُرْضِ؛ لِآنَهُ إِذَا زَالَ مَرَضُ الْإِنْسَانِ أَمِنَ الْمُوْتَ مِنْهُ، أَوْ أَمِنَ زِيَادَةَ الْمُرْضِ، وَكَذَا بَعْضُ الْأَمْرَاضِ قَدْ تَكُونُ أَمَانًا الْإِنْسَانِ أَمِنَ الْمُؤْتِ مِنْهُ، أَوْ أَمِنَ إِيَادَةَ الْمُرْضِ، وَكَذَا بَعْضُ الْأَمْرَاضِ قَدْ تَكُونُ أَمَانًا مِنْ الْجُذَامِ». وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى مُرَادًا مِنْهَا، وَمَا رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنْ الْمُخْصِرِ مِنْ الْمُرْضِ مَنْ الْجُذَامِ». وَقَدْ رُويَ: أَنَّ مَسُولَ اللهُ مُرَادًا مِنْهَا، وَمَا رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنْ اللهَ اللهُ يَعْوِزُ أَنْ يُنْسَخَ مُو اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَرَامٍ مُدَّةً مَلِيدَةً أَلَى النَّرْفِيهِ، وَالتَّسِيرِ لِلللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَرَامٍ مُدَّةً مَدِيدَةً أَلَى النَّرَ فِيهِ، وَالتَّسِيرِ لَا لَكُورَةً عَلَى اللهُ عَرَامٍ مُدَّةً مَدِيدَةً أَلَى التَّرْفِيهِ، وَالتَّسِيرِ لَا لَكُورَةً عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَرَامٍ مُدَّةً مَدِيدَةً أَلَى اللهُ عَرَو وَالْحَرَةِ عِلَى الْمُونِ وَعَلَى الْمُ عَرَامٍ مُدَّةً مَدِيدَةً أَلَى الشَّرَوقِ وَالْحَرَةِ عَلَى الْمُورِ وَالْحَرَامِ مُدَّةً مَدِيدَةً أَلَى الشَّرَةِ وَالتَسْسِولِ السَّوْمُ الْحُلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَرَامُ مُدَّةً مَدِيدَةً أَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللْعَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّ

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٧٥).

المسألة الثالثة: المحصر بالعدو، متى يحل؟ وأين ينحر هديه؟

🗐 اختلف العلماء في المحصر بالعدو، متى يحل؟

فذهب الجمهور منهم إلى أنه يحل في مكانه الذي حبس فيه، وورد ذلك عن بعض الصحابة والتابعين.

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: «لا حصر إلا من حَبْس عدو» $^{(1)}$.

🗖 أثر الزهري يَخلَللهُ:

عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: «مَنْ أُحْصِرَ بِالْحُرْبِ نَحَرَ مِنْ حَيْثُ حُبِسَ، وَحَلَّ مِنَ النِّسَاءِ، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ، كَمَا صَنَعَ رَسُولُ الله ﷺ (٢).

قال القرطبي تعلقه: جُمْهُورُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ المُحْصَرَ بِعَدُوِّ يَحِلُّ حَيْثُ أُحْصِرَ، وَيَنْحَرُ هَدْيَهُ إِنْ كَانَ ثَمَّ هَدْيِهِ إِنْ أَمْكَنَهُ، هَدْيَهُ إِنْ كَانَ ثَمَّ هَدْيِهِ إِنْ أَمْكَنَهُ، هَدْيَهُ إِنْ كَانَ ثَمَّ هَدْيِهِ إِنْ أَمْكَنَهُ، فَإِذَا بَلَغَ مِحِلَّهُ وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ، فَقَالًا: يَتَوَقَّفُ عَلَى يَوْمِ النَّحْرِ، بَلْ يَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ إِذَا بَلَغَ مَحِلَّهُ، وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ، فَقَالًا: يَتَوَقَّفُ عَلَى يَوْمِ النَّحْرِ، وَإِنْ نَحَرَ قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِهِ. وَسَيَأْتِي هِنِهِ المُسْأَلَةِ زِيَادَةُ بَيَانٍ. الرَّابِعَةُ: الأَكْثَرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مَنْ أُحْمِرَ بِعَدُو كَافِرٍ، أَوْ مُسْلِمٍ، أَوْ سُلْطَانٍ حَبَسَهُ فِي سِجْنٍ، أَنَّ عَلَيْهِ الْمُدْيَ، وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَبِهِ قَالَ أَشْهَبُ.

وَكَانَ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى مَنْ صُدَّ عَنِ الْبَيْتِ فِي حَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ هَدْي، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاقَهُ مَعَهُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ. وَمِنْ حُجَّتِهِمَا: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ إِنَّمَا نَحَرَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ هَدْيًا قَدْ كَانَ أَشْعَرَهُ، وَقَلَّدَهُ حِينَ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ الْهَدْيَ مَحِلَّهُ

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٢٤) وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٦) من طرق عن ابن عباس ﷺ.

⁽٢) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٤٤) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. ومحمد بن إسحاق في روايته عن الزهري مقال إذا خالف.

لِلصَّدِّ أَمَرَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ فَنَحَرَ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ هَدْيًا وَجَبَ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ، وَخَرَجَ لِلْقَاهُ فَلَمْ يَجُزِ الرُّجُوعُ فِيهِ، وَلَمْ يَنْحَرْهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ أَجْلِ الصَّدِّ، فَلِذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ صُدَّ عَنِ الْبَيْتِ هَدْيٌ. وَاحْتَجَّ الجُّمُهُورُ بِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمْ يَجِلَّ يَوْمَ الْحُدَيْبِيةِ، وَلَمْ يَحُلِقُ رَأْسَهُ، حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ إِحْلَالِ اللهُ عَلَيْ أَنَّ مِنْ شَرْطِ إِحْلَالِ اللهُ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَمَتَى وَجَدَهُ، وَقَدَرَ عَلَيْهِ، لَا يَحِلُّ إِلَّا اللهُ عَلَى مُنْ مُعْدَى اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ عَلَى أَنْ مَنْ شَرِطِ إِحْلَالِ اللهَ عَلَى أَنْ مِنْ اللهُ عَلَى أَنَّ مِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ عَلَى أَنَّ مِنْ اللهُ عَلَى أَنْ مِنْ اللهُ عَلَى أَنْ مَنْ مَلَا اللهُ عَلَى أَنْ مَنْ اللهُ عَلَى أَنْ مَلْ إِلَى اللهُ عَلَى أَنْ مَنْ مَنْ اللهُ عَلَى أَنْ مَا اللهُ عَلَى أَنْ مَا اللهُ عَلَى أَنْ مَنْ اللهُ عَلَى أَنْ مَا اللهُ عَلَى أَنَ مِنْ اللهُ مُولَى اللهُ عَلَى أَنْ مَا اللهُ عَلَى أَلَا اللهُ عَلَى أَنْ مَا اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ عَلَى أَنْ مَا اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ عَلَى أَنْ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى أَنْ مَا اللهُ اللهُ

قال الشوكاني تَعَلَّقُهُ: ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَهَاءِ إِلَى أَنَّ الْمُحْصَرَ بِعَدُوِّ يَحِلُّ حَيْثُ أُحْصِرَ، وَيَعْلِقُ رَأْسَهُ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ عَلِيًّ هُو وَأَصْحَابُهُ فِي الْخُدَيْبِيَةِ (٢). الْخُدَيْبِيَةِ (٢).

قال البغوي تختله: قَالَ الإِمَامُ: اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا أُحْصِرَ عَنِ الْحُجِّ عِنِ الْحُجِّ بِعَدُوِّ، أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ، وَعَلَيْهِ هَدْيٌ، وَهُوَ دَمُ شَاةٍ يَذْبَحُهُ حَيْثُ أُحْصِرَ، ثُمَّ يَحْلِقَ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ الله ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَلا يَجْعَلُ التَّحَلُّلُ لَمِنْ مَعَهُ هَدْيٌ حَتَّى يَذْبَحَهُ، وَمَنْ جَعَلَ الْتَحَلُّلُ لَمِنْ مَعَهُ هَدْيٌ حَتَّى يَذْبَحَهُ، وَمَنْ جَعَلَ الْتَحَلُّلُ لَمِنْ مَعَهُ هَدْيٌ حَتَّى يَذْبَحَهُ، وَمَنْ جَعَلَ الْخَلْقَ نُسُكًا، فَحَتَّى يَخْلِقَ.

وَاهْنَدَايَا كُلُّهَا يُخْتَصُّ ذَبْحُهَا بِالْحَرَمِ، إِلا هَدْيَ الْمُحْصَرِ، فَإِنَّ مَحِلَّ ذَبْحِهِ حَيْثُ يُحْصَرُ عِنْدَ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: دَمُ الإِحْصَارِ لَا يُرَاقُ أَيْضًا إِلا فِي الْحَرَمِ، فَيُقيمُ الْمُحْصَرُ عَلَى إِحْرَامِهِ، فَيَبْعَثُ بِالْهُدْيِ إِلَى مَكَّةً، وَيُوَاعِدُ مَنْ يَذْبَحُهُ بِهَا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْوَقْتَ، حَلَّ (٣).

قال الخطابي تختلفه: وفي قوله: «ومحلي من الأرض حيث حبستني» دليل على أن المحصر يحل حيث يجبس، وينحر هديه هناك، حرمًا كان أو حلاً، وكذلك فعل رسول الله ﷺ عام الحديبية حين أحصر، نحر هديه، وحل. وقال أصحاب الرأي: دم الإحصار لا يراق إلا في الحرم، يقيم المحصر على إحرامه، ويبعث بالهدي،

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٣).

⁽٢) فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٢٥).

⁽٣) شرّح السنة للبغوي (٧/ ٢٨٥).

ويواعدهم يوماً يقدر فيه بلوغ الهدي المنسك، فإذا كان ذلك الوقت حل(١).

□ أقوال أصحاب المذاهب:

كرالمذهب المالكي:

قال الإمام مالك تَعَلَّقُهُ: وسئل مالك عمن أحصر بعدو، وحيل بينه وبين البيت؟ فقال: يَحَلِّ من كل شيء، ويَنْحر هَدْيه، ويحلق رأسه حيث يحبس، وليس عليه قضاء، إلا أن يكون لم يحج قط، فعليه أن يحج حجة الإسلام (٢).

قال ابن عبد البر تَخالَثُهُ: وَاتَّفَقَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ الْمُحْصَرَ بِعَدُوِّ يَنْحَرُ هَدْيَهُ حَيْثُ حُبِسَ، وَصُدَّ، وَمُنِعَ، فِي الْحِلِّ كَانَ أَوْ فِي الْحَرَمِ.وَخَالَفَهُمَا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ (٣).

قال ابن عبد البر تخلفه: وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيمَنْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ: فَقَالَ مَالِكُ: الْمُحْصَرُ بِعَدُوِّ يَنْحَرُ هَدْيَهُ حَيْثُ حُصِرَ فِي الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ فَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَدَاوِد بن علي وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَنْحَرَ هَدْيَهُ إِلَّا فِي الحرم. وَقَالَ عَطَاءُ: لَا يَجُلُّ وَدَاوِد بن علي وَقَالَ اللَّهُ فَي الْحُرَمِ، وَقَدْ رُوِي عَنْهُ إِجَازَةُ نَحْرِ الْهَدْيِ لِلْمُحْصَرِ فِي الْمُحْصَرُ إِلَّا أَنْ يَنْحَرَ هَدْيَهُ فِي الْحُرَمِ، وَقَدْ رُوِي عَنْهُ إِجَازَةُ نَحْرِ الْهَدْيِ لِلْمُحْصَرِ فِي الْمُحْصَرُ فِي الْحَرَمِ، وَهُو قَوْلُ مَالِكِ. الْجُلِّ وَالْحَرَمِ، وَهُو قَوْلُ مَالِكِ. وَاللهُ أَعْلَمُ مَنْ تَمَّ حَجُّهُ اللهُ تَرَى أَنَّ مَنْ تَمَّ حَجُّهُ اللهُ اللهُ عَلَى مَنْ تَمَّ حَجُّهُ اللهُ اللهُ اللهِ يَكُلُ اللهُ عَلَى مَنْ تَمَّ حَجُّهُ اللهُ الْفَالُ عَلَى مَنْ تَمَّ حَجُّهُ اللهُ الْعَدْرُ حَيْثُ يَكُلُ اللهُ الْعَلْمُ اللهُ الْمُحْورُ حَيْثُ عَرُلُ مُنْحُورٌ حَيْثُ يَكُلُ وَاللهُ أَعْلَمُ (اللهُ الْعَلَمُ اللهُ الْعَلْمُ اللهُ الْعَلَى مَنْ تَمَّ عَمَلَيْ اللهُ الْعَلْمُ اللهُ ال

قال ابن رشد تَعْلَقه: جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُحْصَرَ عَنِ الْحُجِّ ضَرْبَانِ: إِمَّا مُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ فَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَجِلُّ مِنْ بِمَرَضٍ، وَإِمَّا مَحْصَرُ بِعَدُوِّ. فَأَمَّا الْمُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ فَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَجِلُّ مِنْ عَمْرَتِهِ أَوْ حَجِّهِ حَيْثُ أَحْصِرَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَالْحُسَنُ بْنُ صَالِح: لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا فِي يَوْمِ

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٥٩).

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ٢٥).

⁽٣) الأستذكار (٤/ ١٧١).

⁽٤) التمهيد (١٢/ ١٥٠).

لنَّحْرِ^(۱).

كرالمذهب الشافعي:

قال الشافعي تَعَلَّلُهُ: قَالَ الله ﷺ: ﴿فَإِنْ أُحْصِرُتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴿ البقرة:١٩٦] الْآيَةَ.

(قَالَ الشَّافِعِيُّ): فَلَمْ أَسْمَعْ مِمَّنْ حَفِظْت عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ مُحَالِفًا فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ بِالْخُدَيْبِيَةِ حِينَ أُحْصِرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، فَحَالَ المُشْرِكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، وَلَا وَأَنَّ رَسُولَ اللهُ عَلَيْهِ نَحَرَ بِالحُكَيْبِيَةِ، وَحَلَقَ، وَرَجَعَ حَلَالًا، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى الْبَيْتِ، وَلَا وَأَنَّ رَسُولَ اللهُ عَثْمَ اللهُ عَلْهُ وَمَنْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ بِفِدْيَةِ اللهُ عَلَى اللهُ عَمَا اللهُ عَلَى اللهُ الله

(قَالَ): وَالَّذِي أَعْقِلُ فِي أَخْبَارِ أَهْلِ الْمُغَاذِي شَبِيهٌ بِهَا ذَكَرْت مِنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا فِي مُتَوَاطِئِ أَحَادِيثِهِمْ أَنْ قَدْ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ الحُكَيْبِيةِ وَخَلْفَ بَعْضُهُمْ رَجَالٌ يُعْرَفُونَ بِأَسْمَائِهِمْ، ثُمَّ اعْتَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ عُمْرَةَ الْقَضِيَّةِ ، وَتَخَلَّفَ بَعْضُهُمْ بِالحُكَيْبِيةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالِ عَلِمْته، وَلَوْ لَزَمَهُمْ الْقَضَاءُ لَأَمَرَهُمُ بِالْحُكَيْبِيةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلا مَالِ عَلِمْته، وَلَوْ لَزَمَهُمْ الْقَضَاءُ لَأَمَرَهُمُ وَسُولُ الله عَلَيْهِ وَمِنْ قَنْهُ وَاعْنَ أَهْرِ رَسُولِ الله وَلِي تَوَاطُو أَخْبَرَ أَهْلُ المُغَازِي وَمَا وَصَفْت مِنْ تَخَلَّفُوا عَنْهُ مَا هُو فِي الْحُكَيْبِيةِ، وَاللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى الله

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٢٠).

وَنَحَرَ أَوْ ذَبَحَ هَدْيًا(١).

كرالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدمة تخلف: فَصْلُ: وَإِذَا قَدَرَ الْمُحْصَرُ عَلَى الْهَدْي، فَلَيْسَ لَهُ الْحِلُّ قَبْلَ ذَبْحِهِ. فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ قَدْ سَاقَهُ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لُزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ أَمْكَنَهُ، وَيُجْزِئُهُ أَدْنَى الْهَدْي، وَهُو شَاةٌ، أَوْ شُبْعُ بَدَنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيِّ وَهُو قَوْلُ وَيُجْزِئُهُ أَدْنَى الْهَدْي، وَهُو شَاةٌ، أَوْ شُبْعُ بَدَنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيِّ وَهُو قَوْلُ النَّرَةُ وَهُو قَوْلُ الْعَرَةِ عَلَيْهِ وَجُهَانِ: أَحَدُهُمَا: مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى أَطْرَافِ الْحَرَم، فَفِيهِ وَجُهَانِ: أَحَدُهُمَا: يَنْحَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ الْحُرَم كُلَّهُ مَنْحَرٌ، وَقَدْ قَدَرَ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي: يَنْحَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ الْحُرَم كُلَّهُ مَنْحَرٌ، وَقَدْ قَدَرَ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي: يَنْحَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّرَعُ هَيْهِ فَعْمُ فَي مَوْضِعِهِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: لَيْسَ لِلْمُحْصَرِ نَحْرُ هَدْيِهِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ، فَيَبْعَثُهُ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ فِي وَقْتٍ يَتَحَلَّلُ فِيهِ. وَهَذَا يُرْوَى عَنْ اَبْنِ مَسْعُودٍ، فِي مَنْ لُدِغَ فِي الطَّرِيقِ. وَرُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ الْحُسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخعِيِّ، وَعَطَاءٍ.

وَهَذَا، وَالله أَعْلَمُ، فِي مَنْ كَانَ حَصْرُهُ خَاصًّا، وَأَمَّا الْحَصْرُ الْعَامُّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعَذُّرِ الْحِلِّ، لِتَعَذُّرِ وُصُولِ الْهَدْيِ إِلَى مَحِلِّهِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَأَصْحَابَهُ نَحَرُوا هَدَايَاهُمْ فِي الْحُدَيْبِيَةِ، وَهِيَ مِنْ الْحِلِّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ النَّبِيَ عَلَيْهُ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوافِ، مَا لِكُ وَغَيْرُهُ: إِنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوافِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ. وَلَمْ يُذْكُرْ أَنَّ النَّبِي عَلِيهِ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضِيَ شَيْئًا، وَلَا أَنْ يَعُودُوا لَهُ.

وَرُوِيَ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ نَحَرَ هَدْيَهُ عِنْدَ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَهَا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ. وَهِي مِنْ الْحِلِّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السِّيرَةِ وَالنَّقْلِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَٱلْهَدْى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ عَجَلَّهُ ﴿ وَالْهَدْى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ عَجَلَّهُ ﴿ وَالنَّهُ مَوْضِعَ نَحْرِهِ ، كَالْحَرَم ، وَسَائِرُ الْهُدَايَا عَجَلَّهُ ﴿ وَالنَّهُ مَوْضِعَ جَلِّه ، فَكَانَ مَوْضِعَ نَحْرِهِ ، كَالْحَرَم ، وَسَائِرُ الْهُدَايَا يَجُوزُ لِلْمُحْصَرِ نَحْرُهَا فِي مَوْضِع تَحَلَّلِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا اللهِ لَهُ لَكُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا اللهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَعْلِقُوا اللّهُ مَعْلَى اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَعْلِقُوا اللهُ مَعْلَى اللّهُ لَعُلَقُوا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

الأم للشافعي (٢/ ١٧٣).

[الحج: ٣٣]. وَلِآنَهُ ذَبْحُ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْرَام، فَلَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِ الْحَرَم، كَدَم الطِّبِ وَاللِّبَاسِ. وَاللَّبَاسِ. وَلاَّ يَمْكِنُ قِيَاسُ اللَّحْصَرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تَحَلَّلُ اللَّحْصَرِ فِي قُلْنا: الْآيَةُ فِي حَقِّ غَيْرِ اللَّحْصَرِ، وَلا يُمْكِنُ قِيَاسُ اللَّحْصَرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تَحَلَّلُ اللَّحْصَرِ فِي الْحِلَ، وَتَحَلَّلُ عَيْرِهِ فِي الْحُرَمِ، فَكُلُّ مِنْهُمَا يَنْحَرُ فِي مَوْضِع تَحَلُّلِهِ. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ حَتَّى اللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الْعَلَيْمُ اللَّهُ الْمُعْمِلُولَ اللَّهُ اللللْلِلْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللْم

وعمدة الجمهور في الاستدلال: أن هذه الآية نزلت في صلح الحديبية، والنبي عَلَيْهُ قد نحر هديه دون أن يصل إلى البيت، وإن كان خلافهم، هل هذا التحلل كان في الحرم أو دونه؟

عن ابن عمر، قال: «لما كان الهدي دون الجبال التي تطلع على وادي الثنية، عرض له المشركون، فردوا وجهه، قال: فنحر النبي على الهدي حيث حبسوه وهي الحديبية -، وحلق، وتأسى به أناس، فحلقوا حين رأوه حلق، وتربص آخرون، فقالوا: لعلنا نطوف بالبيت، فقال رسول الله على «رحم الله المحلقين!» قيل: والمقصرين! قال: «والمقصرين! قال: «والمقصرين.

قال الطبري تَخَلَقُهُ: قالوا: فنحر النبي ﷺ هديه حين صده المشركون عن البيت بالحديبية، وحل هو وأصحابه، قالوا: والحديبية ليست من الحرم. قالوا: ففي مثل ذلك دليل واضح على أن معنى قوله: ﴿حَتَّىٰ يَبُلُغَ ٱلْهَدِّىُ مَحِلَّهُۥ البقرة:١٩٦١]، حتى يبلغ بالذبح أو النحر محل أكله، والانتفاع به في محل ذبحه ونحره (٣).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٢٧).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٨) قال: حدثنا به أبو كريب ومحمد بن عهارة الأسدي، قالا: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا موسى بن عبيدة، قال: أخبرني أبو مرة مولى أم هانئ، عن ابن عمر. وفي سنده موسى بن عبيدة، وهو «ضعيف».

⁽٣) تفسير الطبري (٣/ ٤٠).

القول الثاني: يَحِلُّ هَدْيِ الْمُحْصَرِ الْحُرَمُ لَا يَحِلَّ لَهُ غَيْرُهُ.

□ أثر على بن أبي طالب ﷺ:

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ رَفِيْهُ، عَنْ قَوْلِ الله ﷺ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا السَّيَسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] فقال: فَإِذَا أُحْصِرَ الْحَاجُ بَعَثَ بِالْهُدْيِ، فَإِذَا نَحَرَ عَنْهُ حَلَّ، وَلَا يَجِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ (١).

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: مَنْ أَخْرَمَ بِحَجِّ، أَوْ عَمْرَةٍ، ثُمَّ حُبِسَ عَنِ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ يُجْهِدُهُ، أَوْ عُذْرٍ يَجْبِسُهُ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، شَاةٌ فَهَا فَوْقَهَا يُذْبَحُ عَنْهُ. فَإِنْ كَانَتْ حَجَّةُ الْإِسْلَام، فَعَلَيْهِ قَضَاءُ عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: قَضَاءُ عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَى تَحِلَّةً ﴿ البقرة:١٩٦] فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَمَحِلُّهُ هَوْ إِللّهِ قَالَ: ١٩٦٤] فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَمَحِلُّ هَدْيِهِ إِذَا أَتَى الْبَيْتَ » (٢٠).

وفي وجه عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَوْلُهُ: ﴿ ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدَيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] فَهُو الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ كَانَ يُحْبَسُ عَنِ الْبَيْتِ، فَيُهْدِي إِلَى الْبَيْتِ، وَيَمْكُثُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ، فَإِذَا بَلَغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ حَلَقَ رَأْسَهُ، فَأَتَمَّ الله لَهُ حَجَّهُ. وَالْإِحْصَارُ أَيْضًا: أَنْ يُحَالَ بَيْنَهُ، وَيَيْنَ الْحَجِّ، فَعَلَيْهِ هَدْيٌ إِنْ كَانَ مُوسِرًا مِنَ الْإِبِلِ، وَإِلَّا فَمِنَ الْبَقَرِ، وَإِلَّا فَمِنَ الْغَنَم، وَيَجْعَلُ حَجَّهُ عُمْرَةً، وَيَبْعَثُ مَوسِرًا مِنَ الْبِيلِ، وَإِلَّا فَمِنَ الْبَقَرِ، وَإِلَّا فَمِنَ الْغَنَم، وَيَجْعَلُ حَجَّهُ عُمْرَةً، وَيَبْعَثُ مِهُ اللهِ إِلَى الْبَيْتِ، فَإِذَا نَحَرَ الْهُدْيَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ الْحَجِّ مِنْ قَابِلِ» (٣).

(٢) ضعيف: أخرجه الطبرَي في تفسيره (٣/ ٣٦٦) قال: حَدَّثَنِي الْمُنْتَى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: ثني مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وعلي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس.

⁽١) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٣٦٧) قال: حَدَّثَنِي المُثَنَّى، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ، ثنا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيٌّ ﷺ.

⁽٣) أُخرِجه الطبري في تفسَيره (٣/ ٣٦٦) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثَني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.وهذا سند مسلسل بالمجاهيل.

🕸 القول الثالث: فرقوا بين الحج والعمرة.

قَالَ الطبري يَخْلَفُهُ: وَقَالُوا: إِنَّمَا مَعْنَى ذَلِكَ: فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ عَنْ حَجَّكُمْ، فَمُنِعْتُمْ مِنَ الْمُضِيِّ لِإِحْرَامِهِ، لِعَائِقِ مَرَضٍ، أَوْ خَوْفِ عَدُوٍّ، وَأَدَاءِ اللَّازِمِ لَكُمْ

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/ ١٠٧).

⁽٢) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٣٦٨).

وَحَجِّكُمْ، حَتَّى فَاتَكُمُ الْوقُوفُ بِعَرَفَةَ؛ فَإِنَّ عَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ لِمَا فَاتَكُمْ مِنْ حَجَّكُمْ مَعَ قَضَاءِ الْحُجِّ الَّذِي فَاتَكُمْ. فَقَالَ أَهْلُ هَذِهِ الْمُقَالَةِ: لَيْسَ لِلْمُحْصَرِ فِي الْحَجِّ عَجَّكُمْ مَعَ قَضَاءِ الْحُجِّ الَّذِي فَاتَكُمْ. فَقَالَ أَهْلُ هَذِهِ الْمُقَالَةِ: لَيْسَ لِلْمُحْصَرِ فِي الْحَجِّ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُووَةِ، إِنْ بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُووَةِ، إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ. قَالُوا: وَالْمَعْرَةُ فَلَا أَعُمْرَهُ فَلَا أَنْ وَقُتُهَا مَوْجُودٌ أَبَدًا. قَالُوا: وَالْمُعْتَمِرُ لَا يُحِلُّ إِلَّا بِعَمَلِ آخَرَ مَا يَلْزَمُهُ إِلَى إِحْرَامِهِ. قَالُوا: وَلَمْ يَذْخُلَ المُعْتَمِرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَإِنَّا عَنَى بِهَا الْحَاجَ.

🗖 أثر عائشة ﴿ 😅 :

أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَا أَعْلَمُ المُحْرِمَ يُحِلُّ بِشَيْءٍ دُونَ الْبَيْتِ»(١).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «الْمُحْصَرُ لَا يُحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَتَى يَبْلُغَ الْبَيْتَ، وَيُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ كَمَا هُوَ، إِلَّا أَنْ تُصِيبَهُ جِرَاحَةٌ، أَوْ جُرْحٌ، فَيَتَدَاوَى بِهَا يُصْلِحُهُ، وَيَفْتَدِي. فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ، فَإِنْ كَانَتْ عَمْرَةٌ قَضَاهَا، وَإِنْ كَانَتْ حَجَّةٌ فَسَخَهَا بِعُمْرَةٍ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَالْمُدْي، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ (٢).

قال الطبري تخلفه: وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقُوالِ بِالصَّوَابِ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الله عَلَى تَعْنَى بِقَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرَتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُواْ وَكُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴿ البَرَةَ:١٩٦] كُلُّ مُحْصَرٍ، فِي إِحْرَام بِعُمْرَةٍ كَانَ إِحْرَامُ المُحْصِرِ أَوْ بِحَجِّ، وَجَعَلَ لَهُ الْإِحْلَالَ مِنْ المُحْصِرِ أَوْ بِحَجِّ، وَجَعَلَ مَحِلَّ هَدْيِهِ المُوْضِعَ الَّذِي أُحْصِرَ فِيهِ، وَجَعَلَ لَهُ الْإِحْلَالَ مِنْ إِحْرَامِهِ بِيلُوغِ هَدْيِهِ مَحِلَّهُ، وَتَأَوَّلَ بِالمُحَلِّ المُنْحَرِ، أَوِ المُذْبَحِ، وَذَٰلِكَ حِينَ حَلَّ نَحْرُهُ، أَوْ إِحْرَامِهِ بِيلُوغِ هَدْيِهِ مَحِلَّهُ، وَتَأَوَّلَ بِالمُحَلِّ المُنْحَرِ، أَوِ المُذْبَحِ، وَذَٰلِكَ حِينَ حَلَّ نَحْرُهُ، أَوْ

⁽١) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٣٧٠).

حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ، قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِم، أَنَّ عَائِشَةَ

⁽٢) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٣٧١).

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: ثنا عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ

ذَبْحُهُ، فِي حَرَم كَانَ أَوْ فِي حِلِّ، وَأَلْزَمَهُ قَضَاءُ مَا حَلَّ مِنْهُ مِنْ إِحْرَامِهِ قَبْلَ إِتَكَامِهِ، إِذَا وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَذَلِكَ لِتَوَاتُرِ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ صُدَّ عَامَ الْحُدَيْبِيةِ عَنِ الْبَيْتِ، وَهُو مُحْرِمٌ وَأَصْحَابُهُ بِعُمْرَةٍ، فَنَحَرَ هُو وَأَصْحَابُهُ بِأَمْرِهِ الْهَدْي، وَحَلُّوا مِنْ الْبَيْتِ، وَهُو مَوْا إِحْرَامِهِمْ الَّذِي حَلُّوا مِنْهُ فِي الْعَامِ الَّذِي إِحْرَامِهِمْ قَبْلُ وُصُولِهِمْ إِلَى الْبَيْتِ، ثُمَّ قَضَوْ الْحِرَامَهُمُ الَّذِي حَلُّوا مِنْهُ فِي الْعَامِ الَّذِي بَعْدَهُ. وَلَمْ يَدَّع أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسِّيرِ وَلَا غَيْرِهِمْ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَلاَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ، أَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ انْتِظَارًا لِلْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ وَالْإِحْلَالِ بِالطَّوَافِ بِهِ، وَلا اللهَ عَنْ مَا اللهِ عَلَى الْمَدِي اللهِ عَلَى الْمَدْوَةِ، وَلَا تَحَلَّى وصُولَ هَدْيِهِ إِلَى الْبَيْتِ وَالْإِحْلَالِ بِالطَّوَافِ بِهِ، وَبِالسَّعْي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، وَلَا تَحَقَّى وصُولَ هَدْيِهِ إِلَى الْبَيْتِ وَالْإِحْلَالِ بِالطَّوَافِ بِهِ، وَبِالسَّعْي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، وَلَا تَحَقَّى وصُولَ هَدْيِهِ إِلَى الْجَورَامِ.

فَأُوْلَى الْأَفْعَالِ أَنْ يُقْتَدَى بِهِ فِعْلُ رَسُولِ الله عَلَيْ اإِذْ لَمْ يَأْتِ بِحَظْرِهِ خَبَرٌ، وَلَا تَقُمْ بِالمُنْعِ مِنْهُ حُجَّةٌ. فَإِذْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَكَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ مُخْتَلِفَيْنِ فِيهَا اخْتَرْنَا مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، فَمِنْ مُتَأَوِّلِ مَعْنَى الْآيَةِ تَأْوِيلَنَا، وَمِنْ مُخَالِفٍ ذَلِكَ، ثُمَّ كَانَ ثَابِتًا بِهَا قُلْنَا عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْ النَّقُلُ؛ كَانَ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ أَوْلَى الْأُمُورِ بِتَأْوِيلِ الْآيَةِ، إِذْ كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لَا يَتَدَافَعُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهَا يَوْمَئِذٍ نَزَلَتْ، وَفِي حُكْمِ صَدِّ الْشُرِكِينَ إِيَّاهُ عَنِ الْبَيْتِ الْآيَةِ لَا يَدْمَئِذٍ نَزَلَتْ، وَفِي حُكْمِ صَدِّ الْشُرِكِينَ إِيَّاهُ عَنِ الْبَيْتِ أُوحِيَتْ (١).

عن الحُجَّاجُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُسِرَ، أَوْ عُرِجَ، فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ أُخْرَى» قَالَ: فَحَدَّثْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ بِذَلِكَ، فَقَالًا: صَدَقَ (٢).

⁽۱) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر ($^{(7)}$ $^{(7)}$.

⁽٢) قال الطبري تَعَلَيْهُ: مَعْنَى هَذَا الْحَيْرِ الْأَمْرُ بِقَضَاءِ الْحَجَّةِ الَّتِي حَلَّ مِنْهَا نَظِيرَ فِعْلَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَأَصْحَابُهُ فِي قَضَائِهِمْ عُمْرَةُ مُ الَّتِي حَلُّوا مِنْهَا عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ مِنَ الْقَابِلِ فِي عَامِ عُمْرَةُ وَالْقَضِيَّةِ. وَيُقَالُ لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ الَّذِي حَصَرَهُ عَدُوُّ إِذَا حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ التَّطَوُّعِ فَلَا قَضَاءً عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمُحْصَرَ بِالْعِلَلِ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ: مَا الْعِلَّةُ الَّتِي أَوْجَبَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ، وَأَسْقَطَتْ عَنِ وَأَنَّ الْمُحْصَرَ بِالْعِلَلِ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ: مَا الْعِلَّةُ الَّتِي أَوْجَبَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ، وَأَسْقَطَتْ عَنِ الْالْاَخِرِ، وَكِلَاهُمَا قَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِ كَانَ عَلَيْهِ إِثَامُهُ لَوْلَا الْعِلَّةُ الْعَائِقَةُ ؟ فَإِنْ قَالَ: لِأَنَّ الْاَيَةَ إِنَّا الْاَلَاثَ فِي وَلَا الْعِلْةُ الْعَائِقَةُ ؟ فَإِنْ قَالَ: لِأَنَّ الْاَيْقَةَ وَلَى الْاَلِقَةُ وَلِلْ الْعِلْمُ الْعُلْمِ عَلَى الْمُعَلِقِيقَةُ وَلِهُ الْعَلْمُ لَوْكُ الْعَلْمُ الْعُلْمِ، غَيْرَ أَنَّا نُسَلِّمُ لَكَ مَا قُلْتَ فِي ذَلِكَ، فَهَلَّ كَانَ حُكْمُ اللَّيْعِ بِالْمُرْضِ وَالْإِحْصَارِ لَهُ حُكْمُ النَّيْعِ بِالْعَدُوّ لِهُ الْمُ فَلُولُ فِي النَّعِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، وَإِثْمَامُ عَمَلِ وَالْإِحْصَارِ لَهُ حُكْمُ النَّيْعِ بِالْعَدُوّ ، إِذْ هُمَا مُتَّفِقَانِ فِي النَّيْعِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، وَإِثْمَامُ عَمَلِ وَالْمُولُولِ إِلَى الْبَيْتِ، وَإِثْمَامُ عَمَلِ

كروهذه بعض أقوال أهل العلم:

قال الماوردي يختلفه: وفي محل هدي المحصر ثلاثة أقاويل: أحدها: حيث أُحْصِر من حِل أو حَرَم، وهذا قول ابن عمر، والمِسْوَر بن مخرمة، وهارون بن الحكم، وبه قال الشّافعي. والقول الثاني: أنه الحَرَم، وهو قول عليّ، وابن مسعود، ومجاهد، وبه قال أبو حنيفة. والقول الثالث: أن مَحِلّهُ أن يتحلل من إحرامه بادئاً نسكه، والمقام على إحرامه إلى زوال إحصاره، وليس للمحرم أن يتحلل بالاحصار بعد رسول الله على إحرامه بعمرة لم يَفُتْ، وإن كان بحج قضاه بالفوات بعد الإحلال منه، وهذا مروي عن ابن عباس، وعائشة، وبه قال مالك. ثم قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِن رَّأُسِهِ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] معناه: فحلَق، فعليه ذلك (١).

قال ابن عطية تختلفه: وأجمع جمهور الناس على أن المحصر بالعدو يحل حيث أحصر، وينحر هديه إن كان ثم هدي، ويحلق رأسه.

وقال قتادة وإبراهيم: يبعث بهديه إن أمكنه، فإذا بلغ محله صار حلالًا، ولا قضاء عليه عند الجميع، إلا أن يكون صرورة، فعليه حجة الإسلام.

إِحْرَامِهِمَا، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ أَسْبَابُ مَنْعِهِمَا، فَكَانَ أَحَدُهُمَا مَمْنُوعًا بِعِلَّةٍ فِي بَكَنِهِ، وَالْآخَرُ بِمَنْعِ مَانِعِ؟ ثُمَّ يَسْأَلُ الْفَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِ أَوْ قِيَاسٍ، فَلَنْ يَقُولَ فِي أَحَدِهِمَا شَيْئًا إِلَّا أَلْزِمَ فِي الْآخَرِ مِثْلَهُ. وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: لَا إِحْصَارَ فِي الْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ إِنَّمَا صُدَّ عَنِ الْبَيْتِ، وَهُو عُرِمٌ بِالْعُمْرَةِ، فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ؟ فَهَا بُرْهَانُكُمْ عَلَى عَدَمِ الْإِحْصَارِ فِيهَا؟ أَوْ رَأَيْتُمْ إِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَا عُصَارَ فِي حَجِّ، وَإِنَّمَا فِيهِ فَوْتٌ، وَعَلَى الْفَائِتِ الْحَجُّ اللَّهَامُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَهُو وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا، وَالْمُووَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَ عَنِ النَّبِي عَلَيْهِ أَنَّهُ سَنَّ فِيهِا مَا سَنَّ، وَأَنْوَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَيَعَلَمُ مَا الْعُمْرَةُ فَإِنَّ النَّبِي عَلَيْهِ سَنَّ فِيهِا مَا سَنَّ، وَأَنْوَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَيَعَلَى فِي حُكْمِهَا مَا بَيَّنَ مِنَ الْإِحْلَالِ وَالْقَضَاءِ الَّذِي فَعَلَهُ عَلَيْهِ فَيْهَا الْإِحْصَارَ دُونَ الْحَجِّ، هَلْ وَيَعْ الْقُولَ فِي ذَلِكَ، فَلَنْ يَقُولَ فِي أَحِدِهِمَا شَيْئًا إِلَّا أَلْزِمَ فِي الْاَحْمَارِ فَي الْآخِهِ، فَلَيْ يَقُولُ فِي أَحِدِهِمَا شَيْئًا إِلَّا أَلْزِمَ فِي الْآخُورِ وَالْحَجِ، هَلْ مِثْنَهُ فَرْقٌ؟ ثُمَّ يَعْكِسُ عَلَيْهِ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ، فَلَنْ يَقُولَ فِي أَحَدِهِمَا شَيْئًا إِلَّا أَلْزِمَ فِي الْآخِرِهِ مِثْلُهُ وَلَا فَي أَلَانِهُ مَا مَا شَنَّ الْكُورَا لَكُمْ الْمُؤْلُ فِي ذَلِكَ، فَلَنْ يَقُولَ فِي أَحَدِهِمَا شَيْئًا إِلَا أَلْزِمَ فِي الْآخِمِ وَيَا اللهُ فَرْقُ؟ ثُمَّ يَعْكِسُ عَلَيْهِ الْقُولُ فِي ذَلِكَ، فَلَنْ يَقُولُ فِي أَحَدِهِمَا شَيْئًا إِلَا أَلْزَمَ فِي الْآخِمِ فَيْلًا وَالْمُؤْلُ فَي وَلِكَ، فَلَنْ يَقُولُ فِي أَحَدِهِمَا شَيْنَا إِلَا أَلْوَمَ فِي الْآخِمِ وَلَا لَكُومَ الْمُؤْلُ فَي أَلَالِهُ فَلَا اللهُ عَلَى الْأَوْمَ فَيْ الْمُؤْلِقُ فَي أَلَا اللهُ الْمَالِولُ وَالْعَلَامُ اللّهُ الْمَالِهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِقُولُ اللّهُ عَلَى الْمُؤْلُولُ الللّهُ الْمُعَلَمُ الْمُؤَلِقُ

⁽١) النكت والعيون (١/ ٢٥٥).

وقال ابن الماجشون: «ليست عليه حجة الإسلام، وقد قضاها حين أحصر». قال القاضي أبو محمد: وهذا ضعيف لا وجه له (١).

المسألة الرابعة: المحصر بالمرض متى يحل؟

آ اختلف أهل العلم: فذهب جمهورهم إلى أن المحصر بالمرض لا يحل حتى يطوف بالبيت.

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أُحْصِرَ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ، فَإِنَّهُ لا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَهُوَ يَتَدَاوَى مِمَّا اضْطُرَّ إِلَيْهِ، وَيَفْتَدِيَ»^(٢).

وفي رواية عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: «الْمُحْصَرُ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةَ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا أَوِ الدَّوَاءِ صَنَعَ ذَلِكَ، وَافْتَدَى».

عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَا أَعْلَمُ اللَّحْرِمَ يُحِلُّ بِشَيْءٍ دُونَ الْبَيْتِ»(٣).

قال ابن عطية كنالله: وقال مالك كنالله وجمهور من العلماء: المحصر بالمرض لا يحله إلا البيت، ويقيم حتى يفيق، وإن أقام سنين، فإذا وصل البيت بعد فوت الحج قطع التلبية في أوائل الحرم، وحل بعمرة، ثم تكون عليه حجة قضاء، وفيها يكون الهدي، وقيل: إن الهدي يجب في وقت الحصر أولًا، ولم ير ابن عباس من أحصره

⁽١) المحرر الوجيز (١/ ٢٦٦).

⁽٢) صحيح: أخرجه مالك في موطئه رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص: ١٧٠) والشافعي في مسنده (٩٨٧) قال: أُخْبَرَنَا مَالِكٌ، أُخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ. وسنده صحيح.

⁽٣) منقطع: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٧٠) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَخْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْنِ بْنُ الْقَاسِمِ: أَنَّ عَائِشَةَ. وعبد الرحمن بن القاسم يبعد سماعه من عائشة ﴿ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِل

المرض داخلًا في هذه الآية، وقال: إن المريض إن لم يكن معه هدي حل حيث حبس، وإن كان معه هدي عليه، قال: وإنها قال الله: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ والأمن إنها هو من العدو، فليس المريض في الآية (١).

قال القرطبي يخلفه: الخامِسة؛ قَالَ عَطَاءٌ وَغَيْرُهُ: الْمُحْصَرُ بِمَرَضِ كَالْمُحْصَرِ بِعَدُوِّ. وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُما: مَنْ أَحْصَرَهُ الْمُرْضُ فَلَا يُحِلُهُ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَقَالَ مَالِكُ: وَإِنْ أَقَامَ سِنِينَ حَتَّى يُفِيقَ. وَكَذَلِكَ مَنْ أَخْطأَ الْعَدَدَ أَوْ خَفِي عَلَيْهِ الْهِلَالُ. قَالَ مَالِكُ: وَإِنْ أَعْلَ مَكَّةَ فِي ذَلِكَ كَأَهْلِ الْآفَاقِ. قَالَ: وَإِنِ احْتَاجَ المُريضُ إِلَى دَوَاءِ تَدَاوَى بِهِ، وَافْتَدَى وَبَقِي عَلَى إِحْرَامِهِ لَا يحل من شيء، حَتَّى يَبْرَأَ مِنْ مَرَضِهِ، فَإِذَا بَرِئَ مِنْ مَرَضِهِ مَضَى إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ سَبْعًا، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَحَلَّ مِنْ حَجَّتِهِ مَضَى إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ سَبْعًا، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَحَلَّ مِنْ حَجَّتِهِ مَضَى إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ سَبْعًا، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَحَلَّ مِنْ حَجَّتِهِ مَضَى إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ سَبْعًا، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَحَلَّ مِنْ حَجَّتِهِ مَنْ عُمْرَ، وَابْنِ الثَّافِعِيِّ، وَذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا رُوِي عَنْ عُمَر، وَابْنِ عَمْر، وَابْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُمْ قَالُوا فِي المُحْصَرِ بِمَرْضٍ أَوْ خَطَأَ الْعَلَادِ: ﴿ إِنَّهُ لَا يُعِلِّهُ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ».

وَكَذَلِكَ مَنْ أَصَابَهُ كَسْرٌ أَوْ بَطْنٌ مُنْخَرِقٌ. وَحُكُمُ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ أَنْ يَكُونَ بِالْخِيَارِ، إِذَا خَافَ فَوْتَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لِرَضِهِ، إِنْ شَاءَ مَضَى إِذَا أَقَامَ عَلَى إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ، وَكَلَّلَ بِعُمْرَةٍ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى قَابِل، وَإِنْ أَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَلَمْ يُواقِعْ شَيْئًا عِمَّا نَهُمِي عَنْهُ الْحَاجُ، فَلا هَدْيَ عَلَيْهِ. وَمِنْ حُجَّتِهِ فِي ذَلِكَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَلَمْ يُواقِعْ شَيْئًا عِمَّا نَهُ عَنْهُ الْحَاجُ، فَلا هَدْيَ عَلَيْهِ. وَمِنْ حُجَّتِهِ فِي ذَلِكَ الْطَّوافُ عَلَى إِنَّ مَنْ أَخْطأَ الْعَدَدَ أَنَّ هَذَا حُكْمُهُ، لَا يُحِلَّهُ إِلَّا الطَّوافُ الْإِجْمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَخْطأَ الْعَدَدَ أَنَّ هَذَا حُكْمُهُ، لَا يُحِلَّهُ إِلَّا الطَّوافُ بِالْبَيْتِ. وَقَالَ فِي الْمُكِيِّ إِذَا بَقِي مَحْصُورًا حَتَّى فَرَغَ النَّاسُ مِنْ حَجِّهِمْ: فَإِنَّهُ يَخُرُجُ إِلَى الْطُوافُ الْبَنْ فَيْلًا عِلَى الْمُقْولُ مَا يَفْعَلُهُ الْمُعْتَمِرُ، وَيَحِلُّ، فَإِذَا كَانَ قَابِلٌ حَجَّ، وَأَهْدَى. وَقَالَ ابْنُ الْجَلَى اللَّهُ مِنْ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ، وَإِنْ نُعِشَ نَعْشًا.

وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدُ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرِ الْمَالِكِيُّ، فَقَالَ: قَوْلُ مَالِكٍ فِي اللهُ عَلَى الْآفَاقِي مِنْ إِعَادَةِ الْحُجِّ وَالْهُدْيِ خِلَافُ ظَاهِرِ مَا لِكِ فِي الْمُحْصَرِ الْمُكِّيِ خِلَافُ ظَاهِرِ

⁽١) تفسير ابن عطية (١/ ٢٦٧).

وذهب بعض العلماء إلى أن المحصر بالمرض الذى حيل بينه وبين البيت، وحكمه حكم المحصر بالعدو، فعليه أن يبعث بهديه إلى الحرم، فإذا عَلم أنه قد نُحر عنه حَلَّ في مكانه من غير عمل عمرة، وإنها لم يَرَ عليه عمرة؛ لأنه محرم، والعمرة تحتاج إلى إحرام مستأنف، ولا يدخل إحرام على إحرام.

🗖 أثر عبد الله بن مسعود عرضه

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۗ السِّرَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ بَهَدْيهِ، وَالْمَدْيُ عَلَى إِخْرَامِهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدْيُ عَجَلَّهُ، وَيَنْحَرَ، ثُمَّ قَدْ حَلَّ، وَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ وَمَكَثَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدْيُ عَجَلَّهُ، وَيَنْحَرَ، ثُمَّ قَدْ حَلَّ، وَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ وَعَلَيْهِ الْحَبُّ وَالْعُمْرَةُ جَمِيعًا، وَهَدْيُ ٱيْضًا قَالَ: ﴿ فَإِنْ وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ مِنْ وَجْهِهِ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ إِلَّا الْحُبُّ مِنْ قَابِلِ ﴾ (٢).

وعنه كذلك، عَنْ عُمَارَةً بْنِ عُمَيْر، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ: «أَنَّ عَمْرَو بْنَ سَعِيدِ النَّخَعِيَّ، أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَاتَ الشُّقُوقِ لُدِغَ بَهَا، فَخَرَجَ أَصْحَابُهُ إِلَى الطَّرِيقِ يَتَشَرَّفُونَ النَّاسَ، فَإِذَا هُمْ بِابْنِ مَسْعُودٍ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لِيَبْعَثْ بِهَدْيٍ، وَاجْعَلُوا بَيْنَكُمْ يَوْمَ أَمَارَةٍ، فَإِذَا ذَبَحَ الْمُدْيَ فَلْيَحِلَّ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ عُمْرَتِهِ»(٣).

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٥).

⁽٢) صحيح لغيره: أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣١٦) قال: حدثنا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وهذا فيه علل، منها عدم ساع مجاهد من عبد الله بن مسعود ﷺ. ولكن صح من وجه أخر.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٦٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٦٣)،

أثر مجاهد يَخلَشُهُ:

عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: أنه كان يقول: «الحصر» الحبس كله. يقول: أيها رجل اعترض له في حجته أو عمرته فإنه يبعث بهديه من حيث يحبس. قال: وقال مجاهد في قوله: ﴿فَإِنَّ أُحْصِرُ تُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] فإن أحْصِرتم: يَمرض إنسانٌ، أو يُكْسر، أو يحبسه أمرٌ فغلبه كائنًا ما كان، فليرسل بها استيسَر من الهَدْي، ولا يحلِق رأسَه، ولا يحل، حتى يوم النحر(١).

🗖 أثر السدي يَخَلَلْثُهُ:

عَنِ السُّدِّيِّ، قَوْلُهُ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيُّ وَلَا تَخْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَقَّىٰ يَبْلُغُ ٱلْهَدِّى مَحِلَّهُ ﴿ اللهِ اللهِ الرَّجُلُ يُحْرِمُ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَيُحْصَرُ، إِمَّا بِلَدْغِ أَوْ مَرَضٍ، فَلَا يُطِيقُ السَّيْرَ، وَإِمَّا تَنْكَسِرُ رَاحِلَتُهُ، فَإِنَّهُ يُقِيمُ، ثُمَّ يَبْعَثُ بَهَدِي شَاةً فَهَا فَوْقَهَا. فَإِنْ هُو صَحَّ، فَسَارَ، فَأَدْرَكَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، وَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَإِنَّهَا تَكُونُ عَمْرَةً، وَعَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ حَجَّةٌ. وَإِنْ هُو رَجَعَ لَمْ يَزَلْ مُحْرِمًا حَتَّى يَنْحَرَ عَنْهُ يَوْمَ النَّحْرِ. فَإِنْ هُو بَلَغُهُ أَنَّ صَاحِبَهُ لَمْ يَنْحَرْ عَنْهُ عَادَ مُحْرِمًا، وَبَعَثَ بِهَدْيِ آخَرَ، فَوَاعَدَ صَاحِبَهُ يَوْمَ النَّحْرِ. يَنْحُرُ عَنْهُ بِمَكَّةَ، وَيُحِلُّ، وَعَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ، وَمَنِ النَّاسِ يَنْحُرُ عَنْهُ بِمَكَّةَ، وَيُحِلُّ، وَعَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ، وَمَنِ النَّاسِ يَنْحُرُ عَنْهُ بِمَكَّةً، وَيُحِلُّ، وَعَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةً، وَمَنِ النَّاسِ عَمْرَتَانِ. وَأَنَاسٌ يَقُولُونَ: لَا، بَلْ ثَلَاثُ عُمْرَة ، ثُمَّ رَجَعَ، وَبَعَثَ بِهَدِيهِ، فَعَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ عُمْرَةً فِي الْحَجِّ حِينَ صَنَعُوا فِي الْحَجِّ حِينَ صَنَعُوا، عَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ عُمْرَةًا فِي الْحَجِّ حِينَ صَنَعُوا، عَمْرَتَانِ، وَأَنَاسٌ يَقُولُونَ: لَا، بَلْ ثَلَاثُ عُمْرَ، نَحْوُ مِا صَنَعُوا فِي الْحَجِّ حِينَ صَنَعُوا، عَلَيْهِ مُو عَمْرَتَانِ (٢).

وغيرهم من طريق الأَعْمَشِ، عَنْ عُهَارَةَ بْنِ عُمَيْر، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ: خَرَجْنَا عُمَّارًا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِذَاتِ السُّقُوفِ لُدِغَ صَاحِبٌ لَنَا، فَاعْتَرَضْنَا الطَّرِيقَ لِنَسْأَلَ مَا يُصْغَى بِهِ، فَإِذَا ابْنُ مَسْعُودٍ فِي رَكْبٍ، فَقُلْنَا: لُدِغَ صَاحِبٌ لَنَا، فَقَالَ: «اجْعَلُوا بَيْنَكُمْ، وَبَيْنَ صَاحِبِكُمْ يَوْمَ أَمَارَةٍ، وَيُرْسِلُ بِالْهَدْيِ، فَإِذَا نُحِرَ الْهَدْيُ فَلْيُحِلَّ، وَعَلَيْهِ الْعُمْرَةُ».

⁽۱) فيه مقال: أخرجه الطبري (۳/ ۲۱) قال: حدثني محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وابن أبي نجيح لم يسمع من مجاهد.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٦٧) قال: حَدَّثَنِي مُوسَى، قَالَ: ثنا عَمْرٌو، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَن السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

أثر قتادة بن دعامة كَالله:

عن سعيد، عن قتادة: أنه قال في المحصر: هو الخوف والمرض والحابس، إذا أصابه ذلك بَعَث بهَدْيه، فإذا بلغ الهدي مجَله حَلّ (١).

وعنه في قَوْلَهُ: ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسۡتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيُ ۗ [الِمَرة:١٩٦] قَالَ: «هَذَا رَجُلُ أَصَابَهُ خَوْفٌ، أَوْ مَرَضٌ، أَوْ حَابِسٌ حَبَسَهُ عَنِ الْبَيْتِ، يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ، فَإِذَا بَلَغَ عَلَاً أَصَارَ حَلَالًا» (٢).

قال ابن بطال كَالله: واختلفوا فيمن أحصر بمرض:فقال مالك: لا يجوز لمن أحصر بمرض أن يحل دون البيت بالطواف والسعى الذى هو عمل العمرة، ثم عليه حج قابل والهدى. وهو قول الشافعى، وأحمد، وإسحاق، وروي عن ابن عمر، وابن عباس.

وقال أبو حنيفة: المحصر بالمرض الذى حيل بينه وبين البيت، وحكمه حكم المحصر بالعدو، فعليه أن يبعث بهديه إلى الحرم، فإذا عَلم أنه قد نُحر عنه حَلَّ فى مكانه، من غير عمل عمرة، وإنها لم يَرَ عليه عمرة؛ لأنه محرم، والعمرة تحتاج إلى إحرام مستأنف، ولا يدخل إحرام على إحرام. وهو قول النخعى، وعطاء، والثورى.

واحتجوا بحدیث الحجاج بن أبی عثمان الصواف، عن یحیی بن أبی كثیر، قال: حدثنا عكرمة، قال: حدثنی الحجاج بن عمرو، قال: سمعت النبی الله يقول: «من كُسر أو عرج فقد حَلَّ».

يحتمل أن يكون معناه: فقد حل له أن يحل إذا نحر الهدى في الحرم، لا على أنه قد حل بذلك من إحرامه، كما يقال: حَلَّتْ فلانة للرجل: إذا خرجت من عدتها، ليس

⁽١) أخرجه الطبري (٣/ ٢٢) قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، عن سعيد، عن قتادة. وسنده صحيح.

⁽٢) أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) قال: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

على معنى: أنها قد حلت للأزواج، فيكون لهم وطؤها، ولكن على معنى: أنهم قد حل لهم تزويجها، فيحل لهم حينئذ وطؤها. هذا سائغ في الكلام، وهذا يوافق معنى حديث ابن عمر: أن النبي السلام "لم يحل من عمرته بحصر العدو إياه حتى نحر الهدى"، ومعنى هذا الحديث عند أهل المقالة الأولى (فقد حل) يعنى: إذا وصل البيت فطاف وسعى، حلًا كاملًا، وحَلَّ له بنفس الكسر والعرج أن يفعل ما شاء من إلقاء التفث ويفتدى، وليس للصحيح أن يفعل ذلك (۱).

قال ابن عبد البر يَعْلَنه: «بَابُ: مَا جَاءَ فِيمَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوًّ»

مَالِكٌ عن ابن شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ «اللَّحْصَرُ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَاللَّرْوَةَ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلْكَحْصَرُ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَاللَّرْوَةَ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا أَوِ الدَّوَاءِ صَنَعَ ذَلِكَ، وَافْتَدَى.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلِيَّةِ: أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: «اللَّحْرِمُ لَا يُحِلِّهُ إِلَّا الْبَيْتُ».

وَعَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمْيِمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ كَانَ قَدِيهًا: أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ الطَّرِيقِ كُسِرَتْ فَخْذِي، فَأَرْسَلْتُ إِلَى مَكَّةَ، وَبَهَا عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ، وَالنَّاسُ فَلَمْ يُرَخِّصْ لِي أَحَدٌ أَنْ أَحِلَ، فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ الله بْنُ عَمَرَ، وَالنَّاسُ فَلَمْ يُرَخِّصْ لِي أَحَدٌ أَنْ أَحِلَ، فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ اللهِ مِسْعَةَ أَشْهُرِ حَتَّى أَحْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ.

قال أَبُو عُمَرَ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرَ مَالِكٌ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، هُوَ أَبُو قِلَابَةَ عَبْدُ الله بْنُ زَيْدٍ الْجُرْمِيُّ شَيْخُ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ وَمُعَلِّمُهُ

رَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، قَالَ: خَرَجْتُ مُعْتَمِرًا حَتَى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ الْمِيَاهِ وقعت على رجلي، فكسرت، فأرسلت إلى ابن عمر وابن عَبَّاسٍ، فَسُئِلا، فَقَالا: «الْعُمْرَةُ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ كَوَقْتِ الْحُجِّ، يَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ». قَالَ: فَبَقِيتُ عَلَى ذَلِكَ اللَّهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَوْ سَبْعَةً مُحْرِمًا حَتَّى وَصَلْتُ إلى البيت.

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٥٩).

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَهَلَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ أَصَابَهُ كَسُرٌ، أَوْ بَطْنُ مُتَحَرِّقُ، أَوِ الْمُرَأَةٌ تَطْلُقُ؟ قَالَ: مَنْ أَصَابَهُ هَذَا مِنْهُمْ فَهُوَ مُحْصَرٌ، يَكُونُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى أَهْلِ الْإَفَاقِ إِذَا هُمُ أُحْصِرُ وا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلِ قَدِمَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ حَتَّى إِذَا قَضَى الْآفَقِ إِذَا هُمُ أَحْصِرُ وا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلِ قَدِمَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ حَتَّى إِذَا قَضَى عُمْرَتَهُ أَهْلًا بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ كُسِرَ، أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضَرَ مَعَ النَّاسِ عُمْرَتَهُ أَهْلًا بِالْحَجِّ فِلَ مَاكَةً، ثُمَّ كُسِرَ، قَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضَرَ مَعَ النَّاسِ الْمُوقِقَ، قَالَ مَالِكٌ: أَرَى أَنْ يُقِيمَ حَتَّى إِذَا بَرِأَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةً، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ يَكِلُ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجِّ قَابِلُ وَالْهَدْيُ.

قال مَالِكُ فِيمَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّة، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، ثُمَّ مَرضَ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْضُرَ مَعَ النَّاسِ المُوْقِفَ، قال مَالِكُ: إِذَا فَاتَهُ الحُجُّ فَإِنِ اسْتَطَاعَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ فَدَخَلَ بِعُمْرَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ؛ فَإِنِ اسْتَطَاعَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ فَدَخَلَ بِعُمْرَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ الْأُوَّلَ لَمْ يَكُنْ نَوَاهُ لِلْعُمْرَةِ، فَلِذَلِكَ يَعْمَلُ بِهَذَا، وَعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلُ وَالْمَدْيُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةً، فَأَصَابَهُ مَرَضٌ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُجِّ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بَانَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، كَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بَانْ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ؛ لِأَنَّ طَوَافَهُ الْأَوَّلَ وَسَعْيَهُ إِنَّمَا كَانَ نَوَاهُ لِلْحَجِّ، وَعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلُ وَالْمُدْيُ.

قال أَبُو عمر: أما قول بن عُمَرَ فِي المُحْصَرِ بِمَرَضِ: إِنَّهُ لَا يُحِلَّهُ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، فَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُوَ قول ابن عمر، وابن عباس، وعائشة، وبه قال مالك، والشافعي، وأحمد، وَإِسْحَاقُ، وَمَا أَعْلَمُ لِابْنِ عُمَرَ مُخَالِفًا مِنَ الصحابة في هذه المسألة، إلا ابن مسعود، فإنه قال في المُحْصَرِ بِمَرضٍ: إِذَا بَعَثَ بِهَدْي، وواعد صاحبه ثم يوم ينحره جاز له أَنْ يَجِلَّ وَهُوَ بِمَوْضِعِهِ مِنْ الْبَيْتِ.

وَقَدْ رُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِنْ طَرِيقٍ مُنْقَطِعٍ لَا يُخْتَبُّ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ.

وَشَذَّتْ طَائِفَةٌ قَالَتْ: مَنْ أُحْصِر بِمَرَضٍ أَوْ كَسْرٍ أَوْ عَرَجٍ فَقَدْ حَلَّ بِاللَّوْضِعِ الَّذِي عَرَضَ لَهُ هَذَا فِيهِ، وَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا أَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ.

وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَّالِيُّهُ يَقُولُ: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَّيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى».

رَوَاهُ الْحُجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْهَانَ الصَّوَّافُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَخْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ، قَالَ: حَدَّثَتِي الْحُجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو، فَذَكَرَهُ، قال عكرمة: حدثت به ابن عَبَّاسِ وَأَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالًا: صَدَقَ.

هَكَذَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةً وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ الصَّوَّافِ بِإِسْنَادِهِ الْمُذْكُورِ، الصَّوَّافِ بِإِسْنَادِهِ الْمُذْكُورِ،

وَرَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ وَمُعَاوَيَةُ بْنُ سَلَّامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ رَافِع مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ الْحُجَّاجِ بْنُ عَمْرُو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَدْخَلُوا بَيْنَ عِبْدِ الله بْنَ رَافِعٍ. وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَسَانِيدَ بِذَلِكَ عَنْهُمْ فِي التَّمْهِيدِ

وَهَذَا يَخْتَمِلُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَقَدْ حَلَّ» أَيْ: فَقَدْ حَلَّ لَهُ أَنْ يَجِلَّ بِهَا يَجِلُّ بِهِ الْمُحْصَرُ مِنَ النَّحْرِ أَوِ الذَّبْحِ، لَا أَنَّهُ قَدْ حَلَّ بِهَا نَزَلَ بِهِ مِنْ إِحْرَامِهِ.

قالوا: وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: قَدْ حَلَّتْ فُلاَنَةُ لِلرِّجَالِ، إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، يُرِيدُونَ بِذَكِكَ: حَلَّ لِلرِّجَالِ أَنْ يَخْطِبُوهَا، وَيَتَزَوَّجُوهَا بِهَا تَحِلُّ بِهِ الْفُرُوجُ فِي النّكَاحِ مِنَ الصَّدَاقِ وَغَيْرِهِ. الصَّدَاقِ وَغَيْرِهِ.

هَذَا تَأْوِيلُ من ذهب مذهب الكوفيين.

وتأول مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ الْحِجَازِيِّينَ أَيْ: فَقَدْ حَلَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ حِلَّا كَامِلًا، وَحَلَّ لَهُ بِنَفْسِ الْكَسْرِ وَالْعَرَجِ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ مِنْ إِلْقَاءِ التَّفَثِ وَيَفْتَدِي،

وَلَيْسَ الصَّحِيحُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَتَبَيَّنَ فِيهِ مَذْهَبُهُ، وَهُوَ مذهب الشافعي والحجازيين،

وَأَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ فَنَذْكُرُ نُصُوصَ أَقْوَالِهِمْ لِيُوقَفَ كَذَلِكَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ: قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: إِذَا أُحْصِرَ المُحْرِمُ بِالْحَجِّ بَعَثَ بِهَدْيٍ، فَنُحِرَ عَنْهُ يَوْمَ النَّحْرِ،

وَإِنْ نَحَرَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِهِ.

وَجُمْلَةُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: أَنَّهُ إِذَا أُحْصِرَ الرَّجُلُ بَعَثَ بِهِ، وَوَاعَدَ الْبُعُوثَ مَعَهُ يَوْمًا يَذْبَحُهُ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ حَلَقَ ـ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ـ أَوْ قَصَّرَ، وحل، ورجع (١).

قال بدر الدين العيني تخالف: وقد اختلف السلف في حكم المحصر على ثَلاثة أنحاء: رُوِي عَن ابْن مَسْعُود وَابْن عَبَّاس: الْعَدو وَالْمُرْض سَوَاء، يبْعَث دَمًا، وَيحل بِهِ إِذَا أَنحر فِي الحُرم، وَهُو قُول أَبِي حنيفة وَأَصْحَابه. وَالثَّانِي: قُول ابْن عمر: إِن المُريض لَا يحل، وَلا يكون محصورا إِلَّا بالعدو، وَهُو قُول مَالك وَالشَّافِعِيّ. وَالثَّالِث: قُول ابْن الزبير وَعُرُوة بن الزبير: إِن المُرض والعدو سَوَاء لَا يحل إِلَّا بِالطّوافِ، وَلا نعلم لَمُ الْوَضُ مَن الزبير: إِن المُرض والعدو سَوَاء لا يحل إِلَّا بِالطّوافِ، وَلا نعلم لَمُ الْوَضُ مَالك وَالشَّافِعِيّ: أَن المُحصر بِالمُرضِ لَا يحل دون الْبَيْت، وَسَوَاء عِنْد مَالك شَرط عِنْد إِحْرَامه التَّحَلُّل للمرض، أَو لم يشتَرط. وَقَالَ الشَّافِعِي: لَهُ شَرطه (٢).

قال ابن عطية يَخلَفُهُ: وقال عطاء وغيره: المحصر بالمرض كالمحصر بالعدو.

وقال مالك تعتلفه وجمهور من العلماء: المحصر بالمرض لا يحله إلا البيت، ويقيم حتى يفيق، وإن أقام سنين، فإذا وصل البيت بعد فوت الحج قطع التلبية في أوائل الحرم، وحل بعمرة، ثم تكون عليه حجة قضاء، وفيها يكون الهدي، وقيل: إن الهدي يجب في وقت الحصر أولًا، ولم ير ابن عباس من أحصره المرض داخلًا في هذه الآية، وقال: إن المريض إن لم يكن معه هدي حل حيث حبس، وإن كان معه هدي لم يحل حتى يبلغ الهدي محله، ثم لا قضاء عليه، قال: وإنها قال الله: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ والأمن إنها هو من العدو، فليس المريض في الآية (٣).

قال القرطبي كَتْلَثْهُ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: كُلُّ مَنْ مَنَعَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٧٦).

⁽۲) عمدة القارى (۱۰/ ۱٤٠).

⁽٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢٦٧).

الْبَيْتِ بِعَدُوِّ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ ذَهَابِ نفقة، أَوْ إِضْلَالِ رَاحِلَةٍ، أَوْ لَدْغِ هَامَةٍ، فَإِنَّهُ يَقِفُ مَكَانَهُ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَيَبْعَثُ بِهَدْيِهِ أَوْ بِثَمَنِ هَدْيِهِ، فَإِذَا نَحَرَ فَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ. مَكَانَهُ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَيَبْعَثُ بِهَدْيِهِ أَوْ بِثَمَنِ هَدْيِهِ، فَإِذَا نَحَرَ فَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ. كَذَلِكَ قَالَ عُرْوَةُ، وَقَتَادَةُ، وَالْحُسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَمُجَاهِدٌ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، لَغَرَاقِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرُتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيُ ﴾ [القرة:١٩٦]» (١).

قال السرخسي تخلفه: وَإِذَا بَعَثَ بِالْهُدْيِ فَإِنْ شَاءَ أَقَامَ مَكَانَهُ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ؛ لِآنَهُ لَل صَارَ مَمْنُوعًا مِنْ الذَّهَابِ يُحَيَّرُ بَيْنَ المُقَامِ وَالإِنْصِرَافِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ مُحْصَرًا بِعَدُوِّ، فَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِمَرَضٍ أَصَابَهُ فَعِنْدَنَا: هُوَ وَالْمُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ سَوَاءٌ، يَتَحَلَّلُ بِبَعْثِ الْمَنْ يَعْفِ الْمَدِي، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَعَلَفُهُ: لَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَتَحَلَّلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَنْ فِي وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَعَلَفُهُ: لَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَتَحَلَّلُ إِلّا أَنْ يَكُونَ شَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَنْ وَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ وَعَلَفُهُ: لَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَتَحَلَّلُ إِلّا أَنْ يَكُونَ شَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ إِخْرَامِهِ، وَلَكِنَّهُ يَصْبِرُ إِلَى أَنْ يَبْرَأً؛ فَإِنَّ هَذَا حُكُمٌ ثَابِتُ بِالنَّصِّ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ، وَالْآيَةُ فِي الْإِحْدَامِهِ، وَلَكِنَةُ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ، وَالْآيَةُ فِي الْإِحْدَةِ فَلَى اللهِ عَلَى فِي آخِرِ الْآيَةِ: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعُ وَالْآلِهُ اللهُ عَلَى إِلْكُونَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

قال محمد بن الحسن تعلقه: قَالَ مُحَمَّدٌ: بَلَغَنَا عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ عَلَيْهُ: أَنَّهُ جَعَلَ الله بْنِ مَسْعُودٍ عَلَيْهُ: أَنَّهُ جَعَلَ الله بْنِ مَسْعُودٍ عَلَيْهُ، فَلَمْ يَسْتَطِع الْمُحْصَرَ بِالْوَجِع، كَاللَّحْصَرِ بِالْعَدُوِّ، فَسُعُودٍ: لِيَبْعَثْ جَدْيٍ، وَيُواعِدْ أَصْحَابَهُ يَوْمَ أَمَارٍ، فَإِذَا نَحَرَ عَنْهُ اللهِيَّ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لِيَبْعَثْ جَدْيٍ، وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَهُو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ يَعَلِيْهُ، وَالْعَامَةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٥).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٤/ ١٠٧).

المسالة الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا المسالة الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا السَّالِينَ اللهِ الْعَدْقِ السَّالِينَ اللهُ وَاللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ الهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

المُثْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيِّ ﴿ البقرة:١٩٦]: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ شَاةً. وهَذا هو القول الأول.

🗖 أثر علي بن أبي طالب راها

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦]: ﴿شَاةٌ ﴾ (١٠).

🗖 أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ﴿ ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] شَاةٌ ﴾ (٢).

أثر علقمة تَخْلَشْهُ:

عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: ﴿إِذَا أَهَلَ الرَّجُلُ بِالْحُجِّ فَأُحْصِرَ، بَعَثَ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةً» قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (٣).

🗖 أثر سعيد بن جبير تَخَلَلْهُ

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيُّ ۗ قَالَ: ﴿ شَاةٌ ﴾ قَالَ: ﴿ شَاةٌ ﴾

⁽١) منقطع: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٦)، و الطبري في تفسيره (٣/ ٣٥٢)، ومالك في موطئه «ط» الأعظمي (٣/ ٥٦٥) من طريق جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَقُولُ: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيِ ﴾ [البترة:١٩٦]، شَاةٌ. ومحمد بن علي لم يسمع من جده على بن أبي طالب.

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٨)، و ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٣٤) من طرق عن ابن عباس به.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥١) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٤) من طريق الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ. وسنده صحيح.

⁽٤) سنده صَحيحَ: أخرَجه سعيد بن منصور (٣/ ٧٦٥) من طريق أبي بشر، عن سعيد بن جبير يَخَاللهُ.

أثر عطاء تَخَلَشْهُ:

عَنْ عَطَاءٍ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] شَاةُ (١).

أثر قتادة يَعْلَشْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ: ﴿ ﴿ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: شَاةٌ ﴾ (٢).

وفي رواية عَنْ قَتَادَةَ: ﴿فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِّ ۗ [البقرة:١٩٦] قَالَ: «أَعْلَاهُ بَدَنَةٌ، وَأُوْسَطُهُ بَقَرَةٌ ، وَأَخَسُّهُ شَاةٌ اللهُ (٣).

أثر السدي يَخَلَفْهُ:

عَنِ الشُّدِّيِّ، قَالَ: «المُحْصَرُ يُبْعَثُ بِهَدْي شَاةً فَهَا فَوْقَهَا»(٤).

🗖 أثر إبراهيم كغلّله:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ﴿ ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيُّ ﴾: شَاةٌ ﴾ (٥٠).

أثر أبي مالك الأشجعي تَحْلَشْهُ:

عَنْ أَبِي مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ، يَقُولُ: «يُجْزِي شَاةٌ»(٦).

(١) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٠) من طريق أبي كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ يَهَانٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ.

- . ربي وأخرَجه الطبري (٣/ ٣٥١) من طريق ابْنُ يَهَانٍ، قَالَ: ثنا مُحُمَّدُ بْنُ نَقِيعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، مِثْلَهُ. (٢) سنده صحيح: أخرِجه الطبري (٣/ ٣٥٠) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةً.
- (٣) أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٠) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةِ. وأخرجهِ الطبري في تفسيره (٣/ ٣٥٠) قال: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْع، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةً.
- (٤) سندًه حِسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥١) من طريق مُوسَى بْنُ هَارُونَ، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطُ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.
- (٥) فيه مقال: أخرجُه الطبري (٣/ ٣٥٣) من طريق يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وفيه مغيرة مدلس، ولا سيها عن إبراهيم، وقد عنعن.
 - (٦) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٤) من طريق يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ.

القول الثاني: «قالوا: جَزُورٌ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمِ».

□ أثر عبدالله بن عباس ﷺ:

القول الثالث: قالوا: إنَّهُ جَزُّورٌ أَوْ بَقَرَةٌ.

🗖 أثر عائشة ﴿ كُنُّكُ :

عن القاسم بن محمد قال: كَانَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةُ، يَقَوْلَانِ: ﴿ وَفَمَا اللَّهِ مِنَ اللَّهِ بِلَ وَالْبَقَرِ ﴾: مِنَ الْإِبِل، وَالْبَقَرِ ﴾ (٢).

وفي رواية عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُمَا «كَانَا لَا يَرَيَانِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ إِلَّا مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ»^(٣).

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: ﴿ ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ »: ﴿ الْبَقَرَةُ دُونَ الْبَقَرَةِ، وَالْبَعِيرِ ﴾ (أَنْ الْبَقَرَةُ دُونَ الْبَقَرَةِ،

⁽١) البخاري (١٦٨٨).

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٥) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَخِيَى بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مِحْكَمَّدٍ، يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةُ.

⁽٣) أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٤) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: ثنا أَيُّوبُ، عَنِ الْفَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَنَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وأخرجُه أبن أبي حاتم (١/ ٣٣٦) قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدِ الْأَشَجُّ، ثنا أَبُو خَالِدِ الْأَحْمُر، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، ثنا أَبُو خَالِدِ الْأَحْمُر، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ.

⁽٤) صَحيح: أخَرجه الطُّبري (٣/ ٣٥٤) : حَدَّثَنَا مُحُمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: ثنا مُعْتَمِرٌ، قَالَ:

🗖 أثر مجاهد يَخَلَلْلهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَاوُسٍ، قَالَا: «﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾: بَقَرَةٌ» (١).

🗖 أثر طاوس كِغَلَلْهُ:

عن عبد الله بن طاوس، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «قَدْ يَسْتَيْسِرُ الْجُزُورُ وَالْبَقَرَةُ»(٢).

القول الرابع: مَنْ فَسَّرَ عَلَى أَنَّهُ قَدْرُ مَيْسَرَتِهِ.

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَمَا ٱسْتَنْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ ﴾ [النفرة:١٩٦] قَالَ: «كُلُّ بِقَدْرِ

وعنه قَالَ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ عَلَيْهِ ـ يَعْنِي: الْمُحْصَرَ ـ هَدْي، إِنْ كَانَ مُوسِرًا فَمَنِ الْإِبِلِ، وَإِلَّا فَمَنِ الْبَقَرِ، وَإِلَّا فَمَنِ الْغَنَمِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] قَالَ: ﴿ مَا الْعَنَمِ ﴾ [المحصر عن الله عُنْ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ﴿ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ: شَاةً ، وَمَا عَظَّمَتْ شَعَائِرَ اللهِ فَهُوَ أَفْضَلُ ﴾ (٥).

سَمِعْتُ عُبَيْدَ الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وسنده صحيح. (١) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٥) من طريق ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ جُجَاهِدٍ، وَطَاوُسٍ. وفي سنده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

⁽٢) صحيح: أخِرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٤) من طريق وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

⁽٣) سندهً صحيحَ: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٧)، حَدَّثَنِي ٱبُو عَبْدِ الله الطُّهْرَانِيُّ، أَنْبَأَ

عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. (٤) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٣) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

⁽٥) سَنده ضَعيف: أخَّرجَّه الطبري (٣/ ٣٥٣)، حَّدَّثِنِي المُثنَّى، قَالَ: ثنا آدَمُ الْعَسْقَلَانِيُّ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي ذِنْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

القول الخامس: وَمَنْ فَسَّرَهُ عَلَى الرُّخْصِ وَالْغَلَاءِ.

أثر عروة بن الزبير كَغَلَشْة:

عن هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿إِنَّمَا فِيهَا بَيْنَ الرُّخُص وَالْغَلَاءِ»(١).

قال الإمام مالك يَوْلَتُهُ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، شَاةٌ.

قال يَحْيَى، قَالَ مَالِكُ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِنَّيَّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ عَذُوا عَدْلٍ مِنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ١٥]. فَمِمَّا يُحْكَمُ بِهِ فِي الْهَدْيِ، شَاةٌ. وَقَدْ سَمَّاهَا اللهُ هَدْياً.

وَذَلِكَ الَّذِي لاَ انْحَتِلاَفَ فِيهِ عِنْدَنَا. وَكَيْفَ يَشُكُّ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ؟ وَكُلُّ شَيْءٍ لاَ يَبْلُغُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِشَاةٍ فَهُوَ يَبْلُغُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِشَاةٍ فَهُوَ يَبْلُغُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِشَاةٍ فَهُوَ كَفُّارَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ إِطُّعَامٍ مَسَاكِينَ (٢).

قال الطبري تَخَلَّلُهُ: وَأَوْلَى الْقَوْلَيْنِ بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةٌ؛ لِأَنَّ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ إِنَّمَا أَوْجَبَ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ، وَذَلِكَ عَلَى كُلِّ مَا تَيسَّرَ لِللهُ هِدِي أَنْ يَكُونَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ خَصَّ لِللهُ هِدِي أَنْ يَكُونَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ خَصَّ مِنْ ذَلِكَ خَارِجًا مِنْ جُمْلَةِ مَا احْتَمَلَهُ ظَاهِرُ التَّنْزِيلِ، وَيَكُونُ مَا خَصَّ مِنْ ذَلِكَ خَارِجًا مِنْ جُمْلَةِ مَا احْتَمَلَهُ ظَاهِرُ التَّنْزِيلِ، وَيَكُونُ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ غَيْرَهُ مُجْزِئًا إِذَا أَهْدَاهُ الْهُدِي بَعْدِ أَنْ يَسْتَحِقَّ اسْمَ هَدْي.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ الَّذِي أَبُوا أَنْ تَكُونَ الشَّاةُ مِمَّا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ اسْمَ هَدْيٍ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ أَهْدَى دَجَاجَةً أَوْ بَيْضَةً لَمْ يَكُنْ مُهْدِيًا هَدْيًا مُجْزِئًا؟ قِيلَ: لَوْ كَانَ فِي الْمُهْدِيِّ الشَّاةِ لَكَانَ سَبِيلُهُمَا فِي الْمُهْدِيِّ الشَّاةِ لَكَانَ سَبِيلُهُمَا وَاحِدَةً فِي الْمُهْدِيِّ الشَّاةِ لَكَانَ سَبِيلُهُمَا وَاحِدَةً فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ أَدَى مَا عَلَيْهِ بِظَاهِرِ التَّنْزِيلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْهَدْيَيْنِ

⁽١) فيه مقال: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٧) وابن أبي شيبة (٣/ ١٣٤) من طريق يَحْيَى ابْنُ سُلَيْم، ثنا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

⁽٢) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٥٦٥).

يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُؤَدِّيًا بِإِهْدَائِهِ مَا أَهْدَى مِنْ ذَلِكَ عِمَّا أَوْجَبَهُ الله عَلَيْهِ فِي إِحْصَارِهِ. وَلَا بِلِ، وَلَكِنْ لِمَّا أَخْرَجَ المُهْدِيُّ مَا دُونَ الجُنَعِ مِنَ الضَّأْنِ، وَالثَّنِيِّ مِنَ المُعْزِ، وَالْإِبِل، وَالْبَقَرِ فَصَاعِدًا مِنَ الْأَسْنَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُهْدِيًا مَا أَوْجَبَهُ الله عَلَيْهِ فِي إِحْصَارِهِ، أَوْ مُتْعَتِهِ بِالْحُجَّةِ الْقَاطِعَةِ الْعُذْرِ، نَقْلًا عَنْ نَبِيِّنَا عَيْكَةً وِرَاثَةً؛ كَانَ ذَلِكَ خَارِجًا مِنْ أَنْ مُتُعَتِهِ بِالْحُجَّةِ الْقَاطِعَةِ الْعُذْرِ، نَقْلًا عَنْ نَبِيّنَا عَيْكَةً وِرَاثَةً؛ كَانَ ذَلِكَ خَارِجًا مِنْ أَنْ مَكُونَ مُرَادًا بِقَوْلِهِ: ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِيَ ﴾ [القرة: ١٩٦٥]، وَإِنْ كَانَ مُحْزِئًا ذَلِكَ عَنْ مُهْدِيهِ الْمُدَايَا. وَلَمَا احْتُلُفَ فِي الْجُذَعِ مِنَ الضَّأْنِ، وَالثَّنِيِّ مِنَ المُعْزِ، كَانَ مُحْزِئًا ذَلِكَ عَنْ مُهْدِيهِ الْمُدَايَا. وَلَمَا الْمُتَيْسَرَ مِنَ الْهُدِي فَوْلِهِ الْعَنْ قَالَ قَائِلُ: فَهَا حَلُ الْعَلَى الْتَيْ فِي قَوْلِهِ لَعَلَى اللّهُ مُولِهِ الْمُعْدِيهِ فَوْلِهِ الْمَا الْمُتَيْسَرَ مِنَ الْهُدِي فَالْ قَائِلُ: فَهَا حَلَى اللّهُ مَنَ الْهُدَي ﴾ اللّه مِن الْهُدِي فَالُ قَائِلُ: فَهَا حَلَى الْمَا الْسَتَيْسَرَ مِنَ الْهُدِي فَا الْمَالَةُ مَنَ الْهُدِي فَاللّهُ وَاللّهُ الْمَالُولُ الْمُؤْمِ التَنْزِيلِ؛ لِأَنَّهُ مِمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدِي اللهِ مَا الْمَالُولُ الْمُؤْمِ اللّهُ عَلَى الْقَالِقُ الْمُعْلَى اللّهُ الْعَنْ الْمُعْلَى اللّهُ الْمُؤْمِقُ اللّهُ الْمُعْلَى اللهُ الْمُؤْمِ اللّهُ الْمُعْلَى اللّهُ الْمُعْلِي اللهُ الْمُعْلَى الْمُعْلِي اللهُ الْعَلَى اللللّهُ الْمُعْلِى الللّهُ الْمُعْلَى الللّهُ الْمُعْلَى اللللْهُ الْمُؤْمِلُ الللْهُ الْمُعْلَى اللّهُ اللّهُ الْمُعْلَى اللّهُ الْمُؤْمِى الللّهُ الْمُعْلَى الللّهِ اللللّهِ الللّهُ الْمُعْلَى الللللّهُ الْمُعْلَى الللللّهُ اللللللْمُ الللّهُ الْمُعْلَى اللللّهُ الْمُعْلَى اللّهُ الْمُعْلِى الللْهُ الْمُعْلَى اللّهُ الْمُعْرَاقُ اللللْمُ اللّهُ الْمُعْلَى اللللّهُ الْمُعْلَى اللّهُ اللّهُ اللللْمُ اللّهُ الْمُعْلَى الللّهُ الللّهُ اللللْمُعِلَى اللللْمُ اللللْمُ اللّهُ الْمُعْلَى اللّ

فَإِنْ قَالَ: بِهَاذَا؟ قِيلَ: بِمَثْرُوكِ، وَذَلِكَ «فَعَلَيْه»؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَ الْكَلَامِ: وَأَيَّوا الحُجَّ وَالْعُمْرَةَ ـ أَيُّهَا المَوْمِنُونَ ـ الله، فَإِنْ حَبَسَكُمْ عَنْ إِعْمَامِ ذَلِكَ حَابِسٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ كَسْرٍ أَوْ وَالْعُمْرَةَ ـ أَيُّهَا المُوْمِنُ وَعَلَيْكُمْ لِإِحْلَالِكُمْ ـ إِنْ أَرَدْتُهُمُ الْإِحْلَالَ مِنْ إِحْرَامِكُمْ ـ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدْيِ. وَإِنِّهَا اخْتَرْنَا الرَّفْعَ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ أَكْثَرَ الْقُرْآنِ جَاءَ بِرَفْعِ نَظَائِرِه، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: هُفَمَن كَانَ مِنصُهُ مَرِيضًا أَوْ بِهِ تَأَذَى مِن رَّأَسِهِ عَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ ﴿ البَقِرة: ١٩٦١]، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ عِمَّا يَطُولُ وَكَقَوْلِهِ: هُوَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ عَمَّا يَطُولُ وَكَوْ قِيلَ: مَوْضِعُ همَا يَطُولُ بِعِمْ الْمَدْيَ وَلَوْ قِيلَ: مَوْضِعُ همَا يَطُولُ بِعِمْ الْمُدْيُ وَلَوْ قِيلَ: مَوْضِعُ همَا يَطُولُ بِعِمْ الْمَدْيَةُ أَيَّامِ وَلَا الْمَدْيَةُ أَيَامِ اللهُونِ الْمَافُولُ الْمَعْرَبُونَ الْمَافُولُ الْمَا الْمَعْمَلِ الْمُنْ عَنْ اللهَالِي اللهُ اللهُ وَيَلَى مَعْرُو بُنُ الْمُكَامِ عَنْ الْمُنْ الْمُنْ عَنْ الْمُعْرَبُ الْمُنْ عَنْ الْمَالُولُ مِنْ الْمُلْعِ مَرْفًا الْمَادُي اللّهُ الْمَالُولُ الْمُعْمَلُ الْمَامُ فِي الْكَلَامِ مَرْفًا اللّهُ الْمَامُ فِي الْكَلَامِ حَرْفًا اللّهُ الْمُؤْمِ الْمَامُ فِي الْمُعْرَالِ اللّهُ الْمُ الْمُعْرِ الْمُعْرِفِ الْمُعْرِ اللّهُ الْمُ الْمُعْرِ اللّهُ الْمُ الْمُعْرِفِ الْمُعْرِفِ الْمُا الْمُولِ اللّهُ الْمُ الْمُولُ الْمُولِ اللّهُ الْمُ الْمُولِ الْمُ الْمُعْرِ الْلَاكُ مِصْرِ الْمُعْرَافِ الْمُولِ الْمُ الْمُعْرِفِ الْمُعْرِفِ الْمُعْرَافِ الْمُعْرِي اللّهُ الْمُعْرِ الللّهُ الْمُعْرِفِ الْمُسْبَعُهُ الْمُ الْمُعْرِفِ الْمُولِ الْمُعْرِفِ الْمُعْرِفِ الْمُعْرِولُ الْمُعْرِفِ الْمُعْرِعُولُ الْمُعْرِفِ الْمُعْرِفِ الْمُعْرِفِ الْمُعْرِفِ الْمُعْرِو

قال الماوردي تَعْلَقُهُ: وفي ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قولان: أحدهما: شاةُ، وهو قول ابن عباس، والحسن، والسدي، وعلقمة، وعطاء، وأكثر الفقهاء. والثاني: بدنة، وهو قول عمر، وعائشة، ومجاهد، وطاوس، وعروة، وجعلوه فيها

⁽١) تفسير الطبري (٣/ ٣٥٦).

استيسر من صغار البُدْن وكبارها(١).

قال الشنقيطي تَخَلَّتُهُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البقرة: ١٩٦] فَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ شَاةٌ فَهَا فَوْقَهَا، وَهُو مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَبِهِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَيْ اللهِ مَا اللهُ مَعِيدُ بْنُ جُبَيْر، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِهِ قَالَ طَاوُسٌ، وَعَطَاءٌ، وَجُكَاهُ، وَجُكَمَّدُ بْنُ عَلِيٌّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَعَبْدُ الرَّحْنِ بْنُ الْقَاسِم، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّحْنِ بْنُ الْقَاسِم، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخِيُّ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةً، وَالضَّحَّاكُ، وَمُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ وَغَيْرُهُمْ، كَمَا وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّحْمِيُّ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةً، وَالضَّحَّاكُ، وَمُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ وَغَيْرُهُمْ، كَمَا فَلَا عَنْهُمُ ابْنُ كَثِيرٍ وَغَيْرُهُمْ.

وقال جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَِدْيِ: إِنَّهَا هُوَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ دُونَ الْغَنَمِ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْوِيٌّ عَنْ عَائِشَةً، وَابْنِ عُمَرَ، وَسَالِمٍ، وَالْقَاسِمِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَغَيْرِهِمْ.

قال ابْنُ كَثِيرِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُسْتَنَدَ هَؤُلَاءِ فِيهَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ قِصَّةُ الْحُدَيْبِيَةِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ ذَبَحَ فِي تَحَلُّلِهِ ذَلِكَ شَاةً، وَإِنَّهَا ذَبَحُوا الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ.

فَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَقَرَةٍ».

قال مُقَيِّدُهُ عَفَا الله عَنْهُ: لَا يَخْفَى أَنَّ التَّحْقِيقَ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ مَا تَيَسَّرَ مِمَّا يُسَمَّى هَدْيًا، وَذَلِكَ شَامِلٌ لِجِمِيعِ الْأَنْعَامِ: مِنْ إِبِلٍ، وَبَقَرٍ، وَغَنَم، فَإِنْ تَيَسَّرَتْ شَاةٌ أَجْزَأَتْ، وَالنَّاقَةُ وَالْبَقَرَةُ أَوْلَى بِالْإِجْزَاءِ.

وَّقَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَلَيْ قَالَتْ: ﴿ أَهْدَى ﷺ مَرَّةً غَنَمًا ﴾ (٢).

قال السرخسي تخلله: ﴿ فَمَا أَسُتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَيْهُ: مَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْي شَاةٌ.

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عَلَيْهُ قَالَ: «اشْتَرَكْنَا حِينَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةٌ،

تفسير الماوردي (١/ ٢٥٥).

⁽٢) أضواء البيان (١/ ٨٣).

وَفِي الْبَدَنَةِ سَبْعَةُ، وَفِي الشَّاةِ وَاحِدٌ»، وَالْبَقَرَةُ أَفْضَلُ مِنْ الشَّاةِ، وَالْجُزُورُ أَفْضَلُ مِنْ الْبَقَرَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُعَظِّمُ شَعَتْبِرَ ٱللَّهِ ﴾ [الحج: ٣٢] فَمَا كَانَ أَقْرَبَ فِي التَّعْظِيمِ فَذَلِكَ أَفْضَلُ، وَقَدْ «نَحَرَ رَسُولُ الله ﷺ مِائَةَ بَدَنَةٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ» (١٠).

قال سحنون يَخلَلهُ: قُلْتُ لِإَبْنِ الْقَاسِمِ: أَيُّ شَيْءٍ يَجْزِي فِي دَمِ الْقِرَانِ عِنْدَ مَالِكٍ؟ قال: شَاةٌ وَكَانَ يُجِيزُهَا عَلَى تَكَرُّهِ، يَقُولُ: إِنْ لَمْ يَجِدْ، وَكَانَ يَقُولُ: الَّذِي يُسْتَحَبُّ فِيهِ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ.

قال ابْنُ الْقَاسِمِ: وَكَانَ مَالِكٌ إِذَا أُضْطُرَّ إِلَى الْكَلَامِ قَالَ: ثُجْزِئُ عَنْهُ الشَّاةُ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِم: وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي كَانَ يَسْتَحِبُّهُ مَالِكٌ فِيهَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ: الْبَقَرَةُ دُونَ الْبَعِيرِ (٢٠).

قال الشَّافِعِيُّ كَلَلْهُ: - أَقُولُ بِحَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّهُمْ نَحَرُوا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ الْحُدَنْبِيةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ».

(قَالَ الشَّافِعِيُّ): وَكَانُوا مُحْصَرِينَ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِّيِ ﴾ [البنرة:١٩٦] فَلَيَّا قَالَ: ﴿ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِّي ﴾ [البنرة:١٩٦] شَاةٌ ، فَأَجْزَأَتْ الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ مَحْصُورِينَ وَمُتَمَتِّعِينَ وَعَنْ سَبْعَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ قِرَانٍ أَوْ فَأَجْزَأَتْ الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ مُصُورِينَ وَمُتَمَتِّعِينَ وَعَنْ سَبْعَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ قِرَانٍ أَوْ فَأَجْزَأَتْ عَنْهُمْ، وَإِذَا مَلَكُوهَا بِغَيْرِ بَيْعِ وَلَوْ أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ كَانُوا أَهْلَ بَيْتٍ أَوْ غَيْرَهُمْ ؛ لِأَنَّ عَنْهُمْ وَهُو أَجْزَأَتْ عَنْهُمْ، وَإِذَا مَلَكُوهَا بِغَيْرِ بَيْعِ أَجْزَأَتْ عَنْهُمْ، وَإِذَا مَلَكُوهَا بِغَيْرِ بَيْعِ أَجْزَأَتْ عَنْهُمْ، وَإِذَا مَلَكُوهَا بِثَمَنٍ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ كَانُوا أَهْلَ بَيْتٍ أَوْ غَيْرَهُمْ ؛ لِأَنَّ أَجْزَأَتْ عَنْهُمْ، وَإِذَا كَانُوا مِنْ قَبَائِلَ شَتَّى وَشُعُوبٍ مُتَفَوِّقَةٍ، وَلَا تُجْزِئُ عَنْ أَكُوهُمْ بِلْأَنَّ عَنْهُمْ وَهُمْ مُتَطَوِّعُونَ بِالْفَضْلِ، كَمَا أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ ، وَلَا تَعْزِي الْجُزُورُ وَلُ الْمُنَاقِ وَإِذَا لَمْ تُوعَى بِالْفَضْلِ، كَمَا أَكْرُومُ مَنْ سَبْعَةٍ ، وَلَا تَعْزَعُ مَنْ الْبُولُومُ اللهُ الْمَوْرَةُ وَإِذَا لَمْ تُوجَدُ الْبَدَنَةُ كَانَ عَدْهُمَا وَهُو أَمِينٌ عَلَى أَكْثُو مِنْ هَذَا الْإِيمَانُ عَلَى عَنْدَا الذَّبْحِ فَهُو أَمِينٌ، وَلِلنَّاسِ أَنْ يَأْكُلُوهَا وَهُو أَمِينٌ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ هَذَا: الْإِيمَانُ تَعَلَى عَنْدَا الذَّبْحِ فَهُو أَمِينٌ، وَلِلنَّاسِ أَنْ يَأْكُلُوهَا وَهُو أَمِينٌ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ هَذَا: الْإِيمَانُ

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/ ٢٩).

⁽٢) المدونة (١/ ٤٠٠).

وَالصَّلَاةُ.

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) كَانَنَهُ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ﴿فَمَا الشَّافِعِيُّ): وَنَحْنُ وَأَنْتَ ﴿فَمَا الشَّافِعِيُّ): وَنَحْنُ وَأَنْتَ فَمَا الشَّافِعِيُّ): وَنَحْنُ وَأَنْتَ فَمَا الشَّيْسَرَ مِنَ الْهَدِيِّ [البقرة:١٩٦] شَاةُ، وَيَرْوِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِذَا جَازَ لَنَا أَنْ نَتُرُكَ عَلَى ابْنِ عُمَر لِإبْنِ عَبَّاسٍ كَانَ التَّرْكُ عَلَيْهِ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ وَاجِبًا (١٠).

سئل الإمام أحمد وإسحاق رحمها الله: [١٤٧٧] قلت: ما استيسر من الهدي [ما هو]؟ قال: شاة. قال إسحاق كما قال: [والبقرة] والبدنة أفضل، والشاة وشرك في الدم يجزي (٢).

قال ابن قدامة تخلله: فَصْلُ: وَإِذَا قَدَرَ اللَّحْصَرُ عَلَى اهْدْي، فَلَيْسَ لَهُ الْحِلُّ قَبْلَ ذَبْحِهِ. فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيُ قَدْ سَاقَهُ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ أَمْكَنَهُ، وَيُجْزِئُهُ أَذْنَى اهْدْي، وَهُو شَاةٌ، أَوْ سُبْعُ بَدَنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ وَيُجْزِئُهُ أَذْنَى اهْدْيِ، وَهُو شَاةٌ، أَوْ سُبْعُ بَدَنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ وَاللّه وَاللّه اللّه وَاللّه وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله: الْأُوّلُ: فِي الْهُدْيِ، وَيُجْزِئُ فِيهِ مَا يُجْزِئُ فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَهُو بَدَنَةٌ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شِرْكُ فِي دَم؛ لِأَنَّ الله قَالَ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ الْمُحْبَةِ ﴾ [المبتدة: ١٩] وَالْغَنَمُ: الْهُدْيُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ: ﴿ هَدْيًا بَلِغَ مِنَ ٱلْهَدْيِ مِنَ ٱللّهَ مُعْلَقِ الْهُدْيِ مِنَ ٱللّمَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ١٥]، وَلَا يُقَالُ: فَقَدْ يَدْخُلُ فِي الجُزَاءِ مَا لَا يَدْخُلُ فِي مُطْلَقِ الْهُدْيِ مِنَ الصَّغِيرِ وَالمُعِيبِ، وَيُسمَّى هَدْيًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا وَفِي آيةِ التَّمَتُّع أَطْلَقَ الْهُدْي، وَلَمْ يَعْتَبِرُ اللّهَ اللّهُ وَجَبَ بِاعْتِبَارِ الْمُاثِقِ الْهُدْي، وَلَمْ يَعْتَبِرُ وَلَهِ فَي الْعَنْقِ اللّهُ اللّهُ وَجَبَ بِاعْتِبَارِ اللّهُ اللّهُ وَلَهُ يَعْتَبِرُ وَلَمْ اللّهُ وَهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَعَلَى اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَالرّقَاعِ اللّهُ اللّهُ وَالرّقَاعِ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ الْمُدْيِ وَالرّقَامِ اللّهُ الْوَجِهِ اللللللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالرّقَامِ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللللللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ الللللللللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالل

الأم للشافعي (٧/ ٢٦٧).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢١٩٧).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٣/ ٣٢٧).

وَعُلِمَ ذَلِكَ بِالسُّنَّةِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَهْدَى مَرَّةً غَنَمًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

قال ابن حزم تَ تَلَّهُ: وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنَّ الْهُدْيَ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ رَأْسٌ مِنْ الْغَنَمِ، أَوْ مِنْ الْإِبِلِ، أَوْ مِنْ الْبَقْرِ، أَوْ شِرْكُ فِي بَقَرَةٍ أَوْ نَاقَةٍ بَيْنَ عَشْرَةٍ فَأَقَلَ، سَوَاءٌ كَانُوا مُتَمَتِّعِينَ مَنْ الْإِبِلِ، أَوْ مِنْ الْبَقْرِ، أَوْ شِرْكُ فِي بَقَرَةٍ أَوْ نَاقَةٍ بَيْنَ عَشْرَةٍ فَأَقَلَ، سَوَاءٌ كَانُوا مُتَمَتِّعِينَ أَوْ بَعْضُهُم، أَوْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يُرِيدُ نَصِيبَهُ لَحْمًا لِلْأَكُل، أَوْ الْبَيْع، أَوْ لِنَذْرٍ، أَوْ لِتَطَوَّعِ وَلَا لَمُعَنَّةً إِلَا لَكُمْرَةً إِلَى ٱلْحَجْةِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي اللهُ السَاقِ، وَالْبَقَرَةِ، وَالْبَدَنَةِ.

وَرُوِّينَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ كَانَ يُجِيزُ فِي ذَلِكَ الشَّاةَ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَاخْتُلِفَ فِيهِ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ؛ فَرُوِيَ عَنْهَا مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرُوِيَ عَنْهَا أَيْضًا، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ فِي ذَلِكَ شَاةٌ، وَأَنَّهُ إِنَّهَا فِي ذَلِكَ النَّاقَةُ أَوْ الْبَقَرَةُ.

كَمَا رُوِّينَا عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، ـ هُوَ السَّبِيعِيِّ -، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْشَبِيعِيِّ -، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الشَّبِيعِيِّ -، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةٍ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْت إِلَى أَهْلِك أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاةٍ».

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: سَمِعْت ابْنَ عُمَرَ يَسْأَلُ عَنْ هَدْيِ الْمُتَّعَةِ - وَهُمْ يَذْكُرُونَ الشَّاةَ -، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «شَاةٌ شَاةٌ، وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ، لَا، بَلْ بَقْرَةٌ، أَوْ نَاقَةٌ» وَعَنْ عُرُوةَ بْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

وَرُوِّينَا عَنْ طَاوُسِ التَّرْتِيبَ، رُوِِّينَا مِنْ طَرِيقِ إِسْهَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الله ـ هُوَ ابْنُ اللَّدِينِيِّ -، نَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَا ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ طَاوُسِ يَزْعُمُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بِقَدْر يَسَارِ الرَّجُلِ، إِنَّ اسْتَيْسَرَ جَزُورٌ فَجُرُورٌ، وَإِنْ اسْتَيْسَرَ بَقَرَةٌ فَبَقَرَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَيْسِرْ إِلَّا شَاةً فَشَاةً». قَالَ: وَكَانَ أَبِي يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا اسْتَيْسَرَ وَتَيَسَّرَ: مَا شَاءَ.

⁽١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج (٧٢٨) (٣/ ٣٢٧).

قَالَ أَبُو مُحَمَّد: وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُور، أَنَا النَّضْرُ بْنُ عَمْرَانَ الضَّبَعِيُّ -، قَالَ: سَأَلْت ابْنَ عَبَّاسٍ شُمَيْلٍ، أَنَا شُعْبَةً، نَا أَبُو جَمْرَةَ ـ هُوَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبَعِيُّ -، قَالَ: سَأَلْت ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ الْمُدِي، فَقَالَ: «فِيهَا جَزُورٌ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ شَاةً، أَوْ شَاةً، أَوْ شِرْكُ فِي عَنْ الْمُدِي، فَقَالَ: «فِيهَا جَزُورٌ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ شَاةً، أَوْ شَاقًا، اللهَ عَنْ الْمُدِي المُتَعَةِ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَوْ شَاقًا، الْمُنْ خَمَّادِ بْنِ سَلَمَة، عَنْ أَبِي جَمْرَة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِهَذَا نَأْخُذُ.

فَأَمَّا إِجَازَةُ الشَّاةِ فِي ذَلِكَ فَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَمَّا الشِّرْكُ فِي الدَّمِ فَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَسُفْيَانُ النَّوْرِيُّ، وَأَحْدُ بْنُ حَنْبَل، وَإِسْحَاق، وَأَبُو تَوْرٍ، وَأَبُو سُلَيْهَانَ؛ إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: لَا يَجُوزُ الشِّرْكُ فِي الدَّمَ إِلَّا بِأَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ يُرِيدُونَهُ لِلْهَدْيِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْبَابُهُمْ.

وقال صَاحِبُهُ زُفَرُ بْنُ الْمُنَذَيْلِ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بِأَنْ تَكُونَ أَسْبَابُهُمْ وَاحِدَةً، مِثْلُ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ مُتَمَّتِينَ، أَوْ كُلُّهُمْ مُفْتَدِينَ، وَنَحْوُ هَذَا.

وقال الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْهَانَ كَمَا قُلْنَا، إِلَّا أَنَّهُمْ [كُلَّهُمْ] قَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُشْرَكَ فِيهِ أَكْثُرُ مِنْ سَبْعَةٍ.

فَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فَإِنَّهُمْ احْتَجُّوا بِرِوَايَةٍ رُوِّينَاهَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَابْنِ سِيرِينَ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (١٠).

المسألة السادسة: الاشتراط في الحج، ويسمى عند البعض: «الاستثناء في الحج»

قال ابن عبد البر تخلف: الإستشناء أَنْ يَشْتَر طَ، وَيَسْتَشْنِي، فَيَقُولُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ: لَبَيْكَ اللهم لَبَيْكَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَنِي مِنْهُ مَا لَا أَقْدِرُ عَلَى النُّهُوضِ، فَيَكُونُ مَحَلِّي كَانَ لَهُ شَرْطُهُ وَمَا اسْتَثْنَاهُ، إِنْ نَابَهُ شَيْءٌ، أَوْ عَاقَهُ عَائِقٌ يَقُومُ مَحَلُّهُ فِي ذَلِكَ المُوضِع، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (٢).

⁽١) المحلى بالآثار (٥/ ١٥١).

⁽٢) الاستذكار (٤/ ٤١٠).

كر أقول . وبالله التوفيق .:

الخُتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الإَشْتِرَاطِ فِي الْحَجُّ:

فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الرُّخْصَةِ فِيهِ، وَقَالَ: إِذَا أَحْرَمَ، وَشَرَطَ أَنْ يَخْرُجَ بِعُذْرِ كَذَا، يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ، وَلَهُ الْخُرُوجُ بِالْعُذْرِ الَّذِي سَمَّى، وَهُوَ قَوْلُ أَحْدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَحَدُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ. قَوْلَ الشَّافِعِيِّ.

واستدلوا بها ورد في الصحيح عَنْ عَائِشَة، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى ضُبَاعَة بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَمَا: «لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الحَجَّ؟» قَالَتْ: وَالله لاَ أَجِدُنِ إِلَّا وَجِعَةً، فَقَالَ لَمَا: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللهمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» وَكَانَتْ تَحْتَ المِقْدَادِ ابْنِ الأَسْوَدِ (١).

وكذلك بها أخرجه مسلم تَعْلَقُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﴿ فَاللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ ، فَهَا لَلْبِ ﴿ فَاللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ مَا أَنَّ مَعِلِّي حَيْثُ تَعْبِسُنِي » قَالَ: فَأَدْرَكَتْ (٢). تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: ﴿ أَهِلِّي بِالْحُجّ ، وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ تَعْبِسُنِي » قَالَ: فَأَدْرَكَتْ (٢).

قلت: والذين منعوا الاشتراط في الحج لهم في هذا الحديث مسالك منها:

المسلك الأول: طعنوا في ثبوت هذا الحديث:

قال النووي تَخَلَّلُهُ: وَأَشَارَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: قَالَ الْأَصِياتُ: لَا يَثْبُتُ فِي الْإِشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ مَعْمَرٍ (٣).

قلت: وقد رد العلماء على هذه العلة، ودحضوها بم الايدع مجالًا للشك في ثبوت الخبر، وهو الصواب.

⁽١) البخاري (٩٨٠٥) ومسلم (١٢٠٧).

⁽۲) مسلم (۱۲۰۸).

⁽٣) شرح مسلم (٨/ ١٣٢).

□ أقوال أهل العلم في رد هذه العلة:

قال النووي عَنَشُهُ: وَهَذَا الَّذِي عَرَّضَ بِهِ الْقَاضِي، وَقَالَ الْأَصِيلِيُّ، مِنْ تَضْعِيفِ الْخَدِيثِ؛ غَلَطٌ فَاحِشُ جِدًّا، نَبَّهْتُ عَلَيْهِ لِئَلَا يُغْتَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ فِي الْخَدِيثِ؛ غَلَطٌ فَاحِشُ جِدًّا، نَبَّهْتُ عَلَيْهِ لِئَلَا يُغْتَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثِ مَشْهُورٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِم، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَسَائِرِ كُتُبِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِم، وَسُئِنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَسَائِرِ كُتُبِ الْخَديثِ المُعْتَمَدةِ مِنْ طُرُقِ مُتَعَدِّدَةٍ، بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ، عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَفِيهَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنْ تَنْوِيعِ طُرُقِهِ أَبْلَغُ كِفَايَةٍ (١)

قال زين الدين العراقي تخلفه: فَهَذِهِ آثَارٌ مُتَظَاهِرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا الْخُرُوجُ عَنْهَا، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ غَيْرُ مَعْمَر، وَقَالَ فِي مَوْضِعِ آخَرَ: لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ مَعْمَرٍ غَيْرُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ لِفِيهَا أَعْلَمُ لَهُ وَأَشَارَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَّ آخَر: لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ مَعْمَرٍ غَيْرُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ لِفِيهَا أَعْلَمُ لَهُ وَالسَّارَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: قَالَ الْأَصِيلُيُّ: لَا يَثْبُتُ فِي الإشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَسْنَدَهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ غَيْرُ مَعْمَرٍ.

قال النَّووِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: وَهَذَا الَّذِي عَرَّضَ بِهِ الْقَاضِي، وَقَالَهُ الْأَصِيلُّ، مِنْ تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ؛ غَلَطْ فَاحِشَّ جِدًّا، نَبَهْتُ عَلَيْهِ لِئَلَّا يُغْتَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ فِي صَحِيحَيْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِم، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُد، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَسَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ المُعْتَمَدَةِ مِنْ طُرُقِ مُتَعَدِّدَةٍ، بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ، عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ وَسَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ المُعْتَمَدَةِ مِنْ طُرُقِهِ أَبْلَغَ كِفَايَةٍ. وَقَالَ وَالدِي تَعْلَقُهُ فِي شَرْحِ الصَّحَابَةِ، وَفِيهَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنْ تَنْوِيعِ طُرُقِهِ أَبْلَغَ كِفَايَةٍ. وَقَالَ وَالدِي تَعْلَقُهُ فِي شَرْحِ السَّحَابَةِ، وَالنَّسَائِيُّ لَمْ يَقُلْ بِانْفِرَادِ مَعْمَرٍ بِهِ مُطْلَقًا، بَلْ بِانْفِرَادِهِ بِهِ عَنْ الزَّهْرِيِّ، وَلَا الشَّافِي لَهُ وَاللَّهُ اللَّهُ مِنْ الْوَقِودِ مَعْمَرٍ بِهِ مُطْلَقًا، بَلْ بِانْفِرَادِهِ بِهِ عَنْ الزَّهْرِيِّ، وَلَا اللَّهُ مِنْ الْأَهْرِيِ مُعْمَرٍ بِهِ مُطْلَقًا، بَلْ بِانْفِرَادِهِ بِهِ عَنْ الزَّهْرِيِّ وَلَا يَضُرُّ مِنْ الْإِنْفِرَادِهِ الْمُعْرَادِهُ الْمُعْلَقُ مَنْ الْإِنْفِرَادِهِ اللَّعَيِّ لَهُ وَالْمُهُ مَنْ الْإِنْفِرَادِ اللَّقَيِّدِ، الإِنْفِرَادُ اللَّطْلَقُ، فَقَدْ أَسْنَدَهُ مَعْمَرٌ، وَأَبُو أُسَامَةً، وَسُفْيَانُ بُنُ اللَّهُ وَالْوَالَةُ اللَّهُ وَلَا يَضُرُّ إِرْسَالُ الشَّافِعِيِّ لَهُ وَالْمُكُمُ لِنَ وَصَلَ، هَذَا مَعْنَى كَلَامُهُ (٢).

قال البيهقي يَعْمَلهُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْمُنَاسِكِ: لَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ عُرْوَةً، عَنِ

⁽۱) شرح مسلم (۸/ ۱۳۲).

⁽٢) طرح التثريب (٥/ ١٦٦).

النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي الإسْتِثْنَاءِ لَمْ أَعْدُهُ إِلَى غَيْرِهِ الأَنَّهُ لَا يَجِلُّ عِنْدِي خِلَافُ مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ (١) الله عَلَيْهِ قَالَ الشَّيْخُ: قَدْ ثَبَتَ هَذَا الْحُدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ (١).

قال القرطبي تَعْلَقُهُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ ضُبَاعَةَ لَمْ أَعُدْهُ، وَكَانَ مَحِلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله. قُلْتُ: قَدْ صَحَّحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ أَبُو حَاتِمِ الْبُسْتِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال لضباعة بنت الزبير: «حجي، واشترطي»(٢).

قال ابن حجر تخلف: وَحَكَى عِيَاضٌ عَنِ الْأَصِيلِّ، قَالَ: لَا يَثْبُتُ فِي الْإِشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، قَالَ عَيَاضٌ: وَقَدْ قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَسْنَدَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ مَعْمَرٍ. وَتَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ بِأَنَّ الَّذِي قَالَهُ عَلَطٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ صَحِيحٌ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ. انْتَهَى. وَقَوْلُ النَّسَائِيِّ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَضْعِيفُ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ الَّتِي تَفَرَّدَ مَا مَعْمَرٌ، فَضَلًا عَنْ بَقِيَّةِ الطُّرُقُ؛ لِأَنَّ مَعْمَرًا ثِقَةٌ حَافِظٌ، فَلَا يَضُرُّهُ التَّفَرُّ دُ، كَيْفَ وَقَدْ وَجِدَ لِمَا رَوَاهُ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ ؟(٣).

المسلك الثاني: قالوا: إن هذه قضية حال خاصة بضباعة بنت الزبير والنها.

قال زين الدين العراقي تختله: وَمَنْ قَالَ بِالْإِنْكَارِ مِنْهُمْ مِنْ ضَعْفِ الْحَدِيثِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَرَدَّهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَهُ، وَفِي تَأْوِيلِهِ أَوْجُهُ:

أُحدُها: أَنَّهُ خَاصٌّ بِضُبَاعَةً، حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ بَعْضِهمْ، وَقَالَ: يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ بِهَا مَرَضٌ أَوْ حَالُ كَانَ غَالِبُ ظَنِّهَا أَنَّهُ يُعَوِّقُهَا عَنْ إِثْمَامِ الْحَجِّ، وَهَذَا كَمَا أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ مَرْضُ أَوْ حَالُ كَانَ غَالِبُ ظَنِّهَا أَنَّهُ يُعَوِّقُهَا عَنْ إِثْمَامِ الْحَجِّ، وَهَذَا كَمَا أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ فِي رَفْضِ الْحَجِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمْ، وَقَالَ النَّووِيُّ فِي شَرْحٍ مُسْلِم بَعْدَ ذِكْرِهِ هَذَا اللَّهُ عَنْ الْحُويِثُ عَلَى أَنَّهَا قَضِيَّةُ عَيْنٍ، وَأَنَّهُ خَصُوصٌ بِضُبَاعَةً، وَحَكَاهُ فِي اللَّهُ هَبُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلَى أَنَّهَا قَضِيَّةُ عَيْنٍ، وَأَنَّهُ خَصُوصٌ بِضُبَاعَةً، وَحَكَاهُ فِي اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ الْمُعُلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِي اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

السنن الكبرى (٥/ ٣٦١).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٥).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٨).

الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ: مَحِلِّ حَيْثُ حَبَسْتنِي بِالْمُوْتِ، أَيْ: إِذَا أَدْرَكَتْنِي الْوَفَاةُ انْقَطَعَ إَحْرَامِي، حَكَاهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ عَنْ إِمَامِ الْحُرَمَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا تَأْوِيلُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَعَجِبْت مِنْ جَلَالَةِ الْإِمَامِ كَيْفَ قَالَهُ ؟

كرثانيًا: الآثار عن الصحابة والتابعين:

□ أثر عمر بن الخطاب ﷺ:

عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: «يَا أَبَا أُمَيَّةَ، حُجَّ، وَاشْتَرِطْ، فَإِنَّ لَكَ مَا اشْتَرَطْتَ (٢).

⁽١) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ١٦٨).

⁽٢) صحيح إذا سمعه الشافعي من عبد الرحمن بن مهدي: أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٣٦٤) أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرِو، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، أنا الرَّبِيعُ، قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ حِكَايَةً عَنِ ابْنِ مَهْدِيِّ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ عُمَرُ بْنُ

□ أثر عثمان ﷺ:

عَنْ هِشَام، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: رَأَى عُثْمَانُ رَجُلًا وَاقِفًا بِعَرَفَة، فَقَالَ لَهُ: «اشْتَرَطْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ (١٠).

□ أثر على بن أبي طالب ﷺ:

عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اللهمَّ حَجَّةً إِنْ تَيسَّرَتْ، أَوْ عُمْرَةً إِنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ، وَإِلَّا، فَلَا حَرَجَ» (٢٠).

🗖 أثر عبد الله بن مسعود رهي الله

عَنْ عَمِيرَةَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الله ـ يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ ـ، قَالَ: «حُجَّ، وَاشْتَرِطْ، وَقُلِ: اللهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمَدْتُ، فَإِنْ تَيَسَّرَ، وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ (٣).

الْخَطَّابِ عَيَّاتُهُ.

وقال ابَن حزم تَخَلَثْهُ: وَرُوِّينَا أَيْضًا الْأَمْرَ بِالإِشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ مِنْ طَرِيقِ: وَكِيعٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَخْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، كُلِّهِمْ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْدِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَغْلَى، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْدِيِّ، وَيَخْيَى: أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «أَفْرِدْ الْحُجَّ، وَاشْتَرِطْ، فَوْدَيْ اللهُ عَلَى مَهْدِيٍّ، وَيَخْيَى: أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «أَفْرِدْ الْحُجَّ، وَاشْتَرِطْ، فَإِنَّ لَكَ مَا اشْتَرَطْت، وَلَلهُ عَلَيْك مَا شَرَطْت».

قلت: فإن ثبت هذه الأسانيد فالأثر صحيح. والله أعلم.

(١) منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤٠) والطحاوي في مشكل الآثار (١٥٥/١٥) من طرق عن « هشام – أيوب – حبيب)، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عن عثمان. ومحمد بن سيرين لم يسمع عثمان بن عفان.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٤١) عن الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُتْبَةً، عَنْ عُثْهَانَ، نَحْوَهُ. ورواية الجهاعة أولى.

(٢) ضَعيف: أخرجه ابنَ أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤٠) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مَيْسَرَةً، عَنْ عَلِيٍّ. وعطاء الخراساني هذا لم يسمع على بن أبي طالب.

(٣) فيه مقال: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٤٠) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٦٥) من طرق عَنْ أبي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمِيرَةَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ـ يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ ـ. وفي سنده عميرة بن زياد هذا، لم أقف له على توثيق معتبر.

أثر عائشة ﴿ إِنَّ عَائشة ﴿ إِنَّهِ عَائشة إِنَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ اللَّا اللَّلَّا اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

عَنْ هِشَام، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ: «هَلْ تَسْتَثْنِي إِذَا حَجَجْتَ؟» فَقُلْتُ هَا: مَاذَا أَقُولُ؟ فَقَالَتْ: قُل: «اللهمَّ الْحُجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمَدْتُ، فَإِنْ يَسَّرْتَهُ فَهُوَ الْحُجُّ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَهِيَ عُمْرَةٌ» (١).

وفي رواية عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُمَّ الْخَبَّ كَانَتْ تَقُولُ: «اسْتَثْنُوا فِي الْحَبِّ: اللَّهُمَّ الْحُبَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمَدْتُ، فَإِنْ مَّمَّتُهُ فَهُوَ حَبُّ، وَإِلَّا فَهِيَ عُمْرَةٌ »، وَكَانَتْ تَسْتَثْنِي وَتَأْمُرُ مَنْ مَعْهَا أَنْ يَسْتَثْنُوا (٢).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: «كَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ تَأْمُرُنَا إِذَا حَجَجْنَا بِالإِشْتِرَاطِ»(٣).

□ أثر علقمة تَخلَشه:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُهُ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَوْزِ، ثُمَّ قَالَ: «اللهمَّ إِنِّ أُرِيدُ حَجَّةً إِنْ تَيَسَّرَتْ، وَإِلَّا، فَعُمْرَةٌ إِنْ تَيَسَّرَتْ» (٤٠).

أثر الأسود بن يزيد كِتَلَتْهُ:

عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانَ الْأَسْوَدُ تُعَادِلُهُ رَاحِلَتُهُ، فَإِذَا أَتَى جِنَايَةً نَحَرَ

(۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ۳٤٠)، والشافعي في مسنده (۱/۲۳)، وغيرهم من طرق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وسنده صحيح.

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٣٦٥) من طريق سُرَيْجٌ، أنا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ ﴿ ﴿ ٣٦٥ وَفِي سنده مقال

(٣) فيه مقال: أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٣٦٥) قال: أَخْبَرَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحُمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَارِسِيُّ، أنا أَبُو إِسْحَاقَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيُهانَ بْنِ فَارِسٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْهَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، أنا أَبُونُسُ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْبُخَارِيُّ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ يَعِيشَ، ثنا يُونُسُ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ هذا، قال الحافظ عَنْشَهُ: «مقبول». ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ هذا، قال الحافظ عَنْشَهُ: «مقبول».

(٤) صَحَيْع: أخرجه اَبَن أبي شيبة في مصنفَه (٣/ ۚ عَكَّ٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ. وسنده صحيح. المسالة وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ قَالَ: «اللهمَّ حَجَّةً إِنْ تَيَسَّرَتْ، وَإِلَّا، عُمْرَةً إِنْ تَيَسَّرَتْ، ثُمَّ يُلَبِّي بِالْحُجِّ»^(۱).

🗖 أثر الحسن وعطاء رحمهما الله:

عَنْ رَبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنِ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، فِي المُحْرِمِ يَشْتَرِطُ قَالًا: «لَهُ شَرْطُهُ»(٢).

🗖 أثر شريح ليخلّلثهُ:

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُهَارَةَ: أَنَّ شُرَيْعًا كَانَ يَشْتَرِطُ فِي الْحَجِّ، فَيَقُولُ: «إِنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ نِيَّتِي وَمَا أُرِيدُ، فَإِنْ كَانَ أَمْرًا، فَأَتْمِمُهُ، فَهُو أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا تَحَرَجَ»(٣).

🗖 أثر أبي بكر بن عبد الله الحارث كَعَلَلهُ.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الله الْحَارِثِ: «أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ

قال ابن عبد البر تعلقه: وَهذهِ المُسْأَلَةُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا: فَقَالَ مَالِكُ: الإِشْتِرَاطُ فِي الْحُجِّ بَاطِلٌ، وَيَمْضِي عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يُتِمَّهُ عَلَى سُنَّتِهِ، وَلَا يَنْفَعُهُ مَالِكُ: الإِشْتِرَاطُ فِي الْحُجِّ بَاطِلٌ، وَيَمْضِي عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يُتِمَّهُ عَلَى سُنَّتِهِ، وَلَا يَنْفَعُهُ مَالِكُ: الإِشْتِرَاطُ فِي الْحُجِّ بَاطِلٌ، وَيَمْضِي عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يُتِمَّهُ عَلَى سُنَّتِهِ، وَلَا يَنْفَعُهُ قَوْلُهُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَهُو قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالتَّوْرِيُّ، وَهُو قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، واللهُ وَيَعْمَلُوا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ ا وابن شهاب الزهري، وهو قول ابن عُمَرَ.

⁽١) فيه مقال: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤٠) قال: حَدَّثَنَا سَلَّامٌ، عَنْ مُغِيرَة، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ الْأُسْوَدُ.ومغيرة مدلس، لا سيها عن إبراهيم، وقد عنعنه.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنِ الحُسَنِ، وَعَطَاءٍ. والربيع بن صبيح هذا، قال الحافظ: صدوق سئ الحفظ.

⁽٣) سِندُه صَحْيَح: أَخْرِجِهِ ابن أبي شببة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قال: حَدَّثَيَّنَا أَبُو مُعَاوِيَةً، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ: أَنَّ شُرَيْحًا. ولكن نقل ابن أبي شيبة، قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ رَجَعَ عَنْ

⁽٤) فيه مقال: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قال: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الله الْحَارِثِ وفي سنده هلال بن أبي هلال هذا، لا يعرف.

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ الإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ، وَيَقُولُ: حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رسول الله، أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ، فَإِنْ حَبَسَ أَحَدَكُمْ عَنِ الْحَجِّ، وَيَقُولُ: حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رسول الله، أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ، فَإِنْ حَبَسَ أَحَدَكُمْ عَنِ الْحَجِّ حَابِسٌ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، فَلْيَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، وَلِيَحْلِق، وَيُقَصِّرْ، وَقَدْ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحُجَّ قَابِلًا، وَيَهْدِي أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا (١).

وقال الشَّافِعِيُّ: إِنْ ثَبَتَ حَدِيثُ ضُبَاعَةً لَمْ أُعِدْهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الإشْتِرَاطُ بَاطِلٌ.

وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُسٍ: أَنَّهُا أَنْكَرَا الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ، وذهبا فيه مذهب ابن عُمَرَ.

وقال أَحْدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُّو ثَوْرٍ، وَدَاوَدُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ، وَيَنْفَعَهُ شَرْطُهُ، عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عِيْنِهِ، وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قال أَبُو عُمَرَ: رُوِيَ الْإِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ عَنْ علي، وعمر، وعثمان، وابن عباس، وابن مَسْعُودٍ، وَعَمَّارٍ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ النَّابِعِينَ بِالْمُدِينَةِ، مِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ الْسَيْبِ، وَعُرْوَةُ بِالْكُوفَةِ، وَمِنْهُمْ: عَلْقَمَةُ، وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ، وَشُرَيْحُ، وَهُو قَوْلُ عَطَاءِ الْبَنِ أَبِي رَبَاحِ (٢).

قال البغوي تَعْلَلُهُ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الاَشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ: فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الرُّخْصَةِ فِيهِ، وَقَالَ: إِذَا أَحْرَمَ، وَشَرَطَ أَنْ يَخْرُجَ بِعُذْرِ كَذَا، يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ، وَلَهُ الرُّخْصَةِ فِيهِ، وَقَالَ: إِذَا أَحْرَمَ، وَشَرَطَ أَنْ يَخْرُجَ بِعُذْرِ كَذَا، يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ، وَلَهُ الْخُرُوجُ بِالْعُذْرِ الَّذِي سَمَّى؛ لِظَاهِرِ الْحُدِيثِ، وَهُو قِوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ. الشَّافِعِيِّ.

وَهَوُّلاءِ يَقُولُونَ: لَا يُبَاحُ التَّحَلُّلُ بِعُذْرٍ سِوَى حَصْرِ الْعَدُّوِّ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ؛ لِأَنَّ التَّحَلُّلُ لَوْ كَانَ مُبَاحًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ لِمَا كَانَتْ تَحْتَاجُ ضُبَاعَةُ إِلَى الشَّرْطِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ إِخْرَامَهُ مُنْعَقِدٌ، وَلا يُبَاحُ لَهُ التَّحَلُّلُ بِالشَّرْطِ، كَمَنْ أَخْرَمَ مُطْلَقًا، وَجَعَلُوا ذَلِكَ رُخْصَةً خَاصَّةً لِضُبَاعَةَ، كَمَا أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ فِي رَفْضِ

⁽١) سنده صحيح، وسيأتي.

⁽٢) الاستذكار (٤/ ٤١٠).

الْحَجِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمْ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّحْصَرَ يَجِلُّ حَيْثُ يُحْبَسُ، مِنْ حِلِّ أَوْ حَرَمٍ؛ لِقَوْلِهِ: «عَلِلَّ حَيْثُ حَبْسُ، مِنْ حِلِّ أَوْ حَرَمٍ؛ لِقَوْلِهِ: «عَلِلَّ حَيْثُ حَبْسْتَنِي»(١).

قال القرطبي يَخلَقهُ: قَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: لَا يَنْفَعُ الْمُحْرِمَ الْإِشْتِرَاطُ فِي الحج إذا خاف الحصر بمرض أَوْ عَدُوِّ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِمْ. وَالْإِشْتِرَاطُ أَنْ يَقُولَ إِذَا أَهَلَّ: لَبَيْكَ اللهمَّ لَبَيْكَ، وَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي مِنَ الْأَرْضِ.

وقال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وَأَبُو ثَوْر: لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ، وَلَهُ شَرْطُهُ، وَقَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَحُجَّتُهُمْ: حَدِيثُ ضُبَاعَةَ بِنْتِ النَّرُبَيْرِ بْنِ عَبْدِ المطلب: أنها أتت رَسُولَ الله عَلَيْ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أَرَدْتُ النَّبَيْك، النَّبَيْك، اللهم لَبَيْك، الخَجَ، أَأَشْتَرطُ؟ قَالَ: «قُولِي: لَبَيْكَ اللهم لَبَيْك، الخَجَّ، أَأَشْتَرطُ؟ قَالَ: «قُولِي: لَبَيْكَ اللهم لَبَيْك، وَحَيْمُ مَبَافُ الله وَحَيِي مِنْ الْأَرْضِ حَيْثُ حَبَسْتَنِي». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارَقُطْنِي، وَغَيْرُهُمَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ ضُبَاعَةَ لَمْ أَعُدْهُ، وَكَانَ مَحِلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله. قُلْتُ: قَدْ صَحَحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ أَبُو حَاتِم الْبُسْتِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال الله ﷺ قال لضباعة بنت الزبير: «حجي، واشترطي».

قال ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَبِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَقُولُ (٢).

قال ابن كثير كَلَهُ: وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهُ دَخَلَ عَلَى ضُبَاعة بِنْتِ النُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ وَأَنَا شَاكِيَةٌ. فَقَالَ: هُحُجِّي، وَاشْتَرِطِي: أَنَّ مَحِلِّي حيثُ حبَسْتَني». وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ. فَذَهَبَ مِنْ ذَهَبَ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى صِحَّةِ الإشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ لِهَذَا الْحُدِيثِ. وَقَدْ عَلَّقَ الإمام محمد بن إدريس الشَّافِعِيُّ القولَ بِصِحَّةِ هَذَا المُذْهَبِ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحُدِيثِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ: فَقَدْ صَحَّ، وَللهُ الْحُمْدُ (٣).

شرح السنة (٧/ ٢٨٩).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٥).

⁽٣) تفسير ابن كثير (١/ ٥٣٣).

قال النحاس تعلقه: وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ الْإَشْتِرَاطُ فِي الْحُجِّ، وَهُو أَنْ يَقُولَ إِذَا لَبَّى بِالْحُجِّ: إِنَّ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسَنِي، فَمِمَّنْ قَالَ بِالْإِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ عُمَرُ، وَعَلَاءٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَهُو قَوْلُ أَحْمَدُ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَقَوْلُ وَابْنُ سِيرِينَ، وَهُو قَوْلُ أَحْمَدُ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ تَرَكَهُ بِمِصْرَ، وَمِمَّنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ بِمِصْرَ ('').

قال الترمذي تعرّنه: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، يرون الاشتراط في الحج، ويقولون: إن اشترط فعرض له مرض أو عذر فله أن يحل، ويخرج من إحرامه، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق، ولم ير بعض أهل العلم الاشتراط في الحج، وقالوا: إن اشترط فليس له أن يخرج من إحرامه، ويرونه كمن لم يشترط (٢).

قال زين الدين العراقي تخلله: فِيهِ: أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَمَرَهَا أَنْ تَشْتَرِطَ فِي إِحْرَامِهَا التَّحَلَّلُ عِنْدَ الْمُرْضِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْأَمْرِ، هَلْ هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ، أَوْ الإِسْتِحْبَابِ، أَوْ الْإِيجَابِ؟ وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ مُتَّفِقَةٌ عَلَى الإِسْتِرَاطِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ لِعَدَم صِحَّةِ الْحَدِيثِ عِنْدَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ لِتَأْوِيلِهِ، كَمَا سَيَأْتِي. وَحَاصِلُ هَذَا الْخِلَافِ أَقْوَالُ:

أَحَدُهَا: جَوَازُهُ، وَهُوَ المُشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ، وَعَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ فِي الْجُلِدِيدِ عَلَى صِحَّتِهِ، وَقَدْ صَحَّ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَلِذَلِكَ قَطَعَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ بِصِحَّتِهِ، وَأَجْرَى غَيْرُهُ فِيهِ قَوْلَيْنِ فِي الْجُلِيدِ، أَظْهَرُهُمَا الصِّحَّةُ، وَرَوَى الْبُنُ أَبِي صَيْبَةً فِعْلَهُ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، وَشُرَيْحِ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّمْنِ بْنِ شَيْبَةً فِعْلَهُ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، وَشُرَيْحِ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّمْنِ بْنِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ عَلَيْهُ وَعَلْمَ وَعَلْمَ وَعَنْ عَلَيْهُ وَعَلَيْهِ وَعَلْمَ وَعَنْ عَنْهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ عَلَيْهُ وَعَلَاءِ فِي الْمُحْرِمِ قَالَا: وَاقِفًا بِعَرَفَةَ، فَقَالَ لَهُ: «أَشَارَطْتَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، وَعَنْ الْحُسَنِ وَعَطَاءٍ فِي الْمُحْرِمِ قَالَا: (للهُ شَرْطُهُ». وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ الْأَمْرُ بِهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَقَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: عِمَّنْ رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) الناسخ والمنسوخ (ص: ١٣٣).

⁽٢) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٢٧٠).

رَأَى الإشْتِرَاطَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَي طَالِبِ، وَعَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِر، وَهُو مَذْهَبُ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيِّ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، وَعَلْقَمَةَ، مَسْعُودٍ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِر، وَهُو مَذْهَبُ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيِّ، وَالْأَسْوِدِ بْنِ يَزِيدَ، وَعَلْقَمَةَ، وَعَطَاءِ ابْنِ أَي رَبَاحٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِعْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيْ إِنْ عَرَاقٍ، وَحَكَاهُ وَالِدِي يَعْلَقُهُ فِي شَرْحِ وَالْتَابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

الثَّانِي: اسْتِحْبَابُهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ؛ فَإِنَّ ابْنَ قُدَامَةَ جَزَمَ بِهِ فِي المُغْنِي، وَهُوَ الْفُهُومُ مِنْ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ وَالْمُجْدِ بْنِ تَيْمِيَّةَ فِي مُخْتَصَرَيْهِمَا عِنْدَ ذِكْرِ الْإِحْرَامِ: وَيَشْتَرِطُ، أَيْ: المُحْرِمُ، إِنْ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ الْوُجُوبُ.

الثَّالِثُ: إِيجَابُهُ، ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ حَزْمِ الظَّاهِرِيُّ مَّسُّكًا بِالْأَمْرِ.

الرَّابِعُ: إِنْكَارُهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: كَانَ أَبِي لَا يَرَى الإشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ شَيْئًا.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: كَانُوا لَا يَشْتَرِطُونَ، وَلَا يَرُوْنَ الشَّرْطَ شَيْئًا. وَعَنْ طَاوُسٍ، وَالْحُكَم، وَحَمَّادِ: الإِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ لَيْسَ بِشَيْء، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ: إِنَّمَا الإِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، وَعَنْهُ أَيْضًا: المُسْتَثْنَى وَغَيْرُ المُسْتَثْنَى سَوَاءً، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّيْهِيِّةِ: كَانَ عَلْقَمَةُ يَشْتَرِطُ فِي الْحَجِّ، وَلَا يَرَاهُ شَيْئًا، وَرَوَى التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَالنَّسِلِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ الإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ، وَيَقُولُ: أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَة رَسُولِ اللهِ عَنْهُ وَ وَهُو فِي صَحِيحِ اللهَ عَلَيْهُ؟ زَادَ النَّسَائِيِّ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ أَيْ: النَّبِيُّ عَنْ ابْنُ حُبِسَ أَحَدُكُمْ اللَّهُ وَالْمَانِيِّ بَدُونِ أَوَلِهِ، وَلَفْظُهُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَةَ رَسُولِ اللهُ عَلَيْهُ؟ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ اللَّهُ عَلَيْهُ وَالْمَائِي عَنْ أَكُمْ وَيَ عَنْ الْمُرَوِّقِ وَمَكَى الْبُحُولِ اللهُ عَلَيْهُ؟ إِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحْجَعَ عَامًا قَابِلًا، وَحَكَى ابْنُ النَّذِرِ إِنْكَارَهُ عَنْ الزَّهْرِيِّ أَيْضًا، عَنْ الْمُؤْدِي أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَعْفِي وَالصَّفَا وَالْمُورِيِّ، وَحَكَى ابْنُ النَّذِرِ إِنْكَارَهُ عَنْ الْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحْجَعَ عَامًا قَابِلًا، وَحَكَى ابْنُ النَّذِرِ إِنْكَارَهُ عَنْ الْمُعْرَوفُ عَنْ الْمُؤْرُوفُ عَنْ أَلْهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَكْجَعَ عَامًا قَابِلًا، وَعُو وَحَكَى ابْنُ المُنْذِرِ إِنْكَارَهُ عَنْ النَّرُونَ الشَّرُعُ عَنْ الْمُعَرُوفُ كَانُوا لَا يَرُونَ الشَّرُ طُوا عِنْدَهُ بِكُلُ إِحْمَارٍ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: رَوَيْنَا عَنْ الشَّرُ طُوا عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَكَانُوا لَا يَرُونَ الشَّرُ طَ شَيْئًا، لَوْ الشَّرُ طُوا عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَكَانُوا لَا يَرُونَ الشَّرُ طَ شَيْئًا، لَوْ الْمَائِونَ لَا يَرُونَ الشَّرُ طَلَوْ الْمُسَامِ الْمُعْرَاقُ الْمُولُولُ اللَّوْرُ الْمُؤْونَ الشَّرُ طَ شَيْئًا، لَوْ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤُمُ الْمُؤْمُ الْمُؤَامُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤُمُونُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤَالُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤَال

أَنَّ الرَّجُلِّ ٱبْتِلِيَ، وَرَوَيْنَا عَنْهُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَشْتَرِطُوا فِي الْحُجِّ، قَالَ ابْنُ حَزْم: هَذَا تَناقُضُ؛ مَرَّةً كَانُوا يَكْرَهُونَ، فَأَقَلُ مَا فِي هَذَا تَرْكُ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ لِإِضْطِرَابِهَا.

الثّانِيةُ: فَمَنْ قَالَ بِالْجُوَازِ مَّسَّكَ بِهَذَا الْحُدِيثِ، وَرَأَى أَنَّ الْأَمْرَ بِهِ تَرْخِيصٌ، وَتَوْسِعَةٌ، وَتَخْفِيفٌ، وَرِفْقٌ، وَأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَصْلَحَةٍ دُنْيُويَّةٍ، وَهِي مَا يَحْصُلُ لَمَا مِنْ الْمُشَقِّةِ بِمُصَابَرَةِ الْإِحْرَامِ مَعَ الْمُرْضِ. وَمَنْ قَالَ بِالإِسْتِحْبَابِ رَأَى المُصْلَحَة فِيهِ دِينِيَّةً، وَهُو الإِحْتِيَاطُ لِلْعِبَادَةِ؛ فَإِنَّمَا بِتَقْدِيرِ عَدَمِهِ قَدْ يُعْرَضُ لَمَا مَرَضٌ يُشَعِّثُ الْعِبَادَةِ، وَيُوقِعُ الإحْتِيَاطُ لِلْعِبَادَةِ؛ فَإِنَّمَا بِتَقْدِيرِ عَدَمِهِ قَدْ يُعْرَضُ لَمَا مَرَضٌ يُشَعِّثُ الْعِبَادَة، وَيُوقِعُ الإحْتِيَاطُ لِلْعِبَادَةِ؛ فَإِنَّمَ الْمَعْدُ. وَمَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ حَلَ الْأَمْرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهُو أَبْعَدُ مِنْ اللَّهِ عَلَى الْأَمْرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهُو أَبْعَدُ مِنْ النَّيْ يَعْلِقُ لِلْعَلَى وَلَا الصَّحَابَةُ عَلَى اللَّهُ عَلَوا الْقَحَابَةُ عَلَى اللَّهِ عَلَى الْمُوافِقُولَ، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ عُمَرَ بِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ، كَهَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَلَا الصَّحَابَةُ عَلَى الْمُرْعِيقِ لَكُولُ فَعَلُوا فَعَلُوا فَعَلُوا فَعَلُوا فَعَلَوا فَعَلَوا فَعَلُوا فَعَلَوا عَنْ مَنْ أَوْلُهُ مَنْ أَوْلُهُ وَقِي تَأْوِيلِهِ أَوْجُوبُ مَلَى الْمَرْعِ الْمُرْعِلِ الصَّحَابَةُ الْمَوْدِهِ الْمُرْعِ الْمُرْعِ لِلْمُ هَوْ شَكُوا هَا. وَمَنْ قَالَ بِالْإِنْكَارِ مِنْهُمْ مِنْ ضَعْفِ الْحُدِيثِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَرَدَّهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْلُهُ وَفِي تَأْوِيلِهِ أَوْجُهُ :

أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَاصٌّ بِضُبَاعَةً، حَكَاهُ الْحَطَّابِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ، قَالَ: وَقَالَ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ بِهَا مَرَضٌ أَوْ حَالٌ كَانَ غَالِبُ ظَنِّهَا أَنَّهُ يَعَوِّقُهَا عَنْ إِثْمَامِ الحُبِّ، وَهَذَا كَمَا أَذِنَ لِكُونَ بِهَا مَرَضٌ أَوْ حَالٌ كَانَ غَالِبُ ظَنِّهَا أَنَّهُ يَعُوِّقُهَا عَنْ إِثْمَامِ الْحُبِّ، وَهَذَا كَمَا أَذِنَ لِغَيْرِهِمْ، وَقَالَ النَّووِيُّ فِي شَرْحٍ مُسْلِمٍ بَعْدَ ذِكْرِهِ هَذَا اللَّهُ هَبَ: وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهَا قَضِيَّةُ عَيْنٍ، وَأَنَّهُ خَصُوصٌ بِضَبَاعَة، وَحُكَاهُ فِي شَرْحِ اللَّهَذَبِ عَنْ الرُّويَائِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا تَأْوِيلُ بَاطِلٌ، وَحُكَاهُ فِي شَرْحِ اللَّهَذَبِ عَنْ الرُّويَائِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا تَأْوِيلُ بَاطِلٌ، وَحُكَاهُ لِيَ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: لَوْ صَحَ الْحَدِيثُ لَمْ أَعْدُهُ. وَلَمْ يَتَأَوَّلُهُ، وَلَمْ يَعْطُدُهُ.

الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ: مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتنِي بِالْمُوْتِ، أَيْ: إِذَا أَدْرَكَتْنِي الْوَفَاةُ انْقَطَعَ إِحْرَامِي، حَكَاهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ عَنْ إِمَامِ الْحُرَمَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا تَأْوِيلُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَعَجِبْت مِنْ جَلَالَةِ الْإِمَام، كَيْفَ قَالَةً؟

الثَّالِثُ: أَنَّ المُرَادَ التَّحَلُّلُ بِعُمْرَةٍ، لَا مُطْلَقًا، حَكَاهُ المُحِبُّ الطَّبَرِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَيَرُدُّهُ حَدِيثُ ضُبَاعَةَ الَّذِي سَنَذْكُرُهُ فِي الْفَائِدَةِ الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ؛ فَإِنَّ فِيهِ التَّصْرِيحَ

بِالتَّحَلُّلِ المُطْلَقِ عَنْ الحُّجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا، وَحَكَى ابْنُ حَزْمِ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّ هَذَا الْحُدِيثُ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴿ الْبَرة:١٩٦] وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَلْهُ مُحَالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَلْهُ مُحَالِفٌ لِقَوْلِهِ مَعْضِهِمْ: أَنَّهُ مُحَالِفٌ لِقَوْلِهِ لَعَلْهُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿ كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُو بَاطِلٌ ﴾، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ مُحَالِفٌ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿ كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُو بَاطِلٌ ﴾، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّ هَذَا الْحَبَرَ رَوَاهُ عُرْوَةُ، وَعَطَاءٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَطَاوُسٌ، وَرُويَ عَنْهُمْ خِلَافُهُ، وَلَا الْمَبْعِمُ اللّهُ عَلَيْهُمُوهُ إِلَى التَّابِعِ، وَإِنْ فَمُ اللّهُ الْمُعْمُوهُ إِلَى مَنْ بَعْدَنَا، فَصَارَ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثُ فَتَرْكُهُ حُجَّةٌ فِي رَدِّهِ وَلَئِنْ خَالَفَ هَوْلَاءٍ مَا رَوَوْا فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُمْ، وَلَمْ يُخَالِفُهُ. وَأَطْنَبَ ابْنُ حَزْمٍ فِي رَدِّ وَلَئِنْ خَالَفَ هَوْلَاءٍ مَا رَوَوْا فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُمْ، وَلَمْ يُخَالِفُهُ. وَأَطْنَبَ ابْنُ حَرْمٍ فِي رَدِّهُ هَلَاءٍ مَا رَوَوْا فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُمْ، وَلَمْ يُخَالِفُهُ. وَأَطْنَبَ ابْنُ حَرْمٍ فِي رَدِّهِ هَلَاءً الْمُدِيثُ وَالْفَلَاتِ، وَهِي حَقِيقَةٌ بِذَلِكَ. وَالله أَعْلَمُ. وَالظَّنَّ بِمَنْ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مِمَّنَ خُرِهُ فَلَا الْمُنْ وَاللهَ أَعْلَمُ اللّهُ الْمُنْ مَوْمُ لَوْ بَلَعَهُ حَدِيثُ ضَمَاعَة فَي الْإِشْتِرَاطِ لَمْ يُنْكِرْهُ وَلَالًا أَنْ ابْنَ عُمْرَلُو بَلَعَهُ كِيثُ خُولُولُ اللّهُ وَلَاللهُ أَوْمُولُ اللّهُ الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْمُ وَلَوْمُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ الللهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللللهُ الْمُؤْمُ الللللْمُ الْمُومُ اللّهُ اللللهُ الْمُؤْمُ اللللهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللّهُ ا

قال ابن حجر تخلفه: وَصَحَّ الْقَوْلُ بِالإِشْتِرَاطِ عَنْ عُمَر، وَعُثْمَانَ، وَعلِي، وعار، وَابَن مَسْعُودٍ، وَعَائِشَة، وَأُمِّ سَلَمَة، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَصِحَّ إِنْكَارُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَصِحَّ إِنْكَارُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إلا عَن ابن عُمَر، وَوَافَقَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الحُنَفِيَّةِ وَاللَّالِكِيَّةِ، وَحَكَى عِيَاضٌ عَنِ الْأَصِيلِيِّ، قَالَ: لَا يَثْبُتُ فِي الإِشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَاللَّاكِيَّةِ، وَحَكَى عِيَاضٌ عَنِ الْأَصِيلِيِّ، قَالَ: لَا يَثْبُتُ فِي الإِشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَسْنَدَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ مَعْمَرٍ. وَتَعَقَّبَهُ النَّووِيُّ بِأَنَّ اللَّذِي قَالَهُ غَلَطٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ صَحِيحٌ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ. النَّووِيُّ بِأَنَّ النَّذِي قَالَهُ عَلَطُ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ صَحِيحٌ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ. النَّوَوِيُّ بِأَنَّ النَّسَائِيِّ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَضْعِيفُ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ التِّي تَفَرَّدَ بَهَا مَعْمَرٌ، فَضَلًا انتَهَى. وَقَوْلُ النَّسَائِيِّ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَضْعِيفُ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ التِّي تَفَرَّدُ بَهَا مَعْمَرٌ، فَضَلًا عَنْ بَقِيَّةِ الطُّرُقُ؛ لِأَنَّ مَعْمَرًا ثِقَةٌ خَافِظٌ، فَلَا يَضُرُّهُ التَّفُرُّهُ، كَيْفَ وَقَدْ وُجِدَ لَمَا رَقِهُ شَوْلَا لَعَيْرَةٌ وَ اللَّهُمُ مُنْ التَّقُودُ، كَيْفَ وَقَدْ وُجِدَ لَمَ لَكُ وَيَرَةً عَلَا رَقِهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْسَائِقِ الْعَلِي وَالْمُ الْعَلَمُ وَقَدْ وَجِدَ لَمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْسَاعِي الْعَلَى الْمَاعِلَى الْمُ عَلَى الْقُولُ الْعَلَى الْعَمْرَةُ الْعَلَمُ اللَّهُ الْعَلَى الْمَائِقُ الْمَائِقُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمَعْمَلِ الْعُرْقُ الْعَلَقَ الْعَلَيْ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْ

قَوْلُهُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولُ الله ﷺ؟ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الحُبِّ طَافَ. قَالَ عِيَاضُ: ضَبَطْنَاهُ سُنَّةً بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، أَوْ عَلَى إِضْهَارِ فِعْلِ، أَيْ: مَنَّةً كَانَ مُنَّةً بَالنَّصْبِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، أَوْ عَلَى إِضْهَارِ فِعْلِ، أَيْ: مَنَّةً كَانَ مُنَّةً كَانَ اللَّهُ عَلَى أَنَّ: سُنَّةً كَمَا وَشَبَهُهُ، وَخَبَرُ حَسْبُكُمْ فِي قَوْلِهِ: طَافَ بِالْبَيْتِ، وَيَصِحُّ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّ: سُنَّةً

⁽١) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ١٦٨).

خَبَرُ حَسْبُكُمْ أَوِ الْفَاعِلُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ فِيهِ وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا تَفْسِيرًا لِلسُّنَةِ، وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ: مَنْ نَصَبَ سُنَّةً فَإِنَّهُ بِإِضْهَارِ الْأَمْرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: الْزَمُوا سُنَّةَ نَبِيكُمْ. وَقَدْ قَدَّمْتُ الْبَحْثَ فِيهِ. قَوْلُهُ طَافَ بِالْبَيْتِ، أَيْ: إِذَا أَمْكَنَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: الْبَحْثَ فِيهِ. قَوْلُهُ طَافَ بِالْبَيْتِ، أَيْ: إِذَا أَمْكَنَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: إِنْ حَبَسَ أَحَدًا مِنْكُمْ حَابِسٌ عَنِ الْبَيْتِ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ طَافَ بِهِ. الْحَدِيثَ. وَالَّذِي إِنْ حَبَسَ أَحَدًا مِنْكُمْ حَابِسٌ عَنِ الْبَيْتِ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ طَافَ بِهِ. الْحَدِيثَ. وَالَّذِي كَامَ مَنْ الْإَشْرِيَاطِ فِي الْحُبِّ وَالْعُمْرَةِ أَقُوالُ: أَحَدُهَا: مَشْرُوعِيَّتُهُ، ثُمَّ اخْتَلَفَ مَنْ قَلَلَ بِهِ، فَقِيلَ: وَاجِبٌ، لِظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَهُو قَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ، وَقِيلَ: مُسْتَحَبُّ، وَهُو قَوْلُ الظَّاهِرِيَّة، وَقِيلَ: مُسْتَحَبُّ، وَهُو قَوْلُ الْطَّاهِرِيَّة، وَقِيلَ: مَعْنَ الشَّافِعِيَّة، وَقَطَعَ أَبُو حَامِدٍ.

وَالْحُقُّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيم، وَعَلَّقَ الْقَوْلَ بِصِحَّتِهِ فِي الْجَدِيد، فَصَارَ الصَّحِيحُ عَنْهُ الْقَوْلُ بِهِ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ التَّرْمِذِيُّ عَنْهُ، وَهُو أَحَدُ الْمُواضِعِ الَّتِي عَلَّقَ الْصَّحِيحُ عَنْهُ الْقَوْلُ بِهَا عَلَى صِحَّةِ الْحُدِيثِ، وَقَدْ جَمَعْتُهَا فِي كِتَابٍ مُفْرَدٍ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَى تِلْكَ الْقَوْلِيَّ، وَقَدْ جَمَعْتُهَا فِي كِتَابٍ مُفْرَدٍ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَى تِلْكَ الْفَوْلِيَّ، وَقَدْ جَمَعْتُهَا فِي كِتَابٍ مُفْرَدٍ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَى تِلْكَ الْأَحَدِيثِ. وَالَّذِينَ أَنْكَرُوا مَشْرُوعِيَّةَ الْإِشْتِرَاطِ أَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ ضُبَاعَةً بِأَجْوِبَةٍ، وَاللَّوْوِيُّ: وَقَلَ النَّوَوِيُّ: وَقَلَ النَّوَوِيُّ: وَقَلَ النَّوَوِيُّ: وَقَلَ النَّوَوِيُّ: وَقَلَ النَّوَوِيُّ: وَقَلَ النَّوَوِيُّ: وَقَالَ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَقِيلَ: إِنَّ وَقِيلَ: إِنَّ وَقِيلَ: إِنَّ مُعْنَاهُ: عَلَى مَنْ الْعُمْرَةِ، لَا مِنَ الْحُجِّ، حَكَاهُ الْمُورُ الْفَسَادِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْشَرْطَ خَاصُّ بِالتَّحَلُّلِ مِنَ الْعُمْرَةِ، لَا مِنَ الْحُجِّ، حَكَاهُ المُحِبُّ الطَّبِرِيُّ، وَقِيلَ: إِنَّ فُطَعَ مَنْ أَنْكُرَهُ النَّوْوِيُّ، وَقَالَ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَقِيلَ: إِنَّ فُطَاهِرُ الْفَسَادِ، وَقِيلَ: إِنَّ فُطَعَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَنْ النَّوْدِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَنْ أَنْكُرَهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ النَّعَلَ فَي الْإِشْتِرَاطِ، وَلَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ حَدِيثِ ضُبَاعَةً فِي الْإِشْتِرَاطِ، وَيُنْ الْكَالَامُ عَلَى بَقِيَّةِ حَدِيثِ ضُبَاعَةً فِي الْإِشْتِرَاطِ، وَيُنْ الْكَالَامُ عَلَى بَقِيَّةٍ حَدِيثِ ضُبَاعَةً فِي الْإِشْتِرَاطِ،

قال النووي تخلله: فِيهِ حَدِيثُ ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ﴿ اللَّهِ النَّبِيِّ عَلِيْهُ قَالَ لَمَا: «حُجِّي، وَاشْتَرَطِي: أَنَّ بَغِلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»، فَفِيهِ دَلَالَةٌ لِمَنْ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ الْحَاجُ وَالْمُعْتَمِرُ فِي إِحْرَامِهِ، أَنَّهُ إِنْ مَرِضَ تَحَلَّل، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْحُطَّابِ، وعلي، وابن مَسْعُودٍ، وَآخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ﴿ وَهَاعَة مِن التابعين، وأحمد، وإسحق، وابن مَسْعُودٍ، وَآخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ا

⁽١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٨).

وَأَبِي ثَوْرٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَحُجَّتُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الصَّحِيحُ الصَّحِيحُ الصَّحِيحُ الصَّحِيحُ الصَّريحُ (١).

قَالَ الصنعاني تَعَلَقُهُ: ﴿ حُجِّي، وَاشْتَرَطِي: أَنَّ مَحَلِي حَيْثُ حَبَسْتني ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيْه. فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ المُحْرِمَ إِذَا اشْتَرَطَ فِي إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ الْمُرْضُ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ طَافِفَةٌ مِنْ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمِنْ أَنِمَّةِ المُذَاهِبِ: أَحْدُ، وَإِسْحَاقُ، وَهُو الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وَمَنْ قَالَ: إِنَّ عُذْرَ الْإِحْصَارِ يَدْخُلُ فِيهِ المُرْضُ، وَلَا يَلْزَمُ الْحُريثِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُحْصَرًا لَهُ حُكْمَهُ. وَظَاهِرُ هَذَا الْحُدِيثِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُحْصَرًا، بَلْ عَيْرِهِ، وَقَالَ عَيْنِ مَوْقُوفَةٍ مَنْ جُوحَةٍ أَوْ مَنْسُوحَةٍ، أَوْ أَنَّ الْحُدِيثَ ضَعِيفٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ؛ إِذْ طَائِقَةٌ مِنْ الْفُقَهَاءِ: إِنَّهُ لَا يَصِيحُ الإِشْتِرَاطُ، وَلَا حُكْمَ لَهُ، قَالُوا: وَحَدِيثُ ضُبَاعَةً قِصَةً وَطَهُ عَيْنٍ مَوْقُوفَةٍ مَنْ جُوحَةٍ أَوْ مَنْسُوحَةٍ، أَوْ أَنَّ الْحِديثَ ضَعِيفٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ؛ إِذْ طَائِقَةٌ مِنْ الْفُقَهَاءِ: إِنَّهُ لَا يَصِحُ الإِشْتِرَاطُ، وَلَا حُكْمَ لَهُ، قَالُوا: وَحَدِيثُ ضَبَاعَةً قِصَةً وَعَدَهُ النَّسْخِ، وَالْخَدِيثَ ضَعيفٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ؛ إِذْ أَنْ الْحَريثِ الْمُعْتَمِدَةِ مِنْ الْقُصُوصِيَّةِ وَعَدَمُ النَّسْخِ، وَالْحَدِيثِ الْمُعْتَمِدةِ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّيْ، وَسُنَنِ أَبِي الْمُديثِ مَنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّقٍ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالتَّرْمِذِيِّ الْمُعْتَمِدةِ مِنْ الصَّحَابَةِ.

وَدَلَّ مَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي إحْرَامِهِ فَلَيْسَ لَهُ التَّحَلُّلُ، وَيَصِيرُ مُحْصَرًا لَهُ حُكْمُ الْمُحْصَرِ، عَلَى مَا هُوَ الصَّوَابُ. عَلَى أَنَّ الْإِحْصَارَ يَكُونُ بِغَيْرِ الْعَدُوِّ^(٢).

□ أقوال أصحاب المذاهب رحمهم الله:

كرالمذهب الشافعي:

قال الشافعي تَعْلَقْهُ: [بَابُ الإسْتِثْنَاءِ فِي الْحُجِّ]

(قَالَ الشَّافِعِيُّ): أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: "أَنَّ رَسُولَ الله وَيَالَةُ مَرَّ بضباعة بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: "أَمَّا تُريدِينَ الحُجَّ؟» فَقَالَتْ: إِنِّي شَاكِيَةٌ فَقَالَ لَمَا: "حِجِّي، وَاشْتَرِطِي: أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ: هَلْ تَسْتَنْنِي إِذَا حَجَجْت؟ فَقُلْت لَمَا: مَاذَا أَقُولُ؟ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَاذَا أَقُولُ؟

⁽١) شرح النووي (٨/ ١٣٢).

⁽٢) سبل السلام (١/ ١٦٦).

فَقَالَتْ: قُلْ: «اللهمَّ الحُجَّ أَرَدْت، وَلَهُ عَمَدْت، فَإِنْ يَسَّرْت فَهُوَ الحُجُّ، وَإِنْ حَبَسْتَنِي بِحَابِسِ فَهِيَ عُمْرَةُ ».

وَمَنْ أَوْ يُشِتْ حَدِيثَ عُرُوةَ لِانْقِطَاعِهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ احْتَمَلَ أَنْ يَخْتَجَّ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، لِأَنْهَا تَقُولُ: إِنْ كَانَ حَجَّ، وَإِلَّا فَهِيَ عُمْرَةً، وَقَالَ: أَسْتَدِلُّ بِأَنْهَا لَمْ ثَرَهُ يَجِلُ إِلَّا وَلِي كَانَتْ إِذَا ابْتَدَأْتُ أَنْ تَأْمُرهُ بِشَرْطٍ رَأَتْ لَهُ أَنْ يَجِلَّ بِغَيْرِ وَصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، وَلَوْ كَانَتْ إِذَا ابْتَدَأْتُ أَنْ تَأْمُرهُ بِشَرْطٍ رَأَتْ لَهُ أَنْ يَجِلَ بِغَيْرِ وَصُولٍ إِلَى الْبَيْتِ، أَمْرَتْهُ بِهِ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الإِشْتِرَاطَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ عَلَى الْجُنَّ الْمَنْ فِيهِ، وَلَوْ يُعَمَّلُ فِيمَنْ قَالَهُ إِذَا حَلَّ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ، كَهَا رُويَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحُطَّابِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَعْتَمَلُ فِيمَنْ قَالَهُ إِلْمَالِ الشَّرْطِ، وَلَا يَكُونُ لِلشَّرْطِ مَعْنَى، وَهَذَا عَمَّا أَسْتَخِيرُ الله تَعَالَى فِيهِ، وَلَوْ يُعْمَلُ فِيمَنْ فَاتَهُ الْحُبُّ، يَطُوفُ، وَيَهُونُ لِلشَّرْطِ مَعْنَى، وَهَذَا عَمَّا أَسْتَخِيرُ الله تَعَالَى فِيهِ، وَلَوْ عُمَرَ فِيمَنْ فَاتَهُ الْحُبُّ، يَطُوفُ، وَيَعْضُ أَصْحَابِنَا يَذْهَبُ إِلَى أَيْنِ شِهَالِ الشَّرْطِ، وَلَيْسَ يَذْهَبُ وَكُولُ عُمْرَ فِيمَنْ فَاتَهُ الْحُبُّ، يَطُوفُ، وَيَعْضُ أَصْعَى، وَيَعْضُ أَوْ يُقَصِّرُ، وَيَهُدِي. وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا يَذْهَبُ إِلَى أَنْ إِنْ شِهَالِ الشَّرْطِ، وَلَيْسَ يَذْهَبُ إِنْ شِهَالِ الشَّرْطِ، وَلَيْسَ يَذْهَبُ فَي إِنْ شِهَالِ السَّرْطِ، وَلَيْسَ يَذْهَبُ فَي إِنْطَالِهِ إِلَى شَيْءٍ عَالٍ أَحْفَظُهُ، أَحْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَالِ الشَّرْطِ، وَلَيْسَ يَذْهَبُ وَعُمْ الْاسْتِثْنَاء وَعَمْلَ رَجُلَ بِهِ، فَحَلَ مِنْ حَجٍ أَوْ عُمْرَةٍ، وَمَنْ أَبْطَلَ الإِسْتِثْنَاء وَ فَعَلَ عَلْهِ الْكَفَارَة فِيها أَصَابَ، وَجَعَلَ عَلَيْهِ الْكَفَارَة فِيها أَصَابَ، وَخَعَلَ عَلَيْهِ الْكَفَارَة فَيها أَصَابَ،

وَأَنْ يَعُودَ حَرَامًا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَقْضِيَ حَجَّا، إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِحَجِّ، أَوْ عُمْرَةٍ إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِحَجِّ، أَوْ عُمْرَةٍ إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ (١).

كالمذهب الحنبلي:

سئل الإمام أحمد يَعَلَمُهُ: حكم الإشْتِرَاط فِي الْحُج

قلت: تذهب في الإشتراط إلى حَدِيث ضباعة؟ قَالَ: نعم (٢).

وسئل كذلك تختش: قلت: الشرط في الحج؟ قال: جيد صحيح، [قال]: إذا اشترط لا يكون محصراً "".

قال ابن قدامة تعلقه: مسْأَلَةُ: (وَيَشْتَرِطُ، فَيَقُولُ: إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي. فَإِنْ حُبِسَ حَلَّ مِنْ المُوْضِعِ الَّذِي حُبِسَ فِيهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ). يُسْتَحَبُّ لَمِنْ أَحْرَمَ بِنُسُكٍ أَنْ يَشْتَرِطَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، فَيَقُولَ: إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ، فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتِنِي. وَيُفِيدُ هَذَا الشَّرْطُ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِذَا عَاقَهُ عَائِقٌ مِنْ عَدُوِّ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ، وَنَحُوه، أَنَّ لَهُ التَّحَلُّلُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَتَى حَلَّ بِذَلِكَ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ، وَلَا صَوْمَ. وَمِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى الإشْتِرَاطَ عِنْدُ الْإِحْرَامِ: عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَمَّارٌ. وَذَهَبَ إلَيْهِ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ، وَعَلْقَمَةُ، وَالْأَسْوَدُ، وَشُرَيْحٌ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَطَاءُ بْنُ عَمَرَ، وَطَاوُسُ، وَعَطَاءُ بْنُ عَمَرَ، وَطَاوُسُ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، وَعِكْرِمَةُ، وَالشَّافِعِيُّ إِذْ هُوَ بِالْعِرَاقِ. وَأَنْكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَطَاوُسُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالزَّهْرِيُّ، وَمَالِكُ، وَأَبُو جَنِيفَةً.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْإِشْتِرَاطَ يُفِيدُ سُقُوطَ الدَّمِ، فَأَمَّا التَّحَلُّلُ فَهُو ثَابِتٌ عِنْدَهُ بِكُلِّ إِحْصَارٍ. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُنْكِرُ الإِشْتِرَاطَ، وَيَقُولُ: «حَسْبُكُمْ سُنَّةُ نَبِيكُمْ يُقِدُ الإِشْتِرَاطُ فِيهَا، كَالصَّوْمِ نَبِيكُمْ يُقِيدُ الإِشْتِرَاطُ فِيهَا، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ. وَلَنَا: مَا رَوَتْ عَائِشَةُ عِنْفَ ، قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُ يَظِيَّةُ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ

الأم للشافعي (٢/ ١٧٢).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد: رواية ابنه أبي الفضل صالح (١/ ١٣٧).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٠٨٣).

الزُّبَيْرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ، وَأَنَا شَاكِيَةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّي، وَأَنَا شَاكِيَةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّي، وَأَشَاتُرَ طِي: أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتنِي». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ ضُبَاعَةَ أَتَتْ النَّبِيَ عَيِّهُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرِيدُ الحُجَّ، فَكَيْفَ أَقُولُ؟ فَقَالَ: «قُولِي: لَبَيْكَ اللهمَّ لَبَيْكَ، وَيَحِلِي مِنْ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحْبِسُنِي. فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَثْنَيْتَ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَلَا قَوْلَ لَأَحَدِ مَعَ قَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ، فَكَيْفَ نَعَارَضُ بُقُولِ ابْنِ عُمَرَ؟ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَدِيثُ لَكَانَ قَوْلُ الْخَلِيفَتَيْنِ فَكَيْفَ يُعَارَضُ بُقُولِ ابْنِ عُمَرَ؟ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَدِيثُ لَكَانَ قَوْلُ الْخَلِيفَتَيْنِ الرَّاشِدَيْنِ مَعَ مَنْ قَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ . أَوْلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَغَيْرُ الرَّاشِدَيْنِ . مَعَ مَنْ قَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ . أَوْلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَغَيْرُ الرَّاشِدَيْنِ . مَعَ مَنْ قَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ . أَوْلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَغَيْرُ هَذَا اللَّفْظِ، مِنَّ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، مَقَامَهُ ؟ لِأَنَّ المُقْصُودَ المُعْنَى، وَالْعِبَارَةُ إِنَّا تُعْتَبَرُ لِتَا ذِيةِ المُعْنَى، وَالْعِبَارَةُ إِنَا تُعْتَبَرُ

قال إِبْرَاهِيمُ: خَرَجْنَا مَعَ عَلْقَمَةً، وَهُو يُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَقَالَ: «اللهمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ إِنْ تَيَسَّرَتْ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ عَلَيَّ». وَكَانَ شُرَيْحٌ يَشْتَرِطُ: «اللهمَّ قَدْ عَرَفْت نِيَّتِي، وَمَا أُرِيدُ، فَإِنْ كَانَ أَمْرًا تُتِمُّهُ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ عَلَيَّ». وَنَحْوُهُ عَنْ الْأُسُودِ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ لِعُرْوَةِ: قُلْ: «اللهمَّ إِنِّي أُرِيدُ الحُبَّ، وَإِيَّاهُ نَوَيْت، فَإِنْ تَيسَّر، وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ». وَنَحْوُهُ عَنْ عَمِيرَةَ بْنِ زِيَادٍ (۱).

قال الشنقيطي تخلّفه: وَالتَّحْقِيقُ: جَوَازُ الاِشْتِرَاطِ فِي الْحُبِّجِ بِأَنْ يُحْرِمَ، وَيَشْتَرِطَ أَنَّ مِحَلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ مَنَعَ الاِشْتِرَاطَ؛ لِثُبُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ

فَقَدْ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَ اللَّهُ عَلَى عَيْثُ حَبَسْتَنِي »، وَكَانَتْ تَحْتَ اللَّهُ عَلَى خَيْثُ حَبَسْتَنِي »، وَكَانَتْ تَحْتَ اللَّهُ عَلَى خَيْثُ حَبَسْتَنِي »، وَكَانَتْ تَحْتَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ ا

قلت: وقد أجاد وأفاد ابن حزم تَخَلَّتُهُ في هذا المبحث، فنقلت كلامه برمته حتى يتسنى للقارئ الوقوف عليه.

⁽١) المغني (٣/ ٢٦٥).

⁽٢) أضواء البيان (١/ ٧٩).

قال ابن حزم تَعَلَّقُهُ: وَأَمَّا الْإِشْتِرَاطُ: فَلِمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُف، نَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْح، نَا عَبْدُ الله بْنُ عَلِيِّ، نَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاج، نَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ الْهُمْدَانِيُّ، نَا أَبُو أُسَامَة، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، الْخَجَّاج، نَا أَبُو كُريْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ الْهُمْدَانِيُّ، نَا أَبُو أُسَامَة، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، وَنُ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَة، قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى ضُبَاعَة بِنْتِ الزُّبَيْرِ لَهُ وَابْنُ عَبْرِ لَهُ وَابْنُ عَبْرِ لَهُ مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً؟ فَقَالَ لَمَا: «أَرَدْتِ الْحَجَّ؟» قَالَتْ: وَالله مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً؟ فَقَالَ لَمَا: «حُجِّي، وَاشْتَرْطِي، وَقُولِي: اللهمَّ يَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»، وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُقْدَادِ (١٠).

وَرُوِّينَاهُ ـ أَيْضًا ـ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ لِضُبَاعَةَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي: أَنَّ يَحِلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي».

وَرُوِّ يِنَاهُ ـ أَيْضًا ـ مِنْ طَرِيقِ طَاوُسٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، كُلِّهِمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: أَنَّهُ قَالَ لِضُبَاعَةَ: «أَهِّلِي بِالحُجِّ، وَاشْتَرِطِي: أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي (٢٠).

وَرُوِّينَاهُ ـ أَيْضًا ـ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ ضُبَاعَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ عَيْكِيَّةٍ.

فَهَذِهِ آثَارٌ مُتَظَاهِرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا الْخُرُوجُ عَنْهَا.

وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ سُوَيْد بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «إِنْ حَجَجْت، وَلَسْت صَرُورَةً، فَاشْتَرَطَ: إِنْ أَصَابَنِي مَرَضٌ، أَوْ كَسْرٌ، أَوْ حَبْسٌ، فَأَنَا حِلَّ»^(٣).

وَرُوِّينَا ـ أَيْضًا ـ الْأَمْرَ بِالإِشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، كُلِّهِمْ عَنْ شُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُوَيْد بْنِ غَفَلَةَ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ - وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى: أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «أَفْرِدْ الْحُجَّ، وَاشْتَرِطْ، فَإِنَّ لَكَ مَا اشْتَرَطْت، وَلَلَّ عَلَيْك مَا شَرَطْت».

⁽١) صحيح، وقد سبق.

⁽٢) صحيح، وقد سبق.

⁽٣) سبق تخريجه.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ نَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عُثْهَانَ بْنِ عَفَّانَ، مِثْلُ مَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عُثْهَانَ بْنِ عَفَّانَ، مِثْلُ مَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ هِشَام بْنِ حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: أَنَّ عُثْهَانَ رَأَى رَجُلًا وَاقِفًا بِعَرَفَةَ، قَالَ لَهُ: «أَشَارَطْت؟» قَالَ: نَعَمْ (١).

وَمِنْ طَرِيقِ جَمَّةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مَيْسَرَةَ: أَنَّ عَلِيَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ قَالَ: "(اللهمَّ حَجَّةٌ إِنْ تَيَسَّرَتْ، أَوْ عُمْرَةٌ إِنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ» (٢).

وَمِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ مَسْعُودٍ: «حُجَّ، وَاشْتَرِطْ، وَقُلْ: اللهمَّ الْحُجُّ أَرَدْت، وَلَهُ عَمَدْت، فَإِنْ تَيَسَّرَ، وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ ﴾(٣).

وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: «اللهمَّ لِلْحَجِّ خَرَجْت، وَلَهُ عَمَدْت، فَإِنْ قَضَيْت فَهُوَ الْحُجُّ، وَإِنْ حَالَ دُونَهُ شَيْءٌ فَهِيَ عُمْرَةٌ)، وَإِنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ عُرْوَةَ بِأَنْ يَشْتَرِطَ كَذَلِكَ.

ُ وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْمِنْهَالِ، عَنْ عَبَّارٍ ـ هُوَ ابْنُ يَاسِرٍ -: أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَرَدْت الْحَجَّ فَاشْتَرَطْ».

وَمِنْ طَرِيقِ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُو بِالإشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ.

فَهَؤُلَاءِ: عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيُّ، وَعَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَبَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمِنْ التَّابِعِينَ: عُمَيْرَةُ بْنُ زِيَادٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْلِنْهَالِ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: كَانُوا يَشْتَرِطُونَ فِي الْحَجِّ وَالْغُمْرَةِ، يَقُولُ: اللهمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ إِنْ تَيَسَّرَ، وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ إِنْ تَيَسَّرَتْ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ عَلَيَّ.

⁽١) فيه مقال، وقد سبق.

⁽٢) فيه مقال، وقد سبق.

⁽٣) فيه مقال، وقد سبق.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، نَا الرَّبِيعُ، عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَا جَمِيعًا فِي الْمُحْرِم يَشْتَرِطُ، قَالًا جَمِيعًا: «لَهُ شَرْطُهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: كَانَ عَلْقَمَةُ، وَالْأَسْوَدُ يَشْتَرِطَانِ في الْحُجِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ المُغِيرَةِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ المُسَيِّبِ بْنِ رَافِعٍ: أَرَدْت الْحُجَّ فَأَرْسِلْ إِلَيَّ عَبِيدَةُ ـ هُوَ السَّلْمَإِنِيُّ – أَنْ اشْتَرِطْ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةً، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةً، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُهَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: كَانَ شُرَيْحٌ الْقَاضِي يَشْتَرِطُ فِي الْحُجِّ، فَيَقُولُ: «اللهمَّ إنَّك قَدْ عَرَفْت نِيَّتِي، وَمَا أُرِيدُ؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا حَرَجَ».

وَعَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَام: أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ فِي الْعُمْرَةِ؟ وَجَاءَ أَيْضًا [نَصَّا] عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ صَحَّ الْحُبَرُ قُلْت بهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَدْ صَحَّ الْخَبَرُ، وَبَالَغَ فِي الصِّحَّةِ، فَهُوَ قَوْلُهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدُ، وَإِلَى السِّحَاقَ، وَأَبِي تُوْرِ، وَأَبِي سُلَيُهَانَ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَأَلَ عَنْ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحُجِّ؟ قَالَ: «لَا أَعْرِفُهُ». الإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحُجِّ؟ قَالَ: «لَا أَعْرِفُهُ».

وَرُوِّينَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ اضْطِرَابًا؛ فَرُوِّينَا عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ المُغِيرَةِ: أَنَّهُ قَالَ: «كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَشْتَرِطُوا عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَكَانُوا لَا يَرَوْنَ الشَّرْطَ شَيْئًا، لَوْ أَنَّ الرَّجُلَ أَبْتُلِيَّ»، وَرُوِّينَا عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ: أَنَّهُ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَشْتَرِطُوا فِي الْحُجِّ».

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا تَنَاقُضٌ فَاحِشٌ، مَرَّةً: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ الشَّرْطَ، وَمَرَّةً: كَانُوا يَكْرَهُونَهُ، فَأَقَلُ مَا فِي هَذَا تَرْكُ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ جُمْلَةً، لِإضْطِرَابِهَا.

وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُمَا قَالَا: «الْمُشْتَرِطُ وَغَيْرُ المُشْتَرِطِ سَوَاءٌ، إِذَا أَحْصَرَ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً».

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةً - وَهُوَ سَاقِطٌ -، عَنْ عَطَاءٍ مِثْلُ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ

جُبَيْرِ هَذَا، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَطَاءٍ خِلَافُ هَذَا.

وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ شَيْئًا. وَعَنْ طَاوُسِ: «الْإِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ لَيْسَ شَيْئًا».

وَعَنْ إِبْرَاهِيمً بْنِ مُهَاجِر - وَهُوَ ضَعِيفٌ -، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحُجِّ شَيْئًا.

وَعَنْ الْحُكَم بْنِ عُتَيْبَةً، وَحَمَّادٍ: مِثْلُ هَذَا؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالْحَنَفِيِّينَ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَشَغَبُوا فِي مُحَالَفَةِ السُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، بِأَنْ قَالُوا: هَذَا الْخَبَرُ خِلَافٌ لِلْقُوْآنِ؛ لِأَنَّ اللهِ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

قال عَلِيٌّ: هَذِهِ الْآيَةُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، لَا عَلَيْنَا؛ لِأَنَّهُمْ يُفْتُونَ مَنْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ أَنْ يَجِلَّ بِعُمْرَةٍ، إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ؛ فَقَدْ خَالَفُوا الْآيَةَ فِي إِثْمَامِ الْحَجِّ، وَأَمَّا نَحْنُ فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ، وَأُمِرَ بِبَيَانِ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ لَنَا، قَدْ أَمَرَ بِلِيَانِ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ لَنَا، قَدْ أَمَرَ بِلِيانِ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ لَنَا، قَدْ أَمَرَ بِلِيانِ النَّافِذِ؛ فَنَحْنُ لَمْ نُخَالِفْ بِالْقَدَرِ النَّافِذِ؛ فَنَحْنُ لَمْ نُخَالِفْ الْاَيْقِ إِلَى مُخَالَفَتِكُمْ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُخَالَفَتِكُمْ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُخَالَفَتِكُمْ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُخَالَفَتِكُمْ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُخَالَفَتِكُمْ الْفَالِودَةَ فِي ذَلِكَ.

وقالوا: هَذَا الْخَبَرُ خِلَافٌ لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرُتُمْ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِيِ ﴾ [البنرة:١٩٦]؟ قُلْنَا: كَذَب مَنْ ادَّعَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ خِلَافٌ لِجَذِهِ الْآيَةِ، بَلْ أَنْتُمْ خَالَفْتُمُوهَا؛ إِذْ قُلْتُمْ: مَنْ أُحْصِرَ بِمَرَضِ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، بِرَأْيٍ لَا نَصَّ فِيهِ، وَأَمَّا نَحْنُ فَقُلْنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ: إِنْ لَمْ يَشْتَرِطُ كَمَا أَمَرَ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ وَأَمْرَ بِبَيَانِهَا لَكُونُ فَقُلْنَا بِهَذِهِ الْآيَةُ وَأَمْرَ بِبَيَانِهَا لَكُنَا عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ وَأَمْرَ بِبَيَانِهَا لَكُونَ قَلْنَا إِلَهُ مُعَلِدٍ فَالْوَاحِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْفَلُ وَمَنْ جَعَلَ هَذِهِ السُّنَّةُ مُعَارِضَةً لِلْقُرْآنِ فَالْوَاحِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْفَلُ بَيَامِ اللّهُ وَالسَّارِقَةُ فَاقُطْعُواْ أَيْدِيهُمَا ﴿ [المائدة: ٣٨]، لِأَنَّ حَدِيثَ الاِشْتِرَاطِ لَمْ يُطْرَبُ فِي عَلْمَ وَالسَّارِقَةُ فَاقُطْعُواْ أَيْدِيهُمَا ﴿ [المائدة: ٣٨]، لِأَنَّ حَدِيثَ الاِشْتِرَاطِ لَمْ يُضْطَرَبُ فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمَ مَعْلَافَةً لِلْقُرْآنِ فَلْ هُوَ اللَّهُ مِن مُن عَرَجٌ ﴿ وَلَا لَا لَمْ عَلَى اللهُ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْتِينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ [المُخْتَلِقُ عَلَيْقُمْ أَنْ حَدَيثِ الْقَطْعُ فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمَ . بَلْ قَوْهُمُ هُو الْمُخَالِفُ لِلْقُرْآنِ حَقًا ؟ لِأَنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ [الحج: ٢٧]، لِلْقُرْآنِ حَقًا ؟ لِأَنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ [الحج: ٢٧]،

وقال تَعَالَى: ﴿لَا يُكِلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسُعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقال تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة:١٨٥].

وَلَا حَرَجَ، وَلَا عُسْرَ، وَلَا تَكْلِيفَ مَا لَيْسَ فِي الْوُسْعِ أَكْثَرُ مِنْ إِيجَابِ الْبَقَاءِ عَلَى حَالِ الْإِحْرَامِ، وَمَنْعِ الثِّيَابِ، وَالطِّيبِ، وَالنِّسَاءِ، لَمِنْ قَدْ مَنْعَهُ الله تَعَالَى مِنْ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذِهِ الْآيَاتُ لَكَفَّتْ فِي وُجُوبِ إِحْلَالِ مَنْ عَاقَهُ عَائِقٌ عَنْ إِثْمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَكَيْفَ وَالسُّنَّةُ قَدْ جَاءَتْ بِذَلِكَ نَصَّا؟ وَشَغْبَ بَعْضُهُمْ بِالْحَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ الله عَنْهُ مَ بَالْحَبُرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْ الله عَلْمُ وَالسُّنَةُ قَدْ جَاءَتْ بِذَلِكَ نَصَّا؟ وَشَغْبَ بَعْضُهُمْ بِالْحَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْ الله عَلْمُ وَالسُّنَةُ قَدْ طِي مَا بَالُ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ مَا بَالُ وَاللهُ الله الله عَلَيْ الله عَلَيْ وَالله الله الله الله الله عَلَيْ مَنْ الشَيْرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله عَلَيْ مَنْ الشَيْرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله فَلُوا مَنْ الشَيْرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله فَلْ الله الله عَلَيْ مَنْ الشَيْرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله فَلُولُ مَنْ الْمُنْ رَطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله فَلَيْسَ لَهُ ، كِتَابُ الله أَحْقُ ، وَشَرْطُ الله أَوْنَقُ ».

قال أَبُو مُحَمَّد: هَذَا مِنْ أَعْجَبْ شَيْء؛ لِأَنَّهُمْ احْتَجُّوا بِهَا هُوَ أَعْظَمُ حُجَّةً عَلَيْهِمْ، وَالإِشْتِرَاطُ فِي الْحَبِّ هُوَ فِي كِتَابِ الله تَعَالَى مَنْصُوصٌ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿لَا مُنْكُوصٌ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿لَا مُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ يُكِلِفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]، وَهِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللللللّهُ الللللّهُ الللل

وَإِنَّهَا الشُّرُوطُ الَّتِي لَيْسَتْ فِي كِتَابِ الله تَعَالَى فَهِيَ الشُّرُوطُ الَّتِي أَبَاحُوا: مِنْ أَنّ كُلَّ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا عَلَى فُلَانَةَ امْرَأَتِهِ فَهِيَ طَالِقٌ، وَكُلَّ أَمَةٍ اشْتَرَاهَا عَلَيْهَا فَهِيَ حُرَّةٌ.

وَأَنْ يَكُونَ بَعْضُ الصَّدَاقِ لَا يَلْزَمُ إِلَّا إِلَى كَذَا وَكَذَا عَامًا، وَالله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَعَالَوْ اللهِ اللهُ وَعَلَى الْبَائِعِ دَرْسُهُ، وَكَنُزُ ولِ أَهْلِ الْحُرْبِ وَبِأَيْدِيهِمْ الْأَسْرَى مِنْ الْمُسْلِمِينَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُمْنَعُوا مِنْ الْوَطْءِ لَمُنَّ وَلَا أَهْلِ الْحُرْبِ وَبِأَيْدِيهِمْ الْأَسْرَى مِنْ المُسْلِمِينَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُمْنَعُوا مِنْ الْوَطْءِ لَمُنَّ وَلَا أَهْلِ الْحُرْبِ وَبِأَيْدِي إِلَى اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ اللهُ ا

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: فَقُلْنَا: سَمِعْنَاكُمْ تَقْبَلُونَ هَذَا فِي الصَّاحِبِ إِذَا رَوَى الْخَبَرَ، وَخَالَفَهُ، فَأَنْكُرْنَاهُ، حَتَّى أَتَيْتُمْ بِالْآبِدَةِ إِذْ جَعَلْتُمْ تَرْكَ التَّابِعِ لِمَا رَوَى خُجَّةً فِي تَرْكِ السُّنَنِ؛ وَهَذَا

إِنْ أَذْرَجْتُمُوهُ بَلَغَ إِلَيْنَا وَإِلَى مَنْ بَعْدَنَا، فَصَارَ كُلُّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَتَرَكَهُ كَائِنًا مَنْ كَانَ مِنْ النَّاسِ، حُجَّةً فِي رَدِّ السُّنَنِ، وَهَذَا حُكْمُ إِبْلِيسَ اللَّعِينِ، وَمَا أَمَرَنَا الله تَعَالَى بِاتِّبَاعِ رَأْيِ مَنْ ذَكْرْتُمْ؛ وَإِنَّهَا أَمَرَنَا بِاتَّبَاعِ رِوَايَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ ثِقَاتٌ عُدُولٌ، وَلَيْسُوا مَعْصُومِينَ مِنْ الْخَطَأ فِي الرَّأْي.

وَلَا عَجَبَ مِمَّنْ يَعْتَرِضُ فِي رَدِّ السُّنَنِ بِأَنَّ طَاوُسًا، وَعَطَاءً، وَعُرْوَةً، وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرِ خَالَفُوا مَا رَوَوْا مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ لَوْ أَنَّهُ عَزَمَ عَلَى صَبْعِ قَمِيصِهِ أَخْضَرَ، فَقَالُوا لَهُ: بَلْ أُصْبُغْهُ أَحْرَ، لَمْ يَرَ رَأْيَهُمْ فِي ذَلِكَ حُجَّةً، وَلَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ الْأَخْذَ بِهِ، ثُمَّ رَأْيُهُمْ حُجَّةٌ بِلْ أُصْبُغْهُ أَحْرَ، لَمْ يَرَ رَأْيَهُمْ فِي ذَلِكَ حُجَّةً، وَلَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ الْأَخْذَ بِهِ، ثُمَّ رَأْيُهُمْ حُجَّةٌ فِي مُحَالَفَةِ رَسُولِ الله ﷺ، وَلَئِنْ كَانَ خَالَفَ هَوُلَاءِ مَا رَوَوْا فَقَدْ رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةً، فَكَالِفْهُ، كَعِكْرِمَةً، وَعَطَاءٍ وَلَا يَصِحُّ عَنْ عَطَاءٍ إِلَّا الْقَوْلُ بِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَاسٍ، وَأَخَذَا بِهِ.

وقالوا: لَمْ يَعْرِفْهُ ابْنُ عُمَرَ، فَقُلْنَا: فَكَانَ مَاذَا؟ فَقَدْ عَرَفَهُ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ وَعَلِيُّ، وَعَائِشَةُ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَهَّارٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَخَذُوا بِهِ، وَهَذَا مِمَّا خَالَفُوا فِيهِ جُمْهُورَ الصَّحَابَةِ بَلْ لَيْسَ لَابْنِ عُمَرَ هَاهُنَا خِلَافٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِإِبْطَالِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: «لَا الصَّحَابَةِ بَلْ لَيْسَ لَابْنِ عُمَرَ هَاهُنَا خِلَافٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِإِبْطَالِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: «لَا أَعْرِفُهُ».

وَالْعَجَبُ كُلُّهُ أَنَّ عُمَرَ رَأَى الإشْتِرَاطَ فِي الْحُجِّ، وَمَعَهُ الْقُرْآنُ وَالسَّنَّةُ، فَخَالَفُوهُ، وَتَعَلَّقُوا فِي ذَٰلِكَ بَأَنَّ ابْنَهُ عَبْدَ الله لَمْ يَعْرِفْهُ.

وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ الْإِهْلَالُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَمَعَهُ السُّنَةُ، فَخَالَفُوهُ، وَتَعَلَّقُوا بِرَوَايَةِ جَاءَتْ فِي ذَلِكَ عَنْ عُمَر. وَقَالَ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، بِالإِشْتِرَاطِ فِي الحُجِّ، فَخَالَفُوهُمَا، وَمَعَهُمَا السُّنَةُ، وَتَعَلَّقُوا بِهَا فِي المُنْعِ مِنْ فَسْخِ الحُجِّ فِي عُمْرَةٍ؛ إِذْ جَاءَ عَنْهُمْ خَلَافُ أَمْرِ النَّبِيِّ عَلَيْتُهِ، فَكَأَنَّهُمْ مُغْرَمُونَ بِمُخَالَفَةِ السُّنَنِ، وَخُكَلَفَةِ الصَّحَابَةِ فِيهَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ مُوافَقَةِ السُّنَنِ. وَالْقَوْمُ غَرْقَى فِي بِحَارِ هَوَاهُمْ، وَبِكُلِّ مَا يُرْدِي الْغَرِيقَ تَعَلَّقُوا. وَذَكَرُوا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ: «كَانُوا يَشْتَرِطُونَ فِي الْحَجِّ، وَلَا يَرَوْنَهُ شَيئًا» قَالَ أَبُو مُحَلَّدُ وَهَذَا كَلامٌ فِي عَلَيَةِ الْفُسَادِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ يَصِفُهُمْ بِفَسَادِ الرَّأَي وَالْتَلاعُبِ؛ إِذْ يَشْتَرِطُونَ مَا لَا فَائِدَةً فِيهِ، وَلا يَصِحَّ وَلا يَجُوزُهُ، وَهَذِهِ صِفَةُ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ، وَيَكُفِي مِنْ هَذَا كُلامُ إِنَّ الشَّنَةَ إِذَا صَحَّتْ لَمْ يَحِلُ لِأَحَدِ خِلَافُهَا، وَلَا يُكُنْ قَوْلُ عَوْلَ أَنَّ السُّنَةَ إِذَا صَحَّتْ لَمْ يَكِلُ لِأَحَدِ خِلَافُهَا، وَلَا يُكُنْ قَوْلُ عَوْلَ أَنَّالُهُمْ إِنَّ السُّنَةَ إِذَا صَحَّتْ لَمْ يَكِلُ لِأَحَدِ خِلَافُهَا، وَلَا يُكُنْ قَوْلُ الْمَالَةُ وَلَا يَكُنْ قَوْلُ لَهُ مَا يَكُنْ قَوْلُ لَهُ وَيَكُنْ قَوْلُ لَكُمْ وَيَلَا لَكُهُ وَلَا يَكُونُ فَوْلُ لَهُمْ وَيَكُونُ قَوْلُ لَلْهُ اللَّيْ الْمُعَلِّلُهُ إِلَى الْمَالَقُولُ لَهُ الْمُعَلِي اللْمُعُومُ اللَّهُ الْمَالِقَالُ الْمُ الْقَلْقُ إِلَى الْمُعَلِي الْمُ عَلَى الْمَالِولِ الْمُؤْمِى مِنْ هَذَا كُلِهِ أَنَّ السُّنَةَ إِذَا صَحَّتُ لَمْ يَكِلُ لِأَحَدِ خِلَافُهَا، وَلَا يُكُنْ قَوْلُ السُّنَةُ إِلَا عَلَى الْمُ الْمُعَلِي الْمُ الْمَالِمِ الْلَهُمَاءُ وَلَيْسَ وَلِي الْمُؤْمُ الْمُ الْمُ الْمُعُهُمُ الْمُلُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُولُومُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الْ

أَحَدٍ حُجَّةً فِي مُعَارَضَتِهَا - وَبِالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ ـ (١).

القول الثاني: ذهب بعض العلماء إلى عدم الاشتراط، وقد مر جوابهم على الأحاديث الواردة في ذلك، واستدلوا ببعض الآثار في ذلك.

🗖 أثر عبد الله بن عمر شكا:

عَنْ سَالْمٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنْكِرُ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحُجِّ، وَيَقُولُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولِ الله ﷺ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحُجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، وَيُهْدِي، وَيَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا» (٢٠).

قال زين الدين العراقي تعلله: وَأَطْنَبَ ابْنُ حَزْمٍ فِي رَدِّ هَذِهِ الْمُقَالَاتِ، وَهِيَ حَقِيقَةٌ بِذَكِكَ. وَاللهُ أَعْلَمُ. وَالظَّنُّ بِمَنْ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مِمَّنْ خَالَفَ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: عِنْدِي: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَوْ بَلَغَهُ حَدِيثُ ضُبَاعَةَ فِي الْإِشْتِرَاطِ لَمْ يُنْكِرْهُ، كَمَا لَمْ يُنْكِرْهُ أَبُوهُ "".

(١) المحلى في الآثار (١٠٦/٥).

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه الترمذي (٩٤٢)، والنسائي في الصغرى (٢٧٦٩)، وأحمد في مسنده (٢٨٨١)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٦٥)، وغيرهم من طرق عن (معمر – يونس)، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر.

قال ابن حجر تَعَلَقُهُ: وَأَمَا إِنْكَار ابن عُمَرَ الإِشْتِرَاطَ فَثَابِتٌ فِي رِوَايَةٍ يُونُسَ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ هَذِهِ، فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهُقِيُّ مِنْ طَرِيقِ السَّرَاجِ، عَنْ أَبِي كريب، عَن بن المُبَارَكِ، عَنْ يُونُس. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْإِسْمَاعِيلُ مِنْ طَرِيقِ ابن وهب، عَن يُونُس، وَأَشَارَ ابن عُمَرَ بِإِنْكَارِ الإِشْتِرَاطِ إِلَى مَا كَانَ يُفْتِي بِهِ ابن عَبَاس. قَالَ الْبَيْهُقِيِّ: لَو بلغ ابن عُمَر حَدِيثُ ضُبَاعَةَ فِي الإشْتِرَاطِ لَقَالَ بِهِ، وَقد أخرجه الشَّافِعِي عَن ابْنُ عُينْنَهُ، عَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهُ عَلَيْقَ مَرْ بَضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: ﴿أَمَا تُرِيدِينَ الْجَعِّ ﴾ فَقَالَتْ: إِنِّي شَاكِيةٌ، فَقَالَ هَا: ﴿حُجِي، وَاشَتْرِطِي: أَنَّ جَدِيثُ عُرْوَةً لَمْ أَعْدُهُ إِلَى عَيْرِهِ؛ لِآنَهُ لا وَشَتْرَطِي: أَنَّ جَدِيثُ عُرْوَةً لَمْ أَعْدُهُ إِلَى عَيْرِهِ؛ لِآنَهُ لا يَقْلُ عِنْ عَرْوَةً لَمْ أَعْدُهُ إِلَى عَيْرِهِ؛ لِآنَهُ لا يَقْلُ عَرْدِي خِلَافُ مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ الله عَيْقِيْ .

⁽٣) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ١٧١).

أثر عروة بن الزبير كَمْلَتْهُ:

عَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: «كَانَ أَبِي لَا يَرَى الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ شَيْئًا»(١).

أثر إبراهيم النخعي نَعْلَشْهُ:

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَسَلَّامٍ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «كَانُوا لَا يَشْتَرِطُونَ، وَلَا يَرَوْنَ الشَّرْطَ فِيهِ شَيْئًا (٢).

🗖 أثر طاوس يَخْلَفْهُ:

عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: «الإشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ لَيْسَ بِشَيْءٍ»(٣).

أثر سعيد بن جبير تَحَلَقَهُ:

عَنْ هِلَالِ بْنِ خَبَّابٍ، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَرَأَيْتَ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ؟ قَالَ: «إِنَّهَا الْإِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ النَّاسِ» (٤).

□ أثر الحكم وحماد رحمهما الله:

عَنْ شُعْبَةً، عَنِ الْحَكَمِ وَحَمَّادٍ، فِي الإشْتِرَاطِ قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ» (٥).

(١) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٤٠) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عن أبيه. وسنده صحيح.

(٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤٠) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً، عَنِ الْأَعْمَش، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَسَلَّام، عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وسنده صحيح عن إبراهيم

الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَسَلَّامٍ، عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وسنده صحيح عن إبراهيم (٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طَاوُسٍ. وحبيب مدلس، وقد عنعنه.

(٤) سَنده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قال: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ هِلَالِ ابْن خَبَّابِ عن سعيد بن جبير به.

ولهَ طريقً أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) من طريق يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «المُسْتَثْنِي وَغَيْرُ المُسْتَثْنِي سَوَاءٌ».

(٥) سنده صحيح: أَخرجُه ابن أبي شيبة ْفي مصنفه (٣٪ ٣٤١) قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الحُكَم وَحَمَّادٍ. وسنده صحيح.

أثر علقمة تَعَلَّشُهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: «كَانَ عَلْقَمَةُ يَشْتَرِطُ فِي الْحُجِّ، وَلَا يَرَاهُ شَيْئًا»(١).

🗖 أثر الزهري يَخلَلْهُ:

عن مَالِكٌ: أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحُجِّ، فَقَالَ: «أَوَ يَصْنَعُ ذَلِكَ أَحَدُّ؟»، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ (٢).

قال ابن بطال تختفه: وأنكر الاشتراط طائفة أخرى، وقالوا: هو باطل، روي ذلك عن ابن عمر، وعائشة، وهو قول النخعى، والحكم، وطاوس، وسعيد بن جبير، وإليه ذهب مالك، والثورى، وأبو حنيفة، وقالوا: لا ينفعه اشتراط، ويمضى على إحرامه حتى يتمه، وكان ابن عمر ينكر ذلك، ويقول: «أليس حسبكم سنة رسول الله عليه أنه لم يشترط، فإن حبس أحدكم بحابس عن الحج، فليأت البيت، فليطف به، وبين الصفا والمروة، ويحلق أو يقصر، وقد حل من كل شيء حتى يحج قابلاً، ويهدى أو يصوم إن لم يجد هديًا». وأنكر ذلك طاوس، وسعيد بن جبير، وهما رويا الحديث عن ابن عباس، وأنكره الزهرى، وهو روى الحديث عن عروة، وهذا كله عا يوهن الاشتراط (٣).

قال الزرقاني تعَلَّقُهُ: (مَالِكُ: أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ)، وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ يَتَحَلَّلَ حَيْثُ أَصَابَهُ مَانِعٌ، (فَقَالَ: «أُويَصْنَعُ ذَلِكَ أَحَدُ»، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ)، وَإِلَى عَدَم جَوَازِهِ وَنَفْعِهِ ذَهَبَ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالْأَكْثُرُونَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنْكِرُ اللهُ عَدَم جَوَازِهِ وَنَفْعِهِ ذَهَبَ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالْأَكْثُرُونَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنْكِرُ اللهُ عَدَم جَوَازِهِ وَنَفْعِهِ ذَهَبَ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَسُولِ الله، عَلَيْهِ؟ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ اللهُ عَنْ رَسُولِ الله، عَلَيْهِ؟ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنْ الْحَبِّ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ يَكِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، عَنِ الْحَبِّ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا،

⁽١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدِ الْأَحْرُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: كَانَ عَلْقَمَةُ. وفي سنده إبراهيم بن مهاجر، وهو ضعيف.

⁽٢) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٢٢٦).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٧/ ١٨٦).

فَيَهْدِيَ أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا » رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

وَذَهَبُ الشَّافِعِيُّ، وَأَهْدُ، وَطَائِفَةٌ إِلَى جَوَازِهِ وَنَفْعِهِ، لِحِدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا عَنْ عَائِشَةَ: «دَخَلَ النَّبِيُّ عَلَيْ ضُبَاعَة بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجِّ، وَأَنَّا شَاكِيةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللهمَّ عَلِي حَيْثُ حَبْسَتَنِي» وَفي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ ضُبَاعَةَ أَتَتِ النَّبِي عَلَيْهُ وَالنَّ الْمَرَاةٌ تُقِيلَةٌ، وَإِنِّي أَرْيدُ الْحَجَّ، فَهَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «أَهِلِي بِالحُجِّ، وَاشْتَرطِي أَنَّ فَقَالَتْ: إِنِي امْرَأَةٌ تَقِيلَةٌ، وَإِنِي أَرِيدُ الْحَجَّ، فَهَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «أَهِلِي بِالحُجِّ، وَاشْتَرطِي أَنَّ عَيْنِ خَاصَةٌ عَيْنِ خَاصَةٌ عَيْنِ خَاصَةٌ عَيْنِ خَاصَةٌ عَيْنِ خَاصَةٌ إِذْ لَا عُمُومَ فِيهَا، وَتَأَوَّلَهُ آخَرُونَ عَلَى أَنَّ الْمُوادَ التَّحَلُّلُ بِعُمْرَةٍ، وَكَذَلِكَ جَاءَ مُنْ رَوَايَةِ ابْنِ المُسَيَّبِ: «أَنَّهُ عَيْقٍ أَمَرَ ضُبَاعَةَ أَنْ تَشْتَرِطَ: «اللهمَّ الحُجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ تَشْتَرِطَ: «اللهمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمْدْتُ، فَإِنْ يَسَّرْتَهُ فَهُو الْحَجْ، وَالْبَيْهَقِيُّ وَالْبَيْهِقِيُّ وَالْبَيْهُونَ عَلَى أَنْ تَشْتَرِطَ: «اللهمَّ الْحَجْجُثَ؟ وَالْمَانَةُ وَلَهُ وَلَا اللهمَّ الْحَجْ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمْدْتُ، فَإِنْ يَسَّرْتَهُ فَهُو الْحَجْبُ وَإِنْ حَبَسْنِي حَابِسٌ فَهُو عُمْرَةٌ»، رَواهُ الشَافِعِيُّ وَالْبَيْهُونِيُّ وَالْبَيْهُونُ وَالْ مَالْمَ عَلَى اللّهُ عَلَى أَنْ الْمَالِعِي عَابِسُ فَهُو عُمْرَةٌ»، رَواهُ الشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهُونُ وَلَا اللهمَّ الْحَبْمُ وَلَائِهُ وَلَا عَلَى اللهمَ عَلْمُ وَلَا عَلَى أَنْ اللهمَّ عَلَى اللهمَّ الْمُؤْتُ وَلَائِهُ وَلَائُونُ وَلَائُونُ وَلَائُونُ اللَّهُ وَلَائُونُ اللْمُ الْمُؤْتُ الْمُؤْلُولُ اللهمَّ الْمُؤْلُولُ اللهمَّ الْمُؤْلُولُ اللهمَّ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ وَلَائُولُ اللْمُؤْلُولُ اللهمَّ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللهمُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللهمَّ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُلْسُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الللهمَ اللَّهُ الْمُؤْ

قال النووي تَعَلَّفُهُ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكُ، وَبَعْضُ التَّابِعِينَ: لَا يَصِحُّ الإشْتِرَاطُ، وَحَمُلُوا الْحُدِيثَ عَلَى أَنَّهَا قَضِيَّةُ عَيْنِ، وَأَنَّهُ مَحْصُوصٌ بِضُبَاعَةَ، وَأَشَارَ الْإَشْتِرَاطِ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: قَالَ الْأَصِيلُّ: لَا يَثْبُتُ فِي الإشْتِرَاطِ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: قَالَ الْأَصِيلُّ: لَا يَشْبَرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ مَعْمَرٍ. وَهَذَا الَّذِي عَرَّضَ بِهِ الْقَاضِي وَقَالَ الْأَصِيلُ مِنْ تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ عَلَطُ فَاحِشُ جِدًّا، وَلَيْ عَيْرَ مَعْمَرِ الْمُحَلِيثِ عَلَيْهُ لِعَلَّا لَيْعَالَمُ فَاحِشُ جِدًّا، وَلَيْنَ عَلَيْهِ لِعَلَّا يُغْتَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِم، وَسُنْنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَسَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ المُعْتَمَدةِ مِنْ طُرُقٍ وَسُنْنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَسَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدةِ مِنْ طُرُقِ وَسُنْنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَسَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدةِ مِنْ طُرُقِ الْمُتَرَامُ وَقِيمَا ذَكْرَهُ مُسْلِمٌ مِنْ تَنْوِيعِ طُرُوقِهِ مَا لَالْمُ حَلَاهِ الْإِحْرَامِ. وَاللهُ أَعْلَمُ (الْمَالِ الْإِحْرَامِ. وَاللهُ أَعْلَمُ (الْمَالُ الْمُحَالِةُ الْمُحَالِ الْإِحْرَامِ. وَاللهُ أَعْلَمُ (الْمُنَا الْمُحَالِ الْإِحْرَامِ. وَاللهُ أَعْلَمُ (الْمَكَالُ الْمُنَا الْمُؤَلِّ الْمُرَامِ الْمُعَمَّدِ الْمَعْمَلِ الْمُعَرَامِ. وَاللهُ أَعْلَمُ (اللهُ الْمُعَلِي الْمُنْ الْمُرْمَى الْمُؤَلِي عَلْمَ الْمُؤْلِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُهُولِ الْمُحِيْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الللهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْم

⁽١) شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٢٠٤).

⁽٢) شرح النووي (٨/ ١٣٢).

المسألة السابعة: عند عجز المحصر عن الهدي ماذا يجب عليه؟

🗐 اختلف أهل العلم في عجز المحصر عن الهجي:

فقال بعضهم يصوم إن لم يجد هديًا.

□ أثر عبد الله بن عمر ك:

عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ ﴿ مَا يَقُولُ: ﴿ أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ الله ﷺ وَبِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، ثُمَّ سُنَّةَ رَسُولِ الله ﷺ وَبِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، ثُمَّ صَنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيُهْدِي أَوْ يَصُومُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ﴾ (١).

وفي رواية عن ابن شهاب، عن سالم، قال: كان عبد الله بن عمر ينكر الاشتراط في الحج، ويقول: «أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ؟ إن حبس أحدكم عن الحج؛ طاف بالبيت، والصفا والمروة، ثم حل من كل شيء، حتى يحج عامًا قابلًا، ويهدي أو يصوم، إن لم يجد هديًا» (٢).

قال البغوي تَوَلَّهُ: وَاخْتَلَفَ الْقُوْلُ فِي الْمُحْصَرِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا: فَفِي قَوْلِ: لَا بَدَلَ لَهُ، فَيَتَحَلَّلُ، وَالْهَدْيُ فِي فِرْمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَجِدَ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَهُ بَدَلُ، فَعَلَى هَذَا اخْتَلَفَ الْقَوْلُ فِيهِ: فَفِي قَوْلٍ: ثُقُوَّمُ الشَّاةُ بِدَرَاهِمَ، وَيَجْعَلُ الْقَوْلُ فِيهِ: فَفِي قَوْلٍ: ثُقُوَّمُ الشَّاةُ بِدَرَاهِمَ، وَيَجْعَلُ الدَّرَاهِمَ طَعَامًا، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِطْعَامِ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ مِنَ الطَّعَامِ الدَّرَاهِمَ طَعَامًا، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ، فَإِنَّ المُحْرِمَ إِذَا احْتَاجَ إِلَى سَثْرِ رَأْسِهِ لِحَرِّ أَوْ بَرْدٍ، أَوْ يَوْمًا، كَمَا فِي فِدْيَةِ الطَّيبِ وَاللَّبْسِ، فَإِنَّ المُحْرِمَ إِذَا احْتَاجَ إِلَى سَثْرِ رَأْسِهِ لِحَرِّ أَوْ بَرْدٍ، أَوْ وَمُرَضٍ، فَاحْتَاجَ إِلَى مُدَاوَاتِهِ بِدَوَاءٍ فِيهِ طِيبٌ؛ فَعَلَ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَفِدْ يُتُومُ الشَّاةَ بِدَرَاهِمَ، وَفِدْيتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُ شَاةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ يُقَوِّمُ الشَّاةَ بِدَرَاهِمَ، وَفِدْيتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُ شَاةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجْدُ يُقَوِّمُ الشَّاةَ بِدَرَاهِمَ، وَلِدْيتُهُ عَلَى التَرْتِيبِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُ شَاةٍ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا لَهُ الْمُقَامِ وَلِكُ الْمُورِضُ فِي ذِمَتِهِ، وَإِنْ كَانَ إِخْرَامُهُ بِغَرَضٍ قَدِ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ فَذَلِكَ الْغَرَضُ فِي ذِمَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ إِخْرَامُهُ بِغَرَضٍ قَدِ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ فَذَلِكَ الْغَرَضُ فِي ذِمَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ وَهُو قَوْلُ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ، وَهُو قَوْلُ مُجَاهِهُ إِلَى أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ، وَهُو قَوْلُ مُجَاهِدٍ،

⁽١) البخاري (١٨١٠).

⁽٢) أخرجه الطبري (٣/ ٤٧) وغيره من طرق عن الزهري. وسنده صحيح.

وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْي (١).

قال القرطبي يَعَلَشُه: وقال الشافعي في المحصر إذا أعسر بالهدي: فيه قولان: لا يحل أبدًا إلا بهدى.

والقول الآخر: أنه مأمور أن يأتي بها قدر عليه، فإن لم يقدر على شي كان عليه أن يأتي به، إذا قدر عليه.

قال الشافعي: ومن قال هذا قال: يحل مكانه، ويذبح إذا قدر، فإن قدر على أن يكون الذبح بمكة لم يجزه أن يذبح إلا بها، وإن لم يقدر ذبح حيث قدر. قال: ويقال: لا يجزيه إلا هدي. ويقال: إذا لم يجد هديًا كان عليه الإطعام أو الصيام. وإن لم يجد واحدًا من هذه الثلاثة أتى بواحد منها، إذا قدر. وقال في العبد: لا يجزيه إلا الصوم، تقوم له الشاة دراهم، ثم الدراهم طعامًا، ثم يصوم عن كل مد يومًا(٢).

قال الجصاص تعلقه: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمُحْصَرِ، لَا يَجِدُ هَدْيًا: فَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يَحِلُّ حَتَّى يَجِد هَدْيًا، فَيَذْبَحَ عَنْهُ. وَقَالَ عَطَاءٌ: يَصُومُ عَشَرَةَ أَيَّامٍ، وَيَحِلُ، كَالْتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا. وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجِلُّ أَبِدًا إِلَّا بِهَدْيٍ، وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجِلُ أَبِدًا إِلَّا بِهِدْيٍ، وَالْآخَرُ: إِذَا لَمْ يَقْدِرَ عَلَى شَيْءٍ حَلَّ، وَأَهْرَاقَ دَمًا، إِذَا قَدَرَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: إِذَا لَمْ يَقْدِرْ أَهُ، وَعَلَيْهِ الطَّعَامُ، أَوْ صِيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدْ، وَلَمْ يَقْدِرْ.

قال أَبُو بَكْرِ: وَاحْتَجَّ مُحَمَّدُ لِذَلِكَ بِأَنَّ هَدْيَ الْمُتْعَةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْمُتَمَّعِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِيهَا يَلْزَمُ مِنْ هَدْيَ أَوْ صِيَامٍ، إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيَا، وَالْمُنْصُوصَاتُ لَا يُقَاسُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْض، وَوَجْهُ آخَرُ وَهُوَ: أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزِ إِثْبَاتُ الْكَفَّارَاتِ بِالْقِيَاسِ، فَلَمَّا كَانَ الدَّمُ مَذْكُورًا لِلْمُحْصِرِ لَمْ يُجُزْ لَنَا إِثْبَاتُ شَيْءٍ غَيْرُهُ قِيَاسًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَمُ جِنَايَةٍ عَلَى وَجْهِ الْكَفَّارَةِ لِامْتِنَاعِ جَوَازِ إِثْبَاتُ الْكَفَّارَةِ قِيَاسًا، وَأَيْضًا فَإِنَّ فِيهِ تَرْكَ المنصوص عَلَيه وَجْهِ الْكَفَّارَةِ لِامْتِنَاعٍ جَوَازِ إِثْبَاتُ الْكَفَّارَةِ قِيَاسًا، وَأَيْضًا فَإِنَّ فِيهِ تَرْكَ المنصوص عليه (٣).

⁽١) تفسير البغوي (١/ ٢٢٢).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٠).

⁽٣) أحكام القرآن للجصاص ط العلمية (١/ ٣٣٩).

قال الشنقيطي تَخَلَّفُ: الْفَرْعُ الثَّانِي: إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ المُحْصَرِ هَدْيٌ، فَهَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَشْرَيَ الْهُدْيَ وَلَا يَجَلَّ حَتَّى يَهْدِي، أَوْ لَهُ أَنْ يَجَلَّ بِدُونِ هَدْي؟ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ لِشَرَيَ الْهُدْيَ وَلَا يَجَلَّ حَتَّى يَهْدِي، أَوْ لَهُ أَنْ يَجَلَّ بِدُونِ هَدْي؟ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْهُدْيَ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي اللَّهُ اللَّهُ الْهَدِي اللَّهُ الْهَدِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُعُلِّلَةُ اللَّهُ اللل

وَحُجَّةُ الْحُمْهُورِ وَاضِحَةٌ، وَهِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ عَلَى الْإِحْصَارِ تَعْلِيقُ الْجُزَاءِ عَلَى الْإِحْصَارِ تَعْلِيقُ الْجُزَاءِ عَلَى الْإِحْصَارِ تَعْلِيقُ الْجُزَاءِ عَلَى الْمُدِي بَالْإِحْصَارِ لَمِنْ أَرَادَ التَّحَلُّلُ بِهِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ، كَمَا تَرَى، فَهُ اللهِ عَجَزَ المُحْصَرُ عَنِ الْهُدْي، فَهَلَ يَلْزَمُهُ بَدَلُ عَنْهُ أَوْ لَا؟

قال بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا بَدَلَ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ، وَمِمَّنْ قَالَ: لَا بَدَلَ لِهَدْيِ الْمُحْصَرِ، أَبُو حَنِيفَةَ يَحَلِنْهُ؛ فَإِنَّ الْمُحْصَرَ عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا يَبْقَى مُحْرِمًا حَتَّى يَجِدَ هَدْيًا، أَوْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

وقال بَعْضُ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ: إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا حَلَّ بِدُونِهِ، وَإِنْ تَيَسَّرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ هَدْيًا حَلَّ بِدُونِهِ، وَإِنْ تَيَسَّرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ هَدْيٌ أَهْدَاهُ.

وقال جَمَاعَةُ: إِنْ لَمْ يَجِدِ الْمُدْيَ فَلَهُ بَدَلُ، وَاخْتَلَفَ أَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ فِي بَدَلِ الْهَدْيِ فِي فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَوْمُ عَشَرَةِ آيَامٍ، قِيَاسًا عَلَى مَنْ عَجَزَ عَمَّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ فِي التَّمَتُّع، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَهُو إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَأَصَحُّ التَّمَتُّع، وَإِلَى هَذَا الشَّافِعِيَّة فِي بَدَلِ هَدْيِ الْمُحْصَرِ أَنَّهُ بِالْإِطْعَام، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي اللَّوَايَاتِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّة فِي بَدَلِ هَدْيِ الْمُحْصَرِ أَنَّهُ بِالْإِطْعَام، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي اللَّوْوَايَاتِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَأَصَدُّقُ بِقِيمَتِهَا طَعَامً، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلُ مُدُّ (وَيَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهَا طَعَامًا، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلُ مُدُّ يَوْمُ وَقِيلَ: بَدَلُهُ عَرَفًا وَقِيلَ: بَدَلُهُ مَوْمُ الشَّاقُ، وَيَعْرَفُ قَدْرُ مَا تُسَاوِي وَقِيلَ: بَدَلُهُ مَوْمُ الشَّاقُ، وَيُعْرَفُ قَدْرُ مَا تُسَاوِي صَوْمُ عَنْ كُلِ يَوْمِ مُدًّا، وَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقُوالِ دَلِيلً وَاضِحٌ، وَأَقْرَبُهُا قِيَاسُهُ عَلَى التَّمَتُّع. وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ (۱).

⁽١) أضواء البيان (١/ ٨٥).

أقوال أصحاب المذاهب.

كرالمذهب الحنفي:

قال الكاساني تخلله: وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِالْهَدْيِ، فَلَمْ يَجِدْ هَدْيًا يَبْعَثُ وَلَا ثَمَنَهُ، هَلْ يَجِلُ بِالصَّوْمِ، فَيَكُونُ الصَّوْمُ بَدَلًا عَنْهُ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: لَا يَجِلُّ بِالصَّوْمِ، وَلَيْسَ الصَّوْمُ بَدَلًا عَنْ هَدْيِ الْمُحْصَرِ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ.

وَيُقِيمُ حَرَامًا حَتَّى يُذْبَعَ الْهُدْيُ عَنْهُ فِي الْحَرَمِ، أَوْ يَذْهَبَ إِلَى مَكَّةَ، فَيَحِلُّ مِنْ إحْرَامِهِ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ، وَهُوَ: الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، وَيَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ، كَمَا يَفْعَلُهُ إِذَا فَاتَهُ الْحُجُّ، وَهُوَ: أَحَدُ قَوْلِيْ الشَّافِعِيِّ.

وقال عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ فِي الْمُحْصَرِ، لَا يَجِدُ الْهُدْيَ: قَوَّمَ الْهُدْيَ طَعَامًا، وَتَصَدَّقَ بهِ عَلَى الْسَاكِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنُّ عِنْدَهُ طَعَامٌ صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ.

وقال الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ: إِنَّ لَهَدْيَ الْإِحْصَارِ بَدَلًا، وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي مَاهِيَّةِ الْبَدَلِ: فَقَالَ فِي قَوْلِ: الْبَدَلُ هُوَ الْإِطْعَامُ، وَهَلْ فَقَالَ فِي قَوْلِ: الْبَدَلُ هُوَ الْإِطْعَامُ، وَهَلْ يَقُومُ النَّعَةِ، وَفِي قَوْلِ: الْبَدَلُ هُوَ الْإِطْعَامُ، وَهَلْ يَقُومُ الصَّوْمُ مَقَامَهُ؟ لَهُ فِيهِ قَوْلَانِ: وَجْهُ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ لَهُ بَدَلًا، أَنَّ هَذَا دَمٌ يَقَعُ بِهِ التَّحَلُّلُ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَدَلًا، كَدَم المُتْعَةِ.

وَلَنَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّةُ ﴿ البَرة:١٩٦] أَيْ: حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدْيُ فَيُذْبَحُ، نَهَى الله عَنْ حَلْقِ الرَّأْسِ ثَمْدُودًا إِلَى غَايَةِ ذَبْحِ الْهَدْيِ.

وَالْحُكْمُ الْمُمْدُودُ إِلَى غَايَةٍ لَا يَنْتَهِي قَبْلَ وُجُودِ الْغَايَةِ، فَيَقْتَضِي أَنْ لَا يَتَحَلَّلُ مَا لَمْ يَذْبَحْ الْهَدْيَ، سَوَاءٌ صَامَ، أَوْ أَطْعَمَ، أَوْ لَا.

وَلِأَنَّ التَّحَلُّلِ بِالدَّمِ قَبْلَ إِثْمَامِ مَوَاجِبِ الْإِحْرَامِ عُرِفَ بِالنَّصِّ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يَجُوذُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ مَقَامَهُ بِالرَّأْيِ^(۱).

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٨٠).

كرالمذهب المالكي:

ذكر سحنون تَخَلَّقُهُ: قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: كُلُّ هَدْيٍ وَجَبَ عَلَى رَجُلِ مِنْ أَجْلِ عَجْزٍ عَنْ الْمُشي، أَوْ وَطِئَ أَهْلَهُ، أَوْ فَاتَهُ الْحُجُّ، أَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّمُ لِشَيْءٍ تَرَكَهُ مِنْ الحُجِّ، يَجْبُرُ بِذَلِكَ الدَّمُ مَا تَرَكَ مِنْ حَجِّهِ؛ فَإِنَّهُ يَهْدِي، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا صَامَ، وَلَا يَرَى الطَّعَامَ مَوْضِعَ هَذَا الْهَدْي، وَلَكِنْ يَرَى مَكَانَهُ الصِّيَامَ.

قُلْتُ لِابْنِ الْقَاسِمِ: فَكُمْ يَصُومُ مَكَانَ هَذَا الْهَدْيِ؟ قَالَ: يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَسَبْعَةً، تُخْمَلُ هَدْيَ الْمُتَمَّعِ، وَإِنَّمَا يَجْعَلُ لَهُ مَالِكٌ فِي هَذَا كُلِّهِ أَنْ يَصُومَ مَكَانَ هَذَا الْهُدْي؛ إذْ هُوَ لَمْ يَجِدْ الْهُدْيُ (۱).

قَالَ ابن عبد البر تعلقه: وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَوْ أُحْصِرَ مُوسِرٌ لَا يَجِدُ هَدْيًا مَكَانَهُ أَوْ مُعْسِرٌ بِهَدْيٍ، فَفِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَجِلُّ إِلَّا بِهَدْيٍ، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَأْتِي بِهَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ خَرَجَ عِمَّا عَلَيْهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّة وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ: لَا يَجِلُّ مَكَانَهُ، وَيَذْبَحُ إِذَا قَدَرَ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّة لَمْ يُجْزِهِ أَنْ يَذْبَحَ إِلَا بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ذَبْحَ حَيْثُ قَدَرَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيُقَالُ: لَا يَجْزِئُهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ ذَبْحَ حَيْثُ قَدَرَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيُقَالُ: لَا يَجْزِئُهُ إِذَا لَمْ يَعْدِدُ هَدْيًا طَعَامٌ أَوْ صِيَامٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الطَّعَامُ كَانَ كَمَنْ لَمْ إِلَّا هَدْيً وَيُقَالُ: لَكَ أَنْ الْمُدْيَ عِنْدُ وَسِيَامٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الطَّعَامُ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَجْدِ هَدْيًا وَلَا طَعَامًا، وَإِذَا قَدَرَ أَدًى أَيَّ هَدْي كَانَ عَلَيْهِ، فَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ الْمُدْيَ عِنْدُ إِلَى الشَّافِعِيِّ عَلَى الشَّعَامُ اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

كرالمذهب الشافعي:

قال الشافعي تَعْلَلْهِ: (قَالَ): وَلَوْ أُحْصِرَ وَلَا هَدْيَ مَعَهُ اشْتَرَى مَكَانَهُ هَدْيًا، وَذَبَحَهُ، وَحَلَّ، وَلَوْ وُهِبَ لَهُ، أَوْ مَلَكَهُ بِأَيِّ وَجْهٍ مَا كَانَ، فَذَبَحَهُ، أَجْزَأَ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ

⁽١) المدونة (١/ ٤٠٢).

⁽٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٥/ ١٩٩).

مُوسِرًا لَأَنْ يَشْتَرِيَ هَدْيًا، وَلَمْ يَجِدْ هَدْيًا مَكَانَهُ، أَوْ مُعْسِرًا جِهَدْي، وَقَدْ أُحْصِرَ؛ فَفِيهَا فَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَجِلُّ إِلَّا جِهَدْي، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَأْتِيَ بِهِا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَإِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ: يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ خَرَجَ مِمَّا عَلَيْهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِي بِهِ إِذَا قَدَرَ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ: يَقْدِرْ عَلَى مُكَانَهُ، وَيَذْبَحُ إِذَا قَدَرَ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّةً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَذْبَحَ إِلَّا يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّةً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَذْبَحَ إِلَّا عِلَى أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّةً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَذْبَحَ إِلَّا عَلَى أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّةً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَذْبَحَ إِلَّا فَيَا مَا فَا لَا لَهُ مِلْ اللّهُ بِعَ فِي أَنْ يَكُونَ الذَّبُحُ بِمَكَّةً لَمْ يَعُذْ أَنْ يَذْبَحَ اللّهُ بَعُ إِلّهُ إِلّهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّة لَمْ يَعُذْ أَنْ يَذْبَحَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ بَعُ اللّهُ مِنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللللللّهُ

(قَالَ): وَيُقَالُ: لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا هَدْيُّ، وَيُقَالُ: يُجْزِئُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا إِطْعَامٌ أَوْ صِيَامٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ الطَّعَامَ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَجِدْ الْهَدْيَ، وَإِنْ لَمْ يَقِدِرْ عَلَى الصِّيَامِ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَجِدْ الْهَدْيَ، وَإِنْ لَمْ يَقِدِرْ عَلَى الصِّيَامِ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا وَلَا طَعَامًا، وَإِذَا قَدَرَ أَدَّى أَيَّ هَذَا كَانَ عَلَيْهِ (۱).

كرالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة تعتلف: وإِذَا قَدَرَ المُحْصَرُ عَلَى الْهَدْيِ، فَلَيْسَ لَهُ الْحِلُّ قَبْلَ ذَبْحِهِ. فَإِنْ كَانَ مَعَهُ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ أَمْكَنَهُ، وَيُجْزِئُهُ أَدْنَى كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ قَدْ سَاقَهُ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ أَمْكَنَهُ، وَيُجْزِئُهُ أَدْنَى الْهَدْيِ، وَهُو شَاةٌ، أَوْ سُبْعُ بَدَنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وَلَهُ نَحْرُهُ فِي مَوْضِع حَصْرِهِ، مِنْ حِلِّ أَوْ حَرَمٍ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَهُو قَوْلُ مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى أَطْرَافِ الْحَرَمِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: يَلْزَمُهُ نَحْرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَ عَيْفِ فَيهِ بِهِ لِأَنَّ النَّبِيَ عَيْفِ فَعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَ عَيْفِ نَحْرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَ عَيْفِ نَحْرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَ عَيْفِهِ وَحَمْ هَدْيَهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِي عَيْفِهِ فَيهِ وَجْهَانِ: يَنْحُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِي عَيْفِهِ وَجْهَانِ: يَنْحُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِي عَيْفِهُ وَلَمْ اللَّهُ الْمَافِي عَوْمُ عَهِ فِي مَوْضِعِهِ وَلَمْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُ الْمَافِ الْمَالُولُ النَّالِيْ يَعْمُوهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ وَمُومِهِ فِي مَوْضِعِهِ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعَلِّى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ الْمِهُ فَى مَوْضِعِهِ وَاللَّهُ الْمِنْ الْهَالَى اللَّهُ الْمُعَلِي الْمُعَلِّيْ فَي مَوْضِعِهِ وَلَوْ الْمَالِي الْمُومِ الْمُومِ الْمَلْهِ الْمُعَلِّمُ الْمُومِ الْمَالِي الْمَالَقِي الْمُعْلِي الْمُعْتَى الْمُعْلِى الْمَلْمُ الْمُؤْلِى اللْمُومِ الْمُعْلِيْهِ اللْمُعُومُ الْمُعْلَى الْمُعْمِولِ الللْمُومِ الْمُؤْلِى اللْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِي الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى اللْمُؤْلِى اللْمُؤْلِى اللْمُؤْلِى اللْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى اللَّهُ الْمُؤْلِى اللْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِقُولِ الْمُؤْلِى الْمُؤْلِقُولِ الْمُؤْلِى ا

وَعَنْ أَخْمَدَ: لَيْسَ لِلْمُحْصَرِ نَحْرُ هَدْيِهِ إِلَّا فِي الْحُرَمِ، فَيَبْعَثُهُ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ فِي وَقْتٍ يَتَحَلَّلُ فِيهِ. وَهَذَا يُرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي مَنْ لُدِغَ فِي الطَّرِيقِ. وَرُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ الْحُسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَعَطَاءٍ.

وَهَذَا، وَالله أَعْلَمُ، فِي مَنْ كَانَ حَصْرُهُ خَاصًا، وَأَمَّا الْحَصْرُ الْعَامُّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعَذُّرِ الْحِلِّ، لِتَعَذُّرِ وُصُولِ الْهُدْي إِلَى مَحِلِّهِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ وَأَصْحَابَهُ نَحَرُوا هَدَايَاهُمْ فِي الْحُدَيْبِيَةِ، وَهِيَ مِنْ الْحِلِّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ النَّبِيَ وَالْمَحْارِيُّ: قَالَ مَالِكُ وَغَيْرُهُ: إِنَّ النَّبِيَ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوافِ، مَالِكُ وَغَيْرُهُ: إِنَّ النَّبِيَ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوافِ،

الأم للشافعي (٢/ ١٧٥).

وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ. وَلَمْ يُذْكَرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضِيَ شَيْئًا، وَلَا أَنْ يَعُودُوا لَهُ.

وَرُوِيَ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ نَحَرَ هَدْيَهُ عِنْدَ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَهَا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ، وَهِي مِنْ الْحِلِّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السِّيرَةِ وَالنَّقْلِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَٱلْهَدُى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ عَلَهُ وَهِي مِنْ الْحِلِّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السِّيرَةِ وَالنَّقْلِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَٱلْهَدُى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ الْهُ لَكَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلاَ تَعْلِقُواْ يَجُوزُ لِلْمُحْصِرِ نَحْرُهَا فِي مَوْضِع تَحَلَّلِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَى مَحِلَّهُ وَ البَرَةَ: ١٩٦].

وقال: ﴿ ثُمَّ مَحِلُهُمْ إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج:٣٣]. وَلِأَنَّهُ ذَبْحُ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْرَام، فَلَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِ الْحُصَرِ، وَلَا يُمْكِنُ يَجُزْ فِي غَيْرِ الْحُصَرِ، وَلَا يُمْكِنُ قِياسُ الْمُحْصَرِ عَلَيْهِ ؟ لِأَنَّ تَحَلَّلَ الْمُحْصَرِ فِي الْحِلَّ، وَتَحَلَّلَ غَيْرِهِ فِي الْحُرَم، فَكُلُّ مِنْهُمَا يَنْحَرُ فِي مَوْضِع تَحَلُّهِ ؟ لِأَنَّ تَحَلَّلَ الْمُحْصَرِ فِي الْحِلَّ، وَتَحَلَّلَ عَيْرِهِ فِي الْحُرَم، فَكُلُّ مِنْهُمَا يَنْحَرُ فِي مَوْضِع جَلِّهِ، الْهَدْئُ تَحِلَّهُ وَاللَّهِ الْمُوتَى يَبْلُغَ اللَّهَدْئُ تَحِلَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَقَلْ فِي قَوْلِهِ : ﴿ حَتَى يَبْلُغَ اللَّهَدْئُ تَحِلَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا يَعْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا يَعْمُ اللَّهُ وَلَا يَعْمُونُ فِي مَوْضِع حِلِّهِ، اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ عَلَيْهُ (١٩٠٠). أَيْ: حَتَى يُذْبَحَ، وَذَبْحُهُ فِي حَقِّ اللَّحْصِرِ فِي مَوْضِع حِلِّهِ، اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ (١٠).

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَى يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ تَحِلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ اللَّهِ مَن رَّأُسِهِ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [المرة:١٩٦]

قال الطبري تعتشه: يعني بذلك جل ثناؤه: فإن أحصرتم، فأردتم الإحلال من إحرامكم، فعليكم ما استيسر من الهدي. ولا تحلوا من إحرامكم إذا أحصرتم حتى يبلغ الهدي ـ الذي أوجبته عليكم لإحلالكم من إحرامكم الذي أحصرتم فيه، قبل تمامه وانقضاء مشاعره ومناسكه ـ محله. وذلك أن حلق الرأس إحلال من الإحرام الذي كان المحرم قد أوجبه على نفسه. فنهاه الله عن الإحلال من إحرامه بحلاقه، حتى يبلغ الهدي -الذي أباح الله جل ثناؤه له الإحلال جل ثناؤه بإهدائه - محله (٢).

قال أبو الليث السمرقندي تَعَلَّتُهُ: قال تَعَالَيْ: ﴿ وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٣٢٧).

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ٣٦).

إحرامه ما لم يذبح هديه. يقول: لا يحلق رأسه، حتى يكون اليوم الذي واعده فيه، ويعلم أن هديه قد ذبح. ثم صار هذا أصلاً لجميع الحجاج من كان قارناً أو متمتعاً، لا يجوز له أن يحلق رأسه إلا بعد أن يذبح هديه، وإن لم يكن محصراً (١).

قال ابن عطية كَالله: وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] الآية، الخطاب لجميع الأمة، محصر ومخلى، ومن العلماء من يراها للمحصرين خاصة، ومحل الهدي حيث يحل نحره، وذلك لمن لم يحصر بمنى، ولمن أحصر بعدو حيث أحصر، إذا لم يمكن إرساله، وأما المريض فإن كان له هدي فيرسله إلى محله (٢).

قال القرطبي يَخلَفهُ: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدُىٰ مَحِلَّهُۥ ﴾ [البقرة:١٩٦] الخطاب لجميع الأمة، محصر ومخلى. ومن العلماء من يراها للمحصرين خاصة، أي: لا تتحللوا من الإحرام حتى ينحر الهدي.

والمحل: الموضع الذي يحل فيه ذبحه، فالمحل في حصر العدو عند مالك والشافعي: موضع الحصر، اقتداء برسول الله على زمن الحديبية، قال الله تعالى: ﴿وَالْهَدَى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهٌ ﴿ الناحِ: ٢٠] قيل: محبوسًا إذا كان محصرًا ممنوعًا من الوصول إلى البيت العتيق. وعند أبي حنيفة: محل الهدي في الإحصار: الحرم، لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ مَحِلُهُمّا إِلَى البَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿ الحجنّ الله على المخاطب به الآمن الذي يجد الوصول إلى البيت. فأما المحصر فخارج من قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ مَحِلُهُمّا إِلَى البَيْتِ المعتبيقِ ﴿ المعتبيقِ ﴿ المعتبيقِ ﴿ وأصحابه هديهم بالحديبية، وليست من الحرم. واحتجوا من السنة بحديث ناجية ابن جندب صاحب النبي عليه أنه قال للنبي عليه المعدي، فأنحره بالحرم. قال: «فكيف تصنع به؟ ﴾ قال: أخرجه في الأودية لا يقدرون عليه، فأنطلق به حتى أنحره في الحرم. وأجيب أن هذا لا يصح، وإنها ينحر حيث حل، اقتداء بفعله هذه بالحديبية، وهو الصحيح الذي رواه الأئمة، ولأن الهدي تابع للمهدي، والمهدي حل بموضعه، فالمهدى أيضًا الذي رواه الأئمة، ولأن الهدي تابع للمهدي، والمهدي حل بموضعه، فالمهدى أيضًا الذي رواه الأئمة، ولأن الهدي تابع للمهدى، والمهدى حل بموضعه، فالمهدى أيضًا الذي رواه الأئمة، ولأن الهدي تابع للمهدى، والمهدى حل بموضعه، فالمهدى أيضًا الذي رواه الأئمة، ولأن الهدى تابع للمهدى، والمهدى حل بموضعه، فالمهدى أيضًا الذي رواه الأنهاء المحبود المحبود والمحبود المحبود المحبود والمحبود المحبود ا

⁽١) بحر العلوم (١/ ١٣١).

⁽٢) تفسير ابن عطية (١/ ٢٦٧).

يحل معه^(۱).

قال ابن كثير تخالله: وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَى تَحِلَّهُ ﴿ الْبَرَةَ: ١٩٦٠] مَعْطُوفًا وَلَيْسَ مَعْطُوفًا وَالْبَرَةَ: ١٩٦١] مَعْطُوفًا وَكُبَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴿ الْبَرَةَ: ١٩٦] ، وَلَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَأَيْسُ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَأَيْسُ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَأَنْ مُ مَنَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البقرة: ١٩٦] ، كَمَا زَعَمَهُ ابْنُ جَرِيرٍ ، وَعَلَيْهُ وَلَا اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ الْحُدَمِ مَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ الْمُولِ إِلَى الْحُرَمِ ، حَلَقُوا ، وَذَبَحُوا هَدْيَهُمْ خَارِجَ الْحَرَمِ ، فَأَمَّا فِي حَالِ الْأَمْنِ وَالْوُصُولِ إِلَى الْحُرَمِ فَلَا يَجُوزُ الْحُلْقُ ﴿ حَتَى يَبْلُغَ ٱلْهَدَى مَعِلَهُ ﴿ وَالْبَرَةَ: ١٩٤١] (١٠) .

المسألة الأولى: بينت هذه الآية محظوراً من محظورات الإحرام، وهو حلق الرأس وما في معناه من التقصير والنتف

وهذا المحظور ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

كر أولًا: الكتاب العزيز.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبَلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّةٌ ۚ ﴿ [البقرة:١٩٦].

كرثانيًا: السنة.

ما ورد من طرق كثيرة مما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عَبْدَ الرَّهْنِ بْنَ أَي لَيْلَى: أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَة، حَدَّثَهُ، قَالَ: وَقَفَ عَلَيَّ رَسُولُ الله ﷺ بِالحُدَيْبِيةِ وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمْلًا، فَقَالَ: (فَاحْلِقُ رَأْسَكَ، أَوْ - يَتَهَافَتُ قَمْلًا، فَقَالَ: (فَاحْلِقُ رَأْسَكَ، أَوْ - يَتَهَافَتُ قَمْلًا، فَقَالَ: (فَاحْلِقُ»، قَالَ: (فَاحْلِقُ»، قَالَ: فِي مِن قَالَ: فَقَالَ: فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: (صُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقُ بِفَرَقٍ بَيْنَ رَأْسِهِ عَلَى إِنْ الشَّرِيُ عَلَيْهِ: (صُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقُ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوْ انْسُكْ بِهَا تَيَسَرَ (٣٠٠).

وفي رواية عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِلٍ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ وَسَأَلْتُهُ

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٩).

⁽٢) تفسير ابن كثير (١/ ٥٣٤).

⁽٣) البخاري (١٨١٥) ومسلم (١٢٠١).

عَنِ الفِدْيَةِ، فَقَالَ: نَزَلَتْ فِيَ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةً، حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَالقَمْلُ يَتَنَاثُرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى – أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى – أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى –، تَجِدُ شَاةً؟» فَقُلْتُ: لاَ، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطُعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاع»(١).

وَفِي رواية عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَهِ اللَّهِ عَلَيْ رَاهُ، وَأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجُهِهِ، فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ؟»، قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَخْلِقَ وَهُوَ بِالحُدْبِيةِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنَ لَمُمْ أَنَّهُمْ يَحِلُّونَ بِهَا، وَهُمْ عَلَى طَمَعِ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَأَنْزَلَ الله الفِدْيَة، فَأَمَرُهُ رَسُولُ الله عَلَيْةِ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوْ يَهْدِي شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلاَثَةَ أَيّام (١).

ومن طريق ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ، قَالَ: أَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ عَيَّ زَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ، وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ بُرْمَةٍ، وَالقَمْلُ يَتَنَاثُرُ عَنْ رَأْسِي، فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَالْمُك؟» الحُدَيْبِيَةِ، وَأَنَا أُو قِدُ نَصْمُ ثَلاَئَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً» قَالَ ثُنُوبُ: لاَ أَدْرِي بِأَيِّتِهِنَّ بَدَأً (٣).

قال ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا، وَشَعْرُ الرَّأْسِ وَالْجُسَدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءُ (٤).

كرثالثًا: الإجماع.

قال القرطبي تخلّله: أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من حلق شعره، وجزه، وإلا في حالة العلة، كما نص على ذلك القرآن (٥٠).

قال ابن قدامة تختله: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَخْذِ شَعْرِهِ، إلَّا مِنْ عُذْرٍ. وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَىٰ تَحِلَّهُ ﴿ كَانُونَ مَا لَهُ مَا لَمُ مَا لَهُ مَا لَمُ اللّهُ مَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَاللّهُ مَا لَهُ مَلُ مِنْ مَا لَهُ لَهُ مَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ مُنْ مُا لَعْلَى مَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ مُنْ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا مُنْ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ مِنْ مُولِمُ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَا مُعَلِّمُ مَا لَا لَا لَهُ مَا لَا مُعْلَمُ مَا لَا لَا لَهُ مَا لَا لَهُ مَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَهُ مَا لَا لَا لَا لَهُ مَا لَا لَا لَهُ مَا لَا لَا لَهُ مَا لَا لَا لَا لَهُ مِنْ مَا لَا لَا لَا لَا لَهُ

⁽١) البخاري (١٨١٦) ومسلم (١٢٠١).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المغني (٣/ ٢٩٦).

⁽٥) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٤).

[البقرة:١٩٦].

وَرَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَعَلَّك يُؤْذِيك هَوَامُّ رَأْسِك؟» قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ الله. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «احْلِقْ رَأْسَك، وَصُمْ ثَلَاثَةَ آيَّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أُنْسُكْ شَاةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا، وَشَعْرُ الرَّأْسِ وَالجُسَدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءُ (١).

قال النووي تعلقه: وإذا أحرم الرجل حرم عليه حلق الرأس لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْلَقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَى مَحِلَّهُ ﴿ [البقرة:١٩٦] ويحرم حلق شعر سائر البدن؛ لأنه حلق يتنظف به، ويترفه به، فلم يجز كحلق الرأس، وتجب به الْفِدْيَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَأَذَى مِّن رَّأْسِهِ عَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَأَدَى مِّن رَّأْسِه عَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، ولما روى كعب بن عجرة ﴿ الله عَلَيْهُ قال: «لعلك آذاك هوامُّ رأسِك؟» قلت: نعم، يا رسول الله، قال: «احلق رأسك، وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك شاة».

ويجوز له أن يحلق شعر الحلال؛ لأن نفعه يعود إلى الحلال، فلم يمنع منه، كما لو أراد أن يعممه، أو يطيبه، ويحرم عليه أن يقلم أظفاره؛ لأنه جزء ينمى، وفي قطعه ترفيه وتنظيف، فمنع الإحرام منه كحلق الشعر، وتجب به الفدية، قياسًا على الحلق (٢).

قال الكاساني كَتِنْهُ: أَمَّا الْحُلْقُ فَنَقُولُ: «لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ تَحِلَّهُ ﴿ وَالبَرَةَ؛ وَقَوْلِ النَّيْ عَلِيْهُ الْمُحْرِمُ الْأَشْعَثُ الْأَغْبَرُ »، ﴿ وَسُئِلَ رَسُولُ الله عَلِيْهُ: مَنْ الْحَاجُّ؟ فَقَالَ: «الشَّعِثُ التَّفِثُ»، وَحَلْقُ الرَّأْسِ يُزِيلُ الشَّعَثَ وَالتَّفَثُ؛ وَلِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الإرْتِفَاقِ بِمَرَافِقِ المُقْمِمِينَ، وَالمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ عَنْ ذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّهُ نَوْعُ نَبَاتٍ اسْتَفَادَ الْأَمْنَ بِسَبَبِ

⁽١) المغني (٣/ ٢٩٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٧/ ٢٤٦).

الْإِحْرَامِ، فَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ، كَالنَّبَاتِ الَّذِي اسْتَفَادَ الْأَمْنَ بِسَبَبِ الْحَرَمِ، وَهُوَ الشَّجَرُ وَالْخَلَى.

وَكَذَا لَا يُطْلِي رَأْسَهُ بِنُورَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَلْقِ؛ وَكَذَا لَا يُزِيلُ شَعْرَةً مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ، وَلَا يُطْلِيهَا بِالنَّورَةِ، لَمِا قُلْنَا.

فَإِنْ حَلَقَ رَأْسَهُ، فَإِنْ حَلَقَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَعَلَيْهِ دَمْ، لَا يُجْزِيهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ ارْتِفَاقُ كَامِلٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَة، وَإِنْ حَلَقَهُ لِعُذْرٍ فَعَلَيْهِ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ، لِقَوْلِهِ عَلَا: ﴿فَمَن كَامِلٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَة، وَإِنْ حَلَقَهُ لِعُذْرٍ فَعَلَيْهِ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ، لِقَوْلِهِ عَلَا: ﴿فَمَن كَانَ مِنصُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَ أَذَى مِن رَّأُسِهِ عَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ كَانَ مِنكُم مَريضًا أَوْ بِهِ عَلَى مَن حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً؛ وَلِأَنَّ الضَّرُورَة لَهَا أَثَرٌ فِي النَّهُ عَنْ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً؛ وَلِأَنَّ الضَّرُورَة لَهَا أَثَرٌ فِي النَّدَخْفِيفِ، فَخُيِّرَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ تَخْفِيفًا وَتَيْسِيرًا (١٠).

قال الْمَاوَرْدِيِّ تَخَلَفُهُ: أَمَّا الْمُحْرِمُ فَمَمْنُوعٌ مِنْ حلق رأسه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُ ﴿ [البقرة:١٩٦]. فَإِنْ قِيلَ: لمَا مَنَعَ الله سُبْحَانَهُ المُحْرِمَ مِنْ حَلْقِ رَأْسِهِ؟

قِيلَ: لَمِصْلَحَةٍ عَلِمَهَا، وَإِنْ لَمْ يُعْقَلْ مَعْنَاهَا، ويجوز أن يكون ليتذكر بِطُولِ شَعْرِهِ، وَشَعَثِ بَدَنِهِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِن إحرامه، فيمنع مِن الوطئ وَدَوَاعِيهِ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا نَهَى عَنْ حَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُحْرِمًا بِشَعْرِهِ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ: أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي، وَبَشَرِي، وَكَمْمِي، وَعَظْمِي، وَدَمِي.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْأَوْلَى لِلرَّجُلِ إِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَخْلِقَ شَعْرَهُ، أَوْ يُلَبِّدَهُ وَلَا يَمَسَّهُ؟

قِيَلَ: يَجُوزُ أَنْ يَحْلِقَهُ، وَالْأَوْلَى: أَنْ يُلَبِّدُهُ، وَلَا يَمَشَّهُ، وَيَعْقِصَهُ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ الله عَيْقِيْ فِي حَجِّهِ، وَإِنْ حَلَقَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، وَلَمْ يُلَبِّدْ، كَانَ لَهُ إِذَا حَلَّ أَنْ يَحْلِقَ أَوْ يُقَصِّرَ، وَإِنْ لَبَّذَهُ وَعَقَصَهُ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا ـ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي الْقَدِيمِ ـ: عَلَيْهِ أَنْ يَخْلِقَ، وَلَا يُقَصِّرَ، وَذَلِكَ فَائِدَةُ التَّلْبِيدِ، وَالْإِطَالَةِ.

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٢).

وَالثَّانِي . وَهُوَ قَوْلُهُ فِي الجُدِيدِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ - أَنَّهُ إِنْ شَاءَ حَلَقَ، وَإِنْ شَاءَ قَصَّرَ، لعموم قوله تعالى: ﴿ مُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [النتح:٢٧](١).

﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَىٰ تَحِلَّةً ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذَى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ۚ ﴿ البَرْهَ:١٩٦]

هذه الآية أصل في بيان فدية الأذي، وهي مجمع عليها بين العلماء.

قال ابن رشد تَعْمَلَتُهُ: وَأَمَّا فِدْيَةُ الْأَذَى فَمُجْمَعٌ أَيْضًا عَلَيْهَا؛ لِوُرُودِ الْكِتَابِ بِذَلِكَ وَالسُّنَّةِ؛ أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِن رَّأْسِهِ ـ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ الثَّابِتُ: «أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ مُحْرِمًا، فَآذَاهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: «صُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوِ انْسُكْ بِشَاةٍ، أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ» (٢).

⁽١) الحاوي الكبير (٤/ ١٠٤).

⁽٢) البخاري (١٨١٤) ومسلم (١٢٠١) بلفظ «اخلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلاَئَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ». وفي بعض الطرق في الصحيح: «لكل مسكين نصف صاع» وفي بعضها: «وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ»، وَالْفَرَقُ ثَلاَثَةُ آصُع.

وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف: «أَوْ أَطْعِمْ سِتَةَ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ»، تفرد بذكره مالك، كما أخرجه في موطئه والنسائي في سننه (٥/ ١٩٤) عن مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكٍ الْجَزَرِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّمْنِ بْنِ أَبِي لَيْلَ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فَا الله عَلَيْهُ أَنْ يَخْلِقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ، أَوْ فَعُرْمًا، فَآذَاهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ»، فَأَمَرَهُ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَخْلِقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَةَ مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ، أَوْ انْسُكْ شَاةً، أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأً عَنْك». وسنده صحيح.

المسألة الثانية: الفدية تجب على من حلق بضرورة بالإجماع في المحصر وغيره، والخلاف بينهم فيمن حلق بغير ضرورة، كما سيأتي بيانه

قال ابن رشد تختلثه: فَأَمَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ الْفِدْيَةُ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ أَمَاطَ الْأَذَى مِنْ ضَرُورَةٍ لِوُرُودِ النَّصِّ بِذَلِكَ.

قال ابن بطال تَعْلَقُهُ: فلم يختلف أهل العلم فى المحرم بالحج والعمرة مِمَّنْ لم يحصر، أنه إذا أصابه أذى فى رأسه، أو أصابه مرض، أنه يحلق، وأن عليه الفدية المذكورة فى الآية التى تليها، وأن القصد بها إلى المحصرين لا يمنع أن يدخل فيها من سواهم من المحرمين غير المحصرين (١).

وقال تَخَلَّلُهُ: أجمع العلماء أنه من حلق رأسه لعذر، أنه مخير فيها نص الله من الصيام، أو الصدقة، أو النسك^(٢).

الدليل على ذلك من الكتاب، والسنة، والأثر، والإجماع:

كر أولًا: الكتاب العزيز.

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ ـ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ [البقرة:١٩٦].

كرواليك أقوال أهل العلم في تأويل الآية.

🗖 أثر على بن أبي طالب على الما

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيٌّ، ﴿ عَنْ قَوْلِ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ ۚ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ هَذَا قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ الْهَدْيَ، إِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ﴾ ("".

⁽۱) شرح صحیح البخاری لابن بطال (٤/ ٣٧١).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٧١).

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٨٠) قال: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ، قَالَ: ثني بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ، ﷺ. وفي سنڌه

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: «الْمُحْصَرُ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الشِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا، أَوِ الدَّوَاءِ، صَنَعَ ذَلِكَ، وَافْتَدَى»(١).

وجه أخر عن عبد الله بن عباس ﷺ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلِهِ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ عَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [البقرة:١٩٦]، فَمَنِ اشْتَدَّ مَرَضُهُ، أَوِ آذَاهُ رَأْسُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَعَلَيْهِ صِيَامٌ، أَو إِطْعَامٌ، أَوْ نُسُكُ، وَلَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ حَتَّى يُقَدِّمَ فِذْيَتَهُ قَبْلَ ذَلِكَ » (٢).

أثر علقمة تَعَلَّشُة:

عن إبراهيم، عن علقمة، قال: «إذا أهل الرجل بالحج فأحصر بعث بها استيسر من الهدي شاة، فإن عجل قبل أن يبلغ الهدي محله، فجلق رأسه، أو مس طيبًا، أو تداوى، كان عليه فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك». قال إبراهيم: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير، فقال: كذلك قال ابن عباس (٣).

🗖 أثر الزهري يَحَلَّلُهُ:

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: «مَنْ أُحْصِرَ عَنِ الْحُجِّ، فَأَصَابَهُ فِي حَبْسِهِ ذَلِكَ مَرَضٌ أَوِ أَذًى بِرَأْسِهِ، فَحَلَقُ رَأْسَهُ فِي مَحُبُسِهِ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ» (٤).

مقال تم التعليق عليه في أماكن متفرقة من الكتاب.

⁽١) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٦١) قال: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَر. وسنده صحيح.

⁽٢) ضَعيفُ: َ أخرجه الطبري (٣/ ٠/٣٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وهذا سند مسلسل بالضعفاء، وقد مر تباعًا قبل ذلك.

⁽٣) سنده صَحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٥٥) قال: حدثني عبيد بن إسهاعيل الهباري، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة به.

⁽٤) أخرجه الطبري (٣/ ٣٧٩) من طريق الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، كَاتِبُ اللَّيْثِ، قَالَ: حَدَّثَ<u>نِي</u>

أثر مجاهد تَعَلَّشْهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدَيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: «مَنْ أُحْصِرَ بِمَرَضٍ أَوْ كُسِرَ، فَلْيُرْسِلْ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، وَلَا يَحْلِقُ رَأْسِهُ، وَلَا يُحِلِّقُ مَأْسِهُ، وَلَا يُحِلِقُ مَا اللَّحْرِ. فَمَنْ كَانَ مِرِيضًا، أَوِ اكْتَحَلَ، أَوِ ادَّهَنَ، أَوْ تَدَاوَى، أَوْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَحَلَقَ، فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ ﴾ (١).

أثر قتادة بن دعامة تَخْلَشْهُ:

عن سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَى هَجِلَّهُۥ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ [البقرة:١٩٦]: «هَذَا إِذَا كَانَ قَدْ بَعَثَ بِهَدْيِهِ، ثُمَّ احْتَاجَ إِلَى حَلْقِ رَأْسِهِ مِنْ مَرَضٍ، وَإِلَى طِيبٍ، وَإِلَى ثَوْبٍ يَلْبَسُهُ، قَمِيصٍ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ﴾

قال الطبري تختلف: يعني بذلك جل ثناؤه: فإن أحصرتم فها استيسر من الهدي، ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله، إلا أن يضطر إلى حلقه منكم مضطر، إما لمرض، وإما لأذى برأسه، من هوام أو غيرها، فيحلق هنالك للضرورة النازلة به، وإن لم يبلغ الهدي محله، فيلزمه بحلاق رأسه ـ وهو كذلك ـ فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك (٣).

اللَّيْثُ، عَنْ عَقِيلِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. وفيه مقال.

⁽١) حسن لطرقُه: أخَّرجَه الطَبري (٣/ ٣٧٩) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال.

وأخرجه ابن أبي حاَتم فَي تَفسيره (١/ ٣٣٨) من طريق حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ حُرَّةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٣٧) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَوَادٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال، وبمجموعها يحسن الأثر لطرقه.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٧٩) قال: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

⁽٣) جامع البيان ت شاكر (٣/ ٥٤).

كرثانيًا: من السنة النبوية:

ما ورد من طرق كثيرة مما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عَبْدَ الرَّهْنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ، حَدَّثَهُ، قَالَ: وَقَفَ عَلَيَّ رَسُولُ الله عَلَيْ بِالحُدَيْبِيةِ، وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمْلًا، فَقَالَ: «يُؤْذِيكَ هَوَامُّك؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: ﴿فَاحْلِقُ رَأْسَكَ، وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمْلًا، فَقَالَ: ﴿يُؤْذِيكَ هَوَامُّك؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: ﴿فَاحْلِقُ رَأْسَكَ، أَوْ قَالَ: ﴿فَالَانَ مِنْ مَنْ اللَّهُ عَلَى مِن اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللللللللللّهُ اللللللللللّهُ الللللللللللللللللّ

وفي رواية عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِل، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِهُ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الفِهْ يَالِيَهُ وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةً، حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهُ وَالْقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - بَيْجِدُ شَاةً؟» فَقُلْتُ: لاَ، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى -، تَجِدُ شَاةً؟» فَقُلْتُ: لاَ، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطُعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينِ نِصْفَ صَاع»(٢).

وفي رواية عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآهُ، وَأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجُهِهِ، فَقَالَ: ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَى وَجُهِهِ، فَقَالَ: ﴿ اللَّهُ عَلَى عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى عَمْمُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُولُوا اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُولُولُ اللَّهُ عَلَيْكُولُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلْمُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَ

ومن طريق ابْنِ أَي لَيْلَ، عَنْ كَعْبِ ـ هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ ـ، قَالَ: أَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَمَنَ الْحُدْبِيةِ، وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ بُرْمَةٍ، وَالقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَنْ رَأْسِي، فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكُ هَوَامُّكَ؟» قَلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْلِقْ، وَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً»، قَالَ أَيُوبُ: لاَ أَدْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأُنْ.

⁽۱) البخاري (۱۸۱۵) ومسلم (۱۲۰۱).

⁽٢) البخاري (١٨١٦) ومسلم (١٢٠١).

⁽٣) البخاري (١٨١٧) ومسلم (١٢٠١).

⁽٤) البخاري (٥٧٠٣) ومسلم (١٢٠١).

ثالثًا: الإجماع وقد سبق نقله قبل ذلك.

المسألة الرابعة: من حلق لغير ضرورة

قال ابن بطال تَعَلَّقُهُ: واختلفوا فيمن حلق، أو لبس، أو تطيب عامدًا من غير ضرورة: فقال مالك: بئس ما فعل، وعليه الفدية، وهو مخير فيها. وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور: ليس مخيرًا إلا في الضرورة؛ لشرط الله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ مَ أَذَى مِن رَّأُسِهِ ﴾ [القرة: ١٩٦] فأما إذا حلق، أو تطيب، أو لبس عامدًا من غير ضرورة، فعليه دم.

وحجة مالك: أن السُّنَّة وردت فى كعب بن عجرة فى حلقه رأسه، وقد آذاه هوامه، ولو كان حكم غير الضرورة مخالفًا لها لَبَيَّنَهُ عِينِهِ، ولما لم تسقط الفدية من أجل الضرورة، علم أن من لم يكن بمضطر أولى ألا تسقط عنه الفدية (۱).

قال القرطبي تعتلفه: واختلفوا فيها على من فعل ذلك، أو لبس، أو تطيب بغير عذر عامدًا؛ فقال مالك: بئس ما فعل! وعليه الفدية، وهو مخير فيها. وسواء عنده العمد في ذلك والخطأ، لضرورة وغير ضرورة. وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابها وأبو ثور: ليس بمخير إلا في الضرورة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ تَ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإذا حلق رأسه عامدًا، أو لبس عامدًا لغير عذر، فليس بمخير، وعليه دم لا غير (٢).

صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ [البنرة:١٩٦] فَكَانَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ التَّخْيِيرُ فِي أَيِّ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَعْمَالِ أَحَبَّ، وَلَيْسَ فِيهَا بَيَانُ كُمْ يَصُومُ؟ وَلَا بِكُمْ يَتَصَدَّقُ؟ وَلَا بِهَاذَا يَنْسَك؟ وَفِي الْآيَةِ أَيْضًا حَذْفٌ بَيَّنَهُ الْإِجْمَاعُ، وَالسُّنَةُ، وَهُوَ: فَحَلَقَ رَأْسَهُ. المحلي بالآثار (٥/ ٢٢٧).

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٧١).

المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍّ﴾ [البقرة:١٩٦]، هل هي على التخيير، أمر أن النسك يقدم أولًا؟

اختلف أهل العلم في ذلك:

فقال بعضهم: هو مخير بين الخلال الثلاث، يفتدي بأيها شاء.

واستدلوا بها في الصحيح عن عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﴿ مَنْ رَسُولِ اللهُ عَلَيْهُ أَنَّهُ وَاسْتَدَلُوا بها فَقَالَ رَسُولُ اللهُ عَلَيْهُ أَنَّهُ وَاللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْنَا اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَ

قالوا: قوله ﷺ: ﴿أَحْلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ»، أو هنا على التخيير.

قال ابن بطال كَالَةُ: قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم ﴾ [المَرة:١٩٦] معناه: من حلق ففدية، أجمع العلماء أنه من حلق رأسه لعذر، أنه مخير فيها نص الله من الصيام، أو الصدقة، أو النسك (١).

قال ابن عبد البر تخلله: وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّ الْفِدْيَةَ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ فِي كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ مِنَ التَّخْيِرِ فِي الصِّيَامِ، أَوِ الصَّدَقَةِ، أَوِ النُّسُكِ.

وَالنَّسُكُ ههنا لَمِنْ لَيْسَ يُهْدِي، وَمَا قَالَهُ مَالِكُ أَوْلَى من قول الزهري. والله أعلم. فليس ههنا أَمْرُ يُهْدِي فِيهَا قَالَهُ مَالِكٌ لَمِنْ شَاءَ أَنْ لَا يَنْسِكَ بِشَاةٍ، وَإِنَّهَا هُوَ صِيَامٌ وَصَدَقَةٌ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَنْسِكَ بِشَاةٍ كَانَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا حِلُّ مَنْ لَزِمَهُ الْهَدْيُ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاء (٢).

قلت: وقد استدل بعضهم بها ورد في الصحيح من بعض الطرق عن عَبْدَ الله بْنَ مَعْقِل، قَالَ: قَعَدْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي هَذَا المَسْجِدِ ـ يَعْنِي: مَسْجِدَ الكُوفَةِ ـ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ ﴾، فَقَالَ: حُمِلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى

⁽۱) شرح صحیح البخاری لابن بطال (٤/ ٤٧١).

⁽٢) الاستذكار (٤/ ١٨٤).

وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أُرَى أَنَّ الجُهْدَ قَدْ بَلَغَ بِكَ هَذَا، أَمَا تَجِدُ شَاةً؟». قُلْتُ: لاَ، قَالَ: «صُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ، وَاحْلِقْ رَأْسَكَ»، فَنَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهْيَ لَكُمْ عَامَّةً.

وذلك أن النبي ﷺ قد سأله قائلًا له: «أما تجد شاة؟» فسأله عن الشاة أولًا. وقد أجاب أهل العلم على ذلك بها نقله ابن حجر تخلله.

قال ابن حجر تَعْلَقْهُ: قَالَ أَبُو عَوَانَهُ فِي صَحِيحِهِ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ وَجَدَ نُشُكًا لَا يَصُومُ يَعْنِي: وَلَا يُطْعِمُ، لَكِنْ لَا أَعْرِفُ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا مَا رَوَاهُ الطَّبَرِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «النَّسُكُ شَاةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قُومَتِ الشَّاةُ دَرَاهِمَ وَالدَّرَاهِمُ طَعَامًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا». أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْهُ، قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةً مِثْلَهُ. فَحِينَئِل طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْهُ، قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةً مِثْلَهُ. فَحِينَئِل طَرِيقِ الْإَعْمَشِ عَنْهُ، قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةً مِثْلَهُ. فَحِينَئِل طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْهُ، قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةً مِثْلَهُ. فَحِينَئِل عَيْنَ الرَّوايَتَيْنِ، وَقَدْ جُمِعَ بَينِهَمَا بِأُوجِهِ، وَمِنْهَا: مَا قَالَ النَّووِيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ لَا السَّيَامَ أَو الْإِطْعَامَ لَا يُجْزِئُ إِلَّا لِفَاقِدِ الْمُدِي، بَلِ الْمُرادَةُ إِلَى الْجُمْعِ بَيْنَ الرَّوايَةِ الْمُدُي، بَلِ الْمُرادَةُ أَنَّهُ السَتَخْبَرَهُ هَلْ مَعَهُ هَدْيُ أَوْ الصَّيْمِ، وَإِنْ لَا يَكِنْ مَعْهُ هَدْيُ أَوْ الصَّاعِمِ وَالْإِطْعَامِ، وَإِنْ لَا يَكِنْهُ مَنْ سُؤَالِهِ عَنْ وِجْدَانِ الذَّبْحِ تَعْيِينُهُ، لَا حُتِمَالِ أَنَّهُ لَوْ عَمَامُ وَالصَّوْم.

وَمِنْهَا: مَا قَالَ غَيْرُهُمَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُ عَلَيْهُ لَا أَذِنَ لَهُ فِي حَلْقِ رَأْسِهِ بِسَبَبِ الْأَذَى، أَفْتَاهُ بِأَنْ يُكَفِّرَ بِالذَّبْحِ عَلَى سَبِيلِ الإجْتِهَادِ مِنْهُ عَلَيْهُ، أَوْ بِوحْي غَيْرِ مَتْلُوّ، فَلَمَا أَنَّهُ لَا يَجُدُ نَزَلَتِ الْآيَةُ بِالتَّخْيِرِ بَيْنَ الذَّبْحِ وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ، فَخَيَّرَهُ حِينَئِذِ بَيْنَ الضَّيَامِ وَالْإِطْعَامِ وَالْإِطْعَامِ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا ذَبْحَ مَعَهُ، فَصَامَ لِكَوْنِهِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يُطْعِمُهُ، وَيُومِّحُ ذَلِكَ رِوَايَةُ مُسْلِم فِي حَدِيثِ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِلِ المُذْكُورِ حَيْثُ قَالَ: «أَنَجِدُ وَيُومَّحُ ذَلِكَ رِوَايَةُ مُسْلِم فِي حَدِيثِ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِلِ المُذْكُورِ حَيْثُ قَالَ: «أَنَجُدُ وَيُومَّحُ ذَلِكَ رِوَايَةُ مُسْلِم فِي حَدِيثِ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِلِ المُذْكُورِ حَيْثُ قَالَ: «أَنَّ مَعْهُ مَا يُطْعِمُهُ وَفِي رَوايَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، قَوْ أَطْعِمْ» وَفِي رِوايَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، قَوْ أَطْعِمْ» وَفِي رِوايَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ» وَفِي رِوايَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، وَنَو رَوايَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، وَلَا يَعْ مَا أَنْهُ لَيْسَ عِنْدِي مَا أَنْسُكُ بِهِ. وَنَحْوُهُ فِي رَوايَةٍ مُحْمَدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ عَنْ كَعْبٍ. وَسِيَاقُ الْآيَةِ يُشْعِرُ بِتَقْدِيمِ الصَّيَامِ عَلَى رَوَايَة مُحْمَدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَطِيِّ عَنْ كَعْبٍ. وَسِيَاقُ الْآيَةِ يُعْمُ بِي قَدِيمِ الصَّيَامِ عَلَى الْمُسْلِمِ عَلَى الْمَدِيمِ الْهُ وَلَيْ عَلْ الْمُعْرُ بِتَقْدِيمِ الصَّيَامِ عَلَى الْمُعْرَاقِ الْمُ عَلَى الْمُعْرَاقِ الْمَامِ عَلَى الْهُ وَلَا السِلَهُ الْمُؤْلِ الْمُعْرُ بِتَقْدِيمِ الصَّيَامِ عَلَى الْمُعْرَاقِ الْمُؤْلِ الْمُوسِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُلْوقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمِؤْلُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْرِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْ

كروهذه بعض الآثار في ذلك:

🗖 أثر عبد الله بن عباس على الله عباس

سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عن ابن عباس، قال: «كل شيع فِي الْقُرْآنِ أَوْ أَوْ نَحْوَ قوله: ﴿مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ﴾ فهو فيه مخير مَا كَانَ ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدُ﴾ فَهُوَ عَلَى الْأَوَّلِ، ثُمَّ يُحَيِّرُ فيه»(٢).

🛘 أثر مجاهد يَخلَشهُ:

عن سَيْفِ بْنِ سُلَيُهَانَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ (أَوْ أَوْ) فَهُوَ بِالْخِيَارِ، مِثْلُ الْجِرَابِ فِيهِ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ، وَالْأَسْوَدُ، فَأَيُّهُمَا خَرَجَ أَخَذْتَهُ» (٣).

وفي روَاية عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ (أَوْ أَوْ) فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ، يَأْخُذُ الْأَوْلَى فَالْأَوْلَى».

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٥).

⁽٢) سنده فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٨) و سفيان الثوري في تفسيره (ص: ٦١) سُفْيَانُ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ عن ابن عباس. وفي سنده ليث بن أبي سليم، وهو «ضعيف الحديث».

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٦) قالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ سُلَيَهَانَ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده صحيح.

أثر عطاء وعمرو بن دينار رحمهما الله:

عن ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ ـ فَفِدْيَةُ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ [البقرة:١٩٦]، قَالَا: «لَهُ أَيْتُهُنَّ شَاءَ» (١١).

أثر عكرمة تَغْلَلْهُ:

عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ (أَوْ أَوْ)، فَلْيَتَخَيَّرْ أَيَّ الْكَفَّارَاتِ شَاءَ، فَإِذَا كَانَ ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدُ﴾، فَالْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ الْأَوَّلَ الْأَوَّلَ الْأَوَّلَ اللهُ عَلِيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلِيْهُ اللهُ الل

قال الطبري تعتله: وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدُنَا مَا ثَبَتَ بِهِ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وَتَظَاهَرَتْ بِهِ عَنْهُ الرِّوَايَةُ: أَنَّهُ أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ بِحَلْقِ رَأْسِهِ مِنَ الْأَذَى الَّذِي كَانَ بِرَأْسِهِ، وَيَفْتَدِيَ إِنْ شَاءَ بِنُسُكِ شَاةٍ، أَوْ صِيَام ثَلَاثَةِ أَيَّام، أَوْ إِطْعَامِ فَرْقِ مِنْ طَعَامٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، كُلُّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ. وَلِلْمُفْتَدِي الْجِيَارُ بَيْنَ أَيُّ فَرْقِ مِنْ طَعَامٍ بَيْنَ الله لَمْ يَحْصُرْهُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِعَيْنِهَا، قَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْدُوهَا إِلَى فَعْدُوهَا إِلَى غَيْرِهَا، بَلْ جَعَلَ إِلَيْهِ فِعْلَ أَيَّ الثَّلَاثِ شَاءَ.

وَمَنْ أَبَى مَا قُلْنَا مِنْ ذَلِكَ قِيلَ لَهُ: مَا قُلْتَ فِي الْمُكَفِّرِ عَنْ يَمِينِهِ، أَخْيَرٌ إِذَا كَانَ مُوسِرًا فِي أَنْ يُكَفِّر بِأَيِّ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ شَاءَ؟ فَإِنْ قَالَ: لَا، خَرَجَ مِنْ قَوْلِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَإِنْ قَالَ: بَلَى، سُئِلَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُفْتَدِي مِنْ حَلْقِ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ مِنْ أَذًى الْأُمَّةِ، وَإِنْ قَالَ: بَلَى، سُئِلَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُفْتَدِي مِنْ حَلْقِ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ مِنْ أَذًى بِهِ، ثُمَّ لَنْ يَقُولَ فِي أَحَدِهِمَا شَيْئًا إِلّا أُلْزِمَ فِي الْآخِرِ مِثْلَهُ. عَلَى أَنَّ مَا قُلْنَا فِي ذَلِكَ إِجْمَاعُ مِنَ الْإَسْتِشْهَادِ عَلَى صِحَّتِهِ بِغَيْرِهِ. وَأَمَّا الزَّاعِمُونَ أَنَّ مَنْ الْحُجَّةِ، فَفِي ذَلِكَ مُسْتَغْنَى عَنِ الْإِسْتِشْهَادِ عَلَى صِحَّتِهِ بِغَيْرِهِ. وَأَمَّا الزَّاعِمُونَ أَنَّ مَنْ الْحُجَةِ، فَفِي ذَلِكَ مُسْتَغْنَى عَنِ الْإِسْتِشْهَادِ عَلَى صِحَّتِهِ بِغَيْرِهِ. وَأَمَّا الزَّاعِمُونَ أَنَّ كَفَارَةَ الْحُلْقِ قَبْلُ الْخَلْقِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ هُمُ أَنْ أَخْبِرُ وَنَا عَنِ الْكَفَّارَةِ لِلْمُتَمَتِّع، قَبْلَ التَّمَتِّع أَوْ لَكُ مُنْ وَكَذَلِكَ الْكَفَّارَةُ عَنِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ لَقُولَ فِي الْمُعَلِّي فَيْلُ هَمْ: وَكَذَلِكَ الْكَفَّارَةُ عَنِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ. فَإِنْ لَكُمُ الْسُعِيْفِ فَيْلُ الْمُعَنْ وَكَذَلِكَ الْكَفَّارَةُ عَنِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ. فَبْلَ الْيَمِينِ قَبْلَ الْمُعَلِي وَلَا هُمُ وَيَلَ هَمْ: وَكَذَلِكَ الْكَفَارَةُ عَنِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ فَيْلُ الْتَمْ الْلُهُ قَيْلَ هَا فَي الْقَلْمَ الْقَلْلِكَ الْمُعَلِي الْمُؤْمِينِ الْمُؤْمِينِ قَبْلَ الْمُعَالِقُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِينِ قَبْلَ الْمُعَلِي الْمُؤْلِكُ الْتَعْمُ الْمُؤْمِ الْتَهُ الْمُعَلِي الْمُؤْمِينِ الْمُؤْمِينِ الْمُؤْمِينِ الْمُؤْمِينِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِينِ الْمُؤْمِينِ الْمُعَلِي الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِينِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِي الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُو

⁽١) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٧) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. وسنده صحيح.

⁽٢) أخرَّجه الطبري في تفسيَّره (٣/ ٩٨٪) و ابن أبي حاتم في تفُسيره (٣/ ١٠٣٥) من طرق عن دَاوُدُ بن أبي هند، عن عكرمة.

زَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ خَرَجُوا مِنْ قَوْلِ الْأُمَّةِ.

وَإِنْ قَالُوا: ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، قِيلَ: وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي مِنْ قِبَلِهِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةُ الْخَلْقِ قَبْلَ الْخُلْقِ قَبْلَ الْخَلْقِ قَبْلَ الْخَلْقِ قَبْلَ الْقَمْتُعِ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةُ الْمَمِينِ قَبْلَ الْمَيْمِينِ؟ وَهَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ عَكَسَ عَلَيْكُمُ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ، فَأَوْجَبَ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ، وَأَبْطَلَ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةُ الْحُلْقِ كَفَّارَةً لَهُ إِلَّا بَعْدَ الْحُلْقِ؛ فَرْقُ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَبْلَ الْمَيْمِينِ، وَأَبْطَلَ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةُ الْحُلْقِ كَفَّارَةً لَهُ إِلَّا بَعْدَ الْحُلْقِ؛ فَرْقُ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَيْلِ الْمَيْمِينِ فَلَلْ يَقُولَ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فَيْلُ الْمَرِينِ الْمَاتِ فَيْلُ الْمُؤْرِقِ قَبْلَ الْحُلِقِ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، قِيلَ لَهُ: فَرُدَّ الْأُخْرَى قِيمَا اللهَ عَيْرُ مُحْزِئَةٍ قَبْلَ الْحُلِفِ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، قِيلَ لَهُ: فَرُدَّ الْأُخْرَى قِيمَا الْحَرَى قِيمَا الْعَبَلَافُ.

وَأَمَّا الْقَائِلُونَ: إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْحَالِقِ رَأْسَهُ مِنْ أَذًى مِنَ الصِّيَامِ عَشَرَةُ أَيَّام، وَمِنَ الْإِطْعَامِ عَشْرَةُ مَسَاكِينَ، فَمُخَالِفُونَ نَصَّ الْخَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ. فَيُقَالُ هَمُمْ: أَرَأَيْتُمْ مَنْ أَصَابَ صَيْدًا، فَاحْتَارَ الْإِطْعَامَ أَوِ الصِّيَامَ، أَتُسَوُّونَ بَيْنَ جَمِيعِ فَيُقَالُ هَمُمْ: أَرَأَيْتُمْ مَنْ أَصَابَ صَيْدًا، فَاحْتَارَ الْإِطْعَامَ أَوِ الصِّيَامَ، أَتُسَوُّونَ بَيْنَ ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ بِقَتْلِهِ الصَّيْدِ صَغِيرَهُ وَكَبِيرَهُ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ، أَمْ تُفَرِّقُونَ بَيْنَ ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ افْتَرَاقِ المُقْتُولِ مِنَ الصَّيْدِ فِي الصِّغِرِ وَالْكِبَرِ؟ فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ يُسَوُّونَ بَيْنَ جَمِيعِ ذَلِكَ سَوَّوْا بَيْنَ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ قَتَلَ وَلَدَ ظَبْيَةٍ مِنَ الْإِطْعَامِ، وَالصِّيام، وَذَلِكَ قَوْلُ إِنْ قَالُوهُ لِقَوْلِ الْأُمَّةِ مُخَالِفٌ.

وَإِنْ قَالُوا: بَلْ نُخَالِفُ بَيْنَ ذَلِكَ، فَنُوجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ قِيمَةِ الْمُصَابِ مِنَ الطَّعَامِ، وَالصِّيامِ. قِيلَ: فَكَيْفَ رَدَدْتُمُ الْوَاجِبَ عَلَى الْحَالِقِ رَأْسَهُ مِنْ أَذَى مِنَ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْوَاجِبِ عَلَى الْحَالِقِ رَأْسَهُ مِنْ أَذَى مِنَ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْوَاجِبِ عَلَى الْوَاجِبِ عَلَى الْوَاجِبِ عَلَى الْوَاجِبِ عَلَى الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مِنْهُ الْكَفَّارَةُ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتْلِفٌ شَيْئًا وَجَبَتْ عَلَيْهِ مِنْهُ الْكَفَّارَةُ، وَإِنَّمَا هُو تَارِكُ وَالْإِطْعَامِ، وَلَا هُو مُتْلِفٌ مِنْهُ الْكَفَّارَةُ، وَإِنَّمَا هُو تَارِكُ عَمَلًا مِنَ الْأَعْمَالِ، وَتَرَكْتُمْ رَدَّ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَهُو مُتْلِفٌ بِحَلْقِ رَأْسِهِ مَا كَانَ مَنْوعًا مِنْ إِنْلَاقِهِ، وَهُو مُتْلِفٌ بِحَلْقِ رَأْسِهِ مَا كَانَ مَنْوعًا مِنْ إِنْلَاقِهِ، وَهُو مُتْلِفٌ بِحَلْقِ رَأْسِهِ مَا كَانَ مَنْوعًا مِنْ إِنْلَاقِهِ، وَهُو مُتْلِفٌ بِحَلْقِ رَأْسِهِ مَا كَانَ مَنْوعًا مِنْ إِنْلَاقِهِ، وَهُو مُتْلِفٌ بِحَلْقِ رَأْسِهِ مَا كَانَ مَنْوعًا مِنْ إِنْلَاقِهِ، وَخُيَّرٌ بَيْنَ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ، نَظِيرَ مُصِيبِ الصَّيْدِ، الَّذِي هُو بِإِصَابَتِهِ إِيَّاهُ لَهُ مُثْلِفٌ وَخُيَّرٌ فِي تَكْفِيرِهِ بَيْنَ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ؟

وَهَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ خَالَفَكُمْ فِي ذَلِكَ، وَجَعَلَ الْحَالِقَ قِيَاسًا لِمُصِيبِ الصَّيْدِ، وَجَعَلَ الْحَالِقَ قِيَاسًا لِمُصِيبِ الصَّيْدِ، وَجَمَعَ بَيْنَ حُكْمِهِ وَحُكْمِ وَحُكْمِ الْمُتَمَعِ فِي ذَلِكَ لِإِخْتِلَافِ أَمْرِهِمَا فِيهَا وَصَفْنَا؛ فَرْقٌ مِنْ أَصْلٍ أَوْ نَظِيرٍ؟ فَلَنْ يَقُولُوا فِي

ذَلِكَ قَوْلًا إِلَّا أَلْزِمُوا فِي الْآخَرِ مِثْلَهُ، مَعَ أَنَّ اتِّفَاقَ الْحِجَّةِ عَلَى تَخْطِئَةِ قَائِلِ هَذَا الْقَوْلِ فَلِكَ قَوْلِهِ هَذَا كِفَايَةٌ عَنِ الإسْتِشْهَادِ عَلَى فَسَادِهِ بِغَيْرِهِ، فَكَيْفَ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ خِلَافُ مَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ بِالْفَسَادِ شَاهِدٌ (١).

قال الإمام مالك تختله: فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَهَا وَهُو مُحْرِمٌ، أَوْ يُقَصِّرَ شَعَرَهُ، أَوْ يَمَسَّ طِيبًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، لِيَسَارَةِ مُؤْنَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ. قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّهَا أُرْخِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ. وَعَلَى الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ. قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّهَا أُرْخِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ. وَعَلَى الْفِدْيَةِ مِنَ الصِّيامِ، أَوِ الصَّدَقَةِ، أَوِ النَّسُكِ: مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِدْيَةِ مَنَ الصِّيامُ، وَسِلَا أَوْ الصَّدَقَةِ، أَو السَّمَامُ؟ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِدْيَةِ مِنَ الصَّيَامُ، وَبِأَيِّ مُدِّ وَكَمِ الصَّيَامُ؟ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ وَبَأَيِّ مُدِّ وَكَمِ الصَّيَامُ؟ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ وَكَمِ الصَّيَامُ؟ وَهَمْ الطَّعَامُ؟ وَكَمْ الطَّعَامُ فَيُطْعِمُ مِنْ الْكَيَّالِ فِي ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ الله وَهَلْ يَؤُخُونُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَمْ يَفْعَلُهُ فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ الله فَي الْكَفَّارَاتِ، كَذَا أَوْ كَذَا فَصَاحِبُهُ خُيَّ فِي ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيْءٍ أَحَبَّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فَعَلَ وَلِكَ فَعَلَ لَكَفَّارَاتِ، كَذَا أَوْ كَذَا فَصَاحِبُهُ خُيَّ فِي ذَلِكَ. أَيَّ شَيْءٍ أَحَبُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فَعَلَ وَلَكَ عَلَى مَلْكِينٍ مُدَّانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ مُدِ النَّيِيِ وَلَيْكَ؟ ﴿ وَلَكَ الطَّعَامُ فَيُطْعِمُ مِسَلَا وَلَا مَالِكُ عَلَى الْعَلَى الْكَيْفِي الْكَالِكُ وَلَاكَ مَلْكِينٍ مُنْ الطَّعَامُ فَيُطْعِمُ مِسِنَةً مَسَاكِينَ، وَلَكُلُ مِسْكِينٍ مُذَانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ مُدِ النَّيْسِ وَاللَّهُ الْمُؤْمِلُ مُلْ السَّيْسُ مَا السَلَيْلُ اللَّهُ الْمُقَالِ الْعَلَامُ الْمُعْمُ وَلِكُ فَعَلَ الْمُعَلِي وَلِلْكَ الْمُعْمُ وَلَاكُ الْمُؤْمِلُ مُنْ اللَّهُ الْمُلِقُلُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ مُذَالِكُ اللَّهُ الْمُعْمُ الْمُؤْمِلُ وَلَا الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ مُنْ اللْمُعِلَامُ الْمُؤْمِلُ الْمُل

قال البغوي تعلقه: وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِدْيَةَ الْأَذَى خُيَّرَةُ، يَتَخَيَّرُ الرَّجُلُ فِيهَا بَيْنَ الْهَدْيِ، وَالإطْعَامِ، وَالصِّيَامِ، عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَلا فَرْقَ فِي التَّخْيِرِ بَيْنَ أَنْ يَخْلِقَ رَأْسَهُ بِعُذْرٍ، أَوْ بِغَيْرِ عُذْرٍ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ، إِنْ حَلَقَ يَغَيْرِ عُذْرٍ، فَعَلَيْهِ دَمٌ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ لَا غَيْرَ، وَكَذَلِكَ فِدْيَةُ قَلْمِ الْأَظْفَارِ عَلَى التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ، كَفِدْيَةِ الْحُلْقِ، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ عَلَى التَّخْيِيرِ وَالتَّعْدِيلِ، فَإِنْ شَاءَ ذَبَحَ المِثْلُ، أَوْ وَالتَّعْدِيلِ، فَإِنْ شَاءَ ذَبَحَ المِثْلُ، أَوْ قَمَ الْمُثَلِّ مَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا الْمُثَلِيرِ مَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى التَّعْدِيلِ، فَإِنْ شَاءَ ذَبَحَ المِثْلُ، أَوْ قَمَ الْمُثَلِي وَالتَّعْدِيلِ، فَإِنْ شَاءَ ذَبَحَ المِثْلُ، أَوْ قَمَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا الْمُثَلِي وَالتَّعْدِيلِ، وَالدَّهُ مَا عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا الْمَالَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَلَى الْعَلْمَ الْمُ الْمُؤْلِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمَاءُ وَلَوْمًا الْمُؤْلُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَنْ كُلُ مُدِّ اللَّهُ الْمَالَ وَلَى اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَلَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَى الْمُؤْلِ وَلَا الْعَلْمُ الْمُ الْعُلْمُ اللَّهُ وَلَى الْمَلْمُ الْمُ اللَّهُ وَلَى الْعَلْمُ الْمُ الْمُؤْلُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ لَا عَنْ كُلُ اللَّهُ وَلَيْ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا الْمُؤْلِقُ وَالْمُ الْمُؤْلِقُولُ اللْمَامِينِ اللْعَلَى الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُ وَلَا اللْعَلَى الْمُؤْلِقُ وَلَا الْمُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلَلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلَى الْمُؤْلِقُ وَلَا الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَالْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلَوْلُولُ الْمُؤْلِقُ وَالْمُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلَالْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُ اللْمُؤْلِقُ وَلِمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُولُولُولُ

⁽۱) تفسير الطبرى (٣/ ٣٩٨).

⁽٢) موطأ مالك ت عبد الباقي (١/ ٤١٩).

⁽٣) شرح السنة للبغوي (٧/ ٢٧٩).

السيال الثاني: قالوا: بَلِ الْوَاجِبُ عَلَى الْحُالِقِ النَّسُكُ، شَاةً إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ، فَإِنْ لَمُ الْعَامُ اللَّهُ وَالدَّرَاهِمُ طَعَامًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ، وَإِلَّا صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ تَكُنْ عِنْدَهُ قُوِّمَتِ الشَّاةُ دَرَاهِمَ، وَالدَّرَاهِمُ طَعَامًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ، وَإِلَّا صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاع يَوْمًا.

أثر سعيد بن جبير تَعْلَشْهُ:

عن الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَأَلَ إِبْرَاهِيمُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْر، عَنْ هَذِهِ الْآيةِ: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿ يُخْكُمُ عَلَيْهِ إِطْعَامٌ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ اشْتَرَى شَاةً، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قُوِّمَتِ الشَّاةُ دَرَاهِم، فَجَعَلَ مَكَانَهُ طَعَامًا، فَتَصَدَّقَ، وَإِلَّا صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاع يَوْمًا ﴾ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَذَلِكَ سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ يَذْكُرُ. قَالَ: لَمَا قَالَ لِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْر: هَذَا مَا أَظْرَفَهُ، قَالَ: قُلْتُ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: مَا أَظْرَفَهُ، كَانَ يُجَالِسُنَا، انْتَفَضَ مِنْهَا (١٠). فَكَالِسُنَا، انْتَفَضَ مِنْهَا (١٠).

🗖 أثر مجاهد يَخلَللهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «يُحْكَمُ عَلَى الرَّجُلِ فِي الصَّيْدِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ جَزَاءَهُ قُوِّمَ طَعَامًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَعَامٌ صَامَ مَكَانَ كُلِّ مُدَّيْنِ يَوْمًا، وَكَذَلِكَ الْفِدْيَةُ» (٢).

قال ابن حجر تعلقه: قَالَ أَبُو عَوَانَةً فِي صَحِيحِهِ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ وَجَدِّ نُسُكًا لَا يَصُومُ - يَعْنِي: وَلَا يُطْعِمُ -، لَكِنْ لَا أَعْرِفُ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا مَا رَوَاهُ الطَّبَرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، قَالَ: «النُّسُكُ شَاةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قُوِّمَتِ الشَّاةُ دَرَاهِمَ وَالدَّرَاهِمُ طَعَامًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا». أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْهُ، قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةً. مِثْلَهُ.

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٥) قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، قَالَ: ذَكَرَ الْأَغْمَشُ، قَالَ: سَأَلَ إِبْرَاهِيمُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ. وسنده فيه مقال.

⁽٢) ضَعيف: أخرجه الطبري (٣) (٣٩٦) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ حُيْدٍ، قَالَ: ثنا هَارُونُ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال، فيه ابن حميد، «ضعيف»، وعدم سماع ابن أبي نجيح من مجاهد التفسير.

المسألة السادسة: اختلاف العلماء في مبلغ الطعام والصيام

القول الأول:

قال الطبري يَ وَاللهُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَبْلَغِ الصِّيَامِ، وَالطَّعَامِ اللَّذَيْنِ أَوْجَبَهُمَا اللهُ عَلَى مَنْ حَلَقَ شَعْرَهُ مِنَ المُحْرِمِينَ فِي حَالِ مَرَضِهِ، أَوْ مِنْ أَذَى بِرَأْسِهِ: فَقَالَ الله عَلَى مَنْ حَلَقَ شَعْرَهُ مِنَ الصِّيَامِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَمَنِ الطَّعَامِ ثَلَاثَةُ آصَعِ بَيْنَ سِتَّةِ بَعْضُهُمُ: الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الصِّيَامِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَمَنِ الطَّعَامِ ثَلَاثَةُ آصَعِ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ. وَاعْتَلُوا بِالْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا قَبْلُ (۱).

قلت: وقد ورد في الصحيح وغيره من حديث كعب بن عجرة ما يدل على ذلك.

منها: ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَ: أَنَّ كَعْبَ ابْنَ عُجْرَةَ، حَدَّثَهُ قَالَ: وَقَفَ عَلَيَّ رَسُولُ الله ﷺ بِالحُدَيْبِيةِ، وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمْلًا، فَقَالَ: «فَاحْلِقْ رَأْسَكَ، أَوْ قَالَ: احْلِقْ»، قَالَ: «فَاحْلِقْ رَأْسَكَ، أَوْ قَالَ: احْلِقْ»، قَالَ: فَقَالَ: «فَاحْلِقْ رَأْسَكَ، أَوْ قَالَ: احْلِقْ»، قَالَ: فَقَالَ: «فَاحْرِقْ رَأْسَكَ، أَوْ قَالَ: احْلِقْ»، قَالَ: فَقَالَ: هُذِهِ الآيَةُ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ مَ أَذَى مِن رَّأْسِهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] إلى أَخِرِهَا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «صُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوْ انْسُكْ بِهَا تَيَسَرَ» (٢).

وفي رواية عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِل، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﴿ فَهَا الله عَلَيْهُ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الفِدْيَةِ، فَقَالَ: نَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةً، حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهُ، وَالْقَمْلُ يَتَنَاثُرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أُرَى الوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى، - أَوْ مَا كُنْتُ أُرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى، - أَوْ مَا كُنْتُ أُرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى -، تَجِدُ شَاةً؟» فَقُلْتُ: لاَ، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلاثَةَ آيَامٍ، كُنْتُ أُرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى -، تَجِدُ شَاةً؟» فَقُلْتُ: لاَ، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلاثَةَ آيَامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينِ نِصْفَ صَاعٍ (٣).

وفي رواية عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً ﴿ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَيْهِ رَآهُ، وَأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجُهِهِ، فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّك؟»، قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَحْلِق، وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَةِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنَ لَمُمْ أَنَّهُمْ يَحِلُونَ بِهَا، وَهُمْ عَلَى طَمَعِ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَأَنْزَلَ الله الفِدْيَة، فَأَمَرهُ

⁽١) تفسير الطبري (٣/ ٣٩١).

⁽٢) البخاري (١٨١٥) ومسلم (١٢٠١).

⁽٣) البخاري (١٨١٦) ومسلم (١٢٠١).

رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوْ يُهْدِيَ شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلاَثَةَ أَيَّام (١٠).

ومن طريق ابْنِ أَي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ ـ هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ ـ، قَالَ: أَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ، وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ بُرْمَةٍ، وَالقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَنْ رَأْسِي، فَقَالَ: «أَيُوْذِيكَ هَوَامُّك؟» قَلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْلِقْ، وَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً»، قَالَ أَيُوبُ: لاَ أَدْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأُلا).

كروهذه بعض الآثار عن الصحابة والتابعين.

أثر على بن أبي طالب تَعْلَقْهُ:

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيٌّ، ﴿ عَنْ قَوْلِ الله: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [البقرة:١٩٦]، قَالَ: «الصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ: ثَلَاثَةُ آصُعٍ عَلَى سِتَّةٍ مَسَاكِينَ، وَالنَّسُكُ: شَاةٌ ﴾ (٣).

أثر أبي مجلز تَخَلَّتُهُ:

عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: «الصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ: سِتَّةُ مَسَاكِينَ، وَالنَّسُكُ: شَاةٌ» (٤٠).

🗖 أثر محمد بن كعب كِتْلَلَّهُ:

عَنْ حَرْبِ بْنِ قَيْسٍ، مَوْلَى يَحْيَى بْنِ أَبِي طَلْحَةً: أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبِ، وَهُوَ يَذْكُرُ الرَّجُلَ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ٓ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ ﴾ يَذْكُرُ الرَّجُلَ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ٓ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، قَالَ: فَأَفْتَاهُ رَسُولُ الله عَلَيْ إِذَا الصِّيَامُ فَثَلاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَمَّا النُسَاكِينُ فَسِتَّةً، وَأَمَّا النَّسَاكِينُ فَسِتَّةً،

⁽١) البخاري (١٨١٧) ومسلم (١٢٠١).

⁽٢) البخاري (٥٧٠٣) ومسلم (١٢٠١).

⁽٣) سنده فيه مقال، وقد سبق بيانه.

⁽٤) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٣٥) قال: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ. وسنده صحيح.

⁽٥) أُخرَجُه الطبري (٣/ ٣٩٣) قال: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: ثني اللَّيْثُ،

□ أثر علقمة وعلشه:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: «إِذَا أَهَلَّ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ، فَأُحْصِرَ، بَعَثَ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةً، فَإِنْ عَجِلَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَةُ، حَلَقَ رَأْسَهُ، أَوْ مَسَّ طِيبًا، أَوْ تَدَاوَى، كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَام، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكِ، وَالصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّام، وَالصَّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَصُعٍ عَلَى سِتَّةٍ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، وَالنَّسُكُ: شَاةً ﴿ اللهَ اللهُ المَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمَالُ اللهُ اللهُولِي اللهُ الله

أثر أبي مالك يَخلَشه:

عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكِ: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: «الصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالطَّعَامُ: إِطْعَامٌ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَالنُّسُكُ: شَاةٌ » (٢).

أثر إبراهيم النخعي تَعَلَّلْهُ:

عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَمُجَاهِدٍ: أَنَّهُمَا قَالَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَفِدْيَةُ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَا: «الصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالطَّعَامُ: إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَالطَّعَامُ: أَطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَالنَّسُكُ: شَاةٌ فَصَاعِدًا» (٣).

□ أثر السدي تعلّشة:

عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ٓ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ ـ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ [البقرة:١٩٦]: ﴿ إِنْ صَنَعَ وَاحِدًا فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ، وَإِنْ صَنَعَ اثْنَيْنِ فَعَلَيْهِ

قَالَ: ثني يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ حَرْبِ بْنِ قَيْسٍ، مَوْلَى يَحْيَى بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبِ. وسنده فيه مقال.

⁽١) صَحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٥)، و ابن أبي شيبة (٣/ ٢٣٥) من طريق الْأَعْمَشِ، عن إبراهيم، عن علقمة.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري َ(٣/ ٣٩١) قَال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ يَهَانٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ.

 ⁽٣) أُخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٢) قال: حَدَّثنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَة، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَمُجَاهِدٍ. وفي سنده مقال.

فِدْيَتَانِ، وَهُوَ مُحَيَّرٌ أَنْ يَصْنَعَ أَيَّ الثَّلَاثَةِ شَاءَ. أَمَا الصِّيَامُ فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ. وَأَمَّا الصَّدَقَةُ فَسِتَّةُ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، وَأَمَّا النَّسُكُ فَشَاةٌ فَهَا فَوْقُهَا»، نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، كَانَ أَحْصِرَ، فَقَمِلَ رَأْسُهُ، فَحَلَقَهُ» (١).

أثر مجاهد يَخلَقه:

عَنْ مُجَاهِدٍ: «فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا، أَوِ اكْتَحَلَ، أَوِ ادَّهَنَ، أَوْ تَدَاوَى، أَوْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ مِنْ قَمْلٍ، فَحَلَقَ، فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ فَرْقٌ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، أَوْ نُسُكٍ، وَالنُّسُكُ: شَاةٌ»(٢).

أثر الربيع تَخَلَشه:

عَنِ الرَّبِيعِ: ﴿ وَلَا تَخْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُ ﴿ وَالبقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ فَإِنْ عَجَلَ قَبْلُ فَالْ اللهِ عَجْلَ قَبْلُ فَالْ اللهِ الله

أثر سعيد بن جبير كَالله:

عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجُزَرِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ فِي إِطْعَامِ الطَّعَامِ: أَجْمَعُهُمْ فِي بَيْتِي، وَأُطْعِمُهُمْ؟ قَالَ: «لَا، مُدَّانِ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا لِطَّعَامِهِ، وَمُدَّا لِإِدَامِهِ» (٤).

قال الشافعي تَعْلَلْهُ: وقال اللهُ تبارك وتعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذَى

⁽١) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٢) قال: حَدَّثَنِي مُوسَى، قَالَ: ثنا عَمْرٌو، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَن السُّدِّيِّ.

 ⁽٢) صُحيح لطرقه: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٢)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٣٧)، و ابن أبي
 حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٨) من طرق عن مجاهد به.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٢) قال حُدِّثْتُ عَنْ عَبَّارِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّبِيعِ

⁽٤) صحِّيح: أخَرجه عَبد الرَّزاق في مصنفه (٨/ ٥٠٩) من طريق عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيم الجُزَرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وسنده صحيح.

مِن رَّأُسِهِ، فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴿ [البقرة:١٩٦] الآية، فبيّن رسول الله ﷺ عن الله ﷺ عن الله ﷺ فأن الصوم ثلاث، والإطعام ستة مساكين فَرَقاً من طعام، والنسك شاة، فكانت الكفارات تعبداً، وخالف الله ﷺ بينها كها شاء، لا معقب لحكمه (١).

قال ابن عبد البر كَ اللهِ عَمَرَ: لَمْ يَخْتَلِفِ الْفُقَهَاءُ أَنَّ الْإِطْعَامَ لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَأَنَّ السِّمَةِ وَأَنَّ النَّسُكَ شَاةٌ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، إِلَّا شَيْئًا رُوِي عَنِ الْحُسَنِ، وَعِكْرِمَةَ، وَنَافِع: أَنَّهُمْ قَالُوا: الْإِطْعَامُ: لِعَشَرَةِ مَسَاكِينَ وَالصِّيامُ: عَشَرَةُ أَيَّامٍ. وَلَمْ يُتَابِعْهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَهَاءِ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا فِي السُّنَّةِ فِي حَدِيثِ كعب بن عجرة من خلافه (٢).

وقال يَخْتَلَهُ: وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي مَبْلَغِ الْإِطْعَامِ فِي فِدْيَةِ الْأَذَى: فَقَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُمْ: الْإِطْعَامُ فِي ذَلِكَ مُدَّانِ، مُدَّانِ بِمُدِّ النَّبِيِّ عِيْدٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُمْ: الْإِطْعَامُ فِي ذَلِكَ مُدَّانِ، مُدَّانِ بِمُدِّ النَّبِيِّ عِيْدٍ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ، سِتَّةُ مَسَاكِينَ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقَ، وَدَاوُدَ.

وَرُوِيَ عَنِ الثَّوْرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْفِدْيَةِ: مِنَ الْبُرِّ نِصْفُ صَاعٍ، وَمِنَ التَّمْرِ، وَالشَّعِيرِ، وَالزَّبِيبِ صَاعٌ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا مِثْلَهُ، جَعَلَ نِصْفًا مِنْ بُرِّ يَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَشَعِيرٍ، وَهُوَ أَصْلُهُ فِي الْكَفَّارَاتِ.

وقال أَحْمَدُ بْنُ حنبل مرة كها قال مالك والشافعي، ومرة قَالَ: إِنْ أَطْعَمَ بُرًّا فَمُدُّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، وَإِنْ أَطْعَمَ تَمَرًا فَنِصْفُ صَاع^(٣).

قال البغوي تعمَّله: قَالَ الإِمَامُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ الإِطْعَامَ، يُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاع، سَوَاءٌ أَطُعَمَ حِنْطَةً، أَوْ شَعِيرًا، أَوْ تَمَرًا، أَوْ زَبِيبًا.

وَذَهَبَ شُفْيَانُ ۗ الثَّوْرِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ إِلَى أَنَّهُ، إِنْ تَصَدَّقَ بِالْبُرِّ أَطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِتَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ، أَطْعَمَ كُلَّ وَاحِدٍ صَاعًا. وَالْأَوَّلُ

⁽١) تفسير الإمام الشافعي (١/ ٣١٣).

⁽٢) الاستذكار (٤/ ٣٨٥).

⁽٣) المصدر السابق.

أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى فِي هَذَا الْحُدِيثِ: «أَوْ أَطْعَمَ ثَلاثَةَ آصُع مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ»(١).

قال القرطبي تعتلف: اختلف العلماء في الإطعام في فدية الأذى: فقال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم: الإطعام في ذلك مدان بمد النبي على وهو قول أبي ثور وداود. وروي عن الثوري أنه قال في الفدية: من البر نصف صاع، ومن التمر، والشعير، والزبيب صاع. وروي عن أبي حنيفة أيضا مثله، جعل نصف صاع بر عدل صاع تمر. قال ابن المنذر: وهذا غلط، لأن في بعض أخبار كعب: أن النبي قال له: «أن تصدق بثلاثة أصوع من تمر على ستة مساكين». وقال أحمد بن حنبل مرة كها قال مالك والشافعي، ومرة قال: إن أطعم برًا فمد لكل مسكين، وإن أطعم تمرًا فنصف صاع.

الخامسة: ولا يجزي أن يغدي المساكين، ويعشيهم في كفارة الأذى، حتى يعطي كل مسكين مدين بمد النبي ريخي والله قال مالك، والثوري، والشافعي، ومحمد ابن الحسن. وقال أبو يوسف: يجزيه أن يغديهم، ويعشيهم (٢).

قال ابن عبد البر تخلله: قال أَحْمَدُ بْنَ صَالِح - يَعْنِي: الْمُصْرِيَّ -: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي الْفِدْيَةِ سُنَّةٌ مَعْمُولٌ بِهَا، لَمْ يَرْوِهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرُهُ، وَلَا رَوَاهَا عَنْ عَجْرَةَ فِي الْفِدْيَةِ سُنَّةٌ مَعْمُولٌ بِهَا، لَمْ يَرْوِهَا أَحُدُ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرُهُ، وَلَا رَوَاهَا عَنْ كَعب بن عجرة إلا رجلان: عبد الرحمن بْنُ أَبِي لَيْلَ، وَعَبْدُ الله بْنُ مَعْقِلٍ، وَهَذِهِ سُنَةٌ أَخْدَهَا أَهْلُ المُدِينَةِ وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ. قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ ابْنُ شِهَابِ: سَأَلْتُ عَنْهَا عُلَمْ عُلَمْ الله وَعَيْرُهُمْ عَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ. قَالَ أَحْمَدُ الله الله وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ عَلَمَ الله وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ عُذْرٍ وَضَرُورَةٍ، وَأَنَّهُ مُحَيَّرٌ فِيهَا نَصَّ الله وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ، وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ عُذْرٍ وَضَرُورَةٍ، وَأَنَّهُ مُحَيَّرٌ فِيهَا نَصَّ الله وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ، وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ عُذْرٍ وَضَرُورَةٍ، وَأَنَّهُ مُحَيَّرٌ فِيهَا مَنْ عَيْرٍ ضَرُورَةٍ عَامِدًا، أَوْ لَبِسَ لِغَيْرٍ عُذْرٍ عَامِدًا: فَقَالَ مَالِكُ: بِنْسَ مَا عَلَمْ الله وَمَا عُلَدُ اللهَ اللهِ اللهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَهُو خُورًا عَامِدًا، أَوْ لَبِسَ لِغَيْرٍ عَامِدًا: فَقَالَ مَالِكُ: بِنْسَ مَا فَعَلَى، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَهُو خُورًةً عَامِدًا، أَوْ لَبِسَ لِغَيْرٍ عَامِدًا: فَقَالَ مَالِكُ: بِنْسَ مَا فَعَلَ، وَعَلَهُ الْفِدْيَةُ وَهُو خُورًا عَلَمَ وَهُو خُورًا عَلَى مَنْ عَلَى مَنْ عَلَى مَا اللهُ وَلَا مَا اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

⁽١) شرح السنة للبغوي (٧/ ٢٧٨).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٤).

شَاءَ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ مِنْ قُوتِهِ، أي ذلك شاء فعل. وَسَوَاءٌ عِنْدَهُ الْعَمْدُ فِي ذَلِكَ شاء فعل. وَسَوَاءٌ عِنْدَهُ الْعَمْدُ فِي ذَلِكَ عِنْدَهُ (١).

قال الماوردي تخلقه: أما الصيام ففيه قو لان: أحدهما: صيام ثلاثة أيام، وهذا قول مجاهد، وعلقمة، وإبراهيم، والربيع، وبه قال الشافعي. والقول الثاني: صيام عشرة أيام كصيام المتمتع، وهو قول الحسن وعكرمة. وأما الصدقة ففيها قو لان: أحدهما: ستة مساكين، وهو قول من أوجب صيام ثلاثة أيام. والقول الثاني: إطعام عشرة مساكين، وهو قول من أوجب صيام عشرة أيام. وأما النسك فشاة (٢).

قال النووي يَعْلَلُهُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَتَوْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟؟» قَالَ: نَعَمْ قال: «فاحلِقْ، وصم ثلاثة أَيَّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوِ انْسُكْ نَسِيكَةً»، وَفِي رِوَايَةٍ: فَأَمَرَنِي بِفِدْيَةٍ مِنْ صِيام أَوْ صُّدَقَةٍ أَوْ نُشُكِ مَا تَيَسَّرَ، وَفِي رِوَايَةٍ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام، أَوْ تَصَدَّقْ بَفَرَقِ بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوِ انْسُكْ مَا تَيَسَّرِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَطْعِمْ فَرَقًا بين ستةً مساكين ـ والَفرق ثلاثة آصِع ِ أوصم ثَلَاثَةَ أَيَّام، أَوِ أَنْسُكْ نَسِيكَةً» وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوِ اذْبَحْ شَاةً» وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ آصُع مِّنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ»َ وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةٍ أَيَّام أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ أَنِصْفَ صَاع طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينِ » وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «هَلْ عِنْدُّكَ نُسُكٌ ؟ " قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامً، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مسكينين صاع». هذه روايات الباب، وكلها متفقة فِي المُعْنَى، وَمَقْصُودُهَا أَنَّ مَنِ احْتَاجَ إِلَى حَلْقِ الرَّأْسِ لِضَرَرٍ مِنْ قَمْل، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ نَحْوِهِمَا، فَلَهُ حَلْقُهُ فِي الْإَحْرَامِ، وَعَلَيْهِ الْفَدْيَةُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَمَن كَانَ مِنَّكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مَّنَ الْإَحْرَامِ، وَعَلَيْهِ أَنَّ الصِّيَامَ ثَلَاثَةُ وَأُسُدِهِ البَرِهِ:١٩٦] وَبَيَّنَ النَّبِيُّ عَلِيَّةٍ أَنَّ الصِّيَامَ ثَلَاثَةُ أَيَّام، وَالصَّدَقَةَ ثَلَاثَةُ آصِع لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاع، وَالنَّسُكَ شَاةٌ، وهِّي شاة تِجزيء فِي الْأُضَّحِيَّةِ. ثُمَّ إِنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ وَالْأَحَادِيثَ مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ هَذِهِ الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةِ، وَهَكَذَا الْحُكُّمُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، أَنَّهُ مُحَيِّرٌ بَيْنَ الثَّلاثَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢/ ٢٣٩).

⁽٢) النكت والعيون (١/ ٢٥٦).

رِوَايَةٍ: «هَلْ عِنْدَكَ نُسُكُ؟» قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَن الصوم لا يجزئ إِلَّا لِعَادِمِ الْهُدْيِ، بَلْ هُوَ مَحْمُولُ عَلَى أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ النُّسُكِ فَإِنْ وَجَدَهُ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ خُنَيَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ، وَإِنْ عَدِمَهُ فَهُوَ خُنَيَّرُ بَيْنَ الصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ، وَإِنْ عَدِمَهُ فَهُوَ خُنَيَّرُ بَيْنَ الصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ، وَإِنْ عَدِمَهُ فَهُو خُنَيَّرُ بَيْنَ الصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ.

وَاتَّفَقَ جَمَاهِيَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ أَيِ حَنِيفَةَ وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَعَنْ أَحْدَ بْنِ حَنْبُلِ مِسْكِينِ، وَهَذَا خلاف نصه ﷺ فِي هَذَا الحَدِيثِ: «ثَلَاثَةَ آصْعِ مِنْ تَمْرِ» وَعَنْ أَحْدَ بْنِ حَنْبُلِ رِوَايَةُ: أَنَّهُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدُّ مِنْ حِنْطَةٍ، أَوْ نِصْفُ صَاعً مِنْ غَيْرِهِ، وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَبَعْضِ السَّلَفِ: أَنَّهُ يَجِبُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ صَوْمُ عَشَرَةِ آيَّامٍ. وَهَذَا ضَعِيفٌ مُنَابِذً لِلسَّنَةِ مَوْدُودٌ قَوْلُهُ ﷺ وَمُؤْدُودٌ قَوْلُهُ ﷺ وَمُؤْدُودٌ قَوْلُهُ ﷺ وَمُؤْدُودٌ قَوْلُهُ ﷺ وَمُؤْدُودٌ قَوْلُهُ وَاللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهَ الْعَلَمِ مِنْ عَمْ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ» (١٠).

🕸 القول الثاني:

قال الطبري تَعْلَلُهُ: وَقَالَ آخَرُونَ: الْوَاحِبُ عَلَيْهِ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ أَذًى، أَوْ تَطَيَّبَ لِعِلَّةٍ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ فَعَلَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلَهُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ؛ مِنَ الصَّوْمِ: صِيَامُ عَشَرَةٍ مَسَاكِينَ (٢).

□ أثر الحسن البصري تخلّله:

عَنِ الْحُسَنِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة ١٩٦٠]، قَالَ: ﴿ إِذَا كَانَ بِالْمُحْرِمِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ حَلَق، وَافْتَدَى بِأَيِّ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ شَاءَ: فَالصِّيَامُ: عَشَرَةُ أَيَام، وَالصَّدَقَةُ: عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، كُلُّ مِسْكِينٍ مَكُّوكَيْنِ: مَكُّوكًا مِنْ تَمْرٍ، وَمَكُّوكًا مِنْ بَرِّ، وَمَكُّوكًا مِنْ بَرِّ، وَمَكُّوكًا مِنْ بَرِّ، وَالنَّسُكُ: شَاةٌ ﴾ [البَّسُكُ: شَاةٌ ﴾ [البقرة عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، كُلُّ مِسْكِينٍ مَكُّوكَيْنِ: مَكُّوكًا مِنْ تَمْرٍ، وَمَكُّوكًا مِنْ بَرِّ، وَالنَّسُكُ:

⁽۱) شرح النووي على مسلم (۸/ ۱۱۸).

⁽٢) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٣٩٤).

⁽٣) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٤) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، قَالَ: ثنا عُبَيْدُالله بْنُ مُعَاذِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْحَسَنِ. وسنده فيه مقال، ولكنه يصحح بها بعده. فله

وفي رواية عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «الصِّيَامُ عَشَرَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، وَالنَّسُكُ شَاةٌ فَصَاعِدًا» (١٠).

أثر عكرمة تَعْلَشْهُ:

عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِيمَنْ حَجَّ، فَأَصَابَهُ مَرَضٌ، أَوِ الَّذِي بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ: «فَعَلَيْهِ صِيَامُ عَشَرَةِ أَيَّام، أَوْ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ نُسُكُ شَاةٍ»(٢).

قال الطبري تعتلفه: وقاس قَائِلُو هَذَا الْقُوْلِ كُلَّ صِيَامٍ وَجَبَ عَلَى مُحْرِم، أَوْ صَدَقَةٍ جَزَاءً مِنْ نَقْصٍ دَخَلَ فِي إِحْرَامِهِ، أَوْ فَعَلَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلُهُ، بَدَلًا مِنْ دَم؛ عَلَى مَا أَوْجَبَ الله عَلَى المُتَمَعِّ مِنَ الصَّوْمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهُدْيَ. وَقَالُوا: جَعَلَ الله عَلَى المُتَمَعِّ صَيَامَ عَشَرَةَ أَيَّامٍ مَكَانً الْهُدْيِ إِذَا لَمْ يَجِدُهُ، قَالُوا: فَكُلُّ صَوْمٍ وَجَبَ مَكَانَ دَم فَمِثْلُهُ، قَالُوا: فَكُلُّ صَوْمٍ وَجَبَ مَكَانَ دَم فَمِثْلُهُ، قَالُوا: فَكُلُّ صَوْمٍ وَجَبَ مَكَانَ دَم فَمِثْلُهُ، قَالُوا: فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِطْعَامَ مِسْكِينٍ مَكَانَ مَكَانَ صَوْمٍ يَوْم لِنَ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ. قَالُوا: فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِطْعَامَ لَهُ مَكَانَ صَوْمٍ يَوْم لِنَ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ. قَالُوا: فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِطْعَامَ لَهُ مَكَانَ صَوْمٍ يَوْم لِنَ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ. قَالُوا: فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِطْعَامَ لَهُ مَكَانَ صَوْمٍ يَوْم لِنَ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ. قَالُوا: فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِطْعَامَ لَهُ مَكَانَ صَوْمٍ لَوْم لِنْ فَهُو نَظِيرُهُ، فَلِذَلِكَ أَوْجَبُوا إِطْعَامَ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ فِي فِدْيَةِ الْحُلْقِ (٣).

طرق صحيحة، منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٣٥) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ يُونُسَ، عَن الْحَسَن.

ومُنها: ما أَخرِجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٥) قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمِلِكِ بْنُ مُحُمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ، قَالَ: ثنا بِشْرُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَنِ، وَعِكْرِمَةَ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ﴾ [البترة:١٩٦] قَالَ: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ».

⁽١) أخرجه سعيد بن منصُور في التفسير (٣/ ٧٤٣) قال: حدثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: نَا مَنْصُورٌ، عَنِ الْحُسَنِ. وسنده صحيح.

⁽٢) أخرَّجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٣٦) قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ. وسنده حسن.

⁽٣) تفسير الطبري (٣/ ٣٩٥).

المسألة السابعة: اختلاف العلماء في موضع النسك

اَ خُتَلَفَ أَهُلُ الْعِلْمِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَمَرَ الله أَيْ يَنْسُكَ نُسُكَ الْحَلْقِ، وَيُطْعِمَ فِذْيَتَهُ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: النُّسُكُ وَالْإِطْعَامُ بِمَكَّةَ، لَا يُجْزِئُ بِغَيْرِهَا مِنَ الْبُلْدَانِ.

أثر الحسن البصري تَعَلَّقْة:

عَنْ هِشَام، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «مَا كَانَ مِنْ دَمٍ أَوْ صَدَقَةٍ فَبِمَكَّةَ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ حَنْثُ شَاءَ» (أُ).

🗖 أَثْر طاوس يَخْلَلْنُهُ:

عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْحَجِّ فَبِمَكَّةَ، إِلَّا الصَّوْمَ»(٢).

أثر عطاء تَعَلَمْثُهُ:

عن ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءً عَنِ النُّسُكِ، قَالَ: «النُّسُكُ بِمَكَّةَ لَا بُدَّ»(٣).

القول الثاني: النُّسُكُ فِي الحُلْقِ، وَالْإِطْعَام، وَالصَّوْم حَيْثُ شَاءَ المُفْتَدِي.

أخرج الطبري يَعْلَشُهُ (٢/ ٢٠٤) قال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَسْهَاءَ، هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَسْهَاءَ، هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَسْهَاءَ، مَوْلَى ابْنِ جَعْفَر، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَسْهَاءَ، وَمَعَهُ عَلِيٌّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، رِضُوانُ الله عَلَيْهِم، مَوْلَى ابْنِ جَعْفَر، قَالَ: فَإِذَا نَحْنُ بِرَجُلِ نَائِم وَنَاقَتُهُ فَارْتَكُلَ عُثْهَانُ، قَالَ اللهِ عَلَيْم وَنَاقَتُهُ عِنْدَ رَأْسِهِ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: أَيُّهَا النَّائِمُ، فَاسْتَيْقَظَ، فَإِذَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ. قَالَ: فَحُمَلَهُ ابْنُ

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٠١) قال: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ، قَالَ: ثنا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَام، عَنِ الْحَسَنِ: ورواية هشام عن الحسن فيها مقال.

⁽٢) فيه مقالً: أُخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٨٥) والطبري في تفسيره (٣/ ٤٠١) قال: حَدَّتَنِي يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ، ثنا فُضَيْلٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ. وفيه ليث، وهو ابن أبي سليم، وهو «ضعيف».

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٠١) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قال سألت عطاء.

جَعْفَر حَتَّى أَتَى بِهِ السُّفْيَا. قَالَ: فَأَرْسَلَ إِلَى عَلِيٍّ، فَجَاءَ وَمَعَهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ. قَالَ: فَمَرَّضَّنَاهُ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً. قَالَ: فَقَالَ عَلِيٌّ لِلْحُسَيْنِ: مَا الَّذِي تَجِدُ؟ قَالَ: فَأَوْمَأَ إِلَى رَأْسِهِ. قَالَ: «فَأَمْرَ بِهِ عَلِيٌّ فَحَلَقَ رَأْسَهُ، ثُمَّ دَعَا بِبَدَنَةٍ، فَنَحَرَهَا». وسنده ضعيف.

أثر مجاهد يَعْلَشْهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «الْفِدْيَةُ حَيْثُ شِئْتَ»(١).

□ أثر إبراهيم النخعي تَعَالَتُهُ:

عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي الْفِدْيَةِ فِي الصَّدَقَةِ، وَالصَّوْمِ، وَالدَّمِ: «حَيْثُ شَاءَ»(٢).
القول الثالث: مَا كَانَ مِنْ دَمِ نُسُكٍ فَبِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ إِطْعَامٍ، وَصِيَامٍ فَحَيْثُ شَاءَ النُفْتَدِي.

🗖 أثر عطاء يَخَلَفَهُ:

عَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَا كَانَ مِنْ دَمٍ فَبِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ، وَصِيَامٍ فَحَدْثُ شَاءَ»(٣).

قال الطبري تخلفه: وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، أَنَّ الله أَوْجَبَ عَلَى حَالِقِ رَأْسِهِ مِنْ أَذًى مِنَ الْمُحْرِمِينَ فِدْيَةً مِنْ صِيَام، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ مِنْ أَذًى مِنَ الْمُحْرِمِينَ فِدْيَةً مِنْ صِيَام، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ مَسَكَ، أَوْ أَطْعَم، أَوْ صَامَ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، بَلْ أَبْهَمَ ذَلِكَ، وَأَطْلَقَهُ، فَفِي أَيِّ مَكَانٍ نَسَكَ، أَوْ أَطْعَم، أَوْ صَامَ فَيَجْزِي عَنِ اللَّفْتَدِي؛ وَذَلِكَ لَقِيَام الجِّجَّةِ عَلَى أَنَّ الله إذْ حَرَّمَ أُمَّهَاتِ نِسَائِنَا، فَلَمْ يَحُصُرْ هُنَّ عَلَى أَنْ يَكُنَّ مَرْدُودَاتِ الْأَحْكَامِ يَحْصُرْ هُنَّ عَلَى أَنْ يَكُنَ مَرْدُودَاتِ الْأَحْكَامِ يَحْصُرْ هُنَّ عَلَى أَنْ يَكُنَ مَرْدُودَاتِ الْأَحْكَامِ

⁽۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (۳/ ۱۸۵) والطبري في تفسيره (۳/ ٤٠٤) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

⁽٢) صُحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٠٤) قال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ، عَنِ الحُكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

وقال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

⁽٣) حسن لغيره: أخرجه الطبري (٣/ ٤٠٤) قال: حدثني يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ، وَعَبْدُ الْمُلِكِ، وَغَيْرُهُمَا، عَنْ عَطَاءٍ.

عَلَى الرَّبَائِبِ المُحْصُورَاتِ، عَلَى أَنَّ المُحَرَّمَةَ مِنْهُنَّ المُدْخُولُ بِأُمِّهَا، فَكَذَلِكَ كُلُّ مُبْهَمَةٍ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُ جَائِزِ رَدُّ حُكْمِهَا عَلَى المُفَسَّرَةِ قِيَاسًا، وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَحْكُمَ لِكُلِّ وَالْقُرْآنِ غَيْرُ جَائِزِ رَدُّ حُكْمِهَا عَلَى المُفَسَّرَةِ قِيَاسًا، وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَحْكُمَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِهَا احْتَمَلَهُ ظَاهِرُ التَّنْزِيلِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ خَبَرٌ عَنِ الرَّسُولِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِهَا احْتَمَلَهُ ظَاهِرِهِ إِلَى بَاطِنِهِ، فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ حِينَةٍ لِحُكْمِ الرَّسُولِ؛ إِذْ كَانَ هُو اللَّهُ عَنْ مُرَادِ الله. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الصِّيَامَ مُجُزِئٌ عَنِ الْحَالِقِ رَأْسَهُ مِنْ أَذَى حَيْثُ صَامَ مِنَ الْبِلَادِ (١).

قال الطبري تخالف: وَعِلَّةُ مَنْ قَالَ: الدَّمُ وَالْإِطْعَامُ بِمَكَّةَ: الْقِيَاسُ عَلَى هَدْيِ جَزَاءِ الصَّيْدِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الله شَرَطَ فِي هَدْيِهِ بُلُوغَ الْكَعْبَةِ فَقَالَ: ﴿ يَحْكُمُ بِهِ عَذَوَا عَدْلِ مِّنَكُمْ هَدْيًا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المالدة: ٩٠]، قَالُوا: فَكُلَّ هَدْيٍ وَجَبَ مِنْ جَزَاءٍ، أَوْ فِدْيَةٍ فِي إِحْرَام، فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي وُجُوبِ بُلُوغِهِ الْكَعْبَةَ. قَالُوا: وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ حُكْمُ فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي وُجُوبِ بُلُوغِهِ الْكَعْبَةَ. قَالُوا: وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ حُكْمُ أَلُهُ الْمُدْي، وَذَلِكَ أَنَّ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ الْمُدْيُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِطْعَامَ فِدْيَةٌ، وَجَزَاءٌ كَالدَّم، فَحُكْمُهُمَا وَاجِبَةٌ لَمِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْمُدْيُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِطْعَامَ فِدْيَةٌ، وَجَزَاءٌ كَالدَّم، فَحُكْمُهُمَا وَاجِدٌ.

وَأَمَّا عِلَّهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ لِلْمُفْتَدِيَ أَنْ يَنْسُكَ حَيْثُ شَاءَ، وَيَتَصَدَّقَ، وَيَصُومَ: أَنَّ الله لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَى الْحَالِقِ رَأْسَهُ مِنْ أَذًى هَدْيًا، وَإِنَّمَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ نُسُكًا، أَوْ إِطْعَامًا، أَوْ صِيَامًا، وَصِيَامًا، وَحَيْثُمَا نَسَكَ، أَوْ أَطْعَمَ، أَوْ صَامَ، فَهُو نَاسِكٌ، وَمُطْعِمٌ، وَصَائِمٌ، وَإِذَا دَخَلَ صِيَامًا، وَحَيْثُمَا نَسَكَ، أَوْ أَطْعَمَ، أَوْ صَامَ، فَهُو نَاسِكٌ، وَمُطْعِمٌ، وَصَائِمٌ، وَإِذَا دَخَلَ فِي عِدَادِ مَنْ يَسْتَحِقُ ذَلِكَ الإسْمِ كَانَ مُؤَدِّيًا مَا كَلَّفَهُ الله؛ لِأَنَّ الله لَوْ أَرَادَ مِنْ إِلْزَامِ الْحَالِقِ رَأْسَهُ فِي نُسُكِهِ بُلُوغَ الْكَعْبَةِ لَشَرَطَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، كَمَا شَرَطَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَفِي تَرْكِ اللهِ لَكِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ أَنَّهُ حَيْثُ نَسَكَ، أَوْ أَطْعَمَ، أَجْزَأً.

وَأَمَّا عِلَّةُ مَنْ قَالَ: النَّسُكُ بِمَكَّةَ، وَالصِّيَامُ وَالْإِطْعَامُ حَيْثُ شَاءَ: فَالنَّسُكُ دَمٌ كَدَمِ الْمُدْيِ، فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ هَدْيِ قَاتِلِ الصَّيْدِ. وَأَمَّا الْإِطْعَامُ فَلَمْ يَشْتَرِطِ الله فِيهِ أَنْ يُصْرَفَ الْمُدْيِ، فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ هَدْيِ قَاتِلِ الصَّيْدِ. وَأَمَّا الْإِطْعَامُ فَلَمْ يَشْتَرِطِ الله فِيهِ أَنْ يُصْرَفَ إِلَى أَهْلِ مَسْكَنَةِ مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، إِذْ لَمْ يَكُنِ الله شَرَطَ ذَلِكَ لِأَهْلِ لِأَهْلِ مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، إِذْ لَمْ يَكُنِ الله شَرَطَ ذَلِكَ لِأَهْلِ لِأَهْلِ مَكَانٍ بِعَيْنِهِ، كَمَا لَيْسَ لِأَحْدٍ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ مَا جَعَلَهُ الله مِنَ الْهَدْيِ لِسَاكِنِي الْحُرَمِ مَكَانٍ بِعَيْنِهِ، كَمَا لَيْسَ لِأَحْدٍ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ مَا جَعَلَهُ الله مِنَ الْهَدْيِ لِسَاكِنِي الْحُرَمِ

⁽١) تفسير الطبري (٣/ ٤٠٥).

لِغَيْرِهِمْ، إِذْ كَانَ الله قَدْ خَصَّ أَنَّ ذَلِكَ لَمِنْ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْمُسْكَنَةِ (١).

□ أقوال أصحاب المذاهب في هذه المسائل.

كرالمذهب الحنفي:

قال السرخِسي تَعْلَقِهُ: وَإِنْ أَصَابَ الْمُحْرِمَ أَذًى فِي رَأْسِهِ، فَحَلَقَ قَبْلَ يَوْم النَّحْرِ، فَعَلَيْهِ أَيُّ الْكَفَّارَآتِ الثَّلَاثِ شَاءَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِّيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً ﴿ اللَّهُ الْ مَرَّ بِي رَسُولُ الله ﷺ، وَالْقُمَّلُ يَتَهَافَتُ عَلَى وَجْهِي، وَأَنَا أُوَقِدُ تَحْتَ قِدْرِ لِي، فَقَالَ: «أَتُؤَذِيك هَوَامُّ رَأْسِكَ»، فَقُلْت: نَعَمْ، فَأَنْزَلَ الله تَظْنَ قَوْلُهُ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَو صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍّ ﴾ [البقرة:١٩٦]، فَقُلْت: مَا الصِّيَامُ، يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ: «ثَلَاثَةُ أَيَّام» فَقُلْت: وَمَا الصَّدَقَةُ؟ قَالَ: «ثَلَاثَةُ آصُعَ مِنْ حِنْطَةٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، فَقُلْت: وَمَّا النُّسُكُ؟ قَالَ: شَاةً"، وَفِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلاقَةِ؛ لِأَنَّهَا ذُكِرَتْ بِحَرْفٍ أَوْ، وَذَلِكَ يُوجِبُ التَّخْيِيرَ كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَلَوْ لَمْ يَرِدْ النَّصُّ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ بِتَقْدِيرِ الصَّوْمَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامَ، لَكُنَّا نُقَدِّرُهُ بِسِتَّةِ أَيَّام؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّرَ الطَّعَامُ بِطَعَامَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَصَوْمٌ يَوْم بِمَنْزِلَةً طَعَامِ الْمِسْكِينِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْزَمَهُ صَوْمُ سِتَّةً أَيَّام، وَلَكِنْ ثَبَتَ بَيَانُ رَسُولِ اللهِ عَلِيَةً أَنَّ الصَّوْمَ ثَلَاثَةً أَيَّام، فَسَقَطَ اعْتِبَارُ كُلِّ قِيَاسٍ بِمُقَّابَلَتِهِ، وَكَذَلِكَ الْجُوَابُ فِي كُلِّ مَا أُضْطُرَّ إِلَيْهِ، مِمَّا لَوْ فَعَّلَهُ غَيْرُ مُضْطَرِّ لَزِمَهُ الدَّمُّ، فَإِذَا فَعَلَهُ الْمُضْطَرُّ فَعَلَيْهِ أَيُّ ٱلْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثَةِ شَاءَ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى المُنْصُوصَ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَيَكُونِ مُلْحَقًا بِهِ، فَإِنْ اخْتَارَ الصِّيامَ يَصُومُ فِي أَيِّ مَوْضِع شَاءَ، مِنْ الْحَرَم أَوْ غَيْرِ الْخُرَم؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ فِي كُلِّ مَكَان.

وَإِنْ اخْتَارَ الطَّعَامَ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْحَرَمِ، وَغَيْرِ الْحَرَمِ عِنْدَنَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - يَعَلَيْهُ تَعَالَى -: لَا يُجْزِئُهُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ بِهِ رِفْقُ فُقَرَاءِ الْحَرَمِ، وَوَصُولُ الْمُنْفَعَةِ إِلَيْهِمْ. وَلَكِنَّا نَقُولُ: التَّصْدِيقُ بِالطَّعَامِ قُرْبَةٌ فِي أَيِّ مَكَان كَانَ، فَهُو وَوُصُولُ المُنْفَعَةِ إلَيْهِمْ. وَلَكِنَّا نَقُولُ: التَّصْدِيقُ بِالطَّعَامِ قُرْبَةٌ فِي أَيِّ مَكَان كَانَ، فَهُو بِمَنْزِلَةِ الصِّيَامِ. وَإِنَّ اخْتَارَ النَّسُكَ كَانَ خُتَصًا بِالْحَرَم بِالاِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّ إِرَاقَةَ الدَّمِ لَا يَكُونُ قُرْبَةً إِلَّا فِي وَقْتٍ خُصُوصٍ، وَهُوَ أَيَّامُ النَّحْرِ، أَوْ مَكَان خَصُوصٍ هُوَ الْحَرَمُ، تَكُونُ قُرْبَةً إِلَّا فِي وَقْتٍ خُصُوصٍ، وَهُوَ أَيَّامُ النَّحْرِ، أَوْ مَكَان خَصُوصٍ هُوَ الْحَرَمُ،

⁽١) تفسير الطبرى (٣/ ٤٠٤).

وَهَذَا الدَّمُ غَيْرُ مُؤَقَّتِ بِالزَّمَانِ، فَيكُونُ مُحْتَصًّا بِالْمَكانِ، وَهُو الْحَرَمُ؛ لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْقُرْبَةِ فِيهِ، فَيكُونُ كَفَّارَةً لِفِعْلِهِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّاتِ ﴾ الْقُرْبَةِ فِيهِ، فَيكُونُ كَفَّارَةً لِفِعْلِهِ، قَالَ الله تَعَالَى قَالَ إِللهُ تَعَالَى قَالَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ: ﴿هَدْيًا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [الله الله وَ وَلَاكَ وَاجِبٌ بِطَرِيقِ الْكَفَّارَةِ، فَصَارَ أَصْلًا فِي كُلِّ هَدْي وَجَبَ بِطَرِيقِ الْكَفَّارَةِ فِي وَذَٰلِكَ وَاجِبٌ بِطَرِيقِ الْكَفَّارَةِ، فَصَارَ أَصْلًا فِي كُلِّ هَدْي وَجَبَ بِطَرِيقِ الْكَفَّارَةِ فِي الْكَفَّارَةِ فِي اللهُ وَيُ مُولِنَّهُ إِللهُ اللهُ وَيَعْلَمُ اللهُ اللهُ وَيَعْلُهُ أَلِلهَ ٱلْبَيْتِ ٱلْعَبْرِيقِ الْكَفَّارَةِ فِي اللهِ فَعِلْهُا إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَبْرِيقِ اللهَ اللهُ وَيَعْلُومُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُوادُ التَّصْدِقُ بِاللَّحْمِ بَعْدَ الذَّبْحِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِلُحْمِهِ، وَعَلَيْهِ التَّصْدُقُ بِاللَّحْمِ بَعْدَ الذَّبْحِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِلُحْمِهِ، وَعَلَيْهِ التَّصْدُقُ بِاللَّحْمِ بَعْدَ الذَّبْحِ عَلَى فُقَرَاءِ الْحُرَمِ، وَعَلَيْهِ التَّصَدُّقُ بِلَحْمِهِ بَعْدَ الذَّبْحِ عَلَى فُقَرَاءِ الْحُرَمِ، وَاللهُ لَا يُنْ الصَّدَقَةَ عَلَى كُلُّ فَقِيرٍ قُرْبَةُ اللهُ لَا يَعْمُونُ الْقَدَاءِ الْحَرَمِ، وَإِنْ الصَّدَقَةَ عَلَى كُلِّ فَقِيرٍ قُرْبَةٌ الْأَنْ الصَّدَقَةَ عَلَى كُلِّ فَقِيرٍ قُرْبَةٌ الْأَنْ الصَّدَقَةَ عَلَى كُلِّ فَقِيرٍ قُونَاءً الْحَرَمُ، وَإِنْ الصَّدَقَةَ عَلَى كُلِّ فَقِيرٍ قُرْبَةٌ اللْكَانَاءِ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى كُلِّ فَقِيرٍ قُرْبَةً الللهُ الْمُعْرَاءِ الْحَرَامِ، وَالْمُ الْمُعَرَاءِ الْحَرَامِ، وَعَلَيْهِ التَصَدُّقَةُ عَلَى كُلُّ فَقِيرٍ قُونَاءً الْحَرَامُ الْمُعَرَاءِ الْمُؤْمِ الْمُعْرَاءِ الْمَالَةُ اللْمُعْرَامِ الْمُعَلِقُ الْمَالِمُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الللَّهُ الللْمُؤْمِ الللْمُعْرَاءِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الللَّهِ الللَّهُ اللللَّهُ اللْمُؤْمِ اللْفُومُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْ

كرالمذهب المالكي:

قال الإمام مالك تعليه: فيمَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا مِنَ الثّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، أَوْ يُقَصِّرَ شَعَرَهُ، أَوْ يَمَسَّ طِيبًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، لِيَسَارَةِ مُؤْنَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ. قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أُرْخِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ. وَعَلَى الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ. قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أُرْخِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ. وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِدْيَةُ »، وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْفِدْيَةِ مِنَ الصِّيَامِ، أَوِ الصَّدَقَةِ، أَوِ النَّسُكِ: أَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا النَّسُكُ؟ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ وَبِأَيِّ مُدِّ هُو؟ وَكَمِ الصِّيَامُ؟ وَهَلْ مَالِكٌ: «كُلُّ شَيْءً فِي كِتَابِ وَهَلْ يُؤخِّرُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، أَمْ يَفْعَلُهُ فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ وَهَلْ يُؤخِّرُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، أَمْ يَفْعَلُهُ فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيْءٍ فَي كِتَابِ اللهِ فِي الْكَفَّارَاتِ كَذَا أَوْ كَذَا، فَصَاحِبُهُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيْءٍ أَحَبَّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ اللهُ فِي الْكَفَّارَاتِ كَذَا أَوْ كَذَا، فَصَاحِبُهُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: وَأَمَّا الطَّعَامُ: فَيُطْعِمُ سِتَةَ فَعَلَ ذَلِكَ، وَأَمَّا الطَّعَامُ: فَيُطْعِمُ سِتَةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينِ مُدَّانِ بِاللَّهِ الْأَوْلِ، مُدِّ النَّبِي عَيَالِهِ اللَّعَامُ: فَيُطْعِمُ سِتَهَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينِ مُدَّانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ، مُدِّ النَّبِي عَيَالِهُ إِلَى اللَّهُ الْلَّهُ الْلَّهُ الْلُولِي السَّعَامُ: فَيُطْعِمُ سِتَهُ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينِ مُدَّانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ، مُدِّ النَّبِي عَيَالِهُ مُ

قال ابن رشد يَعَلَّنهُ: [الْقَوْلُ فِي فِدْيَةِ الْأَذَى، وَحُكْمُ الْحَالِقِ رَأْسَهُ قَبْلَ مَحَلِّ الْحَلْقِ] وَأُمَّا فِدْيَةُ الْأَذَى فَمُجْمَعٌ أَيْضًا عَلَيْهَا؛ لِوُرُودِ الْكِتَابِ بِذَلِكَ وَالسُّنَّةِ: أَمَّا الْكِتَابُ

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/ ٧٤).

⁽٢) موطأ مالك ت عبد الباقي (١/ ٤١٩).

فَقُوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ٓ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ ـ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ مَهِ وَمَّدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦]. وَأَمَّا السُّنَّةُ فَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ الثَّابِتُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ مُو الله عَلَيْ أَنْ يَحْلِق رَأْسَهُ، رَسُولِ الله عَلَيْ أَنْ يَحْلِق رَأْسَهُ، وَقَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ أَنْسُكْ بِشَاةٍ، أَيَّ فَالَتَ أَجْزَأً عَنْكُ إِنْسَانٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ أَنْسُكْ بِشَاةٍ، أَيَّ فَعَلْتَ أَجْزَأً عَنْكُ ﴾ (١٠).

وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَنْ تَجِبُ الْفِدْيَةُ، وَعَلَى مَنْ لَا تَجِبُ؟ وَإِذَا وَجَبَتْ فَهَا هِيَ الْفِدْيَةُ الْوَاجِبَةُ؟ وَفِي أَيِّ شَيْءٍ تَجِبُ الْفِدْيَةُ؟ وَلَمِنْ تَجِبُ؟ وَمَتَى تَجِبُ؟ وَأَيْنَ تَجِبُ؟ فَأَمَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ الْفِدْيَةُ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ أَمَاطَ الْأَذَى مِنْ ضَرُورَةٍ لِوُرُودِ النَّصِّ بِذَلِكَ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَمَاطَهُ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ: فَقَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ الْمُنْصُوصُ عَلَيْهَا.

وقال الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ حَلَقَ دُونَ ضَرُورَةٍ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ دَمٌ فَقَطْ.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ مِنْ شَرْطِ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ بِإِمَاطَةِ الْأَذَى أَنْ يَكُونَ مُتَعَمِّدًا؟ أَوِ النَّاسِي فِي ذَلِكَ وَالنَّاسِي وَاحِدٌ. وَهُوَ أَوِ النَّاسِي فِي ذَلِكَ وَالنَّاسِي وَاحِدٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَاللَّيْثِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ . فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ .، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ: لَا فِدْيَةً عَلَى النَّاسِي.

فَمَنِ اشْتَرَطَ فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ الضَّرُورَةَ فَدَلِيلُهُ النَّصُّ، وَمَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ الْمُضْطَرِّ فَهِيَ عَلَى غَيْرِ الْمُضْطَرِّ أَوْجَبُ. وَمَنْ

(۱) البخاري (۱۸۱٤) ومسلم (۱۲۰۱) بلفظ: «احْلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ» وفي بعض الطرق في الصحيح: «لكل مسكين نصف صاع»، وفي بعضها: «وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَالْفَرَقُ ثَلاَثَةُ آصُع».

بعضهاً: «وَأَطْعِمْ فَرَقاً بَيْنَ سِتَّةٍ مَسَاكِنَ، وَالْفَرَقُ ثَلاَقَةُ آصُعٍ».
وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف: «أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ»، تفرد بذكره مالك، كما أخرجه في موطئه والنسائي في سننه (٥/ ١٩٤) عن مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكِ الجُزَدِيّ، عَنْ جُبُدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكِ الجُزَدِيّ، عَنْ جُبُدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكِ الجُزَدِيّ، عَنْ جُبُدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكِ اللهِ ﷺ مُحْرِمًا، فَأَدَّهُ اللهَ عَلَيْ مَعْ رَشُولِ الله عَلَيْ مُحْرِمًا، فَأَذَاهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمْرَهُ رَسُولُ الله عَلَيْ مَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَشُولِ الله عَلَيْ مُورِمًا، فَاذَاهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمْرَهُ رَسُولُ الله عَلَيْقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ آيَامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَةً مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ، أَوْ انْسُكْ شَاةً، أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْرَأَ عَنْكَ». وسنده صحيح.

فَرَّقَ بَيْنَ الْعَامِدِ وَالنَّاسِي فَلِتَفْرِيقِ الشَّرْعِ فِي ذَلِكَ بَيْنَهُمَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وَلِعُمُومِ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [الاحراب:٥]، وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخُطَأُ وَالسَّلَامُ -: ﴿رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخُطَأُ وَالسَّلَامُ -: ﴿رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخُطَأُ وَالنَّسْيَانُ ﴾ (١٠).

وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا فَقِيَاسًا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي لَمْ يُفَرِّقِ الشَّرْعُ فِيهَا بَيْنَ الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ.

وَأَمَّا مَا يَجِبُ فِيهِ فِدْيَةُ الْأَذَى؟ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا ثَلَاثُ خِصَالٍ عَلَى التَّخْيِرِ: الصِّيَامُ، وَالْإِطْعَامُ، وَالنَّسُكُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ لَلتَّخْيِرِ: الصِّيَامُ، وَالْإِطْعَامُ، وَالنَّسُكُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّنَاكِينَ، وَأَنَّ النَّسُكَ أَقَلَهُ فَسُكِ ﴾ [القرة: ١٩٦٦]. وَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْإِطْعَامَ هُو لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَأَنَّ النَّسُكَ أَقَلَهُ شَاةٌ. وَرُويَ عَنْ الْحُسَنُ، وَعِكْرِمَةَ وَنَافِعٍ: أَنَهُمْ قَالُوا: الْإِطْعَامُ لِعَشَرَةٍ مَسَاكِينَ، وَالصِّيامُ عَشَرَةُ آيًام.

وَدَلِيلُ الْجُمْهُورِ حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً (٢) الثَّابِثُ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: الصِّيَامُ عَشَرَةُ أَيَّامٍ، فَقِيَاسًا عَلَى صِيَامِ التَّمَتُّعِ وَتَسْوِيَةِ الصِّيَامِ مَعَ الْإِطْعَامِ، وَلِمَا وَرَدَ أَيْضًا فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَالِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة: ١٥].

وَأَمَّا كَمْ يُطْعِمُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِنَ الْمُسَاكِينِ السِّتَّةِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا النَّصُّ؟ فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ؛ لِإخْتِلَافِ الْآثَارِ فِي الْإِطْعَامِ فِي الْكَفَّارَاتِ: فَقَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُمُ: الْإِطْعَامُ فِي ذَلِكَ مُدَّانِ بِمُدِّ النَّبِيِّ عَلَيْتِهُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ.

وَرُوِيَ عَنِ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مِنَ الْبُرِّ نِصْفُ صَاعٍ، وَمِنَ التَّمْرِ، وَالزَّبِيبِ، وَالشَّعِيرِ صَاعٌ. وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُهُ، وَهُوَ أَصْلُهُ فِي الْكَفَّارَاتِ.

وَأَمَّا مَا تَجِبُ فِيهِ الْفِدْيَةُ فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِضَرُورَةِ مَرَضٍ، أَوْ حَيَوَانٍ يُؤْذِيهِ فِي رَأْسِهِ.

⁽١) صحيح لشواهده، وقد سبق.

⁽٢) البخاري (١٨١٤) ومسلم (١٢٠١).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(۱): «المُرَضُ: أَنْ يَكُونَ بِرَأْسِهِ قُرُوحٌ، وَالْأَذَى: الْقَمْلُ وَغَيْرُهُ». وَقَالَ عَطَاءٌ: «المُرَضُ: الصُّدَاعُ، وَالْأَذَى: الْقَمْلُ وَغَيْرُهُ».

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا مُنِعَهُ المُحْرِمُ مِنْ لِبَاسِ الشَّيَابِ المُخِيطَةِ، وَحَلْقِ الرَّأْسِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اسْتَبَاحَهُ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، أَيْ: دَمْ، عَلَى اخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَقَصِّ الْأَظْفَارِ، أَنَّهُ إِذَا اسْتَبْعَالُ الطِّيبِ. أَوْ إِطْعَام، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الضَّرَرِ وَغَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَكَذَلِكَ اسْتِعْمَالُ الطِّيبِ. وَقَالَ قَوْمٌ: فِيهِ دَمٌ. وَحَكَى ابْنُ المُنْذِرِ أَنَّ مَنْعَ المُحْرِم قَصَّ الْأَظْفَارِ إِجْمَاعٌ.

وَاَخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَخَذَ بَعْضَ أَظْفَارِهِ: فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ: إِنْ أَخَذَ وَاحِدًا أَطْعَمَ مِسْكِينًا وَاحِدًا، وَإِنْ أَخَذَ ظُفْرَيْنِ أَطْعَمَ مِسْكِينَيْنِ، وَإِنْ أَخَذَ ثَلَاثًا فَعَلَيْهِ دَمٌ فِي مَقَام وَاحِدٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَقُصَّهَا كُلَّهَا.

وقال أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَزْم: يَقُصُّ الْمُحْرِمُ أَظْفَارَهُ وَشَارِبَهُ. وَهُوَ شُذُوذٌ، وَعِنْدَهُ أَنْ لَا فِدْيَةَ إِلَّا مِنْ حَلْقِ الرَّأْسِ فَقَطْ؛ لِلْعُذْرِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى مَنْع حَلْقِ الرَّأْسِ، وَاخْتَلَفُوا فِي حَلْقِ الشَّعْرِ مِنْ سَائِرِ الجُسَدِ: فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ فِيهِ الْفِدْيَةَ. وقال دَاوُدُ: لَا فِدْيَةَ فِيهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ نَتَفَ مَنْ رَأَسَهُ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ، أَوْ مِنْ لَحُمِهِ: فَقَالَ مَالِكُ: لَيْسَ عَلَى مَنْ نَتَفَ الشِّعْرَ الْيَسِيرَ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمَاطَ بِهِ أَذًى، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ.

وقال الحُسَنُ فِي الشَّعْرَةِ مُدُّ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مُدَّانِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ دَمٌ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ. الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ.

وقال عَبْدُ الْمُلِكِ صَاحِبُ مَالِكٍ: فِيهَا قَلَّ مِنَ الشَّعْرِ إِطْعَامٌ، وَفِيهَا كَثُرَ فِدْيَةٌ.

فَمَنْ فَهِمَ مِنْ مَنْعِ الْمُحْرِمِ حَلْقَ الشَّعْرِ أَنَّهُ عِبَادَةٌ سَوَّى بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَمَنْ فَهِمَ مِنْ مَنْعَ النَّظَافَةِ، وَالزَّيْنِ، وَالإِسْتِرَاحَةِ الَّتِي فِي حَلْقِهِ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكِثِيرِ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلِ لَيْسَ فِي إِزَالَتِهِ زَوَالُ أَذًى.

⁽١) لم أقف عليه.

أَمَّا مَوْضِعُ الْفِدْيَةِ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ: فَقَالَ مَالِكُ: يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ أَيْنَ شَاءَ، بِمَكَّةَ وَبِغَيْرِهَا، وَإِنْ شَاءَ بِبَلَدِهِ. وَسَوَاءٌ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ ذَبْحُ النُّسُكِ، وَالْإِطْعَامُ، وَالطِّعْامُ، وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ. وَالَّذِي عِنْدَ مَالِكٍ هَهُنَا هُوَ نُسُكُ، وَلَيْسَ بِهَدْيٍ؛ فَإِنَّ الْمُدْيَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ أَوْ بِمِنِي.

وقال أَبُو حَنِيفَةً وَالشَّافِعِيُّ: الدَّمُ وَالْإِطْعَامُ لَا يُجْزِيَانِ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَالصَّوْمُ حَيْثُ شَاءَ.

وقال ابْنُ عَبَّاسِ^(۱): «مَا كَانَ مِنْ دَمِهِ فَبِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ إِطْعَامٍ وَصِيَامٍ فَحَيْثُ شَاءَ». وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُهُ. وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ دَمَ الْإِطْعَامِ لَا يُجْزِئُ إِلَّا لِسَاكِينِ الْحُرَمِ.

وَسَبَبُ الْخِلَافِ اسْتِعْمَالُ قِيَاسِ دَمِ النَّسُكِ عَلَى الْهُدْيِ؛ فَمَنْ قَاسَهُ عَلَى الْهَدْيِ أَوْجَبَ فِيهِ شُرُوطَ الْهُدْيِ، مِنَ الذَّبْحِ فِي الْمُكَانِ المُخْصُوصِ بِهِ، وَفِي مَسَاكِينِ الْحُرَمِ.

وَإِنْ كَانَ مَالِكٌ يَرَى أَنَّ الْهُدْيَ يَجُوزُ إِطْعَامُهُ لِغَيْرِ مَسَاكِينِ الْخُرَمِ. وَالَّذِي كَجُمعُ النَّسُكَ وَالْهَدْيَ هُوَ أَنَّ اللهُ. وَالْمُخَالِفُ النَّسُكَ وَالْهُدْيَ هُوَ أَنَّ اللهُ. وَالْمُخَالِفُ يَقُولُ: إِنَّ الشَّرْعَ لَمَا فَرَّقَ بَيْنَ اسْمِهِهَا؛ فَسَمَّى أَحَدَهُمَا نُسُكًا، وَسَمَّى الْآخَرَ هَدْيًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُمَا نُحُكُمُهُمَا خُتَلِفًا.

وَأَمَّا الْوَقْتُ فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَفَّارَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِمَاطَةِ الْأَذَى، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَدْخُلَهُ الْخِلَافُ قِيَاسًا عَلَى كَفَّارَةِ الْأَيْمَانِ. فَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ فِي كَفَّارَةِ إِمَاطَةِ الْأَذَى.

كرالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة تَعَلَّقُهُ: الْفَصْلُ الْأَوَّل: أَنَّ عَلَى الْمُحْرِمِ فِدْيَةً إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ. وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وُجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى مَنْ حَلَقَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِغَيْرِ عِلَّةٍ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ

⁽١) لم أقف عليه.

ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُ مَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ - فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦]. وقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: «لَعَلَّك آذَاك هَوَامُّك؟» قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ الله. فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «احْلِقْ رَأْسَك، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُكْ شَاةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ: «أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِين نِصْفُ صَاعٍ مَّرْ». وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ إِزَالَةِ الشَّعْرِ بِالْحَلْقِ، أَوْ النُّورَةِ، أَوْ قَصِّهِ، أَوْ عَيْرِ ذَلِكَ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.

وقال تعَلَقْهُ: الْفَصْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْفِدْيَةَ هِيَ إِحْدَى الثَّلاثَةِ المُذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ وَالْخَبِرِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ المُعْذُورِ وَالْخَبِرِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ المُعْذُورِ وَغَيْرِهِ، وَالْعَامِدِ وَالمُخْطِئِ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ. وَعَنْ أَحْمَد: أَنَّهُ إِذَا حَلَقَ لِغَيْرِ عُذْرِ فَعَلَيْهِ الدَّمُ، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى خَيْرِ بِشَرْطِ الْعُذْرِ، فَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ وَجَب زَوَالُ التَّخْيِيرِ. وَلَنَا: أَنَّ الحُكْمَ ثَبَتَ فِي غَيْرِ اللهُ يُخَالِفُ أَصْلَهُ، وَلِأَنَّ كُلَّ كَفَّارَةٍ ثَبَتَ التَّغْيِيرُ فَي اللهُ لَهُ اللهُ اللهُ وَجَب زَوَالُ التَّخْيِيرِ. وَلَنَا: أَنَّ الحُكْمَ ثَبَت فِي غَيْرِ اللهُ لَهُ وَالتَّبَعُ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ، وَلِأَنَّ كُلَّ كَفَّارَةٍ ثَبَتَ التَخْيِيلُ المُعْدُورِ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ تَبَعًا لَهُ، وَالتَّبَعُ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ، وَلِأَنَّ كُلَّ كُلَّ كُفَّارَةٍ ثَبَتَ التَّخْيِيلُ فِيهَا إِذَا كَانَ سَبَهُهَا مُبَاحًا ثَبَتَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَخْطُورًا، كَجَزَاءِ الصَّيْدِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ فِيهَا إِذَا كَانَ سَبَهُهَا مُبَاحًا ثَبَتَ كَذَلِكَ، وَإِنَّهَا الشَّرْطُ لِجَوَازِ الْحُلْقِ لَا لِلتَّخْيِيرِ.

الْفَصْلُ السَّادِسُ: أَنَّ الْفِدْيَةَ الْوَاجِبَةَ بِحَلْقِ الشَّعْرِ هِيَ اللَّذْكُورَةُ فِي حَدِيثِ كَعْبِ الْفَصْلُ السَّادِسُ، فَقُولِ النَّبِيَّ عَيَّا : «احْلِقْ رَأْسَك، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ، نِصْفُ صَاعٍ، أَوْ أَنْسُكْ شَاةً». وَفِي لَفْظٍ: «أَوْ أَطْعِمْ ضِتَّة مَسَاكِينَ بَيْنَ كُلِّ مِسْكِينَيْنِ صَاعٌ». مَسَاكِينَ بَيْنَ كُلِّ مِسْكِينَيْنِ صَاعٌ». وَفِي لَفْظٍ: «أَوْ أَطْعِمْ سِتَّة مَسَاكِينَ بَيْنَ كُلِّ مِسْكِينَيْنِ صَاعٌ». وَفِي لَفْظٍ: «فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ شِئْت فَتَصَدَّقُ بِثَلَاثَةِ آصُعٍ مِنْ تَمْرٍ، بَيْنَ سِتَة مَسَاكِينَ». رَوَاهُ كُلَّهُ أَبُو دَاوُد.

وَجِهَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَأَبُو مِجْلَزٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَالِكُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وقال الْحُسَنُ، وَعِكْرِمَةُ، وَنَافِعٌ: الصِّيَامُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ. وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ النَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، قَالُوا: يُجْزِئُ مِنْ الْبُرِّ نِصْفُ

صَاعٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، وَمِنْ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ صَاعٌ صَاعٌ. وَاتِّبَاعُ السُّنَّةِ أَوْلَى (١).

كر الذهب الظاهري:

قال ابن حزم تخلله: وَمَنْ احْتَاجَ إِلَى حَلْقِ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ـ لِرَضٍ، أَوْ صُدَاعٍ، أَوْ لِقَمْلِ، أَوْ لِجُرْحِ بِهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُؤْذِيهِ – فَلْيَحْلِقْهُ، وَعَلَيْهِ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءً، هُوَ مُحْيَّرٌ فِي أَيُّهَا شَاءً لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَحَدِهَا:

إِمَّا أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَإِمَّا أَنْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُتَغَايِرِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِنْهُمْ نِصْفُ صَاعٍ تَمْ وَلَا بُدَّ، وَإِمَّا أَنْ يُهْدِيَ شَاةً يَتَصَدَّقُ جِهَا عَلَى الْمُسَاكِينِ، أَوْ يَصُومَ، أَوْ يُطْعِمَ، أَوْ يَنْسَكُ الشَّاةَ فِي الْمُكَانِ الَّذِي حَلَقَ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ (٢).

* BBB *

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٤٢٩).

⁽٢) المحلى بالآثار (٥/ ٢٢٧).

محظورات الإحرام

محظورات الإحرام: أي: المحظورات بسبب الإحرام.

والمحظور: الممنوع، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ تَحَظُّورًا﴾[الإسراء:٢٠]، أي: ممنوعاً(١).

🕸 وهي أنواع:

النوع الأول: فيما يتعلق باللباس

المحظور الأول: لبس المخيط، ومنه: «لبس القميص، والسروال، والحظاف»

وهذا من محظورات الإحرام بالسنة والإجماع.

كرأولًا: من السنة.

أُخرِج البخاري (٢) ومسلم (٣) في صحيحيها عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنِ النَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لاَ يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلاَ العِمَامَةَ، وَلاَ السَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ أَوْبًا مَسَّهُ الوَرْسُ أَوِ الزَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الكَعْبَيْنِ (٤).
العَعْبَيْن (٤).

⁽١) انظر الشرح الممتع (٧/ ١١٤).

قال ابن منظور في لسان العرب (٤/ ٢٠٢): والمَحْظُورُ: المُحَرَّمُ. حَظَرَ الشيءَ يَحْظُرُه حَظْرًا وحِظارًا، وحَظَرَ عَلَيْهِ: مَنَعَهُ، وكلُّ مَا حَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ شَيْءٍ، فَقَدْ حَظَرَهُ عَلَيْكَ.

وَفِي النَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ تَحْظُورًا﴾. وَقَوْلُ الْعَرَبِ: لَا حِظارَ عَلَى الأَسهاء، يَعْنِي: أَنه لَا يُمْنَعُ أَحد أَن يُسَمِّي بِهَا شَاءَ، أَو يَتَسَمَّى بِهِ. وحَظَرَ عَلَيْهِ حَظْراً: حَجَرَ، ومَنَعَ.

⁽٢) البخاري (١/ ٣٩).

⁽٣) مسلم (٢/ ٤٣٨).

⁽٤) قال الكاساني تَعْلَقْهُ في بدائع الصنائع (٢/ ١٨٣): فَإِنْ قِيلَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ ضَرْبُ إشْكَالٍ؛ لِأَنَّ

قال النووي تخلُّثه: قَالَ الْعُلَمَاءُ هَذَا مِنْ بَدِيعِ الْكَلَامِ وَجَزِلِهِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَمَّا

فِيهِ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ المُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ كَذَا وَكَذَا مِنْ المُخِيطِ»، فَسُئِلَ عَنْ شَيْءٍ فَعَدَلَ عَنْ عَنْ عَلَى السُّوَالِ، وَأَجَابَ عَنْ شَيْءٍ آخَرَ لَمْ يُسْأَلْ عَنْهُ، وَهَذَا نِحِلَافِهِ، وَهَذَا خِلَافُ الْمُذْهَبِ، فَعَدُلَ عَنْ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي عَيْرِهِ بِخِلَافِهِ، وَهَذَا خِلَافُ المُذْهَبِ، يَكُونَ إِثْبَاتُ الحُّكُمِ فِي عَيْرِهِ بِخِلَافِهِ، وَهَذَا خِلَافُ المُذْهَبِ، فَاجُوابُ عَنْهُ مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ السَّوَّالُ عَمَّا لَا يَلْبَسُهُ المُحْرِمُ، وَأَضْمَرَ (لَا) فِي غَيْرِهِ بِخِلَافِهِ، وَهَذَا خِلَافُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ إِنَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ اللهُ لَكُمْ أَنْ اللهُ اللهُ

وَالنَّانِيَ: يُخْتَمَلُ أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّلِيَّةٍ وَمَقْصُودِهِ، وَنَظِيرُهُ قَوْله تَعَالَى خَبَرًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالنَّافِيمِ - عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالنَّوْمِ وَالسَّلاَمُ -: ﴿ رَبِّ اَجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنَا وَٱرْزُقَ أَهْلَهُ مِنَ الشَّمَرَتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِاللّهِ وَٱلْيَوْمِ اللّهَ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ مَنْ اللّهُ مَنَ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَرَاتِهُ اللهُ تَعَالَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُه

وَالنَّالِثُ: أَنَّهُ لِمَّا خَصَّ الْمُخِيطُ أَنَّهُ لاَ يُلْبَسُهُ الْمُحْرِمُ بَعْدَ تَقَدُّم السُّوَّالِ عَلَا يَلْبَسُهُ، دَلَّ أَنَّ الْحُكْمَ فِي غَيْرِ الشُّوَّالِ عَلَى تَخْصِيصِ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِهِ بِشَرَائِطَ اللَّكْفُورِ إِنَّمَا لا يَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِهِ بِشَرَائِطَ لَلْعَدُلُ عَلَى تَخْصِيصِ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِهِ بِشَرَائِطَ ثَلَاثَةٍ: أَحَدُهَا: أَنْ لا يَكُونَ فِيهِ حَيْدٌ عَنْ الْجُوَابِ عَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْحَيْدُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، صَيَانَةً لِنْصِبِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْخَيْدِ عَنْ الجُوَابِ عَنْ السُّؤَالِ. وَالثَّانِي: مِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ غَيْرِ الْمُذْكُورِ خِلَافَ حُكْمِ الْمُذْكُورِ، وَهَهُنَا لَا يُحْتَمَلُ؛ لِآنَهُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَلْبَسَ المُحْرِمُ أَصْلًا، وَفِيهِ تَعْرِيضُهُ لِلْهَلَاكِ بِالْحَرِّ، أَوْ الْبَرْدِ، وَالْعَقْلُ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ فَكَانَ المُنْهُ مِنْ أَحَدِ النَّوْعَيْنِ فِي مِثْلِهِ إِطْلَاقًا لِلنَّوْعِ الْآخَرِ.

وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ اللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُّنُواْ فِيهِ ﴾ [غافر: ١١] إِنَّ جَعْلَ اللَّيْلِ لِلسُّكُونِ يَدُلُّ عَلَى جَعْلِ النَّهَارِ لِلْكَسْبِ، وَطَلَبِ الْمُعَاشِ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ الْقُوتِ لِلْبَقَاءِ، وَكَانَ جَعْلُ اللَّيْلِ لِلسُّكُونِ تَعْيِينًا لِلنَّهَارِ لِطَلَبِ الْمُعَاشِ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَأَمَّا فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ، لِمَا قَدْ صَحَّ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا، أَنَّ الْإَمْرِ بِالشَّيْءِ نَهْيٌّ عَنْ ضِدِّهِ، وَالنَّهْيَ عَنْ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ.

وَالتَّنْصَيصُ هَهُنَا فِي مَحِلِّ النَّهْيِ، فَكَانَّ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي غَيْرِ الْمُخِيطِ بِخِلَافِهِ. وَالله ﷺ الْمُؤفِّقُ. الْمُوفِّقُ. يُلْبَسُهُ المُحْرِمُ، فَقَالَ: ﴿ لَا يَلْبَسُ كَذَا وَكَذَا ﴾ فَحَصَلَ فِي الْجُوَابِ أَنَّهُ لَا يَلْبَسُ أَوْلَى ؛ لِآنَهُ مُنْحَصِرٌ ، المُذْكُورَاتِ ، وَيَلْبَسُ مَا سِوَى ذَلِكَ ، وَكَانَ التَّصْرِيحُ بِهَا لَا يَلْبَسُ أَوْلَى ؛ لِآنَهُ مُنْحَصِرٌ ، وَأَمَّا المُلْبُوسُ الْجَائِزُ لِلْمُحْرِمِ فَغَيْرُ مُنْحَصِر ، فَضُبِطَ الجُمِيعُ بِقَوْلِهِ عَلَيْ : لَا يَلْبَسُ كَذَا وَكَذَا ، يَعْنِي: وَيَلْبَسُ مَا سِوَاهُ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ على أنه لا يجوز للمحرم لبس شئ مِنْ هَذِهِ المُذْكُورَاتِ ، وَأَنَّهُ نَبَّهُ بِالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ عَلَى جَمِيعِ مَا فِي مَعْنَاهُمَا ، وَهُو مَا كَانَ هَوْ يَعْنِي الْعُلَمَاءُ عَلَى اللهِ الْمَحْرِمُ لبس شئ مِنْ عَيْطًا أَوْ نَحْيِطًا مَعْمُولًا عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ ، أَوْ قَدْرِ عُضْوٍ مِنْهُ ، كَالْجُوْشَنِ ، وَالتَّبَانِ ، وَالْتَبَانِ ، وَغَيْرِهَا ، وَنَبَّهُ عَلِي قَدْرِ الْبَدَنِ ، أَوْ قَدْرِ عُضْوٍ مِنْهُ ، كَالْجُوشَنِ ، وَالتَّبَانِ ، وَالْتَبَانِ ، وَغَيْرِهَا ، وَنَبَّهُ عَلَيْ بِالْعَمَائِمُ ، فَإِنْ احْتَاجَ إِلَيْهَا لِشَجَّةٍ ، أَوْ صُدَاع ، أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَشَلَى مُنَا اللهِ مُنْهُ الْفِدْيَةُ ، وَنَبَّهُ عَلَيْهُ بِالْخِفَافِ عَلَى كُلِّ سَاتِرِ لِلرَّأُسِ ، مَدَاسٍ ، وَجُمْجُمْ ، وَبَيْهُ عِلَا كَانَ أَوْ مَدْرَابُ ، وَغَيْرِهَا ، وَنَبَّهُ وَنَبَّهُ عِلَيْهُ بِالْخِفَافِ عَلَى كُلِّ سَاتِرٍ لِلرِّأُولِ مِنْ مَدَاسٍ ، وَجُمْجُمْ ، وَتَى الْفِدْيَةُ ، وَنَبَّهُ وَنَهُ الرِّجَالِ (١٠) .

كرثانيًا: الإجماع.

قال ابن المنذر تَعَلَّتُهُ: وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من لبس القميص، والعمامة، والسراويل، والخفاف، والبرانس^(٢).

قال ابن رشد تخلته: فَمِمَّا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ قَمِيصًا، وَلَا شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا شَيْئًا مِمَّا أَهُ مِنْ خَيطِ الثِّيَابِ، وَأَنَّ هَذَا خَصُوصٌ بِالرِّجَالِ - في هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ خَيطِ الثِّيَابِ، وَأَنَّ هَذَا خَصُوصٌ بِالرِّجَالِ - أَعْنِي: تَحْرِيمَ لُبْسِ الْقَمِيصِ، وَالدِّرْعِ، وَالدِّرْعِ، وَالدِّرْعِ، وَالْخُمُرِ (٣).

قال ابن قدامة تخلله: (وَلَا يَلْبَسُ الْقُمَّصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنُسَ). قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ تَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِ الْقُمَّصِ، وَالْعَمَائِمِ، وَالْعَمَائِمِ، وَالْعَمَائِمِ، وَالْعَمَائِمِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ

شرح النووي على مسلم (٨/ ٧٤).

⁽٢) الإجماع رقم (١٥١).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ٩١).

مِنْ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْقُمَّصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَ اوِيلَاتِ، وَلَا السَّرَ اوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا الْجُفَافَ، إلَّا أَحُدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنْ الْجَرْانِ، وَلَا الْوَرْسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

نَصَّ النَّبِيُّ عَيَّا عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَأَلْحَقَ بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ مَا فِي مَعْنَاهَا، مِثْلَ الْجُبَّةِ، وَالدُّرَاعَةِ، وَالثِّيَابِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. فَلَيْسَ لِلْمُحْرِم سَتْرُ بَدَنِهِ بِهَا عُمِلَ عَلَى قَدْرِهِ، وَلَا سَتْرُ عَضْوِ مِنْ أَعْضَائِهِ بِهَا عُمِلَ عَلَى قَدْرِهِ، كَالْقَمِيصِ لِلْبَدَنِ، وَالسَّرَاوِيلِ لِبَعْضِ سَتْرُ عُضْوِ مِنْ أَعْضَائِهِ بِهَا عُمِلَ عَلَى قَدْرِهِ، كَالْقَمِيصِ لِلْبَدَنِ، وَالسَّرَاوِيلِ لِبَعْضِ الْبَدَنِ، وَالْقُفَّازَيْنِ لِلْيَدَيْنِ، وَالْخُفَّيْنِ لِلرِّجْلَيْنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي هَذَا كُلَّهِ الْبَدَنِ، وَالْقُفَّازَيْنِ لِلْيَدَيْنِ، وَالْخُورُ لِبَاسُ شَيْءٍ مِنْ المُخِيطِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الذُّكُورُ دُونَ النِّسَاءِ(١).

قال النووي تختلف: ويحرم عليه لبس القميص، لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ هَا النّبِيَّ وَلَا النّبِيَّ وَلَا النّبِيَ الْمَعْمَمَةَ، وَلَا النّبِيَ الْمَعْمَمَةَ، وَلَا النّبِيَ الْمَعْمَةَ، وَلَا الْمَعْمَمَةَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

⁽١) المغني (٣/ ٢٨٠).

كالمحيط^(١).

قال الكاساني كَتَلَّهُ: أَمَّا الْأَوَّلُ: فَالْمُحْرِمُ لَا يَلْبَسُ الْمُخِيطَ جُمْلَةً، وَلَا قَمِيصًا، وَلَا قُبَاءَ، وَلَا جُبَّةً، وَلَا عَلَىٰ فَعُنِ، إِلَّا أَنْ يَجِدَ قُبَاءَ، وَلَا جُبَّةً، وَلَا يَلْبَسُ خُفَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَجِدَ نَعَلِيْنِ، فَلَا بَأْسِ أَنْ يَقْطَعُهُمَ أَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ، فَيَلْبَسُهُمَا، وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رُوِي عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَ عَيِيلَةً وَقَالَ: مَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ مِنْ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ: «لَا اللهُ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِي عَلَيْكَ وَقَالَ: مَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ مِنْ الثِيَابِ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنْ الثِيَابِ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعَرَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا الْخَفَافَ إِلَّا أَحَدُ لَا يَنْعَلِينِ، فَلْيَلْبَسُ الْخُفَافَ إِلَّا أَحَدُ لَا يَعْبَيْنِ، فَلْيَلْبَسُ مِنْ الثَيَابِ عَمْرَانُ مَلْ الْوَرْسُ، وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ " (*).

مسألة: لبس السروا يل لمن لا يجد الإزار

ذهب جمهور العلماء إلى أن للمحرم أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ، إذَا لَمْ يَجِدْ الْإِزَارَ، وليس عليه فدية، وهو الصحيح، واستدلوا على ذلك.

🗖 حديث عبد الله بن عباس 🍩:

عن عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيِّ عَلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرِمِ»(٣).

🗖 حديث جابر بن عبد الله 🍩:

عَنْ جَابِرٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ»(١٠).

قَالَ ابن قدامة تَعْلَثُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، لَبِسَ السَّرَاوِيلَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدَ نَعْلَيْنِ، لَبِسَ الْشَرَاوِيلَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدَ نَعْلَيْنِ، لَبِسَ الْخُفَّيْنِ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا، وَلَا فِدَاءَ عَلَيْهِ). لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ لِلْمُحْرِمِ

⁽¹⁾ HARAGES (V/ 827).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٣).

⁽٣) البخاري (١٨٤١) ومسلم (١١٧٨).

⁽٤) مسلم (١١٧٩).

أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ، إِذَا لَمْ يَجِدْ الْإِزَارَ، وَالْحُقَيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ. وَبَهَذَا قَالَ عَطَاءُ، وَعِكْرِمَةُ، وَالشَّوْرِيُّ، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْي، وَغَيْرُهُمْ. وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: «سَمِعْت النَّبِيَّ عَيَّا يُخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرِمِ». مُتَّفَقٌ «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرِمِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى جَابِرٌ، عَنْ النَّبِيِّ عَيَّا مِثْلَ ذَلِكَ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ فِي أَبْسِهِهَا عِنْدَ ذَلِكَ، فِي قَوْلِ مَنْ سَمَّيْنَا، إلَّا مَالِكًا وَأَبَا حَنِيفَةَ، قَالَا: عَلَى كُلِّ مَنْ لَبِسَ السَّرَاوِيلَ الْفِدْيَةُ ؛ لِجَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ. وَلِأَنَّ مَا وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ بِلُبْسِهِ مَعَ وُجُودِ الْفِدْيَةُ ؛ لِجَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ. وَلِأَنَّ مَا وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ بِلُبْسِهِ مَعَ وُجُودِ الْفِذْيَةُ ، وَلِأَنَّ مَا وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ بِلُبْسِهِ مَعَ وُجُودِ الْإِزَارِ، وَجَبَتْ مَعَ عَدَمِهِ، كَالْقَمِيصِ.

وَلَنَا: خَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْإِبَاحَةِ، ظَاهِرٌ فِي إِسْقَاطِ الْفِدْيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِلْبَسِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَةً، وَلِأَنَّهُ يَخْتَصُّ لَبْسُهُ بِحَالَةِ عَدَمٍ غَيْرِهِ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ فِدْيَةٌ، كَالْخَقَيْنِ الْمُقْطُوعَيْنِ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ خَصُوصٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ. فَأَمَّا الْقَمِيصُ فَيُمْكِنُهُ أَنْ يَتَزِرَ بِهِ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ، وَيَسْتَبَرَ، بِخِلَافِ السَّرَاوِيلُ (أ).

قال ابن رشد تخلّله: وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ السَّرَاوِيلِ، هَلْ لَهُ لِبَاسُهَا؟ فَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ لَهُ لِبَاسُ السَّرَاوِيلِ، وَإِنْ لَبِسَهَا افْتَذَى.

وقال الشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَدَاوُدُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا.

وَعُمْدَةُ مَذْهَبِ مَالِكٍ: ۚ ظَاهِرٌ لِحِدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَقَدِّمِ، ۚ قَالَ: وَلَوْ كَاٰنَ فِي ۖ ذَلِكَ رُخْصَةٌ لَاسْتَثْنَاهَا رَسُولُ الله ﷺ كَمَا اسْتَثْنَى فِي لُبْسِ الْخُفَّيْنِ.

وَعُمْدَةُ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عن اَبْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «السَّرَاوِيلُ لَمِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَّارَ، وَالْخَفُّ لَمِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَّارَ، وَالْخَفُّ لَمِنْ لَمْ يَجِدِ اللَّا اللهُ عَلَيْنِ»(٢).

قول الإمام مالك يَعْتَنه: قَالَ يَعْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّكِيَّةٍ: أَنَّهُ قَالَ:

⁽١) المغنى (٣/ ٢٨١).

⁽٢) البخاري (١٨٤١) ومسلم (١١٧٨).

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ، فَقَالَ: «لَمْ أَسْمَعْ بِهَذَا. وَلَا أَرَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ سَرَاوِيلَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الشَّرَاوِيلَاتِ، فِيهَا نَهَى عَنْهُ مِنْ لُبْسِ الشَّيَابِ سَرَاوِيلَاتِ، فِيهَا نَهَى عَنْهُ مِنْ لُبْسِ الثَّيَابِ النَّيَابِ النَّيَابِ لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَهَا، وَلَمْ يَسْتَثْنِ فِيهَا، كَمَا اسْتَثْنَى فِي الْخُفَّيْنِ (١٠).

مسألة: لبس الخفين لمن لم يجد النعلين

🗖 حديث عبد الله بن عمر 🍩:

أخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَالْمَالَةُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ النَّهْ وَيَ النَّبِيِّ وَلاَ السَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرْسُ أَوِ النَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الكَعْبَيْنِ». والكَعْبَيْنِ اللَّهُ عَبَيْنِ اللَّهُ عَبَيْنِ اللَّهُ عَبَيْنِ اللَّهُ عَلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ اللَّهُ عَبَيْنِ».

🗖 حديث عبد الله بن عباس 🍩:

أخرج البخاري ومسلم عن عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَيْدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ عَبَّاسٍ هَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ اللَّهُ عُرِم» (٤٠).

قال ابن رشد تَعْلَللهُ: وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى إِجَازَةِ لِبَاسِ الْخُفَّيْنِ مَقْطُوعَيْنِ لَمِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ.

وقال أَحْمَدُ: جَائِزٌ لِمَنْ لَمْ يَجْدِ النَّعْلَيْنِ أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَّيْنِ غَيْرَ مَقْطُوعَيْنِ؛ أَخْذًا بِمُطْلَقِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاس.

وقال عَطَاءٌ: فِي قَطْعِهِمَ فَسَادٌ، وَالله لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ.

⁽١) موطأ مالك (١/ ٣٢٥).

⁽٢) البخاري (١٣٤).

⁽٣) مسلم (١١٧٧).

⁽٤) البخاري (١٨٤١) ومسلم (١١٧٨).

وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَبِسَهُمَا مَقْطُوعَيْنِ مَعَ وُجُودِ النَّعْلَيْنِ، فَقَالَ مَالِكُ: عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، وَالْقَوْلَانِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَسَنَذْكُرُ هَذَا فِي الْأَحْكَام (١).

قال ابن قدامة تخلفه: مَسْأَلَةُ: قَالَ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، لَبِسَ السَّرَاوِيلَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدُ انْ الرَّارَا، لَبِسَ السَّرَاوِيلَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدُ الْإِزَارَ، وَالْخُفَّيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ. وَبَهَذَا أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ، إِذَا لَمْ يَجِدْ الْإِزَارَ، وَالْخُفَّيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ. وَبَهَذَا قَالَ عَطَاءُ، وَعِكْرِمَةُ، وَالشَّورِيُّ، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَعَيْرُهُمْ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْت النَّبِيَّ عَيَّةٍ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرِمِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. عَلَيْهِ. عَلَيْهِ.

وَرَوَى جَابِرٌ، عَنْ النَّبِيِّ عَيَّا لِلَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ فِي لُبْسِهِمَا عِنْدَ ذَلِكَ، فِي قَوْلِ مَنْ سَمَّيْنَا، إلَّا مَالِكًا وَأَبَا حَنِيفَةَ، قَالَا: عَلَى كُلِّ مَنْ لَبِسَ السَّرَاوِيلَ الْفِدْيَةُ؛ لِحِدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ. وَلِأَنَّ مَا وَجَبَتْ ابْفِدْيَةُ بِلُبْسِهِ مَعَ وُجُودِ الْإِزَارِ، وَجَبَتْ مَعَ عَدَمِهِ، كَالْقَمِيصِ.

وَلَنَا: خَبِرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُو صَرِيحٌ فِي الْإِبَاحَةِ، ظَاهِرٌ فِي إِسْقَاطِ الْفِدْيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِلُسِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَةً، وَلِأَنَّهُ يَخْتَصُّ لَبْسُهُ بِحَالَةِ عَدَمِ غَيْرِهِ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ فِدْيَةٌ، كَالْخُفَّيْنِ الْمُقْطُوعَيْنِ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ خَصُوصٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ. فَأَمَّا الْقَمِيصُ فَيُمْكِنُهُ أَنْ يَتَّزِرَ بِهِ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ، وَيَسْتَتِرَ، بِخِلَافِ السَّرَاوِيلِ (١٠).

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ٩٢).

⁽٢) المغنى (٣/ ٢٨١).

مسألة: هل يقطع الخفين حتى يكونا أسفل من الكعبين؟

اختلف العلماء في من لم يجد النعلين، ووجد الخفين، هل يقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين أم أنه يلبسهما على حالهما؟

فذهب جمهور العلماء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، ورواية عن الحنابلة إلى قطعهما، وقال بعضهم: إن لم يقطع لزمته الكفارة.

واستدلوا بها أخرجه البخاري (١) ومسلم (٢) عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ وَالنَّبِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّهِ مَا يَلْبَسُ الْعَمَلَمَ، وَلاَ العَمَامَة، وَلاَ السَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ تَوْبًا المَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ تَوْبًا المَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ تَوْبًا المَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ تَوْبًا السَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ تَوْبًا المَّوْرِمُ أَو الزَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا مَعْبَيْنِ» (٣).

كروهذه بعض الآثار في ذلك.

أثر عروة بن الزبير كَالله:

عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «إِذَا اضْطُرَّ المُحْرِمُ إِلَى لُبْسِ الْحُقَيْنِ، خَرَقَ

⁽١) البخاري (١٣٤).

⁽۲) مسلم (۱۱۷۷).

⁽٣) وله طرق عن ابن عمر، منها ما أخرجه البخاري (١/ ٨٢) (٣٦٦) ومسلم (١١٧٧) عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلُ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لاَ يَلْبَسُ القَحِيصَ وَلاَ السَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ تَوْبًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ، وَلاَ وَرْسٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ قَلْيَلْبَسِ الْحُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ».

ومنها: مَا أَخرَجه البِخَارِي (٧/ ١٥٤) (٥٨٥٢) ومسلم (١١٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ. وَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ».

قلت: وإنها ذكرت ذلك ردًا على من جعل لفظة: (وليقطعهها) من قول نافع، وقد تبين أنها من قول النبي ﷺ كما ورد ذلك من عدة طرق عن ابن عمر.

ظُهُورَهُمَا، وَتَرَكَ فِيهِمَا مَا يَسْتَمْسِكُ رِجْلَاهُ»(١).

أثر نافع رَحَمْلَتْهُ:

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، قَالَ: قَالَ نَافِعٌ: «يَقْطَعُ الْخُفَّيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»(٢).

أثر إبراهيم كِمْلَشْهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «إِذَا اضْطُرَّ الْمُحْرِمُ إِلَى الْخُفَّيْنِ خَرَقَهُمَا، وَتَرَكَ فِيهِمَا قَدْرَ الشِّرَاكِ، وَيَقْطَعُهَا مِنْ قِبَلِ كَعْبَيْهِ» (٣).

قال الخطابي كتلفه: وفيه أنه إذا لم يجد نعلين، ووجد خفين، قطعهما، ولم يكن ذلك من جملة ما نهي عنه من تضييع المال لكنه مستثنى منه. وكل إتلاف من باب المصلحة فليس بتضييع. وليس في أمر الشريعة إلاّ الإتباع.

وقد اختلف الناس في هذا: فقال عطاء: لا يقطعها؛ لأن في قطعها فسادًا، وكذلك قال أحمد بن حنبل، وممن قال: يقطع، كها جاء في الحديث مالك، وسفيان، والشافعي، وإسحاق. قلت: أنا أتعجب من أحمد في هذا؛ فإنه لا يكاد يخالف. وقول عطاء: إن قطعها فساد، يشبه أن يكون لم يبلغه حديث ابن عمر، وإنها الفساد أن يفعل ما نهت عنه الشريعة، فأما ما أذن فيه الرسول عليه فليس بفساد (٤).

قال ابن عبد البر تخلف: وَاخْتَلَفُوا فيمن لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، هَلْ يَلْبَسُ الْخُفَّيْنِ، وَلَا يَقْطعها؟ ذَهَبَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمِ الْقَدَّاحُ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ لَبِسَ الْخُفَّيْنِ، وَلَا يَقْطَعُهُمَّا، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ، قَالَ

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٥) قال: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ. أَبِيهِ وسنده صحيح.

⁽٢) حسنَ: أخرجه ابن أَبِي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٥) قال: حدثنا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، قَالَ: قَالَ نَافِعٌ.

 ⁽٣) صحيح: أخرجه أبن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٥) قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وسنده صحيح.

⁽٤) معالم السنن (٢/ ١٧٦).

عَطَاءٌ: فِي قَطْعِهِمَا فَسَادٌ، وَاللهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ وَعَلَيْنِ لَبِسَ الْخُفَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَقْطَعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَبَهَذَا قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنس، وَالشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ. وَقَالَ الشَافِعِي: ابن عمر قد زاد على ابن عباس شيئًا نقصه ابن عباس، وحفظه ابن عُمر، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ» قال: والمصير إلى رواية ابن عمر أولى أولى (١).

قال النووي تعَلَقه: وَقُولُهُ عَلَيْ الْإِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ الْحَدِيثَ الْعَلَمَاءُ فِي هذين الْحَدِيثَ الْعَلَمَاءُ فِي هذين الْحَدِيثَيْنِ: فَقَالَ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ قَطْعَهُمَا، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هذين الْحَدِيثَيْنِ: فَقَالَ أَحْمَدُ: يَجُوزُ لُبْسُ الْخُفَيْنِ بِحَالِمِهَا، ولا يجب قطعها، لحديث ابن عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ يَزْعُمُونَ نَسْخَ حَدِيثِ ابن عُمَرَ المُصَرِّح بِقَطْعِهَا، وَزَعَمُوا أَنَّ قَطْعَهُمَا إِضَاعَةُ أَصْحَابُهُ يَزْعُمُونَ نَسْخَ حَدِيثِ ابن عُمَرَ المُصَرِّح بِقَطْعِهَا، وَزَعَمُوا أَنَّ قَطْعَهُمَا إِضَاعَةُ أَصْحَابُهُ يَزْعُمُونَ نَسْخَ حَدِيثِ ابن عُمَر المُصَرِّح بِقَطْعِهَا، وَزَعَمُوا أَنَّ قَطْعَهُمَا إِلَّا بَعْدَ مَالٍ. وَقَالَ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَجَماهِيرُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَجُوزُ لُبْسُهُمَا إِلَّا بَعْدَ مَلًا اللهُ عَلَى المُقَلِّمِ عَلَى المُقَلِّمِ عَلَى المُقَلِمِ عَمَرٍ لحديث ابن عُمَرٍ؛ فَإِنَّ المُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى المُقَيِّدِ، وَقَالَ مَا لَكُ مَنُ النَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَقُولُكُمْ: إِنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْإضَاعَة إِنَّا مُلْيَ عَلْمُ اللَّالَ عَمْدُ وَلَقَ الْمُعَلِمُ عَلَى المُقَلِمِ وَلَوْ فَيْعَلَمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ عَلَى الْمُقَدِّمُ مِنَ النَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَقَوْقُكُمْ: إِنَّهُ إِضَاعَةً مَالٍ، لَيْسَ بِطِحَاعَةٍ، بَلْ حَقَّ يَجِبُ الْإِذْعَانُ لَهُ. وَالله أَعْلَمُ اللهُ عَلَيْسَ بِإِضَاعَةٍ، بَلْ حَقَّ يَجِبُ الْإِذْعَانُ لَهُ وَالله أَعْلَمُ الْمُعَلِي عَنْهُ وَلَوْ السَّرْعُ بِهِ فَلَيْسَ بِإِضَاعَةٍ، بَلْ حَقَّ يَجِبُ الْإِنْ أَعْلَمُ اللهُ الْعَلَمُ الْمُ اللهُ الْعَلْقَ الْمُعْمُ اللهُ الْعَلَقَ الْمُعْلَى الْمُولَ وَلَوْلُولُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ فَلَيْسَ بِإِضَاعَةٍ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ الْمُؤْمُ اللْعَلْقُ الْمُعْمُ اللْعُلُولُ الْمُعْمَى الْمُؤْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْهُ الْمُعْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ اللْمُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُعْمُ الْمُؤْمُ اللْمُ ال

قال الحافظ العراقي تَعْلَقُهُ: {التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ}: فِيهِ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى المُحْرِمِ لُبْسُ الْحُقَّيْنِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَيَجُوزُ لَهُ حِينَئِدٍ لُبْسُ الْحُقَّيْنِ، بِشَرْطِ أَنْ يَقْطَعَهُمَ حَتَّى الْحُقَّيْنِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَيَجُوزُ لَهُ حِينَئِدٍ لُبْسُ الْحُقَّيْنِ، بِشَرْطِ أَنْ يَقْطَعَهُمَ حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالجُّمْهُورُ، وَهُو يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ، وَلا يَجِبُ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَد. وَالمُشْهُورُ عَنْهُ جَوَازُ لُبْسُهُمَا بِحَالِمِ الْعَنْدَ فَقْدِ النَّعْلَيْنِ، وَلا يَجِبُ وَالْعَلْبَسْ خُقَيْنِ» وَلا يَجِبُ قَطْعُهُمَا، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُقَيْنِ»

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٦).

⁽٢) النووي على مسلم (٨/ ٧٤).

وَهُمَا فِي الصَّحِيحِ، وَلَيْسَ فِيهِمَا ذِكْرُ الْقَطْعِ، وَزَعَمَ أَصْحَابُهُ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ الْمُصَرِّحَ بِقَطْعِهِمَا مَنْسُوخٌ، وَقَالُوا: قَطْعُهُمَا إضَاعَةُ مَالٍ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: وَلَا أَشُهُمَا أَشْهُمَا قَبْلُ. أَنْظُرُوا أَيُّهُمَا قَبْلُ.

وقال الجُمْهُورُ: يَجِبُ حَمْلُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُا مُطْلَقَانِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ زِيَادَةً لَمْ يَذْكُرَاهَا لَيَجِبُ الْأَخْذُ بِهَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ كِلَاهُمَا صَادِقٌ حَافِظٌ، وَلَيْسَ زِيَادَةً أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَر شَيْئًا لَمْ يُؤَدِّهِ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ كِلَاهُمَا صَادِقٌ حَافِظٌ، وَلَيْسَ زِيَادَةً أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَر شَيْئًا لَمْ يُؤَدِّهِ وَإِمَّا سَكَتَ عَنْهُ، وَإِمَّا أَدَّاهُ، فَلَمْ يُؤَدِّهُ الْآخَرُ، إمَّا عَزْبَ عَنْهُ، وَإِمَّا شَكَ فِيهِ، فَلَمْ يُؤَدَّ، وَإِمَّا سَكَتَ عَنْهُ، وَإِمَّا أَدَّاهُ، فَلَمْ يُؤَدِّهُ وَإِمَّا صَرْدُودُ؛ فَإِنَّ الْإِضَاعَةُ إِنَّا عَنْهُ، لِبَعْضِ هَذِهِ المُعَانِي اخْتَلَفَا اهِ. وَقَوْهُمْ : إنَّهُ إضَاعَةُ مَالٍ مَرْدُودٌ؛ فَإِنَّ الْإِضَاعَة إِنَّا لَكُونُ فِي المُنْعِيِّ عَنْهُ، وَأَمَّا مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ فَهُوَ حَقُّ يَجِبُ الْإِذْعَانُ لَهُ. وَالله أَعْلَمُ.

وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَهُ لَا يَقْطَعُهُمَا؛ لِأَنَّ فِي قَطْعِهِمَا إِفْسَادًا، ثُمَّ قَالَ: يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَبْلُغُهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: وَالْعَجَبُ مِنْ أَحْمَدُ فِي هَذَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُخَالِفُ سُنَةً تَبْلُغُهُ، وَقَلَتْ سُنَةً لَمْ تَبْلُغُهُ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَمَّا عَطَاءٌ فَيَهِمُ فِي يَكَادُ يُخَالِفُ سُنَةً تَبْلُغُهُ، وَقَلَتْ سُنَةً لَمْ تَبْلُغُهُ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَمَّا عَطَاءٌ فَيَهِمُ فِي الْفَتْوَى، وَأَمَّا أَحْمَدُ فَعَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، قَالَ: وَهَذِهِ الْقَوْلَةُ لَا أَرَاهَا صَحِيحةً، فَإِنَّ الْفَتْوَى، وَأَمَّا أَحْمَدُ فَعَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، قَالَ: وَهَذِهِ الْقَوْلَةُ لَا أَرَاهَا صَحِيحةً، فَإِنَّ مَمْلَ المُطْلَقِ عَلَى المُقَلِّدِ أَصْلُ أَحْمَدَ اهِ. وَفِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ بإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فِي حَدِيثِ مَلْ المُطْلَقِ عَلَى المُقَلِّدِ أَصْلُ أَحْمَدَ اهِ. وَفِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ بإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فِي حَدِيثِ ابْن عَبَّاسٍ: «وَإِذَا لَمْ يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسُ الْخَقْيْنِ، وَلْيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ» وَلِيقُطَعُهُمَ أَسُفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ الشَيْخِ تَقِيِّ الدِّيْنِ هُنَا بَحْثُ رَدَّهُ الْوَالِدُ فِي شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ، وَبَسَطَ فِيهِ هَذِهِ الْمُشَائِةُ وَلَكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ الْعَرْبِ الْمُثَالَةُ الْمُ الْمُعْلَى مِنْ الْكَعْبَيْنِ اللْسَائِةُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمَالَةُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُعْلِى مِنْ الْمُعْلَعُ مِنْ الْمُعْلِقُ الْمَالِدُ الْمُعْلَى مِنْ الْمُعْلِي الْمُعْلِقِيمِ الْمُؤْلِقُولُ اللْمُقَالِقُ الْمُؤْلِقُولِ اللْمَالِقُ الْمَالَةُ الْمَالِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُولِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْ

قال بدر الدين العيني كَالله: وَاخْتَلَفُ الْعَلَمَاء فِي هَذَيْن الْحَدِيثِين، أَعنِي: حَدِيث ابْن عمر اللَّذْكُور، وَحَدِيث ابْن عَبَّاس وَجَابِر: فَزَعم أَصْحَاب أَحْمَد أَن حَدِيث ابْن عَبَّاس وَجَابِر: فَزعم أَصْحَاب أَحْمَد أَن حَدِيث ابْن عَبَّاس وَجَابِر نَاسخ لحَدِيث عبد الله بن عمر بِالْقطع؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَة مَال. وَقَالَ الْخُمْهُور: اللَّطلق مَحْمُول على المُقيد، وَزِيَادَة الثَّقَة مَقْبُولَة، والإضاعة إِنَّمَا تكون فِيمَا الْخُمْهُور: اللَّطلق مَحْمُول على المُقيد، وَزِيَادَة الثَّقَة مَقْبُولَة، والإضاعة إِنَّمَا تكون فِيمَا نَهِ، وادعاء نهى عَنهُ، أما مَا ورد الشَّرْع بِهِ فَلَيْسَ إِضَاعَة، بل هُو حق يجب الْإِيمَان بِهِ، وادعاء النَّسخ ضَعِيف جدًا فَإِن قلت: قَالَ ابْن قدامَة: يُحْتَمل أَن يكون الْأَمر بقطعهما قد

⁽١) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ٥٢).

نسخ؛ فَإِن عَمْرو بن دِينَار روى الحُدِيثِين جَمِيعًا، وَقَالَ: انْظُرُوا أَيهَا كَانَ قبل. وَقَالَ النَّارَقُطْنِيَّ: قَالَ أَبُو بكر النَّيْسَابُورِي: حَدِيث ابْن عمر قبل؛ لِأَنَّهُ قد جَاءً في بعض رواياته: نَادَى رجل رَسُول الله ﷺ في المُسْجِد، يَعْنِي: في المُدِينَة، فَكَأَنَّهُ كَانَ قبل الْإِحْرَام، وَحَدِيث ابْن عَبَّاس يَقُول: سمعته يخْطب بِعَرَفَات. الحَدِيث، فَيدل على الْإِحْرَام، وَحَدِيث ابْن عمر، فَيكون نَاسِخًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَو كَانَ الْقطع وَاجِبًا لبينه للنَّاس؛ إذْ لَا يجوز تَأْخِير الْبَيَان عَن وقت الحُاجة إلَيْهِ. قلت: يُفسر هَذَا كُله مَا ذكره ابْن خُرَيْمَة في صَجِيحه عَن ابْن عَبَّاس، سَمِعت النَّبِي وصلى الله تَعَالَى عَلَيْهِ وَاله وَسلم وَهُوَ يَخْطب، وَيَقُول: «السَّرَاوِيل لمن لَا يجد الْإِزَار» وَحدثنا أَحْد ابن الْقُدَاد، حَدثنا وَهُو يَخْطب، وَيَقُول: «السَّرَاوِيل لمن لَا يجد الْإِزَار» وَحدثنا أَحْد ابن الْقُدَاد، حَدثنا مَا الله تَعَالَى عَلَيْهِ وَاله وَسلم مَا دَن زيد، عَن أَيُوب، عَن نَافِع، عَن ابْن عمر: أَن رجلا سَأَلَ النَّبِي عَنِي وَهُو بِذَاكَ الْكَان إِلَى اللهُ الْكَان إِلَى عَمْر: أَنْ وَالْهُ وَاللهُ الْكَان إِلَى عَمْر فَاتَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكُ فَلَيْسَ فِيهِ دَلالَة على مَا ذَكرُوهُ، وادعوه من النسخ. وَالله أعلم.

فَإِن قلت: قد قيل: إِن قَوْله: «وليقطعها» من كَلَام نَافِع، وَكَذَا فِي أَمَالِي أَبِي قَاسم ابن بشر بِسَنَد صَحِيح: أَن نَافِعًا قَالَ بعد رِوَايَته لهَذَا الحَدِيث: «وليقطع الْخُفَّيْنِ أَسْفَل الْكَعْبَيْنِ»، وَذكر ابْن الْعَرَبِيِّ وَابْن التِّين أَن جَعْفَر بن برْقَان قَالَ فِي رِوَايَته: قَالَ نَافِع: «وَيقطع الخفان أَسْفَل من الْكَعْبَيْنِ».

وقال ابن الجُوْزِيّ: روى حَدِيث ابن عمر مَالك، وَعبيد الله، وَأَيوب فِي آخَرين، فوقفوه على ابن عمر، وَحَدِيث ابن عَبَّاس سَالم من الْوَقْف مَعَ مَا عضده من حَدِيث جَابر، وَقد أَخذ بِحَدِيث عمر، وَعلي، وَسَعِيد، وَابْن عَبَّاس، وَعَائِشَة عَنْ، ثمَّ إنا نحمل قَوْله: «وليقطعها» على الجُوَاز من غير كَرَاهَة لأجل الْإِحْرَام، وَينْهى عَن ذَلِك فِي غير الْإِحْرَام، لما فِيهِ من الْفساد.

قلّت: قَالَ أَبُو عُمر: قد اتّفق الحفاظ من أَصْحَاب مَالك على لَفْظَة: "وليقطعها" أَنَّهَا من لفظ الحَدِيث، وَأما جَعْفَر بن برْقَان فَوَهم فِيهِ فِي موضِعين: الأول: جعله هَذَا من قَول نَافِع أَنه قَالَ فِيهِ: "من لم يجد إزارًا فليلبس سَرَاوِيل"، وَلَيْسَ هَذَا حَدِيث ابْن عمر. وَالتَّانِي: جعله هَذَا مَوْقُوفًا، وَقد روى أَحْد بن حَنْبَل حَدِيث ابْن عمر مَرْفُوعًا

فِيه ذكر الْقطع، وَقَالَ لَيْسَ: نجد أحدًا رَفعه غير زُهَيْر، قَالَ: وَكَانَ زُهَيْر من معادن الصدْق. ذكره عَنهُ المُيْمُونِيِّ^(۱).

□ أقوال أصحاب المذاهب.

قال النووي يَعْلَفُهُ: فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِيمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ:

قَدْ ذَكَوْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ لُبْسُ خُفَيْنِ، بِشَرْطِ قَطْعِهِمَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ قَطْعِهِمَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَدَاوُد، وَالْجُمْهُورُ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، وَعُرْوَةَ، وَالنَّخَعِيِّ.

وقال أَحْمَدُ: يَجُوزُ لُبْسُهُمَا مِنْ غَيْرِ قَطْع، وَرُوِي ذَلِكَ عَنْ عَطَاء، وَسَعِيدِ بْنِ سَالِمِ الْفَدَّاح، وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَخْطُبُ الْفَدَّاتِ، يَقُولُ: «السَّرَاوِيلُ لَمِنْ لَمْ يَجِدْ الْإِزَارَ، وَالْجِفَافُ لَمِنْ لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ، يَعْنِي بِعَرَفَاتٍ، يَقُولُ: «السَّرَاوِيلُ لَمِنْ لَمْ يَجِدْ الْإِزَارَ، وَالْجِفَافُ لَمِنْ لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ، يَعْنِي المُحْرِمَ». رَوَاهُ الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ عَلَيْهُ، مَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ مِنْ الشَّيَابِ؟ فَذَكَرَ الحُدِيثَ السَّابِقَ فِي أَوَّلِ الفصل، إلى قَوْلِهِ عَلَيْهُ: "إلَّا أَحَدُ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَابِ فَلْيَابِ فَذَكَرَ الحُدِيثَ السَّابِقَ فِي أَوَّلِ الفصل، إلى قَوْلِهِ عَلَيْهُ: "إلَّا أَحَدُ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسُ الحُفْقَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَأَجَابَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَضْحَابُ عَنْ حَدِيثَيْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِر، بِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ زِيَادَةً، فَالْأَضْدَابُ عَنْ حَدِيثَيْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُجْمَلُ، فَوَجَبَ تَرْجِيحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَلَ الشَّافِعِيُّ: وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ حَافِظَانِ عَدْلَانِ، لَا مخالفة بينهما، لكن عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ حَافِظَانِ عَدْلَانِ، لَا مخالفة بينهما، لكن زاد أَحَدَهُمَا زِيَادَةٌ، فَوجَبَ قَبُوهُمَا. وَالله أَعْلَمُ (۱).

قال ابن قدامة كَتَلَفَهُ: وَإِذَا لَبِسَ اخْفَقَيْنِ، لِعَدَمِ النَّعْلَيْنِ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَطْعُهُمَا، فِي المُشْهُورِ عَنْ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهُ ". وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ،

⁽١) عمدة القاري (٢/ ٢٢٤).

⁽Y) Hجموع (V/ 770).

⁽٣) لم أقف عليه.

وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمِ الْقَدَّاحُ.

وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَقْطَعُهُمَا، حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ، فَإِنْ لَبِسَهُمَا مِنْ غَيْرِ قَطْعِ، افْتَدَى. وَهَذَا قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمَالِكِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَالْثَوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنِ المُنْذِرِ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ لَمْ يَجِدُ وَهُو نَعْلَيْنِ، فَلْيَقْطَعْهُمَا، حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَهُو مُتَضَمِّنْ لِزِيَادَةٍ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ.

قال الْخَطَّابِيُّ: الْعَجَبُ مِنْ أَحْمَدُ فِي هَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُخَالِفُ سُنَّةً تَبْلُغُهُ، وَقَلَتْ سُنَّةً لَمْ يُخِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ لَمْ تَبْلُغُهُ. وَاحْتَجَ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِر: «مَنْ لَمْ يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ»، مَعَ قَوْلِ عَلِيٍّ عَلَيْهُ: «قَطْعُ الْخُفَيْنِ فَسَادُ، يَلْبَسُهُمَا كَمَا هُمَا». مَعَ مُوَافَقَةِ الْقِيَاسِ، فَإِنَّهُ مَلْبُوسٌ أَبِيحَ لِعَدَم غَيْرِه، فَأَشْبَهَ السَّرَاوِيل، وَقَطْعُهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَالَةِ الْخَطْرِ، فَإِنَّهُ مَلْبُوسٌ الْقَطُوع مُحَرَّمٌ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى النَّعْلَيْنِ، كَلُبْسِ الصَّحِيح، وَفِيهِ إِتْلَافُ مَالِهِ، وَقَدْ نَبَى النَّعْلَيْنِ، كَلْبُسِ الصَّحِيح، وَفِيهِ إِتْلَافُ مَالِهِ، وَقَدْ نَبَى النَّعْلَيْنِ أَبْنِ عُمَرَ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّ قَوْلَهُ: وَقَدْ نَبَى النَّعْطَعُهُمَا» مِنْ كَلَام مَن افع. كَذَلِكَ رَويْنَاهُ فِي (أَمَالِي أَبِي الْقَاسِم بْنِ بَشْرَانَ) بِإِسْنَادٍ صَحِيح: أَنَّ نَافِعًا قَالَ بَعْدَرِوايَتِهِ لِلْحَدِيثِ: «وَلْيَقْطَعُ الْخُفُيْنِ أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ».

وَرَّوَى ابْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ صَفِيَّة بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَائِشَة ﴿ الله عَلَيْهِ الْمُ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفْتِي الله عَلَيْهِ رَخَّصَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَ الْحُقَيْنِ، وَلَا يَقْطَعَهُمَا»، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفْتِي بِقَطْعِهِمَا، قَالَتْ صَفِيَّةُ: فَلَمَّ أَخْبَرْته بَهَذَا رَجَعَ. وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ، فِي (شَرْحِهِ) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمِنِ بْنِ عَوْفٍ: ﴿ أَنَّهُ طَافَ وَعَلَيْهِ خُفَّانِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: ﴿ وَالْحُفَّانِ مَعْ الْقَبَاءِ»، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: ﴿ وَالْحُفَّانِ مَعْ مَنْ هُو خَيْرٌ مِنْك لَي يَعْنِي رَسُولَ الله عَلَيْقِ. ﴾. وَيَحْتَمِلُ مَعْ الْقَبَاءِ»، فَقَالَ: ﴿ قَدْ لَبِسْتُهُمُ مَعْ مَنْ هُو خَيْرٌ مِنْك لَي يَعْنِي رَسُولَ الله عَلَيْقِ. ﴾. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُكُونَ الْأَمْرُ بِقَطْعِهِمَ مَنْسُوخًا؛ فَإِنَّ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ رَوَى الْحَلِيثَيْنِ جَمِيعًا، وَقَالَ: وَقَالَ: ﴿ وَيَعْرَلُ مَنْ الله عَلَيْقِ وَهُو فِي الله عَلَيْقِ وَهُو لِي الله عَلَيْقِ وَهُو فِي الله عَلَيْقِ وَهُو فِي الله عَلَى الله عَلَيْقِ عَمْل الله عَلَيْقِ وَهُو فِي الله عَلَيْقِ وَهُو لَى الله عَلَيْقِ عَلْقُ الله عَلَيْقِ وَهُو لَى الله عَلَيْقِ وَهُو لَى الله عَلَيْقِ عَلْمُ الله عَلَى الله عَلَيْقِ عَلْمُ الله عَلَيْقِ عَلَى الله عَلَيْقِ عَلْمُ الله عَلَى الله عَلَيْقِ عَلَى الله عَلَيْهِ عَلَى الله عَ

لَبِيْنَهُ لِلنَّاسِ، إِذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبِيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَالْمُفْهُومُ مِنْ إطْلَاقِ لَبْسِهِمَا لُبْسُهُمَا عَلَى حَالِمَا مِنْ غَيْرِ قَطْع. وَالْأَوْلَى قَطْعُهُمَا، عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَخُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ، وَأَخْذًا الْإحْتِيَاطِ(١).

قال ابن حزم تَخَلَّثُهُ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَدِيثُ رَسُولِ الله ﷺ لَا يَجِلُّ خِلَافُهُ، فَلْيَلْبَسْ السَّرَاوِيلَ كَمَا هِيَ، وَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا الْحُفَّانِ فَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ زِيَادَةُ الْقَطْعِ حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَلَا يَجِلُّ خِلَافُهُ، وَلَا تَرْكُ الزِّيَادَةِ.

وَرُوِّينَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِب: «إِذَا لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ لَبِسَ الْحُقَّيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ السَّرَاوِيلَ»، وَصَحَّ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ مِنْ قَوْلِهِ.

وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورِ، َنَا هُشَيْمٌ، أَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ، نَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ الْمُحْرِمُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ».

وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ الْمُحْرِمُ النَّعْلَيْنِ لَبِسَ الْخُفَيْنِ أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ».

وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ المُعْتَمِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ قَالَ فِي المُحْرِمِ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ: قَالَ: «يَلْبَسُ الْخُفَّيْنِ، وَيَقْطَعُهُمَ حَتَّى يَكُونَا مِثْلَ النَّعْلَيْنِ»، وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَسُفْيَانَ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيُهَانَ، وَبِهِ نَأْخُذُ. وَرُوِّينَا عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ النَّوْمِنِينَ، وَالْمِسْوَرِ بْنِ مَحْرَمَةَ إِبَاحَةَ لِبَاسِ الْخُفَّيْنِ بِلَا ضَرُورَةٍ لِلْمُحْرِمِ مِنْ الرِّجَالِ (٢).

⁽١) المغني (٣/ ٢٨١).

⁽٢) المحلي (٥/ ٦٦).

🕸 وذهب بعض العلماء إلى عدم قطعهما.

□ أثر عكرمة نَعَلَشْهُ:

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «يَتَخَفَّفُ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ»، قَالَ: قُلْتُ: أَيْشُقُّهُمَا؟ قَالَ: «إِنَّ الله لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ»(١).

أثر الحسن يَخلَشه:

عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْحُسَنِ: «أَنَّهُ يُرَخِّصُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَ خُفَّيْنِ لَيْسَا بِمَقْطُوعَيْنِ» (٢).

قَالَ ابنَ قدامة عَلَقهُ: وَإِذَا لَبِسَ الْخُفَّيْنِ، لِعَدَمِ النَّعْلَيْنِ، لَمْ يَلْزَمْهُ فَطْعُهُمَا، فِي الْمُشْهُورِ عَنْ أَجْهَدَ، وَيُهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ،

مسألة: لبس الثوب المصبوغ بالورس والزعفران

قال ابن المنذر تَعْلَلُهُ: وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من لبس زعفران أو ورس (٥). قال ابن رشد تَعْلَلُهُ: وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ المُحْرِمَ لَا يَلْبَسُ الثَّوْبَ المُصْبُوغَ بِالْوَرْسِ وَالزَّعْفَرَانِ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «لَا تَلْبَسُوا مِنَ الثَّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرْسُ» (٦).

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٥) من طريق غُنْدَرٌ، عَنْ عُثْهَانَ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ عُكْرِمَةَ. وسنده صحيح.

⁽٢) أُخَرِجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٥) من طريق غُنْدَرٌ، عَنْ أَشْعَتَ، عَنِ الْحَسَنِ.

⁽٣) لم أقف عليه.

⁽٤) المغني (٣/ ٢٨١).

⁽٥) الإجماع رقم (١٥٤).

⁽٦) البخاري (٣٦٦) ، (١٥٤٣) ومسلم (١١٧٧) عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ: مَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ؟ فَقَالَ: ﴿لاَ يَلْبَسُ القَمِيصَ وَلاَ السَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ ثَوْبًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ، وَلاَ وَرْسٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الزَّعْفَرَانُ، وَلاَ وَرْسٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُعَصْفَرِ، فَقَالَ مَالِكُ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِطِيبٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالتَّوْرِيُّ: هُوَ طِيبٌ، وَفِيهِ الْفِدْيَةُ. وَحُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ مَا خَرَّجَهُ مَالِكُ عَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقِسِيِّ، وَعَنْ لُبْسِ الْمُعَصْفَرِ»(١).

قال ابن قدامة تَعْلَشُهُ: (وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَسَّهُ وَرُسٌ، وَلَا زَعْفَرَانٌ، وَلَا طِيبٌ). لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ جَابِر، وَابْنِ عُمَرَ، وَمَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَصْحَابِ الرَّأْي. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ قَالَ النَّيْ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ قَالَ النَّيْ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ قَالَ النَّيْ عَلَيْهِ الْبَرِّ عُفَرَانُ، وَلَا الْوَرْسُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. فَلَلْ مَا صُبغَ بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ، أَوْ عُمِسَ فِي مَاءِ وَرْدٍ، أَوْ بُخِّرَ بِعُودٍ، فَلَيْسَ لِلْمُحْرِمِ لَنُسُهُ، وَلَا النَّوْمُ عَلَيْهِ. وَلَا النَّوْمُ عَلَيْهِ. نَصَّ أَحْدُ عَلَيْهِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالُ لَهُ، فَأَشْبَهَ لُبْسَهُ. وَمَتَى لَبِسَهُ، أَوْ اسْتَعْمَلَهُ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ. وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ رَطْبًا يَلِي بَدَنَهُ، أَوْ يَابِسًا يُنْفَضُ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَطَيِّب.

وَلَنَا: أَنَّهُ مَنْهِيُّ عَنْهُ لِأَجْلِ الْإِخْرَام، فَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ بِهِ، كَاسْتِعْهَالِ الطِّيبِ فِي بَدَنِهِ. وَلِأَنَّهُ مُنْهِيُّ عَنْهُ لِأَجْلِ الْإِخْرَام، فَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ بِهِ كَالرَّطْبِ. فَإِنْ غَسَلَهُ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَهَاءِ (٢).

قال الكاساني تخلله: وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا أُصْبِغَ بِوَرْسٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَيطًا لِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ وَالْمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ لِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ وَالْمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ الطّيبِ فِي بَدَنِهِ، وَلَا يَلْبَسُ المُعَصْفَرَ، وَهُوَ: المُصْبُوعُ بِالْعُصْفُرِ عِنْدَنَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ، وَاحْتَجَّ بِهَا رُوِيَ: أَنَّ عَائِشَةَ ﴿ فَ كَا لِبَسَتْ النِّيَابَ الْمُعَصْفَرَةَ وَهِي مُحْرِمَةٌ، وَرُوِيَ: أَنَّ عُثْهَانَ ﴿ أَنْكَرَ عَلَى عَبْدِ الله بْنِ جَعْفَرٍ لُبْسَ الْمُعَصْفَرِ فِي الْإِحْرَامِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: ﴿ مَا أَرَى أَنَّ أَحَدًا يُعَلِّمُنَا السُّنَّةَ ». وَلَنَا: مَا رُوِيَ: أَنَّ عُمَرَ ﴿ اللهِ عُرَامٍ، فَقَالَ عَلِيٌّ: ﴿ مَا أَرَى أَنَّ أَحَدًا يُعَلِّمُنَا السُّنَّةَ ». وَلَنَا: مَا رُوِيَ: أَنَّ عُمَرَ اللهُ اللّهُ اللهُ الل

الكَعْبَيْنِ».

⁽١) أخرجه مسلم (٢٠٧٨).

⁽٢) المغني (٣/ ٢٩٤).

أَنْكَرَ عَلَى طَلْحَةَ لُبْسَ المُعَصْفَرِ فِي الْإِحْرَامِ، فَقَالَ طَلْحَةُ: ﴿ إِنَّمَا هُوَ مُمَشَّقُ بِمَغْرَةٍ ﴾ فَقَالَ عُمَرُ وَاعْتِذَارُ طَلْحَةَ ﴿ يَقْتَدَى بِكُمْ ﴾ فَدَلَّ إِنْكَارُ عُمَرَ وَاعْتِذَارُ طَلْحَةَ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُشَّقَ مَكْرُوهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: "إِنَّكُمْ أَئِمَّةٌ يُقْتَدَى بِكُمْ"، أَيْ: مَنْ شَاهَدَ ذَلِكَ رُبَّمَا يَظُنُّ أَنَّهُ مَصْبُوغٌ بِغَيْرِ الْمُغْرَةِ، فَيَعْتَقِدُ الْجُوَازَ، فَكَانَ سَبَبًا لِلْوُقُوعِ مَنْ شَاهَدَ ذَلِكَ رُبَّمَا يَظُنُّ أَنَّهُ مَصْبُوغٌ بِغَيْرِ الْمُغْرَةِ، فَيَعْتَقِدُ الْجُوازَ، فَكَانَ سَبَبًا لِلْوُقُوعِ فِي الْحُرَامِ عَسَى فَيُكْرَهُ، وَلِأَنَّ المُعَصْفَرَ طِيبٌ؛ لِأَنَّ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، فَكَانَ كَالْوَرْسِ وَالزَّعْفَرَانِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةً ﴿ فَ فَقَدْ رُوِي عَنْهَا: أَنَّهَا كَرِهَتْ المُعَصْفَرَ فِي الْإِحْرَام، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى المُصْبُوعِ بِمِثْلِ الْعُصْفُرِ، كَالمُغْرَةِ وَنَحْوِهَا، وَهُو الجُوَابُ عَنْ قَوْلِ عَلِيٍّ فَ فَيَعَلَمُ عَلَى الْمُصْبُوعِ بِمِثْلِ الْعُصْفُرِ، كَالمُغْرَةِ وَنَحْوِهَا، وَهُو الْحَوَابُ عَنْ قَوْلِ عَلِيٍّ فَ فَيَعَارُضِ. عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ مُعَارِضٌ بِقَوْلِ عُثْمَانَ فَقَدْ، وَهُو إِنْكَارُهُ، فَسَقَطَ الإحْتِجَاجُ بِهِ لِلتَّعَارُضِ. هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْسُولًا، فَأَمَّا إِذَا كَانَ قَدْ غُسِلَ حَتَّى صَارَ لَا يَنْفُضُ فَلَا بَأْسَ اللهُ يَعْرُمُ الرَّجُلُ فِي تُوْبِ رُوِي عَنْ النَّي عَيَّاسٍ فَقَى عَنْ النَّي عَيَّةٍ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُحْرَمُ الرَّجُلُ فِي تُوْبِ مُصْبُوعِ بِورْسٍ، أَوْ رَعْفَرَانٍ قَدْ غُسِلَ، وَلَيْسَ لَهُ نَفْضٌ، وَلَا رَدْغُ الرَّجُلُ فِي تُوْبِ مَصْفُوعِ بِورْسٍ، أَوْ رَعْفَرَانٍ قَدْ غُسِلَ، وَلَيْسَ لَهُ نَفْضٌ، وَلَا رَدْغُ الرَّعُ الرَّجُومِ الرَّعُ اللهِ الرَّائِحَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ لَا يَتَنَاثَرُ صِبْغُهُ، وَلَوْنَ يَفُوحُ رِيحُهُ يَنْفُضُ اللهُ مَا فَي وَلَوْلِهُ عَلَيْهِ وَكُونَ يَفُوحُ مِيعُهُ مِنْهُ وَلَكَ دَلِيلٌ بَقَاءِ الطِّيبِ، إِذْ الطِيبُ مَا لَهُ رَائِحَةٌ طَيَّبُهُ، وَلَكِنْ يَفُوحُ لِيكُونِ الْمُرُوعِ وَي إِلاَّتُهُ صِبْغُ خَفِيفٌ فِيهِ أَذَنَى صُفْرَةٍ لَا تُوجَدُ مِنْهُ رَائِحَةٌ طَيَّبُهُ، وَكَذَا مَا صُبغَ بِلَوْنِ الْمُرَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ صِبْغُ خَفِيفٌ فِيهِ أَذَنَى صُفْرَةٍ لَا تُوجَدُ مِنْهُ رَائِحَةٌ طَيَّبُهُ وَلَكَ دَلِيلُ بَعَفِيفٌ فِيهِ أَذَنَى صُفْرَةٍ لَا تُوجَدُلُ مِنْهُ رَائِحَةٌ طَيَّبُهُ وَلَكُونَ الْمُورِقِ الْمُرَوِيِّ وَلَا الْمُرَاقِ فَي إِلَا الْمُولِ الْمُرَوِيِّ وَلَا الْمُؤْوقِ فَي قَوْلَهُ الْمُؤْوقِ لَا تُوجِدُلُ مِنْهُ وَلِكُونَ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْولُ الْمُؤْولُ الْمُؤْولُ الْمُؤْولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِقُولُ الْمُؤْمِ الْعُمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْم

وقال أَبُو يُوسُفَ فِي الْإِمْلَاءِ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَوَسَّدَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِالزَّعْفَرَانِ، وَلَا الْوَرْسِ، وَلَا يَنَامُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَعْمِلًا لِلطِّيبِ فَكَانَ كَاللَّبْسِ» (١).

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٥).

مسألة: لبس الطيلسان

🗖 أثر يونس بن جبير كِمَلَلْتُهُ:

عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي الطَّيْلَسَانِ الْمُزَرِّرِ، قَالَ: «يَنْزِعُ أَزْرَارَهُ»(١).

أثر سعيد بن جبير كَالله:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سُئِلَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ الطَّيْلَسَانِ، أَنْ يُزَرِّرَهُ الْمُخْرِمُ، فَقَالَ: «لَا تُزَرِّرُهُ عَلَيْكَ، وَلَا بَأْسَ بِالطَّيْلَسَانِ» (٢).

🗖 أثر عطاء يَخَلَلْهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ بُرْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالطَّيْلَسَانِ لِلْمُحْرِم، مَا لَمْ يُزَرِّرْهُ عَلَيْهِ»(٣).

أثر عروة بن الزبير كِفَلَتْهُ:

عَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ كَانَ يُحْرِمُ فِي الطَّيْلَسَانِ أَزْرَارُهُ الدِّيبَاجُ، وَلَا يُزَرِّرُهُ عَلَيْهِ» (٤).

قَالِ الْكَاسَانِ تَخَلِّفُهُ: وَالْمُحْرِمُ غَيْرُ مَمْنُوعِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَلْبَسَ الطَّيْلَسَانَ؟ لِأَنَّ الطَّيْلَسَانَ لَيْسَ بِمَخِيطٍ، وَلَا يَزُرُّهُ، كَذًا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مُنْ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٨) قال: حَدَّثَنَا غُنْدُرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، يُحُدِّثُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ. وسنده صحيح.

⁽٢) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٦٩) قال: حدثنا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْهَاعِيلَ، قَالَ: سُئِلَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ. وسنده حسن.

وأَخرَجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٩) من طريق وَكِيعٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «كَانَ يُحْرِمُ فِي الطَّيْلَسَانِ، وَأَرَى أَبِي كَانَ يَفْعَلُهُ». وسنده صحيح.

⁽٣) حسن: أخرَجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٩٣٣) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ بُرْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ. وسنده حسن.

⁽٤) صحيح: أَخرَجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٩) من طريق عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيِّ، عَنْ حَمَّادِ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ. وسنده صحيح.

وَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ وَالصَّحِيحُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ اللَّانَّ الزِّرَةَ نَجِيطٌ فِي نَفْسِهَا، فَإِذَا زَرَّهُ لَا يَخْتَاجُ فِي حِفْظِهِ إِلَى تَكَلُّف، فَقَدْ اشْتَمَلَ المُخِيطُ عَلَيْهِ، فَيُمْنَعُ مِنْهُ وَلِأَنَّهُ إِذَا زَرَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي حِفْظِهِ إِلَى تَكَلُّف، فَقَدْ اشْتَمَلَ المُخِيطِ، بِخِلَافِ الرِّدَاءِ، وَالْإِزَارِ.

وَيُكُرَهُ أَنْ يُخُلِّلُ الْإِزَارَ بِالْخِلَالِ، وَأَنْ يَعْقِدَ الْإِزَارَ لِلَا رُوِيَ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَيُكُونُهُ أَنْ يُعْقِدَ الْإِزَارَ لِللهُ اللهِ ﷺ وَيُكُنَّهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ ا

المحظور الثاني: هو تغطية الرأس

الدليل: من السنة والإجماع.

كر أولًا: من السنة.

أخرج البخاري (١) ومسلم (٥) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: بَيْنَهَا رَجُلٌ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَوَقَصَتْهُ – أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ –، قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِهَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلاَ ثُحَنِّطُوهُ، وَلاَ ثُحَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا».

ك ثانيًا: الإجماع.

قال أبن المنذر يَخْلَلهُ: وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من تخمير رأسه (٦).

قال ابن قدامة كَتَنهُ: (وَلَا يُغَطِّي شَيْئًا مِنْ رَأْسِهِ، وَالْأُذْنَانِ مِنْ الرَّأْسِ). قَالَ ابْنُ

⁽١) ضعيف: أخرجه الشافعي (١١٩/١) والبيهقي في السنن الكبرى (٨٢/٥) من طريق ابن جريج مرسلًا.

⁽٢) صحيح: أخرجه الشافعي (١/٩١١)، وسنده صحيح.

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٥).

⁽٤) البخاري (١٢٦٥).

⁽٥) مسلم (١٢٦٠).

⁽٦) الإجماع رقم (١٥٣).

الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَخْمِيرِ رَأْسِهِ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ «مَهْيُ النَّبِيِّ عَيْكَةُ عَنْ لُبْسِ الْعَهَائِمِ وَالْبَرَانِسِ». وَقَوْلُهُ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ: «لَا تَخَمَّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًا». عَلَّلَ مَنْعَ تَخْمِيرِ رَأْسِهِ بِبَقَائِهِ عَلَى إحْرَامِهِ، فَعُلِمَ أَنَّ اللَّهُ عُنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: «إحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي، فِي (الشَّرْحِ): أَنَّ النَّبِيَ عَيْكَةً قَالَ: «إحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وَإِحْرَامُ المُرْأَةِ فِي الْقَاضِي، فِي (الشَّرْحِ): أَنَّ النَّبِيَ عَيْكَةً قَالَ: «إحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وَإِحْرَامُ المُرْأَةِ فِي وَجْهِهَا». وَأَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ يَشُدُّ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالسَّيْرِ (۱).

قَالَ النووي تَخَلَّتُهُ: (ويحرم عليه أَن يستر رَأْسُهُ، لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنَّ النَّبِيَّ عَالَ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي خَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ: «لا تخمروا رأسه؛ فانه يبعث يوم القيامة ملبيًا»، وتجب به الفدية؛ لِأنَّهُ فِعْلُ مُحَرَّمٌ فِي الْإِحْرَام، فَتَعَلَّقَتْ بِهِ الفدية كالحلق، ويجوز أن يحمل على رأسه مكتلًا؛ لأنه لا يقصد به الستر، فلم يمنع منه، كَمَا لَا يُمْنَعُ المُحْدِثُ مِنْ حَمْلِ المُصْحَفِ في عيبة المتاع حين لم يقصد حمل المصحف، ويجوز أن يترك يده على رأسه، لأنه يحتاج إلى وضع اليد على الرأس في المسح، فعفي عنه (٢).

قال الكاساني تَعْلَفُهُ: وَلَا يُغَطِّي رَأْسَهُ بِالْعِمَامَةِ، وَلَا غَيْرِهَا عِمَّا يَقْصِدُ بِهِ التَّغْطِيَةَ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ عَنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ بِهَا يَقْصِدُ بِهِ التَّغْطِيَةَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتُهُ فِي أَخَاقِيقِ جُرْذَانَ، فَهَاتَ: (لَا يُحَمِّرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُقرِّبُوهُ طِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا (٣).

⁽١) المغني (٣/ ٢٩٩).

⁽Y) HARAGES (V/ P. 87).

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٤).

مسألة: تخمير المحرم وجهه

🗐 اختلف أهل العلم في تخمير المحرم وجهه:

فذهب بعض العلماء إلى عدم جواز تخمير المحرم وجهه، واستدلوا على ذلك بها :

من السنة: ما جاء عند مسلم (١٢٠٦) قال: وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَهَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِهَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا ثُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا».

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: «مَا فَوْقَ الذَّقَنِ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا يُخَمِّرُهُ المُحْرِمُ» (١).

قَالَ ابن رشد تَعْلَقْهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي تَخْمِيرِ اللَّحْرِم وَجْهَهُ، بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخَمِّرُ رَأْسَهُ: فَرَوَى مَالِكٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ مَا فَوْقَ الذَّقَنِ مِنَ الرَّأْسِ لَا يُحَمِّرُهُ يُخَمِّرُهُ الْمُحْرِمُ» (٢)، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ، وَرُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْزِعْهُ مِنْ مَكَانِهِ، الْمُحْرِمُ» (٢)، وَإَلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَحْدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يُخَمِّرُ المُحْرِمُ وَجْهَهُ إِلَى الْحَاجِبَيْنِ، وَرُوِيَ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ عُثَانَ (٣)، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ (١٠)،

- (۱) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (۱/ ٣٢٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨/ ٤١١)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٨٧) من طرق عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.
- (۲) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨/ ٤١١)،
 والبيهقي في الكبرى (٥/ ٨٧) من طرق عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.
- (٤) في سنده مقال: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٨٥)والبيهقى في الكبرى (٣١٢/٥) وغيرهم من طرق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْفُرَافِصَةِ، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ، وَزَيْدًا، وَابْنَ الزَّبَيْرِ.

وَجَابِرِ (١)، وَابْنِ عَبَّاسِ (٢)، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصِ (٣).

قَالُ ابن قَدَامَة كَلَّلُهُ: إِحْدَاهُمَا: يُبَاحُ. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُثَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَبْدِالرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ الزَّبَيْر، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَجَابِر، وَالْقَاسِم، وَطَاوُسٍ، وَالنَّوْرِيِّ، وَالنَّانِيَةُ: لَا يُبَاحُ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ؛ وَطَاوُسٍ، وَالنَّوْرِيِّ، وَالنَّانِيَةُ: لَا يُبَاحُ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ؛ لَم لَوْ رَوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَأَقْعَصَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الْحُسِلُوهُ بِهَاءٍ وَسِدْر، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيامَةِ يُلْبَيِّ». وَلِأَنَّهُ مُحَرَّمُ عَلَى الْرَّجُل، كَالطِّيب.

وَلَنَا: مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَمَّمْ مُخَالِفًا فِي عَصْرِهِمْ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا، وَلِقَوْلِهِ عَشِيهِ: «إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وَإِحْرَامُ الْمُرْأَةِ فِي وَجْهِهَا».

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسِ الْمُشْهُورُ فِيَهِ: ﴿ وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ ﴾ هَذَا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تُحَمِّرُوا وَأْسَهُ ﴾ هَذَا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تُحَمِّرُوا وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ ﴾. فَقَالَ شُعْبَةُ: حَدَّثَنِيهِ أَبُو بِشْرٍ، ثُمَّ سَأَلْته عَنْهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ، فَجَاءَ بِالْحَدِيثِ كَمَا كَانَ يُحُدِّثُ، إلَّا أَنَّهُ قَالَ: ﴿ وَلَا تَحْمَّرُوا وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ ﴾. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَعَفَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ. وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضٍ أَلْفَاظِهِ: ﴿ خَرُوا وَجْهَهُ، وَلَا تَحْمَّرُوا وَجْهَهُ، وَلَا تَحْمَّرُوا وَرُاسَهُ ﴾ وَأَلْسَهُ ﴾ فَتَتَعَارَضُ الرِّوايَتَانِ.. وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِلْبُسِ الْقُفَّازَيْنِ ﴿ ' ' .

والفراصة هذا لم أقف له على توثيق معتبر.

⁽١) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٨٥) من طريق عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ قَالَ: «يُغَطِّي وَجْهَهُ بِثَوْبِهِ إِلَى شَعْرِ رَأْسِهِ». وسنده صحيح.

⁽٢) لم أقف عليه.

⁽٣) لم أقف عليه.

⁽٤) المغنى (٣/ ٣٠١).

مسألة: الاستظلال بالفسطاط

قال الكاساني تَعْتَلَثُهُ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَظِلَّ الْمُحْرِمُ بِالْفُسْطَاطِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ. وقال مَالِكُ: يُكْرَهُ، وَاحْتَجَّ بِهَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ.

وَلَنَا: مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ﴿ اللّٰهُ ﴿ كَانَ يُلْقِي عَلَى شَجَرَةٍ ثَوْبًا، أَوْ نِطْعًا، فَيَسْتَظِلُّ بِهِ ﴾ وَرُويَ: أَنَّهُ ﴿ ضُرِبَ لِعُثْمَانَ ﴿ فَهُ فُسْطَاطٌ بِمِنَّى، فَكَانَ يَسْتَظِلُّ بِهِ ﴾ وَلِأَنَّ الإسْتِظْلَالَ بِالسَّقْفِ، وَذَا غَيْرُ عَنْهُ عَنْهُ، كَذَا هَذَا، فَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ سِتْرِ الْكَعْبَةِ حَتَّى غَطَّاهُ، فَإِنْ كَانَ السِّتْرُ يُصِيبُ وَجْهَةً وَرَأْسَهُ يُكْرَهُ لَهُ فَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ سِتْرِ الْكَعْبَةِ حَتَّى غَطَّاهُ، فَإِنْ كَانَ السِّتْرُ يُصِيبُ وَجْهَةً وَرَأْسَهُ يُكْرَهُ لَهُ فَإِنْ كَانَ مُتَجَافِيًا فَلَا يُكْرَهُ لِللَّهُ بِمَنْزِلَةِ لِلَّا لَكُولُ تَحْتَ ظُلَّةٍ ﴿ اللَّهُ مِمْنِ لَةً بِمَنْزِلَةِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللّهُ الللللللللّهُ اللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللللّهُ اللّهُ الللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللللّهُ اللللللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللللللّ

مسائل تتعلق بالمرأة

قال ابن المنذر تخلّلة: وأجمعوا على أن المرأة ممنوعة مما منع منه الرجال في حال الإحرام إلا بعض اللباس^(٢).

وأجمعوا على أن للمرأة المحرمة: لبس القميص، والدّروع، والسراويل، والخمر، والخفاف (٣).

مسألة: تغطية الرأة لوجهها

قال ابن قدامة تَعْلَقْهُ: (٢٣٦٩) مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (وَالْمُرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا، فَإِنْ احْتَاجَتْ سَدَلَتْ عَلَى وَجْهِهَا). وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرْأَةَ يَحُرُمُ عَلَيْهَا تَغْطِيَةُ وَجْهِهَا فِي احْرَامِهَا، كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ تَغْطِيَةُ رَأْسِهِ. لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا، إلَّا مَا رُوِي عَنْ إِحْرَامِهَا، كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ تَغْطِيةُ رَأْسِهِ. لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا، إلَّا مَا رُوِي عَنْ أَسْمَاءَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تُغَطِّيهِ بِالسَّدْلِ عِنْدَ أَسْمَاءَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تُغَطِّيهِ بِالسَّدْلِ عِنْدَ أَسْمَاءَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تُغَطِّيهِ بِالسَّدْلِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَلَا يَكُونُ اخْتِلَافًا. قَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: وَكَرَاهِيَةُ النَّرْقُعِ ثَابِتَةٌ عَنْ سَعْدٍ، وَابْنِ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٦).

⁽٢) الإجماع رقم «١٥٥».

⁽٣) الإجماع رقم «١٥٢».

عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةً، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ.

وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا

فَأَمَّا إِذَا احْتَاجَتْ إِلَى سَتْرِ وَجْهِهَا، لِرُورِ الرِّجَالِ قَرِيبًا مِنْهَا، فَإِنَّمَا تَسْدُلُ الثَّوْبَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا. رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ، وَعَائِشَةَ. وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ. وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِمَا وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ. وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِمَا وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَكُمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ. وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِمَا رُويَ عَنْ عَائِشَةَ عِنْ عَائِشَةً عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا اللهُ عَلَيْهِ، فَإِذَا جَاوَزُونَا جَاوَزُونَا وَلَا مَا مُنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ» (٢). رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالْأَثْرَمُ.

(۱) أخرجه البخارى (۱۸۳۸) من طريق الليث، عن نافع، عن عبد الله بن عمر مرفوعًا. وإن كان في النفس شيء من هذه الزيادة، وقال أبو داود: وقد روى هذا الحديث حاتم بن إسهاعيل ويحيى ابن أيوب عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، على ما قال الليث، ورواه موسى ابن طارق عن موسى بن عقبة، موقوقًا على ابن عمر، وكذلك رواه عبد الله بن عمر، ومالك، وأيوب، موقوقًا. وقال في نصب الراية (٣/ ٢٢): قال الحاكم النيسابورى: قال أبو على الحافظ: (ولا تنتقب المرأة) من قول ابن عمر، وأدرج في الحديث. وكذلك قال البيهقي عن أبى على الحافظ (٥/ ٤٧).

قلت: فقد أخرجه البخارى (١٧٤٥) ومسلم (١١٧٧) من طريق ابن شهاب، وأخرجه النسائى (٢٦٧٠) من طريق عبد الله بن عمر، وأخرجه البخارى (١٥٤٢) ومسلم (١١٧٧) من طريق مالك بن أنس، وأخرجه النسائى (٦٧٥) من طريق عمر، عن نافع، وأخرجه النسائى من طريق الن غون (٢٦٧٧) وأخرجه البخارى (١٣٤) من طريق ابن أبى ذئب، وأخرجه الحميدى (٦٢٧) عن أيوب السختيانى، وأيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية. كل هؤلاء (مالك بن أنس – إسماعيل بن أمية – أيوب السختيانى – أيوب بن موسى – عبد الله بن عمر – ابن عون – ابن أبى ذئب – عمر بن نافع – ابن جريج) عن نافع، عن ابن عمر. ولم يذكروا هذه الزيادة ألا وهى: «لا تتنقب المرأة، ولا تلبس القفازين». فالله أعلم، هل هى ثابتة من حديث ابن عمر أم لا؟ ولكن البخارى اعتمدها. وراجع علل الدارقطنى (٣/ ٤٢).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٨٣٣) ، وأحمد (٦/ ٣٠)، وابن ماجة (٢٩٣٥) وابن خزيمة

وَلِأَنَّ بِالْمُرْأَةِ حَاجَةً إِلَى سَثْرِ وَجْهِهَا، فَلَمْ يَحُرُمْ عَلَيْهَا سَثُرُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، كَالْعَوْرَةِ. وَذَكَرَ الْقَاضِي: أَنَّ الثَّوْبَ يَكُونُ مُتَجَافِيًا عَنْ وَجْهِهَا، بِحَيْثُ لَا يُصِيبُ الْبَشَرَةَ، فَإِنْ أَصَابَهَا، ثُمَّ زَالَ، أَوْ أَزَالَتْهُ بِسُرْعَةٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، كَمَا لُوْ أَطَارَتْ الرِّيحُ النَّوْبَ عَنْ عَوْرَةِ المُصلِّي، ثُمَّ عَادَ بِسُرْعَةٍ، لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ. وَإِنْ لَمْ تَرْفَعْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ؛ النَّذَرة؛ لِأَنَّمَا اسْتَدَامَتْ السِّتْرَ (١).

قال ابن رشد تَعَلَشُهُ: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ المُرْأَةِ فِي وَجْهِهَا، وَأَنَّ لَهَا أَنْ تُغَطِّي رَأْسَهَا، وَتَسْتُرَ شَعْرَهَا، وَأَنَّ لَهَا أَنْ تَسْدِلَ ثَوْبَهَا عَلَى وَجْهِهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا سَدْلًا خَفِيفًا تُسْتَرُ بِهِ عَنْ نَظَرِ الرِّجَالِ إِلَيْهَا، كَنَحْوِ مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ، فَإِذَا مَرَّ بِنَا رَكِبٌ سَدَلْنَا عَلَى وُجُوهِنَا الثَّوْبَ مِنْ قِبَلِ رَحُوسِنَا، وَإِذَا جَاوَزَ الرَّحْبُ رَفَعْنَاهُ (٢٠).

وَلَمْ يَأْتِ تَغْطِيَةُ وُجُوهِهِنَّ إِلَّا مَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ: أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنَّا نُخَمِّرُ وُجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ مَعَ أَسْهَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ»(٣).

(٢٦٩١)، والبيهقي في الكبرى (٤٨/٥)، وإسحاق بن راهوية (١١٨٩)، وابن الجارود (٤١٨) عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عائشة.

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٩٥) عنه عن مجاهد، عن أم سلمة ﴿ عَلَىٰ اللهِ وَمَدَارَ الْحَدَيْثُ عَنْهَا عَلَى يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف.

⁽١) المغني (٣/ ٣٠١).

⁽٢) ضعيف: سبق تخريجه.

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٩٥) عنه عن مجاهد عن أم سلمة ﴿ عَلَى وَمَدَارُ الْحَدَيْثُ عَنْهُمَا عَلَى يَزِيدُ ابن أبي زياد وهو ضعيف.

⁽٣) صحيح: أخرجه ابن خزيمة (٢٦٩٠) ، والحاكم (١٦٦٨) عن محمد بن العلاء، عن زكريا بن عدي، عن إبراهيم بن حميد، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسهاء، قالت: «كنا نغطي وجوهنا من الرجال، وكنا نمتشط قبل ذلك في الإحرام». وأخرجه مالك في الموطأ (٧١٨) عن هشام، عن زوجته فاطمة بنت المنذر، قالت: «كنا نخمر وجوهنا، ونحن محرمات، ونحن مع أسهاء بنت أن بكر هيشنها».

قال النووي تعتلفه: يحرم على المرأة ستر الوجه؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ عَلَى النَّابِ وَمَا مسه الْوَرْسُ وَالنَّعْفَرَانُ مِنْ الْقُفَّازَيْنِ وَالنِّقَابِ وَمَا مسه الْوَرْسُ وَالنَّعْفَرَانُ مِنْ الْقُلْابِ مِنْ مُعَصْفَرٍ، أَوْ خَلِّ، أَوْ حُلِيًّ، الشِّيَابِ مِنْ مُعَصْفَرٍ، أَوْ خَلِّ، أَوْ حُلِيًّ، الشِيَابِ وَلْيَابِ مِنْ مُعَصْفَرٍ، أَوْ خَلِّ، أَوْ حُلِيًّ، أَوْ سَرَ اوِيلَ، أَوْ قَمِيصٍ، أَوْ خف، وتجب به الفدية قياسًا على الحلق، ويجوز أن تستر من وجهها ما لا يمكن ستر الرأس إلا بستره، لأنه لا يمكن ستر الرأس إلا بستره، فعفي عن ستره. فإن أرادت ستر وجهها عن الناس سدلت على وجهها شيئًا لا يباشر الوجه؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ﴿ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى وجهها، وإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفنا، ولأن الوجه من المرأة كالرأس من الرجل، ثم يجوز للرجل ستر الرأس من الشمس بها لا يقع عليه، فكذلك المرأة في الوجه (١).

قال الكاساني تخالف: وَلا بَأْسَ أَنْ تُعَطِّي الْمُرْأَةُ سَائِرَ جَسَدِهَا وَهِي مُحْرِمَةٌ بِهَا شَاءَتْ مِنْ الثِّيَابِ المُخِيطَةِ وَغَيْرِهَا، وَأَنْ تَلْبَسَ الْخُفَّيْنِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تُعَطِّي وَجْهَهَا، أَمَّا سَتُرُ النَّيِ بَنَ الشَّرِ بَدَنِهَا؛ فَلِأَنَّ بَدَنَهَا عَوْرَةٌ؛ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ بِهَا لَيْسَ بِمَخِيطٍ مُتَعَذَّرٌ، فَدَعَتْ الضَّرُ ورَةُ إِلَى لَبْسِ المُخِيطِ، وَأَمَّا كَشْفُ وَجْهِهَا فَلِهَا رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِ عَيِيةٍ: أَنَّهُ قَالَ: "إحْرَامُ المُرْأَةِ فِي وَجْهِهَا»، وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: "كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ مَعَ رَسُولِ الله عَيْقِ، فَإِذَا حَاذَوْنَا أَسْدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا رَسُولِ الله عَيْقِ، فَإِذَا حَاذَوْنَا أَسْدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا كَاوَرُونَا رَفَعْنَا»، فَذَلَ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُغَطِّي وَجْهَهَا، وَأَنَّهَ لَنْ اللهُ عَلَى وَجْهِهَا، وَأَنَّهُ لَوْلَ الْمُولِ الله عَلَى وَجْهِهَا شَيْئًا، وَجَافَتُهُ عَنْهُ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ وَلِأَنَّهَا إِذَا جَافَتُهُ عَنْ وَجْهِهَا أَنْ الْتُسَلِلُكُ وَلِأَنَهُمَا إِذَا جَافَتُهُ عَنْ وَجْهِهَا أَلُو مَالَكُ وَلَا مَا إِذَا جَافَتُهُ عَنْهُ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ وَلِأَنَهُ إِذَا جَافَتُهُ عَنْ وَجْهِهَا صَارَكَهَا لَوْ جَلَسَتْ فِي قُبَّةٍ، أَوْ اسْتَتَرَتْ بفُسُطَاطٍ.

وَلَا بَأْسَ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحَرِيرَ وَالذَّهَب، وَتَتَحَلَّى بِأَيِّ حِلْيَةٍ شَاءَتْ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ. وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْعَامَّةِ لِلَا رُوِيَ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَيْ كَانَ يُلْبِسُ نِسَاءَهُ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ فِي الْإِحْرَامِ؛ وَلِأَنَّ لُبْسَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ بَابِ التَّرَيُّنِ، وَالمُحْرِمُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْ الزِّينَةِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا؛ لِأَنَّ اللَّائِعَ مَا فِيهِ مِنْ

⁽¹⁾ المجموع (V/ ۲۵۰).

الصَّبْغ مِنْ الطِّيبِ، لَا مِنْ الزِّينَةِ، وَالْمُرْأَةُ تُسَاوِي الرَّجُلَ فِي الطِّيبِ(١).

مسألة: لبس القفازين

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عَنْ نَافِعِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: «لَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ»(٣).

□ أثر عائشة ﴿ الله عائشة الله عائشة ﴿ الله عائشة الله عائشة الله عائشة الله عائشة إلى الله عائشة الله عائشة إلى الله عائشة الله ع

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ إِلَّا الْبُرْقُعَ، وَالْقُفَّازَيْنِ، وَلَا تَنَقَّبُ»^(٣).

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامَ، عَنْ عِكْرِمَةً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ الْقُفَّازَيْنِ، وَالسَّرَاوِيلَ»(١٤).

أثر عطاء يَخلَنهُ:

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ إِلَّا الْبُرْقُعَ وَالْقُفَّازَيْنِ» (٥٠).

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٦).

⁽٢) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٢٨) من طريق مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ. وسنده صحيح.

⁽٣) منقطع: أخرَجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨٤) من طريق ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ. وسنده منقطع.

⁽٤) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٢٨٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ زَمْعَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَن ابْن عَبَّاس.

⁽٥) حَسنَ: أخرجُه ابنَ أبي شَّيبة في مصنفه (٣/ ٢٨٣) من طريق ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ. وسنده حسن.

أثر مجاهد يَخلَشْه:

عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «تَلْبَسُ مَا شَاءَتْ إِلَّا الْبُرْقُعَ»(١).

أثر الحسن وعطاء رحمهما الله:

عَنِ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، قَالَا: «تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ وَالسَّرَاوِيلَ، وَلَا تَبَرْقَعُ وَتَلَثَّمُ، وَتَلْبَسُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ، إِلَّا ثَوْبًا يَنْفُضُ عَلَيْهَا وَرْسًا أَوْ زَعْفَرَانًا»(٢).

أثر الحكم وحماد رحمهما الله:

عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَأَلْتُ الْحُكَمَ وَحَمَّادًا عَنِ الْقُفَّازَيْنِ، فَقَالَا: «لَا بَأْسَ بِهِ»(٣).

قال ابن عبد البر تعتلله: وَعَلَى كَرَاهَةِ النِّقَابِ لِلْمَرْأَةِ جُمْهُورُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، لَمْ يُخْتَلِفُوا فِي كَرَاهَةِ التَّبَرْقُعِ وَالنَّقَابِ لِلْمَرْأَةِ اللَّحْرِمَةِ، إِلَّا شَيْءٌ رُويَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ: أَنَّهَا كَانَتْ تُغَطِّي وَالنَّقَابِ لِلْمَرْأَةُ اللَّحْرِمَةُ، وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَة: أَنَّهَا قَالَتْ: «تُغَطِّي المُرْأَةُ المُحْرِمَةُ وَجْهَهَا إِنْ شَاءَتْ»، وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَة. وَعَلَيْهِ النَّاسُ (٤).

قال الخطابي تختلف: وإذا لبست المرأة القفازين فقد اختلفوا في ذلك، هل يجب عليها شيء أم لا؟ فذكر أكثر أهل العلم أنه لا شيء عليها، وعللوا حديث ابن عمر بأن ذكر القفازين إنها هو من قول ابن عمر، ليس عن النبي عليها، وعلق الشافعي القول في ذلك، وقد قال في المرأة إذا اختضبت: أنه لا شيء عليها، فإن لفت على يديها خرقة لزمتها الفدية (٥).

⁽١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨٣) من طريق عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وفيه يزيد بن أبي زياد هذا، ضعيف.

⁽٢) أُخرِجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨٣) من طريق عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ.

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨٤) من طريق شُعْبَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ الْحَكَمَ، وَحَمَّادًا. وسنده صحيح.

⁽٤) الاستذكار (٤/ ١٥).

⁽٥) معالم السنن (٢/ ١٧٧).

قال ابن الجوزي يَحْتَلَثُهُ: وَقد اخْتَلَف الْفُقَهَاء فِي لَبِس القفازين: فَقَالَ أَحْمد: لَا يَجُوز للمحرمة لبسهها. وَقَالَ أَبُو حنيفَة: يجوز. وَعَن الشَّافِعِي كالمذهبين، وَقَالَ أَبُو عبيد: النَّاس على الرُّخْصَة فِي هَذَا؛ لِأَن الْإِحْرَام إِنَّمَا هُوَ فِي الرَّأْس وَالْوَجْه (١).

قال ابن رشد كَلَّلَهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي أُبْسِ الْقُفَّازَيْنِ لِلْمَرْأَةِ: فَقَالَ مَالِكُ: إِنْ لَبِسَتِ الْمُؤَةُ الْقُفَّازَيْنِ افْتَدَتْ، وَرَخَّصَ فِيهِ الثَّوْرِيُّ، وَهُو مَرْوِيُّ عَنْ عَائِشَةَ. وَالْحُجَّةُ لَمَالِكِ الْمُؤَةُ الْقُفَّازَيْنِ افْتَدَتْ، وَرَخَّصَ فِيهِ الثَّوْرِيُّ، وَهُو مَرْوِيُّ عَنْ عَائِشَةَ. وَالْحُجَّةُ لَمَالِكُمُ -: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ النِّقَابِ مَا خَرَّجَهُ دَاوُدُ عَنِ النَّقَابِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ النِّقَابِ وَالْقُفَّازَيْنِ (٢٠). وَبَعْضُ الرُّواةِ يَرْوِيهِ مَوْقُوفًا عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَصَحَّحَهُ بَعْضُ رُواةِ الْحَدِيثِ - أَعْنِي: رَفْعَهُ إِلَى النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

فَهَذَا مَشْهُورُ اخْتِلَافِهِمْ وَاتَّفَاقِهِمْ فِي اللِّبَاسِ. وَأَصْلُ الْخِلَافِ فِي هَذَا كُلِّهِ: اخْتِلَافُهُمْ فِي قِيَاسِ بَعْضِ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ عَلَى الْمُنْطُوقِ بِهِ، وَاحْتِيَالُ اللَّفْظِ الْمُنْطُوقِ بِهِ وَاحْتِيَالُ اللَّفْظِ الْمُنْطُوقِ بِهِ وَاحْتِيَالُ اللَّفْظِ الْمُنْطُوقِ بِهِ وَثُبُوتُهُ أَوْ لَا ثُبُوتُهُ (٣).

كرأقوال الحنفية:

قال الكاساني تختله: وَأَمَّا لُبْسُ الْقُفَّازَيْنِ فَلَا يُكْرَهُ عِنْدَنَا، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَهِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي آخِرِهِ: (وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرَّأَةُ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ»؛ وَلِأَنَّ الْعَادَةَ فِي بَدَنِهَا السَّثُرُ فَيَجِبُ خَالَفَتُهَا بِالْكَشْفِ كَوَجْهِهَا.

وَلَنَا: مَا رُويِ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصِ ﴿ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ وَهُنَّ مُحْرِمَاتُ الْقُفَّازَيْنِ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰمُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ ا

وَقَوْلُهُ: «وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ» نَهْيُ نَدْبٍ، حَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلَائِلِ بِقَدْرِ

⁽١) كشف المشكل (٢/ ٤٧٩).

⁽٢) سبق تخريجه قريبًا.

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ٩٣).

الْإِمْكَانِ^(١).

قال السرخسي تَعَلَّمُهُ: وَلَا بَأْسَ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْقُفَّازَيْنِ، هَكَذَا رُوِيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَبِيَّهُ: «أَنَّهُ كَانَ يُلْبِسُ بَنَاتَه الْقُفَّازَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ»(٢).

كراقوال الشافعية:

قال الشَّافِعِيُّ تَعْلَقُهُ: وَلَمْ يَأْمُرُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ بِكَفَّارَةٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ الْمُرَّأَةُ الْمُحْرِمَةُ الْقُفَّازَيْنِ وَكَا بَأْسُنَ الْقُفَّازَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ». وَلَا تَتَبَرْ قَعُ الْمُحْرِمَةُ (٣).

کرأقوال الحنابلة:

قال ابن قدامة كتلله: مَسْأَلَةُ: قَالَ: (وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ، وَلَا الْخَلْخَالَ، وَمَا أَشْبَهَهُ). الْقُفَّازَانِ: شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ، تُدَخِّلهُمَا فِيهِمَا مِنْ خَرْقٍ، تَسْتُرُهُمَا مِنْ الْحُرِّ، وَلُكُ مَا يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ، تُدَخِّلهُمَا فِي يَدَيْهَا فِي حَالِ إحْرَامِهَا.

وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءً، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَمَالِكُ، وَإِسْحَاقُ. «وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ يُلْبِسُ بَنَاتِهِ الْقُفَّازَيْنِ وَهُنَّ مُحْرِمَاتٌ». وَرَخَصَ فِيهِ عَلِيٌّ، وَعَائِشَةُ، وَعَطَاءُ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ. وَلِلشَّافِعِيِّ كَالمُذْهَبَيْنِ. وَاحْتَجُوا بِمَا رُويَ عَنْ النَّبِيِّ عَيَالِةً: أَنَّهُ قَالَ: «إحْرَامُ الْمُرْأَةِ فِي وَجْهِهَا»، وَأَنَّهُ عُضْوٌ يَجُوزُ سَتْرُهُ بِغَيْرِ المُخِيطِ، فَجَازَ سَتْرُهُ بِهِ، كَالرِّجْلَيْنِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ الْحَرَامُ، وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ الْحَرَامُ، وَلَا تَنْتَقِبُ اللَّرْقَةِ النَّسَاءَ فِي تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَرُوِيَ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ «نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنْ الْقُفَّازَيْنِ وَالْخُلْخَالِ».

وَلِأَنَّ الرَّجُلَ لَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ كَشْفُ رَأْسِهِ، تَعَلَّقَ حُكْمُ إِحْرَامِهِ بِغَيْرِهِ، فَمُنِعَ مِنْ لُبْسِ الْمُخِيطِ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ، كَذَلِكَ المُرْأَةُ لَمَّا لَزِمَهَا كَشْفُ وَجْهِهَا، يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَلَّقَ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٦).

⁽٢) المبسوط (٤/ ١٢٨).

⁽٣) الأم (٢/ ٣٢٢).

حُكْمُ الْإِحْرَامِ بِغَيْرِ ذَلِكَ الْبَعْضِ، وَهُوَ الْيَدَانِ. وَحَدِيثُهُمْ الْمُرَادُ بِهِ الْكَشْفُ. فَأَمَّا السَّتْرُ بِغَيْرِ الْمُخِيطِ، فَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ، وَلَا يَجُوزُ بِالْمُخِيطِ. فَأَمَّا الْخَلْخَالُ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ السَّوَارِ وَالدُّمْلُوجِ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لُبْسُهُ (١).

سئل الإمام أحمد تحمله: المحرمة تلبس الخفين والقفازين.

قال: أما الخفان فنعم، وأما القفازان فلا يعجبني (٢).

كرأقوال الظاهرية:

قال ابن حزم تَخَلَفه: وَرُوِّينَا عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ نَهْيَ الْمُوْأَةِ عَنْ الْقُفَّازَيْنِ، وَعَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ، وَالْحُسَنِ، وَعَطَاءٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وَرُوِّينَا عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِبَاحَةَ الْقُفَّازَيْنِ لِلْمَرْأَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحُكَمِ، وَحَلَّادٍ، وَعَطَاءٍ، وَمَكْحُولٍ، وَعَلْقَمَةَ، وَغَيْرِهِمْ. وَحَدِيثُ رَسُولِ الله ﷺ الْذِي ذَكَرْنَا هُوَ الْحُاكِمُ عَلَى مَا سِوَاهُ (٣٠).

المحظور الثالث: تطيب المحرم (٤)

قال ابن قدامة تخلفه: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ الطِّيبِ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلِيلٍ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ: «لَا تَمَسُّوهُ بِطِيبٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي لَفْظٍ: «لَا تُحَنِّطُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَلَّمَا مُنِعَ الْمُنَّتُ مِنْ الطِّيبِ لِإِحْرَامِهِ، فَالْحَيُّ أَوْلَى. وَمَتَى تَطَيَّبَ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ

⁽١) المغني (٣/ ٣٠٤).

⁽٢) مسائل الإمام (٥/ ٢١٨٩).

⁽٣) المحلى بالآثار (٥/ ٦٧).

⁽٤) قال ابن قدامة تَعَلَثُهُ في المغني (٣/ ٢٩٣): وَمَعْنَى الطّبِ: مَا تَطِيبُ رَائِحَتُهُ، وَيُتَّخَذُ لِلشَّمِّ، كَالْمِسْكِ، وَالْعَنْبِرِ، وَالْكَافُورِ، وَالْغَالِيَةِ، وَالزَّعْفَرَانِ، وَمَاءِ الْوَرْدِ، وَالْأَذْهَانِ الْمُطَيِّبَةِ، كَدُهْنِ الْبَنَفْسَجِ وَنَحْوِهِ.

اسْتَعْمَلَ مَا حَرَّمَهُ الْإِحْرَامُ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، كَاللِّبَاس(١).

قال ابن رشد تخلفه: وَأَمَّا الشَّيْءُ الثَّانِي مِنَ المُتْرُوكَاتِ فَهُوَ الطِّيبُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعُلْمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الطِّيبَ كُلَّهُ يَحْرُمُ عَلَى المُحْرِم بِالْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ (٢).

قال الكاساني تَعْلَقْهُ: أمَّا الطِّيبُ فَنَقُولُ: لَا يَتَطَيَّبُ اللَّحْرِمُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ: ﷺ (اللَّحْرِمُ الْأَشْعَثُ الْأَغْبَرُ»، وَالطِّيبُ يُنَافِي الشَّعَثَ.

وَرُويَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ مَقْطَعَانِ مُضَمَّخَانِ بِالْخَلُوقِ، فَقَالَ: مَا أَصْنَعُ فِي حَجَّتِي يَا رَسُولَ الله؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ حَتَّى أَوْحَى الله إلَيْهِ، فَلَمَّا سَرَى عَنْك، عَنْهُ قَالَ: «اغْسِلْ هَذَا الطِّيبَ عَنْك، عَنْهُ قَالَ: «اغْسِلْ هَذَا الطِّيبَ عَنْك، وَاصْنَعْ فِي حَجَّتِك مَا كُنْت صَانِعًا فِي عُمْرَتِك»، وَرَوَيْنَا: أَنَّ مُحْرِمًا وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتُهُ، وَلَا تُقَرِّبُوهُ طِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًا فَقَالَ النَّبِيُ عَيْقٍ: «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُقرِّبُوهُ طِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًا فَقَالَ النَّبِيُ عَيْقٍ: «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُقرِّبُوهُ طِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًا فَقَالَ النَّبِيُ عَيْقٍ وَقَلَ النَّبِيُ عَنْهُ مَا عَلْمُ مَعْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًا فَقَالَ النَّبِي عَنْمَ الْقِيامَةِ مُلَبِيا فَقَالَ النَّبِي عَنْهُ مَوْرَفًا عَلَيْهِ مَوْرَا وَأُسْرِ، وَالتَّاقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ دَمْ، وَإِنْ طَيَّبَ أَقَلَ مِنْ عُضُو فَعَلَيْهِ وَمُ أَنْ وَإِنْ طَيَّبَ أَقَلَ مِنْ عُضُو فَعَلَيْهِ مَنْ وَإِنْ طَيَّبَ أَقَلَ مِنْ عُضُو فَعَلَيْهِ مَا فَاللَّالُونَ مُ وَالْسَاقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ دَمْ، وَإِنْ طَيَّبَ أَقَلَ مِنْ عُضُو فَعَلَيْهِ صَلَيْهِ وَمُ أَنْ وَإِنْ طَيْبَ أَقَلَ مِنْ عُضُو فَعَلَيْهِ صَلَّ اللهُ فَي عَلَيْهِ وَمُ أَنْ وَلِنَا طَيْبَ أَقَلَ مِنْ عُضُو فَعَلَيْهِ مَا فَالَدُ أَنْ مُ لَا عَلَيْهِ وَلَا لَا مُعْتَى فَالْمَاقِ، وَلَا مَلَا عَلَيْهِ وَلَا طَيْبَ أَقَالَ الْوَلَاقُ مَلَوْلَ الْعَلَى وَلَا لَقَالَ مَنْ عُلَيْهِ وَلَا لَيْهُ مِنْ عُنْهِ وَلَا لَا لَا لَكُولُ الْقَلْ مِنْ عُلْهِ وَلَا لَا لَا عَلَيْهِ وَلَا لَا لَا لَا لَكُولُولُ اللْهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْكِ وَلَا لَا لَنْهُ عَلَيْهِ وَلَا لَا لَعْلَى اللّهُ الْعِلْمُ الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ الْعَلَا لَا لَعْلَى اللّهُ الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى اللّهُ الْعَلَالَ اللّهُ الْعَلْمُ اللّهُ الْعَلَالِ اللّهِلْمُ اللّهُ الْعَلَا لَيْ الْعَلْمُ اللّهُ الْعَلَا لَا اللّهُ ال

⁽١) المغنى (٣/ ٢٩٣).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٤).

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٩).

مسألة: اختلاف العلماء في الطيب عند الإحرام.

قال ابن رشد يخلله: وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ لِلْمُحْرِمِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، لِمَا يَبْقَى مِنْ أَثَرِهِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِحْرَام: فَكَرِهَهُ قَوْمٌ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ، وَمِمَّنْ كَرِهَهُ مَالِكٌ، وَرَوَاهُ عَنْ عُمَر ""، وَهُوَ قَوْلُ عُثْمَانَ "، وَابْنَ عُمَر ""، وَجَمَاعَةٍ مِنَ النَّابِعِينَ.

وَمُّنْ أَجَازَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَدَاوُدُ، وَالْحُجَّةُ لَالِكٍ يَعْلَى مِنْ جِهَةِ الْأَثْرِ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَفِيهِ: أَنَّ رَجُلًا جَاءً إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْ الْثَبِيِّ عَلَيْهِ الْخُبَّةِ مُضَمِّخَةٍ بِطِيبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلِ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي جُبَّةٍ بَعْدَمَا تُضَمَّخُ بِطِيبٍ؟ فَأَنْزِلَ الْوَحْيُ عَلَي رَسُّولِ الله عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ آنِفَا؟»، فَالْتُمِسَ الرَّجُلُ، فَأَتِي بِهِ، فَقَالَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَمَّنَ الطَّيْبُ الَّذِي بِكَ فَاغْسِلْهُ عَنْكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمًا الجُبَّةُ فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ مَا الْشَعْرَةِ آنِفَةُهُ هُوَ الَّذِي فِي حَجَّتِكَ» (نَا اخْتَصَرْتُ الْحَدِيثَ، وَفِقْهُهُ هُو الَّذِي فِي عَمْرَتِكَ، كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ» (نَا اخْتَصَرْتُ الْحَدِيثَ، وَفِقْهُهُ هُو الَّذِي فَكَ ثَكُرْتُ.

وَعُمْدَةُ الطَّرِيقِ الثَّانِي: مَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَأْسَ رَسُولِ الله ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ» (٥).

⁽١) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٩)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٥٤)، وفي معرفة السنن (٧/ ١١٥) من طريق نافع، عن أسلم مولى ابن عمر، عن عمر بن الخطاب به. وثم طرق أخرى عن عمر به.

⁽٢) ضعيف: أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ١١٣) من طريق مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ ابْنًا لِعُثْمَانَ ﷺ تُوفِيَّ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَلَمْ يُحَمِّرُ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُقَرِّبُهُ طِيبًا. وفيه مسلم بن خالد، «ضَعف».

⁽٣) أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٧) عَنْ نَافِع: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَفَّنَ ابْنَهُ وَاقِدَ بْنَ عَبْدِ الله، وَمَاتَ بِالْجُحْفَةِ مُحْرِمًا، وَخَمَّرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنَّا خُرُمٌ لَطَيَّبْنَاهُ». وسنده صحيح.

⁽٤) البخاري (٤٣٢٩) ومسلم (١١٨٠).

⁽٥) البخاري (١٥٣٩) ومسلم (١١٨٩).

وَاعْتَلَّ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ بِهَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ - وَقَدْ بَلَغَهَا إِنْكَارُ ابْنِ عُمَرَ تَطَيُّبُ الْفُورِيقُ الْأَوْلِ اللهِ عَلَيْبُ اللهُ اللهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ عَلِيْهِ، قَطَافَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا»(۱).

قالوا: وَإِذَا طَافَ عَلَى نِسَائِهِ اغْتَسَلَ، فَإِنَّمَا يَبْقَى عَلَيْهِ أَثَرُ رِيحِ الطِّيبِ لَا جِرْمُهُ نَفْسُهُ. قَالُوا: وَلَمَّا كَانَ الْإِجْمَاعُ قَدِ انْعَقَدَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ ابْتِدَاؤُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، مِثْلَ لُبْسِ الثِّيَابِ وَقَتْلِ الصَّيْدِ، لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِصْحَابُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الطِّيبُ كَذَٰلِكَ.

فَسَبَبُ الْخِلَافِ: تَعَارُضُ الْآثَارِ فِي هَذَا الْحُكْمِ (٢).

مسألة: في شمر الطيب للمحرم

قال ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: (وَلَا يَتَعَمَّدُ لِشَمِّ الطِّيبِ)، أَيْ: لَا يَقْصِدُ شَمَّهُ مِنْ غَيْرِهِ بِفِعْلِ مِنْهُ، نَحْوِ أَنْ يَجْلِسَ عِنْدَ الْعَطَّارِينَ لِذَلِكَ، أَوْ يَدْخُلَ الْكَعْبَةَ حَالَ تَجْمِيرِهَا، لِيَشُمَّ طِيبَهَا، أَوْ يَحْمِلَ مَعَهُ عُقْدَةً فِيهَا مِسْكُ لِيَجِدَ رِيحَهَا. قَالَ أَحْدُ: سُبْحَانَ الله، كَيْفَ يَجُوزُ هَذَا؟ وَأَبَاحَ الشَّافِعِيُّ ذَلِكَ، إلَّا الْعُقْدَةَ تَكُونُ مَعَهُ يَشُمُّهَا، فَإِنَّ أَصْحَابَهُ اخْتَلَفُوا فِيهَا؛ لِأَنَّهُ يَشُمُّ الطِّيبَ مِنْ غَيْرِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ.

وَلَنَا: أَنَّهُ شَمَّ الطِّيبَ قَاصِدًا مُبْتَدِئًا بِهِ فِي الْإِحْرَامِ، فَحُرِّمَ، كَمَا لَوْ بَاشَرَهُ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْقَصْدَ شَمَّهُ لَا مُبَاشَرَتُهُ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ مَسَّ الْيَابِسَ الَّذِي لَا يَعْلَقُ بِيدِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْقَصْدَ شَمَّهُ لَا مُبَاشِرَتُهُ، بِذِلِيلِ مَا لَوْ مَسَّ الْيَابِسَ الَّذِي لَا يَعْلَقُ بِيدِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْقَدْيَةُ، وَلَوْ لَمْ يُبَاشِرْهُ، فَأَمَّا شَمَّهُ مِنْ غَيْرِ شَيْءٌ، وَلَوْ لَمْ يُبَاشِرْهُ، فَأَمَّا شَمَّهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ، كَالْجَالِسِ عِنْدَ الْعَطَّارِ لِحَاجَتِهِ، وَدَاخِلِ السُّوقِ، أَوْ دَاخِلِ الْكَعْبَةِ لِلتَّبَرُّكِ بِهَا، وَمَنْ يَشْتَرِي طِيبًا لِنَفْسِهِ وَلِلتَّجَارَةِ، وَلَا يَمَسُّهُ، فَعَيْرُ مَعْنُوعٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ وَمَنْ مَنْوعٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ وَمَنْ مَنْ مَعْنَعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ

قال الكاساني يَخْلَلهُ: وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَشُمَّ الطِّيبَ وَالرَّبْحَانَ، كَذَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ

⁽١) البخاري (٢٦٧) ومسلم (١١٩٢)، واللفظ له.

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٤).

⁽٣) المغني (٣/ ٢٩٩).

عُمَرَ وَجَابِرِ ﷺ: أَنَّهُمَا كَرِهَا شَمَّ الرَّيْحَانِ لِلْمُحْرِمِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بهِ. وَلَوْ شَمَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا.

وقال الشَّافِعِيُّ: تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ. وَجْهُ قَوْلِهِ: أَنَّ الطِّيبَ مَا لَهُ رَائِحَةٌ، وَالرَّيْحَانُ لَهُ رَائِحَةٌ فَالْمَيْتَةُ، فَكَانَ طِيبًا، وَإِنَّا نَقُولُ: نَعَمْ، إِنَّهُ طِيبٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَلْتَزِقْ بِبَدَنِهِ وَلَا بِثِيَابِهِ شَيْءٌ مِنْهُ، وَإِنَّمَا شَمَّ رَائِحَتَهُ فَقَطْ، وَهَذَا لَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، كَمَا لَوْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَّارِينَ فَشَمَّ رَائِحَةَ الْعِطْرِ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ الإِرْتِفَاقِ.

وَكَذَا كُلُّ نَبَاتٍ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، وَكُلُّ ثَمَرَةٍ لَهَا رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ؛ لِأَنَّهُ ارْتِفَاقٌ بِالرَّائِحَةِ وَلَوْ فَعَلَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِقْ بِبَدَنِهِ وَثِيَابِهِ شَيْءٌ مِنْهُ.

وَحُكِيَ عَنْ مَالِكِ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُو بِرَفْعِ الْعَطَّارِينَ بِمَكَّةَ فِي أَيَّامِ الْحُجِّ، وَذَلِكَ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ.

فَإِنْ شَمَّ الْمُحْرِمُ رَائِحَةَ طِيبِ تَطَيَّبَ بِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ لَا بَأْسَ بِهِ لِأَنَّ اسْتِعْهَالَ الطِّيبِ حَصَلَ فِي وَقْتٍ مُبَاحٍ، فَبَقِي شَمَّ نَفْسِ الرَّائِحَةِ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ، كَهَا لَوْ مَرَّ بِالْعَطَّارِينَ، وَرَوَى ابْنُ سِهَاعَةً عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّ رَجُلًا لَوْ دَخَلِ بَيْتًا قَدْ أَجْرَ، وَطَالَ مُكْتُهُ بِالْعَطَّارِينَ، فَكَلِقَ فِي ثَوْبِهِ شَيْءٌ يَسِيرٌ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الرَّائِحَةَ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِعَيْنٍ، وَلَدُ اسْتَجْمَرَ بِثَوْبِ، فَعَلِقَ بِثَوْبِهِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، فَعَلَيْهِ دَمْ؛ وَبَمُجَرَّدِ الرَّائِحَةَ لَمُ يَعْنَى بِعَيْنٍ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ بَوْبِ، فَعَلِقَ بِثَوْبِهِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، فَعَلَيْهِ دَمْ؛ لِأَنَّ الرَّائِحَةَ هَهُنَا تَعَلَّقَتْ بِعَيْنٍ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ هَا فِي بُدِنِهِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ تَطَيَّبُ (١).

قال ابن قدامة تخالف: فَصْلُ: وَالنَّبَاتُ الَّذِي تُسْتَطَابُ رَائِحَتُهُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبِ: أَحَدُهَا: مَا لَا يَنْبُتُ لِلطِّيبِ، وَلَا يُتَخَذُ مِنْهُ، كَنَبَاتِ الصَّحْرَاءِ، مِنْ الشِّيحِ، وَالْقَيْصُومِ، وَالْخُزَامَى، وَالْفَوَاكِهِ كُلِّهَا مِنْ الْأَتُرُجِّ، وَالتُّفَّاحِ، وَالسَّفَرْجَل، وَغَيْرِه، وَمَا يُنْبِتُهُ الْاَدَمِيُّونَ لِغَيْرِ قَصْدِ الطِّيبِ، كَالْحِنَّاءِ وَالْعُصْفُرِ، فَمُبَاحُ شَمَّهُ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ، وَلَا نَعْلَمُ الْاَدَمِيُّونَ لِغَيْرِ قَصْدِ الطِّيبِ، كَالْحِنَّاءِ وَالْعُصْفُرِ، فَمُبَاحُ شَمَّهُ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، إلَّا مَا رُويَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَشَمَّ شَيْئًا مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ، مِنْ الشِّيح وَالْقَيْصُومِ وَغَيْرِهِمَا. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا؛ فَإِنَّهُ لَا يُقْصَدُ لِلطِّيبِ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ، أَشْبَهَ سَائِرَ نَبَاتِ الْأَرْضِ. قَدْ رُويَ: «أَنَّ أَزْوَاجَ يُقْصَدُ لِلطِيبِ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ، أَشْبَهَ سَائِرَ نَبَاتِ الْأَرْضِ. قَدْ رُويَ: «أَنَّ أَزْوَاجَ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩١).

رَسُولِ الله ﷺ كُنَّ يُحْرِمْنَ فِي المُعَصْفَرَاتِ».

الثَّانِي: مَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ لِلطِّيبِ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ، كَالرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ، وَالْمُرْزَجُوشِ وَالنَّرْجِسِ، وَالْبَرَم، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: يُبَاحُ بِغَيْرِ فِدْيَةٍ. قَالَهُ عُثْمَانُ ابْنُ عَفَّانَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحُسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَإِسْحَاقُ. وَالْآخَرُ: يَحْرُمُ شَمُّهُ، فَإِنْ فَعَلَ ابْنُ عَفَّانَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحُسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَإِسْحَاقُ. وَالْآخَرُ: يَحْرُمُ شَمُّهُ، فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَ الْفِدْيةُ. وَهُو قَوْلُ جَابِرٍ، وَابْنِ عُمَر، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ؛ لِأَنَّهُ يُتَّخَذُ لِلطِّيبِ، فَأَشْبَهَ الْوَرْدَ. وَكَرِهَهُ مَالِكٌ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَلَمْ يُوجِبُوا فِيهِ شَيْئًا. وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِيهِ غُتَمِلٌ هَا؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الرَّيْحَانِ: لَيْسَ مِنْ آلَةِ المُحْرِمِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَتَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُتَحَدِّمِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَتَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُتَحَدِّمِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَتَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُتَحَدِّمِ. وَلَمْ مِنْ آلَةِ المُحْرِمِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَتَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُتَحَدِّمُ مِنْهُ طِيبٌ، فَأَشْبَهَ الْعُصْفُرَ.

الثَّالِثُ: مَا يَنْبُتُ لِلطِّيبِ، وَيُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ، كَالْوَرْدِ، وَالْبَنَفْسَجِ، وَالْيَاسَمِينِ، وَالْخَيْرِيِّ، فَهَذَا إِذَا اسْتَعْمَلَهُ، وَشَمَّهُ، فَفِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ فِيهَا يُتَّخَذُ مِنْهُ، فَكِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ فِيهَا يُتَّخَذُ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ فِي أَصْلِهِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى فِي الْوَرْدِ: لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ فِي شَمِّهِ؛ لِأَنَّهُ زَهْرٌ شَمَّهُ عَلَى جِهَتِهِ، أَشْبَهَ زَهْرَ سَائِرِ الشَّجَرِ. وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ رِوَايَتَيْنِ. وَالْأَوْلَى تَحْرِيمُهُ؛ لِأَنَّهُ يَنْبُتُ لِلطِّيبِ، وَيُتَّخَذُ مِنْهُ، أَشْبَهَ الزَّعْفَرَانَ وَالْعَنْبَرَ. قَالَ الْقَاضِي: يُقَالُ: إِنَّ الْعَنْبَرَ ثَمَرُ شَجَرٍ، وَكَذَلِكَ الْكَافُورُ (١).

أمورلا بأس بها للمحرم

قال الكاساني تخلفه: وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَحْتَجِمَ الْمُحْرِمُ، وَيَفْتَصِدَ، وَيَبُطَّ الْقُرْحَةَ، وَيَعْصِبَ عَلَيْهِ الْخِرْقَةَ، وَيَجْبُرَ الْكَسْرَ، وَيَنْزِعَ الضِّرْسَ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ، وَيَدْخُلَ الْحُهَّامَ وَيَعْضِبَ عَلَيْهِ الْخِرْقَةَ، وَيَجْبُرَ الْكَسْرَ، وَيَنْزِعَ الضِّرْسَ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ، وَيَدْخُلَ الْحُهَّامَ وَيَعْضِبَ لِلَا رُوِيَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَيَّا الله عَلَيْهِ «احْتَجَمَ وَهُو صَائِمٌ مُحْرِمٌ» بِالْقُرْحَةِ، وَالْفَصْدُ وَبَطُّ الْقُرْحَةِ وَالْجُرْحِ فِي مَعْنَى الْحِجَامَةِ؛ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا شَقُّ الجِلْدَةِ وَالْمُحْرِمُ عَيْرُ مَمْنُوعٍ عَنْ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهَا مِنْ بَابِ التَّذَاوِي، وَالْإِحْرَامُ لَا يَمْنَعُ مِنْ التَّذَاوِي، وَالْإِحْرَامُ لَا يَمْنَعُ مِنْ التَّذَاوِي، وَكَذَا جَبْرُ الْكَسْرِ مِنْ بَابِ الْعِلَاجِ، وَالْمُحْرِمُ لَا يُمْنَعُ مِنْهُ.

⁽١) المغني (٣/ ٢٩٣).

وَكَذَا قَلْعُ الضِّرْسِ، وَهُو أَيْضًا مِنْ بَابِ إِزَالَةِ الضَّرَرِ، فَيُشْبِهُ قَطْعَ الْيَدِ مِنْ الْأَكَلَةِ، وَذَا لَا يُمْنَعُ مِنْهُ اللَّحْرِمُ، كَذَا هَذَا.

وَأَمَّا الْإِغْتِسَالُ فَلَمَا رُوِيَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اغْتَسَلَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَقَالَ: «مَا نَفْعَلُ ب**أَوْسَاخِنَ**ا»^(۱).

مسألة: غسل الرأس بالخطمي

قال ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: وَاتَّفَقُوا عَلَى مَنْعِ غَسْلِهِ رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ افْتَدَى. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَغَيْرُهُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (١).

وقالَ تَعْلَلْهُ: (٢٣٢٣) فَصْلُ: وَيُكُّرَهُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ بِالسِّدْرِ، وَالْخِطْمِيِّ، وَنَحْوِهِمَا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ الشَّعْثِ، وَالتَّعَرُّضِ لِقَلْعِ الشَّعْرِ. وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. فَإِنْ فَعَلَ فَلَا فِدْيَةً عَلَيْهِ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ المُنْذِرِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ. وَبِهِ قَالَ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ. وَقَالَ صَاحِبَاهُ: عَلَيْهِ صَدَقَةٌ؛ لِأَنَّ الْخِطْمِيَّ تُسْتَلَذُّ رَائِحَتُهُ، وَتُزِيلُ الشُّعْثَ، وَتَقْتُلُ الْهُوَامَّ، فَوَجَبَتْ بِهِ الْفِدْيَةُ كَالْوَرْس.

وَلَنَا: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ فِي المُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَّهُ بَعِيرُهُ: «اغْسِلُوهُ بَهَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا ثُحُنِّمُوهُ، وَلَا ثُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. فَأَمَرَ بِغَسْلِهِ بِالسِّدْرِ، مَعَ إِثْبَاتِ حُكْمِ الْإِحْرَامِ فِي حَقِّهِ، وَالْخِطْمِيُّ كَالسِّدْرِ. وَلِآنَهُ لَيْسَ بِطِيبِ، فَلَمْ تَجِبْ الْفِدْيَةُ بِاسْتِعْ اللهِ كَالتَّرَابِ.

وَقَوْ هُمْ: تُسْتَلَذُ رَائِحَتُهُ. مَمْنُوعٌ، ثُمَّ يَبْطُلُ بِالْفَاكِهَةِ وَبَعْضِ التُّرَابِ. وَإِزَالَةُ الشُّعْثِ تَحْصُلُ بِذَلِكَ أَيْضًا، وَقَتْلُ اهْوَامِّ لَا يُعْلَمُ حُصُولُهُ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْوَرْسِ؛ لِأَنَّهُ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩١).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٥).

طِيبٌ، وَلِذَلِكَ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ الْغَسْلِ، أَوْ فِي ثَوْبٍ لَمْنِعَ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا (١٠).

قال الكاساني تَعَالَثُهُ: فَإِنْ غَسَلَ رَأْسَهُ وَلِحْيَتُهُ بِالْخِطْمِيِّ فَعَلَيْهِ دَمُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحُمَّد: عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، لَهُمَّا: أَنَّ الْخِطْمِيَّ لَيْسَ بِطِيب، وَإِنَّمَا يُزِيلُ الْوَسَخَ فَأَشْبَهَ الْأَشْنَانَ، فَلَا يَجِبُ بِهِ الدَّمُ، وَتَجِبُ الصَّدَقَةُ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ الْمُوَامَّ، لَا لِأَنَّهُ طِيبٌ، وَلَا يَحْبُ بِهِ الدَّمُ، كَسَائِرِ طِيبٌ، وَلاَ يَعْبُ بِهِ الدَّمُ، كَسَائِرِ الطَّيبُ، وَلاَ يَعْبُ بِهِ الدَّمُ، كَسَائِرِ الطَّيبِ، وَلاَ يَهُ يُزِيلُ الشَّعَث، وَيَقْتُلُ الْمُوَامَّ، فَأَشْبَهَ الْحُلْقَ (٢).

مسألة: الغسل من الجنابة

قال ابن المنذر تَعَلَّلُهُ: وأجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة. وانفرد مالك، فقال: يكره للمحرم أن يغطس رأسه في الماء^(٣).

قال ابن رشد تَخَلَقُهُ: وَأَمَّا المُمْنُوعُ الرَّابِعُ: فَهُوَ إِلْقَاءُ التَّفَثِ، وَإِزَالَةُ الشَّعَرِ، وَقَتْلُ الْقَمْلِ، وَلَكِنِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ مِنَ الجُّنَابَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي كَرَاهِيَةِ غُسْلِهِ مِنْ غَيْرِ الجُّنَابَةِ: فَقَالَ الجُّمْهُورُ: لَا بَأْسَ بِغَسْلِ رَأْسَهُ. وَقَالَ مَالِكُ: بِكَرَاهِيَةِ ذَلِكَ.

وَعُمْدَتُهُ: «أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا مِنَ الإَحْتِلَام»(٤).

وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ: مَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ جُبَيْرِ: «أَنَّ ابْنَ عَبَّاسِ وَالْمِسُورَ بْنَ خُرُمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ الله: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسْوَرُ بْنُ خُرُمَةَ: لَا يَغْسِلُ الله بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَادِيِّ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ يَغْسِلُ الله بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَادِيِّ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ يَغْسِلُ الله بْنُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَوَجَدْتُهُ يَغْسَلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ، وَهُو مُسْتَتِرٌ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: عَبْدُ الله بْنُ عَبَّاسٍ، أَسْأَلُكَ: كَيْفَ كَانَ فَقُلْتُ: عَبْدُ الله بْنُ عَبَّاسٍ، أَسْأَلُكَ: كَيْفَ كَانَ

⁽١) المغني (٣/ ٢٨٠).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٩١).

⁽٣) الإجماع رقم «١٦٢».

⁽٤) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٤) من طريق نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.

رَسُولُ الله ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى التَّوْبِ، فَتَطَأْطَأَ حَتَّى بَدَا نِي رَأْسُهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ: صب، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا، وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَفْعَلُ "(١).

ُ وَكَانَ عُمَرُ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَيَقُولُ: «مَا يَزِيدُهُ الْمَاءُ إِلَّا شَعَثًا» (٢) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوطَّأِ.

وَحَمَلَ مَالِكٌ حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ عَلَى غُسْلِ الْجُنَابَةِ، وَالْحُجَّةُ لَهُ: إِجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ قَتْلِ الْقَمْلِ، وَنَتْفِ الشَّعَرِ، وَإِلْقَاءِ التَّفَثِ - وَهُوَ الْوَسِخُ -، وَالْغَاسِلُ رَأْسَهُ هُوَ إِمَّا أَنْ يَفْعَلَ هَذِهِ كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا (٣).

قال ابن قدامة تخالله: فَصْلُ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الْحُرِمُ رَأْسَهُ وَبَدَنَهُ بِرِفْقِ، فَعَلَ ذَلِكَ عُمَرُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْر، وَالْحَابُ الرَّأْي. وَكَرِهَ مَالِكُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَغْطِسَ فِي اللَّاء، وَيُغَيِّبَ فِيهِ رَأْسَهُ. وَلَعَلَّهُ وَأَصْحَابُ الرَّأْي. وَكَرِهَ مَالِكُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَغْطِسَ فِي اللَّاء، وَيُغَيِّبَ فِيهِ رَأْسَهُ. وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ سِتْرٌ لَهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِسِتْر، وَهِذَا لَا يَقُومُ مَقَامَ السُّتْرَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «رُبَّمَا قَالَ لِي عُمَرُ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ بِالْجُحْفَةِ: تَعَالَ أَبُاقِيكَ أَيْنَا أَطْوَلُ نَفَسًا فِي الْمَاءِ». وَقَالَ: «رُبَّمَا قَامَسْت عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِالجُحْفَةِ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ». رَوَاهُمَا سَعِيدٌ. وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِسِتْرٍ مُعْتَادٍ، وَشَعَ يَدَيْهِ عَلَيْهِ، أَوْ وَضْعَ يَدَيْهِ عَلَيْهِ.

وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الله بْنُ حُنَيْنٍ، قَالَ: «أَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَأَتَيْته وَهُوَ يَغْتَسِلُ، فَسَلَّمْت عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْت: أَنَا عَبْدُ الله بْنُ حنين أَرْسَلَنِي إِلَيْك عَبْدُ الله بْنُ عَبَّاسٍ، يَسْأَلُك: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَّهُ عَلَى الثَّوْبِ، فَطَأْطَأَهُ حَتَّى بَدَا لِي رَأْسُهُ، ثُمَّ قَالَ

⁽١) البخاري (١٨٤٠) ومسلم (١٢٠٥).

 ⁽٢) منقطع: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٤) من طريق عطاء بن أبي رباح، عن عمر. وسنده منقطع.

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ٩٤).

لإنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ: صُبَّ. فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّك رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهَا، وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْت رَسُولَ الله ﷺ يَفْعَلُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْت رَسُولَ الله ﷺ يَفْعَلُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُهُ اللهُ الله

مسألة: الخضب بالحناء

قال الكاساني تخلله: فَإِنْ خَضَّبَ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ بِالْحِنَّاءِ فَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّ الْحِنَّاءَ طِيبٌ لِمَا لَهُ وَيَالًا لَهُ وَعَالَ: «الْحِنَّاءُ طِيبٌ». لِمَا رُويَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ مَهَى المُعْتَدَّةَ أَنْ تَخْتَضِبَ بِالْحِنَّاءِ، وَقَالَ: «الْحِنَّاءُ طِيبٌ».

وَلِأَنَّ الطِّيبَ مَا لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، وَلِلْحِنَّاءِ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، فَكَانَ طِيبًا.

وَإِنْ خَضَّبَتْ المُحْرِمَةُ يَدَيْهَا بِالْجِنَّاءِ فَعَلَيْهَا دَمٌ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا فَعَلَيْهَا صَدَقَةٌ؛ لِأَنَّ الإِرْتِفَاقَ الْكَامِلَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِتَطْيِيبِ عُضْوٍ كَامِلٍ. وَالْقُسْطُ طِيبٌ؛ لِأَنَّ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، وَلِهَذَا يُتَبَخَّرُ بِهِ، وَيُلْتَذُ بِرَائِحَتِهِ (٢).

قال ابن قدامة تَعَلَّلهُ: فَصْلُّ: وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْتَضِبَ بِالْجِنَّاءِ عِنْدَ الْإِحْرَام؛ لِلاَ وَيَ عَنْ الْبِيْنَةِ أَنْ تَدْلُكَ الْمُرْأَةُ يَدَيْهَا فِي حِنَّاءٍ». وَلِأَنَّ هَذَا مِنْ رُوِيَ عَنْ البُّنَّةِ أَنْ تَدْلُكَ الْمُرْأَةُ يَدَيْهَا فِي حِنَّاءٍ». وَلِأَنَّ هَذَا مِنْ زِينَةِ النِّسَاءِ، فَاسْتُحِبَّ عِنْدَ الْإِحْرَام، كَالطِّيبِ. وَلَا بَأْسَ بِالْخِضَابِ فِي حَالِ إحْرَامِها.

وقال الْقَاضِي: يُكْرَهُ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ الزِّينَةِ، فَأَشْبَهَ الْكُحْلَ بِالْإِثْمِدِ. فَإِنْ فَعَلَتْهُ، وَلَمْ تَشُدَّ يَدَيْهَا بِالْإِثْمِدِ. فَكَانَ مَالِكٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ تَشُدَّ يَدَيْهَا بِالْخِرَقِ، فَلَا فِدْيَةَ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَكَانَ مَالِكٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْخَسَن يَكْرَهَانِ الْخِضَابَ لِلْمُحْرِمَةِ، وَأَلْزَمَاهَا الْفِدْيَةَ.

وَلَنَا: مَا رَوَى عِكْرِمَةُ، أَنَّهُ قَالَ: «كَانَتْ عَائِشَةُ، وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَخْتَضِبْنَ بِالْجِنَّاءِ، وَهُنَّ حُرُمُ». وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ، وَلَيْسَ هَاهُنَا دَلِيلٌ يَمْنَعُ مِنْ نَصِّ وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَى الْمُنْصُوصِ^(٣).

⁽١) المغني (٣/ ٢٧٩).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٩١).

⁽٣) المغني (٣/ ٣٠٥).

المحظور الرابع: حلق الرأس

قال ابن المنذر كتلثه: وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من حلق رأسه، وجزه، وإتلافه بجزه، أو نورة، وغير ذلك (١).

وأجمعوا على أن له حلق رأسه من علة^(٢).

وأجمعوا على وجوب الفدية على من حلق، وهو محرم (٣).

قال النووي تعلله: فَأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى تَخْرِيم حَلْقِ شَعْرِ الرَّأْسِ، نَقَلَ الْإِجْمَاعَ فِيهِ ابْنُ المُنْذِرِ وَغَيْرُهُ، وَسَوَاءٌ فِي تَحْرِيمِهِ الرَّجُلُ وَالمُّرْأَةُ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى وَلِيَّ الصَّبِيِّ المُحْرِم أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ إِزَالَةِ شَعْرِهِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَمْكِينُ الصَّبِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ إِزَالَتِهِ

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا يَخْتَصُّ التَّحْرِيمُ بِالْحُلْقِ، وَلَا بِالرَّأْسِ، بَلْ تَحْرُمُ إِزَالَةُ الشَّعْرِ قَبْلَ وَجوب التَّحَلُّلِ، وَكَبِّ بِهِ الْفِدْيَةُ، سَوَاءٌ شَعْرُ الرَّأْسِ، وَاللَّحْيَةِ، وَالشَّارِبِ، وَالْإِبْطِ، وَالْعَانَةِ، وَسَائِرِ الْبَدَنِ، وَسَوَاءٌ الْإِزَالَةُ بِالْحُلْقِ، وَالتَّقْصِيرِ، وَالْإِبَانَةُ بِالنَّتْفِ، أَوْ الْعَانَةِ، وَسَائِرِ الْبَدَنِ، وَسَوَاءٌ الْإِزَالَةُ بِالْحُلْقِ، وَالتَّقْصِيرِ، وَالْإِبَانَةُ بِالنَّتْفِ، أَوْ الْإِحْرَاقِ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا كُلِّهِ عِنْدَنَا.

وقال تعلله (وإذا أحرم الرجل حرم عليه حلق الرأس؛ لقوله تعالى (وَلاَ تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدِّى مَحِلَةُ الْبَدِهُ:١٩٦]، ويحرم حلق شعر سائر البدن؛ لأنه حلق يتنظف به، ويترفه به، فلم يجز، كحلق الرأس. وتجب به الْفِدْيَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ مَّ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ فَفِدْيَةُ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ مَّ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ فَفِدْيَةُ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴿ وَلَا رَوى كعب ابن عجرة ﴿ الله عَلَيْهُ قال: ﴿ العلك آذاك هوام رأسك؟ وصم ثلاثة أيام، أو هوام رأسك؟ قلت: نعم، يا رسول الله، قال: ﴿ احلق رأسك، وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك شاة ﴿ ويجوز له أن يحلق شعر الحلال؛ لأن نفعه يعود ألى الحلال، فلم يمنع منه، كها لو أراد أن يعممه، أو يطيبه، ويحرم عليه أن يقلم أظفاره؛ لأنه جزء ينمى، وفي قطعه ترفيه وتنظيف، فمنع الإحرام منه، كحلق الشعر، أظفاره؛ لأنه جزء ينمى، وفي قطعه ترفيه وتنظيف، فمنع الإحرام منه، كحلق الشعر،

⁽١) الإجماع رقم (١٤٦).

⁽٢) الإجماع رقم (١٤٧).

⁽٣) الإجماع رقم (١٤٨).

وتجب به الفدية قياسًا على الحلق)(١).

وقال ابن قدامة كَتَلَقْهُ: الْفَصْلُ الْأَوَّل، أَنَّ عَلَى الْمُحْرِمِ فِدْيَةً إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وُجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى مَنْ حَلَقَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِغَيْرِ عِلَّةٍ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبلُغَ وَهُو مُحْرِمٌ بِغَيْرِ عِلَّةٍ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبلُغَ الْهَدَى عَنِ رَّأُسِهِ عَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ الْهَدَى عَنِ رَّأُسِهِ عَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. ﴿ وَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: ﴿ لَعَلَّك آذَاك هَوَامُّك؟ ﴾ أَوْ نُسُولُ الله عَلَيْهِ لَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: ﴿ لَعَلَّك آذَاك هَوَامُّك؟ وَلَى نَعْمْ، يَا رَسُولَ الله فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: ﴿ احْلِقْ رَأْسَك ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُك شَاةً ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ: ﴿ أَوْ أَطْعِمْ سِتَةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُك شَاةً ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ: ﴿ أَوْ أَطْعِمْ سِتَةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُك شَاةً ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ: ﴿ أَوْ أَطْعِمْ سِتَةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُك شَاةً ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ: ﴿ أَوْ أَطْعِمْ سِتَةَ مَسَاكِينَ، أَوْ النُّورَةِ ، لَكُمُ فِيهِ خِلَافًا ﴿ أَنْ اللهُ عَنْ ذَلِكَ بَيْنَ إِزَالَةِ الشَّعْرِ بِالْحُلْقِ، أَوْ النُّورَةِ ، أَوْ النُّورَةِ ، وَلَى مَنْ ذَلِكَ بَيْنَ إِزَالَةِ الشَّعْرِ بِالْحُلْقِ، أَوْ النُّورَةِ ،

وقال تخلله: (وَلَا يَقْطَعُ شَعْرًا مِنْ رَأْسِهِ، وَلَا جَسَدِهِ). أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَخْدِ شَعْرِهِ، إلَّا مِنْ عُذْرٍ. وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْئُ مَحِلَّهُ ﴿ [البقرة:١٩٦].

وَرَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَعَلَّك يُؤْذِيك هَوَامُّ رَأْسِك؟» قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ الله. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «احْلِقْ رَأْسَك، وَصُمْ ثَلَاثَةَ آيَّام، أَوْ أَطْعِمْ سِنَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أُنْسُكْ شَاةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مُحُرَّمًا، وَشَعْرُ الرَّأْسِ وَالجُسَدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

فَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، مِنْ مَرَضٍ، أَوْ وَقَعَ فِي رَأْسِهِ قَمْلٌ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَتَضَرَّرُ بِإِبْقَاءِ الشَّعْرِ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ، لِلْآيَةِ وَالْحَبَرِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا ﴾ الشَّعْرِ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ، لِلْآيَةِ وَالْحَبَرِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا ﴾ [البقرة:١٩٦]. أَيْ: قَمْلُ. ثُمَّ [البقرة:١٩٦]. أَيْ: قَمْلُ. ثُمَّ يَنْظُرُ؛ فَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ اللَّاحِقُ بِهِ مِنْ نَفْسِ الشَّعْرِ، مِثْلَ أَنْ يَنْبُتَ فِي عَيْنِهِ، أَوْ طَالَ يَنْظُرُ؛ فَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ اللَّاحِقُ بِهِ مِنْ نَفْسِ الشَّعْرِ، مِثْلَ أَنْ يَنْبُتَ فِي عَيْنِهِ، أَوْ طَالَ

⁽١) المجموع (٧/ ٢٤٦).

⁽٢) المصدر السابق.

حَاجِبَاهُ فَعُطَّيًا عَيْنَهِ، فَلَهُ قَلْعُ مَا فِي الْعَيْنِ، وَقَطْعُ مَا اسْتَرْسَلَ عَلَى عَيْنَهِ، وَلا فِدْيَة عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ آذَاهُ، فَكَانَ لَهُ دَفْعُ أَذِيَّتِهِ بِغَيْرِ فِدْيَةٍ، كَالصَّيْدِ إِذَا صَالَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَذَى مِنْ غَيْرِ الشَّعْرِ، لَكِنَّ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ إِزَالَةِ الْأَذَى إِلَّا بِإِزَالَةِ الشَّعْرِ، كَالْقَمْلِ الْأَذَى مِنْ غَيْرِ الشَّعْرِ، لَكِنَّ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ إِزَالَةِ الْأَذَى إِلَّا بِإِزَالَةِ الشَّعْرِ، كَالْقَمْلِ وَالْقَمْلِ وَالْقَرُوحِ بِرَأْسِهِ، أَوْ صُدَاع بِرَأْسِهِ، أَوْ شِدَّةِ الْحَرِّ عَلَيْهِ لِكُثْرَةِ شَعْرِهِ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّةُ وَلَا الصَّيْدِ لِلْمَخْمَصَةِ. فَإِنْ قِيلَ: فَالْقَمْلُ مِنْ الشَّعْرِ، وَالْحَرُّ سَبَبُهُ كَثْرَةُ الشَّعْرِ. قُلْنَا: لَيْسَ الْقَمْلُ مِنْ الشَّعْرِ، وَالْحَرُّ سَبَبُهُ كَثْرَةُ الشَّعْرِ. قُلْنَا: لَيْسَ الْقَمْلُ مِنْ الشَّعْرِ، وَإِنَّا لَا يَتَمَكَّنُ مَنِ الشَّعْرِ، وَالْحَرُّ سَبَبُهُ كَثْرَةُ الشَّعْرِ. قُلْنَا: لَيْسَ الْقَمْلُ مِنْ الشَّعْرِ، وَالْحُرُّ مَنِ الْرَّمُنِ الْبَرْدِ، فَلَا يَتَأَذَى بِهِ، وَالله أَعْلَاكَ الْحُرُّ مِنْ الزَّمُنِ الْبَرْدِ، فَلَا يَتَأَذَى بِهِ، وَالله أَعْلَمُ (١٠).

قال الكاساني كَتَلَّهُ: أَمَّا الْحُلْقُ فَنَقُولُ: لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَى مَحِلَّهُ ﴿ وَالبَرَهُ اللّهُ عَلَيْهِ: مَنْ الْحَابُّ؟ وَقَوْلَ اللّهُ عَلَيْهِ: مَنْ الْحَابُّ؟ فَقَالَ: النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «اللَّحْرِمُ الْأَشْعَثُ الْأَغْبَرُ»، ﴿ وَسُئِلَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: مَنْ الْحَابُّ؟ فَقَالَ: «اللَّمْعِثُ الْتَقْفُ»، وَحَلْقُ الرَّأْسِ يُزِيلُ الشَّعَثَ وَالتَّفَثُ؛ وَلِلَّانَّهُ مِنْ بَابِ الإِرْتِفَاقِ بِمَرَافِقِ الْمُقيمِينَ، وَالمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ عَنْ ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّهُ نَوْعُ نَبَاتٍ اسْتَفَادَ الْأَمْنَ بِسَبِ الْحَرَمِ، وَهُو الشَّجَرُ اللهُ عَلَى الشَّجُرُمِ، وَهُو الشَّجَرُ وَالْخَلَى .

وَكَذَا لَا يُطْلِي رَأْسَهُ بِنُورَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَلْقِ؛ وَكَذَا لَا يُزِيلُ شَعْرَةً مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ، وَلَا يُطْلِيهَا بِالنُّورَةِ لِمَا قُلْنَا.

فَإِنْ حَلَقَ رَأْسَهُ، فَإِنْ حَلَقَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ، لَا يُجْزِيهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ ارْتِفَاقُ كَامِلٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَإِنْ حَلَقَهُ لِعُذْرٍ فَعَلَيْهِ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَمَن كَامِلٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَإِنْ حَلَقَهُ لِعُذْرٍ فَعَلَيْهِ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ تَأْذَى مِن رَّأْسِهِ عَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ كَانَ مِنكُم وَرَةً لَهَا أَثَرٌ فِي النَّمُورَةَ لَهَا أَثَرٌ فِي النَّمُ وَرَةً لَهَا أَثَرٌ فِي النَّرُورَةَ لَهَا أَثَرٌ فِي النَّمُ وَيَنْ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ تَخْفِيفًا وَتَيْسِيرًا (٢).

⁽١) المغني (٣/ ٢٩٦).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٢).

المحظور الخامس: تقليم الأظفار

قال ابن المنذر يَعَلَشه: وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره (١).

قال النووي تَعَلَّلُهُ: وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ المُنْذِرِ وَغَيْرُهُ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَحْرِيمِ قَلْمِ الظُّفْرِ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَعْتَدُّوا بِدَاوُد، وَفِي الْإعْتِدَادِ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ خِلَافٌ، سَبَقَ مَرَّاتٍ (٢).

قال ابن قدامة تَعَلَّقُهُ: (وَلَا يَقْطَعُ ظُفْرًا إِلَّا أَنْ يَنْكَسِرَ). أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ قَلْمِ أَظْفَارِهِ، إلَّا مِنْ عُذْرِ؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْأَظْفَارِ إِزَالَةُ جُزْءٍ يَتَرَفَّهُ بِهِ، فَحُرِّمَ، كَإِزَالَةِ الشَّعْرِ. فَإِنْ انْكَسَرَ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ تَلْزَمُهُ. قَالَ ابْنُ النَّيْدِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُزِيلَ ظُفْرَهُ بِنَفْسِهِ إِذَا انْكَسَرَ، وَلِأَنَّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُزِيلَ ظُفْرَهُ بِنَفْسِهِ إِذَا انْكَسَرَ، وَلِأَنَّ مَا انْكَسَرَ يُؤْذِيهِ، وَالصَّيْدَ الصَّائِلَ عَلَيْهِ. فَإِنْ قَصَّ أَكْثَرَ مِمَّا انْكَسَرَ، فَعَلَيْهِ الْفِذْيَةُ لِذَلِكَ الزَّائِدِ، كَمَا لَوْ قَطَعَ مِنْ الشَّعْرِ أَكْثَرِ مِمَّا يَعْتَاجُ إِلَى اللَّهُ عَلَيْهِ الْفِذْيَةُ لِذَلِكَ الزَّائِدِ، كَمَا لَوْ قَطَعَ مِنْ الشَّعْرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَعْتَاجُ إِلَى الْمُودِةِ فَلَعَ مِنْ الشَّعْرِ أَكْثَو مِمَّا يَعْتَاجُ إِلَيْهِ.

وَإِنْ احْتَاجَ إِلَى مُدَوَّاةِ قُرْحَةٍ، فَلَمْ يُمْكِنْهُ إِلَّا بِقَصِّ أَظْفَارِهِ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ لِذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِم، صَاحِبُ مَالِكٍ: لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ. وَلَنَا: أَنَّهُ أَزَالَ مَا مُنِعَ إِزَالَتُهُ لِضَرَرِ فِي عَلَيْهِ، وَلَنَا: أَنَّهُ أَزَالَ مَا مُنِعَ إِزَالَتُهُ لِضَرَرِ فِي عَلَيْهِ، وَإِنْ وَقَعَ فِي أَظْفَارِه مَرَضْ، فَأَزَاهَا لِذَلِكَ عَيْرِهِ، فَأَشْبَهَ حَلْقُ رَأْسِهِ دَفْعًا لِضَرَرِ قَمْلِهِ. وَإِنْ وَقَعَ فِي أَظْفَارِه مَرَضْ، فَأَزَاهَا لِذَلِكَ الْمَرضِةَ الْمُرْضِة، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَزَاهَا لِإِزَالَةِ مَرَضِهَا، فَأَشْبَهَ قَصَّهَا لِكَسْرِهَا (٣).

قَالَ الكاساني تَعْلَقُهُ: وَأَمَّا قَلْمُ الظُّفْرِ فَنَقُولُ: لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ قَلْمُ أَظْفَارِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَقَهُم ﴾ [الحج: ٢٩] وَقَلْمُ الْأَظْفَارِ مِنْ قَضَاءِ التَّفَثِ، رَتَّبَ الله تَعَالَى قَضَاءَ التَّفَثِ عَلَى الذَّبْح؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بِكَلِمَةٍ مَوْضُوعَةٍ لِلتَّرْتِيبِ مَعَ التَّرَاخِي بِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي آيًا مِ مَعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْطَمِ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ الْبَايِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨]، ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُم ﴾ [الحج: ٢٩]، فلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ؛ وَلِأَنَّهُ

⁽١) الإجماع رقم (١٤٩).

⁽٢) المجموع (٧/ ٢٤٨).

⁽٣) المغني (٣/ ٢٩٦).

ارْتِفَاقٌ بِمَرَافِقِ الْمُقِيمِينَ، وَالْمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ عَنْ ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّهُ نَوْعُ نَبَاتٍ اسْتَفَادَ الْأَمْنَ بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ، فَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ كَالنَّوْعِ الْآخَرِ، وَهُوَ النَّبَاتُ الَّذِي اسْتَفَادَ الْأَمْنَ بِسَبَبِ الْحُرَمِ، فَإِنْ قَلَمَ أَظَافِيرَ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَضَرُورَةٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ ارْتِفَاقٌ كَامِلُ، فَتَكَامَلَتْ الْجِنَايَةُ فَتَجِبُ كَفَّارَةٌ كَامِلَةٌ (١).

المحظور السادس: الصيد

قال ابن المنذر تخلّفه: وأجمعوا على أن المحرم إذا قتل صيدًا عامدًا لقتله ذاكرًا لإحرامه أن عليه الجزاء، وانفرد مجاهد، فقال: إن قتله متعمدًا لقتله ناسيًا لحرمه فهذا الخطأ المكفّر؛ وإن قتله ذاكرًا لحرمه متعمدًا له، لم يحكم عليه. قال أبو بكر: وهذا خلاف الآية (٢).

قال ابن قدامة تخلفه: (وَلَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَا يَصِيدُهُ، وَلَا يُضِيرُ إلَيْهِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُلُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَضِيدُهُ، وَلَا يُضِيرُ إلَيْهِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، حَلَالًا وَلَا حَرَامًا). لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِ الصَّيْدِ وَاصْطِيَادِهِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ شُبْحَانَهُ: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ شُبْحَانَهُ: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ١٥].

وقال تَعَالَى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَا ۗ [المائدة:٩٦].

وَخُرُمُ عَلَيْهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الصَّيْدِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ «لَمَّا صَادَ الْحَارَ الْوَحْشِيَّ، وَأَصْحَابُهُ مُحْرِمُونَ، قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟». وَفِي لَفْظٍ مُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَحْشِيًّا، وَأَنَا مَشْعُولُ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي، وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْته». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ مَشْعُولُ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي، وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْته». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنْهُمْ اعْتَقَدُوا تَحْرِيمَ الدَّلَالَةِ عَلَيْه. وَسُؤَالُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ لَمُهُمْ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدُ أَمَرَهُ أَنْ يَجُمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟» يَدُلُّ عَلَى تَعَلَّقِ التَّحْرِيمِ بِذَلِكَ لَوْ وُجِدَ مِنْهُمْ. وَلِآنَهُ تَسَبَّبَ عَلَيْها، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟» يَدُلُّ عَلَى تَعَلَّقِ التَّحْرِيمِ بِذَلِكَ لَوْ وُجِدَ مِنْهُمْ. وَلِآنَهُ تَسَبَّبَ عَلَيْها، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟» يَدُلُّ عَلَى تَعَلَّقِ التَحْرِيمِ بِذَلِكَ لَوْ وُجِدَ مِنْهُمْ. وَلِآنَهُ تَسَبَّبَ إِلَى مُحْرَمٍ عَلَيْهِ، فَحُرِّمَ، كَنَصْبِهِ الْأَحْبُولَةَ (٣).

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٤).

⁽۲) الإجماع رقم «٢٥١».

⁽٣) المغني (٣/ ٢٨٨).

قال ابن رشد تَعْمَلَتُهُ: وَأَمَّا المُحْظُورُ الْخَامِسُ فَهُوَ الْإصْطِيَادُ: وَذَلِكَ أَيْضًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَلَقَ: ٩٦]. عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَلَقَ: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمُ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦].

وَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٩٠].

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَيْدُهُ، وَلَا أَكْلُ مَا صَادَ هُوَ مِنْهُ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا صَادَهُ حَلَالٌ، هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَكْلُهُ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: قَوْلٍ: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ(١) وَالزُّبَيْرِ(٢).

وقال قَوْمٌ: هُوَ هُحُرَّمٌ عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣)، وَعَلِيٍّ^(٤)، وَابْنِ عُمَر^(٥)، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ.

وقال مَالِكٌ: مَا لَمُ يُصَدْ مِنْ أَجْلِ الْمُحْرِمِ أَوْ مِنْ أَجْلِ قَوْمٍ مُحْرِمِينَ فَهُوَ حَلَالُ، وَمَا صِيدَ مِنْ أَجْلِ الْمُحْرِم فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْمُحْرِم.

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ: تَعَارُضُ الْآثَارِ فِي ذَلَك.

فَأَحَدُهَا: مَا خَرَّجُهُ مَالِكٌ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ طُرُقِ مَكَّةَ تَخَلَّفُ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِم، فَرَأَى حَمَارًا وَحْشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلُ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاوِلُوهُ سَوْطَهُ، فَأَبُوْا عَلَيْهِ، فَسَأَلُهُمْ

⁽۱) أخرجه الطبري (۱۱/ ۷٦) من طريق قتادة وغيره عن سعيد، عن أبي هريرة، عن عمر به. وسنده صحيح. و أخرجه الطبري (۱۱/ ۷٦) من طريق الحسن، عن عمر. والحسن لم يسمع من عمر بن الخطاب الله وثم طرق أخري عن عمر.

⁽٢) لم أقف عليه.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٤٢٨) وابن أبي شيبة (٣/ ٣٠٨) وغيرهم من طرق عن طاوس، عن ابن عباس به. وسنده صحيح

 ⁽٤) أخرجه الطبري (١١/ ٧٦) من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب، عن علي به. وسنده صحيح.
 وثم طرق أخري عن على في الطبري وغيره.

⁽٥) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٤٢٥) من طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. وسنده صحيح.

وَالْحَدِيثُ الثَّانِي: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ خَرَّجَهُ أَيْضًا مَالِكُ: «أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ الله عَلِيْ حَارًا وَحْشِيًّا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا خُرُمٌ» (٣).

وَلِلاخْتِلَافِ سَبَبٌ آخَرُ: وَهُوَ هَلْ يَتَعَلَّقُ النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ بِشَرْطِ الْقَتْلِ، أَوْ يَتَعَلَّقُ النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ بِشَرْطِ الْقَتْلِ، أَوْ يَتَعَلَّقُ النَّهْيُ إِنَّا وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّهْيُ عَنِ الإنْفِرَادِ؟ فَمَنْ أَخَذَ بِحَدِيثِ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: النَّهْيُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ.

فَمَنْ ذَهَبَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَذْهَبَ التَّرْجِيحِ قَالَ إِمَّا بِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ، وَإِمَّا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ قَالَ بِاَلْقَوْلِ الثَّالِثِ.

قالوا: وَالْجَمْعُ أَوْلَى، وَأَكَّدُوا ذَلِكَ بِهَا رُوِيَ عَنْ جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «صَيْدُ الْبَرِّ حَلَالٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ، مَا لَمُ تَصِيدُوهُ، أَوْ يُصَدْ لَكُمْ " ُ ' '.

⁽١) البخاري (٢٩١٤) ومسلم (١١٩٦) (٥٧).

⁽٢) أخرجه مسلم (١١٩٧) عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْهَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ ابْنِ عُبَيْدِ الله، وَنَحْنُ حُرُمٌ، فَأَهْدِيَ لَهُ طَيْرٌ، وَطَلْحَةً رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْنَيْقَظَ طَلْحَةُ وَقَقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: «أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ».

⁽٣) البخاري (١٨٢٥) ومسلم (١١٩٣).

⁽٤) ضعيف: أخرجه أبوداود (١٨٥١)، والترمذي (٨٤٦)، وابن خزيمة (٤/ ١٨٠)، وأحمد (٣/ ٢٦٠)، والنسائي (٥/ ١٨٧)، وابن الجارود (٤٣٧) من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن جابر. وهو لم يسمع منه.

قال الكاساني تَعَلَّلُهُ: مَحْظُورَاتُ الْحُرَمِ، فَنَذْكُرُهَا، فَنَقُولُ ـ وَبِالله التَّوْفِيقُ ـ: مَحْظُورَاتُ الْحُرَم نَوْعَانِ: نَوْعٌ يَرْجِعُ إِلَى الصَّيْدِ، وَنَوْعٌ يَرْجِعُ إِلَى النَّبَاتِ.

أَمَّا الَّذِي يَرُجِعُ إِلَى الصَّيْدِ فَهُوَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ قَتْلُ صَيْدِ الْحَرَمِ لِلْمُحْرِمِ وَالْحَلَالِ جَمِيعًا، إِلَّا الْمُؤْذِيَاتِ الْمُبْتَدِئَةَ بِالْأَذَى غَالِبًا، وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي صَيْدِ الْإِحْرَامِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوُا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنَا ﴾ [العكوت: ١٧].

وقَوْله تَعَالَى: ﴿ يَا أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمُ ۚ [المائدة: ١٥] وقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَا ﴾ [المائدة: ١٥] وَهَذَا يَتَنَاوَلُ صَيْدَ الْإِحْرَامِ وَالْحُرَمِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ أَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَام، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَام، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَام، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَام، وَأَعْرَقَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَام، وَأَعْرَقَ إِذَا دَخَلَ فِي الْعِرَاق، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي اللّهِ عَنْهَانَ: عَلَيْهِ الْعِرَاق، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الشَّهْرِ الْحُرَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ فِي عُثْمَانَ: عَلَيْهِ:

قُتِلَ ابْنُ عَفَّانَ الْخَلِيفَةُ مُحْرِمًا وَدَعَا فَلَهُ أَرَمِثْكَ لَهُ مَخْذُولًا

الْخَلِيفَةُ مُحْرِمًا، أَيْ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ.

وَأَمَّا بَيَانُ أَنْوَاعِهِ، وَبَيَانُ مَا يَجِلُّ لِلْمُحْرِمِ اصْطِيَادُهُ، وَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ نَوْعِ، فَنَقُولُ ـ وَبِالله التَّوْفِيقُ ـ: الصَّيْدُ فِي الْأَصْلِ نَوْعَانِ: بَرِّيُّ، وَبَحْرِيُّ، فَالْبَحْرِيُّ هُوَ الَّذِي فَنَقُولُ ـ وَبَالله التَّوْفِيقُ ـ: الصَّيْدُ فِي الْأَصْلِ نَوْعَانِ: بَرِّيُّ، وَبَحْرِيُّ، فَالْبَحْرِ وَالْبَرِّيُ هُوَ النَّرِّ وَالْبَرِّيُ وَالْبَرِّيُ وَالْبَحْرِ، مَوَاءٌ كَانَ لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَرِّ، أَوْ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، مَا يَكُونُ تَوَالُدُهُ فِي الْبَرِّ، سَوَاءٌ كَانَ لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَرِّ، أَوْ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، فَي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، فَي الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَيَعِيشُ وَلِللّهَ يَالْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَيَعِيشُ وَلِللّهَ يَالَئِلُهُ وَالْبَحْرِهِ بَعِيعًا، مَأْكُولًا كَانَ، وَالْعَبْرُونُ وَلَا يَكُولُ وَالْمَدِي وَطَعَامُهُ وَمَتَعَا لَلْكُمْ وَلِلسّيّارَةِ ﴾ وَالْبَرِّ فَالْدِي وَالْمَدْرِمِ جَمِيعًا، مَأْكُولًا كَانَ، وَالْعَبْرَةُ لِلتَّوَالُدِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْمَلْوَلِهُ لَا لَكُمْ مَا يَكُولُ اللّهُ وَالْمَالُولُ وَاللّهُ وَاللّهُ فِي الْمُعْرِولِ وَلَا لَكُولُ الْمَعْرُ وَطَعَامُهُ وَمَتَعَا لَلْكُمْ وَالْمُ الْمُحْرِءِ وَطَعَامُهُ وَمَتَعَا لَلْكُمْ وَ وَالْبَعْمُ وَلِلللّهَ وَالْمَالُولُ وَلَا لَكُولُ وَالْمَالُولُ وَلَا لَكُولُ وَالْمُولُ وَالْمَالُولُ وَلَالِكُولُ وَالْمَالُولُ وَلَا لَكُولُ وَالْمَالُولُ وَلَا كُولُ وَالْمَالُولُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَالْمُولُ وَالْمَالُولُ وَلَا يَكُلُولُ وَالْمَالِكُولُ وَلَا اللّهُ وَالْمَالِولُ وَالْمُولُ وَلَا لَكُولُ وَالْمَالِولُولُ وَالْمَالَالُولُ وَلَا لَالْمُولُ وَلَا لَالْمُعْرِمِ الْمُعْرِولِ وَالْمُعْرِمِ الْمُعْرِولِ وَالْمُولُ وَلَا لَالْمُولُ وَلَا لَكُولُ وَالْمُ وَلَا يَكُلُولُ وَالْمُعْرِولِ وَالْمُعْرِمِ الْمُعْرِولِ وَالْمُعْرِمِ الْمُعْرِمِ الْمُعْرِمِ الْمُعْرَاقُ وَلَا لَكُولُ وَلَا لَولُولُ وَلَا لَكُولُ وَالْمُولُ وَلَا لَكُولُ وَلَا لَكُولُ وَلَا لَلْمُعْرِمِ الْمُعْرِمِ الْمُعْرِمِ الْمُعْرِمِ الْمُعْرِمِ الْمُعْرِمُ وَالْمُعْرِمِ الْمُعْرَالِ الْمُعْرِمِ الْمُعْرِمُ وَالْمُولُ وَلَا لَكُولُ اللْمُعْرِمُ وَالْمُولُ وَالْمُ

قال أبو عيسى: حديث جابر حديث مفسر، والمطلب لا نعرف له سهاعًا عن جابر. وكذا قال البخاري، والدارمي، وغيرهم.

نَحْوَ الظَّبْيِ، وَالْأَرْنَبِ، وَحِمَارِ الْوَحْشِ، وَبَقَرِ الْوَحْشِ، وَالطَّيُورِ الَّتِي يُؤْكُلُ لَحُومُهَا بَرِّيَّةً كَانَتْ، أَوْ بَحْرِيَّةً لِأَنَّ الطَّيُورَ كُلَّهَا بَرِّيَّةً لِأَنَّ تَوَالْدَهَا فِي الْبَرِّ، إِنَّهَا يَدْخُلُ بَعْضُهَا فِي الْبَحْرِ لِطَلَبِ الرِّزْقِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمً ﴾ [المائدة: ٩٠] وقَوْله تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٩٠] ظَاهِرُ الْآيَتَيْنِ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ صَيْدِ الْبَرِّ لِلْمُحْرِمِ عَامًا أَوْ مُطْلَقًا، إلَّا مَا خُصَّ أَوْ قُيِّدَ بِدَلِيلِ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْمَأْكُولِ فَنَوْعَانِ: نَوْعٌ يَكُونُ مُؤْذِيًا طَبْعًا مُبْتَدِئًا بِالْأَذَى غَالِبًا، وَنَوْعٌ لَا يَبْتَدِئُ بِالْأَذَى غَالِبًا فَللْمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ نَحْوَ الْأَسَدِ، وَالذَّبْ وَالنَّمِرِ، وَالْفَهْدِ؛ لِأَنَّ دَفْعَ الْأَذَى مِنْ غَيْرِ سَبَبِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ نَحْو الْأَسَدِ، وَالذَّبْ وَالنَّمِرِ، وَالْفَهْدِ؛ لِأَنَّ دَفْعَ الْأَذَى مِنْ غَيْرِ سَبَبِ مُوجِبٍ لِلْأَذَى وَاجِبٌ فَضْلًا عَنْ الْإِبَاحَةِ، وَلِمَذَا أَبَاحَ رَسُولُ الله عَلَيْ قَتْلَ الْحَمْسِ مُو الْفَوَاسِقِ يَقْتُلُهُنَّ الْحُرْمِ بِقَوْلِهِ: عَلَيْ «خُسُ مِنْ الْفَوَاسِقِ يَقْتُلُهُنَّ الْحُرْمِ بِقَوْلِهِ: عَلَيْ «خُسُ مِنْ الْفَوَاسِقِ يَقْتُلُهُنَّ الْحُرْمِ فِي الْحَرْمِ بِقَوْلِهِ: عَلَيْ «خُسُ مِنْ الْفَوَاسِقِ يَقْتُلُهُنَّ الْحُرْمِ فِي الْحَلْ وَالْحَرْمِ بِقَوْلُهِ: عَلَيْ «خُسُ مِنْ الْفَوَاسِقِ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرْمِ: وَالْعَقْرَبُ، وَالْعَلْرَابُ، وَالْعَلْمُ اللّهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ: «خَسُ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ فِي الْحِلُ وَالْحَرْمِ: الْخُورَمِ: وَالْعَلْرَبُ، وَالْعَلْرَبُ، وَالْعَلْرُبُ، وَالْعَلْمُ الْعَقُورُ». وَالْعَلْمُ وَالْحَلُ وَالْحَرَمِ: الْخِيرَامُ فَى الْجُورُمِ فَلِكُمْ اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى الْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَلَاكُمْ وَالْعَلْمُ وَالْمَارِمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْمَارَةُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعُورُهُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعُورُهِ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلَامُ وَالْعُورُ الْعَلْمُ وَالْمَارَةُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْمُولُولِ فَالْعَلَى الْعَلْمُ وَالْمُولُولِ فَالْمُولُولُ فَالْمُ وَالْمُولِ فَالْمَالِكُولُ وَلَا عَلَى الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ الْمُعْرَامُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُولُ وَلَا لَاللْمُولُ وَلَا اللّهُ وَالْمُولُ وَالْمُولُولُ وَلَا اللّهُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُ وَالْمُو

وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ مُ الْعَوْرَابُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْكَلْبُ اللّه عَلَيْهِ بِقَتْلِ خَمْسِ فَوَاسِقَ فِي الْحِلَّمِ وَالْحَرْمِ: الْحِدَاةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». وَعِلَّةُ الْإِبَاحَةِ فِيهَا هِي الْإِبْدَاءُ بِالْأَذَى، وَالْعَدُو عَلَى النَّاسِ غَالِبًا؛ فَإِنَّ مِنْ عَادَةِ الْحِدَّةِ أَنَّ الْإِبَاحَةِ فِيهَا اللَّحْمِ وَالْكَرِشِ، وَالْعَقْرَبُ تَقْصِدُ مَنْ تَلْدَعُهُ، وَتَتَبَعُ حِسَّهُ، وَكَذَا الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ اللّحْمِ وَالْكَرْشِ، وَالْعَقْرَبُ تَقْصِدُ مَنْ تَلْدَعُهُ، وَتَتَبَعُ حِسَّهُ، وَكَذَا الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ اللّحْمِ وَالْكَلْبُ الْعَيْرِ مَنْ مَنْ اللّهِ الْعَيْرِ، وَصَاحِبُهُ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَالْفَأْرَةُ تَسْرِقُ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ مِنْ شَأْنِهِ الْعَدُو عَلَى النَّاسِ وَعَقْرِهِمْ الْبَيْدَاءً مِنْ حَيْثُ الْعَالِبِ، وَلاَ يَكَادُ يَهُرَبُ الْعَقُورُ مِنْ شَأْنِهِ الْعَدُو عَلَى النَّاسِ وَعَقْرِهِمْ الْبَيْدَاءً مِنْ حَيْثُ الْعَالِبِ، وَلاَ يَكَادُ يَهُرَبُ الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْأَسَدِ، وَالذَّئْبِ، وَالْفَهْدِ، وَالنَّمْرِ، فَكَانَ وُرُودُ النَّقِي النَّاسِ فِي تِلْكَ الْأَشْدِ، وَالْدَنْبِ، وَالْفَهْدِ، وَالنَّمْرِ، فَكَانَ وُرُودُ اللّهُ مُنَاءً اللّغَوْرَ فِي الْأَدْرِ فِي مُعْنَاهُ وَلَالَةً مَا النَّوْعُ هُو اللّذِي يَأْكُلُ الْحِيْفَ، وَلا يَبْتَذِئُ بِالْأَذَى ، وَالْعَقْعَقُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ وَلَا لَا أَنُو يُوسُونَ وَلا يَبْتَدِئُ بِالْأَذَى » وَالْعَقْعَقُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ وَلَا لَا يَأْكُلُ الْحِيْفَ، وَلا يَبْتَذِئُ بِالْأَذَى » وَالْعَقْعَقُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ وَلَا لَا يَأْكُلُ الْعِيْفَ، وَلا يَبْتَذِئُ بِالْأَذَى » وَالْعَقْعَقُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ وَلَا لَا يَأْكُلُ الْعَلْقَ ، وَلَا يَبْتَذِئُ بِالْأَذَى .

وَأَمَّا الَّذِي لَا يَبْتَدِئُ بِالْأَذَى غَالِبًا، كَالضَّبُع، وَالثَّعْلَبِ، وَغَيْرِ هِمَا، فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ إِنْ عَدَا عَلَيْهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا قَتَلَهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا الثَّلَاثَةِ. وَقَالَ زُفَرُ: يَلْزَمُهُ الجُزَاءُ، وَجْهُ قَوْلِهِ: أَنَّ المُحَرِّمَ لِلْقَتْلِ قَائِمٌ، وَهُو الْإِحْرَامُ، فَلَوْ سَقَطَتْ الْحُرْمَةُ إِنَّا تَسْفُطُ بِفِعْلِهِ. وَفِعْلُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ، فَبَقِي مُحَرِّمُ الْقَتْلِ كَمَا كَانَ، كَاجْمَلِ الصَّنُولِ إِذَا قَتَلَهُ إِنْسَانٌ، أَنَّهُ يَضْمَنُ لِمَا قُلْنَا، كَذَا هَذَا. وَلَنَا: أَنَّهُ لَمَا عَدَا عَلَيْهِ، وَابْتَدَأَهُ بِالْأَذَى، فَتَعْلِيلُهُ إِنْبَدَائِهِ قَتْلَهُ إِنْسَادَةٌ إِنَّهُ ابْتَدَأَ قَتْلَ الْبَدَأَنَاهَا»، فَتَعْلِيلُهُ بِابْتِدَائِهِ قَتْلَهُ إِنْسَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ الْبَدَأَ قَتْلَ ضَبُع، فَأَدَى جَزَاءَهَا، وَقَالَ: "إِنَّا ابْتَدَأْنَاهَا»، فَتَعْلِيلُهُ بِابْتِدَائِهِ قَتْلَهُ إِنْسَارَةٌ إِلَى أَنْهَا لَوْ الْبَدَأَتُ لَا يَلْعَرْضَ فَلَا يَلْوَلُهُ إِنْسَارَةٌ إِلَى أَنْهَا لَوْ الْبَدَأَتُ لَا يَلْوَلُهُ وَاجِبٌ، فَسَقَطَتْ عِصْمَتُهُ فِي حَالِ الْأَذَى، فَلَمْ يَجِبُ الْجَزَاءُ وَقَوْلُهُ: "الْإِحْرَامُ قَائِمٌ" مُسَلَّمٌ، لَكِنَّ أَثَرَهُ فِي أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِللَّهَيْدِ، لَا فِي وُجُوبٍ تَحَمُّلِ الْأَذَى، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ الْأَذَى، فَلَمْ يَجِبُ الْخَزَاءُ بِخِلَافِ عَنْ الْمُكَلِّ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ، فَسَقَطَتْ عِصْمَتُهُ فِي حَالِ الْأَذَى، فَلَمْ يَجِبُ الْجُزَاءُ بِخِلَافِ الْمُكَالِ الصَّائِلِ؛ لِأَنَّ عِصْمَتَهُ ثَبَتَتْ حَقًا لِمَالِكِهِ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُ مَا يُسْقِطُ الْعِصْمَة، فَيَضْمَنُ الْقَاتِلُ، وَإِنْ لَمْ يَعْدُ عَلَيْهِ لَا يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَبْتَذِنَهُ بِالْقَتْلِ، وَإِنْ قَتَلَهُ الْتِدَاءُ فَعَلَيْهِ الْخُزَاءُ عِنْدَنَا.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يُبَاحُ لَهُ قَتْلُهُ ابْتِدَاءً، وَلا جَزَاءَ عَلَيْهِ إِذَا قَتَلَهُ. وَجْهُ قَوْلِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ وَعِي لَا يُؤْكُلُ خَمُهَا، وَالضَّبُعُ وَالثَّعْلَبُ مَا لَا يُؤْكُلُ خَمُهُ، وَالضَّبُعُ وَالثَّعْلَبُ مَا لَا يُؤْكُلُ خَمُهُ، وَالضَّبُعُ وَالثَّعْلَبُ مَا لَا يُؤْكُلُ خَمُهُ، وَالضَّبُعُ وَالثَّعْلَبُ مَا لَا يَوْكُلُ خَمُهُ، فَكَانَ وُرُودً النَّصِّ هُنَاكَ وُرُودًا هَهُنَا، وَلَنَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمُ ﴿ [المائدة: ٩٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمُتُمْ حُرُما ﴾ [المائدة: ٢٠]، وقولُهُ: ﴿ يَتَالُهُ وَاللَّهُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ ٱلصَّيْدِ مُنَا أَوْمُ لَا اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ بَيْنِ المَّاكُولِ وَغَيْرِ المُأْكُولِ وَغَيْرِ المُأْكُولِ لِوُجُودِ حَدِّ الصَّيْدِ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَالنَّهُ الشَّاعِرِ:

صَيْدُ الْمُلُوكِ أَرَانِبُ وَثَعَالِبُ، وَإِذَا رَكِبْتُ فَصَيْدِي الْأَبْطَالُ

أَطْلَقَ اسْمَ الصَّيْدِ عَلَى التَّعْلَبِ، إِلَّا أَنَّهُ خَصَّ مِنْهَا الصَّيْدَ الْعَادِيَ الْبُبْتَدِئَ بِالْأَذَى غَالِبًا، أَوْ قُيِّدَتْ بِدَلِيلِ، فَمَنْ ادَّعَى تَخْصِيصَ غَيْرِهِ، أَوْ التَّقْبِيدَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ عَلِيْهِ، أَنَّهُ قَالَ: «الضَّبُعُ صَيْدٌ، وَفِيهِ شَاةٌ، إِذَا قَتَلَهُ المُحْرِمُ»، وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَلِيٍّ

وَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ النّهَ اللّهُ اللهُ اللهُ

وقال زُفَرُ فِي الْخِنْزِيرِ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْجُزَاءُ فِيهِ؛ لَمِا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بُعِثْت بِكَسْرِ الْمُعَازِفِ، وَقَتْلِ الْخُنَازِيرِ»، نَدَبَنَا ﷺ إِلَى قَتْلِهِ.

وَالنَّذُبُ فَوْقَ الْإِبَاحَةِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجُزَاءُ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولُ عَلَى غَيْرِ حَالِ الْإِحْرَامِ، أَوْ عَلَى حَالِ الْعَدُو وَالاِبْتِدَاءِ بِالْأَذَى، حَمْلًا لِخَيْرِ الْوَاحِدِ عَلَى مُوَافَقَةِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَعَلَى هَذَا الاِخْتِلَافِ سِبَاعُ الطَّيْرِ. وَالله أَعْلَمُ (١).

قَالَ ابن قدامة تَعَلَقُهُ: وَلَا تَحِلُّ لَهُ الْإِعَانَةُ عَلَى الصَّيْدِ بِشَيْءٍ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «ثُمَّ رَكِبْت، وَنَسِيت السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْت لَمُمْ: نَاولُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْت لَمُمْ: نَاولُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْت لَمُمْ: نَاولُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، قَالُوا: وَالله، لَا نُعِينُك عَلَيْهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «فَاسْتَعَنْتهمْ، فَأَبُوا أَنْ يُعِينُونِي». وَهِي رِوَايَةٍ: «فَاسْتَعَنْتهمْ، فَأَبُوا أَنْ يُعِينُونِي». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. وَلِأَنَهُ إِعَانَةٍ عَلَى قَتْل الْآدَمِيِّ (٢).

وَإِنْ صَادَهُ حَلَالٌ وَذَبَحَهُ، وَكَانَ مِنْ الْمُحْرِم إعَانَةٌ فِيهِ، أَوْ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، أَوْ إشَارَةٌ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٧).

⁽٢) المغني (٣/ ٢٨٨).

إِلَيْهِ، لَمْ يُبَحْ أَيْضًا. وَإِنْ صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ، لَمْ يُبَحْ لَهُ أَيْضًا أَكْلُهُ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُثْهَانَ بْنِ عَفَّانَ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَرُوِي عَنْ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ: أَنَّهُ «أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ مَارًا وَحْشِيًّا، وَهُو بِالْأَبُوَاءِ أَوْ بِودَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ الله عَلَيْهِ، فَلَمَّا وَفِي رَوَايَةٍ: هَا فَيْ رَوَايَةٍ: هَا فَيْ رَوَايَةٍ: هَجُزَ حَمَارٍ». وَفِي رَوَايَةٍ: شِقَ الصَّعْبُ بْنُ جَثَّامَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ رِجْلَ حِمَارٍ. وَفِي رَوَايَةٍ: عَجُزَ حِمَارٍ». وَفِي رَوَايَةٍ: شِقَ حَمَارٍ. رَوَى ذَلِكَ كُلَّهُ مُسْلِمٌ. وَرَوَى أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْهَانَ عَلَى الطَّائِفِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَصَنَعَ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْهَانَ عَلَى الطَّائِفِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَصَنَعَ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْهَانَ عَلَى الطَّائِفِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَصَنَعَ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْهَانَ عَلَى الطَّائِفِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَصَنَعَ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْهَانَ عَلَى الطَّائِفِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَصَنَعَ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى عَلِي اللهُ عَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمْ وَلَى عَلَيْهِ وَكُمْ عَلَى الْمُورِمِ، كَمَا لَوْ دَلَّ عَلَيْهِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى جَابِرٌ، قَالَ: سَمِعْتَ رَّسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ، أَوْ يُصَدُّ لَكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هُو أَحْسَنُ خَدِيثٍ فِي الْبَابِ. وَهَذَا صَرِيحٌ فِي اخْتُمْ، وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَبَيَانُ اللَّخْتَلِفِ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ. وَهَذَا صَرِيحٌ فِي اخْتُمْ، وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَبَيَانُ اللَّخْتَلِفِ مَنْهَا، فَإِنَّ تَرْكَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَكْلِ مِمَّا أَهْدِيَ إلَيْهِ، يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِعِلْمِهِ أَنَّهُ صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ أَوْ ظَنِّهِ، وَيَتَعَيَّنُ مَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ، لَمَا قَدَّمْت مِنْ حَدِيثٍ أَبِي قَتَادَةَ، وَأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْدَابُهُ بِأَكْلِ الْحِمَادِةُ، وَأَمْرِ النَّبِي صَادَهُ. وَعَنْ طَلْحَةَ: أَنَّهُ أُهْدِيَ لَهُ طَيْرٌ، وَهُو رَاقِدٌ، فَأَكُلُ

بَعْضُ أَصْحَابِهِ وَهُمْ مُحْرِمُونَ، وَتَوَرَّعَ بَعْضُ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَافَقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: «أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي (الْمُوطَّالُ): أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّوْحَاءِ، إِذَا حِمَارُ وَحْشٍ عَقِيرٌ، فَجَاءَ الْبَهْزِيُّ، وَهُوَ صَاحِبُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهُ، شَأْنُكُمْ بِهَذَا الْحِهَارِ، فَأَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ أَبَا بَكْرٍ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرِّفَاقِ». وَهُو حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَحَادِيثُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ذِكْرٌ أَنَّهُ صِيدَ مِنْ أَجْلِهِمْ، فَتَعَيَّنَ ضَمُّ هَذَا الْقَيْدِ صَحِيحٌ. وَأَحَادِيثُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ذِكْرٌ أَنَّهُ صِيدَ مِنْ أَجْلِهِمْ، فَتَعَيَّنَ ضَمُّ هَذَا الْقَيْدِ إِلَيْهَا لِجَدِيثِنَا، وَجَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَدَفْعًا لِلتَّنَاقُضِ عَنْهَا، وَلِأَنَّهُ صِيدَ لِلْمُحْرِمِ، فَحُرِّمَ، كَمَا لَوْ أَمَرَ أَوْ أَعَانَ (۱).

المحظور السابع: الجماع

قال ابن رشد تَعْلَقُهُ: وَأَمَّا الْمُتُرُوكُ الثَّالِثُ: فَهُوَ مُجَامَعَةُ النِّسَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَجْمَعَ الْمُسلِمُونَ عَلَى أَنَّ وَطْءَ النِّسَاءِ عَلَى الْحَاجِّ حَرَامٌ مِنْ حِينِ يَحْرِمُ؛ لِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ فَلَا وَلَا خِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧](٢).

قال الكاساني كَالله: وَأَمَّا بَيَانُ مَا يُفْسِدُ الحُجَّ، وَبَيَانُ حُكْمِهِ إِذَا فَسَدَ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَالَّذِي يُفْسِدُ الْحُجَّ الْجُهَاعُ، لَكِنْ عِنْدَ وُجُودِ شَرْطِهِ، فَيْقَعُ الْكَلَامُ فِيهِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي بَيَانِ أَنَّ الْجُهَاعَ يُفْسِدُ الْحُجَّ فِي الْجُمْلَةِ، وَفِي بَيَانِ شَرْطِ كَوْنِهِ مُفْسِدًا. أَمَّا الْأَوَّلُ: فَالدَّلِيلُ بَيَانِ أَنَّ الْجُهَاعَ يُفْسِدُ الْحُجَّ فِي الْجُمْلَةِ، وَفِي بَيَانِ شَرْطِ كَوْنِهِ مُفْسِدًا. أَمَّا الْأَوَّلُ: فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ مَا رُويَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ عَلَيْهُمَا هَدْيُّ، وَيَقْضِيانِ مِنْ قَابِلٍ، وَيَفْتَرِقَانِ؛ وَلِأَنَّ عُمْرِمَانِ -: مَضَيَا فِي إِحْرَامِهِمَا، وَعَلَيْهِمَا هَدْيُّ، وَيَقْضِيانِ مِنْ قَابِل، وَيَفْتَرِقَانِ؛ وَلِأَنَّ عُرْمَانِ فِي جَايَةِ الْجِنَايَةِ عَلَى الْإِحْرَامِ، فَكَانَ أَنْ فِي جَايَةِ الْجِنَايَةِ عَلَى الْإِحْرَامِ، فَكَانَ مُفْسِدًا لِلْإِحْرَامِ ".

قال ابن قدامة تَعْلَقْهُ: (فَإِنْ وَطِئَ الْمُحْرِمُ فِي الْفَرْجِ، فَأَنْزَلَ، أَوْ لَمْ يُنْزِلْ، فَقَدْ فَسَدَ حَجُّهُمَا، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا، وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

⁽١) المغني (٣/ ٢٩٠).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٤).

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ٢١٦).

بَدَنَةٌ). أَمَّا فَسَادُ الْحُجِّ بِالْجِهَاعِ فِي الْفَرْجِ، فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ.

قال ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمَ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَفْسُدُ بِإِتْيَانِ شَيْءٍ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ إِلَّا الْجِهَاعَ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رُوِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلُهُ، فَقَالَ: الْإِحْرَامِ إِلَّا الْجِهَاعَ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رُوِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلُهُ، فَقَالَ: إِنِّي وَقَعْت بِامْرَأَتِي، وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ. فَقَالَ: «أَفْسَدْت حَجَّك، انْطَلِقْ أَنْتَ وَأَهْلُك مَعَ النَّاسِ، فَاقْضُوا مَا يَقْضُونَ، وَحِلَّ إِذَا حَلُّوا، فَإِذَا كَانَ فِي الْعَامِ اللَّقْبِلِ فَاحْجُجْ أَنْتَ وَامْرَأَتُك، وَاهْدِيَا هَدْيًا، فَإِنْ لَمْ تَجِدَا، فَصُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ». وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ الله بْنُ عَمْرِو. لَمْ نَعْلَمْ هُمْ فِي عَصْرِهِمْ مُخَالِفًا.

رَوَى حَدِيثَهُمْ الْأَثَّرَمُ فِي (سُنَنِهِ)، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «وَيَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا». قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَعْلَى شَيْءٍ رُوِي فِي مَنْ وَطِئ فِي حَجِّهِ. وَرُوِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ﴿ اللهِ قَالَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ، وَعَطَاءٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثُوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَسَدَ حَجُّهُ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيَ ﷺ: «الحُجُّ عَرَفَةَ». وَلِأَنَّهُ مَعْنَى يَأْمَنُ بِهِ الْفَوَاتَ، فَأَمِنَ بِهِ الْفَسَادَ، كَالتَّحَلُّل.

وَلَنَا : أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ رَوَيْنَا قَوْهُمْ، مُطْلَقٌ فِي مَنْ وَاقَعَ مُحْرِمًا، وَلِأَنَّهُ جِمَاعٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامَّا، فَأَفْسَدَهُ، كَمَا قَبْلَ الْوُقُوفِ. وَقَوْلُهُ هِيَهِ: «الحُجُّ عَرَفَةَ»، يَعْنِي: مُعْظَمُهُ، أَوْ أَنَّهُ رُكُنٌ مُتَأَكِّدٌ فِيهِ. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَمْنِ الْفَوَاتِ أَمْنُ الْفَسَادِ، بِدَلِيلِ الْعُمْرَةِ. إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى المُجَامِعِ بَدَنَةٌ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ.

وقالً الثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ: عَلَيْهِ بَدَّنَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَشَاةٌ. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَسَدَ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَحَجُّهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْوُقُوف مَعْنَى يُوجِبُ الْقَضَاءَ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ بَدَنَةٌ، كَالْفَوَاتِ. وَلَنَا: أَنَّهُ جَمَاعٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًّا، فَوَجَبَتْ بِهِ الْبَدَنَةُ، كَبَعْدِ الْوُقُوفِ، وَلِأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا

مِنْ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ.

وَأَمَّا الْفَوَاتُ فَهُو مُفَارِقٌ لِلْجِمَاعِ بِالْإِجْمَاعِ، وَلِذَلِكَ لَا يُوجِبُونَ فِيهِ الشَّاةَ، بِخِلَافِ الْجِمَاعِ. وَلِذَلِكَ لَا يُوجِبُونَ فِيهِ الشَّاةَ، بِخِلَافِ الْجِمَاعِ. وَإِذَا كَانَتْ الْمُرْأَةُ مُكْرَهَةً عَلَى الْجِمَاعِ، فَلَا هَدْيَ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُمْدِيَ عَنْهَا. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّهُ جِمَاعٌ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ حَالَ الْإِكْرَاهِ أَثْتُرُ مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا فِي الصِّيَامِ.

وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَالْبِنِ المُنْذِرِ. وَعَنْ أَحْمَدَ، رِوَايَةٌ أُخْرَى: أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُهْدِيَ عَنْهَا. وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَمَالِكٍ؛ لِأَنَّ إِفْسَادَ الْحَجَّ وُجِدَ مِنْهُ فِي حَقِّهِمَا، فَكَانَ عَلَيْهِ لِإِفْسَادِهِ حَجَّهَا هَدْيٌ، قِيَاسًا عَلَى حَجِّهِ، وَعَنْهُ: مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَدْيَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ فَسَادَ الْحُجَّ ثَبَتَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا، فَكَانَ الْهَدْيُ عَلَيْهَا، كَمَا لَوْ طَاوَعَتْ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْهَدْيَ عَلَيْهَا، يَتَحَمَّلُهُ الزَّوْجُ عَنْهَا، فَلَا يَكُونُ رِوَايَةً ثَالِئَةً. فَأَمَّا كَالَ الْمُطَاوَعَةِ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةٌ. هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّب، وَالنَّخَعِيِّ، وَالضَّحَّاكِ، وَمَالِكٍ، وَالْحُكَم، وَحَمَّادٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: «اهْدِ نَاقَةً، وَلْتُهْدِ نَاقَةً، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: «اهْدِ نَاقَةً، وَلْتُهْدِ نَاقَةً». لِأَنَّهَا أَحَدُ الْمُتَجَامِعَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ، فَلَزِمَتْهَا بَدَنَةٌ كَالرَّجُل.

وَعَنْ أَحْدَ: أَنَّهُ قَالَ: أَرْجُو أَنْ يُجْزِئَهُمَا هَدْيٌ وَاحِدٌ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِآنَهُ جِمَاعٌ وَاحِدٌ فَلَمْ يُوجِبْ أَكْثَرَ مِنْ بَدَنَةٍ، كَحَالَةِ الْإِكْرَاهِ، وَالنَّائِمَةُ كَالْمُكْرَهَةِ فِي هَذَا.

وَأَمَّا فَسَادُ الْحُجِّ، فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ حَالِ الْإِكْرَاهِ وَالْمُطَاوَعَةِ. لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا (١٠). قال الكاساني يَعْتَنهُ: (وَأَمَّا) شَرْطُ كَوْنِهِ مُفْسِدًا فَشَيْئَانِ: .

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْجِهَاعُ فِي الْفَرْجِ، حَتَّى لَوْ جَامَعَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ، أَوْ لَسَ بِشَهْوَةٍ، أَوْ عَانَقَ، أَوْ قَبَّلَ، أَوْ بَاشَرَ، لَا يَفْسُدُ حَجُّهُ؛ لِانْعِدَامِ الاِرْتِفَاقِ الْبَالِغ، لَكِنْ تَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ، سَوَاءٌ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلْ، لِوُجُودِ اسْتِمْتَاعٍ مَقْصُودٍ عَلَى مَا بَيَّنَا فِيهَا تَقَدَّمَ، وَفَرَّ قُنَا بَيْنَ اللَّمْسِ وَالنَّظَرِ عَنْ شَهْوَةٍ.

⁽١) المغني (٣/ ٣٠٨).

وَلَوْ وَطِئَ بَهِيمَةً لَا يَفْسُدُ حَجُّهُ؛ لِمَا قُلْنَا، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا أَنْزَلَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْتِمْتَاع مَقْصُودٍ، بِخِلَافِ الجِّمَاع فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ.

وَأَمَّا الْوَطْءُ فِي الْمُوْضِعِ الْمُكْرُوهِ، فَأَمَّا عَلَى أَصْلِهِمَا يَفْسُدُ الْحَجُّ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الجِّمَاعِ فِي الْقُبُلِ عِنْدَهُمَا، حَتَّى قَالُوا بِوُجُوبِ الْحَدِّ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِيهِ رِوَايَتَانِ: فِي رِوَايَةٍ : يُفْسِدُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْوَطْءِ فِي الْقُبُلِ فِي قَضَاءِ الشَّهْوَةِ، وَيُوجِبُ الإِغْتِسَالَ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَفِي لِسُوءِ الْمُحَلِّ، وَعَنْ أَيْوَا لِلْمُعْوَةِ وَلَيْهُ لِللَّهُ وَاللَّهُ الْمُحَلِّ، وَاللَّهُ الْمُحَلِّ، وَاللَّهُ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ، وَاللَّهُ الْمُحَلِّ الْمُعَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمَلْمُ الْمُومِ الْمُعْلِلِ الْمُحْبَلِيْقِ اللَّهُ مَعْلَى الْمُحَلِّ الْمُحْمَامِ وَالْمُعُمِّ الْمُحَلِّ الْمُعْمِ وَالْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحْمِي وَالْمُعُومِ الْمُحْمِ فِي الْمُعْرِقِ الْمُحْمَامِ وَلَمُ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِقِ الْمُومِ الْمُحْمِلِي الْمُؤْمِقُومِ وَالْمُعْتِيْسُ الْمُعْمَامِ وَالْمُوامِ الْمُعْرِقِ الْمُحْمِي الْمُعْرَامِ الْمُحْمِلِ الْمُعْرِقِ الْمُحْمِلِ الْمُحْمِلِي الْمُعْرِقِ الْمُعْرِفِي الْمُعْرِي الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُحْمِلِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعِلِي الْمُعْرِقِ الْمُعْمِى الْمُعْرِقِ الْمُعْمِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقُولُ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِق

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِهَا لَا يَفْسُدُ الْحَجُّ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَيَفْسُدُ الْحُجُّ قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ، (وَجُهُ) قَوْلِهِ: إِنَّ الْجِمَاعَ إِنَّمَا عُرِفَ مُفْسِدًا لِلْحَجِّ لِكَوْنِهِ مُفْسِدًا لِلْإِحْرَام، وَبَعْدَهُ، (وَجُهُ) قَوْلِهِ: إِنَّ الْجِمَاعَ إِنَّمَا عُرِفَ مُفْسِدًا لِلْحَجِّ لِكَوْنِهِ مُفْسِدًا لِلْإِحْرَام، وَلَا يُتَصَوَّرُ وَالْإِحْرَام، وَلَا يُتَصَوَّرُ بَقَاءُ الرُّيَارَةِ -، وَلَا يُتَصَوَّرُ بَقَاءُ الرُّيْ بِدُونِ الْإِحْرَام، فَصَارَ الْحَالُّ بَعْدَ الْوُقُوفِ كَا لِحَالٌ قَبْلُ.

(وَلَنَا): أَنَّ الرُّكُنَ الْأَصْلِيَّ لِلْحَجِّ هُوَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ وَلَقُولِ النَّبِيِّ عَنْ مَّامُ الْحَجِّ هُو الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ وَلَمْ لِلْمَانِ اللَّهُ اللَّهِ الْحَجِّ مُ الْحَجِّ الْمُؤْقُوفِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ التَّهَامَ الَّذِي هُوَ ضِدُّ النَّقْصَانِ وَالْفَوَاتِ، وَلأَنَّ بِالْوُقُوفِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ التَّهَامَ الَّذِي هُو ضِدُّ النَّقْصَانِ وَالْفَوَاتِ، وَلأَنَّ بِنَفْسِ الْوُقُوفِ، فَعُلِم أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ خُرُوجُهُ عَنْ احْتَهَالِ الْفَسَادِ وَالْفَوَاتِ، وَلأَنَّ اللَّوَقُوفَ رُكُنُ مُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ وُجُودًا وَصِحَّةً، لَا يَقِفُ وُجُودُهُ وَصِحَّتُهُ عَلَى الرُّكُنِ الْاَخْوِ، وَلَا تُوجَدُهُ وَصِحَّتُهُ عَلَى الرُّكُنِ الْمَاخِوِ، وَلَا يَقِفُ وَجُودُهُ وَصِحَّتُهُ عَلَى الرُّكُنِ الْمُعْرَدِ، وَمَا وُجِدَ وَمَضَى عَلَى الصَّحَّةِ لَا يَبْطُلُ إِلّا بِالرِّدَّةِ، وَلَمْ تُوجَدْ، وَإِذَا لَمْ يُفْسِدُ الْمَاخِي لَا يُفْسِدُ الْبَاقِيَ وَلَمْ الْمَادَهُ بِفَسَادِهِ، وَلَكِنْ يَلْزُمُهُ بَدَنَةٌ وَلَمْ لِلْ الْمَرَدُ، وَلَا لَمْ يُلَوْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ لَلْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ لَلْ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ لَهُ الْمَامَةُ اللَّهُ الْمُؤْمِ لَلْمُؤْمِ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمِ الللْمُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمِ الللْمُؤْمِ اللْمُ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ٢١٧).

مسألة: توابع الجماع

قال الكاساني تَعَلَقهُ: وَأَمَّا الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى تَوَابِعِ الْجِمَاعِ فَيَجِبُ عَلَى الْمُحْرِمِ أَنْ يَجْتَنِبَ الدَّوَاعِيَ مِنْ التَّقْبِيلِ، وَاللَّمْسِ بِشَهْوَةٍ، وَالْمُبَاشَرَةِ، وَالْجِمَاعِ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ يَجْتَنِبَ الدَّوَاعِيَ مِنْ التَّقْبِيلِ، وَاللَّمْسِ بِشَهْوَةٍ، وَالْمُبَاشَرَةِ، وَالْجِمَاعِ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ لِعَوْلِهِ وَلَا خَدَالَ فِي ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجَّ اللَّهُ النِّسَاءِ. [البقرة:١٩٧]، قِيلَ فِي بَعْضِ وُجُوهِ التَّأْوِيلِ: إِنَّ الرَّفَتَ جَمِيعُ حَاجَاتِ الرِّجَالِ إِلَى النِّسَاءِ.

وَسُئِلَتْ عَائِشَةُ ﴿ اللَّهُ عَمَّا يَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ مِنْ امْرَأَتِهِ ؟ فَقَالَتْ: «يَحْرُمُ عَلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْكَلَامَ» فَإِنْ جَامَعَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلْ، أَوْ قَبَلَ، أَوْ لَسَ بِشَهْوَةٍ، أَوْ الْكَلَامَ» فَعَلَيْهِ دَمُ "، لَكِنْ لَا يَفْسُدُ حَجُّهُ، أَمَّا عَدَمُ فَسَادِ الْحَجِّ؛ فَلِأَنَّ ذَلِكَ حُكُمٌ مُتَعَلِّقُ بِالْجِمَاعِ فِي الْفَرْجِ عَلَى طَرِيقِ التَّغْلِيظِ.

وَأَمَّا وُجُوبُ الدَّم فَلِحُصُولِ ارْتِفَاقِ كَامِلٍ مَقْصُودٍ، وَقَدْ رُوِي عَنْ ابْنِ عُمَر عَنْ قَالَ: "إِذَا بَاشَرَ الْمُحْرِمُ امْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْ غَيْرِهِ خِلَافُهُ، وَسَوَاءٌ فَعَلَ ذَاكِرًا أَوْ نَاسِيًا عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. وَلَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ عَنْ شَهْوَةٍ فَأَمْنَى، فَلَا شَيْءَ عَلَيْه، بِخِلَافِ اللَّسِ عَنْ شَهْوَةٍ أَنَّهُ يُوجِبُ الدَّمَ، أَمْنَى أَوْ لَمْ يُمْنِ، وَوَجْهُ الْفَرْقِ: فَنَى اللَّمْسَ اسْتِمْتَاعٌ بِالمُرْأَةِ وَقَضَاءٌ لِلشَّهْوَةِ فَكَانَ ارْتِفَاقًا كَامِلًا، فَأَمَّا النَّظُرُ فَلَيْسَ مِنْ بَالِ شَيْءَ عَلَيْه، وَلَا قَضَاءِ الشَّهُوةِ، بَلْ هُو سَبَبٌ لِزَرْعِ الشَّهْوَةِ فِي الْقَلْبِ، وَالمُحْرِمُ بَابِ الإسْتِمْتَاع، وَلَا قَضَاءِ الشَّهُوةِ، بَلْ هُو سَبَبٌ لِزَرْعِ الشَّهْوَةِ فِي الْقَلْبِ، وَالمُحْرِمُ بَابِ الإَسْتِمْتَاع، وَلَا قَضَاءِ الشَّهْوَةِ، بَلْ هُو سَبَبٌ لِزَرْعِ الشَّهْوَةِ فِي الْقَلْبِ، وَالمُحْرِمُ عَلَى الشَّهُوةِ عَلَيْ الشَّهُوةِ فَى الْقَلْبِ، وَلَمُ وَلَا قَعْلَيْهِ وَلَا قَضَاءِ الشَّهُوةِ عَلَى سَبِيلِ الشَّرْطِ؛ لِآنَهُ ذُكِرَ فِي الْأَصُلِ أَنَّ عَلَيْهِ وَمًا، وَقُولُهُ: "أَمْنَى» لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الشَّرْطِ؛ لِآنَهُ ذُكِرَ فِي الْأَصْلِ أَنَّ عَلَيْهِ وَمًا، أَنْ عَلَيْهِ وَمًا، أَنْ لَأُو لَمُ يُنْزِلْ (١٠).

قال ابن قدامة كنته: (وَيَتَوَقَّى فِي إِحْرَامِهِ مَا نَهَاهُ الله عَنْهُ، مِنْ الرَّفَثِ، وَهُوَ الجِّمَاعُ، وَالْفُسُوقِ، وَهُوَ السِّبَابُ، وَالجِّدَالِ، وَهُوَ الْمِرَاءُ). يَعْنِي بِقَوْلِهِ: (مَا نَهَاهُ الله عَنْهُ)، قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٥).

عُمَرَ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ،

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: الرَّفَثُ: غَشَيَانُ النِّسَاءِ، وَالتَّقْبِيلُ، وَالْغَمْزُ، وَأَنْ يَعْرِضَ لَمَا بِالْفُحْشِ مِنْ الْكَلَامِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الرَّفَثُ: لَغَا الْكَلَامِ. وَأَنْشَدَ قَوْلَ الْعَجَّاج:

عَنْ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّم.

وَقِيلَ: الرَّفَثُ: هُوَ مَا يُكَنَّى عَنْهُ مِنْ ذِكْرِ الْجِهَاعِ. وَرُُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ: أَنَّهُ أَنْشَدَ بَيْتًا فِيهِ التَّصْرِيحُ بِهَا يُكَنَّى عَنْهُ مِنْ الْجِهَاعِ، وَهُوَ مُحُّرِمٌ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: «إنَّهَا الرَّفَثُ مَا رُوجِعَ بِهِ النِّسَاءُ». وَفِي لَفْظٍ: «مَا قِيلَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ النِّسَاءِ».

وَكُلُّ مَا فُسِّرِ إِلْأَثِمَّةِ لَهُ بِذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ فِي مَوْضِع آخَرَ، وَأُرِيدَ بِهِ الْجِعَاعُ، مِنْ تَفْسِيرِ الْأَثِمَّةِ لَهُ بِذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ فِي مَوْضِع آخَرَ، وَأُرِيدَ بِهِ الْجِعَاعُ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَتُ إِلَى نِسَابِكُمْ ﴿ الْمَوْنَ الْفُسُوقُ: فَهُو السِّبَابُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: ﴿ سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ ﴾ مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: الْفُسُوقُ: فَهُو السِّبَابُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: ﴿ مِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ ﴾ مُتَفَقُ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: الْفُسُوقُ: الْفُسُوقُ: الْفُسُوقُ: الْفُسُوقُ: وَالْمَا أَنْنُ عَبَاسٍ: ﴿ هُو أَنْ عَمَرَ، وَعَطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمَ. وَقَالُوا أَيْضًا: الْفُسُوقُ: الْمُعَامِي وَقَالَ اللهُ عَنْ الْبَنُ عَبَاسٍ: ﴿ هُو أَنْ عُمَرَ، وَعَطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمَ. وَقَالُوا أَيْضًا: الْمُعَامِي وَلَا أَنْنُ عَبَاسٍ: ﴿ هُو أَنْ عُمَرَ، وَعَطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمَ. وَقَالُوا أَيْضًا: الْمُعالِي اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: ﴿ مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثُ، وَلَمْ يَعْضَبَهُ ﴾ وَلَا شَعْالَ: ﴿ وَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ: ﴿ مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثُ، وَلَمْ يَغْضِبَهُ ﴾ وَلَا شَعْالَ: ﴿ وَقَالَ مُجَاهِ مَا لَكُمْ مِنْ وَلَا حِدَالَ فِي الْحَجَّ فَيْ وَلَهُ تَعَالَ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحُجَّ فَيْ وَلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا جَدَالَ فِي الْخُمَّةِ وَلَا عَنْ لَكُمْ فِي أَوْلُوا وَلَا اللهُ عَامِلُهُ وَلَا مُولِكُ مُولِولًا عَلَى الْمُقَلِى الْفُسُونُ وَلَهُ وَلَا اللّهُ عَلَوْلَ اللّهِ اللّهُ عَلَالَ اللّهُ اللّهُ الْمُ اللّهُ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْولَاللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللّه

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٢٧٧).

المحظور الثامن: نكاح المحرم

قال ابن رشد تخلفه: وَاخْتَلَفُوا فِي نِكَاحِ الْمُحْرِمِ: فَقَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَاللَّيْثُ، وَاللَّيْثُ، وَاللَّيْثُ، وَاللَّيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكِحُ، فَإِنْ نَكَحَ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ^(۱)، وَالْأَوْزَاعِيُّ بْنِ ثَابِتٍ (١٠).

وقال أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَنْكِحَ الْمُحْرِمُ أَوْ أَنْ يُنْكِحَ.

وَالسَّبَبُ فِي اخْتِلَافِهِمُ: اخْتِلَافُ الْآثَارِ فِي ذَلِكَ، فَأَحَدُهَا: مَا رَوَاهُ مَالِكُ مِنْ حَدِيثِ عُثْهَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يُنْكِحُ،

وَالْحَدِيثُ الْمُعَارِضُ لِهَذَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ» (٢٠). خَرَّجَهُ أَهْلُ الصِّحَاحِ، إِلَّا أَنَّهُ عَارَضَتْهُ آثَارٌ كَثِيرَةٌ. عَنْ مَيْمُونَةَ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالً ﴾ (٧)، رَوَيْتُ عَنْهَا مِنْ طُرُقٍ شَتَّى عَنْ أَبِي رَافِعٍ، وَعَنْ شَلَيْهَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَهُوَ مَوْلَاهَا، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ الْأَصَمِّ.

وَيُمْكِنُ الْجُمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنْ يُحْمَلَ الْوَاحِدُ عَلَى الْكَرَاهِيَةِ، وَالثَّانِي عَلَى الجُوَازِ.

⁽۱) رجاله ثقات: أخرجه مالك في الموطأ (۷۷۳) والدارقطني (۳/ ۲٦٠) من طريق داود بن الحصين، عن أبي غطفان: أن أباه طريفاً تزوج امرأة، وهو محرم، فرد عمر بن الخطاب الله نكاحه. وهذا سند رجاله ثقات، ولم أقف على إثبات، ولا نفى سماع لإبي غطفان من عمر.

⁽٢) منقطع: أخرجه البيهقى في الكبرى (٧/ ٣٤٧) وغيره من طرق عن الحسن، عن علي. وسنده منقطع.

⁽٣) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٤٩) والشافعي (١/ ٢٥٤) من طرق عن نافع، عن ابن عمر به. وسنده صحيح.

⁽٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/ ٣٤٧)، وسنده ضعيف.

⁽٥) أخرجه مسلم (١٤٠٩)، وأحمد (١/ ٦٤) وغيرهما. وانظر علل الدارقطني (٣/ ١٠).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

⁽۷) أخرجه مسلم (۱٤۱۱) من حديث ميمونة بنت الحارث، وأخرجه النسائى فى الكبرى (۷۰ من حديث صفية بنت شيبة.

فَهَذِهِ هِيَ مَشْهُورَاتُ مَا يَحْرُمُ عَلَى المُحْرِمِ (١).

قال ابن قدامة تخلله: (وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُزَوِّجُ، فَإِنْ فَعَلَ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ). قَوْلُهُ: (لَا يَتَزَوَّج) أَيْ: لَا يَقْبَلُ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ، (وَلَا يُزَوِّجُ) أَيْ: لَا يَكُونُ وَلِيَّا فِي النِّكَاح، وَلَا وَكِيلًا فِيهِ. وَلَا يَجُوزُ تَزْوِيجُ الْمُحْرِمَةِ أَيْضًا.

رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِهِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسِّبِ، وَسُلَيُهَانُ بْنُ يَسَارِ، وَالزُّهْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. وَأَجَازَ ذَلِكَ كُلَّهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَهُوَ قَوْلً أَبِي حَنِيفَةً؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ «تَزَوَّجَ مَيْمُونَةً وَهُوَ عُبَّاسٍ. وَهُوَ عَلَيْهِ. وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ يَمْلِكُ بِهِ الإِسْتِمْتَاعَ، فَلَا يُحَرِّمُهُ الْإِحْرَامُ، كَشِرَاءِ الْإِمَاءِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ عَلَيْ اللهِ وَلَنَا: مَا رَوَى أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ هَ فَقَانَ هَ قَالَ الْإِحْرَامَ يُحَرِّمُ الطِّيب، وَلَا يَنْكِحُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَبَّاسٍ، فَقَدْ رَوَى يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ فَيُحَرِّمُ النّكَاحَ، كَالْعِدَّةِ. فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَدْ رَوَى يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ: «أَنَّ النَّبِيَ عَيَ الْعَلَيْةِ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا، وَمَاتَتْ بِسَرِفٍ، فِي الظَّلَةِ النِّي بَنَى بِهَا فِيهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالْأَثْرَمُ.

وَعَنْ أَبِي رَافِعِ، قَالَ: "تَزَوَّجَ رَسُولُ الله ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَيْمُونَةُ أَعْلَمُ حَلَلٌ، وَكُنْت أَنَا الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَمَيْمُونَةُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهَا، وَأَبُو رَافِع صَاحِبُ الْقِصَّةِ، وَهُوَ السَّفِيرُ فِيهَا، فَهُمَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَوْلَى بِالتَّقُدِيمِ لَوْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَبِيرًا، فَكَيْفَ وَقَدْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَعْرِفُ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ.

وقال سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ: وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَا تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ إِلَّا حَلَالًا. فَكَيْفَ يُعْمَلُ بِحَدِيثٍ هَذَا حَالُهُ؟ وَيُمْكِنُ حَمَّلُ قَوْلِهِ: (وَهُوَ مُحْرِمٌ). أَيْ: فِي الشَّهْرِ الْحَرَام، أَوْ فِي الْبَلَدِ الْحُرَام، كَمَا قِيلَ:

قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانِ الْخَلِيفَةَ مُحْرِمًا

⁽١) المغنى (٣/ ٢٧٧).

وَقِيلَ: تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَأَظْهَر أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُو مُحْرِمٌ. ثُمَّ لَوْ صَحَّ الْحَدِيثَانِ، كَانَ تَقْدِيمُ حَدِيثِنَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، وَذَلِكَ فِعْلُهُ، وَالْقَوْلُ آكَدُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعْدِيمُ حَدِيثِنَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِهَا فَعَلَهُ. وَعَقْدُ النِّكَاحِ يُخَالِفُ شِرَاءَ الْأَمَةِ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ بِالْعِدَّةِ، وَالرِّدَّةِ، وَالرِّدَّةِ، وَالرِّدَةِ، وَالرَّدَةِ، وَالمُعْرَاةِ اللّهُ مَنْ الرَّضَاعِ، وَيُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطٌ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي الشِّرَاءِ (١).

قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ ﴾[البقرة:١٩٦]

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]

القول الأول: معناه: فإذا برأتم من مرضكم الذي أحصركم عن حجكم أو عمرتكم.

أثر علقمة يَخلَشه:

عن إبراهيم، عن علقمة: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]: «فإذا برأتم»(٢).

أثر عروة بن الزبير تَخْلَشهُ:

عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: يَقُولُ: ﴿ إِذَا أَمِنْتَ حِينَ ثُحْصَرُ مِنْ كَشْرِكَ، مِنْ وَجَعِكَ، فَعَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ الْبَيْتَ، فَيَكُونَ مُتْعَةً لَكَ إِلَى قَابِلٍ، وَلَا حِلَّ لَكَ حَتَّى تَأْتِي الْبَيْتَ ﴾ (٣).

🕸 القول الثاني: قالوا معنى ذلك: فإذا أمنتم من خوفكم.

🗖 أثر قتادة كِتَمَلَّلُهُ:

عن قتادة قوله: ﴿ ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] لتعلموا أن القوم كانوا خائفين

⁽١) المغني (٣/ ٣٠٦).

⁽٢) سنده صحيح، وقد تم التعليق عليه قبل ذلك.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (١/ ٣١٩) والطبري في تفسيره (٣/ ٨٧) من طريق معمر، عن هشام بن عروة. وقد تكلم العلماء في رواية معمر عن البصريين.

يومئذ»(١).

أثر الربيع كَالله:

عن الربيع: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] قال: «إذا أمن من خوفه وبرأ من مرضه» (٢٠). قال الطبري وَعَلَقْهُ: قال أبو جعفر: وهذا القول أشبه بتأويل الآية، لأن «الأمن» هو خلاف «الخوف»، لا خلاف «المرض»، إلا أن يكون مرضًا مخوفًا منه الهلاك، فيقال: فإذا أمنتم الهلاك من خوف المرض وشدته، وذلك معنى بعيد. وإنها قلنا: إن معناه: الخوف من العدو؛ لأن هذه الآيات نزلت على رسول الله ﷺ أيام الحديبية وأصحابه من العدو خائفون، فعرفهم الله بها ما عليهم إذا أحصرهم خوف عدوهم

عن الحج، وما الذي عليهم إذا هم أمنوا من ذلك، فزال عنهم خوفهم (٣). قال القرطبي تخلفه: بَرَأْتُمْ مِنَ قَالُ القرطبي تخلفه: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا آَمِنتُمْ ﴿ البَرَهَ:١٩٦] قِيلَ: مَعْنَاهُ: بَرَأْتُمْ مِنَ الْمَدُوِّ الْمُحْصِرِ، قَالَهُ ابْنُ عَبَاسٍ وَقَتَادَةُ. وَهُوَ أَشْبَهُ الْرُضِ. وَقِيلَ: مِنْ خَوْفِكُمْ مِنَ الْعَدُوِّ الْمُحْصِرِ، قَالَهُ ابْنُ عَبَاسٍ وَقَتَادَةُ. وَهُوَ أَشْبَهُ بِاللَّفْظِ، إِلَّا أَنْ يَتَخَيَّلَ الْخَوْفَ مِنَ الْمُرْضِ، فَيَكُونُ الْأَمْنُ مِنْهُ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَالله أَعْلَمُ (١٠).

قال أبن كثير يخلله: وَقُولُهُ: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴿ الْمَدَى ﴾ [البقرة: ١٩٦] أَيْ: إِذَا تَمَكَّنتُمْ مِنْ أَدَاءِ الْمُناسِكِ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَمتِّعًا بِالْعُمْرة إِلَى الْحُجِ، وَهُو يَشْمَلُ مَنْ أَحْرَمَ بِهَا، أَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْهَا أَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْهَا أَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْهَا أَحْرَمَ بِالْحُمْرَةِ أَوَّلًا، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْهَا أَحْرَمَ بِالْحُمْرة إِلَى الْخُعْرَةِ أَوَّلًا، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْهَا أَحْرَمَ بِالْحُمْرة إِلَى الْمُعَلِّمُ الْفُقَهَاءِ. وَالتَّمَتُّعُ الْعَامُ أَحْرَمَ بِالْحُبْرِ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ. وَالتَّمَتُّعُ الْعَامُ يَشْمَلُ الْقِسْمَيْنِ، كَمَا دَلَّتُ عَلَيْهِ الأحاديثُ الصِّحَاحُ، فَإِنَّ مِنَ الرُّواة مَنْ يقولُ: تَمَتَّعُ رَسُولُ الله عَيْكِيَّةٍ. وَآخَرُ يَقُولُ: قَرَن. وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ سَاقَ الْهُدْيَ (٥).

⁽۱) سنده حسن: أخرجه الطبري (۳/ ۸۷) من طريق بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة.

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٨٧) قال: حدثت عن عمار بن الحسن، قال: حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع. وسنده ضعيف.

 $^{(\}Upsilon)$ تفسير الطبرى (Υ/Λ) .

⁽٤) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٦).

⁽٥) تفسیر ابن کثیر (۱/ ٥٣٧).

قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ ﴾ [البقرة:١٩٦]

قال الطبري تَعْلَقُهُ: يَعْنِي بِذَلِكَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: فَإِنْ أُحْصِرْ تُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ، فَهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْي، فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَزَالَ عَنْكُمْ خَوْفُكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ أَوْ هَلَاكِكُمْ مِنْ مَرَضِكُمْ، فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْي (٢).

مسألة: المقصود بالتمتع في هذه الآية

قال الطبري تَعْلَلهُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي صِفَةِ التَّمَتُّعِ الَّذِي عَنَى الله بِهَذِهِ الْآيَةِ: الْقُول الأول: هُوَ أَنْ يُحْصِرَهُ خَوْفُ الْعَدُوِّ، وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالْحُجِّ، أَوْ مَرَضٌ، أَوْ عَائِقٌ مِنَ الْعِلَلِ حَتَّى يَفُوتَهُ الْحُجُّ، فَيَقْدَمُ مَكَّةَ، فَيَخْرُجُ مِنْ إِحْرَامِهِ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ، ثُمَّ يَجُلُّ، فَيَسْتَمْتِعُ بِإِحْلَالِهِ مِنْ إِحْرَامِهِ ذَلِكَ إِلَى السَّنَةِ المُسْتَقْبَلَةِ، ثُمَّ يَحُجُّ، وَيَهْدِي، فَيكُونُ مُتَمَتِّعًا بِالْإِحْلَالِ مِنْ لَدُنْ يَحِلُّ مِنْ إِحْرَامِهِ الْأَوَّلِ إِلَى إِحْرَامِهِ الْأَوَّلِ إِلَى إِحْرَامِهِ النَّانِي مِنَ الْقَابِلِ".

⁽١) فتح القدير (١/ ٢٢٦).

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ٤١١).

⁽٣) المصدر السابق.

أثر عبد الله بن الزبير ﷺ:

عن إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَهُوَ يَخْطُبُ، وَهُوَ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، وَالله مَا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ كَمَا تَصْنَعُونَ، إِنَّمَا التَّمَتُّعُ أَنْ يُهلَ الرَّجُلُ بِالْخُجِّ، وَيَحْصُرُهُ عَدُوُّ أَوْ مَرَضُ أَوْ كَسْرٌ، أَوْ يَجْبِسُهُ أَمْرٌ، حَتَّى تَذْهَبَ أَيَّامُ الْحُجِّ، فِيَعْدَمُ، فَيَجْعُلُهَا عُمْرَةً، فَيَتَمَتَّعُ بِحِلِّهِ إِلَى الْعَامِ الْقَابِلِ ثُمَّ يَحُجُّ، وَيَهْدِي هَدْيًا، فَهَذَا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ» (1).

🗖 أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هِيَ لَنْ أُحْصِرَ، وَمَنْ خُلِّيتْ سَبِيلُهُ»(٢).

الْقَدْيِ، فَإِذَا أَمِنْتُمْ، وَقَدْ حَلَلْتُمْ مِنْ إِحْرَامِكُمْ، وَلَمْ تَقْضُوا عُمْرَةً تَخْرُجُونَ بِهَا مِنْ الْهُدْيِ، فَإِذَا أَمِنْتُمْ، وَلَا تَقْضُوا عُمْرَةً تَخْرُجُونَ بِهَا مِنْ إِحْرَامِكُمْ، وَلَا تَقْضُوا عُمْرَةً تَخْرُجُونَ بِهَا مِنْ إِحْرَامِكُمْ، وَلَا تَقْضُوا عُمْرَةً إِلَى السَّنَةِ إِحْرَامِكُمْ بِالْهَدْيِ، وَأَخَرْتُمُ الْعُمْرَةَ إِلَى السَّنَةِ إِحْرَامِكُمْ بِالْهَدْيِ، وَأَخْرَتُمُ الْعُمْرَةَ إِلَى السَّنَةِ الْقَابِلَةِ، فَاعْتَمَرْتُمْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ حَلَلْتُمْ، فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِإِحْلَالِكُمْ إِلَى حَجِّكُمْ؛ فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْي.

□ أثر علي بن أبي طالب عظيمًا:

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ: ﴿ فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجّ [البقرة:١٩٦]، «فَإِنْ أَخْرَ الْعُمْرَةَ حَتَّى يَجْمَعَهَا مَعَ الْحُجِّ فَعَلَيْهِ الْمُدْيُ "".

(۱) سنده حسن: أخرجه الطبري (۳/ ٤١٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢١٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٢٥٦) من طرق عن إسحاق بن سويد، سمعت ابن الزبير.

(٢) أُخرِجه الطبري (٣/ ٤١٢) قال: حَدَّثَنَا الْحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ عن ابن عباس به.

⁽٣) فيه مقالً: أُخرَجُهُ الطَّبري (٣/ ٤١٤) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ، قَالَ: ثنا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ. وهذا سند ضعيف قد مر التعليق عليه قبل ذلك.

□ أثر علقمة كتلثة:

عَنْ عَلْقَمَةَ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ إِذَا أَهَلَ الرَّجُلُ بِالْحَبِّ فَأَحْصِرَ، قَالَ: يَبْعَثُ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدِي شَاةً. قَالَ: فَإِنْ عَجِلَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ، أَوْ مَسَّ طِيبًا، أَوْ تَدَاوَى، كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ مَسَ طِيبًا، أَوْ تَدَاوَى، كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ مَسَ طِيبًا، أَوْ تَدَاوَى، كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ مُسَلِ . ﴿ وَإِنْ هُو رَجَعَ، وَلَا يُتِمَّ إِلَى الْبَيْتِ مِنْ وَجُهِهِ ذَلِكَ حَتَّى أَتَى الْبَيْتِ مِنْ وَجُهِهِ ذَلِكَ حَتَّى قَابِل. وَإِنْ هُو رَجَعَ، وَلَا يُتَمَّ إِلَى الْبَيْتِ مِنْ وَجُهِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّ عَلَيْهِ حَجَّةً، وَعُمْرَةً، وَدُمًا لِتَأْخِيرِهِ الْعُمْرَةَ. فَإِنْ هُو رَجَعَ مُتَمَتِّعًا فِي وَجُهِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّ عَلَيْهِ حَجَّةً، وَعُمْرَةً، وَدُمًا لِتَأْخِيرِهِ الْعُمْرَةَ. فَإِنْ هُو رَجَعَ مُتَمَتِّعًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنَّ عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدْيِ شَاةً، فَمَنْ لَمْ يُجِدُّ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْخَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ».

قال إِبْرَاهِيمُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهُ (١).

أثر قتادة تَعَلَّشُهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ هَذَا رَجُلٌ أَصَابَهُ خَوْفٌ، أَوْ مَرَضٌ، أَوْ حَابِسٌ حَبَسَهُ حَتَّى يَبْعَثَ بِهَدْيِهِ، فَإِذَا بَلَغَتْ مَحِلَّهَا صَارَ حَلَالًا، فَإِنْ أَمِنَ، أَوْ بَرَأَ، وَوَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ، فَهِي لَهُ عُمْرَةٌ، وَأَحَلَّ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ عَامًا قَابِلًا، وَإِنْ هُو لَمْ يَصِلْ إِلَى الْبَيْتِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ، فَعَلَيْهِ عُمْرَةٌ، وَحَجَّةً، وَهَدْيٌ. قَالَ قَتَادَةُ: وَالْمُتْعَةُ الَّتِي لَا يَتَعَاجَمُ النَّاسُ فِيهَا أَنَّ أَصْلَهَا كَانَ هَكَذَا» (٢٠).

أثر إبراهيم النخعي تَعَلَّشُهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي قُوْلِهِ: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ ﴾ [البقرة:١٩٦] إِلَى هُوَلِهِ: ﴿ وَاللَّهِ مَا اللَّهُ مُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَلْهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّلْمُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّلْمُ اللّل

⁽١) سنده صحيح، وقد سبق التعليق عليه قبل ذلك.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٤) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

هَدْيٍّ»^(۱).

القول الثالث: عَنَى بِذَلِكَ: المُحْصَرَ وَغَيْرَ المُحْصَرِ.

عن عَطَاءٌ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، كَانَ يَقُولُ: «المُتْعَةُ لِمَنْ أُحْصِرَ، وَلِمَنْ خُلِّيَ سَبِيلُهُ». وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسِ يَقُولُ: «أَصَابَتْ هَذِهِ الْآيَةُ المُحْصَرَ وَمَنْ خُلِّيَ سَبِيلُهُ» (٢).

القول الرابع: مَعْنَى ذَلِكَ: فَمَنْ فَسَخَ حَجَّهُ بِعُمْرَةٍ، فَجَعَلَهُ عُمْرَةً، وَاسْتَمْتَعَ بِعُمْرَتِهِ إِلَى حَجِّهِ، فَعَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْي.

أثر السدي تَخَلَشُهُ:

عَنِ الشَّدِّيِّ، قَوْلُهُ: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴿ السِّرة:١٩٦]: أَمَّا اللَّبْعَةُ فَالرَّجُلُ يُحْرِمُ بِحَجَّةٍ، ثُمَّ يَهْدِمُهَا بِعُمْرَةٍ. وَقَدْ خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ أَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَجِلَّ فَلْيَحِلَّ »، قَالُوا: فَهَا لَكَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «أَنَا مَعِي هَدْيٌ » (٣).

القول الخامس: بَلْ ذَلِكَ الرَّجُلِّ يَقْدَمُ مُعْتَمِرًا مِنْ أُفُقٍ مِنَ الْآفَاقِ فِي أَشْهُرِ الحُجِّ، فَإِذَا قَضَى عُمْرَتَهُ أَقَامَ حَلَالًا بِمَكَّةَ حَتَّى يُنْشِئَ مِنْهَا الْحُجَّ، فَيَحُبُّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مُسْتَمْتِعًا بِإِحْلَالٍ إِلَى إِحْرَامِهِ بِالْحُجِّ.

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: مَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ (٤)

⁽١) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٤) من طريق ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. فيه ابن حميد، متهم، ومغيرة مدلس، وقد عنعنه.

⁽٢) أخرجُه الطبري (٣/ ١٥\٤) من طريق ابْنُ الْبَرْقِيِّ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عطاء، عن ابن عباس.

⁽٣) سنده حسن: أخرجه الطبرِّي (٣/ ٤١٥) من طريق موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أسباط، عن السدي. وسنده حسن.

⁽٤) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٧) من طريق الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ،

🗖 أثر عبد الله بن عمر عليه:

عَنْ نَافِعِ، قَالَ: قَدِمَ ابْنُ عُمَرَ: مَرَّةً فِي شَوَّالٍ، فَأَقَمْنَا حَتَّى حَجَجْنَا، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ قَدِ اسْتَمْتَعْتُمْ إِلَى حَجِّكُمْ بِعُمْرَةٍ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْدِيَ فَلْيُهْدِ، وَمَنْ لَا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»(١).

وفي طريق عَنْ نَافِع: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، مُعْتَمِرِينَ فِي شَوَّالٍ، فَمُّ وَفَا فَأَدْرَكَهُمَا الْحَجُّ وَهُمَا بِمَكَّةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنِ اعْتَمَرَ مَعَنَا فِي شَوَّالٍ، ثُمَّ حَجَّ، فَهُوَ فَأَدْرَكَهُمَا الْحَجُّ وَهُمَا بِمَكَّةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنِ اعْتَمَرَ مَعَنَا فِي شَوَّالٍ، ثُمَّ حَجَّ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ» (٢).

أثر عطاء تَخَلَنْهُ:

كَانَ عَطَاءٌ، يَقُولُ: «الْمُتْعَةُ لِخِلْقِ الله أَجْمَعِينَ: الرَّجُلِ، وَالْمُرْأَةِ، وَالْحُرِّ، وَالْعَبْدِ، هِيَ لِكُلِّ إِنْسَانٍ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، ثُمَّ أَقَامَ، وَلَا يَبْرَحْ حَتَّى يَحُجَّ، سَاقَ هَدْيًا مُقَلَّدًا، أَوْ لَكُلِّ إِنْسَانٍ اعْتَمَرَ فِي شُهُورِ الْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ بِعُمْرَةٍ إِلَى الْحُجِّ، لَا يَسُقْ، إِنَّهَ اعْتَمَرَ فِي شُهُورِ الْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ بِعُمْرَةٍ إِلَى الْحُجِّ، وَلَا الْحَجِّ، أَتُنْ يَكُلُّ بِتَمَتَّعِ النِّسَاءِ (٣).

□ أثر سعيد بن المسيب تَعْلَلْهُ:

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: «مَنِ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالِ، أَوْ فِي ذِي الْمَعْدَةِ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى يَحُجَّ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ،

عَنْ عَلِيٌّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده ضعيف.

(١) صحيح: أُخَرجُه الطبرَّي (٣/ ٤١٦) من طرق عن أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَدِمَ ابْنُ عُمَرَ. وسنده صحيح.

(٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٦) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ، قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ عنه. وسنده صحيح.

(٣) أخَرجه الطبري (٣/ ٤١٨) من طريقَ ابْنُ الْبَرْقِيِّ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: كَانَ عَطَاءٌ. وسنده صحيح.

(٤) سنده صحيح: أخرُّجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٥٥)، ومالك في الموطأ (١/ ٣٤٥)،

قال الطبري تعتلف: وَأُوْلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِتَأْوِيلِ الْآيةِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنَى بِهَا: فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ فِي حَجِّكُمْ فَهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدْيِ، فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ مَّتَعَ مِمَّنْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ بِالحَجِّ بِسَبَبِ الْإِحْصَارِ بِعُمْرَةِ اعْتَمَرَهَا لِفَوْتِهِ الْحَجِّ فِي السَّنَةِ الْقَابِلَةِ فِي مِنْ إِحْرَامِهِ بِالحَجِّ بِسَبَبِ الْإِحْصَارِ بِعُمْرَةِ اعْتَمَرَهَا لِفَوْتِهِ الْحَجِّ فِي السَّنَةِ الْقَابِلَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ الَّتِي فَاتَنْهُ حِينَ أُحْصِرَ عَنْهَا، ثُمَّ دَخَلَ فِي عُمْرَتِهِ، فَاسْتُمْتَعَ بِإِحْلَالِهِ مِنْ عُمْرَتِهِ إِلَى أَنْ يَحْجَ؛ فَعَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدْيِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَاسْتَمْتَعَ بِإِحْلَالِهِ مِنْ عُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَقَضَاهَا، ثُمَّ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِه، وَأَقَامَ عَلَى مُنَ أَنْشَا عُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَقَضَاهَا، ثُمَّ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِه، وَأَقَامَ عَلَى مُنَ أَنْهُ عَلَى مِنْ أَجْلِ أَنَّ الله عَمْرَةِ إِلَى أَنْ اللهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَنَن كَمُونَ اللهِ عَلَى الْمُعْرَةِ إِلَى الْمُعْمِونِ عَنْ اللهِ عَلَى الْمُعْمِرِ عَنِ الْحَجِ ، وَالْعُمْرَةِ مِنَ الْأَحْمَرَةِ إِلَى اللّهِ عَلَى الْمُعْرَةِ إِلَى اللّهِ عَلَى الْمُعْرَةِ إِلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى الْمُعْرَةِ إِلَى الْمُعْمَلِ مِنْ إِحْصَارِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ إِلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى الْمُعْمَلِ مِنْ إِحْمَالِهِ مِنْ إِحْصَارِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ أَيْمَ الْمُؤْمِ الللهِ عَمْلَ اللهِ الللهِ عَلَى الْمُعْمَلِ بِسَبِ الْإِحْمَلِ اللّذِي كَانَ مِنْهُ فِي حَجِّهِ اللّذِي الْمُومِ الْمُعْمِلِ اللْمُ الْمُومِ الْمُؤْمُ اللهُ فَي حَجِّهِ اللّذِي الْمُومِلَ اللّهِ عَلَى اللْمُقَالَ مَلْ الْمُعْمَلِ بِسَبِ الْإِلْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُلِهُ الللّهِ عَلَى مَالِهُ فَي حَجِّهِ اللّذِي اللْمُؤْمِ الللْمُ الللّهِ الللْمُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللللّهِ الللّهِ الللّهِ الللّهِ اللْمُؤْمِ الللهِ الللْمُ اللّهُ الْمُؤْمِلُ

قال الماوردي تَعَلَّلُهُ: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيُ ﴾ [البقرة:١٩٦] اختلفوا في هذا المتمتع على ثلاثة أقاويل:

أحدها: أنه المُحْصَرُ بالحج، إذا حَلَّ منه بالإحصار، ثم عاد إلى بلده متمتعاً بعد إحلاله، فإذا قضى حجَّه في العام الثاني، صار متمتعاً بإحلالٍ بيْن الإحْرَامَين، وهذا قول الزبير.

والثاني: فمن نسخ حَجَّهُ بعمرة، فاستمتع بعمرة بعد فسخ حَجِّهِ، وهذا قول السدى.

والثالث: فمن قَدِمَ الحرم معتمراً في أشهر الحج، ثم أقام بمكة حتى أحرم منها

والطبري في تفسيره (٣/ ٤١٧) من طرق عن يحيي بن سعيد، عن سعيد بن المسيب. وسنده صحيح.

تفسير الطبري (٣/ ٤١٨).

بالحج في عامِهِ، وهذا قول ابن عباس، وابن عمر، ومجاهد، وعطاء، والشافعي(١).

قال السمعاني تَعَالَشُهُ: وَقُوله تَعَالَى: ﴿ فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ ابْن الزبير: يخْتَص التَّمَتُّع بالمحصر؛ لقَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]، وَعَامة الصَّحَابَة على أنه جَائِز على الْعُمُوم للكافة.

ثمَّ مَذْهَب المُكنِين، والكوفين: أَن التَّمَتُّع هُوَ: أَن يحرم بِالْعُمْرَةِ فِي أشهر الْحَج ثمَّ يُقيم بِمَكَّة، ويحج من عَامه ذَلِك.

وسمى تمتعا؛ لِأَنَّهُ يسْتَمْتع بالمحظورات إِذا تحلل عَن الْعمرَة إِلَى أَن يحرم بِالْحَجِّ. وقال طَاوس: لَا يُخْتَص التَّمَتُّع بأشهر الْحَج، بل إِذا أحرم بِالْعُمْرَةِ فِي غير أشهر الْحَج يكون مُتَمَتِّعا^(١).

قال ابن العربي تخالثه: المُسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْخَبِ ﴾ [ابقرة: ١٩٦] المُعْنَى أَكْمِلُوا مَا بَدَأْتُمْ بِهِ مِنْ عِبَادَةٍ، مِنْ حَبِّ أَوْ عُمْرَةٍ، إلّا أَنْ يَمْنَعَكُمْ مَانِعٌ ؛ فَإِنْ كَانَ مَانِعٌ حَلَلْتُمْ حَيْثُ حُبِسْتُمْ، وَتَرَكْتُمْ مَا مُنِعْتُمْ مِنْهُ، وَيَجْزِيكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهُدْيِ بَعْدَ حَلْقِ رُءُوسِكُمْ؛ فَإِذَا أَمِنتُمْ، أَيْ: زَالَ المَّانِعُ، وَقَدْ كُنْتُمْ حَلَلْتُمْ عَلْلُتُمْ عَنْ عُمْرَةٍ، فَحَجَجْتُمْ، فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ.

وَالنَّمَتُّعُ يَكُونُ بِشُرُوطٍ ثَمَانِيَةٍ:

الْأُوَّلُ: أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ.

الثَّانِي: فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ.

الثَّالِثُ: فِي عَام وَاحِدٍ.

الرَّابِعُ: فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ.

الْخَامِسُ: تَقْدِيمُ الْعُمْرَةِ.

السَّادِسُ: أَلَّا يَجْمَعَهُمَا؛ بَلْ يَكُونُ إِحْرَامُ الْحَجِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ الْعُمْرَةِ.

⁽١) تفسير الماوردي (١/ ٢٥٦).

⁽٢) تفسير السمعاني (١/ ١٩٧).

السَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ الْعُمْرَةُ وَالْحَجُّ عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ. الثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةً (١).

قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحُجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ ﴾ [القرة:١٩٦]

قال الطبري تَعْلَقُهُ: يَعْنِي بِذَلِكَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: فَإِنْ أُحْصِرْ تُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ فَهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ، فَإِذَا أَمِنتُمْ، فَزَالَ عَنْكُمْ خَوْفُكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ أَوْ هَلَاكِكُمْ مِنْ مَرَضِكُمْ، فَتَالَى عَنْكُمْ فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ (٢).

مسألة: اختلف العلماء في صور التمتع بعد اتفاقهم أن التمتع المراد في الآية المقصود به العمرة في أشهر الحج

قال القرطبي تَعْلَقُهُ: فَالتَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهِ، مِنْهَا وَجُهٌ وَاحِدٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ، وَالتَّلَاثَةُ مُخْتَلَفٌ فيها:

فَأَمَّا الْوَجْهُ اللَّجْتَمَعُ عَلَيْهِ:

فَهُوَ التَّمَتُّعُ المراد بقول الله عَلَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا السَّيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴿ البَرة:١٩٦]، وَذَلِكَ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ - عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهَا وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ، وَقَدِمَ مَكَّةً، فَفَرَغَ مِنْهَا، ثُمَّ أَقَامَ حَلاً لا بِمَكَّةَ إِلَى أَنْ أَنْشَأَ الْحُجَّ مِنْهَا فِي عَامِهِ ذَلِكَ قَبْلَ رُجُوعِهِ إِلَى بَلَدِهِ، أَوْ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِ الْحَجَّةِ مِنْهَا فِي عَامِهِ ذَلِكَ قَبْلَ رُجُوعِهِ إِلَى بَلَدِهِ، أَوْ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِ الْحَجَةِ مِنْهَا فِي عَامِهِ ذَلِكَ كَانَ مُتَمَتِّعًا، وَعَلَيْهِ مَا أَوْجَبَ الله عَلَى المُتَمَّعِ، وَذَلِكَ مَا الْحَيَتِهِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ مُتَمَتِّعًا، وَعَلَيْهِ مَا أَوْجَبَ الله عَلَى المُتَمَّعِ، وَذَلِكَ مَا السَّيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ، يَذْبَحُهُ، وَيُعْطِيهِ لِلْمَسَاكِينَ بِمِنَى أَوْ بِمَكَّةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدُ صَامَ ثَلَاثَةَ السَّيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ، يَذْبَحُهُ، وَيُعْطِيهِ لِلْمَسَاكِينَ بِمِنَى أَوْ بِمَكَّةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدُ صَامَ ثَلَاثَةَ السَّيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ، يَذْبَحُهُ، وَيُعْطِيهِ لِلْمَسَاكِينَ بِمِنَى أَوْ بِمَكَّةً، فَإِنْ لَمْ يَجِد صَامَ ثَلَاثَةَ الْمُعَامِ وَلَا بَعْدِهِ عِلَى مَا يَأْتِي .. فَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُعَلِّ فِي طِيمَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . عَلَى مَا يَأْتِي .. فَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا فِي المُتَعَةِ، وَرَابِطُهَا ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ:

الْأُوَّلُ: أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ.

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٧٨).

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ٤١١).

الثَّانِي: فِي سَفَرِ وَاحِدٍ.

الثَّالِثُ: فِي عَام وَاحِدٍ.

الرَّابِعُ: فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ.

الْخَامِسُ: تَقْدِيمُ الْعُمْرَةِ.

السَّادِسُ: أَلَّا يَمْزُجَهَا، بَلْ يَكُونُ إِحْرَامُ الْحَجِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ.

السَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ الْعُمْرَةُ وَالْحُجُّ عَنْ شَخْصِ وَاحِدٍ.

الثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ. وَتَأَمَّلَ هَذِهِ الشُّرُوطَ فِيهَا وَصَفْنَا مِنْ حُكْمِ التَّمَتُّع تَجِدْهَا (١).

قَالَ النووي تَعْلَقْهُ: قال ابن عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّمَتُّعَ الْمُرَادَ بِقَوْلِ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيُّ ﴾ [ابقرة:١٩٦] هو الاعتمار في أشهر الحج قبل الحُجِّ (٢).

قال ابن عبد البر تعلقه: وَلَا خِلَافَ عَلِمْتُهُ بَيْنَ عُلَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي جَوَازِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ، وَفَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ، وَفَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنْهُ مَتَّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَفَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنْهُ مَتَّعٌ ، وَمِنْهَا مَا اخْتُلِفَ فِيهِ: فَأَمَّا الْوَجْهُ الْمُجْتَمَعُ عَلَى أَنَّهُ التَّمَتُّعُ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الله صَلَى أَنَّهُ مَتَّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا السَّيِّسَرَ اللهُ عَلَى أَنَّهُ التَّمَتُ عَلَى أَنَّهُ التَّمَتُ عَلَى أَنَّهُ التَّمَتُ عَلَى أَنَّهُ التَّمَتُ عُلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى أَنَّهُ التَّمَتُ عَلَى أَنَّهُ اللهُ عَلَى أَنَّهُ اللّهُ عَلَى أَنَّهُ اللهُ عَلَى أَلَهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَنَّهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى أَنَّهُ اللّهُ عَلَى أَنَهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَنَّهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَنِّهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَلْهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى أَلْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ ا

قال ابن حجر تَعَلَّلهُ: قَالَ ابن عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّمَتُّعَ الْمُوادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ ﴾ [القرة:١٩٦] أَنَّهُ الإعْتِمَارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ قَبْلَ

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٩١).

⁽٢) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٦٩).

⁽٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨/ ٣٤٢).

نْحُجِّ (۱).

كروهذه بعض الآثار في ذلك:

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ. ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ » (٣).

□ أثر عبدالله بن عمر كا:

عَنْ نَافِعِ، قَالَ: قَدِمَ ابْنُ عُمَرَ، مَرَّةً فِي شَوَّالِ، فَأَقَمْنَا حَتَّى حَجَجْنَا، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ قَدِ اسْتَمْتَعْتُمْ إِلَى حَجِّكُمْ بِعُمْرَةٍ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْدِيَ فَلْيُهْدِ، وَمَنْ لَا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»(٤).

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٢٣).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٧).

 ⁽٣) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٧) من طريق المُثنَى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ،
 عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده ضعيف.

⁽٤) صحيْح: أُخرجُه الطبرِّي (٣/ ٤١٦) من طرق عن أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَدِمَ ابْنُ عُمَرَ. وسنده صحيح.

وفي طريق عَنْ نَافِع: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، مُعْتَمِرِينَ فِي شَوَّالٍ، فَأَدْرَكُهُمَا الْحُبُّ وَهُمَا بِمَكَّةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنِ اعْتَمَرَ مَعَنَا فِي شَوَّالٍ، ثُمَّ حَجَّ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ»(۱).

أثر عطاء يَعْلَشْهُ:

كَانَ عَطَاءٌ، يَقُولُ: «المُتْعَةُ لِخَلْقِ الله أَجْمَعِينَ: الرَّجُلِ، وَالمُرْأَةِ، وَالْحُرِّ، وَالْعَبْدِ، هِيَ لِكُلِّ إِنْسَانِ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، ثُمَّ أَقَامَ، وَلَمْ يَبْرَحْ حَتَّى يَحُجَّ، سَاقَ هَدْيًا مُقَلَّدًا، أَوْ لَمُ يَسُقُ، إِنَّنَا سُمِّيَتِ الْمُتْعَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اعْتَمَرَ فِي شُهُورِ الْحُجِّ فَتَمَتَّعَ، بِعُمْرَةٍ إِلَى الْحُجِّ، وَلَمْ يُسَمَّ المُتْعَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اِيَّمَتُعِ النِّسَاءِ (٢).

□ أثر سعيد بن المسيب تعلقه:

عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: «مَنِ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالِ، أَوْ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى يَحُجَّ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»(٣).

وخلاصة القول: أن من أهل بعمرة في أشهر الحج، وأقام بمكة حتى حج، أنه متمتع، وعليه الفدية، وذلك بإجماع العلهاء.

قال ابن المنذر كَلَمْهُ: وأجمعوا على أن من أهل بعمرة في أشهر الحج من أهل الآفاق، وقدم مكة، ففرغ منها، فأقام بها، فحج من عامه، أنه متمتع، وعليه الهديُ إذا

⁽١) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٦) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ، قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ عنه. وسنده صحيح.

⁽٢) أُخُرِجه الطبري (٣/ ٤١٨) من طريقَ ابْنُ الْبَرْقِيِّ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أُخْبَرَنَا نَافِعٌ، قَالَ: أُخْبَرَنَا نَافِعٌ، قَالَ: أُخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: كَانَ عَطَاءٌ. وسنده صحيح.

⁽٣) سنده صحيح: أخرَّجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٥٥)، ومالك في الموطأ (١/ ٣٤٥)، والطبري في تفسيره (٣/ ٤١٧) من طرق عن يحيي بن سعيد، عن سعيد بن المسيب. وسنده صحيح.

وجد، وإلا فالصيام(١).

قال ابن قدامة كَتَلَنهُ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ مِنْ الْمِيقَاتِ، وَقَدِمَ مَكَّةَ، فَفَرَغَ مِنْهَا، وَأَقَامَ بِهَا، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ، أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ، وَعَلَيْهِ الْهُدْيُ إِنْ وَجَدَ، وَإِلَّا فَالصِّيَامُ (٢).

قال ابن عبد البر تَعَلَقُهُ: وَمَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِالْحُجِّ، وَهُوَ يُرِيدُ الْحُجَّ فِي عَامِهِ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ بِإِجْمَاعٍ، إِذَا حَجَّ^(٣).

ك وهذه بعض صور التمتع التي حدث فيها خلاف بين العلماء:

قال القرطبي تخلفه: وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وُجُوهِ التَّمَتُّع بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ: الْقِرَانُ، وَهُو أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَ أَفِي إِحْرَام وَاحِدٍ، فَيُهِلُّ بِهَا جَمِيعًا فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ أَوْ غَيْرِهَا، يَقُولُ: لَبَيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا، فَإِذَا قَدِمَ مَكَّةَ طَافَ لِحَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ طَوَافًا وَاحِدًا، وَسَعَى لَبَيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا، فَإِذَا قَدِمَ مَكَّةَ طَافَ لِحَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ طَوَافًا وَاحِدًا، وَسَعَى سَعْيًا وَاحِدًا، عِنْدَ مَنْ رَأَى ذَلِكَ، وَهُمْ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَهُو مَذْهَبُ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَالْحُسَنِ، وَجُاهِدٍ، وَطَاوُسٍ، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ هَا قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ وَالْحُسَنِ، وَجُاهِدٍ، وَطَاوُسٍ، لِحِديثِ عَائِشَةَ هِ فَالْتُ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ فَي حجة الوداع فأهللنا بعمرة». الحديث. وَفِيهِ: «وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي حجة الوداع فأهللنا بعمرة». الحديث. وَفِيهِ: «وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرةِ فِي عَلَيْ اللهُ عَلَيْ فَا وَالْعُمْرةِ وَالْعُمْرةِ وَالْعُمْرةِ وَعَمْرتانِيْ وَحَاضَتْ: «يَسَعُكِ طَوَافُكِ لحجك وعمرتك» في رواية: «يُجْزِئُ عَنْكُ طَوَافُكِ بِالصَّفَا وَالْمُوقِ عَنْ حَجِّكِ وَعُمْرَتِكِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

أَوْ طَافَ طَوَافَيْنِ، وَسَعَى سَعْيَيْنِ، عِنْدَ مَنْ رَأَى ذَلِكَ، وَهُوَ أَبُو حنيفة، وأصحابه، والثوري، والأوزاعي، والحسن بن صَالِحٍ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَرُوِيَ عَنْ عَلْ عَلْمَ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ.

وَاحْتَجُّوا بِأَحَادِيثَ عَنْ عَلِيٍّ عِلِيٍّ عِلِيهِ: أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَطَافَ لَمْمًا

⁽١) الإجماع لابن المنذر (ص: ٥٦).

⁽٢) المغني لابن قدامة (٣/ ٤١٢).

⁽٣) الاستذكار (٤/ ٣٦٣).

طَوَافَيْنِ، وَسَعَى لَهُمُ اسَعْيَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَعَلَ». أَخْرَجَهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ، وَضَعَّفَهَا كُلَّهَا، وَإِنَّهَا جُعِلَ الْقِرَانُ مِنْ بَابِ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّ الْقَارِنَ يَتَمَتَّعُ بِجَمْعِهِمَا، ولم يَتَمَتَّعُ بِجَمْعِهِمَا، ولم يَتَمَتَّعُ بِجَمْعِهِمَا، ولم يَتَمَتَّعُ بِجَمْعِهِمَا، ولم يَحَرم لكل واحدة مِنْ مِيقَاتِهِ، وَضَمَّ الحُجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ، فَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِ الله ﷺ فَكَلَى: هِمَنَ اللهُ مُنْ اللهُ الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْحُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ، فَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِ الله ﷺ اللهُ ال

وَأَهْلُ اللَّدِينَةِ لَا يُجِيزُونَ الْجُمْعَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ إِلَّا بِسِيَاقِ الْهَدْي، وَهُوَ عِنْدَهُمْ بَدْنَةٌ لَا يَجُوزُ دُونَهَا. وَعِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِرَانَ مَمَّتُعٌ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْقِرَانَ لَكَةً لَا يَجُوزُ دُونَهَا. وَعِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِرَانَ مَتُعَ قُولُ ابْنِ عُمَرَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْقِرَانَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ، وَتَمَتَّعَ، أَوْ قَرَنَ، لَمْ يَكُنْ الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ، وَتَمَتَّعَ، أَوْ قَرَنَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَا قِرَانٍ وَلَا تَمَتُعُ. قَالَ مَالِكُ: "وَمَا سَمِعْتُ أَنَّ مَكِيًّا قَرْنَ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَمْ وَلَا صِيَامٌ»، وعَلَى قَوْلِ مَالِكِ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ.

وقال عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجِشُونِ: إِذَا قَرَنَ الْمُكِّيُّ الْحُجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ كَانَ عَلَيْهِ دَمُ الْقِرَانِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهِ إِنَّمَا أَسْقَطَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ الدَّمَ وَالصِّيَامَ فِي التَّمَتُّع.

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ مِنَ التَّمَتُّعِ: هُو الَّذِي تَوَعَّدَ عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَقَالَ: «مُتْعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَيْهِ أَنَا أَنْهَى عَنْهُمَا، وَأَعَاقِبُ عَلَيْهِمَا: مُتْعَةُ النِّسَاءِ، وَمُتْعَةُ الْخَجِّ». وَقَدْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي جُوَازِ هَذَا بَعْدُ هَلُمَّ جَرَّا، وَذَلِكَ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ يَوْمَ حَتَّى إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ فَسَخَ حَجَّهُ فِي عُمْرَةٍ، ثُمَّ حَلَّ، وَأَقَامَ حَلَالًا حَتَّى يُهِلَّ بِالْحُجِّ يَوْمَ الرَّجُولِ بِالْحُجِّ يَوْمَ الرَّوْلِيَ أَنْ يَعْدُ هَلَا النَّيْ عَيْكَ فِيهِ أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فِي حَجَّتِهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، وَلَمْ يَسُقْهُ، وَقَدْ كَانَ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ، أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَصْحِيحِ الْآثَارِ بِذَلِكَ عَنْهُ عَلَيْ اللهَ وَلَمْ يَدْفَعُوا شَيْئًا مِنْهَا، إِلَّا أَنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي الْقَوْلِ بِهَا وَالْعَمَلِ، لِعِلَلِ: فَجُمْهُورُهُمْ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا عَنْدَهُمْ خُصُوصٌ خَصَّ بِهَا رَسُولُ عَلَيْهُ أَصَّحَابَهُ فِي حَجَّتِهِ تِلْكَ. قَالَ أَبُو ذَرِّ: «كَانَتِ عَنْدَهُمْ خُصُوصٌ خَصَّ بِهَا رَسُولُ عَلَيْهُ أَصَّحَابَهُ فِي حَجَّتِهِ تِلْكَ. قَالَ أَبُو ذَرِّ: «كَانَتِ الْمُتَعَةُ لَنَا فِي الْحَجِّ خَاصَّةً». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةِ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَصْلُحُ المُتْعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَّةً» يَعْنِي: مُتْعَةَ النِّسَاءِ، وَمُتْعَةَ الْحُجِّ». وَالْعِلَّةِ فِي الْخُصُوصِيَّةِ وَوَجْهُ الْفَائِدةِ

فِيهَا مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَهُ قَالَ: «كَانُوا يَرُوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْض، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفَرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبَرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَالْفَجُورِ فِي الْأَرْض، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفَرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبَرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَانْسَلَخَ صَفَرُ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِنِ اعْتَمَر. فَقَدِمَ النَّبِيُ عَلَيْ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحة رَابِعَة مُهلِّنَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ الْحِلِّ كُلُّهُ اللهُ الْحُرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ لِأَبِي حَاتِم عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "وَالله مَا أَعْمَرَ رَسُولُ الله عَلَيْ عَائِشَةَ فِي ذِي الْحُجَّةِ إِلَّا لِيقْطَعَ بِذَلِكَ أَمْرَ أَهْلِ الشِّرْكِ، فَإِنَّ هَذَا الْحُيَّ مِنْ قُرَيْشٍ وَمَنْ دَانَ دِينَهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا عَفَا الْوَبَرُ، وَبَرَّأَ الدَّبَرُ، وَانْسَلَخَ صَفَرُ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لَيْ إِنَا الْعُمْرَةُ لَيَنَ يَنْسَلِخَ ذُو الْحِجَّةِ، فَهَا أَعْمَرَ رَسُولُ الله عَيْقِ عَائِشَةَ إِلَّا لِيُنْقَضَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ». فَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَسُولَ الله عَيْقَ إِنها فَسَخَ الْحُجَّ فِي الْعُمْرَةِ لِيُرْيَهُمْ أَنَّ الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ لَا بَأْسَ بِهَا. وَكَانَ ذَلِكَ لَهُ وَلَئِنْ فَسَخَ الْحُجَّ فِي الْعُمْرَةِ كُلُ مَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ مِنْ كِتَابٍ نَاسِحَ أَوْ سُنَةٍ وَلَا يَجِبُ أَنْ يُكَالِفَ ظَاهِرَ كِتَابِ الله إِلَّا إِلَى مَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ مِنْ كِتَابٍ نَاسِحَ أَوْ سُنَةٍ وَلَا يَجِبُ أَنْ يُكَالِفَ ظَاهِرَ كِتَابِ الله إِلَا إِلَى مَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ مِنْ كِتَابٍ نَاسِحَ أَوْ سُنَةٍ وَلَا يَجِبُ أَنْ يُكَالِفَ ظَاهِرَ كِتَابِ الله إِلَّا إِلَى مَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ مِنْ كِتَابٍ نَاسِحَ أَوْ سُنَةٍ وَلَا يَارَسُولَ الله ، فُسِخَ الْحَجُ لَا بَأَسِ عَامَّةً ؟ قَالَ: «بَلُالٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: يَا رَسُولَ الله ، فُسِخَ الْحَجُ لَنَا خَاصَّةً ، أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً ؟ قَالَ: «بَلْ لَنَا خَاصَّةً».

وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ فَقَهَاءِ الْحِجَازِ، والعراق، والشام، إلا شيء يُرُوى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحُسَنِ، وَالسُّدِّيِّ، وَبِهِ قَالَ أَحْدُ بْنُ حَنْبِلِ. قَالَ أَحْدُ: لَا أَرُدُّ تِلْكَ الْآثَارَ الْوَارِدَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ الصِّحَاحَ فِي فَسْخِ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ بِحَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ الْوَارِدَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ الصِّحَاحَ فِي فَسْخِ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ بِحَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَبِقَوْلِ أَبِي ذَرِّ. قَالَ: وَلَمْ يُجْمِعُوا عَلَى مَا قَالَ أَبُو ذَرِّ، وَلَوْ أَجْمَعُوا كَانَ حُجَّةً، قَالَ: وَقَدْ خَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَبَا ذَرِّ وَلَمْ يَجْعَلْهُ خُصُوصًا. وَاحْتَجَ أَحْدُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَ عَيَلِي قَالَ: «لَوْ أَنِي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا كَحَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ فِي الْحُجِّ، وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَ عَيِّا قَالَ: «لَوْ أَنِي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدَبَرْتُ لَا أَسُقِ، الْمُدَي وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً»، فَقَامَ شُرَاقَةُ بْنُ مَالِكُ بْنُ جُعْشُم، فَقَالَ: الله عَلَيْ أَصُولَ الله عَلَيْهُ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأَخْرَى، يَا رَسُولَ الله الله عَلَيْهُ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأَخْرَى، وَقَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِ مرتين -، لا، بل لأبد أَبَدٍ» لَفْظُ مُسْلِم.

وَإِلَى هَذَا ـ وَاللهُ أَعْلَمُ ـ مَالَ الْبُخَارِيُّ حَيْثُ تَرْجَمَ: «بَابَ مَنْ لَبَّى بِالْحُجّ، وَسَمَّاهُ»،

وَسَاقَ حَدِيثَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَيْلَةِ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَيْكَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ الله عَيْلِةِ بِالْإِحْلَالِ كَانَ عَلَى وَجُهِ آخَر. وَذَكَرَ مُجَاهِدٌ ذَلِكَ الْوَجْه، وَهُو أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ الله عَيْلَةِ مَا كَانُوا فَلَ وَجُهِ آخَرُ الله عَيْلَةِ مَا كَانُوا فَرَخُوا الْحَجَّ أُوّلًا، بَلْ أَمَرَهُمْ أَنْ يُهِلُّوا مُطْلَقًا، وَيَنْتَظِرُوا مَا يُؤْمَرُونَ بِهِ، وَكَذَلِكَ أَهَلَ عَلِيْهِ وَوْلُهُ مِنْ وَيَدُلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مِنْ وَيَكُلُ مَا يُؤْمَرُونَ بِهِ، وَكَذَلِكَ أَهَلَ عَلِيْ بِالْيَمَنِ. وَكَذَلِكَ كَانَ إِحْرَامُ النَّبِيِّ عَيْلِيْهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مِنْ وَبَي الْمَعْمُ مَنْ وَيَعْلَمُ مَنْ وَيَكُلُ عَلَيْهِ وَوْلُهُ مِنْ رَبِي فِي هَذَا الْوَادِي وَيَأْمُرُ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ مِنْ وَالَى آتٍ مِنْ رَبِّي فِي هَذَا الْوَادِي اللهَ الْمُبَارَكِ، وَقَالَ: قُلْ: حَجَّةً فِي عُمْرَةٍ اللهَ الْمَارَكِ، وَقَالَ: قُلْ: حَجَّةً فِي عُمْرَةً الْوَادِي اللهَ الْمَارَدُ، وَقَالَ: قُلْ: حَجَّةً فِي عُمْرَةً اللهَ الْمَارَكِ، وَقَالَ: قُلْ: حَجَّةً فِي عُمْرَةً الْمَارَكِ، وَقَالَ: قُلْ: حَجَّةً فِي عُمْرَةً الْمَالَةِ الْمُؤْمِدُ وَقَالَ: قُلْ: حَجَةً فِي عُمْرَةً الْهَ الْمُولُ مَا لَعْلِكُ مَوْلُهُ اللهَ الْمَارَكِ، وَقَالَ: قُلْ: حَجَةً فِي عُمْرَةً اللهَ الْمُؤْمِدُ اللّهُ الْمُؤْمِدُ اللّهُ الْمُولُومُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ اللّهَ الْوادِي اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمِلُ اللّهُ الْمُؤْمِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ مِنَ الْمُتَّعَةِ: مُتْعَةُ الْمُحْصَرِ، وَمَنْ صُدَّ عَنْ الْبَيْتِ، ذَكَرَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ التَّبُوذَكِيُّ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُويْدٍ، قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الله ابن الزَّبَيْرِ، وَهُو يَخْطُبُ، يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ وَالله لَيْسَ التَّمَتُّعُ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ كَهَا تَصْنَعُونَ، وَلَكِنِ التَّمَتُّعُ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ حَاجًا، فَيَحْبِسُهُ عَدُو الْوَ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ كَهَا تَصْنَعُونَ، وَلَكِنِ التَّمَتُّعُ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ حَاجًا، فَيَحْبِسُهُ عَدُو أَوْ أَوْ أَمْرُ يُعْذَرُ بِهِ حَتَّى تَذْهَبَ أَيَّامُ الْحُجِّ، فَيَأْتِي الْبَيْتَ، فَيَطُوفُ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَاللهُ وَهُ، ثُمَّ يَتُمَتَّعُ بِحِلِّهِ إِلَى الْعَامِ الْمُسْتَقْبِلِ، ثُمَّ يَحُجُّ، وَيُهْدِي».



الصفحة	الموصوع
o	مسألة: الهلال لليلة التي رؤي فيها
o	الهلال يرى في بلد ولا يرى في آخر (مسألة اختلاف المطالع)
١٣	الاعتماد على الحساب الفلكي في رؤية هلال رمضان
رآه أهل البلد	مسألة: لو شرع في الصوم في بلد ثم سافر إلى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال حين
١٨	الأول
۲ •	حكم صيام يوم الشك
٣٩	النبة
٣٩	- حكم النية لصيام رمضان
٤٧	
٤٩	
٥١	مسألة: من أصبح في رمضان بلا نية فجامع قبل الزوال
٥٢	مسألة: متى تكون النية في صوم التطوع
٦٠	
٠٣	_
۳۳۳۲	من شرع في صيام التطوع ثم أراد أن يفطر هل يلزمه القضاء أم لا؟
٧٨	مسألة: على مَنْ يجب الصيام؟
۸٠	مسألة: هل يجب الصوم على الكافر؟
۸۱	إذا أسلم الكافر في أثناء النهار هل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه؟
۸۱	مسألة: إذا أسلم الكافر هل يجب عليه قضاء ما مضى من الشهر؟
٨٢	مسألة: مترية مراكب بالصام؟

ئىهر رمضان هل يلزمه قضاء ما مضى من الشهر؟٨	مسألة: إذا آفاق المجنون في أثناء ثا
ضان وجب عليه صيام ما بقي من الشهر بلا خلاف٨٥	
	مسألة: إذا أفاق المجنون بعد مضي
جنون وبلغ الصبي في أثناء النهار هل يمسك باقي اليوم؟٥٥	·
المسافر وصح المريض في أثناء النهار هل يلزمهم الإمساك	_
۸٧	بقية النهار؟
فأغمي عليه قبل طلوع الفجر فلم يفق حتى غربت الشمس	مسألة: من نوى الصيام من الليل
۸۸	هل يجزئه صيام ذلك اليوم؟
ار وأفاق في بعضه هل يصح صومه؟	مسألة: من أغمي عليه بعض النه
٩١	مبطلات الصيام
فطر أم لا؟	حكم الأكل والشرب ناسيا هل يـ
ناسيًا فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأكل وشرب وجامع	مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع
99	متعمدًا لذلك ماذا عليه؟
ع ظانًا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه • ١٠	مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع
	مسألة: من شك في طلوع الفجر ،
م لا؟ أهل العلم يفرقون بين صورتين الصورة الأولى: من	مسألة: القيء هل يفطر الصائم أ.
	ذرعه القيء الصورة الثانية: من ا
لا يؤكل في العادة هل يبطل صومه؟	مسألة: إذًا ابتلع شيئًا صلبًا أو ما '
	مسألة: هل بلع الريق يفطر الصائا
حبة سمسم أو غيرها أو ابتلع شيئًا نما يبقى في الفم بعد	مسألة: لو ابتلع شيئًا يسيرًا جدًّا ك
	الأكل أو بين أسنانه متعمدًا هل يـ
	مسألة: هل ابتلاع النخامة يبطل ا
18°Y	حكم التداوي بالحقن
١٣٨	ثانيا: الجهاع
ضان	مسائل تتعلق بالجماع في صوم رمه
	مسألة القبلة للصائم

	3.0
۱٥٩	مسألة: حكم المباشرة للصائم؟
דדו	مسألة: إذا باشر أو قبَّل فأمني ماذا عليه؟
۸۶	مسألة: إذا قبّل أو باشر فأمذي هل عليه القضاء
۲۹	
۱۷۱	
۱۷۲	
١٧٣	مسألة: ما حكم الحجامة للصائم؟
۱۹۰	مسألة التبرع بالدم في نهار رمضان
	الأحكام المتعلقة بالقضاء في الصيام
	،
	مسألة: إذا خافت الحامل والمرضع على أنفسهما أو على أنفسهما وولديهما عليهما القض
۱۹٤	مسألة: من أغمي عليه جميع النهار هل يقضي يومًا مكانه؟
١٩٤	مسألة: من أخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان الآخر
۲۰۰	
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
۲۱۰	
۲۱۱ دری	
۲۱۲	الصورة الثانية: من مات وعليه صيام من رمضان
۲۱۲	
۲۱۸	مسائل في الكفارات
۲۱۸	
719	مسألة: هل على المرأة كفارة كما على الرجل أم لا؟
	الحالة الأولى: إذا كانت المرأة مطاوعة لزوجها في هذا الفعل
۲۲۳	الحالة الثانية: إذا كانت المرأة مكرهة على الجماع أو نائمة أو نحو ذلك
	حكم من تكرر منه الجماع في يوم واحد هل عليه كفارة واحدة؟
	حكم من جامع ناسيًا أو جاهلاً أو مكرهًا

	UL1U
۲۳۱	إذا أكل وشرب ليجامع
ع الفجر فبان خلافه٢٣٣	مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع ظانًّا غروب الشمس أو عدم طلو
۲۳٤	مسألة: من طلع عليه الفجر وهو يجامع ماذا عليه؟
۲۳٤	الصورة الأولى: من طلع عليه الفجر وهو يجامع فنزع في الحال
۲۳٦	من جامع في يوم رأى فيه الهلال فرد الحاكم شهادته
۲۳۸	مسألة: إذا جامع في يوم ثم كفر ثم جامع في يوم آخر عليه كم كفارة
۲۳۸	من جامع مرارًا في يوم واحد
۲۳۸	مسألة: هل تسقط الكفارة عند العجز؟
	مباحات الصيام
	١ – المضمضة والاستنشاق
	الاغتسال والتبرد بالماء
۲٤٣	السواك للصائم
	- حكم استعمال معجون الأسنان للصائم
۲٥٠	
	ابتلاع الريق
	. ع حيى صيام التطوع
	صيام ستة أيام من شوال
	هل تصام متتابعة أم يجوز تفريقها
YOA	ص من من الله على قضاء رمضان؟
Y 0 A	صيام العشر الأول من ذي الحجة
۲٦٠	هل ثبت أن النبي ﷺ صام هذه الأيام؟
	صوم يوم عرفة
	صيام يوم عرفة لمن كان بعرفة
	صيام شهر الله المحرم وصيام عاشوراء
₹∀ Å	فضل صيام عاشوراء
	قصل طبيام عاشوراء ها عاشوراء هو العاشر من محدم؟

	مسألة: هل كان صوم عاشوراء واجبًا؟
۲۹۰	صوم الأشهر الحرم
	صوم رجب
798	صومٰ شعبان
	الجمع بين حديثين ظاهرهما التعارض
	هل يجوز تخصيص يوم النصف من شعبان؟
	صيام ثلاثة أيام من كل شهر
	صيام يوم وإفطار يوم
	الصيام المنهي عنه
	صيام العيدين
	صيام أيام التشريق
	ستم استقبال رمضان بصيام يوم أو يومين
	الصيام المختلف فيه
	صيام يوم السبت
	سائل تتعلق بصيام التطوع
	صالة: متى تكون النية في صوم التطوع
	مسألة: هل يجوز إنشاء النية من النهار بعد الزوال؟
	س الله عند المساطوع والخروج منه قبل تمامه. من شرح
	يا
	. ر. الاعتكاف
	حكم الاعتكاف
٣٣٩	ا مكان الاعتكاف
	وقت دخول المعتكف
٣٤٧	وقت الخروج من المعتكف
	حكم خروج المعتكف من المسجد لحاجته
	اذا خرج المعتكف من المسجد لغير حاجة

ToT	إذا خرج المُعتكف من المسجد ناسيًا
٣٥٤	حكم خروج المعتكف من المسجد لعيادة المرضى واتباع الجنائز
٣٥٩	هل يشترط الصيام للمعتكف؟
٣٦٧	أقل الاعتكاف
٣٦٨	اعتكاف النساء
٣٦٩	ليلة القدر
﴾ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنُ أَلْفِ شَهْرٍ	قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۞ وَمَآ أَدْرَنْكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ۞
·[القدر: ۱-٥]	۞ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَتِهِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۞ سَكَمُ هِيَ﴾
٣٨١	زكاة الفطر
٣٨٥	زكاة فطر الزوجة
٣٨٥	على من تجب زكاة فطر الزوجة؟ على نفسها أم على زوجها؟
T AV	زكاة فطر المرأة قبل الزواج
T AV	زكاة فطر الصغير
٣٨٩	زكاة فطر الجنين
٣٩٠	هل يعتبر في صدقة الفطر نصاب؟
٣٩٦	الأصناف التي تخرج منها زكاة الفطر
٤٠٠	متى تجب زكاة الفطر؟
٤٠٣	هل يجوز إخراج صدقة الفطر نقودًا؟
٤٠٩	مسألة: تقديم زكاة الفطر قبل وقت وجوبها هل يجوز ذلك؟
٤١٢	حكم تأخير صدقة الفطر إلى ما بعد صلاة العيد
٤١٧	مسألة: تأخير زكاة الفطر بعد يوم العيد وحكم ذلك
٤١٨	مصارف زكاة الفطرمصارف زكاة الفطر
لال»لال	مسألة: قال الشافعي ﷺ: «و يقسمها عل من تقسم عليه زكاة ا.

كتاب الحج

21	باب فرض الحنج
نِ	وقوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمٍّ وَمَن دَخَلَهُ وكَانَ ءَامِنَا ۚ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَ
٤٢١	ٱَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ﴾[آل عمران:٩٧]
٤٢١	المسألة الأولى: قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ﴾
۲۲۶	المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمُّ ﴾ [آل عمران:٩٧]٧
٤٣	المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران:٩٧]
٤٤	مسألة: هل تقام الحدود على الجاني في الحرم؟
	باب وجوب الحُج
٤٤	وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْمَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَآ﴾[آل عمران:٩٧]
٥٥ ع	قوله: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧]
٤٧	مسألة: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ﴾[آل عمران:٩٧]
٤٨٠	مسألة: ومن الاستطاعة أن يستأجر غيره للحجّ عنه إذا كان مريضًا لا يثبت على الراحلة ٥
٤٩	مسألة: حج الإنسان عن غيره قبل أن يحج عن نفسه
٥٠,	مسألة حج المرأة عن الرجل
وأ	قوله تعالى: ﴿وَأَذِن فِي ٱلتَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجّ عَمِيقٍ ۞ لِّيَشْهَدُ
	مَنَنفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَيْمَ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ
01	ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَقِيرَ ۞ ثُمَّ لْيَقْصُواْ تَفَتَهُمُ وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[الحج:٢٧ – ٢٩] ٢
١٥	قوله تعالى: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾[الحج:٢٧]
י מ	وأما قوله: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾[الحج:٢٧]
01	مسألة: هل الركوب في الحج أفضل أم المشي؟
0 7	وقوله: ﴿لِّيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ﴾[الحج:٢٨]
04	قوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيَ أَيَّامِ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلِيُـ﴾[الحج:٢٨]٧
٥٣	قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾[الحج:٢٨]
	مسألة: الأكل من الهدي
٥٥	وقوله تعالى: ﴿ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾[الحج:٢٨]

٥٥٤	قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لُيَقْضُواْ تَقَتَهُمُ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ﴾[الحج:٢٩]
٥٥٩	قوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ﴾[الحج:٢٩]
٥٥٩	قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[الحج:٢٩]
۳	المسألة الأولى: أنواع الطواف وحكم كل نوع
٠٦٣	النوع الأول: طواف القدوم
۰٦۸	النوع الثاني: طواف الزيارة
٥٧١	النوع الثالث: طواف الوداع
۰۷۳	المسأَلة الثانية: شروط صحة الطواف
٥٩٨	المسألة الثالثة: سنن الطواف
٦٠٥	مسألة: الدعاء عند رؤية البيت
٠١٥	مسألة: هل الرمل للنساء جائز؟
عُوسَكُمْ حَتَىٰ	قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ وَلَا تَحْلِقُواْ رُ
دَقَةٍ أَوْ نُسُكٍّ	يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّةً ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذَى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَ
يَّامِ فِي ٱلْحَجِّ	فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْجَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ فَمَن لَّمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَبْ
ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ	وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمٌّ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ. حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْخَرَامْ وَ
377	وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة:١٩٦]
٠٠٠٠٠ ٤ ٢٢	المسألة الأولى: المراد بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[البقرة:١٩٦]
٠٢٧	المسألة الثانية: استدل عدد من العلماء على وجوب الحج والعمرة بهذه الآية
٠٣٠	المسألة الثالثة: في بيان حكم العمرة
.ئ	قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِّ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ ٱلْهَدْ
٠٦٥	تَحِيَّلُهُ ﴿﴾ [البقرة:١٩٦]
٠٦٥	المسألة الأولى: في سبب نزول الآية
	المسألة الثانية: ما المقصود بالإحصار في الآية؟
795	المسألة الثالثة: المحصر بالعدو، متى يحل؟ وأين ينحر هديه؟
٧٠٤	المسألة الرابعة: المحصر بالمرض متى يحل؟
	المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ يِلَّهِّ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ

ULU	
V \ \ \	ٱلْهَدُيُّ ﴾ [البقرة:١٩٦]
ى عند البعض: «الاستثناء في الحج»	المسألة السادسة: الاشتراط في الحج، ويسم
ي ماذا يجب عليه؟	المسألة السابعة: عند عجز المحصر عن الهد:
لْهَدْيُ مَحِلَّةً ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذَى مِّن	قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحُلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱ
	رَّأْسِهِۦ فَفِدُيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍّ﴾[البقر
محظورات الإحرام، وهو حلق الرأس وما في معناه	
v71	من التقصير والنتف
فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ٓ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ ـ فَهِدْيَةٌ	﴿وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّةًۥ
٧٦٥	مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍّ﴾[البقرة:١٩٦]
رورة بالإجماع في المحصر وغيره، والخلاف بينهم	المسألة الثانية: الفدية تجب على من حلق بض
v11	فيمن حلق بغير ضرورة، كها سيأتي بيانه
vv •	المسألة الرابعة: من حلق لغير ضرورة
امٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ﴾[البقرة:١٩٦]، هل هي على	
vv1	التخيير، أم أن النسك يقدم أولًا؟
طعام والصيام	المسألة السادسة: اختلاف العلماء في مبلغ ال
·	المسألة السابعة: اختلاف العلماء في موضع ا
٧٩٨	محظورات الإحرام
٧٩٨	النوع الأول: فيها يتعلق باللباس
القميص، والسر وال، والعمامة، والبرانس،	المحظور الأول: لبس المخيط، ومنه: «لبس
V9A	والخفاف»
۸٠٢	مسألة: لبس السروا يل لمن لا يجد الإزار
	مسألة: لبس الخفين لمن لم يجد النعلين
من الكعبين؟	
ع ىفران	_
۸۱۷	
۸۱۸	

۸۲۰	مسألة: تخمير المحرم وجهه
۸۲۲	مسألة: الاستظلال بالفسطاط
۸۲۲	مسائل تتعلق بالمرأة
۸۲۲	مسألة: تغطية المرأة لوجهها
	مسألة: لبس القفازين
۸۳۰	المحظور الثالث: تطيب المحرم
۸۳۲	مسألة: اختلاف العلماء في الطيب عند الإحرام
ATT	مسألة: في شم الطيب للمحرم
	أمور لا بأس بها للمحرم
	مسألة: غسل الرأس بالخطمي
	مسألة: الغسل من الجنابة
۸۳۹	مسألة: الخضب بالحناء
۸٤٠	المحظور الرابع: حلق الرأس
	المحظور الخامس: تقليم الأظفار
	المحظور السادس: الصيد
۸٥٢	المحظور السابع: الجماع
	مسألة: توابع الجماع
	المحظور الثامن: نكاح المحرم
ِ مِنَ ٱلْهَدُيُّ ﴾ [البقرة:١٩٦]	قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمُ فَمَن تَمُتَّعَ بِٱلْعُمُرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ
	القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ [البقرة:١٩٦]
يُّ﴾[البقرة:١٩٦]	قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحُجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْئِ
	مسألة: المقصود بالتمتع في هذه الآية
يُّ﴾[البقرة:١٩٦]	قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْغُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْءِ
	مسألة: اختلف العلماء في صور التمتع بعد اتفاقهم أن التم
	في أشهر الحج
	فهر س الموضوعاتفهر س